



الخلاف في نظام الكتابة العربية رسماً وضبطاً

عند القدماء والمحدثين



جياب الخضر صالح عوض



الخلاف في نظام الكتابة العربية رسمًا وضبطًا عند القدماء والمحدثين

الطبعة الأولى
١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٤ م

البريد الإلكتروني: nashr@ksaa.gov.sa

ح / مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ١٤٤٥ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، ١٤٤٥ هـ
الخلاف في نظام الكتابة العربية رسمًا وضبطًا عن القدماء والمحدثين. /
جياب الخضر صالح عوض . - الرياض، ١٤٤٥ هـ

٧٠٨ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم

رقم الإيداع: ١٤٤٥/٢٥٢٧٢

ردمك: ٢-٨٣-٨٤٤٤-٦٠٣-٩٧٨

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو نقله في أي شكل أو وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أم يدوية، بما في ذلك جميع أنواع تصوير المستندات بالنسخ، أو التسجيل أو التخزين، أو أنظمة الاسترجاع، دون إذن خطي من المجمع بذلك.

الآراء الواردة في هذا الكتاب تمثل رأي المؤلف، ولا تعكس - بالضرورة - رأي المجمع.

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقياً، أو تداولها تجارياً.



هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقمياً، أو تداولها تجارياً.

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٢١	المقدمة
٣١	تمهيد
٣٢	أولاً: تاريخ نشأة الكتابة
٣٤	ثانياً: تاريخ الكتابة العربيّة وأصل الخط العربي
٤١	الفصل الأول: الخلاف في الحروف
٤٥	المبحث الأوّل: الصوت والحرف
٤٧	أولاً: مفهوما الصوت والحرف عند المحدثين
٥٠	ثانياً: مفهوم حروف المعجم
٥٥	المبحث الثاني: ترتيب حروف الهجاء
٥٥	أولاً: الترتيب الأبجدي
٦٤	ثانياً: الترتيب الألفبائي
٧٢	ثالثاً: الترتيب الألفبائي عند المحدثين
٧٦	المبحث الثالث: عدد حروف الهجاء وأشكالها
٧٧	أولاً: عدد حروف الهجاء

الصفحة	الموضوع
٨٣	ثانياً: أشكال حروف الهجاء
٩١	المبحث الرابع: أشكال الحروف عند المحدثين وزيادتها
٩١	أولاً: أشكال الحروف الهجائية
٩٢	١- انتقاء الأشكال
٩٣	٢- تعديل الأشكال
٩٣	أ- توحيد صور الحروف
٩٤	ب- فصل الحروف
٩٥	ج- قلب الحروف وتعديل أحجامها
٩٦	د- إضافة علامات إلى بنية الحروف
٩٧	٣- اختراع الأشكال
٩٨	٤- تغيير الأشكال
١٠٤	ثانياً: زيادة أحرف في الكتابة العربية
١٠٥	١- دعاء التقليد
١٠٦	٢- دعاء التجديد
١١٧	الفصل الثاني: الخلاف في الحركات
١٢١	المبحث الأول: تاريخ الحركات
١٢٢	أولاً: نقط الحركات في الكتابة العربية
١٢٧	ثانياً: تفسير مواضع النقط وتطورها، وإشكال موضع الضمة
١٣٣	ثالثاً: تأثر أبي الأسود بالكتابة السريانية
١٣٣	١- القائلون بالاتباع
١٣٥	٢- القائلون بالابتداع

الصفحة	الموضوع
١٣٨	المبحث الثاني: تطوُّر رموز الحركات
١٤٠	أولاً: أصل رموز الحركات
١٤٣	ثانياً: رموز التنوين وتطورها
١٤٥	١- هيئات رموز التنوين
١٤٩	٢- موضع تنوين النَّصب
١٥٧	ثالثاً: رموز علامة السكون وتطورها
١٦٨	المبحث الثالث: رموز الحركات عند المحدثين
١٦٨	أولاً: كتابة الحركات القصيرة قبل الطويلة
١٧٠	ثانياً: الكتابة العربيَّة أمقطعيَّة هي أم أجمديَّة؟
١٧١	١- الكتابة العربيَّة أمقطعيَّة قبل ظهور الشكل
١٧٣	٢- الكتابة العربيَّة أمقطعيَّة قبل ظهور الشكل وبعده
١٧٤	ثالثاً: رمز الواو والياء (و، ي) بين الصوامت والصوائت
١٧٦	رابعاً: ثنائيَّة رمز الحركة الطويلة الألف (ا، ي)
١٧٨	خامساً: رموز الحركات القصيرة: المشكلة والحلُّ
١٨٠	١- كتابة الحركات القصيرة في صلب الكلمة
١٨١	أ- تغيير الكتابة
١٨١	١- إصاق الحركات ببنية الحروف
١٨٢	٢- كتابة الحركات القصيرة برموز كبيرة
١٨٤	٣- فصل الحروف وإقحام رموز الحركات بينها
١٨٥	ب- تعديل الكتابة
١٨٦	ج- اختراع الكتابة

الصفحة	الموضوع
١٨٧	٢- قواعد الشكل في الكتابة العربيّة
١٩٠	سادساً: وضع رموز للحركات الدخيلة
١٩٥	الفصل الثالث: الخلاف في الإعجام
١٩٩	المبحث الأوّل: مفهوم علامات نقط الإعجام وتاريخها
٢٠٠	أولاً: مفهوم الإعجام ومصطلحاته
٢٠٤	ثانياً: تاريخ نشأة الإعجام ووضعه
٢٠٤	١- الأثر السامي في ظهور الإعجام
٢٠٥	٢- الإعجام عربي المنشأ
٢٠٦	أ- القائلون بقدم الإعجام
٢٠٨	ب- القائلون بجدثة الإعجام
٢١٣	٣- واضع الإعجام
٢١٦	المبحث الثاني: معايير الإعجام وأنواعه واستعماله
٢١٦	أولاً: معايير الإعجام
٢٢٣	ثانياً: تفسير مواضع النقط
٢٢٧	ثالثاً: أنواع الإعجام
٢٢٨	١- الإعجام المحض
٢٣٣	٢- الإعجام غير المحض أو الرقم
٢٣٧	رابعاً: استعمال الإعجام وعيوبه
٢٣٧	١- استعمال الإعجام
٢٤٠	٢- عيوب الإعجام

الصفحة	الموضوع
٢٤٤	المبحث الثالث: مسائل الخلاف في الإعجام
٢٤٤	أولاً: إعجام الفاء والقاف (ف، ق)
٢٤٩	ثانياً: إعجام أحرف (ينفق) انفراداً وطرفاً
٢٥١	ثالثاً: إعجام الياء صورة الهمزة المتوسطة
٢٥٦	رابعاً: إعجام الياء المتطرّفة
٢٥٩	خامساً: إعجام التاء المربوطة
٢٦٥	الفصل الرابع: الخلاف في العلامات
٢٦٩	المبحث الأول: علامات همزيّ القطع والوصل
٢٦٩	أولاً: علامة همزة القطع (ء)
٢٧٤	ضبط علامة الهمزة (ء)
٢٧٥	أ- علامة الهمزة على الألف أو تحتها (أ، إ)
٢٨١	ب- علامة الهمزة (ء) في وسط الكلمة وآخرها
٢٨٦	الهمزة عند المحدثين
٢٨٦	١- كتابة الهمزة على صورة الألف بلا قطعة (ا)
٢٨٦	٢- كتابة الهمزة على شكل قطعة أو رأس عين (ء)
٢٨٨	٣- كتابة الهمزة على ألف مطلقاً (أ)
٢٩٠	٤- كتابة الهمزة على واو مطلقاً (ؤ)
٢٩٠	٥- كتابة الهمزة على ياء (ئ) وسطاً وطرفاً
٢٩١	٦- كتابة الهمزة على حرف من جنس حركتها
٢٩١	ثانياً: علامة همزة الوصل (ص)
٢٩٩	المبحث الثاني: العلامات الصوتية
٢٩٩	أولاً: علامة الشدّة

الصفحة	الموضوع
٣٠٤	علامة الشدّة والحركات
٣٠٤	أ- مذهب ضبط الشدّة مع الحركات
٣١٠	ب- مذهب ضبط الشدّة بلا حركات
٣١١	ثانياً: علامة المد
٣١٧	ثالثاً: علامات الحركات الفرعية
٣١٨	١- الإيمالة
٣٢٣	٢- الروم والإشمام
٣٢٥	المبحث الثالث: علامات الترقيم
٣٢٥	أولاً: علامات الترقيم مفهومها وتاريخها
٣٣١	ثانياً: علامات الترقيم عند المحدثين
٣٣٦	ثالثاً: رموز علامات الترقيم ومصطلحاتها
٣٣٦	١- الفاصلة (،)
٣٣٨	٢- النقطة (.)
٣٣٩	٣- الفاصلة المنقوطة (؛)
٣٤١	٤- النقطتان (:)
٣٤٢	٥- علامة الاستفهام (?)
٣٤٤	٦- علامة التعجب (!)
٣٤٧	٧- علامة الحذف (...)
٣٥٠	٨- الشّرطة (—)
٣٥٢	٩- القوسان ()
٣٥٤	١٠- علامة التنصيص (" ")

الصفحة	الموضوع
٣٥٧	الفصل الخامس: الخلاف في الكلمات المهموزة وتراكيبها
٣٦١	المبحث الأول: الهمزة الأولى بين الوصل والقطع
٣٦١	أولاً: لفظ الجلالة (الله)
٣٦١	١- قطع همزة لفظ الجلالة (الله) في القسم
٣٦٢	أ- لا، ها الله
٣٦٣	ب- الله، آله، فأله، أفأله
٣٦٤	٢- قطع همزة لفظ الجلالة (الله) في النداء
٣٦٦	ثانياً: (البتة) أم (ألبتة)
٣٧٠	ثالثاً: همزة الوصل في الألفاظ المنقولة علماً
٣٧٣	رابعاً: مسائل متفرقة
٣٧٣	١- (أسطاع) أم (أسطاع)
٣٧٥	٢- همز الكلمات الأعجمية المبدوءة بصامت ساكن
٣٧٦	٣- تصدُر السطر بلفظ همزته همزة وصل
٣٧٩	المبحث الثاني: الهمزة الأولى بين الثبات والتغير
٣٧٩	أولاً: دخول أحرف المعاني على ما أوله همزة وصل
٣٧٩	١- همزة الاستفهام (أ)
٣٨٢	٢- حرف الجرّ الباء (ب)
٣٨٤	٣- الفاء، والواو، واللام (ف، ل، و)
٣٨٦	٤- اللام (ل)
٣٨٧	ثانياً: التغيرات في همزتي (ابن، وابنة)
٣٨٧	١- همزتا (ابن، وابنة) بين علمين

الصفحة	الموضوع
٣٩٣	٢- همزتا (ابن، وابنة) بعد يا النداء
٣٩٤	ثالثاً: دخول أحرف المعاني على ما أوله همزة قطع
٣٩٥	١- همزة الاستفهام (أ)
٣٩٥	أ- الهمزة المفتوحة
٣٩٧	ب- الهمزتان المضمومة والمكسورة
٣٩٩	٢- اللام (ل)
٤٠١	٣- (ها) التنبيه
٤٠١	أ- همزة (هؤلاء)
٤٠٢	ب- هأنذا وأخواتها
٤٠٤	٤- (يا) النداء
٤٠٨	المبحث الثالث: الهمزتان المتوسّطة والمتطرّفة
٤٠٩	كرسيُّ الهمزة
٤١١	أولاً: الهمزة المتوسّطة
٤١١	١- الهمزة المتحرّكة الساكن ما قبلها
٤١٩	٢- الهمزة الساكنة المتحرّك ما قبلها
٤١٩	٣- الهمزة المتحرّكة المتحرّك ما قبلها
٤٢٠	أ- الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها
٤٢٣	ب- الهمزة المضمومة المضموم ما قبلها أو المفتوح
٤٢٨	ج- الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها
٤٣٠	د- الهمزة المكسورة المضموم ما قبلها

الصفحة	الموضوع
٤٣٢	ثانياً: الهمزة المتطرّفة
٤٣٤	أولاً: أثر غياب صورة الهمزة إن سبقت بساكن (رسمها على السطر)
٤٣٧	ثانياً: أثر التنوين في رسم الهمزة المتطرّفة
٤٣٨	١- تنوين النصب
٤٤٣	٢- تنوين العوض
٤٤٧	الفصل السادس: الخلف في المحذوف والمزيد رسماً
٤٥١	المبحث الأول: المخالفة بالحذف
٤٥١	أولاً: حذف الصوائت
٤٥٢	١- حذف الألف (الفتحة الطويلة)
٤٥٣	أ- الحذف القياسي
٤٥٣	١- حذف الألف من الكلمات الدالّة على الجمع
٤٥٣	أ- الحذف في جمع المذكر والمؤنث السالمين
٤٥٦	ب- الحذف في صيغ منتهى الجموع
٤٥٦	٢- حذف الألف من الأعلام
٤٥٨	٣- حذف الألف من الأعداد
٤٥٩	ب- الحذف الشاذّ
٤٦٤	٢- حذف الواو (الضمّة الطويلة)
٤٦٩	ثانياً: حذف الصوامت (حذف اللام)
٤٧٦	المبحث الثاني: المخالفة بالزيادة
٤٧٦	١- زيادة الألف (الفتحة الطويلة)
٤٧٦	أ- زيادة الألف قبل الهمزة

الصفحة	الموضوع
٤٧٦	١- (مئة) أم (مائة)
٤٨٤	٢- (مئتان) أم (مائتان)
٤٨٦	ب- زيادة الألف بعد الواو
٤٨٩	١- زيادتها بعد واو الجماعة مع الفعلين الماضي والأمر
٤٩٣	٢- زيادتها بعد واو الجماعة مع الفعل المضارع
٤٩٤	٣- زيادتها بعد الواو الأصلية مع الفعل المضارع
٤٩٦	٤- زيادتها بعد واوي (ذوو، وأولو)
٤٩٧	٥- زيادتها بعد واو جمع المذكر السالم وملحقه مضافين وبعد ضمائر الجمع
٤٩٩	زيادة الألف بعد الواو عند المحدثين
٥٠٣	٢- زيادة الواو (الضمّة الطويلة)
٥٠٣	أ- زيادة الواو وسطاً
٥٠٤	١- زيادة الواو في: (أولو، وأولي، وأولات)
٥٠٥	٢- زيادة الواو في: (أولئك، وأولى، وأولاء)
٥٠٨	٣- زيادة الواو في: (أُوخي)
٥١٠	ب- زيادة الواو طرفاً
٥١٧	الفصل السابع: الخلاف في المبدل والمتعدّد والموصول رسماً
٥٢١	المبحث الأول: المخالفة بالإبدال
٥٢١	أولاً: الإبدال بين الألف والياء
٥٢٨	١- الإبدال في الأسماء والأفعال الثلاثية المنقلبة ألفها عن واو
٥٣١	٢- الإبدال في الأسماء والأفعال الثلاثية المنقلبة ألفها عن ياء
٥٣٢	٣- الإبدال في الأسماء الثلاثية المجهولة الألف

الصفحة	الموضوع
٥٣٤	٤- الإبدال في الأسماء الثلاثية المبنية وفي (كلا)
٥٣٧	٥- الإبدال في الأسماء والأفعال الرباعية وما فوقها
٥٤٠	٦- الإبدال في الأسماء والأفعال المسبوقة ألفها بياء
٥٤٣	٧- الإبدال في ألف الأسماء الأعجمية
٥٤٧	٨- إبدال الألف المتوسطة بياء
٥٤٨	أولاً: إبدال الألف بياء عند اتصال الكلمة بالضمير
٥٥١	ثانياً: إبدال الألف بياء في الأسماء المختومة بتاء مربوطة
٥٥٢	٩- إبدال الألف الممدودة بياء قصراً
٥٥٤	١٠- الإبدال في الحروف
٥٥٦	١١- الإبدال في الكلمات المختلف في نوعها
٥٥٦	١- (مهما) أم (مهمى)
٥٥٨	٢- (حاشا) أم (حاشى)
٥٦٠	ثانياً: الإبدال بين الألف والواو
٥٦٣	ثالثاً: الإبدال بين الواو والياء
٥٦٦	المبحث الثاني: المخالفة بتعدد الصور الكتابية
٥٦٦	أولاً: تعدد الرسم بين الألف والتاء المربوطة
٥٦٩	ثانياً: تعدد الرسم بين الألف والنون
٥٧٠	(إذن) أم (إذاً)
٥٧٤	ثالثاً: تعدد الرسم بين صوتي صوت التاء: (التاء المفتوحة، والتاء المربوطة)
٥٧٦	١- (رحمةُ الله) أم (رحمتُ الله)

الصفحة	الموضوع
٥٧٧	٢- (ثِقَاتُ) أم (ثِقَاةُ)
٥٧٨	٣- أعلام منقولة عن اللغة التُّركيَّة
٥٨٠	رابعاً: تعدُّد الرَّسْم بين التَّاء والتَّاء
٥٨٤	خامساً: تعدُّد الرسم بين رموز الأصوات المتقاربة مخرجاً وصفةً
٥٨٦	١- (عنبر) أم (عمبر)
٥٨٦	٢- (يَبْنَبِم) أم (يَبْمَبِم)
٥٨٧	٣- (الإِمْبِرَاطور) أم (الإِنْبِرَاطور)
٥٩٠	المبحث الثالث: المخالفة بالوصل
٥٩٠	أولاً: الوصل والفصل مع الكلمات الثنائيَّة
٥٩١	١- الوصل مع (ما)
٥٩١	أ- وصل (ما) بالأفعال
٥٩١	١- فعلا المدح والذمّ (نِعْم، وبئس)
٥٩٣	٢- (قلّما) وأخواتها
٥٩٦	ب- وصل (ما) بالأسماء
٥٩٧	١- وصل (ما) الزائدة بـ(مع)
٥٩٧	٢- وصل (ما) الزائدة بـ(متى)
٥٩٩	ج- وصل (ما) بالحروف
٦٠٠	٢- الوصل مع (لا)
٦٠١	أ- وصل (لا) بأنّ
٦٠٢	ب- وصل (لا) بكي

الصفحة	الموضوع
٦٠٤	٣- الوصل مع (من)
٦٠٤	أ- وصل (مَن) بـ(مِن، وعن)
٦٠٥	ب- وصل (مَن) بـ(فِي)
٦٠٧	ثانياً: الوصل والفصل مع الكلمات المركّبة
٦٠٧	١- الأعداد المركّبة
٦١١	٢- الأعلام المركّبة مزجياً
٦١٣	٣- المصطلحات الحديثة
٦١٤	٤- المصطلحات التركيّبة
٦١٧	الخاتمة
٦٢٧	الملحقات
٦٤٧	المصادر والمراجع

مقدمة المجمع

ينشط مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية في مسارات عملٍ متنوعة، ويتولى مهامً متعددة تتصل بنشر اللغة العربية، ودعمها، وتعزيز مكانتها، والمحافظة على سلامتها نطقاً وكتابةً، والنظر في فصاحتها، وأصولها، وأساليبها، وأقيستها، ومفرداتها، وقواعدها، وتيسير تعلمها بداخل المملكة العربية السعودية وخارجها؛ لتواكب المتغيرات في جميع المجالات، ويتمثل طموح المجمع في أن يصبح مجعماً متميزاً يخدم اللغة العربية، وينطلق من قلب العالم الإسلامي والعربي، ومن مهد العروبة الأول، وأن يصبح رائداً ومرجعياً عالمياً في مجال اللغة العربية وتطبيقاتها المتنوعة.

وضمن توجيهات سمو وزير الثقافة، رئيس مجلس الأمناء الأمير بدر بن عبد الله ابن فرحان آل سعود - حفظه الله - في دعم أعمال المجمع، وبرامجه: العلمية، والثقافية، والبحثية، أطلق المجمع مشروع (المسار البحثي العالمي المتخصص)؛ لتلبية الحاجات العلمية، ومواجهة المشكلات اللغوية، وسدّ الفجوات المتعلقة بالبحث والنشر العلمي، وفتح الآفاق العلمية والمعرفية المتنوعة، واستكمال مسارات النشر اللغوية المتخصصة.

ويهدف المشروع إلى تعزيز دور المجمع، وإيصال رسالته؛ بتغطية مساحاتٍ متنوعة من التخصصات، والفنون المتعلقة باللغة العربية، وإثراء المحتوى العلمي ذي العلاقة بمجالات اهتمام المجمع، ودعم الإنتاج العلمي المتميز وتشجيعه، وفتح المجال أمام الباحثين والمختصين، وتوثيق صلتهم بالمجمع؛ وذلك بإشراكهم في أعمال هذا المشروع.

ويضمُّ المشروع مجالاتٍ بحثيةً متنوعة، ويغطي الموضوعات التي تعزّز موقع العربية ضمن اللغات الحضارية العالمية، ومن أبرزها: (دراسات التراث اللغوي العربي

وتحقيقه، والدراسات حول المعجم، وقضايا المصطلح، وقضايا الهوية اللغوية، ومكانة العربية وتعزيزها، واللسانيات التطبيقية، والتخطيط اللغوي، والسياسة اللغوية، واللسانيات الحاسوبية، والترجمة، والتعريب، وتعليم اللغة العربية للناطقين بها وبغيرها، والدراسات البيئية).

وقد بدأ المشروع باستقبال الدراسات النوعية الجادة، وتواصل مع: (المختصين، والباحثين، والمؤسسات العلمية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها)، ودعاهم إلى المشاركة في المشروع، واتخذ الإجراءات المتصلة بتحكيم الأعمال والنظر في جديتها وأصالتها ومدى إضافتها للمكتبة العربية واستنادها إلى المعايير المتعارف عليها في البحث والمنهج والتوثيق قبل طباعتها ونشرها.

ويناقد هذا الكتاب (الخلاف في نظام الكتابة العربية رسماً وضبطاً عند القدماء والمحدثين) قضايا الكتابة العربية ومسائل الخلاف في الإملاء العربي قديماً وحديثاً، فجمع المسائل المختلف فيها وبين وجهات النظر والأدلة المتعلقة بها، وتناول مسائل الحرف العربي ومراحل تطوره وأثر الدرس اللغوي في الإملاء والكتابة.

ويجتهد المجمع في انتقاء الكتب التي يكون في نشرها إضافة معرفية نوعية، ويأمل أن يكون هذا الكتاب مفتاحاً لمشروعات علمية وعملية ويحقق إثراء معرفياً لافتاً.

ويشكر المجمع مؤلف الكتاب سعادة الدكتور جياب الخضر صالح درامة؛ لما تفضل به من عمل علمي جاد، ويدعو الباحثين إلى التواصل مع مشروعات المجمع، ومنها: مسار البحوث والنشر العلمي؛ للمشاركة فيه والمساهمة في إثرائه.

الأمين العام للمجمع

أ.د. عبد الله بن صالح الوشمي



مقدمة

أحمد الله حمداً كثيراً، وأصلي وأسلم على رسوله الأمين محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم، وترسم خطهم إلى يوم الدين، أما بعد،

فقد حظيت الكتابة العربية بدراسات تناولتها من نواحٍ شتى، فُعني بها قديماً بمباحث درست بدء الخط العربي ومنشأه، وتأصيل ظهوره عند العرب، وعُني بها من جهة تطور الخطوط العربية وتنوع أعلامها، فكان لهم في هذا بحث واسع درسوا فيه هندسة الحرف العربي، وطبيعة رسمه وطريقة خطه، وكانت لهم عناية برسم المصحف، فدرسوا ظواهره المختلفة، وأحصوا استثناءاته وعللوا مخالفاته، وعنوا بقواعد الإملاء العربي، فبينوا معايير وضوابطه، ودرسوا أصوله، ومدى ارتباطه بقواعد اللغة المختلفة التي لها علاقة به، وعللوا أوجه المخالفة فيه، وتوسَّعوا في بحثه، فكانت لهم فيه آراء ومقترحات اختلفت باختلاف المذاهب النحويَّة أو باختلاف الإقليم بين المشاركة والمغاربة، أو باختلاف اجتهاد العلماء واختلاف النقل عنهم، فكثرت مسائل الخلاف الإملائي، فثبتت لهم أقوال مختلفة أثرت الفكر الكتابي، وبحثت في الأصول الإملائيَّة، وتراكت هذه الاختلافات مع الأجيال، فكان لكلِّ جيل اجتهاده، فتجددت بعض المسائل، وأضيفت هذه المعرفة إلى السابقة، وكان للمحدثين قولٌ إلى ما تقدَّم في بعض المسائل، فتحصَّل بهذا بحث واسع في بابهِ، فرأيتُ أن أجمع هذه المسائل وأرتبها مستعيناً بالله، وجعلت عنوانها: (الخلاف في الرسم الإملائي: دراسة في الأصول). وعقب المناقشة ومنح الدرجة تهيأت الرسالة للطبع بمجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية بمدينة الرياض، فرأت اللجنة العلمية للتحكيم تعديل العنوان ليشمل نظام الكتابة وضبطها مع الإشارة إلى جهود المحدثين، فعدلت العنوان إلى: (الخلاف في نظام الكتابة العربية رسماً وضبطاً عند القدماء والمحدثين).



أهمية الموضوع

تأتي أهمية هذه الدراسة بكونها دراسةً شاملةً لمسائل الخلاف في الإملاء العربيّ، وقضايا الكتابة العربيّة، فجمعت المسائل، وبينت وجهات النظر المختلفة، وناقشت الأدلّة وأوجه العلة في قضايا الرسم من النقطة إلى التركيب، وأعني بهذا دراسة المسائل من الإعجام إلى قضايا الرسم المرتبطة بالتركيب النحويّ أو التركيب الكتابي، وأهم ما يمكن الإشارة إليه ما يأتي:

- ١- جمع مسائل الإملاء العربيّ المختلف فيها في سفر واحد.
 - ٢- مناقشة هذه المسائل، وتوضيح الفكر الذي استند إليه في توجيهها.
 - ٣- تتبّع القضايا الخلافية تاريخياً، وبيان أثر ذلك في تجدد بعضها.
 - ٤- نسبة الآراء والأقوال إلى أصحابها ما أمكن.
 - ٥- إبراز ترابط الدرس اللغويّ في بناء القاعدة الإملائية، وأثر ذلك في المستوى الكتابي.
 - ٦- الاعتناء بتتبّع الأثر الساميّ في بعض القضايا الإملائية ومناقشتها.
 - ٧- إبراز جهد المحدّثين في كثير من القضايا الإملائية.
- وبناءً عليه فإنّ الدراسة ترمي إلى جمع المسائل الخلافية ودراستها، وتوضيح الفكر الخلافيّ في كتابتنا العربيّة، وأثر ذلك في بقاء بعض الاختلافات إلى يومنا هذا، ولا سيّما في رسم الهزمة.

الدراسات السابقة

اعتنت المصادر القديمة بذكر كثير من مسائل الخلاف في الكتابة العربيّة، والإشارة إليها وتوجيهها، ونقل الآراء المختلفة، فكان لهم جهدٌ متميّزٌ أفدت منه كثيراً، وفي طليعة هذه المصادر كتاب (أدب الكاتب) لابن قتيبة (٢٧٦هـ)، و(كتاب الخطّ)

للمبرّد (٢٨٥هـ)، و(كتاب الخطّ) للزجاج (٣١١هـ)، و(رسالة النقط والشكل) لابن السراج (٣١٦هـ)، و(أدب الكتاب) للصوليّ (٣٣٥هـ)، و(صناعة الكتاب) لأبي جعفر النحاس (٣٣٨هـ)، وكتاب (الخطّ) للزجاجيّ (٣٤٠هـ)، و(باب الخطّ في كتاب (الجمل) له، و(كتاب الكتاب) لابن دُرستويه (٣٤٧هـ)، و(كتابا (المحكّم، والمقنع) للدائيّ (٤٤٤هـ)، و(باب الخطّ في (شرح المقدمة المحسّبة) لابن بابشاذ (٤٦٩هـ)، و(أصول الضبط) لابن نجاح (٤٩٦هـ)، و(باب الهجاء) لابن الدهان (٥٦٩هـ)، و(باب الخطّ في (كتاب البديع) لابن الأثير (٦٠٦هـ)، و(باب الخطّ في كتاب (اللباب) للعكبريّ (٦١٦هـ)، و(باب الخطّ في (الشافية) لابن الحاجب (٦٤٦هـ) وشرحها للرّضيّ (٦٨٦هـ)، و(كتاب الهجاء) آخر أبواب شرح التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيّان (٧٤٥هـ)، و(باب الخطّ في (صبح الأعشى) للقلقشنديّ (٨٢١هـ)، و(كتاب (الطراز في شرح ضبط الخراز) للتّنسيّ (٨٩٩هـ)، و(باب الخطّ في (همع الهوامع) للسيوطيّ (٩١١هـ)، وغيرها من الكتب التي تناولت أصول الإملاء العربيّ ومسائله الخلافية.

ولم أقتصر في البحث على تلك المؤلفات فحسب، فعدت كثيراً إلى أشهر كتب النحو واللغة، وفي مقدّمها كتاب سيبويه، وأصول ابن السراج، ومؤلفات ابن مالك، ولسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيديّ، وأفدت أيضاً من بعض كتب القراءات، والتفسير، والتراجم، والبُلدانيّات.

وفي العصر الحديث كان لنصر الهوريّني (١٢٩١هـ/١٨٧٤م) فضلُ التقدّم عند المحدثين، فجمع مسائل هذا العلم وتوسّع في النقل، وناقش الخلافات، وأكثر القياس في كتابه: (المطالع النصريّة للمطابع المصريّة في الأصول الخطيّة)، الذي أفاد منه المعاصرون كثيراً، وأفدت منه في عرض مسائل الخلاف واستنباط العلل والحجج. وبذل المجمعان اللّغويّان المصريّ والسوريّ جهوداً مشكورةً في قضايا إصلاح الكتابة وتيسيرها، وتقعيد كثير من مسائلها، والعناية بما جدّ في رسم الحروف، والحركات الدخيلة، وتعريب المصطلحات، وغيرها من القضايا التي تمسّ الإملاء العربيّ وقواعده، فاستفدت من تلك الجهود كلّ الاستفادة.

وكان لبعض المعاصرين جهدٌ متميزٌ في مناقشة الخلافات الإملائية، وأبرز من جمع مسائل هذا الباب، وأحسن مناقشته عبد الفتاح الحموز في كتابه: (فن الإملاء العربيّة)، الذي أفدت منه كثيراً في أبواب الإملاء المعروفة، وهي: قضايا رسم الهمزة، والإبدال، والحذف، والزيادة، والوصل والفصل، وهي مسائل تطرّق فيها بتوسّع إلى كثير من أوجه الرسم المختلفة، فكتابه يعدُّ أوسع كتاب في قواعد الإملاء والكتابة المعاصرة، وأكثرها تفصيلاً وثوثيقاً ورصداً ومناقشةً لجهود الأقدمين وآرائهم وجهود المحدثين، وهو كذلك أكثرها تضخيماً لإقحامه موضوعات من علوم أخرى ليست من موضوعات قواعد الإملاء^(١)، إضافة إلى أنّ في الكتاب تكراراً، فكانت مناقشة المسائل تتكرّر، وكان يعتني بعرض قضايا رسم المصحف، ولا سيّما رسم الهمزة التي أكثر من عرضها وعرض أمثلة رسمها، وكان لا يفوت أن يقترح أوجه رسم جديدة فيها تكثرًا، مع أنّ له دعواتٍ لإلغاء أغلب أوجه الرسم المألوفة، وكان يعتني باستقصاء أمثلة الرسم من المعجمات، فيعرض في باب البديل مثلاً الأفعال الثلاثية التي تُرسم بألف، أو ياء، أو بهما معاً في قوائمٍ طويلة، وهو ما أدّى إلى تضخم الكتاب الذي جاء في جزأين، وبلغت صفحاته قرابة الألف صفحة في طبعة ٢٠١٢م.

وقد حرصت في بحثي هذا على دقّة التقسيم وحسن الترتيب، فجاءت أبوابه محدّدة غير مكرّرة، وضبطت كلّ فصل بمباحثٍ مقيّدة ارتبطت بعنواناتها الخاصّة، فباب الحذف مثلاً لم تأت كلّ مسائله في فصل الحذف، بل بعضها ناقشته في فصل الهمزة، لأنّي جعلت معيارها النقاء الهمزة بمثلها أو بالألف شبهها، ثم إنّي أفردت فصولاً عن الحروف، والحركات، والإعجام، والعلامات، ناقشت فيها قضايا الكتابة العربيّة ضبطاً وإعجاماً مناقشةً تعلّقت بتاريخية هذه العلامات وأشكالها وتطوّرها، وما قيل في أصالتها، وما جدّ من طروحات المحدثين في مقترحاتهم الداعية إلى تطوير الكتابة والحرف العربيّ، وطريقة استعمال الحركات والشكل، وهي قضايا لم يعتن بعرضها الحموز في كتابه إلا

(١) ميرعلم، يحيى، قواعد الإملاء في ضوء جهود المحدثين، المؤتمر السنوي السابع، مجمع اللغة العربية بدمشق، ٢٠٠٨م، ص ٢٥.

قليلاً، فكان نقاشها وعرضها مع أبواب الإملاء المعروفة مكملاً لأوجه الكتابة العربيّة رسماً وضبطاً.

وأفدت أيضاً من مؤلّفات غانم قدوري الحمد، الذي له جهدٌ متميّزٌ في مناقشة كثير من المسائل الإملائيّة وموازنتها بظواهر رسم المصحف، وكان لإميل بديع يعقوب عناية بعرض مباحث الإملاء العربيّ، وقضايا الكتابة العربيّة، وجهود من كتبوا في تاريخيّة الخطّ العربيّ، وأصوله، وقضاياها، ومشكلاته، فأفدت من جهده ومؤلّفاته.

وأما المؤلّفات المختلفة للمعاصرين الخاصّة بقواعد الإملاء العربيّ، والترقيم، والإعجام، والضبط فقد رجعت إلى كثير منها، ولم يفُتني منها، ولله الحمد، إلا ما عجزت عن الوصول إليه، وأعياني البحث عنه، وحرصت على جمع هذه المؤلّفات واستقصائها لعرض جهود المؤلّفين، ونسبة كلّ رأي متميّز لصاحبه، واعتنيت بالأقدم منها قبل الأحدث لما في المؤلّفات المتقدّمة من طرح متميّز ونقاش متوسّع، وأفدت كذلك من مؤلّفات قواعد تحقيق المخطوطات العربيّة لعرضها ما ثبت في كثير من المخطوطات القديمة من طرائق الرسم، والضبط، والإعجام.

وأما دراسة سليمان الضحيان الذي جمع فيها المسائل الخلافية المشهورة في الإملاء في بحثه: (مسائل الخلاف في الإملاء)، المنشور في مجلة العلوم العربيّة والإنسانيّة، جامعة القصيم، المجلد (٥)، العدد (٢)، عام ٢٠١٢م، وزادت صفحاته على مئة صفحة (٧٠٧-٨٠٩) فتعدّ الدراسة الوحيدة التي اقتصرت على بحث مسائل الخلاف في الإملاء، وأفدت منها فيما يخصّ المسائل الخلافية في أبواب الإملاء المعروفة، وقد أحسن فيها عرض المسائل عند المتقدّمين والمتأخّرين باختصار، ورَجَّح بينها وعلّل في كثير منها لاختياراته وترجيحاته.

ثم إنّي لم أكتفِ بهذه المراجع والدراسات، فعدت إلى المطبوعات العربيّة القديمة كتباً ومجلّاتٍ، التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر ومستهلّ القرن العشرين الميلاديّين، لأنّ فيها جهوداً، ودعواتٍ، ومقترحاتٍ في قضايا لغويّة كثيرة كانت مشارجل إنبان تلك

الحقبة، ومنها قضايا إصلاح الكتابة العربيّة وتسهيل الإملاء العربيّ، فأفدت منها أيّما إفادة في تأصيل تاريخيّة الدعوات والمقترحات، وتتبع تطوّرها باختلاف طروحاتها.

منهج البحث وخطته

اعتمدت في تأصيل هذه المسائل المنهج الوصفيّ التحليليّ الذي يقوم على جمع المسائل الخلافية وترتيبها، ونسبة الآراء والمذاهب إلى أصحابها والتحقّق منها، وعرض الأدلّة والحجج التي انطلق منها كلُّ رأي ومناقشتها، وتتبع بعض المسائل تاريخياً، والإشارة إلى الجهود المعاصرة للمحدّثين في بعض المسائل، والترجيح بينها في كثير منها بالإفادة من معطيات الدرس اللغويّ الحديث.

واقترضت مادة البحث أن تندرج في سبعة فصول مسبوقةً بمقدمة وتمهيد، ومتلوّةً بخاتمة، فعرضت في المقدّمة أهمية الموضوع والهدف منه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث وخطته، ثمّ اشتمل التمهيد على مسألتين: عامّة، وخاصّة، فتناولت في الأولى تاريخ نشأة الكتابة عمومًا، وفي الأخرى تاريخ نشأة الكتابة العربيّة، وأصل الخطّ العربيّ.

ثمّ استهلّ البحث في فصله الأول بالحديث عن الحروف التي هي أساس الكتابة، فعنونه بد(الخلاف في الحروف)، واشتمل على أربعة مباحث، فجاء المبحث الأول لتأصيل مفهوميّ: (الصوت والحرف) قديمًا وحديثًا، وتداخلهما في الكتابة والأصوات، وتأصيل مفهوم: (حروف المعجم) عند القدماء، ومناقشة المصطلحات التي حملت الدلالة نفسها، ثمّ ثنيت بمبحث: (ترتيب حروف المعجم)، فناقشت فيه مبادئ الترتيبين الأبجديّ والألفبائيّ اتفاقًا واختلافًا، وأفردت لترتيب الحروف الألفبائيّ عند المحدّثين مطلبًا خاصًا لما جدّ فيه.

ثمّ تناولت في المبحث الثالث مسألة: (عدد الحروف وأشكالها)، وما قيل فيهما من خلاف، فعرضت مسألة: (عدد الحروف) عند القدماء والمتأخّرين، وأسباب اختلافهم فيها، ثمّ تطرّقت إلى أشكالها وصورها، ثمّ ناقشت في المبحث الرابع: (أشكال الحروف

عند المحدثين وزيادتها)، فأفردت له مطلباً خاصاً لكثرة المقترحات والآراء التي تبناها بعض المحدثين في نظرتهم إلى أشكال الحروف، وقبول الحروف الجديدة الخاصة بتمثيل الأصوات الأجنبية.

وأما الفصل الثاني فجعلته لدراسة الحركات التي كان ظهورها كتاباً لاحقاً للحروف، فحمل الفصل عنوان: (الخلافاً في الحركات)، وانقسم على ثلاثة مباحث، درست في أولها: (تاريخ الحركات)، موضحاً معناها وأنواعها، ونظرة القدماء والمحدثين إليها، ثم تحدثت عن تاريخها في الكتابة العربية، ثم ثبّيت بمبحث: (تطور رموز الحركات)، مناقشاً تطورها على يد الخليل ورسمها والخلافات التي دخلتها، والرموز التي مثلتها، وخلافاتهم في تنوين النصب، ثم ختمت الفصل بمبحث: (الحركات عند المحدثين)، فتناولت فيه مقترحاتهم الكتابية، ونظرة بعضهم إلى أثر الحركات في تصنيف الكتابة العربية بأنها مقطعية، ومسألة الشكل واستعماله، ونقاشاتهم في وضع رموز للصوائت الأجنبية.

وكانت قضايا الإعجام محور الفصل الثالث الذي عنوانته بـ(الخلافاً في الإعجام)، واحتوى ثلاثة مباحث، درست في أولها: (مفهوم علامات نقط الإعجام وتاريخها)، فتناولت المصطلحات والمفاهيم التي دلّت على معنى الإعجام، وتاريخ نشأته، وأوفاً هو على الكتابة العربية أم مخترع؟ ثم ثبّيت بمبحث: (معايير الإعجام وأنواعه واستعماله)، فناقشت المعايير التي بُني عليها الإعجام وتفسيرها، ونوع الإعجام المحض وغير المحض، واستعمال الإعجام قديماً عند الكُتّاب، ومظاهر عيوبه عند بعض الباحثين، والمقترحات التي نُوقشت لتجاوزها، ثم ختمت الفصل بمبحث: (مسائل الخلافاً في الإعجام)، فناقشت فيه المسائل الخلافية القديمة والحديثة في إعجام بعض الأحرف في الكتابة العربية.

وأما الفصل الرابع فأفردته لدراسة العلامات، وعنوانته بـ(الخلافاً في العلامات)، واشتمل على ثلاثة مباحث، خصّصت أولها لـ(علامات همزتي القطع والوصل)،

فدرست علاماتها ورموزها المستعملة، وطرق ضبطها، وبحث المحدثين فيها، ثم ناقشت في المبحث الثاني: (العلامات الصوتية)، وأعني بها علامة تكرار الحرف الصامت الشدة، وعلامة إطالة الصوت الصائت المدّة، وعلامات الحركات اللهجية كالإمالة، والإشمام، والرّوم، وهي علامات دالة في أصلها على الحركات، أفردتها عن فصل الحركات الرئيسية، لكونها لم تُعامل في اللغة العربية معاملة رموز الحركات الأصلية بقدر ما عوملت بوصفها تنوعاً صوتياً ولهجياً غير ثابت في فصحي العربية، وهو ما جعل وضع رموزها أمراً غير ذي بال عند كثير من السلف والخلف، وأمّا المبحث الأخير فخصّصته ل(علامات الترقيم) بوصفها جزءاً مهماً ومساعداً على إيضاح المعنى في بنية النصّ الكتابي، فناقشت فيه ما قيل عن نشأتها وأصالتها، معرّجاً على جهود المحدثين في دراستها، ثم بحث رموزها المختلفة، معتدّاً بالمشهور منها والمستعمل، فبيّنت أسماءها واختلافهم في ذلك، وناقشت أشكالها والتطوّرات التي مسّتها.

وأفردت مسائل الهمزة بفصل خاصّ جمعت فيه قواعدها وضوابط رسمها، وما قيل فيها سلفاً وخلفاً، فناقشت أحوالها مفردةً في بعض الكلمات، وناقشت أوضاعها وهي في التراكيب المختلفة، فعنونت الفصل الخامس ب(الخلاف في الكلمات المهموزة وتراكيبها)، وقسمته على ثلاثة مباحث، بحثت في أولها الخلاف في الكلمات المهموزة الأول بين القطع والوصل، وهي الكلمات التي نُقل فيها عن المتقدمين وصلُ همزتها وقطعها، وفي المبحث الثاني بحثت الكلمات المهموزة الأول بين التغيّر والثبات، وأعني بها الكلمات التي قد تُحذف همزتها، أو يتغيّر رسمها بحسب تراكيب الكلام المختلفة، واختصّ المبحث الأخير بدراسة الهمزتين: الهمزة المتوسطة، والهمزة المتطرّفة، مناقشاً المواضع الخاصة بهما، وما نُقل فيهما من خلافات، وما جدّ في رسمهما من اقتراحات.

وخصّصت للمخالفة الإملائية بالحذف والزيادة الفصل السادس الذي حمل عنوان: (الخلاف في المحذوف والمزيد رسماً)، فاشتمل الفصل على مبحثين، ناقشت في أولهما مسألة المخالفة بالحذف، فتطرّقت فيه إلى مواضع حذف الصوائت التي شغلت

مساحة كبيرة من المبحث، ثم ناقشت حذف صامت اللام في آخره، واشتمل المبحث الثاني على مسألة المخالفة بالزيادة، فناقشت فيه زيادة الصوائت التي مثلت فيه زيادة الألف والواو أكثر مظاهره.

وأما الفصل السابع والأخير فجعلته للمخالفة الإملائية بالبدل، والتعدُّد، والوصل، وعنوانته بـ(الخلاف في المبدل والمتعدّد والموصول رسماً)، وقسمته على ثلاثة مباحث، درست في أولها المخالفة بالإبدال، وهي من الظواهر التي تمسُّ بنية الكلمة منفردةً، فناقشت أسباب ذلك تاريخياً ولغوياً للوصول إلى ما يمكن به تفسير هذه الظاهرة، والوقوف على أنماطها ومظاهرها، مقسِّماً المبحث على مطالب تركّزت في الإبدال بين الصوائت، وناقشت في المبحث الثاني المخالفة بتعدُّد صور الكلمة رسماً كاختلافهم في رسم بعض الكلمات بالتاء المربوطة أو الهاء، أو رسمها بالألف أو التاء المربوطة، أو رسمها باختلاف الأصوات المتقاربة مخرجاً وصفةً، أو أن يكون للكلمة رمزان هما: صورتها الحرف كما في رمزي التاء المفتوحة والمربوطة، أو أن يتعدّد رسم الكلمة بين صورة الحرف وعلامته كما في النون وألف التنوين في كلمة (إذن). وأما المبحث الثالث فخصّصته للحديث عن المخالفة بالوصل، وهو مظهر يمسُّ الكلمات مركّبةً إذا تدخل بعضها ببعض، فتنشأ بذلك صورة جديدة بلامحٍ مشتركةٍ، فناقشت مظاهر هذا الدمج في كتابتنا العربيّة، وأثره في تحديد بنية الكلمة إعرابياً، فعرضت مناقشات العلماء في هذه المسألة ومواقفهم منها.

ثم ذكرت في الخاتمة أهمّ نتائج البحث، مستعرضاً معها بعض التوصيات، وألحقت بالبحث نماذج من الملحقات المصوّرة عن موضوعات الكتابة المتنوّعة التي ناقشها البحث.

وأشكر في هذا المقام جامعة عدن التي أتاحت لي فرصة الدراسة الأكاديمية والابتعاث إلى جامعة الملك سعود التي نهلنا منها العلم ومناهجه وطرائقه، وأشكر قسم اللغة العربيّة بكلية الآداب، الذي أفدت من أساتذته وعلمائه خلقاً وعلماً كثيراً، فلهم وافر الامتنان على ما بذلوه وبيذلونه نصحاً لطلاب العلم، وأشكرهم على قبولهم هذا الفكرة البحثية

التي رعوها، وآزروني على إنجازها حتى استوت على سوقها تسرُّ الباحثين بإذن الله، وأشكر مشرفي الأستاذ الدكتور محمد بن ناصر الشهري على تحمُّله وسعة صدره وحسن توجيهه ونباهة ملحوظاته التي كان لها أثر في استقامة الرسالة وبنائها، ثم أشكر لجنة المناقشة الأساتذة الفضلاء، والعلماء الأجلاء، وهم: الأستاذ الدكتور أبو أوس إبراهيم بن سليمان الشمسان، والأستاذ الدكتور إبراهيم بن سالم الصاعدي، والأستاذ الدكتور أحمد مطر العطية، والأستاذ الدكتور عمر بن علي المِقْوَشِي، الذين لم يألوا جهداً في نصحي وتوجيهي فعُنوا بقراءة بحثي وتقويمه، ولم يبخلوا بإرشادي، فلهم مني جزيل الشكر والامتنان على قراءتهم ونصحهم وتوجيههم وإبداء ملحوظاتهم، فبارك الله في علمهم ونفع بهم، ورفع قدرهم وكتب أجرهم، وجزاهم الله خيراً عن العلم وأهله.

وأشكر كلَّ من أعان بنصح، وتوجيه، وقراءة من الأساتذة الفضلاء، والزملاء الكرام، وأشكر من سهَّل الحصول على بعض المصادر والمراجع من موظفي المكتبات في مكتبة الملك سلمان بجامعة الملك سعود، ومكتبة الملك فهد الوطنيَّة، ومكتبة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميَّة، وأشكر في هذا المقام أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور أبو أوس إبراهيم الشمسان الذي رعى الموضوع منذ أن كان فكرةً وعُني به، وتفضَّل عليّ بتوفير بعض المراجع المهمَّة، وأشكر الأستاذ الدكتور تركي بن سهو العتيبي الذي أهداني عمليْن من تحقيقه يُعدَّان من أهمِّ مصادر الدراسة، وهما: كتاب الخَطِّ للزجاجي، وكتاب الهجاء لأبي حيَّان، وأشكر أيضاً من أرسلوا إليَّ بعض الرسائل العلميَّة والمراجع المصوَّرة، فلهؤلاء جميعاً شكري وتقديري، وأسأل الله أن يكتب أجرهم، وأن يجزيهم عن العلم وأهله خيراً الجزاء.

وأ تقدِّمُ بجزيل الثناء والشكر للهيئة الإدارية واللجنة العلمية بمجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية بمدينة الرياض، الذين اعتنوا بهذا البحث تحكيمياً ومراجعةً وتنسيقاً وطباعةً، فلهم مني وافر الشكر على كلِّ ما يبذلونه خدمةً للغتنا العربيَّة.

والله أسأل أن يجعل هذا الجهد والعمل خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به، فله الحمد والمِنَّة في الأولى والآخرة.

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقياً، أو تداولها تجارياً.



تمهيد

أولاً: تاريخ نشأة الكتابة

ثانياً: تاريخ الكتابة العربيّة وأصل الخطّ العربيّ



أولاً: تاريخ نشأة الكتابة

كان اختراع الكتابة أهمّ منجز للبشرية جمعاء، فهي من الاختراعات الكبرى التي غيرت حياة البشر، وهي كما يعدّها بعض الباحثين حدث مفصليّ بين حقبتين: حقبة ما قبل التاريخ أو حقبة الحضارة الشفوية، وحقبة ما بعد التاريخ أو حقبة الكتابة^(١).

إن اهتداء الإنسان إلى اختراع الكتابة، التي مرّت في تاريخها الطويل بمراحل مختلفة في أماكن متعدّدة من العالم، يوضح مدى الحاجة الملحة لها في كلّ شؤون حياته، ويظهر رغبته الشديدة في تصوير لغته ووسيلة تخاطبه اليومية، وتسجيل الأحداث التي تمرّ به وتوثيقها وحفظها، وتمثيلها كتابةً بصور ورموز وخطوط كان يرى أنها إنجاز له قيمته العلميّة في سياقه التاريخي^(٢).

وقد تعدّدت آراء الباحثين المتخصّصين في تاريخ الكتابة في بيان مراحلها التي مرّت بها، وأغلب آرائهم تتفق على أنّ أهمّ مراحلها هي^(٣):

١- مرحلة الكتابة التصويرية:

هي المرحلة التي أعقبت الخريشات البدائية، ومحاولات الإنسان الكتابية الأولى، وهي مرحلة تصوير الألفاظ والمعاني اليسيرة برسوم معبرة يرى كاتبها أنّها قادرة على

(١) ينظر: علي، جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، بيروت، دار العلم للملايين، دار النهضة، بغداد، ط٢، ١٩٧٨م، ١٤٤/٨؛ والسعيد، سعيد، وعبد الله المنيف، حضارة الكتابة، مكتبة الملك عبد العزيز، الرياض، ط٣، ١٤٢٥هـ، ص٩.

(٢) ينظر: حاتم، عماد، في فقه اللغة وتاريخ الكتابة، المنشأة العامة، طرابلس، ليبيا، ط١، ١٩٨٢م، ص١٦١؛ وخليفة، شعبان، الكتابة العربية في رحلة النشوء والارتقاء، دار العربي، القاهرة، د.ط، ١٩٨٩م، ص٨-١٨؛ وبيطار، إلياس، الأبجدية الفينيقية والخط العربي، دار المجد، دمشق، ط١، ١٩٩٧م، ص١٠؛ ومحمد، علي إبراهيم، تاريخ الكتابة العربية، نسخة إلكترونية، ط١، ٢٠١٨م، ص١٤.

(٣) ينظر: ناصف، جفني، تاريخ الأدب، الكتاب الأول، طبع بمطبعة الجريدة بسراي البارودي، القاهرة، ط١، ١٩١٠م، ص٤٧؛ وعلي، جواد، المفصل ١٤٥/٨؛ وحاتم، عماد، في فقه اللغة ص١٦٣-١٦٨ و١٧٥-١٧٧؛ والصّويحي، عبد العزيز، أصول الحرف الليبي، الدار الجماهيرية، ليبيا، ط١، ١٩٩٩م، ص١٥٧-١٦١.

توصيل الفكرة للقارئ، وبيان المعنى المراد به قدر الإمكان، وعادةً ما كانت هذه المرحلة مرتبطة بأحداث محدّدة كتصوير رحلة صيد، أو طقس تعبدي، أو تحذير، أو إرشاد، أو تعبير عن شيء ما. ومن الممكن أن تسمّى هذه المرحلة مرحلة الصورة الكلمة.

٢- مرحلة الكتابة الرمزيّة:

هي المرحلة التي أعقبت المرحلة التصويريّة، واستقرّ بها العرف عند أبناء اللغة الواحدة في التعامل مع تلك الصور والرسومات، وإضفاء لمسة التعريف الخاصّ بكلّ صورة ورسم، فكان رسم صورة التاج مثلاً يعني الملك، وكانت صورة الحمامة قد تعني المحبّة، وصورة الكلب تعني رحلة صيد، وغيرها من الصور التي أخذت أشكالها دلالاتٍ خاصّة تطوّرت فيها عن مرحلة الكتابة التصويريّة، وأصبحت لها علاقة ارتباط في ذهن المتلقّي، ولها معنى مشترك يتوافق عليه الجميع. وبهذا تستحقّ هذه المرحلة أن تسمّى مرحلة الصورة الرمز.

٣- مرحلة الكتابة المقطعيّة:

كانت مطلباً ملحاً للتطوّر عن المرحلة السابقة، فقد كان رسم شكل لكلّ معنى ضرباً من الاستحالة لكثرة ما سيحتاج إليه كاتبه من رسوم، وكثرة التعقيدات التي تُرهق متلقّيها في حفظها والتعامل بها. ولهذا كانت مرحلة الكتابة المقطعيّة مرحلة تخفّف من تلك الأعباء، فاختُصرت الرموز، وقلّت وسهّل حفظها، وذلك يجعل المقطع الواحد في الكلمة المكتوبة يُعبّر عن جزء منها، ثم يُتخذ هذا الجزء للتعبير عن كلمات تبتدئ بمثل مقطّعها. وتوضيح هذا أنّ كلمة (يد) مثلاً تُوضّح بصورة اليد، ثم أصبحت هذه الصورة تُوظّف مقطعيّاً في الدلالة على معانٍ مختلفة في كلمات متعدّدة تبتدئ بمقطّع (يد) من مثل: (يدخل، يدفع، يدوس، ...)، فترسم صورة يد وجوارها من الصور ما يدلّ على المقاطع الأخرى. وهذه مرحلة أوجدتها الحاجة الماسّة للتقليل من الرموز، ومن الممكن أن تسمّى مرحلة الصورة المقطع.

٤- مرحلة الكتابة الأبجدية:

هي مرحلة متطورة عن مرحلة الكتابة المقطعية، لأن الكتابة أصبحت أكثر انتشاراً واستعمالاً بين الشعوب، وأصبح التطور المفترض ألا توضع للكلمة صورتان أو أكثر تُعبر كل منهما عن مقطع في الكلمة، بل الأحسن أن يتخلص كاتب الكلمة من الرموز المقطعية، وأن توضع لكل حرف صورة أو رمز يشتهر بين الناس ويُتعارف عليه، فيصير رسم الطير مثلاً دالاً على حرف الطاء، ويصبح رسم العين دالاً على حرف العين، ورسم البيت دالاً على الباء، وهكذا، حتى يصبح لكل حرف في الأبجدية شكلٌ مقابلٌ، فترسم مجموعة الأشكال على الطريقة المختزلة التي تأخذ من كل شكل أوله، فيعرف القارئ أن تلك الأشكال تدلُّ على كلمة محدّدة، ولا يُراد منها صورها.

ولتطور الكتابة وانتشارها كان من المنطقي أن يتحوّل استعمال الصورة الحرف ويتطور، وأن يُختَرع لهذا الحرف الذي يدلُّ عليه في أول الصورة رمزٌ سهلٌ متميّزٌ من غيره يُعرف به الصوت ويُكتب به، وبذلك انتشرت الأبجديات في العالم وتطوّرت.

ثانياً: تاريخ الكتابة العربية وأصل الخط العربي

تشتهر الجزيرة العربية وما حولها بأنّها أرض حضارات قديمة كانت مهد اختراع الكتابات الأبجدية، فظهرت فيها أبجديات قديمة، منها الأبجدية الأوجاريتية، والأبجدية السينائية، والأبجدية الفينيقية^(١)، وغيرها من الكتابات السامية التي ظهرت في تلك المنطقة، ونشأت بينها علاقات تأثر وتأثير، فأثرت بعض الكتابات في الأخرى، فظهرت من بعضها أبجديات جديدة أفادت مما قبلها، وحسّنت ما لديها بما يتلاءم وطبيعة لغتها، وهذه نتيجة حتمية للعلاقات المتبادلة التي تربط شعوبها في أصولهم ولغاتهم،

(١) السعيد، سعيد، وزميله، حضارة الكتابة، ص ١٩-٢٣.

وعاداتهم، وثقافتهم، ومصالحهم التجارية المشتركة، وتحالفاتهم، فكانت المنطقة تموج بحركة تأثر وتأثير، فكلُّ كان يأخذ من كلِّ ويفيد، وظهورُ مجموعة النقوش الشمودية، والصفوية، والليانية في شمال الجزيرة العربية مكتوبةً بحروف خطِّ المُسند اليميني الجنوبي خير دليل على هذا^(١).

ولمَّا لم تكن الكتابة العربية بمنأى عن هذا التأثير والتأثير في المنطقة فقد كثرت نظريات العلماء والباحثين في تاريخها، وبرزت في اتجاهين: الاتجاه التراثي، والاتجاه الحديث، وتندرج تحت كلِّ منهما نظريات وآراء، أوجزها في ما يأتي^(٢):

١- الاتجاه التراثي:

هو ما يمثل المرويَّات التراثية التي بحث أصل الكتابة العربية، ونشأة القلم العربي، وتعتمد التفسيرات الظنيَّة، وأحياناً كثيرةً يَشُدُّ القائلين بها الخيال حتى إنَّ بعضها أقرب إلى الأساطير، ولا تقوى على الصمود أمام منطق العلم، وتضمُّ هذه المرويَّات ما يأتي:

(١) علي، جواد، المفصل، ٢٣٠/٨.

(٢) يُنظر: نامي، خليل، أصل الخط العربي وتاريخ تطوره إلى ما قبل الإسلام، مجلة كلية الآداب بالجامعة المصرية، القاهرة، ١٩٣٥م، مج ٣/ج ١/٦-١؛ وعلي، جواد، المفصل، ١٥٧/٨-١٧٨؛ وجمعة، إبراهيم، قصة الكتابة العربية، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، د.ت، ص ٧-١٨؛ والجبوري، سهيلة، الخط العربي وتطوره في العصور العباسية في العراق، مطبعة الزهراء، بغداد، د.ط، ١٩٦٢م، ص ٧-٢٤؛ وصالح، زكي، الخط العربي، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، د.ط، ١٩٨٢م، ص ١١-٣٣؛ والحمد، غانم قدوري، رسم المصحف: دراسة لغوية تاريخية، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، بغداد، ط ١، ١٤٠٢هـ، ص ٢٨-٤٠؛ والفعر، محمد، تطور الكتابات والنقوش في الحجاز منذ فجر الإسلام حتى منتصف القرن السابع الهجري، تهامة للنشر، جدة، ط ١، ١٤٠٥هـ، ص ١١٥-١٣٧؛ والجبوري، يحيى، الخط والكتابة في الحضارة العربية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٤م، ص ١٧-٢١؛ والصَّلوي، إبراهيم، مباحث في تاريخ اللغة العربية (اللغة والكتابة)، جامعة صنعاء، صنعاء، ط ١، ٢٠١٠م، ص ١٣٨-١٤٥.

أ- مرويات النظرية التوقيفية

هي أولى النظريات التي يذكرها الأخباريون العرب، ويتناقلونها في مصادرهم، ويردُّون بها اختراع الكتابة وظهورها إلى توقيف الله ﷻ نبيّه آدم ﷺ وتعليمه إيّاها كما علّمه اللغات، ومنه تعلّم الناس، وانتقلت بين أولاده وذريّته، ويبدو أنّ مبدأ ظهور هذه النظرية مرتبط بعدم تصوّر الأخباريين تفسيراً آخر غيره، وعجزهم عن تفسير اختراع الكتابة وظهورها، فردُّوا ذلك إلى التعليم الربّانيّ الموحى لأبي البشر آدم ﷺ.

وكانوا يستأنسون ببعض المرويات والآثار المنقطعة سنداً التي تبدأ في الأغلب بـ(قيل، ويروى)^(١) لإثبات صحّة رأيهم، فيروون بعض الأحاديث والآثار التي منها حديث مكذوب عن أبي ذرّ الغفاريّ^(٢)، وغيرها من المرويات التي تُرجع مبدأ ظهور حروف الكتابة العربيّة إلى بدء الخليفة، وأنها منزلة من الله ﷻ. وهذا بُعد وإغراب لا يمكن قبوله^(٣).

ب- مرويات نظرية الوضع

هي ثاني النظريات التي قيلت في اكتشاف الكتابة العربيّة، ويرى أصحابها أنّها اخترعت اختراعاً بجهد بشريّ، ثم هم مع هذا مختلفون في تحديد مخترعيها، فذكر منهم

(١) ينظر: القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي، صبح الأعشى في كتابة الإنشا، المطبعة الأميرية، القاهرة، د. ط، ١٩١٤م، ٣/١٠؛ والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، المزهرفي علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وعلّق عليه: محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد الجاوي، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط ٣، د. ت، ٣٤١/٢.

(٢) فروي عنه أنّه قال: «سألت رسول الله، صلّى الله عليه وسلّم، فقلت: يا رسول الله، كلُّ نبيٍّ مرسلٌ بَم يرسل؟ قال: بكتاب منزل. قلت: يا رسول الله، أيُّ كتاب أنزل على آدم؟ قال: أب ت ث ج إلى آخره، قلت يا رسول الله كم حرف؟ قال: تسع وعشرون... الحديث». القلقشندي، صبح الأعشى ١١/٣. ونقل أبو الحسن علي بن عراق الكِناني عن ابن حجر أنه سُئل عن هذا الحديث، فأجاب بأنّه لا أصل له، ولو أُخّ الوضع عليه ظاهرة، فهو كذب قطعاً. الكِناني، أبو الحسن علي بن محمد، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، كتاب الأنبياء والقدمات، الفصل الثالث، رقم ٢٤، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الله محمد الصديق، دار الكتب العلميّة، بيروت، د. ط، ١٩٨١م، ١/٢٥٠.

(٣) الغامدي، محمد، مرويات الكتابة في التراث العربيّ (قراءة في حكايات بدء الكتابة وإصلاحها)، المجلة العربيّة للعلوم الإنسانيّة، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٠٦م، س ٢٤/٩٥٤-١٠٣-١٠٤.

الأنبياء^(١)، وأبناؤهم^(٢)، وكُتَّابهم^(٣)، والملوك والسادات^(٤)، وأكابر القوم وعليتهم^(٥)، وشخصيات خيالية^(٦)، ورجال لا يُعرفون من عامة الناس^(٧). وتفسير هذا الاختلاف مردهُ إلى أمرين:

- ١- أن الكتابة في نظرهم أمرها جَلَلٌ، واختراعها ليس سهلاً، بل هي من الأمور التي يُوحى إلى الأنبياء تعليمها الناس، وتُنقل من أبنائهم أو كُتَّابهم، أو أن تُوحى إلى الملوك والأكابر مناصباً، وهي في كلا الأمرين لا يمكن أن تصدر إلا من أمثال هؤلاء.
- ٢- أن الكتابة إبداع وإتقان لا يصدر إلا من أشخاص ذوي مقدرات علمية خارقة، وعقليات فذة مكنتهم من رسم الخطوط الأولى لها، وبنى من جاء بعدهم على ما أبدعوه، ثم تطوّرت الكتابة^(٨).

-
- (١) رُوِيَ عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: «أول من وضع الكتابة العربية إسماعيل على لفظه ومنطقه». الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى، أدب الكُتَّاب، تحقيق: محمد بهجة الأثري، المكتبة العربية، بغداد، المطبعة السلفية، القاهرة، د. ط، ١٣٤١هـ، ص ٢٨؛ والسيوطي، المزهري، ٣/٤٢٢.
- (٢) جاء عند القلقشندي: «وقيل: إن نفيساً، ونصراً وتيمناً، ودومة بني إسماعيل وضعوا كتاباً واحداً، وجعلوه سطرًا واحدًا موصول الحروف كلها غير متفرق، ثم فرقه نبت، وهميسع، وقينار... وجعلوا الأشباه والنظائر». صبح الأعشى، ٣/١٣.
- (٣) نُقل عن ابن عباس رضي الله عنه أنه سئل: «من أين تعلّمتم الهجاء والكتابة والشكل؟ قال: علّمناه من حرب بن أمية. ومن أين علّمه حرب بن أمية؟ قال: من طارئ طراً علينا من اليمن. قيل: ومن أين علّمه ذلك الطارئ؟ قال: كاتب الوحي لهُود، عليه السلام». القلقشندي، صبح الأعشى، ٣/١٤.
- (٤) نقل القلقشندي: «أن أول من كتب الخط العربي جُمير بن سبأ علّمه في المنام». صبح الأعشى، ٣/١٣.
- (٥) روى النديم أن: «الذي حمل الكتابة إلى قريش بمكة أبو قيس بن عبد مناف بن زُهرة، وقد قيل: حرب بن أمية». النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق الورّاق، كتاب الفهرست، تحقيق: أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ٢٠٠٩م، ١/١٣.
- (٦) نقل السيوطي أن أول من وضع الخط أبجد، وهوز، وحطي، وكلمن، وسعفص، وقرشت، وأنهم «كانوا ملوكاً، فسُمّي الهجاء بأسمائهم». المزهري، ٢/٤٢٢.
- (٧) ذكر القلقشندي أن: «أول من كتب الكتاب العربي رجل من بني النضر بن كنانة، فكتبته العرب حينئذ». صبح الأعشى، ٣/١٣.
- (٨) الغامدي، محمد، مرويات الكتابة، س ٢٤/٩٥/١١١.

ج- مرويات نظرية النقل:

وهي آخر نظريات هذا الاتجاه، وملخصها أن الكتابة العربية نُقلت إقليمياً من منطقة إلى أخرى دون الإشارة إلى الناقل؟ وكيف كان النقل؟ ومن هم أول المنقول إليهم؟ إلى غير ذلك، وهي نظرية تكفي بإرجاع فضل الاختراع إلى المراكز الحضارية التي عرفت الكتابة، واشتهرت عندها قبل إقليم الحجاز، وأبرزها العراق، فتارةً يروى النقل مباشرةً من حاضريه الحيرة، والأنبار^(١). وتارةً يذكر الأخباريون أن أهل الحجاز تعلموا الخط من أهل الحيرة الذين تعلموه من طارئ طراً عليهم من اليمن^(٢). ولهذا ذكر الفيروزبادي أن الخط العربي المؤلف من حروف المعجم يُعرف بخط الجُزم، لأنه جُزم وقُطع عن خط المسند الجميري^(٣)، وهو ما سماه النديم القلم الجميري الذي تكتب حروفه على خلاف أشكال ألف، وباء، وتاء^(٤).

٢- نظريات الاتجاه الحديث:

هي النظريات التي انطلقت في بحثها من المكتشفات الأثرية والأدلة المادية المتمثلة في النقوش، والكتابات القديمة التي اكتشفت على امتداد الجزيرة العربية من جهة، وعلى التوفيق بين ما روي في أصل الخط وبين ما اكتشف للوصول إلى نتائج مقنعة، وأبرزها:

أ- النظرية المسندية:

وهي نظرية ما زالت متأثرةً بمرويات الأخباريين العرب في إرجاعهم أصل الكتابة العربية إلى كتابة الخط المسند اليمني، وأنها مقتطعة منه، وبُنيت على أساس التأثر

(١) جاء عن الشعبي أنه قال: «سألت المهاجرين: من أين تعلمتم الكتابة؟ قالوا: من أهل الحيرة. وسألنا أهل الحيرة: من أين تعلمتم الكتابة؟ قالوا: من أهل الأنبار». ابن أبي داود، أبو بكر عبد الله بن سليمان السجستاني، كتاب المصاحف، تحقيق: محب الدين واعظ، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ٢، ١٤٢٣هـ، ١/١٥١.

(٢) ينظر: القلقشندي، صبح الأعشى، ٣/١٤؛ والسيوطي، المزهري، ٢/٤٩٣.

(٣) ينظر: الفيروزبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٨، ١٤٢٦هـ، (ج.ز.م.)، ص ١٠٨٨.

(٤) النديم، كتاب الفهرست، ١٤/١.

المتبادل بين الحجاز واليمن وقدم العلاقات بينهما، وعلى ما استُدلَّ عليه من نقوش مسندية اكتُشفت في مناطقٍ مختلفةٍ من الجزيرة العربية. ومسألة التأثير والتأثر بينهما واردةٌ غير منكرة عند أنصار هذه النظرية، ولأنَّ اليمن كانت مركزاً حضارياً فمن البدهي أن تتأثر الحجاز بها وبكتابتها وتفيد منها، مع أن المكتشفات المكتوبة بخطَّ المسند تُبين اختلاف أشكال حروف المسند عن حروف الكتابة العربية اختلافاً ظاهراً^(١)، وهو ما أشار إليه النديم آنفاً، وقد ناصر بعض الباحثين هذه النظرية، وسعوا إلى إثبات أن العلاقة بينهما علاقة الأصل بالفرع^(٢).

ب- النظرية النبطية:

هي النظرية التي اعتمدت أساساً على المكتشفات التي عُثر عليها في أعالي الحجاز بشمال غرب الجزيرة العربية والأردن، وهي المنطقة التي شهدت نشوء دولة الأنباط العربية، حيث سادت زمنًا ثم بادت على يد الرومان، وتعدُّ هذه المنطقة امتداداً جغرافياً لعرب الحجاز في رحلاتهم التجارية نحو الشام، فمصالحهم مشتركة، والأثر المتبادل بينهما مؤكَّد، وقد بدا جانب منه جلياً في الإفادة من الكتابة النبطية التي كان مستواها الأخير المتطور يمثل بواكير الكتابة العربية، وهذا ليس من وحي ما يُروى، بل استبان بأدلة النقوش المكتشفة التي توصلت إليها البحث العلمي بطرائقه المنهجية إلى تأكيد التقارب بين الكتابتين في اتجاه سير الكتابة، وأشكال بعض الحروف، وترك إعجامها، ومن البدهي أن هذا التقارب قد مرَّ بمراحلٍ متعدّدة حوّرت فيه الكتابة العربية أشكال الحروف النبطية، وحسنتها بما يتلاءم وطبيعتها الخاصة.

(١) عبد الله، يوسف، خط المسند والنقوش اليمنية: دراسة لكتابة يمنية قديمة منقوشة على الخشب، ضمن أبحاث المؤتمر الحادي عشر للأثار في الوطن العربي النقائش والكتابات القديمة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٨٨م، ص ١٠٢.

(٢) ينظر: مادون، محمد، خط الجزم ابن الخط المسند، دار طلاس، دمشق، ط ١، ١٩٨٩م، ص ١٨٠؛ وشوحان، أحمد، رحلة الخط العربي من المسند إلى الحديث، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠١م، نسخة إلكترونية، ص ١٩.

الفصل الأول

الخلاف في الحروف



الخلاف في نظام الكتابة العربية
رسماً وضبطاً عند القدماء والمحدثين

الحروف الأبجدية هي اللبنة الأولى والأساس في بناء مفردات اللغة وجملها كتابةً كما أن الأصوات لبنتها لغةً، ودراستها مفردة بما فيها من خلاف في المصطلح يُظهر مدى عناية علمائنا قديماً ومحدثين بها، وبمباحثها المختلفة التي سعت الدراسة في هذا الفصل إلى تجليتها، والوقوف على أهم محاورها.

بدأت الفصل بمبحث تأصيل مفهومي: (الصوت والحرف)، مناقشاً معناهما قديماً وحديثاً، وتداخلهما في الكتابة والأصوات، وتأصيل مفهوم: (حروف المعجم) عند القدماء، ومناقشة المصطلحات التي حملت الدلالة نفسها، ثم ثبّتت بمبحث: (ترتيب حروف المعجم)، فناقشت فيه الترتيبين الأبجدي والألفبائي، ومبادئ الترتيب عندهم اتفاقاً واختلافاً، وأفردت لترتيب الحروف الألفبائي عند المحدثين مطلباً خاصاً لما جدّ فيه.

ثم تناولت في المبحث الثالث مسألة: (عدد الحروف وأشكالها)، وما قيل فيهما من خلاف، فعرضت لمسألة: (عدد الحروف) عند القدماء والمتأخرين، وأسباب اختلافهم فيها، ثم تطرقت إلى أشكالها وصورها، ثم ناقشت في المبحث الرابع: (أشكال الحروف عند المحدثين وزيادتها)، فأفردت له مطلباً خاصاً لكثرة المقترحات والآراء التي تبناها المحدثون في نظرتهم إلى أشكال الحروف العربية تحت ذريعة إصلاح الحرف والكتابة العربية، ومواقفهم من أشكال حروف الأصوات الأجنبية الجديدة التي أدخلت إلى الكتابة العربية بأثر التعريب ونقل الأعلام الأجنبية، والمصطلحات العلمية، وما قيل فيها.

المبحث الأوّل الصوت والحرف

لا يخرج التواصل اللغويّ الإنسانيّ في أصله عن الكلام أو الكتابة، اللذين هما صورة حقيقيّة للغة، فالتواصل الكلاميّ أيّ يزول فور إلقائه شفهيّاً، وأمّا التواصل الكتابيّ فممتدّ عبر الزمن يحفظ بتقييده الكلام، وينقله جيلاً بعد جيل^(١). وهو بهذا نوع من الإدراك الواعي لعمل الصوت اللغويّ، وأثره في التواصل البشريّ^(٢)، ويُعدّ طريقاً ثانياً من طرق التخاطب^(٣).

ويُتفق علماء اللغة على أنّ الكتابة تقصر عن الوفاء بسمات النطق اللغويّ بخصائصه كلها^(٤). ويؤكّد جوزيف فندريس (Joseph Vendryes) أنّ من الخطأ أن نظنّ أنّ النصّ المكتوب يُعدّ تمثيلاً صادقاً للكلام^(٥). ولهذا فإنّ أيّ كتابة ألفبائية لا تكاد تُؤدّي في أيّ لغة أكثر من نصف الواقع اللغويّ المفوظ^(٦)، لصعوبة تمثيل كلّ ما يُنطق.

والتواصل الكتابيّ لا يحصل إلا برموز محدّدة يُمثّل فيها كل رمز صوتاً معيّنًا من أصوات اللغة، متميّزاً من غيره دون أن يكون لارتباط الرمز بصوته أيّ علاقة منطقيّة أو طبيعيّة أو لغويّة، بل هما يرتبطان بالمواضعة، وما اصطلاح الناس عليه^(٧).

(١) بركة، بسام، علم الأصوات العام، مركز الإنماء القومي، بيروت، د.ط، ١٩٨٨م، ص ١٥١.

(٢) زرقه، أحمد، أسرار الحروف، دار الحصاد، دمشق، ط ١، ١٩٩٣م، ص ١٠٠.

(٣) حاتم، عماد، في فقه اللغة، ص ١٥٩.

(٤) ينظر: خليل، حلمي، الكلمة دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، د.ط، ١٩٩٨م، ص ٧٧؛ وأبو عيد، محمد، الأجدية العربيّة في ضوء علم اللغة الحديث، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٩٨م، ص ١٦-١٧.

(٥) فندريس، جوزيف، اللغة، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصريّة، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، د.ط، ١٩٥٠م، ص ٤٠٤.

(٦) الشوملي، قسطندي، الأجدية الصوتية، مجلة مجمع اللغة العربيّة الأردني، عمّان، ١٩٨٣م، ص ٦/١٩٤، ٢٠/٢١٤.

(٧) القاسمي، علي، العقل الإلكتروني بين تيسير الكتابة وتطويع طباعتها، دراسات، مجلة كليّة التربية، جامعة الرياض (الملك سعود حاليّاً)، ١٩٧٧م، ص ١/١٥٨/١٦.

ويرى بعضهم أنه لا فرق بين صوت الرمز وحرفه، فلا يُذكر صوت الحرف إلا ويتبادر إلى الذهن رسمه، لأن بقاء الصوت مجرداً عن التقييد يجعل من الصعوبة التعامل معه لغةً. وهذا ما يفسّر لنا كيف أصبحت اللغات تُعرف بكتابتها، فالحروف ليست مجرد رموز أو صوراً خارجيّة، بل هي اللغة نفسها بوجهها المكتوب^(١).

قال ابن سينا: "الحرف هيئة للصوت عارضة له يتميّز بها عن صوت آخر مثله"^(٢). وفي هذا ما يُوجي بأن الحرف لا ينفك عن الصوت، وهو هيئة خاصّة به، وهذا ما أكّده ابن جني بقوله: "الصوت عَرَضٌ يخرج من النَفْسِ مستطيلاً حتى يَعْرِضُ له في الحلق، والضم، والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته، فيسمّى المقطع أينما عُرِضَ له حرفاً"^(٣).

وإطلاق الحرف على الصوت والحرف معروف عند سيبويه وأغلب اللغويين^(٤). ومردُّ هذا التداخل كما لخصه كمال بشر يعود إلى عدم عنایتهم بالفرق بين المفهومين، أو لجهلهم بهما وانخداعهم بنظام الكتابة بتوهم أنّ ما يُكتب هو ما يُنطق، ولوحدة الاسم الذي يُطلق على الرمز الكتابي والصوت معاً، ولعدم تمثيل الرمز الكتابي للصوت المنطوق تمثيلاً صادقاً^(٥).

(١) الحسن، صالح، الرسم الإملائي: الواقع وأفاق التطوير، دار عالم الكتب، الرياض، ط١، ١٤٣١هـ، ص ٣٠.

(٢) ابن سينا، الحسين بن عبد الله، رسالة أسباب حدوث الحروف، تحقيق: محمد حسان الطيان، وحيى ميرعلم، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، د.ط، د.ت، ص ٦٠.

(٣) ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٩٣م، ٦/١.

(٤) نهر، هادي، الحروف والأصوات العربيّة في مباحث القدماء والمحدثين، مجلة آداب المستنصريّة، بغداد، ١٩٨٤م، ٢١٧/٨ع. وينظر: أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغويّة، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، د.ط، ١٩٩٠م، ص ١١١.

(٥) بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، دار غريب، القاهرة، د.ط، ١٩٩٨م، ص ١٧-١٨.

والخلط بين المفهومين لم يكن عند العرب وحدهم، بل ظهر عند الإغريق والرومان في أوائل دراساتهم اللغوية، ولم يميّزوا بينهما إلا في القرن الخامس عشر الميلادي^(١)، ويؤكد المستشرق شاده (Schaade) أن هذا الخلط ظلّ سائداً إلى عهد قريب عند كثير من علماء أوربا^(٢).

ومع هذا فثمة محاولات استوعبت بعض الملامح التمييزية بين المفهومين، ومنها محاولات ابن جني، وابن سينا، والفارابي، وطاش كُبري زادّه^(٣)، وما جاء عند إخوان الصفاء الذين سمّوا الرمز الكتابي حرفاً خطياً، مفرّقين بينه وبين الصوت الذي سمّوه حرفاً لفظياً^(٤). وما ذهب إليه ابن وهب الكاتب من تفريق بين مفهوم الحرف ومفهوم صورة الحرف^(٥).

أولاً: مفهوما الصوت والحرف عند المحدثين

الصوت جهد حركي يقوم به الجهاز النطقي، وتصحبه آثار سمعية معينة تأتي من تحريك الهواء بين مصدر إرسال الصوت ومركز استقباله الأذن^(٦)، وأمّا الحرف فوحدة الدراسة اللسانية الصغرى لأنّه رمز للصوت^(٧).

(١) نهر، هادي، الحروف والأصوات، ع/٨٤-٢١٩-٢٢٠.

(٢) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ١١٢.

(٣) نهر، هادي، الحروف والأصوات، ع/٨٤-٢٢٠.

(٤) الفخراي، أبو السعود، البحث اللغوي عند إخوان الصفاء، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط ١، ١٩٩١م، ص ١١٢.

(٥) ابن وهب الكاتب، إسحاق بن إبراهيم، مقدمة تحقيق رسالته من كتاب البرهان في وجوه البيان، من ضمن كتاب علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب، تحقيق: محمد مراياتي، ويحي ميرعلم، ومحمد حسان الطيبان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د. ط، د. ت، ٨٩/٢.

(٦) حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، د. ط، ١٩٧٩م، ص ٦٦. وينظر: باي، ماريو، أسس علم اللغة، ترجمة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط ٨، ١٩٩٨م، ص ٣٨؛ والعطية، خليل، في البحث الصوتي عند العرب، دار الجاحظ، بغداد، د. ط، ١٩٨٣م، ص ٦؛ وبركة، بسام، علم الأصوات العام، ص ٧٢.

(٧) نهر، هادي، الحروف والأصوات، ع/٨٤-٢٢٢.

وقد تعدّدت مصطلحات الحروف عند المحدثين، فسَمَّوها العلاماتِ الكتابية، والحيل الكتابية، والوسائل الكتابية، والرموز الخطية، والوحدات الخطية، والرموز المرئية، والرموز المكتوبة، والصور المكتوبة، والرموز الإشارية، والأشكال البصرية، والتأديت الخطية، وعلامات الأصوات، وحروف المباني، والمحارف، والجرافيمات ومفردها جرافيم^(١).

ويؤكّد الباحثون المحدثون الفرق بين الصوت والحرف، مُنَوِّهين بأنّ الحرف هو ما يُكتب ويدلّ على ما يُنطق^(٢). ومع إجماع جمهورهم على الفرق بين المفهومين فما زال بعضهم يعدُّهما بمعنى واحد، فحَفَنِي ناصف وهو يُعدّد مزايا الكتابة العربية يذكر منها أنّ كلّ حرف لفظيٌّ بسيط يقابله حرفٌ كتابيٌّ بسيط^(٣). وهذا محمد حسن جبل يُعرّف مفهوم التجويد بأنّه إعطاء الحروف حقوقها بإيفاء كلّ حرفٍ مخرجه وصفاته^(٤). ويستعمل صالح القرمادي الحرف بمعنى الصوت في ترجمته كتاب: (دروس في علم

(١) ينظر: بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، ص ١٧؛ ومحجوب، فاطمة، دراسات في علم اللغة: بحوث تطبيقية لغوية قرآنية، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ط ١، ٢٠١١م، ص ١٧٨؛ وباي، ماريو، أسس علم اللغة، ص ٦٠؛ وناصف، حفني، تاريخ الأدب، ص ٣٥؛ وحسان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، د. ط، ٢٠٠١م، ص ١٠٩؛ و١١٤؛ والسعران، محمود، علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، د. ط، د. ت، ص ٦٤؛ وحجازي، محمود، علم اللغة العربية: مدخل تاريخي مقارنة في ضوء التراث واللغات السامية، دار غريب، القاهرة، د. ط، د. ت، ص ١١؛ وخليخ، حلمي، الكلمة دراسة لغوية، ص ٧٥؛ وحركات، مصطفى، الكتابة والقراءة وقضايا الخط العربي، المكتبة العصرية، صيد-اببيروت، ط ١، ١٩٩٨م، ص ١٣؛ ويعقوب، إميل، موسوعة الحروف في اللغة العربية، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٩٨٨م، ص ٤٣٩؛ وأبو عيد، محمد، الأجدية العربية، ص ٧؛ وجيلالي حلام، المحارف العربية المنفصلة والكتابة المشكولة، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ٢٠٠١م، ع ٥٢٤/٧٤.

(٢) ينظر: أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ١١١؛ وحسان، تمام، مناهج البحث، ص ٩٠؛ وبشر، كمال، دراسات في علم اللغة، ص ١٧.

(٣) ناصف، حفني، تاريخ الأدب، ص ٣٨.

(٤) جبل، محمد حسن، المختصر في أصوات اللغة العربية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ٤، ٢٠٠٦م، ص ١٨٤.

أصوات العربيَّة) لجان كانتينو (Jan Cantino)^(١)، مع أنَّ مؤلِّفه أشار إلى الفرق بين المفهومين، وأوضح أنَّ مفهوم الحرف يُستعمل في الكتابة^(٢).

وينتقد فردينند دي سوسير (Ferdinand de Saussure) أحد اللغويين لأنَّه لم يميِّز بين الحروف والأصوات، إذ يستنتج القارئ من كتاباته أنَّ اللغة لا يمكن فصلها عن الحروف التي تُكتب بها^(٣). ويُسمِّي بعض الباحثين أصوات المدَّ حروف المدَّ^(٤). ويُطلق أنيس فرجة على الحركات القصيرة الحروف المصوَّتة^(٥). والحرف عند مصطفى حركات مجموعة من التآدييات الخطِّيَّة، والتآدية كلُّ شكل من أشكال الحرف التي تمثِّل مرادفاتٍ خطِّيَّة^(٦). ويعني تغيير أشكال الحرف وصوره من الكلمة كحرف العين مثلاً: (ع / ع / ع / ع)، وهو ما يُسمَّى البديل الإملائي^(٧).

وربط تمام حسان مفهوم الحرف بمفهوم الفونيم^(٨)، عادداً الحرف شكلاً من أشكال الرمز، فقال: "ليست الحروف إذاً هي تلك الصور الكتابيَّة التي نخطُّها بالقلم، فهذه رموز

(١) ينظر على سبيل المثال: الصفحات من ٢٩-٣٥.

(٢) كانتينو، جان، دروس في علم أصوات العربيَّة، ترجمة: صالح القرمادي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعيَّة، الجامعة التونسيَّة، تونس، د. ط، ١٩٦٦م، ص ٢٠.

(٣) سوسير، فردينان دي، علم اللغة العام، ترجمة: يوثيل يوسف عزيز، دار آفاق عربيَّة، بغداد، د. ط، ١٩٨٥م، ص ٤٣.

(٤) ينظر: الجندي، أحمد، بين الحركات والحروف في الإعراب، مجلة مجمع اللغة العربيَّة، القاهرة، ١٩٨٥م، ع ٧٧/٥٧٤؛ والعُش، محمد أبو الفرج، نشأة الخط العربي وتطوُّره، مجلة الدارة، الرياض، ١٩٧٩م، مج ٥/١٤/١١٤؛ وجنَّزلي، رياض، ومحمد سليمان، المرجع في الكتابة العربيَّة، معهد اللغة العربيَّة بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٥م، ص ١٥٢.

(٥) فرجة، أنيس، في اللغة العربيَّة وبعض مشكلاتها، دار النهار، بيروت، د. ط، ١٩٦٦م، ص ١٥٨.

(٦) حركات، مصطفى، الكتابة والقراءة، ص ١٣.

(٧) ألتونجي، محمد، معجم علوم العربيَّة، دار الجيل، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣م، ص ١١٢.

(٨) الفونيم: أصغر وحدة صوتية تقابليَّة في سياق التركيب الكلمي، تؤدي تبدلاتها الموقعيَّة إلى تغيير المعنى من مثل: (ناب، تاب)، وأحياناً تندرج تحت الفونيم الواحد مجموعة من الأصوات السياقيَّة تُعرف بالألفون، وذلك مثل تنوعات صوت النون المتعددة. ينظر: باي، ماريو، أسس علم اللغة، ص ١١٩؛ وشاهين، عبد الصبور، في علم اللغة العام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٦، ١٩٩٣م، ص ١١٥-١١٧؛ وبركة، بسام، علم الأصوات العام، ص ١٠٩-١١٠.

كتابية إلى الحروف، وليست الحروف هي ما تنطقه بلسانك في أثناء الكلام، فهذه هي الأصوات، ولكنَّ الحروف أقسام يشتمل كلُّ منها على عدد من هذه الأصوات^(١).

ويقصد تمام بهذا ما تؤدِّيه الحروف من اختلاف في بنية الكلمات في مثل: (صار، جار)، وارتباطها بوظيفة محدَّدة في سياقها، فيرى مثلاً أنَّ (عُبر) تُكتب بالنون الذي هو رمز، ولكنها صوتياً تُنطق ميمًا بسبب سكونها قبل باءٍ، وهذا يعني أنَّ الميم حرف في هذا السياق، والنون رمز. وهذا شكل من أشكال فونيم النون في العربية التي تأتي بصور متعدِّدة، فتارةً لثوية في مثل: (نحن)، وأخرى بين أسنانية في مثل: (أنثى)، وشفوية كما في (أبناء)^(٢)، ولكنها على اختلاف نطقها تُكتب بصورة واحدة. وقد يُمَّا أشار حمزة الأصفهاني^(٣) (٣٦٠ هـ) إلى هذا، متمثلاً بكلمة (مُنذر)، فسَمَّى النون فيها الغنَاء، وعدَّها من الأصوات التي لم تُقابل برمز كتابي^(٤).

ثانياً: مفهوم حروف المعجم

عُرِّف الحرف اللغويُّ في المعجم الوسيط بأنه كلُّ واحد من حروف المباني الثمانية والعشرين التي تتركَّب منها الكلمات، وتُسَمَّى حروف الهجاء^(٥). ومن معاني الحرف في العربية الطرف والجانب، وبه سُمِّي الحرف من حروف الهجاء^(٦) لكون كلِّ حرف من أحرف الكلمة المكتوبة طرفاً من أطرافها.

وجاءت لمفهوم حروف المعجم مصطلحات مترادفة متقاربة، فهي تُسَمَّى "حروف الهجاء، وحروف التهجي، ويُسمِّيها سيبيويه والخليل حروف العربية، أي: حروف اللغة العربية

(١) حسان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ١١٩.

(٢) باكلا، محمد، النظام الصوتي العربي، من ضمن كتاب ندوة توحيد معايير النقل الكتابي لأسماء الأعلام العربية: الأبعاد الأمنية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٣م، ص ٢١٠.

(٣) الأصفهاني، حمزة بن الحسن، التنبيه على حدوث التصحيف، تحقيق: محمد أسعد طلّس، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٢م، ص ٣٤.

(٤) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط ٤، ٢٠٠٤م، ص ١٦٧.

(٥) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، د. ط، د. ت، ح. ر. ف، ٤١/٩.

التي يتركب منها الكلام، وتُسمى أيضاً حروف المعجم^(١). وأُطلق عليها أيضاً الحروف المعجمة، وأصول الهجاء العربي، وحروف المباني، والحروف المقطّعة، والحروف المفردات^(٢). وهي مصطلحات مفهومة ومتقاربة معني، ويقصد بمصطلحي الحروف المقطّعة، والحروف المفردات وضع الحروف مفردة قبل التركيب، إذ إنّ الحروف عند سردها تُفرد وتُقطّع، ولا معنى لها إلا بتركيبها وإضافة بعضها إلى بعض^(٣).

وقد اختلف في دلالة مصطلح حروف المعجم ومعناه، ومنشأ هذا الخلاف نابع من أصل معنى الجذر اللغوي (ع.ج.م)، وما دلّ عليه من مفهوم النقط والضبط بالشكل، أو دلّاه على الخفاء والإبهام من معنى العجمة^(٤). إذ كيف يُفسّر ما يبين ويوضح بما في دلّاه معنى الغموض؟

ومن هنا تفاوتت تفسيرات القدماء في دلّاه، وأكثرها تنحصر في أنها^(٥):

١- سُمّيت بهذا على تقدير أنّ معجم بمعنى إعجام. ولهذا فإنّ الفعل من الإعجام هو (أعجم) بمعنى السلب والإزالة، فيزال به إبهام الكلام.

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ١١/٣.

(٢) ينظر: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، كتاب الخط، تحقيق: تركي بن سهو العتيبي، دار صادر، بيروت، ط٢، ٢٠٠٩م، ص٨١؛ والأصفهاني، التنبيه، ص١٧؛ وابن منظور، لسان العرب، ١٠/١؛ والمرادي، الحسن بن قاسم، الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٢م، ص١٨٠؛ والكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٨م، ص١٤٨؛ والزيدي، محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: إبراهيم التريز، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ٢٠٠٠م، (ع.ج.م)، ٦٤/٣٣.

(٣) القسطلاني، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد، لطائف الإشارات لفنون القراءة، تحقيق: مركز الدراسات القرآنيّة بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٤٣٤هـ، مج٢/٣٨٣.

(٤) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (ع.ج.م)، ٣٨٩/١٢؛ والزبيدي، تاج العروس، (ع.ج.م)، ٦٥/٣٣.

(٥) ينظر: أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد، صناعة الكتاب، تحقيق: بدر أحمد ضيف، دارالعلوم العربيّة، بيروت، ط١، ١٩٩٠م، ص٧٤؛ وابن جني، سر الصناعة، ٣٣/١-٣٥؛ والخفاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد، سر الفصاحة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٨٢م، ص٢٥-٢٦؛ وابن منظور، لسان العرب، (ع.ج.م)، ٣٨٩/١٢-٣٨٧؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ١١/٣.

٢- سُمِّيت بهذا لأنَّ قرابة نصف الحروف معجمة بالنقط، وصار ما يشابهها في الصورة وإن خلا من النقط واضحاً لإعجام مقاربه، وأصبح ترك العلامه له علامه^(١).

٣- حروف مقطعة أعجمية لأنها مفردة، إذ لا معنى لها إلا بالتركيب^(٢).

٤- حروف الاختبار من قولهم: عَجَمْتُ العودَ، إذا اختبرته لتعرف صلابته من رخاوته. ومعنى ذلك أنها حروف يختبر بها الكلام ويبنى، فيُعرف مستعمله من مهمله.

٥- حروف الإدخال من قولهم: العُجْمَة بمعنى معظم الرمل لتداخله. ومعنى ذلك أنها حروف يدخل بعضها على بعض، فيتركب منها الكلام.

ولم يستعمل أغلب المحدثين مصطلح حروف المعجم، واستعملوا مصطلحاتٍ أخرى، منها حروف الأبجدية، وحروف الألفباء، وحروف الهجاء^(٣). ومنهم من استعمل مصطلحات حروف اللسان العربي، وحروف الكتابة، والحروف المتراففة، والحروف العريية، وحروف التهجي، وحروف الخط، والحروف الأصلية، والحروف اللفظية، وحروف الأبتئية، وحروف الترتيب الأبتئي، وحروف المباني^(٤). وهي مصطلحات متقاربة، منها القديم ومنها الحديث.

(١) ينظر: الرِّفْناوي، محمد بن أحمد، منهاج الإصابة في معرفة الخطوط وآلات الكتابة، من ضمن كتاب موسوعة تراث الخط العربي، تحقيق: هلال ناجي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م، ص٢٥٦-٢٥٧.

(٢) ينظر: صاحب مقدمة كتاب المباني، من ضمن كتاب (مقدمتان في علوم القرآن)، نشره وصححه: أرثر جفري، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، ١٩٥٤م، ص١٥٠.

(٣) الأشقر، محمد سليمان، الفهرسة الهجائية والترتيب المعجمي، دار البحوث العلمية، الكويت، والدار العلمية، بيروت، ط١، ١٩٧٢م، ص٢٠.

(٤) ينظر: ناصف، جفني، تاريخ الأدب، ص١٤؛ والحمد، غانم، رسم المصحف، ص٥٧٠؛ وصالح، فخري، اللغة العربية أداءً ونطقاً وإملاءً وكتابةً، مطابع الوفاء، مصر، د.ط، د.ت، ص٢٥؛ وعفيفي، فوزي، نشأة وتطور الكتابة الخطية العربية ودورها الثقافي والاجتماعي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط١، ١٩٨٠م، ص٣٠٥؛ والبهنسي، عفيف، معجم مصطلحات الخط العربي والخطاطين، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٥م، ص١، ص٦؛ وألثونجي، محمد، معجم علوم العربية، ص٨٨؛ والجزائري، طاهر، توجيه النظر إلى أصول الأثر، المطبعة الجمالية، مصر، ط١، ١٩١٠م، ص٣٦٩؛ والأشقر، محمد، الفهرسة الهجائية، ص٦٠؛ ومجمع اللغة، المعجم الوسيط، ص١٦٧؛ وصالح، زكي، الخط العربي، ص٧٠؛ ونهر، هادي، الحروف والأصوات، ع٢١٦/٨.

والمصطلحات الجديدة عند المحدثين هي: الألفباء، والأبجدية، والأبثنية، فأمّا الألفباء فذكر عدنان الخطيب أنّه مصطلح مركّب من اسمي أول حروف الترتيب الهجائيّ (أ، ب)، وأنّه مصطلح عمّ جميع اللغات التي تأثرت بالأبجدية الفينيقية، وأنّ أول من أشار إليه واستعمله ابن خلدون في مقدّمته عن أسرار الحروف فعربه بد (حروف الفاييطوس) نقلاً من اللغة الإغريقية^(١). ومنهم من يُطلق عليه الألفبائية على بناء المصدر الصناعي^(٢). ويبدو أنّ أول من أشار إليه من المحدثين نصر الهوري، مبيناً أنّ مصطلح يُطلق على الكتابات كلّها لأنّها تبدأ بالفاء، وباء^(٣).

وأشار عباس العقّاد إلى شهرة مصطلح حروف الأبجدية، وأنّه يُعبّر عن مصطلح حروف الهجاء^(٤). وهذا المصطلح مأخوذ من كلمة (أبجد) في أول الترتيب السامي^(٥): (أبجد، هؤن، حطي، كلمن، سعفص، قرشت)^(٦). غير أنّ إطلاق مصطلح الحروف الأبجدية على مفهوم الحروف الهجائية ملبسٌ بترتيب حروف اللغات السامية المعروفة.

-
- (١) الخطيب، عدنان، المعجم العربي بين الماضي والحاضر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط٢، ١٩٩٤م، ح٢، ص٣٠.
- (٢) شطناوي، منير، وعمر خليل، الإيقاع الصوتي في نسق الألفبائية العربية، مجلة جامعة دمشق، ٢٠١٠م، مج٢٦/١ع، ٢٦٨/٢.
- (٣) الهوري، أبو الوفاء نصر بن نصر، المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، تحقيق: طه عبد المقصود، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥م، ص٤٦.
- (٤) العقّاد، عباس، اللغة الشاعرة، دار نهضة مصر، القاهرة، د. ط، ١٩٩٥م، ص٨.
- (٥) بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبد التواب، الرياض، جامعة الرياض، د. ط، ١٩٧٧م، ص٣٦.
- (٦) هكذا ضبطت عند الزبيدي. ينظر: الزبيدي، تاج العروس، (ب. ج. د)، ٤٠١/٧.

وإن كان مصطلح الألفبائية مأخوذاً من اللغة اليونانية التي أخذته عن اللغة الفينيقية، ثم أعيد إلينا مصطلحاً معرباً، ومصطلح الأبجدية مأخوذاً من اللغات السامية القديمة فإن مصطلح الأبتئية عربيٌّ صرّف أخذ من أول أربعة أحرف في نسق ترتيب حروف الهجاء العربية: (أ، ب، ت، ث)، ومع أصالته فقليلٌ من يستعمله من المحدثين^(١).

(١) ينظر: الحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٥٧٠، وأثونجي، محمد، معجم علوم العربية، ص ٨٨.

المبحث الثاني ترتيب حروف الهجاء

إنّ نظام ترتيب الحروف في أيّ كتابة يُبرز طريقةً خاصّةً لأصحاب كلّ لغة، فيُظهر مراحل التطور التي مرّت بها، والتغيّرات التي طرأت عليها، والإضافات التي لحقتها عبر الأجيال المتعاقبة.

وترتيب الحروف الذي عرفته اللغة العربيّة لم يخرج عن ترتيبين مشهورين، هما: الترتيب الأبجديّ، والترتيب الألفبائيّ^(١). وبعضهم يضيف إليهما ترتيباً صوتياً ابتدعه الخليل بن أحمد الفراهيديّ، مؤسساً عليه منهجه المعجميّ في كتاب العين، ومراعياً فيه مخارج الأصوات، مبتدئاً بمخارج الأصوات الحلقية، ومنتهيّاً بالأصوات الهوائية^(٢). وهو ترتيب خاصٌّ بالمعجمات التي اقتفت طريقة الخليل واعتمده في تأليفها، ولهذا عدّه الحيدرة ترتيباً خاصّاً بأهل اللغة^(٣). ويُعرف هذا الترتيب عند المحدثين بالترتيب العينيّ نسبةً إلى معجم العين^(٤)، وبترتيب مخارج الحروف^(٥)، أو الترتيب المخرجيّ نسبةً إلى المخارج^(٦)، وسماه خليل العطيّة ترتيب الهجائيّة الصوتيّة^(٧).

أولاً: الترتيب الأبجديّ

وهو ما يُعرف عند الباحثين بالترتيب السّاميّ^(٨) لقدم استعماله عند الشعوب

- (١) ينظر: رضا، أحمد، رسالة الخط، مطبعة العرفان، صيدا، د.ط، ١٩١٤م، ص ٢٤؛ والحموز، عبد الفتاح، فنُّ الإملاء في العربيّة، دار جرير، عمّان، ط ١، ٢٠١٢م، ٥٢/١.
- (٢) ينظر: الخطيب، عدنان، المعجم العربي، ص ٢٨؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ١/٥٣.
- (٣) الحيدرة، علي بن سليمان، كشف المشكل في النحو، تحقيق: هادي عطية الهلالي، دار عمار، عمّان، ط ١، ٢٠٠٢م، ص ٥٥٥.
- (٤) الأشقر، محمد، الفهرسة الهجائيّة، ص ٥٨.
- (٥) ناصف، جفني، تاريخ الأدب، ص ٣٥.
- (٦) يعقوب، إميل، فقه اللغة العربيّة وخصائصها، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٢م، ص ٢٣٤.
- (٧) العطيّة، خليل، في البحث الصوتي عند العرب، ص ٢٥.
- (٨) بعلبكي، رمزي، الكتابة العربيّة والسّاميّة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨١م، ص ٢٧١.

السامية، وقد استشعر علماؤنا أصالته وقدمه، فوصفه الزجّاجيُّ بأنه إمام الكتاب^(١)، ووصفه الدانيُّ بأنه أصل حروف التهجي^(٢). وقال الأصفهانيُّ: "إن هذه الكلمات الواقعة على حروف الهجاء أعني أبجد وأخواتها لم تزل مستعملةً على وجه الدهر عند كل أمة وجيل من سكّان الشرق والغرب"^(٣). ولهذا يُنظر إليه على أنه أم الأبجديات الأخرى^(٤).

يتألف نظام الترتيب الأبجدي في أصله السامي من اثنين وعشرين حرفاً صامتاً^(٥)، مرتباً على النحو الآتي: (أ ب ج د / هـ و ز / ح ط ي / ك ل م ن / س ع ف ص / ق ر ش ت)^(٦)، مبتدأً بالهمزة، ومختتماً بالتاء. وليس من ثلاثة وعشرين حرفاً كما ذهب إليه جيرهارد أندرس (Gerhard Anders)^(٧)، ولا من أربعة وعشرين حرفاً كما جاء في مُزهر السيوطي^(٨)، إلا أن يكون تضعيف الواو والطاء في: (هَوَز، حُطَي) قد عدَّ بحرفين، فهذا يجعلها أربعة وعشرين، وهو محتمل.

وتدمج هذه الحروف فتكوّن كلماتٍ رباعيةً الغرض الأساس منها تعليميٌّ، فتُسرد: (أبجد، هَوَز، حُطَي، كَلْمَن، سَعْقَص، قَرَشْتُ)^(٩) ليسهل حفظها متسقةً^(١٠). ولهذا الدمج

(١) الزجّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، كتاب الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمّد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، ط١، ١٩٨٤م، ص ٢٧٣.

(٢) الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، المحكم في نقط المصاحف، تحقيق: عزة حسن، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، إعادة الطبعة الثانية، ١٩٩٧م، ص ٢٩.

(٣) الأصفهاني، التنبيه، ص ١٦.

(٤) فريحة، أنيس، في اللغة العربية، ص ١٤٨.

(٥) ينظر: بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ص ٣٥.

(٦) ينظر: حجازي، محمود، علم اللغة العربية، ص ١٠٣؛ والخطيب، عدنان، المعجم العربي، ص ١٩.

(٧) أندرس، جيرهارد، أصل الخط العربي وتطوره، من ضمن كتاب الأساس في فقه اللغة العربية، أشرف على تحريره: فولفد يتريش فيشر، ترجمة: سعيد بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، ط٢، ٢٠١٠م، ح ٥، ص ١٣٤.

(٨) السيوطي، المزهر، ٣/٤٨٨.

(٩) ينظر: الصولي، أدب الكتاب، ص ٢٩؛ والداني، المحكم، ص ٣٣؛ ومحمود، عبد الله ربيع، في علم الكتابة العربية، مطبعة كويك حمادة، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م، ص ٩٤.

(١٠) الحيدرة، كشف المشكل، ص ٥٠٤.

غرضُ آخرُ هو استعمالهم الحروفَ قيمًا عدديَّةً في الحساب، وهو ما يُعرف بحساب (الجُمَّل)^(١)، ولذلك صنَّفه الحيدرة بأنه ترتيب خاصٌّ بالحُسَّاب، والمُنَجِّمين لجعلهم إيَّاه أصلاً في الحساب، وعلم النجوم والبروج^(٢).

وحاول الباحثون في الساميات أن يُفسِّروا أسرار هذا الترتيب، فأشار رمزي بعلبكي إلى ما قيل في هذه المسألة من محاولات ركَّزت في التشابه الصوتي والشكلي والمعنوي، وخلص إلى صعوبة قبولها، موضحاً أنه ليس لنا إلا القول بوحدة من ثلاث نتائج، هي^(٣):

١- عدم معرفتنا بمعايير الترتيب التي تتحكَّم به.

٢- اعتباطية الترتيب.

٣- تغيير الترتيب منذ وضعه، فلم يُعد ممكناً الوصول إلى سرِّ ترتيبه.

أخذ العرب هذا النظام الأبجدي، فوجدوا فيه قصوراً لا يفي بعدد أصوات لغتهم، فهو مكوَّن من اثنين وعشرين حرفاً، واللغة العربيَّة بها ثمانية وعشرون صوتاً في فصاها. أي إنَّ ستَّة أصوات لا حروفَ لها، فأضافوا رموزاً جديدةً تمثِّل الأصوات الناقصة^(٤)، وهي: (ث، خ، ذ، ض، ظ، غ)^(٥) التي أضافوها في آخر الترتيب، وأسَمَّوها

(١) حساب الجُمَّل: هو إعطاء كلِّ حرف قيمةً عدديَّةً تبتدئ بالآحاد في عشرة الأحرف الأولى، ثم بالعشرات في الوسطى وبالمئات في الأخيرة، فتكون قيمة الهمزة العدد ١، والياء ١٠، والقاف ١٠٠، والغين - التي أضافها العرب لاحقاً - ١٠٠٠. وتدخل هذه القيم العدديَّة في علوم الحساب والفلك والتنجيم. الرازي، أبو حاتم أحمد بن حمدان، كتاب الزينة في الكلمات الإسلاميَّة العربيَّة، تحقيق: حسين الهمداني، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ط١، ١٩٩٤م، ص ٨٢؛ وناصر، جفني، تاريخ الأدب، ص ٤٠-٤١؛ وعلبكي، رمزي، الكتابة العربيَّة والسَّاميَّة، ص ٣٠٢؛ وفريجة، أنيس، في اللغة العربيَّة، ص ١٤٩.

(٢) الحيدرة، كشف المشكل، ص ٥٥٤. وينظر: الأصفهاني، التنبيه، ص ١٦.

(٣) بعلبكي، رمزي، الكتابة العربيَّة والسَّاميَّة، ص ٢٧٨-٢٨٣.

(٤) ينظر: دياب، محمد، تاريخ آداب اللغة العربيَّة، مطبعة جريدة الإسلام، مطبعة الترقى، القاهرة، د. ط، ١٩٠٠م، ١/٦٦؛ وعلي، جواد، الفصل، ٨/١٥٢؛ والصويغي، عبد العزيز، أصول الحرف الليبي، ص ٣٣٣.

(٥) ذكر علي عبد الواحد وافي أنَّ الأصوات العربيَّة التي لا نظيرَ لها في السَّاميات خمسة: (ث، ذ، ض، ظ، غ)، ولم يذكر الخاء. ينظر: وافي، علي عبد الواحد، فقه اللغة، دار نهضة مصر، القاهرة، د. ط، د. ت، ص ٢٥٢.

الروادف^(١)، لأنهم أردفوها بالحروف السابقة^(٢). فأصبح الترتيب الأبجدي العربي مكوّنًا من ثمانية وعشرين حرفًا، وترتيبه: (أ ب ج د / هـ و ز / ح ط ي / ك ل م ن / س ع ف ص / ق ر ش ت / ث خ ذ / ض ظ غ)^(٣)، مبتدأً بالهمزة، ومختتمًا بالعين، ثم ركبوا منها كلمتين على منوال الأصل فقالوا: (تُحَدِّدُ صَضَخُ)^(٤)، وأضافوهما إلى الترتيب المركّب، فأتسقت مرتبةً: (أبجد، هـو، حطي، كلمن، سغقص، قرشت، تحدد، صضخ)، ولهذا فلا يصح أن تُضافا إلى الترتيب الأبجدي السامي القديم، أو تُعدّتا من حروفه كما ذكر حفني ناصف^(٥) للفرق بين الترتيبين.

وكانت هذه الطريقة في إضافة الرموز الستة موقّعةً، وتدلّ على عقليّة فائقة، فالعرب لم يضطروا إلى اختراع أشكال جديدة تُقابل تلك الأصوات، وإنما "عمدوا إلى كلّ حرف منها، فنظروا إلى الحرف الذي يناسبه فجعلوه على صورته، فنشأ من ذلك أن صارت الثاء مع التاء، والخاء مع الحاء، والذال مع الدال، والضاد مع الصاد، والطاء مع الطاء، والغين مع العين على صورة واحدة"^(٦). وفرّقوا بينهما بالنقطة.

ولم يكن الدافع التشابه الشكليّ، بل إنّ للشبه الصوتيّ بين المتشابهات المختارة أثره، فالعرب وجدوا أنّ الساميين، وبخاصة الآراميون والعبرانيون، ينطقون الضاء طاءً، والخاء حاءً، والضاد صادًا، والذال دالًا، والثاء تاءً، والغين عينًا^(٧)، فحرصوا على

(١) ينظر: النديم، كتاب الفهرست، ١٠/١؛ والصولي، أدب الكتاب، ص ٢٩.

(٢) ينظر: الجندي، علي، ومحمد صالح سمك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، أطوار الثقافة والفكر في ضلال العروبة والإسلام، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط ١، ١٩٦٠م، ٣٥٠/١؛ والحسن، صالح، الكتابة العربية، ص ٧٣.

(٣) مادون، محمد، خط الجزم، ص ٣٤.

(٤) هكذا ضبطهما الزبيدي ضبط قلم وكتابة. تاج العروس، (ب. ج. د)، ٤٠٢/٧.

(٥) ناصف، حفني، تاريخ الأدب، ص ٣٥.

(٦) الجزائري، طاهر، توجيه النظر، ص ٣٦٧.

(٧) خالدة، طارق، رسم المصحف في ضوء الكتابات السامية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٢م، ص ١٠٠. وينظر: الجزائري، طاهر، توجيه النظر، ص ٣٦٧-٣٦٨؛ وبعليكي، رمزي، الكتابة العربية والسامية، ص ٣٠٨.

ألا تخرج الأشكال الجديدة عن سابقتها، وتبقى قريبة الشبه من أخواتها^(١)، فلم يخترعوا لها أشكالاً مُغايرةً وجديدةً، ولم يجعلوا رموزها مكوّنةً من صورتين أو أكثر، وإنما فرّقوا بينها بالنقط^(٢)، وبهذا أظهر العرب حذاقةً فيلولوجيةً فائقةً لم تُضاهم بها أمة من الأمم القديمة^(٣).

ومع قدم هذا الترتيب وأخذ العرب به بإتمام ما نقص منه فإنه لم يسلم من الاختلافات، وأشهرها اختلاف رواية النديم في هذا الترتيب عما جاء عند القدماء على النحو الآتي: (أبوجاد، هَوَاز، حُطَي، كَلْمُون، صَعْفُص، قَرَيْسَات)^(٤)، بذكر الضاد وحذف الشين، وبهذا فأحرف الروادف عنده هي: (ث، خ، ذ، ظ، ش، غ)^(٥). وتغييرُ بنى كلمات الترتيب الأبجديّ الساميّ في الرواية المنقولة عنه لغات عند العرب استعملتها، وغيّرت فيها لكونها كلماتٍ أعجميةً^(٦).

وتخالف رواية النديم المشهور، إذ ليس في لغات الساميين ضاد، وإنما أوردفه العرب في ترتيبهم^(٧)، والشين حرف أصيل في الساميات، ورمزه معروف، ولهذا فإنه بروايته هذا الترتيب قد حذف المشهور، وأثبت المعدوم، ولو افترض أن يد الناسخ قد فعلت فعلتها هنا، وذلك بإحلال الصاد مكان السين في (سَعْفُص) خطأً لتقاربهما منجرًا وصفةً، وتصحيف الصاد إلى الضاد، وإحلال السين محلّ الشين في (قَرَشَت) تصحيفًا، وإلغاء الشين، فإنّ النديم أعاد في رواية أخرى وبلغات مختلفة ذكر الشين، وأبقى على الضاد،

(١) علي، جواد، المفصل، ١٨٢/٨.

(٢) الجزائري، طاهر، توجيه النظر، ص ٣٦٧.

(٣) عبده، سمير، السُريانية العربية الجذور والامتداد، دار علاء الدين، دمشق، ط ٢، ٢٠٠٢م، ص ٧٤.

(٤) النديم، كتاب الفهرست، ٩/١.

(٥) المصدر نفسه، ١٠/١.

(٦) ينظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ط ٢، ١٩٨٢م، ٣/٢٦٩؛ والنحاس، صناعة الكتاب، ص ٧٠؛ والسيوطي، المزهري، ٣٤٨/٢.

(٧) الحسن، صالح، الكتابة العربية، ص ١٥٣.

فذكر أنها: (أبجاذ، هاوؤز، حاطي، كلمان، صاع فُض^(١)، قرَسْت)^(٢). وهو ما يدل على ثبوت حرف الضاد عنده في كلتا الروايتين.

وكان لهاتين الروايتين أثرهما في اختلاف القدماء مشاركةً ومغاربةً في الترتيب الأبجدي، فالترتيب المشرقي ما ذكر آنفاً، والمغربي في ترتيبه المزدوج هو: (أبجد، هوؤز، حُطي، كَلْمَن، صَعْفُض، قَرَسْت، تُحْذ، طَلْعَش)، وترتيبه المفرد عندهم هو: (أ ب ج د / هـ و ز / ح ط ي / ك ل م ن / ص ع ف ض / ق ر س ت / ث خ ذ / ظ غ ش)^(٣).

ويُلاحظ في هذا الترتيب المغربي أنه توحد في الكلمات الأربع الأولى مع الترتيب المشرقي، وبدأ الاختلاف بينهما من كلمة (سَعْفُض) التي بُدئت عند المشاركة بسين وخُتمت بصاد، وبُدئت عند المغاربة بصاد وخُتمت بضاد (صَعْفُض)، وكذلك (قَرَسْت)، وهي الرواية الأولى للنديم باختلاف اللغة (قَرِيسَات)، واتفقوا جميعهم في (تُحْذ)، وخالف المغاربة المشاركة في الأخيرة، فوردت عندهم (طَلْعَش) بتقديم الغين على الشين، وهي عند المشاركة (صَطَّخ)، و(طَلَّسَخ) على رواية النديم في ترتيبه أحرف الروادف، ويظهر في هذه الكلمة الأخيرة احتمال وجود قلبٍ مكانيٍّ بين رواية النديم وترتيب المغاربة لثقل الكلمة على السمع وغرابتها.

وأشار جفني ناصف إلى هذا الاختلاف، وأوضح أن المغاربة يزؤون الترتيب القديم على خلاف ما يرويه المشاركة^(٤).

(١) ذكر محقق كتابه الأستاذ أيمن فؤاد سيد أنها رُسمت مفصولةً هكذا في جميع النسخ التي اعتمدها في التحقيق. النديم، كتاب الفهرست، حاشية ٩/١.

(٢) النديم، كتاب الفهرست، ٩/١.

(٣) ينظر: القلقشندي، صبح الأعشى، ٢٢/٣؛ وابن الدريهم، علي بن محمد، مفتاح الكنوز في إيضاح المرموز، من ضمن كتاب علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب، تحقيق: محمد مرياتي، ومجى ميرعلم، ومحمد حسان الطيان، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، د.ت، ١/٣٢٨-٣٢٩؛ وناصر، جفني، تاريخ الأدب، ص ٣٥؛ ورضا، أحمد، رسالة الخط، ص ٢٤.

(٤) ناصف، جفني، تاريخ الأدب ص ٣٥. وينظر: عبادة، عبد الفتاح، انتشار الخط العربي في العالم الشرقي والعالم الغربي، مطبعة هندية بالموسكي، القاهرة، د.ط، ١٩١٥م، ١، ص ٢٥؛ وفياض، سليمان، استخدامات الحروف العربيّة، دار الميرخ، الرياض، د.ط، ١٩٩٨م، ص ١٠.

ويتساءل أحمد رضا: أيُّ الترتيبين أقدم؟ ويُرجح قِدَمَ المشرقيِّ، معللاً أنَّه اعتمد على الأصل القديم، ووضع الأشكال في الترتيب المفرد بالتوازي والتشابه بينها، وأنَّ الخطَّ العربيَّ لم يدخل المغرب إلا بعد الفتح الإسلاميِّ، وهذا ما يؤكد تأخُّره^(١)، وجنح عدنان الخطيب إلى هذا، مضيفاً أنَّ الترتيب المشرقيَّ أصحُّ^(٢).

وثبت ترتيب المغاربة بعد (كَلْمَن) بما فيه من اضطراب في بعض المصادر، فرتبت عند القلقشنديِّ هكذا: (سَعْفَص، قَرَشَتْ، تَحْد، ظَعَش) (٣) بتكرار الشين، وإسقاط الضاد. وجاء هذا الاضطراب عند ابن الدريهم فرتبت عنده: (صَعْفَص، قَرَشَتْ، تَحْد، ظَعَش) (٤) بتكرار الشين، وإسقاط السين، ولعلَّ هذا الاضطراب من عمل النَّسَّاح.

وظهر هذا الاضطراب عند بعض المحدثين، فذكر عفيف البهنسي ترتيب المغاربة على النحو الآتي: (أبجد، هوز، حطي، كَلْمَن، صَعْفَص، قَرَشَتْ، تَحْد، ظَفَش) (٥) بتكرار الشين، وحذف السين، وإحلال الفاء محلَّ الغين سهواً، وأشار سليمان فياض إلى ترتيبهم الأبجديِّ، فرتب الحروف مفردة هكذا: (أ ب ج د / ه و ز / ح ط ي / ك ل م ن / ص ع ف ض / ق ر ش ت / ث خ ذ / ظ غ س) (٦) بجعل السين آخرها، وهذا مخالف لما جاء عند المشاركة والمغاربة. وجاء ترتيبه عند بعضهم على النحو الآتي: (أبجد، هوز، حطي، كَلْمَن، سَعْفَص، قَرَشَتْ، تَحْد، ظَعَص) (٧) بجعل الضاد آخر الترتيب. وأضاف فوزي عفيفي إلى الترتيب المرَّكَّب حرف لام ألف (لا) في آخره^(٨)، وهذا خلاف المشهور، إذ لا وجود له في الترتيب الأبجديِّ. وأضافه بعضهم إلى الترتيب المفرد^(٩).

(١) رضا، أحمد، رسالة الخط، ص ٢٧.

(٢) الخطيب، عدنان، المعجم العربي، ج ٢، ص ٢٠.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ٢٢/٣.

(٤) ابن الدريهم، مفتاح الكنوز، ١/٣٢٨-٣٢٩.

(٥) البهنسي، عفيف، معجم مصطلحات الخط، ص ٣.

(٦) فياض، سليمان، استخدامات الحروف العربيَّة، ص ٩.

(٧) جَنَزُّي، رياض، وزميله، المرجع، ص ٣٨.

(٨) عفيفي، فوزي، نشأة وتطور الكتابة، ص ٣٠٥.

(٩) جَنَزُّي، رياض، وزميله، المرجع، ص ٣٨.

وبعد ثبوت الترتيب الأبجديّ عند القدماء، وكثرة استعماله سهل عليهم تغيير بعض كلماته، ومعاملتها معاملة الكلمات العربيّة، فصرفوها وأجروا عليها الإعراب، فتحوّلت أجد إلى أجداد بإشباع فتحة الجيم، وإلى أبي جاد بفصلها وإعرابها إعراب الأسماء الخمسة رفعاً، ونصباً، وجرّاً، وتحوّلت هَوَز إلى هَوَاز وهَاوَز، وحُطِي إلى حُطَيٍّ وحاطٍ، وكَلَمَن إلى كَلْمُون وكَلْمان، وسَعْفَص إلى صَعْفَص وصاعُ فِضٍ، وقَرَسَتْ إلى قَرِيساتٍ، وقُرِيسياتٍ أو قُرِيشياتٍ^(١).

ونقل الأخباريون في معناها تفسيراتٍ دينيّةً وتاريخيّةً^(٢)، أشهرها:

١- أن أجد وأخواتها أسماء الأيام التي خلقت فيها السماوات والأرض^(٣).

٢- أنها أيام الأسبوع في اللغة السريانيّة كما نقل السهيلي^(٤).

٣- أن كلّ حرف منها يدلُّ على صفة لله ﷻ، أو لأحد مخلوقاته، ففي أجد الألف الآء الله، والباء بهاؤه، والجيم جلاله، والداد دينه، وفي هَوَز الهاء هويّة جهنّم، والواو ويلها، والزاي زفيرها... وهكذا^(٥).

٤- أنها مختصرات جمل تحكي قصّة آدم ﷺ، فأبو جاد أبي آدم، وجدّ في أكل الشجر، وهَوَز هوى من السماء، وحُطِي حُطت خطاياها، وكَلَمَن أكل من الشجرة، ومُنَّ عليه بالتوبة، وسَعْفَص عصى ربّه، فأخرج من النعيم، وقُرِيشياتٍ أقرّبذنبه، وسلم من العقوبة^(٦).

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/٢٦٩؛ والنديم، كتاب الفهرست، ١/٩-١٠؛ والنحاس، صناعة الكتاب، ص ٧٠؛ والسيوطي، المزهري، ٢/٣٤٨.

(٢) ينظر: الغامدي، محمد، مرويات الكتابة، س ٢٤/٩٥٤-١٠٥-١٠٩.

(٣) الداني، المحكم، ص ٣٣.

(٤) السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الحديثة، القاهرة، د.ط، د.ت، ٤/١٠٦-١٠٧.

(٥) ينظر: النحاس، صناعة الكتاب، ص ٦٧-٦٨؛ والبَلّوي، أبو الحجاج يوسف بن محمد، ألف با، تصحيح: مصطفى وهبي، المطبعة الوهبيّة، مصر، د.ط، ١٢٨٧هـ، ٧٦/١.

(٦) ينظر: النحاس، صناعة الكتاب، ص ٦٧.

- ٥- أنها أسماء شياطين يُكره تعلّمها للصبيان^(١).
- ٦- أن أبا جاد أوّل كتاب أنزله الله تعالى^(٢).
- ٧- أسماء قوم من العرب العاربة، نزلوا في عدنان، ووضعوا الكتاب على أسمائهم^(٣).
- ٨- أسماء ملوك من ملوك العرب كانوا على مكّة، والطائف، وتهامة، ومدين^(٤).
- ٩- أسماء وليد سابور ملك فارس^(٥).

ويؤكّد أكثر المعاصرين أن كلّ ما قيل فيها من تفسيرات ضرب من الخرافات والتخرّصات، والمرويّات المنحولة، وأنها كلمات لا يُعرف لها معنى^(٦)، ونمط من أنماط السرد الغرائبيّ الأسطوريّ الذي ينشأ في حياة الناس ليُجيب عن أسئلة النشأة والوجود التي يعجزون عن الإجابة عنها، وهنا يتعمّد السرد إخفاء عدم القدرة عن الإجابة، فيقدّم الإجابة على شكل حكاية^(٧)، ويلجأ إلى الخيال ليُسدّ به الفراغ، ويكمل به النقص^(٨).

واقضى بعض المُؤلّعين أثر المتقدّمين في تفسير معناها، ومنهم بطرس البستاني الذي نقل أن أجد بمعنى أخذ، وهوّز بمعنى ركّب، وحطّي بمعنى وقف، وكلّمّن بمعنى

- (١) ينظر: البلوي، ألف با، ٧٥/١؛ والهوري، نصر، المطالع النصريّة، ص ٤٥.
- (٢) ينظر: وهب بن منبّه، كتاب التيجان في ملوك حمير، حققه ونشره: مركز الدراسات والأبحاث اليمنية، صنعاء، ط ٢، ١٩٧٩م، ص ٣٠؛ والسيوطي، المزهري، ٣٤٣٩/١.
- (٣) ينظر: النديم، كتاب الفهرست، ٩/١؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٢٣/٣.
- (٤) ينظر: النديم، كتاب الفهرست، ١٠/١؛ والأصفهاني، التنبية، ص ١٥؛ وابن أجنط، أبو محمد عبد الله بن عمر الصنهاجي، التبيان في شرح مورد الظمان، تحقيق: عبد الحفيظ بن محمد الهندي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، ١٤٢٢هـ، ص ١١؛ والسيوطي، المزهري، ٣٤٨/٢.
- (٥) ينظر: البلوي، ألف با، ٧٦/١؛ والهوري، نصر، المطالع النصريّة، ص ٤٦.
- (٦) ينظر: أندرس، جيرهارد، أصل الخط العربي، ص ١٢٣؛ والحسن، صالح، الكتابة العربيّة، ص ١٥٤؛ والجبوري، يحيى، الخط والكتابة، ص ١٧؛ وفتح، أنيس، نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط ٢، ١٩٨١م، ص ٨٩؛ والمنجد، صلاح الدين، دراسات في تاريخ الخط العربي منذ بداياته إلى نهاية العصر الأموي، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط ٢، ١٩٧٩م، ص ١٢.
- (٧) الغامدي، محمد، مرويات الكتابة، س ٢٤/٩٥/١٠٩.
- (٨) الصويغي، عبد العزيز، أصول الحرف الليبي، ص ٢١٦.

صار متكلمًا، وسَعَفَصَ أسرع في التعلم، وَقَرَشَتْ أخذه بالقلب، وَتَحَذَ بمعنى حفظ، وَضَطَّغَ بمعنى أتمَّ^(١)، وفَسَّرَها عبدالعزیز الصُّویعی على أساس ارتباطها بأعلام عربيَّة، ففَسَّرَ أجد بأبي جاد، وهُوَزَ بهوازن، وَحُطِّيَ بحطيئة، وَكَلَّمَنَ بكَلَمون، وَقَرَشَتْ بقريش^(٢)، وأغفل البواقِي.

وسار عبد الكريم اليافي في ركب التفسيرات الخياليَّة، فذكر أنَّ هذه الألفاظ الثمانية أسماء الملائكة الثمانية الذين يحملون عرش الله ﷻ^(٣)، وأكَّدَ عاصم المصري أنَّ الترتيب الأبجديَّ له تفسيره الخاصُّ وليس مجرد تركيب، بل تكتنفه أسرار كونيَّة تشي بترابطه وتناسقه^(٤)، ففَلَسَفَ الكلمات، وربطها بالنشأة والخليقة، وأغرق في التفسير الخياليَّ بما لا يمكن قَبوله بحال^(٥)

ثانيًا: الترتيب الألفبائيُّ

هو الترتيب الثاني في تاريخ الكتابة العربيَّة، وهو ترتيب عربيُّ المخترع وإسلاميُّ المنشأ، رُتِبَ على وَفْق معاييرٍ محدَّدةٍ وواضحةٍ مع مراعاته أصله الأبجديَّ القديم، ويُعرف بالترتيب الهجائيُّ، أو الترتيب على حسب حروف المعجم^(٦)، ويُسمِّيهِ جواد علي

(١) البستاني، بطرس، دائرة المعارف، بيروت، ١٨٧٦م، (أجد)، ١/١٩٨.

(٢) الصويعي، عبدالعزیز، أصول الحرف الليبي، ص ٢١٦.

(٣) اليافي، عبد الكريم، من أسرار الأبجديَّة العربيَّة، مجلة مجمع اللغة العربيَّة بدمشق، ١٩٧٩م، مج ٥٤/ج ١/٧٩.

(٤) المصري، عاصم، الأبجديَّة ودلالاتها: النظرية والتطبيق، داركنعان، دمشق، ط ١، ٢٠١٣م، ص ٧٠.

(٥) من ذلك قوله: «(أجد) تأليف بانثاق متجمَّع أو مدمج ومندفع، و(هَوَز) محمول متموضع في البروز، و(حُطِّي) للتعاظم والاستبطان الزمني، و(كَلَّمَن) للتكئُل والتلاحم وإتمام الإنشاء، و(سَعَفَصَ) بالهيمنة والمعابنة والفصل والمواجهة، و(قَرَشَتْ) بقوة التكرار والتشعُّب والتجاذب، و(تَحَذَ) بالتكائر والإخماد والبروز الحسي، و(ضَطَّغَ) الإحاطة للظهور والإخفاء». المصري، عاصم، الأبجديَّة ودلالاتها، ص ٧٢.

(٦) الأشقر، محمد، الفهرسة الهجائيَّة، ص ٦٠.

الترتيب الإسلامي^(١) تمييزاً له من سابقه، ويبتدئ بالهمزة وينتهي بالياء، ونسقه على النحو الآتي: (أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ع، غ، ف، ق، ك، ل، م، ن، هـ، و، ي)^(٢).

ويؤكد فريق من الباحثين أن ظهور هذا الترتيب كان في زمن عبد الملك بن مروان على يد نصر بن عاصم^(٣)، وبعضهم يضيف إليه يحيى بن يعمر^(٤).

واستبعد غانم قدوري الحمد إسناد هذا العمل إلى أسماءٍ محدّدة، مبيناً أن المصادر العربيّة الأولى "لا تُحدّثنا عمّن غير ترتيب (أبجد، هـوز...) إلى الترتيب المعروف اليوم (أ، ب، ت، ث...)" إلا أن بالإمكان استنتاج أن ذلك التحوّل قد تمّ في فترة متقدّمة من تاريخ الإسلام، ربما ترجع إلى القرن الأول^(٥). واعتذر إلى القائلين بإسناد هذا العمل إلى نصر، ويحيى بأنهم قد ربطوا بين جهديهما في الإعجام، وإعطاء كلِّ حرف شكله الخاصّ الذي عُرف به وبين سهولة إعادة الترتيب بناءً على الإعجام^(٦)، واحتجّ كذلك بعدم الإشارة

(١) علي، جواد، المفصل، ١٥٢/٨.

(٢) ينظر: الضراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، وعبد الفتاح شلي، مصورة عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٩٨٣م، ٣٦٨/١؛ والزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل شلي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٩٨٨م، ٣١٤/٢؛ والنحاس، صناعة الكتاب، ص ٧٢-٧٤.

(٣) ينظر: المخزومي، مهدي، في النحو العربي: قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٨٦م، ص ٣؛ وحجازي، محمود، علم اللغة العربيّة، ص ١٠٣؛ وعلي، جواد، المفصل، ١٥٢/٨؛ وجمعة، فتحي، اللغة الباسلة، دار النصر، القاهرة، ط ٥، ٢٠٠٠م، ص ١٩٣.

(٤) ينظر: ناصف، جفني، تاريخ الأدب، ص ٣٧؛ وعبادة، عبد الفتاح، انتشار الخط العربي، ص ٢٤؛ والجندي، علي، وزميله، أطوار الثقافة والفكر، ٣٨٦/١؛ والحسن، صالح، الكتابة العربيّة، ص ١٥٦؛ والدالي، عبد العزيز، الخطاطة الكتابة العربيّة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٠م، ص ٦١؛ والنجار، أحمد شوقي، الأبجدية العربيّة: لمحة ونظرة، مجلة دار الملك عبد العزيز، الرياض، ١٩٨٢م، ص ٨/٢٤/١٦١.

(٥) الحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٥٧١.

(٦) المرجع نفسه، ص ٥٧٢.

إليهما في بعض المصادر القديمة بدليل ما جاء عند البَلَوِيِّ: "وقد رتّب أهل العلم هذه الحروف أحسنَ ترتيب، ضمُّوا الأشكال بعضها إلى بعض مثل الباء والتاء والثاء، والجيم والحاء والحاء"^(١)، مشيراً إلى أنه لم يسند العمل إلى أشخاص بأعيانهم، وإنما اكتفى بقوله: (أهل العلم). ولا تعارض في ما ذكر لأن نصرًا، ويحى من أهل العلم ويشملهم الخبر، ثم إنَّ مَنْ يتصدّى لنقط الحروف المتشابهة وتمييزها هو الأقدَر على إعادة الترتيب وتنسيقه، ولعلَّ هذا ما فعلاه حينما انتهى من إكمال إصلاح شيخهما أبي الأسود الدؤيّ في نقط الحروف المتشابهة، فأعاد ترتيب الحروف ترتيبًا جديدًا يتلاءم مع الأشكال الجديدة التي اتَّخذت صورًا متغايرةً بنقط بعضها دون بعض، فرتّب الحروف على الترتيب الألفبائي المعروف^(٢).

وظهرت عند بعضهم في آخر الترتيب صورةٌ أخرى بإضافة لام ألف (لا) قبل الياء، ليصبح الترتيب: (... ه، و، لا، ي)^(٣)، وهذه الإضافة قديمة لا يُعلم على وجه التحديد متى كانت، ويبدو أنّها واكبت زمن الترتيب الجديد^(٤)، وسبب إضافتها خلوّ الترتيب من رمز صوت الألف، إذ حرف الألف في أوّل الترتيب همزةٌ، ولرغبة القدماء في وضع رمز للألف منفردًا رأوا أن يؤخّروه مع أحرف العلة على أن يتخذ اللام معتمدًا له ليصبح (لا) لعدم إمكان نطقه منفردًا لسكونه، والساكن لا يُبتدأ به^(٥).

(١) البلوي، ألف با، ١/١٧٤.

(٢) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ١/٣٦٨؛ والزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٢/٣١٤؛ والأصفهاني، التنبية، ص ١٧.

(٣) ينظر: ابن جنّي، سر الصناعة، ١/٤٣؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٣/٢٢؛ والفخراني، أبو السعود، الجهد اللغوي عند إخوان الصفاء، ص ٢٣٨؛ ويعقوب، إميل، موسوعة الحروف، ص ٤٤٤.

(٤) ناقش طاهر الجزائري هذه الإضافة، وخلص إلى: «أنّ البحث الوافر عن هذه المسألة يُوصل إلى أنّ (لا) لم تكن معدودةً في حروف المعجم، وإنّما أدخلها أرباب الكتابة فيها بعد، حيث وجدها مكتوبةً على صورة مخالفة لقانون الخطّ، فإنّ القياس يقتضي أن تُكتب هكذا (لا)، مع أنّ الكتابة الأولى كتبوها هكذا (لا)، ولم يلتزموا في هذه الصورة أن يكون بعد اللام ألف لينة». إرشاد الألبا إلى طريق تعليم ألف با، طبع على نفقة أحمد بن حسن طبارة، ط ١، ١٣٢١هـ، ص ١٨.

(٥) ابن جنّي، سر الصناعة، ١/٤٣.

ويعلق جفني ناصف على هذا بقوله: "والذي ذكر (لام ألف) في الحروف كان عليه أن يذكر (لام واو)، و(لام ياء)، والجمهور على عدم ذكر (لام ألف) في الحروف اكتفاءً ببيان أن الألف، والواو، والياء تكون أحرفاً مدَّةً، وتكون أحرفاً أصليَّةً"^(١). وثمة فرق بينها، فالألف مديةٌ مطلقاً، والواو، والياء مديتان تارةً، وصحیحتان أخرى، فيختلف أمرهما. ويقول حسين والي: "لام ألف المرسومة هكذا (لا) ليست من حروف الهجاء في شيء، وإن جرت بكثرة على الألسنة وكتبت"^(٢).

ونقل الحيدرة ترتيبين ألفبائيين مختلفين، فذكر أن لأهل نجد والسراة ترتيباً ألفبائياً خاصاً نسقه: "أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ك، ل، م، ن، و، ص، ض، ط، ظ، ف، ق، ر، ز، ه، س، ش، لا، ي". وبالنظر فيه نجد أنه وافق المشهور من أوله حتى الذال، ثم جاءت (كلمون) بالواو، وهي لغة في (كلمن)^(٣)، مع إسقاطه حرفي (ع، غ) من الترتيب، والبواقي لا يُعلم ما الأساس الذي عليه رُتبت؟

ويبدو أن هذا الترتيب اشتهر أيضاً في اليمن منذ القرن الرابع الهجري، فأشار إليه الهمداني (٣٣٤هـ)، وأورد ترتيب الحروف المشهور في زمنه كما أورده الحيدرة، وذكر الحرفين الناقصين عند الحيدرة (ع، وغ)، وموضعهما بين الضاد والطاء^(٤). وأشار يوسف عبد الله إلى أنه رأى ما يشبه هذا الترتيب في بعض الكتابات في منطقتي صعدة، وبرط باليمن^(٥)، وأكد إبراهيم الصلوي شهرته باليمن، وأنه كان يُعلم للصبيان إلى عهد قريب جداً، مشيراً إلى احتمال بقائه في بعض الجهات النائية من المرتفعات الشمالية كما هو^(٦)، وهذا يدل على قدمه وشهرته في جزيرة العرب، وانتشاره عند المعلمين

(١) جفني ناصف، تاريخ الأدب، ص ١٥.

(٢) والي، حسين، كتاب الإملاء، دار القلم، بيروت، ط ١، ١٩٨٥م، ص ٢٤.

(٣) ينظر: النحاس، صناعة الكتاب، ص ٧٠؛ وصاحب المقدمة، مقدمتان في علوم القرآن، ص ١٥٠.

(٤) الهمداني، أبو محمد الحسن بن أحمد، الإكليل (الجزء الثامن)، حرَّره وعلَّق عليه: نبيه أمين فارس،

دار الكلمة، صنعاء، دار العودة، بيروت، د. ط، د. ت، ١٢٣/٨.

(٥) عبد الله، يوسف، خط المسند والنقوش اليمنية، ح ١٩، ص ٩١.

(٦) الصلوي، إبراهيم، مباحث في تاريخ اللغة العربيَّة، ص ٣٠٤.

والمتعلمين، ولم يُكتب له الذبوع عقب ظهور الترتيب المعهود. واحتمال بقائه في بعض المناطق النائية باليمن مرده إلى ما يشبه العزلة في بعض القرى النائية فوق قمم المرتفعات الشماليّة، والمتعارف عليه الآن باليمن الترتيب الألفبائي المشهور.

ثمّ ذكر الحيدرة لأهل تهامة ترتيباً آخر نسقه: "أ، ب، ت، ث، ح، خ، ج، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ع، غ، ف، ق، ك، ل، م، ن، و، هـ، لا، ي"^(١). وهو عينه الترتيب الألفبائي مع اختلاف يسير، وذلك بتغيّر مواقع الجيم وأخواتها، فتقدّمت فيه الحاء، وتوسّطت الخاء، وتأخّرت الجيم، وهذا لا يؤمن معه التصحيف، وقُدّمت فيه الواو على الهاء، وهذا التقديم قديمٌ ظهر في بعض المصادر، وتأثّرت به بعض المعجمات التي قُدّم فيها الواو على الهاء في ترتيبها، ومنها الصحاح، ومعجم البلدان، وأساس البلاغة، والقاموس المحيط، وغيرها^(٢)، والأحسن والأولى تقديم الهاء على الواو على أصل تقدّمها في كلمة (هَوَز)^(٣).

وفي سبب ظهور هذا الاضطراب في الترتيب نقل رمزي بعلبكي عن بعض المستشرقين إرجاعهم سبب هذا الترتيب: (و، هـ) إلى الأثر الفارسيّ، لأنّ الواو تتقدّم على الهاء في ترتيب أجديتهم^(٤)، ويرى جيرهارد أندرس (Gerhard Anders) أنّ الذين قدّموا الواو على الهاء رأوا أنّ يفصلوا بين الواو، والياء لأنّهما حرفا علّة، فقدّموا الواو على الهاء، موضحاً أنّ هذا الاضطراب كان مألوفاً لقرون، وذاكراً أنّ الترتيب القديم بتقديم الهاء على الواو في تأليف المعجمات أُعيد منذ القرن الثامن الهجريّ بدءاً من معجم لسان العرب لابن منظور^(٥).

(١) الحيدرة، كشف المشكل، ص ٥٥٤.

(٢) الأشقر، محمد، الفهرسة الهجائيّة، ص ٦٦.

(٣) الداني، المحكم ص ٣٥.

(٤) بعلبكي، رمزي، الكتابة العربيّة والسّاميّة، ص ٣٠٨.

(٥) أندرس، جيرهارد، أصل الخط العربي، ص ١٢٥.

ويظهر لي أن أصحاب هذا التقديم: (و، هـ) قد تأثروا بوجود الواو في (كلمون)، ولم يريدوا أن يفصلوا بالواو بين الميم والنون المتأخيتين صوتياً فتابعوا بينهما، ثم وضعوها بعدهما قبل الهاء.

ويروي وهب بن منبّه ترتيباً مغايراً لنسق الألفبائية المعروف، فذكر أنها حروفٌ أنزلت على نبيّ الله هود عليه السلام، وأوردها هكذا: (أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، ط، ظ، ع، غ، ف، ق، س، ش، هـ، و، لا، ي) ^(١) بإسقاط أحرف الصاد، والضاد، والكاف، واللام، والميم، والنون، وتأخير السين والشين إلى ما قبل الهاء.

ولم يُعرف للنظام الألفبائيّ العربيّ ترتيبٌ مزدوجٌ بتأليف كلمات منه كالترتيب الأبجديّ إلا ما جاء عند الأصفهانيّ بقوله إن: "هجاء العرب مؤسس على أبتث، جحخد، ذررس، شصضط، ظعغف، قكلم، نوهي" ^(٢). ويُلاحظ أن بُنى هذه التراكيب الرباعيّة متنافرة، ولم تشتهر عند القدماء والمحدثين إلا ما أفاده، في ما يظهر، بعض الباحثين من تسمية الترتيب الألفبائيّ الترتيب الأبثيّ، فقاوسوا (أبتث) على منوال (أبجد)، وقدم الأصفهانيّ في ترتيبه الواو على الهاء تبعاً لطائفة من أهل العلم كما تقدّم.

ومجازاةً لما كان للترتيب الأبجديّ من تفسيرات فقد جاء عند بعض الأخباريين ما يشي بأن هذه الحروف منزلة من الله تعالى على بعض أنبيائه. قال ابن منبّه: "أنزل الله على هود صحيفةً...، وأنزل عليه أب ت ث... ^(٣). وأشار في التمهيد إلى حديث تبين وضعه وزيفه، يروي عن أبي ذرّ الغفاريّ رضي الله عنه أنه قال: "سألت رسول الله، صلّى الله عليه وسلّم، فقلت: يا رسول الله، كلُّ نبيٍّ مرسلٌ بم يرسل؟ قال: بكتاب منزل. قلت: يا رسول الله، أيُّ كتاب أنزل على آدم؟ قال: أب ت ث ج... الحديث" ^(٤).

(١) ابن منبّه، كتاب التيجان، ص ٤٣. وينظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، مج ٢/٤٧٠؛ وابن أخطا، التبيان، ص ١٥.

(٢) الأصفهاني، التنبيه، ص ١٧.

(٣) ابن منبّه، كتاب التيجان، ص ٤٣.

(٤) الكفائي، تنزيه الشريعة، ١/٢٥٠. وينظر: القلقشندي، صبح الأعشى ٣/١١.

وبعد أن استقرَّ الترتيب الألفبائي وانتشر بُحِثت معايير الترتيب التي في ضوئها وُضع، فسلك بعض القدماء مسلك التفسير الأسطوري، وخصوصاً في تعليل تصدُّر الهمزة النظام الألفبائي، فجاء عند أبي الفضائل الرازي نقلاً عن كعب الأحبار: "خلق الله القلم من نور أخضر، ثم أنطقه بثمانية وعشرين حرفاً من أصل الكلام...، فكان أوَّل ذلك كله نقطة، فنظرت إلى نفسها، وتواضعت لرَبِّها، وتمايلت هيبَةً له وسجدت، فصارت همزةً، فلَمَّا رأى الله، عزَّ وجلَّ، تواضعها مدَّها وطوَّلها، فصارت أَلْفًا...، وجعل الألف لتواضعه مفتاح أوَّل أسمائه، ومقدِّماً على الحروف كلِّها"^(١). وجاء قريباً من هذا في المحكم^(٢).

وإن كان هذا التعليل عارياً عن المنطق اللغوي فثمة محاولات فسَّرت الترتيب بناءً على أوجه التشابه الصوتية والشكلية بين الحروف، مع الأخذ بأصل الترتيب الأبجدي، فنقل الداني عن أبي عمرو بن العلاء تفسيره أسرار الترتيب، ثم أعقبه بتفسير أكثر تفصيلاً، ونقل عنه من جاء بعده، وأضافوا إليه، وخلاصة معايير الترتيب وضوابطه أنه قد رُوِيَ فيها أمور، أبرزها ما يأتي^(٣):

١- كثرة دوران الحرف في الكلام كالألف الذي قُدِّم لكثرة مجيئه.

- (١) الرازي، أبو الفضائل أحمد بن محمد، كتاب الحروف، تحقيق: رشيد العبيدي، مجلة المورد، بغداد، ١٩٧٤م، مج ٣/٤٤/٢٠٠.
- (٢) ذكر الداني: «أنه لَمَّا عُرِضت حروف المعجم على الرحمن، تبارك اسمه وتعالى جدُّه، وهي تسعة وعشرون حرفاً تواضع الألف من بينها، فشكر الله له تواضعه، فجعله قائماً أمام كل اسم من أسمائه». الداني، المحكم، ص ٢٧.
- (٣) ينظر: الداني، المحكم، ص ٢٨-٣٢؛ والبلوي، ألف با، ١/١٧٤؛ والجزائري، طاهر، إرشاد الألباء، ص ١٢٩-١٣٣؛ والخطيب، عدنان، المعجم العربي، ص ٢٦-٢٧؛ ورضا، أحمد، رسالة الخط، ص ٢٥-٢٦؛ وشطناوي، منير، وزميله، الإيقاع الصوتي في نسق الألفبائية العربية، مج ٢٦/٤: ٢٧٣/٢، وهواري، عبد العاطي، ترتيب الحروف العربية ومراتبها: الأبجدي والهجائي والصوتي، من ضمن كتاب منظومة الحروف العربية، تحرير: زكي البغدادي، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، ط ١، ١٤٣٨هـ، ص ١٨٦-١٨٩؛ وناصف، جفني، تاريخ الأدب، ص ٣٧؛ وخليفة، شعبان، الكتابة العربية، ص ١٧١؛ والجزائري، طاهر، كتاب الكافي في اللغة، مطبعة كردستان العلمية، القاهرة، د. ط، ١٣٢٦هـ، ص ٥٩؛ ووالي، حسين، كتاب الإملاء، ص ١٩-٢٢؛ وعمر، أحمد مختار، أنا واللغة والمجمع، عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٢م، ص ١٥٩-١٦٠.

- ٢- التشابه الشكلي بين صور الحروف كما هو في: (ب، ت، ث)، و(ج، ح، خ).
- ٣- الترتيب الأبجدي للحروف: (أبجد، هـو، حـطـي... إلخ).
- ٤- عدد نقط الحرف الواحد، فقدّمت الباء لأنها منقوطة بواحدة، ثم التاء لأنها منقوطة باثنتين، ثمّ الثاء لنقطها الثلاث، وهكذا.
- ٥- تقدّم مخرج الصوت كتقدّم الحاء على الخاء، وتقدّم الهمزة لتقدّم مخرجها.
- ٦- الاشتراك في الصفة الصوتية كتتابع أحرف الصفيح: (ز، س، ص).
- ٧- المزدوجات الثنائية، فيُهمّل الأوّل، ويُعجم الآخر: (دذ / رز / س ش /... إلخ).
- ٨- القرب الصوتي في المخارج كما في تتابع: (ق، ك)، وتتابع: (ل، م، ن)، فوضعت الكاف بعد القاف لتقاربهما، ثم جاءت اللام، والميم، والنون وفقاً لمركّب (كلمن). ويرى بعضهم، إضافةً إلى هذا كله، أنّ الإيقاع الصوتي المقطعيّ المتمثّل في بنية أسماء الحروف الثلاثية، ووزنها الصرفي، وتقارب فواصلها كان له أثرٌ في نسق ترتيب حروف الألفبائية^(١).

وبهذا فإنّ القول إنّ الترتيب الألفبائي لا يُعرف أصله، ولا طبيعة تفكيره^(٢) مردودٌ بما أتضح من معايير اعتمدت في ترتيبه.

وقد اختلف المشاركة والمغاربة في الترتيب الألفبائي اختلافهم في الترتيب الأبجدي، فجاء نسقه عند المغاربة خلافاً لما هو عند المشاركة على النحو الآتي: (أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، ط، ظ، ك، ل، م، ن، ص، ض، ع، غ، ف، ق، س، ش، هـ، و، لا، ي)^(٣).

(١) شطناوي منير، وزميله، الإيقاع الصوتي في نسق الألفبائية العربية، مج ٢٦/١٤، ٢٧٩/٢.

(٢) مصطفى، إبراهيم، اقتراح بشأن كتابة الهمزة والألف اللينة، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٩٥٧م، مج ٣٢/١٤، ١٢٠/١٤.

(٣) ينظر: ابن وحشية، أبو بكر أحمد بن علي، شوق المستهام في معرفة رموز الأقلام، تحقيق: جوزيف همر، لندن، د. ط، ١٨٠٦م، ص ٥؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٢٢/٣؛ والخطيب، عدنان، المعجم العربي، ص ٢٢-٢٣؛ والتازي، عبد الهادي، ترتيب الحروف الأبجدية بين المشاركة والمغاربة، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٨٥م، ج ٥٦/١٩٧.

وخلا هذا الترتيب عند بعض الباحثين من حرف لام ألف (لا)^(١)، وذكر عدنان الخطيب أن مردّد هذا الاختلاف في الترتيب راجع إلى منهج كتاب: (البارع في اللغة) لأبي عليّ القاليّ، الذي انتشر في الأندلس وذاع، واعتمد الترتيب الصوتي لكتاب العين، وهو ما أدّى إلى انتشار ترتيب مغاير في المغرب العربيّ لحروف الهجاء^(٢)، ويُقدّر بعض الباحثين الزمن الذي حصل فيه انفصال الترتيب المغربيّ عن المشرقيّ بأنّه في القرنين الثاني أو الثالث الهجريّين^(٣).

وكان لبعض المحدثين جهد في الدعوة إلى تبني ترتيب مشترك لنسق ألفبائتنا العربيّة، فدعا عبد الهادي التازي في مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة إلى توحيد نظام ترتيب الحروف الهجائيّة على نظام واحد مشترك بين المشاركة والمغاربة، واقترح على أعضائه استصدار توصية بذلك تُعمّم على البلاد التي تستعمل اللغة العربيّة^(٤). وهذا ما لم يحصل.

ثالثاً: الترتيب الألفبائيُّ عند المحدثين

بقي الترتيب الألفبائيُّ عند المحدثين كما هو عند المتقدّمين، ولم يتأثر بالاقترحات التي نادى بتغييره بأن يُوضع نظامٌ خاصٌّ بالرموز العربيّة تُجمع فيه كلُّ الفونيمات صوامتٌ وصوائتٌ^(٥)، لأنّ الترتيب القديم لم يحتو على كلِّ الصوائت، فاقتراح تَمَام حَسَان وضع ترتيب خاصٌّ بالصوامت الثمانية والعشرين، وترتيب خاصٌّ بالصوائت يشمل

(١) ينظر: ناصف، حِفي، تاريخ الأدب، ص ٣٧؛ والجزائري، طاهر، الكافي في اللغة، ص ٤٦-٤٧؛ والخطيب، عدنان، المعجم العربي، ص ٢٢-٢٣؛ وصالح، زكي، الخط العربي، ص ٦٠؛ والأشقر، محمد، الفهرسة الهجائيّة، ص ٦٠.

(٢) الخطيب، عدنان، المعجم العربي، ص ٣٠.

(٣) ينظر: بعلبكي، رمزي، الكتابة العربيّة والسّاميّة، ص ٣١١؛ ويعقوب، إميل، موسوعة الحروف، ص ٤٤٤.

(٤) التازي، عبد الهادي، ترتيب الحروف الأبجدية، ج ١٩٨/٥٦.

(٥) الشوملي، قسطندي، الأبجديّة الصوتية، ع ١٩، ٢٠/٢١٣.

الفتحة، والضمة، والكسرة، والألف، والواو، والياء^(١)، ودعا إلى تحقُّق هذا النظام كمال بشر، ورآه واجباً^(٢)، ولم يُكتب لهذه المقترحات النجاح، وبقي نظام الألفبائية على ما وُرت من القدماء.

والترتيب القديم الذي يُذكر فيه حرف لام ألف، ويقلُّ استعماله حالياً^(٣) ما زال يُلقى بظلاله على بعض المحدثين، فاختلفوا في تحديد موقعها، فمنهم من أبقاها على وضعها المتوارث من القدماء^(٤)، وأزاحها آخرون إلى آخر الترتيب بعد الياء: (... ه، و، ي، لا)^(٥)، وألغاها بعضهم، وأبقوا الترتيب على المشهور: (... ه، و، ي)^(٦)، وتابع بعض الملغين فريقاً من المتقدمين، فقدّموا الواو على الهاء: (... ه، و، ي)^(٧)، وتخلّص منها عبد العزيز فهمي، ووضع محلّها همزة (ء)، وجعل الألف في أوّل الترتيب، فرتّبها: (ا، ب، ... ه، و، ي)^(٨)، وحذف بعضهم اللام قبل الألف، وهي في موضعها القديم، فرتّبوها:

(١) حسان، تمام، مناهج البحث، ص ١٢٠. وينظر: محجوب، فاطمة، دراسات في علم اللغة، ص ١٧٩؛ وسعيدان، أحمد، حول أبجدية عربية صالحة، مجلة مجمع اللغة العربيّة الأردني، عمّان، ١٩٧٩م، ٣٤، ٤/٢٦.

(٢) بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، ص ٥٠.

(٣) المرجع نفسه، ص ٤٣.

(٤) ينظر: الأشقر، محمد، الفهرسة الهجائية، ص ٦١؛ وخليفة، شعبان، الكتابة العربيّة، ص ١٧١؛ ويعقوب، إميل، وميشال عاصي، المعجم المفصل في اللغة والأدب، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م، ص ٧؛ ودياب، كوكب، الخط العربي بين الماضي والحاضر، من ضمن كتاب ندوة مؤتمر اللغة العربيّة أمام تحديات العولمة، المجلس العالمي للغة العربيّة، الدورة الثالثة، بيروت، ٢٠٠٥م، ص ١٥٩.

(٥) ينظر: القاضي، منير، تسهيل الخط العربي، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٥٨م، مج ٥/٥؛ وسعيدان، أحمد، حول أبجدية عربية صالحة، ٣٤، ٤/٢٦.

(٦) ينظر: ناصف، جفني، تاريخ الأدب، ص ١٤؛ ووالي، حسين، كتاب الإملاء، ص ٢٢؛ وبشر، كمال، دراسات في علم اللغة، ص ٤٩؛ وبيطار، إلياس، الأبجدية الفينيقية، ح ٢، ص ١٩٩.

(٧) ينظر: الجزائري، طاهر، الكافي في اللغة، ص ٤٧؛ وتيمور، محمود، ضبط الكتابة العربيّة، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ١٩٥١م، ص ٤٧؛ والفرج، خالد، حاجة الحروف العربيّة إلى الإصلاح، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٩٣٠م، مج ١٠/١٠١/٥٧.

(٨) فهمي، عبد العزيز، الحروف اللاتينية لكتابة العربيّة، دار العرب، القاهرة، د.ت، ص ١٨٤.

(... ه، و، ا، ي) (١)، وجعل بعضهم الألف في آخر الترتيب: (... ه، و، ي، ا) (٢)، وقدم محمد مادون الألف قبل الهمزة (ء) في أول الترتيب، فرتبت عنده: (ا، ء، ب، ... و، ي) (٣)، وأبدل غيره موقعهما فرتبوهما: (ء، ا، ب ...) (٤)، وقدم آخرون الهمزة في أول الترتيب: (ء، ب ...) (٥)، واختلف سرد الحروف عند حسني عبد الجليل، فذكر اسمي الألف، والهمزة دون رمزيهما، فرتبها: (الألف، الهمزة، ب، ...) (٦).

وإن كان اضطراب الهمزة، والألف، ولام ألف واضحاً لتداخله فإن تخصيص موضع لتاء المربوطة في الترتيب الألفبائي غير معهود ولا مسوغ له (٧)، لأنها ليست رمزاً لصوت مختلف، بل هي وحدة خطية لتمثيل صوت التاء طرفاً رسمت بصورتين: منفصلة ومتصلة: (ة، ة) ليوقف عليها بالهاء، ومع ذلك فهناك من رأى إضافتها في الترتيب، فيقترح نجيب إسكندر إكمال النظام الهجائي بإضافتها إليه دون أن يحدد موقعها (٨)، وحدد خليل السكاكيني موقعها، وجعلها عقب الهاء في الترتيب مؤاخاةً منه بينهما لاشتراكهما

- (١) ينظر: نافع، غريب، الضياء في قواعد الترتيب والإملاء، مكتبة الأزهر، القاهرة، د. ط، ١٩٨١م، ص ٤٥؛ والطيان، محمد، ومروان البواب، قواعد الإملاء والعدد وعلامات الترتيب، ملحق بالقاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٨، ٢٠٠٥م، ص ١٣٦١.
- (٢) ينظر: المخزومي، مهدي، في النحو العربي، ص ٣؛ والمبارك، مازن، الهمزة والألف ومدلولهما عند القدماء، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، ١٩٩٠م، ٤٣/١.
- (٣) مادون، محمد، خط الجزم، ص ٦٣-٦٤.
- (٤) ينظر: السامرائي، يونس، تيسير الكتابة العربية، مطبعة دار المعرفة، بغداد، ط ١، ١٩٥٥م، ص ١٢؛ وصالح، فخري، اللغة العربية أداءً ونطقاً، ص ٢٥-٢٦؛ والعبيدي، رشيد، لماذا يجارب الحرف العربي؟ من ضمن كتاب لغة الضاد، الجزء الأول، ندوة وقائع دائرة علوم اللغة العربية، منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٩٨م، ص ٣٤.
- (٥) ينظر: حسان، تمام، مناهج البحث، ص ١٢٠؛ وقدّوح، محمد، الكتابة نشأتها وتطورها عبر التاريخ، دار الملتقى، قبرص، دار الملتقى، بيروت، ٢٠٠٢م، ص ١٩٣.
- (٦) عبد الجليل، حسني، علم كتابة اللغة العربية والإملاء، دار السلام، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٦م، ص ٢٧.
- (٧) بشر، كمال، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب، القاهرة، د. ط، ١٩٩٩م، ص ١٧٦.
- (٨) إسكندر، نجيب، صناعة المعاجم والجدول الهجائي الكامل، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عمّان، ١٩٨٠م، ص ٣/٧٤، ٤٣/٨.

وقمًا، فرتبها: (... ه، ه، و، ي) ^(١)، ومثله محمود تيمور الذي جعلها بعد الهاء مباشرة للعلّة نفسها: (... ه، ه، و، لا، ي) ^(٢)، وأخرها الطاهر خليفة القراضي إلى آخر الترتيب: (... ه، و، لا، ي، ه) ^(٣). وإن عُذِر تيمور في إضافته التاء المربوطة إلى النظام الأبجديّ، لأنّه كان يُقدّم مقترحًا طباعياً لأشكال الحروف، فاضطرّ إلى ذكرها، فإنّ ذكرها عند السكاكيني، والقراضي غير مستساغ ولا وجه له.

ويرى السكاكيني في اقتراح آخر أنّه كان يجب أن يُشار إلى هذا الشكل المركّب (آ) في منظومة الحروف الأبجديّة، وأن يُسمى همزة ألف حملاً على لام ألف، دون أن يحدّد له موضعاً ^(٤)، ولو أنّه وضعه في أوّل الترتيب لكان رأياً، إذ بتركّب الهمزة والألف (أ) في صورة واحدة حلّ مشكلة غياب الألف في ترتيب المنظومة الأبجديّة.

(١) السكاكيني، خليل، مطالعات في اللغة والأدب، د.ن. د.ط، ١٩٦٥م، ص ٣٧.

(٢) تيمور، محمود، ضبط الكتابة العربيّة، ص ٤٧.

(٣) القراضي، الطاهر خليفة، الأسس النحوية والإملائية في اللغة العربيّة، الدار المصريّة اللبنانيّة،

القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م، ص ١٩٣.

(٤) السكاكيني، خليل، مطالعات في اللغة والأدب، ص ٤٠.

المبحث الثالث عدد حروف الهجاء وأشكالها

يشترط علم اللغة الحديث للحصول على كتابة مثاليّة أربعة شروط، هي^(١):

- ١- أن يكون النظام الكتابي شمولياً، فتوضع الرموز الكتابيّة لكل صوت لغويّ من أصوات اللغة المكتوبة دون إغفال بعضها.
- ٢- أن يكون النظام الكتابي مائلاً للنظام الصوتي بوضع رمز محدد لكل صوت، وأمّا التنوّعات الصوتيّة الأخرى فلا يُشترط وضع رموز خاصّة لها تخفيفاً.
- ٣- أن تطابق الحروف الأصوات مطابقة تامّة بوضع رمز واحد لكل صوت، فلا يكون للصوت حرف مركّب أو مزدوج، بل ينفرد برمزه الخاصّ به.
- ٤- أن يكون الحرف سهل الكتابة بوضوح رسمه، وقلة خطوطه وعلاماته.

وبتطبيق تلك الشروط على الكتابة العربيّة يتّضح أنّها مثاليّة إلى حدّ كبير لتحقّقها فيها تحقّقاً كبيراً. ولكن كأيّ لغة في العالم فإنّ اللغة العربيّة تمتلك أصواتاً أصليّة لها رموزها الخاصّة، وأخرى فرعيّة لا رموز لها، وهي المصنّفة في الدرس الحديث بالتنوّعات الصوتيّة.

واستشعر علماءنا أهميّة أن يُعبّر عن الصوت الواحد بحرف واحد، وأدركوا تعدّد بعض التنوّعات الصوتيّة، وأحسّوا مع اختلاف صوتها أنّها تحتاج إلى رمز مغاير كالذي يحصل في الترقيق، والتفخيم، والإدغام، والإخفاء، والإمالة، والإشمام، وغيرها من التنوّعات الصوتيّة^(٢)، ولكنهم تنبّهوا إلى أنّ ذلك سيكثّر صور الحروف بما يجعل كتابتنا عاجزة عن الإيفاء بتمثيل كلّ التنوّعات الصوتيّة ومواكبة تطوراتها، لأنّ حروف أيّ كتابة محدودة معدودة، وأصواتها غير محدودة^(٣).

(١) ينظر: القاسمي، علي، العقل الإلكتروني، س١/١٤/١٦٣-١٦٥؛ وجمعة، فتحي، اللغة الباسلة، ص٢٠١؛ وبشر، كمال، اللغة العربيّة بين الوهم وسوء الفهم، ص١٩٢.

(٢) ينظر: الأصفهاني، التنبيه، ص٣٣-٣٥؛ والكحلة، عبد الوهاب، في اللغة العربيّة أصوات لا حروف لها، مجلة آفاق الثقافة والتراث، دبي، ٢٠١٠م، س١٨/١٤/٧١٤-٦٣-٦٦.

(٣) نهر، هادي، الحروف والأصوات، ع٨٤/٢٢٢.

ولهذا كان الاختصار على وضع رموز للأصوات الأصلية فحسب، وترك التنوعات الصوتية بلا رموز اكتفاءً برموزها الأصلية حلاً سليماً ومنطقياً لسهولته على أبناء اللغة في تعلم كتابة حروف لغتهم، والتقليل من الرموز الكثيرة التي تشقُّ عليهم^(١).

أولاً: عدد حروف الهجاء

اكتفت الكتابة العربية بثمانية وعشرين رمزاً لتصوير أصواتها الصامتة والصائتة، وهذا العدد^(٢) يُعدُّ وسطاً بين كتابات اللغات، فهناك كتابات تقلُّ حروفها عن أربعة وعشرين حرفاً، وأخرى تزيد على السبعين^(٣)، وقديماً كان يُنظر إلى حروف العربية بأنها وسطٌ بين الكتابات، وأن حروفها تامةٌ لا زيادة فيها ولا نقصان^(٤).

ويُعدُّ بعض النحويين حروف الهجاء تسعةً وعشرين حرفاً، قال ابن جنِّي: "اعلم أن أصول حروف المعجم عند الكافة تسعةٌ وعشرون حرفاً، فأولها الألف، وآخرها الياء على

(١) الكحلة، عبد الوهاب، في اللغة العربية أصوات لا حروف لها، ٦٦-٦٣/٧١ع.

(٢) أوحى هذا العدد إلى بعض الفلاسفة القدامى بتفسير خيالي فسروا به سراً اتخاذ اللغة العربية إيّاه لعدد حروفها، فذهبوا إلى أنها جاءت موافقةً لعدد منازل القمر المقسّمة إلى أربعة عشر منزلاً فوق الأرض ومثلها تحتها، وأربعة عشر في البروج الشماليّة، ومثلها في البروج الجنوبيّة. ابن منظور، لسان العرب، ١٥/١؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٢٠/٣؛ والرّفقاوي، منهاج الإصابة، ص ٢٥٦؛ والفخراني، أبو السعود، البحث اللغوي عند إخوان الصفاء، ص ٧٤. وهذا تعسّف ظاهرٌ وتفسيرٌ لا مستند له، وما ألجأهم إلى ذلك التقسيم ادّعاؤهم أن عدّة الحروف الثمانية والعشرين مهملّةٌ ومُعجّمةٌ جاءت مناصفةً بأربعة عشر حرفاً مهملاً وأربعة عشر حرفاً معجّماً، وأن عدّة ما يُظهِر منها عند لام (أل) التعريف أربعة عشر حرفاً، وما يُدغم منها فيها مثل ذلك. وقد جانبوا الصواب في هذا، فالحروف المعجمة خمسة عشر حرفاً بلا خلاف، وعدد الحروف التي تُظهِر عند لام التعريف وتُدغم فيها مختلّف فيه بين العلماء، فمنهم من يراها أربعة عشر حرفاً مظهرًا، وأربعة عشر حرفاً مدغمًا بعدّهم اللام من الحروف المتقاربة، ومنهم من يراها ثلاثة عشر حرفاً مدغمًا بإسقاطهم اللام لعدّهم إيّاها من الحروف المتماثلة. علي، عبد المنعم إبراهيم، إشكاليّة عدد الأصوات العربية وأسباب الأخطاء الإملائية الشائعة وشدّة (أل) الشمسيّة، مجلة سرمن رأى للدراسات الإنسانيّة، جامعة سامراء، العراق، ٢٠١٨م، س ١٣/مج ١٤/٥٧٤/٢٤٣.

(٣) ينظر: زين الدين، ناجي، بدائع الخط العربي، وزارة الإعلام، بغداد، د. ط. د. ت، ص ٤٣٩؛ والحمون، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٤٩/١.

(٤) ينظر: الرازي، كتاب الزينة، ص ٧٦؛ والنحاس، صناعة الكُتّاب، ص ٧٢.

المشهور من ترتيب حروف المعجم"^(١). وقال بهذا ابن يعيـش^(٢)، وقيد أبو حيان ذلك الإجماع بأنه عند النحويين فحسب^(٣)، وخصه القسطلاني بأنه عند البصريين منهم^(٤).

وما نُقل من أن النحويين مجمعون على أن عدد حروف المعجم تسعة وعشرون غير مسلّم لهم به، فقد ثبت عند عدد غير قليل من أئمة اللغة والنحو أن عددها ثمانية وعشرون، منهم الفراء^(٥)، والزجاج^(٦)، وأبو جعفر النحاس^(٧)، جاء عند ابن دُرستويه في كتاب الكتاب^(٨): "إعلم أن حروف المعجم ثمانية وعشرون حرفاً"^(٩). وذهب إلى هذا طائفة من العلماء^(١٠)، وجمع الزجاجي^(١١)، وابن هشام بين العددين، فعدها مرة ثمانية وعشرين^(١٢)، وأخرى تسعة وعشرين^(١٣).

(١) ابن جني، سر الصناعة، ٤٥/١.

(٢) ابن يعيـش، موفق الدين يعيـش بن علي، شرح المفصل، الطباعة المنيرية، القاهرة، د.ط، د.ت، ٥١٨/٥.

(٣) أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، الهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل، تحقيق: تركي بن سهو العتيبي، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٩م، ص ٤١.

(٤) القسطلاني، لطائف الإشارات، مج ٢/٣٨٣.

(٥) الفراء، معاني القرآن، ٣٦٨/١.

(٦) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣١٤/٢.

(٧) النحاس، صناعة الكتاب، ص ٧٢.

(٨) هكذا ضبطه لويس شيخو في تحقيقه الكتاب المطبوع عام ١٩٢١م، والسامرائي والفتلي في تحقيقهما الصادر عام ١٩٧٧م على أنه جمع كاتب، وهو ما اعتمده، ويرى رمضان عبد التواب أن الصواب (كتاب الكتاب) بمعنى الكتابة. عبد التواب، رمضان، مقدّمة تحقيق تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه، تحقيق: محمد بدوي المختون، ومراجعة: رمضان عبد التواب، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٨م، صفحة ١ من المقدمة، ح ١.

(٩) ابن دُرستويه، أبو محمد عبد الله بن جعفر، كتاب الكتاب، تحقيق: إبراهيم السامرائي، وعبد الحسين الفتلي، مؤسسة دار الكتب الثقافية، الكويت، ط ١، ١٩٧٧م، ص ١١٣.

(١٠) ينظر: الرازي، كتاب الزينة، ص ٨٠؛ والأصفهاني، التنبيه، ص ٣٣؛ وابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، د.ن، د.ط، د.ت، ٣٥٣/٢.

(١١) ينظر: الزجاجي، كتاب الجمل، ص ٢٧٣؛ وابن هشام، أبو محمد عبد الله الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: علي عيسى مال الله، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٩٨٥م، ص ٤٦٦.

(١٢) ينظر: الزجاجي، كتاب الجمل، ص ٤٠٩؛ وابن هشام، شرح جمل الزجاجي، ص ٤٤٥.

ويبدو أنّ اختلافهم في عددها ناشئ من اختلاف الباب المبحوث فيه، فالذين قالوا إنّها تسعة وعشرون كثيراً ما يذكرون ذلك في استفتاح باب الإدغام^(١) ليبيّنوا أنّ الألف لا إدغام فيها، وأنّ الهمزة تُدغم بشروط، وهو ما يعني عدّهم الشكل (١) مرتين: مرة للألف، وأخرى للهمزة، والذين قالوا إنّها ثمانية وعشرون يذكرون ذلك عند بحثهم باب الهجاء والرسم وصور الحروف، ومن البدهي أن يُمثّل الرمز (١) صوتي الهمزة والألف، فعدّوهما لهذا رمزاً واحداً، ومن هنا جاء قولهم إنّها ثمانية وعشرون حرفاً. قال المبرّد: "إعلم أنّ الحروف العربيّة خمسة وثلاثون حرفاً، منها ثمانية وعشرون لها صور"^(٢). وقال ابن دريد: "إعلم أنّ الحروف التي استعملتها العرب في كلامها... تسعة وعشرون حرفاً مرجعهنّ إلى ثمانية وعشرين حرفاً"^(٣). وهذا يُفسّر اختلافهم في العددين، وأنّ سببه اختلافهم في تصوّر طبيعة الحرفين الهمزة والألف نطقاً ورسمًا، قال الأخفش: "الهمزة ليست بالألف، وهي حرف على حياله، وإن كانت تُكتب ألفاً"^(٤).

وأما المحدثون ففريقان: فريق تقليديّ شايح القدماء في خلافهم العدديّ، وفريق أدخل معطيات الدرس اللغويّ الحديث، وأفاد منه في عدّ حروف الألفبائيّة، وانقسم الفريق التقليديّ فريقين: فريقاً يعدّها ثمانية وعشرين^(٥)، وآخر يعدّها تسعة

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤/٤٠١؛ وابن السّراج، أبو بكر محمد بن السّري، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٩٦م، ٣/٣٩٩؛ وابن عصفور، شرح الجمل، ٢/٣٥٣؛ وابن هشام، شرح جمل الزجاجي، ص ٤٤٥.

(٢) المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، د. ط، ١٩٩٤م، ١/٣٢٨.

(٣) ابن دريد، محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م، ١/٤١.

(٤) الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، كتاب العروض، تحقيق: سيد البحراوي، نسخة إلكترونية، ص ٣٩.

(٥) ينظر: الجزائري، طاهر، توجيه النظر، ص ٣٦٨؛ وفَرَحات، جرمانوس، بحث الطالب في علم العربيّة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط ٢، ١٩٩٥م، ص ٨؛ والحمد، غانم، علم الكتابة العربيّة، دار عمار، عمّان، ٢٠٠٤م، ص ١٤٥؛ والعدناني، محمد، معجم الأغلاط اللغويّة المعاصرة، مكتبة لبنان، بيروت، ط ١، ١٩٨٩م، ص ١٤٩؛ والخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة العربيّة، مكتبة دار العربية، الكويت، ط ١، ٢٠١١م، ١/٢٩.

وعشرين^(١)، ومنهم من جمع بين العددين باختلاف نظرته، فذهب بعضهم إلى أنها ثمانية وعشرون حرفاً إذا لم يُفَرَّق بين الهمزة والألف، وتسعة وعشرون بالتفريق بينهما^(٢)، وذكر طاهر الجزائري أنها ثمانية وعشرون حرفاً في الصورة، وتسعة وعشرون في الحقيقة^(٣)، وعدّها محمد دياب بحسب نوع الترتيب، فيرى أنها في الترتيب الأبجدي ثمانية وعشرون، وفي الترتيب الألفبائي تسعة وعشرون^(٤)، وهذا مخالف لما قصده القدماء وأقرّه المحدثون، إذ الجميع لا يعدونها إلا في الترتيب الألفبائي.

وأما علي الجندي وزميله فعُدّوها بناءً على الحساب الفلكي الخاصّ بمنازل القمر، فالشهر القمريُّ قد يكون كبيراً فتكون عدّة أيامه تسعةً وعشرين يوماً، وقد يكون بسيطاً فتكون ثمانيةً وعشرين يوماً، وعليه فالحروف إمّا كبيسة فهي تسعة وعشرون حرفاً، وإمّا بسيطة فهي ثمانية وعشرون حرفاً^(٥)، ومثل تلك القسمة لا ينبغي أن تصدر عن باحثين معاصرين، عدّوا الحروف على هذا الأساس الواهي.

ولم يشتهر عند أصحاب هذا الاتجاه أن دعوا إلى إنقاص عددها إلا لما جاء عند محمد الحياوي الذي اقترح حلاً لمشكلة حرف الضاد (ض) بدعوته إلى إسقاطه والاتعاض عنه بحرف الظاء (ظ) في الكتابة لتقاربهما في كثير من الكلمات، وضياع صوت الضاد من

(١) ينظر: المخزومي، مهدي، في النحو العربي، ص ٣؛ والسامرائي، إبراهيم، في شعاب العربية، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٠م، ص ٣٠٨؛ وحسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط ٣، د. ١٣/١؛ والراجحي، شرف الدين، في قواعد الكتابة العربية والأخطاء الشائعة فيها، دار المعرفة، الإسكندرية، ٢٠٠٠م، ص ١٤؛ وغازي، زهير، جهود العلماء في إصلاح الكتابة العربية، مجلة الذخائر، بيروت، ٢٠٠٢م، ص ٣/٩٦/٣٨؛ وأحد الآباء اليسوعيين، القواعد الجليّة في علم العربية، مطبعة الآباء اليسوعيين، سوريا، ط ١٣، ١٩٠٩م، ص ٣.

(٢) ينظر: والي، حسين، كتاب الإملاء، ص ٢٣؛ وجنّزلي، رياض، وزميله، المرجع، ص ٣٧؛ وفرجة، أنيس، في اللغة العربية، ص ١٥٤؛ ومحمود، عبد الله ربيع، في علم الكتابة العربية، ص ٨٦.

(٣) الجزائري، طاهر، إرشاد الألباء، ص ١٦.

(٤) دياب، محمد، تاريخ آداب اللغة العربية، ٦٥/١.

(٥) الجندي، علي، وزميله، أطوار الثقافة والفكر، ٤٤٥/١.

الألسن المعاصرة، واقترح أن يُسمَّى (الظاد) ليدلَّ بتسميته على المزج بين الصوتين، وأن يكون رمزه رمزاً الظاء (ظ)^(١).

وأدخل الفريق الآخر أصوات المدِّ أو ما يُعرف بالحركات الطويلة من ضمن النظام الألفبائي، وهؤلاء لم يسلموا أيضاً من اختلاف، فبعضهم عدّها واحداً وثلاثين حرفاً^(٢)، وهم من ينظرون إلى النظام الألفبائي بوصفه نظاماً موحدًا يشمل ثمانية وعشرين رمزاً، ثلاثة منها، وهي: (ا، و، ي) يدلُّ كلُّ منها على صوامت، وهي: الهمزة، والواو، والياء في مثل: (وَلَد، يَلِد)، وعلى صوائت، وهي الحركات الطويلة المعروفة، يقول جفني ناصف: "فأسماء الحروف الأصليَّة ٢٨، ومسمَّياتها ٣١، ثلاثة من الأسماء تدلُّ على ستَّة من المسمَّيات، وهي كما سبق الألف، والواو، والياء، إذ كلُّ واحد منها يكون مدًّا، وغير مدِّ"^(٣). وقال بهذا تمام حسان^(٤).

أمَّا كمال بشر فمعه أنه يعدُّ الحروف واحداً وثلاثين فإنَّه يقترح أن يحلَّ النظام الألفبائيُّ إلى نظامين: نظامٌ خاصُّ بالصوامت الثمانية والعشرين، والألف في أوَّل الترتيب همزة، والواو، والياء في آخره صامتان، ونظامٌ خاصُّ بالصوائت الستَّة، وهي: الثلاثة الطويلة الألف، والواو، والياء، ومقابلاتها القصيرة الفتحة، والضمة، والكسرة، وذكر أنَّ لهذا التقسيم ميزتين، هما:

(١) الحياوي، محمد، ما رأي المجمع والمختصين في مزج الضاد بالظاء، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ١٩٨٨م، ع ٣١٤/٢٠٦-٢٠٧.

(٢) ينظر: ناصف، جفني، تاريخ الأدب، ص ١٤؛ والجندي، علي، وزميلة، أطوار الثقافة والفكر، ١/٣٨٦؛ وحسان، تمام، مناهج البحث، ص ٩٠؛ ودُّنُون، يوسف، الكتابة وفن الخط العربي: النشأة والتطور، دار النوادر، دمشق، ٢٠١٢م، ص ١٧١؛ والحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٢٥١؛ والعبيدي، رشيد، لماذا يُحارب الحرف العربي؟ ج ١/٣٤.

(٣) ناصف، جفني، تاريخ الأدب، ص ١٦.

(٤) حسان، تمام، مناهج البحث، ص ٩٠.

- ١- أتباع أكثر الألفبائيات التي تضع لترتيب حروفها نظامي صوامت وصوائت.
 - ٢- دقة المنهج وسلامة التقسيم عندما نعزل الرموز المتشابهة: (ا، و، ي) في نظامين،
موضحين أنها تكون صامتة في سياقٍ خاص، وصائتة في سياقٍ آخر^(١).
- وسيبليغ نظام الصوائت باقتراحه ستة رموز، ويضافتها إلى رموز الصوامت الثمانية والعشرين سيصبح مجموعها أربعة وثلاثين، وهو ما أشار إليه بعض الباحثين^(٢).
- وعدها بعضهم، ممن يرون أنها تسعة وعشرون، اثنين وثلاثين رمزاً بإضافة ثلاثة رموز على اختلاف عددهم، فأضاف فوزي عفيفي ثلاثة رموز لتمثيل الصوائت الطويلة^(٣)، واقترح إبراهيم السامرائي إضافة ثلاثة رموز لتمثيل الحركات القصيرة^(٤).
- وأوصلها أدور يوحنا إلى ستة وثلاثين رمزاً بقسمتها على نظامين: نظام صامتي يضم تسعة وعشرين رمزاً بإضافة علامة الشدة إلى الترتيب، لأنه يرى أن تكرار الصوت المشدّد في الكلمة له دلالة زائدة تستوجب إلحاقها، وأنّ حقّها أن تُمثّل بوحدة صوتية خاصة، والنظام الآخر صائتي يضم سبعة رموز بإضافة علامة السكون إلى الحركات الستّ، إذ وجوده دليل على غياب صائت ما، فحقّه أن يُضمّ إلى الصوائت^(٥).

(١) بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، ص ٤٧-٥٠.

(٢) ينظر: حجازي، محمود، تيسير الكتابة العربية، حوليّة كليّة الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، قطر، ١٩٨٢م، ١٣٣/٥ع؛ وجبل، محمد حسن، المختصر، ص ١٦٠؛ ومحجوب، فاطمة، دراسات في علم اللغة، ص ١٧٩؛ والفخراني، أبو السعود، البحث اللغوي عند إخوان الصفاء، ص ٢٢٥.

(٣) عفيفي، فوزي، نشأة وتطور الكتابة، ص ٣٠٥.

(٤) السامرائي، إبراهيم، في شعاب العربية، ص ٣٠٨.

(٥) يوحنا، أدور، الفاعلية الصوتية للكتابة العربية، مجلة آداب الرافدين، الموصل، ١٩٨٠م، ١٥٩/١٢ع.

ثانياً: أشكال حروف الهجاء

من البدهيِّ أنَّ حروف أيِّ كتابة لم تظهر بصورتها الأخيرة إلا بعد أن مرَّت بمراحلٍ تطور منذ نشأة تكوُّنها، ومروراً بمراحلٍ تحسينها وتهذيبها وتعديلها، وصولاً إلى ما استقرَّت عليه من أشكالٍ وصور تعارف عليها أبناء اللغة وتوافقوا عليها^(١).

وقد تأثرت حروف الكتابة العربيَّة بحروف الكتابة النبطيَّة^(٢)، ولكنها لم تقف عند ما أخذته منها، بل طوَّعت بعض الصور وعدَّلت فيها، وأضافت النقط إلى بعضها لتمييز المتشابهات.

وظهر معنا في التمهيِّد أنَّ هناك مروياتٍ وهميةً واهيةً تحدَّثت عن جهود أولاد الأنبياء وبعض الشخصيات في اختراع الكتابة، وتحديد أشكال الحروف العربيَّة واستعمالها موصولةً أو مفصولةً، وهو ما لا يقبله منهج البحث العلميِّ، فالكتابة صنعة يتضافر على ترسيخها وتحديد ملامح استعمالها أبناء اللغة جيلاً بعد جيل.

واختلف الباحثون في طبيعة الحروف العربيَّة أنشأت في أوَّل أمرها متصلةً أم منفصلةً؟ فيذهب يوسف الخليفة أبو بكر إلى أنَّ اتصال الحروف قد نشأ مع الكتابة العربيَّة ابتداءً، وهو ما يرى الإجماع عليه^(٣)، ويؤكِّد خليل نامي أنَّ وصل أحرف الكلمة

(١) ينظر: الجبوري، سهيلة، أصل الخط العربي وتطوره حتى نهاية العصر الأموي، مطبعة الأديب، بغداد، ١٩٧٧م، ص ١٩؛ والصويعي، عبد العزيز، الحرف العربي تحفة التاريخ وعقدة التقنية، الدار الجماهيرية، ليبيا، ط ١، ١٩٨٩م، ص ٥٢؛ وباقر، طه، أصل الحروف الهجائية وانتشارها، مجلة سومر، بغداد، ١٩٤٥م، ص ١/ج ٢/٤٧.

(٢) ينظر: نامي، خليل، أصل الخط العربي، مج ٣/ج ١٠١/١؛ وظاظا، حسن، الساميون ولغاتهم، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ١٩٩٠م، ص ٩٦؛ راشد، سيد فرج، الكتابة من أقلام الساميين إلى الخط العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٤م، ص ١٧٥؛ فرستينغ، كيس، اللغة العربية تاريخها ومستوياتها وتأثيراتها، ترجمة: محمد الشرقاوي، المشروع القومي للترجمة، العدد (٤٤٣)، ط ١، ٢٠٠٣م، ص ٥١؛ والألوسي، عادل، الخط العربي نشأته وتطوره، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٩م، ص ٩.

(٣) أبو بكر، يوسف الخليفة، الحرف العربي واللغات الإفريقيَّة، مجلة تاريخ العرب والعالم، بيروت، ١٩٨٥م، ع ٧٥٤ - ٣/٧٦.

أثر منقول من الكتابة النبطية المتأخرة التي ظهر فيها وصل أحرف الكلمة الواحدة بأرْبطة تجمع بينها، وتكوّن وحدةً مستقلة قائمة بنفسها^(١).

وخالفهم في هذا بعض الباحثين، فقرروا أنها نشأت ابتداءً منفصلةً، فيذكر محمد المهدي أن "الخط العربي من عهد عاد الأولى كان حروفاً منفصلاً بعضها عن بعض، ولم تكن الحروف على هذا الترتيب، ولا بهذه الأشكال"^(٢). ويرى خليل السكاكيني أن حروف لغتنا كانت في أصل وضعها منفصلةً^(٣)، ويذهب سيّد إبراهيم إلى أن ما يؤيده العقل أن تكون الحروف العربية في أول أمرها منفصلةً^(٤)، ووافقهم على هذا عبد العزيز الصويغي، مستدلاً بأن الخط الكوفي في أول نشوئه كان منفصل الحروف لتأثره بخط المسند ذي الحروف المنفصلة، وأن ظاهرة الفصل ما زالت في بعض الأحرف الآن مثل: (ا، و، د، ذ، ز، لا، ء)^(٥).

وفي مرحلة متأخرة اعتمدت الكتابة العربية الاتصال بين حروفها وربطها في رسم كلماتها تسهيلاً واختصاراً، وهو ما يُعرف عند بعضهم بالتركيب^(٦)، ما عدا ستّة أحرف^(٧) بقيت منفصلةً، فلا تتصل بما بعدها منعاً للبس، ويوضح الدائي في ما ينقله

(١) نامي، خليل، أصل الخط العربي، مج ٣/ج ١/٨٥. وينظر: علي، جواد، المفصل، ٣/١٧٤؛ وعساكر، خليل، الكتابة العربية بين نموها الرأسي ونمو أفقي مقترح، مجلة الفيصل، الرياض، ١٤٠٠هـ، س ٤/٦٧/٣٨٤.

(٢) المهدي، محمد، الإملاء وتاريخه وتذليل أكبر صعوبة فيه، مجلة صحيفة نادي دارالعلوم، القاهرة، ١٩٠٩م، س ١/٢٤/٣٠.

(٣) السكاكيني، خليل، مطالعات في اللغة والأدب، ص ٥٥.

(٤) إبراهيم، سيّد، الخط العربي أصله وتطوره، مجلة المجلة، مصر، ١٩٦٨م، ع ١٣٩٤/٤٠.

(٥) الصويغي، عبد العزيز، الحرف العربي، ص ٢٨٢.

(٦) ينظر: المصري، علي بن إسماعيل، القواعد المفيدة والفوائد الفريدة في الكتابة القياسية الاصطلاحية، وتجويد القرآن، ورسم المصاحف العثمانية، تحقيق: يوسف حسين السحيمات، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن، ١٩٩٠م، ص ٣٣؛ ومنصور، عرفات، فاكهة الإملاء، مطبعة الإخوان، سنغافورة، ط ١، ١٣٣٤هـ، ح ١، ص ٨.

(٧) ذكر نصر الهوري أنه أول من جمعها في هذا التركيب: (زُرْذا ودّ). المطالع النصريّة، ص ٩٣. وأضاف إليها حضي نايف الهمزة (ء) لتصبح سبعة. تاريخ الأدب، ص ٤٤.

عن أبي عمرو بن العلاء علة هذا بقوله: "ومن الحروف ما لا يتصلُ به شيءٌ بعده، وهي ستَّةٌ: الألف، والذال، والذال، والراء، والزاي، والواو. ويمكن أن تكون كذلك لثلاث تلتبس بغيرها، إذ لو اتَّصل بالألف شيءٌ بعدها لأشبهت اللام، ولو اتَّصل بالواو شيءٌ لأشبهت الفاء والقاف، ولو اتَّصل بالذال، والذال، والراء، والزاي شيءٌ لأشبهت الياء والتاء وما أشبهها"^(١).

وأمر بهي أن تختلف صور الحروف العربيَّة وأشكالها بحسب موضعها من الكلمة، فشكل الحرف منفرداً غير شكله متصلاً، وهو ما جعلهم يعدِّلون أشكالها بدءاً، ووسطاً، وطرفاً ليتسق اتصالها بمرونة وسهولة^(٢). وهذا الأمر اختلفت فيه نظرة اللغويين بين من يراه مشكلةً أرهقت الكتابة العربيَّة، وبين من يراه ميزةً لها، فهذا علي عبد الواحد وافي يعدِّد معاييب الكتابة العربيَّة، فيرى "أنَّ للحرف للواحد بحسب هذا الرسم صوراً مختلفةً، فله صورةٌ إذا كان مفرداً، وأخرى إذا كان متصلاً بغيره، وله صورةٌ إذا كان في أول الكلمة، وأخرى إذا كان في وسطها، وثالثةٌ إذا كان في آخرها"^(٣).

ويذهب البشير بن سلامة إلى أن في اختلاف صور الحروف في آخر الكلمة إشعاراً للقارئ العربيِّ بانتهاء بنية الكلمة المكتوبة^(٤)، ويرى عبد الرحمن الحاج صالح أنَّ الذي دعاهم إلى ذلك عنايتهم الشديدة بالزخرفة، فتفنَّنوا بتنويع أشكال الحروف في الكلمة المكتوبة^(٥).

وثمة خلاف في عدد أشكال الحروف مجمَّلةً، وفي شكل لام ألف (لا) خاصَّةً، وفي صورتها منفصلةً ومتَّصلةً، فأما عدد أشكال الصور المجرَّمة فلم يُتَّفَق عليه قديماً

(١) الداني، المحكم، ص ٢٨.

(٢) الجبوري، سهيلة، أصل الخط العربي، ص ٤٤-٤٨.

(٣) وافي، علي عبد الواحد، فقه اللغة، ص ٢٦٠.

(٤) بن سلامة، البشير، اللغة العربيَّة ومشاكل الكتابة، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٧١م، ص ٧٣.

(٥) صالح، عبد الرحمن الحاج، بحوث ودراسات في اللسانيات العربيَّة، المجمع الجزائري للغة العربيَّة،

الجزائر، ٢٠٠٧م، ١/١٥٠.

وحديثاً، فجاءت أعدادها بين تسع عشرة صورة^(١)، وثمانِي عشرة صورة^(٢)، وسبع عشرة صورة^(٣)، وستَّ عشرة صورة^(٤)، وخمس عشرة صورة^(٥)، وعشر صور^(٦)، وثلاث صور^(٧).

يقول أحمد رضا: "جعلوا الحروف ثمانِي عشرة صورةً بعدَّ صورة اللام ألف منها، ثم قَسَموا هذه الصور إلى ثلاث طوائف: ما اشتملت الصورة منه على حرف واحد، وهي تسع صور، وما اشتملت على حرفين، وهي سبع صور، وما اشتملت على ثلاثة، وهي صورتان"^(٨).

وتفسير هذا أنَّ صورتي الباء والجيم: (ب، ج) تشتملان على ستَّة أشكال، وأنَّ الحروف الثنائيَّة المهملة والمعجمة: (د، ر، س، ص، ط، ع، ف) سبع صور مجموعها

(١) ينظر: الزجاجي، كتاب الجمل، ص ٢٧٣؛ وابن عصفور، شرح الجمل، ٣٥٣/٢؛ وابن هشام، شرح جمل الزجاجي، ص ٣٤٦؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ٤١؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٢٣/٣.

(٢) ينظر: ابن درستويه، كتاب الكُتاب، ص ١١٣؛ والرُّفناوي، منهاج الإصابة، ص ٢٥٧؛ والزبيدي، محمد مرتضى، حكمة الإشراق إلى كُتاب الآفاق، عني بإخراجه: محمد طلحة بلال، مطبعة المدني، القاهرة، د.ط. د.ت، ص ٦٦؛ ورضا، أحمد، رسالة الخط، ص ٢٥؛ وأندرس، جيرهارد، أصل الخط العربي، ص ١٠٨.

(٣) ينظر: الجعفري، برهان الدين إبراهيم بن عمر، جميلة أرياب المرصد في شرح عقيلة أتراب القصائد، تحقيق: محمد خضير الزويبي، دار الغوثاني، دمشق، ٢٠١٠م، ص ٩٤. سأشير إليه لاحقاً بالجميلة؛ والقسطلاني، لطائف الإشارات، مج ٢/٥٥٠؛ وظاهر الجزائري، توجيه النظر، ص ٣٦٨؛ والحسن، صالح، الكتابة العربية، ص ٨٣.

(٤) الحسن، صالح، الكتابة العربية، ص ١٤١. وعدَّها أخرى سبع عشرة صورة ص ٨٣.

(٥) ينظر: الجندي، علي، وزميلاه، أطوار الثقافة والفكر، ٤٢٩/١؛ وعبد، سمين، السُريانية العربية، ص ٧٣.

(٦) عبد القادر، حامد، دفاع عن الأبجدية والحركات العربية، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٦٠م، ج ١٢/٩٧.

(٧) ينظر: عبد الدايم، محمد، الكتابة العربية نظام بين نظامين، من ضمن كتاب نظام الكتابة العربية النشوء والتطورات، تحرير: محمد سعيد الغامدي، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، ط ١، ١٤٣٨هـ، ص ٩٨.

(٨) رضا، أحمد، رسالة الخط، ص ٢٥.

أربعة عشر شكلاً، مضافةً إلى الستة السابقة، وتبقت تسعة أشكال عديمة الشبيه، وهي: (أ، ك، ل، م، ن، هـ، و، لا، ي).

وهذا يعني أن الذين عدوها ثمانياً عشرة صورة جعلوا الفاء والقاف من المزدوج، والذين أضافوا صورةً لتصبح تسع عشرة يرون الفاء صورةً والقاف أخرى، لأنّ المزدوجات يُعتمد فيها إهمال حرف وإعجام آخر، والفاء والقاف معجمان كلاهما، فلهذا عدّوهما متغايرين، والذين ذهبوا إلى أنّها سبع عشرة صورةً لا يعتدّون بلام ألف من ضمنها، ويعتدّون بازدواج الفاء والقاف، والذين عدّوها خمس عشرة صورةً جعلوا رمزَي النون والياء مندرجين تحت شكل الباء.

وذهب حامد عبد القادر إلى أنّها عشر صور، فقارب بين أشكالها واختزلها، وقال ذلك في سياق الموازنة بين حروف الكتابتين العربيّة واللاتينيّة، فقلّل عدد صور الحروف المختزلة في العربيّة ليُظهر عورَ اللاتينيّة^(١)، ونُقل عن يوسف الخليفة أنّها ثلاث صور، مكتفياً بإبراز الأشكال الهندسيّة للخطّ العربيّ الذي يعتمد على الخطّين الرأسيّ والأفقيّ، والدائرة باكتمالها أو بأنصافها، وأجزائها^(٢)، وهو قليلٌ مجحفٌ لم يعتمد صور الحروف العربيّة، وإنّما ناقش أصل تشكّلها، وليس المراد هذا، إذ الخطوط الرأسيّة والأفقيّة والدوائر مما تتشكّل منه حروف أيّ كتابة^(٣).

(١) عبد القادر، حامد، دفاع عن الأبجدية، ج ١٢/٩٧-٩٨.

(٢) ينظر: عبد الدايم، محمد، الكتابة العربية نظام بين نظامين، ص ٩٨.

(٣) قال ابن السراج: «واعلم أنّ واضع هذه الصور إنّما أخذها من خطّ، ودائرة، وقوس من دائرة، وإذا تأملت ذلك وجدته، ثم منج هذه الثلاثة بعضها ببعض، فجاء منها هذا». ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، رسالة النقط والشكل، صحّحها وترجمها إلى الفارسية: حميد رضا مستفيد، مجلة نامه بهارستان، إيران، ٢٠٠٩م، ع ١٨/١٥.

وأما رمز لام ألف (لا)^(١) فالحرف الوحيد الذي اختلفوا فيه شكلاً وتعليلاً لازدواج رسمه، فهو مركَّب من حرفي اللام والألف، وفي أسفله دائرة صغيرة^(٢)، وهذا الازدواج كان منشأ الخلاف عند المتقدِّمين، فابن جني يوضح سبب هذا التركيب بقوله: "واعلم أنَّ واضع حروف الهجاء لمَّا لم يُمكنه أن ينطق بالألف التي هي مدَّة ساكنة، لأنَّ الساكن لا يمكن الابتداءُ به دعمها باللام قبله متحرِّكةً ليتمكن الابتداءُ بها"^(٣). ثمَّ نجدُه يُعلِّل اتخاذ اللام مع الألف دون غيرها بأنَّه من باب المعاوضة بينهما، إذ وردت الألف (همزة الوصل) مع اللام في أداة التعريف (أل) للتخلُّص من الساكن مع الاسم المعرَّف، وهنا حصل العكس بدخول اللام على الساكن للعلَّة نفسها^(٤)، وخالفه ابن سنان الخفاجي فذهب إلى أنَّهم أتوا "باللام لغير علَّة كما خصَّ واضع الخطَّ بعض الحروف بشكل دون بعض لغير سبب"^(٥).

وقد نشأ خلاف بين الخليل والأخفش في تحديد طريقي هذا الرمز (لا)، أيُّهما الألف، وأيُّهما اللام؟ فيرى الخليل أنَّ الطرف الأيمن هو الألف والأيسر هو اللام، ويرى الأخفش أنَّ الطرف الأيمن هو اللام، والأيسر هو الألف. واحتجَّ الخليل لرأيه بحجَّتَيْن، هما^(٦):

١- أنَّ رسم هذا الحرف كان في أصله هكذا (لا) مثلما تُكتب: (يا، وما)، فكرهوا ذلك، واستنقلوه لاعتدال طرفيه وقيامهما متساويتين، مع شبهه في الشكل بحروف الأعاجم، فغيروا صورته وحسَّنوا رسمه بالتضفير، فأصبح هكذا (لا).

(١) فتن هذا الشكل الخطاطين، فأبدعوا في رسمه وتشكيله بما لم ينله شكل آخر في الكتابة العريضة.

البهنسي، عفيف، معجم مصطلحات الخط، ص ١٣٤.

(٢) المارغني، إبراهيم، دليل الحيران على مورد الظمان، د.ن، د.ط، د.ت، ص ٣٢٨.

(٣) ابن جني، سر الصناعة، ٤٣/١.

(٤) المصدر نفسه، ٤٤/١.

(٥) الخفاجي، سر الفصاحة، ص ٢٩. يرى إميل يعقوب أنَّ سرَّ اختيار اللام مع الألف يعود إلى كثرة دوران اللام في الكلام. موسوعة الحروف، ح ١، ص ٤٤٨.

(٦) ينظر: الداني، المحكم، ص ١٩٧-١٩٩؛ وابن نجاح، أبو داود سليمان، أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار، تحقيق: أحمد بن أحمد شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، د.ط، ١٤٢٧هـ، ص ٢٥٢-٢٥٤؛ والجعبري، الجميلة، ص ٧٦٤؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٣/١٦٩؛ والمارغني، إبراهيم، دليل الحيران، ص ٣٢٨-٣٣٠.

٢- أن كلَّ من يتقن صنعة الكتابة يبدأ برسم الطرف الأيسر قبل الأيمن، ولا يكتبه بالعكس إلا من يجهل الصنعة، لأنه كَمَن يبتدئ بالألف قبل الياء والميم في: (يا، وما).

واستدلَّ الأخفش على صحَّة رأيه بحجَّة أنَّ المنطوق أولاً اللام، والألف ثانياً، وحقُّ الرسم أن يتطابق مع اللفظ، وبهذا يكون الطرف الأيمن لأمًا، والأيسر ألفًا.

ووافق الخليل الداني، وأبوداود سليمان بن نجاح، والجعبري، والقلقشندي بشرط أن يكون مضفراً (لا)، ورجحوا رأي الأخفش في حال رسمه بغير التضفير (لا)، لأنه لا دارة فيه، بل أصبح اللام قاعدةً للألف، واتضح كلُّ حرف منهما، وعلى هذا الرسم يكون لرأي الأخفش وجاهته عندهم^(١).

ويرى غانم قدوري الحمَد أنَّ مذهب الخليل "ومَن تابعه هو الحقُّ الصواب، ولكن ليس على أنَّهما حرفان ضُفرا، ولكن لأنَّ الأصل النبطيَّ لهذا الشكل يشير إلى أنَّ الطرف الأول هو طرف الألف، وأنَّ الثاني هو اللام"^(٢).

وتظهر ثمرة هذا الخلاف عند علماء ضبط رسم المصحف، إذ في ضوء تحديد كلِّ طرف ستوضع علامات همزتي القطع والوصل، والشدة، والمدَّة^(٣). فقد اختلف علماء الضبط مشاركةً ومغاربةً في الطريقتين، فضبط المشاركة مصاحفهم على مذهب الأخفش بوضع العلامات على الطرف الثاني من الشكل المركَّب (لا)، واتبع المغاربة طريقة الخليل، والداني بوضع العلامات على الطرف الأوَّل^(٤).

(١) ينظر: الداني، المحكم، ص ١٩٧-١٩٩؛ وابن نجاح، أصول الضبط، ص ٢٥٢-٢٥٤؛ والجعبري، الجميلة، ص ٧٦٤؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٣/١٦٩.

(٢) الحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٥٨١.

(٣) أبو زيتحار، أحمد، السبيل إلى ضبط كلمات التنزيل، مطبعة محمد صبيح، القاهرة، ط ٢، د.ت، ص ٤٩-٥٠؛ وموسى، عبد الرزاق بن علي، إيفاء الكيل بشرح متن الذيل في فن الضبط، غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط ١، ٢٠٠٦م، ص ٧٩-٨٠.

(٤) ابن نجاح، أصول الضبط، حاشية ص ٢٥٣. وصف محقق الكتاب أحمد شرشال، وهو محقِّق، مذهب الأخفش في هذا الضبط المصحفي بأنه أرجح وأصوب وأحكم وأسلم.

وأشار محمد العدناني إلى أنَّ هذا الخلاف انسحب إلى الكتابة في غير رسم المصحف عند بعضهم، فقال عنهم: "ويخطُّون مَنْ يضع الشدَّة على السَّاق الأولى من (لا) نحو: ما سافر إلاَّ أحمد، ومن يضع الهمزة على الساق الثانية (لأ) نحو: الإنسان كثير النسيان، ويقولون: إنَّ الساق الأولى لـ(لا) هي الألف، والثانية هي اللام"^(١).

ويبدو أنَّ قول الخليل، والداني، ومن تابعهما خاصُّ بما ضُبط به رسم المصحف، أمَّا الكتابة في غير المصحف فإنَّ كلا الشكلين للام ألف (لا، لا) قد عوملا معاملةً واحدة بعدَّ الطرف الأوَّل لأمَّا والآخر ألفًا، فضبطوا الهمزتين، والشدَّة، والمدَّة على طرف الألف على ما قاله الأخفش.

(١) العدناني، محمد، معجم الأغلاط اللغوية، ص ٢٤.

المبحث الرابع أشكال الحروف عند المحدثين وزيادتها

للحرف العربي رونقه الخاص، وجماله الذي جعل له شهرة في الآفاق بما أبدعته أنامل الخطاطين على مرّ العصور^(١)، فهو حرف مثالي في جمال تكوينه، وتنوعه، والتوائه، واستوائه، وتعريجاته، ومرونته^(٢)، وما يميّزه من أشكال هندسيّة مختلفة ما بين خطوط مستقيمة، ودوائر متداخلة، وأنصاف دوائر، وأقواس، وزوايا، وأشكال بيضيّة^(٣)، وهذه المرونة جعلت أشكال الحروف العربيّة قابلةً للتعديل والتغيير بإضافة علامات إليها تدلّ على أصوات مختلفة، فتكثر بهذا أشكالها وتنوع.

أولاً: أشكال الحروف الهجائيّة

ظلت الحروف العربيّة في تاريخ الكتابة العربيّة الممتدّ على ما هي عليه لم تتغير أشكالها حتى العصر الحديث، الذي تعالت فيه أصوات نادت بتغيير أشكالها وتعديلها، واختراع غيرها واستبدالها، وتباينت آراؤهم، واختلفت مشاربهم، فكثرت هذه الأفكار والمقترحات، وشغلت حيناً من معارك الفكر الحديث إلى أن تلاشت، وأصبحت جزءاً من التاريخ الكتابي للغة العربيّة، وصمد الحرف العربيّ أمامها صمود اللغة العربيّة في خلودها. ولم يكن لهذه المقترحات والأفكار كلّها أن تظهر لولا الهجمة الشرسة على الحرف العربيّ والكتابة العربيّة، والزعم بقصورها عن الإيفاء بحاجة العلم، والفكر، والثقافة الحديثة.

(١) ينظر: آل سعيد، شاكر، الأصول الحضاريّة والجماليّة للخط العربي، دار الشؤون الثقافيّة العامة، بغداد، ط١، ١٩٨٨م، ص ١٢٤.

(٢) جعفر، إحسان، مستقبل الكتابة العربيّة على ضوء معركة الحروف العربيّة والحروف اللاتينيّة، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ١٩٧٩م، مج ١٧/ج ١/٢٥١؛ وعبد الدايم، محمد، الكتابة العربيّة نظام بين نظامين، ص ٩٨-١٠٠.

(٣) القاسمي، علي، العقل الإلكتروني، ص ١٦٧/١٤/١. وينظر: أندرس، جيرهارد، أصل الخط العربي، ص ١١٧.

وأبرز مشكلات الحرف العربيّ والكتابة العربيّة من وجهة نظر الداعين إلى التغيير هي^(١):

١- غياب الحركات في صلب الكلمة، وكتابتها فوق الحروف أو تحتها منفصلةً عن الحرف، فتكون بذلك عرضةً للحذف.

٢- تعدّد أشكال الحرف الواحد بدءاً، ووسطاً، وطرفاً.

٣- تشابه أشكال بعض الحروف كالباء وأخواتها، والجيم وأخواتها.

٤- اتصال الحروف، وهو ما يجعل أشكالها عرضةً للتغيير بحسب ما قبلها وما بعدها.

٥- كثرة استعمال نقط إجماع الحروف التمييزيّة، وهو ما يجعل الخطأ فيها وارداً.

هذه أهمُّ المشكلات والمعائب التي ذكرها بعض الباحثين، وسعوا إلى إيجاد حلول لها، وتجاوزها بطرح مقترحاتهم الجديدة وأفكارهم التي لم تخرج عن أربعة اتجاهات محدّدة، هي: اتجاه الانتقاء، واتجاه التعديل، واتجاه الاختراع، واتجاه التغيير.

١- انتقاء الأشكال

يدعو أصحاب هذا الاتجاه إلى الإفادة من الخطوط العربيّة بانتقاء أشكال الحروف من بعضها، وضبطها بحركتها لتتميز من غيرها. وممن دعا إليه عبد الله العليّلي، وسماه الخطّ الجديد، والخطّ المعرب، وذلك بكتابة كلّ حرف في الكلمة بشكل يغني عن استعمال الحركات، فيؤخذ من خطّ الثلث شكل الحرف المضموم أولاً، ووسطاً، وأخيراً، ومن خطّ النسخ شكل الحرف المفتوح أولاً، ووسطاً، وأخيراً، ومن الخطّ الفارسيّ الديوانيّ

(١) ينظر: الحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ١١٩/١؛ وعبد الرحمن، طالب، نحو تقويم جديد للكتابة العربيّة، كتاب الأمانة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، س ١٩/٦٩٤-٦١-٦٥؛ وصالح، عبد الرحمن الحاج، بحوث ودراسات في اللسانيات العربيّة، ١٤٨/١-١٥٠؛ والقاسمي، علي، العقل الإلكتروني، س ١٦٦/١٤-١٦٧؛ وفريجة، أنيس، في اللغة العربيّة، ص ١٦٥-١٧٤؛ ويعقوب، إميل، الخط العربيّ نشأته تطوره مشكلاته، دعوات إصلاحه، جروس برس، لبنان، د. ط. د. ت، ص ٥٣-٥٤؛ ومحمد، علي إبراهيم، تاريخ الكتابة العربيّة، ص ١٠٩.

شكل الحرف المكسور أولاً، ووسطاً، وأخيراً، ومن خطِّ الرُّقعة شكل الحرف الساكن وسطاً، وأخيراً^(١).

وذهب إلى هذا علي عبد الواحد وفي مع شيءٍ من الحصر، فقصره على الحروف المتشابهة كالباء وأخواتها، والجيم وأخواتها، فنادى أن يُؤخذ بعضها من صورته في خطِّ الرُّقعة، وبعضها من صورته في خطِّ النسخ أو خطِّ الثلث، وبذلك تتميز الحروف^(٢).

٢- تعديل الأشكال

يُمثِّل هذا الاتجاه طائفة من العلماء والمختصين الذين قادتهم قرائنهم إلى البحث عن حلول للكتابة العربيَّة تفي بمتطلبات الطباعة الحديثة، وأهمُّ ما اندرج من مقترحات تحت هذا الاتجاه:

أ- توحيد صور الحروف

يضمُّ هذا التوجُّه مجموعة المقترحات التي سعت إلى القضاء على مشكلة تعدُّد صور الحروف العربيَّة، واتخاذ شكل واحد لها لتسهيل طباعتها، وممَّن دعا إلى هذا ممَّا عَقْرَواي^(٣)، وزهير الشَّهَابي^(٤)، ونَصْري خَطَّار، ومحمود تيمور^(٥)، وغيرهم^(٦).

(١) العلابي، عبدالله، مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد؟ المطبعة العصريَّة، القاهرة، د.ط، د.ت، ص ٣١-٣٣. وينظر: إميل يعقوب، الخط العربي، ص ٦٣.

(٢) وفي، علي عبد الواحد، فقه اللغة، ص ٢٦٨.

(٣) عَقْرَواي، ممَّا، إصلاح الخط العربي، مجلة المقتطف، مصر، ١٩٤٥م، مج ١٠٦/١٠٦ ج ٥/٣٥٤.

(٤) الشهابي، زهير، مشروع كتابة الحركات بحروف عربيَّة واستعمال أبجدية واحدة للطبع والكتابة، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٩٢٩م، مج ٩/١١ ج ١١/٦٥٤-٦٥٨.

(٥) ينظر: حجازي، محمود، تيسير الكتابة العربيَّة، ع ١٥٠/٥.

(٦) ينظر: السامرائي، يونس، تيسير الكتابة العربيَّة، ص ١٢؛ وحجازي، محمود، تيسير الكتابة العربيَّة، ع ١٤٥-١٥١؛ والفرج، خالد، حاجة الحروف العربيَّة للإصلاح، مج ١٠٦/١٠٦ ج ١٠/٥٧؛ وقُدُوح، محمد، الكتابة نشأتها وتطورها، ص ٩٢؛ والشَّعْرُوشَني، إدريس، مدخل للصواتة التوليدية، دار توبقال، الدار البيضاء، ١٩٨٧م، ص ١٢.

وأشهر هذه المقترحات مشروع نصري خَطَّار الذي وضع أبجدية: (الطباعة الجديدة)، التي ضَمَّت ثلاثين حرفاً موحَّدة الشكل^(١)، وعيب مقترحه بأنَّه لم يُراعِ الحركات في أبجديته، ولم يُوفِّق في اختيار أشكال ثابتة للحروف، فأخذ بعضها من صورتها متصدِّرةً، وأخرى من صورتها متوسِّطةً، وأخرى من صورتها متطرِّفةً، فالجيم وأخواتها مثلاً اختار شكلها متطرِّفةً (ج)، فظهرت ركيكةً غير متناسقة في أوَّل الكلمة ووسطها، ولا سيَّما أنَّه يدعو إلى الفصل بين الحروف، واختار للعين شكلها متصدِّرةً (ع)، فشابهت في آخر الكلمة الهمزة على السطر^(٢).

والمشروع الآخر مشروع محمود تيمور الذي أقامه على مبدأ تيسير طباعة الحروف العربيَّة، وخلصته الاقتصار طباعياً على أشكال الحروف في أوَّل الكلمة، والإبقاء على أحرف الانفصال المعروفة كما هي^(٣)، وانتقد مقترحه بأنَّ بعض الصور المختارة فيها تداخلٌ ولبسٌ، فصورة العين (ع) تلتبس بالهمزة المتطرِّفة على السطر، وصورة الألف المتطرِّفة التي تُكتب ياءً غير منقوطة (ى) تلتبس بالياء، لأنَّه يضع تحتها نقطتين، فيكتب مثلاً حرف الجر (على) هكذا: (علي).

ب- فصل الحروف

نادى أصحاب هذا المقترح بفصل الحروف بعضها عن بعض، واختلفت آراؤهم في الحركات، فرأى بعضهم وصلها بعد كتابتها بأحرف كبيرة في صلب الكلمة، وذهب آخرون إلى فصلها كالصوامت، وممَّن دعا إلى هذا محمد البوني^(٤)، ومنير القاضي^(٥)، وأحمد زكي

(١) ينظر: الصويغي، عبد العزيز، الحرف العربي، ص ٣١٠؛ وإميل يعقوب، فقه اللغة العربيَّة، ص ٢٤٣.
(٢) ينظر: الصويغي، عبد العزيز، الحرف العربي، ص ٣١١؛ وبين سلامة، البشير، اللغة العربيَّة ومشاكل الكتابة، ص ٧٦؛ ويعقوب، إميل، الخط العربي، ص ٧٢-٧٣.
(٣) تيمور، محمود، ضبط الكتابة العربيَّة، ص ٣٦.
(٤) البوني، محمد، الأسلوب المفيد في تسهيل طبع وضبط الكلمات اللغويَّة العربيَّة والتركية والفارسيَّة، د.ط، د.ت، ص ١٢-١٤.
(٥) القاضي، منير، تسهيل الخط العربي، مج ٥/٥.

مولوي^(١)، وأحمد سعيدان^(٢)، وغيرهم^(٣).

فاقترح محمد البوني إيجاد منظومة حروف ميسرة للطباعة، سمّاها الخطّ المعدّل، تعتمد فصل الحروف الصامتة، ورسم مسند للحركات شكله كحرف (Y) في اللغة الإنجليزية، لتبرز في الطباعة بحجم الصوامت، فتوضع الفتحة، والضمة أعلاه، ومع الكسرة يُرسم منكّساً^(٤).

وعرض منير القاضي لأحدهم -دون أن يُسمّيه- اقتراح رسم الحروف على صورة شكلها الأخير في الكلمات منفصلة، على أن يفصل بين كل كلمة وأخرى "بنقطة، أو فارزة، أو خطّ صغير، كأن تُكتب عبارة (الخطّ جميل) هكذا: (أ ل خ ط ج م ي ل)".^(٥) وقد أيده منير القاضي، مقترحاً تعديلاً طفيفاً بأن تُؤخذ صورة الحروف متصدرةً لا متطرفةً^(٦). وإن كان هذا المقترح لم يُشير إلى كتابة الحركات فإنّ بعضهم أدخلها في صلب الكلمة، فتُكتب كلمة (مُسْتَعِدُّ)، مثلاً بحسب مقترحهم، هكذا: (م و س ت ا ع ي د د)^(٧).

ج- قلب الحروف وتعديل أحجامها

اقترح أصحاب هذا الاتجاه تعديلاً في أشكال الحروف بقلبها وتغيير اتجاه رسمها، وتعديل أحجامها الطباعيّة، فاقترح بهاء الدين نوري العراقي عام ١٩٣٠م حروفاً جديدةً تكتب متّصلةً، ومتغيرة الأشكال، فترسم أقواس الحروف ومذيلاتُها باتجاهات مختلفة

(١) مولوي، أحمد زكي، العربية الجديدة، مجلة الآداب، بيروت، ١٩٥٧م، س ٥/١٠٤/٥٦-٥٧.

(٢) سعيدان، أحمد، حول أبجدية عربية صالحة، ع ٣، ٤/٢٦.

(٣) ينظر: نعمان، مصطفى، ويحيى بلعباس، حروف عربية جديدة، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ١٩٧٢م، مج ٩/١٩٩-٢٢١؛ والنجار، أحمد شوقي، الأبجدية العربية، س ٨/١٧٢-١٧٣. ودعا إلى هذا المقترح علي عبد الواحد وافي في أربعينيات القرن الميلادي المنصرم، ثم تراجع عن ذلك في السبعينيات. فقه اللغة، ج ١، ص ٢٦٧.

(٤) البوني، محمد، الأسلوب المفيد، ص ١٢-١٤.

(٥) ينظر: القاضي، منير، تسهيل الخط العربي، مج ٥/٥.

(٦) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٧) النجار، أحمد شوقي، الأبجدية العربية، س ٨/١٧٢-١٧٣.

عن المألوف سمّاها الحروف الرأسيّة^(١). وقد استحسن منها أنستاس الكزّملي صور: (ج، ح، خ، ع، غ)، وما بقي منها استقبحها، لأنّها حروف مذيّلة بسنّ تشبه نصف المدّة (~) فلا توافق المطلوب، بل ينشأ من زيادتها ما يشبه الحرف، فيكون مدعاةً للبس^(٢)، ويرى أحمد سعيدان أنّ الأنسب في طريقة الحروف التي اقترح تعديل أشكالها وتغيير بعضها أن تكتب منفصلةً، وأن تمتدّ رأسيّاً لا أفقيّاً^(٣).

ودعا محمد عبد القادر إلى تعديل أحجام الحروف المطبوعة ليبدل كلّ حجم على حركة الحرف، فالحرف العادي يدلّ على صامت وفتحة، والحرف السميك المجوّف المخطّط يدلّ على صامت وضمة، والحرف السميك المجوّف يدلّ على صامت وكسرة^(٤). وقريب منه مقترح صبحي سبكي، الذي يرى أن "يكون وضع الحرف الواحد متعدّداً دالّاً أيضاً على الحركة، الأفقيّ العادي يدلّ على الفتحة، والأفقيّ المقلوب يدلّ على الكسرة، والعموديّ ووجهه إلى اليسار يدلّ على السكون، والعموديّ ووجهه إلى اليمين يدلّ على الضمة"^(٥).

د- إضافة علامات إلى بنية الحروف

اقترحت لجنة مصريّة متخصصة عام ١٩٣٢م بعد بحثٍ وتقصّ حروفاً جديدةً، رأت أن تسمّيها حروف (التاج)، لأنّ أساس هذه الدراسة كان بتكليف من الملك فؤاد ملك مصر، الذي حتّم على ابتكار صور قريبة الشبه من الحروف العاديّة، على أن يراعى فيها ما في الكتابة اللاتينيّة من حروف كبيرة وصغيرة^(٦).

وهذه الأشكال الجديدة تتخذ في خطّ النسخ ما يشبه رمز لام ألف المضفّرة مقلوبةً على جسم الحرف بطرفين ماثلين غير متّصلين مع الأحرف التي لا تتصل بما بعدها،

(١) الكزّملي، أنستاس، الحروف العربيّة الرأسيّة، مجلة لغة العرب، بغداد، ١٩٣٠م، س ٨/ج ١١٧/٢.

(٢) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٣) سعيدان، أحمد، حول أبجدية عربية صالحة، ع ٣، ٢٦/٤.

(٤) ينظر: حجازي، محمود، تيسير الكتابة العربيّة، ع ٥٤، ١٤٧/٥.

(٥) ينظر: المرجع نفسه، ع ١٥١/٥٤.

(٦) عاشور، عبد القادر، حروف التاج وعلامات الترقيم، وزارة المعارف العمومية، القاهرة، ١٩٣٢م، ص ٣-٤.

ومتصلين مع الأحرف المتصلة، فيتصل أيسرهما بطرف الحرف، وأيمنهما بقوس تلتف تحت جسم الحرف لتتصل بالحرف بعده في الكلمة، كأنهما تاج على بنية الحرف، وتتخذ في خط الرُقعة علامةً تشبه رقم (٨) فوق كل حرف غير متصلة بجسم الحرف ما عدا الكاف التي تُقطع بشرطة لتكوّن ما يشبه علامة الضرب، ولا تُكتب هذه الأشكال في الأغلب إلا في أول حرف من الكلمة التي يُراد تمييزها أو بدء الفقرة بها، وبخاصة الأعلام، وبعض الأفعال والأسماء.

وقوبلت هذه الحروف منذ أن أعلن عنها بالانتقاد والرفض من فريق، وبالقبول من آخرين، واعتُرض عليها بأن أشكالها لا تأتلف مع الحروف العادية، وألاً فائدةً في استعمالها^(١).

٣- اختراع الأشكال

اخترع أصحاب هذا الاتجاه حروفاً جديدةً للكتابة العربية مستوحاةً حيناً من روح الخط العربي بأنواعه المختلفة، ومنتقاةً حيناً آخر من خطوط اللغات الأخرى قديمةً كانت أم حديثةً، وممن دعا إلى ذلك جميل الزهاوي^(٢)، وعثمان صبري^(٣)، وعبد الحميد الجليدي^(٤)، وحلّام جيلالي^(٥)، وغيرهم^(٦).

(١) غزالة، حبيب، حروف التاج وعلامات الترفيم، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٩٣٢م، مج ١٢/ج ١، ٢١/٢.

(٢) الزهاوي، جميل، الخط الجديد، مجلة المقتطف، مصر، ١٨٩٦م، مج ٢٠/ع ١٠٤/٧٤٦-٧٤٧. وينظر: القزّاز، عبد الجبار، الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٧٩م، ص ١٨٩-١٩٢.

(٣) ينظر: حجازي، محمود، تيسير الكتابة العربية، ع ١٤٧/٥.

(٤) الصويغي، عبد العزيز، الحرف العربي، ص ٣٢٢.

(٥) جيلالي حلّام، المحارف العربية، ع ٧٤/٥٢.

(٦) ينظر: فريجة، أيس، في اللغة العربية، ص ١٧٠؛ وحجازي، محمود، تيسير الكتابة العربية، ع ١٤٧/٥-١٥٠؛ ومصطفى نعمان، ويحيى بلعباس، حروف عربية جديدة، ع ٢١٩/٩.

ومن نماذج هذه المخترعات نموذج جميل الزهاوي الذي فكّر في "استنباط خطّ جامع لأداء الخَطِّ العربيّ، واختصار الخَطِّ العربيّ مجرداً عن كلّ ما يشين ذينك الخطّين، مع مراعاة أمر الطباعة وتسهيل صناعتها"^(١). ويُفهم من كلامه أنّ مشروعه جاء ليصحّح عيوب الكتابتين العربيّة واللاتينيّة، وهو ما دفعه إلى ابتكار حروف جديدة تحمل ملامح مشتركة تخلّى فيها عن نقط الإعجام، واستعاض عنها بالمذيّلات والمقوّسات، وتُوحي أشكالها بأنّ اتصالها سيكون بروابط كالتّي في الكتابة اللاتينيّة، وهي أشكال لا تمتُّ بصلّة إلى روح الكتابة العربيّة، واللّتينيّة عليها بادية.

وجاء عثمان صبري في أحد مقترحيه بحروف جديدة هي أقرب ما تكون في اتّصالها إلى خربشات النقوش البدائية، مدّعياً أنّه جاء بحروف تصلح للكتابة العربيّة وغيرها من اللغات، وأنّها خالية من كلّ نقص وعيب، فجاءت على أحسن صورة أُخرجت للناس^(٢)، وهي رموزٌ منقّرةٌ لا جمالَ فيها، وقد يَمَّا قال عليُّ بن خلف الكاتب: "وحسن صور حروف الخَطِّ في العين شبيهٌ بحسن مخارج اللفظ العذب في السمع"^(٣).

٤- تغيير الأشكال

لم يشهد الحرف العربيّ معركةً أشدَّ ضراوةً عليه من معركة التخلّي عنه، وكتابة اللغة العربيّة بالحرف اللاتينيّ بدعوى عجزه عن أداء أصوات اللغة العربيّة أداءً تامّاً، وضعفه أمام منجزات التطور، وتخلّفه عن اللحاق بركب الحضارة والتقدّم كما فعلت تركيا عندما تخلّت عنه، واتخذت الحرف اللاتينيّ لكتابة لغتها^(٤).

(١) الزهاوي، جميل، الخط الجديد، مج ٢٠/١٠٤/١٠٤٦٠٧.

(٢) ينظر: الصاوي، محمد، كتابة العربيّة بالحروف اللاتينيّة: الأبعاد التربوية والسياسية، بحث منشور على الشبكة العالمية، ص ١٩.

(٣) ابن خلف الكاتب، أبو الحسن علي، مواد البيان، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط ١، ١٤٢٤هـ، ص ٣١٨.

(٤) ينظر: فهيم، عبد العزيز، الحروف اللاتينيّة لكتابة العربيّة، ص ١٥٠-١٥١؛ وذكريا، نفوسة، تاريخ الدعوة إلى العامية وأثارها في مصر، دار نشر الثقافة، الإسكندريّة، ط ١، ١٩٦٤م، ص ٢٠٨-٢١٠؛ ومطلوب، أحمد، الحرف العربي والتحديات، من ضمن كتاب لغة الضاد ندوة وقائع دائرة علوم اللغة، الجزء الخامس، الخط العربي، منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٤٢٢هـ، ص ٧.

ويعود تاريخ الدعوة إلى الكتابة بالحروف اللاتينية إلى منتصف القرن التاسع عشر الميلاديّ إبان حكم القياصرة الروس، الذين فكّروا في إلغاء الحرف العربيّ الذي كانت تكتب به دول إسلامية واقعة تحت سيطرتهم، منها تركستان، وأذربيجان، والقفقاس^(١). ومن حينها حُورب الحرف العربيّ أينما وُجد، فدعا المستشرق الألمانيّ ولهم سبيتا (Wilhelm Spitta)، الذي كان مديردار الكتب المصرية آنذاك في كتابه: (قواعد العربية العامية في مصر) عام ١٨٨٠م إلى التخليّ عن الكتابة العربية لصعوبتها، وإعاقتها تقدّم العرب^(٢)، واقترح استبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربية حلاً للمشكلة^(٣).

ونهج من بعده المنهج نفسه وليم ولكوكس (William Willcocks)^(٤)، وكارل فولرس (Karl Vollers)، وسلدن ولمور (Selden Wilmore)، وذلك بين أعوام ١٨٩٠-١٩٠١م^(٥)، وأوصى المستشرق الكونت قسطنطين (Count Constantine) عام ١٨٩٩م بتخصيص مليون فرنك من تركته للشعب الشرقيّ الذي يبادر إلى استعمال الحروف اللاتينية في كتابة لغته بدلاً من الحروف العربية^(٦).

وبين تلك الأعوام كتب إلياس صالح في مجلة المقتطف عام ١٨٩٣م مقالاً يدعو فيه إلى كتابة اللغة العربية بالحروف اللاتينية^(٧)، وقد أشار محرر مجلة المقتطف عام ١٩٠٢م تحت عنوان: (التقريب والانتقاد) إلى أنّ كتابة اللغة العربية بالحروف اللاتينية أمرٌ لا غبارَ

(١) ينظر: جعفر، إحسان، مستقبل الكتابة العربية، مج ١٧/ج ١/٤٤٤.

(٢) ينظر: الحمد، غانم، علم الكتابة العربية ص ٢٢٠؛ والنقشبندى، أسامة، إصلاحات الخط العربي ومحاولات التشويه، من ضمن كتاب لغة الضاد، ندوة وقائع دائرة علوم اللغة، الجزء الخامس، منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٤٢٢هـ، ص ٢٠.

(٣) زكريا، نفوسة، تاريخ الدعوة إلى العامية، ص ٢٠٧.

(٤) شاهين، عبد الصبور، في علم اللغة العام، ص ٢٧٩.

(٥) ينظر: يعقوب، إميل، فقه اللغة العربية، ص ٢٤٤؛ والنقشبندى، أسامة، إصلاحات الخط العربي، ج ٢٠/٥.

(٦) النقشبندى، أسامة، إصلاح الخط العربي، ج ٢٠/٥-٢١.

(٧) صالح، إلياس، صور الحروف العربية، مجلة المقتطف، مصر، ١٨٩٣م، س ١٧/ج ٤/ص ٥٥٦-٥٥٨.

عليه، موضحاً مزايا ذلك^(١)، وفي عام ١٩٠٨م قدّم داود الجلي الموصلي مشروعه إلى إصلاح الحرف في تركيا، داعياً إلى الكتابة بالحرف اللاتيني بدلاً من الحرف العربي^(٢).

واختار الألبانيون عقب استقلالهم عام ١٩١٢م الحرف اللاتيني في كتابتهم بعد صراع بين مؤيدي الحرف العربي، ومؤيدي الحرف اللاتيني^(٣)، وفي الشام نشرت صحيفة (لاسيري) البيروتية الفرنسية عام ١٩٢٢م مقالة بشأن كتابة اللغة العربية وغيرها من اللغات الشرقية بحروف لاتينية،

وقد ناقش المجمع العلمي العربي بدمشق في إحدى جلساته عام ١٩٢٣م تلك الدعوة، ورفضها جملةً وتفصيلاً^(٤).

وعُقد في سنة ١٩٢٦م مؤتمر (باكو) الذي حضره مندوبون من جميع الشعوب التركية للبحث في إصلاح حروفهم، وانقسموا فريقين: فريق تمسك بالحرف العربي، وفريق أيد إحلال الحرف اللاتيني محلّه في كتاباتهم^(٥)، وبعدها بسنتين أعلن كمال أتاتورك في ١٩٢٨م إحلال الحرف اللاتيني محلّ الحرف العربي لكتابة اللغة التركية^(٦).

وانتشرت منذ ذلك العام أصداً ذلك الإعلان في الأقطار العربية، ففي بلاد الشام تقدّم المستشرقان ماسينون (Massignon)، وبينار (Penar) باقتراح لأصدقائهما العرب على، حدّ وصفهما، بكتابة لغتهم بالحروف اللاتينية، فردّ عليهم فارس الخوري بمقال في صحيفة سورية عام ١٩٢٨م برفض هذه الفكرة لاختلاف لغة الأتراك عن لغة العرب^(٧).

(١) محرر مجلة المقتطف، العربية المحكية في مصر، مجلة المقتطف، مصر، ١٩٠٢م، مج ٢٧/٢ ج ١٩٠/٢.
(٢) ينظر: القزّاز، عبد الجبار، الدراسات اللغوية، ص ١٩٢-١٩٣؛ والعبدي، رشيد، لماذا يحارب الحرف العربي؟ ج ١/٣٠.

(٣) جعفر، إحسان، مستقبل الكتابة العربية، مج ١٧/١ ج ٢٤٥. وينظر: رضا، أحمد، رسالة الخط، ص ٢٢.

(٤) ينظر: الحمد، غانم، علم الكتابة العربية، ص ٢٢١.

(٥) ينظر: جعفر، إحسان، مستقبل الكتابة العربية، مج ١٧/١ ج ٢٤٤-٢٤٥.

(٦) ينظر: المرجع نفسه، مج ١٧/١ ج ٢٤٥؛ والحمد، غانم، علم الكتابة العربية، ص ٢٢٢.

(٧) المجمع العلمي العربي، استبدال الحروف العربية بالحروف اللاتينية (آراء وأفكار)، مجلة المجمع، دمشق، ١٩٢٩م، مج ٩/٧ ج ٤٣٤-٤٣٥.

واستُفتي في العراق أنستاس الكرمللي في مستهل عام ١٩٢٩م بسؤال على صفحات مجلة لغة العرب طلب فيه رأيه في كتابة اللغة العربية بالحروف اللاتينية^(١)، فأجاب إجابةً مطوّلة ذكر فيها منافع الحروف اللاتينية ومضارّها، وخلص إلى أنّه يُفضّل المحافظة على الحروف العربية^(٢).

ونشرت صحيفة المقطم بمصر في منتصف عام ١٩٢٩م مقالاً لستشرق هولنديّ يقترح فيه على الحكومة المصرية كتابة اللغة العربية بالحروف اللاتينية^(٣)، واستفتت مجلة الهلال المصرية عام ١٩٣٢م ثلاثة من علماء اللغة العربية في إصلاح الحرف العربيّ، وطلبت رأيهم في كتابة اللغة العربية بالحروف اللاتينية، فكان ردُّ أنستاس الكرمللي، ومحمد مسعود بالرفض تصریحاً، وردُّ محمد وجدي متذبذباً^(٤)، وفي العام نفسه قرّرت بعض البلدان الإسلامية في آسيا اللحاق بتركيا، وكتابة لغاتها بالحروف اللاتينية^(٥).

وغير أنستاس الكرمللي بعد ثلاث سنوات من الاستفتاء السابق رأيه في هذه المسألة، وبدا له رأي جديد بثّه في رسالة له صدرت عام ١٩٣٥م بعنوان: (رسالة في الكتابة العربية المنقحة)، يقترح فيها كتابة اللغة العربية بالحروف اللاتينية^(٦).

وأثارت تلك البلبلة حفيظة مجمع اللغة العربية المصريّ، الذي قرّر عام ١٩٣٨م تكوين لجنة لإصلاح الحروف العربية وتيسير القراءة^(٧)، وكانت الضجة الكبرى من

(١) الكرمللي، أنستاس، باب أسئلة وأجوبة، مجلة لغة العرب، بغداد، ١٩٢٩م، س٧/ج٣/٢٥١. وينظر:

القزّاز، عبد الجبار، الدراسات اللغوية، ص١٩٦-١٩٧.

(٢) الكرمللي، أنستاس، باب أسئلة وأجوبة، س٧/ج٣/٢٥٣.

(٣) المجمع العلمي العربي، استبدال الحروف العربية بالحروف اللاتينية، مج٧/ج٣٣/٤٣٣.

(٤) محرر مجلة الهلال، هل ينبغي تغيير الحروف العربية؟ آراء ثلاثة من علماء اللغة، مجلة الهلال، مصر، ١٩٣٢م، س٤٠/ج١٠/١٣٨٥-١٣٨٩.

(٥) ينظر: زهير، غازي، جهود العلماء في إصلاح الكتابة العربية، س٣/ج٩/٤٠.

(٦) ينظر: الجبوري، سهيلة، الحروف العربية رمز وتراث، مج١٦/ج٩٤/٧٥.

(٧) ينظر: حجازي، محمود، تيسير الكتابة العربية، ع١٤٥/٥٤؛ ويعقوب، إميل، فقه اللغة العربية، ص٢٤٥.

عبد العزيز فهمي عضو المجمع، الذي قدّم عام ١٩٤٣م إلى أعضاء المجمع مشروعَ كتابة اللغة العربيّة بالحروف اللاتينيّة^(١)، وهذه هي المرة الأولى التي تتخذ فيها الدعوة إلى لتينة الكتابة العربيّة صفةً رسميّةً، تُعرض على أعلى مؤسّسة لغويّة بمصر والوطن العربيّ، وتأخذ منهم كثيراً من الجدل والنقاش^(٢)، الذي أفضى بعد مداولات إلى رفضه^(٣).

ثمّ توالى الدعوات المنادية بضرورة كتّاب اللغة العربيّة بالحروف اللاتينيّة، ومنها دعوات داود الحلبي عام ١٩٤٥م، وسلامة موسى، وميشيل ملّوك عام ١٩٤٦م، وحسين شهيد عام ١٩٤٧م^(٤)، ونشر فائيل اليسوعي عام ١٩٥٠م نصوصاً بالحروف اللاتينيّة في كتابه: (قواعد اللهجة اللبنانيّة السوريّة)^(٥)، وتبعه أنيس فريجة، ورشدي المعلوف عام ١٩٥٢م، وسعيد عقّال عام ١٩٥٤م^(٦).

وأخرج إبراهيم حمودي الملا موسى عام ١٩٥٦م كتابه: (طباعة اللغة العربيّة بالحروف اللاتينيّة)، وصف في مقدّمته اللغة العربيّة بأنّها ناقصةٌ في حروف طباعتها وطريقة تشكيلها، وأنّ رموز حروف الطباعة العربيّة الحاليّة صعبةٌ جدّاً^(٧).

واقترح تمام حسّان عام ١٩٥٨م اشتقاق رموز عربيّة من الكتابتين الإغريقيّة واللاتينيّة^(٨)،

(١) عبد العزيز فهمي، الحروف اللاتينيّة لكتابة العربيّة، ص ١٣٧-١٧٦.

(٢) مجمع اللغة العربيّة (مجمع فؤاد سابقاً)، تيسير الكتابة العربيّة، المطبعة الأميريّة، مصر، ١٩٤٦م، ص ٤٥-٧٩.

(٣) ضيف، شوقي، المجمع اللغوي في خمسين عامًا (١٩٣٤-١٩٨٤م)، القاهرة، مجمع اللغة العربيّة، ١٩٨٤م، ص ١٨٣.

(٤) ينظر: حجازي، محمود، تيسير الكتابة العربيّة، ع ١٤٦/٥٤-١٤٨؛ ويعقوب، إميل، فقه اللغة العربيّة، ح ٤٩، ص ٢٤٥.

(٥) ينظر: جعفر، إحسان، مستقبل الكتابة العربيّة، مج ١٧/١٧، ج ٢٤٥/١.

(٦) ينظر: يعقوب، إميل، فقه اللغة العربيّة، ح ٤٩، ص ٢٤٥. وشاهين، عبد الصبور، في علم اللغة العام، ص ٢٨٣.

(٧) ينظر: القَرّاز، عبد الجبار، الدراسات اللغويّة، ص ٢١٦.

(٨) حسّان، تمام، اللغة العربيّة بين المعيارية والوصفيّة، ص ١٤٥.

وتراجع في مقدّمة طبعة لاحقة عمّا ذهب إليه^(١). وطبّق سعيد عقّل عام ١٩٦١م ما كان يدعو إليه، فأخرج كتابه: (يارا) مطبوعاً بالحروف اللاتينية المعدّلة^(٢).

وفي عام ١٩٦٤م أخرج عثمان صبري كتابه: (نحو أبجدية جديدة)، واقترح فيه أبجديتين جديدتين أشرنا سابقاً إلى واحدة منها مخترعة، والأبجدية الأخرى دعوته إلى الكتابة بالحروف اللاتينية، جاء على صورة الغلاف: "دراسة عامّة لتاريخ الكتابة وعيوبها تنتهي باقتراح أبجديتين صوتيتين مثاليّتين، مطلوبٌ من القارئ أن يختار إحداهما لتُستعمل بدلاً من الأبجدية الحالية التي ساعدت على تفسّي الأمية، وتعوق سير العلم والحضارة في العالم العربي"^(٣). ووصفه اللغة العربية بأنها ساعدت على تفسّي الأمية، وأنها تعوق سير العلم والحضارة هديان^(٤)، ما كان ينبغي أن يصدر منه.

وشهد عام ١٩٧٢م سقوط الحرف العربيّ أمام الغزو الفكريّ في أرض الصومال، فقرّر المجلس الثوريّ الحاكم هناك أن تُعتمد الكتابة اللاتينية كتابةً رسميةً ووحيدةً لكتابة اللغة الصومالية^(٥).

ولعلّ آخر ظهور عابر للحرف العربيّ في معركة التخلّي عنه كان عام ١٩٩٣م عندما تقرّر في مؤتمر (أنقرة) للجمهوريات الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفيتي أن تُكتب لغاتها بالحرف اللاتيني المعدّل^(٦).

(١) حسان، تمام، اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، ص ١٠.

(٢) الصاوي، محمد، كتابة العربية بالحروف اللاتينية، ص ٢٣.

(٣) صبري، عثمان، نحو أبجدية جديدة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٤م، صورة الغلاف.

(٤) ينظر: الصاوي، محمد، كتابة العربية بالحروف اللاتينية، ص ١٨.

(٥) أبو حمدية، زكريا، هل الأبجدية اللاتينية أفضل لكتابة اللغة الصومالية من الأبجدية العربية؟

مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عمّان، ١٩٩٧م، ص ٢١/٥٢/١٣١.

(٦) الصاوي، محمد، كتابة العربية بالحروف اللاتينية، ص ٢٩.

ثانياً: زيادة أحرف في الكتابة العربيّة

ما من لغة من لغات الأمم المتحضّرة إلا ويُفرض عليها الاحتكاك بلغات الأمم الأخرى، إن قليلاً أو كثيراً. واللغة العربيّة لم تكن بمنأى عن ذلك، فأخذت من لغات متعدّدة كما أخذ منها، وهذا ما يُعرف بالتقارض اللغويّ الذي يُلجأ إليه في الأغلب عندما تمسُّ الحاجة إليه لدى أهل اللغة الآخذة، وذلك باستعمال مصطلحات جديدة، أو الإفادة من الألفاظ الحضاريّة التي توافق مظاهر التحضّر والمدنيّة عندهم^(١)، ولا يلتزم التقارض بأيّ قواعد تضبطه، وإنّما غاية ما فيه أن تُكيّف اللغة الآخذة للفظ المقترَض ليتوافق مع أصواتها وأبنيّتها، فتُضفي عليه صِبغتها الخاصّة ليصبح مشاعاً في الاستعمال^(٢).

وقد اقتضت اللغة العربيّة على مدى أجيال متعاقبة ألفاظاً كثيرةً في مجالات متعدّدة، ولم يُذكر في تاريخها اللغويّ أن شهدت صراعاً لغويّاً في التعريب كالذي شهدته في العصر الحديث، وذلك لعمق التواصل الحضاريّ بين الأمم، وكثرة الاحتكاك والآخذ، وتطور الدراسات اللسانيّة التقابليّة، وبخاصّة الدراسات الصوتيّة^(٣)، التي أوضحت دقة الملحوظات فيها أصوات كلّ لغة، وما يقابلها في اللغات الأخرى.

وانقسم المحدثون في تمثيلهم أحرفاً في كتابتنا العربيّة تقابل الأصوات الأجنبية المأخوذة من لغات مختلفة فريقيّن: فريقيّاً أثر إدخالها على طريقة السلف، وفريقيّاً أضاف رموزاً جديدة تمثّلها.

(١) عبد العزيز، محمد حسن، التعريب في القديم والحديث، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط، د.ت، ص ٩.
(٢) مراد، إبراهيم، المغرب الصوتي عند العلماء المغاربة، الدار العربيّة للكتاب، ليبيا-تونس، ١٩٧٨م، ص ١٦١.
(٣) عز الدين، حفّار، اللسانيات التقابليّة وتعريب المصطلح (المستوى الصوتي)، مجلة التعريب، دمشق، ٢٠١٠م، ٣٩/١٠٧.

١- دعاء التقليد

يُمثّل هذا الاتجاه امتداداً لما عرفه العرب من طرائق التعريب القديمة، فكانوا يكتفون في تعريبهم بوضع الرمز المقارب للصوت الجديد، ولعلّ سيبويه أوّل من أشار إلى ذلك، فوصف الأصوات المأخوذة من اللغة الفارسيّة بقوله: "يبدلون من الحرف الذي بين الكاف والجيم الجيمَ قريبا منها...، وربما أبدلوا القاف لأنّها قريبةٌ أيضاً...، ويبدلون من الحرف الذي بين الباء والفاء الفاء نحو الفِرند والفُنْدُق"^(١). ولقرب بعض الأصوات العربيّة من الصوت الدخيل فإنّهم كانوا يعاقبون بينها في تمثيله، يقول الجواليقي: "فمما غيروه من الحروف ما كان بين الجيم والكاف، وربما جعلوه جيماً، وربما جعلوه كافاً، وربما جعلوه كافاً"^(٢). وهذا الاختلاف في طريقة التمثيل لا تُخرجهم عن استعمال الرموز العربيّة، وغاية الأمر اختيار بعضهم حرفاً ما دون آخر.

وينتصر لهذا المذهب من المحدثين محمد دياب، الذي يرى أنّ اعتماد رموز جديدة في كتابتنا العربيّة يجعلنا نتكلّم بأصوات ليست من لغتنا، فننحو بالسنننا منجّى صعباً غير مألوف لها، بل يتعدّر علينا في أحيان كثيرة التلفّظ بها إذا رافقت الصوت حركةً من حركاتهم الخاصّة بلغاتهم^(٣)، وهذا ما أقرّه عبد الله العلايلي الذي رفض رفضاً قاطعاً إدخال أحرف مزيدة إلى كتابتنا العربيّة، منوّهاً بضرورة نقل الكلمات الدخيلة بالحروف العربيّة البحتة^(٤).

ورفض أحمد شاكر في مقدّمة تحقيقه كتاب: (المعرب) للجواليقي استحداث رموز جديدة للأصوات الأجنبية، منتقداً قرارات المجمع في وضع رموز لها، ويرى أنّ

(١) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٣٠٥-٣٠٦. وينظر: الأصفهاني، التنبيه، ص ٨٧.

(٢) الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد، المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق: أحمد شاكر، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ط ٢، ١٩٦٩م، ص ٥٤. وينظر: السيوطي، الزهر، ١/ ٢٧٤.

(٣) دياب، محمد، تاريخ آداب اللغة العربيّة، ١/ ٦٩.

(٤) العلايلي، عبد الله، مقدّمة لدرس لغة العرب، حاشية ص ٢٤٢.

تمثيل هذه الحروف برموز اصطلاحية جديدة وغريبة في الرسم العربيّ تزيد في الحروف وتكثر^(١). ويؤيد هذا الاتجاه فريق من الباحثين المتمسكين بوضع رموز عربيّة صرفة لتمثيل الأصوات الأجنبيّة^(٢).

٢- دعاة التجديد

يدعو أصحاب هذا الاتجاه إلى تكثير حروف الكتابة العربيّة استعملاً لا يمكن بها تمثيل الأعلام الأجنبيّة والمصطلحات العلميّة المعرّبة من لغات العالم المختلفة، فيرى متى عفاوي أنّ مسألة إكمال الكتابة العربيّة بالأحرف التي تقابل الأصوات الأجنبيّة مهمّة لا يصحّ السكوت عنها، لأنّها من المشكلات التي تعترض القارئ العربي اليوم^(٣).

وأول ما عرفه العرب قديماً من رموز معدّلة هي رموز كتابة اللغة الفارسيّة التي تأثرت - بدخول الإسلام بلاد فارس - بالخطّ العربيّ، الذي انتشر فيها انتشاراً واسعاً، وقضى على الخطّ البهلويّ الذي كان سائداً، فابتكر الفرس أربعة رموز جديدة تقابل أربعة أصوات في لغتهم لا وجود لها في العربيّة، وهي: (پ، چ، ژ، گ)^(٤)، ووصف أبو حاتم الرازيّ هذا الابتكار بتوليد الحروف^(٥).

ولم يثبت أن استعملت تلك الرموز أو غيرها في الكتابة العربيّة قديماً، ويظهر أنّ أول محاولة تُذكر لرسم الأصوات الأجنبيّة هي محاولة ابن خلدون، الذي حاول أن يضبط

(١) شاكر، أحمد، مقدمة المغرب للجواليقي، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ط٢، ١٩٦٩م، ص ١٨.

(٢) ينظر: الملعوف، أمين، تعريب الأسماء الأعجمية، مجلة المقتطف، مصر، ١٩١١م، مج ٣٨/ج ٦/٥٦١-٥٦٥، مج ٣٩/ج ١/٥٦-٥٩؛ وعبد العزيز، محمد حسن، التعريب بين القديم والحديث، ص ٢٤٣؛ وأبو عبيد، محمد، الأجدية العربية، ص ٦٣-٦٤.

(٣) عفاوي، متى، إصلاح الخط العربي، مج ١٠٦/ج ٥/٤٣٧.

(٤) ينظر: الجزائري، طاهر، توجيه النظر، ص ٣٧٠؛ وسليم، فكري، الأجدية اللاتينية لكتابة العربيّة والفارسيّة، نسخة إلكترونية، ص ٢٩؛ وزهران، البدرائي، اللغة العربية في عصر الحروب الصليبية، دار العالم العربي، القاهرة، ط١، ٢٠١٣م، ص ٧٨؛ وجعفر، إحسان، مستقبل الكتابة العربيّة، مج ١٧/ج ١/٢٥٢؛ ومحمد، علي إبراهيم، تاريخ الكتابة العربية، ص ٩٩.

(٥) الرازي، كتاب الزينة، ص ٧٧.

بعض الأعلام الأعجمية برموز تمثل الصوت في لغته ما أمكن، فكتب الحرف الأعجمي بحرف ممتزج من الحرفين اللذين يكتنفان مخرجه^(١)، وقد أشار إلى ذلك في مقدمته بقوله: "فاصطلحت في كتابي هذا أن أضع ذلك الحرف العجمي بما يدل على الحرفين اللذين يكتنفانه، ليتوسَّط القارئ بالنطق به بين مخرجي ذينك الحرفين، فتحصل تأديته، وإنما اقتبست ذلك من رسم أهل المصحف^(٢)...، كالكاف المتوسَّطة عند البربر بين الكاف الصريحة عندنا والجيم أو القاف مثل اسم (بُلْكَيْن)^(٣)، فأضعها كافاً، وأنقطها بنقطة الجيم واحدة من أسفل، أو بنقطة القاف واحدة من فوق أو اثنتين^(٤)، فيدل ذلك على أنه متوسَّط بين الكاف والجيم أو القاف"^(٥).

ولعلَّ الهورياني أوَّل المحدثين الذين أشاروا إلى الأحرف الفارسية المعدَّلة في الكتابة العربية واستحسنوها، فقال: "والذي يستحسنه الفقيران يُتَّبَع فيها ما يُكتب عند أهلها بتعداد نقطها تنبيهاً على أنها دخيلة، ويُلفظ بها كنطق أهلها"^(٦). وقد شايعه على هذا علي المصري (أواخر القرن ١٣هـ)، ناقلاً نصّه بلفظه^(٧).

(١) ناصف، جفني، تاريخ الأدب، ص ١٥٥.

(٢) طريقة القراءة في رسم المصحف هي كتبهم الحرف المنفرد الذي نطقه بين حرفين بأحد الحرفين الأصليين، ووضع حرف صغير فوقه يدل على الحرف الآخر بالمداد الأحمر، وذلك مثل: الصراط وأصدق عندما ينطق الصاد فيهما حرفاً بين الصاد والرأي، فيضعون زاياً صغيرة على الصاد للدلالة على ذلك. ناصف، جفني، تاريخ الأدب، ص ١٥٥. وهذه الطريقة معروفة عند اللغويين في تمثيل بعض ظواهر لغات العرب، قال ابن درستويه: «ومثل القاف التي تنطق بها العرب بين القاف والكاف، فيقولون: قد قلت له. فإنه يُكتب فوقها كافٌ صغيرة». كتاب الكُتَّاب، ص ١٠٢.

(٣) هكذا ضبطه ابن خَلْكَان ضبط قلم وكتابة. وهو أبو الفتوح بُلْكَيْن بن زيري بن مناد الجُميري الصنهاجي، من أعيان إفريقية وولاتها، تُوفِّي عام (٣٧٣هـ). ابن خَلْكَان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ت، د.ط، ١/٢٨٤.

(٤) نطق القاف بواحدة من فوقها مذهب المغاربة، ونقطها باثنتين من فوقها مذهب المشارقة. الداني، المحكم، ص ٣٧.

(٥) ابن خلدون، عبد الرحمن، مقدمة ابن خلدون، طبعة دار الشعب، القاهرة، د.ط، د.ت، ص ٣٢.

(٦) الهورياني، نصر، المطالع النصرية، ص ٤٢١.

(٧) المصري، علي، القواعد المفيدة، ص ٣٢.

ودعا جميل الزهاوي عام ١٨٩٦م إلى ضرورة أن تُزاد الأحرف الأجنبية في كتابتنا، وأن هذا من بوادر إصلاحها، مكتفياً بإدخال الأحرف الشائعة، وهي: (ب، ج، ث، ف، ك) ^(١).

ونشر إبراهيم اليازجي عام ١٩٠٠م على صفحات مجلته مجلة الضياء مقالاتٍ عن التعريب، أشار فيها إلى سلامة طريقة القرّاء في رسم المصحف التي اعتمدها ابن خلدون وسيلةً لكتابة الأعلام الأجنبية، ذاكراً أنها الأولى في تمثيل الأعلام الأعجمية المنقولة، ومصوّباً طريقة بعض الكتّاب في اعتماد رمزي: (ب، ف) لتمثيل صوتي: (P, V)، واصفاً أنها طريقة لا بأس بها، ومقترحاً لصوتي: (G, J) رمزين عربيين، فاختر لـ (G) جيماً فوقها همزة الكاف، واختر لـ (J) جيماً منقوطةً بثلاث فوقها لتدلّ على نقط الشين ^(٢).

وفي العام نفسه، وبأثر مما كتبه اليازجي، فيما يظهر، يؤكّد محمد دياب ألا حاجة إلى استعمال هذه الرموز المستحدثة، ولكن إن كان الغرض مجرد بيان النطق الأجنبي فلا بأس باستعمال بعض الأحرف، فيقترح حرف (ف) لتمثيل الحرف المتوسّط بين الباء الفارسية والفاء العربية (P)، ويقترح حرف الكاف وتحتها نقطة لتقابل صوت الجيم، ولم يُبيّن أيّهما قصد من هذين الرمزين: (G, J)، ويقترح كافاً فوقها نقطةً لينطق بها نوناً ^(٣)، ولم يُفصح عن هذه النون، وإن كان المحتمل أنها النون الخفية في اللغة الفرنسية، كما ذكرها حفني ناصف ^(٤).

وتقرّر عند حفني ناصف في كتابه الذي أخرجه عام ١٩١٠م أن تُمثّل الأصوات الأجنبية الأربعة، وهي: (V, P, G, J) على طريقة الفرس والتركي، وذلك بإضافة ثلاث نقط إلى رموز الحروف المعروفة: (ب) ليقابل (P)، و(ث) ليقابل (J) في الفرنسية، و(ف)

(١) الزهاوي، جميل، الخط الجديد، مج ٢٠/ع ١٠٤/٧٥٠.

(٢) اليازجي، إبراهيم، التعريب، مجلة الضياء، ١٨٩٩-١٩٠٠م، مصر، س ٢/ج ١٧/٥١٥-٥١٨. وينظر:

محمد، علي إبراهيم، تاريخ الكتابة العربية، ص ٣٢٩-٣٣٠.

(٣) دياب، محمد، تاريخ آداب اللغة العربية، ٧٠/١.

(٤) حفني ناصف، تاريخ الأدب، ص ١٥٧.

ليقابل (V)، وإضافة شرطيتين لحرف الكاف المرقومة المتطرفة (ك) من أعلى قائمها باتجاه اليمين ليقابل (G) بعد (A)، ولم يُوضح أين تُوضع العلامة على الكاف المتصدرة أو المتوسطة (ك، كـ)، وإن كان وضعها أعلاها هو المحتمل، واقترح لمقابلة النون الخفية في لسان فرنسا نوفاً فوقها زاويةً حادةً طرفاها إلى الأسفل كما في كلمة (بيان)، وفوقها زاويةً منفرجةً لتدلّ على النون المفخمة كما في كلمة (سان)، واختار لمقابلة صوت (CH) الذي يُلفظ بين الشين والحاء في الألمانية خاءً منقوطةً بثلاث، واستبعد منها في التمثيل حرف (ج)، مشيراً إلى أنّ الأولى في مقابلة (J) هو (ژ)، وأما الجيم المعطشة فينطقها الفرس والترک بصوت: (تش)، أي بحرفين ثابتين في عربيّتنا، ولهذا فإذا احتجنا إلى تمثيله كتبناه بهما: (تش)^(١).

ونشر مرمري الدومينيكي عام ١٩٢٨م مقالاً أشار فيه إلى ضرورة إدخال هذه الأحرف في أبجديتنا العربيّة لتفيّ بتمثيل الأعلام الأجنبية، فاقترح خمسة رموز، هي: (پ) ليقابل (P)، و(ف) ليقابل (V)، و(كّ) ليقابل (GA)، و(ج) ليقابل صوت (CH) في الإنجليزيّة، واختار جيماً منقوطةً باثنتين لتقابل (J)^(٢).

وفي عام ١٩٢٩م نشرت مجلة المقتطف مقالاتٍ وردوداً عن أهمية التعريب عموماً، وضرورة ضبط المصطلحات العلميّة والأعلام الأجنبية كتبها محمد شرف، وموسى ديوان، فأوضح الأخير ضرورة العناية بتمثيل ثلاثة من الصوامت وصائتين يكثر استعمالها في الكتابات ووسائل الإعلام، وهي: (E, O, V, P, G)، ولكنه لم يقترح لها أحرفاً دخيلةً، بل يذهب إلى وضع رموز من صميم الحروف العربيّة تضاف إليها بعض العلامات الفارقة لتتميز من غيرها^(٣).

(١) جفني ناصف، تاريخ الأدب، ص ١٥٦-١٥٧.

(٢) الدومينيكي، مرمري، اقتراح في الحروف الدخيلة والحركات الفرعية، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٩٢٨م، مج ٨/ج ١/٤٥٧.

(٣) ديوان، موسى، كيف نعبر عن الحروف الإفرنجية E.G.O.P.V بحروف عربيّة لا إبهام فيها ولا إشكال، مجلة المقتطف، مصر، ١٩٢٩م، ٤٢١/٤-٤٢٣.

واستحسن أنستاس الكرملي في مقالة له نشرها على صفحات مجلته عام ١٩٣٠م جهوداً من تقدّمه في إضافة أحرف إلى الكتابة العربيّة لتمثيل الأصوات الأجنبيّة، وأهمّها ما ذُكر آنفاً^(١)، وأخرج لاحقاً رسالة بعنوان: (رسالة في الكتابة العربيّة المنقّحة) عام ١٩٣٥م، ذكر فيها الأحرف الصوامت التي يرى أن تدخل في الكتابة العربيّة، وهي: (ب، ج، ز، ف، ك) بإضافة ثلاث نقط إليها^(٢)، واستحسن عز الدين التّنوخي صنيعه في اقتباس الرموز الجديدة، وإضافتها إلى كتابتنا لكونها صارت مأنوسةً في عالم الأدب، ومشاكله حروفنا العربيّة، وكثيراً ما تقع أعيننا عليها^(٣).

واعتمد المجمع المصريّ بدءاً من أواخر الثلاثينيّات، وتحديدًا في ١٩٣٧م في دورته الرابعة وقراره ذي الرقم (٩)، إدخال أحرف: (پ) ليقابل (P)، و(ك) ليقابل (G)، و(چ) ليقابل الصوت المركّب (CH)، و(ژ) ليقابل (J)، وقَبِل في قراره العاشر من السنة نفسها أن يقابل (ف) صوت (V)، وعدّل في دورته الخامسة من عام ١٩٣٨م قراره السابق، وأقرّ حرفيَّ (تش) لمقابلة الصوت المركّب (CH)^(٤).

وعني المجمع في القرارات التي نشرها لاحقاً ابتداءً من العدد الرابع من مجلته عام ١٩٣٩م باقتراح أحرف لتمثيل بعض الأصوات الأجنبيّة، فاقترح أعضاء رموزاً عربيّة لتمثيل الأعلام اللاتينيّة والإغريقيّة، وبخاصة أصوات: (C, G, T) التي قوبلت بحروف: (ق، غ، ط) في مثل: ميغانيقا، ولوغوس، ولاطينيّة^(٥).

(١) الكرملي، أنستاس، الحروف العربيّة الرأسيّة، س ٧/ج ٣/٢٥٣.

(٢) القُرّاز، عبد الجبار، الدراسات اللغويّة، ص ١٩٨. وينظر: القاسمي، علي، العقل الإلكتروني، س ١/ع ١٦٩/١.

(٣) المجمع العلمي، رسالة في الكتابة العربيّة المنقّحة، مجلة المجمع العلمي بدمشق، ١٩٣٦م، مج ١٤/ج ٩، ٣٩١/١٠-٣٩٢.

(٤) خسارة، ممدوح محمد، تهجين الأبجدية العربيّة، المعجم الكبير أنموذجاً، مجلة التعريب، ٢٠١٧م، ع ٥٣/٥٤-٥٤.

(٥) ينظر: محمد، علي إبراهيم، تاريخ الكتابة العربيّة، ص ٣٣١.

وبلغت القرارات التي اعتمدها المجمع بخصوص ذلك ستة عشر قرارًا في كتابة الأعلام الأعجمية بحروف عربيّة، وثلاثة وعشرين قرارًا في تعريب الأعلام اليونانية واللاتينية^(١)، ومنذ ذلك الحين استمرّت مداولات أعضائه ومناقشاتهم بين معترض، ومؤيّد، ومعدّل، ومرّت قراراتهم بتعديلات تلو التعديلات بحسب رؤية أعضائه، وما تقرّره اللجان المكلفة بالنظر في ذلك^(٢).

وقد تطرّق المجمع إلى بحث كثير من مقابلات الأصوات الأجنبية، فأقرّ حرف الغين (غ) لمقابلة صوت (G) في أولى قراراته، ثم وافق على رسمه كافيًا تعلوها شرطة (ك) (٣)، وفي قرار لاحق وافق على تعديل رسم الكاف لتصبح كافيًا منقوطة بثلاث (كث)، وعلّل المجمع تعديله بأنّه لمنع اللبس المحتمل بين حركة الفتحة والشرطة التي على الكاف^(٤)، ثم وافق على رسمه برمز الجيم (ج) (٥)، وفي مرحلة أخيرة أقرّ المجمع ما كان قد عدّله، ورسمه بكاف تعلوها شرطة (ك) (٦).

(١) مجمع (فؤاد الأول) مجمع اللغة العربية، كلمة رئيس المجمع، القاهرة، ١٩٤٨م، ٦/٥.

(٢) الحمزاوي، محمد، أعمال مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٨م، ص ٢٠٢.

(٣) يوسف، إبراهيم، دور مجامع اللغة العربيّة في التعريب، كليّة الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، ط١، ٢٠٠٢م، ص ٨١. وينظر: محمد، علي إبراهيم، تاريخ الكتابة العربيّة، ص ٣٣٣.

(٤) الحمزاوي، محمد، أعمال مجمع اللغة العربيّة، ص ٢٠٧.

(٥) ضيف، شوقي، مجمع اللغة العربيّة في خمسين عامًا، ص ١١٣. يقترح بعض الباحثين الاكتفاء برمز (ك) مقابلًا حرفيًّا لـ (G)، ويستنكر الشهابي إقرار رمز الجيم مقابلًا لصوت (G)، ويرى أنّ سبب اختيار المجمع إياه هو نطق المصريين، ومنهم سكّان القاهرة والوجه البحري، الذين ينطقون الجيم العربيّة بصوت يشبه صوت (G)، فرسموه لذلك جيمًا، وهذا ما جعل الجمهور العربي خارج مصر ينطقون كلمات من مثل: (إنجلترا، جمر، جوتة) بالجيم المعطّشة التي تقرب من (J) الفرنسية. عقرأوي، متى، إصلاح الخط العربي، مج ١٠٦/٥ ج ٤٣٨/٥؛ والشهابي، مصطفى، أهمّ القرارات العلميّة في مجلة مجمع اللغة العربيّة، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٩٥٧م، مج ٣٢/١ ج ٥٩٧.

(٦) يوسف، إبراهيم، دور مجامع اللغة العربيّة في التعريب، ص ٨١. وينظر: مجمع اللغة العربيّة، كتابة الأعلام الأجنبية بحروف عربيّة، مجلة مجمع اللغة العربيّة، القاهرة، ١٩٦٣م، ع ٨٤/١٦. ذكر الحمزاوي لرمز (ك) صورة أخرى، فأشار إلى أنّ بعضهم رسمه كافيًا منقوطة بثلاث نقط أفقية بدلًا من الشّرطة. الحمزاوي، محمد، أعمال مجمع اللغة العربيّة، ص ٢١٢.

وأخذ صوت (J) نقاشاً كثيراً من أعضاء المجمع، الذين أقرُّوا لرسمه قاعدةً خاصَّةً، لأنَّه صوت يختلف باختلاف اللغات الأوربيَّة، فهو ياءٌ في الألمانيَّة، وجيمٌ في الفرنسيَّة والإنجليزيَّة، وخاءٌ في الإسبانيَّة^(١)، ولهذا قرَّر المجمع أن يُرسم ياءً إذا كانت الكلمة مأخوذةً من الألمانيَّة، وخاءً إذا كانت من الإسبانيَّة، وجيمًا إذا كانت من الإنجليزيَّة أو الفرنسيَّة^(٢)، واعتدَّ المجمع برمز (ژ) مقابلًا حرفياً له في كثير من الكلمات^(٣)، ومثله رمز (ج) بنقطه الثلاث^(٤).

والخلاصة أن المجمع أقرَّ خمسة رموز خطيَّة لتقابل صوتاً واحداً، هي: (ج، ج، خ، ژ، ي)، وهذا التعداد لا يُوحِّد الجهود بل يشتتُّها، ويجعل القارئ العربيَّ في حيرة من أمره عندما يجد العَلَمَ الأعجميَّ مكتوباً بأكثر من رمز.

وقد أهملت الكتابات المعاصرة الرمز (ژ)^(٥) بوصفه مقابلًا حرفياً لـ (J)، لأنَّ الجيم المنقوطة بثلاث هي الأليق به لتقاربهما^(٦). وقلَّ استعمال رمزيَّ الياء والخاء، وانتشر استعمال الجيم العربيَّة والجيم المنقوطة بثلاث، مع كثرة استعمال الأخيرة.

وأما صوت (P) فأقرَّ المجمع منذ بدء نقاشاته تعريبه برمزيَّ الباء والفاء العربيَّين: (ب، ف) في مجموعة من الكلمات، ثم أقرَّ له لاحقاً رمز الباء المنقوطة بثلاث (پ)^(٧).

(١) مجمع اللغة، كتابة الأعلام العربيَّة بحروف أجنبية، ١٦٤/٨٣.

(٢) يوسف، إبراهيم، دور مجامع اللغة في التعريب، ص ٨١-٨٢.

(٣) ينظر: أبو عبيد، أحمد، الأجدية العربية، ص ٦٢؛ ويوسف، إبراهيم، دور مجامع اللغة في التعريب، ص ٨٢.

(٤) ينظر: الحمزاوي، محمد، أعمال مجمع اللغة العربيَّة، ص ٢٠٨، ص ٢١٣.

(٥) يُخطئ الكُرْملي مقابلة صوت (J) الفرنسي بالرمز (ج)، ويرى أنَّ الصواب رمز (ژ). ويصف الشهابي مقابلة صوت (J) بالرمز (ج) بأنَّه شذوذ لا يجوز قبوله. الكُرْملي، أنستاس، باب المشاركة والانتقاد، مجلة لغة العرب، بغداد، ١٩١٢م، ص ٢/٦ج/٢٥٧؛ ومصطفى الشهابي، أهم القرارات العلميَّة، مج ٣٢/١ج/٥٩٧.

(٦) رضا، أحمد، رسالة الخط، ص ٢٥.

(٧) ينظر: مجمع اللغة، كتابة الأعلام الأجنبيَّة بحروف عربية، ١٦٤/٨٤؛ والحمزاوي، محمد، أعمال مجمع اللغة العربيَّة، ص ٢٠٨؛ وضيف، شوقي، مجمع اللغة العربيَّة في خمسين عاماً، ص ١١٢.

وقابل المجمع صوتَ (V) برمزا الواو العربيَّة (و)، ثمَّ عدَّل ذلك، واقترح له رمز الفاء المنقوطة بثلاث (ف)^(١).

وفي قرارات متأخرة أسقط المجمع رمزي: (ج، ژ)، مكتفياً بتصوير صوت (J) بالجيم العربيَّة، وأقرَّ ثلاثة رموز، هي: (پ، ف، گ)^(٢).

كلُّ هذه الجهود المجمعِيَّة التي استمرَّت من أواخر الثلاثينيَّات حتى منتصف الستينيَّات، وأخذت من أعضاء المجمع كثيراً من المداولات، والتعديلات، والقرارات لتدُلُّ على أنَّ قضايا التعريب الصوتيَّ من الصعب البتُّ فيها، لأنَّها تدخل في صميم النظام الصوتيِّ العربيِّ^(٣).

وأما المجمع اللغويَّة الأخرى فقد اعتمدت على قرارات المجمع المصريِّ وأقرَّتْها، ولذلك لم تكن لها آراءٌ مخالفةٌ^(٤).

ويرى متى عَمْرَوي في بحثه عن إصلاح الخطِّ العربيِّ الذي نشره عام ١٩٤٥م أنَّ الأحرف التي تنقص الكتابة العربيَّة لتمثيل الأصوات الأجنبيَّة أربعة، وهي: (پ، ج، ف، گ)، فقابل رمز (ج) بالصوت (CH)، ورمز (گ) بالصوت (GU)^(٥).

واقترح المستشرق شارل بيلا (Charles Pellat) عام ١٩٦٤م تمثيل صوت (J) بحرف (ژ) ومقابلة صوت (G) برمزي: (گ، ك)^(٦)، ولعلَّ اكتفاءه بالإشارة إلى هذين الصوتين

(١) ينظر: الحمزاوي، محمد، أعمال مجمع اللغة العربيَّة، ص ٢٠٨؛ وعبد العزيز، محمد، التعريب بين القديم والحديث، ص ٢٤٤.

(٢) مجمع اللغة، كتابة الأعلام الأجنبيَّة بحروف عربية، ع ٨٤/١٦.

(٣) خسارة، ممدوح، تهجين الأبجدية العربية، ع ٥٤/٥٣.

(٤) يوسف، إبراهيم، دور مجامع اللغة العربيَّة في التعريب، ص ٧٨.

(٥) عَمْرَوي، متى، إصلاح الخط العربي، مج ١٠٦/ج ٤٣٨/٥.

(٦) بيلا، شارل، مشاكل نقل الأصوات اللغويَّة، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط،

١٩٦٤م، ع ٨٧/١٤.

سليم، لما فيهما ومقابلتهما من إشكالات ليست بالقليلة، فصوت (G) على سبيل المثال في "مصر، ولا سيّما في القاهرة، يقابل حرف (ج)، وفي أقطار الجزيرة العربيّة، ولا سيّما في الحجاز ونجد، فإنّه يقابل (ق)، وفي العراق، وسوريا، ولبنان، وفلسطين، والأردن يقابل حرف (ك)، وفي الشّمال الإفريقيّ، ولا سيّما في تونس^(١)، فإنّه يقابل حرفاً مستحدثاً هو قافٌ مثلثةٌ (ث)، وهذا واضح في كلمة (قمرق) أي: (جمرك أو كمرك)^(٢). وهناك أيضاً من يقابله بحرف الغين (غ)^(٣).

وبهذا يتحصّل لدينا خمسة مقابلات حرفيّة لتمثيل هذا الصوت الأجنبيّ، وأثر النطق اللهجيّ واضح في هذه الاختيارات. وهذا الاختلاف بين الدول العربيّة مشكلةٌ بالغة الخطورة في واقع لغتنا ومستقبلها، ولا سيّما في عصر انتشرت فيه الكلمة المكتوبة والمنطوقة مع وسائل الإعلام الحديثة في كلّ مكان من أرجاء الوطن العربيّ^(٤).

وتباعاً استمرت جهود الباحثين في هذا، فاكتفى بعضهم باقتراح مقابلات للأصوات الثلاثة التي استقرّ رأي المجمع عليها، وهي: (G, V, P)^(٥)، واقترح أدور يوحنا رمز (ج) لمقابلة صوت (TS)^(٦).

واقترح محمد السلاموني مقابلة صوت (G) بالجيم، واستنكر رسمه غيناً، مؤكّداً أنّه لا دليل على هذا، واقترح لمقابلة صوت (J) رمزّي: (ج، ي)، وفصّل في صوت (V)،

-
- (١) وغيرها من دول المغرب العربي. الحمزاوي، محمد، أعمال مجمع اللغة العربيّة، ص ٢٠٨.
(٢) الصقار، سامي خماس، مشكلة كتابة الأسماء في الدراسات التاريخية ووسائل الإعلام، مجلة الدارة، الرياض، ١٤١٣هـ، س ١٨/٢٤/٢٢٧-٢٢٨.
(٣) الشهابي، مصطفى، أهم القرارات العلميّة، مج ٣٢/ج ١/٥٩٧.
(٤) محمد، علي إبراهيم، تاريخ الكتابة العربيّة، ص ٣٣١.
(٥) ينظر: سعيدان، أحمد، نحو أبجدية عربيّة صالحة، ع ٣، ٤/٢٥-٢٦؛ وجيلالي، حلّام، المحارف المشكولة، ع ٥٢/٧٥.
(٦) يوحنا، أدور، الفاعليّة الصوتية، ع ١٢/١٦٤.

فاقترح له مقابلين: (و) إذا كان الحرف أوّل الكلمة، و(ف) إذا كان في وسطها، ولم يخالف المشهور في صوت (P)^(١).

وما استنكره السلاموني برسم صوت (G) غيناً استحسنه مصطفى الشهابي الذي أكّد أنّ العرب قد رسموا صوت (G) غيناً، فقالوا: غَرْنَاطَة، و غَدَامَس^(٢). وينبغي أن نجاريهم في ذلك، فنكتب: غراماً، وغلوكوز بالعين، لاجراماً، وجلوكوز بالجيم^(٣).

ويرى إدريس السَّغْرُوشَنِي أنّ للأصوات الأعجمية سماتٍ صوتيةً مغايرةً ينبغي توضيحها بعلامات محدّدة، لأنّ النقط الثلاث لا تدلّ عليها، فاختر أن يُمثّل صوت (P) برمز (ب) وتحتها كرقم (٨) للدلالة على الهمس، واختار لصوت (V) (ف) وفوقها كرقم (٧) للدلالة على الجهر، وأن يُمثّل صوتا: (G, J) بـ(ج) ووسطها دائرة السكون للدلالة على التفخيم^(٤).

(١) السلاموني، محمد، دراسة تفصيلية في كتابة الأعلام الإغريقية والرومانية بحروف عربية، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٧٢م، ٢٩٤/١٢١-١٢٥.

(٢) وصفها ياقوت بأنها مدينة عجمية بربرية مغربية، فيها آثار روميّة. ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، د. ط، ١٩٧٧م، ٤/١٨٧. وهي اليوم في الجماهيرية الليبية.

(٣) الشهابي، مصطفى، أهم القرارات العلمية، مج ٣٢/ج ١/٥٩٧.

(٤) السَّغْرُوشَنِي، إدريس، مدخل للصواتة التوليدية، ص ١٣-١٤.

الفصل الثاني

الخلاف في الحركات



الخلاف في نظام الكتابة العربية
رسماً وضبطاً عند القدماء والمحدثين

تمثل الأصوات الصائتة أو الحركات قسيماً مهمّاً في أصوات أيّ لغة في العالم، إذ بها تتحدّد المعاني، وتستبين الأبنية، وتُصاغ قواعد النبر والتنغيم، وتُحدّد المقاطع، فهي عنصر مؤثّر في اللغة لا يمكن بحال تجاوزه، وهي في اللغة العربيّة بنوعيّها الطويلة والقصيرة بالمكانة التي تستحقّها صوتاً، وصرفاً، ونحواً، ورسماً.

ولأهميتها في الكتابة العربيّة جعلتها رديفاً للصوامت، فبعد أن بحثت الحروف الصامتة لزمني أن أنتقل إلى القسيم الآخر، وهو الحركات، وقد قسّمت الفصل على ثلاثة مباحث، درست في أوّلها: (تاريخ الحركات)، فأوضحت معناها وأنواعها، ونظرة القدماء والمحدثين إليها، مشيراً إلى عددها واختلافهم فيه، ثم تناولت تاريخ الحركات في الكتابة العربيّة، مناقشاً مواضعها من الكلمة، وما قيل عن أثر الكتابة السُّريانية في ذلك.

ثم ثنّيت بمبحث: (تطوُّر رموز الحركات)، مناقشاً تطورها على يد الخليل ورسماها، والخلافات التي دخلتها، والرموز التي مثلتها، وخلافاتهم في تنوين النصب، ثم ختمت الفصل بمبحث: (الحركات عند المحدثين)، فتناولت فيه ما قالوه من مقترحات كتابيّة وإضافات ورموز تطويريّة، ونظرة بعضهم إلى أثر الحركات في تصنيف الكتابة العربيّة بأنّها مقطعيّة، ومسألة الشكل واستعماله، ونقاشاتهم في وضع رموز للصوائت الأجنبيّة.

المبحث الأول تاريخ الحركات

توسَّع الحديث عن الحركات، وكثرت فيها الدراسات، وتعدّدت فيها الخلافات على مستوى البحث الصوتي، فعدت من أصعب المباحث الصوتية على الإطلاق لتشعبها وتداخلها، حتى إنَّ الباحثين أنفسهم لم يستقرَّ لهم قرار فيها^(١).

والحركة في مفهومها الصوتيَّ كيميَّةٌ عارضةٌ للصوت، تُقلق الحرفَ الذي تقترن به وتجذبُه نحو الحروف التي هي أبعاضها، وتطلق الحروف بعد سكونها، وهي: الفتحة، والضمة، والكسرة، ويقابلها السكون^(٢). ولمفهوم الحركة عند القدماء مصطلحات أخرى، منها حروف العلة، والحروف الجوفية، والحروف الهوائية، وحروف المدِّ واللين^(٣).

واتخذ مفهوم الحركة عند المحدثين مناحي متشعبةً في فهم دلالتها، وخواصها، ووصفها^(٤)، فعرفوها بأنَّها أصوات انطلاقيَّة مجهزة، تتميز بقوة وضوحها السمعيِّ، وتحدث من ذبذبة الأوتار الصوتية عند مرور الهواء بها حرّاً طليقاً دون أن يقف في طريقه أيُّ عائق أو حائل^(٥).

(١) ينظر: بشر، كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، د. ط، ٢٠٠٠م، ص ٤١٩؛ وإستيتية، سمير، الأصوات اللغوية: رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، دار وائل، عمّان، ط ١، ٢٠٠٣م، ص ٢٠١-٢٠٢؛ وأميروي، محمد، نظام الصوائت وأشباهاها في العربية الفصحى: دراسة صوتية إحصائية، دار ويلي، مراكش، ط ١، ٢٠٠٠م، ص ٣٤.

(٢) ينظر: ابن جني، سر الصناعة، ٢٦٦-٢٧؛ والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٥م، ص ٣٩/٢؛ ومجمع اللغة، المعجم الوسيط، ص ١٦٨.

(٣) ينظر: المطليبي، غالب، في الأصوات اللغوية: دراسة في أصوات المد العربية، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، د. ط، ١٩٨٤م، ص ١٦-١٧؛ وعبابنة، يحيى، التطور السيميائي لصور الكتابة العربية: دراسة تاريخية مقارنة بين العربية والكتابات السامية، جامعة مؤتة، الأردن، ط ١، ٢٠٠٠م، ص ٢٧.

(٤) إستيتية، سمير، الأصوات اللغوية، ص ٢٠٢.

(٥) ينظر: أنيس، إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ٢٦-٢٧؛ وبشر، كمال، علم الأصوات، ص ٢١٧-٢١٨؛ وشاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د. ط، ١٩٨٠م، ص ٢٩.

ومع سلامة المنهج الصوتي الحديث في بحث الصوائت فإنهم ما زالوا مختلفين في بعض جوانبه المهمّة، ولعلّ في مقدّمة ذلك اختلافهم في تأصيل مصطلح الحركة اختلافاً كبيراً، فقد أحصى محمد أمّنزوي مصطلحات الحركة عند الدارسين، فوجدها عشرة مصطلحات، هي: الصائت، والأصوات، واللين، والمصوّت، والعلّة، والحركة، والمدّ، والطلاق، والمتحرّك، والذائب^(١).

أولاً: نقط الحركات في الكتابة العربيّة

الحركات عند القدماء ثلاث: فتحة، وضمة، وكسرة، وهي الحركات الرئيسة لأثرها الواضح في اللغة، ولا يعدّون منها الحركات الفرعيّة التي تمثّل مظاهر لهجيّة، وتُعرف بالحركات المشوبة البيئيّة، ومنها الفتحة المشوبة بالضمة أو الكسرة، والضمة المشوبة بالكسرة، والكسرة المشوبة بالضمة، وغيرها^(٢).

أمّا المحدثون فالحركات عندهم ستّ: الفتحة، والضمة، والكسرة، وما وافقهنّ من أصوات المدّ: الألف، والواو، والياء، وتُعرف بمصطلحي: الحركات القصيرة، والحركات الطويلة، والتشابه بينها كبير في أكثر الخصائص، وتختلف نطقاً في الكميّة الزمنيّة^(٣).

احتفى القدماء بدراسة الحركات الطويلة في مباحث متعدّدة من اللغة، ولم تنل الحركات القصيرة منهم حظاً وافراً في الدرس الصوتي لنظرتهم المعيارية لها، فهي عندهم حروفٌ صغيرةٌ لا تقوم بنفسها، ولهذه النظرة ضعفت العناية بها وقلّت، فأصبحت في مرتبة هامشية^(٤)، وبسبب من هذه النظرة لم يُرمز لها أيضاً في الكتابة

(١) أمّنزوي، محمد، نظام الصوائت وأشباهاها، ص ٤١.

(٢) ينظر: ابن جني، سر الصناعة، ١/٥١-٥٤؛ والقري، علي، أثر الحركات في اللغة العربيّة: دراسة في الصوت والبنية، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٥هـ، ص ٣-٦.

(٣) ينظر: بشر، كمال، علم الأصوات، ص ٤٤٥؛ وشاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي، ص ٢٩؛ وبركة، بسام، علم الأصوات العام، ص ١٣٧؛ وباكلا، محمد، النظام الصوتي العربي، ص ٢١٨.

(٤) الشايب، فوزي، الحركات نقطة الضعف في الدراسات الصوتيّة عند العرب، المجلة العربيّة للعلوم الإنسانيّة، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٠٢م، ص ٢٠/٨٠/٦٢.

العربية برموز واضحة كبيرة كالحركات الطويلة لصغرها، فقد كانت تُعرف عندهم بالحروف الصغيرة^(١).

ومسألة تصوير الحركات الطويلة برموز كبيرة لم تكن غائبةً عند بعض المتقدمين، بل منهم من أشار إلى هذا، قال علي بن خلف الكاتب: "وفي العربية... حركات أحلّ واضعها بوضع صور لها، فاعتيض منها بالشكل الذي هو علامات الرفع، والنصب، والخفض"^(٢).

وقد تأثرت الكتابة العربية بالكتابات السامية عامةً، وبالكتابة النبطية خاصةً في إغفالها رسم الحركات الطويلة في كثير من مواضع الكلمة، فضلاً عن وجود أيّ أثر للحركات القصيرة، إذ صُنفت الكتابات السامية بأنها كتابات صامتية، تعتمد على الصوامت في تمثيل المنطوق دون الصوائت، فتعبّر عن الفكرة العامة في الكلمة بالصوامت، وتُستعمل الصوائت للتعبير عن دلالات خاصة، حتى عُدَّ إغفال الصوائت مما يميّز الكتابة السامية من غيرها^(٣).

ويبدو من تتبّع تاريخ الحركات في تراثنا أنّ هناك نصوصاً تشي بمحاولات كتابة الحركات القصيرة في كتابتنا، فالزجاج يذكر أنّ "الفتحة كانت تُكتب قبل العربيّ ألفاً"^(٤). ويقصد بالعربيّ الخطّ العربيّ. ونقل الداني قريباً من هذا، فذكر أنّ العرب "لم تكن أصحاب شكل ونقط، فكانت تصوّر الحركات حروفاً...، فتصوّر الفتحة ألفاً، والكسرة ياءً، والضمة واواً"^(٥). ويذهب إلى تأكيد هذا طائفة من العلماء،

(١) السيوطي، الأشباه والنظائر، ٧٧/٢.

(٢) ابن خلف الكاتب، مواد البيان، ص ٣٢٥.

(٣) ينظر: ولفنسون، إسرائيل، تاريخ اللغات السامية، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط ١، ١٩١٤م، ص ١٤؛ ووافي، علي عبد الواحد، فقه اللغة، ص ٢٠، ص ٢٥٨؛ وبعلبكي، رمزي، الكتابة العربية والسامية، ص ٨٧-٨٨.

(٤) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٤٥١/٢.

(٥) الداني، المحكم، ص ١٧٦-١٧٧.

منهم مكّي بن أبي طالب القيسي، والكّرمانيّ، والرّمخشريّ، والنّسفيّ، والسّمين الحلبيّ، والسّخاويّ^(١).

يبدأ تاريخ رسم الحركات القصيرة من زمن أبي الأسود الدؤليّ الذي اهتدى إليها بفكره الثاقب، وحرصه الشديد على صون كتاب الله ﷺ من الخطأ، وتكليف من ولاة الأمر الذين وكلوا إليه أمر ذلك بما يراه مناسباً، فبدأ باختيار كاتب قطن من ثلاثين رجلاً، اتفق معه في قصّة تُروى كثيراً في أوليّة النحو ونشأته على أن يأخذ مصحفاً، وقلماً، ومداداً يخالف لون مداد المصحف^(٢)، قائلاً له: "...، فإذا فتحتُ شفّي [وفي رواية فتحت فمي]^(٣) فانقط واحدة فوق الحرف [وفي رواية على الحرف، وفي أخرى فوقه على أعلاه]، وإذا ضممتُهما [وفي رواية ضممتُ فمي] فاجعل النقطة إلى جانب الحرف [وفي رواية أمام الحرف، وفي أخرى بين يدي الحرف]، وإذا كسرتُهما [وفي رواية كسرت فمي] فاجعل النقطة في أسفله [وفي رواية تحت الحرف]، فإن أتبعته شيئاً من هذه الحركات غنّة فانقط نقطتين"^(٤). والغنة التنوين^(٥).

(١) ينظر: الهدب، مها بنت عبد الله، كتابة القرآن الكريم بغير الرسم العثماني: دراسة تاريخية وموضوعية، الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه بالرياض، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ٢٠١١م، ص ١٧٩-١٨٠؛ والحمد، غانم، مراجعة عدد من النظريات المتعلقة برسم المصحف في ضوء علم الخطوط القديمة، من ضمن كتاب بحوث المؤتمر الدولي لتطوير الدراسات القرآنية، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠١٣م، ١٦٤-١٦٧.

(٢) القرمّاي، عبد الحّي، رسم المصحف ونقطه، المكتبة المكية، مكة المكرمة، دار نور المكتبات، جدة، ط١، ١٤٢٥هـ، ص ٢٩١.

(٣) أفدت تعدد الروايات من غانم قدوري الحمد الذي نقلها من مصادرها، وأحصاها في جدول. الحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٥٠٣.

(٤) الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزوجل، تحقيق: محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، ١٩٧١م، ٤١/١. وينظر: النديم، الفهرست، ١٠٥/١؛ والداني، المحكم، ص ٦-٧.

(٥) التّنسي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، الطراز في شرح ضبط الخراز، تحقيق: أحمد شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٤٢٠هـ، ص ١٣.

ويُلاحظ على تلك الرواية ما يأتي:

- ١- أن المشافهة والضبط حصلاً بين أبي الأسود وكتابه الحصيف ليتمكّن من وضع كل علامة في مكانها الصحيح.
- ٢- أن نظر الكاتب إلى المملي يحتاج إلى تركيز ونباهة، لما يطرأ على الفم والشفَتين من انقباض، وانبساط، وضمّ.
- ٣- أن التركيز كان منصباً على الحركات الثلاث وتنوينها، وترك السكون بلا علامة.
- ٤- أن الحركات ضُبطت بنقط لونها يخالف لون مداد المصحف لتعلم إضافتها، وليُفرّق بينها وبين نقط الإعجام إن وجدت.
- ٥- أن موضعي الفتحة والكسرة واضحان، ولكن موضع الضمة فيه اضطراب، فروي مرةً بأنّه إلى جانب الحرف، وأخرى بأنّه أمام الحرف، وتارةً بأنّه بين يدي الحرف، وكلُّ هذا لا يفصح عن موضعها الدقيق.
- ٦- أن للتنوين عموماً نقطتين توضعان في آخر الكلمة بحسب موضع حركته من الحرف. ولم تُثبت الرواية كيفية وضعهما^(١)، وقد وُجد في مصحف متحف (طوب قابي سرايي) بتركيا الذي يُعدُّ من أقدم المصاحف الموجودة بحسب المختصّين، ويعود تاريخه إلى أواخر القرن الأوّل الهجريّ، وأوائل القرن الثاني الهجريّ ما يُظهر أن للتنوين هيئتين، فتبدو النقطتان متراكبتين (:)، أو متتابعتين (..)، وملاصقتين آخر حرف من الكلمة فوقه أو أسفله^(٢).

(١) حدّد حسّان صبحي مراد هيئة نقطتي التنوين في رواية الدُّولي بأنهما واحدة فوق الأخرى، أي متراكبتان (:). مراد، حسّان صبحي، تاريخ الخط العربي بين الماضي والحاضر، الدار الجماهيرية للنشر، ليبيا، ط١، ٢٠٠٣م، ص٢٥٥. وما حدّده لم تثبته الرواية، ولا مستند له فيه.

(٢) ينظر: الحمد، غانم، الميسر في علم رسم المصحف وضبطه، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، جدة، ط١، ١٤٣٣هـ، ص٣٢٧، والنقشبندي، ناصر، المصاحف الكريمة في صدر الإسلام، مجلة سومر، العراق، ١٩٥٦م، مج١٢/ج١، ٣٣/٢؛ والجميري، بشير، مصحف جامعة توينجن رقم (Mav1165): دراسة وصفية تحليلية، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، جدة، ١٤٣٦هـ، ع٤٣/٢٠.

إنَّ صنيع أبي الأسود إنجاز متميِّز عُرف بعلم العربيَّة^(١)، ووصفه شوقي ضيف بالعمل الخطير^(٢)، وعدَّه عمر الدقاق مبادرةً رائدةً تنطوي على قدر من الجرأة، لأنَّ الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتهيَّبون أيَّ تعديل في المصحف الإمام، إضافةً إلى ما كان سائداً في أذهان العرب من أنَّ الشكل غيرُ مستحبٍّ، ويُعاب كاتبه، لأنَّ فيه سوءَ ظنٍّ بالقارئ^(٣)، وقد أصبح هذا العمل مقياساً لضبط الكتابة العربيَّة، وحداً فاصلاً بين الكتابة غير المشكولة، والكتابة المضبوطة، وقد اهتدي به إلى بعض أبواب النحو، ومنها بابا الفاعل والمفعول^(٤).

واعتماد هذا العمل في تمثيل الحركات بالنقط أدَّى إلى تداخل مصطلح نُقط الإعراب مع مصطلح نُقط الإعجام^(٥)، وصار مصطلح النقط من حينها يدلُّ عند الدارسين على معنيين^(٦): معنى نُقط الإعجام، ومعنى نُقط الإعراب أو الحركات^(٧)، وأصبح التفريق بينهما اصطلاحاً بإضافتهما، فنُضاف إلى الإعجام ليُقصد بها نقاط تمييز الحروف،

- (١) القوزي، عوض، المصطلح النحوي: نشأته وتطوُّره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض (الملك سعود حالياً)، ط١، ١٤٠١هـ، ص ٣٣.
- (٢) ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط٧، د.ت، ص ١٧.
- (٣) الدقاق، عمر، قواعد الإملاء العربي: نظرات في غابرها وحاضرها، مجلة مجمع اللغة العربيَّة بدمشق، ١٩٩٨م، مج ٩٣/٤ ج ٩٢٧.
- (٤) برهام، إبراهيم، أوليات الدراسة اللسانية عند العرب (النقط)، بحوث كلية اللغة العربيَّة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ، ص ٢/٢٤/٣١٦.
- (٥) يطلق عليه محمد حميد الله النقط الصوتي للحروف. حميد الله، محمد، نحو استكمال علامات الرسم الإملائي في القرآن الكريم، ترجمة: محي الدين بلتاجي، مجلة دراسات عربية وإسلامية، كلية دار العلوم، القاهرة، ١٩٨٩م، ع ٩/٨٤.
- (٦) ينظر: الهوريني، نصر، المطالع النصرية. ص ٤١١؛ وحسن، عزة، مقدمة تحقيق كتاب المحكم للداني، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، إعادة الطبعة الثانية، ١٩٩٧م، ص ٢٦؛ والحمد، غانم، علم الكتابة العربيَّة، ص ٦١.
- (٧) ثمة مصطلحان آخران يدلان على المعنى نفسه، هما: النقط بالنحو، والنقط بالعربيَّة. ينظر: ابن أبي داود، كتاب المصاحف، ص ٥٢٢؛ والداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، المقنع في رسم مصاحف الأمصار مع كتاب النقط، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، د.ت، ص ١٣٠.

وتضاف إلى الإعراب أو الحركات فيُقصد بها علامات الشكل، وفُرقَ بينهما استعمالاً بالألوان، فجعلوا لون نُقط الإعراب مختلفاً عن لون نُقط الإعجام^(١)، ومنشأ هذا التداخل بين المصطلحين مردهُ إلى أمرين، هما^(٢):

١- اتخاذهما شكلاً واحداً مدوراً مع التزامهما بالموقع نفسه من بنية الحرف.

٢- اشتراكهما في الغاية منهما، فبالإعجام تتمييز الحروف الشبيهة من أخواتها، وبالإعراب تتمييز مواقع الكلمات من مجاوراتها، وتُحدّد دلالاتها.

وقد ثبت في بعض المصاحف القديمة صحّة ما روي عن أبي الأسود، فأكد بعض الباحثين الذين اطلّعوا على مصاحفٍ خاليةٍ من الإعجام مضبوطةً بطريقة الدوّي ثبوتَ طريقته، يقول جُرّجي زيدان: "وقد شاهدنا بدار الكتب المصريّة مصحفاً كوفياً منقّطاً على هذه الكيفيّة...، وهو من أقدم مصاحف العالم، مكتوبٌ على رقوق كبيرة بمداد أسود، وفيه نُقط حمراء اللون، فالنقطة فوق الحرف فتحةً، وتحتة كسرةً، وبين يدي الحرف ضمةٌ كما وصفها أبو الأسود"^(٣).

ثانياً: تفسير مواضع النقط وتطورها وإشكال موضع الضمة

لم يُترك نُقط أبي الأسود الدوّيُّ دون محاولة تفسير هذه القسمة التي اختارها، فترد أسئلة من نحو: لمَ اختار للفتحة أن تكون أعلى، ولمَ لم تكن أسفل؟ والعكس بالعكس، كلُّ ذلك طُرح للنقاش، ولعلَّ أوَّل من فسّر ذلك الدائي الذي ربط بين مواقع النقط ومخارج الحركات، فأوضح أنَّ علّة وضع الفتحة فوق الحرف استعلاءً للفتح، وعلّة

(١) ابن السراج، رسالة النقط والشكل، ٣٠/١٥٤.

(٢) حسن، عزة، مقدمة تحقيق كتاب المحكم، ص ٢٦. وينظر: بعلبكي، رمزي، الكتابة العربيّة والساميّة، ص ٣٥٦.

(٣) زيدان، جرجي، تاريخ آداب اللغة العربيّة، دار الهلال، مصر، د. ط، د. ت، ٢٢٣/١. وينظر: المنيف، عبد الله، دراسة فنية لمصحف مبكر يعود للقرن الثالث الهجري مكتوب بخط الجليل، د. ن، ط ١، ١٤١٨هـ، ص ١٤٨-١٥٠؛ وحمدون، رزان غسان، المخطوطات القرآنية في صنعاء من القرن الأول الهجري وحفظ القرآن الكريم بالسطور، رسالة ماجستير، الجامعة اليمنية، صنعاء، ٢٠٠٤م، ص ١٧.

وضع الكسرة أسفله تسفُّلُ الكسر، وسكت عن موضع الضمّة، معللاً أن أختيها أخذتا العلوّ والاستفال، فلم يبقَ لها إلا التوسُّط بينهما^(١).

وينقل رمزي بعلبكي تفسيراً عن بعض المستشرقين مفاده: "أنّ هذه الطريقة نشأت عن القوّة الصوتيّة لكلّ من الصوائت الثلاثة، فلكون الفتحة صائناً قوياً جعلت علامتها فوق الحرف إشعاراً بهذه القوة، ولكون الكسرة صائناً ضعيفاً كانت علامتها تحت الحرف، في حين جعلت الضمّة أمام الحرف لتوسُّطها بين صاحبتيها في القوّة والضعف". وعلّق رمزي بعلبكي على هذا التفسير بأنه تمحّل ظاهر، وأكّد أنّ إثباتها على هذا النحو إنّما يظهر الخصائص النطقية الفسيولوجية للحركات^(٢)، وذهب إلى هذا بعض الباحثين^(٣).

ووصف جفني ناصف نَقَطَ أبي الأسود بأنه مجردُ اصطلاح لم يُبنَ على مناسبة بين الدوأل والمدلولات^(٤)، وأكّد عبد القادر مرعي أنّ الرموز الكتابية المبتكرة للحركات الإعرابية ليس لها أيّ علاقة بدلالاتها الصوتية^(٥)، ووصف حسن عون طريقة الدوئي في النقط بأنها بدائية وآلية، ولا توحى بأيّ عمل عقلي^(٦).

وقد تطوّرت أشكال نقط الإعراب واختلفت، فأشار الباحثون الذين اطلّعوا على مخطوطات قديمة إلى أشكال مختلفة لها، فقال جفني ناصف: "وقد تفنّن الناس بعد

(١) الداني، المحكم، ص ٤٢.

(٢) بعلبكي، رمزي، الكتابة العربية والسامية، ص ٣٥٦.

(٣) ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي، ص ٢٩؛ والشايب، فوزي، الحركات نقطة الضعف في الدراسات الصوتية، ص ٢٠/٨٠٤/٨٣؛ والفرماوي، عبد الحي، رسم المصحف ونقطه، ص ٢٩١؛ وجمعة، فتحي، اللغة الباسلة، ص ١٩٥؛ والقرني، علي، أثر الحركات في اللغة العربية، ص ٢.

(٤) ناصف، جفني، تاريخ الأدب، ص ٩٧.

(٥) مرعي، عبد القادر، الحركات الإعرابية بين الدلالة الصوتية والدلالة النحوية، مجلة مؤنة للبحوث والدراسات، الأردن، ١٩٩٢م، مج ٧/١٤/٢٠٩.

(٦) عون، حسن، اللغة والنحو: دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، مطبعة رويال، الإسكندرية، ط ١، ١٩٥٢م، ص ٢٤٨.

أبي الأسود في شكل النقط، فمنهم من جعلها مربّعةً، ومنهم من جعلها مدوّرةً مسدودةً الوسط، ومنهم من جعلها مدوّرةً خاليةً الوسط^(١). وجاء هذا عند بعضهم^(٢).

وذكر جودت نور الدين أشكالاً مختلفةً لنقط الإعراب، فأشار إلى أنها تطوّرت، فصار بعضها نقطاً مدوّرةً، ونقطاً نصف مدوّرة، ونقطاً تشبه الشكل الهندسيّ المعين^(٣)، وقد أكّد فرنسوا ديروش (Francois Deroche) ظهور هذا النقط بأشكال المعينات الهندسيّة^(٤).

وأمر تطوّر نقط الإعراب لتصبح دوائر خاليةً أو مسدودةً الوسط متوقّع، لأنّ شكل النقطة أقرب إلى الدائرة الصغيرة، وقد ذكر فتحي الدّجني أنه شاهد مصحفاً قديماً منقوفاً بطريقة الدوّي، وفيه أشكال النقط دوائر خالية الوسط على شكل علامة السكون، أو مثل رقم خمسة (٥)^(٥).

وأكّد تطوّر هذا النقط عبد العزيز صالح، ناقلاً مشاهدته بعض المصاحف العتيقة المنقوطة نقط إعراب على شكل دوائر مسدودة الوسط بأحجام مختلفة، وأخرى على شكل دوائر خالية الوسط، وبعضها على شكل مربّعات صغيرة تقوم مقام الدوائر المسدودة والخالية^(٦).

(١) ناصف، جفني، تاريخ الأدب، ص ٨٦.

(٢) ينظر: الكردي، محمد طاهر، تاريخ الخط العربي وآدابه، المطبعة التجاريّة الحديثة، القاهرة، ط ١، ١٩٣٩م، ص ٧٧؛ وعلي الجندي، وزميلاه، أطوار الثقافة والفكر، ١/٤٣٤؛ والدسوقي، محمد علي، اختزال الشكل، صحيفة دارالعلوم، القاهرة، ١٩٣٩م، ص ٥/٤٦؛ والفرماوي، عبد الحي، رسم المصحف ونقطه، ص ٢٩٣؛ والجبوري، سهيلة، أصل الخط العربي، ص ١٥٣.

(٣) نور الدين، جودت، بحث في تطوير الكتابة العربيّة، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ١٩٧٤م، مج ١١/ج ٨٠.

(٤) ديروش، فرنسوا، المدخل إلى علم الكتاب المخطوط بالحرف العربي، ترجمة: أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ٢٠٠٥م، ص ٣٣٩.

(٥) الدّجني، فتحي، أبو الأسود الدوّي ونشأة النحو العربي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط ١، ١٩٧٤م، ص ١٩١.

(٦) صالح، عبد العزيز حميد، وناهض دفتر، وصلاح العبيدي، الخط العربي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٠م، ص ٩٧-٩٨.

ويظهر أن طريقة النقط بالدوائر المسدودة والخالية قد استمرت مستعملة في مصاحف تعود إلى منتصف القرن الرابع الهجري^(١). ويتضح من هذا أن نُقط الإعراب اتَّخذت أشكالاً متعدّدة، وتطوّرت على يد تلاميذ أبي الأسود من بعده، وانتشرت في الأصقاع منذ مطلع القرن الثاني الهجري^(٢).

ومع وضوح تقسيم مواضع نقط الحركات فإنَّ هناك من خالف هذا الضبط، فروى الداني عن ابن أَسْتَه قوله: " رأيتُ في مصحف إسماعيل القُسط^(٣)، إمام أهل مكة الضمّة فوق الحرف، والفتحة قُدّام الحرف ضدَّ ما عليه الناس"^(٤). وهذه المخالفة لم تشتهر في ضبط المصاحف القديمة بدليل قوله: (ضدَّ ما عليه الناس).

وبالنظر في مواضع هذه النقط نجد أن موضعي نقطة الفتحة ونقطة الكسرة من الكلمة واضحان، وأما موضع نقطة الضمّة فقد أشكل على بعض المحدثين بسبب اختلاف الروايات المنقولة في وصفها، فنُقل في رواية أنَّ موضعها إلى جانب الحرف، وتارةً أمام الحرف، وأخرى بين يدي الحرف، وهذا ما جعلهم مضطربين في تحديد موقعها على وجه الدقّة.

(١) حطّاب، وحيد راشد، الكتابة والخط في التراث العربي، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٤م، ص ٣٠٦.

(٢) أندرس، جيرهارد، أصل الخط العربي، ص ١٢٦.

(٣) هو الإمام أبو إسحاق إسماعيل بن عبد الله بن قُسْطَنْطِين المكي المقرئ، مولى بني مخزوم، المعروف بإسماعيل القسط، شيخ القراء بمكة في زمانه، قرأ عليه الإمام الشافعي، وقال عنه: كان إسماعيل بن عبد الله قارئاً أهل مكة، وكان الناس يجيؤون بمصاحفهم فيصلحونها بقراءته. ونقل الذهبي أنه مات سنة تسعين ومئة، ويرى أنَّ تسعين تصحّفت من سبعين. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، طبقات القراء، تحقيق: أحمد خان، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ، ١/١٤٣-١٤٥.

(٤) الداني، المحكم، ص ٩.

فهذا حِصفي ناصف يذكر أن موقع نقطة الضمّة من الحرف شماله^(١)، وذهب إلى هذا محمد طاهر الكردي^(٢)، ومحمد الدسوقي^(٣)، وفرنسوا ديروش (Francois Deroche)^(٤)، وغيرهم^(٥)، ويؤكّد بعضهم أنّ موضعها بين يدي الحرف، أي أمامه من جهة اليمين، وذهب إلى هذا حسين والي^(٦)، وعلي الضبّاع^(٧)، وغيرهم^(٨).

وذكر آخرون أنّ موقعها إلى جانب الحرف^(٩)، ولم يحدّدوا أيّ جانب أمّن يمينه أم شماله؟ ومنهم ناهض عبد الرزاق دفتر^(١٠)، وإلياس بيطار^(١١)، وجمع حسني شيخ عثمان بين القولين السابقين، فوصف موقع الضمّة بأنّه أمام الحرف إلى جانبه^(١٢)، ولعلّ لهذا القول ما يسند من الأدلّة الماديّة، فقد نقل فتحي الدجّني عن صاحب كتاب أعيان الشيعة أنّ

(١) ينظر: ناصف، حِصفي، تاريخ الأدب، ص ٨٥.

(٢) الكردي، محمد طاهر، تاريخ الخط العربي، ص ٧٨.

(٣) الدسوقي، محمد علي، اختزال الشكل، ص ١٣/٤٤/٥.

(٤) ديروش، فرنسوا، المدخل إلى علم الكتاب المخطوط، ص ٣٣٨.

(٥) ينظر: عبد القادر، حامد، دفاع عن الأبجدية، ع ٨٥/١٢٤؛ وأبوبكر، يوسف الخليفة، الحرف العربي، ع ٧٥، ٦/٧٦؛ والحسن، صالح، الكتابة العربيّة، ص ٢٠١؛ والموسى، نهاد، الثنائيات في قضايا اللغة العربيّة من عصر النهضة إلى عصر العولمة، دار الشروق، عمّان، ط ١، ٢٠٠٣م، ص ١٩٦.

(٦) والي، حسين، كتاب الإملاء، ص ٣٢.

(٧) الضبّاع، علي، سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، تنقيح: محمد خلف الحسيني، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ط ١، ١٩٩٩م، ص ٨٥.

(٨) ينظر: أبوزيتحار، أحمد، السبيل، ص ٥؛ والمنجد، صلاح الدين، دراسات في تاريخ الخط العربي، ص ١٢٧؛ ومحيسن، محمد سالم، إرشاد الطالبين إلى ضبط الكتاب المبين، دار محيسن، القاهرة، ط ٢، ٢٠٠٢م، ص ٦؛ ونايف، غريب، الضياء، ص ١١؛ والفرماوي، عبد الحّي، رسم المصحف ونقطه، ص ٢٩١؛ وصالح، عبد العزيز، زميلاه، الخط العربي، ص ٩٨.

(٩) ينظر: الرحماني، محمد قنديل، سلّم الارتقاء على خلاصة الإملاء، دار الظاهرية، الكويت، ط ١، ٢٠١٧م، مصورة عن طبعة مطبعة السعادة بمصر ص ٧؛ والجندي، علي، وزميلاه، أطوار الثقافة والفكر، ٤٣٣/١.

(١٠) دفتر، ناهض عبد الرزاق، تاريخ الخط العربي، دار المناهج، عمّان، ط ١، ٢٠٠٨م، ص ٦٧.

(١١) بيطار، إلياس، الأبجدية الفينيقية، ص ١٩٦.

(١٢) عثمان، حسني شيخ، كيلا نخطئ في الإملاء وعلامات الترقيم والاختصار، دار المنارة، جدة، ط ٢،

٢٠٠٥م، ص ٢٣.

المصحف الذي ضبطه أبو الأسود موجوداً في إيران، وأنه شاهده ووصف ضبطه، فذكر أنّ للضمّة نقطةً أمام الحرف في آخر الكلمة، ولها نقطة بجانبه في وسط الكلمة^(١).

وأشار محمود سيبويه البدوي إلى أنّ موضعها أمام الحرف، وحين وضح ذلك رسمًا جعل النقطة شماله (...) ^(٢)، وحدّد إبراهيم ضمّرة موضعها بأنّه بين الحرف أي أمامه ^(٣)، ويختلف معنى بين الحرف عن معنى بين يدي الحرف، وأوضح محمد الزرقاني معنى البينية بقوله: "وجعل علامة الضمّة نقطةً بين أجزاء الحرف" ^(٤). وقال صبحي الصالح بقوله ^(٥). وأوضح بعضهم معنى البينية بألفاظ مختلفة، فحدّدها أنيس فريحة بأنّها في قلب الحرف ^(٦)، وذكر في كتاب آخر أنّها لدن الحرف ^(٧)، ووصفها إبراهيم الصلوي بأنّها في وسط الحرف ^(٨)، وهو التفسير الذي استحسنته أحمد نصيف الجنابي ^(٩)، وأشار عادل الألوسي إلى أنّ موضعها يسار الحرف من فوقه ^(١٠).

وتصف زاكية رشدي موضعها، فتقول: "ونقطة فوق السطر مباشرةً، أو بعد الحرف الأخير للكلمة على السطر لتدلّ على الضمّة" ^(١١). وقولها: (فوق السطر مباشرةً) للضمّة في أوّل الكلمة أو وسطها دون تحديد موضعها من الحرف مبهمٌ، ولا يفهم منه تعيين مكانها.

(١) الدّجني، فتحي، أبو الأسود الدؤلي، ص ١٨٩-١٩٠.

(٢) البدوي، محمود سيبويه، المصاحف العثمانية: المصحف الكوفي، مجلة كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، ١٤٠٢-١٤٠٣هـ، ع ٣٢٩/١، ص ٣٣١.

(٣) ضمّرة، إبراهيم، الخط العربي جذوره وتطوره، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط ٣، ١٩٨٨م، ص ٦٤.

(٤) الزرقاني، محمد، مناهل العرفان في علوم القرآن، تحقيق: فؤاد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٥م، ١/٣٣٣.

(٥) الصالح، صبحي، مباحث في علوم القرآن، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٩، ١٩٩٦م، ص ٩٢.

(٦) فريحة، أنيس، في اللغة العربية، ص ١٥٩.

(٧) فريحة، أنيس، نظريات في اللغة، ص ٩٣.

(٨) الصلوي، إبراهيم، مباحث في تاريخ اللغة العربية، ص ٢٩٧.

(٩) الجنابي، أحمد نصيف، نوافذ على فقه اللغة العربية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط ١، ٢٠١٠م، ص ٧٦.

(١٠) الألوسي، عادل، الخط العربي نشأته وتطوره، ص ٦٨.

(١١) رشدي، زاكية، تاريخ اللغة السريانية، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٦٢م، مج ٢٤/ج ١/٣٦٩.

واضطرب تحديد موضعها عند عبد الصبور شاهين، فقال: "فوضع أبو الأسود أوّل قواعد النقط نقطة أعلى الحرف للضمّة، وبين يديه للفتحة، وتحتة للكسرة"^(١). وهذا التحديد خلاف المنقول المشهور، فالفتحة لم تُوضع بين يدي الحرف بل أعلاه، والضمّة لم تُوضع فوق الحرف، بل أمامه أو بجانبه.

كلُّ هذا الاختلاف في تحديد موضع نقطة الضمّة من بنية الكلمة على طريقة ضبط الدوئيّ يؤكّد أنّ المحدثين اختلفوا في تلقّي الروايات المنقولة، فاختلفت نظرتهم، وتعددت آراؤهم.

ثالثاً: تأثر أبي الأسود بالكتابة السُريانيّة

أكّد بعض الباحثين أنّ أبا الأسود في طريقة نقطه ناقلٌ أسلوب غيرهِ، واجتهدوا في الاستدلال على ذلك بأدلة متعدّدة، وبالمقابل استنكر آخرون ما قالوه، وأوضحوا أنّ اختراع الرجل من إبداعه، وأنّه لم ينقله من غيره، وبين هؤلاء وهؤلاء احتدم نقاش لم تُؤتِ أكله بعد.

١- القائلون بالاتباع

يؤكّد أصحاب هذا الاتجاه تأثر أبي الأسود الدوئيّ في طريقة نقطه المصاحف بالكتابة السُريانيّة، ومنهم مصطفى الرافعي الذي ذكر أنّ علامات الحركات الخطيّة لم تكن معروفة عند العرب، وإنّما اخترعها السُريان^(٢) بغية المحافظة على كتابهم المقدّس من اللحن والزلل، فكانوا أوّل من وضع الشكل^(٣)، وجاء من بعدهم العرب، فانتفعوا

(١) شاهين، عبد الصبور، تاريخ القرآن، دار المعالم الثقافية، القاهرة، د. ط، ١٩٩٨م، ص ١٢٦.

(٢) الرافعي، مصطفى صادق، تاريخ آداب العرب، دار الناشر العربي، بيروت، ١٩٩٩م، ١/١١٢.

(٣) الكردي، محمد طاهر، تاريخ الخط العربي، ص ٧٥.

بصنيعهم في النقط وطوره^(١)، ورجَّح هذا جرجي زيدان، مشيراً إلى احتمال تأثر أبي الأسود بالسُريان أو الكلدان^(٢)، وأشار بعضهم إلى احتمال تأثره بالعبرانيين^(٣).

وقد صرَّح بتأثره بطريقة الضبط في الكتابة السُريانية فريقٌ من الباحثين، منهم علي عبد الواحد وافي^(٤)، ورمزي بعلبكي^(٥)، وإبراهيم جمعة^(٦)، وغيرهم^(٧).

وقد حدَّد بعض الباحثين طائفة السُريان المتأثر بها أنَّهم السُريان النَّساطرة^(٨)، وخالفهم جان كانتينو (Jan Cantino)، فذهب إلى أنَّهم السُريان اليعاقبة^(٩).

وتتلخص الأدلَّة التي أشاروا إليها في الآتي^(١٠):

١- أنَّ السُريان أسبق الأمم السامية في استعمال رموز الصوائت لضبط كتابتها، ومنهم أخذ العبرانيون والعرب.

(١) جويدي، محاضرات في الجغرافيا والتاريخ واللغة عند العرب، منشورات مجلة الجامعة المصرية، القاهرة، د.ط، د.ت، ص ٨٤.

(٢) زيدان، جرجي، تاريخ آداب اللغة العربية، ٢٢٢/١.

(٣) ينظر: خليفة، شعبان، الكتابة العربية، ص ١٦٥؛ والجبوري، سهيلة، أصل الخط العربي، ص ١٤٩؛ والرواشدة، حامد، أساسيات في قواعد الخط العربي والإملاء والترقيم، دارالحامد، عمَّان، ط١، ٢٠١٢م، ص ٤٧، سأشير إليه لاحقاً بأساسيات الخط.

(٤) وافي، علي عبد الواحد، فقه اللغة، ص ٢٥٣.

(٥) بعلبكي، رمزي، الكتابة العربية والسامية، ص ٣٦٩-٣٧٠.

(٦) جمعة، إبراهيم، قصة الكتابة العربية، ص ٤٩-٥٠.

(٧) ينظر: حسن، عزة، مقدمة تحقيق كتاب المحكم، ص ٢٨-٢٩؛ وزراير، نعوم، الإملاء الفريد، مكتبة اللغة العربية، بغداد، ط٦، ١٤٣٩هـ، ص ١١؛ والورد، جواد أمين، ألفباء اللغة العربية، مطبعة العاني، بغداد، د.ط، ١٤٠٩هـ، ص ١٩.

(٨) ينظر: رشدي، زاكية، تاريخ اللغة السُريانية، مج ٢٤/١ ج/٣٦٩؛ وعمر، أحمد مختار، أنا واللغة والمجمع، ص ١٦٠؛ والصلوي، إبراهيم، مباحث في تاريخ اللغة العربية، ص ٢٩٧. والنساطرة هم السُريان الشرقيون، ويقابلهم اليعاقبة السُريان الغربيون، وتتميز اللهجة النَّسطورية بأنها أقرب إلى الآرامية القديمة في ضبط الحركات بالنقط. ظاظا، حسن، الساميون ولغاتهم، ص ١٠٠-١٠١؛ ورشدي، زاكية، تاريخ اللغة السُريانية، مج ٢٤/١ ج/٣٦٤.

(٩) كانتينو، جان، دروس في علم أصوات العربية، ص ١٧٣.

(١٠) ينظر: عون، حسن، اللغة والنحو، ص ٢٤٨-٢٥٢؛ والدجني، فتحي، أبو الأسود الدؤلي، ص ٧٣-٧٥؛ وبرهام، إبراهيم، أوليات الدراسة اللسانية (النقط)، ص ٢/٢٤٧-٣٤١.

- ٢- أن النشاط العلمي والفكري الذي مارسه السُريان مدارس وأفراداً أترلاً محالة في العرب، وجعلهم يقتدون بهم في أمور كثيرة.
- ٣- أن دخول طوائف كثيرة منهم في الإسلام يعني نقلهم فكرهم الحضاري وعلومهم، وبثها عند إخوانهم المسلمين في مجالس العلم والأدب.
- ٤- أن سبب اللجوء إلى اختراع علامات الضبط عند السُريان، والعبرانيين، والعرب الحفاظ على النصوص المقدسة من التحريف، ولأن كتاب السُريان أسبقُ فإن من جاء بعدهم قد احتذى طريقتهم واقتدى بهم.
- ٥- أن اختلاط العرب بهم في العراق أدى إلى تأثر العرب فكرياً بهم والإفادة منهم.
- ٦- أن طريقة الضبط نفسها بوضع علامات فوق الحرف، أو أمامه، أو تحته متشابهة، وهو ما يجعل الفضل للمتقدم في ذلك، وهم السُريان.
- ٧- أن تكرار بعض أسماء الحركات في اللغتين، وبخاصة الفتحة يؤيد تأثرهم بذلك.
- ٨- أن اختلاط أبي الأسود الدؤلي بالطبقة المثقفة منهم لمكانته العلمية والإدارية لكونه كان قاضياً مكنه من الاطلاع على اللغة السُريانية ومعرفتها.

٢. القائلون بالابتداع

أكد فريق من الباحثين أن نقط الدؤلي من اختراعه هو، وأنه نشأ في أحضان الفكر العلمي العربي الإسلامي، وأنه لا وجود لأي أثر أجنبي فيه، وأوضحوا أن ما ذهب إليه بعض الباحثين العرب من قولهم باتباعه طريقة السُريان في الضبط إنما هو ترديد لكلام المستشرقين، الذين يحاولون في كل مناسبة أن ينسبوا كل فضل ابتكره المسلمون، وتميَّزوا به إلى الأمم السابقة^(١).

(١) ينظر: صالح، عبد العزيز، وزميلاه، الخط العربي، ص ١٠٠؛ والحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٥١٠؛ والفعر، محمد، تطور الكتابات والنقوش، ص ٦٨.

وقال بهذا فريق من الباحثين، منهم طاهر الطَّنَاحي^(١)، وعبد الفتاح شلبي، وعبد الحي الفَرَمَاوي^(٢)، وغيرهم^(٣). وقد رُدُّوا على أدلة مناقضتهم بما يأتي^(٤):

١- أن القول بأنهم أسبق الأمم في استعمال الضبط غيرُ صحيح، فقد أكد بعض الباحثين أن النقط عند السُّريان لم يُستعمل إلا في النصف الثاني من القرن الثامن الميلادي، الذي يوافق القرن الثاني الهجري، وإذا كان أبو الأسود قد توفِّي في (٦٩ هـ) فمعنى ذلك أن طريقته أسبق في الظهور من ضبط السُّريان، ولهذا فلا غرابة أن يذهب بعضهم إلى أن السُّريان قد أفادوا من طريقة العرب في النقط، وليس العكس.

٢- أن يعقوب الرهاوي (٧٠٨ م / ٩٠ هـ) عاتب السُّريان في رسالته إلى جريج السَّرُوجي، منتقداً إياهم على جهلهم بأهمية النقط، وإهمالهم استعمالها لضبط كتابتهم.

٣- أثبتت دراسة سيجال (Segel) التي أعدها على خمس وثلاثين مخطوطة من التراث السُّرياني تعود إلى ما بين مطلع القرن الخامس ومطلع القرن العاشر الميلاديين أن السُّريان لم يُظهروا عناية كافية بالنقط في كتاباتهم.

٤- أن الحركة العلميَّة والثقافيَّة التي انتشرت في عهد دولة بني أمية كانت عربيَّة إسلاميَّة صرفةً، والإفادة من الآخرين بالاحتكاك بهم ضئيلةٌ.

(١) الطَّنَاحي، طاهر، هل يمكن إصلاح الحروف العربيَّة؟ مجلة الهلال، مصر، ١٩٣٤م، ص ٤٢/٦ ج/٨٢٩.

(٢) الفرماوي، عبد الحي، رسم المصحف ونقطه، ص ٢٩٧.

(٣) ينظر: صالح، عبد العزيز، وزميلاه، الخط العربي، ص ١٠٠-١٠١؛ والحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٥١١-٥١٣؛ والمطلبي، غالب، في الأصوات اللغوية، ص ١٤٧-١٤٨؛ وخليفة، شعبان، الكتابة العربيَّة، ص ١٦٧؛ والفرع، محمد، تطور الكتابات والنقوش، ص ٦٧-٦٨؛ والحسن، صالح، الكتابة العربيَّة، ص ٢١؛ ومحمود، عبد الله ربيع، في علم الكتابة العربيَّة، ص ١٢٠؛ والسامرائي، قاسم، علم الاكتناه العربي الإسلامي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ٢٠٠١م، ص ١٩٦-١٩٨؛ وعبابنة، يحيى، التطور السيميائي، ص ٦٧.

(٤) المراجعة السابقة نفسها.

- ٥- أن بيئة العراق لم تكن كلها مسرحاً لنشاط السُريان العلميِّ، بل كانت لهم مناطق شبه معزولة بحكم أن الغلبة للمسلمين، فكانوا يعاملون بوصفهم أقليةً لا تقوى على نشر معارفها وثقافتها أمام علم المسلمين وحضارتهم.
- ٦- أن القولَ بمعرفة أبي الأسود الدؤليِّ باللغة السُريانية تحرُّصٌ وزعمٌ لا يستند إلى دليل نصِّي يثبته.
- ٧- أن استعمال النقطة ترميزاً لعلامة صوتية هو أوَّل ما يخطر في الذهن.
- ٨- أن وضعَ النقط فوق الحروف وأمامها وتحتها أمر بدهيِّ، لأنَّ طبيعة الرموز الصوتية المشار إليها بالنقط لا تسمح بغير ذلك في الكتابة العربية، وليس ذلك تقليداً لكتابة ما.
- ٩- أثبتت دراسة بعض الباحثين أن ابن العبريِّ (١٢٨٦م / ٦٨٥هـ)، الذي كان عارفاً بنظام الضبط عند العرب قد استعمل نظام النقط العربيِّ في الكتابة السُريانية.
- ويظهر من كلِّ ما عُرض آنفاً أن نظام ضبط كتابتنا العربية بالنقط لم يتأثر بطريقة ضبط الكتابة السُريانية، بل هو مخترعٌ عربيٌّ صرفٌ نابعٌ من طبيعة الكتابة العربية.

المبحث الثاني تطور رموز الحركات

استقرّ نقط أبي الأسود الدؤليّ، وانتشر بجهود تلاميذه، وبمباركة ولاة الأمر، واعتُمد في ضبط المصاحف القديمة دون غيره اتباعاً لمنهج السلف، قال الدائي: "فاتباع هذا أولى، والعملُ به في نقط المصاحف أحقُّ، لأنّ الذي رآه أبو الأسود ومن بحضرته من الفصحاء، والعلماء حين اتفقوا أوجّه، لا شكّ، من الذي رآه من جاء بعدهم لتقدّمهم ونفاد بصيرتهم، فوجب المصير إلى قولهم، ولزم العمل بفعلهم دون ما خالفه وخرج عنه"^(١).

استمرّ استعمال هذه النقط حيناً من الدهر إلى أن اهتدى الخليل إلى تطوير نقط الإعراب باختراعه رموزاً صغيرة تحلّ محلّ النقط من الحروف، قال المبرد: "إعلم أنّ الحرف إذا كان مفتوحاً غير منونٍ فإنّ علامته حَظَّةٌ فوقه، فإن كان مضموماً غير منونٍ فعلامته وأواممه، ويكون متجافياً إلى أعلاه لئلا يلتبس بالواو المكتوبة، وإذا كان مكسوراً غير منونٍ فعلامته حَظَّةٌ تحته، وإن كان الحرف منوناً أتبعته كلّ شيءٍ مما ذكرنا خطأ"^(٢).

وجاء عند أبي عمرو الدائيّ، نقلاً عن المبرد أيضاً، أنّ الشكل الذي يُستعمل في الكتابة من عمل الخليل، وأنّه مأخوذ من صور الحروف، فالفتحة ألفٌ مبطوحةٌ فوق الحرف، والضمةٌ وأصغيرةٌ الصورة في أعلى الحرف، والكسرةٌ ياءٌ تحت الحرف"^(٣).

وابتكار الخليل ليس بغريب عنه، فمكانته في اللغة غير مجهولة، وجهوده دالةٌ عليه، والفكر الذي اهتدى إليه بوضع رموز الحركات لعلّه بأثر من مقدرته الصوتية الفذة التي تميّزها، فيإدراكه أنّ العلاقة بين الحركات الطويلة والقصيرة علاقةٌ الكلّ بالجزء،

(١) الدائي، المحكم، ص ٤٣. وينظر: ابن نجاح، أصول الضبط، ص ٥.

(٢) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، كتاب الخط، تحقيق: سعدون الجبوري، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العراق، ٢٠١٩م، مج ٢٦/١١٤/١٠. وينظر: النحاس، صناعة الكتاب، ص ١٥٤.

(٣) الدائي، المحكم، ص ٧. وينظر: السّخاوي، علم الدين أبو الحسن علي بن محمد، الوسيلة إلى كشف العقيلة، تحقيق: مولاوي محمد الإدريسي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ٢، ١٤٢٤هـ، ص ٧٣.

وأن الحركات القصيرة تساوي نصف الحركات الطويلة بنى على هذا الأساس اختراعه بأن جعل علامة الفتحة ألفاً صغيرة، وعلامة الضمة واوًا صغيرة، وعلامة الكسرة ياءً صغيرة، وتعبيراً آخر أن الحركات القصيرة لمَّا كانت أنصاف الحركات الطويلة نطقاً لزمها أن تكون نصفها كتابة^(١).

ونسبة هذا الابتكار إلى الخليل لا يُنازع فيها عند المتقدمين والمتأخرين سوى بعض المحدثين، ومنهم جُرْجي زيدان، الذي قال: "أما صور الحركات التي وصلت إلينا، نعني الضمة، والفتحة، والكسرة، فلا نعلم واضعها أو واضعيها، ولا الزمن الذي وُضعت فيه، ولكن في الغالب أنها وُضعت في القرون الأولى للإسلام"^(٢). وغريبٌ منه ما قال، لأنَّه أفاض في الحديث عن نقط الإعراب المخترع من أبي الأسود الدؤلي (٦٩هـ)، وهو أسبق، وحين جاء إلى صور الحركات المتأخرة التي لا يُعلم خلافٌ في نسبتها إلى الخليل (١٧٠هـ) قال: لا نعلم واضعها، ولا زمن وضعها.

ومثله محمد الزرقاني الذي ذهب إلى أن اختراعها كان في عهد عبد الملك بن مروان (٨٦هـ) الذي أزعجه اللبس القائم بين نقط الإعراب ونقط الإعجام، وهو ما اضطَّره إلى "أن يستبدل بالشكل الأول الذي هو النقط شكلاً جديداً هو ما نعرفه اليوم من علامات الفتحة، والكسرة، والضمة، والسكون"^(٣). وتابعته على ذلك سهيلة الجبوري^(٤). وهذا رأيٌ غير سديد، لأنَّ الخليل (١٧٠هـ) متأخراً عن زمن عبد الملك بن مروان بنحو خمس وثمانين سنةً، ولم يكن في عهده آنذاك سوى نقط الإعراب.

وسيُنَاقَشُ في هذا المبحث أصل رموز الحركات، وهيئات رموز التنوين وتطوُّرها، ورموز علامة السكون المختلفة.

(١) ينظر: بشر، كمال، اللغة العربيَّة بين الوهم وسوء الفهم، ص ٢٠١؛ والحسن، صالح، الكتابة العربيَّة، ص ٢١٨-٢١٩.

(٢) زيدان، جرجي، تاريخ آداب اللغة العربيَّة، ١/٢٢٣.

(٣) الزرقاني، محمد، مناهل العرفان، ١/٣٣٣.

(٤) الجبوري، سهيلة، أصل الخط العربي، ص ١٥٣.

أولاً: أصل رموز الحركات

أجمع جمهور المتقدمين على أن رموز الحركات القصيرة أخذت من أشكال قريبتها الحركات الطويلة، ولم يشدَّ عن إجماعهم إلا بعضهم، فهذا ابن دُرستويه يذهب إلى أنها مأخوذة من رمز الراء المقتطعة من كلمة حركة، فيقول: "وهي رقومٌ مشتقةٌ من حروف أسمائها، فرقمُ الحركات الثلاث راءٌ غيرُ محقَّقة في الوجوه الثلاثة، وهي مأخوذةٌ من راءِ الحركة، وقد زيدت على رقم الضمة علامةٌ تفرق بينها وبين غيرها، مأخوذةٌ من الواو لاشتراك الضمة والواو في اللفظ والمخرج"^(١). وهذا القول الذي ذكره ابن دُرستويه جعله ابن بابشاذَ ثانياً بعد قول الجمهور بأنها أشكالٌ مأخوذةٌ من رموز الحركات الطويلة^(٢).

ويظهر أن تطوُّراً مسَّ رموز الحركات، فجعلها تبدو مثل حرف الراء أو الخطَّ الصغير، جاء عند الأخفش: "للمكسور خطٌّ من تحته، وللمفتوح خطٌّ من فوقه"^(٣). وعند المبرد أنها حَظَّتَانِ خَطَّةٌ فوق الحرف للمفتوح، وأخرى تحته للمكسور، وللمضموم واو^(٤).

ويبدو أن هناك من اتخذ هذا الخطَّ الصغير صورةً للحركات كلها، فقد نقل ابن السراج أن الضمة في أحد المذاهب إذا كانت إعراباً يُشار إليها بخطَّ صغيرٍ يُوضع بين يدي الحرف دلالةً عليها، وبخطَّين في حال تنوينها، وعلَّق على هذا التشابه بين الخطوط الثلاثة قائلاً: "فيكون الفرقُ في سائر الحركات في وضع الخطِّ لا في صورته"^(٥). وأصحاب هذا الضبط التزموا بمواقع نقط الإعراب، فوضعوا للضمة خطًّا بين يدي الحرف للدلالة

(١) ابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٩٨.

(٢) ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، شرح كتاب الجمل للزجاجي، تحقيق: حسين علي السعدي، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٣م، ص ٥١٣.

(٣) الأخفش، كتاب العروض، ص ٣٩. وينظر: بشر، كمال، علم الأصوات، ص ٤٢٢.

(٤) المبرد، كتاب الخط، مج ٢٦/١١ع/١٠.

(٥) ابن السراج، رسالة النقط والشكل، ع ٢٤/١٥.

عليها، لا يلتبس بخطّ الفتحة فوق الحرف، فتحصل الفرق بينهما، وأمّا خطأ تنوين الرفع فوجودهما آخر الكلمة فوق الحرف لا يلبس بتنوين النصب لوجود ألف زائدة تحمل خطّي النصب أو تأتي بعدهما.

ووصف رمزي الفتحة، والكسرة بالخطّين، والخطّتين، والشرطيتين، والجرّتين، والشكّلتين المستطيلتين شائع مشهور عند المتقدّمين والمتأخّرين^(١).

ووافق المحدثون القدماء في أنّ رموز الحركات القصيرة مأخوذة من رموز الحركات الطويلة^(٢)، وذهب يعقوب صرّوف إلى أنّ أصل الحركات كلمات اختصرت مع مرور الزمن، وبقيت منها هذه الرموز المستعملة^(٣)، ومعنى كلامه أنّ رمز الفتحة اختصر من كلمة فتحة، ورمز الضمة اختصر من كلمة ضمة، ورمز الكسرة اختصر من كلمة كسرة، ولم يثبت هذا في دراسات اللغويين، وناقش أحمد رضا هذا التفسير ورده، وأكد صعوبة قبوله^(٤).

وأشكل تصوّر أصل رمز الكسرة على بعض الباحثين، إذ تصوّر كون الفتحة ألفاً، والضمة واواً مقبولاً إلى حدّ كبير، أمّا تصوّر كون الكسرة ياءً على هيئتها المعروفة (ي)

(١) ينظر: الثماني، عمر بن ثابت، شرح التصريف، تحقيق: إبراهيم البيهقي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١٩٩٩م، ص ٣٠٧؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ١٦٥/٣-١٦٦؛ والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، د. ط، ١٤٢٦هـ، ص ٢٢٥٠؛ والمصري، علي، القواعد المفيدة، ص ٢٤؛ وجمعة، إبراهيم، قصة الكتابة العربيّة، ص ٥٣؛ الفرماوي، عبد الجي، رسم المصحف ونقطه، ص ٣١٨.

(٢) ينظر: ناصف، جفني، تاريخ الأدب، ص ٩٦؛ وضيف، شوقي، مجمع اللغة في خمسين عاماً، ص ١٨١؛ وعبد التواب، رمضان، مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١٩٨٥م، ص ٨٢؛ والحمد، غانم، علم الكتابة العربيّة، ص ٨٤؛ وحسين، محمود حاج، تاريخ الكتابة العربيّة وتطورها وأصول الإملاء العربي، وزارة الثقافة، سوريا، ٢٠٠٤م، ص ٢١٣.

(٣) صروف، يعقوب، التكلم بالعربيّة المعرّبة، مجلة المقتطف، مصر، ١٩٢٩م، مج ٧٤/٤ ج ٤٦/٤.

(٤) رضا، أحمد، معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة، بيروت، د. ط، ١٩٥٨م، ٦١/١.

فكان مثار جدل لدى بعضهم، يقول جُرْجي زيدان: "وإذا تأملت صور الحركات المذكورة رأيت الضمة كالواو تماماً، والفتحة تشبه الألف مائلةً، وأمّا الكسرة فإنّها الآن بعيدة الشبه بالياء، فأما أنّها كانت عند أوّل استخدامها أقرب إلى شكل الياء، ثم تنوّعت بالاستعمال، أو أنّهم قلّدوا بها حركة الكسر عند السُريان الشرقيين، وهي نقطتان أسفل الحرف، فرسمها العرب معاً فجاءتا كالكسرة، أو لعلّهم اقتبسوا الياء السُريانيّة فإنّ صورتها كالكسرة العربيّة"^(١). ولهذا يفترض أنّهم نقلوها عن الكتابة السُريانيّة.

وذهب عبد الله العلايلي إلى احتمال أن تكون الكسرة مأخوذةً من شكل الياء في حال تصدُّرها أو توسُّطها في الكتابة: (ي، يد) للشبه بينهما، ومعروف أنّ الياء في الحالين تُكتب خطّاً ممتداً تحته نقطتان، وعنده أنّ هذا الخطّ الممتدّ هو الذي رُمز به للكسرة^(٢).

والذي عليه الجمهور أنّ رمز الكسرة في بدء اختراعه كان ياءً صغرى مردودةً (ے) كما أوضح الداني^(٣)، تطوّرت مع الزمن على يد تلاميذ الخليل وأتباعه وأسقط رأسها، وأبقى على جرّتها أو سحبتها المائلة علامةً للكسرة^(٤)، ولأنّها انفردت بموقع أسفل الحرف فهناك من جعلها خطّاً صغيراً قائماً كما نقل ذلك ابن السراج واختاره لمنع اختلاطها بفتحة حرف تحتها^(٥)، وهذا متوقّع، لأنّها لا تشاركها في الموقع حركةً أخرى، فعلى أيّ هيئة كانت لا تُشكّل.

وأجمع الجمهور مشاركةً ومغاربةً على التخلُّص من رأس الياء الراجعة، والإبقاء على خطّها الممتدّ تحت الحرف الذي قد يُكتب مائلاً أو قائماً، واختلفوا في التخلُّص من

(١) زيدان، جرجي، تاريخ آداب اللغة العربيّة، ٢٢٤/١.

(٢) العلايلي، عبد الله، مقدمة لدرس لغة العرب، ص ١٧٩.

(٣) الداني، المحكم، ص ٤٥.

(٤) ينظر: ناصف، جفني، تاريخ الأدب، ص ٩٦؛ والضباع، علي، سمير الطالبيين، ص ٨٩؛ والبدوي،

محمود سيوييه، المصاحف العثمانية: المصحف الكوفي، ٣٣٠/١٤؛ ومحيسن، محمد، إرشاد

الطلبيين، ص ٩.

(٥) ابن السراج، رسالة النقط والشكل، ع ٢٠/١٥.

رأس الضمّة أي دائرتها، فالضمّة عند المشاركة وأو صغيرةً بكما لها، والمغاربة يُسقطون رأس الواو الصغيرة أي دائرتها^(١)، فيصبح شكلها أقرب إلى الدال الصغيرة، والذي يظهر أنّ تغيير شكلها عندهم متأخراً، إذ لم يُشر الداني إليه، بل وصف شكل الضمّة بأنّها واو صغيرة^(٢)، وعلى هذا ضُبطت مصاحفهم، ومنها مصحف الجماهيرية الليبية^(٣)، ومصحف مجمع الملك فهد المطبوع برواية ورش عن نافع^(٤).

وأما ما يخصّ مواضع الحركات من أحرف الكلمة فمن المعلوم أنّ الخليل قد سار في ابتكاره على هدى من جهود أبي الأسود في نقطه، فأبقى على مواضع نقط الحركات التي اخترعها الدوّي، ولم يُغيّر سيراً على المألوف، وتوحيداً للمنهج المتعارف عليه، وتحاشياً لأيّ استنكار قد يُجاب به، وفوق هذا وذاك احتراماً لما ثبت في ضبط كتاب الله العزيز.

ثانياً: رموز التنوين وتطورها

مرّاناً في قصّة أبي الأسود الدوّي (٦٩ هـ) مع كاتبه^(٥) أنّه عبر عن التنوين بالغمّة، إذ إنّ مصطلح التنوين لم يشتهر استعماله إلا من بعده، وذلك عند تلميذه نصر بن عاصم (٨٩ هـ)^(٦). وقد ضبطه بنقطتين توضعان في آخر الكلمة فوق الحرف للدلالة على النصب، وبجانبه للدلالة على الرفع، وتحتّه للدلالة على الجرّ^(٧)، وجاء الخليل بعده فغيّر

(١) ينظر: المارغني، إبراهيم، دليل الحيران، ص ٢٤٥؛ وموسى، عبد الرزاق، إيفاء الكيل، ص ٢٩.

(٢) الداني، المحكم، ص ٤٢.

(٣) هو المصحف المطبوع في الجماهيرية العربية الليبية برواية قالون عن نافع، وقد ضبط رسمه على ما اختاره الحافظ أبو عمرو الداني، وفيه علامات الضبط تخالف ما عند المشاركة والمغاربة في روايتهم عن ورش. مصحف الجماهيرية، أعدته ونشرته: جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، ليبيا، ط ١٣٩٩ هـ، التعريف بالمصحف ص (ج).

(٤) مصحف مجمع الملك فهد المطبوع برواية ورش عن نافع، التعريف ص (ه).

(٥) تنظر صفحة (١٢٤) من هذا الفصل من الرسالة.

(٦) القوزي، عوض، المصطلح النحوي، ص ٤٥.

(٧) حكى زكي صالح قولاً غريباً مفاده أنّ أبا الأسود الدوّي رمز للتنوين في زمن لاحق بنون صغيرة تحت الحرف. الخط العربي، ص ٧٠. ولم أجد لهذا القول أصلاً عند المتقدمين.

شكل النقطتين إلى فتحيتين، وضمتين، وكسرتين بزيادة حركة مماثلة إلى أختها لتفي بتمثيل صوت التنوين^(١).

وعاب بعض الباحثين هذا الشكل الدالّ على التنوين، مُوضحين أنه الخلط بعينه، لأنّ تكرار رمز الحركة رسماً لا يعني سوى تكرار صوتها، وبهذا تتحوّل الفتحتان صوتياً إلى ألف، والضمّتان إلى واو، والكسرتان إلى ياء، مؤكّدين أنّ حقّ التنوين رسماً أن يثبت حركةً ونوناً صغيرةً دفعا لهذا اللبس، ودقّةً في التمثيل^(٢).

وتصوّر هذا المفهوم الصوتيّ للتنوين، الذي هو في الأصل نونٌ ساكنةٌ تلحق آخراً الكلمة لفظاً وتسقط خطاً^(٣) لم يغيب عند بعض المتقدّمين، فجاء عند ابن دُرستويه: "والتنوين طائفةٌ مأخوذةٌ من النون أو من نقطتها"^(٤). وقال بهذا ابن بابشاذ^(٥)، وحكى ابن كيسان روايةً عن المبرد أنّ الخليل جعل رمز التنوين بصورة النون إلاّ أنّه لطفه^(٦).

وكان الحيدرة أكثرهم تفصيلاً في هذا بقوله: "وأما التنوين فهو في الأصل نونٌ ساكنةٌ... وكان يجب أن يكتب حرفاً مثل: هذا زيدن، ورأيت زيدن، ومررت بزیدن، ولكنهم كرهوا ذلك لئلاً يشبه النون الأصليّة في حسن، والملحقة في صيفن، فقطّعوا تلك النون ثلاثاً، وأعطوا الضمة أوّله، والفتحة وسطه، والكسرة آخره لشبه كلّ جزءٍ منها بتلك الحركة"^(٧). وما قاله من تقطيع رمز النون أثلاثاً قسمةً خياليّةً لم يحضرها أولو العلم.

(١) ينظر: ناصف، جفني، تاريخ الأدب، ص ٩٦؛ والمارغني، إبراهيم، دليل الحيران، ص ٢٤٥؛ وحسن، عباس، النحو الوافي، ٢٧/١؛ ووزرايزر، نعوم، الإملاء الفريد، ص ١٧؛ والخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ٦٧٣/٢. ووصفه محمد حميد الله بالصّبط المركّب للحركات. نحو استكمال علامات الرسم القرآني، ع ١٠/٨٤.

(٢) ينظر: شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي، ص ٣٦؛ والسامرائي، إبراهيم، دراسات في اللغة، مطبعة العاني، بغداد، د. ط، ١٩٦٦م، ص ١٥٠؛ والجنابي، أحمد نصيف، نوافذ على فقه اللغة العربيّة، ص ٧٨.

(٣) المرادي، الجني الداني، ص ١٤٤.

(٤) ابن دُرستويه، كتاب الكُتاب، ص ٩٩.

(٥) ابن بابشاذ، شرح الجمل، ص ٥٣٥.

(٦) النحاس، صناعة الكُتاب، ص ١٥٤.

(٧) الحيدرة، كشف المشكل، ص ٦١٠.

وكان لتصور هذا المفهوم أثر عند بعضهم، فعاملوه معاملة صوت النون الأصليّة، فرمزوا لتمثيله بنون صغيرة، وممن قال بهذا أبو عبد الله المجاصي الملقّب بالبكّاء، من رجال القرن الثامن الهجريّ، الذي جعل علامة التنوين حركةً فوقها نون. ومثل هذا الضبط جرى به العمل في ضبط المصاحف الباكستانية، وهذا الضبط رده العلماء لكونه لا أصل له عندهم، ومخالفاً للمشهور في ضبط التنوين^(١).

١- هيئات رموز التنوين

إذا كان أصل الكلمات المنوّنة على هذا النحو: (زيدن، وزيدن، وزيدن)، فهذا يعني أنّ التنوين صوتياً ما هو إلا نون ساكنة في آخر الكلمة، وحركته قبله على الحرف الأخير منها، وعليه فإنّ تحوّل هذه النون إلى حركة شبيهة بما قبلها يجعل الكلمات السابقة في أصلها المفترض على هذا النحو: (زيد، زيد، وزيد)، وهو ما يعني أنّ الحركة الأولى القريبة من الحرف حركة الحرف الأخير، والثانية البعيدة دالة على النون، وهذا ما يُستنبط من كلام أهل اللغة وال ضبط، قال الثمانيّ: "وجعلوا مع الألف شرطين الأولى فتحة، والثانية تنوين"^(٢). وقال الداني: "... فالسُفلى منهما الحركة، لأنّها تلي صورة الحرف، والعليا التنوين، لأنّه آت بعد الحركة"^(٣). وقوله في وصف حركتي التنوين: عليا، وسفلى ينطبق على تنويني الفتح والضمّ، ويحصل العكس مع تنوين الجرّ، فالحركة العليا حركة الحرف الأخير لقربها من الحرف، والسفلى هي التنوين لبعدها^(٤).

وهذا التصوّر إجماع منهم، ولم يخالف إلا بعضهم، إذ صرّح الثنسيّ بأنّ الحركتين إذا كانتا "مركبتين فيحتمل أن تكون العليا هي التنوين، ويحتمل أن تكون هي السفلى"^(٥). ونقل أحمد شُرْشال عن حسن الرّجراجيّ (٨٩٩هـ) قولاً مثله^(٦)، وأشار علي الضّبّاع،

(١) شُرْشال، أحمد، التوجيه السديد في رسم وضبط بلاغة القرآن المجيد، د.ن، د.ط، د.ت، ص ٢٨.

(٢) الثماني، شرح التصريف، ص ٣٠٧. وينظر: القلقشندي، صبح الأعشى، ١٦٦/٣.

(٣) الداني، المحكم، ص ٦٨. وينظر: ابن نجاح، أصول الضبط، ص ١٤.

(٤) الداني، المحكم، ص ٦٨.

(٥) الثنسي، الطراز، ص ٢٨.

(٦) شُرْشال، أحمد، التوجيه السديد، ص ٢٩.

ومحمد محيسن إلى هذا الوجه المحتمل ولم يردّاه، بل عدّه محيسن قولاً في المسألة^(١)، واستنكر هذا أحمد شُرْشال، مؤكّداً أنّه احتمال لا ينبغي قبوله لمخالفته إجماع الجمهور متقدّمين ومحدّثين، ولأنّ قواعد تراكب التنوين لا تُوحى منطقياً إلاّ بأن تكون الأولى حركة الإعراب، والثانية حركة التنوين، وليس العكس^(٢).

وعلى ما تقرّر من تحديد الفرق بين الحركة والتنوين فقد ثبت لرمز التنوين نصّباً، ورفعاً، وجرّاً هيئتان، هما: تراكب العلامتين أو متابعهما، وهاتان الهيئتان ثبتتا في نقط الإعراب المدوّر، وفي شكل الخليل برموز الحركات، الذي كان يُسمّيها النقط على الطول، والنقط على العرض، ويريد بالطول التراكب، وبالعرض التتابع^(٣).

ومعنى التراكب أن تُوضع الحركة فوق أختها مباشرةً، فتصبحان في تنوينيّ النصب والجرّ كعلامة المساواة (=)، وفي تنوين الضمّ بتكرار الضمّتين عند المشاركة، أو تكرار الدال الصغيرة عند المغاربة^(٤)، ومعنى التتابع أن تُوضع الحركة العليا منهما بجوار الحركة السفلى، على أن يكون ابتداءها في الشرطتين نصّباً وجرّاً من منتصف خطّ أختها السفلى أو من بعد منتصفها^(٥).

(١) ينظر: الضباع، علي، سمير الطالبين، ص ٩٠؛ ومحيسن، محمد، إرشاد الطالبين، ص ١٢.

(٢) شرشال، أحمد، التوجيه السديد ص ٢٩-٣٠.

(٣) الداني، المحكم، ص ٧٢.

(٤) أبو شعر، عادل إبراهيم، علامات الضبط في المصاحف المخطوطة من القرن الأول إلى نهاية القرن الرابع الهجري، من ضمن ندوة القرآن الكريم من التنزيل إلى التدوين، مركز دراسات المخطوطات الإسلامية، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ط ١، ١٤٤٠هـ، ٤٥١/١.

(٥) هذه هي الهيئة التي ضُبِطت عليها المصاحف المغربيّة، واعتمدت المصاحف المشرقيّة لشكل التتابع في تنوين النصب أن تكون الثانية هي التي تبدأ من منتصف الأولى من أسفل، وهو الشكل الذي ينطبق على تنوين الكسر، ووافقهم عليه المغاربة في ذلك، أمّا تنوين النصب فالأولى فيه أن تُوضع الثانية من منتصف الأولى من الأعلى كما ضُبِط عند المغاربة وليس من تحتها لأنّ ما يُستدلُّ به على الكسر غير مصحف الجماهيرية، التعريف ص (ل)؛ ومصحف مجمع الملك فهد المطبوع برواية حفص عن عاصم، التعريف ص (هـ)؛ ومصحف مجمع الملك فهد المطبوع برواية ورش عن نافع، التعريف ص (هـ)؛ وشرشال، أحمد، التوجيه السديد، ص ٣٠؛ وموسى، عبد الرزاق، إيفاء الكيل، ص ٣٥-٣٧.

وهاتان الهيئتان تراكباً وتتابعاً لهما مقدار واحد في وضعهما، قدّرهما العلماء بجعل فراغ بينهما بقدر واحدة منهما^(١)، ومعنى ذلك أنه لا يصح في الشرطتين إصافهما بتقاربهما، فتبدوان شكلاً واحداً مربّعاً، أو تباعدهما فتظهران متجايفتين .

وقد جاء هذا التمييز بين الهيئتين للتفريق الصوتي عند وصل الكلمة التي بعد التنوين بما قبلها أو عدم وصلها، فوضعت هيئة التراكب إذا لحق الكلمة المنونة حرف من أحرف الحلق، وهي: (أ، ح، خ، ع، غ، هـ) ليدلّ التنوين بتراكبه على وجوب إظهاره عند هذه الأحرف، واستدلّ على بُعد التداخل الصوتي بينهما ببعد شرطة التنوين عن الحرف المظهر، وأمّا التتابع فيضبط به تنوين الكلمة إذا وليها حرف من أحرف الإدغام أو الإخفاء، وهي سائر الحروف عدا أحرف الإظهار، وقصد برسم التنوين على هذه الهيئة تقريب الشرطة العليا أو الثانية التي تنوب عن التنوين إلى الحرف الذي يليها لقرب التداخل الصوتي بينهما، فيستدلّ بالقرب الخطّي على وجود قرب صوتي، فيعلم أنّ ثمة إدغاماً أو إخفاءً، فيحسن القارئ حكمه بناءً على رسمه وضبطه^(٢). وهذه وسيلة بارعة لتجويد القرآن الكريم لم تتجاوز ضبط المصاحف^(٣).

ويظهر أنّ هاتين الهيئتين تتابعاً وتراكباً لم تكونا منضبطتين في المصاحف القديمة، ولم يكن لهما منهج واضح في الضبط على نطق الإعراب، إذ تستعمل هيئة التراكب في موضع هيئة التتابع والعكس دون النظر إلى الحرف الذي يلي التنوين، وأحياناً يرتبط وضع نقطتي التنوين بوجود فراغ كافٍ لهما بعد آخر حرف في الكلمة المنونة، فإذا ضاق الفراغ ووضعتا متراكبتين (:)، وإن اتسع وضعتا متتابعتين (..)^(٤).

(١) ينظر: الزفراوي، منهاج الإصابة، ص ٢٥٥؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٣/ ١٦٥.

(٢) ينظر: الداني، المقنع، ص ١٣١-١٣٢؛ وابن نجاح، أصول الضبط، ص ١٣-١٤؛ والمارغني، إبراهيم، دليل الحيران، ص ٢٥٠؛ وشرشال، أحمد، التوجيه السديد، ص ٢٧-٣٠؛ والأكرت، عبد التواب، الضبط المصحفي نشأته وتطوره، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٨م، ص ١١٧.

(٣) الحمد، غانم، علم الكتابة العربية، ص ٨٧.

(٤) الحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٥٩٦؛ والحميري، بشير، مصحف جامعة توننجن، ع ٢٠/ ٤٣-٤٤؛ وأبو شعر، عادل، علامات الضبط في المصاحف المخطوطة، ١/ ٤٤٣.

وأما تنوين الضمّ فله هيئاتٌ متعدّدة، إضافةً إلى هيئتي التراكب والتتابع المعروفتين ثبتت له الهيئات الآتية:

١- الهيئة الأولى أن يكون على الضمّة خطٌ صغيرٌ، قال المبرد: "وإن كان الحرف منوناً أتبعته كلُّ شيءٍ مما ذكرنا خطّاً"^(١). وقوله: (كلُّ شيءٍ مما ذكرنا) أي الحركات الثلاث في حال تنوينها، وأشار القلقشنديّ إلى أنهم عبّروا عنهما برفعَتين^(٢)، وإن اختلفا شكلاً، ولعلَّ هذا تطوُّر لحق الأصل، فتحوّلت الضمّة المردّفة إلى خطّ صغير^(٣)، وذكر حسني عبد الجليل أنّ من هيئات تنوين الضمّ هيئة الواو المذيلة^(٤)، فيُحتمل أنّ هذه الهيئة مأخوذة من هيئة الضمّة والخطّ الصغير، وذلك بوصل ذيل الضمّة بطرف الخطّ، وإظهارهما شكلاً واحداً، ويبدو أنّ هيئة الضمّة مع الخطّ الصغير كانت علامةً مميزةً لانتفاء شبهها وعدم لبسها، فاستعملها بعضهم، فثبتت في مصحف نسخة ابن البوّاب^(٥) سنة (٣٩١هـ)^(٦).

٢- الهيئة الثانية أن تكون علامة التنوين خطّين كخطّي تنوين النصب، وأشار إليها ابن السّراج بقوله: "ومن الناس من يجعل الضمّة إذا كانت إعراباً خطّاً بين يدي الحرف، فإن كان معه تنوينٌ جعلهما خطّين"^(٧). وهذه هيئة نادرة

(١) المبرد، كتاب الخط، ص ١٠.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ١٦٦/٣.

(٣) لم يهتد جيرهارد أندرس إلى معرفة هذا الشكل، فظنَّ الخط الصغير الذي على الضمّة فتحة، وسمّاه صوتاً مركباً من ضمة وفتحة. أصل الخط العربي، ح ٢١، ص ١٥٦.

(٤) عبد الجليل، حسني، علم كتابة اللغة العربيّة، ص ٢٩.

(٥) هو أبو الحسن علي بن هلال البغدادي المعروف بابن البوّاب، كاتب وخطاط مشهور، أبدع في تزويق الخط العربي وتنميقه وتهذيبه بطريقة متفردة، كان فيها أستاذاً حاذقاً لا يُبلغ شأوه، حتى إنّ الذهبي يصفه بأنّه أكتب الأمة، نسخ القرآن الكريم بيده أربعاً وستين مرّةً، بعضها ما زالت محفوظة وشاهدة على إبداعه، توفي في ٤٢٣هـ، وقيل: في ٤١٣هـ. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ٣/٣٤٢-٣٤٣؛ والذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١١، ١٩٩٦م، ٣١٩/١٧؛ والرُّكلي، خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٥، ٢٠٠٢م، ٣١/٥.

(٦) الحمد، غانم، الميسر في علم رسم المصحف وضبطه، ص ٣٣٤، ص ٣٣٩.

(٧) ابن السّراج، رسالة في النقط والشكل، مج ١٠/٢٠.

لم تشتهر، ولعلَّ أصحاب هذا الضبط استعملوها مع الكلمات التي يُزاد في آخرها ألف تنوين النصب ليكون فارقاً بين ما تنوينه نصبٌ أو ضمٌّ، فيؤمن الضبطُ معه، ولكنها تبقى ملبسةً مع الكلمات التي لا تلحقها ألف التنوين مما آخره تاءً مربوطةً، أو ألفٌ مقصورةً، أو همزةٌ على الألف أو على السطر. ولعلَّها تطوّرت عن الهيئة السابقة التي ذكرها المبرّد هيئة الضمّة والخَطّ، وذلك بتحوّل الضمّة الصغيرة إلى خَطّ، فصار شكلهما خَطّين.

٣- الهيئة الثالثة أن تكون الضمّة الثانية مردودةً على رأس الأولى^(١)، قال القلقشندي: "وبعضهم يجعل عوض الخطة واوًا أخرى مردودة الآخر على رأس الأولى"^(٢). وقوله: (عوض الخطة) إشارة إلى الهيئة الأولى. وهذه الهيئة متوقّعةٌ، لأنَّ ردّ الثانية على رأس الأولى يعطيها شكلاً مغايراً غير ملبس، وهي هيئةٌ مشهورةٌ مستعملةٌ إلى يومنا هذا، ومعمولٌ بها في الضبط المصحفي^(٣).

٢- موضع تنوين النصب

اختلف العلماء سلفاً وخلفاً في رسم تنوين النصب، وموضعه من الألف الزائدة التي تصاحبه على أربعة أوجه، هي^(٤):

١- أن تُوضع الشرطتان على الحرف الأخير من الكلمة هكذا: (ـا)، وهذا مذهب الخليل، ومن تابعه.

٢- أن تُوضع الشرطتان على الألف الملققة بآخر الكلمة للدلالة على حال وقوفها منوّنةً هكذا: (ـا)، وهذا مذهب أبي محمد اليزيدي، ومن تابعه.

(١) وصفها حسني عبد الجليل بأنّها واو عليها قوس. علم كتابة اللغة العربيّة، ص ٢٩.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ١٦٦/٣.

(٣) مصحف مجمع الملك فهد المطبوع برواية حفص عن عاصم، التعريف صفحتا (د، ه).

(٤) ينظر: ابن السراج، رسالة النقط والشكل، ع ١٥٤/٥٤؛ والداي، المحكم، ص ٦٠-٦١؛ والتنسي، الطراز،

ص ٣٧-٣٨؛ والمارغني، إبراهيم، دليل الحيران، ص ٢٤٦-٢٤٨؛ والضباع، علي، سمير الطالبين،

ص ٩٠؛ وأبوزيتحار، أحمد، السبيل، ص ١٦؛ والخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة،

٦٧٦/٢؛ ومحيسن، محمد، إرشاد الطالبين، ص ١٠.

٣- أن تُوضع شرطةٌ على الحرف الأخير من الكلمة، وأخرى على الألف هكذا (أ)، وقال به قوم من المتأخرين، ولا إمامَ لهم فيه.

٤- أن تُوضع شرطةٌ على الحرف الأخير، وشرطتان على الألف هكذا (أ)، وهو كسابقه قال به قوم من المتأخرين، ولا متقدّمَ لهم فيه.

فأمّا وضعُ شرطتيّ تنوين النصب على الحرف الأخير من الكلمة قبل الألف فمذهبُ الخليل، وسيبويه، وجمهور النحويّين^(١)، فروي عن الخليل أنّه قال: "قوله: ﴿علیما حکیما﴾ بنقطتين فوق الميم طولاً^(٢)، واحدةٌ فوق الأخرى...، ولا أنقط على الألف، لأنّ التنوين يقع على الميم نفسها"^(٣). ويُلاحظ من كلامه أنّه يتحدّث عن نقط الإعراب المدوّر، الذي ضُبّطت به المصاحف في زمنه.

واختار هذا المذهب من المحدثين أعضاء المجمع العلميّ العراقيّ، وفريق من الباحثين^(٤)، وأكّد محمد الغامدي أنّه رأي أكثر القدماء والمحدثين^(٥)، وعليه ضبط المصاحف في المشرق العربيّ^(٦).

(١) ينظر: التَّنْسي، الطراز، ص ٣٨؛ وآل حسين، سعود بن عبد الله، رمز التنوين في العربية ومواضعه الكتابية، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ٢٠٠٦م، مج ٨/ع ٢٤/٢٠٣؛ والشمسان، إبراهيم، أين نرسم تنوين المنصوب، من ضمن كتاب: (فقد اللغة العربية الأستاذ الدكتور مصطفى النحاس: سيرة وتحيّة)، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب بجامعة الكويت، ط ١، ٢٠١٠م، ص ١٤٢.

(٢) طولاً: أي على هيئة التراكب، وهي تسمية الخليل لهذه الهيئة، والمقصود ميم (علیما) لكون ما بعدها حرف الحاء الحلقى. الداني، المحكم، ص ٧٢.

(٣) ينظر: ابن السّراج، رسالة النقط والشكل، ع ١٥/٥٤؛ والداني، المحكم، ص ٦٤.

(٤) ينظر: العدناني، محمد، معجم الأغلاط اللغوية، ص ٥٠٠-٥٠٢؛ والشمسان، إبراهيم، أين نرسم تنوين المنصوب، ص ١٥٠؛ والبواب، مروان، رأي في رسم تنوين النصب، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ٢٠٠٨م، مج ٨٣/ج ٢/٤٥٧؛ ويعقوب، إميل، يا مجمع اللغة العربية، أجلس الهمزة وأوقف الألف، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ط ١، ٢٠١٧م، ص ١٢٦؛ نافع، غريب، الضياء، ص ١٢؛ وعثمان، حسني شيخ، كيلا نخطئ في الإملاء، ص ٧٣.

(٥) الغامدي، محمد، الرسم الكتابي العربي: طبيعته وإشكالاته واتجاهات إصلاحه، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م، ع ١٦١/٥٧٤.

(٦) مصحف مجمع الملك فهد المطبوع برواية حفص عن عاصم، التعريف ص (د).

وأما وضعُ شرطَي تنوين النصب على الألف الزائدة رسماً فمذهبُ أبي محمد اليزيديّ، الذي نُقل عنه راداً قولَ الخليل السابق: "ولكنني أنقطُ على الألف، لأني إذا وقفت قلت: ﴿عليما﴾، فصار ألفاً على الكتاب...، ولو كان على ما قال الخليل كان ينبغي إذا وقفت أن أقول: عليم"^(١). وتابعه في ذلك أبو عمرو الداني، وابن نجاح، وجمهور أهل الضبط والنقط في الكوفة، والبصرة، والمدينة^(٢).

واختار هذا المذهب فريق من المحدثين^(٣)، منهم شكري فيصل الذي وصف الألف بأنها كرسياً للتنوين ككسريّ الهمزة^(٤)، وذكر سعود آل حسين أنّ هذا المذهب أخذ به كثير من المحدثين^(٥)، وعليه ضبط المصاحف في المغرب العربي^(٦).

وأما الوجهان الآخران بوضع حركة على الحرف الأخير، وشرطة على ألف التنوين (سأ)، أو شرطتين (سأ) فلم يثبت لهما نصيرٌ قديماً وحديثاً، ويبدو أنّهما من عمل الكتاب^(٧)، غير أنّ بشيراً الحميري في دراسته مصحف جامعة (توبنجن)، الذي يعود تقديراً إلى ما بين أواخر القرن الأول ومنتصف القرن الثاني الهجريين أشار إلى وجود مذهب التنوين بثلاث نقط في هذا المصحف في كلمة: (شيا = شيئاً)، واحدة على الياء، واثنتان بعد الألف^(٨)، ويظهر أنّه ضبط لم يشتهر استعماله.

(١) ينظر: ابن السراج، رسالة النقط والشكل، ع ١٥٤/١٥٤؛ والداني، المحكم، ص ٦٤.

(٢) ينظر: الداني، المحكم، ص ٦٤؛ وابن نجاح، أصول الضبط، ص ٢١؛ والتنسي، الطراز، ص ٣١.

(٣) ينظر: حاج حسين، محمود، تاريخ الكتابة العربية، ص ٣٨٧؛ والخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ٢/٦٨١؛ وأبو نعام، محمد، المجمل في الإملاء، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، ليبيا، ط ٣، ١٤٢٨هـ، ص ١٣؛ وأبو خليل، زهدي، الإملاء الميسر، دار أسامة، عمّان، ط ١، ١٩٩٨م، ص ٢٣.

(٤) ينظر: العدناني، محمد، معجم الأغلاط اللغوية، ص ٥٠٠-٥٠١.

(٥) آل حسين، سعود، رمز التنوين في العربية، مج ٨/٢٤/٢٠٩.

(٦) مصحف الجماهيرية التعريف ص (ل)؛ ومصحف مجمع الملك فهد المطبوع برواية ورش عن نافع، التعريف ص (ه).

(٧) الخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ٢/٦٨١.

(٨) الحميري، بشير، مصحف جامعة توبنجن، ع ٤٣/٢٠٤.

ولكون الشرطتين منفصلتين عن الألف فإن احتمال رسمهما عن يمينه أو شماله واردٌ بأثر الطباعة، وهو ما حصل، وقد وُجد من يناصر هذين الشكلين المتحوّرين عن الأصل، فاختر المجمع العلمي العراقي أن "يرسم التنوين على يمين الجانب الأعلى من الألف"^(١)، واستحسن بعض الباحثين كون شرطيّ التنوين مائتين عن اليمين أو اليسار قليلاً^(٢).

ويبقى القولان الأوّلان هما المعوّل عليهما في الاختلاف، وهما ما سيُنظر في حججهما، إذ ذكر القائلون بمذهب أبي محمد اليزيديّ حججاً مختلفةً تستخلص في الآتي^(٣):

١- أنّ المعتمد في هذا الوقف، فيلزم وضع الشرطتين على الألف، لأنّ تعريفها من العلامة جعلها تبدو كأنّها لا معنى لها، ولولم يكن لها أهمية لما وُقف عليها، ولوقّف على الحرف قبلها.

٢- أنّ في وضع الشرطتين على الألف دلالةً مشتركةً على الوصل والوقف في آنٍ واحدٍ، فالشرطتان للوصل، والألف للوقف، وبهذا روعي الأمران برمز مشترك.

٣- أنّ الوقف عليها ووضع علامتها على الألف يُحقّق مبدأ مطابقة المكتوب المنطوق.

٤- أنّ اللغة العربيّة دائماً ما تجعل البديل في مكان المبدّل منه، والعوض في مكان المعوّض منه، ولمّا كانت الألف تنوب عن التنوين لزم وضع علامتها على الألف طرداً لهذه القاعدة، حتى لا يُفرّق بين العوض والمعوّض منه.

٥- أنّ وضع الشرطتين على الحرف الذي قبل الألف كوضع حرف فوق حرف، إذ التنوين في أصله نونٌ ساكنةٌ، وإذا وُضعت علامته على الحرف قبل الألف فكأنّما وُضع صامتٌ على صامت، وهذا غير معهود.

(١) العدناني، محمد، معجم الأغلاط اللغوية، ص ٥٠٠.

(٢) المرجع نفسه، ص ٥٠٠-٥٠٢.

(٣) ينظر: الداني، المحكم، ص ٦١-٦٤؛ والثمانيني، شرح التصريف، ص ٣٠٧؛ وآل حسين، سعود، رمز التنوين في العربيّة، مج ٨/ع ٢٤/١٩٦-٢٠٨؛ والخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ٦٧٧/٢-٦٧٨.

- ٦- أن التنوين في أصله نون تَلْحَقُ آخر الكلمة، ووضع علامته على الحرف الأخير من الكلمة لا يُحَقِّقُ معنى الإلحاق.
- ٧- لا يقاس تنوين النصب على تنويني الرفع، والجر، فتُوضَعُ علامته على الحرف الأخير، لأنَّ للنصب ألفاً زائدةً رسماً يجيء بها لهذا الغرض، ولا يمكن تجاهلها.
- ٨- لا يُحتَجُّ برسم المصحف وضبطه في هذه المسألة، ولا يقاس عليه.
- ٩- أن التنوين في هيئته قد رُوِيَ فيه التراكب والتتابع لدواعٍ صوتية، ووضع شرطَيَّ النصب على الحرف الأخير لا يُحَقِّقُ الغرض المنشود من هيئة التتابع على الأخص، لكون الألف تحوّل بين ما قبلها وما بعدها، وهذا غير سديد.
- ١٠- أن لتنوين الكلمة المشدّدِ آخرها وضعاً خاصاً بوضع الشدّة على الحرف الأخير بلا علامةٍ والشرطتين على الألف كرسْم: (عزاً)، وهذا يُعطي الصوت حقّه من التضعيف، والكلمة حقّها من دلالة الوصل والوقف.

كانت هذه أشهر الحجج التي احتجّ بها مناصرو مذهب وضع شرطَيَّ التنوين على الألف، وقد ردّ عليهم القائلون برأي الخليل، وجمهور النحويين بوضع الشرطتين فوق الحرف الأخير قبل الألف بحجج مناقضة يُسَخِّصُ منها ما يأتي^(١):

- ١- أن الأصل في الشكل هو الوصل، وعليه فلا يلزم من وضع الشرطتين على الحرف قبل الألف الوقف عليه لمخالفة الأصل في ذلك، وإنّما وضعت الألف لدلالة الوقف، وليس لتحمل علامة النصب، وأمّا من وضع الشرطتين على الألف فإنّما كان غرضه دفع اللبس المحتمل إذا أخليت من أن يُظنَّ أن الألف من صلب الكلمة، وليست للوقف.

(١) ينظر: ابن السراج، رسالة النقط والشكل، ٥٤/١٥٤؛ والشمسان، إبراهيم، أين نرسم تنوين المنصوب، ص ١٥٠؛ والبواب، مروان، رأي في رسم تنوين النصب، مج ٨٣/ج ٢/٤٥٧.

- ٢- أن في وضعها على آخر الكلمة اطراداً للشكل في تنويي الرفع، والجرّ.
- ٣- أن في وضعها على الحرف الأخير قبل الألف دفعاً للتوهم المحتمل من الطلبة الناشئين، أو من غير الناطقين باللغة العربيّة من أن يظنّوا أنّ الألف المشكّلة بالتنوين قابلةٌ للتحرك بتحمّلها الحركة، وهي في الأصل حركةٌ طويلةٌ، والحركات لا تحمل الحركات.
- ٤- أن وضع التنوين على الألف قد يُوهم القارئ أنّه شيءٌ غير حركة آخر الكلمة بدليل أن بعض الكُتّاب وضعوا على الحرف قبل الألف فتحةً، وعلى الألف تنويناً (سأ).
- ٥- أن في ذلك متابعةٌ لكثير من المصاحف المخطوطة القديمة.
- ٦- أن من يدعون إلى وضع الفتحّين على الألف يتخلّون عن هذه الدعوة إن كان المنون همزةً قبلها ألف في مثل: (مساءً) مع أن الوقف عليها بالألف (مساء).
٧- يبرز إشكال عند القائلين بوضع الفتحّين على الألف في وضعها على بعض الكلمات من مثل: (هُدَى) عند من يعدّ الألف لام الكلمة، فيزنها على (فَعْل)، إذ كيف تُحرّك لام تتعدّر حركتها، وكيف يُحرّك مرفوع بفتحة، وأين حركة العين؟
٨- أن في وضع التنوين على الألف مخالفةٌ لقواعد الشكل، لأنّ الحرف الأخير قبلها سيخلو من أيّ علامة، فكلمة (كتاباً) مثلاً بم تُشكّل الباء؟ أم تُترك بلا شكلي؟ فإن قيل: تُشكّل بالفتحة، فهذا خطأ النُسخاخ عينه الذي وقعوا فيه عندما قسّموا الحركات ثلاثاً، على الألف واحدةً، وعلى ما قبلها اثنتان، وإن قيل: تُترك بلا شكلي، فهذا لا يستقيم، لأنّه لا يُترك حرفٌ من آخر الكلمة بلا ضبط، وإن قيل: أغنت عن شكله الألف بعده، فهذا لا يستقيم أيضاً، لأنّ الفتحة في غير موضع التنوين تثبت كتابةً على الحرف قبل الألف عند السلف والخلف، وإن أثبت الدرس الصوتي الحديث خطأً هذا، ولكنّ المعتمد في الكتابة أنّها تثبت، فيكتب مثلاً: (كتاب، مقام)، ولا يُستغنى بالألف عنها.
- ٩- أن في وضع التنوين على الألف مع الكلمات المشدّدة الآخر مخالفةٌ أخرى، إذ لو سلّم بما قيل بوضع الشدّة على الحرف الذي قبل الأخير، ووضع التنوين على

الألف هكذا: (عِزًّا) لوقوع في خطأ، إذ من المعلوم أن الشدَّة تنوب عن صامتَيْن في النطق أوْلُهُما ساكِنٌ وثانِيُهُما متحرِّكٌ، وبترك الحرف بلا حركةٍ مع الشدَّة ستُغَيَّب حركته، ولن يُعرف أفتحه هي، أم ضمَّة، أم كسرة؟

كانت هذه أبرز حجج القائلين بمذهب الخليل، وبالنظر في حجج الفريقين نجد أنَّهم اختلفوا في مسألة قديمة من الضبط لم تُحلَّ، وكيف لها أن تُحلَّ ما دامت المصاحف المشرقية تأخذ بمذهب، والمغربية تأخذ بآخر، وأصبح التفريق بين المذهبَيْن فئويًّا، فالقائلون بمذهب الخليل هم أهل اللغة والنحو، والقائلون بمذهب اليزيدي هم أهل الرسم والضبط. وإذا كان الأمر كذلك فالصواب، في ما يظهر لي، ما قاله الخليل، وأصحابه، وأهل النحو عامَّةً، لأنَّ المنطق السليم يعضد رأيهم، فالألف حركة طويلة لا تحتل الحركة، ويتحملها الحرف الأخير من الكلمة.

ومن المحدثين من ذهب إلى اقتراح إلغاء علامة التنوين بالكلية والاكْتفاء بالألف، فتُكتب الكلمة المنونة بلا شرطَيْن هكذا: (نونا، نصبا)^(١)، وهذه الدعوة لها أصل قديم، فقد ظهر التخفُّف من علامة التنوين في ضبط بعض المصاحف القديمة والكتابات الأخرى، جاء عند ابن أبي داود: "وأما ما كان منونًا فنقطتان...، وربما تركوا [التنوين] في النصب، لأنَّ الألف تدلُّ على النصب، فحفَّفوا على الإيجاز، إلَّا أنَّهم يُنَوِّنون عند الحروف الستة"^(٢). وفحوى كلامه أنَّ علامة التنوين في نقط الإعراب تُركت تخفيفًا وإيجازًا، ولكن في غير الكلمات التي يتلوها حرفٌ من أحرف الحلق الستة: (أ، ح، خ، ع، غ، ه) لإظهار صوت النون عندها.

وجاء عند ابن دُرستويه: "واعلم أنَّ المنون المنسوب تنوب ألفه عن علامة تنوينه، لأنَّها بدل منه، غير أنَّ الكُتَّاب قد استخفُّوا إثبات تنوينه معه كما كان بعد فتحة، واستعملوه حتى صار عندهم كاللزام، وترك ذلك أجود"^(٣).

(١) البواب، مروان، رأي في رسم تنوين النصب، مج ٨٣/٢ ج ٤٦١-٤٦٢.

(٢) ابن أبي داود، كتاب المصاحف، ص ٥٣١.

(٣) ابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ١٠٢.

ومسألة التخفّف من علامة تنوين النصب في بدء الكتابة العربيّة أمر متوقّع، فالتساهل بها وبغيرها من العلامات واردٌ، لكونها علامة زائدة على بنية الكلمة، وقد ثبت في الكتابات القديمة التخفّف من ألف التنوين نفسها، وليس من علامة تنوينها فحسب، فقد أسقطت ألف تنوين النصب في كتابات جبل سَلَع بالمدينة النبويّة، فجاء فيها: (وأشهد أنّ محمّد عبده)، وأسقطت كذلك في بعض الرسائل المنسوبة إلى الرسول ﷺ من كلمة (محمد) التي كُتبت بلا ألف نصب، وهذه ليست أخطاءً إملائيّةً، وإنما هي سمّةٌ ظاهرةٌ في كتابات القرن الأوّل الهجريّ^(١).

وإذا كان إسقاط ألف التنوين من باب التساهل والتخفّف في الكتابة قديماً فإنّ أحمد عبد الرحمن اقترح إسقاطها بالكلية، ووضّع علامة التنوين على الحرف الأخير كما توضع في تنويني الرفع، والجرّ، من مثل: (رأيت زيداً)، لأنّ وجود الألف في تنوين النصب من الأخطاء الشائعة عنده^(٢)، وقال بهذا أيضاً عبد الفتاح الحموز، موضحاً أنّ في حذف ألف تنوين النصب توحيداً لرسم التنوين في كلّ حال، ثم هو غير ملبس بوجود القرائن المعينة على إزالته، مستأنساً بأنّ لغة ربيعة في هذا حذف التنوين، والوقف بالسكون على الكلمة المنونة بالنصب^(٣) من مثل: (رأيت بكرٌ، وأكرمت زيداً)، وهو ما لا حاجة معه لهذه الألف الزائدة^(٤)، واستظهر هذا الوجه صالح السعدي بقوله: "وظاهر أنّ من وقف عليه بالسكون، وهو لغة ربيعة، كتبه بدونها"^(٥).

(١) الحسن، صالح، الرسم الإملائي، ص ٨٩.

(٢) عبد الرحمن، أحمد قاسم، رأي في كتابة تنوين أواخر الكلمات بالفتحتين، مجلة اللسان العربي، مكتب تسيق التعريب، الرباط، ١٩٨٥م، ع ١٤١/٢٤-١٤٢.

(٣) ينظر: الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط ٤، ١٩٦١م، ص ٧٣٦.

(٤) الحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ١/٣٩٤.

(٥) السعدي، صالح، أرجوزة في علم رسم الخط من نظمه وشرحه، تحقيق: زهير زاهد، وهلال ناجي، مجلة المورد، العراق، ١٩٨٦م، ع ٤/٣٥٩.

ثالثاً: رموز علامة السكون وتطورها

شغل السكون حيزاً من الفكر الصوتي، والصرفي، والنحوي عند الدارسين العرب في أبحاثهم اللغوية، وتعددت نظرتهم إليه، فنظر إليه المتقدمون على أنه عدم الحركة، وحذفها، وذهابها، ونقيضها، وسلبها، وقطعها، وتفريغها، وأحياناً يصفونه بأنه أخف من الحركة^(١).

ووافقهم المحدثون الرأي بأن السكون ليس بحركة، غير أن كمال بشر لم يرتض تعريفهم بأنه حذف الحركة، مؤكداً أن موقع السكون لم يكن ليحل محل حركة، فهو من أصله ساكن^(٢). ويقترح بعض الباحثين أن يُطلق على السكون مصطلح: (الحركة الصفر، أو وحدة الصفر)^(٣).

وأما مفهوم السكون وظيفياً فهناك من عدّه من الحركات بناءً على وظيفته النحوية التي تجعل منه علامةً على البناء أو الجزم، وبهذه الوظيفة صُنّف عند بعضهم من الحركات قديماً وحديثاً، والقول بأن السكون وظيفياً حركةً يمثل اتجاهًا قوياً بين لغويي العرب^(٤).

(١) ينظر: المؤدّب، القاسم بن محمد، دقائق التصريف، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وحاتم الضامن، وحسين تورال، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٤٠٧هـ، ص ٤٢؛ وابن السّجّري، هبة الله بن علي الحسيني، أمالي ابن السّجّري، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م، ١/١٥٧؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ٦٧/٩؛ والأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ٢/٦٢٣؛ والغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا/بيروت، ط٢٨، ١٩٩٣م، ١/٢٠؛ والعقاد، عباس، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، دار المعارف، القاهرة، ط٦، د.ت، ص ٣٤؛ وبشر، كمال، دراسات في علم اللغة، ص ١٤٨؛ والقرني، علي، أثر الحركات في اللغة العربية، ص ٦-٧.

(٢) بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، ص ١٤٨-١٤٩.

(٣) ينظر: بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، ص ١٧٩؛ وأندرس، جيرهارد، أصل الخط العربي، ص ١٠٨؛ ويوحنا، أدور، الفاعلية الصوتية، ع ١٢/١٥٩.

(٤) بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، ص ١٤٧. وينظر: ناصف، حفي، تاريخ الأدب، ص ١٥؛ والرافعي، مصطفى، تاريخ آداب العرب، ١/١١٢؛ والقرني، علي، أثر الحركات في اللغة العربية، ص ٦-٧.

ومن البدهي أن نُوضع لهذه الكيفيَّة الصوتيَّة علامةً تميِّزها وإن كانت في الأصل عدماً لأهمية وجودها صوتياً، وصرفياً، ونحوياً، غير أن أبا الأسود لم يضع لها علامةً في نقط الإعراب، وكان تركُّه علامةً لها^(١)، ولعلَّه كان مصيباً في هذا، لأنَّ السكون نقيض الحركات، ووجوده قد يُوهم القارئ أنه شيء يُنطق ويُتلفَّظ به كالحركات، وهو ليس كذلك^(٢). هذا من جهة، ومن أخرى فإنَّ قسمة الحركات التي كانت بوضع نقطة فوق الحرف، وثانية أمامه في الوسط، وأخيرة تحته لم تكن لتسمح بوجود نقطة رابعة للسكون، إذ سيكون موضعها ملبساً، فلم يضع له علامة، ثمَّ جرى العرف على أن تتركه بلا علامة علامةً له.

وقد جانب الصواب محمد الزرقاني، ففهم قول أبي الأسود: (فإن أتبع ذلك غنةً فانقط نقطتين) فهماً بعيداً، فظنَّ أنه يعني بالنقطتين علامة السكون، فقال: "وجعل علامة السكون نقطتين"^(٣). وهذا غير صحيح، إذ لم يضع أبو الأسود للسكون علامة، ووضع النقطتين للتونين، وتبعه في هذا الوهم صبحي الصالح بلا تدقيق^(٤).

غير أن هذا الأمر لم يستمرَّ بعد أبي الأسود، فأضاف أتباعه وتلاميذه رمزاً للسكون إتماماً منهم منظومة الشكل حتى لا يُعاب نقط الإعراب بالنقص، وعنايةً منهم بإعطاء كلِّ حرف في القرآن الكريم حقه من الحركة، فوضعوا للدلالة عليه جرَّة حمراء كالشرطة أعلى الحرف، وجعلوها جرَّة حتى لا تلتبس بنقطة الفتحة، وجعلوها باللون الأحمر تمييزاً لها من لون نقط الحركات ليُعلم أنَّها علامة للسكون، وضبطوا بها الحرف الساكن همزةً كان أم غيرها، وقد سمَّى القلقشنديُّ هذا النقط نقط المتقدِّمين^(٥).

(١) الأكرت، عبد التواب، الضبط المصحفي، ص ١١٨.

(٢) بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، ص ١٥٥؛ وعبابنة، يحيى، التطور السيميائي، ص ٢١٣.

(٣) الزرقاني، محمد، مناهل العرفان، ١/٣٣٣.

(٤) الصالح، صبحي، مباحث في علوم القرآن، ص ٩٢.

(٥) ينظر: الداني، المحكم، ص ٥١؛ وابن نجاح، أصول الضبط، ص ٤٣؛ والقلقشندي، صبح الأعشى،

وتلقَى أهل الأندلس بالقبول هذا النقط، الذي أثار عن بعض تلاميذ الدوئي وأتباعه فلم يحددوا عنه، فبقيت علامة السكون عندهم جرّة كالفتحة، ولهذا فلا لبس عندهم في استعمال الفتحة الدالة على السكون، قال التَّنْسِي: "مذهب نُقَاط الأندلس أنّ علامة السكون الجرّة هكذا: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾...، غير أنّ مذهبهم يحسن مع نقط الدوئي"^(١).

ولم يضع عامّة أهل العراق للسكون، والتشديد، والمدّ علاماتٍ في مصاحفهم، فكانوا بهذا أكثر تمسكاً بمذهب الدوئي، فلم يخالفوه واكتفوا بنقطه، قال الداني: "وعامة نُقَاط أهل العراق من السلف والخلف لا يجعلون في المصاحف علامةً للسكون، ولا للتشديد، ولا للمدّ"^(٢).

ويظهر أنّ رمز الجرّة الصغيرة أوّل رمز استعمل للدلالة على السكون، ثمّ تغير في مرحلة لاحقة لاستعمال الجرّة أو الشرطة للدلالة على الفتحة في شكل الخليل، الذي وضع رأس الخاء (خ) علامةً للسكون، مأخوذةً من كلمة خفيف، وهذه العلامة تُعرف بأنّها من ضبط أهل النحو والعريّة^(٣).

وقد نقل العلماء بعد الخليل علاماتٍ غيرها، اختلفوا فيها وفي تفسيرها على أقوال متعدّدة، ومن الرموز التي ثبتت علامةً للسكون ما يأتي^(٤):

(١) التَّنْسِي، الطراز، ص ٩٦.

(٢) الداني، المحكم، ص ٥٦؛ والمقنع، ص ١٣٣.

(٣) الداني، المحكم، ص ٥١-٥٢.

(٤) ينظر: سيويو، الكتاب، ١٦٩/٤؛ والمبرد، كتاب الخط، ص ١٠؛ وابن السراج، رسالة النقط والشكل، ع ٢٢/١٥؛ والنحاس، صناعة الكتاب، ص ١٥٤؛ وابن دُرُسْتَوِيه، كتاب الكُتَاب، ص ٩٨؛ والداني، المحكم، ص ٥١٥٣؛ وابن نجاح، أصول الضبط، ص ٤٥؛ وابن بابشاذ، شرح الجمل، ص ٥٣٤؛ والحيدرة، كشف المشكل، ص ٦١٠؛ وابن عصفور، شرح الجمل، ٣٥٥/٢؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ٢١٠/٥؛ والتَّنْسِي، الطراز، ص ٩٤-٩٧؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ١٦٤-١٦٥/٣؛ والأزهري، شرح التصريح، ٦٢٣/٢؛ والمارغني، إبراهيم، دليل الحيران، ص ٢٦٠-٢٦١؛ والضّباع، علي، سمير الطالبيين، ص ١٠٠-١٠١؛ وبشر، كمال، دراسات في علم اللغة، ص ١٤١-١٤٢؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٩٥/١-٩٦.

- ١- رأس خاءٍ مهملة (خ) بلا عَرَاقَةٍ^(١) ليدلَّ على معنى: (خَفَّ، أو خفيف، أو خفاء).
- ٢- رأس حاءٍ (ح) بلا عَرَاقَةٍ ليدلَّ على معنى: (خفيف)، أو أنَّها مأخوذةٌ من آخر الفعل (استرح) لكون الوقف محلَّ استراحة.
- ٣- رأس جيم (ج) مهملة كالخاء، مأخوذة من جيم الفعل: (اجزم)، أو من مصدره: (الاجزم)، إذ السكونُ قطعٌ.
- ٤- ميمٌ بتراءٍ (م) لا ذيلَ لها، مقتطعة من آخر كلمتي: (اجزم أو الجزم)، أو من أوَّل كلمة: (مُسَكَّن).
- ٥- هاءٌ (ه) لأنَّه صوت مهموس يلزم الوقف دائماً.
- ٦- دال (د) أخذت من كلمة الدارة بمعنى الدائرة، فيُستدلُّ بدال الكلمة على معناها الذي وُضع علامةً للسكون.
- ٧- دائرة صغيرة كالصفر (o) لاشتراك الصفر والسكون في العدم.
- ٨- صادٌ بلا عَرَاقَةٍ (ص) أخذت من أوَّل كلمة (صفر).
- ٩- نقطة مربَّعة.

وناقش كمال بشرستَّة من هذه الاحتمالات، وهي احتمال كون علامة السكون مأخوذةً من: (ج، ح، خ، م، د، ه، الصفر)، وخلص إلى أنَّها قد تكون أصل علامة السكون الحاليَّة، ورجَّح أنَّ علامة الصفر أقواهنَّ لقوة الشبه الصوريِّ والمعنويِّ في آنٍ^(٢).

(١) التَّعْريِق والعِراقَة: هي أصول هينات الحروف الخطيَّة التي تكون نازلة في الخط، وتثبت بصورتها في أواخر الكلمات، وهي على هيئة تشبه نصف دائرة متجهة إلى أعلى في: (س، ش، ص، ض، ق، ن، ي)، ومتجهة إلى اليمين في: (ج، ح، خ، ع، غ)، وعلى هيئة خط مستقيم في: (م)، وقد تطلق أيضاً على الخط المقوس لنزوله في: (د، ذ، ر، ز، و)، وتعرف أحياناً بمصطلحات التعقيف والعقف والعطف والتعفير لالتواء تلك الخطوط وتقوسها. ابن السَّراج، رسالة النقط والشكل، ع١٦/١٥٤-١٨؛ وابن دُرستويِّه، كتاب الكُتاب، ص١١٣، ١١٦-١١٨؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٧٤، ٧١/٣، ٩١؛ والبهنسي، عفيف، معجم مصطلحات الخط، ص٢١، ٨٥، ١٠٧.

(٢) بشر، كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص١٤٢.

ورجَّح يحيى عباينة أنَّ الصواب منها علامة (خ)، لأنَّها من كلمة خفيف، وأنَّه الرمز الذي تطوَّرت عنه علامة السكون الحاليَّة، لأنَّ رأس الخاء مع التطوُّر أُغلق طرفها، ثم بتطوُّر لاحق أصبحت على شكل دائرة صغيرة^(١). وهذا التفسير عينه قاله كمال بشر، وبين أنَّ رمز الخاء كان مستعملاً في مرحلة متقدِّمة زمن الخليل^(٢).

وبمناقشة هذه الأقوال نجد أنَّ القول بأنَّ أصل علامة السكون رأس الخاء (خ) قد تواتر نقله عند القدماء، الذين فسَّروا أنَّها مأخوذة من كلمة خفيف، قال المبرد: "وإن كان [الحرف] ساكناً أثبتَّ فيه (خاء)، لأنَّك تريد أوَّل خفيف"^(٣). ونسب ابن السراج هذا العمل إلى أهل البصرة، مشيراً إلى أنَّ هناك من يَتَمُّ الخاء بعراقته علامةً للسكون^(٤)، أو أن تكون مأخوذة من الفعل (خَفَّ)، كما ذكر الأزهرِيُّ نقلاً عن أبي حيَّان^(٥)، وهذا وارد كما جاء في المختصرات المعروفة: (صِلْ، ومُدَّ). وأضاف ابن يعيَّش تفسيراً آخر، فذكر أنَّها مأخوذة من كلمة خفاء^(٦)، أراد بهذا أنَّ السكون لعدمه يساوي الشيء المخفي، فلذلك دُلَّ عليه برأس خاءٍ، وهو تفسير يسوِّغه معنى السكون في مقابل معنى الحركة، وأضاف محمود سيبويه البدوي، ومحمود حاج حسين تفسيراً رابعاً، هو أنَّ الخاء مقتطعة من كلمة (خالٍ)، أي إنَّ موقعها خالٍ من الحركة^(٧)، وهو تفسيرٌ وجيهٌ له حظٌّ من القبول كالتفسيرات السابقة.

(١) عباينة، يحيى، التطور السيميائي، ص ٢١٤.

(٢) بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، ص ١٤٢.

(٣) المبرد، كتاب الخط، ص ١٠.

(٤) ابن السراج، رسالة النقط والشكل، ع ٢٢/١٥.

(٥) الأزهرى، شرح التصريح، ٢/٦٢٣.

(٦) ابن يعيَّش، شرح المفصل، ٥/٢١٠.

(٧) ينظر: البدوي، محمود سيبويه، المصاحف العثمانية: المصحف الكوفي، ع ٣٣٣/١٦؛ وحاج حسين،

محمود، تاريخ الكتابة العربيَّة، ص ٢١٣.

والتطور الذي شرحه كمال بشر، ويحى عباينة بأن رأس الخاء كانت تُرسم مفتوحةً بلا عَرَاقِيةٍ هو الاستعمال القديم، ويبدو أن عراقتها لم تُحذف بالكلية، بل كان ذيلها ممتدّاً أطولَ من رأسها، ثم تطوّرت بأن قُصِّرَ ذيلها حتى ساوى رأسها، فأصبح الشكل اللين لهما بتقويس رأسها وامتداد ذيلها واضحاً، ووُجد هذا الرمز في المصحف الذي كتبه الخطّاط ابن البوّاب في أواخر القرن الرابع الهجري^(١)، ثمّ مع الاستعمال أخذ هذا الشكل شيئاً من التيبُّس، فأشبهه الزاوية الحادّة كأنّه رقم سبعة (٧)، وفتحته باتجاه اليسار، ومثل هذه العلامة وُجدت في مصاحف من القرن الثامن الهجري^(٢)، وتفسير هذا أنّ كاتبه استعمل شكلاً قديماً لعلامة السكون أراد منه، في ما يظهر، مخالفة المعهود في زمنه من باب الزخرفة والتحسين، ذلك أنّ رمز الدائرة الصفر قد استقرّ في زمن قبله^(٣)، ووصف زكي صالح هذا الشكل بأنّه نادر، وذكر وضعاً آخر له، وهو أن تكون فتحة هذه الزاوية إلى أسفل كرقم ثمانية (٨)^(٤).

والقول بأنّ علامة السكون رأس حاء (ح) نقله أبو جعفر النحاس من حكاية ابن كيسان عن الخليل، وفسّره علي بن سليمان الأخفش بأنّ الخليل أراد معنى خفيف^(٥)، واختاره بعض المحدثين^(٦)، وهذا يعني أنّ رمز الحاء أريد به الخاء بلا إعجام، لأنّهما في الصورة سواء. وقد رجّح الأزهرى أنّها مأخوذة من فعل الأمر (استرح)، لأنّ الوقف استراحة^(٧)، وهذا تفسير غير مرضيٍّ، لأنّ الوقف لا يعرض إلّا في أواخر الكلم، في حين أنّ

(١) الحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٥٨٩.

(٢) خطّاب، وحيد، الكتابة والخط، ص ٣١٤.

(٣) الحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٥٨٩.

(٤) صالح، زكي، الخط العربي، ص ٧٩.

(٥) النحاس، صناعة الكتاب، ص ١٥٤.

(٦) ينظر: عبد القادر، حامد، دفاع عن الأبجدية، ٨٧/١٢٤؛ والمقدي، عبد الله، موسوعة الإملاء، د.ن،

ط١، م٢٠٠٩، ص ٦٣.

(٧) الأزهرى، شرح التصريح، ٦٢٣/٢.

الأصل في السكون أنه يعرض في بنية الكلمات عروضاً ثابتاً فيحتاج إليه وصلاً، وأما تطوره شكله فهو عينه تفسير تطور علامة رأس الخاء لاشتراكهما في الصورة.

والقول باتخاذ رأس الجيم (ج) علامةً للسكون أشار إليه ابن دُرستويه، وابن بابشاذ، والحيدرة، والأزهري^(١)، ويبدو أنه تفسيراً بُني على أساسين: صوتيٌّ بمعنى القطع، إذ الجزمُ قطعٌ، ومعناه قطع الحركة عن الحرف وخلوهُ منها، ونحويٌّ مرتبط بحالة الجزم الإعرابيَّة، فوافق في الأوَّل التفسيرين السابقين، وخالفهما في الثاني^(٢)، ووصف القلقشنديُّ استعمال جيم بلا عراقية في الدلالة على السكون بأنه مذهب حُذَّاق الكُتَّاب^(٣)، وأما تطوُّر شكلها فكسابقيها، إذ صور الجيم وأخواتها في الرسم واحدةً، والتطوُّر الذي سيمسُّها واحد، والأصل فيها هو الخاء، وصورنا الجيم والحاء مصحَّفان عنها كما ذكر كمال بشر^(٤).

واختلفوا في مختصر علامة الميم (م)، فجاء عند ابن السراج أنها مقتطعة من ميم كلمة (مُسْكَن)، وذكر أنه رأى في بعض الكتابات من يضبط السكون بميم معرَّقة تامَّة^(٥)، وذهب الحيدرة إلى أنها مأخوذة من ميم الجزم^(٦)، موضحاً أنَّ علامة السكون في أصلها ميمٌ بتراء، أي إنَّها ميم لا تنزل عراقتها أو ذيلها إلى أسفل، فترسم بهذا الشكل (م)، وأشار القلقشنديُّ إلى أنَّ رأس الميم التي تشبه الدائرة تُسمَّى جَزْمةً، لأنَّها مأخوذة من الجزم^(٧).

(١) ينظر: ابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٩٨؛ وابن بابشاذ، شرح الجمل، ص ٥٣٤؛ والحيدرة، كشف

المشكل، ص ٦١٠؛ والأزهري، شرح التصريح، ٢/٦٢٣.

(٢) بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، ص ١٤٣.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ٣/١٦٥.

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٥) ابن السراج، رسالة النقط والشكل، ع ٢٢/١٥٤.

(٦) الحيدرة، كشف المشكل، ص ٦١٠.

(٧) القلقشندي، صبح الأعشى، ٣/١٦٥.

ويبدو أنّ التطور الذي لحقها كان بحذف عراقتها، ثم التخلُّص من زائدها الممتدّة على السطر، والإبقاء على دائرتها لتدلّ على السكون. ويرى كمال بشر أنّ هذا الرمز قد اختلط عليهم بعلامة الصفر، فأوردوه من ضمن احتمالات أصل علامة السكون^(١)، واختار صخّة هذا الاحتمال أحمد شيرشال، موضحاً أنّ المشاركة أخذوا من كلمة الجزم جيمها، والمغاربة أخذوا منها ميمها^(٢).

وذكر ابن كيسان أنّ الهاء (ه) أصل علامة السكون، وأنّها استعملت للدلالة عليه لهمسها ولزومها الوقف^(٣). ونقل هذا الداني، وابن نجاح، وابن بابشاذ^(٤). وذكر التنسي أنّ اتخاذاها رمزاً للسكون مذهب بعض النحويين، والنزّ من أهل المدينة^(٥). وقد عُني بعض المحدثين برمز هذه العلامة، فقيّدوها بأوصاف لم ترد عند المتقدمين، فوصفها جواد الورد بأنّها هاءٌ مدوّرة^(٦)، ووصفها إبراهيم المارغني بأنّها هاءٌ واقفة^(٧)، ووصفت عند بعضهم بأنّها هاءٌ مشقوقة^(٨)، وجمع علي الضبّاع بين الوصفين السابقين، فأشار إلى أنّها هاءٌ واقفةٌ مشقوقة^(٩).

(١) بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، ص ١٤٤.

(٢) التنسي، الطراز، ح ٤ ص ٩٥.

(٣) النحاس، صناعة الكتاب، ص ١٥٤.

(٤) ينظر: الداني، المحكم، ص ٥٢؛ وابن نجاح، أصول الضبط، ص ٤٥؛ وابن بابشاذ، شرح الجمل، ص ٥٣٥.

(٥) التنسي، الطراز، ص ٩٧.

(٦) الورد، جواد أمين، ألفباء اللغة العربية، ص ١٩.

(٧) المارغني، إبراهيم، دليل الحيران، ص ٢٦١. والهاء الواقفة هي الهاء القائمة التي تُرسم آخر الكلمة متصلة بما قبلها (ه).

(٨) ينظر: أبو زيتحار، محمد، السبيل، ص ٩؛ ومحيسن، محمد، إرشاد الطالبين، ص ١٦. والهاء المشقوقة هي التي تكتب مستديرةً وسطاً، طولاً أو عرضاً ولا يصحبها من الحروف غير اللام مثل (لها). القلقشندي، صبح الأعشى، ٩٦/٣.

(٩) الضباع، علي، سمير الطالبين، ص ١٠٠.

والقول بأنَّ علامة السكون أخذت من دال كلمة دارة (د) بمعنى دائرة أورده ابن بابشاذ^(١)، ونقله ابن يعيـش، والأزهريُّ، وخالفاه في التفسير^(٢)، فهو يرى أنَّ شكل السكون الذي يشبه الدال (د) مأخوذٌ من دال كلمة دارة، وهما يذهبان إلى أنَّ ذلك توهُمٌ أوقع القائلين به ما وُجد من ضبط عند بعضهم برسم علامة السكون دائرةً غير مكتملة، فتظهر كأنَّها دال، ولا سيَّما إن كانت فتحتها باتجاه اليسار، ووصف زكي صالح هذه الدائرة بأنَّها مفتوحة من أعلى^(٣). وبناءً على ذلك يكون احتمال كتابة هذه الدائرة المفتوحة إلى جهة اليمين أو اليسار وارداً، وكتبها باتجاه اليمين لإشكالٍ فيه، ولكن كتبها باتجاه اليسار يجعلها تشبه الدال، ومن هنا نشأ الخلط، واستبعد كمال بشر هذا الاحتمال، موضحاً أنَّ الأصل في ذلك لعلامة رأس الخاء، ولكن للتشابه بينهما، وخصوصاً مع تطوُّر رأس الخاء بتليين زاويتها وتقويسها أوقعهم ذلك في الخطأ، فقالوا به^(٤).

وكان للضفر علاقة بعلامة السكون، فأثر عن السلف من جهة هذه العلاقة قولان، فابن عصفور يرى أنَّ علامته مأخوذة من صاد كلمة صفر (ص)^(٥) لدلالاتها على الخلوِّ والفراغ، فهو كالسكون، أي إنَّ لدائرة الصاد بلا عراقية (ص) سبباً في ذلك لشبهها بدائرة الصفر، فظنَّ أنَّ رمز الصفر قد أخذ من أوَّل حرف في كلمته، وأنَّ أصله صاد، ثم تطوَّر فصار دائرة. وأمَّا القول الآخر فيذهب أصحابه إلى أنَّ أصل علامة السكون رمز الصفر في الحساب (و)، وقال به الدانيُّ، وابن نجاح^(٦) الذي جعله أوَّل رموز علامة السكون، وتبعهما ابن يعيـش، والأزهريُّ^(٧).

(١) ابن بابشاذ، شرح الجمل، ص ٥٣٤-٥٣٥.

(٢) ينظر: ابن يعيـش، شرح المفصل، ١٥٤/٥؛ والأزهري، شرح التصريح، ٦٢٣/٢.

(٣) صالح، زكي، الخط العربي، ص ٧٩.

(٤) بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، ص ١٤٤.

(٥) ابن عصفور، شرح الجمل، ٣٥٥/٢.

(٦) ينظر: الداني، المحكم، ص ١٩٥-١٩٦؛ وابن نجاح، أصول الضبط، ص ٤٥.

(٧) ينظر: ابن يعيـش، شرح المفصل، ١٥٤/٥؛ والأزهري، شرح التصريح، ٦٢٣/٢.

ووصف بعضهم علامة السكون بأنها حلقةٌ صغيرة^(١)، وهو ما يقرب من معنى رمز الصفر، ورَجَّح هذا الاحتمال كمال بشر، موضحاً أنَّ كثيراً من اللغات تتخذ هذه العلامة للدلالة على السكون في كتاباتها، وأنَّ قوة المطابقة بينا الشكل ومعناه واضحةٌ فيه، فالسكون خلُوٌّ في التحقيق الصوتي كالصفر منفرداً لا قيمةً له^(٢).

وبين الداني أنَّ استعمال هذه العلامة كان مشتهراً عند نقاط أهل المدينة، وكانت له دلالات عندهم، الأولى: دلالة على السكون، والثانية: أنَّه يُوضع فوق الحرف الخفيف المختلف في تخفيفه وتشديده، والثالثة: أنَّه يُوضع فوق الحرف الذي يُخشى أن يُشدَّده مَنْ لا معرفةً له^(٣). ومثل هذه الوظيفة المشتركة مريكة. وأكَّد غانم قدوري أنَّ علامة الصفر في بعض المصاحف القديمة التي ترجع إلى أواخر القرن الثاني أو مطلع القرن الثالث الهجريين قد وُجدت للدلالة على الحرف المختلف فيه تشديداً وتخفيفاً كما في قوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢]، فُضِّبَتْ بَاءُ (رُبَمَا) بعلامة الصفر للدلالة على التخفيف^(٤).

وُضِّبَتْ علامة السكون في مصاحف المغرب العربيِّ بشكل الدائرة الصغيرة، وُضِّبَتْ في المصاحف المشرقيَّة برأس خاءٍ صغيرة، مع إفادتها من شكل الدائرة في الدلالة على أصوات المدِّ الزوائد التي تثبت رسماً ولا تُنطق، وبهيئة الدائرة المستطيلة على ألف بعدها متحرِّكٌ للدلالة على زيادتها وصللاً لا وقفاً^(٥).

(١) ينظر: الموصلي، يوسف داود، التَّمَرِنَةُ في الأصول النحوية، مطبعة دير الآباء الدومنيكيين، الموصل، العراق، د. ط، الجزء الأول، ١٨٧٥م، الجزء الثاني، ١٨٧٦م، ١/١٩؛ وشاكر، محمد، خلاصة الإملاء، دار الظاهرية، الكويت، ط١، ٢٠١٧م ص ٨، مصورة عن طبعته الثانية لمطبعة النهضة بمصر عام ١٩١٣م.

(٢) بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، ص ١٤٢.

(٣) الداني، المحكم، ص ٥١.

(٤) الحمد، قدوري، رسم المصحف، ص ٥٨٩.

(٥) ينظر: مصحف الجماهيرية، التعريف ص (ل)؛ ومصحف مجمَّع الملك فهد المطبوع برواية حفص، التعريف ص (ج)؛ وأبو شعر، عادل إبراهيم، علامات الضبط في المصاحف المخطوطة، ٤٤١/٨.

وأما علامة النقطة المربّعة فذكر علي الضبّاع أنّ الهرويّ قد أشار إليها، ولم يُفصح مَنْ هو تحديداً، ولعلّه عليّ بن محمد النحويّ الهرويّ (٤١٥هـ)، لأنّ محقّق كتابه: (الأزهيّة في علم الحروف) أشار إلى أنّ له كتاباً بعنوان: (الوقف)^(١)، فليهما ذكر رمز النقطة المربّعة فيه. ويظهر أنّ المقصود علامة الجرّة المستعملة للدلالة على السكون عند نقاط أهل الأندلس مع نقط الدوّليّ^(٢)، وأنّ استعمالها استمرّ عند بعضهم، على لبسه، مع شكل الخليل.

(١) الملوحي، عبد المعين، مقدمة تحقيق كتاب الأزهيّة في علم الحروف للهروي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٣هـ، ص ١١.
(٢) التنسي، الطراز، ص ٩٦.

المبحث الثالث رموز الحركات عند المحدثين

يُصنّف الدرس الصوتي الحديث الحركاتِ قسيميّن: طويلة وقصيرة، وكان للحركات وجودها وغيابها في نظام الكتابة العربية مساحةً ممتدّةً للنقاش عند المحدثين، اختلفوا فيها، وانتقدوا حيناً باعتدالٍ وأخرى بمبالغة، وانقسموا بين مقترح ومبتكر، كلٌّ يحاول في ما ذهب إليه إصلاح الكتابة العربية وتحسينها، وكلٌّ أخذ من قوله وردّ عليه، وسأعرض في ما يأتي أبرز ما جاء عندهم.

أولاً: كتابة الحركات القصيرة قبل الطويلة

ثبت عند القدماء أنّ الحركاتِ القصيرة تُكتب قبل الحركاتِ الطويلة في مثل: (كتاب، مكتوب، كتيبة)، وهذه من المسلّمات التي أقرّها الدرس الصوتي القديم، وأسست عليها في علم الصرف قواعد الإعلال، والإبدال، والنقل، والإدغام، وغيرها، وهم بذلك يرون سلامة ما ذهبوا إليه، لأنّ الحركاتِ الطويلة إن لم يُشكّل ما قبلها بقي الصامت في نظرهم خالياً من الضبط، وهذا لا يصحّ عندهم، إذ قواعد المتحرّك والساكن توجب بناءً على منهجهم أن تُوضع الحركاتُ الثلاثِ القصيرة قبل أخواتها الطويلة.

وكانت نظرتهم للحركاتِ الثلاثِ مختلفةً، فالألف عندهم لا تأتي إلا ساكنةً أبداً، وتلازمها الفتحة قبلها في كلّ موضع^(١)، وأمّا الواو والياء فنظرتهم إليهما مختلفةً، لأنّهما تأتيان صامتتين كما في: (وجد، يجد)، وصائتين كما في: (موجود، مُجيد)، ولهذا لم يشترطوا لهما السكون المطلق، والالتزام بحركة من جنسهما قبلهما إلا إذا كانا صائتين، فيلزمهما بهذا ما لزم الألف.

وهذه النظرة لم ترق المحدثين، فأروها قاصرةً، ومضلّلةً، وموهمةً، ولعلّ أوّل من أشار إلى ذلك المستشرق برجستراسر (Bergstrasser) بقوله: "إنّ النحويين القدماء...

(١) ينظر: ابن جني، سر الصناعة، ٦٥٣/٢؛ والخفاجي، سر الفصاحة، ص ٢٧.

كانوا يتأثرون بالخطّ خلافاً للنطق، فرأوا أنّه في بعض الأحيان لا يكتب شيء البتّة بين الحروف الصامتة نحو: (فَعَلَ)، وأحياناً يكتب بينها حرفٌ من حروف المدّ نحو: (فَاعَلَ)، فلم يدروا أنّ الحالتين سيّانٌ في أن تُنطق بعد الفاء حركةً في كليهما إلاّ أنّها مقصورةٌ [قصيرة] في الأولى، وممدودةٌ [طويلة] في الثانية...، وهذه الضلالة هي منبعٌ ضلالاتٍ ومشكلاتٍ كثيرةٍ نجتنبها نحن إذا فهمنا أنّ الحركاتِ منها مقصورةٌ، ومنها ممدودةٌ^(١).

وتبعه في هذا بعض الباحثين العرب، يقول إبراهيم أنيس: "ولكنّ القدماء قد ضلُّوا الطريق السَّويّ حين ظنُّوا أنّ هناك حركاتٍ قصيرةً قبل حروف المدّ...، والحقيقة أنّ هذه الحركاتِ القصيرة لا وجودَ لها في تلك المواضع"^(٢). وقال بهذا التوهّم والخطأ عند القدماء فريقٌ من الباحثين^(٣)، وكلُّهم مجمعون على أنّ رسم الحركاتِ القصيرة قبل الطويلة إنّما كان بسبب الكتابة العربيّة، التي أوقعت القدماء في هذا الوهم، والخداع، والخطأ، على حدّ وصفهم. وإطلاق هذه الأوصاف على علمائنا لا يليقُ بجهدهم وفكرهم الذي ينبغي لنا احترامه بناءً على المنهج الذي أسَّسوا قواعدهم عليه، وأنّ القصور الذي أبانته الدراسات الحديثة لم يكن قدماؤنا ليتلافوه بما قعدوه من قواعد الصرف العربيّ، فمبدأ سكون الحركاتِ الطويلة إنّما قالوا به لما رأوه من إطالة الصوت وإشباعه فيهنّ، فقرروا أنّ هذا الحرفَ حرٌّ طليقٌ غير مقيد بحركة تضبطه وتُقيده.

ويذهب سمير استيتية، كما نقل عنه محمد أبو عيد، إلى أنّ وجود رموز الحركاتِ القصيرة قبل الحركاتِ الطويلة من الموروثات السامية التي ورثتها الكتابة العربيّة عن

(١) برجستراسر، التطور النحوي للغة العربيّة، ترجمة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٤م، ص ٥٣.

(٢) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ٣٩.

(٣) ينظر: بشر، كمال، علم الأصوات، ص ٤٣٩؛ وشاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي، ص ١٨؛ وعبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربيّة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٦، ١٩٩٩م، ص ٣٩٨؛ وخبيل، حلمي، الكلمة دراسة لغوية معجمية، ص ٧٩-٨٠؛ والشايب، فوزي، الحركات نقطة الضعف في الدراسات الصوتية، ص ٦٩-٦٨/٨٠ع/٢٠.

الكتابة السُريانية^(١)، ويرى حسام النُعيمي أنّ القول بذلك أنبى على قولهم إنّ أصوات المدّ ساكنة، ولهذا فلا يمكن أن يُجعل ما قبلها ساكناً تحاشياً لالتقاء ساكنين، فقالوا بوجود حركة من جنس الصوت الممدود قبله^(٢).

ويبدو أنّ من أسباب التزامهم بالحركات قبل أصوات المدّ استشعارهم التصوّر الوظيفي للحركات، إذ يُفرّق الدرس الصوتي الحديث بين طبيعة الصوت ووظيفته في بنية الكلمة، ذلك أنّ "كثيراً من الحركات التي هي طويلة من حيث علم الأصوات ليست كذلك من حيث علم وظائف الأصوات"^(٣).

على أنّ من المعاصرين من لا يزال يقول بقول المتقدمين، فيؤكّد بعضهم أنّ الألف مسبوقةٌ بفتحةٍ لمناسبتها الألف^(٤). تقول راضية بن عريبة: "وأما الصوائتُ في العريّة فهي: الفتحة / َـ /، والضمة / ُـ /، والكسرة / ِـ /، والفتحة الطويلة / َـا /، وهي أَلْفٌ مسبوقةٌ بفتحة، والضمة الطويلة / ُـو /، وهي أو مسبوقةٌ بضمة، والكسرة الطويلة / ِـي /، وهي ياءٌ مسبوقةٌ بكسرة"^(٥).

ثانياً: الكتابة العريّة أمقطيّة هي أم أبديّة؟

نشأ خلاف بين بعض الباحثين بناءً على طبيعة الكتابة العريّة التي لا تشير إلى الصوائت القصيرة في الكتابة إلاّ برموز صغيرة تُوضع فوق الحرف أو تحته في تصوّرهم تصنيف الكتابة العريّة أمقطيّة هي أم أبديّة؟

(١) أبو عيد، محمد، الأبجدية العريّة، حاشية ص ٨٠.

(٢) النعيمي، حسام، أبحاث في أصوات العريّة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٩٨م، ص ١٣، ص ٩٨.

(٣) كاتنينو، جان، دروس في علم أصوات العريّة، ص ١٦٦.

(٤) جَنْزُرِي، رياض، وزميله، المرجع، ص ١٥٢؛ وذلك الباب، جعفر، الساكن والمتحرك في علم اللغة العريّة، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ١٩٨٣م، ع ١٥/٢٠٤.

(٥) بن عريبة، راضية، الصوت اللغوي والحوسبة الآلية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، ٢٠٠٩م، ع ٩٦/٢٤.

وسبقت الإشارة في التمهيد إلى معنى الكتابة المقطعية، وتبين أنها مرحلة من مراحل الكتابة التي عرفت البشريّة بعد مرحلتَي الكتابة التصويريّة والكتابة الرمزيّة، ومفادها أنّ المقطع الواحد في الكلمة المكتوبة يعبر عن جزء منها، وليس عن الكلمة كلّها، ومثال ذلك أنّ كلمة (يَد) المكوّنة من صامت، وحركة قصيرة، وصامت (يَد) تُوظّف مقطعيّاً في الدلالة على معانٍ مختلفة في كلمات متعدّدة، فتظهر في كلمات من مثل: (يدوس، يدخل، يدفع)، فترسم صورة يد وجوارها المقاطع الأخرى، وأحياناً قد يكون المقطع غير دالّ على معنًى، ولهذا فإنّ المقطع (يد) وُظّف في الكلمات ليدلّ على كتلة صوتيّة واحدة، وليس على أصوات منفردة صامتة أو صائتة^(١).

والكتابة المقطعية بهذا المفهوم لا تمتُّ بصلّة إلى الكتابة العربيّة الألفبائيّة، وأبى بعضهم ذلك، فوصفوها بالمقطعيّة، وانقسموا فريقين: فريقاً وصفها بالمقطعيّة قبل اختراع الدوئيّ نُقِطَ الإعراب الدالّة على الحركات، وفريقاً آخر وصفها بالمقطعيّة قبل اختراعه وبعده^(٢)، فالفريق الأوّل قال بذلك حين كانت الكتابة العربيّة خاليةً من الشكل، وعندما وُضع لها نظام الحركات لم تعد عندهم مقطعيّة، وأمّا الفريق الآخر فالكتابة العربيّة عندهم مقطعيّةٌ قبل وضع الشكل وبعد وضعه، فهي في نظرهم كانت مقطعيّةً وما زالت.

١- الكتابة العربيّة مقطعيّة قبل ظهور الشكل

أبرز من يمثّل هذا الفريق المستشرق جلب (Gelb)، الذي دافع بقوة عن رأيه، محاولاً إثبات صدق مقولته بناءً على مراحل الكتابة عامّة، وعلى أصل

(١) ينظر: حاتم، عماد، في فقه اللغة، ص ٢٠١؛ وباي، ماريو، أسس علم اللغة، ص ٦٠؛ والصويغي، عبد العزيز، الحرف العربي، ص ٣٠؛ وبيطار، إلياس، الأبجدية الفينيقية، ص ٤١؛ وأبو عيد، محمد، مقطعيّة الكتابة العربيّة في منظار الدراسات اللغوية المعاصرة، مجلة جامعة جرش للبحوث والدراسات، الأردن، ٢٠٠٦م، مج ١٠/٢٤/٢٢١-٢٢٢.

(٢) أبو عيد، محمد، مقطعية الكتابة العربية، مج ١٠/٢٤/٢٢٠.

الكتابة العبرية السامية وأخواتها العبرية والسريانية خاصةً، وقد لخص رمزي بعلبكي حججه في الآتي^(١):

١- قسّم مرحلة الكتابة المقطعية التي أعقبت الكتابة الصورية ثلاثة أقسام: المقطعية الكلمية، ويُعبر بها عن الكلمة بمقطع أو أكثر، والمقطعية الخالصة، ومعناها التعبير عن مقطع صوتي واحد، سواءً أكان كلمةً واحدةً أم جزءاً من كلمة، والألفبائية التي يُعبر فيها كلُّ حرف عن صوت منفرد.

٢- أنّ الكتابة السامية في مرحلة ما قبل الشكل مقطعيةً، لأنّها تدلُّ على الصوائت كتابةً بالصوامت التي قبلها، فالباء مثلاً (ب) ليست حرفاً منفرداً، وإنما هي مقطع مع صائته الذي يليه ولم يكتب، ولم تُحدّد طبيعته.

٣- أنّ الكتابات السامية بعد إدخال نظم الشكل فيها لجأت إلى استعمال علامات خاصةً للدلالة على السكون، وفي ذلك دلالة على أنّ الإيقاع المقطعي هو الذي دفعهم إلى ذلك، لما أحسّوه من علاقة الصامت بحركته، ومن علاقته بغياها في السكون.

٤- طوّرت الكتابة الحبشية نظامها الكتابي المأخوذ من الكتابة المسندية الجنوبية بإضافة علامات تدلُّ على الصوائت في كتابتها، وهذا ما جعلها مقطعيةً لوجود الصوائت إلى جوار الصوامت.

٥- أنّ الكتابة الآرامية تأثرت بالكتابتين الأشورية والبابلية، إذ وُجد في بعض كتاباتهما كلمات يُقحم فيها صائتٌ بين صامتين، أو يضاف في آخرها دون أن يلفظ، وذلك يدلُّ على التأثر بالمقطعية لوجود تلك الصوائت.

٦- أنّ في حروف الأبجدية الأوجاريتية شبهاً بأشكال الحروف البابلية المقطعية، فحروفها تشبه أشكال المسامير، ولكنها غير مقطعية بل أبجدية^(٢). وهذا الشبه يُقوي تأثر الكتابات السامية بها، وظهور ما يدلُّ على مقطعية الكتابة فيها.

(١) بعلبكي، رمزي، الكتابة العبرية والسامية، ص ٦٩-٧٨. وينظر: أبو عبيد، محمد، مقطعية الكتابة العبرية مج ١٠/٢٤/٢٢١-٢٢٢.

(٢) حجازي، محمود، علم اللغة العبرية، ص ١٥٩.

- وردَّ عليه رمزي بعلبكي حُججه، وبيَّن أنَّها غيرُ منطقيَّة وواهية، وأنَّ كلَّ ما تحجَّج به غير سليم، وافترضه أنَّ الكتابة العريَّة مقطعيَّة في مرحلة من مراحلها مرفوضٌ، موضحاً أنَّ^(١):
- ١- تقسيمه الكتابة المقطعيَّة إلى ثلاثة أطوار غيرُ سديد ولا دليلَ عليه، فالتداخل بين جميع أطوارها واردٌ، ولا يتحتمُّ من وجودها أسبقيةً طور على آخر، أو تطوُّر لاحق من سابق.
 - ٢- غياب الشكل لا يعني بحال من الأحوال أنَّ الكتابة مقطعيَّة.
 - ٣- استعمال علامات السكون في الكتابات الساميَّة مختلفٌ فيه، وأمَّا في الكتابة العريَّة فقد كان الغرض منه التفريق بين صامتين بوجود علامته، وضبط قراءة الكلمة وتعيينها.
 - ٤- القول بتأثر بعض الكتابات الساميَّة بالكتابة المقطعيَّة غيرُ سديد ولا دليلَ عليه.
- وذهب إلى هذا القول المستشرق هافلوك (Havelock)، منطلقاً من رأيه في مقطعيَّة الكتابة العبريَّة، مؤكِّداً أنَّ ما حُكم به عليها ينسحب على الكتابة العريَّة^(٢). وتابعهما من الباحثين العرب بسام بركة^(٣).

٢- الكتابة العريَّة مقطعيَّة قبل ظهور الشكل وبعده

أبرز من يمثِّل هذا الفريق تمام حسان، الذي أكَّد أنَّ نظام الكتابة العريَّة "يعنى برموز الحروف الصحيحة [الصامتة] عنايةً كليَّةً، تصرفه عن تمثيل الحركات في الكتابة، حتى أصبح من الممكن أن تُسمَّى الكتابة العريَّة كتابةً تتَّسمُ بالمقطعيَّة أكثر مما تتَّسمُ بالأبجديَّة"^(٤). فقوله مبنيٌّ على أساس غياب تمثيل الحركات القصيرة في الكتابة منذ

(١) بعلبكي، رمزي، الكتابة العريَّة والساميَّة، ص ٧٨-٨٧. وينظر: أبو عيد، محمد، مقطعيَّة الكتابة العريَّة، مج ١٠/٢٤/٢٢١-٢٢٢.

(٢) أبو عيد، محمد، مقطعيَّة الكتابة العريَّة، مج ١٠/٢٤/٢٢١.

(٣) بركة، بسام، علم الأصوات العام، ص ٩٧.

(٤) حسان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ١٤٠.

نشأتها، وعدم العناية بها في الكتابة، وهو ما يجعل تمثيل الصوامت سائداً في الكتابة العربية، وهو غياب جعلها في نظره أقرب إلى الكتابة المقطعية منه إلى الكتابة الأبجدية، وذهب إلى هذا القول من المستشرقين غابوتشان (Gabutchan)^(١).

والقول بمقطعية الكتابة العربية لا يقوم على حقيقة، ولا يستند إلى دليل، وكل ما احتجوا به رد عليهم، وادعاء غياب رموز الحركات في الكتابة لا يعني بحال من الأحوال أن الكتابة العربية مقطعية، بل غيابها مرده إلى الاستعمال.

وخالف جعفر دك الباب الجميع، فتوصل إلى "أن الكتابة العربية ليست مقطعية، كما أنها في الوقت نفسه ليست أبجدية تماماً، إنها نمط خاص من الكتابة يدون جميع الأصوات الصامتة عن طريق تخصيص إشارة (حرف) لكل صوت صامت من ناحية، ومن ناحية أخرى يدون الأصوات الصائتة"^(٢). ولم يفصح عن هذا النمط الخاص من الكتابة.

إن كل ما قيل عن مقطعية الكتابة العربية استبان للباحثين خطؤه، وأنه لا يمكن بحال إلا أن تكون كتابة أبجدية ألفبائية حتى مع عدم تمثيلها الصوائت تمثيلاً واضحاً^(٣).

ثالثاً: رمزا الواو والياء (و، ي) بين الصوامت والصوائت

إن من مبادئ الكتابة المثالية أن يكون لكل صوت رمزُه الخاص به الذي يميّزه من غيره، إذ التفريق بين الرموز في النظام الكتابي أمرٌ مُحَقَّقُه كلُّ كتابةٍ دفعاً للبس ومنعاً للخلط، وهذا أصل معتمد لم تجد عنه أيُّ كتابةٍ صوتية تتوق إلى تمثيل كتابتها تمثيلاً سليماً.

اتصفت الكتابة العربية بازدواج التمثيل الكتابي في رمزي الحركتين الطويلتين الواو والياء: (و، ي)، فهما تارةً يمثّلان الصوائت في مثل: (نون، ميم)، وأخرى يمثّلان

(١) دك الباب، جعفر، الساكن والمتحرك، ع/٢٠/١٣.

(٢) دك الباب، جعفر، الساكن والمتحرك، ع/٢٠/١٥.

(٣) القاضي، هشام، نظام الكتابة العربية: محددات الهوية والتصنيف، من ضمن كتاب نظام الكتابة العربية: النشوء والتطورات، تحرير: محمد سعيد الغامدي، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، ط١، ١٤٣٨هـ، ص ٦٦-٦٨.

الصوامت في مثل: (وَجَدَ، يَسُرُّ)، وحقُّ هذا الاختلاف أن يكون لوضعهما الصامتِيَّ رمزٌ مغايرٌ لوضعهما الصائتيَّ، ولكنَّ هذا لم يثبت لهما في الكتابة العريبيَّة التي منحتهما تمثيلاً مشتركاً^(١)، وهو خللٌ يُقلُّ من مثاليتها. والسؤال الذي يُطرح: من أين جاء هذا التداخل؟ وأيهما أسبقُ في التمثيل الصوامت أم الصوائت؟ وقد أجاب الدرس الحديث بأنَّ الأصل في الرمزَيْن ابتداءً تمثيلُهما الواو والياء الصامتَيْن، إذ أهملت الكتابة العريبيَّة في مراحلها الأولى الإشارة إلى الصوائت الطويلة كأخواتها الساميات، ولكنها في مرحلة لاحقة استعملت الرمزَيْن لتمثيل الواو والياء الصائتين^(٢).

وهذا التحوُّل في الاستعمال مشهورٌ أيضاً في الكتابَتَيْن الآرامِيَّة والعبريَّة^(٣)، ويرى الباحثون أنَّ بدءَ حصوله كان في الكتابة الآرامِيَّة في القرنَيْن الثامن أو التاسع قبل الميلاد، وحين استعمل الأنباط الكتابة الآرامِيَّة لتمثيل لغتهم ورثوا هذا النظام المتداخل بين الرمزَيْن كما هو، ثمَّ انتقل منهم إلى الكتابة العريبيَّة بلا تغيير^(٤).

ويرى بعض الباحثين أنَّ التقارب الشديد بين طبيعة الصوتَيْن الصائتيَّة والصامتِيَّة في صفاتهما وأدائهما جعل المتقدمين يشركونهما في التمثيل الكتابيَّ، وأنَّ للتعامل الصرفيَّ في الكلمة أثراً في ذلك، فكان القدماء في تفسيرهم قضايا البدل، والإعلال، والنقل، والإدغام يعدُّون الرمزَيْن الواو والياء متقابلَيْن، فيحلُّ أحدهما محلَّ الآخر في كثير من التبدُّلات الصوتيَّة، وذلك مثل تفسيرهم أنَّ أصل الألف في: (قال، باع) هو: (قول، بيع)، فشعورهم بتقارب طبيعة الصوتَيْن في كونهما أصلاً للألف أوحى لهم بذلك التمثيل المشترك في الكتابة^(٥).

(١) حجازي، محمود، علم اللغة العريبيَّة، ص ١٢.

(٢) ينظر: بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامِيَّة، ص ٣٧؛ وكاتنينو، جان، دروس في علم أصوات العريبيَّة، ص ١٥٠-١٥١؛ ويشر، كمال، دراسات في علم اللغة، ص ٢٨-٢٩.

(٣) بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامِيَّة، ص ٣٧.

(٤) الحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٧٠.

(٥) ينظر: النعيمي، حسام، أصوات العريبيَّة بين التحوُّل والثبات، جامعة بغداد، بغداد، د.ط، د.ت، ص ٨٧؛ والمطليبي، غالب، دراسة في أصوات المد، ص ٢٢٥-٢٢٦.

رابعاً: ثنائِيَّة رمز الحركة الطويلة الألف: (ا، ي)

إنَّ من شروط الكتابة المثلِّيَّة أن يُمثَّل كلُّ رمز صوتَه الخاصَّ به، وألَّا تتعدَّد الرموز لما في هذا من إرباك، وخصوصاً أنَّ بالإمكان الاعتماد على رمز واحد، ولهذا فوجود أكثر من رمز لتمثيل الصوت الواحد يعدُّ خللاً في منظومة الكتابة، ويؤدِّي إلى تكثير الرموز، وتشتيت قواعد الكتابة، فوجود رمزين لصوت واحد يستوجب وجود قواعد خاصَّة تميِّز الفرق في استعمال هذا من ذلك، والكتابة في أصلها اليسير لا ينبغي أن تتحمَّل قواعد للتفريق في استعمال كلِّ رمز، ما دام أنَّ في الأمر سعة، وأنَّ الاكتفاء برمز واحد في الإمكان تحقيقه.

وقد عانت الكتابة العربيَّة منذ نشأتها، وما زالت، وجود رمزين كتابيين للألف المتطرِّفة أو حركة الفتحة الطويلة، فهي تُكتب متوسِّطة على شكل ألف قائمة (ا) في مثل: (قائل، مثال)، وتكتب متطرِّفة برمزين على شكل ألف قائمة، وياءٍ مهملة في مثل: (دعا، مصطفى)، وهذا الاشتراك في الترميز يعدُّ عيباً كتابياً لمخالفته مبادئ الكتابة المثلِّيَّة من جهة، ولإيقاعه في اللبس من جهة أخرى، إذ رمز الألف المتطرِّفة (ي) لا يُفرِّق بينه وبين رمز الياء (ي) إلاَّ بنقطتين، وهذا الخلط عينه.

وتاريخياً يؤكِّد الباحثون أنَّ كلا الرمزين لحركة الفتحة الطويلة (ا، ي) لم يكونا في أصل وضعهما لتمثيلها، فكانت الألف المتوسِّطة (ا) موضوعةً لتمثيل صوت الهمزة (أ)، والألف المتطرِّفة على صورة الياء (ي) موضوعةً لتمثيل صوت الياء (ي)^(١)، لأنَّ الألف المتوسِّطة بأثر من الكتابات السامية كانت مهملةً في الاستعمال، ولا وجود لها في الكتابة النبطية التي تأثرت بها الكتابة العربيَّة في مراحلها الأولى فحذفتها كتابةً، ثمَّ في مرحلة لاحقة استعمل الرمز (ا) الخاصُّ بالهمزة لتمثيل الألف المتوسِّطة^(٢)، ومع هذا التطوُّر

(١) ينظر: بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ص ١٤٩؛ ويرجشتراسر، التطور النحوي، ص ٦٠؛ وبشر، كمال، دراسات في علم اللغة، ص ١٩، ص ٨٢؛ والحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٣٢٣.

(٢) بعلبكي، رمزي، الكتابة العربيَّة والسامية، ص ١٧٩.

ما زالت فيها إلى اليوم كلمات محذوفة الألف من مثل: (لفظ الجلالة (الله)، والرحمن، والسموات، وهذا، ولكن... إلخ.)، وهي التي تُعرف بالصيغ المتحجّرة^(١).

وأصبح رمز الألف (ا) بهذا التطور يؤدي وظيفتين متغايرتين كتابةً في آن واحد، هما: دلالاته على صوتي الهمزة والألف^(٢). وبعد اختراع الخليل رمز الهمزة، وهو رأس العين (ء) فُرّق بينهما، وأصبحت الهمزة تُميّز بهذه العلامة (أ)، والألف تُعرى منها، فُتخلّص بهذا الاختراع من عناء التداخل بينهما والإلباس المتوقّع، وكان تمييزاً موقفاً، وأصبح رمز الألف منفرداً بشكله الخاصّ، وكان المفترض، والحال هذه، أن يُعمّم رمزها على مواقع الكلمة كلّها بلا استثناء، وهذا ما لم يحصل، وبقي للألف المتطرّفة رمزها الذي يتداخل مع صوت الياء. والسؤال المطروح: ما أصل هذا الرمز (ي)؟ وكيف أبقى عليه؟

تؤكد الدراسات الحديثة أنّ الألف المتطرّفة المكتوبة ياءً مهملةً (ي) في أصلها الساميّ القديم ياءٌ في بنية الكلمة فعلاً، واسماً، وحرفاً، فكلمات من مثل: (على، رمى، فتى) هي في أصلها: (عَلَي، رَمَي، فَتَي)، وأنّ التطور الصوتي الذي لحقها بإسقاط الياء من آخرها، وإطالة صوت الفتحة القصيرة قبلها، فنشأت عن هذا الحركة الطويلة الألف^(٣) قد أدّى إلى تأثر القدماء بذلك وكتابتها ياءً.

ويذهب بعض الباحثين إلى أنّ لإمالة الألف المتطرّفة إلى الياء أثراً مهماً في ذلك، فاستوحى القدماء بهذا قرب الألف من الياء فكتبوها ياءً^(٤)، وترى أحلام خليل، كما نقل عنها حيدر التميمي، أنّ ما ثبت في لهجة طَبِيٍّ من قلب الياء ألفاً في قولهم: بَقَى، رَضَى،

(١) الحسن، صالح، الرسم الإملائي، ص ٢٢٤.

(٢) عبد التواب، رمضان، الخط العربي وأثره في نظرة اللغويين القدامى إلى أصوات العلة، مجلة المجلة، القاهرة، ١٩٦٨م، ٥٧/١٣٩٤.

(٣) برجشتراسر، التطور النحوي، ص ٦٠؛ وبروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ص ١٠٨؛ ص ١٤٩، والحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٣٢٥.

(٤) كاتينو، جان، دروس في علم أصوات العربية، ص ١٦٦؛ وشليبي، عبد الفتاح، الإمالة في القراءات واللهجات العربية، دار الشروق، جدة، ط ٣، ١٩٨٣م، ص ٩٥، ٣٦٩، ٣٧١.

لَقِيَ في: بقِي، رَضِيَ، لَقِيَ^(١) يفسّر أنّ العرَبِيَّةَ في طور من أطوارها القديمة قد تحوّلت فيها الياءُ أُلْفًا، وبقيت آثار هذا التحوُّل في كتابة الألف المتطرِّفة على هيئة الياءِ (ي)^(٢).

وأياً كان سبب كُتِبَ القدماءُ الألفَ المتطرِّفةَ ياءً مهملةً فقد لزم معه قَبولُ هذا الاختلال في الرسم، وتقعيد القواعد التي في ضوئها يعرف الكاتب متى يكتبها قائمةً، ومتى يكتبها ياءً مهملةً، وهي القواعد التي تُعدُّ من أعقد المواضع في الإملاء العربي^(٣) لكثرتها، وكان لنا في أمر التخفُّف منها مندوحةٌ لو أنّ سلفنا أبقوا على رمز واحد للألف، وهذا ما لم يكن.

خامساً: رموز الحركات القصيرة: المشكلة والحلُّ

يُمثِّل نظام الحركات القصيرة في الكتابة العربيَّةَ برموز صغيرة تُوضع فوق الحروف وتحتها، ولا تُكتب في صلب الكلمة كما هو الحال في اللغات اللاتينية وغيرها التي تُكتب صوائتها بجوار صوامتها في الكلمة، وهذه طريقة واضحة في التمثيل الكتابي، يؤمّن معها الوقوع في الزلل والخطأ، لأنَّ القارئ يرى الحركات التي تتبع الحروف فلا يُشكِّل عليه نطقها ومعناها.

وأهملت الكتابة العربيَّة منذ نشأتها تمثيل هذه الحركات الصغيرة رسماً اكتفاءً بوضوح المعنى برسم الحروف الكبيرة^(٤)، وفي مرحلة لاحقة اعتنت بتمثيلها في الكتابات التي يُخشى أن يتسلَّل إليها اللحن والخطأ بترك ضبط كلماتها، وذلك في رسم المصحف،

(١) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (ف.ن.ي)، ١٦٤/١٥؛ والزيدي، تاج العروس، (ل.ق.ي)، ٤٧٦/٣٩.
(٢) ينظر: التميمي، حيدر، العلة الإملائية: دراسة في رسم الكلمة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٩م، ص ٣٤.

(٣) الحسن، صالح، الرسم الإملائي، ص ٤١٧.

(٤) عيب قديماً من كان يكتب لقارئه نصّاً مشكولاً، وكان ذلك في نظر بعضهم منقصة ومظنّة تُهمّة له، فكانوا يتباهون بترك الكلام غفلاً من الشكل حتى قال قائلهم: «لأنَّ يُشكِّل الحرف على القارئ أحبُّ إليّ من أن يُعاب الكاتب بالشكل». القلقشندي، صبح الأعشى، ١٦١/٣.

وتدوين الحديث النبويّ، ونصوص الشعر التي قد تُقرأ على أكثر من رواية، والكلام الذي لو تُرك وعملت فيه أيدي النُسخاء بغير ما أراد كاتبه تغيّر معناه.

وناقش المحدثون هذا الإغفال في التمثيل الكتابي، واختلفت آراؤهم فيه ونظرتهم إليه، فحُضني ناصف عدّه ضرباً من الاختزال الذي ميّز الكتابة العربيّة من غيرها^(١)، وقد فاقت الكتابة العربيّة بهذا الاختزال الكتابات الأخرى التي تعاني طول الكلمات بسبب الإكثار من استعمال الحركات، ووافقت ما يُذهب إليه في مباحث الدرس اللغويّ الحديث من إيجابيّة الاختزال والاختصار^(٢).

وخالفتهم طائفة أخرى رأت في غياب تمثيل الحركات الصغيرة في الكتابة العربيّة عيباً، ونقصاً، وقصوراً، يقول جان كانتينو (naJonitnaC): "الكتابة العربيّة كأنّها ضربٌ من الاختزال يجب فهمه أو لاكي تتسنى قراءته، وذلك عيبٌ من أكبر عيوب الخطّ العربيّ"^(٣). ووصف عبد العزيز فهمي غياب الحركات في الكتابة العربيّة بأنّه كارثة حائقة^(٤)، وعند آخرين أنّ تجاهل تمثيل الحركات وإغفالها جعل الكتابة العربيّة منقوصة^(٥)، وصعبة^(٦)، وفاسدة^(٦)، ومعيبة^(٧)، ومعقدة^(٨)، وقاصرة عن الأداء^(٩)، وأخرها عن تقدّمها كثيراً

(١) ناصف، حُفني، تاريخ الأدب، ص ٩٩. وينظر: مراد، حسان صبيح، تاريخ الخط العربي، ص ٢٩٠.

(٢) ينظر: نافع، غريب، الضياء، ص ١٣؛ والدسوقي، محمد، اختزال الشكل، ع ١٧/٤؛ والنعمي، حسام،

أصوات العربيّة، ص ٨٦؛ وجمعة، إبراهيم، قصة الكتابة العربيّة، ص ٩٢-٩٣.

(٣) كانتينو، جان، دروس في علم أصوات العربيّة، ص ١٧٣.

(٤) مجمع اللغة العربيّة، تيسير الكتابة العربيّة، ص ٨.

(٥) ينظر: عَقْرَاوي، مَتَى، إصلاح الخط العربي، مج ١٠٦/٥ ج ٣٥٦/٥؛ وبين سلامة، البشير، اللغة العربيّة ومشاكل الكتابة، ص ٣٣.

(٦) مولوي، أحمد زكي، العربيّة الجديدة، ع ١٠٥/٥٥.

(٧) ينظر: قَدُوح، محمد، الكتابة نشأتها وتطورها، ص ٨٣؛ وبلعيد، صالح، في قضايا فقه اللغة العربيّة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، د.ط، ١٩٩٥م، ص ٢٢٨.

(٨) يعقوب، إميل، الخط العربي، ص ٤٨.

(٩) نعمان، مصطفى، ويحيى بلعباس، حروف عربية جديدة، مج ٩/١ ج ٢٢٠/١.

وأعاقها^(١)، ويرى أنيس فريحة أن الحركات القصيرة لو كُتبت منذ القدم كالحروف الصامتة لكانت قواعد النحو والصرف في لغتنا على غير ما هي عليه اليوم^(٢).

وقد عدّ فريق من الباحثين غياب الحركات القصيرة في الكتابة العربية مشكلةً من أكبر مشكلات الكتابة، وهو الأمر الذي انبرى إليه بعض المختصين لإيجاد حلول مناسبة لهذه المشكلة، وتدارك هذا العيب الذي اعتورها، وإصلاح الكتابة العربية^(٣)، وسارت تلك الحلول والمقترحات في اتجاهين: اتجاهٌ يدعو إلى كتابة الحركات القصيرة في صلب الكلمة، وإن دعا ذلك إلى تغيير الكتابة، أو تعديلها، أو إضافة اختراع إليها، واتجاهٌ آخر يدعو إلى المحافظة على المتوارث، والإبقاء عليه مع تقنين قواعد الشكل.

١- كتابة الحركات القصيرة في صلب الكلمة

هذا أساس دعوة الفريق القائل بالتغيير، والتعديل، والاختراع، فما يعنيههم بالمقام الأول ويجمع شمل أفكارهم في النهاية هو أن يكون لرموز الحركات القصيرة مكانٌ في صلب الكلمة، وهذه الغاية المرجوة تُسوِّغ عندهم بأيّ وسيلة ممكنة، سواءً أكان ذلك بتغيير الكتابة المتوارثة، أم بتعديلها، أم باختراع يضاف إليها، وقد تنوّعت رؤاهم، وتعدّدت أفكارهم، وأبرزها:

(١) ينظر: بدوي، عبد الفتاح، كينونة اللغة العربية، تقديم: إبراهيم صلاح الهدهد، مجلة الأزهر، نسخة إلكترونية، ص ٦٢؛ والفاروقي، عبد المجيد، طريقة جديدة للتهجئة والكتابة في اللغة العربية، لندن، ١٩٥٩م، ص ٥-٦.

(٢) فريحة، أنيس، في اللغة العربية، ص ١٦٦.

(٣) ينظر: بن سلامة، البشير، اللغة العربية ومشاكل الكتابة، ص ٧٠؛ وفريحة، أنيس، في اللغة العربية، ص ١٦٧؛ ويعقوب، إميل، الخط العربي، ص ٤٦-٤٩؛ والحمد، غانم، علم الكتابة العربية، ص ٢٢٧-٢٣٠؛ وعبد الرحمن، طالب، نحو تقويم جديد للكتابة العربية، ص ٦٢-٦٣؛ والعزاوي، نعمة، دعوى صعوبة الكتابة العربية، من ضمن كتاب لغة الضاد، ندوة وقائع دائرة علوم اللغة العربية، الجزء الخامس، دائرة علوم اللغة، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٤٢٢هـ، ص ٢٤.

أ- تغيير الكتابة

يرى أصحاب هذا التوجُّه ضرورة تغيير الكتابة العربيَّة ليسهل إضافة الحركات القصيرة إليها، لأنَّ طبيعة الكتابة المتوازنة في أشكال حروفها وطريقة كتابتها المتصلة لا تسمح بإدخال رموز الحركات القصيرة في صلب الكلمة، وقد انقسموا في مقترحهم فريقين: فريقٌ دعا إلى تغيير جذريٍّ للكتابة العربيَّة بإلغاء حروفها، واستبدال الحروف اللاتينيَّة بها، وفريقٌ آخر دعا إلى تغيير طبيعة الكتابة بالفصل بين حروفها، وإقحام رموز الحركات بينها. فأما دعاة كُتب اللغة العربيَّة بالحروف اللاتينيَّة فقد رأوا في تمثيل الحركات القصيرة في صلب الكلمة بجوار الحروف الصامتة في اللاتينيَّة حلاً ناجعاً لهذه المشكلة، فهذا عبد العزيز فهمي بعد أن عرَّض بالكتابة العربيَّة، واستعرض مشكلة رسم الحركات القصيرة لم يخلص إلَّا "إلى طريقة واحدة، وهي اتِّخاذ الحروف اللاتينيَّة، وما فيها من حروف الحركات بدلَ حروفنا العربيَّة"^(١).

وناقشتُ في الفصل الأول دعوة كتابة اللغة العربيَّة بالحروف اللاتينيَّة بالتفصيل^(٢)، وتبين أنَّها دعوة وُلَّت، ولم تقوَ على البقاء، ولم تعد إلَّا ذكرى في تاريخ الكتابة العربيَّة المعاصرة يشار إليها من باب الاطلاع على الدعوات الهدَّامة التي حُوربت بها لغتنا العربيَّة.

وأما مقترحات تغيير طبيعة الكتابة العربيَّة فبقيت في إطار الأصالة والعروبة، وتوجَّهت إلى إيجاد حلول فنيَّة تمسُّ طبيعة الكتابة العربيَّة، وذلك بتحويلها عن المؤلف، أو إضفاء لمسة التَّقنيَّة عليها، والإفادة من كلِّ جديد في الطباعة، ولعلَّ أهمَّها:

١- إلصاق الحركات ببنية الحروف

يدعو أصحاب هذا التوجُّه إلى رسم الحركات القصيرة في الكتابة العربيَّة برموز صغيرة تُلصق بالحروف الكبيرة خلال الكتابة حتى لا تُترك فرصة للكاتب في عدم كتابتها، فتُلزمه هذه الطريقة بالإشارة إليها، وما عليه إلَّا أن يتمرَّس على رموزها الجديدة وطريقة

(١) مجمع اللغة العربيَّة، تيسير الكتابة العربيَّة، ص ١٢.

(٢) تنظر صفحة (٩٩) من الفصل الأول من الرسالة.

كتابتها، لأنَّ إصاق رموز الحركات القصيرة ببنية الحروف الكبيرة سيُغيّر أشكالها عن المعهود، وممن دعا إلى هذا علي الجارم^(١)، ومحمد خير القَبَّاني^(٢)، وقريبٌ منهما مشروع الكتابة النمذجية للبشير بن سلامة^(٣).

وسأكتفي بعرض مقترح علي الجارم نموذجاً لهذا التوجُّه، لأنَّه قُدِّم إلى أعلى مؤسَّسة لغوية في مصر والوطن العربيّ، وهو مجمع اللغة العربيّة، ويقوم مقترحه على رسم أشكال الحركات القصيرة متصلةً بحروفها، فالفتحة شرطة تعلو خُطيّطاً من طرفها الأيسر تركز على الحرف، فتظهر مثل رقم اثنين (٢)، والضمّة عكسها، فتظهر مثل رقم ستّة (٦)، والكسرة شرطة متّصلة من تحت الحرف، فتبدو مع بنية الحرف مثل رقم سبعة باتجاه اليمين، وأمّا السكون فحلقةٌ تعلو الخُطيّط الذي علته الفتحة والضمّة، واقترح للتونين أشكالاً تذيّل بأخر الكلمة، فجعل لتونين النصب مثل ألفه متّصلاً من أعلاه معه، وامتدّلياً إلى أسفل، وجعل لتونين الرفع تذيلاً كالنصب، وشكله يشبه رمز النون متّصلاً بأخر الحرف، وأمّا لتونين الجرّ فجعل له شكلاً من أشكال رسم الياء المتطرّفة تُلحق بأخر الكلمة^(٤).

وقد ناقش هذا المقترح أعضاء المجمع اللغويّ، واعترضوا عليه وردُّوه، ولو لم يكن فيه إلا تشويه المؤلف لطبيعة الكتابة العربيّة لكفى لرفضه.

٢- كتابة الحركات القصيرة برموز كبيرة

يقترح أصحاب هذه الدعوة أن تُرسم الحركات القصيرة عقب صوامتها برموز الحركات الطويلة: (ا، و، ي)، لتظهر كبيرةً في الكتابة كرموز الصوامت والصوائت

(١) مجمع اللغة العربيّة، تيسير الكتابة العربيّة، ص ٨١-٨٤.

(٢) الكردي، محمد طاهر، رسالة في الدفاع عن الكتابة العربيّة في الحروف والحركات، المطبعة العربيّة، مكة، د. ط، ١٣٦٥هـ، ص ٤.

(٣) بن سلامة، البشير، اللغة العربيّة ومشاكل الكتابة، ص ٨٢-٨٧.

(٤) مجمع اللغة العربيّة، تيسير الكتابة العربيّة، ص ٨٤. وينظر: الرماضنة، مهدي، رسم الكتابة العربيّة عبر العصور: دراسة في حركة التطور والتجديد، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٧م، ص ١٣٢-١٣٣.

الطويلة، ومن أبرز الداعين إلى هذا محمد لطفي السيد^(١)، وعبد المجيد الفاروقي^(٢)، وأنستاس الكيرولي^(٣)، وغيرهم^(٤).

ولعلَّ محمد لطفي السيد أقدمهم، ويدعو مقترحه إلى كتابة الحركات كالصوامت، وفكَّ الإدغام، ورسم التنوين نوَّناً، فُكُتِبَ مثلاً كلمة: (محمَّد) مرفوعةً منوَّنةً هكذا: (موحاممادون)، ومفتوحةً منوَّنةً هكذا: (موحاممادان)، ومجرورةً منوَّنةً: (موحاممادين). ومع سلامة الفكرة الداعية إلى تمثيل المنطوق كما هو بلا حذفٍ أو زيادةٍ فإنَّ ما جاء به وما تابعه عليه بعضهم لم يلقَ نجاحاً، ورُدَّت عليهم أفكارهم، لأنَّ في طول الكلمة المفرط عيباً تخلَّصت منه الكتابة العربية منذ نشأتها، فكيف يُقبل الآن بعد أن رسخت وتمكَّنت.

ومثله في ذلك عبد المجيد الفاروقي، الذي لم يجعل للفتحة ظهوراً لكثرة ورودها، ووافقهم في رمز الضمة الطويلة، وخالفهم في رموز الياء، والكسرة، والتنوين، فجعل للياء ثلاث نقط من تحتها، وللکسرة ياءً بنقطتين وسط الكلمة، وتُهْمَل إذا وردت طرفاً، وجعل للتنوين نوَّناً مقلوبة، ورسم الألف المتطرَّفة على صورة الياء (ى) ألفاً طويلةً على الأصل، وفكَّ الهمزة الممدودة (آ) لتصبح حرفين (أا)^(٥).

وذكر إحسان جعفر في أثناء عرضه مقترح محمد لطفي السيد جملةً استوقفتني، ولم أهدِّ إلى مصدرها، فقال: "اقترح محمد لطفي السيد سنة ١٨٨٩م وضَّع الحروف

(١) ينظر: زكريا، نفوسة، تاريخ الدعوة إلى العامية، ص ٢٢٠-٢٢١؛ والطناحي، طاهر، هل يمكن إصلاح الحروف العربية؟ ص ٤٢/ج ٦/٨٣٠-٨٣١؛ وأبولبن، جميلة، الأبعاد اللسانية للعربية المكتوبة غير المشكولة، دار زهران، الأردن، ط ١، ٢٠١٣م، ص ١٧٧-١٧٨.

(٢) الفاروقي، عبد المجيد، طريقة جديدة للتهجئة، ص ١٣-٢٩.

(٣) الطناحي، طاهر، هل يمكن إصلاح الحروف العربية؟ ص ٤٢/ج ٦/٨٣١.

(٤) ينظر: حجازي، محمود، تيسير الكتابة العربية، ع ٥/١٤٧-١٤٥؛ والقاسمي، علي، العقل الإلكتروني، ص ١/١٤/١٦٩؛ والشهابي، زهير، مشروع كتابة الحركات بحروف عربية، مج ٩/ج ١١/٦٥٧؛ وعمر، أحمد مختار، العربية الصحيحة دليل الباحث إلى الصواب اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ١٩٨١م، ص ٥٤؛ والرماضنة، مهدي، رسم الكتابة العربية، ص ١٦٥.

(٥) الفاروقي، عبد المجيد، طريقة جديدة للتهجئة، ص ١٣-٢٩. وينظر: الرماضنة، مهدي، رسم الكتابة العربية، ص ١٥٨-١٦٠.

اللينة بدلَ علامات الشكل في الكلمات، وهو رأي الكسائي^(١). فقوله: (وهو رأي الكسائي) بلا تبيين أو عزوٍ غريب، إذ قد يُفهم منه أن أصحاب هذا المقترح بنوا رأيهم على رأي قديم قال به علمٌ من أئمة اللغويين، والنحويين، والقراء، ولم يثبت -حسب اطلاعي- أن نُسب رأيي إلى الكسائي يُلمح فيه إلى هذا، فضلاً عن أنه يُصرح به.

٣- فصل الحروف وإقحام رموز الحركات بينها

يرى أصحاب هذا التوجّه تغيير طبيعة الكتابة العربيّة يجعلها منفصلة الحروف كالكتابات اللاتينيّة لإدخال رموز الصوائت القصيرة خلال الصوامت، وأبرز من دعا إلى هذا محمد البوني^(٢)، وخلييل عساكر^(٣)، وأحمد زكي مَوْلوي^(٤)، وغيرهم^(٥).

وقد اختلفت طروحاتهم في هذا، فمحمد البوني يرى أن تبقى رموز الحركات كما هي مع الفصل، واقترح أن يُرسم لها حاملٌ بين الحروف على شكل حرف (٧) في اللغة الإنجليزيّة، وقد أشير إلى مقترحه في الفصل الأول^(٦).

ولخلييل عساكر رأيٌ مخالفٌ في فكرة الحامل ومقدار الفصل بين الحروف، فهو يرى أن تُوضع شرطة صغيرة عقب الصامت في وسط الكلمة تُحمل عليها حركته بحجمها المعتاد، وتُوضع تحته الكسرة، وخصوصاً مع الأحرف التي تُفصل كتابةً، وهي: (أ، ا، د، ذ، ر، ز، و)، وأن تُوضع في آخر الكلمة لتُحمل عليها حركة الإعراب والتنوين، على ألا يكون

(١) جعفر، إحسان، مستقبل الكتابة العربيّة، مج ١٧/١ ج ٢٤٧.

(٢) البوني، محمد حسن، الأسلوب المفيد، ص ١٣-١٤.

(٣) عساكر، خليل، الكتابة العربيّة، س ٤/٣٨٤ ج ٧١.

(٤) مولوي، أحمد زكي، العربيّة الجديدة، ع ١٠/٥٨-٥٩.

(٥) ينظر: عقراوي، متىّ، إصلاح الخط العربي، مج ١٠٦/٥ ج ٣٦٠؛ والكردى، محمد طاهر، رسالة في الدفاع عن الكتابة العربيّة، ص ٤؛ وعفيضي، فوزي، نشأة وتطور الكتابة، ص ٣٤٧؛ ونعمان،

مصطفى، ويحيى بلعباس، حروف عربية جديدة، مج ٩/١ ج ٢٢٠.

(٦) تنظر صفحة (٩٥) من الفصل الأول من الرسالة.

هذا في كل كلمة، بل يُرَكِّز في الحركات المهمّة فحسب، وأمّا الواضحة فيمكن التخفُّف منها، فُتكتب كلمات من مثل: (أزوركُم، السوادُ، فتيةٌ) هكذا: (أزورُكم، السوادُ، فتيةٌ) (١)، على تقدير أن الحركات الأخرى واضحة.

ب- تعديل الكتابة

دعا يوسف غُصوب إلى مقترح يعتمد على تغيير موقع حركة الكسرة وتنوينها من بنية الحرف، وذلك بوضعها أعلى الحرف كالفتحة على أن يكون اتجاههما معاكساً لاتجاه الفتحة دفْعاً لللبس، فيظهر طرفها الأيمن نازلاً باتجاه الحرف وطرفها الأيسر إلى الأعلى، معللاً أن هذا أدعى لسلامة المقروء بروية الحركات كلها أعلى الحرف (٢)، ووافق قول أحمد مختار عمر قوله، مؤكداً أنه حلٌ بديلٌ لمشكلة الحركات إن عجزنا عن كتابتها برموز في صلب الكلمة (٣).

واقترح بعضهم التخلُّص من رموز الحركات القصيرة، وهم فريقان: فريق استند إلى التراث الفني للخَطِّ العربيّ، وفريق اعتمد على تقنيات الطباعة، فرأى الفريق الأول أن تُختار أشكال حروف خطية تُغني بتمييزها عن حركاتها، فيوضع للحرف المفتوح شكلٌ مأخوذٌ من خَطِّ النسخ مثلاً، وللمضموم شكلٌ من خَطِّ الرُقعة مثلاً، وللمكسور شكلٌ من خَطِّ الثُلث مثلاً، وممن دعا إلى هذا، كما أشير في الفصل الأول، عبد الله العلايلي الذي سمّاه الخَطِّ الجديد والخَطِّ المُعَرَّب (٤).

ودعا الفريق الآخر إلى الإفادة من تقنيات الطباعة بأن يُميّز كلُّ حرف بحجمه الطباعيّ، وممن دعا إلى ذلك محمد عبد القادر الذي اقترح أن يكون الحجم الاعتياديّ دالاً على الصامت المفتوح، والسميك المجوّف المنخَطَّط دالاً على الصامت المضموم،

(١) عساكر، خليل، الكتابة العربية، ص ٣٨٤/٤٧.

(٢) غصوب، يوسف، إصلاح الأبجدية العربية، مجلة الهلال، مصر، ١٩٢٩م، ص ٣٧/٦ج/٧٣٢.

(٣) عمر، أحمد مختار، العربية الصحيحة، ص ٥٤.

(٤) العلايلي، عبد الله، مقدمة لدرس لغة العرب، ص ٣١. وتتنظر صفحة (٧٤) من الفصل الأول من الرسالة.

والسميك المجوّف دالاً على الصامت المكسور^(١)، واقترح غيره قريباً من هذا كما أشير إليه في الفصل الأوّل^(٢).

ج- اختراع الكتابة

دعا أصحاب هذا الاتجاه إلى اختراع رموز للحركات القصيرة تدخل في صلب الكلمة، لتتميّز من رموز الحركات الطويلة، واختلفوا في تحديد هذه الرموز، فاخترع بعضهم للحركات حروفاً، فرمز للفتحة بياءٍ مهملةٍ، وللكسرة بياءٍ وتحتها ثلاث نقط، وللضمّة بفاءٍ فوقها ثلاث نقط^(٣).

واقترح يونس السامرائي للكسرة رمزاً كحرف (n) في اللغة الإنجليزية مصغراً، وللضمّة رمزاً كحرف العين متوسطة متصلةً (ع)، وأبقى على رمز الفتحة كما هو^(٤)، وجاء عند حفني ناصف أنّ هناك من اقترح لرموز الحركات الطويلة ما يشبه رقم (٨) للدلالة على مدّها، ووضع نقطتين فوق الياءٍ للدلالة على صائت الياءِ المشدّد، ووضع للتنوين رمزاً كحرف (N) في اللغة الإنجليزية مكبّراً، ووضع لتمثيل الصوائت القصيرة رموز: (A, i, o, u) في اللغة الإنجليزية^(٥).

واقترح الجنيد خليفة أن يُستدلّ على رموز الحركات القصيرة بالأرقام الحسابية التي تُقحم بين الصوامت، فيُوضع رقم (١) للدلالة على أنّ الحرف الذي قبله مضمومٌ، ورقم (٢) للدلالة على أنّ الحرف الذي قبله مفتوحٌ، ورقم (٣) للدلالة على أنّ الحرف الذي قبله مكسورٌ، ورقم (٤) للدلالة على أنّ الحرف الذي قبله مشدّدٌ، ورقم (٥) للدلالة على أنّ الحرف الذي قبله ساكنٌ، على أن يُقتصر إقحام الأرقام مع الكلمات الملبسة، والكلمات التي يختلف معناها باختلاف موضع الحركة منها فحسب، فيُكتب

(١) ينظر: حجازي، محمود، تيسير الكتابة العربية، ع ١٤٧/٥.

(٢) تنظر صفحة (٩٦) من الفصل الأوّل من الرسالة.

(٣) ينظر: حجازي، محمود، تيسير الكتابة العربية، ع ١٥١/٥.

(٤) السامرائي، يونس، تيسير الكتابة العربية، ص ١٢.

(٥) ناصف، حفني، تاريخ الأدب، ص ١٠٤-١٠٥.

مثلاً اسم الفاعل من الفعل: (كَرَّمَ) (مَكْرَمٌ) هكذا: (مُكْرَمٌ) (مُكْرَمٌ)، للدلالة على أن الراء مشدَّدة مكسورة، ويكتب اسم المفعول منه (مَكْرَمٌ) هكذا: (مُكْرَمٌ) للدلالة على أن الراء مشدَّدة مفتوحة^(١).

وحقيقة فإن الدعوة إلى استعمال رموز الحروف الكبيرة في صلب الكلمة المكتوبة لتمثيل الصوائت القصيرة، وإقحام رموز من اللغة الإنجليزية، وإدخال الأعداد الحسابية بين الحروف غير موفَّقة ولا مقبولة، وهي أشدُّ على القارئ العربيّ إلباساً وتنفيراً مما يزعمون أنها مشكلة من مشكلات الكتابة العربية.

٢- قواعد الشكل في الكتابة العربية

بعد أن طُوِّيت كلُّ تلك المقترحات، واستقرَّ رسم الحركات القصيرة في الكتابة العربية لم يبقَ للمختصِّين سوى النظر في استعمالها كتابةً، وإبراز أهميتها في ضبط الكلام، ومحاولة تعميم بعض القواعد الخاصة باستعمالها، وقد انقسموا حيال ذلك ثلاث طوائف^(٢):

- ١- طائفة لا ترى ضرورة العناية بالشكل، وتدعو إلى إهماله بالكليَّة في بنية الكلمة المكتوبة، وهؤلاء معتمد هم السياق في إيضاح الكلام.
- ٢- طائفة تدعو إلى التخفُّف منه قدر الإمكان، والعناية بضبط ما يُشكِّل ويلبس، وهؤلاء مذهبهم قائمٌ على مبدأ: (لا يُشكِّل إلا ما يُشكِّل)^(٣).
- ٣- طائفة ترى ضرورة الالتزام بالشكل وعدم التخفُّف منه أو إهماله، ولا سيَّما في النصوص الدينية صوتاً لكتاب الله ﷻ، ولِسُنَّة نبيه ﷺ من تسرُّب اللحن إليهما.

(١) خليفة، الجنيدى، نحو عربية أفضل، دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ط، د.ت، ص ٤٨.

(٢) ينظر: الجزائري، طاهر، إرشاد الألبا، ص ١٣٤-١٤٠؛ وجنترلي، رياض، وزميله، المرجع، ص ١٥٢؛ وخليفة، الجنيدى، نحو عربية أفضل، ص ٥٠؛ والقاسمي، علي، العقل الإلكتروني، ص ١٦٩/١ع/١؛ ومحمود، عبد الله ربيع، في علم الكتابة العربية، ص ١١٧-١١٩.

(٣) نقل الداني عن ابن مجاهد قوله: «والشكل لما أشكَّل، وليس على كلِّ حرف يقع الشكل، إنَّما يقع على ما إذا لم يُشكِّل التَّبَسُّ». الداني، المحكم، ص ٢٣.

ودعا بعضهم أفراداً ومؤسساتٍ إلى محاولة التوفيق بين تلك الآراء، فاستخلص حِفي ناصف عشرين قاعدةً من قواعد الضبط المؤسَّسة على مبدأ: (لا يُشكّل إلا ما يُشكّل)، فحواها التخفُّف من رموز الشكل، والإبقاء على شكل ما يلبس دفعاً للحن والخطأ^(١).

واقترح محمد الدسوقي أن يلغى رمز الفتحة من الضبط لكثرة دورانها في الكلام، ورأى أن يُصطلح على قاعدة في ذلك تشيع بين التلاميذ منذ الصَّف الأوَّل، مفادها أنَّ الحرف الذي لا علامة له مفتوح^(٢)، فيتمرَّس الطفل على رؤية الحرف المفتوح بلا حركةٍ ويألف ذلك، ودعا أيضاً إلى حذف الحركات والسكون من آخر الكلمة بناءً على قاعدة: (لا يُبتدأ بساكن، ولا يُوقف على متحرِّك)^(٣)، واقترحه ألا تُضبط أواخر الكلمات غير سليم لغياب العلامة الإعرابية التي بها يتَّضح معنى الكلام.

ونادى بعض الباحثين بالتوسُّط في استعمال الشكل، وأنفقت أغلب آرائهم على تجريد الحرف الساكن من علامته بمعنى إلغاء رمز السكون، وترك الحرف المفتوح بلا علامة، وعدم شكل الحروف التي تُسبق بحروف المدِّ، أو تاء التأنيث المربوطة، والعناية بالضبط الصرْفِي الذي يُحدِّد بنية الكلمة ووزنها، وشكّل ما تركه قد يُوقع في اللبس والحن^(٤).

وكانت لمجمع اللغة العربيَّة بمصرَ جهود بارزة في حلِّ مشكلة رسم الحركات القصيرة سارت في ركاب تيسير الكتابة العربيَّة التي شُغل بها المجمع وأعضاؤه منذ أواخر ثلاثينيات القرن الميلاديِّ المنصرم، وقد نُوقشت فيه آراء متعدِّدة، خلص منها إلى حلِّ تربويِّ تعليميِّ

(١) ناصف، حِفي، تاريخ الأدب، ص ١٠٠-١٠٣.

(٢) هذا المقترح له أصل قديم ظهر عند الفيروزابادي الذي صرَّح به في مقدمة قاموسه قائلاً: «وكل كلمة عربيَّتها عن الضبط فإنَّها بالفتح». مقدمة القاموس المحيط، ص ٢٨.

(٣) الدسوقي، محمد، اختزال الشكل، ص ٢٠/٤-٢٤.

(٤) ينظر: نافع، غريب، الضياء، ص ١٤-١٦؛ وعبد القادر، حامد، دفاع عن الأبجدية، ع ١٢/٨٩-٩١؛ وجنَّزلي، رياض، وزميله، المرجع، ص ١٥٣؛ وحركات، مصطفى، الكتابة والقراءة، ص ٨٨-١١١؛ ودارغوث، رشاد، هل اللغة العربيَّة صعبة؟ كيف يمكن تيسيرها؟ مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ١٩٦٧م، ع ٥٨/٥؛ وقدُّوح، محمد، الكتابة نشأتها وتطورها، ص ٩٢.

بالمقام الأوّل، يُعنى فيه بضبط الكلمات في المراحل التعليميّة المختلفة لينشأ الطالب مَطَّلَعًا على أهمّ قواعد الشكل في الكتابة العربيّة، وأهمّ القواعد التي أقرّها المجمع^(١):

- ١- ضبط الآيات القرآنيّة، والأحاديث النبويّة بالشكل الكامل.
- ٢- لا يُترك من الشكل في المرحلة الابتدائيّة إلا ما لا مجالَ لخطأ التلميذ فيه بحسب مستويات الصفوف التعليميّة.
- ٣- تُشكل أواخر الكلمات في المرحلة الإعداديّة بحسب قواعد اللغة، ويُراعى فيها: إهمال الشكل بالفتحة إلا أن تكون حركةً للواو أو الياء في مثل: (صُور، وجِيل)، وترك ضبط حروف المدّ، والالتزام بوضع الشدّة، والمدّة، وهمزة القطع، وضبط الأعلام غير الشائعة.
- ٤- يُتخفّف من شكل أواخر الكلمات في المرحلة الثانويّة متى كانت واضحة المعنى، ولا يُشكل من الكلمات إلا ما يُتوقّع خطأ الطالب فيه، وتضبط الأعلام غير الشائعة.

كلُّ تلك الدعوات سارت في اتجاه تنظيم استعمال الشكل في كتابتنا، وتقليل الوقوع في اللحن والخطأ، ولم تخرج في أصلها عمّا جاء عند سلفنا، الذين لم يرتضوا أن تُشكل كلُّ كلمة في النصّ المكتوب، وسلكوا طريق التخفيف، قال الحيدرة: "والمهمُّ من الشكل الذي لا يحسُن بالكاتب أن يدعّه في مصحف ولا غيره ثلاثة مواضع: فاء الكلمة ليؤمّن التصحيف، وعينها ليستقيم الوزن، ولأُمها ليسلم الإعراب. وما عدا هذه المواضع الثلاثة من الزوائد فلا يُحتاج إلى شكلها، فإن فعل ذلك على وجه التحسين للكتابة جاز، وهذا في غير المصحف"^(٢).

(١) مجمع اللغة العربيّة، تيسير الكتابة العربيّة، مجلة مجمع اللغة العربيّة، القاهرة، ١٩٥٩م، ٢٧٦/١١ع. وينظر: هارون، عبد السلام، قواعد الإملاء وعلامات الترقيم، نَقَحه وعلق عليه: محمد سليم، ونبيل هارون، دار الطلائع، القاهرة، د.ط، ٢٠١٠م، ص ٧٥-٧٦؛ وبلعيد، صالح، في قضايا فقه اللغة العربيّة، ص ٢٤٢-٢٤٣؛ والموسى، نهاد، الثنائيات في قضايا اللغة العربيّة، ص ٢٠٤.

(٢) الحيدرة، كشف المشكل، ص ٦١٥.

سادساً: وضع رموز للحركات الدخيلة

أشرت في المبحث الأخير من الفصل الأوّل إلى مسألة زيادة أحرف جديدة في الكتابة العربيّة لتمثيل بعض الصوامت الأجنبيّة، وذكرت أنّ المحدثين انقسموا فريقين في قبول هذه الزيادة ورفضها، فمنهم من رفض إدخالها، ومنهم من استحسّن ذلك، ورفضوا إدخالها سيكونون بالتأكيد أشدّ رفضاً لفكرة إدخال رموز لبعض الصوائت، لأنّ الصوائت في اللغات الأجنبيّة كثيرة لا حصر لها ولا ضابط، وتختلف من لغة إلى أخرى، ويعجز متلقّيها عن دقّة ضبطها، ويتعدّر أداؤها بين إشباع، وتقصير، وبين بين، وترقيق، وتضخيم، وإمالة بمختلف درجاتها، ولهذا فنقلها يعدّ من أعقد المشكلات التي تواجه المتخصّصين^(١)، ولا سيّما في تعريب الكلمات المهمّة ضبطاً كالإعلام الشخصية والجغرافيّة، وألفاظ الحضارة والمدنيّة، والمصطلحات العلميّة^(٢) التي يُرجى لها أن تُكتب كما نُطقت في لغة أهلها.

وواجهت الداعين إلى إدخال رموز للحركات الأجنبيّة في كتابتنا العربيّة معضلةً الاتفاق على رموز تمثيلها، لأنّ أمرها لم يكن كأمر رموز الصوامت الأجنبيّة، فالفرق بينهما كبير، فالحروف الصامتة كان تمثيلها بإضافة نُقْطٍ أو شرطةٍ إلى بنية الحروف العربيّة وافيّاً بالعرض، ولم يُرمز لأيّ منها بأشكال جديدة من خارج الألفبائيّة العربيّة.

ولهذا فأمر تمثيل الحركات الأجنبيّة الدخيلة برموز معيّنة لم يكن سهلاً، فرموز الحركات في اللغة العربيّة محدودة، فهي إجمالاً رمزان: ضمّة، وشرطةٌ مائلةٌ يتغيّر موضعها من الحرف بتغيّر دلالتها، ولمّا فكّر المتخصّصون في وضع رموز لتمثيل الصوائت

(١) ينظر: ناصف، جفني، تاريخ الأدب، ص ١٥٦-١٥٧؛ ودياب، محمد، تاريخ آداب اللغة العربيّة، ٦٩/١؛ وبيلا، شارل، مشاكل نقل الأصوات اللغوية، ٨٧/١٤؛ والأقطش، عبد الحميد، الصوائت والتمثيل الكتابي في اللفظ الدخيل: الرواية الأردنيّة أنموذجاً، مجلة الآداب، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ٢٠١٠م، ١١٤/١٦٥.

(٢) ينظر: عبد العزيز، محمد، التعريب بين القديم والحديث، ص ٢٠١-٢٠٢؛ ويوسف، إبراهيم، دور مجامع اللغة العربيّة في التعريب، ص ١٦١-١٦٢.

الأجنبيَّة وجدوا أنَّ هذين الرمزَين لا يفيان بالغرض المنشود، ولهذا لم يكن أمامهم سوى اختراع أشكال جديدة لتمثيل الحركات الدخيلة، فاجتهدوا في الأمر، وتعدَّدت مخترعاتهم الرمزيَّة وتنوعت.

وقد اختلفوا في رموزها بين مقلِّ ومكثِّر، فمنهم من فتح الباب على مصراعيه لإدخال حركات اللغات الأجنبيَّة كيفما كانت، على أن تُراعى جميع أصوات الحركات المتباينة^(١)، وهو ما سطره محمد السلاُموني في بحثه، فدعا إلى إدخال حركات اللغات الإغريقيَّة، واللاتينيَّة بسيطةً ومزدوجةً إلى الكتابة العربيَّة، ولا سيَّما عند كتابة الأعلام الأجنبيَّة، وبلغت تلك الحركات التي ناقشها قرابة خمس وعشرين حركة^(٢).

ولعلَّ حُفني ناصف من أوائل الذين دعوا إلى العناية بتصوير الحركات الأجنبيَّة، فعَدَّ منها أربعاً، هي: (eu, u, e, o)، مقترحاً لحركة (O) التي بين الضمَّة والفتحة رمزاً مشتركاً من فتحة متصلة بها ضمَّة من طرفها الأيسر، واختار لحركة (u) التي بين الضمَّة والكسرة ضمَّة تشطرها كسرةً مقلوبةً، واختار لحركة (e) التي بين الفتحة والكسرة فتحةً وكسرةً متقاطعتين، فتظهران كعلامة الضرب ممتدَّة، واختار للحركة المزدوجة (eu) التي بين الضمَّة، والفتحة، والكسرة رمزاً مشتركاً من فتحة متصلة بها ضمَّة من طرفها الأيسر تشطرهما كسرةً شبه قائمة. وليس هذا فحسب، بل عُني بالتمييز إلى درجات الإمالة المختلفة مع حركة (e) بالإفادة من رمز الحركتين المتقاطعتين الذي يشبه علامة الضرب ممتدَّة، وذلك بجعل زاويتها متقاربةً، فتظهر العلامة قائمةً (x) للدلالة على قرب الإمالة أكثر إلى الياء، وتُجعل منفرجةً مع كلِّ درجة كلما بُعدت الإمالة من الياء^(٣).

ورأى مَنَّى عَفراوي ضرورة إيجاد رمزَين لحركتين مشهورتين يُقتصر عليهما، وأمَّا الحركات الأخرى فيمكن الاستعانة برموز الحركات العربيَّة لإثباتها، وهاتان الحركتان

(١) غزالة، حبيب، حروف التاج وعلامات الترقيم، مج ١٢/ج ١، ٢٢/٢.

(٢) السلاُموني، محمد، دراسة تفصيلية في كتابة الأعلام، ع ٢٩/١٠٧-١١٩، ص ١٢٦-١٣٧.

(٣) ناصف، حُفني، تاريخ الأدب، ص ١٥٦-١٥٧.

هما: (e, o)، فاقترح لحركة (O) واوًا كبيرةً مقلوبةً إذا جاءت حركةً طويلةً، وواوًا صغيرةً إذا جاءت حركةً قصيرةً، واقترح لحركة (e) رمز الهاء متطرفةً متصلةً (هـ) إذا وردت حركةً طويلةً، ورمزاً شبيهاً بعلامة المدِّ في اللغة العربيَّة عند مجيئها حركةً قصيرةً^(١).

واقترح أنيسْتاس الكِرْملي لحركة (O) واوًا مقلوبةً الطرف إلى أعلى، ولحركة (u) واوًا مقلوبةً الطرف إلى أسفل، ورمز لحركة (e) بألفٍ تحتها نقطتان، ورمز لصائت الإِشمام (e) بما يشبه رقم سبعة (٧)، وطرفاه متَّجهان يميناً^(٢).

واقصر الأمر عند أدور يُوحنا على وضع إشارة تشبه رقم سبعة (7) على حرفي الواو والياء لتمثيل الصوائت الأجنبية المفردة والمزدوجة، موضحاً أن هذين الصائتين أكثر شيوعاً من غيرهما في اللغات الأجنبية^(٣)، ومثله رشاد دارغوث الذي ركَّز في الصائت الفرنسي (u) فحسب، مقترحاً أن يُمثَّل له بواو تعلوها نقطة^(٤).

وعُني مجمع اللغة العربيَّة بمصرَ بوضع مقترحات رمزيَّة لتمثيل الحركات الأجنبية كما عُني من قبل بوضع رموز للصوامت، وكانت لأعضائه مداولاتٌ ونقاشاتٌ كثيرةٌ في هذا الباب، حتى استقرَّ الأمر عندهم على تتأجُّ محدَّدةٍ تلخَّص في الآتي^(٥):

١- يُرمز للحركات القصيرة في وسط العَلم المنقول بفتحة، أو ضمَّة، أو كسرة، فإن كانت الحركات طويلةً رُمز لها بحروف المدِّ الألف، والواو، والياء.

٢- يُرمز للحركات الطويلة التي لا نظير لها في اللغة العربيَّة بأقرب حرف مدٍّ شبيهاً بها كما في الحركة (U) في مثل كلمة: (Hugo) التي يجوز أن يُرمز لها بالواو أو الياء.

(١) عَقراوي، مَتَّى، إصلاح الخط العربي، مج ١٠٦/ج ٥/٤٣٨.

(٢) ينظر: محرر مجلة الهلال، هل ينبغي تغيير الحروف العربيَّة؟ س ٤٠/ج ١٠/١٣٨٥؛ والقُرْآن، عبد الجبار، الدراسات اللغوية، ص ١٩؛ والقاسمي، علي، العقل الإلكتروني، س ١٦٩/١٤/١٦٩.

(٣) يوحنا، أدور، الفاعلية الصوتية، ع ١٦٤/١٦٥-١٦٥.

(٤) دارغوث، رشاد، هل اللغة العربيَّة صعبة؟ ع ٥٨/٥٨.

(٥) ينظر: عبد العزيز، محمد، التعريب بين القديم والحديث، ص ٢٤٥.

- ٣- يُرمز للإمالة إلى الكسر بألف قصيرة فوق الياء، وللإمالة إلى الضمّ بألف صغيرة فوق الواو.
- ٤- يُرمز لحركة (a) في آخر العَلَم بتاءٍ مربوطةٍ أو ألف، مع ترجيح التاء المربوطة، فيقال: أمريكا وأمريكا في: (America)، ويُرمز لحركة (e) في آخر العَلَم بتاءٍ مربوطةٍ كما في: نيتشة (Neitzche).

الفصل الثالث

الخلاف في الإعجام

هو العلم بآداب الكتابة العربية

الخلاف في نظام الكتابة العربية
رسماً وضبطاً عند القدماء والمحدثين

للنُّقْط في أنظمة الكتابة مكانة متميِّزة، فهي طريقة تميّزيَّة سهلة الاستعمال، تحصل عادةً بإضافة نقطة، أو نقطتين، أو ثلاث إلى هيئة الحرف، فتدلُّ بوجودها على غير معنى الحرف بدونها، وقد عرفت الكتابة العربيَّة النقط التميّزيَّة بين أشكال الحروف المتشابهة، فكان لمبدأ التقليل من الرموز باتخاذ النقط أثرٌ في الكتابة العربيَّة.

وتداخل الإعجام في مراحل الكتابة العربيَّة الأولى مع علامات نقط الإعراب التي سبقته استعمالاً، لأنَّ الإعجام كان مبدؤه مع الأحرف منذ نشأة الكتابة، ولكنَّ استعماله لم يكن مستقراً، ثم ما لبث أن اتخذ منحيَّ تطوُّرياً فتعددت أساليبه، وتنوَّعت أشكاله، واستقرت طرائقه.

وقد قسّمت هذا الفصل على ثلاثة مباحث، درست في أوَّلها: (مفهوم علامات نقط الإعجام وتاريخها)، فتناولت المصطلحات والمفاهيم التي دلَّت على معنى الإعجام، وتاريخ نشأته وأوَّفد هو على الكتابة العربيَّة أم مخترعٌ؟ ثم ثنَّيت بمبحث: (معايير الإعجام وأنواعه واستعماله)، فناقشت فيه المعايير التي بُني عليها نظام الإعجام وتفسيرها، ونوعي الإعجام المحض وغير المحض، واستعمال الإعجام قديماً عند الكُتَّاب، ومظاهر عيوبه عند بعض الباحثين، والمقترحات التي نُوقشت لتجاوزها.

وختمت الفصل بمبحث: (مسائل الخلاف في الإعجام) الذي ناقشت فيه مسائلَ خلافيَّة قديمةً وحديثةً في إعجام بعض الأحرف في الكتابة العربيَّة.

المبحث الأول

مفهوم علامات نقط الإعجام وتاريخها

مير الإعجام الكتابة العربية بالاختصار والإيجاز، فالاستعانة باستعمال النقط فوق بعض الحروف أو تحتها جعلها مستغنية عن اختراع صور جديدة^(١)، وكان له شأن كبير في الكتابة العربية، فقد نقلها إلى مرحلة استقرار ورقي، لا يختلف في أهميتها اثنان.

وعلى هذه الأهمية فإن نظرة الباحثين إليه جاءت مختلفة، فنظر إليه أكثرهم على أنه إصلاح طراً على الكتابة العربية^(٢)، وسماه آخرون تكميلاً لنقص عانته كتابتنا^(٣)، وسماه بعضهم تحسيناً^(٤)، وسماه آخرون تطوراً^(٥)، وسماه غيرهم إحياء^(٦)، وسماه خليل عساكر إضافة^(٧)، ووصفه فرنسوا ديروش (Francois Deroche) بالشكل الإضافي^(٨)، وأطلق عليه عبد الحميد عبد الواحد متمماً^(٩)، واكتفى شعبان خليفة بتسميته إدخالاً

(١) الغامدي، محمد، الرسم الكتابي العربي، ع ١٣٥/٥٧.

(٢) ينظر: صالح، زكي، الخط العربي، ص ٧٠؛ وحميد الله، محمد، نحو استكمال علامات الرسم الإملائي، ع ٩/٨؛ وعبد القادر، حامد، دفاع عن الأبجدية، ع ٨٦/١٢؛ والنقشبندي، أسامة، إصلاحات الخط العربي، ١٧/٥؛ وأبو بكر، يوسف الخليفة، الحرف العربي، ع ٧٥٤، ٧/٧٦.

(٣) ينظر: غانم، الحمد، رسم المصحف، حاشية ص ٤٦٦؛ ومحمود، عبد الله ربيع، في علم الكتابة العربية، ص ١١٥؛ والحسن، صالح، الكتابة العربية، ص ١٩٧.

(٤) ينظر: الصالح، صبحي، مباحث في علوم القرآن، ص ٩١؛ وحمدون، رزان، المخطوطات القرآنية في صنعاء، ص ٢٩.

(٥) ينظر: الفيومي، محمد شكري، قواعد الكتابة الإملائية نشأتها وتطورها، دار القلم، دبي، ط ٢، ١٤٠٨هـ، ص ٢٢؛ وإبراهيم، سيد، الخط العربي أصله وتطوره، ع ٤٢/١٣٩٤.

(٦) الجندي، علي، وزميلاه، أطوار الثقافة والفكر، ٤٤٠/١.

(٧) عساكر، خليل، الكتابة العربية، س ٦٨/٣٨٤/٤.

(٨) ديروش، فرنسوا، المدخل إلى علم الكتاب المخطوط، ص ٣٣٥.

(٩) عبد الواحد، عبد الحميد، النقط في نظام الكتابة العربية: وظيفته وحقيقته نشأته، من ضمن كتاب نظام الكتابة العربية النشوء والتطورات، تحرير: محمد سعيد الغامدي، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، ط ١، ١٤٣٨هـ، ص ١٧٨.

على الكتابة العربيّة^(١)، ووصفه يوسف ذنون بأنه النقلة الأخيرة في رسم الحرف^(٢). وأياً كانت هذه التسميات فمرادها إلى معني واحد يدل على إكمال الكتابة العربيّة، وإتمامها، وتحسينها، وإصلاحها.

أولاً: مفهوم الإعجام ومصطلحاته

نَقَطَ الحرف ينقُطه نقْطاً أعجمه ووضَعَ عليه نقطةً أو أكثر لتمييزه^(٣)، قال ابن بابشاذ: "وأما النُّقْط فجمع نقطة، والنقطة رأس الخطِّ، ومنشأ كلِّ حرفٍ، وهي أقلُّ جزءٍ يمكن أن يُصوَّر، والغرض بالنُّقْط إزالةُ الإشكال بين ملتبسَيْن فأكثر كالباء، والتاء، والثاء، وما شاكلهنَّ"^(٤). والتنقيط من دلالات مفهوم الإعجام المشهورة، فمعنى أعجم الكتاب أزال عجمته وغموضه بالنُّقْط التي تُكتب بمداد الخطِّ نفسه، لأنَّها من بنية الحرف كالتاء عليها نقطتان^(٥).

ونُقِل عن علمائنا ما يُوجي بأنَّ لمصطلح الإعجام مفهوماً آخر غير معنى نُقْط التمييز، وهو معنى الشكل، ويُسْتَشْفُ ذلك من بعض الروايات التي أصَلت لمفهوم الإعجام، ويبيّن سبب ظهوره، فروى الأصفهاني^(٦) (٣٦٠هـ): "وأما سببُ إحداث النُّقْط فإنَّ المصاحف الخمسة التي استكتبها عثمان، رحمه الله، وفرَّقها في الأمصار غبر الناس يقرؤون فيها نيِّفاً وأربعين سنةً، وذلك من زمان عثمان إلى أيام عبد الملك، فكثُر التصحيف على ألسنتهم...، فلما انتشر بالعراق فزِع الحجاج إلى كُتَّابه، وسألهم أن يضعوا لهذه الحروف المشتبهة علاماتٍ، فوضعوا النُّقْط أفراداً وازدواجاً، وخالفوا في أماكنها بتوقيع بعضها فوق بعض الحروف، وبعضها تحت الحروف، فغبر الناس بعد حدوث النُّقْط

(١) خليفة، شعبان، الكتابة العربيّة، ص ١٧١

(٢) ذنون، يوسف، الكتابة و فن الخط، ص ١٥٣.

(٣) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (ن. ق. ط)، ١٤/٢٦٥؛ والزبيدي، تاج العروس، (ن. ق. ط)، ٢٠/١٥١؛

ومجمع اللغة، المعجم الوسيط، ص ٩٤٧.

(٤) ابن بابشاذ، شرح الجمل، ص ٥٣٢. وينظر: الزُّفْتاوي، منهاج الإصابة، ص ٢٥٣؛ والفرماوي، عبد الحي، قصة النقط والشكل في المصحف الشريف، دار النهضة العربيّة، القاهرة، د. ط. د. ت. ص ١٨.

(٥) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (ع. ج. م)، ١٢/٣٨٨؛ والزبيدي، تاج العروس، (ع. ج. م)، ٣٣/٦٠.

زماناً طويلاً لا يكتبون دفترًا، ولا كتابًا إلا منقوطةً، فكان مع استعمالهم النُّقْطَ يقع التصحيف، فأحدثوا الإعجام، فكانوا يُتبعون ما يكتبون بالنُّقْط مع الإعجام"^(١).

وروى العسكري (٣٨٢هـ) قريباً من روايته التي أقتص منها قوله: "...، فغبر الناس بذلك زماناً لا يكتبون إلا منقوطةً، فكان مع استعمال النُّقْط أيضاً يقع التصحيف، فأحدثوا الإعجام، فكانوا يُتبعون النُّقْط بالإعجام"^(٢).

والشاهد من الروایتين قولهما: "فأحدثوا الإعجام، فكانوا يُتبعون ما يكتبون بالنقطة مع الإعجام"، و"فأحدثوا الإعجام، فكانوا يُتبعون النقطة بالإعجام". إذ جعلوا الإعجام مغايراً للنُّقْط تارةً بمعنيَّتها وأخرى بلحاقها، وهو ما استرعى انتباه الباحثين المحدثين، الذين لم يجدوا لهذا تفسيراً مقنعاً، فوصفوا ما جاء في هاتين الروایتين بالالتباس والغموض لتداخل المصطلحين، ولأنَّ الروایتين لم تُميِّزا بين نُقْط الإعجام ونُقْط الإعراب في هذا السياق^(٣).

وكان لهذا الاضطراب في الروایتين أثره عند بعض المتأخرين، فاحتمل بعضهم أن يدلَّ الإعجام على الشكل، يقول الهوريني: "ويُحتمل عندي أنَّ المراد بالإعجام في ذلك نَقْط أبي الأسود....، وهو الشكل"^(٤). وذهب إلى القول بهذا بعض الباحثين^(٥)، وعدَّ إبراهيم جمعة

(١) الأصفهاني، التنبيه، ص ٢٧-٢٨.

(٢) العسكري، أبو أحمد الحسن بن عبد الله، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، تحقيق: عبد العزيز أحمد، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط ١، ١٩٦٣م، ص ١٣. سأشير إليه لاحقاً بشرح التصحيف.

(٣) ينظر: زيدان، جرجي، تاريخ آداب اللغة العربيَّة، ١/٢٩٧؛ وفرجة، أنيس، في اللغة العربيَّة، ص ١٥٨؛ والحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٥٤؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ١/٦١-٦٢؛ وحطَّاب، وحيد، الكتابة والخط، ص ٢٤٧.

(٤) الهوريني، نصر، المطالع النصرية، ص ٤٦.

(٥) ينظر: والي، حسين، كتاب الإملاء، ص ٣١؛ ومكي، الطاهر أحمد، دراسة في مصادر الأدب، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ٨، ١٩٩٩م، ص ٤٢؛ وهارون، عبد السلام، تحقيق النصوص ونشرها، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ١٩٧٧م، ص ٥٤؛ وصالح، زكي، الخط العربي، ص ٧٠؛ والحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٥٤؛ ورشواني، سامر، نشأة الإعجام في الخط العربي وأثره في رسم المصحف العثماني في ضوء المكتشفات الحديثة، من ضمن كتاب المناهج الحديثة في الدرس القرآني، مدارك للنشر، بيروت، ط ١، ٢٠١١م، ص ٤٢٧.

دلالة الإعجام على الشكل توسُّعاً في معناه^(١)، ووصف شعبان خليفة مصطلح الإعجام بأنه عامٌ يشتمل على النقط، والشكل، وعلامات الترقيم^(٢)، وأطلق أسامة النَّقْشَبَنْدِي على نُقْطِ الإعجام حركاتِ الإعجام^(٣)، واستعمل ناصر الدين الأسد مفهوم الإعجام بطريقةً محيرةً^(٤)، فكان يصف الحروف المعجمة بأنها منقوطةٌ معجمةٌ، وأنَّ الحرف منقوطةٌ معجمٌ^(٥).

ونظر بعض الباحثين إلى مفهوم النَّقْطِ نظرةً مختلفةً، فيرى حِفي ناصف أنَّ النَّقْطِ الذي كان في زمن عثمان بن عفَّان رضي الله عنه في المصحف ليس للإعجام أو الشكل، وإنما هو نُقْطُ خاصٌّ بالاستدلال على بعض الظواهر الصوتية في لغات قبائل العرب المختلفة، التي كان الصحابة رضي الله عنهم يقرؤون بها كالإمالة، وضَمِّ ميم الجمع، والإشمام، والهمز، والتسهيل، وغيرها^(٦)، وشايعه على هذا بعض الباحثين^(٧)، وهذا لم يُذكر عند المتقدمين، إذ لم يكن ضبط الظواهر الصوتية محلَّ عنايتهم في بدء رسم المصحف، وقوله هذا لا يستند إلى دليل يبيِّنه أو حجةً تقويه^(٨).

ووردت لمفهوم الإعجام مصطلحاتٌ أخرى، أشهرها الشكل، والرَّقْش، والرَّقم^(٩)، والوَشْم، فأما الشكل فلكون نُقْطِ الإعراب التي وُضعت للدلالة على الحركات التي

(١) جمعة، إبراهيم، قصة الكتابة العربية، ص ٥١.

(٢) خليفة، شعبان، الكتابة العربية، ص ١٦٤.

(٣) النقشبندي، أسامة، إصلاحات الخط العربي، ١٧/٥.

(٤) مكي، الطاهر أحمد، دراسة في مصادر الأدب، ص ٤٧.

(٥) الأسد، ناصر الدين، مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، دار المعارف، القاهرة، ط ٥، ١٩٧٨م ص ٤٠.

(٦) ناصف، حفي، تاريخ الأدب، ج ١، ص ٨٩.

(٧) ينظر: الجندي، علي، وزميلاه، أطوار الثقافة والفكر، ١/٤٣٠-٤٣١؛ وحطَّاب، وحيد، الكتابة والخط، ص ٢٤٧.

(٨) الحمد، غانم، رسم المصحف ح ٢٨، ص ٤٧٤.

(٩) عبد الغني، منى، نقط الإعجام، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العراق، ٢٠٠٩م، مج ١٦/ ع ٣٤-٢٥١.

تُشكّل بها الكلمات قد رُسِّمت مدوِّرةً ابتداءً، وتعاقب مصطلحي الشكل والإعجام في الدلالة على المفهوم كما ذكر غانم قدوري، فكما أنّ النُّقط التي مُيِّرت بها الحروف استعملت للدلالة على الشكل، ثمَّ اختصَّت بمعنى نُقط الإعجام لاحقاً، فليس هناك ما يمنع من استعمال مصطلح الشكل لمعنى نُقط الإعجام، ولا سيَّما أنّ في اللغة ما يؤيِّد هذا التداخل بين المصطلحين^(١)، فجاء: "وشكّل الكتاب يشكّله شكلاً، وأشكّله أعجمه"^(٢). ووافقه على هذا الرأي أحمد شرشال^(٣).

والأصل في مفهوم الإعجام ألا يُستدلَّ به على مفهوم الشكل، فمفهومه واضح الدلالة منذ استعمال النُّقط التي مُيِّرت بها الحروف المشتبهات من أخواتها، فأزيلت عجمتها واتّضحت هيئتها، ولهذا فالأحسن أن يدلَّ مصطلح الإعجام على النُّقط المضافة إلى بنية الحروف، وأن يدلَّ على مفهوم الحركات وعلامات الضبط بمصطلح الشكل تفادياً للوقوع في اللبس والتوهّم.

وجاء مصطلحا الرِّقم والوشم بالمعنى نفسه، قال ابن منظور: "الرِّقم والترقيم تعجيمُ الكتاب، ورقم الكتاب يرقمه رقماً أعجمه ويئنه، وكتاب مرقوم قد بيّنت حروفه بعلاماتها من النُّقط"^(٤). وقال البطليوسي: "فإذا نقطته قلت: وشمته وشماً، ونقطته نقطاً، وأعجمته إعجاماً، ورقمته ترقيماً"^(٥).

وقد استوحي معنى الوشم من جامع الشبه بين نُقط الإعجام التي تتوزّع على الكلمة، وبين نُقط الوشم التي تظهر على الجلد كالنقط ملوَّنة^(٦)، وأمّا مصطلح الرِّقم

(١) الحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٥٤٢.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، (ش.ك.ل)، ١١/٣٥٨.

(٣) شرشال، أحمد، مقدمة تحقيق كتاب الطراز، ص ٤٦.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، (ر.ق.م)، ١٢/٢٤٨.

(٥) البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق:

مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، مطبعة دارالكتب المصرية، القاهرة، د.ط، ١٩٩٦م، ١٨٠/١٧٠.

(٦) الزبيدي، تاج العروس، (و.ش.م)، ٣٤/٥٠.

فمأخوذٌ من الرَّقْش والتَّرْقِيش بمعنى الكتابة والتنقيط^(١)، وهذه المصطلحات، وإن لم تكن بشهرة مصطلح الإعجام، استعملها فريق من الباحثين لإيضاحها^(٢).

ثانياً: تاريخ نشأة الإعجام ووضعه

تُستعمل النُّقط في كثير من الكتابات الأبجدية على اختلاف وظائفها، وقد عرفتها بعض اللغات السامية واستعملتها في كتاباتها منذ القدم^(٣)، على اختلاف مبدأ التنقيط عندهم، إذ كانوا يستدلُّون بها على ضبط الحركات^(٤).

وناقش المحدثون مسألة أصالة الإعجام في الكتابة العربية، واختلفت نظرتهم فيه، فكانوا فريقين: فريق ذهب إلى وجود الأثر السامي في ظهوره، وفريق مال إلى عروبه، وأنه ظهر مع تشكُّل الحروف العربية، وتطرَّق هؤلاء في أثناء مناقشتهم إلى البحث عن أولية واضعه ومخترعه.

١- الأثر الساميُّ في ظهور الإعجام

ألمح بعض الباحثين إلى أنَّ نظام التمييز بين الحروف المتشابهة بالإعجام قد يكون مأخوذاً من الكتابة النبطية التي فرَّقت بين الدال والراء لتشابه صورتها بنقطة تُوضع فوق الراء^(٥)، وهناك من ذهب إلى وجود أثر الكتابة السريانية في نظام إعجام حروف الكتابة العربية^(٦)، التي استعملت النقط لأغراض تمييزية لغوية متعددة صوتياً،

(١) ابن منظور، لسان العرب، (رق.ش)، ٣٠٥/٦.

(٢) ينظر: المنجد، صلاح الدين، دراسات في تاريخ الخط العربي، ص ١٢٦؛ والأسد، ناصر الدين، مصادر الشعر الجاهلي، ص ٣٩؛ وذنون، يوسف، الكتابة وفن الخط، ص ١٥١؛ ودفتر، ناهض، تاريخ الخط العربي، ص ٦٩؛ وعبد الغني، منى، نقط الإعجام، مج ١٦/٣ع/٢٥٠-٢٥١.

(٣) الفرماوي، عبد الحى، قصة النقط والشكل، ص ٢٣-٢٦.

(٤) علي، جواد، المفصل، ١٨٩/٨.

(٥) ينظر: بعلبكي، رمزي، الكتابة العربية والسامية، ص ١٧٤؛ ورشواني، سامر، نشأة الإعجام، ص ٤٣٢-٤٣٤.

(٦) ينظر: المنجد، صلاح الدين، دراسات في تاريخ الخط العربي ص ١٢٨؛ والنعيمي، عبد المجيد، وزميله، الإملاء الواضح، ص ٧؛ وألثونجي، محمد، معجم علوم العربية، ص ١٦٠؛ وديروش، فرنسوا، المدخل إلى علم الكتاب المخطوط، ص ٣٣٥.

وصرفياً، واستعملتها علاماتٍ للترقيم بين الجمل، وأما استعمالها للتمييز بين الحروف المتماثلة فلم يثبت إلا لحرقي الدال والراء، فتوضع نقطةٌ للدال من تحتها، ونقطةٌ للراء من فوقها^(١).

وخطاً قاسم السامرائي قولهم بتأثر الإعجام في الكتابة العربية بالإعجام في الكتابة السُريانية واستنكره^(٢)، ونفى ظاهر الطنّاحي أخذ الإعجام من السُريان أو الأنباط على السواء، مشيراً إلى أصالته، وأن الحاجة الماسّة لتلافي التصحيف والخطأ كانت وراء ذلك^(٣)، ونفى بعض المستشرقين أيضاً وجود أثر سُريانيٍّ في نقط الإعجام عند العرب، لأنّ طبيعة الكتابة العربية تختلف عن الكتابة السُريانية^(٤).

٢- الإعجام عربيّ المنشأ

ثبت أن اللغة العربية أخذت نظامها الكتابيَّ بأثر من الكتابة النبطية، ولهذا فثمة أسئلةٌ تُطرح للنقاش، منها: ما موضع النقط من هذا التأثير؟ وأنشأت مع الكتابة العربية، أم تأخرت عنها؟ ومتى أصبحت النقط واقعةً في الكتابة العربية؟ كلُّ هذه الأسئلة التي تبحث في الأوليات تكون عادةً مجالاً للاختلاف بين الباحثين، وتنشأ بسببها آراءٌ متعدّدة ليس من السهل أن تُنقض أو تُردّد، لأنّ الخوض فيها يبقى ظنيّاً.

نشأت الكتابة العربية في بيئة لم تُهيأ لها فيها مقوّمات الارتقاء بالكتابة وأدائها على أكمل صورة، فوسائط الكتابة وأدواتها كانت ضئيلةً، وهذا ما جعل تلك الابتداءات مشوبةً بالغموض لعدم تمكّن الباحثين من الحصول على ما ينفي أو يثبت وجود

(١) الكفرنيسي، بولس، غرامطيق اللغة الأرامية السُريانية، مطبعة الاجتهاد، بيروت، د.ط، ١٩٢٩م، ص ٧-٨. وينظر: بعلبكي، رمزي، الكتابة العربية والسّامية، ص ٣٣٤-٣٣٥؛ وفريجة، أنيس، أثر لغويي السُريان، ص ١٤/١٤٨-٤٩.

(٢) السامرائي، قاسم، علم الاكتناه، ص ١٩٦. وذكر المؤلف أن المستشرق أدولف جروهمان يذهب إلى القول بتأثر العرب في الإعجام بنظام الكتابة البهلوية الفارسية. ص ١٩٧-١٩٨.

(٣) الطنّاحي، طاهر، هل يمكن إصلاح الحروف العربية؟ ص ٤٢/٦٨٢٩.

(٤) رشواني، سامر، نشأة الإعجام، ص ٤٣٣.

الإعجام في أولية الكتابة العربية، وأقصى ما وصلت إليه يد البحث كتابات متأخرة لنقوش، وكتابات مصحفية، وبرديات لم تخلُ أحياناً من شكٍّ في صحتها.

وانقسم الباحثون في هذه المسألة فريقين: فريق يذهب إلى أن الإعجام لم يكن له وجود في بدء الكتابة العربية، وفريقٌ آخريؤكد أن الإعجام قديم قدم الكتابة العربية.

أ- القائلون بقديم الإعجام

إن وجود النقط في بنية الحرف العربيّ كان سببه تشابه الحروف في شكلها، وهو ما دعاهم إلى استعمالها دفعةً للبس، ولو أن الحروف تمايزت بأشكالها منذ اختراعها لما احتيج إلى ذلك، قال ابن السراج: "فلما كان واضع الخطّ قد رسم صورةً واحدةً لحرفين أو أكثر اضطرَّ إلى الإعجام، ولو كان رسم لكلِّ حرف صورةً واحدةً لاستغنى عن النقط"^(١).

وأمر وجود النقط مع هيئة الحرف ابتداءً مما لا يُقطع به لعدم دليل يؤكّد ذلك، وكلُّ ما قاله العلماء في هذا مجرد استنتاجات وآراء، فهذا القلقشنديّ يستبعد أن تكون الحروف قبل نقط المصحف خاليةً من النقط مع تشابه صورها^(٢)، ويستشفُّ من كلام للدانيّ ما يدلُّ على أن النقط كانت موجودةً مستعملةً، وإنما أُخليت من المصحف قصداً، فقال: "وإنما أخلى الصدر منهم المصاحف من ذلك، ومن الشكل من حيث أرادوا الدلالة على بقاء السّعة في اللغات، والفسحة في القراءات"^(٣). ووافقه على هذا ابن الجزريّ^(٤).

وذهب إلى هذا فريق من المحدثين، الذين يستبعدون أن تكون بعض أشكال الحروف الموضوعة لعدّة أحرف خاليةً من الإعجام الذي يميّز بعضها عن بعض منعاً للوقوع في اللبس^(٥).

(١) ابن السراج، رسالة النقط والشكل، ع ٩/١٥.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ٣/١٥٥.

(٣) الداني، المحكم، ص ٣.

(٤) ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه: محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، د. ت، ٣٣/١.

(٥) ينظر: ناصف، جفني، تاريخ الأدب، ص ٨٨؛ ورضا، أحمد، رسالة الخط، ص ٢٧؛ والمنجد، صلاح الدين، دراسات في تاريخ الخط العربي، ص ١٢٦؛ والدالي، عبد العزيز، الخطاطة، ص ٦٠؛ وبرهام، عبد العزيز، أوليات الدراسات اللسانية، ص ٢/٢٣٦.

واستند القائلون بقدم الإعجام إلى عدّة حجج عقلية، ومادية، ونصّية، وهي^(١):

- ١- استبعاد أن تكون الحروف العربية موضوعةً في أوّل أمرها على هذا الشبه القائم بينها دون علامات تميّزها.
- ٢- لو لم يكن هناك نُقط إعجام من جنس لون أشكال الحروف لما كُتبت نُقط الحركات بلون مغاير لها دفعًا للبس وتفريقًا بينهما.
- ٣- لو لم يكن هناك نُقط لما جُرّدت المصاحف منها ومن الشكل عمداً لِيُستدلّ بهذا على اللغات والقراءات.
- ٤- إنّ عدم ظهور الإعجام في النقوش الجاهلية ليس دليلاً على عدمه في الكتابة آنذاك، لقلّة النقوش المكتشفة، ولأنّ المكتشف منها به كلماتٌ محدودةٌ ومعروفةٌ اطمأنّ كاتبها أنّها في مأمن من الخطأ والتصحيف فتركها.
- ٥- إضافة الحروف الروادف، وكلّها منقوطةٌ، وهي: (ث، خ، ذ، ض، ظ، غ) إلى نظام الكتابة العربية دليلٌ على معرفتهم النقط لتفريقهم بين المتشابهات من الحروف، وهم بهذا استعملوا أمراً شائعاً عندهم وليس جديداً.
- ٦- تعدّد أشكال الإعجام وصوره بما اكتُشف من كتابات يدلُّ على قدم استعماله، وأنّه مرّ بمراحل تطورية حتى استقرّ على صورته الحالية.
- ٧- ما روي من آثار عن بعض الصحابة رضي الله عنهم تدلُّ في مجموعها على معرفتهم النقط.

(١) ينظر: ناصف، جفني، تاريخ الأدب، ص ٨٨؛ والكردي، محمد طاهر، تاريخ الخط العربي، ص ٨٣-٨٦؛ والأسد، ناصر الدين، مصادر الشعر الجاهلي، ص ٣٧-٤٠؛ والفرماوي، عبد الحي، قصة النقط والشكل، ص ٢٨-٣٠؛ ودُنُون، يوسف، الكتابة وفن الخط، ص ١٧٣-١٧٤؛ والدالي، عبد العزيز، البرديات العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ط ١، ١٩٨٣م، ص ٦٠-٦١؛ والحسن، صالح، الكتابة العربية، ص ١٣٤-١٤٢؛ والرواشدة، حامد، أساسيات الخط، ص ٤٠-٤٢؛ والعبدلاوي، قدور، فلسفة النقط والإعجام بين الجاهلية والإسلام، مجلة جذور، النادي الأدبي الثقافي بجدّة، ١٤٣٠هـ، مج ١١/ج ٢٧/٢١٧-٢١٩.

(٢) روى الداني بسنده عن يحيى بن أبي كثير أنّه قال: «كان القرآن مجرداً في المصاحف، فأوّل ما أحدثوا فيه النقط على الياء والتاء، وقالوا لا بأس به، هو نورله». المحكم، ص ٢.

٨- ما روي من أبيات من الشعر الجاهليّ ذكر فيها الرّقش، والوشم، والرّقم تدلُّ على وجوده.

٩- العثور على نقوش قديمة وبرديّات بها حروف منقوطة، لعلَّ أهمّها برديّة أهْنَس المؤرّخة في (٢٢هـ)^(١)، التي نشرها أدولف جروهمان (Adolf Grohmann) عام ١٩٥٢م^(٢)، والتي احتوت على أكثر من سبعة عشر حرفاً منقوطةً.

١٠- ما روي عن الأخباريين العرب من أنّ "أوّل من كتب بالعربيّة ثلاثة رجال من بُولان، وبولان قبيلةٌ من طيّ سكّنوا الأنبار، وأنّهم اجتمعوا فوضعوا حروفاً مقطّعةً وموصولةً، وهم مُرامر بن مُرّة، وأسلم بن سيّدرة، وعامر بن جدرة. فأما مرامر فوضع الصور، وأما أسلم ففصل ووصل، وأما عامر فوضع الإعجام"^(٣).

ب- القائلون بحداثة الإعجام

كلُّ ما سبق عرضه من أدلّة للقائلين بقدّم الإعجام لم تكن مقنعةً لفريق من

(١) برديّة اكتُشفت مع مجموعة كبيرة من البرديات في قرية أهْنَس، وبعضهم يسمّونها أهناسيا بالفَيوم من أرض مصر، ونُقلت إلى فيينا بالنمسا، وحُفظت هنالك منذ القرن التاسع عشر الميلاديّ، وصُنّفت من ضمن مجموع يعرف بمجموعة الدوق رينر (Rainer)، ونصّها مكتوب باللغتين العربيّة واليونانيّة، مضمونه خاصٌّ بتنظيم إدارة الجباية والزكاة، وهو إيصال بتسلّم أغنام من عامل عمرو بن العاص رضي الله عنه على القرية. الدالي، عبد العزيز، البرديات العربيّة، ص ٦٠-٦١؛ والسامرائي، قاسم، علم الاكتناه، ص ١٩٨-٢٠٣؛ ورشواني، سامر، نشأة الإعجام، ص ٤٤٢؛ والصّلوي، إبراهيم، مباحث في تاريخ اللغة العربيّة، ص ٢٢٠؛ وأبو صفية، جاسر، حقيقة البردية المؤرّخة في ٢٢هـ، مجلة عالم المخطوطات والنادر، الرياض، ٢٠٠٨م، مج ١٣/١ع/٢٤٦-٢٥١.

(٢) السامرائي، قاسم، علم الاكتناه ص ١٩٩. ورُسم عنده (كرومان). وجاء عند رشواني ص ٤٤٢ (غروهمان). ويرسمه غيرهما (جروهمان). وفي هذا دليل على اختلاف الباحثين في تعريب الأعلام الأجنبيّة، وعدم اتفاقهم على منوال واحد.

(٣) ينظر: النديم، الفهرست، ١١/١؛ والصولي، أدب الكُتاب، ص ٣٠؛ والبغدادي، أبو القاسم عبد الله بن عبد العزيز، كتاب الكُتاب وصفة الدواة والقلم وتصريفها، من ضمن كتاب موسوعة تراث الخط العربي، تحقيق: هلال ناجي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ١، ٢٠٠٢م، ص ٤٧؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ١٢/٣؛ والزبيدي، حكمة الإشراق، ص ٢٨.

الباحثين، الذين أكدوا حداثته، وأنه لم يُعرف إلا في العصر الإسلامي لحاجتهم إلى ضبط المصحف، والمحافظة عليه من اللحن والتحريف^(١).

وناقش هؤلاء الأدلة التي احتجَّ بها القائلون بقدّم الإعجام، وردُّوها عليهم بحجج مختلفة، وأهمُّ ما جاء عندهم ما يأتي^(٢):

١- أن الحروف العربيَّة لم تُخترع اختراعاً، بل هي مرحلةٌ متطوِّرةٌ من حروف الكتابة النبطيَّة المتأخِّرة الخالية من الإعجام إلا من نقطة تُفرِّق بين حرفي الدال والراء لتشابههما فيها، وأمَّا الكتابة العربيَّة ففرَّقت بينهما شكلاً، فاستغنت بهذا عن النقط منذ نشأة حروفها واستقلالها عن الكتابة النبطيَّة.

٢- استعمال الألوان لتمييز نقط الشكل من نقط الإعراب ظهر متأخراً عند رسم المصاحف في الربع الأخير من القرن الأوَّل الهجريِّ، وليس في ذلك دليلٌ على قدّم الإعجام، وأنه وُضع مع وضع الحروف.

٣- تجريد الصحابة رضي الله عنهم المصاحف من النقط لا يقصدون به نقط الإعجام، بل علامات اللغات والقراءات، والتخميس والتعشير^(٣)، وكتابة أسماء السور،

(١) ينظر: حسن، عزة، مقدمة تحقيق كتاب المحكم، ص ٢٩؛ وعبادة، عبد الفتاح، انتشار الخط العربي، ص ٢٨؛ والفرماوي، عبد الحي، قصة النقط والشكل، ص ٢٣-٢٥؛ والراجحي، شرف الدين، في قواعد الكتابة العربيَّة، ص ١٦-١٧؛ والمنيف، عبد الله، دراسة فنية لمصحف مبكر، ص ١٣٤.

(٢) ينظر: مكي، الطاهر أحمد، دراسة في مصادر الأدب، ص ٤٥-٤٧؛ والجبوري، يحيى، الخط والكتابة، ص ١٠٦-١٠٧؛ وخليفة، شعبان، الكتابة العربيَّة، ص ١٦٩-١٧٠؛ والحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٤٧١-٤٧٦، ص ٥٣٧-٥٣٨؛ والحلُّوجي، عبد الستار، المخطوط العربي، مكتبة مصباح، جدة، ط ٢، ١٩٨٩م، ص ٨٢-٨٤؛ وحطَّاب، وحيد، الكتابة والخط، ص ٢٤٥-٢٤٩؛ والعبدلاوي، قُدور، فلسفة النقط والإعجام، مج ١١/ج ٢٧/٢١٧-٢١٩.

(٣) التخميس والتعشير: وضعهم كلمة خمس عقب انقضاء خمس آيات من السورة، ووضعهم كلمة عشر عقب انقضاء عشر آيات بخط ويلون بخالفان خط المصحف ولون مداده. الجزائري، طاهر، التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ٣، ١٤١٢هـ، ص ٢١٣.

فهذا ما كرهه الصحابة رضي الله عنهم، ودعوا إلى تجريد المصحف منها خشيةً أن يظنَّ من يأتي بعدهم بزمن أنها من القرآن الكريم.

٤- القول بأن المصاحف جُرِّدت من نقط الإعجام عمداً لتحتمل القراءات لا يقوم دليلاً على ما ذهبوا إليه، لأنَّ هذا يحتاج أولاً إلى إثبات أنَّ النقط والشكل كانا موجودين، ثمَّ إلى إثبات أنَّ المصاحف جُرِّدت منهما.

٥- النقوش الجاهليَّة المكتشفة قليلة لا تساعد على التوصل إلى نتيجة قطعيَّة في حقيقة الإعجام، إذ ليس بها إلاَّ كلمات معدودة في سياقات محدودة نُقطت منها أحرف يسيرة.

٦- نقط الأحرف الروادف ليس حجَّةً على معرفتهم النقط، لأنَّ تمييز الأحرف المتشابهات عادةً لا يكون إلاَّ بهذه العلامات التي تستعملها الكتابات عامَّةً عند الضرورة.

٧- تعدُّد أشكال الإعجام وصوره بين نقط، وجرّات، وخطوط دليلٌ على حادثته، إذ لو كان قديماً لاستقرَّ على نمط واحد دون تغيير.

٨- وجود مصاحف ومخطوطاتٍ قديمةٍ من القرن الخامس الهجريّ^(١) غير منقوطة دليلٌ على تساهلهم بالنقط، وأنها كانت في نظرهم شيئاً زائداً.

٩- أنَّ ما روي عن الصحابة رضي الله عنهم من أنَّهم جرّدوا المصحف عمداً يناقضه ما روي أيضاً من أنَّ العرب لم تكن أصحاب شكل ونقط، بدليل أنَّهم كانوا يُفرِّقون بين الكلمات المتشابهات بالأحرف، وليس بالشكل^(٢).

١٠- أنَّ ما روي من شعر جاهليٍّ فيه ذكر ألفاظ النقط ومرادفاتِها لا يستقيم دليلاً على معرفة العرب ذلك، فمعانيها في أغلب الأبيات تدلُّ على الزخرفة والنقوش الموشاة.

(١) ينظر: شلبي، هند، القراءات بإفريقية من الفتح إلى منتصف القرن الخامس، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٣م، ص ٨٣؛ ورضا، أحمد، رسالة الخط، ص ٢٩.

(٢) الدائي، المحكم، ص ١٧٦-١٧٧.

١١- أن النقوش والكتابات المكتشفة قبل الإسلام وبعده^(١) إنما تظهر فيها النقط على أحرف معدودة لا تمثل ظاهرة عامة، إضافة إلى ما اكتشفه بعض الباحثين من أن بعض النقط أضيفت إلى النقوش في زمن لاحق للاختلاف بين خط الكلمة والنقط، فهي كتابات لا يمكن الركون إليها.

١٢- أن بردية أهنس (٢٢هـ) التي عوّل عليها القائلون بقدّم الإعجام كثيراً لتقدّم زمنها ولاحتوائها على أكثر من سبعة عشر حرفاً منقوطة مشكوك في أمرها عند الباحثين^(٢)، فالظاهر أحمد مكي لا يطمئن إليها، لأن الرسائل النبوية التي كتبت قبلها بما لا يزيد على خمسة عشر عامًا، وأنفق فيها الكتاب كلّ جهدهم فنًا، وتجويدًا، وإحكامًا لأهميتها لكونها من الرسول ﷺ إلى الملوك والأمراء لا وجود للإعجام فيها^(٣)، وأكّد عبد الستار الحلّوجي تزييفها، مبينًا أن التأمل الدقيق في حروفها، والقلم الذي كتبت به، واتجاه سطور أنسجة البردية وأليافها يكشف تزييفها^(٤)، وهذا ما أكّده جاسر أبو صفيّة بالفحص الحاسوبي، والتّقنية الحديثة الخاصّة بكشف حقيقة الكتابات القديمة^(٥). وهذا ما يبطل الاستدلال بها، ويسقط عن القائلين بقدّم الإعجام أقوى دليل مادي كانوا يستندون إليه.

١٣- أن مروية الطائيين الثلاثة الذين اجتمعوا واخترعوا الكتابة مدحوضة عند الباحثين، الذين أكّدوا أنها واهية، ومصطنعة، وخرافية، ولا وجود لها إلا في مخيلة واضعيها.

(١) ينظر: حلمي، محمود، أربعة نماذج مبكرة من الخط الإسلامي الأثري، مجلة عالم الفكر، وزارة الإعلام، الكويت، ١٩٨٨م، مج ١٩/١٤/١٩٠-١٩٢.

(٢) التّل، مصطفى، تطور الحروف العربيّة على أثار القرن الهجري الأول الإسلامية، مطابع دار الشعب، عمّان، ط ٢، ١٩٨١م، ص ١٠٤.

(٣) مكي، الطاهر أحمد، دراسة في مصادر الأدب، ص ٤٦.

(٤) الحلّوجي، عبد الستار، المخطوط العربي، ص ٨٤.

(٥) أبو صفيّة، جاسر، حقيقة البردية المؤرخة في ٢٢هـ، مج ١٣/١٤/٢٤٦-٢٤٨.

ولم يسلم القائلون بحداثة الإعجام من خلاف في تحديد تاريخ ظهوره على وجه الدقة، فمنهم من لم يستطع تحديده^(١)، ومنهم من يرى أن ظهوره كان في عصر مبكر من زمن النبي ﷺ^(٢)، ويرى عزة حسن أن أول من بدأ بنقط الإعجام هم الصحابة رضي الله عنهم^(٣)، وأنه قد كان لهم نقط مغاير لنقط أبي الأسود الدؤلي^(٤).

وانتهى الباحثون الغربيون في أبحاثهم عن الخط العربي إلى تأكيد أن نظام الإعجام قد اكتمل في النصف الأول من القرن الأول الهجري^(٥)، ويرى بعضهم أن النصف الثاني من القرن الأول الهجري شهد اتجاهاً عاماً في ظهور الإعجام في النصوص المكتوبة^(٦)، ويجدد أكثر الباحثين زمن ظهور الإعجام بأنه الربع الأخير من القرن الأول الهجري في عهد عبد الملك بن مروان (٦٥-٨٦هـ)، وولاية الحجاج بن يوسف الثقفي (٧٥-٥٩هـ) على العراق^(٧)، بدليل روايتي الأصفهاني، والعسكري، اللتين جاء فيهما سبب وضع الإعجام كما مرّ آنفاً.

والجدير بالذكر أن أكثر المعاصرين مجمعون على أن الإعجام ظهر أول ما ظهر كلياً على الحروف جميعها، وخالفهم بعض الباحثين، فذهبوا إلى أنه ظهر مجزئاً^(٨)، ومنهم جرجي زيدان الذي قال: "ولم تُعجم الحروف كلها في وقت واحد، ولكنهم تدرّجوا في ذلك حسب الحاجة في أزمنة مختلفة، ويتضح ذلك لمن يتأمل في المخطوطات العربية

(١) الرواشدة، حامد، أساسيات الخط، ص ٤٨.

(٢) ينظر: الجبوري، يحيى، الخط والكتابة، ص ١٠٥؛ وأبو عيد، محمد، الأجدية العربية، ص ٨.

(٣) حسن، عزة، مقدمة تحقيق كتاب المحكم، ص ٣٠.

(٤) الفرماوي، عبد الحفي، رسم المصحف ونقطه، ص ٢٨١.

(٥) رشواني، سامر، نشأة الإعجام، ص ٤٢٨.

(٦) ينظر: الحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٥٥٢؛ والأكرت، عبد التواب، الضبط الصحفي، ص ٧٨.

(٧) ينظر: الحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٥٤٢-٥٤٣؛ وصالح، زكي، الخط العربي، ص ٧٣؛ والرواشدة، حامد، أساسيات الخط، ص ٤٨؛ والصالح، صبيح، مباحث في علوم القرآن، ص ٩٢-٩٣؛ والخلوّجي، عبد الستار، المخطوط العربي، ص ٨٦؛ وحطّاب، وحيد، الكتابة والخط، ص ٩؛ ويعقوب، إميل، فقه اللغة العربية، ص ٢٣٣.

(٨) ينظر: الجندي، علي، وزميلاه، أطوار الثقافة والفكر، ١/٤٣٩؛ والحسن، صالح، الكتابة العربية،

القديمة"^(١). والقول بأن إعجام الحروف في كتابتنا العربية ظهر مجزئاً على مراحل متفرقة بحسب الحاجة ليس دقيقاً، لأنّ التساهل في استعماله لا يعني عدم اكتمال منظومته أو تأخر ظهوره، فالإعجام لم يُجزأ، ولم يدخل الكتابة على مراحل مختلفة كما زعموا، بل جاء مكتملاً منذ وضعه، ولكنّ الاستعمال هو الذي دعاهم إلى إظهار بعض الأحرف المعجمة، والتساهل في عدم إظهار بعضها الآخر.

٣- واضع الإعجام

اختلف الباحثون في تحديد أول واضع للإعجام، فمنهم من اكتفى بالإشارة إلى أنه عامر بن جدرّة الطائي، الذي جاء ذكره في رواية وضع الخطّ والكتابة العربية بأنه واضع الإعجام، والأكثرين على نسبته إلى جهود بعض التابعين، ومنهم: نصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر، والحسن البصري، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي^(٢). وأولى نسبة الإعجام إليهم تخصّ بالمقام الأول إعجامهم المصاحف، لأنّها الأولى بالحفظ صيانة لها من اللبس والخطأ، ومنها ذاع نظام الإعجام المعتمد، وانتشر في الكتابة الأدبية، واستعمله النسخ والكتاب.

فأمّا نصر بن عاصم (٩٠هـ) فتكاد الروايات تُجمع^(٣) على أنه المبتدئ بنقط المصاحف نقطَ إعجام، فذكر العسكري في رواية سبب وضع الإعجام أنّ نصرًا وكلت له مهمّة القيام بذلك^(٤)، واشتهر بها حتى كان يُعرف بنصر الحروف^(٥)، ولهذا فلا يذكر

(١) زيدان، جرجي، تاريخ آداب اللغة العربية، ١/٢٢٥.

(٢) ينظر: ابن أبي داود، كتاب المصاحف، ص ٥٢١؛ والداني، المنقح، ص ١٢٩؛ والسّخاوي، الوسيلة، ص ٧١-٧٣؛ والجعّيري، الجميلة، ص ٢٢٨-٢٢٩؛ والذهبي، طبقات القراء، ص ٤١، ص ٤٧؛ والثّني، الطراز، ص ١٢؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٣/١٦٠-١٦١؛ وابن آجظا، التبيان، ص ٩٧-٩٩؛ والسيوطي، الإتقان، ص ٢٢٤٥.

(٣) ينظر: الداني، المنقح، ص ١٢٩؛ والسّخاوي، الوسيلة، ص ٧٣؛ والبُلوي، ألف با، ١/١٧٦.

(٤) العسكري، شرح التصحيف، ص ١٣.

(٥) ينظر: ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن أبي بكر، مقدمة تفسيره من ضمن كتاب (مقدمتان في علوم القرآن)، نشره وصحّحه: أرثر جفري، مكتبة الخانجي، القاهرة، د. ط، ١٩٥٤م، ص ٢٧٦؛ والزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط ٢، د. ت، ١/٢٥١.

بعض الباحثين إنَّ نصرًا عند الحديث عن نسبة أوليَّة وضع الإعجام^(١)، بل ضيَّق حسن عون واسعًا، فذهب إلى أنَّ المصادر لم تنسب إلى غيره وضع الإعجام^(٢).

وأشارت روايات نسبة أوليَّة وضع الإعجام إلى إسهام يحيى بن يعمر (قبل ٩٠هـ)، فروى ابن أبي داود بسنده أن: "أول من نقط المصاحف يحيى بن يعمر"^(٣). وأورد تلك الرواية بسندها أبو عمرو الداني^(٤)، ورُوي أنَّه كان لابن سيرين مصحفٌ منقَّط نقطه له يحيى^(٥)، وقدَّمه الدانيُّ على نصر^(٦)، واقتضى أثره بعض المحدثين فقدَّموه^(٧)، واكتفى بعضهم بالإشارة إليه دون ذكر صاحبه نصر^(٨)، ونسب إليه أحمد البنا الدميَّاطي، إضافةً إلى وضع الإعجام، وضع الشكل^(٩).

ونصرو يحيى من الشهرة بمكان في نسبة وضع الإعجام إليهما، وهما مع شيخهما أبي الأسود الدؤليَّ من جِلَّة تابعي البصرة^(١٠)، وأكثر المصادر التي تحدَّثت عن واضع الإعجام

(١) ينظر: شاهين، عبد الصبور، تاريخ القرآن، ص ١٢٦؛ ومكي، الطاهر أحمد، دراسة في مصادر الأدب ص ٤٤؛ وقدُّوح، محمد، الكتابة نشأتها وتطورها، ص ٨١؛ ورشدان، محمد، الكتابة العربيَّة من حروف سيناء إلى التنقيط والضوابط والترقيم، مجلة رسالة المعلم، الأردن، ١٩٦٩م، مج ١٣/٤٤/٧٦؛ والقوزي، عوض، المصطلح النحوي، ص ٣٣.

(٢) عون، حسن، اللغة والنحو، ص ٢٣٣.

(٣) ابن أبي داود، كتاب المصاحف، ص ٥٢١. وينظر: البلوي، ألف با، ١٧٦/١.

(٤) الداني، المحكم، ص ٥. وينظر: السَّخاوي، الوسيلة، ص ٧٣.

(٥) ينظر: الداني، المقنع، ص ١٢٩؛ وابن عطية، مقدمة تفسيره، ص ٢٧٦؛ والزرکشي، البرهان، ٢٥٠/١.

(٦) ينظر: الداني، المحكم، ص ٦.

(٧) ينظر: الحَلْوَجي، عبد الستار، المخطوط العربي، ص ٨٤؛ ومراد، حَسَّان صبيحي، تاريخ الخط العربي، ص ٢٥٦.

(٨) ينظر: الشنقيطي، الطالب عبد الله، الإيضاح الساطع على المحتوي الجامع رسم الصحابة وضبط التابع، صححه وقدم له: الشيخ بن محمد بن أحمد، د. ن، ط ١، ١٩٩٨م، ٨٠/١؛ وزرقة، أحمد، أسرار الحروف، ص ٣٤.

(٩) البنا، أحمد بن محمد، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط ١، ١٩٨٧م، ٨١/٢.

(١٠) ينظر: الداني، المقنع، ص ١٢٩؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ١٦١/٣.

لا تذكر غيرهما، وعدَّ عبد التَّوَّاب الأكرت هذا إجماعاً من العلماء في كونهما أوَّل من أعجم المصاحف^(١).

وأما الحسن البصريُّ (١١٠هـ) فأقدم من أشار إلى نسبة وضعه الإعجام، في ما يبدو، ابن عطية^(٢)، ووافقه في هذه النسبة ابن كثير^(٣)، قارئين اسمه باسم يحيى فحسب، وتبعهما السيوطيُّ^(٤)، وسار على نهجهم بعض المحدثين^(٥)، ولا يذكر له المحدثون جهداً في نقط المصاحف، ولعلَّ عمله كان قراءته القرآن، لتُنقَط المصاحف على قراءته، لأنَّه من القرَّاء المعتدِّ بقراءتهم آنذاك، ففُؤِض إليه فضُّ مسائل النزاع والخلاف بين المكلفين بمهمة التنقيط، والحسم فيها لرفعة منزلته وعلوِّ مكانته علماً وعملاً^(٦).

وأما عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميُّ (١١٧هـ) فأقلُّهم ذكراً في هذه النسبة، إذ لم يُقرن اسمه باسم أحد ممن تقدَّم ذكرهم في إنجاز هذا العمل، غير أنَّ الدائيَّ روى عن أبي حاتم السجستانيَّ أنَّه قال: "أصلُ النَّقْط لعبد الله بن أبي إسحاق الحضرميِّ، معلَّم أبي عمرو بن العلاء، أخذَه الناس عنه"^(٧). ولم يُوضح الدائيُّ ما المقصود بأصل النَّقْط، وأيعني هذا أنَّ الفكرة كانت من اقتراحه، أم أنَّه المبتدئُ بها، وسار على منوالها فريق التصحيح المنتخَب من الحجاج؟ كلا الأمرين محتملٌ.

(١) الأكرت، عبد التَّوَّاب، الضبط المصحفي، ص ٨٢.

(٢) ابن عطية، مقدمة تفسيره، ص ٢٧٦.

(٣) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، كتاب فضائل القرآن، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ، ص ٧١.

(٤) السيوطي، الإتيان، ص ٢٢٤٥.

(٥) ينظر: الشنقيطي، الطالب عبد الله، الإيضاح الساطع، ص ٢١٩؛ والفرماوي، عبد الحي، رسم المصحف ونقطه، ص ٣٣٩؛ وشرشال، أحمد، مقدمة تحقيق كتاب الطراز، ص ٧٨.

(٦) ينظر: عبد الغني، منى، نقط الإعجام، مج ١٦/٣٤/٢٦١؛ وحمدان، عمريوسف، مشروع المصاحف الثاني في العصر الأموي، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، مجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٤٢٨هـ، ص ٢/٤٣/٧٣.

(٧) الدائي، المحكم، ص ٧.

المبحث الثاني

معايير الإعجام وأنواعه واستعماله

إنَّ النظام الكتابي لأيِّ لغة إنَّما يُوضع لأبناء تلك اللغة لمعرفة معارفهم بها، فيكتفون بأدنى حدٍّ من الترميز للدلالة على لغتهم كتابةً^(١)، ومَن يحاول أن يغيِّر في نظامه الكتابي يجد مشقَّةً في ذلك، لأنَّه اتخذ نظاماً لم يألفه ويتمرَّس عليه.

واكتفى العرب في وضعهم نقطَ الإعجام بأقلِّ ما يمكن استعماله في الكتابة، فكانت النقط الاثنان والعشرون الحلَّ الأنسب لتميُّز أشكال الحروف، وتتحد مع بنية الحرف في هيئة واحدة.

أولاً: معايير الإعجام

وُضعت نقط الإعجام بناءً على معايير واضحة أشار إلى بعضها الأصفهاني، والعسكري في روايتيهما سبب وضع الإعجام، فجاء أن مَنْ وكلت إليهم مهمَّة وضع النقط قد وضعوا "النقط أفراداً وازدواجاً، وخالفوا في أماكنها بتوقيع بعضها فوق بعض الحروف، وبعضها تحت الحروف"^(٢). وأوضح ابن بابشاذ هذه المعايير، فقال: "ولا يخلو نقط هذه من ثلاثة أقسام: إمَّا أن تُنقط واحدة، وإمَّا أكثر من واحدة، وإمَّا من فوق أو تحت، فكلُّ ما نُقط واحدة فلاُنَّ له نظيراً لا يُنقط كالذال، والزاي، والضاد، والطاء، والعين، وكلُّ ما نُقط نقطتين فلاُنَّ له نظيراً يُنقط واحدة كالياء والتاء، وكلُّ ما نُقط ثلاثاً فلاُنَّ له نظيراً يُنقط نقطتين كالتاء والثاء"^(٣). وأشار الباحثون المعاصرون إلى هذين المبدأين، وهما^(٤):

(١) الموسى، نهاد، الثنائيات في قضايا اللغة العربيَّة، ص ١٩٤.

(٢) ينظر: الأصفهاني، التنبيه، ص ٢٨؛ والعسكري، شرح التصحيف، ص ١٣.

(٣) ابن بابشاذ، شرح الجمل، ص ٥٣٣. وينظر: ابن دُرستويه، كتاب الكُتَّاب، ص ٩٤.

(٤) ينظر: محجوب، فاطمة، دراسات في علم اللغة، ص ١٦٨-١٧٣؛ وخليفة، شعبان، الكتابة العربيَّة، ص ١٧١؛ وأبو بكر، يوسف الخليفة، الحرف العربي، ع ٧٦، ٧٥؛ وأبو عبيد، محمد، الأبجدية العربيَّة، ص ٤٩-٥٠.

١- موضع النقط من الحرف فوقه أو تحته.

٢- عدد النقط المضافة إلى الحرف واحدة، أو اثنتان، أو ثلاث.

وبناءً على هذين المبدئين تمكّن العرب من تمييز حروفهم بجعل كلّ رمز دالاً على صوته الخاصّ، واستقلّت الحروف بعضها عن بعض، وجملة ما أضيف من نقط تمييزيّة ما يأتي^(١):

١- النقطة الواحدة فوق الحرف، وتميّزت بها أحرف: (خ، ذ، ز، ض، ظ، غ، ف، ن).

٢- النقطة الواحدة تحت الحرف، وتميّز بها حرفان: (ب، ج).

٣- النقطتان فوق الحرف، وتميّز بهما حرفان: (ت، ق).

٤- النقطتان تحت الحرف، وتميّز بهما حرف: (ي).

٥- النقط الثلاث فوق الحرف، وتميّز بهما حرفان: (ث، ش).

ويغلب على هذه النقط أن تُوضع فوق الحروف، إذ وُضعت تحتها أربع نقط فحسب من أصل اثنتين وعشرين نقطةً، وهذا يدلُّ على أنّ نظرة واضعي الإعجام إلى الإضافات كانت تسير وفقاً لرؤية خاصّة، غرضها الأساس أنّ مبدأ النقط ينبغي أن يقوم على وضع النقط أعلى الحرف لا أسفله، ويظهر كذلك أنّ مبدأ الالتزام بعدد معين من النقط واردٌ، إذ إنّ عشرة أحرف من بين خمسة عشر حرفاً نُقطت بواحدة فوق الحرف وتحتّه، ويُستشفُّ من هذا أنّ الأصل عندهم هو النقطة، ولولا كثرة الأحرف المتشابهات ما لجؤوا إلى النقطتين والثلاث، بدليل أنّ النقطتين لم تُستعملتا إلاّ لثلاثة أحرف، ولم تُستعمل النقط الثلاث إلاّ لحرفين.

ولم تغادر بعض المصادر المختصّة رواياتٍ معايير الإعجام ونظام بنائه، وسأورد هذه الروايات على طولها لكونها مهمّةً، إذ تُوضح بجلاءٍ معايير الإعجام المعتمدة، قال ابن السراج: "الهمزة والألف التي لا تكون إلاّ ساكنةً صورةً، وقد كان يجب أن يفرق^(٢)"

(١) أبو بكر، يوسف الخليفة، الحرف العربي، ٧٥٤، ٧٦، ٨.

(٢) أي: واضع الخط.

بينهما بنقطة كما فعل ذلك في سائر الحروف... الباء، والتاء، والثاء صورة واحدة، وأضيف إليهنَّ في الوصل النون والياء، وفُرِّقَ بينهما بأن جعل تحت الباء نقطة واحدة، وفوق التاء ثنتان، وفوق الثاء ثلاثٌ كالأثافي، وفوق النون واحدة، وتحت الياء ثنتان، ولو جَعَلَ^(١) الياءَ لا نقطةَ تحتها لكان ذلك مُعْنِيًا من أجل أنَّ الأشياءَ المتَّفِقةَ في صورة... كُفي أن يُعَلِّمَ أحدهما، فيصير علامة الآخر أنه لا علامة له... الجيم، والحاء، والخاء صورة واحدة، تحت الجيم نقطة، والحاء غُفْلٌ، وذلك علامتها، والحاء فوقها نقطة... الدال والذال صورة، وفوق الدال نقطة، والدال غُفْلٌ... الراء والزاي صورة، والنقطة فوق الزاي، والراء غُفْلٌ... السين والشين صورة، وفوق الشين ثلاثٌ نقط مصطفة، والسين غُفْلٌ... الصاد والضاد صورة، النقطة فوق الضاد، والصاد غُفْلٌ... الطاء والظاء صورة، والنقطة فوق الطاء، والطاء غُفْلٌ... الفاء والقاف صورتُهما في الوصل واحدة، ويفرَّق بينهما بنقطة على الفاء ونقطتين على القاف، ومَن لم ينقط الفاء وجعلها غُفلاً كفاه أن ينقط القاف... والكاف واللام استغنيا عن النقط لاختلاف شكلَيْهما^(٢).

وجاء عند الداني: "وروي عن الخليل بن أحمد أنه قال: الألف ليس عليها شيء من النقط، لأنها لا تلبسها صورة أخرى، والباء تحتها واحدة، والتاء فوقها اثنتان، والثاء ثلاث، والجيم تحتها واحدة، والحاء فوقها واحدة، والذال فوقها واحدة، [والزاي فوقها واحدة]، والشين فوقها ثلاث، والضاد فوقها واحدة، [والظاء فوقها واحدة، والغين فوقها واحدة]،^(٣) والفاء إذا وصلت فوقها واحدة، وإذا انفصلت لم تنقط، لأنها لا يلبسها شيء من الصور، والقاف إذا وصلت فتحتهما واحدة، وقد نقطها ناس من فوقها اثنتين، فإذا فصلت لم تنقط، لأن صورتهما أعظم من صورة الواو، فاستغنا بوعظم صورتها عن النقط، والكاف لا تنقط، لأنها أعظم من الدال والذال، واللام لا تنقط، لأنها لا يشبهها

(١) أي: واضع الخط.

(٢) ابن السراج، رسالة النقط والشكل، ع ١٥٨-١٦. وينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ٢/٣٥٤-٣٥٥.

(٣) ما بين المعوقين أثبتته غانم قدوري من نسخة أخرى لكتاب المحكم، نشرها في بحث مستقل. الداني، أبو عمرو، عثمان بن سعيد، أوراق غير منشورة من كتاب المحكم، تحقيق: غانم قدوري الحمد، مجلة كلية الإمام الأعظم، بغداد، ١٩٧٨م، ٤/٤٠٣.

شيء من الحروف، والميم لا تُنقط أيضاً، لأنها لا تشبه شيئاً من الحروف، وقصّتها قصّة اللام، والنون إذا وصلت فوقها واحدة، لأنها تلتبس بالباء، والتاء، والشاء، فإذا فصلت لم تنقط، استغنوا بعظم صورتها، لأن صورتها أعظم من الراء والزاي، والواو لا تنقط، لأنها أصغر من القاف، فلم تشبه بشيء من الحروف، والهاء لا تنقط، لأنها لا تشبه شيئاً من الحروف، وقصّتها قصّة الواو... والياء إذا وصلت نُقطت تحتها اثنتين، لئلا تلتبس بما مضى، فإذا فصلت لم تُنقط"^(١).

وبالنظر في هاتين الروايتين تتضح مبادئ الإعجام التي في ضوءها بُني، وهي:

- ١- أن الأحرف التي لا نظير لها تترك بلا نقطٍ لأمن اللبس، وهي: (ا، ك، ل، م، ه، و).
- ٢- أن الرموز الخماسية المتناظرة أولاً، ووسطاً، وهي: (ب، ت، ث، نـ، د، يـ) وضعت لها ابتداءً النقطة، فوضعت للباء تحتها، ثم نقطتان للتاء فوقها، وثلاث للشاء فوقها أيضاً، ثم أُعيدت النقطة مرةً أخرى للنون فوقها للتمييز عن الباء، ثم وضعت للياء نقطتان تحتها لتخالف التاء. ولو تُركت الياء غفلاً كما ذكر ابن السراج لاستبان عدم نظير لها، ولو تُصوّر مع غانم قدوري أن هناك رمزاً سادساً لكانت نقطه ثلاثاً من تحت ليقابل الشاء بناءً على هذه المعايير^(٢).
- ٣- أن الرموز الثلاثية المتناظرة في كل مواضعها: (ج، ح، خ) نُقطت بناءً على القاعدة التي ذكرها ابن السراج في الاكتفاء بتعليم رمزين وترك الثالث غفلاً، وبناءً على أن المعيار الأساس يعتمد الموقع والنقطة فقد لاح فيها بوضوح، إذ وضعت تحت الجيم نقطة، وحُلّيت الحاء بلا نقطٍ، فكان ترك العلامة علامة لها^(٣)، ووضعت للحاء نقطة فوقها، وبذلك تمايزت المتشابهات الثلاثة. ولو كانت هناك متناظرات ثلاثية أخرى لطُبّق عليها المبدأ نفسه.

(١) الداني، المحكم، ص ٣٥-٣٦. وينظر: ابن دُرستويه، كتاب الكُتاب، ص ٩٤-٩٥؛ وابن بابشاذ، شرح الجمل، ص ٥٣٣؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٣/١٥٧-١٥٩.

(٢) الحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٥٦٩.

(٣) الرُفتاوي، منهاج الإصابة، ص ٢٥٩.

٤- أن الرموز الثنائِيَّة المتقابلة: (د، ز، ص، ض، ط، ظ، ع، غ) اعتمد فيها مبدأ ترك الرمز الأول مهماً، وإعجام الرمز الآخر بنقطة فوقه فحسب، إذ الأصل في التمييز استعمال النقطة التي كانت في الرموز الثنائِيَّة كافيةً مغنيَّةً.

٥- أن الرمزَيْن الثنائِيَيْن المتقابلَيْن: (س، ش) اعتمد فيهما مبدأ أمن اللبس، فالأصل أن يطبَّق عليهما مبدأ الرموز الثنائِيَّة المذكور قبل بترك الأول غفلاً وإعجام الآخر، فكان حقُّ الشين أن تُنقط بواحدة، ولكن ذلك سيوقع في لبس بسبب سنِّي الشين الأخرَيْن (سد)، اللتين بوجودهما قد يُظنُّ أنهما لأحد الأحرف المتناظرة الثلاثة: (ت، ث، ند)، وهو ما استدعى تنقيط كلِّ سنِّ بنقطة، فأعجمت الشين بثلاث نقط متراصفة.

٦- أن رمزي الفاء والقاف: (ق، ف) يتفقان في الصورة أولاً، ووسطاً ويختلفان طرفاً، فكان لهما معيار مختلف في الإعجام، فلم يطبَّق عليهما مبدأ إهمال الأول وإعجام الآخر بواحدة لشبههما وسطاً متصّلتين بدائرة الميم، وهو ما استدعى مبدأ آخر للتمايز، فأعجمت الفاء بنقطة فوقها، والقاف بنقطتين فوقها أيضاً. وفي إعجامهما خلاف، لأنَّهما خرجتا عن قاعدة الثنائِيَّات المتناظرة، وهو ما سيُناقش لاحقاً.

كلُّ ما ذكر بيِّن أنَّ علماءنا بذلوا جهدهم في تأصيل الإعجام وإحكامه بناءً على أسس منطقيَّة، غرضها إزالة الإبهام واللبس الحاصل بين الرموز المتشابهة باعتماد مبدأي النقطة والموقع في التمايز. ولكن أكلُّ ما ذكر من معايير كانت محلَّ اتفاق بين الجميع، أم أنَّ هناك حالاتٍ اختلف فيها؟

بالعودة إلى مستهلَّ قول ابن السراج السابق يتضح بأنَّه كان يفترض قبل وضع رأس العين الصغيرة على الألف لتدلَّ على الهمزة تفریقاً بينهما أنَّ الأصل أن يُفرَّق بينهما بنقطة إتماماً لمنظومة الإعجام في الألفبائيَّة العربيَّة التي اعتمدت النقط للتمايز بين المتشابهات، ولو فعل ذلك لكان رمز الهمزة في الكتابة العربيَّة شبيهاً بحرف (i) في اللغة الإنجليزيَّة.

وعلى وضوح مبدأ التمايز في المتناظرات الثنائية فإنَّ هناك من أسرف في نقط الحروف العربيَّة، فينقط كلَّ المتشابهات بما لا داعيَ له، قال ابن دُرُسْتَوِيه: "واعلم أنَّ من الكُتَّاب مَنْ ينقط كلَّ مشتبهين من الحروف، ولا يُغفل واحداً منهما كنقطهم الراء، والسين، والصاد، والطاء، والعين من تحت، لأنَّ نظائرهما ينقط من علِّ، والجمهور على غير ذلك"^(١). وأشار ابن السَّرَّاج إلى هذه الطريقة في الإعجام عند بعضهم^(٢)، وعدَّها ابن عصفور مذهباً لبعض أهل النقط قائلًا: "فما كان من هذه الصور لحرفين فاختلف أهل النقط فيهما، فمنهم مَنْ ينقط أحدهما ويترك الآخر، ومنهم من ينقط نقطةً فوق الصورة لأحد الحرفين، ونقطة تحت الصورة للحرف الآخر"^(٣). ولا تذكر المصادر القديمة أنَّ هذا الخلاف واقع بين أهل النقط، بدليل أنَّ رواية الدائيِّ عن الخليل لم تُشر إلى ذلك، وما ذكره ابن السَّرَّاج، وابن دُرُسْتَوِيه من أنَّ بعض الكُتَّاب استعملوا هذا الإعجام إنَّما ظهر، على ما يبدو، في مرحلة لاحقة حين كثرت الكتابات والمراسلات، فكان استعماله زيادةً في الحرص وتحوُّطاً من الوقوع في التصحيف، وهو مذهب لم يُكتب له الذُّيوع، لأنَّ السلف في القرون الهجريَّة الأولى نُقل عنهم كراهيتهم التنقيط لما يستحقُّ التنقيط، فمن باب أولى أن يهجروا ما لا يستحقُّ التنقيط أصلاً^(٤).

وأما المتناظرات الثلاثيَّة: (ج، ح، خ) فإنَّ طريقة تمييزها واضحة، غير أنَّ الحيدرة ينقل عن بعض أهل النقط خلافاً في ذلك، فيقول: "...، إلَّا الحاء فيجعل له اثنتين^(٥) من أسفل...، لأنَّ الجيم يُنقط بواحدة من أسفل، والحاء بواحدة من أعلى"^(٦). وهذا نقط لم يشتهر، ولا يُعرف له أصل عند المتقدِّمين إلَّا إن كان مذهباً لبعض الضابطيين الحريصين، لأنَّ مبدأ التمايز بين المتناظرات الثلاثة جليٌّ لا يحتاج إلى نقطها كلِّها، ثمَّ

(١) ابن دُرُسْتَوِيه، كتاب الكتاب، ص ٩٥.

(٢) ابن السَّرَّاج، رسالة النقط والشكل، ع ١٥٤/١٢-١٤.

(٣) ابن عصفور، شرح الجمل، ٢/٣٥٤.

(٤) ابن بابشاذ، شرح الجمل، ص ٥٣٣.

(٥) هكذا في المطبوع بصيغة التذكير، والصواب (اثنتين). والفاعل في (يجعل) هو الناقل أو الضابط.

(٦) الحيدرة، كشف المشكل، ص ٦٠٩.

إنَّ هذا المذهب -على فرض قبوله- خالف أصلاً معتمداً في التنقيط، إذ مُيز الحرف الثاني الشبيه بنقطة إضافية في الموقع نفسه هكذا (ج)، وهذا لم يُعهد عندهم، لأنَّ من معاييرهم في النظر الثاني اختلاف الموقع، ومعنى ذلك أنَّ الحاء كانت تستحقُّ النقطة أو النقطتين من أعلى، ثمَّ يُنظر في أمر الخاء، وهذا ما لم يقع أصلاً.

وفي المتناظرات الخمسة يؤكِّد ابن السراج أنَّ الياء لو أهملت بدءاً، ووسطاً لكان ذلك مغنياً عن نقطها لعدم مشابه لها، ولكنَّ ذلك لم يشتهر، وبقيت معجمةً بدءاً، ووسطاً.

وإذا ما استنطقت الكتابات القديمة التي وصلت معجمةً بعضها أو كلها لمعرفة نظام الإعجام فيها، وهل أعجم الكتاب كلَّ حرف بما أقرَّ له، أم وُجد من يخالف ذلك؟ لاكتُشف تباينٌ في استعمالها، فذكرت سهيلة الجبوري أنَّ الثاء في نقش قديم ظهرت معجمةً بخطَّين متوازيين مائلين نحو اليسار^(١)، وهذان الخطَّان شكل من أشكال الإعجام التي ستُذكر لاحقاً، وهما يقومان مقام النقط، ومعنى هذا أنَّ الثاء نُقطت باثنتين وليس بثلاث، هذا على فرض صحَّة النقش وخلوِّه من السهو بترك النقطة الثالثة أو الخطَّ الذي يقوم مقامها.

ونُقطت السين بأسنانها الثلاث عند بعضهم بوحدة فوقها، ووُضعت عليها شرطة إذا كتبت بدون أسنانها أي بالخطِّ الممتدِّ كما في خطِّ الرُّقعة، وأحياناً توضع لها ثلاث نقط تحتها كصورة نقط الشين^(٢)، أو داخلها بعدد أسنانها، وتنقط الشين أحياناً من تحتها، وأمَّا الغين فكانت تُوضع نقطته داخله في القرنين الثاني والثالث الهجريين، وحرف الدال كانت تُوضع له نقطة فوقه أو تحته، وحرف الجيم وُضعت عليه خطوط لإعجامة كما نقل جيرهارد أندرس (Gerhard Anders)، والياء وُضعت نقطتها عند بعضهم من فوق، وليس من تحت^(٣).

(١) الجبوري، سهيلة، أصل الخط العربي، ص ١٦٠.

(٢) ينظر: القلقشندي، صبح الأعشى، ١٥٦/٣؛ والسعدي، صالح، أرجوزة في علم رسم الخط، ع ٣٧١/٤.

(٣) ينظر: صالح، زكي، الخط العربي، ص ٧٦، ص ٧٨؛ ورضا، أحمد، رسالة الخط، ص ٢٩؛ وهارون، عبد السلام، تحقيق النصوص، ص ٥٤؛ وأندرس، جيرهارد، أصل الخط العربي، ص ١٢٦-١٢٢؛ ورشواني، سامر، نشأة الإعجام، ص ٤٢٩.

إنَّ هذا الاختلاف في الإعجام يفسّر أنَّ مراحلهُ الأولى كانت غير محدّدة الملامح، وأنَّ طرق استعماله كانت عرضةً لاختيار الكاتب واجتهاده، ومدى حرصه الشديد في الضبط، ويبدو أنَّ استقرار نظام الإعجام احتاج إلى زمن طويل عند كثير من الكُتّاب، وتأثّر تأثراً كبيراً بمن يستعمله، إذ ينقل أحمد رضا أنَّه أطلع على مخطوطة قديمة من القرن السادس الهجريّ جعل كاتبها النقط علامةً لأكثر الحروف، وفي مخطوطة أخرى من القرن نفسه وجد كثيراً من حروفها التي حقّها أن تعجم معرّاةً من النقط^(١).

كلُّ ذلك يدلُّ على أنَّ استعمال الإعجام لما يستقرّ بعد استقراراً نهائياً، ولعلَّ للتصحيف أثراً في هذا، فلجأ الكاتبون بسببه إلى تلك الطرق في الضبط تحزُّراً، وهو ما جعل أحد المستشرقين - في ما ينقل عنه زكي صالح - يقول: "إنَّ الغرض من وضع النقط على الحروف غير واضح وضوحاً ظاهراً، فإنَّ الكاتب كان يضع النقط أحياناً حيث لا ضرورةً لاستعمالها البتّة، ويهملها أحياناً حيث يلزم استعمالها لزوماً واضحاً"^(٢). وهذا القول لا يضير الكتابة العربيّة، لأنَّ الإفراط في استعمال النقط مردهُ إلى بعض الكاتبين، الذين اجتهدوا في دقّة الضبط أحياناً، وتساهلوا فيه أخرى، فكان الأمر على ما وصف المستشرق، وأمّا نظام الإعجام في كتابتنا فواضح بيّن.

ثانياً: تفسير مواضع النقط

لم تمرّ مسألة بناء الإعجام دون طرح تساؤلات عن علّة الإعجام، والبحث عن الأساس الذي أقيم عليه، واعتمد فيه التفريق بين الحروف، فكان السؤالان المحوريّان، وهما: لمّ وضعت لحرف كذا نقطةٌ دون نقطتين أو أكثر؟ ولمّ لم تُوضع له من فوق بدلاً من تحت، والعكس؟ وقبل ذكر نماذج من هذه التفسيرات والتعليقات أُشير إلى أنَّ العلماء كان لهم جيال مبدأ تفسير معايير الإعجام ثلاثة مواقف:

(١) رضا، أحمد، رسالة الخط، ص ٢٩.

(٢) صالح، زكي، الخط العربي، ص ٧٦.

١- موقف المؤيدين: وهم مؤيدو البحث عن علّة الإعجام، والباحثون عن سرّ معاييره المعتمدة، ومناقشة طريقة وضعه وبنائه مراعاةً لفكر السائل المفترض والباحث المتطلع إلى السبب لإقناعه بالكيفية التي في ضوئها حدّد عدد النقط لكلّ حرف وموضعها منه، لإبراز النضج الفكريّ للكتابة العربيّة، وأنّ نظام الإعجام فيها بُني على معايير واضحة ومقنعة، ولعلّ الدانيّ خيرٌ من يُمثّل هذا الاتجاه.

٢- موقف المعارضين: وهم معارضو البحث عن علّة الإعجام، الذين يرون أنّه لا طائل وراء ذلك، وأنّ السؤال عن السبب عبث، والجواب عنه باطل، وعليه فإنّ على السائل المفترض أن يتلقّى ما وصله بالقبول والتسليم، ولعلّ ابن بابشاذ من الذين تزعموا هذا الاتجاه، وأثر كلامه في من بعده، فقال: "فأمّا تخصيص هذا الحرف من هذا الحرف بوحدة أو اثنتين، أو بكونها من تحت أو من فوق فلا طريق إلى تعليله، لأنّ السؤال فيه ينقلب على سائله، وكلّ ما انقلب على سائله فتعليله باطل"^(١).

٣- موقف الساكتين: وهم الذين لم يبحثوا عن علّة بناء الإعجام، ولم يعترضوا على من رام البحث في ذلك، ولعلّ من أشهرهم ابن السراج، الذي وضع رسالةً خاصّةً في النقط والشكل لم يتطرّق فيها إلى ذلك، وتبعه الزجاجيّ الذي لم يُعنّ بهذا مع أنّ له كتاباً في الخطّ وباباً عن الهجاء في كتابه الجمل، وعدّ ابن عصفور هذا قصوراً منه بقوله: "كان ينبغي أن يُبيّن حكم الخطّ والنقط"^(٢).

وبناءً على ما تقدّم فإنّ حديثي سينساق مع أصحاب الموقف الأوّل، وأوّل ما يُذكر الاستفسار عن نقطة الباء، لأنّها أوّل حرف معجم في الترتيب الألفبائيّ، قال الدانيّ: "فإنّ قال قائل: لم نُقطت الباء بوحدة من تحتها؟ هلاً نُقطت من فوقها، ونُقطت النون من تحتها مكان ذلك فرقاً بينهما؟ قيل له: إنّما نُقطت بوحدة لما تقدّم من قولنا إنّها أوّل

(١) ابن بابشاذ، شرح الجمل، ص ٥٣٤. وينظر: أطفيش، محمد بن يوسف، كتاب الرسم في تعليم الخط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ط، د.ت، ص ٥١.

(٢) ابن عصفور، شرح الجمل، ٣٥٣/٢.

الصور الثلاث، وإنَّ التاءَ ثانيتهما والثاءَ ثالثتها، ولذلك نُقطت التاءُ اثنتين والثاءُ ثلاثاً. وإنَّما نُقطت من تحتها للزوم الكسر لها إذا كانت زائدةً جازةً كالتي في أوَّل التسمية^(١)، وإنَّما لزمها الكسرُ اتباعاً لعملها، إذ كانت لا تعمل إلا جراً، فجُعلت نُقطتها موافقاً لحركتها، وألزمنا مكاناً واحداً لذلك^(٢).

سلك الداني في إجابته عن السؤالين المحوريين: سؤال العدد، وسؤال الموقع مسلكين متغايرين، فأما إجابته عن سؤال العدد فسلك فيها مسلكاً منطقيّاً بتأكيده أنَّ الباءَ لتصدُّرها أخواتها النظائر المتشابهة أخذت نقطة واحدة، لأنَّها أوَّل ما يُنقط منهنَّ، وأنَّ التاءَ أخذت اثنتين لأنَّها الثانية، والثاءَ أخذت ثلاثاً لأنَّها الثالثة، وهذه إجابة واضحة، ولكنَّه سلك في إجابته عن الموقع مسلكاً غير موفِّق ولا مقنع، إذ ربط بين الباءِ بوصفها حرفٌ جرٌّ مبنياً على الكسر وبين موقع النقطة من تحتها، فكما كانت الباءُ الجازةً مكسورةً، وكسرتها من تحتها جعلت نقطتها كذلك، وهذا تكلفٌ منه وتعسُّفٌ، إذ لا علاقةً بين باءِ الجرِّ وبين نقطة إعجامها، ومثل هذه التعليقات جعلت فريقيّاً من العلماءِ يسكت عنها، وآخر يعترض عليها.

ويُستشَفُّ من تعليله أنَّ الأصلَ المعتمدَ في موضع التنقيط أن تُوضع النقط فوق الحروف لا تحتها، بدليل أنَّ الباءَ إنَّما وُضعت نقطتها تحتها لوجود الكسرة في الباءِ الجازةً، فألزمت النقطة موضع الكسرة لذلك، والأمر الآخر أنَّ التاءَ، والثاءَ بناءً على تعليل الترتيب العدديّ جعلت نقطتهما من فوق وفقاً للأصل في الإعجام، وبهذا لم تحتاجا إلى تعليل، وعليه فسينتقل الحديث عن رمزي النون، والياءِ المكملين للنظائر الخمسة، فقال عن النون: "فواخوا بين الباءِ والنون وبين التاءِ والياءِ، فنقطوا الباءَ واحدةً من تحت، والنون واحدةً من فوق"^(٣). ويُفهم من هذا أنَّ اعتماد مبدأ النقطة أُعيد مع رمز

(١) أي: الباء في: (بسم الله الرحمن الرحيم).

(٢) الداني، المحكم، ص ٤٠-٤١. وينظر: القلقشندي، صبح الأعشى، ٣/١٥٧.

(٣) الداني، المحكم، ص ٣٧.

النون، لكونه الرابع في ترتيب النظائر، ولأنَّ موقع النقطة من تحت قد حلتته نقطة الباء، فلم يبقَ لنقطة النون إلا أن تُوضع من فوق فرقاً بينهما ودفعاً للبس.

وقال عن الباء: "فإن قيل: لمَ نقطوا الباءَ باثنتين من تحتها؟ قيل: لتمييز ذلك من الباء التي تُنقط واحدة من تحتها، ومن التاء التي تُنقط اثنتين من فوقها، ولمواخاتها في المخرج الجيم التي تُنقط بواحدة من تحتها لكون لفظها^(١) مكسوراً^(٢). فأوضح أنَّ الباء لم يبقَ لها إلا أن تُوضع نُقطتها من تحت، لأنَّ موقع نُقطتي التاء فوق الحرف، وجعلت اثنتين لتخالف نقطة الباء المشتركة معها في الموقع، وهذا تعليلٌ مقبولٌ، ولكنَّ تعليل المخرج المشترك بينها وبين الجيم، وأنَّ الجيم نُقطت بواحدة من تحت لأنَّ اسمها (جيم) مكسوراً أوَّله، فتأثرت الباء بهذا الاشتراك، فنُقطت من تحت مثلها فيه تعسُّفٌ ظاهرٌ أغناه عنه تعليل أمن اللبس بين النظائر.

وقال عن النظائر الثلاثة: "ثمَّ جاؤوا إلى الجيم، والحاء، والخاء...، فابتدؤوا بالأولى وهي الجيم فنقطوها بواحدة من تحت، واختاروا أن يجعلوا النقطة من تحت لأنَّ الجيم مكسورة، وأخلوا الحاء من النقط فرقاً بينها وبين الجيم، وأمَّا الخاء فاخترنا لها النقط من فوق لأنَّ اللفظ بالحاء مفتوح"^(٣). يُلاحظ أنَّهم اعتمدوا في إعجام النظائر الثلاثة على مبدأ خاصٍ بنقط الأولى والأخيرة وإهمال المتوسِّطة، فنقطوا الجيم بواحدة من تحت، وأهملوا الحاء، ونقطوا الخاء من فوق بواحدة، وهذا واضح وسليم، ولكنَّ تعليله نقط الجيم من تحت حملاً على كسرة اسم الحرف (جيم)، ونقط الخاء من فوق حملاً على فتحة اسم الخاء (خاء) مما لا يُستساغ ويصعب قبوله.

ثمَّ انتقل الدانيُّ إلى تعليل مجموعة الرموز الثنائِيَّة، فقال: "ثمَّ جاؤوا إلى الدال والذال...، فأخلوا الدال من النقط فرقاً بينها وبين أختها، ولأنَّ ما قبلها منقوِّط، ونقطوا

(١) أي: اسمها (جيم).

(٢) المصدر نفسه، ص ٤١.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٧.

الذال واحدةً من فوق لأنَّ اللفظ بها مفتوحٌ^(١). أوضح هنا سبب إهمال الأوَّل وإعجام الآخر بين النظيرين بأنَّ الدال الذي يلي الخاء المنقوط في الترتيب قد أهمل وأعجم شبيهه الذال، فيكون الدال مهماً بين معجمين، ثمَّ ثنى بعلَّة حركة أوَّل اسم الحرف التي يظهر أنَّه اعتمدها في تعليقه نظام الإعجام، ذاكراً أنَّ (ذال) مبدوءُ اسمُه بفتحة، وموضع الفتحة أعلى الحرف، فلذلك وُضعت النقطة أعلاه. وقد سير بهذا المبدأ في تحليل الثنائيات الأخرى كلِّها، لأنَّ أسماءها مفتوحة عدا الشين التي أعجمت بثلاث لأَسنانها الثلاث.

إنَّ ما قدَّمه الدانيُّ من جهد في تسويغ وضع الإعجام وتوضيح معاييرهِ يمثِّل تطوُّراً في الفكر الكتابيِّ لتعليل ما يمكن تعليقه، وإن كانت بعض التعليقات منافيةً لواقع اللغويِّ، ويتعدَّر قبولها، ويرى يوسف الخليفة أبو بكر أنَّه لا صحَّة لهذه التعليقات، فعنده "أنَّه لم يكن هنالك أساسٌ صوتيُّ تقرَّر بموجبه عدد النقط أو مكانه بالنسبة للحرف هذا أو ذاك، وكان من الممكن أن تكون للباءِ نقطتان أو أكثر فوق الحرف أو تحته، وهذا ينطبق على كلِّ الحروف الأخرى، ويبدو أنَّ اختيار موضع النقط من الحرف كان أيضاً اعتبارياً"^(٢).

ثالثاً: أنواع الإعجام

من البدهيِّ أن يمرَّ الإعجام بمراحلٍ تطوُّريَّة منذ ظهوره، ومروراً بتطوُّر طرائق استعماله، وانتهاءً باستقراره على النمط المتعارف عليه، فوصل إلينا كما كان يستعمل قديماً في الكتابة، وأصبح منظومةً ثابتةً في كتابتنا، لكونه يمثِّل جزءاً من بنية الحرف، وبلا ريب أنَّ تلك المراحل قد تأثرت باجتهادات العلماء، وتوجُّهات الكُتَّاب، وحرص الضابطيين، وإبداعات الخطَّاطين، فقد كان لبعض أنواع الخطوط العربيَّة أثرٌ في طريقة الإعجام، وصورة النقط بناءً على لين الخطِّ، وسرعته، وهندسته^(٣).

(١) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٢) أبو بكر، يوسف الخليفة، الحرف العربي، ٧٥٤، ٧٦، ٨.

(٣) صالح، زكي، الخط العربي، ص ٧٦.

وثبتت في الكتابة العربية نوعان من الإعجام: إعجام بالعلامات التمييزية، وله صورتان بالنقطة المدورة والنقطة المربعة، وإعجام بالحروف المصغرة بلا نقط تمييزية، قال ابن دُرستويه: "والنقط على ضربين نقطُ محضُ كنقط الباء، والتاء، والثاء، والياء، والنون، وضرب قد يجري مجرى النقطة كرقم الحاء، والراء، والسين، والصاد، والعين، وفي كلِّ واحدة من النقطة والرقم ما يقع فوق الحرف وما يقع تحته"^(١). فالإعجام ضربان: ضربٌ يُسمَّى النقطة المحض، وهو الذي يتخذ شكلين: مدوراً ومربعاً، وهو الأصل في الإعجام، وضربٌ يسمَّى الرقم بمعنى أنه غير محض، لأنه يُستعمل لتقييد الحرف المهمل خشية الوقوع في اللبس بتشابه الحروف، وهو في الأصل ليس بإعجام، وإنما عدّه العلماء إعجاماً، لكونه يضبط الكلمة ويحفظها من التصحيف، فكأنه يقوم مقام الإعجام بالنقطة.

١- الإعجام المحض

نقل الرِّفّائي عن الخطاط ابن مقلّة^(٢) أنه قال: "والنقط صورتان: إحداهما شكلٌ مربعٌ، والأخرى شكلٌ مستديرٌ. وإذا كان نقطتان على حرف فإن شئت جعلت واحدةً فوق أخرى، أو جعلتهما في سطر معاً، وإذا كان بجوار ذلك الحرف حرفٌ ينقط لم يجز أن تكون النقطة إذا انشفعت إلا واحدةً فوق أخرى، والعلّة في ذلك أن النقط إذا كنَّ في سطر وخرجن عن حروفهنّ وقع اللبس والإشكال، فإذا جعل بعضها على بعض كان على كلِّ حرف قسطه من النقطة، فزال الإشكال"^(٣).

(١) ابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٩٥.

(٢) هو أبو علي محمد بن علي بن الحسين بن مقلّة، الكاتب والخطاط المشهور، كان معلماً فذاً ومبدعاً في قلم الرِّفّاع والتوقيعات، وتخرّج على يديه عدد من كبار الخطاطين الذين تخرّج عليهم الخطاط ابن البوّاب، وهو أو أخوه أوّل من طور أشكال حروف الخط الكوفي، وكان وزيراً عند بعض الخلفاء العبّاسيين، توفي في (٣٢٨هـ)، وعند الذهبي (٣٣٨هـ). ابن خُلّكان، وفيات الأعيان، ٥/١١٣-١١٧؛ والذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٥/٢٢٤-٢٣٠؛ والبهنسي، عفيف، معجم مصطلحات الخط، ص (ض) من مقدّمة الكتاب.

(٣) الرِّفّائي، منهاج الإصابة، ص ٢٥٣. وينظر: القلقشندي، صبح الأعشى، ٣/١٥٥-١٥٦.

أبان ابن مُقلبة أن لنقط الإعجام صورتين: نقطٌ مستديرةٌ، ونقطٌ مربَّعةٌ، وصورة الإعجام بالنقط المستديرة أو المدوّرة هي الأصل في نقط الإعجام، ويُقصد بالنقط المربَّعة النقط بالجرّات والخطوط الصغيرة التي كانت شكلاً من أشكال النقط، وحلّت من الحرف محلّ النقط المستديرة، ثمّ نجده يشير إلى طريقة من طرائق ضبط النقط بجواز وضع النقطتين رأسيّاً (:) أو أفقيّاً (..)، وأنّه عند تجاور الأحرف المنقوطة في الكلمة يُفضّل وضعها رأسيّاً ليؤمن اللبس والتحريف.

وبالنظر في المصادر والدراسات المتخصصة نجد أنّ طرق ضبط الإعجام المحض المدوّر والمربّع قد تعدّدت بتعدّد نقطه المضافة إلى بنية الحرف، واختلفت باختلاف الكتابين، وظهرت بعض أشكاله بصور متطوّرة عن الأصل، وهو ما سأتناوله بالعرض مفصّلاً.

فأمّا الباءُ فوضعت نقطتها أولاً، ووسطاً، وطرفاً تحت الجزء القائم من جهة اليمين في الأغلب^(١) احترازاً من أن توضع تحت جزئها الأيسر، فتميل إلى جسم الحرف المجاور فتُحسب من نقطه إن كان باءً فيقرأ باءً فيقع الإشكال، فكان وضعها تحت جزئها القائم من اليمين أسلم وأبعد من الخطأ.

وأما النون فاختلّف وضْع النقطه فوقها، فهي في الأغلب توضع فوق الجزء الأيمن القائم إذا جاءت أوّل الكلمة ووسطها^(٢)، وهي بهذا لا تختلف عن الباء، وتأخذ العلة نفسها، وكذلك قد تنقط عليه متطرّفة^(٣)، وأحياناً في وسط الحرف أو على الجزء القائم الأيسر، وهذا متوقّع، لأنّها بتطرّفها أصبحت في موضع يؤمن معه وجود حرف عن يسارها، وليس هذا فحسب، بل تطوّر شكل هذه النقطه عند بعض الكتاب والخطاطين على اختلاف أنواع الخطّ، فأصبحت على شكل سينّ، أو حينية، أو شرطة

(١) ينظر: الجبوري، سهيلة، أصل الخط العربي، ص ١٥٩؛ والحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٥٦٣.

(٢) ينظر: الجبوري، سهيلة، أصل الخط العربي، ص ١٥٩؛ والحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٥٦٣.

(٣) جرندلر، بياترس، تاريخ الخطوط والكتابة العربية من الأنباط إلى بدايات الإسلام، ترجمة: سلطان المعاني، وفردوس العجلوني، بيت الأنباط، الأردن، د. ط، ٢٠٠٤م، ص ٩٨.

مائلة تُوصل بجسم الحرف إلى خارجه من طرفه الأيسر، وأحياناً بشكل نقطة متصلة بجسم الحرف من الداخل كما هو مشاهد في رسمها بخَطِّ الرُقعة^(١)، والخطِّ الديواني، وهو ما يُعرف عند الخطاطين باختزال النُقطة^(٢).

وأما سائر الحروف المنقوطة بواحدة فكانت نقطتها توضع في أيِّ جزءٍ من أجزاء جسم الحرف، فترد في جزئه الأوَّل أو في وسطه أو في آخره، وبخاصَّة ما يمتدُّ منها في الخطِّ، يستوي في ذلك ما يوضع أعلى الحرف، وهي الأكثر، وما يوضع أسفله وهي نقطة الجيم^(٣).

وأما النقطتان فبيِّن ابن مُقلَّة المعتمد في ذلك، وأكَّد أنَّهما تُرسمان بطريقتين: رأسيَّة (:) وأُفقيَّة (..)، وهذا شيءٌ متوقَّعٌ، فالنقطتان لن تخرجا عن هاتين الهيئتين في الأغلب، وإن كان الأكثر والأشهر رسمهما أفقيَّتين، وقد جاءت لهما في الكتابات القديمة صور أخرى، فوجدتا مرسومتين عمودياً مع ميلهما إلى جهة اليمين أحياناً وأخرى إلى جهة اليسار، أو قد تتصلان في خطِّ أفقيٍّ كما هو حالهما في خطِّ الرُقعة^(٤)، وتتخذان شكلَ الشرطة القصيرة^(٥)، والأكثر في موضعهما أن يكونا في الجزء القائم الأيمن للتاء، والياء^(٦). وعلَّة ذلك استبانة أنفاً.

(١) يقول حسين والي: «وسبب حدوث الخطِّ المسمَّى بالرُقعة المستعمل في الدواوين الآن احتياج الكُتَّاب للسرعة في العمل، فلذلك كان فيه أحرف كثيرة لا ينقطنها استغناءً عن النقط بشرطة صغيرة في طرف الحرف...، ويضعون النقطتين متصلتين والثلاث بصورة رقم ثمانية». كتاب الإملاء، ص ٣٤-٣٥.

(٢) ينظر: صالح، زكي، الخط العربي، ص ٧٦؛ والدسوقي، محمد، اختزال الشكل، ص ٥/٤٤٦.

(٣) الحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٥٦٣.

(٤) ينظر: والي، حسين، كتاب الإملاء، ص ٣٤؛ وصالح، زكي، الخط العربي، ص ٧٨؛ وسهيلة، الجبوري، أصل الخط العربي، ص ١٦٠؛ والحسن، صالح، الكتابة العربيَّة، ص ٣٥٧؛ وخطَّاب، وحيد، الكتابة والخط، ص ١١.

(٥) جرنندر، بياترس، تاريخ الخطوط، ص ٦٩.

(٦) الجبوري، سهيلة، أصل الخط العربي، ص ١٦٠.

وأما نقط الثاء الثلاث فتعددت صور رسمها أيضاً، وأصبح بالإمكان التفنُّن بتغيُّر مواضعها، إذ يؤكِّد ابن السَّراج أنَّها وُضعت فوقها كالأثافي^(١)، وهي أن تُوضع نقطة فوق اثنين، وقد وُضعت متراصفةً أفقيًّا (...)، وأحياناً رُسمت رأسيَّةً متراكبةً^(٢)، وإن كان ذلك قليلاً، وفي هذه الأشكال تُوضع نقطها على الجزء القائم الأيمن كأخواتها، وقد رُسمت أحياناً على شكل مثلث رأسه إلى جهة اليسار، ويبدو أنَّ تعدُّد هذه الأشكال كان بسبب ميل نقطها يميناً ويساراً، وهو ما جعل تعدُّد أشكالها وارداً، وقد تطوَّر شكل المثلث الهرميِّ لنقطها الثلاث ليوصل بينها، فُتَشكِّل ما يشبه رقم ثمانية (٨)، ولا سيَّما في خَطِّ الرُّقعة، وأحياناً كان اتصال نقطها يشبه الواو المقلوبة (،)^(٣)، كأنَّه اتصالُ نقطها في حال رسم المثلث ورأسه يساراً، ومع السرعة أصبح الشكل يشبه الفاصلة.

وأما نقط الشين فتغاير نقط الثاء في أصل نقطها لأسنانها الثلاث التي تميَّزها، فذكر ابن السَّراج أنَّ نقط الشين تُوضع فوقها مصطَّمةً^(٤)، واصطفاً فيها (...). هو الأصل القديم في إعجامها^(٥) لثبوتها في الكتابات القديمة^(٦). والعلة واضحة في ذلك، إذ قصدوا توزيع نقط الإعجام على أسنانها الثلاث بحيث لا تُغفل إحداهنَّ، فيُظنُّ أنها سنُّ أحد أحرف النظائر الثلاثة: (ت، ث، نـ) في أوَّل الكلمة أو وسطها فيقع اللبس.

وظهرت لإعجام الشين هيئة أخرى فُتُنقَط كالثاء، قال القلقشنديُّ: "وإذا كان على الحرف ثلاث نقط فإن كانت ثاءً جُعِلت واحدة فوق اثنين، وإن كانت شيناً

(١) ابن السَّراج، رسالة النقط والشكل، ١٥٤/١٠.

(٢) ينظر: جرندلر، بياترس، تاريخ الخطوط، ص ٦٩؛ والحميري، بشير، مصحف جامعة توبنجن، ع ٤٦/٤٧-٤٧.

(٣) ينظر: الجبوري، سهيلة، أصل الخط العربي، ص ١٦٠؛ وصالح، زكي، الخط العربي، ص ٧٨؛ والحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٥٦٣-٥٦٤؛ والحسن، صالح، الكتابة العربيَّة، ص ٣٥٧؛ وأندرس، جيرهارد، أصل الخط العربي، ص ١٢١، وحطَّاب، وحيد، الكتابة والخط، ص ١١.

(٤) ابن السَّراج، رسالة النقط والشكل، ١٥٤/١٤.

(٥) الحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٥٦٤.

(٦) ديروش، فرنسوا، المدخل إلى علم الكتاب المخطوط، ص ٣٣٦.

فبعض الكُتاب ينقطه كذلك، وبعضهم ينقطه ثلاث نقط سطرًا، وذلك لسعة حرف الشين بخلاف الثاء^(١). وتطوّرت هيئة نقطها فوُضعت أحيانًا على شكل هلال بتوزيع كلِّ نقطة على سنٍّ من أسنانها، ورُسمت أيضًا بصورة مثلث ورأسه أسفل كرقم سبعة (٧)، وتظهر أحيانًا على شكل شرطة أو خطٍّ مُموجَّ عند كتابتها بدون أسنان لسرعة الكتابة^(٢).

وأما الإعجام المربّع بالخطوط والجَرَات فظهر كذلك في الكتابات القديمة جنبًا إلى جنب مع النقط المدوّرة، ويبدو أنّ الأصل فيه كان نقطةً ممطوطةً بعض الشيء حتى صارت جرةً أو خطيطةً محلّ النقطة المدوّرة، ولكثرة مجيئه في الكتابات القديمة عدّه بعض المستشرقين صفةً لإعجام المصاحف القديمة^(٣)، ويُعلّل بعض الباحثين لاستعماله في المصاحف القديمة باحتمال أن يكون هذا الأعجام طريقةً لتجنّب اللبس بينه وبين نُقط الإعراب إذا كُتبت بالمداد نفسه^(٤).

وكان استعمال صور النقط المربّعة كاستعمال النقط المدوّرة تمامًا، فتوضع الجرة، والجرتان، والثلاث فوق الحرف وتحتّه كما تُوضع النقطة، والنقطتان، والثلاث لافرقٍ في ذلك، وهو ما أكّده فرنسوا ديروش (Francois Deroche)، الذي ذكر أنّ علامات الإعجام في الكتابات الغليظة، أي كتابات النقوش، ظهرت على شكل خطوط رفيعة عموديّة أو مائلة، مشيرًا إلى ظهورها مع حرفي التاء، والثاء من فوق، ومع الياء من تحت^(٥).

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ١٥٦/٣.

(٢) ينظر: الجبوري، سهيلة، أصل الخط العربي، ص ١٥٩؛ وصالح، زكي، الخط العربي، ص ٧٨؛ والحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٥٦٣-٥٦٤؛ والحسن، صالح، الكتابة العربيّة، ص ٣٥٧؛ وجرندلر، بياترس، تاريخ الخطوط، ص ٧٩؛ وحطّاب، وحيد، الكتابة والخط، ص ٣٥٩.

(٣) الحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٥٦١. وينظر: أندرس، جيرهارد، أصل الخط العربي، ص ١٢١.

(٤) ينظر: الحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٥٦٢؛ والمنيف، عبد الله، دراسة فنية لمصحف مبكر، ص ١٤٧؛ وعبد العزيز، منى، نقط الإعجام، مج ١٦/٣٤/٢٧٠.

(٥) ديروش، فرنسوا، المدخل إلى علم الكتاب المخطوط، ص ٣٣٦.

٢- الإعجام غير المحض أو الرقم

جاء عند ابن دُرستويه: "والنقط على ضربين: نقطُ محضٌ كنقط الباء... وضربٌ قد يجري مجرى النقط كرقم الحاء، والراء، والسين، والصاد، والعين، وفي كلِّ واحد من النقط والرَّقم ما يقع فوق الحرف وما يقع تحته"^(١). وقال ابن بابشاذ: "وضربٌ منها يستغني قوم عن نقطه، ولا يستغني آخرون، وذلك سبعة أحرف الحاء، والذال، والراء، والسين، والصاد، والطاء، والعين، فمذهب اللغويين والشعراء، والمتناهين في التحقيق والاحتراز ضبطُ هذه الأشياء بعلامات تكون من تحتها تقوم مقامَ النقط"^(٢).

ويُعرف الرِّقم عند العلماء بضبط الحروف المهملة^(٣) زيادةً منهم في الحرص، وتحوُّطاً من الوقوع في الخطأ واللبس^(٤)، وعرفه عبد الفتاح الحموز بأنه زيادةً علامة فارقة على حرف مهمل فرقاً بينه وبين غيره^(٥).

ويبدو أنَّ مفهوم الرِّقم الذي أطلقه ابن دُرستويه (٣٤٧هـ) لم يكن معروفاً قبله بدليل أن ابن السراج (٣١٦هـ) كان يسميه تأكيداً، فيقول: "ومن الناس من يؤكِّد الحاء فيجعل تحتها حاء"^(٦).

وقد اختلف العلماء بعد ابن دُرستويه في تسميته، فأطلق عليه ابن بابشاذ الضبط بالعلامات^(٧)، ووصفه النوويُّ بضبط الحروف المهملة، وتبعه السيوطي^(٨)،

(١) ابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٩٥. وينظر: عبد الغني، منى، نقط الإعجام، مج ١٦/٣٤/٢٥٠.

(٢) ابن بابشاذ، شرح الجمل، ص ٥٣٣.

(٣) الدوري، عدنان، ضبط النص عند العلماء المحققين، مجلة آفاق الثقافة والتراث، مركز جمعة

الماجد، دبي، ١٤٢٩هـ، س ١٦/٦٢٤/١٤٢.

(٤) حطاب، وحيد، الكتابة والخط، ص ٢٥٢.

(٥) الحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ١/٦٥-٦٦. وينظر: السامرائي، قاسم، علم الاكتناه، ص ١٨٤.

(٦) ابن السراج، رسالة النقط والشكل، ١٢/١٥٤.

(٧) ابن بابشاذ، شرح الجمل، ص ٥٣٣.

(٨) السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبي

معاذ طارق بن عوض الله، دارالعاصمة، الرياض، ط ١، ١٤٢٤هـ، ٢/١٤-١٥. وينظر: الحمد، غانم، علم

الكتابة العربية، ص ٧٨-٨٠؛ والدوري، عدنان، ضبط النص عند العلماء المحققين، س ١٦/٦٢٤/١٤٢.

وسمَّاه الحيدرة، والقلقشنديُّ التعليم بالحرف^(١)، وسمَّاه الجعبري نقط المهمل^(٢)، وهي مصطلحات متقاربة في مفهومها ودلالاتها، ويُستنتج من هذا الاختلاف أنَّ مصطلح الرِّقم لم يظهر إلَّا عند ابن دُرُسْتَوِيه، ولكنَّه لم يذكر مصطلح الإعجام غير المحض ولم يصحَّ عنه^(٣)، وإنَّما استنتج ذلك بعض المحدثين لتسميته الإعجام بالنقط الإعجام المحض^(٤)، فسَمَّوه على النقيض.

وموضع علامات الرقم من الحرف أعلاه وأسفله^(٥)، وهو ما ثبت استعماله في الكتابات القديمة^(٦)، واكتفى ابن بابشاذَ بالإشارة إلى موضعها تحت الحروف^(٧)، ولا ضابط في ذلك الاستعمال، لأنَّه طريقة خاصَّة من طرائق تحرِّي الدقَّة في الضبط اعتمدها "أهل النحو والشعر والغريب، يريدون بذلك الاحتياط، ولا معنى له إذ كانت نظائرها بائنةً منها بنقطها"^(٨)، فهو ضبط غير ملزم، ولهذا كره بعضهم استعماله استغناءً عنه بوجود الإعجام^(٩).

وعلامات الرِّقم مختلفة ومتعدِّدة، أشهرها الأحرف التي تُكتب مصغرةً تحت شبيهاتها، وهي الأكثر في الاستعمال والأصل في الإعجام بالرقم، ومنها الخطُّ الصغير فوق الحروف، والهزمة تحتها، وعلامة كقلامه الظفر مضطجعةً على قفاها تأتي على صورة الهلال، لا تُكتب إلَّا أعلى الحرف، وقد يرقم بعضهم الراء براءٍ مقلوبةٍ^(١٠).

(١) ينظر: الحيدرة، كشف المشكل، ص ٦٠٩؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٣/١٥٨-١٥٩.

(٢) الجعبري، الجميلة، ص ٧٦٥.

(٣) عبد الغني، منى، نقط الإعجام، مج ١٦/٣٤٠/٢٧١.

(٤) ينظر: الحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٥٦٤؛ والحسن، صالح، الكتابة العربيَّة، ص ٣٥٥.

(٥) ينظر: ابن السراج، رسالة النقط والشكل، ١٤/١٥٤؛ وابن دُرُسْتَوِيه، كتاب الكُتاب، ص ٩٥؛

والسيوطي، تدريب الراوي، ١١/٢، ١٤؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٣/١٥٨-١٥٩.

(٦) ديروش، فرنسوا، المدخل إلى علم الكتاب المخطوط، ص ٣٣٧.

(٧) ينظر: ابن بابشاذ، شرح الجمل، ص ٥٣٣.

(٨) ابن دُرُسْتَوِيه، كتاب الكتاب، ص ٩٦. وينظر: عبد التواب، رمضان، مناهج تحقيق التراث، ص ٤٠.

(٩) ابن بابشاذ، شرح الجمل، ص ٥٣٣.

(١٠) ابن السراج، رسالة النقط والشكل، ١٢/١٥٤-١٤؛ وابن دُرُسْتَوِيه، كتاب الكُتاب، ص ٩٦؛ وابن

بابشاذ، شرح الجمل، ص ٥٣٣؛ والسيوطي، تدريب الراوي، ١١/٢، ١٤. وينظر: الحمد، غانم، علم

الكتابة العربيَّة، ص ٧٨.

واستعمال علامات الحروف الصغيرة واضح، ويظهر أن الخطَّ الصغير والعلامة التي تشبه الهلال تطوُّر عن بعض هذه الأحرف اختصاراً واكتفاءً بأقلِّ ترميزي بالعرض، ويرى محمد المامقاني أن أصل علامة الهلال مقتطعٌ من كلمة (لا) النافية التي كانت توضع أعلى الحرف للدلالة على إهماله^(١). ولعلَّها كانت تُكتب مضفَّرةً عَرَضاً فوق الحرف، ثم في تطوُّر لاحق تُخَلَّص من دارتها وألفها تخفيفاً، وأبقي على لامها الذي يشبه الهلال، وهذا محتملٌ، ولا يبعد أن يكون الخطَّ الصغير قد تطوَّر عنها.

وأما الرقم بالهمزة التي توضع تحت الحروف المهملة فلعلَّ بدء استعمالها مرتبط برأس العين التي مُيزَّ بها الألف (ا) من الهمزة (أ)، فظنَّ بعملها هذا عند بعضهم أنَّها تؤدِّي الغرض نفسه في التمييز بين المتشابهين فاستعملوها، ويقوِّي هذا الاستنتاج تطوُّر علامة الكاف الصغيرة التي رُقمت بها الكاف المتطرِّفة (ك) إلى همزة صغيرة، ولرؤيتها على الألف والكاف علامةً فارقةً استعان بها بعضهم لرقم الأحرف.

ثم أشار السيوطي إلى بعض العلامات الخاصة، فذكر أن الكاف تُرقم من فوقها بكاف صغيرة أو همزة، واللام تُرقم بكلمة لام فوقها، وليس شكل اللام فحسب، وتُرقم الهاء المتطرِّفة من فوقها بهاءٍ صغيرة تمييزاً من التاء المربوطة^(٢).

فأما الكاف أولاً، ووسطاً^(٣) فتمتَّزة من سائر الحروف ولا تحتاج إلى رقم، ويظهر أن تطوُّر صورتها متطرِّفةً أدَّى إلى قرب شكلها من اللام^(٤)، فلزم التفريق بينهما دفعاً للبس،

(١) المامقاني، محمد رضا، علامات الترقيم قديماً وحديثاً: أطروحة أولية، مطبعة اعتماد، إيران، ط١، ١٤٢١هـ، ج٢، ص٤٩.

(٢) السيوطي، تدريب الراوي، ١٥/٢. وينظر: عبد التواب، رمضان، مناهج تحقيق التراث، ص٣٩.

(٣) نقل وحيد خطَّاب أن الكاف المتوسطة (ك) التي لا تتشابه مع أيِّ حرف وُجدت مرقومة بكاف صغيرة فوقها أو ما يشبه الهمزة في نصِّ شعريٍّ خُطَّ في القرن التاسع الهجري. الكتابة والخط، ص٣٦٣. ويبدو أنها استُعملت قياساً على المتطرِّفة اجتهاداً من الكاتب، أو من باب الحلية الخطية بتوزيع ما يشبه الرموز الحرفية الصغيرة على الكلمة.

(٤) القلقشندي، صبح الأعشى، ١٥٩/٣.

فُوُضِعَ عليها ابتداءً كَافٌ صغيرة، ثُمَّ تَطَوَّرَتْ إلى همزة لقرب الشبه بين الشكَّلين، ويظهر أنَّ أَوَّلَ استعمالها كان في القرن الرابع الهجري^(١). ويرى جيرهارد أندرس (Gerhard Anders) أنَّ رقم الكاف جاء بأثر من خَطِّ النَّسْخ المائل الذي تتشابه فيه الكاف مع اللام، وهو ما جعلهم يُفَرِّقون بينهما برقم الكاف^(٢).

وأما رقم اللام بكلمة لام بتمامها فلم يُعهد عند المتقدمين أن رقموا الحرف المهمل بلفظه، وهذا من احترازاات بعض الكُتَّاب في الضبط وشدَّة حرصهم، ولا يُمَثَّل نظاماً معمولاً به عند الجميع، بل هي أساليبٌ خاصَّةٌ بأصحابها، والأظهر أنَّ المرقومة هي اللام المتطرِّفة لاحتمال الشبه بالكاف، وأما المبتدأة والمتوسِّطة فلا ضرورةً لرقمها لتميُّزها.

واحتاجوا إلى رقم الهاء المتطرِّفة بهاءٍ صغيرة فوقها للتمييز بينها وبين التاء المربوطة، ولا سيَّما أنَّ كثيراً من الكُتَّاب كانوا يتساهلون في إعجام التاء المربوطة، ويكتفون بمعرفة بنية الكلمة وسياقها للتمييز بينهما^(٣)، ويتأكَّد هذا الرقم مع الكلمات التي لا تختلف في بنيتها إلا في الحرف الأخير^(٤)، وذلك مثل: (ليلة / ليله)، و(أمة / أمه)^(٥)، و(مهة / مهاه)^(٦). ويبدو أنَّ لتفنُّن الخطَّاطين أثراً في ذلك، فكانوا يضيفون إلى الكلمات بعض العلامات والرموز الصغيرة من باب الجلية والزخرفة الخطِّيَّة، وبخاصة مع الأحرف المهملة منها^(٧).

(١) الحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٥٦٧-٥٦٨.

(٢) أندرس، جيرهارد، أصل الخط العربي، ص ١٢٢.

(٣) الهوريني، نصر، المطالع النصرية، ص ٤١٣.

(٤) ابن دُرستويه، كتاب الكُتَّاب، ص ١٠١.

(٥) فُرئ قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ بِتِلْكَ الْأُمَّةِ﴾ [يوسف: من آية ٤٥] في الشواذ (وَأَذْكُرْ بِتِلْكَ الْأُمَّةِ). أي: بعد نسيان والأُمَّة مصدر للفعل أَمَّه يأُمَّه أمَّها بمعنى نسي، والأُمَّة في الآية بمعنى الحين. ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م، ٣٤٤/١؛ والزبيدي، تاج العروس، (م.م.أ)، ٣١/٢٣٠.

(٦) المهة بالتاء البقرة الوحشية، والمهاه بالهاء الحُسن والطَّراوة. ينظر: الزبيدي، تاج العروس، (م.ه.ه)، ٣٦/٥٠٣.

(٧) الأعظمي، وليد، خصائص الخط العربي، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٠م، مج ٣١/ج ٢/٢٢٢.

وقد زالت جميع علامات الإعجام بالرقم في الكتابة الحديثة، ولم يبقَ منها سوى علامة رقم الكاف المتطرفة (ك) التي ما زالت مستعملةً بوصفها جزءاً من بنية الحرف^(١).

رابعاً: استعمال الإعجام وعيوبه

إنّ للإعجام في الكتابة العربية وظيفةً محوريةً مهمّةً، تمّ به لنظام الكتابة العربية ما كان ينقصها، فأصبحت أشكال حروفها واضحةً متمايضةً، والأصل أنّ الالتزام باستعماله يُحقّق مثاليّة الكتابة التي تجعل لكلّ صوت رمزَه الخاصّ به، ولكن بالنظر إلى ما جاء عند القدماء تُستشفّ مفارقات في استعماله وقبوله، والإشارة إلى عيوب استعماله.

١- استعمال الإعجام

اختلف السلف في تلقّي الإعجام وقبوله بين مرخّبٍ به ومرغّبٍ فيه، وبين منفرّ عنه ومستنكر، مع أنّ الأصل أن يكون له القبول لما فيه من إصلاح للكتابة، فهذا الصوّيُّ بعد أن ذكر أنّ الكُتّاب كرهوا الشكل والإعجام إلّا في المواضع الملبسة يُقرّ أنّ الأحسن ألاّ يُستعمل الإعجام والشكل مطلقاً في الحالين مع الملبس وغيره^(٢). وهذه النظرة إلى الإعجام مثلت ظاهرةً عند فريق من المتقدّمين، فقد نُقل عن بعض الأدباء قوله: "كثرة النقط في الكتاب سوءٌ ظنٌّ بالمكتوب إليه"^(٣). ونُقل عن عبد الله بن طاهر أنّه عرض عليه خطٌّ بعض الكُتّاب، فقال: "ما أحسنه لولأنّه أكثر سُونيَرَه"^(٤). والشُّونيَرُ الحَبّة السوداء في اللغة الفارسيّة^(٥).

ولا يُعلم ما معيار الكثرة هنا؟ فكأنّهم كانوا يكتفون بتنقيط المواضع الملبسة فحسب، أمّا غير الملبس فلا يعجمونه، ولعلّ هذا ما جعل القلقشنديّ (٨٢١هـ) يُقرّر بعد عرضه تلك

(١) الحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٦٦/١.

(٢) الصوّي، أدب الكُتّاب، ص ٥٧.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ١٥٤/٣.

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٥) الزبيدي، تاج العروس، (ش. ن. ز)، ١٨١/١٥.

الآراء أن الإعجام "مطلوبٌ عند خوف اللبس، لأنّه إنّما وُضع لذلك، أمّا مع أمن اللبس فالأولى تركه لئلا يُظلم الخط من غير فائدة"^(١). ومعنى هذا أن الإعجام إلى زمنه في القرن التاسع الهجري ما زال غير مستقرّ بما قرره من عدم فائدته إذا أمن اللبس.

وينظر الحيدرة إلى المسألة من زاوية القارئ، ويُصنّف في ضوءها استعمال النقط قائلاً: "إنّ الكلام إنّما يجيء على ضربين: إنسيّ يعرفه الخاص والعام لا يحتاج إلى نقط، فإن نُقط كان زيادةً في البيان، ووَخْشِي لا يعرفه إلا الخواص من الناس وأهل العقل والمعرفة فيجب له ألا يُنقط سواء أكان له شبيهه أو لم يكن"^(٢). فهو يؤكّد أنّ الإعجام زيادةً بيان للقارئ العامّ في الكتابة المشهورة المتداولة، وأنّ تركه في الكتابة الخاصّة واجبٌ للقارئ من ذوي العلم والمعرفة. وهذه نظرة ضيّقة في استعماله، إذ كيف لا يجب حتى مع وجود الحروف المتشابهة، أفي هذا إكرامٌ للقارئ، وفي إعجام الحروف عكس ذلك؟!

وإذا كان الحيدرة (٥٩٩هـ) يقول ذلك في أواخر القرن السادس الهجريّ فإنّ ابن دُرُسْتَوِيَه (٣٤٧هـ) في القرن الرابع الهجريّ يؤكّد خلاف كلامه، ويدعو إلى العناية بالإعجام في كلّ حال بقوله: "واعلم أنّ من شأن أهل النحو والشعر والغريب تقييد كلّ كلمة على ما يستحقّ كلّ حرف منها مبسوطةً ومركّبةً، واستبقاء الشكل والنقط إحصاءً واستيثاقاً"^(٣). وهذا الصواب في استعمال الإعجام، إذ لا مندوحة للقارئ وال كاتب في تركه، وقد ذكر أنّ حرص العلماء على الضبط حتى قيّدوا المهمل بعلامات الرّقم، فكيف يتركون ما استعماله ضرورةً ملزمةً.

وقد رُخص في ترك النقط عند المراسلات الخاصّة بين فئة محدّدة من ذوي المهن الخاصّة، قال ابن دُرُسْتَوِيَه: "ومن شأن كُتّاب الدّواوين التخفيف وإغفال الشكل من كلّ ما وضح، ولم يلتبس كما كان ذلك شأنهم في النقط"^(٤). وهذه سمة ارتبطت بهم

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ٣/١٥٤.

(٢) الحيدرة، كشف المشكل، ص ٦٠٨-٦٠٩. وينظر: عبد الغني، منى، نقط الإعجام، مج ١٦/٣٤/٢٧٤.

(٣) ابن دُرُسْتَوِيَه، كتاب الكُتّاب، ص ١٠١.

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

زمنًا ممتدًا، فقد سمّاهم القلقشندي (٨٢١هـ) كُتّاب الدِّيونة، ووصفهم بأنهم لا يُعرجون على النقط والشكل بحال^(١). ويظهر أن مهنتهم في دواوين الحكم استدعت السرعة في العمل، لكونها كتابات ومراسلات إدارية سياقاتها معروفة، وألفاظها متداولة عند جميع المتعاملين بها، فتركوا الإعجام تخفيفًا.

ونظر بعض المحدثين إلى إهمال استعمال الإعجام في بدء الكتابة العربية نظرة إيجابية، لعدم حاجة العرب إليه في كتاباتهم آنذاك لتمكّنهم من اللغة، وأنهم كانوا أهل سليقة، وفصاحة، وذكاء، فيقرؤون بفطرتهم، معتمدين على سياق الكلام، وقرائن الأحوال، ودلالة السوابق واللاحق للكلمة المقروءة، ولهذا فهم في غنى عنه^(٢). واعترض على هؤلاء أنيس فريجة، مؤكّدًا أن تعليلهم هذا "محاولة للرفع من شأن القدماء الأذكياء بالفطرة، وللحط من فهم العرب المتأخرين! نحن نعتقد أن القدامى شعروا بما نشعر نحن بضرورة الإعجام"^(٣). ووافقته في قوله جميلة أبولبن^(٤). وقوله يؤيد المنطق، فمدح العرب باستغنائهم عن الإعجام ليس تشريفًا، ولا شأنًا للفطرة والسليقة في هذا، فاللغة غير الكتابة، والعرب أهل فصاحة في لغتهم المنطوقة، وأمّا الكتابة فنصنعة تتغيّرت وتطوّر من جيل إلى آخر، وأمرها مختلف، ولذا فلا معنى للمدح هنا.

وفي اتجاه مقابل نظر بعض المستشرقين إلى استعمال الإعجام نظرة سلبية قاصرة، فذكروا أن اختلاف القراءات القرآنية إنما كان بسبب خلو الخط العربي من الإعجام والشكل، وعلى رأس هؤلاء نولدكه (Noldeke) الذي أشار إليه جولدتسهير (Goldziher) بأنه أول من نبّه إلى هذا الأمر، وعالجه علاجًا وافيًا^(٥)، وأكّد هذا بقوله: "وترجع نشأة

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ١٦٢/٣.

(٢) ينظر: ناصف، جفني، تاريخ الأدب، ص ٨٣؛ والكردى، محمد طاهر، تاريخ الخط العربي، ص ٧٣؛ والضباع، علي، سمير الطالبين، ص ٨٠؛ وجمعة، إبراهيم، قصة الكتابة العربية، ص ٤٩؛ وعبد القادر، حامد، دفاع عن الأبجدية، ع ٨٥/١٢.

(٣) فريجة، أنيس، في اللغة العربية، ص ١٥٦.

(٤) أبولبن، جميلة، الأبعاد اللسانية للعربية المكتوبة، ص ٧١-٧٢.

(٥) جولدتسهير، مذاهب التفسير الإسلامي، ترجمة: عبد الحليم النجار، مكتبة الخانجي، مصر، ومكتبة المثني، بغداد، د.ط، ١٣٧٤هـ، ص ٧.

قسم كبير من هذه الاختلافات إلى خصوصية الخطّ العربيّ الذي يُقدّم هيكله المرسوم مقادير صوتيةً مختلفةً تبعاً لاختلاف النقاط الموضوعية فوق هذا الهيكل أو تحته، وعدد تلك النقاط^(١). وذهب إلى هذا الرأي أيضاً بلاشير (Blachere)، وأرثر جفري (Arthur Jeffery)^(٢).

ورأيهم هذا يناقض المعهد من نقل القراءات القرآنية بالتواتر، واتصال السند، والمشافهة، وهي الأصول المعتمدة في إثبات القراءة، ويقوّي الاعتماد على الرسم في أنه من أسباب تنوعها واختلافها، وهو ما يعدّ مطعناً في القراءات القرآنية، وقد تولى عبد الفتاح شلبي الردّ عليهم بجحج وافية بين فيها خطأ ما ذهبوا إليه، مؤكداً أنه لا علاقة لاستعمال الإعجام والحركات في اختلاف القراءات^(٣).

٢- عيوب الإعجام

عانى القدماء كثيراً مشكلات التصحيف الذي مسّ بنية الكلمة المكتوبة بخطّ الكاتب واجتهاده، أو سوء خطّه، أو اعتماده على ما ينقل بلا تمحيص وتدقيق، فيظنُّ أنّ ما كتبه صواب. وقد عيب على كثير من العلماء والمحقّقين من أئمة اللغة، والنحو، والحديث وقوعهم في هفوات التصحيف حتى قال الإمام أحمد بن حنبل: ومَن يعرى من الخطأ والتصحيف؟^(٤).

ومنذ أن أعجمت الحروف العربية دخلها التصحيف، فقد وُلد قبل الإعجام حين كانت الرموز متشابهة لا يُفرّق بينها، ونشأ وترعرع معه، وما ذلك إلا لأنّ الخطّ العربيّ في ابتداء ضبطه وتحسينه كان عرضةً لكثير من التغيّرات التي مسّته، وقد تبين من الرواية

(١) المرجع نفسه، ص ٨-٩.

(٢) ينظر: شلبي، عبد الفتاح، رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم: دوافعها ودفعها، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٤، ١٩٤١هـ، ص ٣٠-٣١؛ وشاهين، عبد الصبور، تاريخ القرآن، ص ٢٦٨.

(٣) شلبي، عبد الفتاح، رسم المصحف العثماني، ص ٣٣-٥٨.

(٤) السيوطي، المزهري، ص ٣٥٣/٢.

التي نقلها الأصفهاني، والعسكري عن إعجام المصاحف في قولهما: "فغبر الناس بذلك زماناً لا يكتبون إلا منقوطة، فكان مع استعمال النقط أيضاً يقع التصحيف"^(١) أن الكتابة العربية التزمت بإعجام الحروف، ولكن تشابه الأحرف في أشكالها، واختلاف بعضها عن بعض بنقطة، وطريقة توزيع النقط فوق الكلمة وتحتها، التي تسمح أن تميل إحداها يميناً أو يساراً أمر جعل الوقوع في التصحيف وارداً.

ويُعدُّ الفرء من أوائل المتعضين من مشكلات التصحيف في ما نقله عنه أبو جعفر النحاس أنه قال: "إن الذي رسم حروف التهجي لم يحسن". ونقل أن هناك من ألمح إلى أن الفرء قد أخطأ في هذا خطأ عظيماً، لأنه يعيب الحروف التي أنزلت على آدم ﷺ، ودافع عنه بأنه إنما عاب التصوير لا الحروف في ذاتها، لأنه إنما كان ينبغي عنده أن يُصور الصاد بخلاف صورة الضاد حتى لا يحتاج إلى نقط^(٢).

وذكر الأصفهاني أن أهم أسباب الوقوع في التصحيف راجعة إلى تشابه الحروف، إذ إن "الذي أبدع صور حروفها لم يضعها على حكمة، ولا احتاط لمن يجيء بعده، وذلك أنه وضع لخمسة أحرف صورة واحدة، وهي: الباء، والتاء، والثاء، والياء، والنون. وكان وجه الحكمة أن يضع لكل حرف صورة مباينة للأخرى حتى يؤمن عليه التبديل"^(٣). وبسبب هذا التشابه دخل لسان العرب من التصحيف ما لا يدخل غيره من الألسنة^(٤).

ونظر بعض المحدثين إلى هذا الأمر نظرة القدماء، فقال شوقي ضيف: "ولو أن واضعي الكتابة العربية جعلوا لكل حرف صورة مميزة لاتضحت الكلمات اتضاحاً تاماً، ولعل ذلك هو ما جعل التصحيف يكثر"^(٥).

(١) ينظر: الأصفهاني، التنبيه ص ٢٨؛ والعسكري، شرح التصحيف، ص ١٣؛ والصفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك، تصحيح التصحيف وتحريير التحريف، تحقيق: السيد الشرفاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٧م، ص ١٤.

(٢) النحاس، صناعة الكتاب، ص ٧٢.

(٣) الأصفهاني، التنبيه، ص ٢٧.

(٤) ابن عصفور، شرح الجمل، ٢/٣٥٤.

(٥) ضيف، شوقي، مجمع اللغة في خمسين عاماً، ص ١٨٢.

ووصف بعض الباحثين الإعجام بأنه منقصةٌ، وعيبٌ، وكارثةٌ في الكتابة العربية، مشيرين إلى أن له أضراراً، منها^(١):

- ١- أن رسم الحروف المعجمة يتطلب إسرافاً في الجهد لوضع النقط في أماكنها المختلفة.
 - ٢- أن القلم كثيراً ما يزلُّ في وضع النقط من الكلمة، فيُغفل بعضها، أو يُنقص عددها أو يزيد فيها، أو ينحرف بها عن موضعها.
 - ٣- أن تشابه الحروف وكثرة النقط يؤديان إلى إجهاد النظر، وكدُّ الذهن للتفريق بينها، وأحياناً تطغى النقط على الحروف حتى يكاد القارئ لا يرى إلا النقط.
- كلُّ هذا تهويلٌ مبالغٌ فيه، فالكتابة العربية ليست بدعاً في استعمالها التنقيط، فاللغات الشرقية والإفريقية التي تُكتب بالحروف العربية تستعمل النقط في كتاباتها باطراد^(٢)، بل إن الكتابة الصوتية العالمية لم تخلُ من استعمال النقط في بعض رموزها تحاشياً لابتكار رموز أخرى^(٣). ثم إن مسألة النقط مرتبطة بالمقروئية وليست بهذا السوء المتخيل، إذ زيادة نقطة على الراء مثلاً لجعلها زاياً طريقةً اقتصاديةً، وهي أسهل بكثير من وضع رمزين مختلفين^(٤).

ومع ذلك قدّم بعض المحدثين مقترحاتٍ تدعو إلى التخلص من النقط في كتابتنا، فيشير جميل الزهاوي إلى أن النقط من معائب الخط العربي التي أُلجأت إليه اختراع خطّ

(١) ينظر: فريجة، أنيس، في اللغة العربية، ص ١٧٣-١٧٤؛ ويعقوب، إميل، فقه اللغة العربية، ص ٢٣٩؛ وعبد الرحمن، طالب، نحو تقويم جديد للكتابة العربية، ص ٦٥؛ وجمعة، إبراهيم، قصة الكتابة العربية، ص ٩٣؛ وبلعيد، صالح، في قضايا فقه اللغة العربية، ص ٢٣٠؛ والعزاوي، نعمة، دعوى صعوبة الكتابة العربية، ٢٦/٥-٢٧.

(٢) ينظر: أبو عبيد، محمد، الأبجدية العربية، ص ٥١-٥٢؛ وأبو بكر، يوسف الخليفة، الحرف العربي، ٧٥٤، ٧٦/٨.

(٣) أبو عبيد، محمد، الأبجدية العربية، ص ٥١.

(٤) ينظر: حركات، مصطفى، الكتابة والقراءة، ص ٣٤؛ والعزاوي، نعمة، دعوى صعوبة الكتابة العربية، ٢٩/٥.

جديد لتمثيلها لا نقطَ إعجام فيه^(١)، ودعا عبد العزيز فهمي إلى كتابة العربيّة بالحروف اللاتينية لتتجرّد حروفها من النُّقط^(٢)، ويؤكد أنيس فريجة أنّ من شروط الكتابة المثلّية أن تكون خاليةً من أيّ إشارة ثانوية كالنُّقط، والخطّ القصير، أو أيّ علامة أخرى^(٣). وما قاله ليس بصحيح بدليل استعمال النُّقط والعلامات الصغيرة في الكتابة الصوتية العالمية.

ويُعدّد بعض الباحثين مزايا مقترحاتهم في خطوطهم المبتكرة، فيذكرون منها تجرّدها من النُّقط^(٤)، واقترح خالد الفرّج إهمال بعض الأحرف المعجمة، والاستعاضة منها بقلبها، أو قلب نظيرها كقلب أسنان السين لتدلّ على الشين، ورسم الهاء المتطرّفة مثلثاً رأسه إلى الأعلى، وقلبه إلى الأسفل ليدلّ على التاء المربوطة بلا نقط^(٥).

ولم يكن لهذه المقترحات أيّ تأثير في الكتابة العربيّة، وبقي الإعجام فيها راسخاً، وارتقى وضعه في الطباعة الفنية والحاسوبية ولم يعد مشكلةً، بل إنّه في ازدياد في كتابتنا، وأقصد الأحرف الخاصّة بتمثيل الأصوات الأجنبية الدخيلة: (ب، ج، ف) التي بوجودها زيدت تسع نقط إلى ما هو موجود، وبهذا فلا غنى لنا عن استعمال النُّقط في كتابتنا.

(١) الزهاوي، جميل، الخط الجديد، مج ٢٠/١٠٤/٧٤٢.

(٢) مجمع اللغة العربيّة، تيسير الكتابة العربيّة، ص ١٨.

(٣) فريجة، أنيس، في اللغة العربيّة، ص ١٧٣.

(٤) ينظر: نعمان، مصطفى، ويحيى بلعباس، حروف عربية جديدة، مج ٩/١٠٤/٢٢٠؛ وجيلالي، حلام،

المحارف العربيّة، ع ٥٢/٧٤؛ وحجازي، محمود، تيسير الكتابة العربيّة، ع ٥٨/٥٤.

(٥) الفرّج، خالد، حاجة الحروف العربيّة إلى الإصلاح، مج ١٠/١٠٤/٥٧.

المبحث الثالث

مسائل الخلاف في الإعجام

برزت مسائل الخلاف في الإعجام في اتجاهين: إعجام الحروف في أصلها، وإعجام الحروف في استعمالها، ويقتصر خلافهم في الاتجاه الأول على حرفي الفاء والقاف، ويضمُّ الاتجاه الآخر خلافهم في أربعة مواضع، ثلاثة منها إذا كانت الحروف متطرفةً، وهي: مجموعة أحرف (ينفق)، والياء المتطرفة، والتاء المربوطة، وواحد مع الياء صورة الهمزة المتوسطة.

أولاً: إعجام الفاء والقاف (ف، ق)

جاء عند الداني من قول الخليل: "والفاء إذا وُصلت فوقها واحدة، وإذا انفصلت لم تنقط، لأنها لا يلابسها شيء من الصور، والقاف إذا وُصلت فتحتها واحدة، وقد نقطها ناس من فوقها اثنتين، فإذا فُصلت لم تنقط، لأنَّ صورتها أعظم من صورة الواو، فاستغنوا بعظم صورتها عن النقط"^(١). وقال ابن السراج: "الفاء والقاف صورتها في الوصل واحدة، ويفرق بينهما بنقطة على الفاء وبنقطتين على القاف، ومن لم ينقط الفاء وجعلها غفلاً كفاه أن ينقط القاف، وقد كان من المتقدمين من يجعل تحت الفاء نقطة، وقد فرّق بين الفاء والقاف بالقطع والانفراد بأن عرّقت القاف، وتركت الفاء ممدودة"^(٢).

يُستنبط من النصين أنّ الفاء والقاف صورتها في الوصل واحدةً أولاً، ووسطاً كما قال ابن السراج، وبسبب هذا التشابه مُيزاً بعلامات الإعجام، وكان الأصل في إعجامهما، بناءً على قاعدة إعجام الحروف الثنائية التي تقتضي إهمال الأول وإعجام الآخر، إهمال

(١) الداني، المحكم، ص ٣٥-٣٦.

(٢) ابن السراج، رسالة النقط والشكل، ع ١٥/١٤-١٦.

الفاء، ونقط القاف بوحدة من أعلى توحيداً للمنهج المتبع^(١). وقد أشار ابن السراج إلى هذا بقوله: "وَمَنْ لَمْ يَنْقُطِ الْفَاءَ وَجَعَلَهَا غُفْلًا كَفَاهُ أَنْ يَنْقُطِ الْقَافَ".

وبالنظر في إعجامها فإن هذا الأصل لم يُطبَّق عليهما لإيقاعه في اللبس، إذ إهمال الفاء وصلاً يجعلها تشابه الميم والعين مع سرعة الكتابة، ونقط القاف بوحدة من فوقها يجعلها تشابه الغين وسطاً، وإهمالهما طرفاً قد يجعلهما يشابهان الواو طرفاً، بدليل قول الخليل المذكور آنفاً مع حرف القاف، وهذا ما استدعى وسيلةً أخرى للتمييز، فألغيت معهما قاعدة إعجام الثنائيات، وهو ما سمّاه حفي ناصف القياس^(٢)، وذلك بإعجام الفاء^(٣) والقاف، وعدّ شعبان خليفة هذا الإلغاء في نظام الإعجام شذوذاً^(٤)، ويشير فرنسوا ديروش (Francois Deroche) إلى عكس هذا الأصل في إعجامهما، فيذكر أنّ الفاء نُقطت من أعلاها بخَطِّ صغير، وأهملت القاف بلا علامة^(٥)، ومع أنّه لم يُجدّد موضعهما من الكلمة بهذا الإعجام فالأقرب أنّهما في أولها، ووسطها، إذ اشتهر إهمالهما طرفاً في الكتابات القديمة كما سيظهر.

وقد اختلف العلماء في إعجام الفاء والقاف، وتعدّدت مذاهبهم فيه واضطربت، وانقسموا حيال ذلك ثلاث فرق، هي:

أولاً: فريق اعتمد منهج تنقيط المتناظرات الخماسية المتّبع في الباء وأخواتها بنقط الباء بوحدة من أسفل والتاء باثنتين من أعلى، فنقطت الفاء عندهم من أسفل بوحدة

(١) ناصف، حفي، تاريخ الأدب، ص ٩١.

(٢) ناصف، حفي، تاريخ الأدب، ص ٩١. وينظر: الكردي، محمد طاهر، تاريخ الخط العربي ص ٨٥. وقد أبعد حسين والي النجعة وتبعه الضباع فأضاف إلى هذا كثرة الاستعمال بقوله: «وكان القياس يقتضي إهمال الفاء لكثرتها وتقدّمها، وإعجام القاف لقلتها وتأخرها عنها». كتاب الإملاء، ص ٢٢؛ وسهير الطالبين، ص ٨٤. وما قالاه غريب، إذ لا شأن لكثرة الاستعمال في طريقة الإعجام، ثمّ من قال إنّ الفاء أكثر استعمالاً من القاف في اللغة.

(٣) يؤكّد أنيس فريحة أنّ نقطة الفاء ظهرت في القرن الثاني الهجريّ أحياناً من فوقها وأخرى من تحتها. في اللغة العربيّة، ص ١٥٧.

(٤) خليفة، شعبان، الكتابة العربيّة، ص ١٧١.

(٥) ديروش، فرنسوا، المدخل إلى علم الكتاب المخطوط، ص ٣٣٧.

كالباء، ونُقِطت القاف كالتاء بواحدة من أعلى لعدم اللبس، إذ الأصل هو النقطة واختلاف الموقع، ولولا اللبس لكانت التاء منقوطةً بواحدة. وهذا مذهب المغاربة كما أشار إليه الداني بقوله: "أهل المشرق ينقطنون الفاء بواحدة من فوقها، والقاف باثنتين من فوقها، وأهل المغرب ينقطنون الفاء بواحدة من تحتها، والقاف بواحدة من فوقها، وكلّهم أراد الفرق بينهما بذلك"^(١).

وظهر إعجامهما بهذه الطريقة في عدد من المصاحف المغربية القديمة^(٢)، وما زال العمل جارياً به في مصاحفهم الحديثة^(٣)، ويذهب فرنسوا ديروش (Francois Deroche) إلى احتمال انتشار هذه الطريقة في إعجامهما خارج حدود المغرب الإسلامي^(٤).

وأكد زكي صالح أنّ إعجامهما بنقطة من أسفل الفاء ونقطة من أعلى القاف بقي موجوداً في نظام الكتابة العربية طوال القرون الثلاثة الهجرية الأولى، وأنّ انتقاله إلى المغرب^(٥) كان من طريق مصر^(٦). ومعنى ذلك أنّ هذا النمط في إعجام الحرفين قديمٌ.

ثانياً: فريق اعتمد في إعجامهما منهجاً مغايراً للمنهج السابق، فنُقِطت الفاء بواحدة من أعلى، والقاف بواحدة من أسفل، وهو ما بيّنه الخليل، وهذا خلاف القياس المعتمد

(١) الداني، المحكم ص ٣٧. وينظر: المصري، علي، القواعد المفيدة، ص ١٨.

(٢) أفا، عمر، ومحمد المغراوي، الخط المغربي تاريخ وواقع وآفاق، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، مطبعة النجاح، ط ١، ١٤٢٨هـ، ص ١٠١-١٠٢. وينظر: المنجد، صلاح الدين، دراسات في تاريخ الخط، العربي ص ٨٨.

(٣) الفرماوي، عبد الحّي، رسم المصحف ونقطه، ص ٣٠٤.

(٤) ديروش، فرنسوا، المدخل إلى علم الكتاب المخطوط، ص ٣٣٦.

(٥) يرى عفيف البهنسي أنّ المغاربة حين انتقل إليهم الإعجام أجروا فيه بعض التّعديل، فبسّطوا تنقيط الفاء والقاف. معجم مصطلحات الخط، ص ٦. ولم يُوضّح معنى التبسيط في نقطتهما، ولعله أفاد هذه المعلومة من أ. هوداس الذي أشار إلى أنّ المغاربة غيروا أسلوب الإعجام المشرقي، وبسّطوا تنقيط الفاء والقاف. أ. هوداس، محاولة في الخط المغربي، تعريب: عبد المجيد التركي، حولية الجامعة التونسية، تونس، ١٩٦٦م، ٣٤/١٩٤. ويقصد بالتبسيط من سياق حديثه التسهيل، وفي كلامه نظر، إذ لا صعوبة في إعجام الحرفين بالطريقة المشرقية

(٦) صالح، زكي، الخط العربي، ص ٧٧.

في إعجام الثنائيات المتناظرة، ويبدو أنّ طريقة أصحاب هذا المذهب أُسست على مبدأ اعتماد النقطة والموضع في آنٍ واحدٍ، فنقطوا كلاً منهما بوحدة، وخالفوا موضعهما. وظهر نقط القاف بهذه الصورة في عدد من المصاحف القديمة وكتابات بعض النقوش^(١)، ويبدو أنّه أصل نقطها بدليل قول الخليل: "والقاف إذا وُصلت فتحتهما واحدة، وقد نقطها ناس من فوقها اثنتين". فيُفهم من كلامه أنّ نقطها باثنتين كان مذهب طائفة، وليس الأصل كما يرى عبد العزيز صالح^(٢).

ثالثاً: فريق لم يرتض مبدأ النقطة والموضع لِمَا رآوه من اختلاف في استعمالهما، فتارةً يرونهما منقوطين بوحدة من فوقهما، وتارةً بوحدة من تحتهما، وهذا مدعاة للبس والتخليط، ولا سيّما عند مَنْ لم يلتزم بأسلوب واحد في الإعجام، فاجتهدوا في إيجاد طريقة أخرى لإعجامهما، فما كان منهم إلّا أن عادوا إلى مبدأ تعدّد النقط توحيداً لأسلوب الإعجام مع الالتزام بالموضع، فيكون التفريق بينهما من مبدأ واحد أيسر وأسهل، وقد مرّ أنفاً أنّ موضع النقط من الأعلى هو الأصل، ولهذا فقد اعتمد هذا عندهم في نقط الحرفين، فنقطت الفاء بوحدة من أعلى، والقاف مثلها باثنتين.

وكانت هذه الطريقة في إعجامهما أكثر استعمالاً في الكتابات القديمة التي ترجع إلى القرن الثالث الهجري^(٣)، وذهب جويدي (Guidi) إلى احتمال ظهور نقطتي القاف في القرن الثاني الهجري^(٤)، ويرى عدنان الخطيب أنّ نصر بن عاصم (٨٩هـ) هو من نقط الفاء بوحدة، والقاف باثنتين من أعلى^(٥). أي في أواخر القرن الأوّل الهجري.

(١) ينظر: ديروش، فرنسوا، المدخل إلى علم الكتاب المخطوط، ص ٣٣٦-٣٣٧؛ والمنيف، عبد الله، دراسة فنية لمصحف مبكر، ص ١٤٥؛ والحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٥٦٠.

(٢) صالح، عبد العزيز، وزميلاه، الخط العربي، ص ٩١.

(٣) ينظر: صالح، عبد العزيز، وزميلاه، الخط العربي، ص ٩١؛ وأندرس، جيرهارد، أصل الخط العربي، ص ١٢٢.

(٤) جويدي، محاضرات أدبيات الجغرافيا، ص ٧٣.

(٥) الخطيب، عدنان، المعجم العربي، ص ٢٧.

واستقرَّ هذا الإعجام عند المشاركة، وأخذوا به والتزمت به كتاباتهم، وأمَّا المغاربة فأبقوا على منهجهم في إعجام الفاء بوحدة من تحت والقاف بوحدة من فوق، مكتفين بما نُقل إليهم، والتزامهم بهذا النمط القديم أبقى الكتابة العريية في حرج من استعمال إعجامهما لاختلافه، قال القلقشندي: "وأما الفاء فمذهب أهل الشرق أنَّها تنقط بوحدة من أعلاها، ومذهب أهل الغرب أنَّها تنقط بوحدة من أسفلها. وأمَّا القاف فلا خلاف بين أهل الخطِّ أنَّها تنقط من أعلاها إلاَّ أنَّ من نقط الفاء بوحدة من أعلاها نقط القاف باثنتين من أعلاها ليحصل الفرق بينهما، ومن نقط الفاء من أسفلها نقط القاف بوحدة من أعلاها"^(١). ويظهر أنَّ القلقشندي لم يصله مذهب نقط القاف من أسفلها، فذكر أنَّه لا خلاف بين أهل الخطِّ أنَّها تنقط من أعلاها فحسب، مع أنَّه مذهب قديم ظهر في أواخر القرن الأوَّل ومطلع القرن الثاني الهجريين^(٢).

ويبدو أنَّ لرسم المصحف أثرًا في هذا، فالمغاربة متمسكون بما توارثوه من إعجام المصاحف التي نُقلت إليهم، فيرون أنَّ الصواب الإبقاء على إعجام الحرفين في المصاحف كما وردا، مع أنَّ المشاركة قد تجاوزوا ذلك، ووحدوا النمط الأخير في إعجامهما في مصاحفهم وكتاباتهم.

وتفاوتت نظرة المحدثين إلى هذا الخلاف في إعجامهما، فمنهم من عدَّه نوعًا من التوسُّع في مذاهب التنقيط بين المشاركة والمغاربة^(٣)، وخطأ حضي ناصف إعجامهما عند الجميع، وبين أنَّ أصل إعجامهما كان بوضع نقطة للفاء من تحتها ونقطتين للقاف من فوقها ليميز بين الحروف الأربعة، وهي: العين مهملة، والعين معجمة بوحدة من أعلى، والفاء بوحدة من أسفل، والقاف بنقطتين من أعلى، فالمشاركة في نظره أخطؤوا في الفاء وأصابوا في القاف، والمغاربة أصابوا في الفاء وأخطؤوا في القاف^(٤)، ودعا محمد ظاهر

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ٣/١٥٨.

(٢) ينظر: ديروش، فرنسوا، المدخل إلى علم الكتاب المخطوط، ص ٣٣٦؛ والحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٥٦٠.

(٣) دُنُون، يوسف، الكتابة وفن الخط، ص ١٧٢.

(٤) ناصف، حضي، تاريخ الأدب، ص ٩١.

الكردي بعد نقله كلامَ ناصف الجميع إلى توحيد إعجامهما، فيقول: "فلتتفق الفرقتان على الصواب، أو بالأقلّ على أحد الخطأين"^(١). وهو ما حصل فعلاً، إذ عاد المغاربة إلى إعجام المشاركة^(٢) في كتاباتهم ومطبوعاتهم، ولم يعد لهذا الخلاف أثر إلاّ في طباعة المصاحف التي لها خصوصية لا يمكن تجاوزها لتعلّق رسمها بالتواتر والسند.

ثانياً: إعجام أحرف (ينفق) انفراداً وطرفاً

نُقل خلاف في إعجام أحرف: الفاء، والقاف، والنون، والياء إذا جاءت في آخر الكلمة منفصلةً عما قبلها^(٣)، وهي التي تعرف بأحرف (ينفق)^(٤)، وسبب هذا أنّها متمايضة طرفاً عن شبيهاتها، فلا حاجة لإعجامها لقيام أشكالها مقام العلامات الفارقة^(٥)، قال ابن دُرُسْتَوِيه: "ومنها ما استغني عن نقطه حال انفراده لمخالفته غيره في الصورة... وذلك أربعة أحرف الفاء، والقاف، والنون، والياء"^(٦). ويُفصّل ابن السراج في توضيح علّة تمايزها واختلاف أشكالها بقوله: "وقد فرّق بين الفاء والقاف بالقطع والانفراد بأن عُرِّقت القاف، وتُركت الفاء ممدودة...، وجُعِل الفرق بين الياء والنون في الطرف أنّ الياء تُرَجَع^(٧)، والنون تُعَرَّق^(٨)"^(٩). ويُفهم من هذا أنّ أشكال أحرف (ينفق) وطريقة رسمها معرّقة، أو ممدودة،

(١) الكردي، محمد طاهر، تاريخ الخط العربي، ص ٨٥.

(٢) كان للخلاف في إعجامهما أثراً بيّناً في أوروبا مع بدء انتشار الطباعة العربيّة عندهم منذ القرن الخامس عشر الميلادي، فكانت البواكير الأولى للطباعة تعتمد الإعجام المغربي، ولا سيّما عند الناشرين الإسبان لتأثرهم بالمغاربة، ثمّ استقرّ الأمر عندهم في أواخر القرن السادس عشر الميلادي على الإعجام المشرقي. روبر، جيوفري، الطباعة العربيّة المبكرة في أوروبا، من ضمن كتاب لغات الشرق الأوسط وثورة الطباعة: حوار بين الثقافات، تحرير: إيفا هانبيت، وزميلها، ترجمة: ضرار صالح، وفؤاد فرسوني، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ٢٠١٠م، ص ١٣٢-١٣٣، ص ١٣٨.

(٣) الداني، المحكم، ص ٣٥-٣٦.

(٤) المصري، علي، القواعد المفيدة، ص ١٩.

(٥) ابن بابشاذ، شرح الجمل، ص ٥٣٣.

(٦) ابن دُرُسْتَوِيه، كتاب الكتاب، ص ٩٦.

(٧) أي يعاد طرفها المعرّق إلى اليمين، فتكون بهذا الشكل (ع)، وتسمّى الياء الراجعة.

(٨) سبق التعريف بمفهوم التعريق في الفصل السابق تنظر ص ١٦٠.

(٩) ابن السراج، رسالة النقط والشكل، ع ١٥/١٦-١٨. وينظر: الداني، المحكم، ص ٣٥-٣٦.

أوراجعةً في حال انفصالها كما في مثل: (بيروي، يزن، خلاف، أدق) قد أغنى عن إعجامها لعدم اللبس، وهذا الاستغناء يخالف أصل وضعها استعمالاً، إذ الواجب الإبقاء على إعجامها في كلِّ حال وترك الانتقاء، لكون تلك النقط أصبحت جزءاً من هيئة الحرف العربي، وبها صار يتميِّز من غيره، واستعمالها في مواضع دون أخرى يعدُّ اضطراباً في منظومة الإعجام لا مبرر له، وإن قيل بعدم لبسهنَّ بغيرهنَّ من الأحرف، فهذه حجَّةٌ لا تقوى على الثبات، إذ سيظهر من يعترض على هذا التخصيص فيعجمها على الأصل، وهو مصيب^(١)، ثمَّ إنَّ صنعة الكتابة لا تستجيب لرسم أحرف (ينفق) معرَّقةً، أو ممدودةً، أو راجعةً فقط، بل إنَّ الفاء قد تُعرق، والقاف قد تُمدُّ، والياء لا تُرجع فتشابه مع الألف التي على صورتها (ي)، فيحصل اللبس الذي بسببه استُغني عن إعجامها فيقع المحذور.

ولخالفه هذا الاستغناء الأصل تعدَّدت أقوال العلماء فيه، فاختلّفوا في عدد أحرف (ينفق)، فذكر أبو حيَّان: "أنَّ القاف والنون إذا كُتبا على صورتها الخاصَّة بهما لا تنقطان"^(٢). وجاء عند الصَّفدي أنها ثلاثة: القاف، والنون، والياء^(٣)، ووافق القلقشنديُّ أبا حيَّان، فأشار إلى أنَّ القاف والنون إذا انفردتا لا يُنقطان^(٤)، وزاد السيوطيُّ نقلاً عن أبي حيَّان الياء^(٥) مثلما قال الصَّفديُّ. ويُفهم من هذا أنَّ أبا حيَّان، والصَّفديَّ، والسيوطيَّ يذهبون إلى القول بإهمال أحرف: القاف، والنون، والياء إذا انفردت، ويذهب القلقشنديُّ إلى إهمال حرفي القاف والنون فحسب، أي إنَّهم لا يشيرون إلى الفاء، مع أنَّ أكثر المصادر مطبَّقة على

(١) أظهرت دراسة أ. هوداس لبعض المخطوطات المغربية التي ترجع إلى القرن الرابع الهجري أنَّ إعجام الفاء والقاف والياء إذا تطرَّفت قليل، وأنَّ النون المتطرَّفة لم تُهمَل مثلهنَّ. أ. هوداس، محاولة في الخط المغربي، ٢٠٧/٣ع.

(٢) أبو حيَّان، الهجاء، ص ٤٤.

(٣) الصفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك، الوافي بالوفيات، حقَّقه واعتنى به: أحمد الأرنؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ، ٥٢/١.

(٤) القلقشندي، صبح الأعشى، ١٥٣/٣-١٥٤.

(٥) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، د. ط، ١٣٩٩هـ، ٣٤٢/٦.

ذكرها مع مجموعتها، ولم ترد الياء عند القلقشنديّ على شهرتها في هذا الباب، وهذا دليلٌ على عدم استقرار هذه المسألة عند بعض العلماء، وإلا لكان إجماعهم حاضراً.

ثالثاً: إعجام الياء صورة الهمزة المتوسطة

الأصل في الياء حاملة الهمزة (ئد) ألا تنقط لكونها ليست ياءً محضةً، وإنما هي كرسياً من كراسي الهمزة جيء به لترسم عليه علامة الهمزة، غير أن بقاء هذا الأصل لم يثبت، فهناك من أعجم هذه الصورة في مواضع وحالاتٍ محدّدة ارتبطت بنوع الكلمة المهموزة وحركتها وحركة ما قبلها، وأشهر هذه المواضع ما يأتي:

- ١- إذا جاءت الهمزة صورة الياء ساكنةً وقبلها مكسوراً من مثل: (ذئب، يئر)، فهذا مما لا يُستنكر إعجامه على مذهب التخفيف لكون الهمزة ساكنةً وما قبلها كسرةً، فوافقت الياء صورتها، فالتقى متجانسان، فحُقِّفت الهمزة ياءً، وكُتبت به على هذا الوجه، قال سيبويه: "وإن كان ما قبلها [الهمزة] مكسوراً أبدلت مكانها ياءً، كما أبدلت مكانها واواً إذا كان ما قبلها مضموماً، وألفاً إذا كان ما قبلها مفتوحاً، وذلك الذئب والمئرة: ذيبٌ وميرة"^(١). وقد صحَّ تخفيف الهمزة في هذا الموضع نقلاً، وقراءةً عن أهل اللغة والقراء^(٢)، واعتمد الرسم به حديثاً في بعض المصاحف المغربيّة التي رُسمت فيها كلمتا: (ذيب، يير) بالياء على التخفيف^(٣).
- ٢- إذا جاءت الهمزة صورة الياء مكسورةً وقبلها فتحةً، أو مفتوحةً وقبلها كسرةً في مثل: (أئمة، بئس، مئّر، خاطئة) فهذا يجوز إعجامه على قياس تسهيل الهمزة وإبدالها ياءً، فيقال: (أئمة، بئس، مئّر، خاطئة). قال سيبويه: "واعلم أنّ كلّ همزة كانت مفتوحةً، وكان قبلها حرفٌ مكسوراً فإنك تُبدل مكانها ياءً في

(١) سيبويه، الكتاب، ٣ / ٥٤٤.

(٢) ينظر: الزبيدي، تاج العروس، (ذ.أ.ب)، ١١/٢، و(ب.أ.س)، ٤٣٣/١٥؛ وابن الجزي، النشر، ٣٩١/١؛

والخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط١، ٢٠٠٢م، ٣ / ٢٠٤.

(٣) تنظر الكلمتان في مصحف مجمع الملك فهد المطبوع برواية ورش عن نافع في الآية (١٣)، من سورة

يوسف، عليه السلام، والآية (٤٣) من سورة الحج.

التخفيف، وذلك قولك في المِتر: مِترٌ^(١). وجاء عند المرادى أن: "صورة الهمزة لا تُنقط إلا حيث يكون قياس تخفيفها البدل كما إذا انفتحت وانكسر ما قبلها نحو: (مِترٌ)^(٢) فإنها إذا كتبت على نية الإبدال نُقطت"^(٣). وأما في (أئمة) فالإياء عند أهل اللغة هي الصواب فيها، لأنهم يستثقلون اجتماع همزتين في كلمة، قال سيبويه: "واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بد من بدل الآخرة"^(٤)، وإبدالها ثابتٌ عند القراء^(٥)، ولهذا فإعجامها جائزٌ على هذا الوجه، وبه رُسمت في بعض المصاحف المغربية (أئمة)^(٦).

٣- إذا جاءت الهمزة صورة الياء مكسورةً بعد ألف في أسماء الفاعلين وصيغ منتهى الجموع، وهمزاتها أصليةٌ أو معتلةٌ، منقلبةٌ عن واو أو ياءٍ من مثل: (جائر، ثائر، قائل، بائع)، ومثل: (رسائل، عجائز، صحائف) جمعاً لـ(رسالة، عجوزة، صحيفة)، فلهم في هذا مذهباً^(٧):

(١) سيبويه، الكتاب، ٣/ ٥٤٣.

(٢) جاءت في المطبوع (منير)، وهو تصحيف صوابه (مِتر)، كما جاء في حاشية الغزي، ومترجم مئة بمعنى الدحل أي الثأر، والعداوة والنميمة. الغزي، أبو عبد الله محمد بن قاسم، حاشية شرح الشافية للجاربردي، تحقيق: عبد الله سرحان القرني، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ، ص ٢٩٥؛ والزيدي، تاج العروس، (م.أ.ر.)، ١٤/ ٨٦.

(٣) المرادي، الحسن بن قاسم المعروف بابن أم قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م، ٦/ ١٥٦٩.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٣/ ٥٥٢. وينظر: الزيدي، تاج العروس، (م.أ.م.)، ٣١/ ٢٤٤.

(٥) ينظر: ابن الجزري، النشر، ١/ ٣٧٩؛ والخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات، ٣/ ٣٥١.

(٦) تنظر الكلمة في مصحف مجمع الملك فهد المطبوع برواية ورش عن نافع كما في الآية (١٢) من سورة التوبة. (٧) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد، ٦/ ١٥٦٩؛ وابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٠هـ، ٤/ ٩٧-٩٨؛ وأبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، ومراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ، ١/ ٢٦١؛ والأشموني، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: سهير مروان، جامعة دمشق، سوريا، ٢٠١١م، ٢/ ٤٣٠، ٤٣٣؛ والغزي، حاشية شرح الشافية، ص ٢٩٥؛ والهوري، نصر، المطالع النصرية، ص ١٦٨، ٢٢٢، ٤١٥-٤١٧.

أ- منع إجماعها عند الجمهور قديماً وحديثاً^(١)، لأنَّ الهمزة هنا لم تُسبق بكسرة بل بساكن، فلم تُستثقل في هذا الموضع، وإبدالها ياءً هنا بإعجام صورة الهمزة هو المستثقل، لأنَّها توافق الكسرة حركتها، فيلتقي متجانسان ياءً وكسرة، ثمَّ إنَّ أسماءَ الفاعلين مع الأفعال المهموزة الوسط من مثل: (جائر، ثائر) من: (جأر، ثأر) لا مدخل للياء فيها، لأنَّ أصلها المفترض هو: (جأر، وثأر) بهمزة الفعل بعد ألف فاعل، فالتقى مثلاًن ثانيهما متحرِّك بكسر، فأبدلوا الهمزة على الألف ياءً لكسرتها، ثمَّ إنَّهم مع الأسماء المعتلَّة في: (قائل، بائع) من (قال، باع) التي أصولهما: (قول، بيع)، وصيغ الجموع قد فروا إلى الهمز تخفُّفاً من ثقل تحرك الواو والياء بالكسر بعد ألف: (قاول، بايع) لكون موضعهما في صيغة المشتقِّ مكسوراً (فاعل)، ولتحرُّكهما أيضاً في: (رسائل، عجواز، صحايف) بتقدير دخول أحرف المدِّ الساكنة في مفرداتها بعد ألف بناءً الجمع الساكنة التي يُكسر ما بعدها، فالتقى ساكنان، فتخلَّصوا منهما بتحريك الثاني وهمزة ثبات ألف البنية، وكُسرت الهمزة لموضعها من بنية الجمع مكسورة (فاعِل)^(٢)، فالهمزة المكسورة غير مستثقلة عندهم، بل هي أخفُّ من تحريك الواو والياء^(٣)، ولهذا فإنَّها هنا في موضع لا تخفُّ فيه بدلياً خالصةً، بل تُسهَّل نطقاً بينَ بينَ، أي بين الهمزة والياء^(٤)، وتبقى الهمزة رسماً ويمتنع إعجامها، وهذا ما أشار إليه العلماء، فجاء عند المرادِّي أنَّ إعجامها لا وجه له، ونقل عن ابن الخبَّاز أنَّه مما أولع به اللُّحَّان من العامَّة والقراء، ونقل عن المطرزيِّ أنَّ نقطها عامِّي^(٥)، ناقلاً عنه ما رواه عن أبي عليِّ الفارسيِّ عن تلميذه ابن جنِّي: "أنَّ أبا عليِّ الفارسيِّ دخل على واحد

(١) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد، ١٥٦٩/٦؛ والغزي، حاشية شرح الشافية، ص ٢٩٥؛ والأشموني،

منهج السالك، ٤٣٠/٢، ٤٣٣؛ والهوري، نصر، المطالع النصريَّة، ص ٤١٦-٤١٧.

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٤٤/٥-٤٥؛ وابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، الممتع في

التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٧م، ٣٣٨/١؛ وابن مالك، جمال الدين

محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء

التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١٤٠٢هـ، ص ٢٠٨٣.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ١/١٣٠.

(٤) الأشموني، منهج السالك، ٤٣٠/٢.

(٥) المرادي، توضيح المقاصد، ١٥٦٩/٦.

من المتسمين بالعلم، فإذا بين يديه جزءً مكتوباً فيه (قائل) منقوطةً بنقطتين من تحت. فقال أبو عليّ لذلك الشيخ: هذا خطٌّ من؟ فقال: خطّي. فالتفت إلى صاحبه، فقال: قد أضعنا خطواتنا في زيارة مثله، وخرج من ساعته" (١). وقال ابن هشام: "الفقهاء يلحنون في قولهم البايح بغير همز" (٢). وجاء في حاشية الغزّي على شرح الجاربردي أنّ هذا الإعجام خطأ (٣)، وعند الأشموني أنّ نقطها يمتنع (٤).

ب - جواز إعجامها عند بعضهم على مذهب التخفيف، وهذا خاصٌ بصيغ الجموع من مثل: (رسائل، عجائز، صحائف) دون أسماء الفاعلين، قال ابن عقيل: "حلائب، ورسائل، وصحائف بالهمز. قال خطّاب: وقد يجوز تخفيف الهمزة في هذا كله. قال: وهو قياسٌ ماضٍ، وأجاز الزجاج قلبها ياءً" (٥). وجاء مثل هذا عند أبي حيّان (٦)، ويقوي هذه الإجازة والقياس ما نقل عن ابن كثير، وهو من القراء السبعة، في رواية أنّه قرأ: (شعائر) حيث وردت في القرآن الكريم بالياء على التخفيف (٧)، وقلب الهمزة ياءً في هذا الموضع خلاف الأصل الثابت.

واعتنى اللغويون بضبط الهمزة المخففة لبيانها، قال ابن السراج: "وأما الهمزة المليئة فقد كتبوا فوقها بين، يريدون أنّها بينَ بينَ" (٨). أي إنهم من شدة تحرّزهم ضبطها بكلمة كاملة منعاً للبس. ويظهر أنّ بعض النساخ أرادوا توضيح الخلاف في هذه المواضع، فأعجموها بنقطتين من أسفل الياء مع بقاء الهمزة، وهذه طريقةٌ في الرسم والتنقيط،

(١) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٢) ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: عبد اللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب والتراث العربي، الكويت، ط١، ٢٠٠٢م، ٦/٦٠٧.

(٣) الغزي، حاشية شرح الشافية، ص ٢٩٥.

(٤) الأشموني، منهج السالك، ٢/٤٣٠.

(٥) ابن عقيل، المساعد، ٤/٩٧.

(٦) أبو حيّان، الارتشاف، ١/٢٦٠-٢٦١.

(٧) ينظر: الخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات، ٢/٢١٦.

(٨) ابن السراج، رسالة النقط والشكل، ع ٢٥/١٥.

وإن خالفت الأصل، متميّزةً، رغبةً منهم في توضيح مبدأ التسهيل فيها بأنه بينَ بينَ، أي بين الهمزة والياء^(١)، فاستعملوها لمن رام التخفيف ليتجنّب جعلها ياءً خالصةً، ووردت هذه الطريقة في كلمة (سائر) في إحدى المخطوطات^(٢)، ويظهر أنّها طريقة معروفة عند أهل الرسم والضبط مع الكلمات التي تُرسم همزاتها على صورة الياء من مثل: (قائل، الملائكة، خزائن، طرائق، خاطئة، فئة)، إذ رُسمت ونُقِطت في المصحف المطبوع برواية ورش عن نافع بوضع علامة الهمزة تحت الياء، وعن يمينها نقطة وعن شمالها أخرى هكذا: (ء.). جمعاً بين الهمز والإعجام^(٣).

٤- إذا توارد الإعجام والهمز في موضع صورة الياء بعد ألف المدّ بتقديريين مختلفين مع أبنية الجموع على (مفاعل) من مثل: (مسائل، مسائل) و(معايش، معائش) و(مداين، مدائن) فهذه تُهمز على وجه، وتُنقِط على آخر، فتهمز (مسائل) على أصل مفردھا (مسألة)، وهنا لا وجه لنقطها إلا على مذهب من أجازها قياساً، وتُعجم (مسائل) على أصل مفردھا (مسيل)، وهنا لا تُهمز إلا شذوذاً^(٤)، وأمّا (معايش) فتُعجم على أصل وضعها، لأنّ الياء في مفردھا: (معيشة) أصلية ولا همز فيها، ومن همزها (معايش) على غير قياس احتجّ بثبات نقلها عن العرب مهموزةً، وهذا شاذٌّ لا يُقاس عليه^(٥)، وقوى احتجاجه أنّها رُويت قراءةً عن بعض القرّاء السبعة بالهمز (معايش)^(٦)، فاجتمع لهذه الكلمة أمران: نقلها عن العرب،

(١) الأشموني، منهج السالك، ٤٣٠/٢.

(٢) أطلعني عليها مشكوراً أستاذي أبو أوس إبراهيم الشمسان، حفظه الله.

(٣) تنظر هذه الكلمات في مصحف مجمع الملك فهد المطبوع برواية ورش عن نافع في مواضع كثيرة منه.

(٤) ينظر: ابن عقيل، المساعد، ٩٨/٤؛ وأبو حيان، الارتشاف، ٢٦٢/١.

(٥) أجاز مجمع اللغة العربيّة المصري أن يلحق المدّ الأصلي في صيغة مفاعل بالمدّ الزائد في صيغة فاعل، وعلى هذا يجوز في مفاعل قلبها همزة سواءً أكان أصلها واو أو أم ياء، فيقال: مكأيد، ومكأيد، ومغاوير ومغاير. العدناني، محمد، معجم الأخطاء الشائعة، مكتبة لبنان، بيروت، د. ط، د. ت، ص ١٤٧. وهذه توسعة من المجمع، والأصل الأخذ بالقياس التزاماً بقواعد الإعلال والجمع المعروفة، ولعلّ هذه الإجازة هي من هيئات عند بعضهم همز (مشأخ) التي صوابها الياء (مشأخ).

(٦) ينظر: البنا، أحمد، الإتحاف، ٤٤/٢؛ والخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات، ١١-٨/٢.

وروايتها عن بعض القراء الثقات، وعليه فمن رسمها: (معايش) فعلى الأصل المقيس المشهور، ومن رسمها بالهمز: (معائش) فعلى المنقول المروي. وأمّا (مداين، مدائن) فتختلف باختلاف بنية المفرد والفعل المشتقة منه، جاء في لسان العرب: "وسئل أبو عليّ الفسوي عن همزة مدائن، فقال: فيه قولان، من جعله فعيلةً من قولك: مدّن بالمكان، أي أقام به همزه، ومن جعله مفعلةً من قولك: دین، أي مُلك لم يهمزه كما لا يهمز معايش"^(١). وهذا يعني أنّ كلا الرسمين ثابتان للكلمة بتقديريين مختلفين، وعليه فبأيّهما رُسمت صحت، وقد رُسمت في المصحف المطبوع برواية ورش بوضع علامة الهمزة متوسطةً نقطتي الياء هكذا: (ع.)^(٢) جمعاً بين الهمز والإعجام.

٥- إذا جاءت الهمزة مضمومةً وقبلها كسرةً من مثل: (يستهنون، مخطئون) فإنّها عند الكوفيّين والأخفش تُرسم بصورة الياء جوازاً وفاقاً لحركة ما قبلها، قال الزجاجي: "وأهل الكوفة يكتبون الهمزة في هذا الوجه على حركة ما قبلها، فيكتبون يستهنون بياء، وتابعهم الأخفش على ذلك"^(٣). وعلى هذا الوجه فإنّ الهمزة هنا تُخفّف بينَ بينَ، وليست ياءً خالصةً^(٤)، وبهذا يجوز عندهم نقطتها لكسرة ما قبلها.

رابعاً: إعجام الياء المتطرّفة

ما كان لهذا المطلب أن يُفرد عن مطلب إعجام مجموعة أحرف (ينفق) لولا أهمية البحث فيه، إذ إنّ قضايا الإعجام الخلافية التي ذُكرت في مجموعة (ينفق) آل أمرها إلى إثبات الإعجام فيها إلّا الياء التي ما زالت تُورّق الكتابة العربية إلى يومنا هذا لما في

(١) ابن منظور، لسان العرب، (م.د.ن)، ٤٠٢/١٣.

(٢) تنظر مواضع هذه الكلمة في المصحف في سورة الأعراف آية (١١٠)، وسورة الشعراء آيتا (٣٥، ٥٣).

(٣) الزجاجي، كتاب الخط، ص ٨٠.

(٤) ابن جني، المحتسب، ١٧٨/١.

إعجامها من اختلاف عند المعاصرين. والسؤال الذي يُطرح: لمّ لم تلحق الياء أخواتها وتُنقط؟ ولا سيّما أنّها الوحيدة من بينهنّ الملبسة للشبه الأكيد بينها وبين الألف التي على صورتها (ى).

من الواضح أنّ لرسم المصحف في ترك إعجامها أثراً كبيراً، إذ إنّ رأي الجمهور منهم على عدم نقطها أتباعاً لرسم المصحف^(١)، قال الجعبري: "واختلفوا في نقط الياء المتطرّفة صورةً للياء، فأكثرهم على المنع، واتفقوا عليه إذا كانت صورةً للألف"^(٢). فقولته: (فأكثرهم على المنع) يؤكّد تأثرهم برسم المصحف، ولكنّه يشي أيضاً بأنّ هناك من كان ينقطها إذا تطرّفت.

ولعناية فريق من الكُتّاب بإعجام الياء المتطرّفة فإنهم نقطوها بنقطتين في بطنها^(٣)، أي: فوقها، وهذه طريقة متوقّعة، لأنّها تميّزت بانفرادها وتطرّفها، فكان وضع النقطتين تحتها، وهو الأصل، أو فوقها سواءً. وفي هذا دلالة على ميل فريق من الكاتبين الحريصين إلى إعجامها بأيّ طريقة كانت، وعدم إهمالها.

ويُستنتج من نصّ أبي حيّان عن ترك إعجام أحرف (ينفق) متطرّفةً بقوله: "إنّ: القاف والنون إذا كُتبا على صورتها الخاصّة بهما لا تنقطان"^(٤). أنّ هناك بوادرَ مذهب عامّ بدأ في الظهور عند بعض الكُتّاب بإعجام الياء المتطرّفة، وعدم إهمالها لكونه لم يُشر إليها، ويقوّي هذا أنّ الزفّتاوي يؤكّد أنّ الياء تنقط باثنتين، وإن كانت صورتها في الأفراد غير مشتركة^(٥).

(١) الحمد، غانم، موازنة بين الضبط في الرسم المصحفي والرسم القياسي، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٤٣٠هـ، س ٥١/٧٤/٤.

(٢) الجعبري، الجميلة، ص ٦٤٣.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ١٥٩/٣.

(٤) أبو حيان، الهجاء، ص ٤٢.

(٥) الزفّتاوي، منهاج الإصابة، ص ٢٧٣.

وتابع فريق من المحدثين مذهب إهمالها فأقرّوه، جاء عند الهوريني: "فالياء لا تنقط سواءً كانت ياءً حقيقيّةً أو صورةً بأن كانت بدلاً عن همزة في نحو: (برى)، و(بارى)، و(يستهنى)، أو بدلاً عن ألف مقصورة في مثل: (رمى)، (الفتى)"^(١).

وعلماء مصر المحدثين هم أكثر من شدّد في إهمال الياء المتطرّفة أيّاً كان نوعها^(٢) تمسّكاً بما جاء في رسم المصحف، إذ يُقرّر علي المصري أن: "الياء التحيّية يمتنع نقطها إذا انفردت أو تطرّفت"^(٣). ويقول محمد الأزميري: "إعلم أنّ الياء إذا كانت في آخر الكلمة مطلقاً سواء كانت متحرّكةً، أو ساكنةً، أو مفردةً، أو منّصلةً بما قبلها يجب إهمال نقطها نحو: رضى الفتى، وسرى في الهدى، وخيى من البارى تعالى"^(٤). ويقول غريب نافع: "وأما الياء فلا تُعجم عند المصريّين إلّا أوّلاً، ووسطاً لظهور أمرها متطرّفةً كما في: (يقينى بالله يقينى)"^(٥). واشترط عبد الرؤوف المصري لإهمالها ألا تكون ياءً متكلّم أو ياءً نسب^(٦).

ولتمسّكهم بإهمال الياء المتطرّفة إهمالاً تامّاً ظهرت في المطابع المصريّة بوادر لم يُكتب لها النجاح للتفريق بينها وبين الألف المقصورة منعاً للبس بوضع ألف صغيرة فوق الألف المقصورة (ى) لتُنطق ألفاً^(٧)، وبقي الوضع على ما هو عليه، ولم تفلح أي

(١) الهوريني، نصر، المطالع النصرية، ص ٤١٥.

(٢) ينظر: طُموم، مصطفى، سراج الكتبة شرح تحفة الأحبة في رسم الحروف العربيّة، دار البصائر، دمشق، ط ٢، ١٤٠٠هـ، ص ٧٧؛ والمنجد، صلاح الدين، قواعد تحقيق المخطوطات، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط ٧، ١٩٨٧م، ص ١٩؛ وشاكر، محمد، خلاصة الإملاء، ص ٨؛ وفياض، سليمان، استخدامات الحروف، ص ١٢٣؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ١/١٨٢.

(٣) المصري، علي، القواعد المفيدة، ص ٢٠.

(٤) الأزميري، محمد، انجلاء السحابة عن قواعد الإملاء وأصول الكتابة، المطبعة العثمانية، الإسكندرية، ١٣٢٩هـ، ص ٧٠-٧١.

(٥) نافع، غريب، الضياء، ص ٩.

(٦) المصري، عبد الرؤوف، الإملاء الصحيح والترقيم والإيقاع، مطبعة الأرض المقدسة، القدس، ط ٤، ١٣٨٥هـ، ص ٣٤.

(٧) عفيفي، فوزي، نشأة وتطور الكتابة، ص ٩٩.

بوادر لإعادة إعجام الياء عندهم، حتى أكد بعضهم أن إعجامها "لم يهتم به الكثير حتى لقد استعني عنه أخيراً، وبات مهملاً إهماً تماماً في القرن العشرين"^(١).

وكان لهذا التوجّه العامّ عند أكثر العلماء المصريين، ودور النشر والمطابع المصريّة أثرٌ في ترك إعجام الياء عند بعض العلماء من خارج القطر المصريّ، فأهملت الياء المتطرّفة إهماً تماماً في إصدارات مطابع الأستانة بتركيا، وبعض مطابع سوريا والعراق^(٢).

على أن هناك من التزم بإعجامها على الأصل، وبسبب هذا الاضطراب في إعجامها وإهمالها فيما يُرى من إصدارات استعصى أمر التمييز بينها وبين الألف المقصورة على متعلّمي اللغة العربيّة وكاتبها، فذكر جرجي زيدان أن أوّل من تولّى إعادة نشر إعجامها في بيروتهم المرسلون الأمريكيّون في أوائل القرن التاسع عشر الميلاديّ^(٣).

ولكثرة ما يُرى من إهمال الياء المتطرّفة في بعض الكتابات المعاصرة اقترح محمد أبو نار إقرار هذا الإهمال في الكتابة العربيّة وتعميمه توحيداً لنظام إعجامها^(٤).

خامساً: إعجام التاء المربوطة

التاء المربوطة صورة من صورتي التاء (ت) مسّها بعض التحوير بأن رُبط طرفاها وعلت عليهما نقطتاها (ة، ة)، فشابهت شكل دائرة الهاء فاشتركا صورةً وتوافقاً وقفاً. ومن هنا جاء تداخلهما في التسمية، فشاع عند النحويّين المتقدّمين تسميتها هاء التأنيث أو تاء التأنيث^(٥).

(١) الجندي، علي، وزميله، أطوار الثقافة والفكر، ١/٤٣٩.

(٢) الكرمل، أنستاس، أغلاط الرسم، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٩٢٣م، س٢/ج١/١٥٢. وينظر: كمال، محمد سعيد، كتاب الأمالي لجميع قواعد الإملاء والكتابة، مكتبة المعارف، الطائف، د.ط، ١٩٧١م، ص ٣٥.

(٣) زيدان، جرجي، تاريخ آداب اللغة العربيّة، ١/٢٢٥.

(٤) أبو نار، محمد، مشكلات إملائية ومقترحات الناشرين العرب، مجلة الناشر العربي، ليبيا، ١٩٨٦م، ع١٤٢/٧.

(٥) ينظر: عبد الله، رضوان، الهاء العربيّة الصوت والوظائف، مجلة علوم اللغة، القاهرة، ٢٠٠٧م، مج١٠/ع٣٤/١٦٦؛ والغامدي، محمد، الرسم الكتابي العربي، ع١٦٥/٥٧.

والأصل فيها الإعجام (ة، ة)، وهذا مما لا يحتاج إلى نص كما قال أبو الفاضل الرازي: "وأما تاء التانيث في نحو: (ثمره طيبه) و(جاريه^(١) زيد) فلم يُوجد في نقطها نص، وإن كنا ننقطها"^(٢).

وقديماً لم تكن تُعجم في الكتابات السامية إلا في بعض المواضع، وكانت في العموم تُكتب مفتوحة^(٣)، ثم تلقفت الكتابة العربية هذا الرسم، فكتبت في كثير من النقوش والمصاحف القديمة مفتوحة أو مربوطة مهملة ومعجمة^(٤)، ورُسمت في الكتابة الأديبة مربوطة، ولكن لتطرفها تساهل النَّسَّاح كثيراً في نقطتها إجماماً وإهمالاً، وهذا متوقع، فإن كان الإعجام قد أهمل مع ما يستحق الإعجام أصلاً من الحروف المتشابهة، فمن غير المستبعد أن يُهمل مع التاء المربوطة التي اضطرب إجمامها عند المتقدمين.

وذاع أمر إهمالها عند الكُتَّاب حتى عدَّها جماعة من الأدباء، ومنهم الحريري، من الحروف المهملة^(٥)، ويبدو أنه كان لرأيهم أثر في الخالفين بأن صار إهمالها مألوفاً لا يُخطأ كاتبه، ولكنها ما تُرى مهملة اختار جماعة من العلماء، ومنهم الرَّجَّائي، أن تنقط التاء

(١) هكذا وردت كلمات: (ثمرة، طيبة، جارية) في المطبوع بلا نقط، والصواب إجمامها، إذ ليس المراد بالوقف عليها بهاء أن تُرسم بهاء لأنه عارض، والعارض لا يُعتدُّ به.

(٢) الرازي، كتاب الحروف، مج ٣/٤٤/٢١٤.

(٣) ينظر: جويدي، محاضرات أدبيات الجغرافيا، ص ٩٥؛ ونامي، خليل، أصل الخط العربي، مج ٣/١٨٨؛ وبعلبكي، رمزي، الكتابة العربية والسامية، ص ٧٨؛ وعبد التواب، رمضان، مناهج تحقيق التراث، ص ٢٠٣.

(٤) ينظر: حمدون، رزان، المخطوطات القرآنية في صنعاء، شكل (٢٧) ص ٨٨. إذ كُتبت كلمات: (أربعة، حبة، سنبله، مائة، مغصرة) من سورة البقرة بلا إجمام؛ والمنجد، صلاح الدين، دراسات في تاريخ الخط العربي، شكل (٤٨) ص ٩٣، وظهرت فيه كلمات: (جنة، صيحة، مسندة) من سورة (المنافقون) بلا إجمام؛ والحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٧٨١؛ والمنيف، عبد الله، دراسة فنية لمصحف مبكر، ص ١٠٢-١٠٣.

(٥) السيوطي، همع الهوامع، ٣٤٢/٦. وينظر: أطفيش، محمد، كتاب الرسم، ص ٥٣. يظهر أن الحريري اجتهد في هذا القول لكونه ناظماً نائراً، فلعله عُني في منظوماته ومقاماته أن تكون قوافي الأبيات ومقاطع التراكيب متأخية صوتياً، فقال به حتى لا يخالف ما نظم وألف.

المربوطة فرقاً بينها وبين هاءَي الضمير والسكت^(١)، أي إنَّ اختيارهم بُني لدفع اللبس، وليس لإثبات أصل إعجامها.

واجتهد بعض المحدثين في تقرير قواعد إعجام التاءِ المربوطة وإهمالها، وعلى رأسهم الهوريّني الذي كان لأرائه أثرٌ بالغ عند المحدثين، ومنها قوله: "وكتبوا التاءَ التي يُوقف عليها بالهاءِ هاءً نحو: (نعمة) و(رحمة). حتى لا يجوز نقطتها إذا وقعت في شعر أو سجع، ولو كان ذلك في حديث كما قاله النَّوويُّ في شرح مسلم، ونقطتها في غير ذلك إنّما هو بالنظر للوصل"^(٢). يُلاحظ أنّه استهلَّ كلامه بإطلاق حكم عامٍّ أنّهم كتبوا التاءَ التي يُوقف عليها بالهاءِ هاءً، وهذا غير سليم، إذ إنّ مواضع الوقف لا يُقدِّرها الكاتب حين يكتب فيُعجم ويُهمل ما يشاء، بل الأصل أن يكتب بحسب قواعد الإملاءِ رسمًا وإعجامًا وضبطًا كتابَةً تامَّةً، ويترك للقارئ أمر الوقف بحسب المعنى، أو بحسب ما يراه صالحًا للوقف، إذ قد يصل القارئ الكلام بعضه ببعض، فيختلُّ نطقه في المواضع التي لم يضبطها الكاتب، وهذا الحكم هو الذي جعله يُقرِّر إهمال التاءِ المربوطة إذا وقعت قافيةً في شعر أو فاصلةً في سجع، وأنَّ من نقطتها في غير هذه المواضع إنّما كان مراعاةً لحال الوصل فحسب، وهذا الذي قاله لم يقل به أحد من متقدِّمي النحويّين واللغويّين - بحسب اطلاعي - إذ لا شأن للوقف والسكت إنشادًا واستراحةً في ترك إعجامها، بل إعجامها هو الأصل في هيئتها تمييزًا لها من غيرها، وما قاله من أنّ إعجامها إنّما كان مراعاةً لحال الوصل هو الصواب مع كلّ أحوالها، لأنَّه الأصل في الكتابة، ولا يلزم من الوقف هنا أن يُترك إعجام التاءِ المربوطة ويُغيَّر شكلها لأجله، لكونه عارضًا وعاارض لا يعتدُّ به في الأغلب، بل تثبت نقطتها رسمًا، لأنَّهما من هيئة الحرف، ويُوقف عليها بالهاءِ.

واستدلّ به بما قاله النَّوويُّ في شرح مسلم غير كافٍ، ويبدو أنّ النَّوويَّ قاله اجتهادًا، ولم يُسند قوله إلى متقدِّم، ولو ثبت عنده نصٌّ على إهمالها استثناءً لنقله الهوريّني عنه، وعدمُ نصِّهم على إهمالها إذا وقعت قافيةً في شعر أو فاصلةً في سجع دليلٌ على

(١) السيوطي، همع الهوامع، ٣٤٢/٦.

(٢) الهوريّني، نصر، المطالع النصرية، ص ١٠٦.

أنَّ إعجامها الأصل في بابه في كلِّ حال، وثبات الأصل لا يحتاج إلى نصِّ، والاستثناء يُنصُّ عليه ليُعلم، وسكوت العلماء عن الإشارة إلى مواضع مستثناة تُهمَل فيها التاء المربوطة يدلُّ على بقاء الإعجام على أصله.

ويظهر أنَّ الهوريني اعتمد في استنباط هذا الرأي على ما رآه في بعض المخطوطات القديمة، إذ ثبت في المخطوطات المغربيَّة التي تعود إلى أواخر القرن الرابع الهجري أنَّ نقطتي التاء المربوطة أُهملتا فيها، وأنَّ إهمالهما يتحقَّق في نهاية السجع^(١)، وهو ما عبَّر عنه عفيف البهنسي تعميماً بأنَّ المغاربة قد أزالوا نقطتي التاء المربوطة^(٢)، وفي الحقِّ أنَّ هذا التساهل تحفُّفاً صدر من النُّسخ مشارقةً ومغاربةً، وهو على كثرته وانتشاره لا يُوجب ترك إعجامها بحال.

ثمَّ يأتي الهوريني في موضع آخر ليضرب أمثلة على هذا الحذف، فيختار من الحديث قول النبي ﷺ راقياً الحسن والحسين ﷺ: "أعوذ بكلمات الله التامة، من كلِّ شيطان وهامة، ومن كلِّ عين لامة"^(٣). وينقل عن القسطلاني قوله: إنَّ كلمات هذه الرقية قد رويت بالتاء والهاء^(٤). وبالرجوع إلى إرشاد الساري وجدت نصَّ القسطلاني، وهو: "كذا بالتاء في الثلاثة [التامة، هامة، لامة]، وبالهاء الساكنة"^(٥). ومعنى هذا أنَّه نقل رواية

(١) أ. هوداس، محاولة في الخط المغربي، ع/٣/٢٠٧.

(٢) البهنسي، عفيف، معجم مصطلحات، الخط ص ٦.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه عن ابن عباس ؓ ونصُّه: «كان النبي، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يُعوذُ بالحسن والحسين، ويقول: إنَّ أباكما كان يُعوذُ بهما إسماعيل وإسحاق: أعوذ بكلمات الله... إلخ الحديث». البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، صحَّحه وشرحه ونشره: محب الدين الخطيب، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وقصي محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، ط ١، ١٤٠٣هـ، رقمه (٣٣٧١)، ٢/٤٦٧. وشرح القسطلاني معانيها، فقال: «هامة، بتشديد الميم، واحدة الهوام ذات السموم...، ولامة، بالتشديد أيضاً، التي تصيب بسوء، وقال الخطابي: كلُّ آفة تلمُّ بالإنسان من جنون وخبل ونحوه». القسطلاني، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط ٦، ١٣٠٤هـ، ٥/٣٦١.

(٤) الهوريني، نصر، المطالع النصيرية، ص ٢٩١.

(٥) القسطلاني، إرشاد الساري، ٥/٣٦١.

أخرى في ضبط كلمات الرقية بالهاء، إضافة إلى رواية التاء الأصلية، ولهذا فروايته كلمات الرقية بالهاء لا تلغي رواية التاء، بل رواية التاء هي الأصل، ولهذا قدمها.

وكان لرأي الهوريني في هذا الاستثناء أثرٌ في مَنْ بعده، فتابعه فريق من العلماء على إقرار قاعدة إهمال التاء المربوطة في قافية الشعر أو فاصلة السجع^(١). جاء في أدب المملي: "يُوضع فوق تاء التأنيث المربوطة نقطتان للوصل، لأنَّ النقط كالشكل يتبع الوصل، وأمَّا في السجع والشعر فلا نقط نحو: نتيجة التفريط الندامه، وثمره التائي السلامه"^(٢).

وذهب بعض المحدثين توهماً إلى إطلاق الخلاف في إعجام التاء المربوطة عمومًا، فقال مصطفى عناني: "اختلف في نقط التاء المربوطة، والعمل الآن على نقطها باعتبار الوصل إلا في سجع أو قافية"^(٣). وإشارته إلى اختلافهم في نقطها غير صحيح، إذ لم يثبت عنهم اختلاف فيها ولا استثناء، بل أعجموها على الأصل. وأبعد النجعة عبد الرؤوف المصري حين قرّر في إعجام التاء المربوطة أنه "يجوز نقطها وإهمالها إلا إذا أضيفت فلا بدّ من نقطها مثل: قضاة العدل هداة الحق"^(٤). وهذا قول غير صحيح عند المتقدمين، وإطلاق هذا الحكم يُعوزّه الدليل.

كلُّ ما ذكر عند هؤلاء لا مستند له، والصواب أن تُعجم التاء المربوطة في أيّ موضع بغضّ الطرف عن الوقف أو القطع. جاء في دليل توحيد ضوابط الرسم: "يرى بعض

(١) ينظر: المصري، علي، القواعد المفيدة، ص ١٩؛ وطموم، مصطفى، سراج الكتبة، ص ٤١؛ ووالي، حسين، كتاب الإملاء، ص ١٥٨؛ ومنصور، عرفات، فاكهة الإملاء، ح ١، ص ١٢؛ وهارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ٥٥؛ والنعمي، عبد المجيد، ودحام الكيال، الإملاء الواضح، مكتبة دارالمتنبي، بغداد، ط ٣، ١٣٨٧هـ، ص ٤٨.

(٢) المنفلوطي، مصطفى، وآخرون، أدب المملي، جمعية تأليف الكتب العربية، مطبعة أبي الهول، القاهرة، ط ١، ١٣٢٩هـ، ص ٣.

(٣) عناني، مصطفى، نتيجة الإملاء وقواعد الترقيم، مطبعة حجازي، القاهرة، ط ٥، ١٩٣٧م، ص ٢٤.

(٤) المصري، عبد الرؤوف، الإملاء الصحيح، ص ٢٨.

علماء الرسم أن التاء المربوطة إذا وقعت ساكنة في آخر صدر البيت أو عجزه، أو في آخر الفاصلة في السجع أنها لا تنقط...، ولا محلّ لهذا الاستثناء^(١). ويؤكد حسني شيخ عثمان أن تجريد التاء المربوطة من النقطتين خطأ فاحش^(٢)، ويذهب إلى تأكيد أهميّة وجود نقطتي التاء المربوطة في الكتابة للتمييز بينها وبين الهاء فريقيّ من الباحثين^(٣).

وأخيراً فإنّ نظام الإعجام قد استقرّ في الكتابة العربيّة، ولم يعد ثمة ما يُشكل سوى مسألة إعجام الياء المتطرّفة التي ما زال بعض الكتاب يصرّ على إهمالها ويرى صوابه^(٤)، مع إطباق الجميع على إعجامها في المشرق والمغرب لما في تركها من إلباس لا ينجلي في كثير من الأحيان بقرائن السياق، ولهذا فالأولى العودة إلى إعجام الياء المتطرّفة توحيداً لنظام الكتابة العربيّة.

(١) المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، دليل توحيد ضوابط الرسم الإملائي للكتابة العربيّة، الكويت، ط٢، ١٤٣٠هـ، ج٣ ص٨٢. سأشير إليه لاحقاً بدليل الضوابط.

(٢) عثمان، حسني شيخ، كيلا نخطئ في الإملاء، ص٥٢. أبقى يونس السامرائي، في مقترحه الداعي إلى فصل الحروف في الكتابة، ورسم الهمزة قطعاً في كلّ مواضعها، على نقطتي التاء المربوطة، غير أنّه جعل رسمها هاء (ه) تعلوها نقطتان بأثر الوقف. السامرائي، يونس، تيسير الكتابة العربيّة، ص١٣.

(٣) ينظر: ياقوت، محمود، فن الكتابة الصحيحة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ط، ٢٠٠٣م، ص٨٢؛ وأبو نعام، محمد، المجلد، ص٢٣؛ وعبد الله، مصطفى، الكتابة وقواعد الإملاء، دار القلم، دبي، ط٢، ١٩٨٨م، ص١٠١.

(٤) حكى أنيساس الكرملي حادثة طريفة، فقال: «ولم تمالك من الضحك حين وقفنا على طبع ديوان ابن الرومي البارز من مطبعة الهلال، فإنّ الخطاط الشهير نجيب هواويني رسم ياء كلمة (الرومي) منقطة بنقطتين، فخالفه شارح الديوان الشيخ محمد شريف سليم، وأجبره على نزح النقطتين، فجاءت ياء الرومي على الغلاف بدون نقطتين، وجاءت في أوّل صفحة الديوان بنقطتين، لكنّ المؤلف عدّد ذلك من الغلط، فكتب في آخر الكتاب جدولاً لإصلاح ما ورد فيه من الخطأ، فكتب في رأس الجدول هكذا: الرومي صوابه: الرومي». الكرملي، أنيساس، أغلاط الرسم، ص١٥٢/١ج/٢.

الفصل الرابع

الخلاف في العلامات



الخلاف في نظام الكتابة العربية
رسماً وضبطاً عند القدماء والمحدثين

للعلمة الكتابية أهمية واضحة في الكتابات عامةً، فلا يُستغنى عنها مطلقاً لما لها من أثر في توجيه دلالة الكلمة المكتوبة وتحديد ملامحها، والاعتماد على العلامات في الكتابة يساعد على تمثيل الكلمات تمثيلاً يقرب من نطقها قدر الإمكان، ليمكن القارئ من معرفتها وقراءتها على الوجه الصحيح.

وناقشت في الفصول السابقة موضوعات الحروف، والحركات، والإعجام، وهي في الأصل علامات ورموز، ولكنني أفردت في هذا الفصل علاماتٍ تلتقي معها أحياناً، وتفتقر عنها أخرى، وقد اشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث خصّصت الأول منها للحديث عن (علامات همزّي القطع والوصل)، فدرست تاريخ علاماتها ورموزها المستعملة وطرق ضبطها ومباحث المحدثين فيها.

ثم ناقشت في المبحث الثاني: (العلامات الصوتية)، وأعني بها علامة تكرار الحرف الصامت الشدة، وعلامة إطالة الصوت الصائت المدّة، وعلامات الحركات اللهجية كالإمالة، والإشمام، والرّوم، وهي علامات دالة في أصلها على الحركات، وأفردتها عن فصل الحركات الرئيسية، لأنها لم تعامل في اللغة العربية معاملة رموز الحركات الأصلية بقدر ما عُوّلت بوصفها تنوعات صوتية لهجية غير ثابتة في فصح العربية، وهو ما جعل وضع رموزها أمراً غير ذي بال عند كثير من المتقدّمين والمتأخّرين.

وأما المبحث الأخير فتناولت فيه (علامات الترقيم) بوصفها جزءاً مهماً من بنية النصّ الكتابي، لكونها تساعد على إيضاح المعنى، فناقشت فيه ما قيل عن نشأة هذه العلامات وأصالتها، معرّجاً على جهود المحدثين في دراستها، ثم بحثت رموزها المختلفة، معتدداً بالمشهور منها والمستعمل، فبيّنت أسماءها واختلافهم فيها، ومناقشاً أشكالها والتطوّرات التي مسّتها.

المبحث الأوّل

علامات همزتي القطع والوصل

لم يقف اختراع الخليل عند حدِّ اختراعه رموزاً للحركات الثلاث والسكون، بل اخترع رموزاً لهمزتي القطع والوصل، والشدّة، والمدّة^(١)، وبهذه الرموز المخترعة، إضافةً إلى رموز التنوعات الصوتية المهمة أداءً، ولا سيّما في رسم المصحف كالإمالة، والإشمام، والرّوم، اكتملت منظومة الضبط والشكل في كتابتنا العربيّة.

وقد مرّت هذه العلامات بمراحل تطوُّر في أشكالها حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن، فاختلقت بعض رموزها من كاتب إلى آخر، وتفنّنت أساليبهم في إبرازها، وتباينت طريقة استعمالها عندهم، فمنهم من كان حريصاً على إثباتها، ومنهم من كان يتساهل في تمثيلها.

أولاً: علامة همزة القطع (ء)

من العلامات التي ابتدعها الخليل لفصّ التباس إملائيّ طالما عانتها الكتابة العربيّة، ووقعت بسببه في أخطاءٍ الشبه بينها وبين الألف، وهذا التداخل المريك في تمثيل رمزيّ الألف والهمزة: (أ، ا) إرثٌ تلقّته كتابتنا من الكتابة الساميّة التي لم تُفرّق بينهما تمثيلاً، فكان يُرمز للهمزة برمز الألف (ا) في كلّ مواضعها من الكلمة، وكانت الألف تُحذف كتابةً، قال الزّجاجي: "إعلم أنّ الهمزة إذا كانت أوّلاً كُتبت ألفاً بأيّ حركةٍ تحركت"^(٢). فتكتب كلمات من مثل: (أعلم، إبل، أمّ) هكذا: (اعلم، ابل، أمّ).

(١) ينظر: الداني، المقنع، ص ١٢٩؛ والسيوطي، الإتقان، ص ٢٢٤٥؛ وجمعة، إبراهيم، قصة الكتابة العربيّة، ص ٥٣؛ والبدوي، محمود سيبويه، المصاحف العثمانية: المصحف الكوفي، ٣٣٠/١٤؛ والفعر، محمد، تطور الكتابات والنقوش، ص ٧٢؛ وضمرة، إبراهيم، الخط العربي، ص ٧٠.
(٢) الزّجاجي، كتاب الخط، ص ٣٩.

ثمَّ ظهرت في مرحلة لاحقة محاولات واجتهادات قبل اختراع الخليل كان غرضها تمييز صوت الهمزة كتابةً برمز خاصٍّ يمثلها، وأهمُّها^(١):

- ١- رُمز لها بدائرتين ملونتين بلون يخالف لون المداد، تكتبان أفقياً (oo).
- ٢- رُمز لها بدائرتين صغيرتين بلون المداد، تكتبان رأسياً.
- ٣- رُمز لها بدائرة كبيرة تكتب بلون يخالف لون المداد (O).
- ٤- رُمز لها برقع دائرة مفتوحة إلى أعلى، تكتب باللون الأحمر.
- ٥- رُسمت بلون المداد كرقم سبعة (٧).
- ٦- رُمز لها بعلامة تشبه هلالاً صغيراً، أو حرف الدال، توضع بداخلها أحياناً نقطة، وتُكتب أحياناً مقلوبةً بالاتجاه المعاكس.
- ٧- رُمز لها بنقطة كبيرة، تكتب بلون يخالف لون المداد.
- ٨- رُمز لها بنقطتين كبيرتين أفقيتين بلون يخالف لون المداد.
- ٩- رُمز لها بحرف الياء (ي).
- ١٠- رُمز لها بحرف العين (ع).

فأمَّا رمز الدائرتين الملونتين فاختُلف في هيئته، فذهب محمد قُدُوح إلى أنَّهما توضعان أفقياً بلون مغاير^(٢)، وذكر أنيس فريجة أنَّهما توضعان رأسياً بلون المداد نفسه^(٣). وكتبهما بلون المداد نفسه محتملٌ، فقد لا يتوافر لون مغاير عندهم في كلِّ حين.

(١) ينظر: فريجة، أنيس، نظريات في اللغة، ص ٩٦؛ وأطفيش، محمد، كتاب الرسم، ص ٥٣؛ وصالح، زكي، الخط العربي، ص ٨٠؛ ومجمع فؤاد الأول للغة العربيَّة (مجمع اللغة العربيَّة)، المعجم الكبير (الهمزة)، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، د. ط، ١٩٤٨ م، ص ٢؛ وقُدُوح، محمد، الكتابة نشأتها وتطورها، ص ٨٥؛ ونافع، غريب، الضياء، ص ٣٦؛ ويعقوب، إميل، وزميله، المعجم المفصل، ح ١ ص ١٥؛ والحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٥٨٦-٥٨٧؛ والحموز، عبد الفتاح، الهمزة التي ليس لها تكأة، مجلة مجمع اللغة العربيَّة الأردني، ١٤١٣ هـ، ص ١٦/٤٣، ٤٢/٤٣؛ وطرييه، أدما، معجم الهمزة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠ م، ص ١.

(٢) قُدُوح، محمد، الكتابة نشأتها وتطورها، ص ٨٥.

(٣) فريجة، أنيس، نظريات في اللغة، ص ٩٦.

وأشار فريجة إلى علامة الدائرة الكبيرة، وأكد أنها تكتب بلون يخالف لون المداد دون تحديد نوعه^(١)، وذكر زكي صالح علامة ربع الدائرة المفتوحة إلى أعلى^(٢)، والقول بأنها تشبه رقم سبعة (٧) أشار إليه غريب نافع^(٣)، ويظهر أن هذا الشكل متحوّراً عن ربع الدائرة المتجهة أعلى، التي أشار إليها زكي صالح، ويؤكد غانم قدوري أن علامة الهمزة في بعض المصاحف القديمة كانت مثل الهلال الصغير أو الدال التي قد تُكتب داخلها نقطة، أو تُكتب معكوسةً بالاتجاه الأيمن^(٤)، فقله ما يشبه الهلال يوافق قول زكي صالح بأنها ربع دائرة، وقوله ما يشبه الدال يوافق وصف غريب نافع بأنها مثل رقم سبعة (٧).

وأما رمز النقطة التي تخالف لون المداد فأشار إليها أنيس فريجة^(٥)، وإميل يعقوب، وميشال عاصي دون تحديد هذا اللون^(٦)، ويُستشف من كلام أدما طرييه أن النقطة تُكتب بلون المداد نفسه^(٧)، وجاء عند بعضهم أن النقطة تكتب باللون الأصفر^(٨)، وقد ثبت لنقط الهمزة الابتدائية في نقط الإعراب ألوانٌ متعدّدة استعملت لضبطها في المصاحف، فكتبت نقطة بالصُفرة محقّقةً، وبالحمرة مسهّلةً، وبالخضرة إذا كانت همزة وصل^(٩)، وأشار زكي صالح إلى ثبوت اللون الأزرق، ولعله لون اللازورد الذي استعمله أهل الأندلس في ضبط مصاحفهم^(١٠).

ويبدو أن النقطة من أقدم العلامات المستعملة لضبط الهمزة، فأشارت بياترس جرندلر (Beatrice Gruendler) إلى أنها وجدت مرسومةً فوق الجهة اليمنى للألف، وتحتها مع

(١) المرجع نفسه، ص ١٦٤.

(٢) صالح، زكي، الخط العربي، ص ٨٠.

(٣) نافع، غريب، الضياء، ص ٣٦.

(٤) الحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٥٨٦-٥٨٧.

(٥) فريجة، أنيس، في اللغة العربية، ص ١٦٤.

(٦) يعقوب، إميل، وزميله، المعجم المفصل، ح ١، ص ١٥.

(٧) طرييه، أدما، معجم الهمزة، ص ١.

(٨) ينظر: مجمع اللغة، المعجم الكبير، ص ٢؛ والحمد، غانم، علم الكتابة العربية، ص ١٤٨.

(٩) الحموز، عبد الفتاح، الهمزة التي ليس لها تكأة، ص ١٦/٤٣، ٤٤/٤٣، ١١٦/٤٣.

(١٠) الإدريسي، مولاي محمد، استعمال الألوان في اصطلاحات ضبط المصاحف، ص ٦٧.

الهمزة المفتوحة في كتابات من القرن الأوّل الهجريّ، وهو ما يمكن أن يُفسّر معه بأنّها كانت البواكير الأولى لعلامة الهمزة^(١).

وأما النقطتان الكبيرتان فأشار إلى وجودهما قديماً أنيس فريجة، وإميل يعقوب، وميشال عاصي^(٢)، وبين فريجة أنّهما كانتا تكتبان أفقيّاً بلون أحمر، وأشار إميل، وميشال إلى أنّهما يخالفان لون المداد دون تحديده. ويشابه رمز النقطة أو النقطتين رمز الدائرة أو الدائرتين، فالنقطة إذا كُبرت صارت أقرب إلى الدائرة، ولعلّ هذين الشكلين أكثر استعمالاً من غيرهما لورودهما بكثرة في مصاحف قديمة^(٣).

ونسب محمد أطفيش إلى ابن الأثير قوله إنّ الياء (ي) أخذت في مذهب قديم عند بعضهم علامة للهمزة^(٤)، ويبدو لي -إن صحّ هذا- أنّ هؤلاء اجتهدوا، فظنّوا أنّ رأس العين (ء) رأس ياء (ي) بلا عراقية، ولا سيّما إذا كتبت بليون، فيمتدّ رمزها فتظهر كأنّها ياءً بتمامها، وهذا غير مستبعد، فقد ذكر زكي صالح أنّ بعضهم كان يرمز للهمزة بعين كاملة (ع)^(٥)، وهو ما يعني أنّ رأس العين عُرقت عند بعضهم فظهرت كحرف العين، ودُيِّلت فظهرت كحرف الياء.

ثمّ اخترع الخليل علامة خاصّة بالهمزة، هي المعروفة الآن برأس العين (ء)، وهو اختراع لم ينتشر ابتداءً انتشار علامات الحركات، بل كان محدوداً، قال ابن دُرستويه: "والهمزة طائفة مأخوذة من العين غير معقّفة، لأنّهما مشتركان في المخرج وأنّها تُمثّل بها، وهي الصورة التي وصفها^(٦) الخليل للهمز، فلم يستعملها الناس، وكتبوا

(١) جرندلر، بياترس، تاريخ الخطوط، ص ٦٥.

(٢) يعقوب، إميل، وزميله، المعجم المفصل، ح ١، ص ١٥.

(٣) ينظر: الحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٥٨٦-٥٨٧؛ وشكري، أحمد، التريج والتعليل لرسم وضبط بعض كلمات التنزيل، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، جدة، ١٤٢٨هـ، ع ٣٤/٢٥٨.

(٤) أطفيش، محمد، كتاب الرسم، ص ٥٣.

(٥) صالح، زكي، الخط العربي، ص ٨٠.

(٦) هكذا وردت في الكتاب المطبوع، ولعلّ الصواب (وضعها) كما يقتضيه السياق بدليل قوله في آخر النصّ: وصيّروا ما وضعه الخليل شكلاً له.

الهمزة على صور حروف اللين، وصيروا ما وضعه الخليل شكلاً له^(١). ومعنى كلامه أن علامة الهمزة (ء) كانت تُستعمل فوق أصوات المدِّ: (أ، و، ئ)، ولم تُستعمل منفردةً بوصفها حرفاً مخصوصاً، فنُظر إليها كأنها زائدةٌ من باب الشكل.

ويكاد الإجماع ينعقد قديماً وحديثاً على سبب اختيار الخليل هذا الشكل لتمثيل الهمزة أو ما يُعرف برأس العين أو العين غير المعقّفة على حدِّ وصف ابن دُرستويه^(٢)، أو العين البتراء كما وصفها الرضّي^(٣) بأنه لداع صوتيٍّ وآخر صرفيٍّ، فأما الصوتيُّ فللقرب مخرج الهمزة من مخرج العين^(٤)، وأما الصرفيُّ فتمثيل العين دائماً بها في أبنية الكلم، فيقال مثلاً: (أمن) على مثال: (عامن)، و(قرأ) على مثال: (قَرع)، و(شيء) على مثال: (شَيْع)^(٥)، وعُلم بهذا أن رأس العين (ء) لم تُقتطع من كلمةٍ ما كغيرها من الرموز التي تكون في الأكثر مقتطعةً من كلمةٍ ما، غير أن الجعبريَّ وبعض الباحثين يرونها مقتطعةً من كلمةٍ قطع^(٦)، أي إنها قد أخذت من اسمها، وهو رأيُّ ثانٍ أورده جرجي زيدان^(٧)، واستظهره حسين والي^(٨).

(١) ابن دُرستويه، كتاب الكُتاب، ص ٩٩.

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) رضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محبي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، د. ط، ١٩٨٢م، ٣/٣٢٠.

(٤) يقول إبراهيم الصلوي: «ويُرجح أن الخليل وضع هذه العلامة للتعبير عن السكون لقرب مخرج الهمزة ومخرج حرف العين في الجهاز الصوتي». مباحث في تاريخ العربية، ص ٢٩٩. وما قاله ليس بصحيح، فالخليل لم يختار رأس العين علامةً للسكون، بل اختارها علامةً للهمزة، ثم ما علاقة السكون بقرب مخرج الهمزة والعين؟

(٥) ينظر: المبرد، كتاب الخط، ص ١٠؛ وابن دُرستويه، كتاب الكُتاب، ص ٩٩؛ والداني، المحكم، ص ١٤٦-١٤٧؛ وابن نجاح، أصول الضبط، ص ١٢٨؛ والرضي، شرح الشافية، ٣/٣٢٠؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٣/١٦٧؛ ونافع، غريب، الضياء، ص ٣٦؛ وعبد التواب، رمضان، مشكلة الهمزة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٧هـ، ص ١٤.

(٦) ينظر: الجعبري، الجميلة، ص ٧٦؛ والبدوي، محمود سيبويه، المصاحف العثمانية: المصحف الكوفي، ع ٣٣٦/١؛ ومكي، الطاهر أحمد، دراسة في مصادر الأدب، ص ٤٤؛ وعثمان، حسني شيخ، كيلا نخطئ في الإملاء، ص ٢٧.

(٧) زيدان، جرجي، تاريخ آداب اللغة العربية، ١/٢٢٤.

(٨) والي، حسين، كتاب الإملاء، ص ١٦٤.

وناقش بعض الباحثين احتمال أن تكون علامة الهمزة (ء) أثرًا فينيقيًا قديمًا، لأنَّ صورة الألف الفينيقية تشبه رأس العين، إضافةً إلى أنَّ الألف تُرسم أحيانًا عينًا في بعض الكتابات البونوية^(١)، وهذا احتمالٌ ضعيفٌ، لأنَّ البونوية الحديثة بعيدة الموطن عن أرض المشرق، فيستبعد وجود أثر لذلك، ثمَّ على افتراض وجود هذا التأثر فإنَّ أهل المغرب والأندلس كانوا أولى بالتأثر به من أهل المشرق، وهذا ما لم يحدث، إذ بقي علماء المغرب يرمزون في ضبط مصاحفهم إلى الهمزة بنقطة صفراء حتى القرن الثامن الهجري^(٢).

ضبط علامة الهمزة (ء)

مرَّانًا أنَّ بعض الكتابة كانوا يرمزون لصوت الهمزة بحرف عين تامَّة (ع) في الكتابات القديمة^(٣)، وهذا قد يحصل في مراحل النشوء الأولى، لأنَّه رمز جديد لم يجد ابتداءً قبولًا واسع الانتشار، وإنَّما كان محدود الاستعمال في غير رسم المصحف، ولم يظهر في رسم المصحف في المشرق العربيَّ إلا في القرن الرابع الهجريَّ، وتأخَّر ظهوره في المغرب العربيَّ إلى القرن الثامن الهجريَّ^(٤).

وثبت لهذا الرمز في كتابتنا العربية هيتان: هيئة ثابتة لا تُغيَّر، وهي وضع علامة الهمزة (ء) على الألف أو تحتها في أول الكلمة (أ، إ) لأنَّها في موضع لا يمكن فيه تسهيل الهمزة^(٥)، وهيئة غير ثابتة وقابلة للتغيير، وهي وضعها على أصوات المدِّ أو على السطر:

(١) ينظر: خوالدة، طارق، رسم المصحف في ضوء الكتابات السامية، ص ١١١؛ وجويدي، درويش، الهمزة في العربية، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط ١، ١٤٣٢هـ، ص ٢٦. والبونوية لغة سامية قديمة تعدُّ امتدادًا لأصولها الفينيقية، وموطنها شمال إفريقيا، وتنقسم إلى البونوية والبونوية الحديثة، وفي الأخيرة كان يُرمز للألف بحرف العين في بعض السياقات، وهو من التخليط الذي تأثروا به من احتكاكهم المباشر باليونانيين واللاتينيين. بعلبكي، رمزي، الكتابة العربية والسامية، ص ٣٧٠-٣٧١؛ وحجازي، محمود، علم اللغة العربية، ص ١٦٣؛ وجويدي، درويش، الهمزة في العربية، ص ٢٥-٢٦.

(٢) ينظر: شلبي، هند، القراءات الإفريقية، ص ٨٨-٨٩؛ والحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٥٨٧.

(٣) صالح، زكي، الخط العربي، ص ٨٠.

(٤) الحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٥٨٧.

(٥) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الألفاظ المهموزة وعقود الهمز، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤٠٩هـ، ص ٥٧.

(أ، و، ئ، ء) في وسط الكلمات أو أواخرها، ولكلّ وضع أحكامٌ مخصّصةٌ سافردها بالنقاش لاحقاً.

١- علامة الهمزة على الألف أو تحتها (أ، إ)

من المؤكّد أنّ هذه الهيئة هي الأصل في علامة الهمزة، وأنّ مجيئها على حال واحدة يثبت أصالتها، لأنّها في محلّ لا يقبل التسهيل، ويتحمّل الحركة كأَيّ حرف صامت، وتُعرف هذه الهمزة في هذا الموقع بهمزة القطع أو همزة الفصل^(١)، ويسمّيها بعض الباحثين ألف القطع، أو الألف اليايسة، أو الألف الجامدة، أو الألف المتحركة^(٢).

وتقابلها في الموقع نفسه أختها همزة الوصل، وأخذ كلا المصطلحين من دلالتهما اللغويّة، فسُمّيت همزة قطع لقطعها ما قبلها عما بعدها في النطق، فتلفظ محقّقة واضحة، وتثبت كتابةً، وسُمّيت همزة وصل لوصلها ما قبلها بما بعدها في درج الكلام، فتسقط نطقاً، وتثبت كتابةً^(٣).

وجعل انفصال العلامة (ء) عن هيئة الحرف (ا) الكُتاب في سعة من أمر رسمها، وجعلهم يتخيرون موضعها أعلى هيئة الألف أو أسفلها (أ، إ)، وقد اختلف في إثباتها على مذهبين^(٤):

- (١) ينظر: الغلابيني، مصطفى، جامع الدروس، ١٤١/٢؛ وزراير، نعوم، الإملاء الفريد، ص ١٨؛ والمركز العربي، دليل الضوابط، ص ١٨؛ والخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ١١٤-١١٥.
- (٢) ينظر: طُموم، مصطفى، سراج الكتبة، ص ٧؛ والجزائري، طاهر، إرشاد الألبا، ص ١٦؛ الكافي في اللغة، ص ٦٠؛ والغلابيني، مصطفى، جامع الدروس، ١٤٠/٢؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٤٠٥/٢.
- (٣) ينظر: ابن جني، سر الصناعة، ١١٢/١؛ وابن جَطَّا، التبيان، ص ٢٩٤؛ والمصري، علي، القواعد المفيدة، ص ١٦؛ ووالي، حسين، كتاب الإملاء، ص ١٦٥؛ وهارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ٧-٨.
- (٤) ينظر: عناني، مصطفى، نتيجة الإملاء، ص ٧؛ وإبراهيم، عبد العليم، الإملاء والترقيم في الكتابة العربيّة، مكتبة غريب، القاهرة، د. ط. د. ت، ص ١١٣؛ وهارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ٩؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ١٠١/١؛ والنجار، شوقي، الهمزة مشكلاتها وعلاجها، دار الرفاعي، الرياض، ط ١، ١٤٠٤هـ، ص ٧١؛ والبياع، خالدية، الهمزة في اللغة العربيّة، دار الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٩٥م، ص ٢٢٨؛ والخَرَاط، أحمد، الهمزة في الإملاء العربي المشكّلة والحل، دار القلم، دمشق، دارّة العلوم، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ، ص ٢١.

١- فريق يهمل رسمها، ويكتفون بإثبات الألف (ا) دونها.

٢- فريق يوجب كتابتها على أيّ موضع كانت فوق الألف أم تحتها (أ، إ).

فأمّا أصحاب المذهب الأوّل فجمهور أهل النحو واللغة قديماً، لأنّ همزة القطع في أوّل الكلمة لم يكن لها رمز محدّد في أوّل أمرها، فكانت ترسم ألفاً (ا)، ويميّزون بينها وبين همزة الوصل التي تُكتب أيضاً بالألف (ا) من سياق الكلام وقرائنه، قال الزّجاجي: "إعلم أنّ الهمزة إذا كانت أوّلاً كُتبت ألفاً بأيّ حركة تحركت"^(١). ومع احتمال اللبس بين الهمزتين لتماثلهما فإنّ هذا كان واقعاً لغياب رمز خاصّ بكلّ همزة، بل إنّ اختراع الخليل علامة رأس العين (ء) لهمزة القطع لم يلقَ قبُولاً عند كثير من الكُتّاب ابتداءً، فكان استعمالها قليلاً، ثمّ مع إقرار استعمالها في الكتابة وُجد أنّ الكُتّاب يهملون كتابتها تساهلاً لشهرة موقعها وعدم لبس حذفها، فعادت إلى سابق عهدها قبل اختراعه تُرسم ألفاً، بل إنّ تركّها اتّخذ بعداً آخر، فصار فارقاً بينها وبين همزة الوصل التي تثبت، قال ابن دُرستويه: "واعلم أنّ هذه العلامات إنّما احتيج إليها للفرق...، وكذلك ألف الوصل في مثل: اضرب، وما اسمك، لأنّها على صورة ألف القطع في الخطّ، وهي في الابتداء همزةٌ مثلها، فلولا علامة الوصل لالتبست بها"^(٢). ومعنى كلامه أنّ الكُتّاب كانوا يحافظون على علامة همزة الوصل، ويعدّون ترك علامة همزة القطع علامةً عليها بخلاف ما هو الحال عندنا اليوم، وذلك عُرفٌ في الاستعمال توافقوا عليه، وهو ما يعني عدم استقرار علامة همزة القطع التي يظهر أنّ إهمالها قد امتدّ زمنًا طويلاً، فهذا حسين والي يقول: "ورأيت القطّعة"^(٣) متروكةً في جميع مواضعها في بعض كتب القرن

(١) الزّجاجي، كتاب الخط، ص ٣٩. وينظر: ابن جني، الألفاظ المهموزة، ص ٥٧؛ وابن الدهان، أبو محمد سعيد بن المبارك، باب الهجاء، تحقيق: فانز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، ط١، ١٤٠٦هـ ص ٣٩.

(٢) ابن دُرستويه، كتاب الكُتّاب، ص ٩٩-١٠٠.

(٣) ضبطها عبد السلام هارون بفتح القاف، وضبطها رمضان عبد التواب بضمتها، ولم يترجّح لدي أحدهما، واخترت (القطّعة) بالفتح موافقةً لأسماء الحركات وعلامات الضبط على بناء فَعْلَة. هارون، عبد السلام، تحقيق النصوص، ص ٥٤؛ وعبد التواب، رمضان، مشكلة الهمزة العربيّة، ص ١٤.

الثامن وما حواليه"^(١). ويؤكد هذه الظاهرة المحقق المتمرس عبد السلام هارون الذي أطلع على مخطوطات كثيرة لأزمة مختلفة وجد فيها أن القطعة (ء) كثيراً ما تُهمل^(٢).

وأما الفريق الآخر فهم جمهور أهل النقط والضبط، والمحدثين الذين يُوجبون كتب علامة همزة القطع، ويعدّون تركها خطأً، فأما أهل الضبط فكانوا حريصين على إثباتها في المصاحف حين كانت نقطة في مواضعها، ثم لما استبدلت بها القطعة أثبتوها مكانها، وعني المحدثون برسم القطعة في مواضعها، وتوافقوا على إلغاء علامة همزة الوصل الصاد الصغيرة^(٣) تحففاً من العلامات لسهولة الاهتداء إليها، فكان تركها علامة لها، وبسبب هذه التخلية فإن ترك همزة القطع بلا علامة يجعلها تلتبس بهمزة الوصل، وهذا ما لا ينبغي، وقد ذهب هؤلاء في إثباتها أربعة مذاهب، هي^(٤):

- ١- تُكتب قطعة الهمزة (ء) فوق الألف مطلقاً بغض الطرف عن حركتها (أ، أُ، أ).
- ٢- تُكتب قُطعتها (ء) فوق الألف مع المفتوحة والمضمومة (أ، أُ)، وتحتها مع المكسورة (إ).
- ٣- تُكتب قُطعتها (ء) المضمومة والمفتوحة قبل الألف، والمكسورة تحتها.
- ٤- تُكتب قُطعتها (ء) المضمومة وسط الألف إمّا قبلها، أو خلالها، أو بعدها.

(١) والي، حسين، كتاب الإملاء، ص ١٦٥.

(٢) هارون، عبد السلام، تحقيق النصوص، ص ٥٤.

(٣) صالح، قحري، اللغة العربية أداءً ونطقاً، ص ١١٤.

(٤) ينظر: هارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ٩؛ والنجار، شوقي، الهمزة مشكلاتها وعلاجها، ص ٧١؛ والبياع، خالدية، الهمزة في اللغة العربية، ص ٢٢٨؛ والخرائط، أحمد، الهمزة في الإملاء العربي، ص ٢١؛ وقيش، أحمد، الإملاء العربي، ص ٢٧؛ وعبد الله، مصطفى، الكتابة وقواعد الإملاء، ص ٤٧؛ والمركز العربي، دليل الضوابط، ص ١٨؛ وأندرس، جيرهارد، أصل الخط العربي، ص ١٢٨؛ وشكري، أحمد، الترجيح والتعليل، ع ٣/٢٦٥.

فمذهب كتبها فوق الألف على كلِّ حال اعتمد فيه أنَّ هذا الموضع أصل علامات الضبط، جاء عند ابن دُرستويه: "واعلم أنَّ هذه العلامات كلها توضع فوق الحروف لا غير"^(١). وما حكم به صحيحٌ، إذ إنَّ أصل العلامات أن توضع أعلى الحرف ما لم يكن ثَمَّة التباس^(٢)، وليس في علامة الهمزة ما يُلبس، وهذا ما يجعل كتبها على الألف هو الأصل. ويقوِّي هذا ما ثبت في بعض المصاحف القديمة التي تعود إلى ما بين القرنين الأوَّل والرابع الهجريَّين، فقد وُجدت علامة الهمزة المكسورة أعلى الألف، وكسرتها تحت الألف (أ)^(٣).

وأما مذهب من يضع قِطعة الهمزة مع المفتوحة والمضمومة أعلى الألف (أ، أُ)، والمكسورة أسفلها (إ) فله أصلٌ قديمٌ أيضاً، إذ كان فريق من أهل الضبط على نقط الإعراب يجعلون الهمزة المفتوحة أعلى الألف، والمضمومة وسطها، والمكسورة أسفلها بناءً على مواضع الحركات، فيستغنون بهذا عن شكلها^(٤)، وهو ما أفاد منه أتباع الخليل، فرسموا قِطعة الهمزة المكسورة تحت الألف مع كسرتها (إ)^(٥)، وعلم بهذا أنَّ القِطعة التي حلت محلَّ النقطة قد عُوِّلت معاملتها، فوُضعت مع الهمزة المكسورة في مكانها تحت الألف، وقد أظهرت المخطوطات صحَّة ذلك، فنقل جيرهارد أندرس (Gerhard Anders) أنَّ الهمزة المكسورة وُجدت قِطعتها (ء) في بعض مخطوطات القرنين الثالث والرابع الهجريَّين تحت الألف^(٦)، أي إنَّه مذهبٌ قد اشتهر منذ القرن الثالث الهجريُّ، وهذا هو المشهور عند المحدثين، وهو ما أقرَّه مجمع اللغة العربيَّة المصريُّ^(٧)،

(١) ابن دُرستويه، كتاب الكُتَّاب، ص ١٠٠.

(٢) الجزائري، طاهر، إرشاد الألباء، ص ٥٧.

(٣) شكري، أحمد، الترجيح والتعليل، ع ٢٥٧/٣.

(٤) الداني، المحكم، ص ١٢٥.

(٥) ينظر: ناصف، جفني، تاريخ الأدب، ص ٩٨؛ والمنفلوطي، مصطفى، وآخرون، أدب المملي، ص ١٠٨؛

والكردي، محمد، تاريخ الخط العربي، ص ٨٣؛ والدسوقي، محمد، اختزال الشكل، ع ١٦/٤.

(٦) أندرس، جيرهارد، أصل الخط العربي، ص ١٢٨.

(٧) ينظر: عبد التواب، رمضان، مشكلة الهمزة العربيَّة، ص ١٠٩؛ والرماضنة، مهدي، رسم الكتابة

العربيَّة، ص ١٨٥.

وعليه العمل في ضبط مصاحف أهل المشرق^(١)، وكتابتنا اليوم، حتى أصبحت هذه وسيلةً للتفريق بين الهمزة المكسورة وأختيها^(٢).

وأما مذهب كتب قِطعة الهمزتين المفتوحة والمضمومة قبل الألف فأشار إليه جيرهارد أندرس (Gerhard Anders) بما وُجد في بعض الكتابات القديمة التي ترجع إلى القرنين الثالث والرابع الهجريين^(٣)، ومعنى كتبها قبل الألف أن تلاصق القِطعة أعلى جسم الألف أو وسطها من يمينها، ويظهر أنهم فرّقوا بين قِطعتي الهمزتين بأن تكون المفتوحة أعلى الألف، والمضمومة وسطها، ويُحتمل أن أصحاب هذا المذهب عاملوا خَطّ الألف المستقيم معاملة نُقط الإعراب التي ورّعها أبو الأسود الدؤني على جسم الحرف في الكلمة حين جعل للفتح أعلاه، وللضمّ أوسطه، وللكسر أسفله، فوزّعوا مواضع القِطعة عليه، فجعلوا للمفتوحة أعلى الألف، وللمضمومة أوسطها.

وأما المذهب الأخير الخاص بالهمزة المضمومة فأكد وجوده أحمد شكري، مشيراً إلى أن الهمزة المضمومة عند المغاربة تُكتب وسط الألف قبلها أو خلالها أو بعدها^(٤). ويقصد بقبلها أنها تلاصق الألف من يمينها، ومعنى خلالها أنها تقطع جسم الألف، ومعنى بعدها أنها تلاصقها من شمالها. وهذه الهيئات الثلاث محتملة لكونها في موضع واحد من خَطّ الألف المستقيم الذي جعل التصاق قِطعة الهمزة المضمومة بها يميناً وشمالاً أو قِطعها وارداً. وقد ضبطت مصاحفهم على ذلك، فُرِسِمَت قِطعة الهمزة المضمومة وسط الألف عن يمينها في مصحف الجماهيرية الليبية^(٥)، ورُسِمَت عن شمال الألف في المصحف المطبوع بمجمع الملك فهد برواية ورش عن نافع^(٦).

(١) الضباع، علي، سمير الطالبين، ص ١١٠.

(٢) يبدو أن التفريق في ضبط قِطعة الهمزة عند المحدثين في كتبهم المطبوعة قد ظهر في دور النشر العربية في منتصف النصف الأول من القرن العشرين الميلادي، وهذا ما أشار إليه مصطفى عناني بقوله: «وقد جرى مصحّحو المطبعة الأميرية على وضعها أسفل إن كانت مكسورة، وفوق إن كانت غير ذلك، وهو حسن». نتيجة الإملاء، ص ٧.

(٣) أندرس، جيرهارد، أصل الخط العربي، ص ١٢٨.

(٤) شكري، أحمد، الترجيح والتعليل ع ٢٦٥/٣.

(٥) مصحف الجماهيرية التعريف ص (ك).

(٦) مصحف مجمع الملك فهد المطبوع برواية ورش عن نافع التعريف ص (و).

وبناءً على ما تقدّم فإنّ القائلين بوجوب رسم القطعة مع الألف اختلفوا في موضع حركة الكسرة من القطعة والألف على ثلاثة أقوال:

١- أن توضع الكسرة مع قطعها فوق الألف، فتوضع بين القطعة والألف^(١).

٢- أن توضع الكسرة تحت الألف وقطعتها أعلاها (أ).

٣- أن توضع الكسرة مع قطعها تحت الألف، فتوضع الكسرة تحتها (إ).

فأمّا القول الأوّل الذي توضع فيه الكسرة أعلى الألف وتحت القطعة فنادرٌ، وصفه نعوم زارزير بالقلة^(٢)، ولم يعتمد سوى بعضهم، وعلة ما ذهبوا إليه، في ما يبدو لي، أنّهم اكتفوا بالقطعة دون ألفها، فعاملوها معاملة الحروف، فوضعوا الكسرة تحتها لتأثرهم بأمرين: بالهمزة التي تكتب على السطر وتحتل الحركات، وهي بلا كسريّ: (ء ء ء)، وبالكسرة مع الشدة إذا وضعت معها فوق الحرف (ئ) على مذهب^(٣)، ففاسوا هذا على ذلك، وهؤلاء خالفوا قاعدةً أصليّةً في وضع الحركات، فجعلوا الكسرة أعلى الحرف.

وأما أصحاب القول الثاني القائلون بوضع القطعة على الألف في كلّ حال، والكسرة تحتها (أ)، فيعاملون القطعة والألف معاملة الحرف الواحد ولا يُفرّقون بينهما، وأمّا أصحاب القول الثالث فيرون ملازمة القطعة كسرتها تحت الألف (إ) فرقاً بينها وبين الهمزتين المفتوحة والمضمومة، حتى أصبح وضع القطعة تحت الألف بلا كسرة كافياً لتحقيق الفرق.

(١) ينظر: زرازير، نعوم، الإملاء الفريد، ص ١٨؛ وهديب، موسى، موسوعة الشامل في الكتابة والإملاء، دار أسامة، عمّان، ٢٠٠٣م، ص ١١٥.
(٢) زرازير، نعوم، الإملاء الفريد، ص ١٨.
(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ١٦٧/٣.

٢- علامة الهمزة (ء) في وسط الكلمة وآخرها

لقطعة الهمزة موضع آخر في وسط الكلمة وآخرها غير ثابت ولا محدد، بل يتغيّر بتغيّر بنية الكلمة، وذلك مثل: (سَأَلَ، سُئِلَ، سُئِلَ، سَأَلَ)، أو بتغيّر حركة الهمزة الإعرابية، وذلك مثل: (حَسَنَ عطاؤه، ما أَحَسَنَ عطاءه، أَحْسَنَ بعطاءه).

وأرّق هذا التغيّر الكتابة العربية قديماً وحديثاً، وجعل الاتفاق على قواعد في رسمها أمراً مستبعداً، وما كان لهذا الاختلاف أن يتّسع لو ثبتت للهمزة رمز خاص بها كغيرها من الحروف. وأصبح لشكل الهمزة بهذا التغيّر في وسط الكلمة وآخرها هيتان:

١- أن تُكتب على السطر بلا حرفٍ (ء).

٢- أن تُكتب على حرف: (أ، و، ئ).

فأمّا الهيئة الأولى فهي الهيئة التي تطوّر فيها حرف الهمزة، وأصبحت القطعة تعامل معاملة الحرف التام كغيرها من الحروف، وليست مجرد علامة، فترسم على السطر في وسط الكلمة وآخرها من مثل: (ملاءمة، تفاعل، شيء، ماء)، ولا تُعاب في هذه المواقع إلا بصغر حجمها الذي لا يتناسب مع أحجام سائر الحروف، لأنّها في الأصل وُضعت علامة لا حرفاً، ولو أنّ الخليل قد كبر حجمها كما تمى عليه بعضهم^(١) لكان أسلم.

وعُرفت هذه الهيئة قديماً بمصطلحات الهمزة المحذوفة^(٢)، أو غير المثبتة^(٣)، أو غير المصوّرة^(٤)، ويعنون بذلك كتب علامة الهمزة منفردة على السطر بلا حرفٍ تُرسم عليه^(٥).

(١) ينظر: فريجة، أنيس، نظريات في اللغة، ص ٩٧؛ ويعقوب، إميل، موسوعة الحروف، ص ١٢.

(٢) ينظر: ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د. م. د. ن. د. ط. د. ت. ص ٢١٢؛ وابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٣٣.

(٣) ينظر: الزجاجي، كتاب الخط، ص ٧٥؛ وابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، كتاب الخط، تحقيق: عبد الحسين محمد، مجلة المورد، بغداد، ١٩٧٦م، مج ٥/٣٤/١٢٧؛ وابن جني، الألفاظ المهموزة، ص ٦٣.

(٤) ينظر: الداني، المحكم، ص ١٢٦؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٣/١٦٩.

(٥) المبارك، مازن، ملحق في مفهوم حذف الهمزة في الخط عند القدماء، ألحق بكتاب الألفاظ المهموزة لابن جني، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤٠٩هـ، ص ٦٧.

واختلفت عند المحدثين مصطلحاتها وتعدّدت، فسَمَّاهَا الهوريني الهمزة المحذوفة^(١)، وأطلق عليها مصطفى طُموم مصطلح القَطْعَة، لأنَّها غير مصوَّرة بحرف^(٢)، وقالت بمثل قوله خالدية البياع إذا كانت الهمزة متوسِّطةً، وسَمَّت المتطرِّفة الهمزة المفردة^(٣)، ولم تُوضح الفرق بينهما. وسَمَّاهَا مصطفى الغلاييني الهمزة المنفردة^(٤)، وأطلق عليها محمد الحدَّاد الهمزة المفردة^(٥)، وسَمَّاهَا بمثل تسميته بعض الباحثين^(٦)، وسَمَّاهَا بعضهم الهمزة المكتوبة على السطر^(٧)، وجمع فريق منهم بين المصطلحين السابقين، فسَمَّوها الهمزة المفردة على السطر^(٨)، وسَمَّاهَا عبد اللطيف الخطيب الهمزة المفردة تطرِّفاً، والهمزة المكتوبة على السطر توسُّطاً^(٩)، وأطلق عمر الطباع على الهمزة المتطرِّفة الهمزة المستقلة^(١٠).

والهيئة الأخرى رسمُ علامة الهمزة على حرف من أحرف المدِّ الثلاثة: (ا، و، ي) في وسط الكلمة وآخرها، وذلك مثل: (فَأَس، شُؤُون، بِئْر)، و(قَرَأ، بَطُو، شَاطِئ)، وعُرفت

(١) الهوريني، نصر، المطالع النصرية، ص ١٨٠، ص ٢١١.

(٢) طموم، مصطفى، سراج الكتبة، ص ٢٥.

(٣) البياع، خالدية، الهمزة في اللغة العربية، ص ٢٣٩، ص ٢٤٣.

(٤) الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس، ١٤٩/٢.

(٥) الحداد، محمد، بغية الأدياء في فن الإملاء، مطبعة الآداب، مصر، ١٣٢٨هـ، ص ٩٢.

(٦) ينظر: الأزميري، محمد، انجلاء السحابة، ص ١٢؛ وهارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ١٥؛

والطبيب، عبد الجواد، دراسة في قواعد الإملاء، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ٧، ١٤٢٧هـ، ص ٢٧،

ص ٥١؛ وقطوس، بسام، المختصر في النحو والإملاء والترقيم، مؤسسة حمادة للنشر، إربد، الأردن،

ط ١، م ٢٠٠٠، ص ١٢٢-١٢٣.

(٧) ينظر: عَرَب، سلوى، الهمزة: دراسة لغوية وصرفية ونحوية، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى،

مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ، ص ٣٧٢؛ والخراط، أحمد، الهمزة في الإملاء العربي، ص ٥٥؛ وأبو خليل، زهدي،

الإملاء الميسر، ص ٤٠، ص ٤٦؛ وسلطاني، محمد، القواعد الموحدة في الكتابة والإملاء، الرياض، د.ن،

ط ١، ١٤١٠هـ، ص ١٤، ص ١٧.

(٨) ينظر: الراجحي، شرف الدين، في قواعد الكتابة العربية، ص ٤١؛ والحمد، غانم، علم الكتابة العربية، ص ١٥٤؛

والحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٤٣٨/٢؛ وعبد الجليل، حسني، علم كتابة اللغة العربية، ص ٦٨.

(٩) الخطيب، عبد اللطيف، أصول الإملاء، دار سعد الدين، دمشق، ط ٣، ١٩٩٤م، ص ٤٦، ص ٦١.

(١٠) الطباع، عمر، الوسيط في قواعد الإملاء والإنشاء، مكتبة المعارف، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ، ص ٤٥، ص ٥٠.

هذه الهيئة عند أكثر المتقدمين بمصطلح الهمزة التي على صورة الحرف الذي منه حركة ما قبلها^(١)، ويقصدون بذلك كتبها على ألف إذا سُبقت بفتحة، وعلى واو إذا سُبقت بضمة، وعلى ياء إذا سُبقت بكسرة، واختصر بعضهم ذلك، فسمّوها الهمزة التي تُكتب ألفاً، أو تُكتب واوًا، أو تُكتب ياءً^(٢). ومنهم من كان يجمع بينهما، فسُمّيت تارة الهمزة على صورة الحرف، وأخرى الهمزة التي تُكتب ألفاً، أو واوًا، أو ياءً^(٣). وكلاهما بمعنى، وإطلاقهما مستعمل مشهور.

واختلف المحدثون في تسميتها، فمنهم من تابع بعض المتقدمين، فذكروا أنّ الهمزة تُكتب ألفاً، أو واوًا، أو ياءً^(٤)، أي بأشكال كراسيها، ومنهم من سمّاها الهمزة التي تُكتب على الألف، أو الواو، أو الياء^(٥).

وتعدّدت عند بعض الباحثين أسماء الحروف التي تُكتب عليها الهمزة، فأطلقوا عليها قاعدة الهمزة^(٦)، وكرسي الهمزة^(٧)، وحامل الهمزة^(٨)، ومقعد الهمزة^(٩)، ومركب الهمزة^(١٠)، وتكأة الهمزة^(١١). وهي أسماء قريبة بعضها من بعض.

(١) ينظر: الزّجّاجي، كتاب الخط، ص ٧٦-٧٧؛ وابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٢٧-٣٢.

(٢) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢١٠-٢١٣؛ وابن جني، الألفاظ المهموزة، ص ٥٨-٦٢.

(٣) ينظر: الداني، المحكم، ص ١٠٧-١٠٨؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ٩٠-٩٥؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٣١١/٦.

(٤) ينظر: طموم، مصطفى، سراج الكتبة، ص ٩-١٣؛ والأزميري، محمد، أنجلاء السحابة، ص ٩-١٢؛

وهارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ١١-١٣؛ ووزرازير، نعوم، الإملاء الفريد، ص ٥٥، ٥٨، ٦٠.

(٥) ينظر: النجار، شوقي، الهمزة مشكلاتها وعلاجها، ص ٧١؛ والبياع، خالدية، الهمزة في اللغة العربيّة، ص ٢٣٤؛ والحمد، غانم، علم الكتابة العربيّة، ص ١٥٢؛ والمركز العربي، دليل الضوابط، ص ٣٥-٣٦.

(٦) ينظر: قدّوح، محمد، الكتابة نشأتها وتطورها، ص ٢٩٦-٢٩٧؛ وجمعة، فتحي، اللغة الباسلة، ص ٢٠٤.

(٧) ينظر: الغلابيني، مصطفى، جامع الدروس، ١٤٥/٢؛ ويعقوب، إميل، موسوعة الحروف، ص ٦٥.

(٨) رمضان، عبد التواب، مشكلة الهمزة العربيّة، ص ١٥؛ ومناهج تحقيق التراث، ص ٨٦.

(٩) سلطاني، محمد، القواعد الموحدة، ص ١٣.

(١٠) الشنقيطي، الطالب عبد الله، الإيضاح الساطع، ص ٢٣٥.

(١١) الحموز، عبد الفتاح، الهمزة التي ليس لها تكأة، ص ١٦/٤٢، ٤٣/١١٣-١٩٤.

واختصت الياء من بين أخواتها بأسماءٍ أخرى، فأطلق عليها الياء غير المنقوطة^(١)، والنبرة^(٢)، وشبه الياء^(٣)، وبيت الياء^(٤)، والكأس^(٥)، والسَّنُّ الصغيرة^(٦)، وظاهر هذه الأسماء أنها متقاربة، ولكن ثمة فرق بينها، فالياء غير المنقوطة، وشبه الياء، وبيت الياء توحى بصورة الياء المهملة، والنبرة، والسَّنُّ الصغيرة، والكأس تشي بسنن الياء البارزة من الخط المتصل بما قبلها لتركز عليها القطعة، وبعضهم لا يرون فرقاً بينهما، فالياء عندهم في: (بئر) مثل النبرة في: (مسئول)^(٧)، والفرق بينهما أن الياء في (بئر) يمكن تسهيلها ووضع النقطتين تحتها في بعض مذاهب الإعجام لسكونها وتقدم الكسرة عليها (بئر) كما مر معنا في فصل الإعجام^(٨)، وأمّا في (مسئول) فلا تُسهّل أصلاً، ولهذا فلا تُنقط لعدم العلة فيها، والذي حصل أن قطعة الهمزة رُسمت فوق الخط الواصل بين السين والواو، الذي عُرف عند بعض الباحثين بالمتّسع، أو المطة، أو الفسحة^(٩)، وأطلق

(١) ينظر: المركز العربي، دليل الضوابط، ص ٢٩؛ وأبو خليل، زهدي، الإملاء الميسر، ص ٤١.

(٢) ينظر: النجار، شوقي، الهمزة مشكلاتها وعلاجها، ص ٧٢؛ والبياع، خالدية، الهمزة في اللغة العربية، ص ٢٣٣؛ وعثمان، محمد، تحفة النبهاء في قواعد الإملاء، الدار المصرية للكتاب، مصر، ط ١، ٢٠١٣، ص ٣٩.

(٣) ينظر: المصري، عبد الرؤوف، الإملاء الصحيح، ص ١٠؛ والأفغاني، سعيد، الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر، بيروت، لبنان، مصورة الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ح ١، ص ٤١٧.

(٤) عثمان، حسني شيخ، كيلا نخطئ في الإملاء، ص ٤٣.

(٥) ينظر: أحمد، جمال، الكافي في الإملاء والترقيم، ١٤٢٣هـ، نسخة إلكترونية، ص ٢٤؛ وعثمان، محمد، تحفة النبهاء، ص ٣٩.

(٦) ينظر: منصور، عرفات، فاكهة الإملاء، ص ٦؛ وحمام، خليل، وآخرون، الموسوعة الغراء في تعليم قواعد الإملاء، مكتبة سمير منصور، غزة، فلسطين، ط ١، ٢٠٠٦م، ح ٢، ص ١٩٤؛ وقبش، أحمد، الإملاء العربي، ص ٣٩؛ وأبو نعام، محمد، المجمل، حاشية ص ٣٩.

(٧) يعقوب، إميل، يا مجمع اللغة العربية، أجلس الهمزة وأوقف الألف، ص ٣٣.

(٨) تنظر: صفحة (١٢٧) من الفصل الثاني من الرسالة.

(٩) ينظر: عناني، مصطفى، نتيجة الإملاء، ص ٩؛ والرحماني، محمد قنديل، سلم الارتقاء، ص ١٥؛ والحسن، صالح، الرسم الإملائي، ص ٢١٠-٢١٢؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٤٤٠/٢؛ والهمزة التي ليس لها تكأة، ص ١٦/٤٢٤، ٤٣/١٢٠؛ وعثمان، حسني شيخ، كيلا نخطئ في الإملاء، ص ٤٠.

عليه محمد الحدّاد اسماً غريباً فسّمَاهُ الهَوَاءُ^(١)، ثم ركزت سنٌ صغيرةٌ من هذا الخطّ الواصل عند المتأخّرين (سـ) لتوضع عليها علامة الهمزة^(٢)، فظنَّ أنّها ياءٌ، ومن هنا جاء اللبس، يقول أحمد قبش: "إعلم أنّ المتأخّرين من علماء الكتابة هم الذين اخترعوا النبرة، أي السنّ الصغيرة التي تُركز عليها الهمزة المحذوفة الصورة في مثل هيئة... وهو اختراعٌ ضرره أكثر من نفعه، فإنّ بعض المتعلّمين يفهمون أنّها همزة على ياءٍ، مع أنّ القطعة على السنّ"^(٣).

ويُعَلّل أحمد الهاشمي لظهور هذا الخطّ أو المتّسع في الكلمات المهموزة الوسط بأنّه كان رغبةً من الكاتبين حتى لا تُفصل حروف الكلمات بعضها عن بعض^(٤)، ومال حسني شيخ عثمان إلى كون المسألة جماليّةً اتّخذها الخطّاطون تحسيناً لشكل الكلمة^(٥)، واقترح مصطفى عناني الإبقاء على الخطّ الواصل بين الحروف كما جاء في رسم المصحف، وأنّه لا حاجة لرسم السنّ عند أمن اللبس، مشيراً إلى أنّ هذه السنّ من زيادات المتأخّرين الذين أدخلوها لتحسين الخطّ^(٦).

ويبدو أنّ سبب ظهور النبرة كالياء في الكتابة عند المحدّثين رغبتهم في توحيد قواعد الهمزة المتوسطة والتخفّف من كثرتها، وتوحيد شكل الحرف طباعياً، لأنّ رسم الخطّ الواصل بلا سنّ مثل: (أفئدة) سيجعل مجيء قطعة الهمزة تحته وارداً كما جاء في رسم المصحف، وتوسّطها الخطّ محتملاً كما في الطباعة الحاسوبية (أفعدة)، فتتعدّد بهذا صورها، ولن نعدم حينها من يُقرّر ضوابط إملائية لرسم كلّ صورة، فتكثر قواعد رسمها وتتشعب بما لا حاجة له.

(١) الحدّاد، محمد، بغية الأدباء، ص ٩٣.

(٢) عبد الجليل، حسني، علم كتابة اللغة العربيّة، ص ٦٨.

(٣) قبش، أحمد، الإملاء العربي، ص ٣٩.

(٤) الهاشمي، أحمد، المفرد العلم في رسم القلم، مطبعة النيل، القاهرة، د.ط، د.ت، ح، ص ١٠.

(٥) عثمان، حسني، شيخ، كيلا نخطئ في الإملاء، حاشية ص ٤٠.

(٦) عناني، مصطفى، نتيجة الإملاء، ص ١١.

الهمزة عند المحدثين

سعى المحدثون إلى تذليل صعوبات رسم الهمزة، فاقترح بعضهم أفكاراً يدعون بها إلى حلّ مشكلة كتابتها وتوحيد قواعدها للمتعلّمين، فدعا بعضهم إلى وضع شكل خاصّ بها ومستقلّ تُرسم به في كلّ المواضع أو بعضها، وأهمُّ هذه المقترحات ما يأتي:

١- كتابة الهمزة على صورة الألف بلا قُطعة (أ)

يقترح بعض الباحثين حلّاً لمشكلة همزة القطع أن تُكتب الهمزة بلا علامةٍ على صورة الألف كما كانت تُكتب قديماً في أوّل الكلمة بأيّ حركة تحركت^(١)، ودعا إلى هذا أحمد أبو الخير الذي يرى أنّ في توحيد شكل همزتيّ القطع والوصل برسمهما ألفاً مخالفاً من قُطعتها (أ) في أوّل الكلمة تيسيراً على المتعلّم، وخصوصاً في المراحل التعليميّة الأولى^(٢).

واقترح عبد الفتاح خليفة تعميم هذه الصورة في كلّ مواضع الهمزة التي تُرسم على ألف من مثل: (سأل، نبأ) فترسم: (سال، نبا) على أن تُحذف صورة الألف الأصليّة من الكلمة من مثل: (قال، كاتب)، ويكتفى برسم الألف الخنجرية الصغيرة في مواضعها لتدلّ على حذفها فتكتب: (قَل، كَتِب)^(٣). كما هو الحال في كثير من مواضع حذف الألف في رسم المصحف.

٢- كتابة الهمزة على شكل قُطعة أو رأس عين (ء)

يقترح أصحاب هذا الاتجاه اعتماد قُطعة الهمزة (ء) لتكون حرفاً بتمامه دائماً على الهمزة بلا حاملٍ في كلّ مواضعها من الكلمة، غير أنّهم اختلفوا في هيئتها الجديدة كيف

(١) الرّجّاجي، كتاب الخط، ص ٣٩.

(٢) أبو الخير، أحمد، القول الفصل في رسم همزتيّ القطع والوصل، م. د. ن. د. ط. د. ت، ص ١٦.

(٣) خليفة، عبد الفتاح، تيسير الكتابة والقراءة، مجلة صحيفة دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٤١م،

تكون، وطبيعة اتصالها بالحروف وانفصالها، فيرى سعيد الأفغاني أن يُعالج شكلها خطاً موهوباً ليجعلها تنسجم بشكلها الجديد مع سائر الحروف اتصالاً وانفصالاً^(١)، ويقترح أنيس فريجة تكبير حجمها وكتابتها منفصلةً غير متصلة^(٢)، ووافقه على هذا إميل يعقوب^(٣)، مخيراً بينها وبين رسمها ألفاً، عاداً ذلك وسيلةً للقضاء نهائياً على مشكلة كتابة الهمزة^(٤)، وأمّا إبراهيم مصطفى فجعل رسمها قطعةً (ء) خياراً ثانياً بلا شرط تكبيرها، ووصف هذا المقترح بأنه واضح اليُسرو والاستقامة^(٥)، ووافقهم أحمد سعيدان، مشيراً إلى أنّها حرف ثابت في العريّة ينبغي أن يُتخذ لها شكلٌ ثابتٌ كغيرها من الحروف الصامتة، وأنّ شكل القطعة (ء) واضح الدلالة عليها، وفي الغرض في تمثيلها^(٦)، وهو ما اختاره هادي الحمداني^(٧)، وأشار يونس السامرائي إلى أنّ اتخاذ القطعة (ء) لرسم الهمزة في كلّ مواضعها يخلّصنا من كثرة الصعوبات والإرباك في رسمها^(٨)، واعتدّ أحمد عبد الرحمن بهذا الشكل، مضيماً إليه نقطةً من أسفله تمييزاً له من شكل حرف العين، ومقترحاً أن تُوصل بما قبلها^(٩)، وأضاف بدوي عبد الفتاح إلى القطعة (ء) ثلاث نقط توضع من فوقها متصلةً كما تُكتب في خطّ الرُقعة لتمييزها من العين والغين^(١٠).

(١) الأفغاني، سعيد، الموجز، ص ٤١٦.

(٢) فريجة، أنيس، في اللغة العريّة، ص ١٦٥.

(٣) تمنى إميل يعقوب على الخليل أن لو وضع للهمزة رمزاً آخر أو أنّه كبر رأسها، ولو أنّه فعل ذلك لأراحنا من كراسي الهمزة ومن قواعد رسمها المتشعبة. موسوعة الحروف، ص ١٢.

(٤) يعقوب، إميل، الخط العربي، ص ١٠٣.

(٥) مصطفى، إبراهيم، اقتراح بشأن كتابة الهمزة والألف اللينة، مج ٣٢/ج ١/١٢١.

(٦) سعيدان، أحمد، نحو أبجدية عربية صالحة، ع ٣٤، ٢٥/٤.

(٧) ينظر: التميمي، حيدر، العلة الإملائية، ص ٢١.

(٨) السامرائي، يونس، تيسير الكتابة العربية، ص ١٣.

(٩) عبد الرحمن، أحمد، طريقة جديدة وعملية في كتابة الهمزة في اللغة العريّة، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ١٩٨٦م، ع ٢٧/٣٠٠.

(١٠) بدوي، عبد الفتاح، كينونة اللغة العربية، ص ٦٧. وينظر: محمد، علي إبراهيم، تاريخ الكتابة العربية، ص ١٤٥.

وقد ناقش مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة هذا المقترح، فكان ثالث ثلاثة من المقترحات التي قدّمتها لجنة رسم الحروف، وردّه لمخالفته المشهور^(١).

٣- كتابة الهمزة على ألف مطلقاً (أ)

يرى أصحاب هذا المقترح أن تُكتب الهمزة على ألف (أ) في مواضع الكلمة كلّها، فيكون هذا شكلاً خاصاً بها تُلغى به قواعد رسمها المتعدّدة، وأصلُ هذا المقترح قديماً، فهو من أوجه كتابة الهمزة قديماً، قال الفرّاء: "وربّما كتبتها العربُ بالألف على كلّ حال"^(٢). وفي موضعٍ آخر ينقل لنا رسم بعض الكلمات في مصحف قديم، فيقول: "ورأيتُ يستهزؤون يستهزون بالألف، وهو القياس"^(٣).

ونقل عنه الزجّاجي قولاً قريباً من هذا^(٤)، وعدّ ابن السّراج ذلك الأصل والقياس، فقال: "إنّ القياس والأصل كان في الهمزة أن تُكتب في كلّ موضع ألفاً"^(٥). واعتدّ بهذا بعض المحدثين في مقترحاتهم، فهذا محمد رفعت فتح الله، في ما ينقل عنه علي إبراهيم محمد، بعد حديث عن مشكلة رسم الهمزة التي وصفها بالحيري يقول: "نحن نطالعك الآن بالرأي الذي اصطفيناه لكتابة هذه الهمزة الحيري، فصورتها الواجبة عندنا هي (أ) في جميع أحوالها، سواءً علينا أوقعت أوّل الكلمة، أو وسطها، أو آخرها، وسواءً سكنت هي أو ما قبلها أم تحرّكا"^(٦).

ويرى محمد بهجة الأثري أنّ اعتماد هذا المقترح في رسم الهمزة هو المخرج الوحيد للتخلّص من مشكلاتها، فيقول: "نجد أبا زكريا يحيى بن زياد المعروف بالفرّاء... يختار

(١) مجمع اللغة، في تيسير الإملاء، الألف اللينة، مجلة مجمع اللغة، القاهرة، ١٩٦٣م، ع ١٦٦/١٠٩-١١٠.

(٢) الفرّاء، معاني القرآن، ١٣٤/٢.

(٣) الفرّاء، معاني القرآن، ١٣٥/٢.

(٤) الزجّاجي، كتاب الخط، ص ١٤٦.

(٥) ابن السّراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١١٧. وينظر: صبح الأعشى، ٢٠٧/٣.

(٦) ينظر: محمد، علي إبراهيم، تاريخ الكتابة العربية، ص ١٤٤.

لها شكلاً واحداً لا ثاني له في جميع مواضعها، وهو شكل الألف، ويقول: يجوز أن تكتب ألفاً في كل موضع. وهذا هو الرأي عندي... فهو المخرج الوحيد الذي ننحويه من شذائذ الهمزة وتنويع رسمها"^(١). وهذا قول غير دقيق، إذ لم يفهم من كلام الفرّاء المتقدم أنه يختار أو يجوز كتبها بالألف في كل موضع، وإنما كان يعرض مذهباً قديماً من مذاهب العرب في رسمها وصفه بالقياس.

ويختار أحمد مختار عمر، وشوقي النجار، وعبد الفتاح الحموز^(٢)، وإميل يعقوب في رأي ثانٍ له كتبها على ألف مطلقاً^(٣)، ويرى حيدر التميمي أنه العلاج الأمثل الذي يقطع جذور مشكلة رسم الهمزة^(٤).

ويميل إلى هذا إبراهيم مصطفى، مؤكداً أنه رأي يوافق رأي أبي عليّ الفارسيّ ومَن تابعه من النحويّين^(٥). والفارسيّ إنما أشار إلى هذا الرأي بوصفه الأصل الذي كان ينبغي أن تُرسم به الهمزة، ولم يقترح رسمها على صورة الألف في كل موضع، وقد نصّ على هذا بقوله: "...، وذلك أنّ الهمزة كان ينبغي لها أن تكتب ألفاً ممدودةً، مضمومةً كانت، أو مفتوحةً، أو مكسورةً، وقد لزم صاحب الخطّ هذا في موضع واحد، وهو إذا كانت الهمزة مبتدأً بها"^(٦).

(١) الأثري، محمد بهجة، رأي في إصلاح قواعد الإملاء العربي، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٥٦م، مج ٤/ج ١/٣٢٥.

(٢) ينظر: عمر، أحمد مختار، العربية الصحيحة، ص ٥٥؛ والنجار، شوقي، الهمزة مشكلاتها وعلاجها، ص ٩٧؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ١/٣٩٤.

(٣) يعقوب، إميل، الخط العربي، ص ١٠٣.

(٤) التميمي، حيدر، العلة الإملائية ص ٢٤.

(٥) مصطفى، إبراهيم، اقتراح بشأن كتابة الهمزة والألف اللينة، مج ٣٢/ج ١/١٢١.

(٦) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، أقسام الأخبار، تحقيق: علي جابر المنصوري، مجلة المورد، العراق، ١٩٧٨م، مج ٧/٣٤/٢٠٩.

وكان هذا المقترح الذي تعاضد على طرحه ثلثة من الباحثين لكونه مما اشتهر قديماً في رسم الهمزة من ضمن المقترحات التي عرضتها لجنة رسم الحروف على أعضاء مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة فردّوه، ولم يقبلوه^(١).

٤- كتابة الهمزة على واو مطلقاً (ؤ)

اقترح هذا منير القاضي، داعياً إلى رسم الهمزة على صورة الواو (ؤ) في كلّ مواضع الكلمة، فيقول: "واخترنا (ؤ) لرسم الهمزة، ولم نختر (أ) أو (ئ)، لأنّ الرسم المختار أكثر ملاءمةً للاتّصال والانفصال في الرسم...، ولم نقصر لها على هذا الرسم (ء)، لأنّ هذه الإشارة يصعب ظهورها في وسط الكلمة باطراد، كما أنّها قد تختلط بالنقطة (.) عند الاستعمال في الكتابة"^(٢). فُكِّتَبَ عنده كلمات من مثل: (أتى، سأل، بدأ) هكذا: (ؤتى، سؤل، بدؤ).

٥- كتابة الهمزة على ياء (ئ) وسطاً وطرفاً

اقترح مَتَّى عَقْرَاوي أن تكتب الهمزة وسطاً، وطرفاً على ياء (ئ/ئ)، على أن يُترك موضعها أولاً على ألف (أ)^(٣)، فُكِّتَبَ عنده كلمات من مثل: (شيء، تشاؤم، براءة) هكذا: (شئئ، تشائئ، براءة). وذهب إلى هذا إبراهيم مصطفى إن كانت الهمزة وسطاً، وما قبلها ممّا يُوصل بها، فعنده أن (سأل) تُكتب (سئل)، على أن يُفرّق بينها وبين (سُئِل) بالشكل^(٤).

(١) مجمع اللغة، في تيسير الإملاء، ع/١٦٦-١٠٩-١١٠.

(٢) القاضي، منير، تسهيل الخط العربي، مج ٥/٦.

(٣) عَقْرَاوي، مَتَّى، إصلاح الخط العربي، مج ١٠٦/٥ ج ٤٣٦/٥.

(٤) مجمع اللغة العربيّة، تيسير الإملاء، مجلة المجمع، ١٩٥٧م، ع/٩٦، ٢٩١.

٦- كتابة الهمزة على حرف من جنس حركتها

يرى عبد الله العليلى أن تُكتب الهمزة المتحركة في أيّ موضع من الكلمة على حرف يجانس حركتها، وأن تُكتب الهمزة الساكنة على حرف يجانس حركة ما قبلها^(١)، فتُكتب عنده كلمات من مثل: (فُوَاد، نَاشِئَة، تَفَاعَل، حَمْرَاءُ، أَشْيَاء) هكذا: (فُوَاد، نَاشِئَة، تَفَاعَل، حَمْرَاءُ، أَشْيَاء)، ومقترحه لم يوحد شكل الهمزة، بل جعل شكلها متعدداً.

كانت هذه أشهر مقترحات المحدثين في محاولتهم توحيد شكل الهمزة تحلّصاً من كثرة قواعدها واختلاف رسمها، وهي مقترحات لم تخرج عن صور الهمزة المعروفة في كتابتنا: (أ، و، ي، ء).

ثانياً: علامة همزة الوصل (ط)

هي العلامة التي ابتكرها الخليل لتمييز همزة الوصل من همزة القطع، وتخصيصها برمزي مستقلّ، محاولاً بهذا أن يُحلَّ إشكال الموقع في الكلمة المهموزة الأوّل، وتُجمع أكثر المصادر على أنه اختار لها رمز رأس الصاد بلا عراقية، أو رمز الصاد البتراء، مقتطعاً إياها من إحدى الكلمات الآتية: (صِلْ، صِلَة، وصل)^(٢).

ووصفها الخليل صوتياً بأنها عمادٌ وسُلْمٌ للسان^(٣)، واشتهرت بعده بمصطلحات مختلفة، فعُرفت بهمزة الوصل، وهمزة الصلّة، وألف الوصل، والألف

(١) العليلى، عبد الله، مقدمة لدرس لغة العرب، ص ٤١. وينظر: يعقوب، إميل، يا مجمع اللغة العربية، أجلس الهمزة وأوقف الألف، ص ٣٦-٣٧.

(٢) ينظر: ابن دُرستويه، كتاب الكُتّاب، ص ٩٩؛ وابن نجاح، أصول الضبط، ص ٦٠؛ والحيدرة، كشف المشكل ص ٦١؛ والجعبري، الجميلة، ص ٧٦١؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ١٧٠/٣؛ والتنسي، الطراز، ص ٢٣٣؛ والهوري، نصر، المطالع النصرية، ص ٤٠٥؛ والمارغني، إبراهيم، دليل الحيران، ص ٢٩٢؛ والحلّوجي، عبد الستار، المخطوط العربي، ص ٨٧.

(٣) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، د. م. د. ط، د. ت، ٤٩/١.

الموصولة، والألف الزائدة، والألف الخفيفة^(١). واستقرّ الرأي عند المحدثين على تسميتها همزة الوصل.

وقد اختلف القدماء في بيان علّة تسميتها همزة الوصل على قولين^(٢):

١- لأنها تُمكن الناطق من النطق بالساكن بعدها، وهو قول البصريين.

٢- لأنها تسقط في الوصل لفظاً، فيتّصل ما قبلها بما بعدها، وهو قول الكوفيين.

ويظهر كلُّ قول وضع الهمزة تأصيلاً واستعمالاً، فرأي البصريين يُوصّل علّة مجيئها في الأبنية التي تبدأ بساكن لا يُمكن الناطق من نطق الكلمة في ابتداء الكلام إلا بإقامها قبله لتصحيح بناء المقطع العربي^(٣)، فتكون بهذا موصلةً المتكلم إلى النطق الصحيح بالكلمة، ولهذا وصفها كمال بشر بأنها صُويتُ أو نوعٌ من التحريك استعمل لتسهيل النطق بالساكن^(٤)، وأمّا رأي الكوفيين فنظر إليها في حال استعمالها في الكلام، إذ تُمكن المتكلم من وصل المتحرّك قبلها بالساكن بعدها لفظاً، وهذا جعلها تؤدّي وظيفة الوصل بينهما^(٥).

(١) ينظر: ابن دُرستويه، كتاب الكُتّاب، ص ٩٩؛ والأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، ١/١٥٤-١٥٥؛ والداني، المحكم، ص ٨٦؛ وابن الدهان، باب الهجاء، ص ١٣؛ والحيدرة، كشف المشكل، ص ٦١١؛ والسّخاوي، الوسيلة، ص ٣١٨-٣١٩؛ وابن عصفور، شرح الجمل، ٢/٣٥٥؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٣/١٧٠.

(٢) ينظر: الزّجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السّري، الإبانة والتفهيم عن معاني بسم الله الرحمن الرحيم، من ضمن كتاب أربع رسائل في النحو، تحقيق: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، د. ط، د. ت، ص ٣٨؛ وابن جني، سر الصناعة، ١/١١٢؛ والثمانيني، شرح التصريف، ص ٣٩٤؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ٩/١٣٦-١٣٧.

(٣) شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي، ص ٢٠٢.

(٤) بشر، كمال، دراسة في علم اللغة، ص ١٠٩-١١٠.

(٥) حجازي، محمود فهمي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، د. ط، د. ت، ص ٣١.

ولم تخلُ المصادر من الإشارة إلى أشكال مختلفة لهذه العلامة ذُكرت مع علامة الخليل المعروفة، وأهمُّها^(١):

- ١- أنَّ علامتها كلمة (صل) بتمامها، تُكتب فوق همزة الوصل.
- ٢- أنَّها صاد كاملة غير مقتطعةٍ عراقُتها (ص).
- ٣- أنَّها رأس صاد، أو صاد صغيرة، أو بترء، أو صاد لطيفة، أو صاد غير معرَّقة (ص).
- ٤- أنَّها جرَّة، أو فتحة، أو شرطة (ـ).
- ٥- أنَّها دال مقبوبة إلى أعلى تشبه رقم سبعة (٧).
- ٦- أنَّها دارة صغيرة كدارة السكون (o).
- ٧- أنَّها نقطة بلون مداد يخالف مداد الكتابة، ويختلف باختلاف موضع الهمزة.
- ٨- أنَّها تشبه هيئة تنوين الضمِّ.
- ٩- أنَّها قاف صغيرة.

فأمَّا القول بأنَّ علامتها كلمة (صل) فذكره ابن السراج قائلاً: "وألف الوصل كتبوا فوقها (صل) ليُعلموا أنَّها تسقط من اللفظ إذا كان قبلها غيرها"^(٢)، وأشار العقيليُّ إلى أنَّ أهل العراق يجعلون على رأس الألف الموصولة (صل) صغرى بأيِّ حركة تحرَّك ما قبلها^(٣)، وضُبطت همزة الوصل بهذه العلامة في مصاحفٍ قديمةٍ تعود إلى ما بين

(١) ينظر: ابن السراج، رسالة النقط والشكل، ع ٢٤/١٥؛ وابن دُرستويه، كتاب الكُتاب، ص ٩٩؛ والداني، المحكم، ص ٨٤-٨٩؛ وابن نجاح، أصول الضبط، ص ٦٤-٦٥؛ والحيدرة، كشف المشكل، ص ٦١١؛ والجعبري، الجميلة، ص ٧٦١؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٣/١٧٠؛ والتَّنسي، الطراز، ص ٢٣١-٢٣٤؛ والمارغني، إبراهيم، دليل الحيران، ص ٢٩٢-٢٩٦؛ والضباع، علي، سمير الطالبين، ص ١١٨؛ ومحيسن، محمد، إرشاد الطالبين، ص ٣٢؛ وهديب، موسى، موسوعة الشامل، ص ١٤٥؛ والرواشدة، حامد، أساسيات الخط، ص ٩١.

(٢) ابن السراج، رسالة النقط والشكل، ع ٢٤/١٥.

(٣) العقيلي، إسماعيل بن ظافر، مرسوم خط المصحف، تحقيق: محمد عمر الجنائني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط ١، ٢٠٠٩م، ص ٢٦٥.

القرنين الأوّل والرابع الهجريّين^(١)، وتُوحى هذه العلامة بقدّم استعمالها، وتُظهر حرصهم على بيان موضعها تلافياً للبس بأختها همزة القطع، فكتبوها بتمامها (صل)، ثمّ إنَّهم في مرحلة لاحقة اختصروها إلى صاد صغيرة^(٢)، وهذا أمرٌ متوقَّعٌ لصعوبة بقائها علامة كليميّة مع تطوُّر الكتابة.

وأما علامة الصاد (ص) فأشار إليها الجعبريُّ^(٣)، وذكر بعض المحدثين أنّ علامة همزة الوصل تكتب صادّاً على الألف^(٤)، وتفسير هذا أنّ (ص) تمثّل مرحلةً متوسّطةً بين (صل) وبين (ص)، وأنّ بعضهم ضبط بها همزة الوصل اختصاراً، ويحتّم أن تكون (ص) هي كلمة (صل)، ولكن غيَّرتها يد الكاتب مع سرعة الخط، فتكرت سنُّ الصاد، ووُصِلت باللام التي لم يُرفع خَطُّها على السطر، وأنزل من مستوى خَطِّ الصاد، فرُئيت كأنّها حرف صاد (ص)^(٥).

وأما علامة رأس الصاد أو الصاد الصغيرة^(٦)، أو الصاد غير المعرّقة (ص) فهي من الشهرة بمكان، ويكاد الباحثون قديماً وحديثاً يُجمعون عليها. قال ابن دُرستويه: "وعلمة ألف الوصل صادٌ غير معرّقة ولا محقّقة"^(٧). أي إنّها صادٌ غير كاملةٍ ولا تامّةٍ، ولهذا

(١) شكري، أحمد، الترجيح والتعليل، ع ٢٥٧/٣.

(٢) زيدان، جرجي، تاريخ آداب اللغة العربيّة، ١/٢٢٤.

(٣) الجعبري، الجميلة، ص ٧٦١.

(٤) ينظر: مجمع اللغة، المعجم الكبير، ص ٤؛ وفياض، سليمان، استخدامات الحروف العربيّة، ص ٢٢.

(٥) أثبت محقّق كتاب العقيلي أن علامة (صل) في إحدى نسخ مخطوطات الكتاب رُسمت (ص).

العقيلي، مرسوم خط المصحف، ح ٢ ص ٢٦٥. وهذا يقوِّي احتمال تغيير العلامة بفعل النسخ.

(٦) ينظر: والي، حسين، كتاب الإملاء، ص ١٦٥؛ ويعقوب، إميل، وزميله، المعجم المفصل، ص ١٥؛

والمقدي، عبد الله، موسوعة الإملاء، ص ٢٠٠؛ ويمنين، ناصيف، المعجم المفصل في الإملاء قواعد

ونصوص، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ٤، ١٤٢٠هـ، ص ١٢٦.

(٧) ابن دُرستويه، كتاب الكُتّاب، ص ٩٩.

وصفها الحيدرة بالصاد البتراء^(١)، والقلقشندي بالصاد اللطيفة^(٢)، وتابعهما على هذين الوصفين بعض المحدثين^(٣).

وأما علامة الجرّة، أو الفتحة، أو الشرطة فمشهورة في نقط الإعراب، جاء في المقنع: "إعلم أنّ الصلة تابعة للحركة التي قبل ألف الوصل. وإن وليتها فتحةً جعلت الصلة جرّةً بالحمراء على رأس الألف، وإن وليتها كسرةً جعلتها تحتها، وإن وليتها ضمةً جعلتها في وسطها"^(٤)، وهذا ضبط مشهور في الأندلس^(٥)، ولكنّه على شهرته ضبط ملبس بعلامة السكون في نقط الإعراب التي تضبط على شكل جرّة^(٦)، وقد علل الداني، وابن نجاح أنّ مردّ هذا التداخل في اشتراك السكون وهمزة الوصل في العلامة ضبطاً يعود إلى عدم الحركة وصلّاً، الذي يساوي السكون، ولهذا جمعوا بينهما^(٧).

وأما علامة الدال المقلوبة إلى أعلى على شكل رقم سبعة^(٨) فهي التي ضبط بها أهل المشرق همزة الوصل^(٩)، ويحتمل التّسني أن تكون هذه الدال مقتطعةً من كلمة (زائد)^(١٠)، لكون همزة الوصل في الأصل زائدةً في البناء، ومن أسمائها الألف الزائدة، وتتميّز هذه العلامة بأن لها موضعاً واحداً فحسب فوق الهمزة مهما تغيّرت حركتها^(١١).

(١) الحيدرة، كشف المشكل، ص ٦١١.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ١٧٠/٣.

(٣) ينظر: النعيمي، عبد المجيد، وزميله، الإملاء الواضح، ص ٢٤؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ١٠٣/١.

(٤) الداني، المقنع ص ١٤٠. وينظر: ابن نجاح، أصول الضبط، ص ٦٥؛ والتّسني، الطراز، ص ٢٣١-٢٣٢.

(٥) الداني، المحكم، ص ٨٦.

(٦) التّسني، الطراز، ص ٩٦.

(٧) ينظر: الداني، المحكم، ص ٨٦؛ وابن نجاح، أصول الضبط، ص ٦٥.

(٨) ينظر: الضباع، علي، سمير الطالبين، ص ١١٨؛ وأبو زيثجار، أحمد، السبيل، ص ٣٩.

(٩) ينظر: الداني، المحكم، ص ٨٦؛ وابن نجاح، أصول الضبط، ص ٦٦؛ والتّسني، الطراز، ص ٢٣٢.

(١٠) التّسني، الطراز، ص ٢٣٣.

(١١) محيسن، محمد، إرشاد الطالبين، ص ٣٢.

والقول بأنَّ علامتها دائرة كعلامة السكون (o) ذكره من المحدثين محمد محيسن، وعدّه مذهباً للدائي^(١)، ونسبته إلى الدائيّ لا تصحُّ، إذ لم يقل به، وإنّما استحسن أن تكون علامة همزة الوصل دائرةً صغرى لتتميّز علامة السكون الجرّة في نقط الإعراب من علامة همزة الوصل^(٢).

وأما النقطة فعلاّمة اشتهرت بها الهمزتان عموماً، وأشير أنّها إلى نقطة همزة القطع في مبحث متقدّم، واستعملت نقطة همزة الوصل إلى جوار علامة الجرّة عند المغاربة في ضبط مصاحفهم^(٣)، وتميّزت بلون يخالف لون المداد، فوضعت لهمة الوصل الابتدائية، التي يبتدئ بها الكلام نقطة خضراء أو بلون اللازورد (الأزرق)، ولهمة الوصل المتوسطة، التي تتوسّط الكلام نقطة حمراء تفرّقاً بينهما^(٤). وضُبطت همزة الوصل في المصاحف المغربية الحديثة بهذه العلامة مع اختلاف يسير^(٥).

وأما العلامتان الأخيرتان، وهما العلامة التي تشبه هيئة تنوين الضمّ المتراكب وعلامة القاف الصغيرة، فتبدوان متقاربتين، فهية تنوين الضمّ التي ذكرها حامد الرواشدة^(٦) في ما يظهر هي التي ترسم هكذا (ء)، وهي بهذا شبيهة بصورة القاف الصغيرة التي ذكرها موسى هديب^(٧)، ولا سيّما إذا كتبت بطريقة محتصرة وسريعة

(١) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٢) الدائي، المحكم، ص ٨٦. وينظر: ابن نجاح، أصول الضبط، ص ٦٥.

(٣) الحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٥٩٣.

(٤) ينظر: الدائي، المحكم، ص ٨٦؛ وابن نجاح، أصول الضبط، ص ٦٨-٦٩؛ والمارغني، إبراهيم، دليل الحيران، ص ٢٩٦.

(٥) ضُبطت همزة الوصل في مصحف الجماهيرية الليبية بناءً على اختلاف حركتها، فوضعت للمفتوحة نقطة مطموسة من أعلى الألف، وللمضمومة نقطة مستديرة تشبه علامة السكون توضع وسط الألف، وللمكسورة نقطة مثلها توضع تحت الألف. وجُعِلت النقطة المطموسة الوسط في المصحف المطبوع في مجمّع الملك فهد بالمدينة النبوية برواية ورش عن نافع علامة لهمة الوصل بأيّ حركة كانت. مصحف الجماهيرية، التعريف ص (ك)؛ والمصحف المطبوع برواية ورش بمجمّع الملك فهد، التعريف ص (و).

(٦) الرواشدة، حامد، أساسيات الخط، ص ٩١.

(٧) هديب، موسى، موسوعة الشامل، ص ١٤٥.

كما في خَطِّ الرُّقعة، ويبدو لي أنَّ العلامتين ليستا سوى رأس صاد صغيرة كُتبت بشكل جعلها تشبه هيئة تنوين الضَّمِّ المتراكب وصورة القاف، ولهذا فمردُّهما إلى علامة الصاد الصغيرة، وليستا ممَّا عُرف لضبط همزة الوصل.

ولا تُستعمل من كلِّ تلك العلامات إلا ثلاث علامات مصحفية، هي: الصاد الصغيرة عند المشاركة، والنقطة والجرّة عند المغاربة، وأمَّا في غير كتابة المصحف فقد أهمل استعمالها، وأصبح العرف بين الكُتّاب على ترك موضعها خالياً من أيِّ علامة، فصارت ترك العلامة لها علامةً. وإهمالُ علامة همزة الوصل قديماً، فقد ذكر غانم قدوري أنَّ بعض مصاحف القرنين الرابع والخامس الهجريَّين خلت من أيِّ علامة لضبط همزة الوصل^(١).

ومع إجماع المحدثين إجمالاً شبه تامٍّ على ترك موضع همزة الوصل بلا علامة (١) تخفيفاً وتمييزاً لم يخلُ الأمر من وجود بعض المعارضين الذين كانت لهم آراءٌ مختلفةٌ، ثبت منها مذهبان^(٢):

- ١- مذهب نادى بضبط علامة همزة الوصل برأس الصاد الصغيرة (ص) في كلِّ مواضعها كضبط همزة القطع.
- ٢- مذهب فصلَّ في المسألة، فذكروا أنَّ الألف العاطلة (ا) تُكتب بلا علامة إذا كانت في أوَّل الكلام، وتُضبط بالصاد الصغيرة إذا كانت في وسط الكلام. ونسب عبد اللطيف الخطيب هذا التفصيل إلى المتقدمين^(٣)، ولم أظفر بنصٍّ يشي به.

(١) الحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٥٩٣.

(٢) ينظر: الهوري، نصر، المطالع النصرية، ص ٤٠٥؛ والسقاف، عبد الله، شرح التكميل لختامة التسهيل على منظومة الشيخ محمد بن محمد باكثير، مطبعة حجازي، القاهرة، د. ط، د. ت، ص ٢٣؛ والأزميري، محمد، انجلاء السحابة، ص ١٠؛ والنجار، شوقي، الهمزة مشكلاتها وعلاجها، ص ٦٥؛ والنجار، محمد، وسعد مصلوح، وأحمد الهواري، الكتابة العربيَّة مهاراتها وفنونها، مكتبة العروبة، الكويت، ١٤٢٢هـ، ص ٩٨.

(٣) الخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ٣٨/١.

ثمَّ اختلف القائلون بوجوب ضبط همزة الوصل في موضعها من الألف على قولين^(١) :
١- فريق يرى أنَّ موضع الصاد الصغيرة فوق الألف فحسب بأيِّ حركةٍ كانت،
يقول عبد الفتاح الحموز: "وعلامتها عند المتأخِّرين صادٌ لطيفة فوق
الألف دائماً"^(٢).

٢- فريق يذهب إلى تحديد موضعها بحسب حركتها على غرار أختها همزة القطع،
فيضعون العلامة مع الهمزتين المفتوحة والمضمومة فوق الألف، ومع
المكسورة تحتها.

وقد آل أمر علامة همزة الوصل كتابياً وطباعياً إلى إهمالها توافقاً عند جمهور
المحدِّثين للتقليل من استعمال العلامات في موضع غير ملبس، وهذا ما عليه العمل،
على أنَّ من رسمها بعلامتها تحوطاً لا يُخطأ، لأنَّه أتبع مذهباً معتمداً.

(١) ينظر: المصري، علي، القواعد المفيدة، ص ١٦؛ والجزائري، طاهر إرشاد الألبا، ص ١٣٦، والحموز،
عبد الفتاح، فن الإملاء، ١/١٠٣؛ وفياض، سليمان، استخدامات الحروف العربيَّة، ص ٢٢؛ وعثمان،
محمد، تحفة النبهاء، ص ١٦؛ ويَمِين، ناصيف، المعجم المفصل، ص ١٢٦؛ والنجار، محمد، وزميله،
الكتابة العربيَّة، ص ٩٨؛ وأبو الخير، أحمد، القول الفصل، ص ١٠؛ ومامو، محمد، لآلئ الإملاء،
اليمامة للطباعة والنشر، بيروت، ط ٥، ٢٠٠٨م، ص ٣٤.

(٢) الحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ١/١٠٣.

المبحث الثاني العلامات الصوتية

أعني بها العلامات التي تدلُّ على تمثيل الظواهر الصوتية في بنية الكلمة المكتوبة كتمثيل تكرار الصامتين وعلامتها الشدة، ومدُّ الصوائت وعلامتها المدَّة، وتمثيل التنوعات الفونيمية، ومنها علامات الحركات الفرعية الإمالة، والرَّوم، والإشمام. واختراع هذه الضوابط كان محاولةً رائدةً من علمائنا لتحقيق أكبر قدر ممكن من التمثيل الكتابيِّ السليم للتنوعات الصوتية المختلفة.

أولاً: علامة الشدَّة

نُعرف أيضاً بعلامة التضعيف، والتشديد، والتثقيل، والإدغام^(١)، ووُضعت للدلالة رسماً على صوتين صامتين متماثلين في كلمة واحدة أو لهما ساكنٌ وثانيهما متحركٌ، رسماً بحرف واحد تعلوه علامة الشدَّة (ـَ) ^(٢)، وهذا يعدُّ اختزالاً للائم طبيعة الكتابة العربية التي تميل إلى التخلُّص من توالي الأمثال الكتابية كما تميل إلى التخلُّص من التماثلات نطقاً^(٣)، قال ابن دُرستويه: "فمما تحذف لاجتماع الأشباه كلُّ حرفين أدغما^(٤) من كلمة واحدة، فإنَّهما يكتبان حرفاً واحداً، صحيحاً كان ذلك أو معتلاً، لأنَّهم كرهوا في الكتاب ما كرهوا في الكلام من التضعيف، وذلك مثل دال: (مَدَّ) وراء (فَرَّ)"^(٥). ورسمُ صوتين

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤/٤١٧؛ والأخفش، العروض، ص ٣٩؛ وابن دُرستويه، كتاب الكُتاب، ص ٦٤؛ والداني، المحكم، ص ٧٩؛ والرضي، شرح الشافية، ٣/٢٣٥.

(٢) ينظر: الثماني، شرح التصريف، ص ٢١٦؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ٤٦.

(٣) الشمسان، إبراهيم، التخلُّص من التماثلات خطأً، من ضمن كتاب الشاذليات، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٧م، ص ٧٦.

(٤) الإدغام بزنة (إفعال) مصطلح الكوفيِّين، والأدغام بزنة (الافتعال) مصطلح البصريِّين. القوزي، عوض، المصطلح النحوي، ص ١٠١. ويغلب عند الدارسين استعمال مصطلح الكوفيِّين.

(٥) ابن دُرستويه، كتاب الكُتاب، ص ٦٤.

متكرّرين بحرف واحد مما ورثته الكتابة العربيّة من الكتابة الساميّة التي رمزت للحرف المشدّد بحرف واحد^(١).

ونظر بعض المحدثين إلى الصامت المشدّد في بنية الكلمة نظرةً مختلفةً، فذهبوا إلى أنّه صامت طويل مدّ به الصوت، لأنّه يستغرق نحو ضعف الزمن الذي يستغرقه الصوت نفسه دون تشديد، بمعنى أنّ التشديد مدٌّ للصوامت، وليس تكراراً للصوت^(٢).

وقد ثبتت لعلامة التشديد رموز مختلفة، أهمّها^(٣):

- ١- أنّها كلمة (شُدّ) بتمامها.
- ٢- أنّها شين (ش) بكما لها وعراقته، اختصرت من إحدى الكلمات الآتية: (شُدّة، شُدّ، شُدّ، شُدّ، شُدّ، شديد، تشديد).
- ٣- أنّها رأس شين مهملة بلا عِراقَة (شد)، اقتطعت من إحدى الكلمات السابقة.
- ٤- أنّها دال مأخوذة من كلمتي: (شُدّ، شديد).
- ٥- أنّها علامة تشبه قُلامَة الظُفر، أو القوس، أو الهلال.
- ٦- أنّها علامة تشبه رقمي سبعة وثمانية (٧، ٨).

(١) الحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٢٦٠، ص ٥٨٩.

(٢) ينظر: فندريس، جوزيف، اللغة، ص ٤٩؛ وحسان، تمام، مناهج البحث، ص ١٥٨؛ وشاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي، ص ٢٠٧؛ وحجازي، محمود فهمي، مدخل إلى علم اللغة، ص ٣٢.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١٦٩/٤؛ والمبرد، كتاب الخط، ص ١٠؛ وابن السراج، رسالة النقط والشكل، ع ٢٢/١٥؛ والنحاس، صناعة الكُتّاب، ص ١٥٤؛ والفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، التكملة (الجزء الثاني من الإيضاح)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، مطبوعات جامعة الملك سعود، ١٤٠١هـ، ص ١٩؛ والداني، المقنع، ص ١٣٣، وابن نجاح؛ أصول الضبط، ص ٥٠-٥٦؛ والجعبري، الجميلة، ص ٧٥٨-٧٥٩؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ١٦٦-١٦٧/٣؛ والتّنسي، الطراز، ص ٩٨-١٠٨؛ وزيدان، جرجي، تاريخ آداب اللغة العربيّة، ١/٢٢٤.

فأمَّا العلامة (شُدَّ) فلم أجد من ينصُّ عليها من المتقدمين، وإن كان استعمالها محتملاً، وأشار إليها جرجي زيدان، فذكر أنَّ العرب كانوا يعبرون عن التشديد بلفظ (شُدَّ)، ومثله المدُّ والوصل، موضحاً أنَّه أطلع على كتابات قديمة من القرن الخامس الهجريِّ فيها علاماتُ الضبط قريبةٌ جدًّا من ألفاظها الأصليَّة^(١). ويظهر أنَّ ما قاله قياساً على بعض العلامات، وأظنُّ أنَّ احتمال وجود هذه العلامة ضعيفٌ، لأنَّ موضع التشديد في بنية الكلمة متغيِّرٌ، وليس كموضعيِّ المدِّ والوصل، فالمدُّ يوضع لحروف ثلاثة معروفة: (ا، و، ي)، وهمزة الوصل لموضع ثابت، وأمَّا التشديد فيأتي في كلِّ موضع من الكلمة عدا أولِّها، ويعرض بطروءٍ تغيُّرٍ في الكلمة من مثل دخول (أل) التعريف على بعض الأحرف التي تُدغم باللام، فيُحتاج إلى إظهار علامة الشدَّة على الحرف المدغم، وهي ما تعرف بمجموعة الحروف الشمسيَّة من مثل: (الرَّس، الدرُّ، السَّر)^(٢)، ولهذا فيبعد أن يضعوا لها علامة كلميَّة، وقد يحتمل أن أصلها رأس شين، ومع سرعة الكتابة طالت وصلتها (ش) وتموجت، فظنُّ أنَّها دال كلمة (شُدَّ).

وأما علامة الشين التامة (ش) فنصَّ عليها سيبويه، والمبرد^(٣)، ونقلها أبو جعفر النخَّاس عن ابن كيسان عن الخليل^(٤)، وأشار إليها أبو عليِّ الفارسيُّ، والداقيُّ، وابن عصفور^(٥). قال ابن السراج: "جعلوا علامة المشدَّد شيناً، يريدون الشين من شديد"^(٦). وضبطها بالشين التامة زيادةً حرص وتحرُّز عند الكُتَّاب، فقد ثبت أنَّ بعضهم كان يضبط علامة السكون بميمٍ معرَّقة تامة^(٧).

(١) زيدان، جرجي، تاريخ آداب اللغة العربيَّة، ٢٢٤/١.

(٢) ينظر: جبل، محمد حسن، المختصر، ص ١٨٣؛ وزرناير، نعوم، الإملاء الفريد، ص ١٨.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١٦٩/٤؛ والمبرد، كتاب الخط، ص ١٠.

(٤) النخَّاس، صناعة الكُتَّاب، ص ١٥٤.

(٥) ينظر: الفارسي، التكملة، ص ١٩؛ والداقي، المحكم، ص ٤٩؛ وابن عصفور، شرح الجمل، ٣٥٥/٢.

(٦) ابن السراج، رسالة النقط والشكل، ع ٢٢/١٥٤.

(٧) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

واختلف في الكلمة التي اقتطعت منها هذه الشين، فذهب أكثرهم إلى أنها مختصرة من كلمة (شديد)^(١)، وذكر ابن يعيـش احتمال أن تكون مختصرة من فعل الأمر (شُدَّ)^(٢)، وتابعه على هذا بعض المتأخرين^(٣)، ويفترض محمود سيبويه البدوي أن تكون مأخوذة من الكلمتين السابقتين^(٤)، ويحتمل الجعبري كونها مختصرة من فعل الأمر (شُدَّ)^(٥)، ووافقه يحيى عباينة^(٦)، وجاء عند الداني في قول ثانٍ له أنها مقتطعة من كلمة (تشديد)^(٧)، وبهذا قال الحيدرة^(٨)، ووافقه الطاهر أحمد مكي^(٩)، ويرى بعضهم أنها مختصرة من كلمة (الشدة)^(١٠)، وذهب يوسف الخليفة إلى أنها مقتطعة من كلمة (الشُدَّ)^(١١). وكل ما سبق قريبٌ بعضه من بعض.

وقد حدّد بعضهم علامة التشديد بأنها رأس شين أو شين مقطوعة غير معرّقة، ولا مجرورة، ولا ممطوطة، ولا منقوطة (س)^(١٢)، ويعنون أنها لا نقط لها، ولا عراقة، ولا

(١) ينظر: المبرد، كتاب الخط، ص ١٠؛ وابن السراج، رسالة النقط والشكل، ع ٢٢/١٥؛ والداني، المحكم ص ٤٩؛ وابن عصفور، شرح الجمل ٣٥٥/٢؛ والجعبري، الجميلة، ص ٧٥٩؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ١٦٧/٣؛ والمارغني، إبراهيم، دليل الحيران، ص ٢٦١؛ والحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٥٨٩؛ والأكرت، عبد التواب، الضبط المصحفي، ص ١٢١.

(٢) ابن يعيـش، شرح المفصل، ٦٨/٩.

(٣) ينظر: الشنقيطي، الطالب عبد الله، الإيضاح الساطع، ص ٢٢٧؛ ووالي، حسين، كتاب الإملاء، ص ١٦٢؛ والضباع، علي، سمير الطالبين، ص ١٠٢؛ وفريجة، أنيس، في اللغة العربية، ص ١٦١.

(٤) البدوي، محمود سيبويه، المصاحف العثمانية: المصحف الكوفي، ع ٣٣٠/١٤.

(٥) الجعبري، الجميلة، ص ٧٥٩.

(٦) عباينة، يحيى، التطور السيميائي، ص ٢١٧.

(٧) الداني، المقنع، ص ١٣٣.

(٨) الحيدرة، كشف المشكل، ص ٦١١.

(٩) مكي، الطاهر أحمد، دراسة في مصادر الأدب، ص ٤٤.

(١٠) ينظر: الحلّوجي، عبد الستار، المخطوط العربي، ص ٨٧؛ وعثمان، حسني، شيخ، كيلا نخطئ في الإملاء، ص ٢٧.

(١١) أبو بكر، يوسف الخليفة، الحرف العربي، ع ٧٥، ٧٦/٩.

(١٢) ينظر: ابن نجاح، أصول الضبط، ص ٥٠؛ والجعبري، الجميلة، ص ٧٥٨؛ والتنسي، الطراز، ص ٩٨؛ والمارغني، إبراهيم، دليل الحيران، ص ٢٦١؛ والضباع، علي، سمير الطالبين، ص ١٠٢؛ وهارون، عبد السلام، تحقيق النصوص، ص ٥٥.

وصلةً على السطر، فيكتفى بأسنانها كما تُضبط الآن في كتابتنا المعاصرة، ولهذا سمّاها علي المصري رأس سين^(١).

وأما الدال (د) فعلامته التشديد عند نقاط أهل المدينة، والمغرب، والأندلس^(٢)، وهي مختصرة من كلمتي: (شُدُّ أو شديد)، ومذهب هؤلاء الأخذ من آخر الكلمة، ومذهب الخليل والمشاركة الأخذ من أولها.

وجاء عند ابن وثيق أن علامة التشديد كقلامه الظفر تكتب باتجاهين إلى أعلى وأسفل^(٣)، وذكرنا صف ومن تابعه أن أهل المدينة اخترعوا للتشديد علامة على شكل قوس طرفاها إلى أعلى^(٤)، ومثله الزرقاني دون أن يحدّد جهتها^(٥)، ووصفها شعبان خليفة بأنها كاللّلال^(٦)، ووصفها زكي صالح بأنها ربع دائرة مقلوبة فوق الحرف^(٧)، أي إنها إلى أسفل. ووصفها يوسف الخليفة بأنها نصف دائرة طرفاها إلى أعلى أو إلى أسفل^(٨)، وما ذكره أگده جيرهارد أندرس (Gerhard Anders) الذي أشار إلى أن علامة التشديد في كتابات من القرن الثالث الهجريّ تشبه دائرة صغيرة بالاتجاهين أو زاوية حادة^(٩)، ورجّح غانم قدوري أن تكون هذه العلامة هي الدال التي استعملها أهل المدينة والمغرب^(١٠).

(١) المصري، علي، القواعد المفيدة، ص ٢٤.

(٢) ينظر: الداني، المحكم، ص ٥٠؛ وابن نجاح، أصول الضبط، ص ٥٢؛ والتنسي، الطراز، ص ١٠١-١٠٢.

(٣) ابن وثيق، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الأندلسي، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، تحقيق: غانم قدوري الحمد، دار عمارة، عمّان، ط ١، ١٤٢٩هـ، ص ١٧٢.

(٤) ينظر: ناصف، جفني، تاريخ الأدب، ص ٨٦؛ والكردى، محمد طاهر، تاريخ الخط العربي، ص ٧٧-٧٨؛ والجبوري، يحيى، الخط والكتابة، ص ١٠٤؛ والأكرت، عبد التواب، الضبط المصحفي، ص ١٢١.

(٥) الزرقاني، محمد، مناهل العرفان، ص ٣٣٣.

(٦) خليفة، شعبان، الكتابة العربيّة، ص ١٦٥.

(٧) صالح، زكي، الخط العربي، ص ٧٩.

(٨) أبو بكر، يوسف الخليفة، الحرف العربي، ع ٧٦، ٧٥٤، ٩/٧٦.

(٩) أندرس، جيرهارد، أصل الخط العربي، ص ١٢٧.

(١٠) الحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٥٩٠.

وأما العلامة الأخيرة التي تشبه رقمي سبعة وثمانية (٧، ٨) فذكرت قديماً، قال ابن نجاح: "وقد اخترع قوم متأخرون من العراقيين وجهاً ثالثاً في صورة التشديد، خارجاً عمّا اصطاح الناس قديماً عليه، غير جائز عند العلماء المحققين...، وذلك أنهم جعلوا الشدة في الحرف المفتوح، والمكسور، والمضموم دالاً لقائمة الطرفين، قاعدته تحته أبداً، وطرفاه خارجة أعلاه"^(١). والدال القائمة الطرفين تشبه رقم سبعة (٧).

علامة الشدة والحركات

لزم الضابطين بعد وضوح استعمال هذه العلامة أن يُبينوا عن طريقة ضبط الحركة مع الشدة، لكونها وضعت لتدلّ على حرفين أولهما ساكنٌ وثانيهما متحركٌ، فصاحت العلامة الحركات الثلاث، ومع هذا فإنهم لم يجمعوا على هذا، فكانوا فريقين:

١- مذهب ضبط الشدة مع الحركات

يميل أصحاب هذا الرأي إلى ضرورة ضبط الحركات مع علامة الشدة، وألا تُترك خاليةً منها لتتضح مقاطع الكلمة ويستقيم بناؤها، وأصحاب هذا الاتجاه متفقون في المبدأ، ومختلفون في الكيفية، فضابطو الحركات بنقط الإعراب يحدّدون علامة التشديد الشين فوق الحرف حسب، قال الداني: "فإن كان المشدّد مفتوحاً جعل على الشدة نقطة علامةً للفتح...، وإن كان مكسوراً جعل تحت الحرف نقطة علامةً للكسر، وجعلت الشدة فوقه...، وإن كان مضموماً جعل أمام الحرف نقطة علامةً للضمّ، وجعلت الشدة فوقه"^(٢). ويفهم من هذا أنّ الشدة لا تصاحب من الحركات التي على صورة النقط إلاّ الفتحة، وأما الضمة فتبقى أمام الحرف وشدتها فوق الحرف، والكسرة نقطتها تحت الحرف وشدتها فوقه.

(١) ابن نجاح، أصول الضبط، ص ٥٦.

(٢) الداني، المحكم، ص ٤٩. وينظر: ابن نجاح، أصول الضبط، ص ٥٠-٥١.

وأما ضبط الشدّة مع الحركات بطريقة الشكل فثبتت له هيئاتٌ تختلف باختلاف الحركة وموقعها، وأشهرها ما يأتي^(١):

- ١- وضعوا الشدّة فوق الحرف أسفل الفتحة والضمّة (ـَ، ـُ) كهيئتهما اليوم في كتابتنا المعاصرة.
- ٢- وضعوها فوق الحرف أعلى الفتحة والضمّة.
- ٣- وضعوها مفارقةً حركتهاً فوق الحرف المكسور.
- ٤- وضعوها مصاحبةً حركتها الكسرة فوق الحرف (ـِ، ـٍ) كهيئتهما اليوم في كتابتنا المعاصرة.
- ٥- وضعوها مصاحبةً الكسرة تحت الحرف.

فأما ضبط الشدّة مع الضمّة والفتحة أعلى الحرف (ـَ، ـُ) فمتوقّعٌ لأتّحاد موقعهما واختلاف شكلهما، فلا لبس في مصاحبتهما الشدّة، ويستوي في هذا الحركة وتوئيمها (ـِ، ـٍ).

وأما ضبطها أعلى الفتحة والضمّة فوق الحرف فمذهب المغاربة^(٢)، وهو مذهب قديم، فقد ذكر عبد السلام هارون أنّ الفتحة مع الشدّة في بعض الكتابات القديمة وُجدت تحت الشدّة (ـِ) وفوق الحرف^(٣). ولم يناقش أهل الضبط هذا المذهب اعتدّاداً بالمشهور، ولهذا يقول إبراهيم المارغني إنّ الناظم الخراز لم يُبين أتّوضع الفتحة والضمّة فوق الشدّة أم تحتها؟ ثمّ حاول أن يقدم إجابة توافق مذهب الجمهور خلاصتها

(١) ينظر: ابن نجاح، أصول الضبط، ص ٥٥؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٣/١٦٧؛ والتّنسي، الطراز، ص ١٠٠؛ والهوريّني، نصر، المطالع النصرية، ص ٤٠٦-٤٠٧؛ والمصري، علي، القواعد المفيدة، ص ٢٤؛ وناصف، حفي، تاريخ الأدب، ص ٨٦؛ وطموم، مصطفى، سراج الكتبة، ص ٧٨؛ والضباع، علي، سمير الطالبيين، ص ١٠٢؛ وعبد السلام، هارون، تحقيق النصوص، ص ٥٥؛ والمنيف، عبد الله، دراسة فنية لمصحف ميكر، ص ١٥٣؛ وعبد الجليل، حسني، علم كتابة اللغة العربيّة، ص ٢٩.

(٢) الهوريّني، نصر، المطالع النصرية، ص ٤٠٧.

(٣) عبد السلام، هارون، تحقيق النصوص، ص ٥٥.

أنَّ الحركة لَمَّا كانت تدلُّ على شيءٍ واحد، وهو التحريك أبعدت من الحرف، ولمَّا كانت الشدَّة تدلُّ على شيئين التحريك والسكون قُرِّبت من الحرف^(١). ويظهر أنَّ أصحاب هذا المذهب اعتمدوا مبدأ الأويَّة في الظهور والاستعمال، فالحركة لَمَّا كانت أسبق ظهوراً من الشدَّة بقيت في موقعها، وحين استعملت الشدَّة لاحقاً وضعوها أعلى الحركة، ولا سيَّما أنَّ موضعها أعلى الحركة غير ملبس، وأنَّ هيئة الكسرة مع الشدَّة فوق الحرف (ـ) لن تظهر والحال هذه للبسها.

وأما ضبط الشدَّة أعلى الحرف المكسور فلأنَّ الأصل فيها أن تُوضع أعلى الحرف لا أسفله كغيرها من العلامات المخترعة، قال ابن دُرستويه: "واعلم أنَّ هذه العلامات كلّها توضع فوق الحروف لا غير"^(٢)، ولهذا فإنَّها بقيت أعلى الحرف والكسرة أسفله، وهذا هو المشهور المعتمد في الضبط، وقد استحسنه بعض المحدثين^(٣) لاعتماده نقط الإعراب حين كانت الشدَّة أعلى الحرف المكسور، ونقطته الدالَّة على الكسرة تحته، ثمَّ استبدلت بها الحركات، وبقيت كما هي، فوُضعت الكسرة تحت الحرف، والشدَّة أعلاه، وعليه ضبط المصاحف المشرقيَّة والمغربيَّة الحديثة، ومع شهرته فلا يُؤمن معه في غير رسم المصحف الوقوع في الخطأ باحتمال ميل إحداهما عن موقعها لتباعدهما، فيختلُّ ضبطهما.

وأما وضع الكسرة مع الشدَّة أعلى الحرف (ـ) كهيئتها اليوم في كتابتنا المعاصرة فمذهبٌ غير مشتهر قديماً مخالفته أصلاً من أصولهم المجمع عليها في الضبط بوضعهم الكسرة فوق الحرف، ويؤكد حفي ناصف قِدمه، مشيراً إلى أنَّ أتباع الخليل هم الذين ابتدعوه، فوضعوا الشدَّة والكسرة فوق الحرف^(٤). وما قاله لا دليلَ عليه نصًّا، ولم يثبت ضبطاً في الكتابات القديمة، فقد أكَّد بعض الباحثين أنَّ وُضِعَ الكسرة تحت الشدَّة أعلى الحرف ضبطاً لا وجودَ له قديماً بحسب أطلاعهم في المخطوطات العتيقة

(١) المارغني، إبراهيم، دليل الحيران، ص ٢٦٢.

(٢) ابن دُرستويه، كتاب الكُتَّاب، ص ١٠٠.

(٣) ينظر: الهوريبي، نصر، المطالع النصيرية، ص ٤٠٦؛ وطوموم، مصطفى، سراج الكتبة، ص ٧٨.

(٤) ناصف، حفي، تاريخ الأدب، ص ٨٦.

والمصاحف القديمة^(١)، وهذا صحيحٌ، فالمصاحف القديمة والمخطوطات العتيقة التي اعتمدت نقط الإعراب، ثمَّ شكل الحركات الصغيرة لم يكن لتظهر فيها الكسرة أعلى الحرف، وشدَّتْها فوقها لالتزام الشكل بمواضع النقط، وهذا يعني أنَّ وضع الكسرة مع الشدَّة أعلى الحرف من إضافات النَّسَاح المتأخِّرين^(٢) في غير ضبط المصحف في ما يظهر، ثمَّ انتقل إلى الضبط المصحفيِّ لاحقاً، ولهذا ضَعَّف بعض المتخصِّصين هذا المذهب^(٣)، وأشار الهوريي إلى أنَّ هذه طريقة المشاركة في ضبطهم الشدَّة مع الكسرة^(٤).

وأما الهيئة الأخيرة بوضع الشدَّة مع الكسرة تحت الحرف فأغربها لمخالفتها أصل وضع العلامات التي اتَّفَق على وضعها فوق الحرف لا تحته كما ذكر ابن دُرُسْتَوِيه^(٥)، وقد أكَّد عبد السلام هارون وجود هذه الهيئة في بعض المخطوطات القديمة^(٦)، وأشار إلى استعمالها أيضاً عبد الله المنيف في مصحف قديم يعود إلى القرن الثالث الهجري^(٧)، غير أنَّهما لم يوضحا هيئة هذا الضبط التي لن تخرج عن ثلاث:

- ١- أن تُوضع الشدَّة منفردةً بلا كسرةٍ تحت الحرف لانفراد موقعها وعدم لبسها.
- ٢- أن تُوضع الشدَّة تحت الحرف وفوقها الكسرة.
- ٣- أن تُوضع الشدَّة تحت الحرف وتحتها الكسرة.

ولم يُذكر قديماً عند أصحاب هذا المذهب إشكالٌ في ضبط الشدَّة مع الحركة، وأشار المحدِّثون إلى موضع مشكِل لم يكن ليغفل عنه المتقدِّمون، ولكنَّهم سكتوا عنه اعتماداً

(١) ينظر: هارون، عبد السلام، تحقيق النصوص، ص ٥٥؛ والحمد، غانم، موازنة بين الضبط، س ٥٧/٧٤/٤.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ١٦٧/٣.

(٣) ينظر: الضباع، علي، سمير الطالبين، ص ١٠٢؛ وأبوزيتحار، أحمد، السبيل، ص ١٠؛ ومحيسن، محمد، إرشاد الطالبين، ص ١٩؛ وموسى، عبد الرزاق، إيفاء الكيل، ص ٤٤.

(٤) الهوريي، نصر، المطالع النصرية، ص ٤٠٧.

(٥) ابن دُرُسْتَوِيه، كتاب الكُتَاب، ص ١٠٠.

(٦) عبد السلام، هارون، تحقيق النصوص، ص ٥٥.

(٧) المنيف، عبد الله، دراسة فنية لمصحف مكي، ص ١٥٣.

على أصولهم الكتابية، وهذا الموضع هو أن تأتي فيه الهمزة مضعفةً متبوعةً بألف في بناء (فَعَال) المشترك بين بناء المبالغة من الأفعال الثلاثية المهمزة الوسط من مثل: (سَأَل، سَأَرَ) من سَأَلَ وسَأَرَ لمن يكثر إبقاء السور، وبناء النسب إلى ذي مهنة مثل: (لَأَل) لبائع اللؤلؤ. ووجه الإشكال ليس في رسمها على ما تقدّم، وإنما في رسمها على مبدأ التخلّص من المثليين: (سَأَل، لَأَل)، إذ يتحمّل الحرف المشدّد على هذه الصورة أربع علامات هي: الهمزة، والشدة، والحركة، والمدّة، وهذا منشأ اختلاف الضبط عند المحدثين.

ويظهر أن الهوريني أوّل من كان له اختيار في هذا، فنجده يكتفي بوضع الشدة وحركتها على الهمزة دون المدّة، فكتبت عنده: (سَأَل، ولَأَل)^(١)، وهذا غير دقيق، لأنّ الاكتفاء بالشدة دون المدّة لا يُستدلُّ به على المدّ، ففيه إجحاف ملبس بتمثيل الكلمة، إذ أصبحت الكلمة على هذا من بناء (فَعَل) لا (فَعَال)، وهو ما يصعب معه التفريق بين البنيّتين.

وأما مؤلفو كتاب أدب المملّي فتقرّر لديهم أنّه "إذا اجتمع همزة، ومدّة، وشدة يُكتفى في الكتابة بالمدّة والشدة نحو: لَأَل أي: بائع اللآلئ، وسَأَل"^(٢). وقال بهذا مصطفى عنائي، ومحمد مامو^(٣)، وهؤلاء عنوا بإثبات علامتي المدّة والشدة، واستغنوا عن قطعة الهمزة والفتحة تخفيفاً من تكدّس العلامات على الألف، فالمدّة أغنت عن الفتحة، ودلّت الشدة على أنّها همزة، لأنّ الألف لا تقبل التضعيف بحال، فكان هذا مانعاً من وقوع اللبس.

ولا ضير عند حسين والي من وضع القطعة معهما، فتحمّل الألف بهذا ثلاث علامات: الهمزة، والشدة، والمدّة، فيكون هذا الضبط على غرابته من نوادر الضبط في الكتابة^(٤)، وما استحسنه والي وُجد مكتوباً في طبعة قديمة لكتاب: (دُرّة العوّاص)

(١) الهوريني، نصر، المطالع النصرية، ص ١٧٣.

(٢) المنفلوطي، مصطفى، وآخرون، أدب المملّي، ص ١٥.

(٣) ينظر: عنائي، مصطفى، نتيجة الإملاء، ص ١٣؛ ومامو، محمد، لآلئ الإملاء، ص ٦٧.

(٤) والي، حسين، كتاب الإملاء، ص ١٦٦.

للحريري، نقلها عبد اللطيف الخطيب، الذي ذكر أن تأليف ثلاث علامات بعضها فوق بعض صورة لم تألفها العرب، ولم يقل بها أحد^(١). ونقل أيضاً صورتين مختلفتين وجدتتا في كتابين مطبوعين: أولاههما في أحد كتب الرضّي، وهي (سئال) بوضع الهمزة المضعفة على نبرة، والأخرى في كتاب: (الارتشاف) لأبي حيان، وهي (سأل) بإسقاط قطة الهمزة، ووضع المدّة أولاً، فالشدة فوقها مع الفتحة^(٢)، وهاتان صورتان غريبتان، إذ لا يصحّ في (سئال) أن توضع الهمزة على نبرة بداعي التخلّص من اجتماع الأمثال، فالكلمة تحتوي في الأصل على ثلاثة أمثال هي: الهمزة الأولى الساكنة، والأخرى المفتوحة، والألف (سأأل)، وسُبقت هذه الأمثال بفتحة، وهذا موضع لا مدخل للنبرة فيه، وأمّا الصورة الأخرى (سأل) فألغيت فيها قطة الهمزة، وصوّرت فيها المدّة أولاً، ثم الشدّة، فحركتها الفتحة، وهذا خلاف الأصل، فالمدّة من العلامات التي لا تعلوها ولا تصحبها علامة بل تأتي منفردة، وأمّا الشدّة فتعلوها الحركات، والأولى في هذه الحالة أن تكون المدّة فوقهما لا تحتها، وهو ما تقرّر عند إبراهيم الشمسان برسم الكلمة دون قطة (ء)، فتضبط الشدّة أولاً بلا حركة وتعلوها المدّة^(٣).

ومما سبق فإنّ ضبط هذه الكلمات بالطرق المذكورة فيه قصور، ولا يمثل الكلمة المنطوقة تمثيلاً صحيحاً، والصواب كما ذهب إليه عبد اللطيف الخطيب وصحّحه^(٤)، وراه عبد الفتاح الحموز رسماً غير معيب^(٥) أن تظهر الألف الدالّة على البنية والمدّ في رسمها، فتكتب: (سأأل، سأأر، لأأل)، وإن تكرّر المثالن.

(١) الخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ١٥٧/١.

(٢) المرجع نفسه، ١٥٧/١-١٥٨.

(٣) الشمسان، إبراهيم، مقال وكتب ورجال، راجعه وقدمه: علي البارقي، ط١، ٢٠٢٠م، ص ١٢٤.

(٤) الخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ١٥٧/١.

(٥) الحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٧٦١/٢.

٢- مذهب ضبط الشدّة بلا حركات

يرى أصحاب هذا الاتجاه الاكتفاء بضبط علامة الشدّة بلا حركاتٍ، على أن تكون علامتها بهيئة تميّزها من غيرها ولا تلبس على القارئ، فاختر هؤلاء الدال علامةً للشدّة، وكان لهم في ضبطها ثلاثة مذاهب، هي^(١):

١- أن تُوضع علامة التشديد دالاً مزوّاةً تشبه رقم سبعة (٧) أعلى الحرف

للدلالة على الفتحة، وأن تُوضع مقلوبةً كرقم ثمانية أعلى الحرف للدلالة على الكسرة، ومثلها للدلالة على الضمّة، ولكن بوضعها أمام الحرف.

٢- أن تُوضع علامة التشديد دالاً فتحتها إلى اليمين فوق الحرف للدلالة على

الفتحة، ودالاً فتحتها إلى اليسار أمام الحرف للدلالة على الضمّة، ودالاً تحت الحرف للدلالة على الكسرة.

٣- أن تُوضع علامة التشديد الدال للحركات الدالّة على بنية الكلمة ولحركات

الإعراب، وتُترك في غير هذين الموضعين.

فأمّا أصحاب المذهب الأول فاكتفوا بهيئة علامة التشديد التي تشبه رقمي (٧)،

(٨) أن تُوضع فوق الحرف للتمييز بين الفتحة والكسرة، فتدلّ التي تشبه رقم (٧) على

الفتحة، لأنّها إلى أعلى، وأعلى الحرف للفتحة، وتدلّ التي على هيئة رقم (٨) على

الكسرة، لأنّ فتحتها إلى أسفل، وأسفل الحرف للكسرة، وهؤلاء خالفوا أصلاً معتمداً في

موقع العلامات بوضعهم ما يدلّ على الكسرة أعلى، واختاروا للضمّة علامة الكسرة

رقم (٨) لما بينهما من تقارب، ووضعوها أمام الحرف.

(١) ينظر: الداني، المحكم، ص ٥٠؛ وابن نجاح، أصول الضبط، ص ٥٢؛ والتنسي، الطراز، ص ١٠٤؛

والمارغني، إبراهيم، دليل الحيران، ص ٢٦٣؛ ووالي، حسين، كتاب الإملاء، ص ١٦٢-١٦٣؛ والضباع،

علي، سمير الطالبيين، ص ١٠٢؛ وأبو زيثجار، أحمد، السبيل، ص ١١؛ والحمد، غانم، رسم المصحف،

ص ٥٩٠؛ والأكرت، عبد التواب، الضبط المصحفي، ص ١٢١.

وقد تطوّر هذا الضبط فوُضعت العلامة تحت الحرف للدلالة على الكسرة، فيذكر بعض محقّقي التراث أنّ علامة الشدّة في نسخة مغربيّة من كتاب: (المحتسب) لابن جنيّ وُجدت شديدة التقويس فوق الحرف تشبه رقم سبعة (٧) للدلالة على الشدّة والفتحة، وُجدت كرقم ثمانية (٨) فوق الحرف للدلالة على الشدّة والضمّة، وكالأخيرة أيضاً تحت الحرف للدلالة على الشدّة والكسرة^(١)، وهذا أمر متوقّع لسلامة تقسيمه.

وأفاد أصحاب المذهب الثاني من نظام نقط الإعراب، فوضعوا علامة الدال المفتوحة إلى اليمين أعلى الحرف للدلالة على الفتحة، ووضعوا الدال (د) برسمها المعهود أمام الحرف للدلالة على الضمّة، وتحت للدلالة على الكسرة. وذكر الداني، وابن نجاح أنّ هذا مذهب أهل المدينة، ومن تابعهم من أهل المغرب والأندلس.

ولن يخرج أصحاب المذهب الأخير المعنى بضبط حركات البنية والإعراب عن استعمال أسلوب من أسلوبي الضبط السابقين في موضع الإعراب أو الموضع الذي يتعيّن به وزن الكلمة، وعنايتهم بهذين الموضعين دون غيرهما دليل حرصهم على سلامة المعنى، واستقامة أبنية الكلم، ورغبتهم في التخفيف من استعمال العلامات.

ثانياً: علامة المدّ

هي العلامة الخاصّة بالصوائت الطويلة التي رُمز لها في نظام الكتابة العربيّة بحروف كبيرة كالصوامت، وهي: الألف، والواو، والياء، والغرض من وضعها فوق هذه الأحرف بيان مدّ الصوت بإعطائه مقداراً زائداً، قال ابن جنيّ: "...، ألا ترى أنّ الألف، والياء، والواو اللواتي هنّ حروفٌ توائم كواملٌ قد تجدهنّ في بعض الأحوال أطول وأتمّ منهنّ في بعض، وذلك قولك: يخاف، وينام، ويسير...، فإذا أوقعت بعدهنّ الهمزة أو الحرف المدغم ازددن طولاً وامتداداً"^(٢).

(١) ينظر: عبد السلام، هارون، تحقيق النصوص، ص ٥٥؛ وعبد التواب، رمضان، مناهج تحقيق التراث، ص ٨٨.

(٢) ابن جني، سر الصناعة، ١٧/١-١٨.

وعلاوة المدّ من العلامات التي اخترعها الخليل لضبط مقادير المدّ، وقد ثبت لها استعمالاً أشكال أخرى، أهمّها^(١):

١- علامتها كلمة (مدّ) بتمامها، توضع فوق حرف المدّ.

٢- علامتها مطة، أو خطّ مبطوح، أو سحبة، أو جرة، أو موجة، أو ألف منبسطة.

٣- علامتها ميم مبتورة (م).

٤- علامتها ميم مبتورة موصولة بقطعة الهمزة (مء).

فأمّا العلامة الكلميّة فالأشهرُ عند المتقدّمين، قال ابن السّراج: "ويكتبون فوق الألف الممدودة (مدّ)"^(٢). وهذا يدلُّ على قدمها، ووصفها ابن وثيق بالصّغر، فقال: "واعلم أنّ صورة المدّ تُجعل بالحُمْرة كالميم الصغرى ممدودةً في آخرها دالُّ صغرى هكذا (مد)"^(٣). وجاء في بعض المصاحف القديمة التي يعود آخرها إلى القرن الثامن الهجريّ ما يؤكّد هذا، فضُبطت فيها كلمة (مد) صغيرةً فوق حرف المدّ أو فوق موضع المدّ في اللفظ^(٤)، ويعني هذا أنّها ظلّت مستعملةً زمنًا طويلاً في ضبط بعض المصاحف.

وأما علامة المطّة أو السحبة (~) فتطوّرت لحق العلامة الكلميّة بتحوّلها من كلمة مصغّرة إلى مطّة، قال ابن دُرستويه: "والمدّة ميمٌ ودالُّ غير محقّقين مأخوذتان من

(١) ينظر: ابن السّراج، رسالة النقط والشكل، ع ٢٤/١٥؛ وابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٩٩؛ والداني، المحكم، ص ٥٤؛ وابن نجاح، أصول الضبط، ص ١٠٩؛ والحيدرة، كشف المشكل، ص ٦١١؛ والجعبري، الجميلة، ص ٧٦٠؛ والتّنسي، الطراز، ص ١٢٧؛ والهويراني، نصر، المطالع النصرية، ص ٤٠٥؛ ووالي، حسين، كتاب الإملاء، ص ١٦٦؛ والضباع، علي، سمير الطالبين، ص ١٠٤؛ وطموم، مصطفى، سراج الكتبة، ص ٧٩؛ وخليفة، شعبان، الكتابة العربيّة، ص ١٦٨؛ وأندرس، جيرهارد، أصل الخط العربي، ص ١٢٩؛ وعبد الجليل، حسني، علم كتابة اللغة العربيّة، ص ٢٩.

(٢) ابن السّراج، رسالة النقط والشكل، ع ٢٤/١٥.

(٣) ابن وثيق، الجامع، ص ١٧٠.

(٤) ينظر: الحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٥٩١؛ وشكري، أحمد، الترجيح والتعليل، ع ٣/٥٨٨.

المدَّ" (١). أي إنَّهما مصغَّرتان، ووُصفت عند الداني، وابن نجاح، والتَّنسيِّ بأنَّها مَطَّة (٢)، ووصفها الجعبريُّ بأنَّها حَظُّ مبطوح (٣)، وقال ابن عصفور: "وأما المدُّ فصورته مدُّ، وهو مدُّ حَظُّ، ومعناه الأمر بالمدَّ" (٤). وقد ساعد على هذا التطوُّر الذي مسَّها سهولة تليين حَظُّ الدال القائم فيظهر حَظًّا متموِّجًا مع الميم.

وأطلق المحدثون على هذه العلامة أوصافًا مختلفةً، فوصفها فريق منهم بالسحبة (٥)، وسَمَّأها بعضهم الجرَّة (٦)، وأطلق عليها شعبان خليفة الموجة (٧)، ووصفها جيرهارد أندرس (Gerhard Anders) بأنَّها ألف منبسطة (٨)، وهي أسماءٌ متقاربة وواضحة تدلُّ على تطوُّر شكل علامة المدَّ.

وأشار الحيدرة إلى علامتي مدَّ استعملهما بعض الصابطين، وهما: ميم مبتورة العراقة، وميم موصولة بقطعة الهمزة، فقال: "ومنهم من يكتب الميم، فيكتب هكذا (مـ)، ومنهم من يصل به الهمزة" (٩). والميم في الحالين مقتطعةٌ من كلمة (مدَّ) (١٠).

ولم تنتشر هاتان العلامتان بين أهل الضبط، ويبدو أنَّ لاستعمال الميم المبتورة علاقةٌ بدارة الميم الدالة على السكون، لأنَّ أصوات المدَّ لا يزددن طولاً إلاَّ وهنَّ سواكن، ولهذا فوضع الميم بوصلتها للدلالة على المدَّ يُغني عن دارة الميم الدالة على السكون، فتكون علامة الميم المبتورة بهذا دالةً على حالين بعلامة واحدة.

(١) ابن دُرستويه، كتاب الكُتاب، ص ٩٩.

(٢) ينظر: الداني، المقنع، ص ١٣٤؛ وابن نجاح، أصول الضبط، ص ١٠٩؛ والتَّنسي، الطراز، ص ١٢٧.

(٣) الجعبري، الجميلة، ص ٧٦٠.

(٤) ابن عصفور، شرح الجمل، ٣٥٥/٢.

(٥) ينظر: الهوري، نصر، المطالع النصيرية، ص ٤٠٥؛ والمصري، علي، القواعد المفيدة، ص ٢٥؛ وطموم،

مصطفى، سراج الكتبة، ص ٧٩؛ وهارون، عبد السلام، تحقيق النصوص، ص ٥٥.

(٦) ينظر: الضباع، علي، سمير الطالبين، ص ١٠٣؛ وأبو زيثجار، أحمد، السبيل، ص ١٢.

(٧) خليفة، شعبان، الكتابة العربيَّة، ص ١٦٨.

(٨) أندرس، جيرهارد، أصل الخط العربي، ص ١٢٩.

(٩) الحيدرة، كشف المشكل، ص ٦١١.

(١٠) والي، حسين، كتاب الإملاء، ص ١٦٦.

وأما علامة الميم الموصولة بقطع الهمة فيظهر أنها استعملت في آخر الكلمة فوق الألف فحسب، إذ لا يتصور مجيئها في وسط الكلمة، ويعنُّ لي في تفسير استعمالها ثلاثة توجيهات:

أولاً: أنها كانت وسيلةً احترازيةً لضبط الكلمات التي ترد مقصورةً على لغة وممدودةً على أخرى، وهما بمعنى، فتوضع علامة الميم الموصولة بالهمزة على ألف الكلمة التي قصرت، ليعلم أن لها لغةً أخرى بالمد. قال الفراء: "باب ما يقصر، وأوله على صورة واحدة، ومعنى المقصور فيه كمعنى الممدود"^(١). ومعنى قوله: (وأوله على صورة واحدة) أي لا تتغير فاء الكلمة فيها، وإنما التغير بإسقاط الهمة، وذكر كلمات وردت مقصورةً وممدودةً، منها: الشقا، البكا، الهيجا، وغيرها^(٢).

ثانياً: أنها استعملت للدلالة على حذف الهمة الممدودة في ضرورة الشعر، فتظهر الكلمات مقصورةً^(٣)، فيقال مثلاً: صنعا في صنعاء، وبيضا في بيضاء. وحرصهم على بيان وجود همزة في آخر الكلمة جعلهم يصلون علامة المد الميم بهمزة فوق الألف ليستدل القارئ بها على همزتها المحذوفة، وهذا غير مستبعد، فقد ذكر ابن السراج أن بعضهم كانوا يكتبون فوق الألف المقصورة كلمة (قصر) بتمامها^(٤)، واستعمال الرمز لهذا أخف عليهم من الكلمة.

ثالثاً: يجتمل أن يكون سبب هذا ما عهد في الكتابات القديمة من حذف الهمة الممدودة في غير ما ضرورة، إذ كان ذلك أمراً مألوفاً عندهم، فتكتب كلمات من مثل: (سما، ماء) بلا همزة هكذا: (سما، ما)^(٥)، فوضع الضابطون علامة الميم الموصولة بقطع الهمة على الألف ليدلوا على مد الكلمة وحذف همزتها في آن.

(١) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، المنقوص والممدود، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار المعارف، القاهرة، ط ٣، د.ت، ص ٢٧.

(٢) الفراء، المنقوص والممدود، ص ٢٧-٢٨.

(٣) ينظر: الفراء، المنقوص والممدود، ص ٢٨؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٣٣٧/٥.

(٤) ابن السراج، رسالة النقط والشكل، ع ٢٤/١٥.

(٥) هارون، عبد السلام، تحقيق النصوص، ص ٥٥.

والأصل في استعمال علامة المدّ أن تُوضع على أحرف المدّ الثلاثة، ولا سيّما إذا وليهنّ الحرف المشدّد أو الهمزة كما في: (الضالّين، السماء) للدلالة على زيادة تمكينهنّ^(١). وثمّة ما يدلّ على تخصيص اللغويين استعمالها مع الألف، قال ابن السّراج: "يكتبون فوق الألف الممدودة (مدّ)"^(٢). وقد أشار إلى هذا التخصيص بعض المتأخّرين^(٣)، ويظهر أنّ اكتفاء أهل اللغة والنحو بالإشارة إلى علامة المدّ فوق الألف إنّما كان حرصاً منهم لإظهار الهمز والتضعيف بعدها، وهو ما لا يثبت بكثرة في أختيها الواو والياء، وأمّا أهل الضبط والرسم فعنوا بضبط علامة المدّ في المصاحف على أحرف المدّ كلّها المثبتة منها والمحدوفة رسماً التي كان يُشار إليها برموز صغيرة^(٤)، لما في ذلك من أهمية في معرفة مقدار المدّ ونوعه وإحكامه أداءً.

وقد أثار خلاف عند المتقدّمين في تحديد موضع علامة المدّ السحبة (~) من الحرف الممدود على ثلاثة مذاهب^(٥):

- ١- أن تتوسّط العلامة الحرف الممدود كهيئة ضبطها اليوم على الألف (آ).
- ٢- أن تبدأ العلامة من فوق الحرف الممدود، فيكون سائر هيئتها على الحرف الذي يلي حرف المدّ، أو على الهمزة مع مدّ الألف.
- ٣- أن توضع العلامة على الحرف المتحرّك قبل الحرف الممدود.

(١) ينظر: الداني، المحكم، ص ٥٤؛ وابن نجاح، أصول الضبط، ص ١٠٩.

(٢) ابن السّراج، رسالة النقط والشكل، ع ٢٤/١٥٤.

(٣) ينظر: الهوريني، نصر، المطابع المصرية، ص ٤٠٥؛ وطوموم، مصطفى، سراج الكتبة، ص ٧٩؛ وصالح، زكي، الخط العربي، ص ٨٠.

(٤) موسى، عبد الرزاق، إيفاء الكيل، ص ١٠٨-١٠٩.

(٥) ينظر: ابن دُرستويه، كتاب الكُتاب، ص ١٠٠؛ والداني، المحكم، ص ٥٤-٥٥؛ وابن نجاح، أصول الضبط، ص ١١٢؛ والعقيلي، مرسوم خط المصحف، ص ٢٥٢؛ والجعبري، الجميلة، ص ٧٦٠؛ والتّنسي، الطراز، ص ١٢٧؛ والضباع، علي، سمير الطالبيين، ص ١٠٤؛ ومحيسن، محمد، إرشاد الطالبين، ص ٢١؛ وشكري، أحمد، الترجيح والتعليل، ع ٣/٢٥٩.

فأمّا توسُّطها الحرفَ فأشار إليه ابن دُرستويه بقوله: "فإذا كانت الكلمة الممدودة كالسَّماءِ والنداءِ أُثبتت المدَّة على قمة الألف"^(١). وهو مذهب الداني، وابن نجاح، والتَّنسي، وغيرهم من المتأخِّرين، وهو ما عليه العمل في ضبط المصاحف، والكتابة المعاصرة، وأمّا ضبطها من ابتداء حرف المدِّ عند بعضهم فلأنَّ المدَّ يبدأ من حرف المدِّ، ولهذا فحقُّ علامته أن تبدأ من عنده، وليس أن تبدأ بجزءٍ منها قبله كحال توسُّطها، وذكر الجعبريُّ أنَّه رأى هذا الضبط عند بعض الكتَّبة العراقيين.

وأما هيئة المدِّ الأخيرة التي تُوضع علامته على الحرف المتحرِّك قبل حرف المدِّ فاستنكرها المحققون، ووصفوا من اعتدَّها في الضبط بجهلة الكتَّاب وأغبياء المعلمين، لأنَّ الصوت لا يمتدُّ بمتحرِّك، وإنَّما يمتدُّ بحرف المدِّ، وهو المستحقُّ للعلامة، وليس ما قبله^(٢)، ويظهر أنَّ هذا الضبط من اجتهاد النُّسخ وتعدُّد أساليبهم، وأنَّ الذي دعاهم إلى هذا إظالتهم هيئة هذه العلامة فوق الكلمة، وهو ما جعلهم يبتدئون بها من الحرف قبل صوت المدِّ، وقد رأيت في مخطوطة رسالة: (النقط والشكل) لابن السراج علامة المدِّ على الحرف الذي قبل الألف في كلمات من مثل: (جاء، شاء، أضاء)^(٣).

وُضبط المدُّ بهذه الهيئة في بعض المصاحف زمنًا طويلاً، إذ وُجدت في مصحف يعود إلى القرن العاشر الهجريِّ مضبوطة على الحرف السابق لحرف المدِّ، وليس فوق حرف المدِّ^(٤)، بل ما زالت مستعملةً في ضبط بعض المصاحف المغربيَّة، فُضبط بها المدُّ في مصحف الجماهيرية الليبية، فجاءت فيه علامة المدِّ قبل الحرف الممدود، وآخر العلامة على الحرف الممدود^(٥).

(١) ابن دُرستويه، كتاب الكتَّاب، ص ١٠٠.

(٢) ينظر: الداني، المحكم، ص ٥٤؛ وابن نجاح، أصول الضبط، ص ١١٢.

(٣) ابن السراج، رسالة النقط والشكل، ع ٣٣/١٥.

(٤) شكري، أحمد، الترجيح والتعليل، ع ٢٥٩/٣.

(٥) مصحف الجماهيرية، التعريف ص (ك).

ولم تعد علامة المدّ مستعملةً في كتابتنا المعاصرة، وآل أمرها إلى استعمال محدود مع حرف الألف فحسب، فأصبحت معها تُمثّل شكلاً كتابياً في بنية الكلمات التي يلتقي فيها مثلاًن، فجعلوها دالّةً على الشكل المركّب (آ) الذي يتركّب من همزتين أو من همزة وألف كما في مثل: (آدم، آمّن، آخذ، آثار) في أوّل الكلمة، وفي مثل: (القرآن، مكافآت، بدأ، ملجان) في وسط الكلمة وآخرها، وهذا الشكل هو ما يُعرف عند بعض المحدثين بالهمزة الممدودة أو الألف المهموزة^(١)، وإطلاق هذين الاسمين على الشكل المركّب (آ) تخصيصٌ محمودٌ، وتطورٌ لا يخرج عن طبيعة الكتابة العربيّة^(٢)، وإن كان مخالفاً أصلَ وضعه^(٣).

ولخليل السكاكيني في تفسير علامة المدّ رأيٌ غريبٌ، مفاده أنّ علامة المدّ في الكلمات التي يلتقي فيها مثلاًن من مثل: (مأكل) ليست المقتطعة من (مدّ)، بل هي الألف نفسها التي بجوار الهمزة (مأكل) رُسمت أفقيّاً على أختها، فظهرت بهذا الشكل (آ)^(٤).

ثالثاً: علامات الحركات الفرعيّة

هي العلامات التي تدلّ على تنوعات صوتيّة لهجيّة في بعض لغات العرب في طرقهم الأدائيّة التي تعبّر عن طبيعة لغويّة خاصّة لم تُدع لتكون في مستوى اللغة الأدبيّة المكتوبة، وأشهرها الإمالة، والرّوم، والإشمام، ولم تنل - ما عدا الإمالة - حظّاً وافراً من الدرس عند النحويّين واللغويّين، فكان يُشار إليها عرضاً لمعرفة بعض طرائق الأداء والوقف، وأكثر من احتفى بها القرّاء لتواتر الأداء والمشافهة عندهم، فكانت مصاحفهم مضبوطةً بدقّة، وأهمُّ هذه العلامات:

(١) ينظر: المصري، علي، القواعد المفيدة، ص ٢٥؛ وناصر، حفي، تاريخ الأدب، ص ٩٧؛ والنجار، شوقي،

الهمزة مشكلاتها وعلاجها، ص ٧٢

(٢) الحسن، صالح، الرسم الإملائي، ص ٢٠٩.

(٣) الحمد، غانم، علم الكتابة العربيّة، ص ٨٨.

(٤) السكاكيني، خليل، مطالعات في اللغة والأدب، ص ٤٠.

١- الإمالة

هي من أكثر الحركات الفرعية استعمالاً في لغات العرب، وأقربها إلى الحركات الأصلية، عُني بها النحويون، فأفردوا لها باباً خاصاً في مؤلفاتهم، ناقشوا فيه معناها، وشروطها، وأسبابها، وأنواعها، وموانعها، وطرائقها^(١)، ونالت نصيباً وافراً من الدرس والبحث عند القراء^(٢).

ومفهومها الصوتي تقريبُ الفتحة من الكسرة، وتقريب الألف من الياء، وتُنطق بدرجات متفاوتة، فتقرب حيناً من الكسر الخالص فتسمى الإمالة الكبرى، أو الإمالة الشديدة، أو الكسر، وتجنح حيناً إلى الفتح فتعرف بالإمالة الصغرى، أو الإمالة المتوسطة، أو الفتح، وتتساوى حيناً فتسمى إمالة بينَ بينَ^(٣).

ولا تذكر المصادر النحوية، والإملائية القديمة للإمالة علامةً محدّدةً، وهذا بدهيٌّ، فاختلف درجاتها وتنوعها يجعل أمر ضبطها على الكلمات صعباً، ولعلَّ كُتبه المصحف وضابطيه هم أوّل من عُني بهذا، فسعوا إلى تذليل صعوبة الأداء المتوقعة من القارئ بأن رمزوا للإمالة بمختلف درجاتها بعلامات تعينه على الإتيان بها أداءً وفاقاً لطرق القراءة المتواترة^(٤).

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤/١١٧-١٤٣؛ وابن السراج، الأصول، ٣/١٦٠-١٦٩؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ٩/٥٣-٦٥.

(٢) ينظر: القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ، ١/١٦٨-٢٠٨؛ والمهدوي، أبو العباس أحمد بن عمار، شرح الهداية، تحقيق: حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض، د. ط، ١٤١٥هـ، ٢/١٦٧-٩٢-١٩٤. وقد أفرد لها بعض العلماء مؤلفاً خاصاً مثل الداني في كتابه: (الموضح في مذاهب القراء واختلافهم بالفتح والإمالة)، وابن القاصح في كتابه: (قراءة العين في الفتح والإمالة وبين اللفظين). شلبي، عبد الفتاح، الإمالة في القراءات، ص ٢٠، ص ٥٠.

(٣) ينظر: ابن السراج، الأصول، ٣/١٦٠؛ وابن جني، سر الصناعة، ١/٥٢؛ والقيسي، الكشف، ١/١٦٨؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ٩/٥٤؛ والتنسي، الطراز، ص ٨٦؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٦/١٨٣؛ والبنّا، أحمد، الإتحاف، ١/٢٤٧.

(٤) شلبي، عبد الفتاح، الإمالة في القراءات، ص ٤١-٤٣.

ومن أشهر العلامات التي استُدلَّ بها قديماً على الإمامة ما يأتي^(١):

- ١- أن تُوضع على الحرف الممال كلمة (مِلْ) بتمامها.
- ٢- أن يُشار إلى الإمامة بحرف الياء (ي).
- ٣- أن يُوضع تحت الحرف الممال حرف الألف.
- ٤- أن تُوضع الكسرة قبل الألف للدلالة عليها.
- ٥- أن يُرمز لها بشكّلة أو فتحة منحرفة.
- ٦- أن يُشار إليها بنقطة حمراء تحت الحرف الممال.
- ٧- أن يُرمز لها بنقطتين فوق الألف أو تحتها.
- ٨- أن يُرمز لها بثلاث نقط، اثنتان توضع أفقياً، وثالثة فوقهما.
- ٩- أن يُرمز لها بنون أو تاءٍ صغيرتين فوق الحرف الممال.

فأمّا العلامة الكلّميّة (مِلْ) فلم أظفر بمن نصَّ عليها، ولكنّها غير مستبعدة لوجود ما يُستدلُّ به عليها من العلامات الكلّميّة السابقة من مثل: (صِلْ، مُدَّ، شُدَّ)، وأكّد وجودها عبد الفتاح شلبي، مشيراً إلى أنّه رآها في بعض المصاحف مكتوبةً فوق الحرف الممال بالمداد الأحمر^(٢)، ولعلَّ عدم شهرة استعمالها قديماً ناشئٌ من خوف اللبس المتوقَّع بينها وبين كلمة (مُدَّ)، إن كُتبت لأمها بعراقلة قصيرة غير مكتملة، فيقرب شكلها بهذا من الدال، فيقع اللبس.

(١) ينظر: ابن السراج، رسالة النقط والشكل، ع ٢٢/١٥٤؛ وابن دُرُسْتَوِيه، كتاب الكُتّاب، ص ١٠١-١٠٢؛ والداني، المحكم، ص ٤٨؛ والهَورِي، نصر، المطالع النصرية، ص ٤٠٧؛ والمارغني، إبراهيم، دليل الحيران، ص ٢٥٨؛ والجزائري، ظاهر، توجيه النظر، ص ٣٨٠؛ والضَّبَاع، علي، سمير الطالبين، ص ٩٩؛ وأبو زيتحار، أحمد، السبيل، ص ٢٧؛ ومحيسن، محمد، إرشاد الطالبين، ص ٣١؛ وشلبي، عبد الفتاح، الإمامة في القراءات، ص ٣٦٩-٣٨١؛ وشكري، أحمد، الترجيح والتعليل، ع ٢٥٨/٣.

(٢) شلبي، عبد الفتاح، الإمامة في القراءات، ص ٣٨١.

وأما الياء (ي) فذكر عبد الفتاح شلبي أن بعض المستشرقين أشار إليها، ومنهم بروكلمان (Brockelmann) الذي جزم بأنها رمز الإمالة قديماً^(١). وأكد هذا برجستراسر (Bergstrasser)^(٢). ومقصدهم بذلك رسم الألف المتطرفة ياءً مهملة في مثل: (على، رمى، هدى)، مشيرين إلى أنها في مثل هذه الكلمات قد وُضعت في الأصل لتمثيل الإمالة، لأنّ اللغة العربيّة وبعض الساميّات كانت تميل في مرحلة متقدمة إلى التلّفُظ بالألف المتطرفة ياءً^(٣). وليس الأمر كما ظنّوا، لأنّه على افتراض نطق الألف المتطرفة ياءً أو قريباً من الياء فإنّ كتابتها برمز الياء بسبب الإمالة لا يعني أنّ الياء المهملة (ي) رمزها للإمالة بحال، وإنما هي صورة أخرى للألف، لأنّ رمز الإمالة لا يمكن أن يكون حرفاً من بنية الكلمة.

وأما علامة الألف تحت الحرف الممال فقد أشار إليها ابن دُرستويه قائلاً: "ومن ذلك الألف الممالّة...، فإنّ الواجب أن تُجعل تحت الحرف المفتوح الذي قبل الألف كسرةً قائمةً كأنّها ألفٌ مثل: حبلَى، وإحدى، تحت اللام والداال الشكلة القائمة مع فتحها"^(٤). ويُفهم من كلامه أنّ الحرف الممال يُشكّل بعلامتين: الفتححة على أصلها، والكسرة القائمة^(٥) الشبيهة بالألف للإشارة إلى الإمالة. وذكر بعض المستشرقين أنّ علامة الألف تحت الحرف الممال وُجدت في الكتب المطبوعة^(٦)، ويظهر أنهم يعنون الكتب التي طُبعت في أوربًا مع بدء انتشار الطباعة.

(١) شلبي، عبد الفتاح، الإمالة في القراءات، ص ٣٦٩-٣٧١.

(٢) برجستراسر، التطور النحوي، ص ٦٠.

(٣) ينظر: الحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٣٢٤-٣٢٦؛ وشلبي، عبد الفتاح، الإمالة في القراءات، ص ٩٥.

(٤) ابن دُرستويه، كتاب الكُتّاب، ص ١٠١-١٠٢.

(٥) ضبط المحقّق المتمرّس هارون عبد السلام الإمالات بمختلف درجاتها في كتاب سيبويه بهذه العلامة، فأما أنّه ضبطها اجتهاداً، وإمّا أنّه رآها في بعض نسخ الكتاب المعتمدة في التحقيق فأثبتها، وكلاهما محتمل. الكتاب، ٤/١١٧-١٤٤.

(٦) شلبي، عبد الفتاح، الإمالة في القراءات، ص ٣٦٩.

وأما وضع كسرة قبل الألف للدلالة على الإمالة فأشار إليها ابن السراج بقوله: "وأما الإمالة فأن تنحو بالألف والفتحة نحو الياء، فالألف نحو: عامر، فحق الألف أن تجعل تحتها خطأً ترجعه رجوع الياء، وكذلك الفتحة الممالة نحو فتحة نعمة، تشكّل فوق الميم فتحةً وتحتها كسرة"^(١). وفي قوله: (فحق الألف أن تجعل تحتها خطأً ترجعه رجوع الياء) إشارة إلى أن الكسرة توضع تحت الألف، وتمتدُّ تحت ما قبلها مثل رجوع الياء (ع) لتدلّ بهذا على الإمالة. وأشار نولدكه (Noldeke) إلى أن هذه العلامة ممّا رُئي في بعض الكتابات القديمة، وذلك مثل: (سالم، عالمين، يتامى)^(٢)، ويؤكد هذا ما نقله شلبي من نسخة قديمة لكتاب: (المقتضب) للمبرّد من القرن الرابع الهجريّ، رأى فيها كلمة ناقد مضبوطةً بكسرة قبل ألفها: (ناقد)^(٣).

وذكر الهوريني أن وضع الشكّلة المنحرفة التي ترسم بعكس رسم الفتحة قبل الألف ورد عند بعض سُراخ الحديث في ضبطهم^(٤)، وأشار طاهر الجزائري إلى أنها تُستعمل في موضعين: قبل الألف من أعلى للدلالة على الإمالة الصغرى، وتحت الألف كالكسرة للدلالة على الإمالة الكبرى^(٥).

وعلامه النقطة من الشهرة بمكان، فقد اعتُمدت في ضبط المصاحف، وشاع استعمالها شرقاً وغرباً، ونصّ على هذا الداني، والحرّاز، والتّنسي^(٦). قال الداني: "وأما الفتحة الممالة في نحو قوله: (النار)، و(النهار)، و(الكافرين)...، فإنّه إن نُقطت هذه الفتحة جُعِلت نقطةً تحت الحرف الذي هي عليه كما تُجعل الكسرة سواء"^(٧).

(١) ابن السراج، رسالة النقط والشكل، ٣٣/١٥٤.

(٢) شلبي، عبد الفتاح، الإمالة في القراءات، ص ٣٧١.

(٣) المرجع نفسه، ص ٣٧١-٣٧٢.

(٤) الهوريني، نصر، المطالع النصرية، ص ٤٠٧.

(٥) الجزائري، طاهر، توجيه النظر، ص ٣٧٩.

(٦) التّنسي، الطراز، ص ٨٦.

(٧) الداني، المحكم، ص ٤٨.

واستحسن بعضهم أن تُغيَّر هذه النقطة إلى شكل مربع صغير خالي الوسط (□)^(١)، ولما كان بعضهم يلتزم بتمييز نقطتها بلون أحمر، وتعرَّس هذا في الطباعة الحديثة اختاروا أن يُدلَّ عليها بشكل المعين تحت الحرف (◊)^(٢).

وُضِّبَت الإِمالات في المصحف المطبوع بمجمَع الملك فهد برواية ورش عن نافع بنقطة كبيرة مطموسة الوسط (●)^(٣)، وبمثلها ضُبِّبَت إمالة كلمة (مجرها) في المصحف المطبوع برواية حفص عن عاصم^(٤)، ورُمز للإمالة في كلمة (مجرها) في المصحف المصري الذي طُبِع عام (١٣٣٧هـ) بنقطة خالية الوسط (○)^(٥).

وجاء عند طاهر الجزائري أنَّ الإمالة قد يُرمز لها عند بعض المتحوِّطين في الضبط بنقطتين حمراوين فوق الألف إذا كانت الإمالة صغرى، وتحتها إذا كانت كبرى^(٦)، وهذه العلامة كعلامة النقطة زيدت عليها أخرى.

وأما وضع ثلاث نقط كنقط الثاء، ووضع نون أو تاءٍ صغيرتين فوق الحرف الممال للدلالة على الإمالة فمما وُجِدَ في بعض المصاحف القديمة التي ترجع إلى ما بين القرنين الأوَّل والرابع الهجريَّين^(٧)، ولعلَّ بين علامتي النون والتاء الصغيرتين تحريفاً، والأصل للتاء التي يحتلُّها أنها مقتطعةٌ من كلمة تقليل للدلالة على مواضع الإمالة الصغرى، والتقليل مصطلح معروف عند القراء يدلُّ على درجة من درجات الإمالة في الأداء^(٨).

(١) أبو زيثحار، أحمد، السبيل، حاشية ص ٢٧؛ ومحيسن، محمد، إرشاد الطالبين، ص ٣١.

(٢) شلبي، عبد الفتاح، الإمالة في القراءات، ص ٣٧٢.

(٣) مصحف مجمَع الملك فهد المطبوع برواية ورش عن نافع، التعريف ص (ز).

(٤) مصحف مجمَع الملك فهد المطبوع برواية حفص عن عاصم، التعريف ص (و).

(٥) شلبي، عبد الفتاح، الإمالة في القراءات، ص ٣٧٢.

(٦) الجزائري، طاهر، توجيه النظر، ص ٣٨٠.

(٧) شكري، أحمد، الترجيح والتعليل، ع ٣/٢٥٨.

(٨) ينظر: ابن الجزري، النشر، ٣٠/٢؛ والبنَّا، أحمد، الإتحاف، ١/٢٤٧.

٢- الرَّوْم والإشمام

الرَّوْمُ صَوِيْتُ ضَعِيفٌ نَاقِصٌ خَفِيُّ، يَرُومُهُ الْمُتَكَلِّمُ فِي آخِرِ الْكَلِمَاتِ تَنْبِيْهًا عَلَى أَسْلِ حَرَكَةِ إِعْرَابِهَا لِيَقِفَ عَلَيْهَا بِذَلِكَ الصَّوِيْتُ دُونَ الْإِسْكَانِ رَفْعًا، وَنَصْبًا، وَجَرًّا^(١). وَيَبْنِي سَبِيوِيَهُ أَنَّ الَّذِي دَعَاهُمْ إِلَى الْوَقْفِ عَلَى آخِرِ الْكَلِمَاتِ بِالرَّوْمِ الْحَرِصُ عَلَى بَيَانِ مَا حَقَّهُ السُّكُونُ الثَّابِتُ عَلَى كُلِّ حَالٍ فَلَا يُرَامُ، وَمَا لَزِمَهُ السُّكُونُ الطَّارِئُ لِلْوَقْفِ فَيُرَامُ لَتُعْلَمَ حَرَكَتُهُ^(٢).

وَالْإِشْمَامُ ظَاهِرَةٌ صَوْتِيَّةٌ تَمَسُّ بِنِيَةِ الْكَلِمَةِ أَوَّلًا، وَوَسْطًا، وَطَرْفًا مِنْ وَجْهَيْنِ: صَائِتِيًّا بِتَمَازِجِ حَرَكَتِي الضَّمَّةِ وَالْكَسْرَةِ كَمَا فِي: (قِيلَ، سِيءٌ، بِيَعُ)، وَصَائِتِيًّا كَمَا فِي تَمَازِجِ أَصْوَاتِ الصَّفِيرِ فِي: (الصَّرَاطُ، بَسْطَةٌ، يَصْدُرُ)، أَوْ فِي إِدْغَامِ الْمُتَمَاثِلَيْنِ كَمَا فِي: (تَأْمَنَّا). وَالْمَعْنَى الثَّانِي أَنَّهُ كَيْفِيَّةٌ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْمَرْفُوعِ بِضَمِّ الشَّفَتَيْنِ وَرَفْعِهِمَا كَمَا فِي وَضْعِ نَطْقِ الضَّمَّةِ^(٣). وَمَا يَعْنِينَا هُنَا هُوَ الْمَعْنَى الثَّانِي الَّذِي وُضِعَتْ لَهُ عِلَامَةٌ.

وَعَلَى ضَيْقِ اسْتِعْمَالِ ظَاهِرِي الرَّوْمِ وَالْإِشْمَامِ فِي الْوَقْفِ فَإِنَّهُمَا لَمْ تُتْرَكَا بِلَا عِلَامَةٍ، فَابْتَكَرَ الْخَلِيلُ لِهَذَا عِلَامَتَيْنِ^(٤) نَقَلَهُمَا لَنَا تَلْمِيْذُهُ سَبِيوِيَهُ بِقَوْلِهِ: "فَلِإِشْمَامِ نَقْطَةٌ...، وَلِرُومِ الْحَرَكَةِ خَطٌّ بَيْنَ يَدَيِ الْحَرْفِ"^(٥). وَجَاءَ عِنْدَ الْمَبْرَدِ أَنَّ نَقْطَةَ الْحَرْفِ الْمَشْمُ تُثَبِتُ أَمَامَهُ، وَأَنَّ عِلَامَةَ الرَّوْمِ رَأً تُثَبِتُ مِنَ الْحَرْفِ فِي مَوْضِعِ الضَّمَّةِ مِنْهُ^(٦)، وَهَذَا يَخَالِفُ تَحْدِيدَ سَبِيوِيَهُ بِقَوْلِهِ: (بَيْنَ يَدَيِ الْحَرْفِ)، إِذْ يُوْحِي تَحْدِيدَ سَبِيوِيَهُ بِأَنَّ مَوْضِعَهُ أَمَامَ الْحَرْفِ،

(١) يَنْظُرُ: سَبِيوِيَهُ، الْكِتَابُ، ٤/١٦٨-١٦٩؛ وَابْنُ السَّرَّاجِ، الْأَصُولُ، ٢/٣٧٢؛ وَالْقَيْسِيُّ، الْكَشْفُ ١/١٢٢؛ وَابْنُ يَعِيشَ، شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٩/٦٨؛ وَابْنُ الْجَزْرِيِّ، النَّشْرُ، ٢/١٢١.

(٢) سَبِيوِيَهُ، الْكِتَابُ، ٤/١٦٨.

(٣) يَنْظُرُ: سَبِيوِيَهُ، الْكِتَابُ، ٤/١٦٨-١٦٩؛ وَالْقَيْسِيُّ، الْكَشْفُ، ١/١٢٢؛ وَابْنُ يَعِيشَ، شَرْحُ الْمَفْصَلِ، ٩/٦٨؛ وَابْنُ الْجَزْرِيِّ، النَّشْرُ، ٢/١٢١.

(٤) الدَّانِي، الْمُحْكَمُ، ص ٦.

(٥) سَبِيوِيَهُ، الْكِتَابُ، ٤/١٦٩. وَيَنْظُرُ: الْفَارْسِيُّ، التَّكْمَلَةُ، ص ١٩.

(٦) الْمَبْرَدُ، كِتَابُ الْخَطِّ، ص ١٠.

ويشي تحديد المبرد بأنه أعلاه، ولعلّ هذا يقوِّي وصفه الخطّ الصغير بأنه راءٌ حتى لا يلتبس بالفتحة لاشتراكهما في الموضع.

ويبيّن ابن يعيش الفرق بين العلامتين بقوله: "وأما كون علامة الإشمام نقطةً بين يدي الحرف، وعلامة الرّوم فيه شيءٌ خطّ، فلأنّ الإشمام لمّا كان أضعف من الرّوم من جهة أنّه لا صوت فيه، والرّوم فيه شيءٌ من صوت الحركة جعلوا علامة الإشمام نقطةً، وعلامة الرّوم خطّاً، لأنّ النقطة أوّل الخطّ وبعض له"^(١).

وتكتفي المصادر بذكر هاتين العلامتين لهما، غير أنّ محمد أطفيش ذكر أن أبا عليّ الفارسي نقل عنه أن علامة الإشمام ثلاث نقط اثنتان مصطفتان، وثالثة فوقهما^(٢). ويبدو أنّ هذه العلامة، إن صحّت، مركّبةٌ من علامتي الخطّ والنقطة، فالنقطتان المصطفّتان خطّ الرّوم مجزأً، والنقطة فوقهما نقطة الإشمام، ولعلّ الجمع بينهما طريقةٌ عند بعضهم لتوضيح أوجه الوقف الممكنة على المرفوع خاصّةً.

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ٦٨/٩.

(٢) أطفيش، محمد، كتاب الرسم، ص ٥٣.

المبحث الثالث علامات الترقيم

ما من لغة مكتوبة إلا وبها حاجةٌ إلى رموزٍ إضافيةٍ في تضاعيف كتاباتها، تنظّمها وتوضح معنى جملها وتراكيبها، وتُبيّن طبيعة العلاقة بينها، وأنماط الربط ومواضع الوقف، وتنسّق فقراتها، وتمثّل المعنى التعبيريّ الانفعاليّ الذي يحاول الكاتب نقله بتلك الرموز التوضيحيّة المتعارف عليها في كلّ لغة. ولم تخلُ كتابتنا العربيّة من وضع رموز اصطلاحية لتمثيل متوازٍ مع التمثيل الحرفيّ الكتابيّ يتخلّله، وينساب بينه حتى قيل: إنّ علامات الترقيم لغةٌ داخل لغةٍ^(١).

أولاً: علامات الترقيم مفهومها وتاريخها

لعلامات الترقيم تاريخ قديم، فذكر اللغويّون أنّ أوّل ظهورها كان في الكتابة الإغريقيّة على يد النحويّ أرسطوفان البيزنطي (٥٤٠ - ٤٨٠ ق.م) الذي اخترع أشهر هذه العلامات، ووضع قواعدها الخاصّة^(٢). وأشار عثمان محمد إلى أنّ بعض الرموز المستعملة بوظيفة علامات الترقيم ظهرت في الكتابات الآشوريّة المسماريّة، ومنها الخطّ المستقيم المائل قليلاً، والخطّ المسماري ذو العارضتين والثلاث التي استعملت للفصل بين الكلمات والجمل، أو للشرح والتفصيل، وهذا الاستعمال يمكن عدّه الأقدم ظهوراً في الكتابات^(٣).

جاءت لمادة (رق.م)، في المعجم الوسيط معانٍ مختلفةٌ تدلّ على الكتابة، والنقط، والتبيين، والنقش، والتطريز، والتخطيط، والوسم، والتعليم، والختم، والكّي^(٤). وكلّها

(١) الرواشدة، حامد، أساسيات الخط، ص ١١٠.

(٢) ممتحن، مهدي، الترقيم وعلاماته: دور الإغريق والروم والفرس في إبداعه، مجلة اللغة العربية وأدائها، جامعة طهران، ١٤٢٧هـ، س ٩٠/٣٤.

(٣) محمد، عثمان، علامات الترقيم في الرسائل الآشورية الحديثة، بحث منشور على الشبكة العالمية، ص ٢-٣.

(٤) مجمع اللغة، المعجم الوسيط، ص ٣٦٦.

معانٍ متقاربةً هيئات اصطلاحاً لوضع مصطلح علامات الترقيم الذي أطلقه أحمد زكي باشا^(١) في مطلع القرن العشرين الميلاديّ ١٩١٢م عندما أخرج كتابه: (الترقيم وعلاماته في اللغة العربيّة)، فكانت محاولةً رائدةً منه لتأصيل هذه العلامات وتحديد استعمالها، أفادها مما وجده في الكتابات اللاتينيّة.

واستقرّ هذا المصطلح من بعده، وكانت لبعضهم محاولات لوضع مصطلحات جديدة، فسّمّاها بعضهم علامات الوقف^(٢)، وجمع موسى هديب بين المصطلحين، مقدّمًا مصطلح الوقف على مصطلح الترقيم، فسّمّاها علامات الوقف والترقيم^(٣)، وفي مصطلح الوقف تضييقٌ لا يلائمها، وإن كانت أكثر العلامات تدلُّ على السكت والوقف^(٤).

وسّمّاها محمود خليل علامات التوقيت لدلالاتها على أمد الوقوف بعد الكلمات والجمّل^(٥)، وأتبع حسني عبد الجليل مصطلح الترقيم بالتنقيط، فسّمّاها علامات الترقيم والتنقيط^(٦)، ولم يُوضح معنى التنقيط إلاّ إن كان قصده وجود النقطة في أكثر علاماتها: (...! ؟ ؛ . .)، فهذا محتملٌ، ولكنّه لا يحسن للبسّه بمصطلحي نقط الإعراب،

-
- (١) زكي، أحمد، الترقيم وعلاماته في اللغة العربيّة، قدّم له واعتنى بنشره: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلاميّة، حلب، مصورة عن طبعة المطبعة الأميريّة بمصر ١٩١٢م، ص ١٣.
- (٢) ينظر: الخوري، مارون غصن، علامات الوقف في اللغة العربيّة وكيف نستعملها، مجلة الهلال، مصر، ١٩٢٩م، س ٣٧/ج ٥٧٢؛ وأبو السعد، موريس، الترقيم (الوقف) تاريخه وماهيته وتطور علاماته، مجلة العصور، دار المريخ، لندن، ١٩٩٥م، مج ١٠/ج ١٤٥.
- (٣) هديب، موسى، موسوعة الشامل، ص ٢٩٠.
- (٤) كروم، أحمد، الترقيم في نظام الكتابة العربيّة: النظرية والواقع، من ضمن كتاب نظام الكتابة العربيّة النشو والتطورات، تحرير: محمد الغامدي، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربيّة، الرياض، ط ١، ١٤٣٨هـ، ص ٢٣٢.
- (٥) خليل، محمود، في سبيل اللغة: رسالة في الترقيم والحكاية والخطاب والأسلوب النزيه، مطبعة الإرشاد، الإسكندرية، د. ط، ١٣٤٧هـ، ص ١٠.
- (٦) عبد الجليل، حسني، علم كتابة اللغة العربيّة، ص ١٣٥.

ونقط الإعجام. وأغرب محمد المامقاني فأطلق عليها الدوالي^(١)، ولم يُشر إلى مفردها، ولم يُفصح عن معناها ومقصوده من هذا المصطلح الذي لم يشتبه بين الباحثين^(٢).

ويعرّفها المحدثون بأنها رموز مخصوصة وعلامات اصطلاحية توضع خلال الكتابة بين الكلمات، والجمل، والفقرات لتعيين مواضع الفصل والوقف، ولتمثيل التبرعات الصوتية والإيقاعية، ولتيسير الإفهام من الكاتب، والفهم من القارئ، وتنظيم النص المكتوب بتحديد فقراته ومواضع فصله ووصله^(٣).

ووسّع فرنرديم (Werner Diem) مفهوم التقييم ليشمل قواعد الإملاء والكتابة^(٤)، وأدرجه شعبان خليفة تحت مفهوم الإعجام، وجعله تابعاً له^(٥).

وناقش المحدثون وجود هذه العلامات تاريخياً في الكتابة العربية، محاولين الإجابة عن سؤال مفاده: أعرفت الكتابة العربية علامات التقييم أم لا؟ وفي الحقيقة عرفت الكتابة العربية قديماً استعمال بعض العلامات التي دلت على وظائف علامات التقييم، ولا سيما عند نسخ القرآن الكريم، ومدوّي الحديث النبوي، وكتّاب الدواوين. قال القلقشندي: "وقد اختلفت طرق الكُتّاب في فصول الكلام....، فالتَّسَاخ يجعلون

(١) المامقاني، محمد، علامات التقييم، ص ٧١.

(٢) يظهر أنها جمع (دالة) على قياس خطأ، إذ جمع دالة (دوال)، أي إنها علامات دالة على معانٍ محددة خلال الكتابة.

(٣) ينظر: زكي، أحمد، التقييم وعلاماته، ص ١٤؛ وقباوة، فخر الدين، علامات التقييم في اللغة العربية، دار الملتقى، حلب، ط ١، ١٤٢٨هـ، ص ٥١؛ وزايد، فهد خليل، علامات التقييم في اللغة العربية، دار يافا، عمّان، ط ١، ٢٠١١م، ص ١٠؛ والعوئي، عبد الستار، التقييم في اللغة العربية، مجلة العربي، وزارة الإعلام، الكويت، ذو القعدة ١٤١٤هـ، ٤٢٦٦/١٠٧.

(٤) ديم، فرنر، تطور قواعد الإملاء والتقييم العربية، من ضمن كتاب الأساس في فقه اللغة العربية، أشرف على تحريره: فولفد يتريش فيشر، ترجمة: سعيد بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، ط ٢، ٢٠١٠م، ص ١٦٢.

(٥) خليفة، شعبان، الكتابة العربية، ص ١٦٤.

لذلك دائرة تفصل بين الكلامين، وكُتَّاب الرسائل يجعلون بياضاً يكون بين الكلامين^(١). واستعمل الكُتَّاب الأندلسيون الشرطة في آخر السطر للدلالة على وصل الكلام، إذا بقيت فيه مساحةٌ لا تكفي لكتابة الكلمة المتبقية^(٢).

وعُني طاهر الجزائري بالبحث في علامات الوقف والسكت على وجه الخصوص في الكتابات القديمة، فنقل أن أهمها^(٣):

- ١- نقطة صغيرة للدلالة على موضع الوقف الحسن أو الكافي.
- ٢- حرف الواو مقلوبة (،) للدلالة على الوقف.
- ٣- نقطة كبيرة للدلالة على الوقف التام.
- ٤- ثلاث نقط على هيئة الأثافي للدلالة على الوقف التام.
- ٥- دائرة مطبقة أو منفرجة للدلالة على الوقف التام.
- ٦- هاء (هـ) مقتطعة من كلمة (انتهى) للدلالة على الوقف التام.

وثبتت في دراسات فريق من الباحثين إشاراتٌ إلى وجود علامات كثيرة ومختلفة في تراثنا الكتابي لها بعض وظائف علامات الترقيم المتعارف عليها، أهمها^(٤):

- (١) القلقشندي، صبح الأعشى، ٣/١٥٠.
- (٢) الجزائري، طاهر، توجيه النظر، ص ٣٩٢.
- (٣) المرجع نفسه، ص ٣٩٦.
- (٤) ينظر: خليفة، شعبان، الكتابة العربية، ص ١٧٤؛ وقباوة، فخر الدين، علامات الترقيم، ص ٢٤، ص ٤٧؛ والعويني، عبد الستار، مقارنة تاريخية لعلامات الترقيم، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٧م، مج ٢٦/٢٤/٢٧٤؛ وأبو السعد، مورييس، الترقيم (الوقف)، مج ١٠/١٠١/١٤٦؛ وأندرس، جيرهارد، أصل الخط العربي، ص ١٢٩؛ والحسن، صالح، الرسم الإملائي، ص ٢٩٠-٢٩١؛ والحلّوجي، عبد الستار، المخطوط العربي، ص ١٥٨؛ والفويومي، محمد، قواعد الكتابة، ص ٣١؛ والمامقاني، محمد، علامات الترقيم، ص ٥٧-٥٩؛ والسامرائي، قاسم، علم الاكتناه، ص ١٦٩؛ ورشدان، محمد، الكتابة العربية، مج ١٣/٢٤/٧٨.

- ١- خطوط مائلة من اليمين إلى الشمال (///)، عددها بين أربعة إلى عشرة، تُوضع علامةً للوقف عند نَسَاحِ المصاحف.
- ٢- دائرة صغيرة تضمُّ عددًا من الخطوط السابقة للدلالة على الوقف.
- ٣- خُطٌّ مائل (/) يوضع للفصل بين كلامين أو حديثين.
- ٤- حرف (هـ) يُوضع بعد كلِّ خمس آيات بوصفه خامس الحروف في الترتيب الأبجديّ.
- ٥- حرف (ي) يُوضع بعد كلِّ عشر آيات بوصفه عاشر الحروف في الترتيب الأبجديّ.
- ٦- دائرة صغيرة توضع بين الحديثين الشريفين للفصل بينهما.
- ٧- نصف دائرة مفتوحة إلى أسفل للفصل بين الحديثين، وتمييز أحدهما من الآخر.
- ٨- دائرة مطموسة للفصل بين البيتين الشعريين.
- ٩- وصل الفراغ في السطر بثلاث نقط، لئلا يُظنَّ أنَّ في الكلام سقطًا أو نقصًا.
- ١٠- هلالان يُوضعان في أوَّل النَّصِّ المنقول وآخره من المتن في الشرح للتمييز بينهما.
- ١١- بياضٌ خفيفٌ أو بياضٌ أخفُّ يُوضعان للفصل بين الكلامين بمعنى ترك فراغ.
- ١٢- حرف (ق) مقتطعٌ من الفعل (قال) في مستهلِّ نقل نصٍّ ما عند مدوئي الحديث النبويّ.
- ١٣- رمزا (اه) مقتطعان من كلمة (انتهى)، أو من (إلى هنا قوله) يستعملان بعد نقل نصٍّ بعينه لتعلم نهاية القول المنقول، وتُميِّز من كلام الناقل.
- ١٤- دائرة بداخلها نقطةٌ أو خُطٌّ، وقد تُطمس للدلالة على أنَّ نصَّ الحديث قد صُحِّح.
- ١٥- دائرة يقطعها خُطٌّ مائل للدلالة على الوقف.
- ١٦- دائرة يخرج من وسطها منحىً يتَّجه يسارًا، ثم ينعطف يمينًا مكوِّنًا ما يشبه الميم المائلة للدلالة على تمام النصِّ ونهايته.
- ١٧- دائرتان متداخلتان في بعضهما للدلالة على الوقف.

- ١٨- أشكال كالورود والمثلثات كانت تُستعمل في أوائل الآيات، وأحياناً تُستعمل للوقف، ولتمييز بين النصوص.
- ١٩- شكل نجم يُوضع بعد كل آية، يُظللونه أحياناً ويتركونه أخرى، وربما وُضع بداخله رقم الآية.
- ٢٠- طُرر هندسيّة تطوّرت عن شكل الدائرة للدلالة على الوقف، وقد يُوضع بداخلها رقم الآية.
- ٢١- حلية زخرفيّة تأخذ شكلاً هندسيّاً أو ما يشبه شكل الطير عند نهاية النصّ. وبالنظر في ما عُرض من علامات يُلاحظ أمران:

١- أنّ الكتابة العربيّة قديماً لم تخلُ من الرموز والعلامات المختلفة التي أدّت وظائف علامات الترقيم، وأكثرها لبيان مواضع الوقف والسكت، ومعرفة الوصل والفصل، وتحديد النقل حفاظاً على سلامة المعنى في القرآن الكريم، وصحة النصّ النبويّ ومراجعته، وتنسيق النصّ النثريّ والشعريّ، ودقّة النصوص المنقولة.

٢- أنّ العلامات قد اختلفت أشكالها باختلاف كتابها، فنُسخ المصاحف اعتمدوا الخطوط أو الدائرة بداخلها نقطة، أو خطوط، أو ثلاث نقط متراكبة، أو المختصرات الحرفيّة كعلامتيّ الهاء والياء، واعتمد مدوّنو الحديث الدائرة التي قد تُنقط أو تُقَطع بِخَطٍّ أو تُطمس، واعتمد كُتّاب النصوص الأدبيّة البيضاء للفصل بين الكلامين^(١).

ومن غير المستبعد في هذا المقام أن تكون كتابتنا العربيّة قد تأثرت ببعض علامات الترقيم في الكتابات الساميّة، فالهمداني يحدثنا عن الكتابة اليمينيّة القديمة، فيقول: "ويفرزون كلّ سطرين بِخَطٍّ، ويفصلون بين كلّ كلمة وكلمة في السطر بِخَطٍّ

(١) حَنّون، مبارك، الصواتة البصرية من لسانيات المنطوق إلى لسانيات المكتوب، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط١، ٢٠١٣م، ص ١١٣.

قائم" (١). ويقول النديم عن الكتابة الحبشِيَّة: "فأما الحبشة فلهم قلمٌ حروفه متَّصلةٌ كحروف [القلم] الجُميرِيّ يبتدئ من الشمال إلى اليمين، يفرِّقون بين كلِّ اسمٍ منها بثلاث نقطٍ ينقطونها كالمثلث بين حروف الاسمين" (٢).

وقد عرفت الكتابة الأرامِيَّة بعض علامات الترقيم، فكانت النقطتان (:) تُوضعان بعد الجملة التي تحتاج إلى إيضاح أو إتمام، والنقطة تُوضع بعد تمام معنى الجملة، وتُوضع أحياناً أربع نقطٍ على شكل معين قائم في آخر المقال (٣).

ويؤكِّد رمزي البعلبكي أن الكتابة الحبشِيَّة استعملت علامات ترقيم خاصَّةً بها، أشهرها علامة النقطتين العموديتين (:) اللتين تُستعملان للفصل بين كلِّ كلمة وأخرى، وعلامة النقط الأربعة (::) التي تُستعمل للدلالة على انتهاء الجملة (٤)، ومن المتوقع أن علامة النقط الأربعة ستغيَّر هيئتها مع المدى لكثرة نقطها، فقد تصبح ثلاثاً، أو اثنتين، أو واحدة، وكلُّها ستدلُّ على الوقف في نهاية الجملة، وقد مرَّ أنفاً أن النقط الثلاث كالأثافي كانت من علامات الوقف التامِّ في تراثنا الكتابيِّ.

ثانياً: علامات الترقيم عند المحدثين

يُورِّخ كثير من الباحثين لظهور علامات الترقيم الحديثة في الكتابة العربيَّة بكتاب أحمد زكي: (الترقيم وعلاماته في اللغة العربيَّة)، الذي صدر عام ١٩١٢م بوصفه أوَّل مصنَّف في بابه (٥). وقد كانت لزكي عنايةٌ بعلامات الترقيم قبل إصداره هذه الرسالة

(١) الهمداني، أبو محمد الحسن بن يعقوب، كتاب الإكليل من أخبار اليمن وأنساب جيمر، تحقيق: محمد بن علي الأكوغ، إصدارات تريم عاصمة الثقافة الإسلامية، وزارة الثقافة، اليمن، ٢٠١٠م، ٨/١٥٤.

(٢) النديم، الفهرست، ص ٤٤-٤٥.

(٣) الكفريسي، بولس، غرامطيق اللغة الأرامِيَّة السُريانيَّة، ص ٨.

(٤) بعلبكي، رمزي، الكتابة العربيَّة والسامِيَّة، ص ١٩٨-١٩٩.

(٥) ينظر: خليفة، شعبان، الكتابة العربيَّة، ص ١٧٤؛ ونافع، غريب، الضياء، ص ١٧؛ والأسمري، صالح، مباحث في الترقيم، مجلة الحكمة، الرياض، ١٤٢١هـ، ٢١٤/٣٥٤؛ وأبو السعد، موريس، الترقيم (الوقف)، مج ١٠/ج ١/١٤٨؛ والرواشدة، حامد، أساسيات الخط، ص ١١٠؛ والحسن، صالح، الرسم الإملائي، ص ٢٩٣؛ والمركز العربي، دليل الضوابط، ص ٩٤.

بنحو عشر سنوات، فتطرق إليها في مصنف له أقدم بعنوان: (الدنيا في باريس) نشره عام ١٩٠١م، ذكر في مقدمته أنه ضمّنه العلامات والرموز التي تُعين القارئ على فهم معاني الكلام بتحديد مواضع الفصل والوصل، والسكت والوقف، وسمّى تلك العلامات حينها الإشارات^(١). ويدلُّ هذا التوضيح في مقدّمة كتابه على وعيه بأهمية هذه العلامات وضرورة استعمالها، متأثراً بما رآه في الكتابات الأوربيّة التي كانت تعني بها.

وأبرز علامات الترقيم التي وردت في رسالته هي العلامات المستعملة الآن بكثرة في كتابتنا، على اختلاف في بعض أسمائها، وهي: الشّولة (الفاصلة)، والشّولة المنقوطة (الفاصلة المنقوطة)، والنقطة، وعلامة الاستفهام، وعلامة الانفعال (التعجب)، والنقطتان، ونقط الحذف، والشرطة، وعلامة التضييب (التنصيص)، والقوسان^(٢).

وقد تحدّث بالتفصيل عن وظائفها وتحديد مواضع استعمالها، وبيان ذلك مدعماً بالشواهد القرآنيّة^(٣)، والأدبيّة، ليقدم بذلك صورة تطبيقية لاستعمالها.

ومع فضل جمعه هذه العلامات وتسميتها، وبيان مواضعها ووظائفها فلا يُعَدُّ قبله ظهور محاولات أشارت إلى علامات الترقيم وبعض وظائفها، ولعلَّ أحمد فارس

(١) العوني، عبد الستار، مقارنة تاريخية لعلامات الترقيم، مج ٢٦/٢٤/٢٨٠.

(٢) زكي، أحمد، الترقيم وعلاماته، ص ١٤-١٥.

(٣) أخذ عليه عبد اللطيف الخطيب أنّه استعمل هذه العلامات في النصّ القرآني، فكان يضع الفاصلة والفاصلة المنقوطة بين تراكيب الآي، وعلامة التّعجب في آخرها وغيرها من العلامات، وهو ما عدّه أمراً غير جائز في القرآن الكريم، واستنكر أيضاً على ناشر رسالته عبد الفتاح أبو غدة عدم التنبيه إلى هذا، وهو ما عدّه موافقة للمؤلف. وما استنكره الخطيب استحسنة قبله محمد طاهر الكردي الذي ذكر أنّه كما أدخل النقط والإعجام في المصاحف، فسيأتي على الناس زمان يدخلون فيه علامات الترقيم في القرآن الكريم، وهو ما لا بأس به عنده، لأنّه من دواعي سرعة الفهم ومن محسّنات الكتابة. وقد تعقّب محقق كتابه أحمد المعصراوي بقوله: إنّ هذا كلام غير صحيح، لأنّ هذه العلامات مختلف في استعمالها، وليس لها قاعدة ثابتة. الخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ٧٠٦/٢، والكردي، محمد طاهر، تاريخ القرآن وغرائب رسمه وحكمه، تحقيق: أحمد المعصراوي، دار أضواء السلف، الرياض، ط ١، ١٤٢٩هـ، ص ٢٢٩-٢٣٠.

وقد أَلَفَ حسن حسني الطُّويراني رسالةً بعنوان: (كتاب خَطِّ الإشارات) عام ١٣١٠هـ الذي يوافق ١٨٩٢م، أي بعد كتاب يوسف الموصلبي بسنة عشر عاماً، وقبل إشارة أحمد زكي إليها في كتابه: (الدنيا في باريس) بتسع سنوات، أشار فيها إلى علامات الترقيم عرضاً، وسَمَّاهَا الإشارات، وذكر منها النقط، والخطوط، والألفات، ولم تُدَعِ رسالته بين الباحثين لما فيها من تداخل الرموز ووظائفها، إذ لم يُحسن تقسيمها وتبيانها^(١)، وبالعودة إلى رسالته يرى المطالع أنه قد أكثر من المعاني المتمثلة في الكتابة، فكان حريصاً على أن يضع لمعاني الشكِّ، والكذب، والصدق، والتحقُّق، والثبوت، والمبالغة، وغيرها رموزاً وعلاماتٍ تداخلت بين خطوط، ودوائر، ونقاط، وأقواس، معتنياً بتمثيل المعاني التعبيرية في أداء المتكلم من وقف، ووصل، وترنُّم، واهتزاز، وسرعة، وبطء، وترديد، وغيرها^(٢)، وهذا ما لم يقبله التلقُّون لصعوبة ضبط كلِّ هذا بعلامات، فأطرح جهده لتعقيده وكثرة علاماته.

وما بين جهدي أحمد زكي ١٩٠١ - ١٩١٢م برز جهد طاهر الجزائري في مؤلفه: (توجيه النظر إلى أصول الأثر) ١٩١٠م الذي تطرَّق فيه إلى بحث علامات الترقيم عند العرب واستعمالها، متوسِّعاً في نقاش مبحث علامات الوقف القرآني بأنواعه المختلفة، ومقترحاً علاماتٍ جديدةً لذلك، أبرزها الشرطة (-)، والواو المقلوبة (،)، والواو المقلوبة وتحتها نقطة أو خَطُّ (؛) والوصلة مع النقطة (-).^(٣)

وأخرج تلميذ أحمد زكي عبد الرؤوف المصري عام ١٩٢١م بحثاً بعنوان: (الترقيم والإيقاع)، اعتمد فيه على مؤلف أستاذه، فأبقى على أكثر مصطلحاته، وأضاف إليها علامتين، هما: علامة المتابعة (=)، التي تُستعمل في آخر حاشية الصفحة التي لم يتمَّ فيها الكلام، وفي أوَّل حاشية الصفحة اللاحقة للدلالة على متابعة الكلام فيها،

(١) قباوة، فخر الدين، علامات الترقيم، ص ٥٢.

(٢) الطويراني، حسن حسني، كتاب خط الإشارات، مطبعة النيل، مصر، ط ١، ١٣١٠هـ، ص ١٠-١٣.

(٣) الجزائري، طاهر، توجيه النظر، ص ٣٩٢-٣٩٧.

والأخرى علامة المماثلة (/ /)، التي تُستعمل عند تكرار كلام متشابه في أسطر متتالية لتُغني عن إعادة الكلمات^(١).

ثم أخرج كتابه: (مرشد الكاتب) بعد عام من إخراج رسالته أي عام ١٩٢٢م، وضمّنهُ بحثاً عن علامات الترقيم، وسَمّاها الرموزَ والإشارات، وأضاف علامةً جديدةً تُستعمل في نهاية الموضوع، أو المقالة، أو الكتاب شكلها يشبه ميماً بدارة كبيرة معقوفة إلى أعلى مع تقويسها نحو اليمين^(٢)، وهذه العلامة ذكرها قبله جرجي زيدان، وبين أن المراد بها نهاية القول، وفسّر أنّ من المحتمل أن تكون بقيةً من كلمة (صحّ)^(٣).

وفي عام ١٩٢٩م نشرت مجلة الهلال بحثاً لمارون الخوري عن علامات الترقيم التي سمّاها علامات الوقف، ذاكراً أنّها عشر علامات، وخالف من سبقوه في تسميتين، فسَمّى علامة التعجب (!) علامة الهُتاف، وسَمّى علامة الحذف (...) علامة الاكتفاء^(٤).

وأخرج محمود خليل في العام نفسه رسالةً عنوانها: (في سبيل اللغة رسالة في الترقيم والحكاية والخطاب والأسلوب التزيه)، سمّى فيها علامات الترقيم علامات التوقيت لدلالاتها على أمد الوقوف بعد الكلمات والجملة^(٥). وبلغت علامات الترقيم عنده أربع عشرة علامة، فأضاف إلى علامات من تقدّمه علامتين، هما: علامة السّنان، وشكلها كرقم ثمانية (٨)، وعلّل سبب تسميتها بأنّها تشبه سنان الرمح، ذاكراً أنّها تُستعمل في موضع حذف كلمة أو عبارة سهواً، على أن تُكتب فوقها الكلمة أو العبارة المحذوفة، والعلامة الأخرى علامة الإشارة، وشكلها كالنجمة (*)^(٦)، تُستعمل في المتن للإشارة إلى

(١) ينظر: المصري، عبد الرؤوف، الإملاء الصحيح، ص ٤٩؛ والنعوني، عبد الستار، الترقيم، ٤٢٦/١٠٨.

(٢) المصري، عبد الرؤوف، مرشد الكاتب، المطبعة العمومية، ومطبعة شرافت، بومبي، الهند، د. ط، ١٣٤١هـ، ص ١١.

(٣) جرجي، زيدان، تاريخ آداب اللغة العربيّة، ١/٢٢٤.

(٤) الخوري، مارون غصن، علامات الوقف، ص ٣٧/٥ ج ٥٧٢.

(٥) خليل، محمود، في سبيل اللغة، ص ١٠.

(٦) كان إبراهيم اليازجي يسميها الكوكب. اليازجي، إبراهيم، التعريب، مجلة الضياء، ١٩٠٠م، ص ٢/٢٣ ج ٧١٠.

إضافة في الحاشية تُكْمَل ما نقص، أو توضح مبهمًا، أي إنَّها علامة للإحالة^(١). وقد غيَّر بعض أسماء العلامات، فسَمَّى النقطة علامة الوقف التامَّ، وسَمَّى الفاصلة الواصلة، وعلامة التنصيص علامة المنطوق^(٢).

وبعد ثلاث سنوات أخذت وزارة المعارف بمصرَ عام ١٩٣٢م بمنظومة علامات الترقيم التي ذكرها أحمد زكي، فطبعتها في كتبها، وعمَّمت قرارًا بتدريسها الطلاب لينشؤوا وهم يعرفون هذه الرموز وأنواعها، وفوائد استعمالها ومواضعها^(٣)، ثمَّ أقرَّ مجمع اللغة العربيَّة ما عمَّته الوزارة، وبهذا الإقرار من أعلى جهة لغويَّة اكتسبت علامات الترقيم صفةً رسميَّةً معتمدةً انتشرت على إثرها في أرجاء الوطن العربي^(٤).

ثالثًا: رموز علامات الترقيم ومصطلحاتها

تبين أنَّا الأثر الذي تركه جهد أحمد زكي في الخالفين، وكيف أنَّ الحكومة المصريَّة قد اعتمدت بحسه، وعمَّته في التدريس، وأقرَّه مجمع اللغة العربيَّة، ثمَّ انتقل منها إلى الدول العربيَّة. ولم تخرج جهود من جاء بعده في علامات الترقيم عن العلامات التي اقترحها، بل دارت في فلكها، وأقصى ما هناك إمَّا إضافاتٌ مختلفٌ فيها، وإمَّا تغييرُ مصطلحات الرموز، وإمَّا تعديلٌ في بعض وظائفها. وسأعرض أهمَّ علامات الترقيم:

١- الفاصلة (،)

هي العلامة التي رُمز لها بواو مقلوبة مصغَّرة طرفها متَّجه يمينًا (،)، ودارتها مطموسة أو غير مطموسة، وعادةً ما كانت في بدء الطباعة غير مطموسة، وأصبحت في الطباعة الحاسوبية مطموسةً، وقد أشار إليها أحمد الشدياق رسماً ولم يسمَّها^(٥)،

(١) خليل، محمود، في سبيل اللغة، ص ٢٩-٣٠.

(٢) المرجع نفسه، ص ١١.

(٣) ينظر: عاشور، عبد القادر، حروف التاج، ص ١١-١٦؛ وخليفة، شعبان، الكتابة العربيَّة، ص ١٧٤.

(٤) ينظر: خليفة، شعبان، الكتابة العربيَّة، ص ١٧٤؛ والعوئي، عبد الستار، مقارنة تاريخية لعلامات

الترقيم، مج ٢٦/٢٤/٢٨٣.

(٥) الشدياق، أحمد، اللفيف، ص ٤.

وسمّاها أحمد زكي الشّوْلة، أي شوكة العقرب لشبهها بشوْلة العقرب^(١)، وهذا الاسم أشار إلى شكل العلامة بوضوح، ولكن لم تلمح منه وظيفتها في الكتابة.

وقد سُمّيت عند بعض الباحثين بأسماءٍ مختلفة، أشهرها: الشّاولة، وعَقْفَة العقرب، والفَصلة، والفاصلة، والفَرزة، والفازرَة، والواصلة، والواو المقلوبة، والنَّيرة^(٢). فأما الشّاولة وعقْفَة العقرب فمتوافقتان مع تسمية أحمد زكي الشّوْلة، وذكر الشّاولة شعبان خليفة^(٣)، ويظهر أنه تأثر بتعدد صيغ أسماء الفاصلة عند الباحثين بذكرهم بناءً على: (فَعْلَة، وفاعلة)، فتقرّر عنده أن الشّوْلة من (شول)، فصاغ منه اسم الفاعل شاولَة.

والفاصلة والفصلة بمعنى، وعلّة تسميتهما واضحة في كونهما تفصلان بين كلامين، وهما تبيّنان الوظيفة الخاصّة بالعلامة دون شكلها، ومثلها الفرزة والفازرَة. وتناقضهنّ علامة الواصلة التي اقترحها محمود خليل، معللاً أنّها توضع بين العبارات المترابطة، وأنّه راعى في رمزها صورة الواو من أوّل كلمة (واصلة)^(٤).

وأما الواو المقلوبة فكشولة العقرب نُظر إليها من جهة شكل العلامة دون وظيفتها، ويبدو أنّ ثمة توافقاً بين علامة الواو المقلوبة وواو العطف، اعتمد فيه مبدأ العطف الذي تُؤدّيهِ الواو بين الجمل، ومبدأ الترابط بين تراكيب النّصّ، الذي تدلُّ عليه الواو المقلوبة، وهذا فيه بعد معنويّ أدقّ من الفاصلة، غير أنه لم يشتهر في المصنّفات شهرةً الفاصلة.

(١) زكي، أحمد، التّرقيم وعلاماته، ص ١٤.

(٢) ينظر: خليل، محمود، في سبيل اللغة، ص ١١؛ والظاهري، أبو عبد الرحمن بن عقيل، علامات التّرقيم فكرًا لا تقليدًا (توطئة، والفاصلة)، مجلة الفيصل، دار الفيصل الثقافيّة، الرياض، ١٤١٩هـ، ص ٢٣ / ٥٦٦٩٤ / ورشdan، محمد، الكتابة العربيّة، مج ١٣ / ٢٤ / ٧٨؛ وقياوة، فخر الدين، علامات التّرقيم، ص ٥٧؛ والحموز، عبد الفتاح، فن التّرقيم في اللغة العربيّة أصوله وعلاماته، دار عمّار، عمّان، ط ١، ١٤١٢هـ، ص ٢٩؛ وأبو السعد، موريس، التّرقيم (الوقف)، مج ١٠ / ج ١ / ١٥٢؛ وقيش، أحمد، الإملاء العربي، ص ١٢٢؛ والهاشمي، عبد الرحمن، تعلم النحو والإملاء والتّرقيم، دار المناهج، عمّان، ط ٢، ١٤٢٨هـ، ص ٢٣٣؛ وخليفة، شعبان، الكتابة العربيّة، ص ١٧٤؛ ويّمين، ناصيف، المعجم المفصل، ص ٢٧٣.

(٣) خليفة، شعبان، الكتابة العربيّة، ص ١٧٤.

(٤) خليل، محمود، في سبيل اللغة، ص ١١.

وذكر محمد رشدان أن الفاصلة تسمى في بعض الأقطار العربية النبرة^(١)، وهو اسم ملبس بنبرة الهمزة، ولا وجه مقارنة بين الاسم والمسمى.

ويرى محمود خليل أن أصل علامة الفاصلة مأخوذ من اللغات الأوربية التي كانت تكتب فيها كالواو العربية مصغرة^(٢)، ثم غير اتجاهها لتناسب طبيعة الكتابة العربية التي تكتب من اليمين، غير أن ظاهر الجزائري ذكر أن العرب استعملت الواو المقلوبة للدلالة على نوع من الوقف الحسن أو الكافي، مشيراً إلى أنها تُذكرنا بكلمة وقف^(٣)، أي إنها مختصرة من (وقف).

٢- النقطة (٠)

علامة اسمها في غنى عن شرحها، تُعرف عند بعض الباحثين بأسماء علامة الوقف التام، والنقطة المربعة، والوقف، والقطعة، والقاطعة^(٤)، وهي علامة لا تتضح وظيفتها من اسمها، ولهذا سماها محمود خليل علامة الوقف التام لئلا يُستدل بها على استعمالها، وذكر النقطة المربعة جمال أحمد، وهو قيد لا داعي له، إذ ما قيمة أن تسمى النقطة مربعة أم مدورة؟

وتُظهر الوقفة وظيفه العلامة دون شكلها، وهي أدق من النقطة، فقد روعي فيها أن تدل على وظيفة النقطة التي تُستعمل للوقف عقب التراكيب، والجمل، والفقرات التامة المعنى، وصيغت على بناء (فَعْلَة) لتتسق مع أسماء الشؤلة، والعقفة، والفصلة، والقرزة،

(١) رشدان، محمد، الكتابة العربية، مج ١٣/٢٤/٧٨.

(٢) خليل، محمود، في سبيل اللغة، ص ١٢.

(٣) الجزائري، طاهر، توجيه النظر، ص ٣٩٦.

(٤) ينظر: خليل، محمود، في سبيل اللغة، ص ١١؛ والحموز، عبد الفتاح، فن التقييم، ص ٤١؛ والطبيب، عبد الجواد، دراسة في قواعد الإملاء، ص ١٣٠؛ وأحمد، جمال، الكافي، ص ٥٤؛ ونافع، غريب، الضياء، ص ١٨؛ والهاشمي، عبد الرحمن، تعلم النحو، ص ٢٣٦؛ والحمد، غانم، علم الكتابة العربية، ص ٩٨؛ وعثمان، حسني شيخ، كيلا نخطئ في الإملاء، ص ٨٩؛ وجنّزلي، رياض، وزميله، المرجع، ص ٣٦٥؛ وأبو السعد، موريس، التقييم (الوقف)، مج ١٠/ج ١٠٢/١٥٢.

والقَطعة، كما تتسق أسماءُ القاطعة، والفاصلة، والواصلة، والفاصلة، والفارزة، والشَّاولة على بناءٍ (فاعلة)، ويبدو أن ذلك كان توجُّهاً عاماً في تسمية العلامات على هذين البناءين.

ويُستدلُّ على معنى القاطعة والقَطعة بما يُستدلُّ به على معنى الوقفة، إذ تعني قطع الكلام قبلها وعدم وصله بما بعدها لتمام معناه.

وظهرت هذه العلامة عند الشُّدياق على شكل قلب ترويسته إلى أعلى وتوسَّطه نقطة^(١)، ولعلَّه متأثرٌ بعلامات الوقف القديمة، فأبقى على شكلها الدائريِّ المميِّز. وأمَّا يوسف الموصلي فاستعملها برمزين، هما: النقطة والنجمة الخماسية التي تدلُّ على الوقف^(٢).

٣- الفاصلة المنقوطة (!)

علامة مركَّبة من العلامتين السابقتين بوضع النقطة تحت الفاصلة ليكوِّنا معاً رمزاً جديداً يحمل معناهما ووظيفتهما، وسَمَّاهما أحمد زكي الشَّولة المنقوطة^(٣)، واشتهرت عند الباحثين بأسماءٍ أخرى، منها: الفاصلة، والفصلة المنقوطة، والواو المقلوطة المنقوطة، وعلامة التعليل، والفاصلة الكبرى، والفاصلة العليا، والقاطعة، والواصلة، والنقطة الفاصلة^(٤).

(١) الشُّدياق، أحمد، اللفيظ، ص ٥.

(٢) الموصلي، يوسف، التمرنة، ١٠/٢، ١٤، ١٩، ٢٣، ٣٣، ٣٨، وغيرها.

(٣) زكي، أحمد، الترقيم وعلاماته، ص ١٤.

(٤) ينظر: خليل، محمود، في سبيل اللغة، ص ١٥؛ والسامرائي، قاسم، علم الاكتناه، ص ١٩٦؛ وأوكان، عمر، دلائل الإملاء وأسرار الترقيم، دار إفريقيا الشرق، بيروت، د.ط، ١٩٩٩م، ص ١١١؛ وأبو السعد، موريس، الترقيم (الوقف)، مج ١٠/ج ١٥٢؛ أبو نعامة، محمد، المجمل، ص ٦٩؛ وأبو زيد، سامي، قواعد الإملاء والترقيم، دار المسيرة، عمَّان، ط ١، ١٤٣٣هـ، ص ٢٤٤، وبطرس، أنطونيوس، موسوعة الإملاء العربي، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ط ١، ٢٠١١م، ص ٢٣٦؛ زايد، فهد، علامات الترقيم، ص ٣٣، ونافع، غريب، الضياء، ص ١٨؛ ويعقوب، إميل، معجم الإعراب والإملاء، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٣م، ص ١٨٩.

فأمّا الفاصلة فأشار إليها محمود خليل، وقاسم السامرائي، وهو خلاف المشهور، إذ تسميتها فاصلةً يجعلها ملبسةً بالعلامة المنفردة التي أطبق المحدثون على تسميتها الفاصلة (،)، ولا يُعذر الباحثان في التفريق بينهما حين سمّى خليل الفاصلة الواصلة، وسمّاها السامرائي الفارزة، فهذا لا يدفع اللبس عند الآخرين. وذكر خليل أنه راعى في اختيار هذا الاسم موافقة رمزها كلمةً فاصلةً بدلالة أوّل الكلمة (ف) على العلامة^(١)، وذلك بتنكيس دارة الفاء.

وأما الفصلة المنقوطة والواو المقلوبة المنقوطة فمواقفتان اسمَ الفاصلة المنقوطة، وتوضح علامة التعليل وظيفتها المشهورة، واسم الفاصلة الكبرى لا شهرة له في مصنّفات الإملاء، ومنطقه مؤسس من كون هذه العلامة المركّبة من علامتين قد صارت أكبر شكلاً وأكثر وظيفية، فميّزوها بهذا الاسم، وسمّيت الفاصلة العليا لكونها فاصلة تعلو نقطة، وأمّا النقطة الفاصلة فاسم أطلقه عمر أوكان^(٢)، ولم يوضح السبب في هذا التغيير.

وأما القاطعة فاسمٌ لا يوافق وظيفتها، إذ المعنى معها لا ينقطع، بل يوصل كالفاصلة فيرتبط بما قبله بعلاقة التعليل والتفسير، ولعلّ هذا ما دعا غريب نافع أن يطلق عليها اسم الواصلة، لأنها تصل الكلام في المعنى، غير أنه أغرب فأشار إلى أنها من الممكن أن تُرسم هكذا (:)^(٣) لكون هذا الرسم خاصاً بعلامة النقطتين، ووجوده مدعاة للإيهام واللبس.

وتكتب هذه العلامة في الكتابات الأوربيّة هكذا (;) بوضع النقطة أعلى الفاصلة، ويؤكد محمود خليل مُقسِّماً أنها فاء العطف بنصّها وفضّها^(٤). وفحوى كلامه أنها في الأصل مأخوذة من فاء العطف لتدلّ على اتصال المعنى، وأن الأوربيين أخذوها كما هي،

(١) خليل، محمود، في سبيل اللغة، ص ١٢.

(٢) أوكان، عمر، دلائل الإملاء، ص ١١١.

(٣) نافع، غريب، الضياء، ص ١٨.

(٤) خليل، محمود، في سبيل اللغة، ص ١٥.

وصَغَّرُوا حَجْمَهَا، ثُمَّ أُعِيدَتْ إِلَيْنَا، فُغَيِّرَتْ بَوْضِعِ الْفَاصِلَةِ أَعْلَى النَّقْطَةِ، وَعُدِّلَ اتِّجَاهُهَا لِتَنَاسُبِ طَبِيعَةِ كِتَابَتِنَا.

وَمِنَ الْعَلَامَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا أَحْمَدُ زَكِي عِلْمًا مَدْمَجَةً مِنَ الْفَاصِلَةِ وَتَحْتَهَا نَقْطَتَانِ أَفْقِيَّتَانِ سَمَّاهَا الْفَاصِلَةَ الْمُثَنِّاةَ، وَحَصَرَ اسْتِعْمَالَهَا بَيْنَ جُمَلِ الْكَلَامِ الْمَسْجُوعِ لِتَبْيِينِهِ^(١)، وَهَذِهِ الْعِلْمَةُ لَمْ تَشْتَهَرْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا مَكَانٌ فِي الْاسْتِعْمَالِ عِنْدَ الْبَاحِثِينَ بَعْدَهُ فُتُنُوسِيَّت.

٤- النقطتان (:)

أَشَارَ إِلَى اسْتِعْمَالِهَا أَحْمَدُ الشُّدْيَاقُ، وَيُوسُفُ الْمَوْصِلِيُّ وَلَمْ يَسْمِّيَاهَا^(٢)، وَسَمَّيْتُهَا زَيْنَبُ فَوَازِ الصَّفْرَيْنِ فِي رِسَالَتِهَا الَّتِي بَعَثْتَهَا إِلَى حَسَنِ الطُّوِيرَانِيِّ، وَنَشَرَهَا فِي رِسَالَتِهِ^(٣)، وَسَمَّاهَا أَحْمَدُ زَكِي النَّقْطَتَيْنِ بِلَا وَصْفٍ وَبِلَا إِشَارَةٍ إِلَى وَظِيفَتِهَا وَاسْتِعْمَالِهَا، وَجَاءَ بَعْدَهُمَا مِنْ غَيْرٍ وَأَصَافَ، فَكَثُرَتْ أَسْمَاؤُهَا وَاخْتَلَفَتْ، فَسَمَّاهَا عَبْدِ الرَّؤُوفِ الْمِصْرِيُّ عِلْمَةَ التَّوْضِيحِ فِي رِسَالَتِهِ: (الترقيم والإيقاع)^(٤)، ثُمَّ ذَكَرَهَا فِي كِتَابِهِ: (مرشد الكاتب) اسماً جَدِيداً، فَسَمَّاهَا عِلْمَةَ التَّفْسِيرِ بَدَلِ أَي^(٥). فَكَانَ بِهَذَا مَهْماً لغيره فِي تَغْيِيرِ اسْمِهَا، وَقَدْ وَافَقَهُ فِي التَّسْمِيَّتَيْنِ بَعْضُ الْبَاحِثِينَ^(٦)، وَتَسْمِيَّتِهَا عِلْمَةَ التَّوْضِيحِ وَعِلْمَةَ التَّفْسِيرِ اعْتَمَدَ فِيهِمَا بَيَانَ وَظِيفَتِهَا فِي الْكِتَابَةِ دُونَ شَكْلِهَا.

وَعَلَى وَضُوحِ اسْمِهَا فَقَدْ تَوَالَتْ لَهَا أَسْمَاءٌ كَثِيرَةٌ عِنْدَ الْبَاحِثِينَ، فَسُمِّيَتْ بِالنَّظَرِ إِلَى شَكْلِهَا النَّقْطَتَيْنِ فَوْقَ بَعْضِهِمَا، وَالنَّقْطَتَيْنِ الْفَوْقِيَّتَيْنِ، وَالنَّقْطَتَيْنِ الرَّأْسِيَّتَيْنِ،

(١) زكي، أحمد، الترقيم وعلاماته، ص ٣٠.

(٢) ينظر: الشدياق، أحمد، الليفيف، ص ٥؛ والموصلي، يوسف، التمرنه، ١٠/٢، ١٤، ١٦، ٢٣، وغيرها.

(٣) الطويراني، حسن، كتاب خط الإشارات، ص ٢.

(٤) ينظر: العوني، عبد الستار، الترقيم، ع ٤٢٦/١٠٨؛ ومقارنة تاريخية لعلامات الترقيم، مج ٢٦/ ع ٢٨٢/٢.

(٥) المصري، عبد الرؤوف، مرشد الكاتب، ص ١١.

(٦) ينظر: قبش، أحمد، الإملاء العربي، ص ١٢٣؛ وأبو السعد، مورييس، الترقيم (الوقف)، مج ١٠/

ج ١٥٥/١؛ وعثمان، حسني شيخ، كيلا نخطى في الإملاء، ص ٩٠؛ وقنيس، أكرم، معجم الإملاء العربي،

دار الوسام، الشارقة، ط ٢، ١٩٩٨م، ص ١٥٧؛ والرواشدة، حامد، أساسيات الخط، ص ١٢٠.

والنقطتين المتعامدتين، والنقطتين المتوازيتين، والنقطتين المتراكبتين، والنقطتين القائمتين، والمزدوجة، وسُميت بالنظر إلى وظيفتها الشارحة، والشارحتين، والمفسرة، وعلامة القول، وعلامة التفصيل، وعلامة الإفصاح، وعلامة البيان، وعلامة الحكاية، وعلامة التفرع، ونقطتي التفسير^(١).

ويلحظ أن الأسماء التي اعتنت بشكلها متقاربة، وركزت الأسماء الأخرى في وظيفتها، فأما الشارحة والشارحتان فلكونهما تشرحان معنى ما قبلهما ومفهومه بما بعدهما وتبينانه سواءً أكان قولاً، أم تقسيماً، أم تعريفاً، فهي تسمية شاملة وظائفاً دون الاختصار على بعضها، وتوافقهما في المفهوم علامة البيان، والمفسرة، ونقطتا التفسير، وليس ببعيد عنهما علامات التفصيل، والتفرع، والإفصاح، لأنها جعلت لتفصيل المجمل قبلها، ولأنها تُفصح عما غمض قبلها، أو ما لم يكن معروفاً، وأما علامة القول ففي وظيفتها تضييق وحصر في استعمال واحد، ومثلها علامة الحكاية على تقدير أن ما بعدها يحكى ويُقال.

٥- علامة الاستفهام (?)

علامة أسلوبية تعقب جملة الاستفهام لتمييزها من غيرها من أساليب الكلام، وظهرت أولاً عند أحمد الشدياق بإشارته إلى وظيفتها دون اسمها، ثم ظهرت باسم علامة الاستفهام عند زينب فواز، وأحمد زكي، ولكنها ظهرت عندهم برمزتين مختلفتين، فظهرت عند الشدياق وزكي برسمها اللاتيني الذي يتناسب مع اتجاه الكتابة عندهم من

(١) ينظر: خليل، محمود، في سبيل اللغة، ص ١١؛ وجواد، مصطفى، أمالي مصطفى جواد في فن تحقيق النصوص، أعدها للنشر وعلق عليها: عبد الوهاب محمد علي، مجلة المورد، وزارة الإعلام، العراق، ١٩٧٧م، مج ٦/١٤/١٢٣؛ والمامقاني، محمد، علامات الترقيم، ص ٧٩؛ والنجار، محمد، وزميله، الكتابة العربية، ص ١٦١؛ والطيب، عبد الجواد، دراسة في قواعد الإملاء، ص ١٣٠؛ وزايد، فهد، علامات الترقيم، ص ٤١؛ والهاشمي، عبد الرحمن، تعلم النحو، ص ٢٤٨؛ وعبد الله، مصطفى، الكتابة وقواعد الإملاء، ص ٣٤؛ وأوكان، عمر، دلائل الإملاء، ص ١١٧؛ وأبو السعود، مورييس، الترقيم (الوقف)، مج ١٠/١٠ ج ١٥٥/١.

اليسار إلى اليمين (?)^(١)، وظهرت عند زينب برمزيشبه رقم (٩) القريب من حرف (q) في الكتابة الإنجليزية^(٢)، وتابع الشدياق وزكيًا في رسمها اللاتيني عبد الرؤوف المصري^(٣)، ووزارة المعارف بمصر^(٤)، ويبدو أن الأمر كان شائعًا آنذاك في مطلع القرن العشرين الميلادي، وأن استعمالها بهيئتها الأوربية قد استمر إلى أواخر الأربعينيات، فظهرت في عنوان كتاب: (هل العربية منطقية؟ أبحاث ثنائية ألسنية) لمرجي الدومنيكي المطبوع عام ١٩٤٧م بهيئتها الأوربية^(٥)، ولا يُعرف على وجه التحديد متى غيّرت إلى شكلها العربي.

والعلامة في أصلها مركبة من نقطة ونصف دائرة (C) مذيّلة بخط صغير من أسفل نازلًا باتجاه النقطة للدلالة على أن ما قبله مستفهمٌ عنه، فأما النقطة فلكون جملة الاستفهام قد انتهت، فاستحقت نقطة الوقف، ولهذا لا توضع بعد علامة الاستفهام نقطة اكتفاءً بنقبتها، وأما نصف الدائرة المذيّل بخط فوضع لتمييزها من غيرها من الأساليب.

واختلف الباحثون في تأصيلها، فيرى أنستاس الكرملّي أنها سينٌ مقتطعةٌ من كلمة استفهام (س) وُضعت عقب انتهاء جملة الاستفهام منكوسةً وعراقتها باتجاه اليمين، ثم أخذها الأوربيون وغيروا اتجاهها، ثم عادت إلينا فظننا أنها وافدة^(٦)، ويذهب إلى هذا محمود خليل، مشيرًا إلى أن السين مقتطعةٌ من كلمة سؤال^(٧)، وهما يعنيان سينًا كالتّي تكتب في خطّ الرُقعة بخطّ بلا أسنان، لأنها أقرب إلى شكلها، وتفسيرهما يحتمل الصواب، فاقتطاع الأحرف من بنية الكلمات للدلالة على العلامات ظاهرة معروفة في الكتابة العربية.

(١) ينظر: الشدياق، أحمد، اللفيف، ص ٥؛ وزكي، أحمد، التقييم وعلاماته، ص ١٤.

(٢) الطويراني، حسن، كتاب خط الإشارات، ص ٢.

(٣) المصري، عبد الرؤوف، مرشد الكاتب، ص ١١.

(٤) عاشور، عبد القادر، حروف التاج، ص ١١.

(٥) الدومنيكي، مرمجي، هل العربية منطقية؟ أبحاث ثنائية ألسنية، مطبعة المرسلين اللبنانيين، لبنان، ١٩٤٧م، الغلاف.

(٦) الكرملّي، أنستاس، أصل علامة الاستفهام عند الإفريخ، مجلة لغة العرب، بغداد، ١٩٢٧م، ص ٥/ج ٣/١٤٢.

(٧) خليل، محمود، في سبيل اللغة، ص ٢١.

وثمة من يرى أن أصلها العربيّ علامة الهمزة القديمة التي كانت تُكتب كحرف (C) في الإنجليزية، مصحوبةً بالنقطة في آخر أسلوب الاستفهام هكذا (C)، واختيارهم الهمزة على تقدير أخذها من حرف الاستفهام الهمزة (أ) (١). وقد ذُكر أنّها من علامات الهمزة القديمة ما يشبه رقم سبعة (٧) وربع الدائرة، ويظهر أن هذين الشكلين هما المقصودان هنا. ومعنى هذا أن تطوّراً قد مسّ هذا الشكل، فجُعِلت علامة الهمزة (C) فوق النقطة التي تدلُّ على الوقف، ثم لاحقاً أُضيف إليها الخطُّ الصغير من أسفلها.

ويرى بعض الباحثين الأوربيين أن أصلها مأخوذ من كلمة (questio) اللاتينية بمعنى سؤال، وأنَّ الكُتّاب كانوا يضعون الكلمة بتمامها في آخر الاستفهام، ثمَّ في مرحلة لاحقة اكتفوا بأول الكلمة وآخرها (oq)، ثمَّ خُشي أن يُظنَّ أن هذا الاختصار جزءٌ من الكلمة الأخيرة في السؤال، فغيّر بوضع حرف (q) أعلى حرف (o)، ومع الوقت تطوّر رمز (o) وأصبح دائرة مطموسة، ثم صُغّر حجمه حتى أصبح نقطة، وعُدلَّ في شكل حرف (q) بأن حُذف خطُّ نصف الدائرة القائم، وقلب الشكل بالاتجاه المعاكس (?)(٢)، ويقوِّي هذا القول استعمال الباحثين العرب إياها في أول أمرها بهيئتها الأوربيّة كما هي، إذ لو كان لها استعمالٌ عربيٌّ قديمٌ لثبت في المخطوطات التي وردت فيها علامات كثيرة ليس من بينها هذه العلامة.

٦- علامة التعجّب (!)

علامة أسلوبيّة مركّبة من نقطة فوقها خطُّ عموديّ صغير، عادةً ما يكون في الطباعة الحاسوبيّة غليظاً من أعلى ودقيقاً من أسفل (٣)، وهذه العلامة كعلامة

(١) علامة الاستفهام، موقع صحيفة الثورة السورية على الشبكة العالمية، عدد (١٥٩٧٥)، ٢٠١٦/١/١٥ م.

(٢) ينظر: أصل علامات الترقيم، موقع مدونة هل تعلم؟ على الشبكة العالمية، ٢٠١١/٦/٤ م؛ وعلامة الاستفهام، صحيفة الثورة السورية، عدد (١٥٩٧٥).

(٣) النجار، محمد، وزميلاه، الكتابة العربيّة، ص ١٦٦.

الاستفهام النقطة فيها للدلالة على انتهاء الكلام المتعجب منه، والخطُ فوقها دليلٌ على وجود دلالات انفعاليّة في التركيب، ولهذا لا تُوضع بعدها نقطةً اكتفاءً بنقطتها.

وأوّل من سمّاها علامة التعجب طاهر الجزائري^(١)، وأمّا أحمد زكي، وعبد الرؤوف المصري فسمّاها علامة الانفعال^(٢)، ولم يسمّها أحمد الشّدياق، واكتفى بالإشارة إليها رسماً ووظيفة^(٣)، وسمّاها مارون غصن علامة الهُتاف^(٤)، وسمّتها وزارة المعارف المصريّة علامة التّأثر^(٥)، وسمّاها فهد خليل علامة التأمّل^(٦)، وذكر محمد المامقاني أنّ من أسماها الألف المنقوطة^(٧).

ويعني هذا أنّ أسماءَ علامة الانفعال، وعلامة التعجب، وعلامة التّأثر قد استقرّت منذ ثلاثينيّات القرن العشرين الميلاديّ، وأمّا علامة الهُتاف فلم تشتهر البتّة لبُعدها الدلاليّ عن المراد من مفهوم العلامة، وأمّا علامة التأمّل والألف المنقوطة فمتأخّران ولم يشتها، وقد روعي في الأوّل منهما جانب من وظيفة العلامة، وروعي في الاسم الثاني شكلها، وتبّع أكثر المحدثين ما استقرّ من أسماء واشتهر، ولم يزيدوا عليها، فدارت أبحاثهم حولها^(٨).

وما جاء عند المامقاني من أنّ علامة التعجب كانت تُعرف بالألف المنقوطة يشير إلى أصالتها، إذ يُوحى هذا الاسم بأنّ الألف قد تكون مقتطعةً من كلمة ما غير معروفة.

(١) الجزائري، طاهر، توجيه النظر، ص ٤٠٤.

(٢) المصري، عبد الرؤوف، الإملاء الصحيح، ص ٣٧.

(٣) الشدياق، أحمد، اللّيف، ص ٥.

(٤) الخوري، مارون غصن، علامات الوقف، ص ٣٧/٥ ج ٥٧٢.

(٥) عاشور، عبد القادر، حروف التاج ص ١١. وينظر: مامو، محمد، لأئّ الإملاء، ص ٦٧.

(٦) زايد، فهد، علامات التّرقيم، ص ١٠٩.

(٧) المامقاني، محمد، علامات التّرقيم، ص ٨٠.

(٨) ينظر: الحموز، عبد الفتاح، فن التّرقيم، ص ٨٤؛ والهاشمي، عبد الرحمن، تعلم النحو، ص ٢٣٩؛ وأبو

السعد، مورييس، التّرقيم (الوقف)، مج ١٠/١ ج ١٥١.

ويرى بعض الباحثين الأوربيين أن أصلها مأخوذ من الكلمة اللاتينية (interjectio) التي تعني التعجب من الفرح، وقصتها في الرمز قصة علامة الاستفهام، فكانت توضع الكلمة بتمامها ابتداءً في آخر الأسلوب المتعجب منه، ثم اختُصرت بأخذ أولها وآخرها (oi)، ثم لدفع لبس ظنّها من أصل الكلمة الأخيرة في الكلام الدالّ على الانفعال غير وضعها كما غيّرت علامة الاستفهام، فوُضع حرف (i) أعلى حرف (o)، ثم مع مرور الوقت تطوّر رمز (o)، وأصبح دائرة مطموسة، ثم صُغّر حجمه حتى أصبح نقطة^(١). وهذا تفسير لا يُدفع، ويقوّيه أنه لا علامة ثابتة للتعجب في تراثنا المخطوط، ولو ثبتت لذكرها العلماء وتناقلوها.

وقد عيب على مستعملي هذه العلامة في بدء ظهورها بأنهم يستعملونها بلا ضابطٍ أو قاعدة ثابتة متفق عليها، فيُفرض بعضهم في وضعها في مواضع لا تشي بالانفعال أو التأثر، ولعلّ ذلك بسبب اختلاف تصوّر معاني الانفعال والتأثر من كاتب إلى آخر، وقد انتقد هذا طاهر الجزائري، فقال: "يضعون علامة التعجب في مواضع لا يجد الناظر فيها شيئاً يتعجب منه غير وضع تلك العلامة"^(٢).

ولتداخل معاني الانفعال والاستفهام، وخروج التركيب مخرجاً بلاغياً دالاً على الاستنكار كما في مثل: (أتسخر من العلماء!؟) تولدت علامة جديدة مدمجة من العلامتين السابقتين، وعادة ما تسبق علامة الاستفهام علامة التعجب (؟)، وسماها بعضهم علامة الاستفهام الإنكاري أو التعجبي^(٣)، وسماها محمد رشدان علامتي التعجب والاستفهام^(٤).

(١) أصل علامات الترقيم، موقع مدونة هل تعلم؟

(٢) الجزائري، طاهر، توجيه النظر، ص ٤٠٤.

(٣) ينظر: زراير، نعوم، الإملاء الفريد، ص ٢١؛ والهاشمي، عبد الرحمن، تعلم النحو، ص ٤٧؛ وأحمد، جمال، الكافي، ص ٥٥؛ وأبو السعد، مورييس، الترقيم (الوقف)، مج ١٠/ج ١٥٢/١؛ ومامو، محمد، لأئ الإملاء، ص ١٨٣.

(٤) رشدان، محمد، الكتابة العربية، مج ١٣/٢٤/٧٩.

ويختار أحمد زكي الاكتفاء بعلامة التعجب في مثل هذه التراكيب بقوله: "علامة الانفعال (!) توضع في آخر كلِّ جملة تدلُّ على تأثر قائلها...، مثل الأحوال التي يكون فيها التعجب، والاستغراب، والاستنكار (ولو كان استفهامياً)"^(١). وذهب إلى هذا محمد المامقاني^(٢).

وعادةً ما ترد هذه العلامة بلا ضابطٍ، فُستعمل عند بعضهم استعمالاً مخالفاً، فيكثرونها ليدلُّوا على قوة الإنكار وشدة التعجب (!!؟)، وهو ما لا حاجة له، ويكفي استعمال رمزيّ العلامتين (!؟) مع أيّ استفهام إنكاري مهما كانت قوة الإنكار.

٧- علامة الحذف (...)

علامة مكوّنة من ثلاث نقط أفقيّة عند أحمد زكي، ومن وافقه^(٣)، تكتب خلال الكلام للدلالة على وجود كلمة أو كلام محذوف ومقتصّ من سياقه لم يُرد الكاتب نقله، أو الإشارة إليه، أو لا حاجة له به، أو يُستحيا من كتبه، أو لغير ذلك.

وسمّاها أحمد زكي نقط الحذف والإضمار^(٤)، ورسمها ثلاث نقط (...) فحسب، إمّا تأثراً بما نقله من اللغات الأوربيّة، وإمّا اجتهاداً منه للاقتصار عليها، وهو مسبوق بها استعمالاً، فقد ظهرت عند يوسف الموصلّي، الذي استعملها في ما لا يُراد نقله من النصوص ثلاث نقط^(٥).

(١) زكي، أحمد، الترتيم وعلاماته، ص ٢٥.

(٢) المامقاني، محمد، علامات الترتيم، ص ٧٩.

(٣) ينظر: زكي، أحمد، الترتيم وعلاماته، ص ١٤؛ والمصري، عبد الرؤوف، الإملاء الصحيح، ص ٣٧؛

وعاشور، عبد القادر، حروف التاج، ص ١١.

(٤) زكي، أحمد، الترتيم وعلاماته، ص ١٤.

(٥) الموصلّي، يوسف، التمرنة، ١٤/٢، ص ٣٥.

وتابع بعضهم زكياً في هذه التسمية، مؤكّدين أنّ علامة الحذف ثلاث نقط فحسب (...) ^(١). ولها عند محمود خليل رمزاً: النقط الثلاث، والنجمات الثلاث المتتابعة (***) ^(٢).

واختيار هذا العدد تحديداً يؤكّده عبد السلام هارون قائلاً: "النقط الثلاث المتتابعة، وتوضع مكان المحذوف لسبب أو لآخر، وهي ثلاث لا أكثر ولا أقلّ متجاوزة" ^(٣). ويظهر أنّه قصد من هذا الحكم -بتأثيره بما أقرّه أحمد زكي- توحيد ضوابط استعمال علامات الترقيم، وعدم فتح المجال للاجتهاد، ولا ينبغي حكمه على أساس منطقي كما قال عبد الفتاح الحموز، الذي لا يستبعد أن يكون حكمه اعتباراً لغياب سبب مقنع في عدّها ثلاثاً، ويؤكّد أنّ بعضهم يرسمونها أربعاً، وآخرين يثبتونها خمساً، ويُعلّل اختلافهم بأنّه ربما كان بحسب مقدار المحذوف، فإن كان قليلاً جيء بالثلاث، وإن كان كثيراً فبالخمس، وإن توسّط فأربع ^(٤)، وهذا غير سليم، لأنّ مقدار الحذف لا يراعى فيه تحديد نقط العلامة بكثرة، أو بتوسّط، أو بقلة ^(٥).

وحدّدها بعض الباحثين بأربع نقط ^(٦)، وخصّص بعضهم النقطة الرابعة المزيدة في آخر الجملة خاصّةً بأنّها التي تأتي عقب الثلاث للدلالة على نهاية الجملة، ولا سيّما إذا

(١) ينظر: هارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ٧٢؛ وزايد، فهد، علامات الترقيم، ص ٨٢؛ وبطرس، أنطونيوس، موسوعة الإملاء، ص ٢٣٨؛ والخطيب، عبد اللطيف، أصول الإملاء، ص ١٧٣؛ والمركز العربي، دليل الضوابط، ص ٩٥؛ والهاشمي، عبد الرحمن، تعلم النحو، ص ٢٤٧؛ وأوكان، عمر، دلائل الإملاء، ص ١١٩.

(٢) خليل، محمود، في سبيل اللغة، ص ٢٩.

(٣) هارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ٧٢.

(٤) الحموز، عبد الفتاح، فن الترقيم، ص ٧٨-٧٩.

(٥) ربط برجستراسر عدد النقط بعدد الكلمات المحذوفة من النصّ المحقّق، فقال: «وإذا خَمْنَا أنّ عدة كلمات سقطت، ولم نفهم ما هي، ولم ننجح في استدراكها وضعنا نقطاً يدلّ عددها على عدد الكلمات الناقصة». أصول نقد النصوص ونشر الكتب، إعداد وتقديم: محمد حمدي البكري، دار المريخ، الرياض، د. ط، ١٤٠٢هـ، ص ١٠٧. ولعلّ ما نزع إليه كان أسلوباً معتمداً عند محقّقي التراث الأوربيّ، ويظهر أنّ قوله جعل بعض الباحثين يكثرون عدد نقط علامة الحذف.

(٦) ينظر: إبراهيم، عبد العليم، الإملاء والترقيم، ص ١٠٣؛ والفيومي، محمد، قواعد الكتابة، ص ٣٩؛ وأبونعام، محمد، المجمل، ص ٧٠.

لم يكتب رمز الاختصار (إلخ)، فتكون الثلاث للحذف والرابعة للوقف^(١)، وحين تطرّق أحمد قبش، وعبد الفتاح الحموز إلى ذكر هذه العلامة مثلاً لها بخمس نقط^(٢).

وذكر حسني عبد الجليل أنّ الكاتب قد يزيد في عددها، ورسم ممثلاً لها ستّ نقط^(٣)، وعدّها عبد الجواد الطيب ستّ نقط^(٤)، وعدّها عبد الله مصطفى ثماني نقط^(٥)، وأغرب غريب نافع فجعلها بحسب مقدار المحذوف، فيرسمها حيناً ثلاثاً وأخرى ستّاً، ويضاعفها فيرسمها تسعاً، ويوصلها حيناً إلى خمس عشرة نقطة^(٦)، وهذا تكثير في نقطها لا طائل من ورائه، إذ تُغني النقط الثلاث عن الكلام المحذوف قليله وكثيره.

وسمّاها مارون غصن الخوري علامة الاكتفاء^(٧)، أي إنّ الكاتب قد اكتفى بالكلام المنقول، ولا يعنيه الكلام المحذوف، فوضع هذه العلامة دلالةً على الاكتفاء بالثبت، وتسميته هذه راعت الوظيفة دون الشكل. وسمّاها بعض الباحثين النقط الثلاث دون الإشارة إلى وظيفتها^(٨)، وأتبعها بعضهم بقيد المتابعة^(٩)، أو المتجاوزة^(١٠)، أو المتتالية^(١١)، وجاء عند محمد المامقاني أنّها تُسمّى علامة السّقط^(١٢)، وعُرفت عند آخرين بنقط

(١) ينظر: أبو السعد، موريس، الترقيم (الوقف)، مج ١٠/ج ١٥٢/١؛ وأبو زيد، سامي، قواعد الإملاء، ص ٢٤٢.

(٢) ينظر: قبش، أحمد، الإملاء العربي، ص ١٢٣؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الترقيم، ص ٧٨.

(٣) عبد الجليل، حسني، علم كتابة اللغة العربيّة، ص ١٤٦.

(٤) الطيب، عبد الجواد، دراسة في قواعد الإملاء، ص ١٣٣.

(٥) عبد الله، مصطفى، الكتابة وقواعد الإملاء، ص ٣٧.

(٦) نافع، غريب، الضياء، ص ٣٢.

(٧) الخوري، مارون غصن، علامات الوقف، ص ٣٧/ج ٥٧٢.

(٨) ينظر: قباوة، فخر الدين، علامات الترقيم، ص ٥٨؛ والمامقاني، محمد، علامات الترقيم، ص ٨٢؛

ويعقوب، إميل، معجم الإعراب، ص ١٩٠؛ ويّمين، ناصيف، المعجم المفصل، ص ٢٧٥.

(٩) الأحمد، مجدي، تقويم اليد، ص ٣٠.

(١٠) عثمان، حسني شيخ، كيلا نخطئ في الإملاء، ص ٩٠.

(١١) صيني، سعيد، قواعد البحث، ص ٤٩٥.

(١٢) المامقاني، محمد، علامات الترقيم، ص ٨٢.

التعليق^(١)، وهو ما أشارت إليه زينب فوّاز في رسالتها فسمّتها (أصفار^(٢) التعليق)، ومثّلت لها بخمس نقط بحسب المطبوع^(٣)، وكلُّها أسماءٌ متقاربةٌ في المعنى تبينُ الشكل والعدد، ولعلَّ نقطَ التعليق وأصفاره أغربها، إذ لا يُفهم من حذف الكلام تعليقه.

وتولّدت عند لاحقين علامة للحذف مكوّنة من نقطتين أفقيّتين (...)، أطلقوا عليها النقطتين المتجاورتين أو علامتي الحذف^(٤)، والنقطتين الأفقيّتين^(٥)، وعلامة البتر^(٦)، محاولين تمييز هذه العلامة بمواضعٍ حذفٍ خاصّة، فذكروا أنّها تُستعمل عادةً في التحقيقات الصحفّية، أو في شعر التفعيلة بين الكلمات، أو عند الاستطراد في ذكر الأمثلة، أو لمجرد التزيين^(٧). وذلك لجعلها تبدو مغايرة لاستعمال علامة النقط الثلاث، وهذا مخالف لما استقرَّ عليه الأمر عند المعاصرين من كونها ثلاث نقط^(٨).

٨- الشَّرْطَةُ (ـ)

خطٌ صغير ممتدٌ أفقيّاً، استعملها أحمد الشُّدياق، ويوسف الموصلّي، ولم يسمّياها^(٩)،

- (١) ينظر: الهاشمي، عبد الرحمن، تعلم النحو، ص ٢٤٨؛ وزايد، فهد، علامات الترقيم، ص ٨٢.
- (٢) وردت في المطبوع خطأً (أسفار)، والصواب أصفار لأنها قد سمّت النقطتين (:) الصفرين قبل هذا الموضع، فعُرف بهذا أنها تريد جمع صفر.
- (٣) الطويراني، حسن، كتاب خط الإشارات، ص ٢.
- (٤) عثمان، حسني شيخ، كيلا نخطئ في الإملاء، ص ٨٩.
- (٥) ينظر: المامقاني، محمد، علامات الترقيم، ص ٨١؛ وصافي، محمود، صوى الإملاء، مكتبة الروضة، حمص، سوريا، ط ٣، ١٩٨٤م، ص ٩.
- (٦) ينظر: أبو السعود، موريس، الترقيم (الوقف)، مج ١٠/ج ١٥٥/١؛ كروم، أحمد، الترقيم في نظام الكتابة، ص ٢٣٢.
- (٧) ينظر: المامقاني، محمد، علامات الترقيم، ص ٨١؛ وصافي، محمود، صوى الإملاء، ص ٩؛ وأبو السعود، موريس، الترقيم (الوقف)، مج ١٠/ج ١٥٥/١.
- (٨) وردت العلامتان عند الطويراني بوظيفتين مختلفتين، فدلّت النقطتان (...) على ابتداء المضمون في الأول وانتهائه في الآخر، ودلت الثلاث (...) على ثبوت مضمون الكلام. كتاب خط الإشارات، ص ٢-٣.
- (٩) ينظر: الشُّدياق، أحمد، اللفيف، ص ٥؛ والموصلّي، يوسف، التمرنة، ١٠/٢.

وسمّاها أحمد زكي^(١)، ومعناها أنّها تشبه في شكلها شرطة الحجّام^(٢)، واقتفى أثره كثيرون^(٣)، وقد عُرفت عند آخرين بأسماءٍ مختلفة، منها: الوصلة، والمعتريضة، والعارضضة، والشّحطة، والخطّ، والخطّ المعترض، والشّربة المفردة، والشّربة اليتيمة، وعلامة البدل، وعلامة الفصل، وعلامة الاعتراض^(٤).

ويُلاحظ على هذه الأسماء أنّها كالعلامات السابقة نُظر إليها من جهة شكلها ووظيفتها، فأما الوصلة فلكونها تصل ما قبلها بما بعدها، ومثلها الشّحطة والخطّ، وأما العارضضة، والمعتريضة، والخطّ المعترض، وعلامة الاعتراض فلأنّها تعرض وأختها (-) في وسط الكلام بين أجزاء الجملة، أو لأنّها تعرض بين قسيمين كالأعداد في مثل: (١٣٨-١٩٩هـ)، أو لاعتراضها بين العدد والمعدود كما في: (-١)، ولهذا سُمّيت عند بعضهم علامة الفصل، وأما علامة البدل فلأنّها تأتي بين الأعداد بدلاً من حرف الجرّ إلى، أو لأنّها تأتي في سرد المحاورة بدلاً من ذكر أسماء المتحاورين، وفُيِّدت عند بعضهم بصفتي المفردة أو اليتيمة لكونها منفردة في الاستعمال، وهي تسمية غير دقيقة لوجود شرطة أخرى مفردة ويتيمة أيضاً، ولكنّها رأسيّة مائلة (/)، تسمّى الخَطّ المائل، أو الشرطة المائلة، وتستعمل في الأكثر للفصل بين الكلمات أو الأرقام^(٥).

(١) زكي، أحمد، الترقيم وعلاماته، ص ١٤.

(٢) الحموز، عبد الفتاح، فن الترقيم، ص ٥٢.

(٣) ينظر: المصري، عبد الرؤوف، الإملاء الصحيح، ص ٣٧؛ وقباوة، فخر الدين، علامات الترقيم، ص ٥٨؛ ونافع، غريب، الضياء، ص ٢٥؛ والنعمي، عبد المجيد، زميله، الإملاء الواضح، ص ١٥؛ وعبد الله، مصطفى، الكتابة وقواعد الإملاء، ص ٣٦.

(٤) ينظر: الحموز، عبد الفتاح، فن الترقيم، ص ٥٢؛ والمماقاني، محمد، علامات الترقيم، ص ٧٨؛ وقبش، أحمد، الإملاء العربي، ص ١٢٤؛ والرواشدة، حامد، أساسيات الخط، ص ١٢٢؛ والهاشمي، عبد الرحمن، تعلم النحو، ص ٢٤٨؛ وأبو السعود، مورييس، الترقيم (الوقف)، مج ١٠/ج ١٥٥؛ وعثمان، حسني شيخ، كيلا نخطئ في الإملاء، ص ٩٦؛ وكمال، محمد سعيد، كتاب الأمالي، ص ٤٠؛ والرامي، فواز، موسوعة الأقصى اللغويّة الشاملة في رسم الحرف العربي والإملاء والترقيم، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة، ط ١، ٢٠١٠م، ص ٣٨٧.

(٥) ينظر: محسن، أحمد، استعمال الخط المائل في الكتابة غاياته ومشكلاته، مجلة التعريب، دمشق، ٢٠٠٧م، ع ٣٣/١٠٦-١٠٩؛ والهاشمي، عبد الرحمن، تعلم النحو، ص ٢٤٦؛ وصيني، سعيد، قواعد البحث، ص ٥٠٠.

وإطلاق صفّي المفردة واليتيمة على هذه العلامة عند بعضهم سببه أن هناك علامتين تستعملان مثنائين، أولاهما علامة الاعتراض أو المعارضتين، وبعضهم يُسمّيهما الشرطتين، والخطّين الأفقيين القصيرين، وهما شرطتان أفقيتان متباعدتان (- -)، تُوضع بينهما الجمل الاعتراضية^(١)، والأخرى علامة المتابعة، التي سمّاها محمد المامقاني علامة التبعية، وهما شرطتان متراكبتان أو متوازيتان (=) تردان في الحواشي في آخر السطر من الصفحة الأولى، وفي ابتداء السطر من الصفحة الثانية لتدلّ على اتصال الكلام بين الحواشي^(٢).

٩- القوسان ()

سمّاهما أحمد زكي القوسين^(٣)، لأنّهما قوسان تُوضع بينهما كلمات مميّزة، يُرعى لفت النظر إليها، أو أرقام يُخشى أن تختلط بالكلمات، وسمّاها عبد الرؤوف المصري علامة الحصر^(٤)، والتزمت وزارة المعارف المصرية بتسمية أحمد زكي^(٥).

وعُرفت هذه العلامة عند بعضهم بالقوسين الكبيرين، والقوسين الهلاليين، والقوسين المتقابلين، والقوسين المفردين، والقوسين المستديرين، والقوسين المجردتين، والهلاليين، والهلاليين العاريين، ونصفي الدائرة، وعلامة الحصر، وعلامة الاعتراض^(٦).

(١) ينظر: جواد، مصطفى، أمالي التحقيق، مج ٦/١٤/١٢٣؛ والنجار، محمد، وزميلاه، الكتابة العربية، ص ١٦٤.

(٢) ينظر: المامقاني، محمد، علامات الترقيم، ص ٨٥؛ وقباوة، فخر الدين، علامات الترقيم، ص ٥٩؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الترقيم، ص ٨١.

(٣) زكي، أحمد، الترقيم وعلاماته، ص ١٥. حشّى عليه ناشر كتابه عبد الفتاح أبو غدة بقوله: «أنا أميل إلى اختيار لفظ (الهلاليين) بدل (القوسين) لهذه العلامة، وذلك لأمرين: لحلاوة لفظ (هلاليين) ورساقته، ولفهم مدلوله من حيث تصور أحنائه».

(٤) المصري، عبد الرؤوف، الإملاء الصحيح، ص ٣٧.

(٥) عاشور، عبد القادر، حروف التاج، ص ١١.

(٦) ينظر: قباوة، فخر الدين، علامات الترقيم، ص ٥٨؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الترقيم، ص ٦٩؛ ونافع، غريب، الضياء، ص ٣٠؛ وزايد، فهد، علامات الترقيم، ص ١٠٩؛ والرواشدة، حامد، أساسيات الخط، ص ١٢٩؛ والهاشمي، عبد الرحمن، تعلم النحو، ص ٢٤٨؛ والخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ٧٢٦/٢؛ ويعقوب، إميل، معجم الإعراب، ص ١٩٢؛ والرامي، فوزان، موسوعة الأقصى، ص ٣٨٥.

وأكثر الصفات التي وُصف بها القوسان واضحة، فصفة الكبيرين تُقابل علامة الاقتباس (" ") التي تُسمّى القوسين الصغيرين، ومثلها صفة المفردين، لأنّ القوسين الصغيرين مضاعفتان، وأمّا صفتا التقابل والاستدارة فلكونهما نصفَي دائرة متقابلين، وأمّا الأخريات فنُظر فيها إلى وجه الشبه بينها وبين الهلال ونصفَي الدائرة، وأمّا علامتا الحصر والاعتراض فلأنّ القوسين يعترضان الكلام لحصر ما بينهما عمّا خارجهما.

وأما صفتا التجرد والتعرية فالمقصود خلُوهما من الزخرفات والحليات التي ميّزت القوسين المزهرين بإضافة ما يشبه شكل الوردة وسطهما ليتميز المنقول بينهما بأنّه آية أو آيات قرآنيّة تمييزاً لكلام الله، عزّ وجلّ، وهي العلامة التي عُرفت بالقوسين العزيزيين، والقوسين المزخرفين، والقوسين المجوّفين، والقوسين المنقوشتين، والهلالين المزهرين، والكأسين المزهرين^(١)، وكلّها أسماء واضحة، ولعلّ المقصود بالكأسين ما يشبه هذه العلامة { }، وذلك لوجود انحناء في وسطها جعلتها تشبه الكرسيّ.

وقد استُعمل لهذه العلامة عند المعتنين بتحقيق التراث شكلان معدّلان، هما: []، < >، اشتهرا بأسماءٍ مختلفة، فعُرفا بالمصراعين، والقوسين المربعين، والقوسين المستطيلين، والقوسين المُركّنين، والقوسين المعقوفتين، والعاضدتين، والعُضادتين، والمعكوفين، والمعقوفين، والمُعقّفين، والمركّنين، والحاصرتين، وعلامتيّ التّكملة، وعلامة الحصر، وعلامة الإضافة^(٢)، والناظر في أسمائهما يجدها متقاربة، ووظيفة هاتين

(١) ينظر: جواد، مصطفى، أمالي التحقيق، مج ٦/١٤/١٢٣؛ وقباوة، فخر الدين، علامات التّقييم، ص ٥٨؛ والحموز، عبد الفتاح، فن التّقييم، ص ٧٤؛ والهاشمي، عبد الرحمن، تعلم النحو، ص ٢٤٥، ص ٢٤٨؛ وعثمان، محمد، تحفة النبهاء، ص ٦٩؛ ونافع، غريب، الضياء، ص ١٩؛ وأبو السعد، مورييس، (التّقييم (الوقف)، مج ١٠/١٠/١٥٧.

(٢) ينظر: خليل، محمود، في سبيل اللغة، ص ٢٥؛ وجواد، مصطفى، أمالي التحقيق، مج ٦/١٤/١٢٣؛ والمامقاني، محمد، علامات التّقييم، ص ٨٥؛ وهارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ٧٢؛ وقباوة، فخر الدين، علامات التّقييم، ص ٥٨؛ والحموز، عبد الفتاح، فن التّقييم، ص ٧٠؛ والرواشدة، حامد، أساسيات الخط، ص ١٣٠؛ والمركز العربي، دليل الضوابط، ص ١٠٢؛ والنجار، محمد، وزميلاه، الكتابة العربيّة، ص ١٦٦؛ وزايد، فهد، علامات التّقييم، ص ٨٨؛ وأبو زيد، سامي، قواعد الإملاء، ص ٢٤٩؛ وأبو السعد، مورييس، (التّقييم (الوقف)، مج ١٠/١٠/١٥٧.

العلامتين حصرما يضيفه الناقل أو المحقق في النص من زيادة إتماماً للسياق لتوضيح المعنى، وتمييزاً له من النص الأصلي المنقول أو المحقق، ولهذا فهما تكثران في تحقيق الكتب وإعادة نشرها^(١).

١- علامة التَّنْصِيس (")

سمّاها أحمد زكي علامة التضييب بأثر من مصطلحات علم الحديث، لأنّ المحدثين كانوا يضعون على نصّ الحديث ما يشبه الضبّة^(٢) لتمييزه مما عده^(٣)، ولم يرق هذا الاسم عبد الرؤوف المصري، فأطلق عليها: علامة التَّنْصِيس، وعلامة الشَّناتر^(٤)، فأما التَّنْصِيس فلأنّها تضمُّ نصّاً منقولاً، وأما الشَّناتر فجمع شُنْثرة، وهي الفرجة بين الأصابع^(٥)، فسُمِّيت بذلك من باب التشبيه^(٦)، ووافقته وزارة المعارف المصريّة في علامة التَّنْصِيس^(٧)، وباختيارها هذا الاسم انتشر في الأقطار العربيّة وعمّم، فصارت لا تُعرف عند الأكثرين إلّا به.

ومع شهرة هذا الاسم فلم يُحل شيوعه دون إطلاق أسماءٍ جديدةٍ عليها، منها: علامة المنطوق، وعلامة الاقتباس، وعلامة الشواهد، والحواصر، والأهلة، والقويسات، والقوسان المزدوجان، والقوسان الصغيران، والقويستان الصغيرتان المضاعفتان، والهلالان الصغيران، والشّولتان المزدوجتان^(٨).

(١) برجستراسر، أصول نقد النصوص، ص ١٠٦.

(٢) الضبّة: حديدةٌ أو غَلَقٌ يُغلقُ بها الباب. مجمع اللغة، المعجم الوسيط، ص ٥٣٢.

(٣) زكي، أحمد، الترقيم وعلاماته، ص ١٥.

(٤) المصري، عبد الرؤوف، الإملاء الصحيح، ص ٣٧.

(٥) الزبيدي، تاج العروس، (ش.ن.ت.ر)، ١٢/٢٤٦.

(٦) الهاشمي، عبد الرحمن، تعلم النحو، ص ٢٤٨.

(٧) عاشور، عبد القادر، حروف التاج، ص ١١.

(٨) ينظر: جواد، مصطفى، أمالي التحقيق، مج ٦/١٤/١٢٣؛ والهاشمي، عبد الرحمن، تعلم النحو،

ص ٢٤٨؛ وقباوة، فخر الدين، علامات الترقيم، ص ٥٨؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الترقيم، ص ٧٧؛

والمركز العربي، دليل الضوابط، ص ١٠٠؛ والرواشدة، حامد، أساسيات الخط، ص ١٢٨؛ وزايد، فهد،

علامات الترقيم، ص ١٠٩؛ والأسمري، صالح، مباحث في الترقيم، ع ٢١٦/٣٧٧؛ ويّمين، ناصيف،

المعجم المفصل، ص ٢٧٧؛ ورشदान، محمد، الكتابة العربيّة، مج ١٣/٢٤/٨٠؛ وأبو السعد، موريس،

الترقيم (الوقف)، مج ١٠/١٥٦.

ويُلاحظ أنه قد رُوِيَ في أسمائها الشكلية عددها وحجمها، فسُمِّيت الأهله، والحواصر، والقويسات لكونها أربعة أقواس صغيرة، وسُمِّيت القويستين المذوجة، والمضاعفة، والصغيرة لأنَّهما قوسان صغيرتان في أوَّل النصِّ، واثنان في آخره. وأمَّا الشولتان (الفاصلتان) فلأنَّ شكلها الصغير يشبه شكل الفاصلتين المضاعفتين، بل إنَّ شكلها عند بعضهم قد يكون فاصلتين مقلوبتين^(١).

وأمَّا أسماؤها الوظيفية فأقربها معنىً إلى علامة التنصيص علامة الاقتباس، وسَمَّاهَا محمود خليل علامة المنطوق، لأنَّها تحصر العبارة المنطوقة^(٢)، وسَمَّاهَا محمد رشدان علامة الشواهد^(٣)، لأنَّها تحصر الكلام المستشهد بنقله.

كانت هذه العلامات المبحوثة أشهر علامات الترقيم المستعملة في الكتابة العربية، وأنَّضح الاختلاف بين الباحثين في أسمائها، ولم أتطرق إلى اختلافهم في وظائفها ومواضع استعمالها، لأنَّ ذلك لأقواعد ثابتة له إلا في المشهور المتعارف عليه، وأمَّا في غيره فلا يلتزم بنظام معين، ولا سيما في استعمال الفاصلة والفاصلة المنقوطة، فهذا عبد الفتاح الحموز يقول: " فالمواضع التي يمكن أن تُستعمل فيها الفاصلة المنقوطة يمكن أن تحلَّ محلَّها الفاصلة"^(٤). ويخالفه موريس أبو السعد، فيقول: "ويمكن أن تُستبدل بها [الفاصلة] الفاصلة المنقوطة عند فصل الجمل الطويلة لكونها أكثر تحديداً من الفاصلة"^(٥). ولعلَّ هذا ما جعل فخر الدين قباوة يتجاهل علامة الفاصلة المنقوطة، فلم يُشر إليها في كتابه^(٦).

ثمَّ إنَّ الذوق الشخصي للكاتب واجتهاده يتحكَّم في استعمال العلامات عنده، فهذا أبو عبد الرحمن الظاهري نجده يتوسَّع في استعمال الفاصلة، ويميز بين استعمال

(١) الهاشمي، عبد الرحمن، تعلم النحو، ص ٢٤٨.

(٢) خليل، محمود، في سبيل اللغة، ص ٢٨.

(٣) رشدان، محمد، الكتابة العربية، مج ١٣/٢٤/٨٠.

(٤) الحموز، عبد الفتاح، فن الترقيم، ص ٣٧.

(٥) أبو السعد، موريس، الترقيم (الوقف)، مج ١٠/١٠/١٥٣.

(٦) قباوة، فخر الدين، علامات الترقيم، ص ٥٦-٥٩.

الأقواس على أسس منطقيّة، ويدعو إلى وضع النقطتين الرأسيّتين بعد المنادى، وبين البديل والمبدل منه، وبين أجزاء الجملة إذا طالت، ويستعمل علامة الاستفهام أكثر من مرّة إذا كان الكلام في فحواه يحمل معنى الاستفهام، ولو تقديراً، على أن تكون مصفوفةً في آخر الفقرة^(١).

وهذا زكريا أبو حمدية يشير إلى اختلاف استعمال بعض العلامات، فيقول: "غير أنّ هذا الاستعمال لا يتّسم في الوقت الحاضر بالاطراد، وكأنّ التقعيد نفسه غير متّسق. فلو افترضنا أنّ هناك تقعيدياً مقبولاً لوجدنا له سلطةً في الاستعمال...، فلا يبدو لنا وجود إجماع بين المؤلّفين وغيرهم على استعمال علامة ترقيم واحدة لنهاية الجملة"^(٢). وتوصّل إلى هذا الاستنتاج بعد أن أجرى تجربة، فجاء بنصّ أدبيّ نثريّ، وزّعه على خمسة من أساتذة اللغة العربيّة في الجامعات الأردنيّة، وطلب منهم أن يضعوا النقطة أو آخر الجمل التامّة المعنى، فوجدهم غير متّفقين في مواضعها، بله في عدد جمل النصّ^(٣).

كلّ هذا جعلني في منأى عن بحث هذه الاختلافات التي ليس لها قواعد ثابتة يُركن إليها، وإنّما هي اجتهادات شخصيّة متألّفة، وإضافات تُعبّر في الأغلب عن رأي صاحبها^(٤).

(١) ينظر: الظاهري، أبو عبد الرحمن، علامات الترقيم، ع ٥٦/٢٦٩؛ وصالح الحسن، الرسم الإملائي، ص ٣٢٦-٣٣٣.

(٢) أبو حمدية، زكريا، تقعيد الإشارة إلى نهاية الجملة العربيّة، مجلة مجمع اللغة العربيّة الأردني، ٢٤/٥٨٤/٥٨م.

(٣) المرجع نفسه، س ٢٤/٥٨٤/٦٠.

(٤) الأسمري، صالح، مباحث في الترقيم، ع ٣٧٨/٢١.

الفصل الخامس

الخلاف في الكلمات المهموزة وتراكيبها



الخلاف في نظام الكتابة العربية
رسمًا وضبطًا عند القدماء والمحدثين

تناولت في الفصل الرابع ضبط علامتي همزتي القطع والوصل، وما قيل فيهما من خلاف قديماً وحديثاً، وأرجأت الحديث عنهما رسماً إلى هذا الفصل الذي خصّصته للكلمات المهموزة التي تمثّل الهمزة جزءاً من بنيتها، والأثر المصاحب لبعض الكلمات المهموزة في إطار تراكيبٍ مخصوصةٍ تجعلها في حالة تغيرٍ من حال إلى حال.

ومن المعلوم أنّ مشكلة رسم الهمزة من المشكلات المعقّدة التي اختلف فيها اللغويون، وأهل الرسم والضبط، فمنهم من التزم الأثر المصحفيّ في كتبها، ومنهم من دعا إلى عدم الالتزام به، ومنهم من اقترح طرائق جديدةً في رسمها بدعوى التسهيل، وكلُّ أدلّى بدلوه، وأبان عن فكره. وفي هذا الاختلاف رُفضت أقوال، ورُدّت مقترحات، واستُهجنت أفكار، وقُبل بعضها على مضض، ورُئي في بعضها الحلُّ الأنجع، وكلُّ أخذ من قوله ورُدَّ عليه. وإلى يومنا هذا لم يستقرّ لبعض أوجه رسم الهمزة قرار، ولم تتوحد قواعدها.

وقد قسّمت الفصل على ثلاثة مباحث، بحثت في الأوّل منها الخلاف في الكلمات المهموزة الأول بين القطع والوصل، وهي الكلمات التي نُقل فيها عن المتقدمين وصل همزتها وقطعها، وفي المبحث الثاني بحثت الكلمات المهموزة الأول بين التغير والثبات، وأعني بها الكلمات التي قد تُحذف همزتها، أو تتغيّر بحسب تراكيب الكلام المختلفة، واختصّ المبحث الأخير بدراسة الهمزتين المتوسّطة والمتطرّفة، مناقشاً المواضع الخاصّة بهما، وما نُقل فيهما من خلافات، وما جدّ في رسمهما من اقتراحات.

المبحث الأوّل

الهمزة الأولىّة بين الوصل والقطع

يقُلُّ في لغتنا أن يُدرس رسم الكلمات المهموزة الأوّل خلافيّاً، إذ المتبادر إلى الذهن أنّ خلافاتِ الرسم قد احتوتها في الأكثر الكلمات المهموزة الوسط والمهموزة الآخر، ولكن ثَمّة خلاف في رسم بعض كلمات معدودة قطعاً ووصلاً، وأشهرها:

أولاً: لفظ الجلالة (الله)

حُصَّ لفظ الجلالة (الله) بخصائص لغويّةٍ مميّزة، جعلت الدارسين يعتنون بدراسته صوتياً، وصرفياً، ونحويّاً، ودلاليّاً^(١) لِماله من قدسيّة وإجلال عند المسلمين، وهو لعظمته عندهم صار مُفتّح كلِّ فعل يقومون به، وكلِّ كلام يكتبونه تبرُّكاً به وتفاؤلاً، فكثُر عندهم استعماله حتى بلغ من الشهرة حدّاً لا يسع معه أحدًا الجهل به.

وسأتناول في هذا المطلب خصائصه الإملائيّة التي تُؤثّر على وجه الخصوص في همزته بين الوصل والقطع في أسلوبي القَسَم والنداء خاصّةً، لكثرة استعمالهما عند العرب، فالدعاء عبادة، والقسم عقيدة، وقد ارتبطا بأحوال الإنسان في علاقته بربّه، ومعاملته الناس.

١- قطع همزة لفظ الجلالة (الله) في القَسَم

ارتبطت بلفظ الجلالة في القسم تغييرات كتابيّة عند حذف حرف القسم والتعويض منه بحرفين، هما: ها التنيبه (ها)، وهمزة الاستفهام (أ)، جاء عند سيبويه: "وإذا قلت

(١) ينظر: النَّملة، خالد، خلاصة القول في الخصائص النحوية للفظ الجلالة (الله)، مجلة الدرعية، الرياض، ٢٠١٢م، س ١٣/٥٢، ٣١٩/٥٢-٣٧٠؛ والوزير، محمد، لفظ الله دراسة في التأصيل المعجمي في الساميّة، والخصائص المورفولوجية والتركيبيّة والدلالية، مجلة علوم اللغة، القاهرة، ١٩٩٩م، مج ٢/ ٩١-٤٨؛ والغامدي، سعيد، الخواص النحوية للفظ الجلالة في كلام العرب: عرض ودراسة، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وأدابها، مكة المكرمة، ٢٠١١م، ٦/٩٥-١٣٥.

لاها الله لا أفعل لم يكن إلا الجرُّ، وذلك أنه يريد لا والله، ولكنَّه صار (ها) عوضاً من اللفظ بالحرف الذي يجرُّ...، ومثل ذلك الله لتفعلنَّ؟ إذا استفهمت، أضمروا الحرف الذي يجرُّ، وحذفوا تخفيفاً على اللسان، وصارت ألف الاستفهام بدلاً منه في اللفظ معاقباً^(١).

ولأنَّ الحرفين المعوّضين أحدهما همزة قطع (أ)، والآخر ينتهي بألف (ها) فمن المؤكَّد أنَّ دخولهما على همزة التعريف في لفظ الجلالة سيؤدِّي إلى التقاء مثلين، وأفضى هذا الالتقاء إلى بعض التغيُّرات في بنية لفظ الجلالة (الله) تتمثل في تركيبين:

أ- لا، ها الله

مرَّانفأ أنَّ هذا الحرف عوض من حذف حرف القسم، وأنَّ تركيب (لا، ها الله) نابت فيه (ها) عن الواو في تركيب (لا والله)، وقد يأتي جوابه متصدراً بـ(ذا)، فيقال: لاها الله ذا^(٢)، أو جملة فعلية: (لاها الله لأفعل). وقد نقل العلماء لهذا التركيب أربع لغات^(٣):

١- إثبات ألف (ها)، وحذف همزة الوصل من لفظ الجلالة (هالله)، وهي أكثر اللغات استعمالاً.

٢- حذف ألف (ها)، وهمزة الوصل من لفظ الجلالة (هالله)، وهي لغة متوسطة في القلة والكثرة.

(١) سيبويه، الكتاب، ١٦٠/٢-١٦١.

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠٦/٩؛ ورضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: حسن حفطي، ويجي مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ط١، ١٩٩٧م، ق٢/٢/١١٩٤.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤٩٩/٣؛ والمبرد، المقتضب، ٣٢١/٢؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ١٠٦/٩؛ وابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٩/٣؛ والرضي، شرح الكافية، ق٢/٢/١١٩٣-١١٩٤؛ وأبو حيان، الارتشاف، ١٧٦٧/٢؛ وابن هشام، مغني اللبيب، ٣٢٢/٤-٣٢٣؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٢٣٣/٤.

٣- إثبات ألف (ها)، وقطع همزة الوصل في لفظ الجلالة (هاالله)، وهي دون السابقتين استعمالاً.

٤- حذف ألف (ها)، وقطع همزة الوصل في لفظ الجلالة (هاالله)، وهي أقل اللغات وأضعفها.

والناظرُ في هذه اللغات يجد أنَّ لغتَيْنِ منهما جاءتا على أصل بنية الكلمة بلا تغيير، وهما اللغتان المشهورتان، وأمَّا اللغتان اللتان ورد فيهما لفظ الجلالة بخلاف أصل كتبه بهمزة قطع فهما أقلُّ شهرة من السابقتين، وهذا يعني أنَّ الأصل في همزة لفظ الجلالة أن يكتب بهمزة وصل في هذا التركيب، ومن كتبه بهمزة قطع احتجَّ بمجيء هذا عن بعض العرب بغضَّ الطرف عن درجة فصاحته، وعلى قلة استعمال التركيب في الوقت الحاضر فإنَّ الراجح أن يكتب على اللغة الفصيحة المشهورة بهمزة وصل، ولا يُخطأ من كتبها بالأخرى.

ب- الله، آله، فآله، أفآله

تقدّم الحديث عن العوض بالاستفهام في تركيب القسم، وتبيّن أنَّ همزة الاستفهام تدخل على لفظ الجلالة (الله)، فتؤثّر في كتابته، لأنَّ همزة الاستفهام لاقت همزة تعريف لفظ الجلالة فاجتمع مثلان، وقد نُقلت لهذا التركيب أربع حالات^(١):

١- (الله) بحذف همزة الاستفهام والفاءِ العاطفة، وقطع همزة الوصل.

٢- (الله) بهمزة ممدودة دالّة على دمج همزة الاستفهام بهمزة الوصل (أ+).

٣- (فآله) بحذف همزة الاستفهام، وإثبات فاءِ العطف، وقطع همزة الوصل.

٤- (أفآله) بهمزة الاستفهام والفاءِ، وقطع همزة الوصل.

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/٤٩٩؛ والمبرد، المقتضب، ٢/٣٢١؛ وابن مالك، شرح التسهيل، ٣/١٩٩؛ والرضي، شرح الكافية، ٢/١١٩٥؛ وأبو حيان، الارتشاف، ٢/١٧٦٧؛ والمالقي، رصف المباني، ص ٥٣، ٤٠٥؛ وابن عقيل، المساعد، ٢/٣٠٧؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٤/٢٣٣-٢٣٤.

فأمَّا (الله) فيرى العلماء أنَّ همزة الاستفهام فيها محذوفة من السياق، وأنَّ التعويض هنا كان بقطع همزة الوصل في لفظ الجلالة، ويبدو أنَّ هذه الهمزة هي همزة الاستفهام دخلت على لفظ الجلالة (الله)، فحذفت همزته، وهذا يوافق قول بعضهم بجواز حذف همزة التعريف، وإبقاء همزة الاستفهام إذا دخلت على الاسم المعرَّف^(١)، وأمَّا (آله) فدُمجت فيها الهمزتان معاً بهمزة ممدودة، وارتبطت اللغتان الأخيرتان (فأله، أفأله) بالفاء، وقطع همزة لفظ الجلالة ظاهراً بأثر من الفاء التي بوجودها فصلت بين المثليين في (أفأله)، وتأكد بوجودها أنَّ همزة الوصل قد قُطعت عوضاً عن حرف القسم المحذوف، فيكون قطعها ثالث التعويضات^(٢).

٢- قطع همزة لفظ الجلالة (الله) في النداء

سُمع عن العرب قولهم: (يا الله اغفر لنا)^(٣) بقطع همزة لفظ الجلالة، وبالمناداة مباشرة بلا واسطة (أيها) التي يُستعان بها دائماً في مناداة الاسم المعرف بـ(أل)، وحصلت بالتقاء ألف حرف النداء وهمزة الوصل في لفظ الجلالة تغييرات ثبت منها خمس صور، وهي^(٤):

١- (يا الله) بتمام حرف النداء، وعلى أصل وضع لفظ الجلالة بهمزة الوصل، وهذه الصورة هي القياس في الاستعمال، وأكد الأصفهاني أنَّ هذه اللغة لم ترد

(١) ينظر: أبو حيان، الهجاء، ص ١٠٦-١٠٧؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٤/٣١٦-٣١٧.

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٩/١٠٦؛ وابن عصفور، شرح الجمل، ١/٥٣٠؛ وأبو حيان، الارتشاف، ٢/١٧٦٧.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢/١٩٥.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢/١٩٥؛ والمبرد، المقتضب، ١/٣٨٨؛ وابن جني، المحتسب، ١/٢٤٩؛ وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ٢/١٩٦؛ والأصفهاني، أبو الحسن علي بن الحسين، شرح اللمع، تحقيق: إبراهيم بن محمد أبو عباة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٩٩٠م، ٢/٦٢٤؛ وأبو حيان، الارتشاف، ٣/٢١٩١؛ والأزهري، شرح التصريح، ٢/٢٢٣؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٣/٤٨.

- عن العرب، وإنما وردت عندهم بقطع همزة الوصل لكونها من خواصّ لفظ الجلالة^(١)، وما قاله مخالف لقول الجمهور الذين أثبتوها على أصلها.
- ٢- (يا الله) بتمام حرف النداء وقطع همزة الوصل، وهو ما عدّه كثير من العلماء خصيصاً لفظ الجلالة.
- ٣- (يا لله) بحذف ألف (يا) للتخلّص من التقاء ساكنين.
- ٤- (يا لله) بحذف ألف (يا)، وقطع همزة الوصل.
- ٥- (يلله أو يله) بحذف ألف (يا)، وهمزة الوصل، وألف لفظ الجلالة. وحكى هذه الصورة الكسائي، ونقل عن الخليل كراهتها لما فيها من إجحاف بحذف حرفين من لفظ الجلالة.
- وبالنظر في تلك الحالات يتّضح أنّ التغيير المصاحب لهذا التركيب تركّز في قطع همزة الوصل من لفظ الجلالة (الله)، وحذف همزته أو حذف ألف (يا) النداء.
- والخلاصة أنّ حكم قطع همزة لفظ الجلالة في أسلوبيّ القسم والنداء الجواز لا الوجوب، ويبدو لي أنّ قطع همزة الوصل في لفظ الجلالة (الله) في كلّ ما تقدّم ما هو إلامتداد لأصل لغويّ قديم في اللغات السامية، إذ يرجع الاسم فيها إلى جذرين: ثنائيّ يتكوّن من همزة واللام (إل)، أو ثلاثيّ يتكوّن من همزة، واللام، والهاء (إله)، وقد عُرف بصيغ متقاربة من هذين الجذرين، فكان في الأكاديّة: (أيلو، إلو، يلو)، وفي الأوجاريتيّة: (أيل)، وفي العبريّة: (إل، إيل)، وفي الآراميّة: (إلوه)، وفي السُريانيّة: (ألاها)، وفي العربيّة الجنوبيّة: (إل، أيل، إلاه)، وفي الحبشيّة: (إلو)^(٢).

(١) الأصفهاني، شرح اللمع، ٦٢٤/٢.

(٢) ينظر: الوزير، محمد، لفظ الله دراسة في التأصيل المعجمي، مج ٢/١٤/٣٥-٣٨؛ والرازي، الزينة،

حاشية المحقق، ص ١٨٤.

ثانياً: (البَّتَّة) أم (ألبَّتَّة)

هذه الكلمة من أشهر الكلمات التي اختلفت في رسم همزتها وصلاً وقطعاً، وهي من مصادر الفعل بَتَّ يَبْتُ بمعنى قَطَعَ، جاء عند الجوهري: "البَّتُّ القطع...، ويقال: لا أفعله بَتَّةً، ولا أفعله البَّتَّةَ لكلِّ أمرٍ لا رجعةَ فيه"^(١). والبَّتَّة من المصادر التي يكثر استعمالها دون فعلها، جاء عند سيبويه في باب ما ينتصب من المصادر توكيداً لما قبله: "ومن ذلك قولك: قد قعد البَّتَّة، ولا يُستعمل إلا معرفةً بالألف واللام كما أنَّ جَهْدَكَ، وأَجْدَكَ لا يُستعملان إلا معرفةً بالإضافة"^(٢). وما نفاه سيبويه استعمالاً أثبتته اللغويون في نقولهم كما ورد عند الجوهري، وجاء في لسان العرب: "قال ابن بَرِّي: مذهب سيبويه وأصحابه أنَّ البَّتَّة لا تكون إلا معرفةً البَّتَّة لا غير، وإنما أجاز تنكيره الفراء وحده، وهو كوفي"^(٣). ومن هنا جاء أصل الخلاف في همزتها، لأنَّ البصريين يرونها معرفةً بالألف واللام فحسب ولا ترد نكرةً، وخالفهم الفراء، ومن تابعه من أهل اللغة فأجازوا تنكيرها، ويُسْتَشْف من مذهب البصريين أنَّ أداة التعريف فيها كأنَّها من أصل بنيتها لا تنفك عنها، ولهذا تسرَّب القول بقطع همزتها، وأمَّا مذهب الفراء والقائلين بجواز مجيئها نكرةً فأعاد لأداة التعريف استعمالها الأصليَّ بهمزة وصل لمجيء المصدر نكرةً، وعدم استحقاق أداة التعريف الأصالة في بنية الكلمة.

ولم يشتهر في همزتها خلاف في القرون الهجرية الأولى، لأنَّ الأصل المعتمد في همزتها كتبها بهمزة وصل، ف(أل) فيها أداة التعريف، ولا تُقطع همزتها إلا بدليل ينصُّ على هذا ويُنقل عن الثقات من أهل اللغة، ويبدو أنَّ الخلاف في رسم همزتها قد ظهر عند علماء القرن السابع الهجري، وهي حِقبة متأخرة لا يصحُّ فيها إسناد خلاف إلى المتقدمين، ولعلَّ

(١) الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٩٩٠م، (ب.ت.ت)، ١/٤٤٢. وينظر: ابن منظور، لسان العرب، (ب.ت.ت)، ٧/٢.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣٧٩/١.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، (ب.ت.ت)، ٧/٢.

أول من صرَّح بقطع همزتها الفَرْحَان (ق ٧هـ)، الذي قال: "ومما ينتصب مصدرًا قولهم: لا أفعل ذلك البتَّة، قطعتَ الهمزة إشعارًا بأنَّ الكلام كأنَّه قد تمَّ عند قولك (ذلك)، ثم استأنف قولك (البتَّة) من الأول لفظًا، وإن كان متصلاً به معنيً، وليس هذا شيئاً يُقاس عليه"^(١). ومثله الإسْفَرَائِينِي (٦٨٤هـ) الذي قال عن همزتها: "وقطع الهمزة بمعزل عن القياس، ولكنَّه مسموعٌ"^(٢). ويلحظ في كلامهما أمور:

١- أن تأكيده سماع قطع همزة البتَّة لإمام لهما فيه، ولم يثبت عند المتقدمين من صرَّح بهذا.

٢- أن مخالفة القياس في كتب البتَّة بقطع همزتها غير ثابت رسمًا عند من سبقهما.

٣- القول بأنَّ قطعها قد أسَّس على الوقف على ما قبلها ثم الابتداء بها، فناسب هذا قطع همزتها غير دقيق، لأنَّ استئناف الكلام بلفظ مبدوءٍ بهمزة وصل يجعل همزته قطعًا نطقًا، ولا يجعلها قطعًا رسمًا، بل تبقى على أصلها.

وكان لقولهما أثر في من جاء بعدهما، فهذا شارح كتاب: (اللباب) نُقِرَه كار (٦٧٧هـ) يؤيد ما ذهب إليه الإسْفَرَائِينِي بقوله: "وقطع الهمزة من البتَّة بمعزل عن القياس، لأنَّ الهمزة فيها همزة وصل...، لكنَّ قطع الهمزة مسموعٌ، لأنَّه إنَّما يقال: لا أفعلُ البتَّة بفتح الهمزة"^(٣).

ويأتي بعده الكرْمَانِي (٧٩٦هـ) شارح صحيح البخاري، الذي أورد خبره ابن حجر العسقلاني بقوله: "البتَّة معناه القطع، وألفها ألف وصل، وجزم الكرْمَانِي بأنَّها ألف

(١) الفَرْحَان، كمال الدين علي بن مسعود، المستوفى في النحو، تحقيق: محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربيَّة، القاهرة، د. ط، ١٤٠٧هـ، ٣٠٣/١.

(٢) الإسْفَرَائِينِي، محمد بن أحمد، اللباب في علم الإعراب، تحقيق: شوقي المعري، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، ص ٧٨.

(٣) نقره كار، عبد الله بن محمد النيسابوري، العباب في شرح لباب الإعراب (من المنصوبات إلى آخر الكتاب)، رسالة دكتوراه، تحقيق: محمد نصير الدين، جامعة بشاور، باكستان، ٢٠٠٠م، ص ١٨.

قطع على غير القياس، ولم أَر ما قاله في كلام أحد من أهل اللغة^(١). ويظهر أنه نقل عن الإسفرائيني، وبعض سُراح كتابه نصّ كلامهم، ولم يُحرر المسألة، ظاناً أن كلامهم محفوظ عن أهل اللغة، وهو ليس كذلك.

ويستنكر الدماميني^(٢) (٨٢٧هـ) بثّ خلاف هذا، ويؤكد أنه لم يسمع به إلا من طريق الإسفرائيني، ونقره كار، ونقل عنه الزبيدي عن شيخه قوله: "زعم في اللباب أنه سُمع في البتّة قطع الهمزة، وقال شارحه في العُباب: إنه المسموع. قال البدر: ولا أعرف ذلك من جهة غيرهما"^(٣). وما استنكره سليم، إذ لا سابق لهما في هذا إلا الفُرخان.

ويستنكر العيني^(٤) (٨٥٥هـ) على معاصره العسقلاني^(٥) (٢٥٨هـ) ردّه كلام الكرمانيّ السابق، ويقول: "النحاة لم يقولوا: البتّة القطع فحسب، وإنما قالوا: قطع همزة البتّة بتصريح نسبة القطع إلى الهمزة"^(٦). وما قاله مشكلاً، لأنّ النحويين المتقدمين لم يُصرّحوا بقطع همزتها مطلقاً، وكلام الدماميني السابق يؤكد ذلك، وليت العيني نصّ على من قال بهذا أو سمّاه، ولكن يبدو أنه أتبع أقوال من تقدّمه وتأثر بها، فقال بأنّ النحويين قالوا بقطع همزتها.

ويؤكد الأزهري^(٧) (٩٠٥هـ) أنه لم يُسمع في البتّة إلا قطع الهمزة، والقياس وصلها، مشيراً إلى أنّ مصدر النقل كتاب اللباب^(٨)، وقال بهذا الكفوي، والصبان، والخضري^(٩).

(١) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، صحّحه وحققه ورقّمه ونشره: عبد الله بن عبد العزيز بن باز، ومحمد فؤاد عبد الباقي، ومحبّ الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، د.ط، د.ت، ٤٨٣/٧.

(٢) الزبيدي، تاج العروس، (ب.ت.ت)، ٤٣١/٤.

(٣) العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ضبطه وصحّحه: عبد الله محمود عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠١م، ٣٦٠/٢٠.

(٤) الأزهري، شرح التصريح، ٥٠٦/١.

(٥) الكفوي، الكليات، ص ٤٦؛ والصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ط، د.ت، ١٧٥/٢؛ والخضري، محمد بن مصطفى، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م، ٣٨٨/١.

وشاع الخلاف في همزتها عند المتأخرين، فألف أحمد البُلغيثي (١٣٤٨هـ) رسالته: (استدراك الفتنة)، التي رجّح فيها أنّ همزة البتّة همزة وصل لأمرين: أولهما أنّه موافق للقياس، والآخر سكوت أهل أصول اللغة، لأنّهم لا يسكتون عمّا خالف القياس، بل ينبّهون عليه^(١)، وهذا ما اختاره بعض الباحثين^(٢)، ووصف آخرون قطع همزة البتّة بأنّه رديءٌ شاذٌّ^(٣).

وأجاز فريق من الباحثين في همزتها القطع والوصل^(٤)، وأكّد بعضهم أنّ الأفصح، والأشهر في همزتها القطع^(٥)، وهذا الاضطراب عند المحدثين جعل محمد العدناني يتوسّع في أمرها، مبيناً أنّ في المسألة ثلاثة مذاهب^(٦):

- ١- مذهب القائلين بأنّ همزتها همزة قطع.
- ٢- مذهب القائلين بأنّ همزتها همزة وصل.
- ٣- مذهب القائلين بجواز الأمرين فيها.

وأخر ما أختتم به المسألة ما اعتذربه العسقلاني للقائلين بقطع همزة البتّة، فقال: "وفي دعوى أنّها تقال بالقطع نظراً، فإنّ ألف البتّة ألف وصل قطعاً، والذي قاله

(١) البلغيثي، أحمد مأمون، استدراك الفتنة على من قطع بقطع همزة البتة، تحقيق: عبد القادر أحمد عبد القادر، مجلة أفاق الثقافة والتراث، مركز جمعة الماجد، دبي، ٢٠٠١م، ص ٩/٣٣٤/١٨٧.

(٢) ينظر: المركز العربي، دليل الضوابط، ح ٣، ص ٢١؛ والخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ١٤٥/١.

(٣) ينظر: الأفغاني، سعيد، الموجز، ح ١، ص ٢٦٠؛ ويمّين، ناصيف، المعجم المفصل، ص ١٢٥؛ وحماد، خليل، وآخرون، الموسوعة الغراء، ص ١٨١.

(٤) ينظر: رضا، أحمد، متن اللغة، ٢/٢٣٥؛ والغلاييني، مصطفى، جامع الدروس، ٣/٤٢؛ والراميني، فواز، موسوعة الأقصى، ص ٧٩؛ وطرييه، أدما، معجم الهمزة، ص ١٧؛ والرواشدة، حامد، أساسيات الخط، ص ٩٤؛ ومامو، محمد، لآلئ الإملاء، ص ٤٠.

(٥) ينظر: حسن، عباس، النحو الوافي، حاشية ٢/٢٢٧؛ ويعقوب، إميل، معجم الإعراب، ص ٩٠؛ والطباع، عمر، الوسيط، ص ٢٨، ص ٥١؛ وغنام، مؤمن، قطع همزة الوصل في الدرج، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٢٦هـ، ع ٥١٤/٥٤٤.

(٦) العدناني، محمد، معجم الأخطاء الشائعة، ص ٣٤.

أهل اللغة: البتة القطع بمرادفها، لأن المراد أنها تقال بالقطع^(١). وقد أصاب المحرّف في ما قاله، لأن مصدر التوهّم عند القائلين بقطعها إنّما تسلّل إليهم من معناها الذي ارتبط بالقطع، فظنّ النقلة والنسّاخ بذكر القطع عقبها أنّ معناه قطع همزتها فقطعوها، وزعموا أنّ أهل اللغة قالوا بهذا، وهو التوهّم الذي استقرّ عند الخالفين، فقالوا إنّ قطع همزتها هو الأفصح، والأشهر بلا مستند ولا حجّة.

ثالثاً: همزة الوصل في الألفاظ المنقولة علماً

من مواضع همزة الوصل المشهورة موضعان: قياسيٌّ، وسماعيٌّ، فأما السماعيُّ فعشر كلمات مخصوصة^(٢)، وهي: (اسمٌ، واسْتُ، وابنٌ، وابنةٌ، وابنمٌ، واثنان، واثنان، وأمراً، وإمرأة، وإيمن)^(٣). وتبتدئ هذه الأسماء في أصل بنيتها بالساكن الذي لا تستسيغه اللغة العربيّة ابتداءً، وتخلّصاً منه أضافوا إليها همزة الوصل إصلاحاً لبنيتها المقطعيّة ليستقيم لفظها.

وأما القياسيُّ ففي فعل الأمر من الثلاثي المجرد، وفعل الأمر من الفعلين المزيدين الخماسيِّ والسداسيِّ، والماضي منهما ومصدرهما^(٤) كما في: (أكتب، إقرأ)، و(انطلق، إنطلق، انطلقاً)، و(استغفر، استغفر، استغفاراً).

وناقش المتقدمون مسألة نقل أبنية الأفعال المبدوءة بهمزة وصل إلى العلميّة عند التسميِّ بها، جاء في الكتاب: "وإذا سميت رجلاً بإضرب، أو أقتل، أو إذهب لم تصرفه،

(١) العسقلاني، فتح الباري، ٣٩٢/٩.

(٢) أطلق عليها سيبويه أسماء معلومة، وسمّاها المبرد أسماء منقوصة، وسمّاها ابن الحاجب أسماء محفوظة. سيبويه، الكتاب، ١٤٩/٤؛ والمبرد، كتاب الخط، ص ٩؛ والرّضي، شرح الشافية، ٢٥٠/٢.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١٤٩/٤؛ وابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، الألفات، تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ١٩٨٢م، ص ٤٣؛ وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ص ٢٠٧٢.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١٤٤-١٤٥/٤؛ وابن خالويه، الألفات، ص ٢٨-٢٩؛ والهروي، كتاب الأزهية، ص ٢٧.

وقطعت الألفات حتى يصير بمنزلة الأسماء، لأنك قد غيرتها عن تلك الحال" (١). وفحوى كلام سيبويه أن التغيير يقطع الهمزة يثبت في النقل من قبيل إلى قبيل، أي من فعل إلى اسم، وهذه القاعدة هي التي سار عليها الجمهور، ولتوضيحها أكثر يقول في موضع آخر: "وإذا جعلت إضرب، أو أقتل اسماً لم يكن له بدُّ من أن تجعله كالأسماء، لأنك نقلت فعلاً إلى اسم، ولو سمّيته انطلاً لم تقطع الألف، لأنك نقلت اسماً إلى اسم" (٢). ويُستدلُّ من هذا النصِّ على منع قطع همزة المصادر إذا نُقلت إلى الأعلام، لأنَّه لم يكن من قبيل إلى آخر، بل ما زال في حيز الأسماء، ولا يلزم هذا النقل تغييرات تصاحبه (٣).

وعلة قطع همزة الفعل المبدوء بهمزة وصل أن همزته قد أصبحت من بنية الكلمة، وحقُّ الحرف أن يثبت في الاسم لأن يكون مزيداً، وأنَّه قد تخلص من الأحوال الإعرابية التي كانت تصحب الفعل، فقطعوا همزته للدلالة على هذا التغيير (٤).

ونقل عن الفراء والكوفيَّين جواز القطع فيها، جاء عند ابن خالويه: "والفراء إذا سمَّى بـ (اضرب) يُخَيِّرُ القَطْعَ والوَصْلَ، وهو على مذهبه صوابٌ، وعلى مذهب البصريِّين خطأ" (٥).

وخالفهم في هذا ابن الطَّراوة، قال ابن عقيل: "فلو سمّيت بانطلاق لم تقطع الهمزة، لأنك إنما نقلته من الاسم. وقال ابن الطراوة: تقطع، لأنَّ همزة الوصل كانت فيه حين كان جارياً على الفعل، وخرج عن ذلك بالعلمية. ورُدُّ بأنَّ العرب لم تُراعِ ذلك" (٦). ولعلَّه

(١) سيبويه، الكتاب، ٣/١٩٨.

(٢) المصدر نفسه، ٣/١٩٩.

(٣) ينظر: المبرد، المقتضب، ٣/٣٦٦؛ والأنباري، الإنصاف، ص ٣٣٩-٣٤٠.

(٤) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ص ١٤٦٦-١٤٦٧. وينظر: إسحاق، أحمد، القول الفصل في قطع همزة العلم المنقول من المبدوء بهمزة وصل، مقال منشور على موقع الألوكة، ١١/١٢/٢٠١٣ م.

http://www.alukah.net/literature_language/0/63741/

(٥) ابن خالويه، الألفات، ص ٤٧.

(٦) ابن عقيل، المساعد، ٣/٥٠-٥١. وينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٣/٣٢٩-٣٣٠.

أول من قال بقطع همزة الأسماء المبدوءة بهمزة وصل، وما قاله غير دقيق، لأن المصدر سواء جرى على فعله، أم خرج عنه يبقى اسماً، ولا يلزمه استصحاب تغيير في نقله.

وجاء عند الصبان أن المبدوءة بهمزة وصل فعلاً كان أو غيره إذا سُمِّي به يجب قطع همزته^(١)، ووافقته على هذا الخصري، والهوري، وقرراً ما قرره^(٢).

وناقش المحدثون هذا الاختلاف في تحديد ما تُقطع همزته نقلاً، فذهب بعضهم إلى تأكيد تغيير همزة الوصل إلى القطع في الأسماء المنقولة كالاثنين علماً على اليوم^(٣)، ومن أبرز من دافع عن هذا المذهب عباس حسن، الذي أكدّه في أكثر من موضع من كتابه، فيقول: "إذا كان العلم منقولاً من لفظ مبدوءة بهمزة وصل فإن همزته بعد النقل تصير همزة قطع...، مثل: (إنشراح) علم امرأة...، ومثل يوم الإثنين بكتابة همزة (إثنين)، لأنها علم على ذلك اليوم"^(٤). وكان لإقراره هذه القاعدة أثر في من بعده، فقال بعضهم بقوله، مؤكدين أن قطع هذه الأسماء من مواضع تحوّل همزة الوصل إلى القطع^(٥).

وخالفهم آخرون، فذهبت أذما طريبيه إلى جواز القطع في الأسماء المنقولة^(٦)، وخصّ بعضهم قطع همزة يوم الاثنين فحسب دون المصادر^(٧)، واستنكر محمد العدناني قول

(١) الصبان، حاشية الصبان، ٢١٥/٣.

(٢) ينظر: الخصري، حاشية الخصري، ٦٥١/٢؛ والهوري، نصر، المطالع النصرية، ص ٣٠٠.

(٣) ينظر: والي، حسين، كتاب الإملاء، ص ٥٤؛ والمنفلوطي، مصطفى، وآخرون، أدب المملي، ص ١٠٨.

(٤) حسن، عباس، النحو الوافي، ٣٠٦/١، ح ٣، ٣٨/٤.

(٥) ينظر: يعقوب، إميل، موسوعة الحروف، ص ٤٧؛ وحمام، خليل، وآخرون، الموسوعة الغراء، ص ١٨١؛ والخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ١١٢/١؛ والرامي، فواز، موسوعة الأقصى، ص ٦٨.

(٦) طريبيه، أذما، معجم الهمزة، ص ١٤.

(٧) ينظر: عرب، سلوى، الهمزة دراسة لغوية، ص ٣٧٦؛ وعثمان، حسني الشيخ، كيلا نُخطئ في الإملاء، ص ٣٨؛ وصالح، فخري، اللغة العربية أداءً ونطقاً، ص ١٢١؛ وبطرس، أنطونيوس، موسوعة الإملاء، ص ٥٠-٥١.

القائلين بقطع همزة الوصل في الأعلام المنقولة وخطأهم^(١)، ورجح مؤمن غنام، وأحمد إسحاق قول الجمهور بالإبقاء على وصلها في الأعلام المنقولة^(٢).

وصفوة القول في هذه المسألة عدم جواز تحوُّل همزة الوصل إلى القطع في همزات المصادر أو الأسماء العشرة عند نقلها إلى الأعلام، وأنَّ الأصل أن تبقى كما هي قبل نقلها، لأنَّها ما زالت في حيِّز الأسماء، ولا يلزمها أيُّ تغيير، وأمَّا إذا كان المنقول من حيِّز الفعلية إلى حيِّز الاسمية فقطع همزته واجبٌ عندهم لاختلاف القبليين، وجائز عند الفراء والكوفيِّين.

رابعاً: مسائل متفرقة

ثمة مسائل متفرقة في هذا الباب جمعتها هنا، وناقشت فيها خلاف رسم همزاتها، وهي:

١- (أسطاع) أم (أسطاع)

لم يثبت في العربية وجود فعل خماسيٍّ ماضٍ همزته همزة قطع على وجه ما كهذا الفعل، ومردُّ ذلك إلى كثرة لغاته، إذ نُقلت له أربع لغات: اسطاع، واستاع بالوصل والبدل، وأسطاع، وأستاع بالقطع والبدل كذلك^(٣).

واختلف في أصل هذا البناء، أبناء على حدة هو، أم مجتزأً من بناءٍ سابق؟ فسيبويه يرى أنَّ أصل أسطاع هو أطاق الفعل الرباعيُّ، زيدت فيه السين عوضاً من ذهاب حركة العين الفتحة من أصل الفعل (أطوع = أفعل)، والذي حدث أن نُقلت الفتحة إلى الحرف الساكن قبلها، (أطوع)، وقُلبت الواو ألفاً لتحركها في الأصل وفتح ما قبلها، فصارت (أطاع)، ثم زيدت السين تعويضاً من ذهاب الفتحة من الواو، فصار (أسطاع)، ومضارعه يُسطيع بضمِّ الياء. ونُقل عن المبرد تعقبه سيبويه، مبيناً أنَّ هذا التعليل لا

(١) العدناني، محمد، معجم الأخطاء الشائعة، ص ١٠٨.

(٢) ينظر: غنام، مؤمن، قطع همزة الوصل، ع ٤٦٥/٥١؛ وإسحاق، أحمد، القول الفصل، موقع الألوكة.

(٣) ينظر: الجوهري، الصحاح، (ط. و. ع.)، ٣/١٢٥٥؛ وابن منظور، لسان العرب، (ط. و. ع.)، ٨/٢٤٢.

يُصَحُّ، لأنَّ التعويض إنَّما يكون لشيءٍ غير موجود، وفتحة الواو ما زالت موجودةً على الطاء، فكيف يُعوَّض من شيءٍ موجود؟ ونُسب إلى الفرَّاء قوله: إنَّ هذا البناء مأخوذ من (استطاع)، وأنَّ السين ليست زائدة للعوّض، وإنَّما حُذفت التاء منه، فشَبَّهوا أُسْطَعْتَ بـ(أفعلت)، وقطعوا همزته شذوذاً لتغيُّر بنائه، والمضارع عنده يَسْطِيع بفتح الياء كأصله^(١). وجمع الأَخْفَش بين القولين، فذكر أنَّ العرب تقول: "(اسطاع) (يَسْطِيع) يريدون به (استطاع) (يَسْطِيع)، ولكن حذفوا التاء إذا جمعت الطاء، لأنَّ مخرجهما واحد، وقال بعضهم: (استاع) فحذف الطاء لذلك، وقال بعضهم: (أَسْطَاعُ يَسْطِيع)، فجعلها من القطع كأنَّها أطاع يُطِيع، فجعل السين عوضاً من إسكان الواو"^(٢).

ويتبيَّن مما مرَّ أنَّ هذا البناء قد أُعيد إلى أصلين: (أفعل) وهمزته قطع، و(استفعل)، وهمزته وصل، وعليه فلغاتُ هذا الفعل ينبغي إرجاعها إلى أصلها المأخوذ منه كما صرَّح بهذا العُكبريُّ، فذكر أنَّ أصل (اسطاع) بهمزة الوصل استطاع، وأصل (أَسْطَاع) بقطع الهمزة أطوع^(٣)، ولهذا فمن كتبه (أَسْطَاع) بهمزة القطع فعلى مذهب الجمهور، ومن كتبه (اسطاع) بهمزة وصل فعلى تقدير أصله المزيد (استطاع)، ثمَّ هو أيضاً لغة مسموعة فيه، وبهذا فكلا الرسمين فيه صوابٌ، وناقش بعض المعاصرين همزته، فأوجبت أدما طريبه قطعها^(٤)، ورَجَّحه بعضهم^(٥).

(١) ينظر: سيبويه الكتاب، ٢٥/١، ٢٨٥/٤؛ وابن جني، سر الصناعة، ١٩٩/١-٢٠١؛ والثماني، شرح التصريف، ص ٢٨١؛ والعكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤١٦هـ، ٢/٢٧٧-٢٧٨؛ وابن عيش، شرح المفصل، ٥/٣٤٤؛ وابن عصفور، الممتع، ١/٢٢٤-٢٢٦؛ والرزي، شرح الشافية، ٢/٢٧٩-٢٨٠؛ وأبو حيان، الارتشاف، ١/٢١٨.

(٢) الأَخْفَش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق: هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٠م، ٢/٤٣٣-٤٣٤. وينظر: الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣/٣١٢.

(٣) العكبري، اللباب، ٢/٢٧٧-٢٧٨.

(٤) طريبه، أدما، معجم الهمزة، ص ١٤.

(٥) ينظر: حسن، عباس، النحو الوافي، ح ٣، ٤/٧٥٤؛ وغنام، مؤمن، قطع همزة الوصل، ع ٥١/٤٧٤.

٢- همز الكلمات الأعجمية المبدوءة بصامت ساكن

تبتدئ بعض الكلمات الأعجمية بصامت ساكن، وعند نقلها إلى العربية يعسر إبقاؤها كما جاءت في لغاتها إلا بتغيير أولها إمّا بتحريكه وإمّا بإضافة همزة ليستقيم مقطعها ويسهل نطقها، وذلك مثل: (إسبانيا، إستوديو، إستراتيجية)^(١)، فنجد مثلاً أنّ مصطلح الإستراتيجية قد كُتب بثلاث صور: (ستراتيجية، إستراتيجية، إستراتيجية)^(٢) بتحريك أوله وبهمزتي وصل وقطع، ويبدو أنّ سلامة التعريب تقتضي أن ينقل الاسم بصامته الأول محرّكاً، ولعلّ ما اعترض هذا الأمر هو مبدأ تحريك أوله بأيّ حركة تُختار، إذ سيكون احتمال كسر أوله، أو فتحه، أو ضمّه واردًا، فلا ضابط في هذا الاختيار إلا ما وافق البناء العربيّ، واستسيغ سماعه، مع ترجيح الضمة عادةً إن كان في الكلمة وأو للمتابعة الصوتية، وترجيح الكسرة إن كان فيها ياءً.

ويبدو أنّ هذا المبدأ لم يرقّ آخرين، فاختراروا الإبقاء على الصامت الأوّل ساكنًا، وإضافة همزة إلى بنية الكلمة الدخيلة لإصلاح مقاطعها الصوتية، وهؤلاء فريقان: فريق اختار أن تكون الهمزة المضافة همزة وصل مكسورةً قياسًا على أبنية الكلمات العربية في فعل الأمر من الثلاثي، وفعلّي الماضي والأمر في المزيد الخماسيّ والسداسيّ، فعوملت الكلمة الأعجمية معاملتها، وفريقٌ آثر إضافة همزة قطع مكسورة، فوافقوا الفريق الأوّل

(١) إستوديو (Studio) أخذت من الإيطالية، وتعني المكان الذي يُرسم فيه، وموضع التقاط الصور الشمسية، وغرفة البثّ الإذاعي، أو التصوير التلفزيوني، أو التسجيل الصوتي. وأخذت الإستراتيجية (Strategia) منها أيضًا، وتعني التخطيط العسكري. ف. عبد الرحيم، معجم الدخيل في اللغة العربية الحديثة ولهجاتها، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٣٢هـ، ص ٢٦-٢٧.

(٢) ينظر على سبيل المثال: سيلريه، بيير، الجغرافية السياسية والجغرافية السّتراتيجية، ترجمة: أحمد عبد الكريم، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٨٨م، عنوان الكتاب؛ وعميرة، عبد الرحمن، الاستراتيجية الحربية في إدارة المعارك في الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦م، عنوان الكتاب.

في اختيارهم تحريكَ الهمزة بالكسر، ولعلَّ اختيارهم هو الأقربُ إلى الصواب لما ثبت عند علمائنا، وعلى رأسهم سيبويه^(١) من أنَّ نقل الفعل المبدوءِ بهمزة وصل إلى الاسم يستوجب تغيير همزته بقطعها، لأنَّ التغيير يأنس بالتغيير، فإذا كان هذا النقل في إطار اللغة الواحدة قد استصحب تغييراً في همزة الكلمة فإنَّ نقل الكلمة الأعجمية المبدوءة بصامت ساكن إلى اللغة العربيَّة يستوجب تغيير صامتها الساكن بتحريكه إن أمكن، أو الإبقاء عليه وإضافة همزة قطع ليسهل نطقه، وقد ألمح بعضهم إلى أنَّ ذلك التغيير بهمزة القطع قد يُعدُّ شكلاً من أشكال تعريبها^(٢).

٣- تصدُّر السطر بلفظ همزته همزة وصل

أصل هذه المسألة أنَّ بدءَ السطر بكلمة همزتها همزة وصل يُحيلها إلى همزة قطع لطبيعة نطقها بالتحقيق أولاً، ولعدم كلام يسبقها، فزالَت وظيفتها في الوصل، فكُتبت بهمزة قطع، ولم أقف في هذه المسألة على متقدِّم من السلف، ولم يكن عندهم هذا التفصيل، فالهمزة تبقى وصلًا، سواءً بُدئ بها أم لم يُبدأ، ويظهر أنَّ هذا التععيد اجتهد فيه المحدثون الذين سعوا إلى تحقيق موافقة نطق القارئ مكتوبه، فأشاروا إلى هذه القاعدة.

ويظهر أنَّ مدخل اللبس عند المحدثين جاء من أصل قديم، إذ ورد عند ابن خَلَف الكاتب: "وقد يفصل الكُتَّاب بين الكلمة التامة وصلتها... والأحسنُ تجنُّبه إذا أمكن، فإن لم يكن فيجتنب القبيح منه، وهو الفصل بين المضاف والمضاف إليه كعبد الله...، والفصل بين الاسم وبين ما يتلوه في النسب كقولك: زيد بن محمد. لأنَّه لا يجوز أن يفصل بين الاسم والمنسوب إليه كما لا يجوز أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه، فإن اضطرَّ لضيق الموضع فيقطع على الابن، ويجعله في حيز الاسم الأوَّل، ويبتدئ في السطر الذي يتلوه بالاسم المنسوب إليه، فإن كان المراد بلفظ الابن تشييت البُنوَّة كقولك: كان لزيد ابنٌ، جاز قطع الابن مما تقدَّم"^(٣).

(١) سيبويه، الكتاب، ٣/١٩٨.

(٢) المركز العربي، دليل الضوابط، ص ١٩.

(٣) ابن خلف الكاتب، مواد البيان، ص ٣٢١.

والشاهد من كلامه أن الفصل كتابةً بين الاسم وصفته ابن والاسم بعدها لا يحسن، لأنَّهُما كالمضاف والمضاف إليه، وحَقُّهما أن يبقيا معاً على سطر واحد، ولكن إن ضاق موضعهما في الكتابة، واضطَّرَّ الكاتب إلى الفصل بينهما فالأحسنُ أن تبقى كلمة ابن مع موصوفها، وما بعدها يُجعل في أوَّل السطر. فهذا كلُّ ما ذكره ابن خَلَف، ويبدو أنَّ قوله: (يقطع على الابن) و(جاز قطع الابن) قد فهم منه قطع همزة ابن لمجيئها أوَّل السطر، وهو لا يعني إلاَّ الفصل بين الكلمات في سطرَيْن، ومن هنا نشأ توهم قطع همزة ابن وغيرها من الكلمات المبدوءة في أوَّل السطر.

ومن الكتب الحديثة المختصَّة التي رأيت فيها همزة التعريف المتصدِّرة السطر مرسومةً بهمزة قطع كتاب: (مبادئ العربيَّة في الصرف والنحو) لرشيد الشَّرْتوني في طبعته الأولى ١٩٠٦م لدار المشرق البيروتية، التي أعادت في طبعتها السادسة عشرة صورة الطبعة الأولى كما هي، فكتبت في معظمه الكلمات المبدوءة بهمزة وصل في أوَّل السطر بهمزة قطع، ففي صفحة واحدة كتبت كلمات: (الكلمة، الفعل، الحرف) بهمزة قطع لتصدرهنَّ في أوَّل السطر: (ألكلمة، أالفعل، أالحرف)^(١)، ومثلها في ذلك صفحات أخرى.

ويبدو أنَّ أمر قطع همزة الوصل في الكلمة المتصدِّرة الكلام قد شاع بين الباحثين، وتلقَّاه بعضهم بالرفض، وهو ما دعا محمد العدناني إلى استفتاء أهل العلم أفراداً ومؤسساتٍ في كتب همزة الوصل في الأفعال المزيدة دون الأسماء على أصلها أم بالقطع ليجد خلافاً بينهم في هذا،

وكانت إجابة المجمع العلميِّ العراقيِّ أغرب إجابة، فاختار أعضاؤه قطع الهمزة، جاء عنهم: "يُفضَّل المجمع العلميُّ العراقيُّ أن تُعامل همزة الوصل حين تَرُدُّ في أوَّل الكلام معاملةً همزة القطع في الرسم أخذاً برأي أكثرية علماء رسم الحروف، وتجنُّباً للوهم في النطق"^(٢). وهذا حكم استُهلَّ بالتفضيل، واحتجَّ فيه بموافقته رأي أكثر أهل الرسم في

(١) الشرتوني، رشيد، مبادئ العربيَّة في الصرف والنحو، دار المشرق، بيروت، ط١٦، ٢٠٠٨م، ١/١١.

(٢) العدناني، محمد، معجم الأغلاط اللغوية، ص ٥٠٠.

ذلك، ولم أهد في ما رجعت إليه من مصادر إلى قائل به من المتقدمين، واحتجاجهم بتجنُّب الوهم في النطق مع بقاء الهمزة على الوصل في أول السطر غير سليم، لأنَّ هذه ضرورةٌ صوتيةٌ في بدء الكلام تستوجب تحقيق الهمزة^(١)، ولا يُشترط فيها أن تُرسم بالقطع تمثيلاً لها.

وقد أوجب بعضهم أن تُكتب الألفاظ المبدوءة بهمزة وصل إذا تصدَّرت الكلام بهمزة قطع^(٢)، واكتفت أدما طريبه بجوازه^(٣)، وخطأ هذا التغيير محمد الفيومي^(٤)، ووصفه ممدوح حَقِّي بالخطأ والعبث، وعند زكي المهندس لا مسوِّغ له، وذكر شكري فيصل أنَّ ذلك يُورث قدرًا من التشويش في أذهان المتعلِّمين^(٥).

(١) الفيومي، محمد، قواعد الكتابة، ص ٦١.

(٢) ينظر: يعقوب، إميل، وزميله، المعجم المفصل، ص ١٥؛ وناصيف، يمين، المعجم المفصل، ص ١٢٦.

(٣) طريبه، أدما، معجم الهمزة، ص ١٣.

(٤) الفيومي، محمد، قواعد الكتابة، ص ٦١.

(٥) ينظر: العدناني، محمد، معجم الأغلاط اللغوية، ص ٤٩٩-٥٠١.

المبحث الثاني الهمزة الأولى بين الثبات والتغير

يتأثر رسم مواضع الهمزات الأولى وصلًا وقطعًا بحروف المعاني التي تسبقها وتتصل بها، فتتغير الهمزات لذلك، وأحيانًا قد تُحذف، وهو ما سأتناوله في هذا المبحث الذي جعلته ثلاثة أقسام، اثنان منها لكل همزة، وثالث أفردته لهمزتي ابن وابنة لكثرة ما يتعلق بهما من مسائل.

أولاً: دخول أحرف المعاني على ما أوّله همزة وصل

ذكرت في المبحث الأول مواضع همزة الوصل القياسية والسماعية، وهي مواضع على قلتها سماعًا وحصراً قياساً برزت لها في الإملاء العربيّ إشكالات ليست بالقليلة، ونوقشت فيها مسائل الحذف، والتغيير، والبدل، واستعرض اللغويون فيها عللاً مختلفة، تضافروا عليها حيناً، واختلفوا فيها أحياناً. وقد رتبت الأحرف الداخلة هجائياً ليسهل عرضها، وهي:

١- همزة الاستفهام (أ)

تدخل همزة الاستفهام على الكلمات المبدوءة بهمزة وصل أفعالاً وأسماءً، فتحذف همزاتها كراهة اجتماع مثليين، وثبتت همزة الاستفهام لدخولها المعنى، وهذا إجماعٌ عندهم في غير الهمزة المفتوحة^(١)، قال ابن قتيبة: "إذا دخلت ألف الاستفهام على ألف الوصل ثبتت ألف الاستفهام، وسقطت ألف الوصل في اللفظ والكتاب، قال الله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ...﴾ [المنافقون: من آية ٦]...، وتقول إذا استفهمت: أشتريت كذا؟ وأفتريت على فلان؟"^(٢).

(١) ينظر: ابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤١-١٢٢؛ والنحاس، صناعة الكتاب، ص ١٥٠؛ والداني، المقنع، ص ٣٢؛ وابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد عبد الكريم، د. ط، د. ت، ٤٥٠/٢؛ وابن الدهان، باب الهجاء، ص ٢٦؛ والحيدرة، كشف المشكل، ص ٦٠٤؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١٠٨؛ والشمسان، إبراهيم، التلخيص من التماثلات خطأ، ص ٩٠.

(٢) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٨٧.

وكان لدخول همزة الاستفهام المفتوحة على همزة الوصل المفتوحة في (أل) التعريف وضعٌ خاصٌ، لكون كلتا الهمزتين مفتوحتين، فاختُلف في رسمهما على أربعة أقوال^(١):

١- فريقي يرى وجوب حذف همزة الوصل من الكلمة طرداً للباب في حذفها مع الأسماء الموصولة الأخرى، وأنه لا فرق بين الهمزة المفتوحة وغيرها، والاكتفاء بهمزة الاستفهام عن الهمزة الموصولة، فيقال: (ألرجلُ جاء؟)، و(ألكتابُ معك؟)، ونصَّ على هذا ثعلب، فقال: "العرب تكتفي بألف الاستفهام منها، يعني من أَلف الوصل في الألف واللام في الخطِّ، وأما في اللفظ فعلى التطويل...، وكأنَّهم اكتفوا بصورة من صورة، لأنَّ صورة أَلف الاستفهام كصورة الألف بعدها، ولم يحذفوا في اللفظ لئلا يشبه الخبر الاستفهام"^(٢). ويقصد بقوله: (وأما في اللفظ فعلى التطويل) مدَّ الصوت مع الاستفهام ليُعلم أنَّها همزة استفهام، فيحدث هنا زيادة تمثيل في الصوت للتفريق سهَّله كون الهمزتين مفتوحتين، وهو ما يسمح بحدوث هذا المدِّ، وأما الرسم فبهمزة الاستفهام، وذهب إلى القول بوجوب الحذف ابن دُرستويه، وابن مالك، وابن عقيل، وناظر الجيش^(٣)، وأكَّد بعض المحدثين أنَّ حذفها هو القياس طرداً للباب^(٤).

(١) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٨٨؛ وابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢٢؛ وابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٢٧؛ وابن بابشاذ، شرح المقدمة، ٤٥٠/٢؛ وابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م، ص ٣٣٥؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١٠٦-١٠٧؛ وابن عقيل، المساعد، ٣٦٠/٤؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٣/١٩٤؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٣١٦-٣١٧؛ والضحيان، سليمان، مسائل الخلاف في الإملاء، مجلة العلوم العربيَّة والإنسانيَّة، جامعة القصيم، ٢٠١٢م، مج ٤/٢٤/٧٨٥-٧٨٦.

(٢) ينظر: أبو حيان، الهجاء، ص ١٠٦-١٠٧؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٣١٦-٣١٧.

(٣) ينظر: ابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٢٧؛ وابن مالك، التسهيل، ص ٣٣٥؛ وابن عقيل، المساعد، ٣٦٠/٤؛ وناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر، وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٧م، مج ١٠/٥٣١٣.

(٤) ينظر: مجمع اللغة، المعجم الكبير، ص ٦؛ والغلاييني، مصطفى، جامع الدروس، ١٤٥/٢.

٢- ذهب ابن الحاجب، والرّضِيُّ، وأبو الفداء إلى أنّ حذف همزة (أل) عند اتّصال همزة الاستفهام بها جائزٌ، وليس على الوجوب^(١)، ووافقهم من المحدثين محمد أطفيش^(٢).

٣- يرى بعضهم عدمَ حذف همزة (أل)، بل تثبت مع همزة الاستفهام (أ+ا)، وتنشأ عنهما همزة ممدودة (آ)، فيُلَفِّظُ بها مدّاً فرقاً بين الخبر والاستفهام، ويُرسم بها أيضاً كما في مثل: (ألرجلُ جاء؟)، قال ابن قتيبة: "إذا دخلت ألف الاستفهام على الألف واللام اللّتين للتعريف ثبتت ألف الاستفهام، وحدثت بعدها مدّة...، تقول: ألرجلُ قال ذلك؟ تكتبه بالألف، ولا تُبدل من المدّة شيئاً"^(٣). ووافقه على هذا ابن السّراج^(٤)، وابن الدّهّان^(٥)، وابن الأثير^(٦)، وهو اختيار جمهور المحدثين^(٧).

٤- فريق يُبقي على الهمزتين كما هما بلا تغيير، فنُكْتَبَانِ معاً كما في مثل: (ألكتابَ قرأت؟)، قال ابن بابشاذ: "فإن كانت ألف الوصل مفتوحةً من مثل: الرجل والغلام، وقد دخلت عليها ألف الاستفهام كُتبت بالألفين...، فالأولى

(١) ينظر: الرضي، شرح الشافية، ٣/٣٢٨-٣٣١؛ وأبو الفداء الملك المؤيد، عماد الدين إسماعيل بن علي، الكناش في النحو والصرف، تحقيق: علي الكبيسي، وصبري إبراهيم، جامعة قطر، الدوحة، ١٩٩٣م، ص ٥٧٣.

(٢) أطفيش، محمد، كتاب الرسم، ص ١٢.

(٣) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٨٨.

(٤) ابن السّراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢٢.

(٥) ابن الدّهّان، باب الهجاء، ص ٢٦.

(٦) ابن الأثير، أبوالسعادات مجد الدين المبارك بن محمد، البديع في علم العربيّة، تحقيق: صالح حسين العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢١هـ، مج ١/ج ٢/٣٢٣.

(٧) ينظر: إبراهيم، عبد العليم، الإملاء والترقيم، ص ٧٦؛ والبياع، خالدية، الهمزة في اللغة العربيّة، ص ٢٢٢؛ وقبش، أحمد، الإملاء العربي، ص ٦٠؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٢/٦٣٩؛ وكمال، محمد، كتاب الأمالي، ص ٢٧؛ والحمد، غانم، علم الكتابة العربيّة، ص ١٥١؛ والرامي، فواز، موسوعة الأقصى، ص ٤٣؛ والمركز العربي، دليل الضوابط، ص ٥٨.

ألف الاستفهام والثانية ألف الوصل...، إلا أنها لا تُحَقَّق بحال^(١). وذهب إلى هذا الحيدرة^(٢)، وأبو حيان^(٣)، ونُسب هذا المذهب إلى المغاربة^(٤).

٢- حرف الجرّ الباء (ب)

الأصل في دخول حروف الجرّ على ما أوّله همزة وصل ألا تُحْدِث تغييراً في الكلمة، ما لم يحصل لبس كدخول اللام الجارة على الاسم المعرّف بـ(أل)^(٥)، وتتصل الباء الجارة بهمزة الوصل فلا يحدث تغيير، ويُستثنى من هذا كلمة (اسم) في البسمة الكريمة: (بسم الله الرحمن الرحيم)، التي تُحذف فيها همزته (بِسْمِ)، وهو أثر من آثار رسم المصحف انتقل إلى الكتابة الأديبة كما هو تأسياً بما جاء في المصاحف، ورغبةً في توحيد هيئة كتابة البسمة على ما ألفه الناس.

وأجمع على هذا الحذف جمهور النحويين، والقراء، وأهل الرسم^(٦)، ثم هم مختلفون في علته على ثلاثة أقوال^(٧):

١- حُذفت لكثرة الاستعمال، لأنها صارت مفتوح كلّ قول، وعمل، وكتاب، فسهُل عليهم حذفها لوقوعها موقعاً معروفاً لا يجهله القارئ، وذهب إلى هذا أكثرهم.

(١) ابن بابشاذ، شرح المقدمة، ٤٥٠/٢.

(٢) الحيدرة، كشف المشكل، ص ٦٠٤.

(٣) أبو حيان، الهجاء، ص ١٠٧.

(٤) ينظر: ابن عقيل، المساعد، ٣٦٠/٤؛ وناظر الجيش، تمهيد القواعد، مج ١٠/٥٣١٣.

(٥) إذ إنّ اتصال اللام بالكلمة المعرفة دون حذف همزتها مثل (لالرجل) يجعلها ملبسة بلا النافية.

(٦) ينظر: النحاس، صناعة الكتاب، ص ٦٥؛ والصولي، أدب الكتاب، ٣٥/١.

(٧) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ٢/١؛ والأخفش، معاني القرآن، ٤/١؛ وابن قتيبة، أدب الكتاب، ص ١٨٤؛

والمبرد، كتاب الخط، ص ٩؛ والزجاج، الإبانة والتفهيم، ص ٢٦؛ والصولي، أدب الكتاب، ٣٥/١؛

والنحاس، صناعة الكتاب، ص ٦٥؛ وابن دُرُسْتَوِيه، كتاب الكتاب، ص ٧٧؛ والرازي، فخر الدين

محمد بن ضياء الدين عمر، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٩٨١م، ١١٣/١؛

والسيوطي، همع الهوامع، ٣١٨/٦.

٢- حُذفت لكون الباءِ ثابتة عنها في هذا الموضع خاصَّةً لامتناع حذف الباءِ هنا، فلا يقال: (اسم الله الرحمن الرحيم)، فكأنَّها ثابتة غير متغيِّرة، وأمَّا في غير هذا الموضع فلا تنوب الباءُ عن الهمزة في مثل: (اقرأ باسم الله) لجواز حذفها مع بقاء المعنى صحيحًا، ونسب فخر الدِّين الرازيُّ هذا القول إلى الخليل.

٣- أنَّ الباءَ فيها أصبحت كأنَّها من صلب الكلمة عقب إسكان السين لعدم إمكان الوقوف على الباءِ، وذهب إلى هذا الأخفش^(١).

ثم إنَّهم توسَّعوا في قبول هذا الحذف وقياسه، فمنهم من شرط للحذف شروطًا، ومنهم من لم يشترط، فأما الشارطون فأكدوا أنَّ لحذف همزة (اسم) في البسملة أربعة شروط، هي^(٢):

١- أن تُذكر البسملة كاملةً بألفاظها كما وردت في القرآن الكريم.

٢- ألا يُذكر متعلِّق البسملة قبلها ك(أبدأ بسم الله...)، أو بعدها ك(بسم الله... ابتدائي).

٣- أن تُسبق بحرف الجرِّ الباءِ فحسب.

٤- أن تُضاف إلى لفظ الجلالة (الله) فحسب.

وأما غير الشارطين فذهبوا إلى جواز حذفها مع أيِّ اسمٍ من أسماء الله الحسنى، وفي البسملة غير التامة، وعند وجود متعلِّق الباءِ، فيجوز عندهم: (بسم الله، وبسم الرحمن، وأبدأ بسم الله)، وذهب إلى هذا الكسائيُّ، والأخفش، وثعلب^(٣).

(١) ينظر: النَّحَّاس، صناعة الكتاب، ص ٦٥؛ والصولي، أدب الكتاب، ٣٥/١.

(٢) (٢) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ٢/١؛ وابن قتيبة، أدب الكتاب، ص ١٨٤؛ والزَّجَّاج، الإبانة والتفهيم، ص ٢٦؛ والصولي، أدب الكتاب، ٣٥/١؛ والزَّجَّاجي، كتاب الخط، ص ٥٣؛ وابن دُرُسْتُوِيَه، كتاب الكتاب، ص ٧٧؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١١٤؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ١٩٥/٣؛ والصبان، محمد بن علي، الرسالة الكبرى في البسملة، تحقيق: فواز زمري، وحييب المير، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٧م، ص ٧٥؛ والهوري، نصر، المطالع النصريَّة، ص ٣٤٠-٣٤١.

(٣) ينظر: الزَّجَّاج، الإبانة والتفهيم، ص ٢٦؛ والصولي، أدب الكتاب، ٣٥/١؛ والنَّحَّاس، صناعة الكتاب، ص ٦٦؛ والزَّجَّاجي، كتاب الخط، ص ٥٣؛ وابن الدَّهَّان، باب الهجاء، ص ١٠؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١١٤؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ١٩٥/٣؛ والصبان، الرسالة الكبرى، ص ٧٤.

ونُسب إلى بعض النحويين رأيٌ مفاده أنَّ كلمة اسم في البسملة التامة أو المختصرة لا حذف فيها، وأنَّ الباءَ الجارَّةَ دخلت على كلمة (يسم)، وهي لغةٌ من لغات كلمة اسم بكسر السين، ثمَّ حُفِّت كسرة السين بعد توسُّطها فحُذفت حركتها (يسم = بِسْم)، كما قيل في إيل: (إيل)^(١)، واستحسن هذا الرأي السمين الحلبيُّ، وخالفه آخرون، فضعَّفه ابن عقيل، واستبعده الصَّبَّان، وأكَّد أبو حيان أنَّ الحذف على اللغة الفصيحة (اسم)^(٢)، وبين أنَّه لو كان على لغة (يسم) لجاز أن تسقط الهمزة في جميع المواضع، وهو ما لم يحصل.

٣- الفاء، والواو، واللام (ف، ل، و)

إذا سبق فعل الأمر من الثلاثي المهموز الأوَّل، ومن الفعل المزيد الخماسيِّ منها، وماضيه على بناء (افتعل) بحرفيَّ العطف الفاء والواو خاصَّةً من مثل: (أَمَّنْ، أُنْتَمَنْ، وَأُمَّرْ، أُنْتِمِرْ، وَأَلْفْ، أُنْتَلَفْ) فإنَّ همزة الوصل تُحذف منها قولاً واحداً عند الجمهور، ويتَّصل الحرفان بهمزة القطع الأصليَّة التي تُرسم على ألف لسكونها وفتح ما قبلها هكذا: (فَأَمَّرْ، وَأَمَّنْ، وَأَلْفْ، فَأَتَمَّنْ، وَأَتَمَّرْ، فَأَتَلَفْ)، وأمَّا مصادر الأفعال الخماسيَّة فيدخل عليها الفاء والواو حملاً على أفعالها، وتشترك معهما اللام في الدخول على المصادر، وذلك مثل: (فأنتماره، وأنتلافهم، لأتتمانك)، فتُكتب هكذا: (فأنتماره، وأتلافهم، لأتتمانك)^(٣).

(١) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ٣٥١/٢؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١١٤؛ والسمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٦هـ، ٢١/١؛ وابن عقيل، المساعد، ٣٦٢/٤؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٣١٨/٦؛ والصبان، الرسالة الكبرى، ص ٧٥.

(٢) ذُكر له من اللغات ما يزيد على عشر، وهي: اسم بكسر همزته وضُمَّها أَسْم، وسم، وسمَّة، وسمى مثلثات الأوَّل. ابن خالويه، الألفات، ص ٤٥-٤٦؛ والزبيدي، تاج العروس، (س. م. ا)، ٣٨/٣٠٤؛ والصبان، الرسالة الكبرى، ص ٧٠.

(٣) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٨٦؛ وابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٧٧؛ وابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤١؛ والصولي، أدب الكتاب، ٢٤٨/٣؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١٠٦؛ وابن عقيل، المساعد، ٣٥٩/٤؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ١٩٥/٣؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٣١٧/٦؛ وعناني، مصطفى، نتيجة الإملاء، ص ١٣.

ولهذا الحذف علتان: أولاهما التخلُّص من أحد المتماثلين خطأً، والأخرى شدة اتصال الفاء والواو بالفعل، وذلك لعدم إمكان الوقوف عليهما دون الفعل، قال ابن قتيبة: "والفرق بين الفاء والواو وبين ثمَّ أنَّ الفاء والواو يتصلان بالحرف فكأنَّهما منه، ولا يجوز أن يُفرد واحدٌ منهما كما تُفرد ثمَّ، لأنَّ ثمَّ منفردة من الحرف"^(١).

وخالفهم ابن الدهَّان^(٢)، وابن الأثير فجعلوا هذا الحذف من باب الجواز، قال ابن الأثير: "فإنَّ اتَّصل هذا بواو، أو فاءٍ، أو لام فلك الخيار إن شئت كتبتَه على حدِّ الابتداء، وإن شئت على اللفظ، تقول: اخرج فأنذُنْ له، وإن شئت فأنذُنْ له"^(٣). وذكره الحروف الثلاثة فحسب فيه إشارةٌ إلى عدم الحذف مع غيرها من الأحرف، إذ لم يثبت الحذف مع الباء، والكاف في مصادر الأفعال الخماسية من مثل: (كأنتلافكم، بأنترارهم) مع أنَّهما حرفان مفردان كالفاء، والواو، واللام.

وثمة ما يمنع هذا الحذف عند وقوع اللبس مثل الفعلين: (أنتلف، أنتمَّ)، ومصدريهما (أنتلاف، أنتمام)، فالفعلان بعد الحذف يصيران: (فأنتلف، وأتَمَّ) فيلتبسان بالفعلين من البناء الرباعي: (أتلَف، أتمَّ) من الإتلاف والإتمام، وكذلك الحال مع مصدريهما: (فأنتلافهم، لأتمامك) اللذين يلتبسان بالمصدرين: (إتلاف، إتمام)^(٤).

ولم يعتنِ المحذِّون بمناقشة هذا الحذف، فاقترح بعضهم تجاوزه، والإبقاء على الهمزتين كما هما، لتستقرَّ قواعد رسم الهمزة الأولية في هذه المواضع، على أن تُكتب همزة القطع الأصلية على ياء هكذا: (فأنذُنْ، فأنترزْ، وأئمنْ، وأنتلفْ)، معلِّين هذا الاختيار بأمور، ملخصها^(٥):

(١) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٨٦.

(٢) ابن الدهَّان، باب الهجاء، ص ٢٧.

(٣) ابن الأثير، البديع، مج ١/ج ٢/٣٥٢.

(٤) ينظر: الهوري، نصر، المطالع النصرية، ص ٣٠١؛ وقبش، أحمد، الإملاء العربي، ص ٢٧.

(٥) المركز العربي، دليل الضوابط، حاشية ص ٢٢.

- ١- أن الأصل في القواعد الإملائية أن ما يدخل على الكلمة لا يُغيّر أوّل حرف فيها، وأما ما جاء خلاف ذلك فهو شاذٌ.
- ٢- أن أفراد هذه الكلمات مع هذه الأحرف بوضع خاصّ شذوذٌ عن القاعدة العامة، لأنّه يجعلنا نكتب هذه الكلمات مع غيرها من الأحرف بصور مختلفة^(١).
- ٣- أن هذا الحذف لا يسري على بنية الفعل المبني للمجهول، فيُكتب بلا حذفٍ هكذا: (فاؤُتْمَن، وأؤُتْمَن)، وهو ما يستدعي ترك الحذف عمومًا.

٤- اللام (ل)

للام في اللغة العربيّة معانٍ كثيرةٌ، فتأتي للجِرِّ، أو الابتداءِ، أو موطنه للقسم، أو للتعليل، أو للتعجّب، أو الاستغاثة، وغيرها^(٢)، والأصل أنها لا تؤثر في الكلمة عند اتّصالها بما أوّله همزة وصل، إلا إذا حصل التباس كدخولها على همزة (أل) التعريف، إذ يصبح شكلها ك(لا) النفي هكذا: (لالبيت، لالرجل)، فتُحذف الهمزة منعًا للبس وتتصل اللامان: (للبيت، للرجل)^(٣).

وعلة الحذف عند الفراء التخلُّص من أحد المتماثلات خطًا، لأنّ اجتماع لامين وألف يعني وجود ثلاثة أشكال متشابهة، وهذا مما يُستثقل في الخطّ، فحذفوا الألف، وعند المبرّد وغيره أنّ علة الحذف شدة اتّصال لام الجربّ بما بعدها فكأنّهما كلمة واحدة^(٤).

(١) اقترح أحمد الخراط تعميم حكم الحذف مع حروف العطف المنفصلة مثل: (ثمّ، بل). الهمزة في الإملاء العربي، ص ٢٣.

(٢) ينظر: المرادي، الجني الداني، ص ٩٥-١٠٩؛ وابن هشام، مغني اللبيب، ٣/١٤٩-١٧٧.

(٣) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٨٥؛ وابن السّراج، كتاب الخط، مج ٥/٣ع/١٢٢؛ وابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٦٩؛ وابن بابشاذ، شرح المقدمة، ٢/٤٦١؛ والرضي، شرح الشافية، ٣/٣٣٠؛ وأبو الفداء، الكناش، ص ٥٧٢؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١١٣؛ وابن عقيل، المساعد، ٤/٣٦١؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٦/٣١٧.

(٤) ينظر: المبرّد، كتاب الخط، ص ٩؛ وابن السّراج، كتاب الخط، مج ٥/٣ع/١٢٢؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١١٣.

ولا يعرف جمهور العلماء فرقاً بين أنواع اللام الداخلة على الاسم المعرّف، فهي حرف في الكتابة لا يختلف في معناه وحركته، غير أنّ بعضهم فرّق بين اللام المكسورة للجرّ، وبين اللام المفتوحة للابتداء، فذهبوا إلى أنّ الهمزة تُحذف مع الجارّة، ولا تُحذف مع لام الابتداء المفتوحة^(١).

فيُكتب مثلاً: (لألعلّم خيرٌ من المال). وهذا استثناءٌ غريبٌ، إذ لا معنى للتفريق كتابةً بين اللامات، ولا يمكن الاعتماد على السياق في إبراز الفرق بينهما، وما ذهبوا إليه مردودٌ عليهم.

واقترح بعض المحدثين عدم حذف همزة الوصل في الاسم المعرّف مع حرف اللام، لأنّ في إبقائها اطراداً لقواعد الكتابة، وتوحيداً يجعلها مقيسة على سائر الحروف المتّصلة بالاسم المعرّف كحروف الجرّ، والفاء، والسين، وأنّ اللبس المحتمل تُزيله القرائن المتوافرة في التركيب^(٢).

ثانياً: التغيّرات في همزتي: (ابن، وابنة)

همزتا هاتين الكلمتين من همزات الوصل السماعيّة التي نُقلت عن العرب، وكثر استعمالهما بين الأعلام في النسب والتعريف، وفي أسلوب النداء، وقد مسّهما مع كثرة الاستعمال بعض التغير، فخرجتا في هذين الموضعين عن أصلهما.

١- همزتا (ابن، وابنة) بين علمين

الأصل فيهما أن تبقى همزتهما كما هما كتابةً، ولكن لكثرة استعمالهما عند العرب بين الأعلام استعمالاً لا غناء لهم عنه تساهلوا في حذفهما حتى صارت الكلمتان،

(١) ينظر: أبو حيان، الهجاء، ص ١١٤؛ وابن عقيل، المساعد، ٣٦١/٤؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ١٩٧/٣.

(٢) ينظر: الحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٣٣٤/١؛ والتميمي، حيدر، العلة الإملائية، ص ٧٧.

وهما في موضع صفة لما قبلهما، كأنهما جزءٌ من الكلمة قبلهما لا تنفكاً عنها لشدة اتّصال الصفة بالموصوف، فهما في التماسك كالصلة والموصول لا يُنوى فصلهما، فكأنهما كالاسم الواحد^(١).

وهذا التمازج بين الكلمتين جعل جمهور العلماء يذهبون إلى حذف همزتهما إذا توسّطتا علمين، أو ما يقوم مقامهما كالكنيتين واللقبين، أو بين مختلفين من تلك الأصناف^(٢)، وهذا الشرط المجمل في ظاهره يسيراً لا تعقيد فيه، غير أنّ ثمة تفصيلاً وتفريعاتٍ تخلّته عند فريق من النحويين، فتوسّعوا في الاشتراطات، وكثرت حتى أصبحت مسائل هذا الحذف عبئاً فكرياً، ولعلّ أبرز تلك الشروط أنّ همزتيهما تُحذفان إن^(٣):

١- توسّطت الكلمتان علمين كـ(زيد بن عمرو)، فإن جاءتا بين كنيّتين كـ(أبي زيد ابن أبي عمرو)، أو لقبين كـ(الزاهر ابن الأزهر)، أو مختلفين كـ(زيد ابن أبي عمرو) فينبغي أن تثبت همزتهما، وصرّح بذلك الصّفديّ، مشيراً إلى أنّ هناك من يحذفهما مع تلك الأصناف.

(١) ينظر: المبرّد، كتاب الخط، ص ٩؛ والصولي، أدب الكتاب، ص ٢٤٣؛ والزجاجي، كتاب الخط، ص ٥٣؛ وابن جنّي، سر الصناعة، ٥٣٠/٢؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ٥/٢؛ والصفي، تصحيح التصحيف، ص ٧٠-٧١.

(٢) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٨٤؛ والمبرّد، المقتضب، ٢٣١/٤؛ وابن السراج، الأصول، ٣٤٥/١؛ وابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٧٦؛ وابن بابشاذ، شرح المقدمة، ٤٦٢/٢؛ وابن الدهان، باب الهجاء، ص ١١-١٢.

(٣) ينظر: المبرّد، كتاب الخط، ص ٩؛ والصولي، أدب الكتاب، ص ٢٤٣-٢٤٤؛ وابن جنّي، سر الصناعة، ٥٢٧/٢-٥٣٢؛ والحريري، أبو محمد القاسم بن علي، درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي القرني، دار الجيل، بيروت، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٦م، ص ٧٠٠؛ وابن الأثير، البديع، مج ١/ج ٢/٣٥٤-٣٥٥؛ والعكبري، اللباب، ٤٩٨/٢؛ وابن عصفور، شرح الجمل، ٣٥١/٢؛ والصفي، تصحيح التصحيف، ص ٧٠، وابن عقيل، المساعد، ٣٦١-٣٦٠/٤؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١٠٨؛ وأبو الفداء، الكناش، ص ٥٧٣؛ والهويرني، نصر المطالع النصرية، ص ٣٤٧-٣٥٩؛ والضحيان، سليمان، مسائل الخلاف، مج ٥/ع ٢/٧٧٨-٧٨١؛ ويعقوب، إميل، يا مجمع اللغة العربيّة، أجلس الهمزة وأوقف الألف، ص ١٣٤-١٤٠.

- ٢- تَوَسَّطتا عَلمَينِ الثَّانيِ مِنْهُما اسْمُ الأبِ أو كُنيتِه فحسب بلا شرطٍ ك(زيد بن عمرو، أو هند بنت أبي عمرو)، ونُسب هذا إلى الكسائيِّ. أي إنَّهُما تُثبَتان مع الحالات الأخرى.
- ٣- تَوَسَّطتا عَلمَينِ الثَّانيِ مِنْهُما اسْمُ الأبِ أو كُنيتِه فحسب بشرط أن يكون مشتهراً بالكنية، ومعروفاً بها كما يُعرف باسمه، وذلك مثل: (عليُّ بن أبي طالب)، وما لم يكن كذلك فلا حذف، ونُسب ذلك إلى الفرَّاءِ، والقياسُ عدم الحذف إلَّا في ما يكثر استعماله، ومال إلى اختيار هذا الشرط أبو الفداء^(١).
- ٤- تَوَسَّطتا عَلمَينِ الثَّانيِ مِنْهُما اسْمُ الأبِ، أو كُنيتِه، أو اسم أمِّه فحسب، من مثل: (عيسى بن مريم)، ونُسب ذلك إلى بعض أصحاب الكسائيِّ.
- ٥- تَوَسَّطتا عَلمَينِ أو كُنيتَينِ فحسب دون الألقاب، وقال بذلك العُكبريُّ.
- ٦- تَوَسَّطتا كُنيتَينِ متصدِّرتَينِ بـ(أب أو أم) فحسب، وأمَّا الكنى المتصدِّرة بـ(ابن، بنت، أخ، أخت، عم، خال) فلا حذف معها، وذكر ذلك الهوريي.
- ٧- تَوَسَّطتا عَلمًا ولقبًا اشتهر به الأب من مثل: (بكر بن الوزير)، قال ابن قتيبة: "وإن نسبته إلى لقب قد غلب على اسم أبيه، أو صناعة مشهورة قد عُرف بها كقولك: (زيد بن القاضي)، و(محمد بن الأمين) لم تُلحق الألف، لأنَّ ذلك يقوم مقام اسم الأب"^(٢).
- ٨- تَوَسَّطتا كُنيتَينِ عن مجهول من مثل: (فلان بن فلان)، و(هَيُّ بن يَيِّ)، و(هَيَّان بن يَيَّان)، وهي كُنَيَّات عن الرجل الذي لا يُعرف نسبه ولا أبوه.
- ٩- كانت الأبوة حقيقيَّة وليست بالتَّبنيِّ، وعليه فكلُّ علم نُسب إلى غير أبيه فينبغي عدم حذف الهمزة من الكلمتين، وضرِبوا مثلاً بالصحابيِّ المقداد بن عمرو رضي الله عنه الذي تبنَّاه الأسود في الجاهليَّة، فكان يُعرف بالمقداد بن الأسود.

(١) أبو الفداء، الكناش، ص ٥٧٣.

(٢) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٨٤.

ونقل الهوريني هذا الشرط عن النَّوويِّ، والزَّركشيِّ، مشيراً إلى ردِّ الدَّمامينيِّ على الزَّركشيِّ اشتراطه واستنكاره.

١٠- لم يُبدأ بهما في أوَّل السطر، ولعلَّ أوَّل من قال بهذا الصَّفديُّ، فنجده بعد أن عدَّد خمسة شروط لمنع هذا الحذف عند النحويِّين يقول مضيفاً: "قلت: والسادس أن يقع ابن أوَّل السطر على كلِّ حال"^(١). على تقدير أن حذف همزتيهما، وهما متصدَّرتان أوَّل السطر (بُن، بُنة) يجعلهما مبدوءتَيْن بساكن، فيضطرُّ القارئ لتحريكهما، ولهذا فإثباتهما أولى.

١١- جاءت الكلمتان للنعته، ولا حذف إن جاءت خبراً لمبتدأ أو ناسخ، أو بدلاً، أو مفعولاً من مثل: (إِنَّ زَيْدًا ابْنُ بَكْرٍ، وجاء سعدُ ابنُ سعيدٍ، وزارني عمروُ ابنُ عامرٍ)، على تقدير أعني ابنَ عامرٍ. وتُنوَّن الأعلام قبل الكلمتين في هذه السياقات للدلالة على انقطاع الوصف بينهما، فإن نُوِّن الاسم قبل الكلمتين مع الوصف في ضرورة الشعر فلا حذف أيضاً.

١٢- اتصلت الكلمتان بما قبلهما اتصالاً مباشراً، فإن فصل فاصلٌ بين العَلَم وصفته فلا حذف، كالفصل بالضمير: (محمدٌ هو ابنُ خالدٍ)، أو الوصف: (زيدٌ الشجاعُ ابنُ فضلٍ)، أو إمَّا التي للشكِّ: (جاء عليٌّ إمَّا ابنُ الحسنِ، وإمَّا ابنُ الحسينِ)، أو الضبط: (بُرْهانٌ، بفتح الباءِ، ابنُ محمدٍ)، وذلك لتوجُّه الدَّهن إلى بُرْهان لشهرته وكثرته.

١٣- أُضيفت الكلمتان إلى علم صريح كما مرَّ، فإن أُضيفتا إلى غيره فلا حذف، كإضافتهما إلى ضمير من مثل: (هذا زيدُ ابنه)، أو إضافتهما إلى ما يقوم مقام العَلَم من غير لقب أو كنية من مثل: (جعفرُ ابنُ ذي المالِ)، و(هندُ ابنةُ أُخينا).

١٤- جاءت الكلمتان نعتاً لعلم صريح كما مرَّ، فإن وُصف بهما غير علم فلا حذف من مثل: (الغلامُ ابنُ زيدٍ) و(الجاريةُ ابنةُ عمرو).

(١) الصفدي، تصحيح التصحيف، ص ٧١.

١٥- كانت الكلمتان مفردتين، فإن نُئيتا (ابنان أو ابنتان) أو جُمعتا (أبناء وبنات) فلا حذف، لخروجهما عن الحكم بتغيُّر بنيتهما من مثل: (الأمين والمأمون ابنا هارون الرشيد).

١٦- نُعت العَلَمُ المذكَرُ فحسب، ولا حذف مع المؤنث، ولعلَّ أوَّل من أشار إلى هذا الفرق بين الجنسَيْن ابن قتيبة، فقال: "وتكتب: (هذه هند ابنة فلان) بالألف والهاء، فإذا أسقطت الألف كتبت: (هذه هند بنت فلان) بالتاء"^(١). وأبان الصوليُّ عن علَّة المنع هنا، فقال: "فإذا صرت إلى المؤنث كتبت فلانة ابنة فلان بالألف، لا يجوز إسقاطها، لأنَّ النسب بالنساء لم يكثر فيُعرف موضعه كما كثر في الرجال، ولأنَّ في ابنة لغةً أخرى يقال: بنت بالتاء"^(٢). وذهب إلى هذا أيضاً ابن كيسان، وابن عصفور، وأبو الفداء^(٣)، وما ذهبوا إليه من تفريق بين الكلمتين غير دقيق، لكونه مخالفاً لمنطق اللغة، فحكم الحذف يجري على التأنيث والتذكير ولا فرق بينهما^(٤)، قال ابن الدهان: "وأما أُلْفُ ابن وابنة فإنهما يُحذفان خطأ كما يُحذفان لفظاً إذا وقعا مضافين إلى عَلمٍ وصفاً لعَلمٍ، ويحذف معهما التنوين من الأوَّل نحو قولك: هذا زيد بن عمرو، وهند بنت عمرو"^(٥). وقال ابن مالك إنَّ: "كلَّ ما نشأ عن النعت بابن ينشأ عن النعت بابنة، فيقال: (هند بنت قيس) و(جاءت هند بنت قيس)"^(٦). وهو ما قرَّره في تسهيله^(٧). وما احتجَّ به الصوليُّ من أنَّ النسب بالنساء لا يكثر مردودٌ بقول ابن جني: "وكلُّ ما ذكرناه من حال ابن إذا جرى وصفاً وحال ما قبله فهو جارٍ على بنت وابنة، لأنَّهما في كثرة الاستعمال مثله"^(٨).

(١) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٨٥.

(٢) الصولي، أدب الكتاب، ص ٢٤٤.

(٣) ينظر: ابن الدهان، باب الهجاء، ص ١٢؛ وابن عصفور، شرح الجمل، ٣٥١/٢؛ وأبو الفداء، الكنز، ص ٥٧٣.

(٤) ينظر: قبش، أحمد، الإملاء العربي، ص ٥٩؛ والضحيان، سليمان، مسائل الخلاف، مج ٥/٢٤٠/٧٨٠.

(٥) ابن الدهان، باب الهجاء، ص ١١.

(٦) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ص ١٢٩٨.

(٧) ابن مالك، التسهيل، ص ٣٣٥. وقال بقوله ابن عقيل. المساعد، ٣٦٠/٤.

(٨) ابن جني، سر الصناعة، ٥٢٧/٢.

إنَّ تلك الشروط والتفصيلاتِ الكثيرةَ في مسألة حذف همزتي: (ابن، وابنة) بين علمين جعلت بعض المحدثين يقترحون إثباتها مطلقاً تحفُّفاً منها وبعداً عن الخوض في تفصيلات مريكة^(١). يقول عبد العليم إبراهيم: "ما الداعي إلى هذا الحذف الذي يُكلِّفنا قبل الإقدام عليه تلك الضريبة الفكرية الفادحة؟ وماذا يحدث في عالم الكتابة العربية لو كُتبت كلُّ كلمة منهما دون حذف ألفها؟ مهما يكن موقعها وإعرابها"^(٢). وخالفهم غانم قدوري، فدعا إلى حذف الهمزة من كلِّ موقع بلا شروطٍ تسهياً على المتلقِّي، وتوحيداً لقواعد الكتابة في هذا التركيب^(٣).

وفسّر فرنر ديم (Werner Diem) هذا الحذف بأنه أثر من آثار الكتابة النبطية، فقد وُجدت كلمة (ابن) في النقوش النبطية بحرفين ثانيهما راءً بلا همزة (بر)^(٤)، وهي كلمة آرامية بمعنى (ابن)، حصل فيها تبادل صوتيٌّ بين النون والراء، أخذها النبطيون من الآراميين، وحين كتب العرب هذه الكلمة أبقوها ابتداءً كما جاءت في الكتابة النبطية، فوُجدت في النقوش القديمة (بر)، ثمَّ في مرحلة لاحقة أضافوا إليها الهمزة، وأعادوا النون بدلاً من الراء^(٥).

(١) ينظر: الإسكندري، أحمد، تيسير الهجاء العربي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٣٤م، ٣٧٩/١٤؛ والفيومي، محمد، قواعد الكتابة، ص ١٤٤؛ والحسن، صالح، الرسم الإملائي، ص ٤٣٨؛ وأبونار، محمد، مشكلات إملائية ومقترحات، ١٤٥/٧٤؛ والمركز العربي، دليل الضوابط، ح ١ ص ٥٨، ويعقوب، إميل، يا مجمع اللغة العربية، أجلس الهمزة وأوقف الألف، ص ١٤٦؛ والتميمي، حيدر، العلة الإملائية، ص ٧٥.

(٢) إبراهيم، عبد العليم، الإملاء والترقيم، ص ١٢٤.

(٣) الحمد، غانم، علم الكتابة العربية، ص ١٢٠.

(٤) ما زالت كلمة (بر) مستعملةً بالمعنى نفسه في لهجات كثير من مناطق اليمن.

(٥) ديم، فرنر، لمحات عن تطور الكتابة (محاضرة ألقاها بكلية اللغة العربية بالقاهرة)، حرَّرها وترجمها: عبد الفتاح البركاوي، حويلة كلية اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٩٣م، ٥٦٩/١١٤. وينظر: فرستيج، كيس، اللغة العربية تاريخها ومستوياتها وتأثيراتها، ص ٤٨؛ وراشد، سيد فرح، الكتابة من أقلام الساميين، ص ٢٦٩.

٢- همزتا (ابن، وابنة) بعد يا النداء

تدخل (يا) النداء على كلمتي (ابن، وابنة) في التركيب متماثلان خطياً، هما ألف (يا)، وهمزتا الوصل: (يا ابن، ويا ابنة)، فلزم لهذا حذف أحدهما^(١)، ونُقل عن ثعلب تعليل آخر، بقوله: "فإن شئت قلت: اكتفوا بالصورة من الصورة، وإن شئت قلت: أرادوا أن يخلطوا (يا) بالاسم الذي بعدها"^(٢).

وهذا الحذف لا يختص ب(يا) فحسب، بل هو مع سائر أدوات النداء التي تتفق في شكلها مع همزة الوصل كهمزة النداء التي تأخذ حكم همزة الاستفهام عند دخولها على ما أوله همزة وصل، فتحذف همزة الوصل، وتثبت همزة النداء لدخولها المعنى: (أبْن عمِّي، وأبْنَة أخي)، أو مع الألف في آخر أحرف النداء: (أيا، وهيا، ووا)^(٣).

وقد اختلف العلماء في المحذوف من المثليين في هذه المواضع على ثلاثة أقوال^(٤):

١- حذف أيّ منهما دون تعيين، ويستشف هذا من قول ابن قتيبة، وهو يتحدث عن الحذف مع همزة القطع، وقياس همزة الوصل عليها، فقال: "تكتب (ياإبراهيم)، و(ياإسحاق)، و(ياأيوب)، و(ياأبانا) بألف واحدة، وتحذف واحدة"^(٥).

(١) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٩٠؛ وابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢٨؛ وابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٧١؛ وابن مالك، التسهيل، ص ٣٣٦؛ وابن عقيل، المساعد، ٤/٣٦٩؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١٣٠-١٣١؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٣/١٨٨؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٦/٣٣٤.

(٢) ينظر: أبو حيان، الهجاء، ص ١٣٠.

(٣) يعقوب، إميل، يا مجمع اللغة العربية، أجلس الهمزة وأوقف الألف، ص ١٣٣.

(٤) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٩٠؛ وابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢٨؛ وابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٧١؛ وابن مالك، التسهيل، ص ٣٣٦؛ وابن عقيل، المساعد، ٤/٣٦٩؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١٣٠-١٣١؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٦/٣٣٤؛ والهورياني، نصر، المطالع النصرية، ص ٣٤٢.

(٥) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٩٠.

٢- حذف همزة الوصل من الكلمة، والإبقاء على ألف (يا) النداء (يا بن)، لأنَّ همزة الوصل زائدة في بنية الكلمة، وهي أولى بالحذف، وذهب إلى هذا أكثر الجمهور. قال ثعلب: "فإذا جاؤوا بألف مثل: إبراهيم، وإسحاق، خفيفةً كانت أو ثقيلةً، أَلَفٌ وصل كانت أو غير وصل فإنَّهم لا يجمعون بين أَلَفَيْنِ، فيحذفون الثانية" (١).

٣- حذف ألف (يا) النداء، ووصل يائها بالهمزة (يا بن)، وذهب إلى هذا ابن مالك، ووافقه السيوطي (٢). ولعلَّهم هنا قاسوا همزة الوصل على همزة القطع التي تُحذف معها ألف يا النداء، فحكموا بحذفها مع الفارق بين الهمزتين.

وأما المحذِّثون فاختلَفوا في هذه المسألة على ثلاث فرق، فرقةٌ أوجبت الحذف في التركيب اتِّباعاً لقول الجمهور في المسألة (٣)، وفرقةٌ أجازته (٤)، وأخرى منعتَه، وذهبت إلى أنَّه غير ملزم، وأنَّ إثبات الألفين هو الأصل، وفيه تقليلٌ لقواعد الإملاء وتخفُّفٌ منها (٥).

ثالثاً: دخول أحرف المعاني على ما أوَّله همزة قطع

تتأثر همزة القطع كهمزة الوصل بدخول بعض أحرف المعاني عليها، فتغيَّر رسمها أحياناً، أو رسم الحرف الذي دخل عليها، ولا سيَّما إن كان آخر الحرف الداخل عليها ألفاً (كها) التنبيه، و(يا) النداء، وفي ما يأتي أستعرض تلك الأحرف الداخلة.

(١) ينظر: أبو حيان، الهجاء، ص ١٣٠.

(٢) ينظر: ابن مالك، التسهيل، ص ٣٣٦؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٦/٣٣٤.

(٣) ينظر: السقاف، عبد الله، شرح التكميل، ص ٢١؛ وطوموم، مصطفى، سراج الكتبة، ص ٥٣؛ ووالي، حسين، كتاب الإملاء، ص ١١٧؛ وإبراهيم، عبد العليم، الإملاء والترقيم، ص ٧٥؛ وهارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ٣٨.

(٤) ينظر: قبش، أحمد، الإملاء العربي، ص ٦٠؛ وعيسى، فارس، وياسين عياش، ويوسف السحيمات، قواعد الكتابة العربيَّة والترقيم، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٩م، ص ١٥٧؛ وحماد، خليل، وآخرون، الموسوعة الغراء، ص ٢٥٨؛ وعثمان، حسني الشيخ، كيلا نخطئ في الإملاء، ص ٦٥.

(٥) ينظر: الإسكندري، أحمد، تيسير الهجاء، ١٤/٣٧٨؛ وسلطاني، محمد، القواعد الموحدة، ص ٢١؛ والمركز العربي، دليل الضوابط، ح ١، ص ٥٧؛ والخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ١/١٠٣.

١- همزة الاستفهام (أ)

تدخل همزة الاستفهام على الكلمات المبدوءة بهمزة قطع، فتلتقي همزتان متماثلتان، فيُغيَّر لهذا رسم همزة الكلمة بحذفها حيناً، وبإجراء حكم الهمزة المتوسطة عليها حيناً آخر لوقوعها ثانياً في التركيب الجديد، ولَمَّا كانت همزة القطع حرفاً أصيلاً في بنية الكلمة تتغيَّر حركته بتغيُّر صيغته فإنَّ تأثير همزة الاستفهام اختلف باختلاف حركة الهمزة الأصليَّة على النحو الآتي:

أ- الهمزة المفتوحة

للهمزة المفتوحة مع همزة القطع وضعٌ مغايرٌ لما عليه الهمزتان المضمومة والمكسورة، إذ نُوقِشت فيه مسائل لم تُناقش مع أختيها، والهمزة المفتوحة الأولىَّة همزتان: همزة منفردة من مثل: (أنت، أمل)، والأخرى همزة مدمجة ممدودة مركَّبة من همزتي قطع من مثل: (آمل، آثار)، أو من همزة وألف من مثل: (آتٍ، آكل). وقد اختلف في رسمهما على خمسة مذاهب^(١):

١- مذهبٌ يوجب إثبات الهمزتين معاً على الأصل من مثل: (أنا مصيب؟ وأمالك تحققت؟)، وعلَّة هذا صعوبة التفريق حذفاً بين الاستفهام والإخبار في مثل: (أنا مصيب)، وقوَّى هذا المذهب ابن السراج^(٢)، ونقل أبو جعفر النحاس أنَّه رأى البصريين وصوبه، مؤكِّداً أنَّهم يكتبون مثل هذا بألفين، وأنَّ هذا الإثبات غير مستنكر في هذا الموضع، فقد ثبت اجتماع مثلين بلا استئصالٍ كما في: (مؤونة، قوول)، وقياس اجتماع الهمزتين في أوَّل الكلمة مثل هذا^(٣).

(١) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٨٨؛ وابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢٢؛ والنحاس، صناعة الكتاب، ص ١٤٩-١٥٠؛ والهروي، كتاب الأزهية، ص ٣٥؛ وابن بابشاذ، شرح المقدمة، ٤٥٠/٢؛ وابن الأثير، البديع، مج ١/٢/٣٥٨؛ والجعبري، الجميلة، ص ٤٨٧؛ وابن عقيل، المساعد، ٣/٣٦٤؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٣/٢١٤-٢١٥؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٦/٣١٧؛ والهويرثي، نصر، المطالع النصرية، ص ١٨٥؛ والضحيان، سليمان، مسائل الخلاف، مج ٥/٢٤/٧٨٧-٧٨٨.

(٢) ابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢٢.

(٣) النحاس، صناعة الكتاب، ص ١٥٠.

٢- مذهب التخلُّص من أحد المثلين بحذف أحدهما، وهؤلاءِ يكون المعنى إلى السياق، قال ابن قتيبة: "إذا أدخلت أَلْفَ الاستفهام على أَلْفِ القطع، وكانت أَلْفُ القطع مفتوحةً...، فإنَّ بعضَ الكُتَّابِ يثبتهما معاً ليدلَّ على الاستفهام...، وبعضهم يقتصر على واحدة استثقلاً لاجتماع أَلْفَيْنِ"^(١).
 وذهب إلى هذا الكسائيُّ، والفرَّاءُ، وثعلب، وابن كيسان، وأكَّد ابن السَّرَّاج ضرورة وجود علامة تدلُّ على الحذف، فقال: "وينبغي لمن فعل ذلك أن يُعلِّم علامةً تدلُّ على سقوط الألف"^(٢). لعدم الاستدلال عليه إلاَّ بنغمة الصوت في مقام الكلام المنجَز في حينه، ولا وجودَ لهذا في التمثيل الكتابيِّ.

ثمَّ اختلف القائلون بالحذف في تحديد الهمزة المحذوفة، فذهب الكسائيُّ إلى أنَّها همزة الاستفهام، لأنَّ الهمزة الأصليَّة أولى بالثبوت منها، وذهب الفرَّاءُ، وثعلب، وابن كيسان إلى أنَّ الثانية هي المحذوفة، لأنَّ الاستثقال حصل بها، ولأنَّ الأولى داخلة لمعنى فلا تحذف.

٣- مذهب جواز الأمرين الإثبات والحذف، وذهب إلى هذا الجعبريُّ، مشيراً إلى أنَّهما من مذاهب الكُتَّاب^(٣).

٤- مذهب الاكتفاء بهمزة واحدة ممدودة، فُتكتب هكذا: (أنت بكر؟)، ليدلَّ بهذا على همزة محذوفة من التركيب، وذهب إلى هذا ابن الأثير^(٤).

٥- مذهب إدخال أَلْف بين الهمزتين لمنع اجتماع مثلين، على أن تدمج وجوباً مع همزة الاستفهام بهمزة ممدودة منعاً لاجتماع الأمثال^(٥)، وذلك مثل: (أأكرمت زيداً؟)، وأشار إلى هذا الهرويُّ^(٦).

(١) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٨٨.

(٢) ابن السَّرَّاج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢٢.

(٣) الجعبري، الجميلة، ص ٤٨٨.

(٤) ابن الأثير، البديع، مج ١/٢/٣٥٨.

(٥) ابن دُرُسْتَوِيه، كتاب الكتاب، ص ٢٦.

(٦) الهروي، كتاب الأزهية، ص ٣٥.

وأجمع المحدثون على إثبات كلتا الهمزتين تحقيقاً لقاعدة مطابقة المكتوب المنطوق، وتحققاً من تعقيد قواعد الهمزة، وتسهيل تعلمها، وسدّاً لباب القياس مع غيرها من الأحرف الداخلة^(١).

ب - الهمزتان المضمومة والمكسورة

لهاتين الهمزتين حكمٌ مشتركٌ في كتبهما عند دخول همزة الاستفهام المفتوحة عليهما، يشتمل على ثلاثة مذاهب، هي^(٢):

١- إثبات الهمزتين المفتوحة والمضمومة، أو المفتوحة والمكسورة على صورتيهما، فيكتبان معاً: (أُنزل، أُلقي، إذا، أِفكاً)، ولا تُرَبِّهَذَا الإِثْبَاتِ لَهْمَزَةِ الاسْتِفْهَامِ فِي هَمْزَةِ الْكَلِمَةِ، وَيَتَحَقَّقُ بِهِ مَبْدَأُ مَطَابَقَةِ الْمَكْتُوبِ الْمَنْطُوقِ، وَهُوَ مَا يَعْرِفُ بِمَذْهَبِ التَّحْقِيقِ. وَذَهَبَ إِلَى هَذَا الْبَصْرِيُّونَ^(٣)، واختاره ابن قتيبة، وابن السَّرَّاجِ، وصَوَّبَهُ أَبُو جَعْفَرِ النَّحَّاسِ، وَأَجَازَهُ ابْنُ الدَّهَّانِ، وَابْنُ مَالِكٍ، وَأَبُو حَيَّانٍ، وَوَصَفَهُ الْقَلْقَشَنْدِيُّ بِالْقَلَّةِ.

٢- إثبات همزة الاستفهام وكتب الأخرى على ما يوافق حركتها، فُكْتُبَ الْمَضْمُومَةُ عَلَى وَاءٍ: (أُؤنزل، أُؤلقي)، والمكسورة على ياءٍ: (أَيذا، أَيفكاً)، وهذا المذهب يعامل الهمزة الأصلية معاملة الهمزة المتوسطة تنزلاً، أو ما يُعرف بشبه المتوسطة، فيعطيها حكم المتوسطة، ونقل أبو جعفر النَّحَّاسُ أَنَّهُ الْقِيَاسُ، وَبِهِ

(١) ينظر: الإسكندري، أحمد، تيسير الهجاء، ٣٧٤/١٤؛ وطوموم، مصطفى، سراج الكتبة، ص ١٥؛ وإبراهيم، عبد العليم، الإملاء والترقيم، ص ٤٤؛ وهارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ١٠؛ وسلطاني، محمد، القواعد الموحدة، ص ٩؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٤٤٢/٢؛ ومجمع اللغة العربيّة بدمشق، قواعد الإملاء، ٢٠١٠، ص ٦.

(٢) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٨٨-١٨٩؛ وابن السَّرَّاجِ، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢٢؛ والنَّحَّاسُ، صناعة الكتاب، ص ١٥١؛ وابن الدَّهَّانِ، باب الهجاء، ص ١٣؛ وابن مالِك، التسهيل، ص ٣٣٥؛ وابن عقيل، المساعد، ٣/٣٦٤؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١١٩؛ وناظر الجيش، تمهيد القواعد، مج ١٠/٥٣١٥؛ والقَلْقَشَنْدِيُّ، صبح الأعشى، ٣/٢١٥؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٦/٣١٠.

(٣) النَّحَّاسُ، صناعة الكتاب، ص ١٥١.

أخذ الكوفيون^(١)، وقَدَّمه ابن مالك على المذهب الأول، ووصفه ابن عقيل، وناظر الجيش بأنه الأكثر، وهو الأصل عند القلقشندي، ووصفه السيوطي بشذوذه عن القياس، لأنَّ حقَّ الكلمة ألا تتغيَّر إن تقدَّمتها أيُّ حرف.

٣- نقل ابن الدهَّان مذهباً ثالثاً لهما فضَّله على مذهب التسهيل المشهور، وذلك بكتبيهما بهمزة واحدة أو همزة ممدودة: (أنزل، أنزل، أفكاً)، فقال: "فإذا دخلت همزة الاستفهام على همزة قطع مكسورة فإن شاء كتبها بالفتحة، وإن شاء بألف واحدة، وإن شاء بألف وياء...، وإن أدخلها على همزة قطع مضمومة فإن شاء كتبها بألف، وإن شاء بألف ومدة، وإن شاء بألف وواو...، والواو والياء هنا ليسا بحسنيين"^(٢). والتخلُّص من أحد المثليين بجذب أحدهما أو دمجهما بهمزة ممدودة معتمداً في الأصول الكتابية، وإدخال ألف بين الهمزتين المختلفتين (أأ) لتنشأ همزة ممدودة ثبت أداءً عند القراء بوصفه وجهاً من أوجه قراءتهما^(٣).

واختلف المحدثون في هذا فريقين: فريقٌ يختار مذهب التحقيق، فيوجب كتب الهمزتين على صورتيهما لسلامة المنهج في هذا، والتخفف من كثرة القواعد وتسهيلها^(٤)، وأقرَّ هذا مجعاً اللغة العربيَّة بالقاهرة^(٥)، وبدمشق^(٦)، وفريقٌ خالفهم فذهبوا إلى

(١) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٢) ابن الدهَّان، باب الهجاء، ص ١٣.

(٣) الخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات، ٨٢/٨.

(٤) ينظر: الإسكندري، أحمد، تيسير الهجاء، ٣٧٩/١٤؛ والغلاييني، مصطفى، جامع الدروس، ١٤٢/٢؛ والخرائط، أحمد، الهمزة في الإملاء العربي، ص ٣٩؛ وسلطاني، محمد، القواعد الموحدة، ص ٩؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٤٤٢/٢؛ والحمد، غانم، علم الكتابة العربيَّة، ص ١٥٠؛ والمركز العربي، دليل الضوابط، ص ١٩؛ والشمسان، إبراهيم، من شجون اللغة، نادي القصيم الأدبي، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٣٨هـ، ص ١٦٤.

(٥) تنظر قرارات مجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة في: عبد التواب، رمضان، مشكلة الهمزة العربيَّة، ص ١٠٩؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٢٧٩/١؛ والخولي، فتحي، دليل الإملاء وقواعد الكتابة العربيَّة، مكتبة خزام، جدة، ١٩٧٠م، ص ٤٥.

(٦) مجمع اللغة، قواعد الإملاء، ص ٦.

اختيار مذهب التسهيل برسم الهمزة المضمومة على واو والمكسورة على ياءٍ، وحثُّهم
أنَّ الهمزة الثانية بتقدُّم همزة الاستفهام عليها أصبحت في حكم الهمزة المتوسّطة، وبهذا
تلزمها أحكامها^(١).

٢- اللام (ل)

مرَّاناً أنَّ من معاني اللام الجرُّ والابتداء، والتعليل، والتعجب، وأن تكون موطناً
للقسم، وغيرها^(٢). والأصل أنَّ دخول اللام لا يؤثّر في ما أوّله همزة قطع، وشدّت عن
هذا الأصل كلمتان، هما: (لئن، وليئلاً)، وأصلهما: (لإن، ولإن لا)، فالأولى اللام الموطّئة
للقسم مع إن الشرطيّة: (ل+إن)، والأخرى لام التعليل مع أن الناصبة ولا النافية:
(ل+أن+لا).

ووردت مسألة شذوذهما رسماً أوّل ما وردت في المصحف، قال ابن قتيبة: "وتكتب
(لئلاً) مهموزةً وغير مهموزة بالياء، وكان القياس أن تكتب بالألف...، إلّا أنَّ الناس اتَّبَعوا
المصحف، وكذلك: (لئن فعلت كذا لأفعلن كذا) كتبت بالياء اتِّباعاً للمصحف، وكان
القياس أن تكتب بالألف"^(٣). وقوله: (وتكتب (لئلاً) مهموزةً وغير مهموزة بالياء)، أي
على مذهب من أعجمها (ليلاً) لكونها مفتوحةً وقبلها كسرةً، وقد وردت كذلك في بعض
المصاحف القديمة^(٤).

(١) ينظر: الهوري، نصر، المطالع النصرية، ص ١٨٥؛ وطوموم، مصطفى، سراج الكتبة، ص ١٥؛ وإبراهيم،
عبد العليم، الإملاء والترقيم، ص ٤٤؛ ومصطفى، عبد الله، الكتابة وقواعد الإملاء، ص ٤٨؛ والفيومي،
محمد، قواعد الكتابة، ص ٦٢؛ ودويدري، محمد، ووجهة السطل، معالم الإملاء، منشورات دار
الحكمة، دمشق، ط ١، ١٩٦٩م، ص ٤٥.

(٢) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص ٩٥-١٠٩؛ وابن هشام، مغني اللبيب، ٣/ ١٤٩-١٧٧.

(٣) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٩٧-١٩٨.

(٤) الجُميري، بشير، معجم الرسم العثماني، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض، ط ١، ١٤٣٤هـ،
ص ٧٠٠/٢.

ويبدو أن رسمهما بهذه الطريقة (لئلاً، لئِن) اتباعاً لرسم المصحف قد استقرَّ عندهم، فأجمعوا على أنَّهما تُكتبان على ياءٍ، وعلَّوا أنَّهما قد صارا مع اللام بمنزلة الكلمة الواحدة، وأنَّ همزتهما أصبحتا في حكم الهمزة المتوسّطة^(١).

وذكر الهوريني تعليلاً آخر في رسم (لئلاً)، وهو استقباحهم شكل كلمة: (لا لا)^(٢) بإدغامهم النون في اللام الثانية، الملبس بتكرار حرف (لا). وذكر بعضهم علّة منع اللبس في رسم (لئِن)، فذهبوا إلى أنَّها رُسمت على الياء فرقاً بينها وبين (لأَنَّ، ولأَنَّ)^(٣).

وانقسم المحدثون في كتبهما فريقين، فذهب بعضهم إلى إلغاء شذوذهما، وكتب همزتهما على صورة الألف: (لألاً، ولإِنَّ) طرداً للقاعدة عدم التغيير مع غيرها من الكلمات المهموزة، وتوحيداً لقواعد كتابتها، وعدم عدّها همزةً متوسّطةً^(٤)، وأقرّ هذا مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة^(٥)، واقتضى فريق آخر نهج القدماء في كتبهما على الياء استثناءً من القاعدة^(٦)، وأقرّ هذا الاستثناء مجمع اللغة العربيّة بدمشق^(٧).

(١) ينظر: ابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٣٢؛ وابن الدهان، باب الهجاء، ص ٢٥؛ وابن مالك، التسهيل، ص ٣٣٥؛ وابن عقيل، المساعد، ٣/٣٦٤؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١١٨-١١٩؛ وناظر الجيش، تمهيد القواعد، مج ١٠/٥٣١٥؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٣/٢٠٩؛ والسبيوطي، همع الهوامع، ٣١٠/٦.

(٢) الهوريني، نصر، المطالع النصرية، ص ١٤٧.

(٣) المركز العربي، دليل الضوابط، ح ٣، ص ١٩.

(٤) ينظر: الإسكندري، أحمد، تيسير الهجاء، ع ١٤/٣٧٤؛ والخراط، أحمد، الهمزة في الإملاء العربي، ص ٤٣؛ وسلطاني، محمد، القواعد الموحدة، ص ١٠.

(٥) ينظر: عبد التواب، رمضان، مشكلة الهمزة العربيّة، ص ١٠٩؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٢٧٩/١.

(٦) ينظر: إبراهيم، عبد العليم، الإملاء والترقيم، ص ٤٨؛ وهارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، حاشية ص ٩؛ والرامي، فواز، موسوعة الأقصى، ص ٩٢؛ ومصطفى، عبد الله، الكتابة وقواعد الإملاء، ص ٤٨؛ ونافع، غريب، الضياء، ص ٣٨؛ والمركز العربي، دليل الضوابط، ص ١٩؛ وعثمان، محمد، تحفة النبهاء، ص ٣٩؛ والطيب، عبد الجواد، دراسة في قواعد الإملاء، ص ١٧.

(٧) مجمع اللغة، قواعد الإملاء، ص ٧.

٣- (ها) التنبيه

ل(ها) التنبيه أثر في بعض الكلمات المبدوءة بهمزة قطع، وأشهرها اسم الإشارة (أولاء)، والضمائر المبدوءة بهمزة من مثل: (أنا، أنت، أنتِ، أنتما، أنتم، أنتن).

أ- همزة (هؤلاء)

تدخل (ها) التنبيه على أسماء الإشارة غير المصحوبة بكاف الخطاب من مثل: (هذا، هذه، هاتان، هاته، هؤلاء... إلخ)^(١)، والأصل في اسم الإشارة (هؤلاء) هو (أولاء) الداخل عليه (ها) التنبيه (ها+أولاء)، فالتقى مثلان حَقُّهما أن يُكتبا هكذا: (هاأولاء)، ولكراهتم التماثل الخَطِّي في الكلمة استغنوا عن ألف (ها) كما استغنوا عنها مع غيرها من أسماء الإشارة، وكان حَقُّ الكلمة أن تُكتَبَ بعد الحذف هكذا: (هاأولاء)، ولكنهم كتبوها بشكل مغاير، فدمجوا همزة الواو ليصبح رسمها هكذا: (هؤلاء).

وغير خَفِيِّ أن وراء هذا اتِّباع رسم المصحف كما كان الأمر في رسم: (لئن، وليئلاً)، وكثيراً ما تذكر (هؤلاء) معهما، ولم يُناقش المتقدمون مسألة كتبها في باب الهمز، وإنما عدوها من الشاذِّ رسماً الذي لا يُقاس عليه، معلِّين أنها عُولت معاملة الهمزة المتوسّطة، وكان القياس فيها فصل الكلمتين: (هاأولاء)^(٢). ويرى ابن دُرُسْتَوِيهِ أن التماثلين الألف والهمزة (هاأولاء) قد حُذِفَا من الكلمة معاً (هولاء)، وأن الواو كرسِيَّ الهمزة نائبةً عن الهمزة المحذوفة^(٣).

(١) ينظر: أبو حيان، الارتشاف، ٩٧٦/٢؛ والمرادي، الجنى الداني، ص ٣٤٦؛ وابن هشام، المغني اللبيب، ٣١٧/٤.

(٢) ينظر: ابن مالك، التسهيل، ص ٣٣٥؛ وابن عقيل، المساعد، ٣٦٥/٤؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١١٩؛ وناظر الجيش، تمهيد القواعد، مج ٥٣١٥/١٠؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٢٠٨/٣؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٣١٠/٦.

(٣) ابن دُرُسْتَوِيهِ، كتاب الكتاب، ص ٧٩.

ونقل السيوطي عن أبي حيان ما يفهم منه أنّ علّة التغيير لها علاقة بمبدأ التسهيل واتباع رسم المصحف، لأنّهم لو أبَقوا الهمزة على الألف (هاؤلاء) لتعسّر تسهيلها بالواو لمخالفتها رسمها لكونها على ألف، وحقّها أن تُسهّل إلى ألف، فخالفوا موضعها وغيروا كرسيّها، فجعلوها على واو لتُسهّل إلى واو^(١). ومعنى ذلك أنّها بكتبتها على واو صارت هكذا: (هؤولاء)، فالتقى فيها مثلان، فحذفوا واو الكلمة، وأبَقوا على الواو المبدلة من الألف كرسياً للهمزة.

ب- هأنذا وأخوانها

تدخل (ها) التنبيه على الضمائر المبدوءة بالهمزة: (أنا، أنت، أنت، أنتما، أنتم، أنتن)، فيلتقي متماثلان، هما ألف (ها)، وهمزة الضمائر، وهو ما يعني التخلّص من أحدهما، وثبت في هذه المسألة مذهبان^(٢):

١- مذهب الإثبات، فيُكتب المثلان معاً، قال ابن الدهان عن هذين المثليين إنّهما يُكتبان "بالفّين، وإن شئتْ بألف واحدة، نحو: ها أنتم، وهأنتم"^(٣). ونُقل عن ثعلب أنّه القياس، لولا أنّ العرب قد جعلوها مع الضمير بمنزلة الكلمة الواحدة فحذفوا^(٤).

٢- مذهب الحذف، فتُكتب: (هأنا، هأنتم، هأنت... إلخ)، وذهب إلى هذا جمهور أهل النحو الذين اختلفوا في المحذوف منهما على ثلاثة أقوال:

(١) السيوطي، مع الهوامع، ٣١١/٦.

(٢) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٩١؛ وابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٧٢؛ وابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣ع/١٢٨؛ وابن جني، المحتسب، ١٨١/١؛ وابن الدهان، باب الهجاء، ص ١٤؛ وابن عقيل، المساعد، ٣٧٠-٣٧١؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١٣٣؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ١٨٨/٣؛ والسيوطي، مع الهوامع، ٣٣٣/٦.

(٣) ابن الدهان، باب الهجاء، ص ١٤.

(٤) ينظر: ابن عقيل، المساعد، ٣٧٠-٣٧١؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١٣٣؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ١٨٨/٣.

- أ- حذف أحدهما بلا تعيين، وذهب إلى هذا ابن قتيبة بقوله: "وتكتب (هأنتم)، و(هأنت)، و(هأنا) بألف واحدة، وتحذف واحدة"^(١).
- ب- حذف ألف (ها) التنبيه، وذهب إلى هذا الكسائي، والفرّاء، وابن دُرستويه، وغيرهم، واستدلوا بأنّ (ها) التنبيه عند اتصالها ببعض أسماء الإشارة من مثل: (ذا، ذه، زين) تحذف ألفها، وأنها وردت في مواضع من القرآن الكريم بحذف ألفها عند اتصالها بـ(أيّ) في النداء، فُرِسمت (يأيه)، فدلّ هذا على أنّ المحذوفة في الأكثر ألف (ها) التنبيه.
- ج- حذف همزة الضمير، وقال بهذا ثعلب، مستدلاً بأنهم قالوا: (ها نحن)، فثبتوا الألف ولم يحذفوها^(٢)، وهذا يعني أنّ الأصل أن تبقى، ولا تحذف مع سائر الضمائر، غير أنّ ما احتجّ به لا يلتقي فيه مثلان، فكان الأولى إثبات ألفها.
- وذهب جمهور المحدثين إلى وجوب حذف ألف (ها) التنبيه^(٣)، ورأى آخرون أنّ الصواب، والصحيح، والحسن فيها الإثبات ليوافق المنطوق المكتوب^(٤)، وهناك من يرى جواز الحذف والإثبات فيها^(٥).

(١) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٩١.

(٢) ينظر: ابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣ ع ١٢٨.

(٣) ينظر: الهوري، نصر، المطالع النصرية، ص ٣٧٢؛ وطوموم، مصطفى، سراج الكتبة، ص ٦٢؛ وهارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ٤١؛ وقبش، أحمد، الإملاء العربي، ص ٦٧؛ وعيسى، فارس، وزميله، قواعد الكتابة، ص ١٥٠؛ وحمد، خليل، وآخرون، الموسوعة الغراء، ص ٢٧٢؛ والطيب، عبد الجواد، دراسة في قواعد الإملاء، ص ١٠١.

(٤) ينظر: سلطاني، محمد، القواعد الموحدة، ص ٢٣؛ والمركز العربي، دليل الضوابط، ح ١، ص ٦٠؛ والحمد، غانم، علم الكتابة العربية، ص ١١٣؛ وأوكان، عمر، دلائل الإملاء، ص ٧٢.

(٥) ينظر: عبد الفتاح، محمد، اللبابة في قواعد الكتابة، المطبعة السلفية، مصر، ط ١، ١٩٣٠م، ص ٤١؛ وقبش، أكرم، معجم الإملاء، ص ١١٣؛ والخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ٦١٠/٢؛ ويمنّين، ناصيف، المعجم المفصل، ص ٨٢.

واختلف في رسم تركيب: (ها أنا ذا) لكونه في الأصل ثلاث كلمات منتهية بألف، وهذا ما جعل وصلها وفصلها محلّ خلاف رسمًا، فرُسِمَت بلا حذفٍ عند القائلين بإثبات التمثالين، ورُسِمَت عند القائلين بالحذف والوصل: (هأنا ذا)، وهذا الحذف الأول في التركيب، وهو معتمدٌ عند من يذهب إلى أنّ الألف في (أنا) أصليّة، إذ يرى البصريُّون أنّه ثنائيُّ التركيب (أَنَّ)، وألفه زائدةٌ جيء بها وقمًا لبيان حركة النون مثل هاء السكت، وخالفهم الكوفيُّون، وابن مالك، وقالوا بأصالة الألف فيه^(١).

وعليه فمن يذهب إلى زيادة ألف (أنا) فله أن يحذفها رسمًا هكذا: (هأنا) بوصل الكلمات الثلاث، ومن يقول بأصالة ألفها فلا تُحذف وتُرسَم (هأنا ذا)، وهذه الصورة مشهورة عند المحدثين^(٢)، واقترح عدنان الدليمي إثبات ألف (ها) ورسمها (ها أنا ذا) مثبتة الألفات^(٣)، وأشار سامي أبو زيد إلى صورة أخرى برسمها هكذا: (ها أنذا)^(٤) بإثبات المثليين، وحذف ألف (أنا).

٤- (يا) النداء

تدخل (يا) النداء على ما أوله همزة قطع، فيلتنقي في التركيب مثلان، وهو ما يعني حذف أحدهما، واختلفوا في المحذوف منهما على ثلاثة أقوال^(٥):

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٩٣/٣؛ وابن مالك، شرح التسهيل، ١٤٠/١-١٤١؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٢٠٧/١.

(٢) ينظر: السقاف، عبد الله، شرح التكميل، ص ٣٣؛ وإبراهيم، عبد العليم، الإملاء والترقيم، ص ٧٩؛ وهارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ٤١؛ وحسن، عباس، النحو الوافي، ٣٢٧/١؛ ومصطفى، عبد الله، الكتابة وقواعد الإملاء، ص ٩٦؛ والباطل، محمد، ها أنا ذا، مجلة جامعة الملك سعود، الآداب، الرياض، ١٤١٠هـ، مج ٢/١٢٠.

(٣) الدليمي، عدنان، تيسير تعلم الإملاء والترقيم، الموسم الثقافي السادس عشر لمجمع اللغة العربية الأردني، ١٩٩٨م، ص ١٩٨.

(٤) أبو زيد، سامي، قواعد الإملاء، ص ١٥٦.

(٥) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٩٠؛ وابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤٨؛ وابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٧١؛ وابن الدهان، باب الهجاء، ص ١٤؛ وابن الأثير، البديع، مج ١/٢٠٥٦؛ وابن مالك، التسهيل، ص ٣٣٦؛ وابن عقيل، المساعد، ٣٦٩/٤؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١٣٠-١٣١.

- ١- حذف أيٍّ منهما دون تعيين، ويستشفُّ هذا من قول ابن قتيبة: "تكتب (يبراهيم، و(ياسحاق)، و(أيوب)، و(يابانا) بألف واحدة، وتحذف واحدة"^(١).
- ٢- حذف ألف (يا) النداء، وإثبات همزة القطع، لأنها من بنية الكلمة، فتُكتب: (يأحمد، ياؤيس، يابراهيم)، وذهب إلى هذا الصوّيُّ، وابن دُرُسْتَوِيه، وابن مالك، واستظهره القلقشنديُّ. قال ابن دُرُسْتَوِيه: "ومنه حرف النداء فإنه يُحذف إذا وقعت بعدها كلمةٌ أولها همزة قطع، وتخلّفها صورة الهمزة مكانها...، كقولهم: يأمّتا، ويأخّي ويأخّي بالتصغير والتكبير، ويأولاء"^(٢).
- ٣- حذف همزة القطع، وإثبات ألف (يا) النداء، فتُكتب: (ياحمد، ياؤيس، يابراهيم) وذهب إلى هذا ثعلب، ونُقل عنه قوله: "فإذا جاؤوا بألف مثل: إبراهيم، وإسحاق، خفيفةً كانت أو ثقيلةً، أَلَفٌ وصل كانت أو غير وصل فإنهم لا يجمعون بين ألفين، فيحذفون الثانية"^(٣).

واستثنى المتقدّمون من الحذف الأعلام التي تبدأ بهمزة ممدودة، مثل: (آدم، آزر)، معلّين أنّ الحذف قد نالها قبيل، إذ أصل (آدم) (أأدم)، أبدلت الثانية تسهياً لألفاً (أادم)، ثمّ دُمجت الهمزتان بهمزة ممدودة، وبهذا حُذفت منها أَلَفٌ في الخطّ، فلم يجمعوا عليها حذف أَلْفَيْنِ^(٤).

واختلف المحدثون في هذه المسألة على ثلاث فرق، فرقةٌ أوجبت الحذف، واختارت أنّ المحذوفة أَلَفٌ (يا) النداء، غير أنّهم اشترطوا للحذف شرطين^(٥):

(١) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٩٠.

(٢) ابن دُرُسْتَوِيه، كتاب الكتاب، ص ٧١.

(٣) أبو حيان، الهجاء، ص ١٣٠.

(٤) ينظر: ابن دُرُسْتَوِيه، كتاب الكتاب، ص ٧١؛ وابن مالك، التسهيل، ص ٣٣٦؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١٣١.

(٥) ينظر: الهوري، نصر، المطالع النصرية، ص ٣٧٣-٣٧٤؛ والسقاف، عبد الله، شرح التكميل، ص ٣٢-٣٣؛ وطوموم، مصطفى، سراج الكتبة، ص ٦٢؛ وعبد الفتاح، محمد، اللبابة، ص ٤٢؛

والهاشمي، أحمد، المفرد العلم، ص ٩١؛ والطيب، عبد الجواد، دراسة في قواعد الإملاء، ص ١٠١؛

وياقوت، محمود، فن الكتابة، ص ٤٥.

- ١- أن يكون العلم زائداً على ثلاثة أحرف لئلا تقلّ بنية الكلمة.
- ٢- أن يكون من الأعلام التي لم يُحذف منها شيءٌ. ويعنون بهذا ما اشتهر من الأعلام المحذوفة الألف من مثل: (إبرهيم، إسماعيل، إسحق)، كي لا يجمعوا على الكلمة حذفين.
- وأجاز فريق الحذف، فمن أبقى التركيب على أصله أصاب، ومن حذف فمتابع^(١)، ومنع فريق الحذف، وهم الأقرب معاصرةً، وذهبوا إلى أنه غير ملزم وليس بصحيح، وأن ذلك كان قديماً بأثر من رسم المصحف، وأمّا الآن فالصواب عدم الحذف، لأنّ في إثبات الألفين مماثلةً المكتوب منطوقه، وتقليلاً لقواعد الإملاء وتخفّفاً منها^(٢).
- وظهر من نصوص ابن قتيبة، وثعلب، وابن دُرستويه السابقة إطلاق الحذف مع كلّ همزة قطع يتقدّمها (يا) النداء، بناءً على قاعدة التخلّص من أحد المثليين، ولم يقصروا الحذف على كلمات اشتهر حذفها في رسم المصحف، وأمّا بعض المحدثين فشرطوا للحذف أن يكون مع كلمات محدّدة، فاخترتوا الحذف مع ثلاث كلمات فحسب، هي: (أيّها، أيّتها، أهل)^(٣) لكثرة استعمالها في القرآن الكريم، ومنعوه مع غيرها. وما شرطوه يشي بترك الحذف بالكلية، إذ لا يستقيم الحذف رسماً مع كلمات مخصوصة، ويترك مع أخرى، فهذا تخصيص غير مقنع.

(١) ينظر: قبش، أحمد، الإملاء العربي، ص ٦٧؛ وعيسى، فارس، وزميلاه، قواعد الكتابة، ص ١٥٧؛ وحما، خليل، وآخرون، الموسوعة الغراء، ص ٢٥٨؛ وقنيس، أكرم، معجم الإملاء، ص ١١٥؛ والروسان، سليم، قواعد الكتابة والترقيم والخط، عمّان، د.ن، ط ١، ١٩٨٩م، ص ٦٣؛ وكمال، محمد، كتاب الأمالي، ص ٢٩؛ ودويدري، محمد، وزميلته، معالم الإملاء، ص ٧٣.

(٢) ينظر: الفيومي، محمد، قواعد الكتابة، ص ١٤٥؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٦٥١/٢؛ وسلطاني، محمد، القواعد الموحدة، ص ٢٤؛ والدقاق، عمر، قواعد الإملاء، مج ٧٣/ج ٤/٩٣٨؛ والمركز العربي، دليل الضوابط، ح ٣، ص ٥٩؛ والخطيب، عبد اللطيف موسوعة قواعد الكتابة، ٦٠٥/٢.

(٣) ينظر: الهوري، نصر، المطالع النصرية، ص ٣٧٣؛ والسقاف، عبد الله، شرح التكميل، ص ٣٢-٣٣؛ وطوموم، مصطفى، سراج الكتبة، ص ٦٢؛ وعبد الفتاح، محمد، اللبابة، ص ٤٢؛ ووالي، حسين، كتاب الإملاء، ص ١٢٥؛ وهارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ٤٠؛ وعثمان، حسني، الشيخ، كيلا نخطئ في الإملاء، ص ٦٥.

وقياساً على هذا الحذف حمل بعض القدماء حذف ألف (يا) النداء مع المنادى غير المبدوء بهمزة، وهو ما يفتقد للعلّة السابقة، فجاء عند أبي جعفر النحاس أنهم يكتبون: (يَرسولَ الله) في: (يا رسول الله)^(١)، ونُقل عن ثعلب حذفها مع بعض الأعلام، فقال: "فأما النداء فقد استعملوا فيه الألف وغير الألف مثل: يا زيد، يا عمرو، فكتبوه بألف وبغير ألف. قال: والألف الأصل، وحذفوها كأنهم جعلوا يا مع ما بعدها شيئاً واحداً، لأنهم أقاموا يا مقام الألف واللام، ألا ترى أنهم لا يُنادون ما فيه ألف ولا ميبا، فلا يقولون: يا الرجل، فلذلك حُذفت الألف"^(٢). فعلة الحذف عندهم (يا) النداء بالمنادى كأنهما شيء واحد، وأنها بهذا حلت من الكلمة محلّ (أل) التعريف.

وذكر الصّفي أنّ علة حذفها في: (يَرسولَ الله) كثرة دور التركيب في الكلام، ولا حذف في: (يا محمد، ويا جبال)، وغيرها^(٣). وهذا يعني أنّه حذف لم يشتهر، والجمهور على منعه، إذ لا مسوّغ له، ولا يمكن حمله على الحذف مع ما في أوله همزة لاختلاف ما بينهما.

(١) النحاس، صناعة الكتاب، ص ١٤٣.

(٢) ينظر: ابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣/١٢٨؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١٣١.

(٣) الصّفي، الوافي بالوفيات، ٥٠/١.

المبحث الثالث

الهمزتان المتوسّطة والمتطرّفة

للهمزتان المتوسّطة والمتطرّفة أحكامٌ متقاربةٌ، وقواعدٌ مشتركةٌ في الرسم، إذ تتحوّل المتطرّفة إلى متوسّطة إذا لحقتها الضمائر، وعلامات التأنيث، والتثنية، والجمع، والنسبة، وألف تنوين النصب^(١)، وتتأثر تأثراً مباشراً بموضعها الجديد، ولهذا تناولتهما معاً.

إنّ المتمعّن في قواعد كتابة الهمزة في وسط الكلمة وآخرها يجد أنّ سلفنا اعتمدوا في تأصيل قواعدها وبناء أحكامها على أمور أبرزها يندرج في الآتي^(٢):

- ١- الاختلاف اللهجي بين لهجة الحجاز التي تسهّل الهمز، ولهجة تميم التي تحقّقه.
- ٢- اختلاف لغات العرب في التعامل مع صوت الهمزة إثباتاً، وحذفاً، وإدغاماً، ونقلًا.
- ٣- التشكل الصوتي للكلمة في تجانس صوت الهمزة الصامت في حركتها وحركة ما قبلها مع الحركات الصائتة طولاً، وقصرًا.
- ٤- البناء الصرفي للكلمة المهموزة، وتغيّر حالها من فعل إلى اسم، أو تنقلها بين أجناس الاسم المختلفة كالمشتقات، والمصادر، واختلاف النوع، والتصغير، والنسبة، والإفراد، والجمع.
- ٥- الأثر الإعرابي الذي يستند إلى موقع الكلمة المنتهية بالهمزة، وأثر ذلك في كتبها نصباً، ورفعاً، وجرّاً، وما يلحقه من تنوين في الكلمات المصروفة.

(١) سليمان، حسين، الهمزة أنواعها وقواعد كتابتها، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، سوريا، ٢٠٠٥م، مج ٢٧/٢٤/٣٤.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٥٤١/٣-٥٥٦؛ وابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤-١١٦/١٢١؛ والصولي، أدب الكتاب، الكاتب، ص ٢١٠-٢١٤؛ وابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤-١١٦/١٢١؛ والصولي، أدب الكتاب، ص ٢٤٧-٢٤٩؛ والنحاس، صناعة الكتاب، ص ١٥١-١٥٣؛ وابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٢٧-٣٤؛ وابن جني، الألفاظ المهموزة، ص ٥٩-٦٣؛ وابن بابشاذ، شرح المقدمة، ٤٥١/٢-٤٥٣؛ وابن الدهان، باب الهجاء، ص ٤٠-٤٤؛ والعكبري، اللباب، ٤٨٥/٢-٤٨٦؛ وابن عصفور، شرح الجمل، ٣٥٦/٢-٣٥٩؛ والرضي، شرح الشافية، ٣٢٠/٣-٣٢٥؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٣١٠/٦-٣١٦.

- ٦- تطبيق الأحكام المعيارية التي تعتمد على التسهيل والتخفيف قدر الإمكان، مع النظر في اللغات المشهورة، والأخذ بكثرة الاستعمال، والتخلُّص من التماثلات رسماً، والبعد عن الأوجه الغريبة، والحرص على دفع اللبس في كلِّ حالة.
- ٧- العناية بمسألة الفصل والوصل بين الأحرف في بنية الكلمة المرسومة، وأثر ذلك في تحديد شكلها الكتابي.

كلُّ تلك الأمور مجتمعةً أثرت تأثيراً مباشراً في صوغ قواعد رسم الهمزة وتعدُّد أحكامها، والاختلاف فيها قديماً وحديثاً، وجعلت منها مشكلةً أرقت المختصين في اللغة العربية مجامع، ومؤسسات، وأفراداً، وأنتجت أبحاثاً قيمةً ومقترحاتٍ نادت بحلول أخذ منها ورْدٌ^(١).

كرسيُّ الهمزة

الهمزة علامةٌ لا تقوم بنفسها مقامَ الحروف الكتابية إلا إذا كُتبت على السطر، وسأناقش هنا مسألةً خلافيةً عامَّةً، وأتبعها بقضايا خلافيةً تفصيليةً، فأما العامَّة فتتعلق بشكل كرسيِّ الهمزة، الذي اختلف فيه على مذهبين:

- ١- مذهب الشكل الموحد برسم الهمزتين المتوسّطة، والمتطرّفة على ألف (أ) بأيِّ حركة كانت، دون النظر إلى حركة ما قبلها، توحيداً لرسمها وثباتها، وعدم تأثرها بما يطرأ عليها، فكأنَّهم عاملوها معاملةً الهمزة الابتدائية التي لا تتغيَّر باختلاف حركتها، وهو مذهبٌ قديمٌ من مذاهب العرب في رسمها^(٢)، ولعلَّ الفراءَ أوَّل من أشار إليه، وعنه نقل الآخرون، فقال: "وربَّما كتبتُها العربُ بالألف على كلِّ حال"^(٣). ويظهر أنَّه من مذاهب رسم المصحف القديمة

(١) ينظر على سبيل المثال: النجار، شوقي، الهمزة مشكلاتها وعلاجها؛ وعبد التواب، رمضان، مشكلة الهمزة العربية؛ والخراط، أحمد، الهمزة في الإملاء العربي المشكلة والحل.

(٢) الضحيان، سليمان، مسائل الخلاف، مج ٥/٢٤/٧٣٢.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ١٣٤/٢.

بدليل قوله: "وقد رأيتها في مصحف عبد الله (شياً) في رفعه، وخفضه بالألف. ورأيت يستهزؤون يستهزؤون بالألف، وهو القياس" (١). وقال ابن جنِّي: "وجدتُ في بعض المصاحف (يستهزؤون) بالألف قبل الواو" (٢). ونقل هذا المذهب عن الفرَّاء الزَّجَّاجي (٣)، وابن الدهَّان (٤)، ووصفه ابن السَّرَّاج بأنه القياس والأصل (٥). ومنهم من خصَّ هذا الشكل الموحد برسم الهمزة المتوسطة المتحرِّكة الساكن ما قبلها فحسب، قال ابن دُرُسْتَوِيه: "وقد أثبت هذه الهمزة قومٌ ألفاً بعد الكسرة، والفتحة، والضمة تشبيهاً لها بالهمزة المبتدأة، وهو مذهب بعض أجلة هذا الشأن" (٦). وأشار أبو جعفر النحاس إلى أن هذا المذهب وجهٌ من أوجه رسم الهمزة المتوسطة المتحركة الساكن ما قبلها (٧)، وهو وجه وصفه بعض النحويين بأنه أقلُّ استعمالاً (٨).

٢- مذهب تعدُّد أشكال رسم الهمزتين المتوسطة، والمتطرِّفة باختلاف حركتهما، وحركة ما قبلهما، فترسم بهذا على أربعة أشكال على الألف في مثل: (سأل، نبأ)، وعلى الواو في مثل: (شؤون، تباطؤ)، وعلى الياء في مثل: (ذئب، قارئ)، وعلى السطر في مثل: (مرؤعة، جزء)، وهذا مذهب الجمهور قديماً وحديثاً.

(١) المصدر نفسه، ١٣٥/٢. ويعني به مصحف عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢) ابن جنِّي، سرالصناعة، ٤٢/١.

(٣) الزَّجَّاجي، كتاب الخط، ص ٧٥.

(٤) ابن الدهَّان، باب الهجاء، ص ٤٥.

(٥) ابن السرج، كتاب الخط، مج ٥/٣ ع ١١٦-١٢١.

(٦) ابن دُرُسْتَوِيه، كتاب الكتاب، ص ٣٠.

(٧) النحاس، صناعة الكتاب، ص ١٥٣.

(٨) ينظر: أبو حيان، الهجاء، ص ٩٤؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٢١٠/٣؛ والسيوطي، همع الهوامع،

أولاً: الهمزة المتوسّطة

تنوّعت قواعد رسم الهمزة المتوسّطة بتنوّع حركة الهمزة أو سكونها، وحركة ما قبلها، واختزلت قواعدها في ثلاث: الهمزة المتحرّكة وقبلها ساكنٌ، والهمزة الساكنة وقبلها متحرّكٌ، والهمزة المتحرّكة وقبلها متحرّكٌ.

١- الهمزة المتحرّكة الساكن ما قبلها

هي الهمزة التي تحرّكت بأيّ حركة كانت وتقدّمها سكون، سواءً أكان حرفاً صحيحاً من مثل: (مسألة، أفؤس، أفيدة)، أم معتلاً من مثل: (سوءة، هيئة)، أم ألف مدّ من مثل: (سائل، تفاؤل، تُسائل، براءة)، أم لحقها حرف مدّ من مثل: (مسؤول، ينأى) أم توسّطت بين لين ومدّ من مثل: (مؤؤود)، أم توسّطت بين مدين من مثل: (قراءات، براءات). والأصل أن تُكتب الهمزة على حرف من جنس حركتها، فتُكتب المفتوحة على ألف، والمضمومة على واو، والمكسورة على ياء، غير أنّهم اختلفوا في رسمها على خمسة مذاهب، هي^(١):

١- حذف الهمزة علامتها وحاملها، ونقل حركتها إلى الساكن قبلها ما لم يكن ألفاً، فتُكتب الأمثلة السابقة هكذا: (مسلة، أفس، أفدة)، و(سوة، هيّة)، و(مسول، يئى، مؤود). ولا حذف في: (سائل، تفاؤل، تُسائل) لسكون الألف

(١) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢١٢-٢١٣؛ وابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١١٦؛ وابن ولّاد، العباس أحمد بن محمد، كتاب المقصور والمدود، تحقيق: بولس برونله، ليدن، هولندا، ١٩٠٠م، ص ١٦٦-١٦٧؛ والصولي، أدب الكتاب، ٣/٢٤٨-٢٤٩؛ والنحاس، صناعة الكتاب، ص ١٥٣؛ والزجاجي، كتاب الجمل، ص ٢٨٢؛ وابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٢٨-٣٠؛ وابن جني، الألفاظ المهموزة، ص ٦٠؛ وابن بابشاذ، شرح المقدمة، ٢/٤٥١-٤٥٢؛ وابن الدهان، باب الهجاء، ص ١٥، ص ٤٣؛ والرضي، شرح الشافية، ٣/٣٢١؛ وأبو الفداء، الكناس، ص ٥٦٥؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ٩٤-٩٦؛ الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر، ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ، ص ١٠٩-١١٠؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٦/٣١١-٣١٢.

المطلق، واستحالة تحمُّله الحركة. وهذا مذهب سيبويه، ونسبه الرضِيُّ وأبو الفداء إلى بعضهم، ونقله ابن الدهان عن الكسائي، وجوَّده ابن دُرستويه، واختاره ابن مالك، والزَّنجانيُّ، ووصفه أبو حيان، والسيوطيُّ بأنَّه الأحسن والأقيس. وحجَّتهم أنَّ الهمزة في بعض لغات العرب تسقط إن جاءت متحركة مسبوقةً بساكن، وتُنقل حركتها إلى ما قبلها سواءً أكانت في كلمة كقولهم: يرى وأصلها يَرأى، ومَلِك وأصلها مَلَأك، أم في كلمتين كقولهم: مَنْ بُوِك في: مَنْ أبوك، ومَنْ مَك في: مَنْ أمك، وكم بلك في: كم إبلك.

ولابن قتيبة في هذا الوجه استثناءان، فيرى أنَّ الهمزة المفتوحة المتبوعة بتاء تأنيث، وقبلها حرفٌ صحيحٌ من مثل: (الجرأة، النشأة) لا تحذف همزتها ولا تنقل حركتها، فلا يقال: (الجرَّة، النَّسَّة)، معللاً أنَّ هاء التَّأنيث تفتح ما قبلها. ويقصد أنَّ فتحة الهمزة المنقولة ستحلُّ في موضع خاصٍّ في أصله بفتحة لازمة قبل التاء المربوطة، ولا يمنع حذفها إن كان قبل الهمزة حرف علة من مثل: (سوءة، هيئة)، فيصحُّ عنده: (سوءة، هيئة)^(١).

ويرى أيضًا اختياراً ألا تحذف في مثل: (يئأى، يئأى)^(٢)، وأخواتها من الأفعال المعتلة الآخر بالألف منعاً لاجتماع الإعلال والحذف على بنية الكلمة^(٣). ومعنى كلامه أنَّ بنية الأفعال بعد الحذف والنقل تصبح: (يئى، يئى) فإن جُرمت بحذف حرف العلة صارت: (يئ، يئ)، فنقص من بنيتها حرفان عمَّا كانت عليه في الأصل، ولهذا يُؤثر بقاء همزاتها.

٢- حذف صورة الهمزة وإثبات علامتها فوق المطة المتصلة بين الحرفين المتصلين، فتُكتب: (مسعلة، أفعس، أفعدة)، و(هيعة، يتعى، مسعول) بتصور

(١) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢١٣.

(٢) يئأى عليه ويئأى بنفسه ويفتخر ويتعاضم على غيره. مجمع اللغة، المعجم الوسيط، ص ٣٦.

(٣) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢١٣.

العلامة على المتّسع، أو تُكتب على السطر إن كانت وسط حرفين أو لهما لا يتّصل بما بعده من مثل: (المِرَّة، أَرُس، يَزْر، المؤُود). وبعضهم يتصوّر هذا المتّسع كأنه نبرة أو سنٌّ، فيكتبها على ما يشبه الياء هكذا: (مُسْئَلَة، مَسْئُول، أفئِدَة)، وهذا غير دقيق كما اتّضح سابقاً^(١).

ونقل عبد اللطيف الزبيدي أن هذا مذهب البصريين في رسمها، وجوّده ابن قتيبة، وصوّبه ابن ولّاد، وجاء عند الصوّي أنه مذهب أكثر العرب، وبين ابن جني أنه مذهب أكثر الكُتّاب، واختاره ابن بابشاذ وصحّحه.

٣- حذف الهمزة المفتوحة خاصّةً وجوباً، ونقل حركتها إلى الساكن قبلها، وجواز ذلك في غيرها، فتحذف على مذهبه في: (تَسْأَل، مَسْأَمَة)، فتُكتب: (تَسَل، مَسْمة) وفي غيرها جوازاً واختياراً. وأكّد هذا المذهب ابن قتيبة، وابن السّراج، موضحين أنه مذهب بعضهم في رسم الهمزة المفتوحة، وهو قول الزّجاجي واختياره، معللاً ذلك بكثرة مجيئها ودورها في الكلام، ونقل هذا الرّضي عن بعضهم، وعلّل له بعلة الزّجاجي.

٤- رسمها على ألف مطلقاً، فتُكتب: (أفأس، أفأدة، مسأول، هيأة، سأل، قرأت)، ووصف ابن دُرستويه هذا الوجه في رسم الهمزة المتوسّطة المتحركة الساكن ما قبلها بأنه مذهب بعض أجلّة هذا الشأن واستنكره، مشيراً إلى مخالفته الصواب، ونقل ابن السّراج عن ثعلب، وأبو جعفر النّحاس عن ابن كيسان جواز هذا الوجه عندهم، وأنه من أوجه الهمزة المتوسّطة المتحركة المسبوقة بساكن، ووصفه أبو حيّان، والسيوطي بأنه أقلّ استعمالاً، وأشار الرّضي إلى أن الأكثرين مع ما يلتقي فيه مثلان من مثل: (سأل) على تركه كراهة اجتماعهما. ونقل ابن السّراج، والزّجاجي عن المبرد أن علة ذلك تقدير الوقف على الساكن قبلها والابتداء بهمزة مستأنفة، فلمّا كان تقديرها كأنها

(١) تنظر صفحة (٢٨٤) من الفصل الرابع من الرسالة.

ابتدائية عقب الوقف كُتبت الهمزة على ألف كما هو الحال في قولهم: اذهب واكتب. ومعنى كلامه أن (مسأول) مثلاً عند التلفظ بها كأن المتكلم يقف هنيهةً على الساكن، ثم يستأنف كلامه مبتدئاً بالهمزة المتحركة (مسأول). وأشار ابن الدهان إلى أن بعضهم يقرّ رسم الألف المفتوحة صورة الهمزة بعد ألف في مثل: (براءة، برأت)، ورجح رسمها بإثبات المثليين، فقال: "وتكتب براءة بألفين، وكتبها بعضهم بألف واحدة، والأول أولى"^(١). واختياره صورة ما يلتقي فيه مثلاً هو القياس بحسب حركة الهمزة، ولكنّه يخالف قانون التخلّص من أحد المثليين، وقال مع ما يلتقي فيه ثلاثة أمثال: "ومتى اجتمعت ثلاث ألفات في الخطّ نحو: برأت، والنحاة يثبتونها جمع، والكتاب يكتبونها بألفين: براءات"^(٢). واجتماع ثلاثة أمثال وسط الكلمة مكروه، وكان القياس في هذا مع النحويين في رسمها بناءً على حركتها وسكون ما قبلها، وما اختاره الكتاب يجعلها على السطر بين مدين مذهب موفق، وهو ما عليه جمهور المحدثين اليوم في رسمها.

٥- رسمها على جنس الحرف الذي منه حركتها، فترسم المفتوحة على ألف، والمضمومة على واو، والمكسورة على ياء: (نشأة مسؤول، أفئدة)، ونقل عبد اللطيف الزبيدي أنه مذهب الكوفيّين، وذكر الرضّي أنه مذهب أكثر الكتاب، وجوده أبو جعفر النحاس، واختاره ابن الدهان، وقدمه أبو الفداء على غيره من الأوجه، وبين الزجاجي أنه مذهب أهل التحقيق في الرسم لإظهار الهمزي في كلامهم، وعلل ابن دُرستويه أن هذا كان منهم لقصد إبدال الهمزة بصوت العلة إذا خُففت بالتسهيل، وذكر أنه ليس القياس، ووصفه ابن ولّاد بأنه ليس بالوجه.

(١) ابن الدهان، باب الهجاء، ص ٤٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٥.

ويلتقي في هذا المذهب مع الواو خاصةً مثلان، اختلفوا فيهما إثباتاً، وحذفاً على ثلاثة أوجه:

أ- فريق أمضى عليها قانون التخلُّص من أحد المثليين وجوباً، قال ابن قتيبة: "وكذلك يُكتب (مَشُومٌ)، و(مَسْؤُلٌ)...، بواو واحدة لسكون ما قبلها، واجتماع واوَيْن" ^(١). وهو ما تقرّر عند ابن دُرُسْتَوِيه ^(٢)، وبين الحريري أنّ الحذف اختيار العلماء وصوّبه، وعلّل ذلك بأنّه للتخفيف ^(٣).

ب- فريق عطّل قانون التخلُّص من أحد المثليين، وأثبت الواوَيْن، ونقل هذا ابن السراج ^(٤).

ج- أجاز ابن الدهان فيها وفي التي قبلها متحرّكٌ الوجهين، مع إشارته إلى أنّ الحذف أكثر، فقال: "وإن كان بعد الهمزة وأوليسست بواو جمع نحو واو: (فعول)، و(مفعول) فأنت مخيرٌ إن شئت كتبت ذلك بواوَيْن، وإن شئت بواو واحدة، والثاني أكثر" ^(٥).

ثمّ اختلفوا في تحديد الواو المحذوفة على قولين:

١- حذف أيّهما بلا تعيين، والأقيس حذف الثانية ما لم يؤدّ حذفها إلى التقاء ساكنين، وذهب إلى هذا ابن قتيبة، وابن الدهان ^(٦).

٢- حذف الواو الساكنة واو المدّ لسكون واوها الذي يجعلها أولى بالحذف من المتحرّكة صورة الهمزة، ولكون حذف المتحرّكة سيؤدّي إلى التقاء ساكنين، وذهب إلى هذا أبو حيان، مشيراً إلى أنّه القياس ^(٧).

(١) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢١٢.

(٢) ابن دُرُسْتَوِيه، كتاب الكتاب، ص ٦٧.

(٣) الحريري، درة الغواص، ص ٧٠٨.

(٤) ابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢٧.

(٥) ابن الدهان، باب الهجاء، ص ٤٢.

(٦) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢١٢؛ ابن الدهان، باب الهجاء، ص ٤٢.

(٧) أبو حيان، الهجاء، ص ١٢١.

وأخذ المحدثون بالرأي القائل بكتب الهمزة المتوسّطة المتحرّكة الساكن ما قبلها على حرف من جنس حركتها، معتمدين في تحرير هذه المسألة على قاعدة أقوى الحركتين، ويعنون بها حركة الهمزة، وحركة ما قبلها في بنية الكلمة، ومفادها أنّ الكسرة هي الأقوى، فالضمة، فالفتحة، فالسكون، وهذا ما أقرّه المجمعان المصريّ، والسوريّ^(١)، ولعلّ أوّل من أعاد ترتيب هذه القاعدة هو بشير سلمو، الذي نشر بحثاً عام ١٩٥٣م بين فيه أصولها وأقوال القدماء فيها، ثمّ أفاد منها رمضان عبد التّوّاب^(٢).

وتكتب على هذا الأساس الهمزة المفتوحة على ألف، والمضمومة على واو، والمكسورة على ياء، وبعضهم يُصحّح الأخيرة في ما ليس قبلها ألف بأنّها على المتّسع من مثل: (أفعدة)، وأمّا ما كان قبلها ألف فعلى الياء لإمكان التسهيل، ولعدم المطّاة فيها من مثل: (بائع، تُسائل)^(٣).

وكان لبعضهم فيما يخص هذه الهمزة اجتهادات أفادت من الخلافات القديمة، وأهمّ ما ذكر عندهم ما يأتي:

١- دعا بعضهم إلى كتب مثل: (هيئة، الحطيئة، فيئة) على ألف: (هيأة، الحطيأة، فيأة)، وهذه الدعوة لها أصلان قديمان كما اتّضح آنفاً، أحدهما يذهب إلى كتب الهمزة المتوسّطة المتحرّكة الساكن ما قبلها على ألف أيّاً كانت

(١) تنظر قرارات المجمع في: تيسير الإملاء، مجلة مجمع اللغة، القاهرة، ١٩٦٠م، ع ١٢/١١٥؛ وعبد التّوّاب، رمضان، مشكلة الهمزة العربيّة، ص ١١٥؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ١/٢٧٧؛ ومجمع اللغة، قواعد الإملاء، ص ٨-١٠.

(٢) ينظر: عبد التّوّاب، رمضان، مشكلة الهمزة العربيّة، ص ٨٨؛ والنجار، شوقي، الهمزة مشكلاتها وعلاجها، ص ٧١؛ والحسن، صالح، الرسم الإملائي، ص ١٦٢؛ والخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ١/١٥١.

(٣) ينظر: الهوريّني، نصر، المطالع النصرية، ص ١٧٦؛ والأزميري، محمد، انجلاء السحابة، ص ١٥؛ وطمووم، مصطفى، سراج الكتبة، ص ١٢؛ وعبد الفتاح، محمد، اللبابة، ص ٨-١٢؛ والخطيب، عبد الجواد، دراسة في قواعد الإملاء، ص ٣٢؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ١/٢٥٤-٢٥٨؛ والروسان، سليم، قواعد الكتابة ص ٢٩-٣١.

حركتها، والآخر يدعو إلى كتب الهمزة المفتوحة على حرف من جنس حركتها، وهو هنا الألف، لأنَّ حركتها الفتحة، وبناءً على هذين الأصلين فالصواب في كتب هذه الكلمات عندهم أن تُرسم على ألف^(١).

وأقرَّ مجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة كُتِبَ الكلمات السابقة على ألف^(٢)، وتابعه مؤلفو دليل توحيد ضوابط الرسم طرداً للقاعدة^(٣)، ووصفه بعضهم بالشذوذ^(٤)، واستهجنه جلال الحنفي^(٥)، وقرَّر مجمع اللغة العربيَّة بدمشق أنَّ رسمها القديم على الياء حكْمٌ خاصٌّ^(٦)، وأشار أحمد قَبْش إلى أنَّها حالة خاصَّة^(٧)، وعدَّها رمضان عبد التواب استثناءً من القاعدة^(٨)، ولهذا فلا حاجة لتغيير رسمها.

٢- خلافهم في كتب: (مَسْؤُول) وأخواتها مما يلتقي فيه مثلان، أكتتب على واو أم على نبرة (مَسْئُول) تَخْلُصاً من اجتماع مثلين؟ إذ اشتهر رسم هذه الكلمة وأمثالها بالصورتين حتى أصبح الخلاف في رسمها إقليمياً، فكتتب هذه الكلمات في الديار الشاميَّة على واو (مَسْؤُول)، وفي الديار المصريَّة على نبرة (مَسْئُول)^(٩).

(١) ينظر: الإسكندري، أحمد، تيسير الهجاء، ع ٣٧٤/١٤؛ والأفغاني، سعيد، الموجز، ح ٢، ص ٤١٨؛ والفيومي، محمد، قواعد الكتابة، ص ١٣٤؛ والحمد، غانم، علم الكتابة العربيَّة، ص ١٥٥؛ والدقاق، عمر، قواعد الإملاء، مج ٧٣/٤ ج ٩٣٤؛ والمركز العربي، دليل الضوابط، ص ٣٠؛ والتميمي، حيدر، العلة الإملائية، ص ٢١.

(٢) ينظر: عبد التواب، رمضان، مشكلة الهمزة العربيَّة، ص ١١٠؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ١/٢٧٧.

(٣) المركز العربي، دليل الضوابط، ص ٣٠.

(٤) ينظر: النعيمي، عبد المجيد، وزميله، الإملاء الواضح، ص ٣١؛ والفيومي، محمد، قواعد الكتابة، ص ٦٩؛ وبطرس، أنطونيوس، موسوعة الإملاء، ص ٧٠؛ ودويدري، محمد، وزميلته، معالم الإملاء، ص ٤٧.

(٥) الحنفي، جلال، كلام على الإملاء العربي ويبحث مفصل في رسم القلم القرآني، د. ط، ١٩٨٨م، ص ٣٢.

(٦) مجمع اللغة، قواعد الإملاء، ص ١٠.

(٧) قبش، أحمد، الإملاء العربي، ص ٣٦.

(٨) عبد التواب، رمضان، مشكلة الهمزة العربيَّة، ص ١١٣.

(٩) ينظر: الحنفي، جلال، كلام على الإملاء العربي، ص ٣٣؛ والحمد، غانم، علم الكتابة العربيَّة، ص ١٥٧؛ والخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ١/١٧٦.

ولهذه المسألة الخلافية أصولٌ قديمةٌ، فالذين كتبوها على واو (مُسُوول) تمسَّكوا بقاعدة أنَّ الهمزة المضمومة سُبقت بساكن، وحَقُّها أن تُكتب على حرف من جنس حركتها، وتعبير آخر اعتدُّوا بقاعدة أقوى الحركات، فالضمُّ أقوى من السكون، فكتبت الهمزة على واو: (مُسُوول)، وإن اجتمع مثلان، ولم يُجروا عليها قانون التخلُّص من أحدهما، الذي كان معتمدهم في تأصيل قواعدهم الكتابية في مثل هذه الحالات^(١).

وأما الذين كتبوها على نبرة: (مُسُوول) فأخذوا بقانون التخلُّص من أحد المثلين، ويظهر أنَّهم طبَّقوه بطريقتين: الأولى بحذف الواو الأولى المتحرَّكة صورة الهمزة، والإبقاء على علامتها على المتَّسع بين السين والواو: (مُسَـوول)، ومع الوقت تطوَّرتُ أمر المتَّسع، فركزت فيه نبرةٌ أو سنٌّ لتوضِّع فوقها علامة الهمزة، ثم تطوَّرتُ أمرها فأصبحت مثل كرسيِّ الياء: (مُسُوول). والطريقة الأخرى بحذف الواو الساكنة واو المدِّ: (مُسُوول)، وبقاء الهمزة على كرسيِّها، ثمَّ مع التطوُّر أزيحت الهمزة من كرسيِّها، ووُضعت على الخَطِّ بين حرفي الواو والسين، ثمَّ ركزت سنٌّ في المتَّسع، فرُسمت عليها قِطعة الهمزة حتى أصبحت ياءً: (مُسُوول)، وقد أشار حسين والي إلى احتمال حصول هذا التطوُّر بهذه الكيفية^(٢).

ويظهر أنَّ أكثر ما جعل هذا الخلاف ذائعاً، وراسخاً موقفُ مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الذي تردَّد في كتبها بالصورتين، فأقرَّ عام ١٩٦٠م كتب هذه الكلمات والكلمات التي قبلها حركة على واو: (مُسُوول، سُوون) لأنها مضمومة، ثمَّ قرَّر عام ١٩٧٨م بناءً على ما اقترحه رمضان عبد التَّوَّاب كتبها على نبرة، ونصَّ القاعدة موضِّحاً بأنَّه "إذا ترنَّب على كتابة الهمزة على ألف أو واو توالي الأمثال في الخطِّ كُتبت الهمزة على السطر مثل: يتساءلون، ورءوس، إلَّا إذا كان ما قبلها من الحروف مما يُوصل بما بعده فإنَّها تُكتب على نبرة مثل: بطنًا، وشئون، ومُسُوول"^(٣).

(١) الشمسان، إبراهيم، التخلُّص من المتماثلات خطًّا، ص ٧٧.

(٢) والي، حسين، كتاب الإملاء، ص ٦٠.

(٣) ينظر: عبد التَّوَّاب، رمضان، مشكلة الهمزة العربية، ص ١١٠-١١٥؛ والخطيب، عبد اللطيف،

موسوعة قواعد الكتابة، ١٧٦/١-١٧٧.

وكتب هذه الكلمات بواوين هو الصواب، والراجح، والقياس عند بعض الباحثين^(١)، وهو ما أقره مجمع اللغة العربيّة بدمشق^(٢)، لأنّه الأصل في المسألة، وتوحيداً للقاعدة، بل ذهب سعيد الأفغاني إلى أنّ الإبقاء على ثلاث واوات كما في: (المؤؤود) اسم مفعول من (وأد) غير ممتنع، فضلاً عن اثنين تخلّصاً من الاستثناءات في قواعد رسمها وطرداً للقياس^(٣).

٢. الهمة الساكنة المتحرّك ما قبلها

لا تكثر مسائل رسم الهمة الساكنة المتحرّك ما قبلها كثرةً الهمة المتحرّكة، ومردّد ذلك إلى سهولة تخفيفها إلى الحرف الذي منه صورتها، فنُكتب الساكنة المسبوقه بفتحة على ألف، من مثل: (رأس، يأكل)، والمسبوقه بضمة على واو من مثل: (لُوم، يُؤمن)، والمسبوقه بكسرة على ياء من مثل: (بئر، ذئب). وهذا مجمّع عليه عند القدماء والمحدثين^(٤).

٣. الهمة المتحرّكة المتحرّك ما قبلها

تتأثر أحكام هذه الهمة بالحركات التي ترد عليها وعلى ما قبلها، فتجعل لها صوراً متعدّدة تختلف باختلاف نوع الكلمة فعلاً، واسماً، وبإدراج الهمة المتطرّفة عقب توسّطها تحت حكم الهمة المتوسّطة إذا كُسعت بلاحقة، وهو ما أثير مسائل هذا الباب التي بلغت أربعاً، وهي:

(١) ينظر: الغلابيني، مصطفى، جامع الدروس، ١٥١/٣؛ والفيومي، محمد، قواعد الكتابة، ص ٧٠؛ والحمد، غانم، علم الكتابة العربيّة، ص ١٥٧؛ والخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ١٧٨-١٧٩؛ والدقاق، عمر، قواعد الإملاء، مج ٧٣/٤ ج ٩٣٣؛ والمركز العربي، دليل الضوابط، ص ٣٠.

(٢) مجمع اللغة، قواعد الإملاء، ص ٩.

(٣) الأفغاني، سعيد، الموجز، ج ١، ص ٤١٨.

(٤) ينظر: ابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤-١١٦-١٢١؛ والنحاس، صناعة الكتاب، ص ١٥٣؛ وابن عصفور، شرح الجمل، ٣٥٦/٢؛ والرضي، شرح الشافية، ٣٢١/٣؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ٩٠؛ والهوري، نصر، المطالع النصريّة، ص ١٦٥؛ والغلابيني، مصطفى، جامع الدروس، ١٤٩/٢؛ وإبراهيم، عبد العليم، الإملاء والترقيم، ص ٤٥؛ وقبش، أحمد، الإملاء العربي، ص ٤٦؛ والطيب، عبد الجواد، دراسة في قواعد الإملاء، ص ٣٢.

أ- الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها

تُرسَم الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها على ألف من مثل: (سَأَل، مَفَاجَأَة)، لكونهما اشتركا في حركة الفتحة، وهذا إجماع منهم^(١). واختلفوا في مواضع محدّدة من هذا الباب، وذلك إذا سُبقت الهمزة الابتدائية بسابقة، أو كُسعت الهمزة المتطرّفة بلاحقة، وذلك في المصدر الميمي من الأفعال التي تبدأ بهمزة ممدودة من مثل: (أَل، آب) وأصلهما: (أَل، أَب)، والمصدر الميميّ منهما: (مَال، مَاب)، وفي الكلمات التي تُكسع بلاحتي: (ات) جمعاً و(ان) تثنيةً من مثل: (منشآت، مفاجآت)، وأصلهما: (منشآت، مفاجآت)، و(ملجآن، مبدآن)، وأصلهما: (ملجآن، مبدآن)، وكذلك في الأفعال المهموزة الآخر إذا أُسندت إلى ضمير ألف الاثنين من مثل: (قرأاً، أنبأاً)، فإنّ هذه الحالات همزتها متغيّرة رسماً لعروض طارئ غير بنيته، وثبتت لها أربعة مذاهب^(٢):

١- حذف أحد المثلين طرداً لقانون التخلّص من أحدهما، والإبقاء على ألف واحدة فوقها علامة المدّ للدلالة على الهمزة والألف في هذا الموضع، وأنّ ثمة حذفاً، فتُكتب: (مَاب، مفاجآت، مبدآن، يقرآن). قال ابن قتيبة: "وتُكتب مآباً، وما أشبه ذلك بألف واحدة، وتحذف واحدة"^(٣). وقوله: (وما أشبه ذلك) أي

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٥٤٢/٣؛ وابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١١٧؛ والصولي، أدب الكتاب، ٢٤٧/٣؛ والزجاجي، كتاب الخط، ص ٧٨؛ وابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٢٨؛ وابن بابشاذ، شرح المقدمة، ٤٥٢/٢؛ وابن عصفور، شرح الجمل، ٣٥٧/٢؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ٩٧؛ والجاربردي، أحمد بن الحسن، شرح الشافية، من ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٩٨٤م، ٣٧٦/١.

(٢) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٩٠؛ وابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢٠؛ وابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٣٢؛ والصولي، أدب الكتاب، ٢٤٩/٣؛ وابن الدهان، باب الهجاء، ص ١٤؛ والرزي، شرح الشافية، ٣٢٤/٣؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ٩٧؛ وابن عقيل، المساعد، ٣٦٠/٤؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٢١١/٣؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٣١٢/٦؛ والغلاييني، مصطفي، جامع الدروس، ١٤٩/٢؛ وهارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ١١؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٢٦٤/١؛ والخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ١٥٩/١-١٦٠؛ والشمسان، إبراهيم، التخلص من المتماثلات خطأً، ص ٨٢.

(٣) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٩٠.

ما اتَّفَق فيه التماثل بهذه الصورة مع أيّ كلمة، ومنها الكلمات المذكورة، وأكَّد ابن الدهَّان هذه الهيئة فقال: "ويُكتب: أخواك قرأاً بالفتحة، وجوزوا أن يُكتب بالالف واحدة ومدَّة" (١). وذكر أبو حيان أن هذا الرسم معتدُّ به عند جمهور النحويين (٢)، وأشار مصطفى الغلاييني إلى أنه القياس مع الأفعال (٣)، وخطأ عبد اللطيف الخطيب هذا المذهب مع الأفعال خاصَّةً: (يقرآن، قرأ)، ذاكراً أنَّ من كتبهما بالالف تعلوها المدَّة جاء بوجه غير صحيح (٤)، وهذا تعجُّلٌ منه، فهو مذهب متقدِّم معروف لا ينبغي وصفه بالخطأ.

٢- حذف الألف صورة الهمزة، والإبقاء على علامتها فوق المتَّسع بين الألف المثبتة وما قبلها، أو على السطر إن كان ما قبلها مما لا يتَّصل، فنُرسِم: (مءاب، منشعات، يقرآن)، يقول القلقشنديُّ عن مثل هذه الحالة: "إن كان بعدها ألف فلا صورة لها نحو: معال مءاب" (٥)، ووافقه عبد الفتاح الحموز وصحَّحه (٦)، وهو مذهب معتدُّ به عند المتقدِّمين، لأنَّ وجود العلامة فوق المتَّسع يدلُّ على حذف صورتها، وتتَّضح به ملامح الكلمة، وذكر الغلاييني أنَّه وجه معتمد في رسم الأفعال خاصَّةً (٧)، وهو ما قرَّره مصطفى عناني في رسم الأفعال والأسماء بشرط وضع قطعة الهمزة في مكانها الصحيح، مؤكِّداً أنها بذلك غير ملبسة (٨)، واستحسن هذا الوجه عبد الفتاح الحموز مع الأفعال وصوبه، فرُسمت عنده: (يقرءان، لم يقرءا)، معللاً أنَّ فيه تخلُّصاً من اللبس واجتماع المثليين، وأنَّه يغني عن الخلاف السابق (٩)، واستنكر عبد اللطيف

(١) ابن الدهَّان، باب الهجاء، ص ١٤.

(٢) أبو حيان الهجاء، ص ٩٧.

(٣) الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس، ١٤٩/٢.

(٤) الخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ١٥٩/١.

(٥) القلقشندي، صبح الأعشى، ٢١١/٣.

(٦) الحموز، عبد الفتاح، الهمزة التي ليس لها تكأة، ص ١٦/٤٢، ١٥٧/٤٣.

(٧) الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس، ١٤٩/٢.

(٨) عناني، مصطفى، نتيجة الإملاء، ص ١١.

(٩) الحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٢٦٤/١.

الخطيب هذا المذهب مع الأفعال، ووصفه بأنه مخالف للقياس، ولا تشهد له قاعدة، وأنه خطأ صريحٌ لا وجه له ولا أصل^(١)، وما قاله مردودٌ عليه بما ثبت، لأنَّ وضع علامة الهمزة على السطر في هذه الحالة مع الأحرف التي لا تتصل بالألف لا يعني إلا أنها على تقدير وجود متَّسع غُيب لطبيعة الكتابة العربيَّة، ولا يُقصد به ما للهمزة المكتوبة على السطر من أحكام.

٣- حذف ألف الاثنيين بعد ألف صورة الهمزة مع الأفعال، فتكتب: (قرأ، يقرآن). قال ابن قتيبة: "وتقول للاثنيين (قد قرأاً)، و(ملأاً) فتكتبه بألفين لتفرَّق بالألف الثانية بين فعل الواحد، وفعل الاثنيين، وكان الكُتَّاب يكتبون ذلك فيما تقدَّم بألف واحدة، والألفان أجود مخافةً الالتباس"^(٢). وقال ابن السَّراج: "فإن تُثِّيت قرأً كتبوها بألف واحدة"^(٣). أي إنَّها تكتب عند فريق: (يقرآن، لم يقرأ) بالإبقاء على ألف الهمزة، وهو ما أبانه عبد السلام هارون بقوله: "وكان القدماء يحذفون الألف الثانية، ثمَّ عدل عن ذلك خوف الإلباس"^(٤). وحجة الإلباس التي ذكرها ابن قتيبة متأكَّدة، لأنَّ (لم يقرأ، أن يقرأ) يستوي فيها الخطاب للواحد والاثنيين.

٤- إثبات الألفين وتعطيل قانون التخلُّص من المثليين، فترسم: (مأب، بدأ، أن يقرأ)، قال ابن قتيبة: "وتقول للاثنيين (قد قرأاً)، و(ملأاً) فتكتبه بألفين لتفرَّق بالألف الثانية بين فعل الواحد، وفعل الاثنيين"^(٥). وقال القلقشندي: "إن كان بعدها ألف فلا صورة لها نحو: معال معاب، وذهب بعضهم إلى أنَّها تُصور ألفاً فتكتب بألفين"^(٦)، واستحسن الصوئي هذا المذهب مع الأفعال للفرق ودفَع

(١) الخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ١/١٦٠.

(٢) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٩٠.

(٣) ابن السَّراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢٠.

(٤) هارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ح ٢، ص ١١.

(٥) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٩٠.

(٦) القلقشندي، صحح الأعشى، ٣/٢١١.

اللبس^(١)، وذهب ابن الحاجب والرّضِيُّ إلى وجوبه لدفع اللبس^(٢)، وجاء عند ابن عقيل أنّه اختيار المتأخّرين للفرق بين الحالين^(٣)، وصحّح هذا المذهب من المحدثين أحمد الإسكندري^(٤)، وذكر مصطفى الغلاييني أنّه مذهب جمهور العلماء^(٥)، وعليه رسم بعض المحدثين^(٦). ودفع اللبس في رسم الأفعال جلياً، وهو الأولى، لكون الألف الثانية ضميرَ الفاعل، والفاعل أشدُّ لُصوقاً بفعله فأثبتوه كتابةً^(٧)، ولكنّ إثبات المثليين في رسم الأسماء لا تتّضح علته، ويخالف أصولهم الكتابية.

ب- الهمزة المضمومة المضموم ما قبلها أو المفتوح

الأصل في الهمزة المضمومة المضموم ما قبلها أو المفتوح أن تُكتب على ما تسهّل إليه، فتُكتب على واو لتماثل الحركتين ولقوة الضمّة مع الفتحة في المتخالفتين، فتُكتب كلمات من مثل: (كُؤوس، رُؤوف) على واو، واختُلف في رسم مواضع من هذا الباب تندرج في نوعين: الأول في كلمات واواتها ثابتة، وأعني بها الواو التي ترد بكثرة في بنيّ: (فُعول) جمعاً و(فُعول) صفةً من مثل: (شُؤون، رُؤوس، رُؤوف، نُؤوم)، وفي بعض الكلمات من مثل: (مُؤونة، حُؤولة)، والآخر في كلمات همزاتها مرسومة في الأصل على ألف، وبسبب الإسناد والإعراب رُسمت على واو، وذلك إذا أسندت الأفعال المهموزة الآخر إلى ضمير واو الجمع من مثل: (قرُؤوا، يقرُؤون)، أو أن يكون رسم أواخرها مع المفرد المخاطب أو الغائب متأثراً بحركة الضمّة رفعاً، فترسم على واو مع الأفعال من مثل: (الكتابَ تقرُؤه، وهو يقرُؤه)، ومع الأسماء المهموزة الآخر من مثل: (هذا خطُّوك، ورحل ملؤه).

(١) الصولي، أدب الكتاب، ٣/٢٤٩.

(٢) الرضي، شرح الشافية، ٣/٣٢٤.

(٣) ابن عقيل، المساعد، ٤/٣٦٠.

(٤) الإسكندري، أحمد، تيسير الهجاء، ١٤/٣٧٤.

(٥) الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس، ٢/١٤٩.

(٦) الحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ١/٢٦٥.

(٧) الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس، ٢/١٥٠.

وبالنظر في تلك المواضع فإن اجتماع المثليين متحقق مع الواوات الثابتة، ومع الأفعال المهموزة الآخر الماضية والمضارعة التي تُسند إلى واو الجماعة، وثبتت لهذه الحالات أربعة مذاهب^(١):

١- إثبات الواوين، وعدم التخلُّص من إحداهما، فتكتب: (رُؤوس، رُؤوف، قرُؤوا، يلجؤون)، وهذا مذهب مشهور، قال ابن قتيبة: "ومما اختلفوا فيه مؤنة، وشؤون جمع شأن، ورؤس، ورجل سؤل، ويؤس كتبه بعضهم بواوين، وكتبه بعضهم بواو واحدة، وكلُّ حسن"^(٢). وقال بهذا ابن السراج، والحريُّ^(٣)، ووصفه مصطفى الغلاييني بأنه القياس^(٤)، وهو ما أقره مجمع اللغة العربيَّة بدمشق^(٥)، وصحَّحه جمع من المحدثين ورجَّحوه^(٦).

٢- حذف الواو الأولى صورة الهمزة، والإبقاء على علامتها، فترسم الهمزة على المتَّسع بين الواو والحرف قبلها أو على السطر بين الحرفين إن كان أولهما مما لا يتصل، فترسم: (رُؤوف، شُعون، قرُءوا، يملءون)، وتنوب النبرة على المتَّسع عند المحدثين في مثل: (شُئون، يملئون). وهذا مذهب حسن كما نصَّ

(١) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢١١؛ وابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢٠؛ وابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٦٧؛ والصولي، أدب الكتاب، ٣/٤٩٢؛ وابن الدهان، باب الهجاء، ص ٤٢؛ وابن عصفور، شرح الجمل، ٢/٣٥٧؛ وابن عقيل، المساعد، ٤/٣٦٥؛ والرزي، شرح الشافية، ٣/٣٢١؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ٩٧؛ والجاريري، شرح الشافية، ١/٣٧٦؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٣/٢١١؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٦/٣١٢.

(٢) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢١١.

(٣) ينظر: ابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢٧؛ والحري، درة الغواص، ص ٧٠٨.

(٤) الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس، ٢/١٥١.

(٥) مجمع اللغة، قواعد الإملاء، ص ٩.

(٦) ينظر: الإسكندري، أحمد، تيسير الهجاء، ١٤/٣٧٤؛ والهاشمي، أحمد، المفرد العلم، ص ٨؛ وقبش، أحمد، الإملاء العربي، ص ٣٧؛ والخراط، أحمد، الهمزة في الإملاء العربي، ص ٣٥؛ والنخيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ١/١٧٤؛ والدقاق، عمر، قواعد الإملاء، مج ٧٣/٤/٩٣٨؛ والمركز العربي، دليل الضوابط، ص ٢٩.

عليه ابن قتيبة، ورجّحه ابن الدهان^(١)، واختاره ابن دُرُسْتَوِيه، وأبو حيان، والقلقشندي^(٢)، وذكر الرّضِيُّ أَنَّهُ قول الأكثرين^(٣)، ووصفه بعض المحدثين بأنّه مذهب المتقدّمين المشهور الذي عليه العمل في رسم تلك الكلمات^(٤)، وهو ما اختاره وأجازه فريق من المحدثين^(٥)، وأقرّه مجمع اللغة بالقاهرة^(٦).

٣- حذف الواو الثانية والإبقاء على الواو صورة الهمزة، فتكتب: (شُون، رُوْف، قرؤا، يلجؤون)، وهو وجه ذكره بعض المحدثين^(٧)، وضعّفه عبد اللطيف الخطيب^(٨)، وذكر عبد الفتاح الحموز أنّه وجه غلط، لأنّ الناطق به يتعثر في نطقه لغياب واو المدّ، وأنّه فهم على غير مراد القدامى، لأنّ واو المدّ لا تُحذف، والتي حُذفت صورة الهمزة، وبقيت علامتها بلا صورة، ثمّ وُضعت على واو المدّ، فظنّ أنّها صورتها، وما هي بذلك^(٩).

٤- مذهب يرى أصحابه عدم الاعتداد بالعارض الطارئ، وعدم تغيير أو آخر الأفعال المهموزة الآخر عند إسنادها إلى واو الجماعة، فيكتبون: (يقرأون،

(١) ابن الدهان، باب الهجاء، ص ٤٢.

(٢) ينظر: ابن دُرُسْتَوِيه، كتاب الكتاب، ص ٦٧؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ٩٧؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٢١١/٣.

(٣) الرضي، شرح الشافية، ٣٢١/٣.

(٤) ينظر: والي، حسين، كتاب الإملاء، ص ٦٠؛ والغلاييني، مصطفى، جامع الدروس، ١٥١/٢.

(٥) ينظر: المنفلوطي، مصطفى، وآخرون، أدب المملي، ص ١٧؛ وعبد المطلب، إبراهيم، الهداية إلى ضوابط الكتابة، شركة مركز كتب الشرق الأوسط، القاهرة، ط ٧، ١٩٧٢م، ص ٢٢؛ وعبد الفتاح، محمد، اللبابة، ص ١٥؛ وكمال، محمد، كتاب الأمالي ص ٩؛ وعبد التواب، رمضان، مشكلة الهمزة العربية، ص ١١٧؛ والنعمي، عبد المجيد، وزميله، الإملاء الواضح، ص ٣٢.

(٦) تنظر قرارات مجمع اللغة العربيّة في: مجلة المجمع، تيسير الإملاء، ١١٥/١٢٤؛ وعبد التواب، رمضان، مشكلة الهمزة العربيّة، ص ١١٥؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٢٧٧/١؛ والخولي، فتحي، دليل الإملاء، ص ٤٥.

(٧) ينظر: الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس، ١٥١/٢؛ وهارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ١٣؛ والخطيب، عبد اللطيف، أصول الإملاء، ص ٥٨؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٢٦٧/١.

(٨) الخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ١٧٥/١.

(٩) الحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٢٦٧/١.

لجأوا) بلا تغييرٍ، وذكر مصطفى الغلاييني أنه مذهب بعض المتأخرين^(١)، وأشار إليه رمضان عبد التواب، وهو يُثني على مقترحهِ، فقال إنّه: "قضى على الصور المتعدّدة لرسم الهمزة في بعض الكلمات أحياناً مثل كتابة الكلمة التالية بإحدى صور ثلاثٍ، هي: يقرأون، ويقرؤون، ويقرءون في المخطوطات القديمة، وعند كثير من الكُتّاب اليوم"^(٢).

وأما الواو المفردة الطارئة التي صُوّرت بها الهمزة المضمومة على ألف وقبلها فتحة مع الأفعال والأسماء المهموزة الآخر رفعاً من مثل: (الكتابُ تقرؤه)، و(هذا خطؤه، ورحل ملؤه)، فاختلّفوا في رسمها على ثلاثة مذاهب^(٣):

١- مذهب التغيير الذي يرى أصحابه تغيير آخر الفعل عند اتصال ضمائر النصب به، وتغيير آخر الاسم عند إضافته إلى الضمائر، فيدور رسم الكلمة مع حركة الإعراب، فإن نُصبت فصورة الهمزة لا تتغيّر، وإن رُفعت فصورتها واوٌ، وإن جُرّت في الأسماء فصورتها ياءٌ، قال ابن قتيبة: "فإن أضفت الحرف إلى ظاهر فهو على حاله، وإن أضفته إلى مضمّر فهو في النصب على حاله، تقول: (رأيت ملاًهم)، و(عرفت خطأهم)، و(لن أقرأه)، وتجعلها في الرفع واوًا، تقول: (هو يقرؤه، ويملؤه)، و(هل أتاك نبؤهم)... وتجعلها في الخفض ياءً، تقول: (مررت بملئهم)، و(سمعت بنبيئهم)"^(٤). وهذا مذهب الجمهور قديماً وحديثاً.

٢- مذهب عدم التغيير رفعاً، فيكتبون الأفعال والأسماء عند اتصال الضمائر بها على أصلها بهمزة على ألف، قال ابن قتيبة: "وكان بعض كُتّاب زماننا يدع الحرف على حاله بالألف، فيكتب (هو يقرؤه)، و(هو يملؤه)، و(هذا

(١) الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس، ١٥١/٢.

(٢) عبد التواب، رمضان، مشكلة الهمزة العربية، ص ١١٧.

(٣) ينظر: ابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢٠؛ وابن الدهان، باب الهجاء، ص ٤٠؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ٩٧؛ والسيوطي، همع الهوامع ٦/٣١٥؛ والهوري، نصر، المطالع النصيرية، ص ١٩٧.

(٤) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢١٠-٢١١.

ملاًهم)...، ويدلُّ على الهمزة والإعراب فيها بضمّة يُوقَعها فوق الألف" (١). وقوله: (وكان بعض كتّاب زماننا) يدلُّ على قلته، ومخالفته مذهب التغيير المعتمد عند الجمهور، وهؤلاء لا يعتدُّون بالعارض، ولا يرون له أثراً في رسم الكلمة، ووصف بعض المحدثين هذا الوجه بأنّه لغير المتقدمين (٢)، بمعنى أنّه اختيار بعض المتأخّرين.

٣- مذهب بالغ في تحديد كرسى الهمزة، فأبقوا الألف صور الهمزة على التسهيل، وجعلوا علامة الهمزة واواً رفعا في الأفعال والأسماء، وياءً جراً في الأسماء، وأسقطوها مع النصب تفادياً للمماثلة، فيكتبون: (يقراؤه، ويملاؤه)، وهذا خطأؤه، (وسمعت بنبائه). جاء عند ابن السراج عن ثعلب قوله: "وجاء في الرفع بواو بعدها، وبياء في الخفض، وفي النصب همزة مفتوحة يقولون: كرهت خطأه بألف واحدة، وأعجبني خطأؤه بواو بعد الألف، وعجبت من خطائه بياء بعد الألف، وقال: الاختيار مع الواو والياء أن تسقط الألف، وقال: وهو القياس" (٣)، وعقب عليه بقوله: "وأنا أقول: إنّه لا يجوز البتة، لأنّه لا وجه له، ومتى كُتب كذلك أشبه الممدود" (٤). وقال ابن الدهان: "وكتبه بعضهم يقرأؤه فجعل الهمزة حرفين" (٥)، ثم علل له مع الأسماء بعلة ضعّفها، فقال: "والكتّاب يكتبون: قراؤنا وخطاؤنا بألف وواو، وكرهوا أن يشبه الأسماء المقصورة التي لا يلحق آخرها حركة، وهذا يضعف لأنه يلتبس بالممدود" (٦). واستنكر ابن دُرستويه هذه الزيادة في رسم الهمزة المتطرّفة، ووصف من يعتمدون ذلك بجهلة الكتّاب، لأنّها لا تجوز بوجه من الوجوه وخارجة عن القياس (٧).

(١) المصدر نفسه، ص ٢١٠.

(٢) ينظر: الهوريبي، نصر، المطالع النصرية، ص ١٩٦؛ والغلاييني، مصطفى، جامع الدروس، ١٥١/٢.

(٣) ابن السراج، كتاب الخط، مع ٥/٣٤/١٢٠.

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٥) ابن الدهان، باب الهجاء، ص ٤٠. وينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٣١٥/٦.

(٦) ابن الدهان، باب الهجاء، ص ٤١.

(٧) ابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٨٤.

ويرى الهورياني أنَّ هذه الزيادة ليست مذهباً خاصاً، وإنما هي طريقة يستعملونها عند خوف اللبس، فزيدت الألف في: (خَطائِه، ومَلائِه) لمنع الاشتباه بـ(خَطْنِه، وملئِه) مكسورة الأول، وزيدت في: (مَبْدائِه، ومَنْشائِه)، لمنع الاشتباه بـ(مُبْدئِه، ومُنْشئِه) مضمومة الأول^(١). وما قاله لا يتحقَّق مع كلِّ كلمة مهموزة، إذ لا يشترط وجود مشتبهين يُفَرِّق بينهما بزيادة، ويبدو أنَّ هؤلاء قاسوا هذا الرسم على رسم الكلمات الممدودة من مثل: (ماؤُه، ومائِه) كما ذكر ابن السَّرَّاج، وعاملوا الأفعال معاملة الأسماء، فحكموا لها بالقاعدة نفسها.

ج- الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها

تجتمع الهمزة المضمومة بكسرة قبلها، فتلتقي بذلك أقوى الحركتين، وذلك مثل: (يستَهزِئون، مائِئون، مئُون)، والأصل في رسمها بناءً على قاعدة أقوى الحركات أن تُرسم على ياءٍ، وهذا لم يثبت، بل اختلفوا في رسم هذه المواضع على ثلاثة مذاهب^(٢):

١- كتابة الهمزة على صورة الواو، فيلتقي بهذا مثلاً من مثل: (يستَهزِوون، مائِوون، مؤون)، ونُسب هذا القول عند أكثرهم إلى سيبويه^(٣). واستنبطه العلماء من ذهابه في هذه المسألة إلى تخفيف الهمزة بينَ بينٍ، لأنَّها تقرب من الحرف الذي منه حركتها، وعليه فإنَّ الإبقاء على حركة أصل حرفها هو المذهب عنده. ونسبه عبد اللطيف الزبيديُّ إلى البصريين، وأكثر الكُتَّاب^(٤)،

(١) الهورياني، نصر، المطالع النصرية، ص ١٩٧.

(٢) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢١١؛ وابن السَّرَّاج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢١؛ والنَّحَّاس، صناعة الكتاب، ص ١٥٣؛ والزَّجَّاجي، كتاب الخط، ص ٨٠؛ وابن دُرْسْتَوِيَه، كتاب الكتاب، ص ٣٢؛ وابن الدهَّان، باب الهجاء، ص ٤٢؛ والعكبري، اللباب، ٢/٤٨٦؛ وابن عصفور، شرح الجمل، ٢/٣٥٨؛ والرضي، شرح الشافية، ٣/٣٢٤؛ وأبو الفداء، الكناش، ص ٥٦٥؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ٩٧؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٦/٣١٣؛ والهورياني، نصر، المطالع النصرية، ص ١٧١-١٧٢.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٤/٥٤٢.

(٤) الزبيدي، ائتلاف النصر، ص ١٣٨.

وذكر الزجّاجيُّ أنه اختار المبرّد^(١). ورَجَّحه من المحدثين سليمان الضحيان،
موضحاً أن كتابة الكلمة بواوٍين فيه تحقيق لحركة الهمزة^(٢).

٢- كتابة الهمزة بواوٍ واحدة، وحذف أختها على اختلاف في المحذوفة، فالقائلون
بحذف الأولى صورة الهمزة، وهم الأكثرون كما ذكر الزجّاجيُّ^(٣)، يكتبونها على
السطر هكذا: (يستَهزؤون) إن كان قبل الواوٍ حرف لا يتصل، ويكتبها على
المتسّع إن كان ما قبلها متصلاً: (مخطؤون)، أو ما يعرف عند المحدثين بالنبرة:
(مخطئون)، والقائلون بحذف الواوٍ الأخرى، وهم الأقل يكتبونها: (يستَهزؤون)،
إمّا على تقدير أن الثقل حصل بالثانية، وهي لسكونها أولى بالحذف^(٤)، وإمّا
على تقدير أن الهمزة نُقلت من موقعها على السطر: (يستَهزؤون)، فوُضعت
فوق الواوٍ المدية خطأ منهم أو اجتهاداً^(٥)، فصارت كأنها صورة لها، ويقدر المدُّ
لفظاً. وينتصر ابن دُرستويه لهذا المذهب لكونه أُسس على قاعدة حذف أحد
المثلين من بنية الكلمة^(٦)، واختاره جمع من العلماء، فهذا ابن قتيبة يؤكد أنه
ما ثبت في رسم المصحف، وعليه متقدم الكتاب^(٧)، وقال بهذا ابن الدهان،
والعكبريُّ^(٨)، وذكر أبو جعفر النحاس أنه المستعمل^(٩).

٣- كتابة الهمزة على صورة ياءٍ مناسبة الكسرة قبلها، ولأنّها أقوى الحركتين،
فكُتبت: (يستَهزؤون، ناشؤون، مخطؤون)، وذهب إلى هذا أهل الكوفة،

(١) الزجّاجي، كتاب الخط، ص ٨٠.

(٢) الضحيان، سليمان، مسائل الخلاف، مج ٥/٢٤/٧٤٠.

(٣) الزجّاجي، كتاب الخط، ص ٨٠.

(٤) أبو حيان، الهجاء، ص ١٢١.

(٥) والي، حسين، كتاب الإملاء، ص ٦٥.

(٦) ابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٣٢.

(٧) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢١١.

(٨) ينظر: ابن الدهان، باب الهجاء، ص ٤٢؛ والعكبري، اللباب، ٢/٤٨٦.

(٩) النحاس، صناعة الكتاب، ص ١٥٣.

والأخفش، قال الزَّجَاجِيُّ: "وأهل الكوفة يكتبون الهمزة في هذا الوجه على حركة ما قبلها، فيكتبون يستهزئون بياء، وتابعهم الأخفش على ذلك"^(١). وجاء عند ابن عصفور، وعبد اللطيف الزَّيْدِيُّ تأكيداً نسبته إلى الكوفيَّين، والأخفش، وأضاف الزَّيْدِيُّ أنَّه اختيار بعض المتأخِّرين^(٢)، ونسبه بعضهم إلى الأخفش دون الكوفيَّين^(٣)، ونسبه أبو جعفر النحَّاس إلى الكسائي^(٤)، وعند ابن قتيبة أنَّ هذا الوجه مذهب بعض الكُتَّاب وحسَّنه^(٥)، وأشار ابن الدهان إلى أنَّه القياس، وأجازَه أبو الفداء، وضعَّفه العكبريُّ^(٦).

واعتدَّ جمهور المحدثين في هذه المواضع بقاعدة أقوى الحركتين، فرسموا همزات تلك الكلمات وأمثالها بالياء^(٧)، وهو ما أقرَّه مجمعاً اللغة العربيَّة بالقاهرة^(٨)، ودمشق^(٩).

د- الهمزة المكسورة المضموم ما قبلها

تتقدِّم الهمزة المكسورة على المضمومة في كلمات من مثل: (سُئِلَ، دُئِلَ، رُئِيَ)،

(١) الزَّجَاجِيُّ، كتاب الخط، ص ٨٠.

(٢) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ٣٥٨/٢؛ والزَّيْدِيُّ، ائتلاف النصر، ص ١٣٨.

(٣) ينظر: أبو حيان، الهجاء، ص ٩٧؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٢١١/٣؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٣١٣/٦.

(٤) النحَّاس، صناعة الكتاب، ص ١٥٣.

(٥) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢١١.

(٦) ينظر: ابن الدهان، باب الهجاء، ص ٤٢؛ والعكبري، اللباب، ٤٨٦/٢؛ وأبو الفداء، الكناش، ص ٥٦٥.

(٧) ينظر: الهاشمي، أحمد، المفرد العلم، ص ٩؛ وإبراهيم، عبد العليم، الإملاء والترقيم، ص ٥١؛ وعبد الفتاح، محمد، اللبابة، ص ١٢؛ والغلايبي، مصطفى، جامع الدروس، ١٥٠/٢؛ وقبش، أحمد، الإملاء العربي، ص ٣٥؛ والروسان، سليم، قواعد الكتابة، ص ٣١؛ ونافع، غريب، الضياء، ص ٤٧؛ وسلطاني، محمد، القواعد الموحدة، ص ١٥؛ وعثمان، حسني، كميلاً نخطئ في الإملاء، ص ٤٤؛ والخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ١٨٧/١؛ والمركز العربي، دليل الضوابط، ص ٢٩.

(٨) تنظر قرارات مجمع اللغة العربيَّة في: مجلة المجمع، تيسير الإملاء، ع ١١٥/١٢؛ وعبد التواب، رمضان، مشكلة الهمزة العربيَّة، ص ١١٥؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٢٧٧/١؛ والخولي، فتحي، دليل الإملاء، ص ٤٥.

(٩) مجمع اللغة، قواعد الإملاء، ص ٨.

وكان الأصل أن تُرسم على صورة ياءٍ بناءً على قاعدة أقوى الحركات، ولكن ثبت لها مذهبان^(١):

١- رسمها على صورة ياءٍ: (سُئِلَ، رُئِيَ، دُئِلَ)، لتوافق صورتها حركتها، لأنَّ الكسرة أقوى من الضمَّة، وهذا الرأي منسوبٌ إلى سيبويه عند المتقدمين والمتأخرين، ووافقه ابن دُرُسْتَوِيَه، وعند ابن السَّرَّاج أَنَّهُ القياس، لأنَّه إذا خَفَّفَ الهمزة جعلها بين الهمزة والياء، ولهذا يرسمها على ياءٍ. وهو اختيار ابن بابشاذ، وابن الأثير، وابن عصفور، وأجازهُ أبو الفداء، وعليه العمل عند المحدثين مجامع^(٢)، وأفراداً^(٣).

٢- رسمها على صورة واو: (سُؤِلَ، رُؤِيَ، دُؤِلَ) مناسبةً لحركة ما قبلها، وهذا مذهب البصريين غير سيبويه، لأنَّ الأصل عندهم أن تُرسم الهمزة وفقاً لحركة ما قبلها، ونسب إليهم الزجَّاجيُّ هذا الرأي، وأبان أنهم احتجُّوا لمن قال برسمها في المصحف بالياء بقولهم: "بأنَّها كُتبت على التبيين"^(٤). ومعنى

(١) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢١١؛ وابن السَّرَّاج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤١؛ والزجَّاجي، كتاب الخط، ص ٨٠؛ وابن دُرُسْتَوِيَه، كتاب الكتاب، ص ٢٨؛ وابن بابشاذ، شرح المقدمة، ٤٥٢/٢؛ وابن الأثير، البديع، مج ١/٣٥١؛ وابن عصفور، شرح الجمل، ٣٥٨/٢؛ والرَضِي، شرح الشافية، ٣/٣٢١؛ وأبو الفداء، الكنز، ص ٥٦٥؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ٩٨؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٣١٢/٦؛ والهوري، نصر، المطالع النصرية، ص ١٦٧.

(٢) ينظر: قرارات مجمع اللغة العربيَّة في: مجلة المجمع، تيسير الإملاء، ع ١١٥/١٢٤؛ وعبد التواب، رمضان، مشكلة الهمزة العربيَّة، ص ١١٠؛ والخولي، فتحي، دليل الإملاء، ص ٤٥، ومجمع اللغة، قواعد الإملاء، ص ٨.

(٣) ينظر: السقاف، عبد الله، شرح التكميل، ص ٢٤؛ وطوموم، مصطفى، سراج الكتبة، ص ١٢؛ ووالي، حسين، كتاب الإملاء، ص ٥٩؛ وعناني، مصطفى، نتيجة الإملاء، ص ١٠؛ وعبد الفتاح، محمد، اللبابة، ص ١٢؛ والغلاييني، مصطفى، جامع الدروس، ١٥٢/٢؛ وكمال، محمد، كتاب الأمالي، ص ١٠؛ والروسان، سليم، قواعد الكتابة، ص ٣٢؛ والضحيان، سليمان، مسائل الخلاف، مج ٥/٢٤١؛ والمركز العربي، دليل الضوابط، ص ٢٩.

(٤) الزجَّاجي، كتاب الخط، ص ٨٠.

كلامهم، في ما يظهر، أنها رُسمت ياءً لتبيين قوة الكسرة في الكلمة، وأنَّ الأصل رسمها على واو. ونُسب هذا المذهب إلى الأَخْفَش عند أكثرهم، ونسبه ابن عصفور إلى الكوفيِّين، والأَخْفَش، وهو اختيار ابن قتيبة الذي قال: "فإن انضمَّ ما قبل الهمزة جعلتها واوًا على كلِّ حال" ^(١). ويؤكِّد ابن السَّرَّاج أنَّ الكُتَّاب على مذهب الأَخْفَش في هذه المسألة ^(٢).

واستنبط الهوريُّني بناءً على قاعدة التخلُّص من أحد المثلِّين أنَّ الكُتَّاب اتَّبَعُوا مذهب سيبويه في ما ليس آخِرُه ياءً، وأخذوا بمذهب الأَخْفَش في ما آخِرُه ياءً، فكتبوا: (رُؤي، نُؤي) استثناءً للجمع بين ياءين ^(٣)، وأفاد بعضهم منه هذا الرأي ونقلوه ^(٤). وهو استبط سليم تقويُّه أصولهم الكتابيَّة التي اعتمدها.

ثانياً: الهمزة المتطرِّفة

تُعرف عند المتقدِّمين والمتأخِّرين بمصطلحي الهمزة آخر الكلمة، والهمزة المتطرِّفة ^(٥)، وتتميَّز من الهمزة المتوسِّطة بكونها لا تتأثَّر بحركتها لوقوعها في آخر الكلمة في المحلِّ الإعرابيِّ، وهو ما يجعل أمر الحركة كما قال ابن دُرُسْتَوِيه في محلِّ العدم لسكونها وقفًا، فلا تظهر، ولاختلاف حركات الإعراب الطارئة عليها وصلًا فتتغيَّر ^(٦)، ولهذا كان تأثُّرها بحركة ما قبلها وبما يلحقها كالتنوين أو الضمائر هو المعتمد في بيان قواعد رسمها.

ولا خلاف بين العلماء أنَّ القاعدة العامَّة في رسمها أن تُرسم على حرف يجانس حركة ما قبلها، فُترسم على ألف إن سُبقت بفتحة من مثل: (أنبأ، سبأ)، وعلى واو إن سُبقت

(١) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢١١.

(٢) ابن السَّرَّاج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢١.

(٣) الهوريُّني، نصر، المطالع النصرية، ص ١٦٧.

(٤) ينظر: الهاشمي، أحمد، المفرد العلم، ص ٩؛ والغلاييني، مصطفى، جامع الدروس، ١٥٣/٢.

(٥) المركز العربي، دليل الضوابط، ص ٣٦.

(٦) ابن دُرُسْتَوِيه، كتاب الكتاب، ص ٣١.

بضمّة من مثل: (يَجْرُؤُ، تَبَاطُؤُ)، وعلى ياءٍ إن سُبقت بكسرة من مثل: (قُرِيٌّ، شَاطِئُ)، وهذا مجمعٌ عليه قديماً وحديثاً^(١)، وهذه القاعدة أيسرُ ما تكون على المتعلّم، وظاهرها أنّه لا إشكالَ فيها، غير أنّ المحدثين اختلفوا في رسم الهمزة المتطرّفة المسبوقه بواو مشدّدة مضمومة تأتي في بعض المصادر التي على بناء (تفعل)، وهي كلمات محدودة ذكر منها الهوريني: (التبوء)، وأضاف إبراهيم عبد المطلب: (التسوء)^(٢)، وأضاف بعدهما عبد اللطيف الخطيب بعد استقرائه معجم لسان العرب كلمة: (التضوء)^(٣)، فصار لدينا بذلك ثلاث كلمات أشهرهنّ أو لاهنّ.

ولعلّ الهوريني أوّل من أشار إلى اختلاف في تمييز رسم كلمة (تبوء) من أخواتها من مثل: (التلکؤ، التفيؤ، التبرؤ)^(٤)، مشيراً إلى أنّ تلك المصادر كلها "ترسم فيها الهمزة وأواً إلا ما كان قبلها واو مشدّدة كـ(التبوء)"، فإنّ كراهة اجتماع المثليين تقتضي عدم رسمها، وإن لم يذكروا هذا المثال^(٥). وبالنظر في ما قاله نجد أنّه استنبط هذا الفرق بناءً على قاعدة التخلّص من أحد المتماثلين، لأنّ الواو المشدّدة بواوين، وبوجود الواو صورة الهمزة تصير ثلاثاً: (التبؤؤؤ)، فلزم، والحال هذه، التخلّص من واو صورة الهمزة ورسم القطعة على السطر. وقد تلقى المحدثون هذا الاستنباط، فانقسموا في رسمها فريقيين:

(١) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢١٠؛ وابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٣١؛ وابن جنيّ، الألفاظ المهموزة، ص ٦٢؛ والعكبري، اللباب، ٤٨٥/٢؛ وابن عصفور، شرح الجمل، ٣٥٨/٢؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ٩٩؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٣١٤/٦؛ والهوريني، نصر، المطالع النصرية، ص ١٨٩؛ ووالي؛ حسين، كتاب الإملاء، ص ٦٤؛ والهاشمي، أحمد، المفرد العلم، ص ١١؛ وعبد الفتاح، محمد، اللبابة، ص ١٧؛ ومجمع اللغة، قواعد الإملاء، ص ١١.

(٢) عبد المطلب، إبراهيم، الهداية، ص ٢٦. والتسوء من سوءاً عليه فعله إذا عابه. الزبيدي، تاج العروس، (س.و.أ)، ٢٧٦/١.

(٣) الخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ٢١٥/١. والتضوء من ضوؤاً عن الأمر إذا حاد عنه، أو أنّها من تضوؤاً إذا قام لبري في ظلمة غيره بضوء ناره. الزبيدي، تاج العروس، (ض.و.أ)، ٣٢٠/١.

(٤) الحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٢٦٠/١.

(٥) الهوريني، نصر، المطالع النصرية، ص ١٩٢.

١- فريقٌ كتبها على صورة واو دون النظر إلى التقاء ثلاث واوات في الكلمة، فرسموها هكذا: (التبؤؤ)، أتباعاً للمتقدمين الذين لم يُفرِّقوا بين واو مشددة أو غيرها^(١).

٢- فريقٌ كتبها على السطر منفردة: (التبؤء) تخلّصاً من التقاء مثلين^(٢)، ولتفردها بهذه القاعدة وُصفت عند بعضهم بالشذوذ^(٣).

ويظهر أنّ الرأي الأول برسمها على واو هو الصواب، لأنّ وجود التماثلات المتكررة بالشدة مع الهمزة المتطرفة حالة نادرة، وهي كلماتٌ كما وصفها مصطفى عناني معدومة أو في حكم المعدومة^(٤)، فلا تحتاج إلى قاعدة استثنائية. غير أنّ مذهب رسمها على السطر اشتهر حتى قُعدت له قاعدة الاستثناء في رسم الهمزة المتطرفة بعد واو مشددة، وأصبحت أكثر كتب المعاصرين تأخذ بهذا الرأي على شذوذه.

وأما مسائل الاختلاف الأخرى في رسم الهمزة المتطرفة فتأثرت في الأغلب بأمرين: الأول غياب صورة الهمزة إن سُبقت بساكن (رسمها على السطر)، والآخر بأثر التنوين في تحديد صورتها.

أولاً: أثر غياب صورة الهمزة إن سُبقت بساكن (رسمها على السطر)

تأتي الهمزة المتطرفة منفردة على السطر مسبوقاً بحرف ساكن، معتلاً كان من

(١) ينظر: عناني، مصطفى، نتيجة الإملاء، ص ٨؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٢٧٥/١؛ والمركز العربي، دليل الضوابط، ص ٣٥؛ والخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ٢١٥/١.

(٢) ينظر: طموم، مصطفى، سراج الكتبة، ص ٩؛ ووالي، حسين، كتاب الإملاء، ص ٦٤؛ والهاشمي، أحمد، المفرد العلم، ص ١١؛ وعبد الفتاح، محمد، اللبابة، ص ١٧؛ وعبد المطلب، إبراهيم، الهداية، ص ٢٦؛ وهارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ١٠؛ ونافع، غريب، الضياء، ص ٥٧؛ وكمال، محمد، كتاب الأمالي، ص ١١؛ ومامو، محمد، لآلئ الإملاء، ص ٥٧.

(٣) ينظر: الخراط، أحمد، الهمزة في الإملاء العربي، ص ٦٠؛ ويمّين، ناصيف، المعجم المفصل، ص ١٦٣.

(٤) عناني، مصطفى، نتيجة الإملاء، ص ٨.

مثل: (ماء، ضوء، شيء)، أم صحيحاً من مثل: (حَبْء، جُزْء، دِفْء)، والأصل في رسمها أن تبقى على السطر بلا صورة، ولكنهم اختلفوا في رسمها على ثلاثة مذاهب^(١):

- ١- كتبها على السطر منفردةً بلا صورة هكذا: (حَبْء، جُزْء، شَيْء، ضَوْء)، فتكون قِطْعَةً الهمزة بهذا حرفاً على جِماله في بنية الكلمة، ونقل ابن الدّهان، والعكبري أنّ هذا مذهب الجمهور ورأي الأكثرين، ووصفه الصّوليّ بأنّه أكثر ما جاء عن العرب. جاء عند أبي جعفر النّحاس: "فإن كان ما قبلها ساكناً لم يكتب لها في الخطّ صورة، وذلك قولك: المرء، وحَبْء، والهزء، والجُزء، والعِبء"^(٢). وذكر ابن دُرستويه أنّ علّة إغناء صورتها سقوطها من اللفظ إذا أدرجت لالتقاء الساكنين وقفاً^(٣)، وذكر الزّجّاجي أنّها رُسمت على نيّة التخفيف بنقل حركتها على الساكن قبلها وحذف صورتها^(٤)، وهو اختيار المحدثين مجامع^(٥)، وأفراداً^(٦).

(١) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢١٢-٢١٣؛ وابن السّراج، كتاب الخط، مج ٥/٣، ١١٨-١١٩؛ والنّحاس، صناعة الكتاب، ص ١٥٢؛ والصّولي، أدب الكتاب، ١/٢٤٧-٢٤٩؛ والزّجّاجي، كتاب الخط، ص ٧٥؛ وابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٣١-٣٤؛ وابن الدّهان، باب الهجاء، ص ٤١-٤٣؛ وابن الأثير، البديع، مج ١/٢٣٥١-٣٥٢؛ والعكبري، اللباب، ٢/٤٨٥؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ٩٨-٩٩؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٣/٢١٢-٢١٣؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٦/٣١٣-٣١٤؛ والهوري، نصر، المطالع النصرية، ص ١٩٢-١٩٤.

(٢) النّحاس، صناعة الكتاب، ص ١٥٢.

(٣) ابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٣٣.

(٤) الزّجّاجي، كتاب الخط، ص ٧٥.

(٥) ينظر: قرارات مجمع اللغة العربيّة في: مجلة المجمع، تيسير الإملاء، ع ١١٥/١٢٤؛ وعبد التّواب، رمضان، مشكلة الهمزة العربيّة، ص ١١٠؛ والخولي، فتحي، دليل الإملاء، ص ٤٧؛ ومجمع اللغة، قواعد الإملاء، ص ١١.

(٦) ينظر: والي، حسين، كتاب الإملاء، ص ٥٥؛ والهاشمي، أحمد، المفرد العلم، ص ١١؛ وإبراهيم، عبد العليم، الإملاء والترقيم، ص ٥٧-٥٨؛ وهارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ١٠؛ والروسان، سليم، قواعد الكتابة، ص ٣٤-٣٥؛ ودويدري، محمد، وزميلته، معالم الإملاء، ص ٥١؛ ومصطفى، عبد الله، الكتابة وقواعد الإملاء، ص ٥٣.

٢- كتبها على حرف يجانس حركة إعرابها نصباً، ورفعاً، وجرّاً، فتُكتب المفتوحة على ألف من مثل: (نلت الدَّفْأُ، ولقيت نساءً صدُق)، وتُكتب المضمومة على واو: (هذا عَبُو، وهنَّ نساءُ صدُق)، وتُرسَم المكسورة على ياء: (جنُّه بشيبي، ومررت بنسائي صدُق)، ويُستثنى الاسم المنصوب المنونّ منعاً لالتقاء مثليين في آخر الكلمة بوجود ألف التنوين مع صورة الهمزة في مثل: (وجدت خبأً)، وهذا المذهب أحد قوَي الكسائيّ في ما نقله عنه ابن الدهان، وابن الأثير، ونقل ابن السراج عن ثعلب أنه مذهب قوم ولم يُسمّهم، ومثله أبو جعفر النحاس، ونسبه الصويّ إلى بعض العرب، واكتفى أبو حيّان بصيغة التمريض (قيل) في نقله هذا المذهب، وتابعه القلقشنديّ، والسيوطيّ.

٣- كتبها على حرف يجانس حركة الحرف قبل الساكن الصحيح ليس الفتحة، فتُكتب على واو: (جَزُو، كُفُو)، وعلى ياء: (دَفِي، رَدِي)، ولا تُكتب على ألف: (حَبء، وَطء)، لأنّ وجود الألف يُحتم وجود فتحة قبلها: (خبأ، وطأ) فيلغى بهذا السكون، وتتغيّر بنية الكلمة، ويتغيّر حكم رسمها، ولهذا استثنيت عند أصحاب هذا المذهب، وهذا قول ثانٍ للكسائيّ في ما نقله عنه ابن الدهان، وابن الأثير، ونسبه أبو جعفر النحاس إلى بعضهم، واكتفى أبو حيّان بصيغة التمريض (قيل) في نقله هذا المذهب، وتابعه على ذلك القلقشنديّ، والسيوطيّ.

ونوقشت في هذا الباب مسألة تحوّل الهمزة المتوسّطة لعراضٍ إعرابيّ إلى همزة متطرّفة، فاختلف فيها المحدثون استنباطاً بناءً على قواعد رسم الهمزة المتطرّفة، وهي حالة تخصّ الأفعال المهموزة الوسط وأواخرها أحرف معتلّة من مثل: (ينأى، يئأى) إذا جُزمت في المضارع، والأمر، فتسقط منها الألف فتُكتب: (لم ينأ، وأنا)، (ولم يئأ، وإبأ)، فتصبح الهمزة المتوسّطة بهذا التغير الإعرابيّ في حكم الهمزة المتطرّفة المسبوقه بساكن، فتوافق أحكام رسمها، ولهذا اختلف في كتبها على ثلاثة مذاهب:

- ١- فريق يرى الإبقاء عليها كما هي بعد التغيير، فتُكتب عندهم هكذا: (لم ينأ، وإنأ)، و(لم يئأ، وإبأ)، وهؤلاء متمسكون بأصل الكلمة، ويرون أن العارض زائلٌ فلا حاجة لتكثير قواعد الرسم بما لا يثبت^(١). وهو ما عليه جمهور المحذنين لشهرته.
- ٢- فريق يرى تغيير رسمها، لأنها بحذف الحرف المعتل للعارض الإعرابي تأخذ حكم الهزمة المتطرّفة المسبوقه بساكن، وهؤلاء يعتدّون بالعارض، فتُكتب عندهم هكذا: (لم ينأ، وإنأ)، و(لم يبأ، وإبأ)^(٢).
- ٣- فريق أجاز في كتبها الوجهين الإبقاء على الألف صورة الهزمة المتوسطة وحذفها بلا ترجيح، مبينين أن للعلماء في كتبها مذهبين، وكلاهما صحيح^(٣).

ثانياً: أثر التنوين في رسم الهزمة المتطرّفة

يؤثر التنوين في رسم الكلمات المهموزة الآخر، فتنوين النصب له ألفٌ مزيدةً رسماً تتماثل مع الألف قبل الهزمة، والألف صورة الهزمة في آخر الكلمة، ولأنّ ألفه تُوصل مع ما قبل الهزمة إن كان مما يوصل، فتظهر الكلمة بخلاف أصلها، ويحصل في تنوين العوض تغييرٌ بحذف الياء المتطرّفة قبل الهزمة وبقائها بصورتها أو بلا صورة، وهو ما اختلفوا بسببه في رسمها.

(١) ينظر: والي، حسين، كتاب الإملاء، ص ٥٥؛ والمنفلوطي، مصطفى، وآخرون، أدب المملي، ص ٣٠؛ وعناني، مصطفى، نتيجة الإملاء، ص ٩؛ وقبش، أحمد، الإملاء العربي، ص ٥٣؛ ونافع، غريب، الضياء، ص ٥٨؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ١/١٤٤؛ والخراط، أحمد، الهزمة في الإملاء العربي، ص ٥٩-٦٠؛ وطرييه، أدما، معجم الهزمة، ص ٩٨؛ والخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ١/٢١٨؛ ومامو، محمد، لآلئ الإملاء، ص ٥٨.

(٢) ينظر: عبد المطلب، إبراهيم، الهداية، ص ٢٦؛ وإبراهيم، عبد العليم، الإملاء والترقيم، ص ٥٩؛ وهارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ١٠؛ والفيومي، محمد، قواعد الكتابة، ص ٨١؛ والمركز العربي، دليل الضوابط، ص ٣٦؛ وعثمان، حسني الشيخ، كيلا نخطئ في الإملاء، ص ٤٧.

(٣) ينظر: حماد، خليل، وآخرون، الموسوعة الغراء، ص ٢٢٥؛ ويمين، ناصيف، المعجم المفصل، ص ١٦٤.

تنوين النصب

سأتناول فيه الحالات التي يلتقي فيها التنوين بالهمزة المتطرفة في ما يأتي:

أولاً: تنوين النصب في آخر الكلمات المسبوقة همزتها بألف من مثل: (شربت ماءً، وأعطيته عطاءً)، وهي مسألة اختلفت في رسم همزتها على أربعة مذاهب^(١):

١- رسمها بالألفين تتوسطهما الهمزة هكذا: (ماءً، عطاءً)، وكان الأصل في هذه الكلمات أن تُرسم بثلاث ألفات: ألف المد قبل الهمزة، وألف صورة الهمزة، وألف تنوين النصب المزيده هكذا: (ماءاً، عطاءاً)، ولكنهم كرهوا توالي الأمثال، فحذفوا ألف صورة الهمزة، وأبقوا الألفين قبلها وبعدها، ولم يحذفوا ألف التنوين كي لا يجمعوا على الكلمة حذفين، وذهب إلى هذا جمهور البصريين كما نقل ذلك عنهم، وهو اختيار ابن قتيبة الذي وصفه بأنه القياس، وابن السراج، وابن دُرستويه، وغيرهم، وجوَّده ابن ولَّاد، وصوَّبه الصوليُّ.

٢- رسمها دون ألف التنوين، والاكتفاء بوضع شرطية على الهمزة هكذا: (ماءً، عطاءً)، وكان الأصل عندهم: (ماءً، عطاءً)، ولكن لأن الهمزة على السطر بلا صورة لم يعتدوا بها حاجزاً بين الألفين، فكأنما التقى مثلان، وللتخلص من أحدهما أسقطت ألف التنوين، لأن حذفها لا يُلبس، ووُضعت علامته فوق الهمزة، وقال بهذا الكوفيون، وبعض البصريين كما نقل عنهم أبو حيان، وابن عقيل، والقلقشنديُّ، والسيوطيُّ.

(١) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٩٠-١٩١؛ وابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤-١١٨-١١٩؛ والنحاس، صناعة الكتاب، ص ١٥٢؛ وابن ولَّاد، كتاب المقصور والممدود، ص ١٦٥؛ والصولي، أدب الكتاب، ص ٢٤٩؛ والزجاجي، كتاب الخط، ص ٦٩-٧٠؛ وابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٣٧؛ وابن جني، الألفاظ المهموزة، ص ٤٩؛ وابن الدهان، باب الهجاء، ص ١٥؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ٩٩؛ وابن عقيل، المساعد، ٣٥٨/٤؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٢١٢/٣؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٣١٣/٦؛ والضحيان، سليمان، مسائل الخلاف، مج ٥/٢٤-٧٤٤-٧٤٦.

٣- رسمها بثلاث ألفات جوازاً هكذا: (مأأ، عطاءأ)، وهو الأصل المفترض عند من قال برسمها على ألفين، وأجاز هذا ابن جني بقوله: "ويجوز أن يكتب بثلاث ألفات تقول: (لبست رداأأ، وكساءأ)، و(أكلت شواأأ)، و(شريت دواأأ)"^(١). وهذا الجواز مخالف لقواعد رسم الهمزة المتطرفة لتوالي ثلاثة أمثال طرفاً.

٤- رسمها بألف واحدة عليها مدَّة، وأشار إلى هذا المذهب ابن الدهان بقوله: "وأما أخذت عطاءً فُكُتِبَ بالألفين، وهو الأولى، وبعضهم يكتبه بثلاث ألفات، وبعضهم يكتبه بألف واحدة ومدَّة"^(٢). ولم يبين ابن الدهان هيئات تلك الحالات، فاجتهد محقق كتابه فائز فارس في توضيح هيئتي التنوين، فبين أنها بثلاث ألفات هكذا: (عطاءا)، وبألف عليها مدَّة هكذا: (عطاءَ)، ولم يوضح محلَّ الشرطتين^(٣)، وجانبه الصواب في الصورة الأولى قطعاً، لأنَّ صورة التنوين بثلاث ألفات هكذا: (عطاءأ) كما وضَّحها ابن جني آنفاً، ولا يتصور إطلاقاً أن تعقب الهمزة ألفان ليلتقي في الكلمة بهذا أربعة أمثال: (عطاءأا)، وأما تمثيله هيئة التنوين بألف ومدَّة هكذا (عطاءَ) فيُتصور معها أنَّ شرطتي التنوين فوق المدَّة: (عطاءَ)، وهذه صورة غريبة أن يوضع التنوين على علامة المدَّة فوق الألف، ولا يُعرف كيف سينطق بالكلمة، ثمَّ إنَّ المدَّة لا تعلوها علامة كما تقدَّم. ولعلَّ الأقرب في رسمها ما جاء عند الهوري في رسمها هكذا: (عطاءَ)^(٤).

واختلف المحدثون في الوجهين المشهورين في هذه المسألة فكانوا فريقين، فاختر بعضهم قول البصريين برسمها بألفين: (ماءأ، عطاءأ)^(٥)، واختر آخرون، وهم

(١) ابن جني، الألفاظ المهموزة، ص ٤٩. وينظر: وابن الدهان، باب الهجاء، ص ١٥.

(٢) ابن الدهان، باب الهجاء، ص ١٥.

(٣) المصدر نفسه، حاشية ص ١٥.

(٤) الهوري، نصر، المطالع النصرية، ص ٢٢٠.

(٥) ينظر: الحنفي، جلال، كلام على الإملاء العربي، ص ٣٢؛ والغلابي، مصطفى، جامع الدروس،

١٥٤/٢؛ والمركز العربي، دليل الضوابط، ص ٣٦؛ والحمد، غانم، علم الكتابة العربية، ص ١٦٥؛

والتيمي، حيدر، العلة الإملائية، ص ٤٣.

الأكثر، قول الكوفيّين برسمها بألف واحدة: (ماءً، عطاءً)^(١)، وأقرّه مجمع اللغة العربيّة بدمشق^(٢).

ثانياً: تنوين النصب في آخر الكلمات المسبوقة همزتها بصحيح ساكن أو معتلّ من مثل: (أخذت جُزءاً)، و(أخرجت شيئاً)، إذ ثبت في رسمها مذهبان^(٣):

١- رسمها بألف واحدة هي ألف تنوين النصب الزائدة، والاكتفاء بها عن رسم ألف صورة الهمزة، فنُرسِم الهمزة على السطر إن كان الحرف قبلها مما لا يتّصل بها: (جزءاً، ضوءاً)، وتُرسِم على المتّسع أو النبرة باصطلاح المحدثين إن كان الحرف قبلها مما يتّصل بها: (دفتناً، شيئاً)، وهذا مذهب جمهور العلماء كما نقل عنهم أبو جعفر النخّاس بقوله: "فإذا نصبوا هذه الحروف، ونوّنها كتبوها بألف تكون بدلاً من التنوين، ولم يثبتوا للهمزة صورة نحو: (أعطيته جزءاً)، و(خبأته حَبّاً)، و(حملته عبئاً)، لا اختلاف في هذا"^(٤). وهذا هو مذهب المحدثين مجامع^(٥)، وأفراداً^(٦).

(١) ينظر: الهوري، نصر، المطالع النصرية، ص ٢٨١؛ وإبراهيم، عبد العليم، الإملاء والترقيم، ص ٥٧؛ وعبد الفتاح، محمد، اللبابة، ص ١٧؛ وقبش، أحمد، الإملاء العربي، ص ٥٢؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٣٣٣/١؛ وحماد، خليل، وآخرون، الموسوعة الغراء، ص ٢٣٥؛ ودويدري، محمد، وزميلته، معالم الإملاء، ص ٥٢؛ والخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ٢٢٦/١؛ وعثمان، حسني الشيخ، كيلا نخطئ في الإملاء، ص ٣٩؛ والضحيان، سليمان، مسائل الخلاف، مج ٥/٢٤٦/٧.

(٢) مجمع اللغة، قواعد الإملاء، ص ١٢.

(٣) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢١٣؛ وابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١١٨؛ والنخّاس، صناعة الكتاب، ص ١٥٢؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ٩٩؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٢١٢/٣؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٣١٣/٦.

(٤) النخّاس، صناعة الكتاب، ص ١٥٢.

(٥) ينظر: قرارات مجمع اللغة العربيّة في: مجلة المجمع، تيسير الإملاء، ع ١١٥/١٢؛ وعبد التواب، رمضان، مشكلة الهمزة العربيّة، ص ١١٠؛ والخولي، فتحي، دليل الإملاء، ص ٤٧؛ ومجمع اللغة، قواعد الإملاء، ص ١١.

(٦) ينظر: الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس، ١٥٤/٢؛ وإبراهيم، عبد العليم، الإملاء والترقيم، ص ٥٦؛ ودويدري، محمد، وزميلته، معالم الإملاء، ص ٥٣؛ والخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ٢٢٢/١؛ وعثمان، حسني الشيخ، كيلا نخطئ في الإملاء، ص ٤٠؛ والمقدي، عبد الله، موسوعة الإملاء، ص ٣١٠؛ ومصطفى، عبد الله، الكتابة وقواعد الإملاء، ص ٥٤؛ والمركز العربي، دليل الضوابط، ص ٣٦.

ويظهر أن لهذا الوجه طريقةً أخرى في تصوير الهمزة^(١)، إذ يفهم من كلام النحّاس السابق: (كتبوها بألف تكون بدلاً من التنوين، ولم يثبتوا للهمزة صورة) أن رسمها ينبغي أن يكون هكذا: (جزأً، خبأً، عبأً)، وذلك أن بقاءها على السطر مع الحرف الذي لا يتصل، وكتبتها على شبه الياء مع المتصل جعل للهمزة صورةً، وبقيت ألف التنوين المزيدة خاليةً من قطعة الهمزة، وهذا كان مذهب بعض الكتبة^(٢)، وليست الألف صورةً للهمزة، لأن ما قبلها ساكنٌ على أصل البنية، وحققها أن تُفتح إذا كانت صورة لها، فعُرف بهذا أنها ألف التنوين^(٣)، قال القلقشندي عن تنوين هذه الكلمات: "وإن كان شيءٌ من ذلك منصوباً منوّناً فيكتب بألف واحدة هي البديل من التنوين، وقيل: يكتب بألفين، إحداهما صورة الهمزة، والأخرى صورة البديل من التنوين"^(٤). فيُفهم بهذا أن اختيارهم كتبها بألف واحدة كان فراراً من التقاء مثلين، غير أن هذا الوجه غير معهود وغريب أن توضع قطعة الهمزة على ألف التنوين^(٥)، ولهذا قال حسين والي: "ومن الخطأ وضع القطعة فوق ألف التنوين"^(٦). وذهب عبد الفتاح الحموز إلى أن هذا الوجه لا بأس به لكون الهمزة مفتوحةً بعد ساكن فرُسمت على ألف، ولأنه رسمٌ يُغنينا عن زيادة ألف للتنوين^(٧).

٢- رسمها بألفين ألف الهمزة، وألف تنوين النصب، فترسم هكذا: (جزأً، دفتأً، شيئاً) بإرجاع الألف صورة الهمزة، وتحملها شرطَي التنوين، ويبدوأنه كان

(١) نبهني مشكوراً إلى هذا في أثناء المناقشة أستاذي إبراهيم الشمسان، حفظه الله.

(٢) الحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٢٦٠/١.

(٣) البطليوسي، الاقتضاب، ق٢/١٣٠.

(٤) القلقشندي، صبح الأعشى، ٢١٢/٣.

(٥) أغلب المصادر التي أشارت إلى هذه المعلومة رُسمت فيها الهمزة مصورةً على المنسّع أو شبه الياء: (خبأً، دفتأً)، وهو رسمٌ لا يتوافق مع نصّهم أن الهمزة لا صورة لها، وأن ألف التنوين تحمل قطعها، ولعلّ هذا من عمل النساخ، وأنه فهم على غير مراده لعدم تصوّرهم وضع قطعة الهمزة على ألف التنوين المزيدة.

(٦) والي، حسين، كتاب الإملاء، ص ٦٧.

(٧) الحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٤٥٥/٢.

مذهباً معتمداً عند بعض المتقدمين مالوا عنه إلى المذهب الآخر تخلُّصاً من اجتماع مثلين، وأشار إليه ابن السراج بقوله: "فإن كان في موضع يلحقه التنوين جُعِلت الهمزة ألفاً، وأثبتت بعدها ألف النصب، وذلك قولك: رأيت جزءاً^(١). وإنما حذفوا أحد الألفين في الخطِّ لئلاً يجمعوا بين صورتين"^(٢). ونسب أبو جعفر النحاس هذا المذهب إلى البصريين وخطأهم، مشيراً إلى أن المبرد اعتلَّ لهذا بأن الهمزة متوسّطة مفتوحة فرُسمت على ألف^(٣). وأشار إليه أبو حيان بصيغة التمريض (قيل)، وتابعه القلقشندي، والسيوطي، ولم يلتفت إليه المحدثون لمخالفته المعهود من قواعد رسم الهمزة المتطرّفة.

ثالثاً: تنوين النصب في آخر الكلمات التي همزتها على صورة ألف من مثل: (سمعت نبأً)، و(اتَّخذت ملجأً)، وهي مسألة ثبت في رسم همزاتها المنونة مذهباً^(٤):

١- رسم التنوين على الألف صورة الهمزة بوصفها كافيةً لتحمل شرطي التنوين، ومغنيةً عن ألف أخرى تخلُّصاً من اجتماع مثلين، فتوضع فتحاً تحت التنوين فوقها، فترسم: (نبأً، ملجأً)، قال ابن قتيبة: "فإذا كان الحرف مهموزاً مثل قولك: أخطأت خطأً كثيراً...، كتبته بألف واحدة، لأنَّه في الأصل بألفين، فتُحذف واحدة، وتبقى واحدة على القياس"^(٥). ومعنى قوله: (لأنَّه في الأصل بألفين) أن ألف التنوين ألحقت آخرًا: (نبأً، ملجأً)، ولكنهم تخلَّصوا منها منعاً لاجتماع مثلين، وهو ما وضَّحه أبو الفداء بقوله: "وكان ينبغي أن تُكتب الهمزة ألفاً، وبعدها ألف التنوين كما كان بعد الدال في: (رأيت زيداً) ألفاً،

(١) هكذا أثبتت في المطبوع، والأصل أن تُكتب (جزأً) لتوافق كلام المؤلف، ولعلَّ هذا من تغيير النسخ.

(٢) ابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١١٨.

(٣) النحاس، صناعة الكتاب، ص ١٥٢.

(٤) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٩١؛ والنحاس، صناعة الكتاب، ص ١٥٢؛ وابن عصفور، شرح الجمل، ٢/٣٥٩؛ وأبو الفداء، الكناش، ص ٥٦٦-٥٦٧؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ٩٩؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٣/٢١٣؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٦/٣١٤؛ والضحيان، سليمان، مسائل الخلاف، مج ٥/٢٤/٧٤٦.

(٥) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٩١.

فكتبوا: (رأيت خطأً) بألف واحدة كراهة اجتماع مثليين^(١). وذهب إلى هذا ابن عصفور، ورجّحه أبو حيان، وتابعه القلقشندي، والسيوطي، وهو الذي عليه جمهور المعاصرين بلا خلاف^(٢).

٢- رسم ألف التنوين الزائدة عقب الألف صورة الهمزة، فُترسم: (نبأاً، ملجأً)، على تقدير أنه أصل وضعه مع بقية الحروف، والهمزة في آخر الكلمة كأَي حرف صحيح تُوضع عليه علامة التنوين، وتلحقها ألفه، وإن التقى في هذا مثلان، ولا يُعرف لهذا المذهب قائل، واكتفى أبو حيان، ومن تبعه بالإشارة إليه بصيغة التمريض (قيل). وقد أشار الهورياني إلى أنه رأى في مخطوطات قديمة من يثبت ألف التنوين مع هذه الكلمات المهموزة^(٣)، وهو ما استأنس به حيدر التميمي، فاختر هذا الوجه هنا ومع التي قبلها ألف: (ماءً، نبأً)، ذاكراً أن الأولى في تنوين هذه الكلمات أن تزداد لها ألف كغيرها من الكلمات لكونها تُنطق وفقاً^(٤). وما قاله سليمٌ من كون النطق بالوقف على الألف، ولكنهم استغنوا عنها رسماً تخلصاً من التقاء مثليين، واكتفوا بألف صورة الهمزة لكونها من أصل الكلمة.

تنوين العوض

يؤثر تنوين العوض في رسم الهمزات المتطرّفة في أسماء الفاعلين رفعاً، وجرّاً من الأفعال الثلاثية المهموزة الآخر وقبلها ألف، أو المعتلة الآخر وقبلها همزة من مثل:

(١) أبو الفداء، الكناش، ص ٥٦٦-٥٦٧.

(٢) ينظر: الغلابيني، مصطفى، جامع الدروس، ١٥٤/٢؛ وقبش، أحمد، الإملاء العربي، ص ٥٥؛ وحمد، خليل، وآخرون، الموسوعة الغراء، ص ٢٣٦؛ والخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ٢٢٣/١؛ والحمد، غانم، علم الكتابة العربية، ص ١٦٤؛ والمقدي، عبد الله، موسوعة الإملاء، ص ٣١٣؛ ومجمع اللغة، قواعد الإملاء، ص ١٢؛ ومصطفى، عبد الله، الكتابة وقواعد الإملاء، ص ٥٤؛ والمركز العربي، دليل الضوابط، ص ٣٦.

(٣) الهورياني، نصر، المطالع النصرية، ص ٢٨١.

(٤) التميمي، حيدر، العلة الإملائية، ص ٤٣.

(باء، جاء، رأى، نأى)، أو من الأفعال المزيدة المعتلة الآخر وقبلها همزة من مثل: (انتأى، استرأى)، أو من بنية جمع التكسير في ما آخره ياءً، وقبلها همزة من مثل: (مَرَائِي، مَسَائِي) جمع مِرَاة، ومَسَاءة. فالأصل في أسماء الفاعلين أن تكون في الثلاثي على بناءٍ فاعل: (بائي، جائي)، وفي المزيد بقلب ياء المضارعة ميماً مضمومةً، وكسر ما قبل الآخر، وإبدال الألف ياءً: (مُنْتِي، مُسْتَرِي)، ولأنَّ الياءَ فيهنَّ تُحذفُ رفعاً، وجرّاً كغيرها من الأسماء المنقوصة فإنَّ تطرّفَ الهمزة يصبح تطرّفًا عارضًا، والأصل في كتبها أن تُحذفَ الياءات، وتُنوّنَ همزاتها: (جاءٍ، مسترٍ، مَرَاءٍ) كقولنا: (رامٍ، مستفٍّ، عَوَائِشٍ)، وقد ثبت في رسمها مذهبان^(١):

١- مذهبٌ عامل الهمزة معاملة غيرها من الحروف في الحذف، فتوضع علامة التنوين مع الهمزة، وتُحذفُ الياءُ، فترسم: (جاءٍ، ومُنْتِي، ومُسْتَرِي، ومَسَاءٍ)، وهذا الأصل عند الجمهور لالتزامهم بقاعدة رسم الهمزة المتطرّفة على السطر منفردة إذا سبقها سكون، وهذا ما اختاره المحدثون.

٢- مذهب إثبات الياءِ صورةً للهمزة، وذهب إلى هذا ابن قتيبة خلافاً للجمهور، فقال: "وتكتب مثل: (جائي)، و(شائي) بياءٍ واحدة، وتُجعلُ الياءُ تدلُّ على الهمزة إذا كانت مكسورةً، فأما الياءُ الثانية فمحدوفة كما حُذفت من قاضٍ ورامٍ، وكذلك تُكتب (مَرَائِي) جمع مِرَاة، و(مَسَائِي) جمع مَسَاءة بياءٍ واحدة"^(٢). ووافقهُ ابن السراج^(٣).

(١) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢١٣؛ وابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١١٩؛ وابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٣٣؛ والهوري، نصر، المطالع النصيرية، ص ١٩٣؛ ووالي، حسين، كتاب الإملاء، ص ٥٥؛ وإبراهيم، عبد العليم، الإملاء والترقيم، ص ٥٩؛ وهارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ١٠؛ ونافع، غريب، الضياء، ص ٥٨؛ والخراط، أحمد، الهمزة في الإملاء العربي، ص ٥٩-٦٠؛ والخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ١/٢١٩.

(٢) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢١٣.

(٣) ابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١١٩.

وعَلَّ الهوريبي لهذا بأنَّه أراد التقليل من الحذف في بنية الكلمة، لأنَّ حذف الياءِ الأخيرة لعارض التنوين وحذف الياءِ صورة الهمزة، وإبقاءها على السطرفيه إجحافٌ بالكلمة^(١)، ولهذا فهو يرى الإبقاء على الياءِ صورة الهمزة المتطرِّفة. وهذا الذي قال به ابن قتيبة، ووافقه ابن السراج مخالفاً لعلَّتين:

الأولى: مخالفته قاعدة رسم الهمزة المتطرِّفة التي تنصُّ على أنَّ صورتها "إذا وقعت بعد ساكن حذفت من الكتاب على كلِّ حال"^(٢).

الأخرى: أنَّ رسمها على ياءٍ لا يُوافق الهمزة المسبوقة بساكن، بل يُوافق الهمزة التي سُبقت بكسرة، وفي رسمها على ياءٍ إلباسٌ وتوهُّمٌ، فيشكِّل على القارئ نطقها بظنِّه أنَّ ما قبلها مكسور.

(١) الهوريبي، نصر، المطالع النصريّة، ص ١٩٣.

(٢) ابن دُرُسْتَوِيه، كتاب الكتاب، ص ٣٣.

الفصل السادس

الخلاف في المحذوف والمزيد رسماً

هو ما سمي بالمتحيز

الخلاف في نظام الكتابة العربية
رسماً وضبطاً عند القدماء والمحدثين

إنَّ الحذف والزيادة من أبرز المخالفات الإملائية في الكتابة العربية، لأنَّهما يمثلان نمطاً متناقضاً لحقيقة تمثيل المنطوق تمثيلاً سليماً، فيُزاد حرف في الرسم لا يُلفظ، ويُحذف من رسمها، وهو يلفظ، وهذه المخالفة تعانيتها كتابات كثيرة قديمة وحديثة.

والأصل فيهما أن تكونا محدودتين معلومتين، إذ لا تمثلان ظاهرةً، ولا سيماً مع الكلمات التي لا يُفرض عليها قانون كتابي كالحذف لاجتماع مثلين مثلاً، ولهذا فإنَّ الحذف لغيرداعٍ لغويٍّ واضح يدخل في هذه المشكلة الإملائية، وهو ما يعدُّ عيباً من عيوب الكتابة.

والزيادة مشكلة لها قانونها الخاصُّ، وهو دفع اللبس بين متشابهين، وهذا قانون دلاليٌّ غرضه المحافظة على معنى الكلمة في سياقها من الوقوع في اللحن. وما يدعو إلى الانتباه في هاتين المسألتين أنَّ أكثرهما يُحذف ويُزاد هي الصوائت، وإن وُجدت في بعض الصوامت فهي لعلَّةٌ محددة أهمُّها التخلُّص من التماثل في الزيادة.

واستعرض المتقدمون عللاً مختلفة في المشكلتين سعت الدراسة إلى جمعها ومناقشتها، وكان للمعاصرين جهدٌ في هذا الباب، فأشاروا إلى أسباب مختلفة لتعليل بعضها بالإفادة من مناهج الدراسات الحديثة.

واشتمل الفصل على مبحثين، ناقشت في أولهما المخالفة بالحذف، فتطرقت فيه إلى مواضع حذف الصوائت التي شغلت مساحةً كبيرةً من المبحث، ثم ناقشت حذف صامت اللام في آخره، واشتمل المبحث الثاني على المخالفة بالزيادة، وناقشت فيه زيادة الصوائت التي مثلت فيه زيادة الألف والواو أغلب مظاهره.

المبحث الأوّل المخالفة بال حذف

الحذف ظاهرة بارزة في اللغات، وهو باب واسع يصيب اللغة في مستوياتها كلّها، وعادةً ما يُفسّر وجوده برقيّ اللغة التي يكثف فيها استعماله، إذ يعني هذا أنّ اللغة قد مرّت بمراحل أوليّة، وتطوّرت حتى بلغت إلى ما بلغت إليه. وأمّا الكتابة فأصابها من الحذف ما أحالها إلى التخلف، لأنّ الأصل فيها أن يوافق المكتوب المنطوق، وأيّ تغيير في هذا الأصل يعدّ مخالفةً لأصلها. ولم يغيب هذا الأصل عن علمائنا، فهذا ابن السّراج يقول: "فحقّ الكلمة إذا كتبت أن توفّي عدد حروفها التي لها في الهجاء"^(١). وقال ابن الحاجب: "والأصل في كلّ كلمة أن تُكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها"^(٢).

وأخذت الكتابة العربيّة نصيبها من الحذف في مراحل نشأتها الأولى كغيرها من الكتابات التي تبدأ ضعيفةً، ثمّ ما تلبث أن يشتدّ عودها بما يمسّها من إصلاح وتطوير، غير أنّ ذلك الإصلاح لم يمنع بقاء بعض الرواسب القديمة كما هي، ليصبح نقلها جيلاً بعد جيل متعارفاً عليه، فيشتهر أمرها، وتُتقبّل كما هي، وأقصى ما يتدارس فيها أن يُعلّل لها بجحجج يرى أصحابها أنّها كانت سبب الحذف، فتُقبل منهم أو يُردّ عليهم. وبرزت هذه المخالفة في حذف الصوائت من بنية الكلمة المكتوبة، وفي حذف صامت اللام.

أولاً: حذف الصوائت

يعدّ حذف الصوائت من أبرز مظاهر الحذف الإملائيّ، الذي عانتها الكتابة العربيّة في مراحلها الأولى، واستمرّ معها عبر الأجيال حتى يومنا هذا، إذ ما زالت هناك كلمات معدودة ومشهورة تُكتب على خلاف ما تُنطق، ولم تكن الكتابة العربيّة منذ نشأتها الأولى تتقصّد الحذف، وإنّما حذف ما حذفته كما حذف من تقدّمها، فورثت ذلك من

(١) ابن السّراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٠٧.

(٢) الرضي، شرح الشافية، ٣/٢١٦. وينظر: صبح الأعشى، ٣/١٧٣؛ والسيوطي، الإتقان، ص ٢١٩٩.

الكتابات السامية القديمة التي كانت تعتمد في تمثيل المنطوق على الصوامت اعتماداً كلياً فحسب، وتُسقط الحركات الطويلة: (الألف، الواو، والياء) من بنية الكلمات كتابةً^(١). فهذا الهمداني يصف الحذف في كتابة الخطّ المسند بقوله: "كذلك يكتبون بحذف الألف إذا وقعت في وسط الحروف، وفقّاهم المسلمون في كتابة المصاحف، فطرحوا ألف الرحمن، وألف الإنسان، وألف السماوات...، وكذلك يحذفون الواو الساكنة من وسط الحروف مثل: مبعوث، والياء الساكنة مثل: شمليل"^(٢). وقد عانت الكتابة العربية الحذف كثيراً في أطوارها الأولى، وتداركته إلا قليلاً، وخير دليل على هذا ما جاء في رسم المصحف من حذف تجاوزت الكتابة العربية أكثره.

وعلّل المتقدّمون لحذف الصوائت رسماً بعلل مختلفة، منها علة التخفيف، وكثرة الاستعمال، والتخلص من المثليين، وأمن اللبس^(٣)، قال الزجّاجي: "واعلم أنّ الكتاب يزيدون في الكتاب ما ليس فيه ليفصلوا بين مُشْتَبِهَيْن، وينقصون بعض الحروف إذا لم يخافوا لبساً، وكان في ما بقي دليلٌ على ما أُلقي، والعرب كذلك يفعلون، يحذفون بعض الكلمة اختصاراً وإيجازاً"^(٤).

١- حذف الألف (الفتحة الطويلة)

هو أكثر ما تعانیه الكتابة العربية لشهرته ومعرفة مواضعه التي اعتادها العرب محذوفَةً، ولم تكن بحذفها ملبِسةً، وفوق هذا ثبوته في رسم المصحف الذي اتّخذ بعضهم حجّةً لجواز الحذف إلى زمن متأخّر، ولذلك فأكثر مسائل الخلاف في هذا الحذف مردّها إلى أثر رسم المصحف، وتندرج أنواع هذا الحذف تحت نوعين: حذف قياسي، وحذف شاذ.

(١) ينظر: بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ص ٣٧؛ وولفسون، إسرائيل، تاريخ اللغات السامية، ص ١٤.

(٢) الهمداني، كتاب الإكليل، ٢٩/١٠.

(٣) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٨٢؛ وابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢٧؛ والنحاس، صناعة الكتاب، ص ١٤٣؛ والصولي، أدب الكتاب، ٢٥١/١؛ والزجّاجي، كتاب الخط، ص ٥٢؛ وابن دُرُسْتَوَيْه، كتاب الكتاب، ص ٦٤؛ وابن بابشاذ، شرح المقدمة، ٤٥٩/٢-٤٦٠.

(٤) (الزجّاجي، كتاب الجمل، ص ٢٧٤.

أ- الحذف القياسي

هو الحذف الذي أتكا على قاعدة لغوية أُسست على أصول الكتابة المعتمدة وقوانينها، مع الاختلاف في حكمها وجوباً وجوازاً، ويتمثل هذا في:

١- حذف الألف من الكلمات الدالة على الجمع كل ما سيذكر هنا من القضايا الخلافية صارت من الفكر الإملائي القديم، ولم يعد لها حضور في زماننا إلا عند بعض من تابعهم في مسائل محدّدة، والغرض من عرضها الأطلاع على هذا الخلاف وطبيعته، ومعرفة الفكر الكتابي في تأصيله، وتدرج في إطار هذا الحذف مسألتان، هما: الحذف في جمع المذكور والمؤنث السالمين، والحذف في صيغ منتهى الجموع.

أ- الحذف في جمع المذكور والمؤنث السالمين ناقش العلماء مسألة حذف الألف من بنية الكلمات المجموعة جمع مذكور ومؤنث سالمين من مثل: (الصلحون، الصلحات) في: (الصالحون، الصالحات)، وشرطوا لحذف الألف في هذه الحال أربعة شروط^(١):

١- أن تكون بنية الكلمة المفردة غير مضعفة اللام من مثل: (رادُّ، ضالَّة)، وهذا إجماع منهم، وعلته أن المفرد في الكلمة نقص منه حرفٌ للتضعيف، فلا تُحذف ألفه جمعاً حتى لا يُجمع على بنية الكلمة حذفان، ولهذا رُسم في المصحف بإثبات الألف كما في: (الضالِّين، العادِّين).

(١) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٩٢؛ والصولي، أدب الكتاب، ٣/٢٤٥؛ والنحاس، صناعة الكتاب، ص ١٤٣؛ وابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٧٣؛ وابن مكي، أبو حفص عمر بن خلف الصقلي، تنقيف اللسان وتلقيح الجنان، تحقيق: عبد العزيز مطر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٦م، ص ٣١٠؛ وابن الدهان، باب الهجاء، ص ١٨؛ وابن الأثير، البديع، مج ١/ج ٢/٣٦٥؛ وابن عصفور، شرح الجمل، ٢/٣٥٢-٣٥٣؛ والرضي، شرح الشافية، ٣/٣٣٢؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١٣٨-١٣٩؛ وابن عقيل، المساعد، ٤/٣٧٣-٣٧٤.

٢- أن تكون بنية الكلمة المفردة غير معتلة الآخر من مثل: (ساع، عادٍ) في جمع المذكر خاصّةً، لكونها في المؤنث لا تُحذف: (ساعية، عادية)، وذلك لنقص حرف من بنيتها بالاعتلال عند جمعها، فد(ساعون، عادون) منقوصتا الياء في الجمع، إذ أصلهما: (ساعيون، عاديون)، وعند حذف ألفهما يصبحان: (سعون، عدون)، فيجتمع عليها حذفان، وهو إجحاف بالكلمة. وأجمعوا على أن هذا الحكم يقتصر على المعتل الآخر، وخالفهم ابن الدهان، وابن الأثير فذهبا إلى أنه يلزم مع المعتل في أي موضع من الكلمة، فمنعوا الحذف مع معتل الوسط والأول من مثل: (واصل، بائع)، ويقوي مذهبهما مع معتل الوسط ما جاء عند ابن عقيل من أن معتل الوسط وبعده همزة أجري عندهم مجرى المضعف في منع الحذف^(١)، ولكنّ معتل الأول لا حجةً بينةً في منع الحذف معه.

٣- أن يكون الحذف غير ملبس، فلا حذف في مثل: (حذرين، فرهين) جمعاً ل(حاذر، فاره) لكون مفردهما مبهماً، ولن يُعلم أهو من (فعل) على بناء الصفة المشبهة: (حذِر)، أم من (فاعل) على اسم الفاعل؟ ومثلهما: (طلحات) التي يُتمل أن يكون مفردها (طلحة) اسم علم للمذكر، أو (طالحة) اسم فاعل للمؤنث من (طلح) بمعنى فسد.

٤- أن تكون الكلمة معرفةً ب(أل)، وقال بهذا ثعلب، وابن دُرستويه، وتابعهما ابن عصفور^(٢)، فتُحذف من: (الصالحون، الصالحات)، فتصبح: (الصالحون، الصلحات)، لأنهما بالتعريف قد طالتا واشتهر استعمالهما، ولم تُلبسا بحذف ألفهما كما يرى ابن دُرستويه^(٣)، ونُقل عن ثعلب أن علّة هذا أن الألف واللام لا تدخلان على الفعل، فاستحقّ

(١) ابن عقيل، المساعد، ٣٧٤/٤.

(٢) ابن عصفور، شرح الجمل، ٣٥٢/٢.

(٣) ابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٧٣.

الاسم الحذف^(١)، ومعنى كلامه أن الكلمة لن تكون بعد الحذف ملبسةً بالفعل لوجود (أل) التعريف فيها، فحُذفت ألفها، ويبدو أن كلامه يخصُّ بالمقام الأول الكلمات التي تُجمع جمع مؤنث سالم، لأنَّ بعض المتقدمين ألقوا ألف علامة الجمع (ات) في الحذف بألف الكلمة، فخالفوا شروطهم السابقة، وهذا لا يصحُّ، لأنَّ حذف ألف الجمع خاصُّ برسم المصحف^(٢)، ولا وجهَ للأخذ به في الكتابة للبس، إذ كيف يُستساغ الحذف في مثل: (راجيات، ذاكرات) لتصبحا: (رجيت، وذكرت) كأنَّهما فعلان، بل الصواب ما أقرَّه ثعلب بضرورة وجود (أل) التعريف فيها، لأنَّ الكلمات المعرَّفة حتى مع حذف الألفين افتراضاً لن تُلبس: (الرجيت، الذكرت) لانتفاء شبههما بالأفعال.

ونقل أبو حيان عن بعض أشياخه اختيارهم حذف ألف علامة الجمع (ات)، وإثبات ألف الكلمة في مثل: (الصالحات، السماوات)، فتكتب عندهم: (الصالحت، السماوت)^(٣)، ويبدو أنَّهم يحذفونها مع المعرَّفة فحسب، لأنَّ الحذف مع النكرة كما في: (صالحات، وذاكرات) يُحيلهنَّ إلى: (صالحت، وذاكرت)، وهذا الإلباس بعينه لشبههما بالفعلين.

٥- يُستنبط من كلام الرضِّي شرطُ خامسٌ هو أن يكون الحرف قبل الألف مما يتصل بما بعده، فيقول: "والقدماء من ورَّاقِي الكوفة كانوا يُنقصون على الاطراد الألف المتوسطة إذا كانت متصلةً بما قبلها نحو: الكفرون،

(١) ينظر: ابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢٨؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١٣٨.

(٢) الداني، المقنع، ص ٣١.

(٣) (أبو حيان، الهجاء، ص ١٣٧. وينظر: ابن عقيل، المساعد، ٤/٣٧٢-٣٧٣؛ والقلقشندي، صبح

الأعشى، ٣/١٩٢.

والنصرون" (١). ويبدو أنّ تخصيص الحذف على هذا الوجه سببه أنّ ألفات الكلمات التي لا تتصل بما قبلها قد يؤدّي حذفها إلى اللبس إذا تباعدت حروفها في الكتابة، أو توزعت الكلمة بين سطرين من مثل: (ر غبون، وعضون) في: (راغبون، واعظون).

وأجمعوا عند انتفاء تلك الشروط على جواز الحذف، مؤكّدين أنّ الحذف حسن، والإثبات مثله، بل يرى أبو عليّ الفارسيّ، وابن الأثير أنّ الأولى إثبات الألف فيهنّ (٢).

ب- الحذف في صيغ منتهى الجموع هي الصيغ التي تلازمها الألف الثالثة من مثل: (دراهم، مساجد، تماثيل، مساكين)، إذ ترخّص الكتاب في حذف ألفاتها جوازاً، وعموم جمع التكسير: (الملائكة) معاملتها، فحذفت ألفه، وشرطوا لحذف ألفاتها شرطين (٣):

١- ألاّ يؤدّي الحذف إلى التقاء مثلين من مثل: (دنانير، دكاكين) لتصييراً: (دنينير، دككين).

٢- ألاّ يؤدّي الحذف إلى لبس من مثل: (مساجد، مساكين، دراهم) لصعوبة التفريق بين المفرد والجمع إلاّ بوجود قرينة مانعة من مثل: (خمسة درهم) للدلالة على الجمع.

٢- حذف الألف من الأعلام وردت في القرآن الكريم أعلام كثيرة أشهرها أعلام الأنبياء الأعجميّة التي رسمت بحذف ألفاتها، واشتهرت في الاستعمال حتى صار الحذف فيها غير مستنكر لكثرتّه، وذلك مثل: (إبراهيم، إسماعيل، إسحق، سليمان)،

(١) الرضي، شرح الشافية، ٣/٣٣٢.

(٢) ينظر: ابن الدّهان، باب الهجاء، ص ١٨؛ وابن الأثير، البديع، مج ١/ج ٢/٣٦٥.

(٣) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٩٣؛ والصولي، أدب الكتاب، ٣/٢٤٥؛ والنحاس، صناعة الكتاب، ص ١٣٩؛ وابن دُرستويّه، كتاب الكتاب، ص ٨١؛ وابن مكي، تثقيف اللسان، ص ٣١٠؛ وابن عقيل، المساعد، ٤/٣٧٣.

وحُمِلت الأعلام العربيَّة عليها من مثل: (الحرث، خلد، صلح)، وشرطوا
لحذف الألف من هذه الأعلام أعجميَّةً وعربيَّةً أربعة شروط^(١):

- ١- أن يكون العَلَم أكثر من ثلاثة أحرف كما مُثِّل، فلا حذف في مثل: (سام، يام).
- ٢- أن يكون الحذف في عَلم لم يُحذف منه حرفٌ لئلا يُجمَعَ على العَلم حذفان،
وذلك مثل: (داود) التي حُذفت واؤها، و(العاص) لحذف يائها.
- ٣- ألاَّ يُوَدِّي الحذف إلى لبس كما في حذف أَلْفَي: (عامر، عباس)، لأنَّهما
ستلتبسَان بالاسمَيْن: (عَمَر، عَبَس)، والفعَلَيْن: (عَمَر، عَبَس).
- ٤- أن يكون العَلم مما يكثر استعماله ويشتهر، فإن كان مما يندر التسميُّ به
من مثل: (ماروت، قارون)، فيُمنع حذف أَلفه.

وَعُومِلت بعض الكلمات التي تأتي الألف قبل آخرها معاملةً الأعلام، فحُذفت
ألفاتها من مثل: (سبحان، شيطان) و(السلام) في التحية والرَّد: (السلم عليكم، وعليكم
السلم) لكثرة تردُّدها، ولا يحذفونها في: (عبد السلام) عَلمًا.

وأجمعوا على أن حذف الألف في هذه الأعلام والكلمات جائزٌ، وأنَّ الصواب
إثباتها، وجوَّد الصُّوئيُّ إثباتها^(٢)، وذكر أبو جعفر النَّحَّاس أنَّ هذا الحذف من الاصطلاح
القديم^(٣)، وهو ما عليه العمل عند القدماء والمحدثين، وخالف بعض المحدثين فذهبوا
إلى جواز حذف الألف من الأعلام المشتهرة من مثل: (الحارث، إبراهيم، إسماعيل،

(١) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٩١-١٩٢؛ وابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤٩؛ والصولي،
أدب الكتاب، ٣/٢٤٥؛ والنحَّاس، صناعة الكتاب، ص ١٤٢-١٤٣؛ وابن دُرستويه، كتاب الكتاب،
ص ٨٠؛ وابن مكي، تثقيف اللسان، ص ٣٠٩؛ وابن الدهَّان، باب الهجاء، ص ١٥-١٧؛ وأبو حيان،
التهجاء، ص ١٣٣-١٣٤؛ وابن عقيل، المساعد، ٤/٣٧١؛ والضحيان، سليمان، مسائل الخلاف، مج ٥/
٧٩٠-٧٩١.

(٢) الصولي، أدب الكتاب، ٣/٢٤٥.

(٣) النَّحَّاس، صناعة الكتاب، ص ١٤٢.

هارون، معاوية)^(١)، وهذا الخلاف ينبغي ألا يُبعث مجدداً، وأن يُقرَّ الجميع بوجوب الإثبات لتحقيق مثالية الكتابة.

٣- حذف الألف من الأعداد اقتصر حذفها على العددين اللذين يتوسَّطهما ألف، وهما: (ثلاثة، وثمانية)، وعلى الجمع (آلاف)، فأما (ثلاثة، وثمانية) فتُحذف ألفهما في كلِّ أحوالهما مفردين مضافين، ومركَّبين، ومعطوفين: (ثلاثة أقلام، وثمانية عشر كتاباً، وثلاثة وثلاثون طالباً)، ويُستثنى من الحذف (ثلاث) المعدول عن ثلاثة للبسها إذا حُذفت ألفها بالكسر (ثُلث)، و(ثمان) بحذف الياء لئلاً يجتمع عليها حذفان، وللبسها بالكسر (ثُمْن)، و(ثمانون) الملحقه بجمع المذكر السالم على تقدير أنَّ مفردها (ثمان) فحذفت ياؤها، وهو ما يعني اجتماع حذفين عليها، وهذا مجحفٌ بينيتها. وأما (آلاف) فتُحذف ألفها إذا جاءت مضافةً إلى عدد، فيُعلم بهذا أنَّ المراد الجمع من مثل: (عشرة ألفٍ)، ولا يُحذف في سواها دفْعاً للبس، فلا يقال: (هذه ألفك)^(٢).

وأشار أكثر العلماء إلى أنَّ حذف ألفات هذه الأعداد من باب الجواز لكثرة ما فيه من لبس، وذكر أبو جعفر النحاس أنَّ حذفها من الاصطلاح القديم^(٣)، وجود ابن الدهان، وابن الأثير الإثبات فيها^(٤).

(١) ينظر: إبراهيم، عبد العليم، الإملاء والترقيم، ص ٧٧؛ وهارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ٤٠؛ وقبش، أحمد، الإملاء العربي، ص ٦٧؛ والمقدي، عبد الله، موسوعة الإملاء، ص ٥٢٠؛ والروسان، سليم، قواعد الكتابة، ص ٦٣؛ وكمال، محمد، كتاب الأمالي، ص ٢٩؛ ودويدري، محمد، وزميلته، معالم الإملاء، ص ٧٢؛ والراجحي، شرف الدين، في قواعد الكتابة العربية، ص ١١٠؛ والأسمر، راجي، المرجع في الإملاء، جرس برس، طرابلس، لبنان، د.ط، د.ت، ص ١٠٥.

(٢) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٩٣؛ وابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢٨؛ والصولي، أدب الكتاب، ٢/٣/٢٤٥؛ والنحاس، صناعة الكتاب، ص ١٣٩؛ وابن دُرُسْتَوِيَه، كتاب الكتاب، ص ٧٤-٧٥؛ وابن مكي، تقييف اللسان، ص ٣١٠؛ وابن الدهان، باب الهجاء، ص ١٩؛ وابن مالك، التسهيل، ص ٣٣٦؛ وابن عصفور، شرح الجمل، ٢/٣٥٢؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١٢٩-١٣٠؛ وابن عقيل، المساعد، ٤/٣٦٩؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٦/٣٣٣.

(٣) النحاس، صناعة الكتاب، ص ١٣٩.

(٤) ينظر: ابن الدهان، باب الهجاء، ص ١٩؛ وابن الأثير، البديع، مج ١/ج ٢/٣٦٦.

وُوقش هذا الحذف عند بعض المحدثين، فأجازوا حذف الألف من العدد (ثلاثة) المركَّب مع المئة المحذوفة الألف أو المثبتتها من مثل: (ثلثمائة رجل، أو ثلثمئة)، ومن (الثلاثاء) علماً على اليوم (الثُّلثاء)^(١).

ب- الحذف الشاذُّ

كلُّ ما ورد أنفاً من مسائل الحذف القياسية تجاوزته الكتابة العربية، وثمة حذفٌ شاذُّ غير منقاد لقوانين الكتابة وأصولها لم تتجاوزه، بل رسخ فيها، وأصبح التفكير في تجاوزه إلى الإثبات ضرباً من العبث بالموروث الكتابي، ودعوة إلى التشتيت، ولا سيما أنها مواضع معلومة معدودة يُتعلَّمها ابن اللغة من صغره، فينشأ وهو حافظها، فلا يعسر أمرها عليه، وتتقبلها الأجيال جيلاً بعد جيل كما هي، ويُنتقد كلُّ من يحاول أن يُغيِّر فيها، ولا يُؤخذ برأيه مهما كانت مكانته العلمية، لأنه يبقى اجتهاداً شخصياً لا سلطة له على الآخرين في فرض قبوله.

ومسألة رسوخ المخالفات الإملائية وغياب مثالية الكتابة أمرٌ تعانیه كلُّ الكتابات العالمية بلا استثناءٍ بمظاهرٍ مختلفةٍ حدفاً، وزيادةً، وإبدالاً كما قال جوزيف فنديريس (Joseph Vendryes) الذي نقل عن بعض المتخصِّصين قولهم: إنَّ الكتابة الفرنسية بوجود المخالفات الإملائية كارثةٌ وطنيةٌ^(٢)، ووصف يوسف داود الموصلی عيوب كتابة اللغتين الفرنسية والإنجليزية بأنك تحسبها من اختراع صبيان^(٣).

(١) ينظر: الرحماني، محمد قنديل، سلّم الارتقاء، ص ٢٥؛ وإبراهيم، عبد العليم، الإملاء والترقيم، ص ٧٧؛ وعبد الفتاح، محمد، اللبابة، ص ٤٧؛ وهارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ٤٠؛ وبطرس، أنطونيوس، موسوعة الإملاء، ص ١٥٨؛ وقيش، أحمد، الإملاء العربي، ص ٦٦؛ والروسان، سليم، قواعد الكتابة، ص ٦٣؛ وكمال، محمد، كتاب الأمالي، ص ٢٨؛ ودويدري، محمد، وزميلته، معالم الإملاء، ص ٧٢؛ والأسمر، راجي، المرجع، ص ١٠٥.

(٢) اللغة، فنديريس، ص ٤٠٦.

(٣) الموصلی، يوسف، التمرنة، ١٤/٢.

وأهمُّ تلك المواضع التي ما زالت ألفاتها تُحذف في كتابتنا بأثر من رسم المصحف هي^(١):

١- ألفاظ الألوهيَّة والربوبيَّة، وهي: (لفظ الجلالة (الله)، واللهمَّ، والإله، والرَّحمن)، فأما (الرحمن) فتُحذف ألفه في البسملة وجوباً، وفي غيرها بشرط أن يكون مصحوباً بـ(أل) التعريف، فإن لم تصاحبه فلا حذف من مثل: (رحمان الدنيا والآخرة).

٢- ألف (ها) التنبيه عند دمجها مع بعض أسماء الإشارة شريطة أن تكون غير مبدوءة بتاءٍ ولا هاءٍ، وليس بعدها كاف، فتُحذف في: (هذا، هذه، هذي، هذان، هذين، هكذا، هؤلاء)، ويمتنع حذفها في مثل: (هاتا، هاتي، هاتان، هاهنا، هاذاك).

٣- ألف (ذا) الإشاريَّة إن لحق بها لام البعد وكاف الخطاب، وذلك في: (ذلك، كذلك، ذلكما، ذلكم، ذلكنَّ)، ولا تُحذف في مثل: (ذاك، ذانك) لغياب اللام.

٤- اسم الإشارة أولاء ملحقاً به كاف الخطاب، فيصير: (أولئك)، ولا تُحذف مع اسم الإشارة: (أولى)، فتُكتب (أولاك).

٥- حرفا العطف والاستدراك: (لكن، لكنَّ).

٦- الأحرف المقطّعة: (طه، يس، حم) إذا نُقلت إلى العلميَّة.

٧- جمع المؤنّث السالم: (السموات).

ولم يُترك بعض هذا الحذف بلا مناقشةٍ، فسعى علماؤنا إلى تعليل حذف ألفاتها، والبحث عن حجة مقنعة إرضاءً لفضول السائل المفترض بأن وراء الحذف سبباً يسوّغه،

(١) ينظر: ابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤٨؛ والحريري، درة الغواص، ص ٧٠٢؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١٢٨؛ وابن عقيل، المساعد، ٤/٣٦٨؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٦/٣٣٣؛ والهوري، نصر، المطالع النصرية، ص ٣٧١-٣٧٢؛ والغلاييني، مصطفى، جامع الدروس، ٢/١٣٧-١٣٨؛ وإبراهيم، عبد العليم، الإملاء والترقيم، ص ٧٧؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٢/٦٤١-٦٤٧؛ والخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ٢/٥٧٧-٥٨٠.

وأشهر ما اجتهدوا فيه حذف الألف وجوباً من لفظ الجلالة (الله)، وأصله (اللاه)، إذ اختلف في تعليل حذفه على تسعة أقوال، هي^(١):

- ١- حُذفت ألفه تخفيفاً لكثرة استعمال لفظ الجلالة (الله)، ودوره في الكلام.
- ٢- حُذفت للعلم بمعناه، إذ لا يُشارك الله ﷻ أحدٌ في هذا الاسم، فلا يُلبس حذفاً.
- ٣- حُذفت لأنها من التغيرات الخاصة بهذا الاسم.
- ٤- حُذفت لوجود الألف الأولى همزة التعريف التي أغنت عن الأخرى، ولا حذف في (لاه).
- ٥- حُذفت كراهة اجتماع الأحرف المتشابهة شكلاً لشبه الألف باللام رسماً، فحذفوها تخفيفاً.
- ٦- حُذفت دفعاً للبس المحتمل بالنفي (اللاه) لشبه الألف واللام بأداة النفي (لا) عند انفصال الهاء.
- ٧- حُذفت دفعاً للبس باسم الصنم (اللات) على لغة من يقفون بالهاء على التاء، فتُلَفِّظ على لغتهم هاء^(٢).
- ٨- حُذفت لمنع التباسها باسم الفاعل (اللاهي) من: (لها يلهو) في لغة من لا يُبْتِ الياء، فيلفظها (اللاه)، ولا لبس في إثبات يائها^(٣).

(١) ينظر: النحاس، صناعة الكتاب، ص ٦٦؛ وابن دُرُسْتَوِيَه، كتاب الكتاب، ص ٧٢، ص ٨٩؛ وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ١٩٨/٢؛ وابن عطية، مقدمة تفسيره، ص ٢٩٣؛ والرازي، مفاتيح الغيب، ١١٣/١؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١٢٥؛ والسمين الحلبي، الدر المنصون، ٢٧/١؛ والتنسي، الطراز، ص ٢٩٩-٣٠٢.

(٢) يقول ابن جني عن هذا الوقف إنه «منقاد مطّرد في هذه التاء عند الوقف، ويؤكد هذا أنّ عامّة عُقيل فيما لا نزال نتلقاه من أفواهها تقول في الفرات: الفراه بالهاء في الوصل والوقف». ابن جني، المحتسب، ١٣٠/١.

(٣) جاء عند ابن الأنباري نقلاً عن محمد بن سمعان أنه سمع الكسائي يقول: «العرب تقول هذا الوالي والوالي، وهذا القاض والقاضي، وهذا الرام والرامي». إيضاح الوقف والابتداء، ٢٤٣/١-٢٤٤.

٩- حُذفت على لغة لبعض العرب يُسقطون فيها ألف لفظ الجلالة (الله) لفظاً لكثرة استعماله في الكلام، وقد أنشدوا^(١):

ألا لا بآرك الله في سهيل إذا ما الله بآرك في الرجال

وعلّلوا حذف ألف (الرحمن) ببعض علل حذف ألف لفظ الجلالة (الله)، وهي أنّها اسم مخصوص لا يشاركه فيه أحد، وأنّ الحذف فيه لا يلبس، وأنّ الألف الأولى أغنت عن الأخرى، وأنّها حُذفت تخفيفاً^(٢).

وكانت علّة الاختصار وكثرة الاستعمال حاضرة في تعليل حذف ألف أسماء الإشارة، وحرّفي (لكن، لكنّ)، إضافة إلى كراهة صورة لا النافية فيهما (لاكن)^(٣).

واختلفت نظرة المحدثين إلى تلك المحذوفات، فأكثرهم تلقّاها كما هي، فكتبها كما كتبها المتقدمون، وكان لبعضهم دعواتٌ للتخلّص من الكتابة الناقصة التي لا تُوفي الكلمة حقّها في التمثيل سعياً لإصلاح الكتابة العربيّة، ومنها دعوات تيسير الإملاء التي نُوقشت في المجمع المصريّ، التي نادى بإثبات الألفات المحذوفة في أكثر تلك الكلمات عدا ألفاظ الجلالة لُقديسيّتها، وهي دعوة لم تلق إجابة^(٤)، ثمّ برزت دعوات فرديّة اقترحت كتابة

(١) البيت من الوافر، والشاهد في صدر البيت. وهو بلا نسبة عند ابن جنّي في: سر الصناعة، ٧٢١/٢، والمحتسب، ١٨١/١؛ وابن مكي، تثقيف اللسان، ص ٢٤٩؛ وابن عصفور، الممتع، ٦١١/٢؛ وابن منظور، لسان العرب، (أ.ل.ه)، ٤٧٠/١٣؛ وأبو حيان، الارتشاف، ٢٤٠٨/٥.

(٢) ينظر: الصولي، أدب الكتاب، ٣٦/١؛ والنحاس، صناعة الكتاب، ص ٦٦؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١٢٥؛ والرازي، مفاتيح الغيب، ١١٤/١.

(٣) ينظر: ابن دُرستويّه، كتاب الكتاب، ص ٧٨؛ وابن بابشاذ، شرح الجمل، ص ٥٢١؛ وأبو الفداء، الكناس، ص ٥٧٣؛ والجاربردي، شرح الشافية، ٣٨٢/١.

(٤) ينظر: الحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٢٧٧/١؛ ومير علم، يحيى، قواعد الإملاء في ضوء جهود المحدثين، ص ٨. وأكّد بعض الباحثين أنّ إثبات ألفاتها، ما عدا لفظ الجلالة (الله)، قد انتشر في كتابات المغاربة. المنجد، صلاح الدين، قواعد تحقيق المخطوطات، ص ٢٠؛ وأبو نار، محمد، مشكلات إملائية، ع ١٤٦/٧.

تلك الكلمات كما تُنطق بإثبات ألفتها عدا ألفاظ الجلالة هكذا: (هاذا، ذلك، لآكن، طاها، السماوات)^(١).

وأما حرفا (طه، يس)^(٢) فاختلفا في رسمهما لنقلهما إلى العلميّة، فبعضهم يرى كتبهما علماً كما يُنطقان، ف(طه) تُكتب عندهم بألفيها (طاها)، وذهب إلى هذا بعض الباحثين، وفي طليعتهم طه حسين الذي كتب اسمه بإثبات الألفين: (طاها حسين)^(٣)، وما ذهب إليه تقدّمه فيه نصُّ للهوريني بقوله: "ويُحذف من (طه) ألفان. وقيل: إنّه يُكتب في غير المصحف بالألفين هكذا: "طاها"^(٤). ولم تثبت ألفا (طاها)^(٥)، ولم يشتهر هذا الرسم، وعوّل الجميع على ما عُهد في رسم المصحف فكتبوه محذوفاً، بل ذهب بعضهم إلى أنّ الحذف في (طه) واجب^(٦)، ويؤكد سليم الروسان أنّ الشائع اليوم في كتب اسم (طه) إثبات الألفين (طاها)^(٧)، ولا أعلم كيف استقرى هذا الشيوخ ليخرج بهذا الحكم الغريب.

وأما (يس) فالإشكال في رسمها ما زال إلى يومنا هذا، إذ تُكتب عند بعضهم كما في

(١) ينظر: الإسكندري، أحمد، تيسير الهجاء، ع/١٧٩/٣؛ وإبراهيم، عبد العليم، الإملاء والترقيم، ص ١٢٣؛ والقُرّاز، عبد الجبار، الدراسات اللغوية، ص ٢١١؛ والمنجد، صلاح الدين، قواعد تحقيق المخطوطات، ص ٢٠؛ والجاسر، حمد، قواعد الإملاء ومسائل أخر، مجلة العرب، الرياض، ١٩٩٦م، ص ٣١/٣، ع/٤٦٤/٤؛ والدقاق، عمر، قواعد الإملاء، مج ٧٣/٤ ج/٩٣٩؛ وأبونار، محمد، مشكلات إملائية، ع/١٤٦/٧.

(٢) يرجع التسمّي بـ(ياسين) إلى القرن الثاني الهجري، فسُمّي به بعض المحذّثين ورواة الحديث، ومن ذلك اليوم صار مشتهراً بين الناس في علميّته، وأما (طه) فلم يظهر التسمّي به إلا في القرن السابع الهجري، ومنذ ذلك الحين توالى التسمّي به بين الناس واشتهر. الدليل، عبد الله، طه ويس بين العلميّة والحرفيّة، مجلة دار الملك عبد العزيز، الرياض، ١٤١٦هـ، ص ٢١/٢ ع/١٢٧-١٢٨.

(٣) ينظر: الدقاق، عمر، قواعد الإملاء، مج ٧٣/٤ ج/٩٣٨.

(٤) الهورييني، نصر، المطالع النصرية، ص ٣٦٥.

(٥) الخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ٥٩٥/٢.

(٦) عيسى، فارس، وزميلاه، قواعد الكتابة، ص ١٤٩.

(٧) الروسان، سليم، قواعد الكتابة، ص ٦٣.

رسم المصحف (يس)، وعند آخرين بإثبات محذوفاتها (ياسين)^(١)، وذكر لها بعضهم وجهًا ثالثًا هكذا: (يسين)^(٢)، ورسمه فيه تداخل، فمن كتبه بحرفين (يس) فمراده التسميُّ نقلًا من مفتتح السورة، وأمَّا من كتبه (ياسين) بتمامها، وهو الشائع اليوم والأشهر^(٣)، فمراده أمران، الأوَّل: قول الله ﷻ: ﴿سَلَّمَ عَلَيَّ إِلَى يَاسِينَ﴾ [الصفات: ١٣٠]، والآخر: رسمه الاسم بتمامه ليوافق المكتوب المنطوق. وأمَّا (يسين) فصورة لـ(ياسين) بحذف ألفها قياسًا على حذف ألف الأعلام.

ولم تشتهر (حم) في التسميِّ بها شهرة (طه، ويس)، ولهذا فمن رسمها بحرفين (حم) كما جاءت في المصحف فهو متَّبِعٌ، ومن رسمها بإثبات المحذوف فهو يُؤثر مماثلة المكتوب المنطوق، ويعاملها معاملة (ياسين)، فيكتبها (حاميم)^(٤).

٢- حذف الواو (الضقة الطويلة)

ليس لهذا الحذف ما لحذف الألف من مواضع مختلفة، فهو حذف معلوم موضعه، ومشتهر خلافه، إذ لا يثبت حذف الواو رسمًا إلا عند التقاء واوين في الكلمة، وهو ما يعني التخلص من إحداها تخفيفًا، ويثبت هذا في موضعين:

(١) ينظر: الهاشمي، أحمد، المفرد العلم، ص ٩٣؛ وعيسى، فارس، وزميلاه، قواعد الكتابة، ص ١٤٩؛ والروسان، سليم، قواعد الكتابة، ص ٦٣؛ والمقدي، عبد الله، موسوعة الإملاء، ص ٥١٨؛ والأسمر، راجي، المرجع، ص ١٠٤.

(٢) ينظر: يعقوب، إميل، معجم الإعراب، ص ١٩؛ والأسمر، راجي، المرجع، ص ١٠٥.

(٣) ينظر: الروسان، سليم، قواعد الكتابة، ص ٦٣؛ والأسمر، راجي، المرجع، ص ١٠٦؛ والمركز العربي، دليل الضوابط، ح ٣، ص ٥٩.

(٤) اشتهر التسميُّ بحاميم في المغرب العربي منذ القرن الثالث الهجري، فُعرف فيهم حاميم بن من الله بن جرير الغماري، مدعي النبوة (ت ٣١٥هـ)، ولشهرته سُمِّيَ الجبل الذي كان يجتمى به وأنصاره على اسمه. ابن خلدون، عبد الرحمن، تاريخ ابن خلدون (ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر)، ضبط نصه ووضع حواشيه: خليل شحادة، وراجعته: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠١م، ٢٨٨/٦. ويظهر أن هذا الاسم ليس له ذكر في القرون اللاحقة في كتب التراجم، واشتهر الآن في عصرنا الحديث، وظهر من يتسمَّى به في مناطق مختلفة.

أولاً: في بعض الأسماء الأعجمية العربية المتفاوتة شهرةً، التي يتكرّر في بنيتها صوت الواو، وأشهرها:

داوود، وقلاوون^(١)، وطاووس^(٢)، وناووس^(٣)، وهاوون^(٤)، وراووق^(٥)، وزاووق^(٦)، وقاوون^(٧)، وقاووق^(٨)، وقلاووظ^(٩)، وراوون، وراوول، وشاوول^(١٠).

(١) أسّس السلطان المنصور سيف الدين أبو المعالي قلاوون التركي الصالحي (ت ٦٨٩هـ) -الذي جلب إلى مصر مملوكًا، فاشتره أحد الأمراء وتولّى رعايته، فنشأ تنشئة حسنة، وترقى في المناصب الإدارية حتى بلغ سدة الحكم- الدولة القلاوونية في مصر والشام. الصفدي، الوافي بالوفيات، ٢٤/١٩٩-٢٠٠؛ والنزكلي، الأعلام، ٥/٢٠٣.

(٢) جاءت عند ابن منظور مهموزة (طاووس)، وعند الزبيدي بلا همز (طاووس)، وجمع المعجم الوسيط بين اللغتين. ومعناها في كلّ الرجل الجميل، والفضة، والأرض المخضرة، والطائر المعروف. ابن منظور، لسان العرب، (ط.و.س)، ٦/١٢٧؛ والزبيدي، تاج العروس، (ط.و.س)، ١٦/٢١٣؛ ومجمع اللغة، المعجم الوسيط، ص ٥٧٠.

(٣) الناووس: مقبرة النصارى، أو صندوق خشب توضع فيه جثة الميت. ابن منظور، لسان العرب، (ن.و.س)، ٦/٤٤٥؛ والزبيدي، تاج العروس، (ن.و.س)، ١٦/٥٨٦؛ ومجمع اللغة، المعجم الوسيط، ص ٩٦٢.

(٤) الهاوون -بواوَيْن والهاوون بواحدة، ونقل فيها الزبيدي الفتح ووافق جمع اللغة -كلمة فارسية معربة تعني الإناء من الحديد أو النحاس يُدقّ فيه. ابن منظور، لسان العرب، (ه.و.ن)، ١٣/٤٤١؛ والزبيدي، تاج العروس، (ه.و.ن)، ٣٦/٢٩٢؛ ومجمع اللغة، المعجم الوسيط، ص ١٠٠١.

(٥) الراووق: مصفاة الماء والإناء الذي يُشرب فيه أو الكأس. الزبيدي، تاج العروس، (ر.و.ق)، ٢٥/٣٧٦؛ ومجمع اللغة، المعجم الوسيط، ص ٣٨٣.

(٦) الزاووق: الزئبق. مجمع اللغة، المعجم الوسيط، ص ٤٠٧.

(٧) القاوون: نبات حوْلي من الفصيلة القرعية ثمرته صفراء حلوة، ورأحته طيبة. مجمع اللغة، المعجم الوسيط، ص ٧٦٨.

(٨) القاووق: قلنسوة طويلة من ملابس الرأس للفرس. مجمع اللغة، المعجم الوسيط، ص ٧٦٧.

(٩) القلاووظ: مسمار ذو سنّ ملولبة يثبت بالتدوير لا بالدقّ. مجمع اللغة، المعجم الوسيط، ص ٧٥٦.

(١٠) الكلمات الثلاث الأخيرة لم أجد لها معنىً في المعجمات، وأورد (راوون) مؤلفو كتاب أدب المملي، وأورد (راوول، وشاوول) إميل يعقوب، وراجي الأسمر بوصفهما أعلامًا أجنبية، وجاء عند محمود أبو سعدة أنّ (شاوول) ملك ملّكة بنو إسرائيل عليهم، واختاره الله. وقد تعدّد (راوون) علمًا قياسًا على ما جاء عند بعضهم. المنفلوطي، مصطفى، وآخرون، أدب المملي، ص ٧٨؛ ويعقوب، إميل، معجم الإعراب، ص ٥٦٦؛ والأسمر، راجي، المرجع، ص ٢٥٤؛ وأبو سعدة، محمود، من إعجاز القرآن في أعجمي القرآن وجه في إعجاز القرآن جديد، دار الميمان، الرياض، ط ١، ٢٠١١م، ٢/١٧٤.

فأمّا (داوود) فاسمٌ نبيّ ذُكر في القرآن الكريم، وسُمِّيَ به خلق كثير حتى صارت كتابته مشهورةً، وأمّا (قلاوون) فلم ينتشر بين الناس علماً مع أنّه اسم سلطان مشهور، وأمّا (طاووس) فمشتهرٌ أنّه اسم الطائر، ومشتهر بعدما نقل علماً وسُمِّيَ به، وأمّا (الهاوون) فأداة ما زالت مستعملةً، وأمّا الأسماء الأخرى فغير مشتهرة، وليست متداولةً بكثرة، ولا توجد إلّا في المعجمات من مثل: (ناووس، زاووق، قاوون)، أو في بعض اللهجات العربيّة المعاصرة من مثل: (قاووق، قلاووظ)، وأغنت عن: (راووق، وقلاووظ) كلمات أصيلة، وأمّا الأعلام الأجنبيةّة فيقلُّ ذكرها.

ثانياً: في الأفعال المعتلّة الآخر بالألف أو الياء وقبلها واو، إذا أسندت إلى واو الجماعة في الماضي، والمضارع، والأمر من مثل: (نووا، يلوون، استووا)، وفي مشتقاتها إذا جمعت جمع مذكر سالم من مثل: (الغاوون، المنزوون، الأقوون).

واختلف في رسم الواوين في هذين الموضعين على مذهبين^(١):

١- حذف إحداهما لم تكن الواو الأولى مفتوحة تخفيفاً من ثقل التكرار، وثقل تحرك الواو الأولى بحركة من جنسها، فتكتب الكلمات السابقة بواو واحدة، وقد ذكر الحريري أنّ هذا المذهب اختيار أرباب العلم، ووصفه الرضيُّ بالكثرة، ووصفه القلقشنديُّ بأنه القياس.

واختلف القائلون بالحذف في أيّ الواوين حُذفت على ثلاثة أقوال:

١- حذف إحداهما بلا تعيين، وذهب إلى هذا ابن قتيبة، فقال: "تكتب (طاوس)، و(ناوس)، و(داود) بواو واحدة، وتحذف واحدة استخفافاً...، وذلك أقيس إذا انضمت الواو الأولى، وقد كتبت ذلك كله بواوين أيضاً"^(٢).

(١) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٩٩؛ وابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢٧؛ والصولي، أدب الكتاب، ٣/٢٥١-٢٥٢؛ والنحاس، صناعة الكتاب، ص ١٤٤؛ وابن دُرُسْتَوَيْه، كتاب الكتاب، ص ٦٧؛ والداني، المقنع، ص ٤٤؛ والحريري، درة الغواص، ص ٧٠٨؛ والرضي، شرح الشافية، ٣/٣٣٢؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١٢١؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٣/١٩٩؛ والهويرني، نصر، المطالع النصرية، ص ٣٨١؛ والضحيان، سليمان، مسائل الخلاف، مج ٥/٢٤/٨٠٢-٨٠٤.

(٢) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٩٩.

٢- حذف الواو الأولى المتحرّكة، وذهب إلى هذا الدائي، ولا سيّما مع الأفعال والمشتقات، لأنّ الواو الثانية دخلت لمعنى يزول بزوالها^(١)، وهو معنى الجمع والإسناد. غير أنّ حذف المضمومة سيؤدّي إلى التقاء ساكنين في مثل: (يُرُوُون، الوُوا، الناوُون)، والأمر نفسه مع الأسماء على بناءي: (فاعُول، فواعُول).

٣- حذف الواو الثانية الساكنة، وأجاز هذا الدائي لكون الأولى من بنية الكلمة، وهو ما ذهب إليه أبو حيان، لأنّ القياس يُوجب أن تكون هي المحذوفة لتحرّك الأولى بالضمّ، فتقوى بذلك وتمتنع عن الحذف.

٢- إثبات الواوين، وإن تجاور مثلان، لكونه الأصل في نطق الكلمات السابقة، وذلك ما أثبتته ابن قتيبة بقوله: "وقد كُتِبَ ذلك كله بواوين أيضاً"^(٢). ويتأكّد وجوب ذلك في الأفعال والمشتقات التي تحرّكت واواتها الأولى بالفتح من مثل: (احتووا، المجتوون، الأقوون)، وعلة ذلك عدم الثقل بانفتاح الواو الأولى.

وأما المحدثون فتجاوزوا هذا الحذف إلى الإثبات إلا في الأعلام الأعجميّة، فاختلفوا فيها وفصلوا، فاقترح عدنان الدليمي إثبات الواوين في الكلمات كلّها عدا (داود) لشهرتها^(٣)، وذهب أكثرهم إلى أنّ حذف الواو من: (داود، طاوس) جائز^(٤)، وذهب محمد الأزميري إلى أنّه واجب في: (داود، طاوس، هاون، راق) بخلاف غيرها^(٥)، ووافقه عبد العليم إبراهيم في الثلاث الأولى، وخالفه في الرابعة، فاختر (ناوس)^(٦)، ووافقهما

(١) الدائي، المقنع، ص ٤٤.

(٢) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٩٩.

(٣) الدليمي، عدنان، تيسير تعلم الإملاء، ص ١٩٦. يرى محمود فهمي حجازي أنّ كلمة (داود) تعدّ إرثاً سامياً ورثته الكتابة العربيّة من الكتابيّين الكنعانيّة والآراميّة اللتين كُتِبَ فيهما بواو واحدة (داود). مدخل إلى علم اللغة، ص ٣٣.

(٤) ينظر: عناني، مصطفى، نتيجة الإملاء، ص ٣٥؛ وعبد الفتاح، محمد، اللبابة، ص ٤٥؛ والروسان، سليم، قواعد الكتابة ص ٦٥؛ وبطرس، أنطونيوس، موسوعة الإملاء، ص ١٦٣؛ وإبراهيم، خليل، المغني، ص ١٢٧.

(٥) الأزميري، محمد، انجلاء السحابة، ص ٥٧.

(٦) إبراهيم، عبد العليم، الإملاء والترقيم، ص ٨٠.

عبد السلام هارون في ما اتَّفقا، وخالفهما في الرابعة فأضاف (قاون)^(١)، وأوجبه محمد كمال في ثلاث كلمات: (داود، طاوس، هاون)، ومنعه في غيرها^(٢).

وأوجب آخرون الحذف من: (داود، طاوس) خاصَّةً، وأجازوه في سواهما^(٣)، وحسَّن أحمد قبَّش الحذف في الاسمَيْن^(٤)، وخصَّ غريب نافع اسم (داود) بوجود الحذف، وأجازه مع غيره^(٥)، وخالفهم آخرون فذهبوا إلى أنَّ إثبات الواوَيْن في الكلمات كلُّها أحسن وأفضل^(٦)، وذهب غيرهم إلى وجوب الإثبات^(٧)، وهو ما رجَّحه سليمان الضحيان^(٨).

ويبدو أنَّ الحذف في (داود) هو المعتمد المستعمل لشهرته، وفي (هاوون) لأنَّ فيها لغةً أخرى بواو واحدة، فيكتفى بها في تمثيله رسماً، وأمَّا في (طاووس) والأعلام الأعجمية فلعلَّ إثبات الواوَيْن هو الأشهر، لأنَّ في (طاووس) لغةً بالهمز (طاؤوس) فتثبت واواها على تقدير تسهيل أولاهما، وفي الأعلام الأعجمية لمقاربة تمثيلها كما نطقت في لغة أهلها.

(١) ينظر: الأزميري، محمد، انجلاء السحابة، ص ٥٧؛ وهارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ٤٢.

(٢) كمال، محمد، كتاب الأمالي، ص ٣١.

(٣) ينظر: المنفلوطي، مصطفى، وآخرون، أدب المملي، ص ٧٨؛ والرحماني، محمد قنديل، سلَّم الارتقاء، ص ٣٠؛ والهاشمي، أحمد، المفرد العلم، ص ٩٢؛ والطيب، عبد الجواد، دراسة في قواعد الإملاء، ص ١٠٥؛ وأوكان، عمر، دلائل الإملاء، ص ٧٣.

(٤) قبش، أحمد، الإملاء العربي، ص ٧٠.

(٥) نافع، غريب، الضياء، ص ٩٨.

(٦) ينظر: النعيمي، عبد المجيد، وزميله، الإملاء الواضح، ص ٧٥؛ والحمد، غانم، علم الكتابة العربية، ص ١١٤؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٧٠٦/٢؛ والخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ٥٧١/٢؛ ورباع، محمد، ملامح من إشكالات الإملاء والأداء في العربية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، نابلس، فلسطين، ١٩٩٩م، مج ١٣/١٤، ٢٥٧/١٤؛ ويعقوب، إميل، يا مجمع اللغة العربيَّة، أجلس الهمزة وأوقف الألف، ص ١١٩.

(٧) ينظر: الإسكندري، أحمد، تيسير الهجاء، ٣٧٩/١٤؛ والفيومي، محمد، قواعد الكتابة، ص ١٤٢؛ والدقاق، عمر، قواعد الإملاء، مج ٧٣/٤، ٩٣٨/٤؛ والمركز العربي، دليل الضوابط، ح، ص ٦١؛ والتيمي، حيدر، العلة الإملائية، ص ٨٩.

(٨) الضحيان، سليمان، مسائل الخلاف، مج ٥/٢٤، ٨٠٣.

ثانياً: حذف الصوامت (حذف اللام)

لم يشتهر في الكتابة العربية حذف الصوامت رسماً شهرةً حذف الصوائت، لكونها أحرفاً متمكّنة في العربية لا يمكن الاستغناء عنها إلا في حالين: الأول أن يلتقي الصامت شبيهه في بنية الكلمة، فيخضعان لقانون التخلُّص من أحد المثلين ما لم يكن ثمة لبس، والثاني أن يكون للصامت شبيه من الصوائت كالذي بين الهمزة والألف فيُعَدَّان بهذا متماثلين، ويخضعان للقاعدة نفسها، وسأناقش في هذا المطلب التقاء صامت بصامت، وأثره في قواعد الرسم، ولم يثبت هذا إلا في التقاء لامين تكون الأولى داخلية على لام من أصل الكلمة، فيجتمع مثلان من مثل: (الليل، ليلن، اللذي)، وقد ثبت عندهم خلاف في ثلاثة مواضع منها^(١):

أولاً: في الكلمات التي يكون اللام فيها أوّلاً من أصل الكلمة من مثل: (لطيف، ليل، لهو) إذا جاءت معرفةً ب(أل)، فيلتقي لمان: (اللطيف، الليل، اللهو)، والأصل فيها أن تثبت اللامان حتى مع اجتماع المثلين، فهذا موضع لا يُستنكر، وأبي بعضهم إلا إجراء قانون التخلُّص من إحداهما بحجّة رسمها في المصحف بلام واحدة، قال ابن قتيبة: "وقد اختلفوا في (الليلة)، و(الليل) فكتبه بعضهم بلام واحدة أتباعاً للمصحف، وكتبه بعضهم بلامين"^(٢). وجاء مثل هذا عند ابن السراج، وابن مكي^(٣)، وقال ثعلب: "وكتبوا اللهو، واللعب، واللحم بلامين، ولو كتبت بلام لجاز"^(٤)، وجوّد ابن مالك، والقلقشنديّ،

(١) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٩٩-٢٠٠؛ وابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢٨؛ والنحاس، صناعة الكتاب، ص ١٤١-١٤٢؛ وابن دُرستويّه، كتاب الكتاب، ص ٦٥، ص ٧٠؛ وابن بابشاذ، شرح المقدمة، ٢/٤٦٠؛ وابن مكي، تثقيف اللسان، ص ٣١٢؛ وابن الدهان، باب الهجاء، ص ٢٥-٢٦؛ والعكبري، اللباب، ٢/٤٩٠؛ وابن عصفور، شرح الجمل، ٢/٣٤٩؛ وابن مالك، التسهيل، ص ٣٣٧؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١٤٠-١٤١؛ وابن عقيل، المساعد، ٤/٣٧٥-٣٧٦؛ والقلقشنديّ، صبح الأعشى، ٣/١٩٧-١٩٨؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٦/٣٢٩-٣٣٠.

(٢) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٠٠.

(٣) ينظر: ابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢٨؛ وابن مكي، تثقيف اللسان، ص ٣١٢.

(٤) ينظر: أبو حيان، الهجاء، ص ١٤١؛ وابن عقيل، المساعد، ٤/٣٧٦.

والسيوطي وجه الحذف^(١)، وذكر أبو حنيفة النحاس أن من كتبها بلام واحدة شبَّهها
ب(الذي)^(٢)، وعَلَّ أبو حيان، وابن عقيل لهذا الحذف بأنه أتباع لخطِّ المصحف، وأنه
موضع عُرف فاستُخفَّ^(٣).

واختلف في أيِّ اللامين حُذفت، فاختر الداني أن تكون المحذوفة اللام الأصلية،
وأجاز أن تكون لام التعريف لذهابها بالإدغام^(٤)، وهذا الذي أجازته واختاره ابن نجاح^(٥)،
واختار الجعبري مذهب الداني، معللاً له بأنه أوجه لامتناع لام التعريف من الانفصال
عن همزتها^(٦).

ثانياً: في مثل الكلمات السابقة المعرفة ب(أل) إذا سُبقت بلام، فتلتقي ثلاث لامات
في الكلمة، ففي: (اللهو، الليل، اللبن) مسبوقة بلام الجرّ مثلاً تصبح اللامات بعد حذف
همزة الوصل ثلاثاً: (لِللهو، لِلليل، لِللبن)، وهذا منتهى الثقل الذي أقرُّوا معه ضرورة
حذف واحدة منها، قال ابن قتيبة: "كلُّ اسم كان أوله لأمًا، ثمَّ أُدخلت عليه لام التعريف
كتبته بلامين، نحو قولك: (اللهم)، و(اللحم)، و(اللبن)...، وكلُّ شيءٍ من هذا إذا أُدخلت
عليه لام الإضافة كتبته بلامين، وحذفت واحدة استثقلاً لاجتماع ثلاث لامات"^(٧).

ولم يُخالف في هذا أحد، بل هم مجمعون على ضرورة حذف إحداهما، وكان للرَضِيّ
اعتراض ونظر في المسألة، وهو يعلِّق على كلام ابن الحاجب، فقال: "قوله: (كراهية اجتماع
ثلاث لامات) يعني لو كُتِب هكذا (لِللحم)، وفيما قال نظراً، لأنَّ الأحوط في مثله أن يُكتب
بثلاث لامات ثلثاً يلبس المعرف بالمنكر"^(٨). ومعنى اعتراضه أن حذف إحدى اللامات

(١) ينظر: ابن مالك، التسهيل، ص ٣٣٧؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٣/١٩٨؛ والسيوطي، همع
الهوامع، ٦/٣٣٠.

(٢) النحاس، صناعة الكتاب، ص ١٤١.

(٣) ينظر: أبو حيان، الهجاء، ص ١٤١؛ وابن عقيل، المساعد، ٤/٣٧٦.

(٤) الداني، المقنع، ص ٧٣.

(٥) المارغني، إبراهيم، دليل الحيران، ص ١٥٣.

(٦) الجعبري، الجميلة، ص ٦٤٧.

(٧) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٩٩-٢٠٠.

(٨) الرضي، شرح الشافية، ٣/٣٣١.

لا يُميّز معه الكلمة معرفة أم منكرة؟ لأن كلمة (لحم) مثلاً منكرة إذا أدخلت عليها لام الجرّ: (للحم الضأن فوائد كثيرة) ستكتب بلامين، وعند إدخال لام الابتداء عليها، وهي معرفة بـ(أل) ستكتب: (للحم أطيب الأكل)، وبهذا تكون الكلمة في كلا الحالين متشابهة دون تفريق، وبإثبات اللام المحذوفة مع المعرفة (للحم) سيمثل هذا فرقاً بينهما، وفي ما اعترض نظر، لأن من قواعدهم التخلّص من اجتماع مثلين، فكيف باجتماع ثلاثة.

وقد اختلفوا في تعيين اللام المحذوفة هنا على ثلاثة أقوال^(١):

- ١- حذف إحداهنّ دون تعيين، وذهب إلى هذا ابن قتيبة، وابن السراج، وأبو جعفر النحاس، وابن مكّي، وابن الدهان، وابن الأثير، والعكبري، وابن الحاجب، وانتصر لهذا الرأي الحيدرة، فقال: "تحذف منها واحدة في الخطّ، ولا تخصّ به واحداً دون واحد، لأنك لو خصصت لام الجرّ لخفضت بغير عامل، ولو حذفتم لام التعريف لبقى الاسم منكراً، ولو حذفتم لام الأصل لأخلت بالوزن"^(٢).
- ٢- حذف لام التعريف، وذهب إلى هذا ابن عصفور، وأبو حيان، والسيوطي، وهو اختيار ابن نجاح في حذف إحدى اللامين، وذكر أبو حيان أنّ لام التعريف حذفت من هذا الموضع لإدغامها بلام الكلمة الأصليّة، واختار هذا الحذف بعض المحدثين^(٣)، ويُعلّل عبد الفتاح الحموز لهذا الاختيار بأنّه حمل على حذفها من بعض الكلمات من مثل: (الذي، الذين، الليل) عند بعضهم^(٤).

(١) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٩٩-٢٠٠؛ وابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤٨؛ والنحاس، صناعة الكتاب، ص ١٤١-١٤٢؛ وابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٦٥؛ وابن مكّي، تقييف اللسان، ص ٣١٢؛ والعكبري، اللباب، ٢/٤٩٠؛ وابن عصفور، شرح الجمل، ٢/٤٩٣؛ والرّضي، شرح الشافية، ٣/٣٣٠-٣٣١؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١٤٠-١٤١؛ وابن عقيل، المساعد، ٤/٣٧٥-٣٧٦؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٦/٣٢٩-٣٣٠.

(٢) الحيدرة، كشف المشكل، ص ٦٠٦.

(٣) ينظر: الحسن، صالح، الرسم الإملائي، ص ٤٣١؛ والمركز العربي، دليل الضوابط، ص ٥٨؛ والمقدي، عبد الله، موسوعة الإملاء، ص ٥٣٤؛ ونافع، غريب، الضياء، ص ٩٩؛ وحماد، خليل، وآخرون، الموسوعة الغراء، ص ٢٧٨.

(٤) الحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٢/٧١٧.

٣- حذف اللام الأصليّة، واختار هذا ابن دُرُسْتَوِيَه، والدائيُّ، والجَعْبَرِيُّ، وأكّد المارغني أنّ العمل في عصرنا جرى عليه في رسم المصاحف^(١)، واختاره من المحدثين محمد عبد الفتاح^(٢).

ثالثاً: في بعض الأسماء الموصولة إفراداً، وتثنيةً، وجمعاً للمذكّر والمؤنث، وهي: (الذي، اللذان، الذين، التي، اللتان، اللواتي، اللاتي)، وكلُّها تبدأ بلام، فيكتب بعضها بلام واحدة، وبعضها بلامين، وكان الأصل فيها أن تكتب بلامين، ولكن هذا ما لم يثبت إلا في بعضها، وقد نُوقِشت في رسم هذه الأسماء بعض المسائل الخلافية على النحو الآتي:

١- اختلف في رسم لامي (الذي) وأختيها، فحذفوا لأمّا مع المفرد والجمع: (الذي، الذين)، معللين ذلك بكثرة الاستعمال، ولزوم اللام فيها لزوماً جعلها كأنّها من أصل الكلمة، لأنّ أصلها عند سيبويه (لذي)، فأدخل عليها (أل) التعريف، فحقّها أن تكتب بلامين (الذي)، ولكنهم اكتفوا بلام واحدة مدعّمة لتدلّ على اللامين تخلصاً من تكرارهما^(٣)، قال ابن دُرُسْتَوِيَه: "إنّما حذف اللام من الذي لأنّه اسم مبهمٌ طويلٌ كثيراً الاستعمال يلزمه حرف التعريف"^(٤). وقوله: (مبهم طويل) علّة غريبة، فإن كان يقصد بالإبهام احتياجه إلى صلة توضحه فهذا لا شأن له برسم الكلمة، ثمّ أين الطول في كلمة ثلاثيّة البناء؟! وقد كان له في علّتي كثرة الاستعمال ولزومه حرف التعريف غنيّة.

وثبتت اللام في المثني: (اللذان، اللذين) تفریقاً بينه وبين الجمع، قال ابن السراج: "ومما حذف لاجتماع صورتين اللام من (الذي) لكثرة ما يُستعمل، فإذا تُنيت

(١) المارغني، إبراهيم، دليل الحيران، ص ١٥٣.

(٢) عبد الفتاح، محمد، اللبابة، ص ٤٣.

(٣) ابن خالويه، الحسين بن أحمد، شرح مقصورة ابن دريد، تحقيق: محمود جاسم محمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٦م، ص ٢٨٦؛ والهَرَوِي، كتاب الأزهية، ص ٢٩١؛ وأبو حيان، الارتشاف، ١٠٠٢/٣.

(٤) ابن دُرُسْتَوِيَه، كتاب الكتاب، ص ٦٥.

١- أن تُكْتَبَ في المثني بلام واحدة، وتثبت ألفتها قبل التاء والهمزة في الجمع، فتكتب: (التان، الآتي، الآئي، الآوتي)، وذهب إلى هذا أبو جعفر النحاس، وابن مكّي، والعكبري، وابن مالك، وغيرهم، ووصفه أبو الفداء بأنه القياس، وحجّتهم التخلُّص من اجتماع مثليين، وأنَّ المثني (التين) لا يُلبس بجمعه (الآتي) كالمذكّر.

٢- أن تُكْتَبَ في المثني بلام واحدة، وتُحذف ألفتها قبل التاء والهمزة في الجمع، فتكتب: (التان، التي، التي)، ولم يثبت نصُّ في حذف ألف (الآوتي). وقال بهذا ثعلب، فنقل عنه أبو حيان قوله: "كتبوا (اللاقي) و(اللائي) التي والئي، وأسقطوا لأمًّا من أولها، وألفًا من آخرها، وهذا للاستعمال، لأنه يقلُّ في الكلام مثله، ويدلُّ عليه ما قبله وما بعده، ولو كُتِبَ على لفظه كان أوثق" (١). وبهذا تتفق (التي) مفردةً وجمعاً في الصورة، ويصبح التفريق بينهما موكلاً إلى السياق.

٣- أن تُكْتَبَ في المثني والجمع بلامين، وتثبت ألفتها: (التان، اللاقي، اللائي)، (الواقي)، وذهب إلى هذا ابن قتيبة، وابن دُرستويه، ونسبه ابن مكّي إلى قوم، وصحّحه في المثني خاصّةً قياساً على مثني المذكّر (اللذان)، وقال بهذا بعض النحويين (٢)، وهو ما استقرّ عند المحدثين (٣).

واختلفوا في تعيين اللام المحذوفة، فيميل ابن دُرستويه إلى أنّها لام الكلمة الأصليّة (٤)، على تقدير أنّ لام التعريف أدخلت عليها فلازمتها، ولم تنفك عنها حتى

(١) أبو حيان، الهجاء، ص ١٤٠-١٤١. وينظر: ابن عقيل، المساعد، ٣٧٥/٤؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٣٢٩/٦.

(٢) ينظر: الرضي، شرح الشافية، ٣٣٠/٣-٣٣١؛ وأبو الفداء، الكناس، ص ٥٧١؛ والجاريري، شرح الشافية، ٣٨١/١.

(٣) ينظر: الهوري، نصر، المطالع النصرية، ص ٣٨٣؛ وحسن، عباس، النحو الوافي، ٣٤٥/١-٣٤٦؛ وقبش، أحمد، الإملاء العربي، ص ٦٩؛ ونافع، غريب، الضياء، ص ١٠٠؛ والأسمر، راجي، المرجع، ص ٢٤٨؛ والمركز العربي، دليل الضوابط، ص ٥٩؛ والمقدي، عبد الله، موسوعة الإملاء، ص ٥٣٥؛ والضحيان، سليمان، مسائل الخلاف، مج ٥/٢٤/٧٩٣.

(٤) ابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٦٥.

صارت من بنيتها، فسهل عليهم حذف اللام الثانية لعدم اللبس، وأنَّ الثَّقَل حاصل بها. وقياساً على ما تقدّم من خلافهم في اللام المحذوفة من مثل: (أَيْل، أَلْب) فمن المحتمل أنَّ هناك من يرى حذف لام (أل) التعريف، وهو الذي يراه من المحدثين أحمد الإسكندري^(١).

وناقش المحدثون مسألة الحذف في هذه الأسماء، فدعا بعضهم من ضمن ما دعوا إلى إعادة النظر في كتبها، فكانوا فريقين:

١- فريقٌ اقترح توحيد نمط الإثبات فيها أو الحذف، وعلى هذا تكتب عندهم في المثبتة بلامين: (اللذي، اللتي، اللذين) وفقاً لأخواتها، أو أنَّ أخواتها يُكتبن بالحذف مثلهنَّ: (الَّذان، التَّان)، وذهب إلى هذا عبد العليم إبراهيم^(٢)، ومحمد الفيومي^(٣)، وعبد الفتاح الحموز^(٤).

٢- فريقٌ اقترح إعادة اللام المحذوفة لكونه الصواب في التمثيل الكتابي، فنُكتب: (اللذي، اللتي، اللذين)^(٥)، وذهب إلى هذا أحمد الإسكندري^(٦)، ومحمد سلطاني^(٧)، وعمر الدقاق^(٨).

والمعتدُّ به الآن الإبقاء على رسمهنَّ حذفاً وإثباتاً، فلا المحذوف أُعيدت له لامه، ولا المثبتة نُقصت منه، واشتهر هذا في كتابتنا، وهو مما لا حاجةً إلى تغييره.

(١) الإسكندري، أحمد، تيسير الهجاء، ١٤/٣٧٣.

(٢) إبراهيم، عبد العليم، الإملاء والترقيم، ص ١٢٤.

(٣) الفيومي، محمد، قواعد الكتابة، ص ١٤٣. وينظر: الحسن، صالح، الرسم الإملائي، ص ٤٣١.

(٤) الحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ١/٣٩٦.

(٥) أُثبتت اللامان في طباعة بعض المصاحف المعاصرة، فنقلت مها الهدب أنها رأَت في مصحف مطبوع في غرب إفريقيا سنة ١٣٨٥هـ- أي ما يوافق ١٩٦٥م- كلمة (الذين) مكتوبة بلامين (اللذين) في أكثر

من مواضع الهدب، مها، كتابة القرآن الكريم بغير الرسم العثماني، ص ٣٧٤-٣٧٥.

(٦) الإسكندري، أحمد، تيسير الهجاء، ١٤/٣٧٩.

(٧) سلطاني، محمد، القواعد الموحدة، ص ٢٣.

(٨) الدقاق، عمر، قواعد الإملاء، مج ٧٣/٤، ٩٣٩.

المبحث الثاني المخالفة بالزيادة

هي زيادة تمثيل في بنية الكلمة المكتوبة لأصوات لا تُنطق، وهي من أشد أنماط المخالفة الإملائية غرابةً، لأنَّ المحذوف رسماً معلومٌ موقعه، ومشتهرةٌ علته في الأكثر، ويسهل ردهُ في كثير من المحذوفات، وأمَّا المزيد رسماً فمما لا تتضح علته عادةً.

ويظهر أنَّ ملامح تشكُّل هذه المخالفة برزت منذ المراحل الأولى للكتابة العريية، وتطوَّرت مع مرور الزمن، وتخلَّصت الكتابة العريية من بعضها إلاً قليلاً. وقد ثبتت هذه المخالفة في الأصوات الصائتة، ولا سيَّما الألف والواو، إذ كان حطُّهما في الزيادة كثيراً كحطُّهما في الحذف، ومردُّ ذلك إلى كثرة ورودهما في الكلام وسهولة التعامل معهما، وكثرة التغيُّرات التي تصيبهما، فكان ما كان من أمر حذفهما في الكتابة وزيادتهما، قال ابن دُرستويه: "اعلم أنَّهم لا يزيدون في الخطِّ إلا ما يحذفون، وذلك حروف المدِّ واللين وما ضارعهما، لأنَّ حروف اللين هي أمُّ الحروف التي لا تخلو منها كلمة"^(١).

١- زيادة الألف (الفتحة الطويلة)

هي أكثر الصوائت زيادةً في الكتابة العريية، ولا تُزاد إلا في موضعين: مع همزة فتزاد قبلها، أو مع واو فتزاد بعدها.

أ- زيادة الألف قبل الهمزة

تُزاد الألف قبل الهمزة في موضعين: مع كلمة (مائة) مفردةً ومثناةً (مائتان).

١- (مئة) أم (مائة)

من المواضيع التي لم تتغيَّر في تاريخ الكتابة العريية إلى يومنا هذا زيادة الألف في كلمة (مئة)، ولثبات هذه الزيادة وعدم تغيُّرها جيلاً بعد جيل

(١) ابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٨٣.

لم يكن أمام سلفنا إلا تقديم التعليقات التي تسوّغها، فكانت لهم في تعليقيها أقوالٌ مختلفةٌ، أهمُّها^(١):

١- أنها زيدت للفرق بينها وبين (منه) المكوّنة من حرف الجرّ والضمير، وذلك في بدء الكتابة العربية حين كانت خاليةً من نقط الإعجام، وذهب إلى هذا البصريُّون، ومنهم ابن قتيبة، وابن السراج، والصُّوئيُّ، وأبو جعفر النحاس، وغيرهم، وعزاه ابن السراج إلى المبرد، ونسبه الصُّوئيُّ إلى الأخفش، وحكى ابن دُرستويّه إجماع النحويّين عليه، وهذا غير صحيح. قال ابن قتيبة: "ومائة زادوا فيها ألفاً ليفصلوا بينها وبين منه، ألا ترى أنك تقول: (أخذت مائةً)، و(أخذت منه)، فلولم تكن الألف لالتبس على القارئ"^(٢).

واحتمال هذا في بدء الكتابة واردٌ خشية إضاعة الحقوق، وقد مثل الحيدرة بأشدّ مما مثل به ابن قتيبة بقوله: (خذ منه مائةً)، فلولم تكن الألف زائدةً لظنّ القارئ أنها: (خذ مائة مائة)، وبهذا يتضاعف العدد، ويقع اللبس الذي وصفه الحيدرة بالخلل العظيم في الكتابة^(٣)، ومثّل بعض المحدثين بأشدّ من المثاليين السابقين، وهو قولهم: (قبضت منه ألف درهم)، فلا يُعلم أقبض منه ألف درهم، أم قبض مائة ألف درهم؟ والفرق بينهما كبير^(٤).

(١) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٠١؛ وابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢٥؛ والصوئي، أدب الكتاب، ٣/٢٤٦-٢٤٧؛ والنحاس، صناعة الكتاب، ص ١٣٩؛ وابن دُرستويّه، كتاب الكتاب، ص ٨٤؛ والفارسي، أقسام الأخبار، مج ٧/٣٤/٢٠٩؛ والداني، المحكم، ص ١٧٥؛ وابن مكي، تنقيف اللسان، ص ٣١١؛ وابن الدهان، باب الهجاء، ص ٦؛ والحيدرة، كشف المشكل، ص ٦٠٠؛ والعكبري، اللباب، ٢/٤٨٧؛ وابن عصفور، شرح الجمل، ٢/٣٤٧؛ وأبو الفداء، الكنز، ص ٥٧٠؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١٤٢-١٤٤؛ وابن عقيل، المساعد، ٤/٣٧٦؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٣/١٧٩-١٨٠؛ والتنسي، الطراز، ص ٣٤٣-٣٤٧؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٦/٣٢٥-٣٢٧؛ والضحيان، سليمان، مسائل الخلاف، مج ٥/٢٤٦-٢٦٨.

(٢) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٠١.

(٣) الحيدرة، كشف المشكل، ص ٦٠٠.

(٤) دويدري، محمد، وزميلته، معالم الإملاء، ص ٧٨.

٢- أنها زِيدت للفرق بينها وبين شبيهاها: (فئة، رئة)، وقال بهذا الكوفيون، وصاحب كتاب المباني^(١)، ونقل أبو حيان، والسيوطي تضعيفهم قول البصريين بعلّة أنّ (مائة) اسم و(منه) حرف فاختلفا في جنسهما، والفرق ينبغي أن يكون في متّحدين في الجنس لا مختلفين بدليل أنّهم لم يفرّقوا بين (فئة، وفيه) للعلّة المذكورة. ثمّ أبان الكوفيون علّة الشبه بينها وبين: (رئة، فئة) بأنّها تعود إلى انقطاع العدّ بالمائة وعدم انقطاعه في شبيهاها، إذ نقول تسع مائة، ولا نقول عشر مائة بل ألفاً، وبهذا انقطعت، ونقول تسع فئات، وعشر فئات، ونستمرّ بلا انقطاع، فالاختلاف العدّ بينهما فرّق بينهما بزيادة ألف في المنقطعة تمييزاً لها من أخواتها غير المنقطعات.

وردّ ابن عصفور قولهم: إنّهم لم يفرّقوا بين (فئة، وفيه) بقلّة الاستعمال^(٢)، وأمّا تعليلهم بالفرق بين الكلمتين فردّه أبو حيان، ووصفه بالفساد بحجة إجماع الكتاب على رسم مئات جمعاً بغير ألف بعد الميم، ولو كان السبب ما ذكره للزم ذلك في الجمع^(٣). أي لكتبوها هكذا (مائات)، وهو ما لم يرد. وضعّف عبد اللطيف الخطيب حجة الكوفيين، ذاكرة أنّ الشبه بين (مئة، وفئة) غير وارد لاختلاف الميم عن الفاء هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ علّة انقطاع العدّ بالتعشير لم تخطر للعرب على بال، وليس للأمر علاقة بالكتابة^(٤).

٣- أنها زِيدت للفرق بينها وبين اسم العلم (مِيّة)، ونقل ذلك الصوّي عن بعضهم، وضعّفه قائلاً: "وهذا قول مردول، لأنّ مِيّة متى تُذكر أو تقع في كتاب"^(٥). وردّ التّنسّي القول بقلّة استعمال اسم (مِيّة) في الكتابة، وأكد أنّه مما عُرف عند

(١) صاحب المقدمة، مقدمتان في علوم القرآن، ص ١٤١.

(٢) ابن عصفور، شرح الجمل، ٣٤٧/٢.

(٣) أبو حيان، الهجاء، ص ١٤٤.

(٤) الخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ٤٢٩/٢.

(٥) الصوّي، أدب الكتاب، ص ٢٤٧.

العرب قديماً، فاحترز باحتمال المشابهة بينه وبين (مئة) للتشابه المتحد في شكلهما قبل الإعجام^(١). وشكلهما قبل الإعجام واحد (مه)، وكأني به يُقوي هذه الحجة. ونقل ابن الدهان هذا القول، وجعله ثانياً بعد رأي البصريين، ولم يُشر إلى قول الكوفيين^(٢). ورجَّحه عبد الفتاح الحموز للشبه الكبير بين الكلمتين (مه) كتابةً، ولاحتمال تسهيل الهمزة بالياء في (مئة)، فتكون مقاربة لها صوتاً^(٣).

٤- أنها زيدت عوضاً من لام الكلمة المحذوفة، إذ أصلها (مئية) بدلالة قولهم: (أمأيت الدراهم)، أي صارت مائة^(٤). واستدل الثماني على هذا بما نقله عن أبي الحسن الأخفش من أنه سمع أعرابياً يقول: (أعطني مئياً)^(٥). قال ابن دُرستويه: "وقد يجوز أن تكون في الخطِّ عوضاً مما نقص في الكلمة"^(٦)، والحرف الناقص منها الياء، وناقش البصريون هذا التعويض في رأيهم الأول القائل بالفرق بينها وبين (منه)، مستدلين على أنها كانت أولى بالزيادة من مقابلتها (منه) لجبر ما حذف منها عوضاً، وأكد هذا أبو عليّ الفارسي، وابن عصفور، وأبو حيان، وغيرهم. وذكر أبو عليّ الفارسي أن كتب الألف فيها بدلاً من أصلها الياء إنما كان منعاً للإدغام بين الياء وصورة الهمزة لو كتبت بالياء (مئية)، فتصبح مية مثل: عية وطية، فتختفي الهمزة من بنية الكلمة، فلها زيدت الألف^(٧).

٥- أنها زيدت تقويةً للهمزة، وقال بهذه العلة الداني وقواها، فقال: "...، وإمّا تقويةً للهمزة من حيث كانت حرفاً خفياً بعيد المخرج، فقووها بالألف لتتحقق

(١) التنسي، الطراز، ص ٣٤٤.

(٢) ابن الدهان، باب الهجاء، ص ٦.

(٣) الحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٣١٤/١.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، (م.أ.ي)، ٢٧١/١٥.

(٥) الثماني، شرح التصريف، ص ٤١٦.

(٦) ابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٨٤.

(٧) الفارسي، أقسام الأخبار، مج ٧/٣٤، ٢٠٩.

بذلك نبرتها. وخصّصت الألف بذلك معها من حيث كانت من مخرجها، وكانت الهمزة قد تصوّر بصورتها، وهذا القول عندي أوجه^(١). وردّ عليه التنسي بأنّ هذا تخصيصٌ وتحكُّمٌ ليس له ما يقوِّيه، لأنّ كلّ همزة تفتقر إلى التقوية، ولو كان الأمر كذلك لرسمنا الألف المزيدة مع كلّ همزة^(٢)، ولا مزيد على ما قاله.

ويبدو أنّ قول البصريين أرجح الأقوال لاحتمال وقوع اللبس، ولا سيّما مع استعمال الأفعال: (أخذ، قبض، تسلّم) التي تتعدّى في الأغلب بحرف الجرّ (من) في كتابات الحقوق المائيّة المهمّة كالزكاة، والدين، والديّات، والهبات، وغيرها، فلهذا حرص كتاب الدواوين الرسميّة على تمييز ذلك الفرق بين الكلمتين بزيادة ألف، وكان لهم في الإعجام مندوحة، ولكن اشتهر عنهم تركه تساهلاً وتخفّفاً.

ولم تخلُ الساحة من معترضين على هذا الاتجاه الداعي إلى إقحام الألف في بنية الكلمة، فكان هناك من يكتبها بلا ألف (مئة)، ويبدو أنّ هذا التوجّه قد ظهر قديماً، إذ نقل ابن السراج عن المبرد ما يشي بذلك، فقال: "قال محمد بن يزيد: فمن أتبع الكتاب كتب مائةً كما يكتبون، ومن أثار الصواب كتبها بياءٍ واحدة وهمزها"^(٣).

ويُفهم من كلام المبرد أنّ من يكتبها على أصلها بلا زيادةٍ مصيبٌ، ومن تابع الكتاب بزيادة ألف فلا شيء عليه، ويبدو أنّ انتشار رسمها بلا زيادةٍ كان محصوراً وغير مشتهر إلّا في إطراريّ حتى قرون متأخّرة^(٤)، قال أبو حيان: "وكثيراً ما أكتب أنا مئةً بغير ألف كما تكتب فئة، لأنّ كتب مائة بالألف خارج عن الأقيسة"^(٥). فقولُه: (كثيراً) يدلُّ على أنّه يكتبها قليلاً بالألف، وأنّ مذهب الزيادة هو الفاشي في كتبها، لأنّ كتبه (مئةً) بلا ألف اختيارٌ منه، ولا يمثّل توجّهًا عامًّا.

(١) الداني، المحكم، ص ١٧٥.

(٢) التنسي، الطراز، ص ٣٤٧.

(٣) ابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢٥.

(٤) ينظر: ابن الأثير، البديع، مج ١/ج ٢/٣٦٣؛ وناظر الجيش، تمهيد القواعد، مج ١/٥٣٢١.

(٥) أبو حيان، الهجاء، ص ١٤٥.

وقد رسم بعضهم همزتها على ألف (مئة)، ويظهر أن هذا المذهب اعتمد ما نقله الفرّاء من أن بعض العرب يكتب الهمزة على ألف مطلقاً في كلِّ أحوالها^(١)، فأثر أصحابه رسم همزتها على ألف تفادياً للخلاف فيها، جاء عند أبي حيان: "وقد رأيت بخط بعض النحاة (مئة) هكذا بألف عليها صورة الهمزة دون ياء"^(٢).

وناقش المحدثون هذا الخلاف، وأتى بعضهم بالغرائب، فمؤلفو كتاب (أدب المملي) يؤكّدون أن مذهب الكوفيّين عدم زيادة الألف فيها^(٣)، وتابعهم على هذا محمد العدناني، مؤكداً أن الكوفيّين يكتبونها (مئة) بلا ألف زائدة، وأن البصريّين هم الذين يزيدون الألف في بنية الكلمة، مناصراً رأي الكوفيّين ومدافعاً عنه، وداعياً إلى التزامه في كتابتنا^(٤)، ومثلهم أحمد قبش الذي أكد أن مذهب الكوفيّين عدم زيادتها^(٥). وما قالوه عن الكوفيّين لا يصح^(٦)، بل هم يكتبونها كالبصريّين بزيادة ألف، ويخالفونهم في التعليل فحسب.

واختلفوا في قبول هذه الزيادة، فمنهم من يشير إليها في مبحث الزيادة في الكتابة، ويُقعد لها نصّاً بأن الألف تُزاد وسطاً في كلمة مائة مفردة ومثناة (مائتان)، ومركبة مع الأحاد (خمسمائة)، ولا تُزاد في جمعها ونسبتها: (مئون، مئات، مئويّ)، ولم يقترحوا إلغاء هذه الزيادة^(٧)، وفريق آخر يقترح ويُفضّل عقب ذكره القاعدة السابقة أن تحذف

(١) الفرّاء، معاني القرآن، ١٣٤/٢.

(٢) أبو حيان، الهجاء، ص ١٤٥.

(٣) المنفلوطي، مصطفى، وآخرون، أدب المملي، ص ٨٢.

(٤) العدناني، محمد، معجم الأخطاء الشائعة، ص ٢٣٢.

(٥) قبش، أحمد، الإملاء العربي، ص ٧٦.

(٦) الجبالي، حمدي، الكوفيون والرسم الإملائي، مجلة جامعة الزرقاء للبحوث والدراسات، الأردن،

٢٠٠٤م، مج ٦/١٤/٨٩.

(٧) ينظر: المنفلوطي، مصطفى، وآخرون، أدب المملي، ص ٨١-٨٢؛ والأزميري، محمد، انجلاء السحابة،

ص ٥٨؛ والهاشمي، أحمد، المفرد العلم، ص ٨١؛ وطوموم، مصطفى، سراج الكتبة، ص ٤٦؛ ووالي،

حسين، كتاب الإملاء، ص ٩٩؛ وهارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ٣١؛ والطبيب، عبد الجواد،

دراسة في قواعد الإملاء، ص ٨٥؛ وقبش، أحمد، الإملاء العربي، ص ٧٦؛ وكمال، محمد، كتاب

الأُمالي، ص ٢٤؛ والروسان، سليم، قواعد الكتابة، ص ٥٥.

الألف، وأنَّ هذا أصبح ممكناً، معلِّلين أنَّ زوال علة بقاء الألف يُوجب إزالتها، إذ لا معنى لوجودها^(١)، ويذهب فريق ثالث إلى جواز الحذف والإثبات، فيقرُّ الوجهين في كتبها، مستندين في ذلك إلى قرار المجمع اللغويِّ المصريِّ الذي أجاز أن تُحذف الألف من كلمة (مائة) ولم يُوجبه^(٢)، وتمنَّى عليه بعضهم أن لو كان أوجبه^(٣)، واختار مصطفى الغلاييني وجه الحذف ومال إليه^(٤)، ورَّجَّحه سليمان الضحيان^(٥).

وألمح المجمع اللغويُّ السوريُّ إلى وجوب الحذف، فلم يُشر إلى زيادة الألف في (مائة) في مبحث الحروف المزيِّدة^(٦)، وحذا حذوه المركز العربيُّ للبحوث التربويَّة لدول الخليج، فلم تُذكر زيادة الألف في (مائة) في باب الزيادة^(٧)، وسبقهما في هذا بعض الباحثين الذين أوجبوا حذف الألف من كلمة (مائة)^(٨)، وشنَّع محمد سلطاني على تلك الزيادة بقوله: "والقول بإضافة ألف بعد الميم إحدى العجائب التي تنبوع عن العقل السليم، فالألف والكسرة لا يجتمعان، والفتحة والسُّنُّ لا يجتمعان"^(٩).

(١) ينظر: إبراهيم، عبد العليم، الإملاء والترقيم، ص ١٢٤؛ وعبد المطلب، إبراهيم، الهداية، ص ٤٤؛ ونافع، غريب، الضياء، ص ٨٣؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٣٩٦/١؛ والحمد، غانم، علم الكتابة العربية، ص ١٣١؛ ودويدري، محمد، وزميلته، معالم الإملاء، ص ٧٩؛ ورباع، محمد، ملامح من إشكالات الإملاء، مج ١٣/١٤/٢٥٧؛ والطباع، عمر، الوسيط، ص ١٠٢.

(٢) ينظر: حسن، عباس، النحو الوافي، ح ٣/٤/٥١٨؛ والراجحي، شرف الدين، في قواعد الكتابة العربية، ص ٩٧؛ وبطرس، أنطونيوس، موسوعة الإملاء، ص ٢٠١؛ وأوكان، عمر، دلائل الإملاء، ص ٦٣؛ ويعقوب، إميل، موسوعة الحروف ص ٢٨؛ ومصطفى، عبد الله، الكتابة وقواعد الإملاء، ص ٩٠؛ والأسمر، راجي، المرجع، ص ١١٤.

(٣) رباع، محمد، ملامح من إشكالات الإملاء، مج ١٣/١٤/٢٥٧.

(٤) الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس، ١٣٩/٢.

(٥) الضحيان، سليمان، مسائل الخلاف، مج ٥/٢٤/٧٦٨.

(٦) مجمع اللغة، قواعد الإملاء، ص ٢١.

(٧) المركز العربي، دليل الضوابط، ص ٦٦.

(٨) ينظر: الإسكندري، أحمد، تيسير الهجاء، ع ١/٣٧٩؛ والأفغاني، سعيد، الموجز، حاشية ص ٤١٨؛ وسلطاني، محمد، القواعد الموحدة، ص ٢٣؛ ويعقوب، إميل، يا مجمع اللغة العربيَّة، أجلس الهزمة وأوقف الألف، ص ٩٥.

(٩) سلطاني، محمد، القواعد الموحدة، ص ٢٣.

وناقش بعض المحدثين سبب تلك الزيادة من زاوية أخرى، فذهب غريب نافع إلى أن زيادة الألف في (مائة) من تأثير اللغة العبرية التي تُنطق فيها كلمة (مائة) (مأء) (١)، وذكر طارق خوالدة أن لكلمة (مائة) في الكتابات السامية القديمة صورتين: (مأت، مأه) (٢). أي إن الألف ثابتة في رسمها قديماً، ويقوَّى هذا أن كلمة (مائة) كُتبت في نقش رُقوش (٢٦٧م) الذي يُعدُّ من أقدم النقوش العبرية المكتشفة (مأه) (٣)، ويرى سميراستيتية في ما ينقله عنه طالبه محمد أبو عيد أن هذه الكلمة رُسمت في الكتابة السُريانية (مائة)، وأن الكتابة العبرية نقلتها منها كما هي (٤)، وقطع محمد أبو عيد في بحث لاحق له بصحة هذا الرأي وأكَّده، مشيراً إلى أنها ألف تاريخية ورثتها العبرية من شقيقتها السُريانية (٥)، ويرى يحيى عابنة أن هذه الألف هي الرمز القديم للهمزة، وأنه قد نُسي أصلها، وإن ظَلَّت موجودة في الرسم (٦).

ويرى المستشرق فرنر ديم (Werner Diem) أن المزيد هو الياء وليس الألف، وأن أصل الكلمة بحسب النقوش النبطية والبرديات العبرية الأولى (مأه) بالألف التي كانت تُمثَّل رمز الهمزة، ولا سيما إن جاءت في وسط الكلمة، ولا ترمز إلى صائت المدِّ، وما حصل أن الكلمة في مرحلة لاحقة زيدت فيها ياء الهمزة ليُمثَّل رسمها، وأبقي على كرسِّي الهمزة القديم الألف، ولم يُحذف (٧). كلُّ هذا يدلُّ على أن الألف كانت ثابتة في رسم الكلمة في الكتابات السامية، وأنها لم تُستحدث عند العرب، بل نقلوا رسمها بألفها، ثم في مرحلة لاحقة أُضيفت النبرة.

(١) نافع، غريب، الضياء، ص ٨٣.

(٢) خوالدة، طارق، رسم المصحف في ضوء الكتابات السامية، ص ١٨٩.

(٣) المريخي، مشلح، نقش رُقوش بالحجر (مدائن صالح) رؤية جديدة، من ضمن كتاب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبر العصور، الجزء الأول، مداورات اللقاء العلمي لجمعية التاريخ والآثار بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دبي، ١٤١٩هـ، ١/٣٧.

(٤) أبو عيد، محمد، الأبجدية العربية، ص ٨٩.

(٥) أبو عيد، محمد، الوظائف الصرفية والنحوية لقواعد الإملاء العربي، مجلة دراسات في اللغة العربية وأدائها، جامعة سمنان، إيران، وجامعة تشرين، سوريا، ٢٠١٤م، ٩/١٦٤.

(٦) عابنة، يحيى، التطور السيميائي، ص ٧٢.

(٧) ديم، فرنر، لمحات عن تطور الكتابة، ١١٤/٥٦٤-٥٦٦.

ويرى غانم قدوري أنّ هذه الكلمة رُسمت أولاً (مائة) على مذهب من يحقّقون الهمزة، وأنّ الياءَ زيدت في رسمها بعد أن انتقلت صورة رسم الكلمة من بيئة تحقيق الهمز في نجدٍ إلى بيئة تسهيله في الحجاز، ثمّ إنّ الكُتّابَ لم يُغيّروا رسمها بحذف الألف وإثبات الياءَ، وإنّما رسموا الياءَ إلى جوار الألف، فظهرت الكلمة في رسمها الجديد (مائة)^(١). وثمّة ما يمنع قبول تفسيره، إذ كيف يُنقل رسم الكلمة من بيئة تحقيق الهمزة في نجد إلى بيئة تسهيله في الحجاز، والمعروف أنّ بيئة الحجاز هي التي نشأت فيها الكتابة العربية، ورُسم المصحف على لغاتها.

وبعد هذا العرض فإنّ الكلمة ما زالت تُكتب بزيادة الألف (مائة) عند كثير من المعاصرين، مع أنّه لا وجه لها في القياس، والصواب كتبها بلا ألفٍ للتماثل بين المنطوق والمكتوب، وتجنّب الوقوع في الخطأ بنطق الميم مفتوحةً لمكان الألف بعدها، أو بتوهّم تسهيل الهمزة ياءً (مآية)^(٢).

٢- (مئتان) أم (مائتان)

بني على خلافهم في (مائة) خلافٌ في مثناها، أتبقى فيها الألف المزيّدة، أم تحذف منها لزوال العلة في المئتي؟ وانقسموا في ذلك فريقين^(٣):

١- فريقٌ يرى بقاءها كما كانت في مفرداتها حتى مع زوال العلة التي لأجلها زيدت، فُتئى (مائة) رفعاً، ونصباً، وجرّاً: (مائتان، مائتين). جاء عند أبي جعفر

(١) الحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٤١٩-٤٢٠، وعلم الكتابة العربية، ص ١٢٩.

(٢) ينظر: إبراهيم، عبد العليم، الإملاء والترقيم، ص ١٢٤؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ١/٣١٥؛ والدقر، عبد الغني، معجم القواعد العربية في النحو والتصريف وذيل بالإملاء، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ، ص ٥٦١؛ والخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ٢/٤٣١؛ والحسن، صالح، الرسم الإملائي، ص ٤٤٠؛ ومامو، محمد، لأئى الإملاء، ح ١ ص ١٢٧؛ والتميمي، حيدر، العلة الإملائية، ص ٥٨.

(٣) ينظر: النحاس، صناعة الكتاب، ص ١٤٠؛ وابن دُرُسْتَوَيْه، كتاب الكتاب، ص ٨٤؛ وابن الأثير، البديع، مج ١/٢٦٣؛ وابن عصفور، شرح الجمل، ٢/٤٧؛ والرزي، شرح الشافية، ٣/٣٢٨؛ وأبو الفداء، الكنز، ص ٥٧٠؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١٤٥؛ والجاربردي، شرح الشافية، ١/٣٨٠؛ وابن عقيل، المساعد، ٤/٣٧٦؛ وناظر الجيش، تمهيد القواعد، مج ١٠/٥٣٢؛ والتنسي، الطراز، ص ٣٤٥.

النحّاس: "وكتبوا (مائة) في التثنية بزيادة ياءٍ كما قالوا في الواحد، لئلاً تُخالِف التثنية الواحد، إلا أن الكسائي، والفراء، وقطرباً ذكروا أن مَنْ مضى كان يكتب التثنية بإسقاط الياء"^(١). ويظهر أن في نصّه تحريفاً، لأنّ الزيادة في الكلمة للألف وليس للياء، وأنّ مقصده أنّ من المتقدّمين من يثبت الألف في تثنيها (مأتان)، ومنهم من يسقطها (مئتان) على الأصل، ولا يعتدّ بالزيادة. وعلى تقدير سلامة النصّ من التحريف فإنّ هذا يعني أنّ بعض المتقدّمين الذين وصفهم بـ(من مضى) أدركوا كتب مائة بالألف (مائة) كما جاءت في النقوش، وأنهم كانوا يكتبونها كذلك، فكانوا يرون أنّ الياء هي الزائدة في بنية الكلمة، وهي التي تُحذف في تثنيها (مأتان)، وهذا محتملٌ.

وعلة عدم مخالفة التثنية المفرد التي ذكرها أبو جعفر النحّاس قال بها الرضّي، وأبو الفداء، وأبو حيّان، وابن عقيل، وغيرهم ممن اختار وجه الإثبات ورجّحه، وذكر ابن دُرستويه علةً أخرى، فقال: "فإذا تُنيت المائة كانت هذه الألف لها ألزم ليُفرّق بينها وبين تثنيها وجمعها في النصب والجر"^(٢). ومعنى قوله أنّ الألف أُتيت في المثني نصباً، وجرّاً: (مأتين) لدفع لبسه بالجمع الملحق: (مئتين) نصباً، وجرّاً، لأنّ حذفها منه يجعل رسم الكلمتين متقارباً: (مئتين، مئتين)، وأضاف التّنسي علةً أخرى، فقال: "وعندي أنّها فيه فرقاً بينه وبين مئتين تثنية ميّت ضدّ الحي"^(٣).

٢- فريقٌ يذهب إلى حذفها من المثني لزوال علة اللبس المتوافرة في المفرد، فيثنون الكلمة رفعاً، ونصباً، وجرّاً: (مئتان، مئتين). ويبدو أنّ ذلك مذهب قديم لبعضهم كما نقل أبو جعفر النحّاس، ونسب ابن الأثير هذا المذهب إلى بعضهم، وقال ابن عصفور: "وإن تُنيت ففيه خلافٌ، فمنهم من يزيد الألف، ومنهم من لا يزيد الألف"^(٤). وقال بهذا أبو حيّان.

(١) النحّاس، صناعة الكتاب، ص ١٤٠.

(٢) ابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٨٤.

(٣) التّنسي، الطراز، ص ٣٤٥.

(٤) ابن عصفور، شرح الجمل، ٣٤٧/٢.

وقد وردت الكلمة في بعض المصاحف القديمة برسمين مختلفين بزيادة الألف وحذفها، على قلة مجيئها مثناً في القرآن الكريم، إذ لم ترد إلا في موضعين متتابعين في سورة الأنفال^(١)، وهذا يدل على قدم خلافهم في رسمها مثناً.

وذهب بعض المحدثين إلى زيادة الألف في مثناها كما زيدت في مفردها، وأنه لا فرق بين البنائين^(٢)، فوافقوا القائلين بمذهب الزيادة من المتقدمين، وخالفهم القائلون بمنع زيادة الألف في المفرد أصلاً، فكانوا لمنعها في المثني أشد، فاقترحوا حذفها والتخلص منها^(٣)، وهم مصيبون في هذا، لأن زيادتها على غير قياس، بل هو موهم، وحق الكلمة أن تكتب على لفظها، وبين هؤلاء وهؤلاء ما زال رسمها بالصورتين قائماً، وإن كان ثمة توجه واسع أفراداً، ومؤسسات في محاولة نشر رسمها بلا زيادة ليصبح مألوفاً معروفاً.

ب- زيادة الألف بعد الواو

لا تُذكر مواضع الزيادة الإملائية في مصادر الإملاء العربي ومراجعته إلا ولزيادة الألف بعد الواو نصيب منها، فهي من مواضع المخالفة المشهورة، ولعل أول ما يُشار إليه اختلافهم في اسم هذه الألف المزيدة، إذ أطلق عليها الجمهور الألف فحسب، فكانوا ينصون على زيادتها بعد الواو، قال ابن السراج: "فزادوا هذه الألف بعد واو الجمع"^(٤).

(١) الجميري، بشير، معجم الرسم العثماني، ٣٠١٧/٦.

(٢) ينظر: الأزميري، محمد، انجلاء السحابة، ص ٥٨؛ والهاشمي، أحمد، المفرد العلم، ص ٨١؛ وطوموم، مصطفى، سراج الكتبة، ص ٤٦؛ ووالي، حسين، كتاب الإملاء، ص ٩٩؛ وهارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ٣١؛ وعبد الفتاح، محمد، اللبابة، ص ٣٣؛ والطيب، عبد الجواد، دراسة في قواعد الإملاء، ص ٨٥؛ وقبش، أحمد، الإملاء العربي، ص ٧٦؛ والنعيبي، عبد المجيد، وزميله، الإملاء الواضح، ص ٧٧؛ وكمال، محمد، كتاب الأمالي، ص ٢٤.

(٣) ينظر: عبد المطلب، إبراهيم، الهداية ص ٤٤؛ ونافع، غريب، الضياء، ص ٨٣؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٣٩٦/١؛ والحمد، غانم، علم الكتابة العربية، ص ١٣١؛ والخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ٤٣٤/٢؛ ودويدري، محمد، وزميلته، معالم الإملاء، ص ٧٩؛ والفيومي، محمد، قواعد الكتابة، ص ١٣٩؛ والطباع، عمر، الوسيط، ص ١٠٢.

(٤) ابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢٥.

وظهرت عند آخرين باسم ارتبط بعلة زيادتها، فنقل ابن الدهان عن جماعة من الكوفيّين أنّهم يسمونها ألف الفصل^(١)، وهو ما جاء عند ابن قتيبة^(٢)، ويؤب ابن خالويه لهذه الألف باباً بعنوان: (باب معرفة ألف الفصل)، وجاء بمواضعها وعلة زيادتها^(٣)، ونقل ابن منظور أنّها تسمى عند المتقدّمين الألف الفاصلة^(٤)، وهو ما أكّده الزبيدي^(٥)، وتابعهم في هذه التسمية بعض المحدثين^(٦)، وبالمعنى نفسه جاءت عند الجعبري أنّهم يسمونها الألف الفارقة^(٧)، وجاءت بهذا الاسم عند الهوريني^(٨)، وهذا ما عليه بعض المعاصرين^(٩)، وسمّاها بعضهم ألف التفريق^(١٠).

وتتنوع الواو في آخر الكلمة، فمنها الثابتة ومنها المتغيّرة، والسؤال المتبادر: أكلُ واوٍ متطرّفة تزداد بعدها ألف، أم أنّها تزداد في مواضع محددة؟ إنّ ثمة فرقاً بين أنواع الواوات المتطرّفة، إذ لا يمكن أن تتساوى كلّها، فُكُتِبَ بعدها ألف زائدة، ولعلّ هذا ما جعل كثيراً من الباحثين عند ذكرهم مواضع زيادة الألف يكتفون بذكر الألف المزيدة بعد الواو مع الأفعال، ويُغفلون ذكر سائر الواوات، وذلك لرسوخ هذه الزيادة وشهرتها.

(١) ابن الدهان، باب الهجاء، ص ٤.

(٢) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٨٩.

(٣) ابن خالويه، الألفات، ص ٦٣.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، باب الألف، ٤٢٨/١٥.

(٥) الزبيدي، تاج العروس، باب الألف، ٣٦١/٤٠.

(٦) نافع، غريب، الضياء، ص ٨٤.

(٧) الجعبري، الجميلة، ص ٤٩٩.

(٨) الهوريني، نصر، المطالع النصريّة، ص ٣٠٧.

(٩) ينظر: الحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٣١٧/١؛ والخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ٤٣٨/٢؛ وكمال، محمد، كتاب الأمالي، ص ٢٥؛ ودويدري، محمد، وزميلته، معالم الإملاء، ص ٧٩؛ ورباع، محمد، ملامح من إشكالات الإملاء، مج ١٣/١٤/٢٧٦؛ وأبو عيد، محمد، الوظائف الصرفية والنحوية، ٨/١٦؛ وعيسى، فارس، وزميلاه، قواعد الكتابة، ص ١٦٤؛ والمقدي، عبد الله، موسوعة الإملاء، ص ٤٧٣.

(١٠) الفيومي، محمد، قواعد الكتابة، ص ١٩٧؛ ودويدري، محمد، وزميلته، معالم الإملاء، ص ٧٩.

وثبتت هذه الزيادة في مواضع مختلفة لواوات تتغير ولا تثبت، وهذه السمة هي التي هيأت للزيادة، إذ لا تُزاد ألف عقب واو الكلمة الأصليّة، وأشهر مواضعها هي^(١):

- ١- زيادتها بعد واو الجماعة المسند إليها الأفعال من مثل: (ذهبوا، لم يذهبوا، اذهبوا).
- ٢- زيادتها بعد الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو من مثل: (يدعوا، ترجوا، نسماوا).
- ٣- زيادتها بعد واو الجمع وملحقه عند إضافتهما من مثل: (قارنوا القرآن، بنوا إسرائيل).
- ٤- زيادتها بعد واو (ذوو) جمعاً من مثل: (ذووا علم)، ولا تزد مع بقية الأسماء الخمسة.
- ٥- زيادتها بعد واو (أولو) بمعنى أصحاب من مثل: (أولوا قوّة).
- ٦- زيادتها بعد واو الإشباع الملحقّة بضمائر الجمع من مثل: (أتتموا، هموا، عليكموا).

وكانت لعلمائنا في زيادة الألف بعد هذه الواوات آراءً مختلفةً، منها عامٌ مجملٌ، ومنها خاصٌ مفصّلٌ، فأما موقفهم المجمل من هذه الزيادة فانقسموا حياله فريقين:

الأوّل: فريقٌ يرفض هذه الزيادة لكونها على غير قياس، فهذا ثعلب في ما ينقل عنه ابن السراج يقول: "قال الكسائي وغيره من أهل العربية: هذه الألف لا أصل لها"^(٢). وقال أبو عليّ الفارسيّ: "وهذه الألف كان القياس فيها ألا تُكتب لأنها ليست في اللفظ"^(٣). وجاء عند الزجاجيّ أنّ هناك من لم يكن يزيدها، فقال: "وكان بعض الكتاب لا يزيّد الألف بعد عدّوا، ودعّوا، ومشّوا، وما أشبه ذلك، ولا بعد المجزوم والمنصوب في

(١) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٨٩؛ والنحاس، صناعة الكتاب، ص ١٣٦؛ والصولي، أدب الكتاب، ١/٤٦٦؛ وابن دُرستويّه، كتاب الكتاب، ص ٨٣؛ وصاحب المقدمة، مقدمتان في علوم القرآن، ص ١٦١؛ وابن بابشاذ، شرح المقدمة، ٢/٤٦٤؛ وابن الدهان، باب الهجاء، ص ٤؛ وابن الأثير، البديع، مج ١/ج ٢/٣٦٢؛ والحيدرة، كشف المشكل، ص ٦٠١؛ وابن عصفور، شرح الجمل، ٢/٣٤٨-٣٤٩؛ وابن مالك، التسهيل، ص ٣٣٦؛ وأبو الفداء، الكناش، ص ٥٦٩؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١٤٦-١٥٠؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٣/١٨٠-١٨٢.

(٢) ابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢٥.

(٣) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، المسائل الحليّيات، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م، ص ٩٦.

قولك: القوم لن يغدوا، ولن يدعوا، ولم يدعوا، ولم يغزوا، والاختيار إثبات الألف في هذه المواضع كلها^(١). وجاء تأكيد هذه البعضية عند ابن الدهان، والعكبري، وابن الحاجب، وأبي الفداء^(٢)، ومعنى قوله: (بعض الكتاب) يدلُّ على أنه مذهب قليل الظهور، ولا يمثل ظاهرةً عامَّةً بدليل اختياره الإثبات، وقال ابن بابشاذ: "المحققون من أصحابنا لا يثبتون الألف في جميع ذلك، لأنه ليس في اللفظ ما يقتضي إثبات الألف"^(٣). ونسبة هذا الرأي إلى المحققين تُوحى بقلته، وتابعه ابن الأثير في هذه النسبة^(٤).

الثاني: فريق يقرُّ زيادة الألف بعد الواو، ويؤصلون لها ويعللون زيادتها، وهم متفاوتون في ذلك، فمنهم من يرى زيادتها في موضع من تلك المواضع دون غيره، ومنهم من يجمع لها موضعين، ومنهم من كان له رأي في موضع يخالف رأيه في موضع آخر، فهم غير متفقين على زيادتها في كلِّ موضع، وهذا ما يعني أنَّ بحثها سيختلف باختلاف مواضعها، وأهمُّها:

١- زيادتها بعد واو الجماعة مع الفعلين الماضي والأمر

هذان الموضعان هما الأصل في زيادة الألف بعد الواو، وهما ممَّا لا خلاف فيه عند موجبي زيادتها، لأنَّ الواو مع الفعلين الماضي والأمر من مثل: (ذهبوا، اذهبوا) لا ترتبط بعامل يؤثر فيها كعاملَي النصب والجزم في الفعل المضارع التي تكون واوه متطرِّفةً بعد توسط لعارض طارئ: (لم يذهبوا، لن يذهبوا)، ولهذا اختلفوا فيها، فصرَّح ابن مالك بثبات هذه الزيادة في الموضعين، فقال: "واو الجمع المتطرِّفة المتصلة بفعل ماضٍ، أو أمر"^(٥). وقال السيوطي: "وزيدت ألف بعد واو الجمع متطرِّفةً في ماضٍ وأمر، وفي المضارع رأيان"^(٦).

(١) الزجَّاجي، كتاب الخط، ص ٥٠.

(٢) ينظر: ابن الدهان، باب الهجاء، ص ٤؛ والعكبري، اللباب، ٤٨٧/٢؛ والرضي، شرح الشافية، ٢٢٧/٣؛

وأبو الفداء، الكنز، ص ٥٦٩.

(٣) بابشاذ، شرح المقدمة، ٤٦٤/٢.

(٤) ابن الأثير، البديع، مج ١/٢/٣٦٢.

(٥) ابن مالك، التسهيل، ص ٣٣٧.

(٦) السيوطي، همع الهوامع، ٣٢٤/٦.

واختلفوا في تعليل هذه الزيادة في هذين الموضعين، فعَلَّل الخليل لها بعلة صوتية نقلها عنه سيبويه في أثناء حديثه عن الوقف مع الصوائت، فقال: "وهذه الحروف غير مهموسات، وهي حروف لين ومدّ، ومخارجها متسعة لهواء الصوت...، فإذا وقفت عندها لم تضمّها بشفةٍ، ولا لسانٍ، ولا حلقٍ كضمّ غيرها، فيهوي الصوت إذا وجد متسّعاً حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة...، وزعم الخليل أنّهم لذلك قالوا: ظلّموا ورمّوا، فكتبوا بعد الواو ألفاً"^(١). ويوضح الصّوليُّ هذه العلة بقوله: "وقال الخليل: الضمة تنقطع إلى الهمزة، فاستوثقوا بالألف"^(٢). فيدلُّ هذا على أنّ زيادتهم الألف بعد واوي المدّ واللين إنّما كان لقطع الإطالة بالصوت الذي ينتهي إلى الهمز عند قطعه، فاستوثقوا لذلك برسم الألف.

وذكر ابن السّراج للخليل علةً أخرى، فجاء عنده أنّه قال: "فزادوا هذه الألف بعد واو الجمع لتُعرف من واو (يدعو) و(يغزو)، وواو (لو) وغيرها"^(٣). أي إنّها زيدت فرقاً بين واو الجماعة الملحقّة، وواو الكلمة الأصليّة اسماً وفعلاً. ونقل الصّوليُّ هذه العلة عن الفراء بقوله: "قال الفراء: وإنّما فعلوا ذلك ليفرّقوا بين واو الأصل وواو الجمع، وواو الأصل التي تكون في مثل: يغزو، ويدعو، وأشباه ذلك"^(٤).

ونُقل عن الكسائيّ ثلاث علل لهذه الزيادة، فنقل عنه ابن السّراج وغيره أنّه يرى أنّ زيادة الألف إنّما جيء بها فرقاً بين واو الجماعة مع الأفعال التي تنصب مفعولاً به متصلاً بالفعل، والأفعال التي يتبعها ضميرٌ للتأكيد^(٥)، فقال: "قال الكسائيّ: قد أدخلوها في الرفع والنصب، ولا أحسبهم فعلوا ذلك إلا ليفرّقوا بين الفعل أن يكون للظاهر وبين

(١) سيبويه، الكتاب، ١٧٦/٤.

(٢) الصولي، أدب الكتاب، ٢٤٦/١.

(٣) ابن السّراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢٥.

(٤) الصولي، أدب الكتاب، ٢٤٦/٣.

(٥) ينظر: ابن السّراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢٥؛ والزّجاجي، كتاب الخط، ص ٤٨؛ وصاحب

المقدمة، مقدمتان في علوم القرآن، ص ١٦٢.

الفعل أن يقع على المكني، ألا ترى أنك تقول: الزيدون ضربتهم فلا تكتب بألفٍ، وإن قلت: ضربوا هم، و(هم) تأكيد لضربوا كتبت الألف...، وكأن الألف فصل بين ما يتصل وبين ما ينفصل، فلذلك كتبوا الألف^(١). ونسب أبو جعفر النحاس، وابن خالويه، وابن الدهان هذا الرأي إلى ثعلب^(٢)، وجاء بلا نسبة عند ابن دُرُسْتَوَيْه، وابن الأثير، وأبي حيان^(٣)، واختاره الصولي^(٤) ورجّحه^(٥)، وردّه الزجّاجي، ووصفه بأنه ليس بشيء لكون الضمير بنيّة المنفصل من الفعل، وليس من الكلمة^(٥).

ونقل ابن خالويه عن الكسائي^(٦) علة ثانية، فأورد قوله: "أثبتوا الألف بعد واو ضربوا ونحوه، ويعدوا، وبعد واو يغزوا فرقا بين الواو الساكنة، والواو المتحركة"^(٦). وذكر هذا أبو حيان^(٧)، أي إن الألف زيدت بعد الواو الساكنة لأنها تُمدُّ، ولم تُزد مع المتحركة من مثل: (دلو، صنو) لعدم إطالتها، فزيدت الألف فرقا بينهما. ونقل له السيوطي^(٨) علة ثالثة مفادها أنه يرى أن الألف زيدت بعد الواو فرقا بين الاسم والفعل^(٨)، أي إنه يرى زيادتها مع الأفعال خاصة، فلا تُزاد مع الأسماء من مثل: (ضاربو، أولو، ذوو، بنو، همو) فرقا بينهما.

وعلل الأخفش لهذه الزيادة بأنها للفرق بين واو الجماعة المسبوقة بحرف غير متّصل من مثل: (كفروا، وردوا) وبين واو العطف، وذلك لاحتمال تباعد الواو من فعلها، فيُظنُّ

(١) ابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢٥.

(٢) ينظر: النحاس، صناعة الكتاب، ص ١٣٦؛ وابن خالويه، الألفات، ص ٦٦؛ وابن الدهان، باب الهجاء، ص ٥.

(٣) ينظر: ابن دُرُسْتَوَيْه، كتاب الكتاب، ص ٨٣؛ وابن الأثير، البديع، مج ١/٢٦١/٣٦١؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١٤٧.

(٤) الصولي، أدب الكتاب، ١/٢٤٦.

(٥) الزجّاجي، كتاب الخط، ص ٤٨.

(٦) ابن خالويه، الألفات، ص ٦٣.

(٧) أبو حيان، الهجاء، ص ١٥٠.

(٨) السيوطي، همع الهوامع، ٦/٣٢٥.

أنَّها واو العطف من مثل: (ورد وأمر) وأصلها: (ورد وأمر)، قبل الزيادة فيقع اللبس، وعنده أن هذا الموضع أصل الزيادة، ثمَّ حُمِلت عليها الواو المتَّصلة مع ما قبلها في مثل: (قالوا، كتبوا)، وأطردت زيادتها^(١). وقد نصَّ الأخفش على هذا بقوله: "...، والألف التي في فعلوا، لأنَّ هذه الواو قد تكون في نحو (كفروا)، فإن لم يكن معها أَلْفٌ ظَنَّ القارئ أنَّها كفر دخلها واو العطف، فيرى أنَّها كفر وفعل"^(٢). وتابعه ابن قتيبة في هذا، فقال: "ألف الفصل تُزاد بعد واو الجمع مخافة التباسها بواو النسق في مثل: (وردوا)، و(كفروا)"^(٣). وأثبت هذا القول للأخفش المبرِّد، وابن السراج، والصُّوليُّ، وأبو جعفر النحاس، وغيرهم^(٤)، وجاء بلا نسبة عند ابن دُرُسْتَوِيَه، وابن عصفور، وأبي الفداء، والقلقشندي^(٥)، ونسبه ابن الدهان إلى جماعة من الكوفيين^(٦)، ووافقهم من المحدثين صالح الموصلي، وحمدي الجبالي^(٧)، ووصفه المبرِّد بأنَّه ليس بمرضي^(٨) "لأنَّه إن خيف أن يكون كفر وفعل فزيدت الألف، فإنَّه قد يأتي في الكلام: كفر وأفعل نحو: كفر وأخرج، أو كفر وأكرم"^(٩). وردَّه الزَّجَّاجيُّ، ووصفه بأنَّه ليس بشيء، مؤكِّداً أنَّه لا شبهة بين واو الفعل في مثل: (يغدوا، يغزوا) وبين واو العطف لأنَّ واو الفعل لام الكلمة^(٩)، فهو من أصل البنية.

(١) ابن الدهان، باب الهجاء، ص ٥.

(٢) الأخفش، كتاب العروض، ص ٤٠.

(٣) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٨٩.

(٤) ينظر: المبرِّد، كتاب الخط، ص ٧؛ وابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢٥؛ والصولي، أدب الكتاب، ٢/٤٦؛ والنحاس، صناعة الكتاب، ص ١٣٦؛ وابن خالويه، الألفات، ص ٦٣؛ وصاحب المقدمة، مقدمتان في علوم القرآن، ص ١٦١؛ والحيدرة، كشف المشكل، ص ٦٠٢؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١٤٧؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٦/٣٢٥.

(٥) ينظر: ابن دُرُسْتَوِيَه، كتاب الكتاب، ص ٨٣؛ وابن عصفور، شرح الجمل، ٢/٣٤٨؛ وأبو الفداء، الكناش، ص ٥٦٩؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٣/١٨٠.

(٦) ابن الدهان، باب الهجاء، ص ٦.

(٧) ينظر: السعدي، صالح، أرجوزة في علم رسم الخط، ع ٤/٣٦٥؛ والجبالي، حمدي، الكوفيون والرسم الإملائي، مج ٦/١٤/٨٧.

(٨) المبرِّد، كتاب الخط، ص ٧.

(٩) الزَّجَّاجيُّ، كتاب الخط، ص ٤٧-٤٨.

٢- زيادتها بعد واو الجماعة مع الفعل المضارع

تحلُّ الألف المزیدة مع الفعل المضارع محلَّ النون المحذوفة علامةً على نصبه وجزمه من مثل: (لم يفعلوا، ولن يفعلوا)، فتكون الواو بهذا متطرِّفةً لعارض طارئ بعد توسُّط، ولهذا فزيادتها معه تختلف عن زيادتها مع الفعلين الماضي والأمر، وثبت في هذه الزيادة قولان، قال السيوطي: "وزيدت ألف بعد واو الجمع متطرِّفةً في ماضٍ وأمرٍ، وفي المضارع رأيان" ^(١)، والرأيان هما ^(٢):

١- فريقٌ يرى معاملتها معاملةً الفعلين الماضي والأمر، وأنه لا فرق بينها، فيزيدون الألف عقب واو الجماعة مع الفعل المضارع، ولا ينظرون إلى كونها حلت محلَّ النون، وأنَّ أصل موضعها التوسُّط لا التطرُّف، ويذهب إلى هذا جمهور العلماء، وهو ما عليه العمل عند المحدثين.

٢- فريقٌ يرى عدم زيادتها مع الفعل المضارع المسبوق بجازم أو ناصب، فيكتبونه: (لم يفعلوا، لن يفعلوا)، ونسب الزجَّاجيُّ هذا الرأي إلى بعض الكُتَّاب ^(٣)، ونسبه أبو حيان إلى بعض البصريين، ونقل عنه هذا ابن عقيل، والقلقشنديُّ، والسيوطيُّ ^(٤)، قال أبو حيان: "وقد اختلف البصريُّون في لحاقها في المضارع إذا اتَّصلت الواو به نحو: لن يضربوا. فالأخفش يجعله كالماضي والأمر في لحاق الألف، وبعض البصريين لا يلحقها" ^(٥).

(١) السيوطي، همع الهوامع، ٣٢٤/٦.

(٢) ينظر: الزجَّاجي، كتاب الخط، ص ٥٠؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١٤٦؛ وابن عقيل، المساعد، ٣٧٧/٤؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ١٨١/٣؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٣٢٤/٦.

(٣) الزجَّاجي، كتاب الخط، ص ٥٠.

(٤) ينظر: ابن عقيل، المساعد، ٣٧٧/٤؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ١٨١/٣؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٣٢٤/٦.

(٥) أبو حيان، الهجاء، ص ١٤٦.

٣- زيادتها بعد الواو الأصلية في الفعل المضارع

اختلف العلماء في واو الفعل الأصلية المنقلبة عن ألف من مثل: (يسمُو، ترجُو)،
أيزاد عقبها أَلْف أم لا؟ وذلك لشبهها بواو الجماعة مع الأفعال بسكونها وضمّ ما قبلها،
وانقسموا في هذه المسألة ثلاثة مذاهب^(١):

١- مذهب المنع، فلا تُكتب عندهم ألف بعد واو الفعل الأصلية لأنها لام الفعل،
فلا تُعامل معاملة واو الجماعة لعدم ثبوتها في كلِّ أحوالها، فهي تُحذف جزءاً من
مثل: (لم يدعْ، لا تقفْ)، ولا تثبت إلاّ رفعاً، ونصباً، ولعلّ هذا ما جعلهم يمنعون
إجراء حكم الزيادة عليها، قال ابن دُرُسْتَوِيه: "ولا يجوز أن تُكتب هذه الألف في
مثل: يغزوا، ويبلو"^(٢). وذهب إلى هذا البصريُّون كما نقل عنهم أبو جعفر النخّاس
واختاره، وذكر ابن السّراج أنّه مذهب الخليل، ونسبه ابن الدهّان إلى بعض كُتّاب
الكوفيّين والأخفش وقوّاه، وأبان الصّوّيُّ أنّه مذهب الفراء، ونسبه الرّجّاجيُّ إلى
بعض الكُتّاب وضعّفه، ومثله ابن مكّيّ، واستحسنه ابن قتيبة، وذكر ابن خالويه
أنّه مذهب حدّاق الكُتّاب، وهو ما عليه جمهور المحدثين.

٢- مذهب الزيادة، فتزاد عندهم الألف عقب واو الفعل الأصلية حملاً على واو
الجماعة، ولا يرون فرقاً بينهما، وهو مذهب الكسائي^(٣)، وذهب إلى هذا ابن
قتيبة، وذكر أنّه مذهب متقدّمي الكُتّاب، فقال: "وتزاد أَلْف الفصل أيضاً بعد
الواو في مثل: (يغزوا)، و(يدعوا)، وليست واو جميع، ورأي بعض كُتّاب زماننا

(١) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٨٩-١٩٠؛ وابن السّراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢٥؛
والصّولي، أدب الكتاب، ٢٤٦/٣؛ والنخّاس، صناعة الكتاب، ص ١٥٤؛ والرّجّاجي، كتاب الخط،
ص ٥٠؛ وابن دُرُسْتَوِيه، كتاب الكتاب، ص ٨٣؛ وابن خالويه، الألفات، ص ٦٧؛ وابن بابشاذ، شرح
المقدمة، ٤٦٤/٢؛ وابن مكّي، تثقيف اللسان، ص ٣٠٨؛ وابن الدهّان، باب الهجاء، ص ٤-٦؛ وابن
الأثير، البديع، مج ١/٣٦١/٢؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١٤٦-١٤٨؛ وابن عقيل، المساعد، ٣٧٧/٤؛
والسيوطي، همع الهوامع، ٣٢٤/٦؛ والضحيان، سليمان، مسائل الخلاف، مج ٥/٢٤/٧٧٦-٧٧٦.

(٢) ابن دُرُسْتَوِيه، كتاب الكتاب، ص ٨٣.

(٣) ينظر: ابن خالويه، الألفات، ص ٦٣؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١٤٦؛ وابن عقيل، المساعد، ٣٧٧/٤.

ألا تُلحق بها الألف...، فكتبوا (هو يرجو) بلا ألف...، وقد ذهبوا مذهباً، غير أن متقدّم الكُتّاب لم يزالوا على ما أنبأْتُك من إلحاق ألف الفصل بهذه الواوات كلّها، ليكون الحكم في كلّ موضع واحداً^(١). وقال بهذا نَفْطويه^(٢)، ورَجَّحه الزَّجَاجِيُّ لِأَطْرَادِهِ في المواضع كلّها، وهو ما أُلح إليه محمد ربّاع بوصفه مقترحاً، يُلغى به الفارق بين الواوات، ويتوحدّ به منهج الكتابة العربيّة في المخالفة، فتزاد ألف بعد واو الفعل الأصليّة كزيادتها مع واو الجماعة^(٣)، واعتلّ جلال الحنفي لزيادتها هنا بعلّة غريبة، فذكر أنها زيدت للتزيين، وأنّ لهذه الألف في عالم الرّؤية الجماليّة مذاقاً رائعاً كلّ الروعة^(٤).

٣- مذهب جواز الزيادة رفعاً فحسب، وهو منسوب إلى الفراء، وذلك في مثل: (هو يدعوا)، جاء عند أبي جعفر النخّاس: "فإن قلت: (فلان يرجو فلاناً) فهو أيضاً بغير ألف عند البصريين. إلّا أنّ الفراء أجاز أن تُكتب فيه ألف في موضع الرفع، لأنّها وأوساكنة"^(٥). وعلّة الإجازة الشبه بين واو الجماعة وواو الفعل في كونهما ساكنتين قبل ضمّ، وذلك بخلاف حركة الواو نصباً التي لا يُجيز الزيادة معها لفتحها، وذكر ابن السّراج أنّ ثعلباً نقل عن الفراء قوله: "أثبتوها في يدعوا ويغرّوا لَمّا أشبهت واو الجمع. وقال: كان القياس إذا نصبوا فقالوا: لن يدعوا يا هذا، أن لا يدخلوا الألف، لأنّها قد خرجت من شبه الجمع لَمّا نُصبت"^(٦). ونُصبت بمعنى فُتحت. واختار هذه الإجازة ابن الأثير^(٧).

(١) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٨٩-١٩٠.

(٢) نفطويه، أبو عبد الله إبراهيم بن محمد، المقصور والممدود، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، د.ط، د.ت، ص ٢٨.

(٣) ربّاع، محمد، ملامح من إشكالات الإملاء، مج ١٣/١٤/٢٧٧.

(٤) الحنفي، جلال، كلام على الإملاء العربي، ص ٣٩.

(٥) النخّاس، صناعة الكتاب، ص ١٥٤.

(٦) ابن السّراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢٥.

(٧) ابن الأثير، البديع، مج ١/٢/٣٦١.

٤- زيادتها بعد واوي (ذوو، أولو)

لم يشتهر أمر زيادة الألف بعد واوي: (ذوو، أولو)، مع أنهما واوان ساكنتان قبلهما ضمٌّ، لعدم زيادتهما الألف بعد كلِّ واو، بل يزيدونها في مواضع معروفة، وجاء عند بعض المتقدمين ما يشي بوجود مخالف في هذا، فنقل في هذه الزيادة مذهبان:

١- مذهب المنع، وهو مذهب الجمهور قديماً وحديثاً، فلا تُزاد ألف بعد واوي: (ذوو، أولو)، لأنَّهما ليستا كواو الجماعة، بل هما واوان متغيرتان تصحبهما الياء نصباً، وجرّاً: (ذوي، أولي)، وهذا ما يمنع ثبات ألف مزيدة لهما، ثمَّ إنَّ واويهما وردتا في اسمين لا ينفكَّان عن الإضافة، ولا يقوم معناهما إلاَّ بما بعدهما من مثل: (ذوو نسبٍ، أولو الأبواب)، ولهذا فلا حاجة لكتب ألف تفصل بين المضاف والمضاف إليه، وهما في حكم الكلمة الواحدة.

٢- مذهب الزيادة، فتُزاد ألف عقب واوي: (ذوو، أولو) عند بعضهم، فأما (ذوو) فأشار إلى زيادة الألف بعد واوها ابن دُرستويه بقوله: "زيادة الألف: فمن ذلك زيادة الألف التي تُكتب بعد واو الجميع إذا لم تتصل الكلمة بعلامة الضمير، أو لم يكن بعد الواو نون الجميع مثل: فعلوا، ولم يفعلوا، وبنوا زيد، وذووا مال"^(١). ويبدو أنَّ ما قرَّره بضمِّه كلمة (ذوو) إلى الكلمات التي تُزاد بعد واواتها ألفٌ لا تفسر له إلاَّ اعتماده القياس الدلالي لدلالة الكلمة على الجمع، فربط الزيادة به، فظنَّ أنَّ من مواضعها كلمة (ذوو) بدليل أنَّه يُقرَّر عدم زيادتها مع الأسماء الخمسة، ومنها (ذو)^(٢).

وأما صاحب كتاب المباني فأشار إلى زيادة ألف بعد واو كلمة (أولو)، ونسبها إلى الكوفيين، فقال: "ومن مذهب الكوفيين أن يكتبوا بنوا، وألوا، وضاربوا، وقتلوا، ومكرموا، ومحسنوا بألف بعد الواو، لأنَّ زيادتها وضعفها هنا كزيادتها في تحدُّوا،

(١) ابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٨٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٨٣-٨٤.

وقعدوا، وقاموا^(١). ويؤكد الكفوي هذه الزيادة مع الكلمتين، فيقول: "وكتب الألف في (ذووا) واقع من الثقات، وزيدت الألف بعد الواو آخر اسم مجموع نحو: (بنوا إسرائيل)، و(أولوا الألباب)"^(٢). ويرى جلال الحنفي أن الألف زيدت مع (أولوا) لمنع اللبس بـ(أولو) المكوّنة من همزة الاستفهام، وواو العطف، والحرف (لو)^(٣).

٥- زيادتها بعد واو جمع المذكر السالم وملحقه مضافين، وبعد ضمائر الجمع

يُضاف جمع المذكر السالم وملحقه مرفوعين، فتسقط نونهما ويخلو موقعهما، وتبقى واو علامة الرفع متطرّفةً يتلوها المضاف إليه من مثل: (كاتبو الخط)، و(بنو قومنا)، وهذا الخلوي يشبه خلوها مع الأفعال الخمسة المضارعة نصباً، وجزماً، وهو ما هيأ القول بزيادة الألف بعدها، وأمّا زيادتها بعد واو الإشباع مع ضمائر الجمع من مثل: (أنتمو، همو) فمخالفة المشهور، لأنّ هذه الواو مع الضمائر غير ثابتة ولا لازمة عند النحويين، وإن كانت أصلاً في بنائها^(٤)، لكونها حالةً من حالات ثلاث تتعاقب على الميم، هي: الإشباع، والاختلاس، والتسكين، والتسكين أعرف^(٥)، فلا يمكن إذن أن يجعل لهذه الحالة القليلة الاستعمال والمتغيرة ما للواوات الأصلية فتُزاد بعدها ألف، ويظهر أنّ من زادوها حملوها على قياس دلاليّ لما بينها وبين واو الجماعة من دلالة على الجمع، واختلفوا في هذه الزيادة على ثلاثة مذاهب^(٦):

(١) صاحب المقدمة، مقدمتان في علوم القرآن، ص ١٦١.

(٢) الكفوي، الكليات، ص ٢٤.

(٣) الحنفي، جلال، كلام على الإملاء العربي، ص ٣٩.

(٤) الشمسسان، إبراهيم، مقال وكتب ورجال، ص ١٣٣.

(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١٩١/٤؛ وابن السراج، الأصول، ٣٨٠/٢؛ وأبو حيان، الارتشاف، ٩٢٠/٢.

(٦) ينظر: ابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣ع/١٢٥؛ والصولي، أدب الكتاب، ٢٤٦/٣؛ والنحاس، صناعة الكتاب، ص ١٥٤؛ والزجاجي، كتاب الخط، ص ٥٠؛ وابن دُرستويّه، كتاب الكتاب، ص ٨٣؛ وابن خالويه، الألفات، ص ٦٧؛ وابن مكي، تثقيف اللسان، ص ٣٠٨؛ وابن الدهان، باب الهجاء، ص ٣٥؛ وابن الأنير، البديع، مج ١/٢ج/٣٦٢؛ وأبو الفداء، الكناش، ص ٥٦٩؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١٤٦؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ١٨١/٣.

- ١- مذهب المنع، وهو مذهب الجمهور قديماً وحديثاً، فلا وجه لزيادة الألف هنا، ولا تأخذ هذه الواوات حكم واو الجماعة لعدم ثباتها وتغيرها، وهو مذهب البصريين، جاء عند صاحب كتاب المباني: "والبصريون يكتبون بنو، وأولو، وضاريو، وما شاكلهنَّ بغير ألف بعد الواو"^(١). وألح أبو جعفر النحاس إلى نسبة هذا المذهب إليهم، وهو ما اختاره الزجاجي، وصرَّح به القلقشندي ورجَّحه.
- ٢- مذهب زيادة الألف بعد واواتها ومعاملتها معاملة واو الجماعة، وذهب إلى هذا الكوفيون، جاء عند صاحب كتاب المباني: "ومن مذهب الكوفيين أن يكتبوا بنوا، وألوا، وضاريو، وقاتلوا، ومكرموا، ومحسنوا بألف بعد الواو، لأنَّ زيادتها وضعفها هنا كزيادتها في تحدَّثوا، وقعدوا، وقاموا"^(٢). وقال القلقشندي: "ومذهب الكوفيين أنَّها تلحق، فيكتبون ضاريو زيد، وقاتلوا عمرو، وهموا بألف بعد الواو في الجميع"^(٣). وهو ما أثبتته لهم بعض النحويين^(٤)، ونسبه ابن خالويه إلى بعضهم، ومثله أبو جعفر النحاس الذي ذكر أنَّها زيادة لا معنى لها ولا وجه^(٥). وأكَّد هذه الزيادة ابن دُرستويه، وابن مكي^(٦)، وذكر جلال الحنفي أنَّ إثبات الألف بعد واو جمع المذكر السالم المضاف جاء تمييزاً لهذه الأسماء عن الأسماء الملاحقة بجمع المذكر، مرجَّحاً هذه الزيادة، ومشيراً إلى حرصه على إثباتها^(٧).
- ٣- مذهب جواز الزيادة والمنع، مع ترجيح منعها، وذهب إلى هذا ابن الدهان^(٨)، وابن الأثير الذي قال: "فأمَّا ظالموزيد، وبنوا عمرو، وهمو، وأتمو فلك الحذف

(١) صاحب المقدمة، مقدمتان في علوم القرآن، ص ١٦١.

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ١٨١/٣.

(٤) ينظر: أبو حيان، الهجاء، ص ١٤٦؛ وابن عقيل، المساعد، ٣٧٧/٤؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٣٢٤/٦.

(٥) ينظر: النحاس، صناعة الكتاب، ص ١٥٤؛ وابن خالويه، الألفات، ص ٦٧.

(٦) ينظر: ابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٨٣؛ وابن مكي، تثقيف اللسان، ص ٣٠٨.

(٧) الحنفي، جلال، كلام على الإملاء العربي، ص ٣٣.

(٨) ابن الدهان، باب الهجاء، ص ٣٥.

والإثبات، والحذف أحسن"^(١). ومن المحدثين من أجاز هذه الزيادة مع جمع المذكّر السالم^(٢).

زيادة الألف بعد الواو عند المحدثين

ناقش المحدثون مسألة زيادة الألف بعد الواو، وكانوا فريقين: فريق سار على خطأ القدماء في قبولها بوصفها موروثاً كتابياً تلقاه الآخر عن الأول ولا حاجة لتغييره، بل زيد ما زادوا، ونحذف ما حذفوا، وهذا مذهب الجمهور منهم، وهو الذي عليه العمل اليوم بلا خلافٍ، وأقصى ما جدّ عندهم البحث عن تفسير مقنع لهذه الزيادة بالإفادة من معطيات الدرس الصوتي الحديث، وفريق آخر من دعاة إصلاح الكتابة العربيّة، وهم قليل، يرون ضرورة موافقة المكتوب المنطوق، فذهبوا إلى القول بحذف هذه الألف لخلوّ وظيفتها الكتابيّة من اللفظ.

ولعلّ مجلة عالم الغد العراقيّة متمثلةً في هيئة تحريرها المكوّنة من: (حسن الدجيلي، وهاشم الحلّي، وفريق السيد) هي أوّل من أثار هذه المسألة، فأعلنت في عددها الصادر في أبريل من عام ١٩٤٥م أنّها ستكتب على صفحاتها الأفعال التي تنتهي بواو الجماعة بلا ألفٍ، وكاتب بعض العلماء والأدباء لاستشارتهم في ما تنويه، ولخصّ عبد الجبار القرّاز في دراسته ما صدر عن ذلك الاستفتاء^(٣)، فكانت النتيجة أنّ أنستاس الكرّملي، وعبد الكريم الدجيلي رفضا ما تقترحه المجلة، وأثرا الإبقاء على الألف المزيدة تبعاً لسلفنا، وحرّر لهم الدجيلي مقالاً عنوانه (ب) وجوب الألف الفارقة بعد واو الجماعة) نُشر على صفحات المجلة، وعقبت هيئة التحرير على مقاله بأنّ إصلاح الرسم لا يصحّ توقُّفه على جيل دون جيل، وأنّ يُردّ لمجرد التمسُّك بالاتباع، لأنّ مسألة حذف الألف مما لا تمسُّ جوهر اللغة، وأنّ الإصلاح عادةً ما ينشأ من دعوة فردية، ثمّ يُعمّم ويشاع، وهذا لا يمنع أن تبدأ المجلة بهذه الدعوة.

(١) ابن الأثير، البديع، مج ١/ج ٢/٣٦٢.

(٢) أحد الآباء اليسوعيين، القواعد الجلية، ص ١٤٨.

(٣) القرّاز، عبد الجبار، الدراسات اللغوية، ص ٢٠١-٢٠٥.

وأجاب آخرون بالإيجاب عن استفتاء المجلة، ومنهم داود الجلبي، وطه الرأوي، وعز الدين آل ياسين، ومحمد بهجة الأثري، ومصطفى جواد. يقول الجلبي: "لا أرى من سبب لكتابة ألف الجماعة في الفعل الماضي لجمع الغائب مثل (علموا)، لأننا إذا كتبنا (علمو) بلا ألف لا يحصل التباس بكلمة أخرى"^(١).

واقترح متى عقرأوي في بحث له بعنوان: (إصلاح الخط العربي) نشره في مجلة المقتطف في مايو من عام ١٩٤٥م حذف الألف الزائدة من الأفعال المجموعة في الماضي، والمضارع، والأمر للتخلص من غلطة شائعة في الإملاء^(٢). وهذا يعني أن بين دعوته ودعوة المجلة شهراً واحداً فحسب، وإذا ما علمنا أن متى عقرأوي إبان تلك الحقبة كان عميد دار المعلمين ببغداد^(٣) استنتجنا أن الدعوتين صدرتا عن قوس واحدة، وأن كوكبة من العلماء العراقيين هم أول من نادى بهذه الدعوة.

واستمرت المطالبة بعدهم بحذف الألف بعد الواو، فهذا عبد الفتاح الزين يرى عدم فائدة رسم الألف الفارقة، ويدعو إلى حذفها لغياب مقابلها الصوتي^(٤)، ومثله عبد الفتاح الحموز الذي يرى أنه لا ضرورة إلى هذه الزيادة لكون القرائن المختلفة في التركيب كفيلاً بتحقيق أمن اللبس، ويدعو الجهات المختصة كالمجامع والهيئات إلى استصدار قرار عام لإلغاء هذه الألف من كتابتنا^(٥). ويرى بعضهم أنه لا مسوغ اليوم لزيادتها سوى تقليدنا القدامى، ولا فائدة مطلقاً منها، بل في زيادتها تعقيداً إملائياً، وبقاؤها يوقع الكتاب في الخطأ، والأولى عدم زيادتها عملاً بقاعدة: (كل ما لا ينطق لا يكتب)^(٦).

(١) المرجع نفسه، ص ٢٠٣.

(٢) عقرأوي، متى، إصلاح الخط العربي، مج ١٠٦/٥ ج ٤٣٩/٥.

(٣) القزاز، عبد الجبار، الدراسات اللغوية، حاشية ص ٢٠٦.

(٤) الزين، عبد الفتاح، في رسم القرآن، مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، بيروت،

١٩٨٦م، ع ٣٨٤/١٤٢.

(٥) الحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ١/٣٣٢.

(٦) يعقوب، إميل، يا مجمع اللغة العربية، أجلس الهمزة وأوقف الألف، ص ١٠٥، والتميمي، حيدر،

علة الإملائية، ص ٥٤.

ولم يكن أمر هذه الزيادة - بعد اقتناع الجميع بثبوتها، وأنه لا جدوى من محاولة إلغائها - ليمرّ عند المحذّثين دون تفسير، فكانت هناك بعض المحاولات، وأشهرها فُسِّرت به ما يأتي:

١- احتمال أن تكون هذه الألف العمودَ أو الخطَّ المستقيم الذي كان يشبه الألف في كتابة الخطّ المسنّد ليفصل بين الكلمات حتى لا يلتبس بعضها ببعض، فأخذته الكتابة العربيّة في هذا الموضع، وافترض هذا غانم قدوري واستبعده^(١)، واستبعاده إيّاه صواب، لأنّ الفصل بين الكلمات في الخطّ المسنّد لم يختصّ بما أخره واو، بل مع الكلمات كلّها^(٢).

٢- احتمال أن تكون الألف التي كانت تتبع الأسماء النكرة في الكتابة الأراميّة في فروعها المختلفة، ولا سيّما عند فقدان هذه الألف قيمتها التعبيريّة، وتحوّلها إلى نهاية عاديّة للأسماء، وافترض هذا الاحتمال طارق خوالدة وضعّفه^(٣)، وأصاب في تضعيفه إيّاه، لأنّ هذه الألف في الأراميّة لم تكن تلحق الكلمات النكرة كلّها^(٤).

٣- احتمال أن تكون مأخوذةً من الكتابة البهلويّة الفارسيّة التي ظهر فيها الخطّ الفاصل بين الكلمات في نهاية القرن السادس الميلاديّ، وهو كالخطّ في كتابة المسنّد، وذهب إلى هذا المستشرقان ألتايم (Altheim)، وشتيال (Stiehl)، وردّ عليهما فرنر ديم (Werner Diem) بصعوبة قبول هذا التفسير لكون بواكير الكتابة العربيّة الأولى ظهرت في نهاية القرن السادس الميلاديّ، ولهذا فالنقل يستحيل لظهور هذه الألف منذ القدم عند العرب، وليس ثمة تأثير بين الكتابتين^(٥).

(١) الحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٣٤٩.

(٢) الهمداني، الإكليل، ١٥٤/٨.

(٣) خوالدة، طارق، رسم المصحف في ضوء الكتابات السامية، ص ١٨٦.

(٤) ولفنسون، إسرائيل، تاريخ اللغات السامية، جدول بقائمة مشتركة من الكلمات السامية، ص ٢٨٣-٢٩٠.

(٥) ديم، فرنر، تطور قواعد الإملاء والترقيم، ص ١٧١، ص ١٧٧.

٤- احتمال أن تكون صورةً خطيَّةً كان لها ما يقابلها لفظاً، ولم تكن زائدةً بعد واو الجماعة، ومع تغيير اللغّة وتطوُّرها تُخلَّص من نطقها وبقيت كتابتها، وذهب إلى هذا حسن حمزة^(١).

وفي رأي أن علّة الزيادة راجعة إلى تأثر الكتابة العربيَّة بالكتابة النبطيَّة في رسم الواو المتطرّفة، فالكتابة النبطيَّة لا تُلحِق ألفاً بعد الواو مع الأفعال والأسماء، فرُسمت الأفعال في النقوش النبطيَّة بلا ألفٍ هكذا: (عبدو، سلطو، حدثو)^(٢)، ومثلها أسماء الأعلام من مثل: (نبطو، كهيلو، منوتو، غوثو)^(٣). وقد تأثرت الكتابة العربيَّة في بواكيرها الأولى بهذا الإلحاق، وهو أمرٌ متوقَّعٌ، فظهرت في نقوشها الأولى أسماء أعلام ملحقة بها واو من مثل: (كعبو، نزر، مذجو، شمرو، معدو)^(٤)، وليس هذا فحسب، بل ألحقت الواو بأسماء المناطق والدَّوات، فجاءت كلمة القبر في نقش رُقوش (٢٦٧م) منكّرةً ومعرفةً: (قبرو، القبرو)، وجاءت مدينة الحجر (الحجرو)^(٥)، وهذا يدلُّ على قوة التأثير بين الكتابتين.

وهذه الظاهرة ثابتة مع الأسماء، ولم تبرز مع الأفعال، ولكن من المرجَّح أن اقتفاءهم الكتابة النبطيَّة في إلحاق واو بعد الأسماء سيجعلهم يقتفونها في إلحاقها بالأفعال لقوّة التأثير بين الكتابتين، وهنا تنبّه الكاتبون إلى اشتراك مدلولات بعض الأسماء في العربيَّة مع الأفعال، فوجدوا أن أسماءً من مثل: (عمرو، سعدو، نزر، شمرو) يقابلها في العربيَّة أفعالٌ من جذرها اللغويّ، فيصبح اللبس وارداً بينهما، وبسببه يلزمهم التفريق بينهما في مرحلة نشوء الكتابة العربيَّة وتكوُّنها، إذ لم يكن ثمة نحو، أو صرف، أو قواعد رسم، فاخترت أن يُضيفوا خطأً يشبه الألف بعد واو الجماعة في الأفعال حتى لا تلتبس

(١) حمزة، حسن، ألف الفصل، حوليات الجامعة التونسية، تونس، ١٩٩١م، ٣٢٦/٣٩.

(٢) الذيب، سليمان، قواعد اللغة النبطية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠٠٢هـ، ص ٥٠.

(٣) الحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٧٤.

(٤) ينظر: المريخي، مشلح، نقش رُقوش، ٣٦/١-٣٧؛ ونامي، خليل، أصل الخط العربي، مج ٣/ج ١/٩٠-

٩١؛ والحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٧٤.

(٥) المريخي، مشلح، نقش رُقوش، ٣٦/١-٣٧.

بالأسماء، ولعلَّ اختيارهم الزيادة مع الأفعال دون الأسماء لما رأوا من تغيُّرها زمنًا، ولموضع النون في الأفعال المضارعة بعد الواو التي تسقط نصبًا وجزمًا، فاستوحوا بهذا وضع الألف بعد الواو تمييزًا، فكان هذا أوَّل أمرها، ومع تطوُّر الكتابة العربيَّة تُخلِّص من هذه الواو النبطيَّة في الأسماء، فكتبت بلا واوٍ، فانمازت بهذا عن الأفعال.

وكان المفترض أن تُحذف الألف مع الأفعال لانتهاؤها وظيفتها التمييزيَّة، ويبدو أنَّ اضطرابهم في حذفها والتمسُّك بها كان حاضرًا بين الكاتبين، فمنهم من حذفها لعدم الحاجة إليها، ومنهم من أبقاها أتباعًا، ومن ملامح هذا الاضطراب ما جاء في رسم المصحف من أفعال مسندة إلى واو الجماعة دون أن تلحقها ألف الفصل من مثل: (جاؤو، باؤو)، وأفعال أُخْتُلف في ألفاتها باختلاف مواضعها ومصاحفها، وهي: (فاؤوا، عتوا، سعوا، تبؤوا)^(١)، ويبدو أنَّ في هذا دليلًا على أنَّ تلك المرحلة كانت تشهد صراعًا - الغلبة فيه كانت للمثبتين - بين من يثبت الألف بعد الواو مع الأفعال وبين من يحذفها.

٢- زيادة الواو (الضقة الطويلة)

زيدت الواو في الكتابة العربيَّة لأمن اللبس وسطًا، وطرفًا في مواضع محصورة، بعضها أُلغيت، وبعضها ما زالت شاهدةً على وجه من أوجه المخالفة الإملائيَّة بين المكتوب والمنطوق.

أ- زيادة الواو وسطًا

تُزاد الواو وسطًا في ثلاثة مواضع: في بعض الأسماء الملحقَّة بجمعي المذكر والمؤنث السالمين من مثل: (أولو، أولي، أولات)، وبعض أسماء الإشارة من مثل: (أولئك، أولى، أولاء)، وفي كلمة: (أُوخِيَّ) تصغير (أخي)، وسأتناولها على النحو الآتي:

(١) ينظر: الداني، المقنع، ص ٣٤-٣٥؛ وابن وثيق، الجامع، ص ٥٦.

١-زيادة الواو في: (أولو، أولي، أولات)

تأخذ هذه الألفاظ الملحقمة بجمعي المذكّر والمؤنث السالمين حكمهما في الإعراب، فترفع في المذكّر بالواو، وتُنصب وتجرُ بالياء، وهي بمعنى أصحاب وصاحبات، ولا مفرد لها من أصلها، ولا خلاف بينهم في زيادة الواو في هذه المواضع، ولكنهم لم يشيروا إلى علّة هذه الزيادة، واكتفى الداني بالإشارة إلى أنّهم زادوها للفرق أو لبيان الهمزة^(١)، ولم يوضح نظيرها الذي تميّزت منه.

ولعلّ ابن الحاجب (٦٤٦هـ) أوّل من أشار إلى علّتها بقوله: "وزادوا في أولي وأواً فرقاً بينه وبين إلى، وأجري أولو عليه"^(٢). ويبدو أنّه تعليل لم يشتهر بين النحويين بدليل قول أبي حيّان (٥٤٧هـ): "وأما أولو وأولات فلم أظفر في تعليقه بنصّ، ويمكن عندي أن يكون زادوا الواو فيه للفرق بين أولي في حالة النصب والجرّ وبين إلى الحرف، وحملت حالة الرفع على حالة النصب والجرّ، وحمل التأنيث في أولات على التذكير في أولي"^(٣). وقوله إنّهُ لم يظفر بنصّ في تعليل زيادتها يدلّ على سكوت العلماء عن هذا، وأنّه لم يصله نصّ ابن الحاجب الذي أصبح المعوّل عليه عند من جاء بعدهما من العلماء^(٤).

وإنّ اتّضحت علّة الزيادة في (أولي) فإنّها غير واضحة في (أولو)، وإن كانت علّة الحمل على النصب هي المتوافرة كما ذكر أبو حيّان، وبالعودة إلى رسم الكلمة في المصاحف القديمة يظهر ما يمكن به تفسير زيادتها، إذ وردت مرسومةً في بعضها هكذا: (أولا) بألف في آخرها وبلا واو بعد اللام، وفي بعضها وردت (ألوا) بحذف الواو المزيدة بعد الهمزة^(٥).

ورسمها (أولا) هو محلّ التمييز الذي لأجله زيدت الواو في ما يبدو، إذ إنّ الكلمة قبل زيادة الواو فيها (ألا) ستشبهه ببعض الكلمات التي تُرسم هكذا (الا) من مثل حروف

(١) الداني، المقنع، ص ٥٩.

(٢) الرضي، شرح الشافية، ٣/٣٢٧.

(٣) أبو حيّان، الهجاء، ص ١٥٢.

(٤) ينظر: ابن عقيل، المساعد، ٤/٣٧٨؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٣/١٨٣؛ والسيوطي، همع

الهوامع، ٦/٣٣٢.

(٥) الجميري، بشير، معجم الرسم العثماني، ٢/٨٤٧.

الاستثناء، والاستفتاح، والعرض، والحروف المدغمة من (إن ولا)، أو (أن ولا)، وهو ما يستلزم التفريق بينهما، فزادوا الواو في ملحق الجمع لثباته، ولما كان الضمة من الهمزة، وأمّا الصورة الأخرى (ألوا) فأصل الكلمة بلا زيادة واو، وهي الصورة التي اقترحها محمد العدناني مع حذف الألف هكذا: (ألوا)، والتمس من المجامع اللغوية النظر في هذا المقترح، مشيراً إلى غياب مسوِّغ زيادتها، غير مُخطئٍ من يكتبها بزيادة الواو^(١).

٢- زيادة الواو في: (أولئك، أولى، أولاء)

هذه أسماء إشارة ترجع إلى أصل مشترك (ألى) غُيرت زيادات ولواحق، ف(أولئك) هي (أولاء) التي ألحقت في آخرها كاف الخطاب، فتوسّطت الهمزة وحذفت الألف وبقيت الواو، وأمّا (أولى) فلغة في (أولاء) بالقصر، حذفت همزتها فتطرّفت ألفها فقلبت ياءً، ونُقل عن الفراء أنّ قصرها لغة تميم، ومدّها لغة الحجاز، وتلحق الكاف ب(أولى) فتصبح (أولاك)، ونُقل عن قطرب أنّ الواو فيهما لغة على إشباع ضمة الهمزة^(٢)، وعليه فليست الواو زائدة على هذه اللغة.

وأتفقوا على أنّ زيادة الواو في (أولئك) جيء بها فرقا بينها وبين (إليك) حرف الجرّ ومجروره ضمير الخطاب الكاف، لأنّ أصل الكلمة قبل الزيادة (ألاء)، وعند إلحاق كاف الخطاب بها صارت (ألائك)، وعند حذف الألف أصبحت (ألئك)، فشابهت كلمة (إليك) قبل ظهور الهمزة واستعمال الإعجام، فزادوا للفرق بينهما واوًا بعد همزة القطع في اسم الإشارة لكان الضمة، فصارت (أولئك)، وكانت أولى بالزيادة، لأنّ الزيادة في الأسماء أكثر، ولا زيادة في الحروف^(٣)، وإجماعهم على هذه العلة لم يخلُ من خلاف في بيان دلالة (إليك) التي اختلفوا فيها على مذهبين^(٤):

(١) العدناني، محمد، معجم الأخطاء الشائعة، ص ٣٢.

(٢) ينظر: أبو حيان، الارتشاف، ٩٧٥/٢؛ وابن عقيل، المساعد، ١٨٤/١.

(٣) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٠١؛ والصولي، أدب الكتاب، ٢٥١/٣؛ والنحاس، صناعة الكتاب، ص ١٣٦؛ والزجاجي، كتاب الخط، ص ٥١؛ وابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٨٧؛ وابن مكي، تثقيف اللسان، ص ٣١١؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١٥١؛ وابن عقيل، المساعد، ٣٧٨/٤؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٣٢٧/٦.

(٤) ينظر: أبو حيان، الهجاء، ص ١٥١-١٥٢؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٣٢٧/٦-٣٢٨.

- ١- فريقٌ يقرّر أنّ (إليك) حرفيّة البناء تتكوّن من حرف الجرّ (إلى)، ومجروره ضمير الخطاب الكاف، وهذا قول البصريّين، وأكثر جمهور النحويّين.
- ٢- فريق يرى أنّ (إليك) اسميّة البناء بمعنى (عندك)، فقد حُكي عن العرب قولهم: انصرفت من إليك. بمعنى من عندك، وقال بهذا الكوفيّون، وحجتهم أنّ الفرق إنّما يقع بين المتحدّين، فيكون (أولئك، وإليك) اسمين لا اسماً وحرفاً، لأنّ المختلّف يتبيّن معناه، وينماز من الاسم، فلا يحتاج إلى فرق. وردّ عليهم بأنّ ذلك لا يشترط في التفريق بين المشتبهين بدليل أنّهم فرّقوا بين (مائة، ومنه)، وهما غير متحدّين^(١).

وأقرّ المحدثون هذه الزيادة، وقعدوا لها في مؤلفاتهم بأنّها من مواضع الزيادة في الكتابة^(٢)، واقترح بعضهم إعادة النظر في كتابة (أولئك) لكون علّة التمييز بين متشابهين واهيةً وغير مقنعة، ولا مسوّغ لها، فاقترح بعضهم حذف الواو منها، فتكتب (ألئك)^(٣)، واقترح آخرون إعادة ألفها المحذوفة لتكتب (الألك)^(٤)، وأبعد النجعة متى عَقراوي فاقترح إعادة الألف المحذوفة مع الإبقاء على زيادة الواو لتكتب (أولائك)^(٥)، ولم يكتب لهذه المقترحات الذبوع، غير أنّ محمد أبو نوار أكّد أنّه رأى هذه الكلمة مكتوبةً

(١) أبو حيان، الهجاء، ص ١٥٢.

(٢) ينظر: الغلابيني، مصطفى، جامع الدروس، ١٤٠/٢؛ ووالي، حسين، كتاب الإملاء، ص ١٠٨؛ وإبراهيم، عبد العليم، الإملاء والترقيم، ص ٨٢؛ وهارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ٣٢؛ ومجمع اللغة، قواعد الإملاء، ص ٢٢؛ والمركز العربي، دليل الضوابط، ص ٦٨؛ ونافع، غريب، الضياء، ص ٨٦؛ والخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ٤٨٦/٢.

(٣) ينظر: إبراهيم، عبد العليم، الإملاء والترقيم، ص ١٢٤؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٣٩٥/١-٣٩٦؛ والدقاق، عمر، قواعد الإملاء، مج ٧٣/٤، ٩٣٩.

(٤) ينظر: الإسكندري، أحمد، تيسير الهجاء، ع ٣٧٩/١؛ والجاسر، حمد، قواعد الإملاء، س ٣١/٣، ٢٦١/٤؛ وأبونوار، محمد، مشكلات إملائية واقتراحات، ع ١٤٦/٧؛ ورباع، محمد، ملامح من إشكالات

الإملاء، مج ١٣/١٤، ٢٥٨.

(٥) عَقراوي، متى، إصلاح الخط العربي، مج ١٠٦/٥، ٤٣٩.

هكذا (الألئك) في بعض الكتب الصادرة في تونس والمغرب^(١)، وتغيير رسمها في بعض دول المغرب العربيّ يمثّل اتجاهاً تصحيحياً عند بعضهم لم يعمّم، وأزعم أنّهم عادوا إلى رسمها بالزيادة كما كتبها السلف والخلف.

واختلف المحدثون في تعليل هذه الزيادة، فيرى جان كانتينو (Cantino Jan) أنّ الواو المزيدة في (أولئك) ما هي إلا رمز صوت الضمة القديمة، لأنّ هذا متوقّع في بدء الكتابة العربيّة عندما أدخل نظام الحركات فيها، فكان يشوبها بعض القصور في التمثيل كما في (أولئك)^(٢)، وهو بهذا التفسير يقرّر ما أكّده الداني أنّ العرب لم تكن أصحاب شكل ونقط، فكانوا يَصوِّرون الحركات حروفاً، فتصوِّر الفتحه ألفاً، والكسرة ياءً، والضمة واوًا^(٣)، وذهب إلى هذا التفسير غانم قدوري، منوهاً بقدم هذا التصوير عند العرب في رسم الحركات الطويلة^(٤).

ويذهب رابين (Rabin) في ما ينقل عنه فرنرديم (Werner Diem) إلى أنّ الواو في (أولئك) رمزٌ لضمة طويلة استُهلَّ بها مقطع الكلمة (أو)، جاءت عوضاً عن صامت محذوف هو اللام، إذ أصل الكلمة الافتراضيّ عنده (أللائك) بلامين خُولف بينهما بإسقاط الأولى، ومطل حركة الهمزة وإشباعها لتصير واوًا عوضاً عن الحذف، فصارت (أوللائك)، ثم في مرحلة لاحقة قُصرت الواو نطقاً لتصبح ضمةً. وردّ كلامه ناقله، مؤكِّداً أنّه لا دليل على أنّ هذه الواو في (أولئك) كانت تُنطق واوًا في مرحلة نشوء اللغة العربيّة، ولا دليل على الصيغة الافتراضيّة (أللائك) في أنّها أصل الكلمة^(٥).

وينقل فرنرديم (Werner Diem) عن هانز ركندروف (H.Reckendorf) تفسيراً آخر ويقرّه، مفاده أنّ الواو في: (أولى، أولاء، هؤلاء) ترمز إلى ضمة قصيرة، فرمزت بهذا إلى

(١) أبو نار، محمد، مشكلات إملائية واقتراحات، ع١٤٦/٧.

(٢) كانتينو، جان، دروس في علم أصوات العربية، ص١٥١.

(٣) الداني، المحكم، ص١٧٦.

(٤) الحمد، غانم، رسم المصحف، ص٣٩٠.

(٥) ديم، فرنر، لمحات عن تطور الكتابة، ع١١٦/١١٦-٥٦٢.

صامت يربط بين حركتين، وعنده أنْ واو (أولئك) هي واو (هؤلاء) المسهّلة (هؤلاء) في اللهجة الحجازية التي تميل إلى التسهيل، وبها رُسم المصحف، والذي حصل أن الكتاب حملوا (أولئك) على أقرب نظير لها في الرسم، وهو (هؤلاء) المسهّلة، فكتبوا (أولئك) بالواو، كأنهم أبدلوا الهاءَ فيها همزةً، وأبقوا على الواو (أولاء)، ثمّ مع الكاف أصبحت (أولئك)، وبعد حذف الألف (أولئك)^(١).

وأما الزيادة في أختيها (أولى، أولاء) فعلتها أمن اللبس بين مشتبهين، فأشاروا إلى أن الواو زيدت في (أولى) للفرق بينها وبين (إلى) حرف الجرّ، جاء عند أبي جعفر النحاس: "وزادوها في (أولى) فرقاً بينها وبين (إلى)"^(٢). وأما (أولاء) فللفرق بينها وبين (إلا أو ألاً)، لأنهم كثيراً ما يحذفون الهمزة المتطرفة، وهذا ما جاء عند ابن دُرستويه من أنهم زادوا الواو في (أولاء) فرقاً بينها وبين ألا وإلا^(٣)، وجاء عند ابن الدهان أن زيادة الواو في (أولاء) مذهب البصريين للفرق بينها وبين (ألاً)^(٤).

٣- زيادة الواو في (أوخي)

زيدت الواو في (أوخي) فرقاً بينها وبين مكبرها (أخي) لتشابههما رسماً بلا زيادة، إذ لا يختلفان إلا بالشكل، وهو ما لم يكن له وجود قديماً، فاضطرهم هذا إلى زيادة واو مع بنية التصغير لمناسبة ضمة الهمزة كما في (أولئك)^(٥)، فرسموها (أوخي)، وقد اختلف فيها على مذهبين^(٦):

(١) المرجع نفسه، ٥٦٢/١١ع-٥٦٣.

(٢) النحاس، صناعة الكتاب، ص ١٣٦.

(٣) ابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٨٧.

(٤) الدهان، باب الهجاء، ص ٣٠.

(٥) القلقشندي، صبح الأعشى، ١٨٣/٣.

(٦) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٠١؛ والصوني، أدب الكتاب، ٢٥١/٣؛ والزجاجي، كتاب الخط،

ص ٥١؛ وابن مكي، تثقيف اللسان، ص ٣١١؛ والعكبري، اللباب، ٤٨٤/٢؛ وابن عصفور، شرح الجمل،

٣٤٨/٢؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ١٥٢؛ وابن عقيل، المساعد، ٣٧٨/٤؛ والقلقشندي، صبح الأعشى،

١٨٣/٣؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٣٢٨/٦.

١- مذهبٌ يقرُّ زيادتها للفرق بين المصغَّر والمكبَّر، فزادوا الواو في (أوخي) لمكان الضمَّة من الهمزة، وعلَّلوا زيادتها مع المصغَّر بكونه فرعاً عن مكبَّره، وأنَّه مغيَّر للتصغير، والتغيير يأنس بالتغيير، فكان أولى بالزيادة، ونسب الزجَّاجيُّ هذا القول إلى بعضهم، ونسبه ابن عصفور إلى بعض أهل الخطِّ، وتبعه أبو حيان، وابن عقيل، واختاره ابن قتيبة، وذُكر أنَّه من مواضع زيادة الواو رسماً عند الصُّويِّ، وابن مكيِّ.

٢- مذهبٌ يمنع زيادتها، فالأصل عندهم الإبقاء على الكلمة كما هي، والاكتفاء بضبطها بالشكل (أخي)، ويدلُّ على هذا أنَّها لم تُذكر من مواضع الزيادة عند ثلَّة من العلماء، منهم ابن دُرستويِّه، وابن بابشاذ، وابن الدهان، والحيدرة، وابن الحاجب، والرُّضيُّ، وأبو الفداء^(١)، وعدَّ أبو جعفر النحاس زيادة الواو فيها خطأً، لأنَّ الشكل يُغني عنها^(٢)، ولم يستحسن الزجَّاجيُّ هذه الزيادة، معلِّلاً بأنَّ الشكل يُغني عنها، ومشيراً إلى أنَّ كُتَّاب زمانه لا يزيدونها^(٣)، وأكَّد ابن عصفور أنَّ مذهب أكثر أهل الخطِّ عدم زيادتها، معلِّلاً أنَّ التصغير فرع عن التكبير، وليس بناءً أصلياً^(٤)، فالأولى ألا يُغيَّر لتبعيته، ووافقه أبو حيان، والقلقشنديُّ، والسيوطيُّ.

ولم يعد لهذه الزيادة ذكرٌ عند المحدثين، إذ لا تُعدُّ من ضمن مواضع زيادة الواو في الكتابة، وهذا إجماع عندهم، والغريب أنَّ بعضهم يستحسن عدم زيادة الواو في التصغير لزوال الفرق بالضبط والشكل^(٥)، ويرجِّح سليمان الضحيان عدم زيادتها، لأنَّها خلاف الأصل، ولأنَّ الضمَّة تُغني عن الواو^(٦). ولا أعلم ما قيمة الاستحسان والترجيح في مسألة

(١) ينظر: ابن دُرستويِّه، كتاب الكتاب، ص ٨٦-٨٧؛ وابن بابشاذ، شرح المقدمة، ٤٦٥/٢؛ وابن الدهان، باب الهجاء، ص ٧؛ والحيدرة، كشف المشكل، ص ٦٠١؛ والرُّضي، شرح الشافية، ٣/٣٢٧-٣٢٨؛ وأبو الفداء، الكناش، ص ٥٧٠.

(٢) النحاس، صناعة الكتاب، ص ١٥٥.

(٣) الزجَّاجي، كتاب الخط، ص ٥١.

(٤) ابن عصفور، شرح الجمل، ٣٤٨/٢.

(٥) ينظر: الحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ١/٣٩٥؛ والخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ٤٨٩/٢.

(٦) الضحيان، سليمان، مسائل الخلاف، مج ٥/٧٧١.

طُويت صفحاتها، وكأني بهم يُشعرون القارئ أن هناك من لا يزال يكتب الكلمة بالواو، وهذا ليس بصحيح.

ب- زيادة الواو طرفاً

لم يثبت أن زيدت الواو طرفاً إلا في اسم (عَمْرُو) فرقاً بينه وبين اسم (عَمْر)، وهي زيادة شرط لها العلماء شروطاً متعدّدة لتصحّ، فذكروا منها^(١):

١- أن يكون الاسم علماً، فلا زيادة في مثل: (لعمر الله) قَسَمًا، ولا في العَمْر بمعنى الحياة، أو الدّين، أو الزيارة، أو العَمْر بمعنى منابت الأسنان، أو اللحم المتّصل بين السنّين، ولا في العَمْر بمعنى الشجر الطّوال، أو ضرب من النخل أو التمر، أو بمعنى الفُرط أو حلقتة^(٢).

٢- أن تكون الزيادة في الاسم رفعاً، وجرّاً: (هذا عَمْرُو، مررت بعَمْرُو)، ولا زيادة نصباً: (رأيت عَمْرًا) لعلّتين: الأولى أن عَمْر لا ينصرف، فعُرف أن المنصرف عَمْرُو فانماز، والأخرى كي لا يجمعوا على الكلمة زيادتين: الواو، وألف التنوين (عَمْرُوا).

(١) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٠٠-٢٠١؛ وابن السّراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤٥؛ والصولي، أدب الكتاب، ٢٥١/٣؛ والنّحاس، صناعة الكتاب، ص ١٣٦؛ والزّجاجي، كتاب الخط، ص ٤٦؛ وابن دُرُسْتَوِيه، كتاب الكتاب، ص ٨٦؛ وابن مكي، تثقيف اللسان، ص ٣١١؛ وابن الدّهّان، باب الهجاء، ص ٧؛ والحيدرة، كشف المشكل، ص ٦٠١؛ وابن عقيل، المساعد، ٣٧٩/٤؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٣٢٨/٦.

(٢) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (ع.م.ع)، ٦٠٣/٤-٦٠١؛ والزبيدي، تاج العروس، (ع.م.ع)، ١٢٩/١٣-١٢٣. وتتبع هذه الدلالات باحثان، فذكرا دلالة أخرى، وهي أن (عَمْر) في لغة العرب قد تعني (الربّ) بدليل أنها على صيغة الصفة المشبهة (فَعْل) الدالة على الثبوت، وأن من العرب الجاهليين من كان يسمّى (عبد عمرو)، ولن يسمّى بهذا الاسم إلا أن يكون لمعنى عمرو ما كان معنى اللات والعزّى ومناف عند العرب. عبد الرحمن، نُصرت، حول دلالة (عَمْر) في القسم والدعاء في الشعر الجاهلي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، ١٩٨٣، م، ١٩٦/٦، ١٥-١٠/٢٠؛ والسامرائي، إبراهيم، مع أسماء الأعلام العربية الإسلامية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، ١٩٨٤، م، ٢٥٤/٨، ٤٣-٤٠/٢٦.

٣- ألا يكون الاسم مثنىً (عمران) أو جمعاً (عمرون) أو مصغراً (عمير) أو معرفاً (بال) (العمر)، أو مضافاً إلى ضمير (عمرك، عمره)، أو منسوباً (عمري) لاختلاف بنيتها وزوال المشابهة.

٤- ألا يقع في قافية شعر، فإن وقع حُذفت الواو حتى لا تُلفظ إيقاعاً، ولا تُحتسب وزناً.

هذه الشروط مجتمعة ما كان أحوَجهم إليها لو أنهم أسقطوا الواو من رسم الكلمة، وأبقوا الاسم على لفظه، ووكلوا أمر تمييزه إلى القرائن والسياق في مرحلة الكتابة الأولى، ثم في مرحلة لاحقة إلى الضبط والشكل.

وأجمع القدماء على أنها زيدت للتمييز بين اسمي (عمر، وعمر)، قال ابن قتيبة: "تدخل في (عمرو) في حال رفعه، وجره الواو فرقاً بينه وبين (عمر)، فإذا صرت إلى حال النصب لم تُلحق به وأوا"^(١). واختيرت الزيادة في (عمر) دون (عمر) لعلتين: الأولى أن (فعل) أخف من (فعل)، والأخرى أن عمرًا منصرف وعمر غير منصرف، فكانت الزيادة أيسر في المنصرف والأخف^(٢).

وثمة سؤال يُطرح في سبب اختيار الواو مزيدة دون أختيها أجاب عنه ابن الدهان بأنهم لوزادوا الألف لاشتبهت عليهم بألف تنوين النصب لتصرفه (عمرًا)، ولوزادوا الياء (عمري) لالتبسست بالمضاف إلى ياء المتكلم، ولهذا اختاروا الواو^(٣).

ويبدو أن اختيار الزيادة^(٤) لم يكن عامًا، بل هناك من كان يرى أنه لا حاجة لها، فهذا ابن السراج يقول: "قال محمد بن يزيد: فمن أتبع الكتاب كتب مائة كما يكتبون،

(١) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٠٠.

(٢) ينظر: أبو حيان، الهجاء، ص ١٥٣؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٦/٣٢٨.

(٣) ابن الدهان، باب الهجاء، ص ٧.

(٤) نقل علي المصري (من رجال القرن الثالث عشر) في كتابه (القواعد المفيدة ص ٩٣) عن المتأخرين بيئين ظريفيين في علة زيادة واو عمرو، ولم ينسبهما، جاء فيهما:

لقد ظلموا داودَ في أخذِ واوه وقالوا بها إصلاحُ رسمِ إِي عَمِرِ
فما زال داودُ بحسرةِ واوه يُسلطُ زيادًا يضربته مدى الدهرِ

ومن أثر الصواب كتبها بياءٍ واحدة وهمزها، وكذلك عمرو^(١). أي إنَّ من تحرَّى الصواب والقياس في رسم: (مائة، عمرو) فعليه أن يترك الزيادة فيهما. وجاء عند أبي جعفر النخَّاس: "وزادوا في (عمرو) واوًا فرقًا بينه وبين عُمر...، فإنَّ سَكَلت (عَمْرًا) في موضع الخفض والرفع لم تُلحق فيه واوًا، لأنَّه لا يُشكَل ب(عَمْر)"^(٢). وفحوى كلامه أنَّ من التزم رسم الاسم مشكولًا استغنى عن زيادة الواو لزوال الداعي لها، وهذا ما أشار إليه ابن الدهَّان من أنَّ بعضهم يستغني عن الواو بتسكين الميم أو بفتحة العين (عَمْر، عُمر)^(٣).

ووصف ابن دُرُسْتَوِيَه هذه الزيادة بالشذوذ، فقال: "وإنَّما كان شاذًّا، لأنَّ مثل هذين إنَّما يُفَرَّق بينهما بالشكل، ولو زيدت الواو في كلِّ رسم أشبهه آخر لصار أكثر الكلام بواو مثل قَلْب وقُلْب، وقَدْر وقَدَّر، وعَدْل وعَدَّل"^(٤). واستنكاره منطقيًّا، فالمتشابهات رسمًا كثيرة، ولو ميز كلُّ نظير عن نظيره بزيادة واو أو أيِّ حرف آخر لفتشت الزيادة واستقبحت، فكان التمييز بالشكل أولى.

واقترح بعض المحدثين إلغاء هذه الزيادة، والاستغناء بالشكل عنها^(٥)، وطبَّق عودة الله منيع القيسي هذه الدعوة في كتابه، منوِّها بأنَّها خطوة في إصلاح الإملاء العربيِّ، فكتب الاسم بلا واو، وأبان عن ذلك في مقدِّمة كتابه بقوله: "عَمْرُ كُتِبَ بدون واوٍ أينما وقعت، ويُفَرَّق بينها وبين عَمْرَ بفتحة على العين"^(٦).

(١) ابن السَّراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢٥.

(٢) النخَّاس، صناعة الكتاب، ص ١٣٦.

(٣) ابن الدهَّان، باب الهجاء، ص ٧.

(٤) ابن دُرُسْتَوِيَه، كتاب الكتاب، ص ٨٦.

(٥) ينظر: إبراهيم، عبد العليم، الإملاء والترقيم، ص ١٢٤؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ١/٣٠٨؛

وسلطاني، محمد، القواعد الموحدة، ص ٢٣؛ والدقاق، عمر، قواعد الإملاء، مج ٧٣/٤/٩٣٩-٩٤٠؛

والدليمي، عدنان، تيسير تعلم الإملاء، ص ٢٠١.

(٦) القيسي، عودة الله منيع، العربية الفصحى: مرونتها وعقلانياتها وأسباب خلودها، دار البداية، عمَّان،

ط ١، ١٤٢٨هـ، ص ٢١.

وجمهور المحدثين لا يرون غضاضة في زيادة الواو هنا، بل يقرؤونها ويعدونّها من مواضع الزيادة الإملائية التي تُدرّس ليُتنبّه لها وتُعرف قواعدها، مع تنبيههم على الاحتراز من الوقوع في الخطأ عند نطق الاسم، فلا تُلفظ الواو فيه، بل إنّ أحمد الإسكندري مع حرصه في مقترحه الداعي إلى ترك المخالفات الإملائية، وتمثيل المنطوق تمثيلاً سليماً في الكتابة يستثني ألف الفصل بعد الواو، واسم عمرو، ويُبقي على زيادتهما^(١).

وناقشوا علّة هذه الزيادة، واختلفت رؤيتهم، فتابع أكثرهم القدماء، فقالوا بعلّة إزالة اللبس بين العلمين، وكان لأخرين تفسيرٌ مغايرٌ، فذهب إنوليتمان (Enno Littmann)، وفرنرديم (Werner Diem)، وبعض الباحثين العرب إلى أنّ هذه الواو من رواسب الكتابة السامية القديمة في الآرامية، والنبطية التي تُزاد في الأعلام، وكان يُؤتى بها في الأكثر للدلالة على أنّ الاسم مُعربٌ، وأنّ الواو علامة للرفع، كأنّها تقوم مقام التنوين في العربية^(٢)، فتأثرت العربية بهذه الزيادة، فزيدت الواو في آخر الأعلام، فظهرت ملحقةً بالأعلام في النقوش الأولى للكتابة العربية من مثل: (كعبو، عمرو، نزر، مذجو، معدو)^(٣)، واستبعد حيدر التميمي هذا التعليل، محتجاً بما يأتي:

- أنّ ظاهرة زيادة الواو في النبطية كانت في الأسماء عامةً، وأمّا في العربية فمقتصرةٌ على عمرو، فلماذا بقيت في هذا الاسم دون غيره؟
- أنّ هذه الزيادة كانت مقصودةً لكونها اقتضرت على حالّي الرفع، والجراً، ولا زيادةً في النصب.

(١) الإسكندري، أحمد، تيسير الهجاء، ٣٧٨/١٤.

(٢) ينظر: ليتمان، إنو، أسماء الأعلام في اللغات السامية، فُضلة من مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة حالياً)، ١٩٤٨م، مج ١٠/٢ ج ٤٣؛ وديم، فرنر، لمحات عن تطور الكتابة، ١٤٠٦-١٤٠٨؛ والحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٧٤؛ وراشد، سيد فرج، الكتابة من أقلام الساميين، ص ٢٦٩؛ والشمسان، إبراهيم، من شجون اللغة، ص ١٦٧.

(٣) ينظر: المريخي، مشلح، نقش رقوش، ٣٦/١-٣٧؛ ونامي، خليل، أصل الخط العربي، مج ٣/١ ج ٩٠-٩١؛ والحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٧٤.

— أن طريقة النطق بهذه الأسماء التي تُزاد فيها الواو مجهولةٌ لنا، فلا يُعرف
أكانت الواو تُنطق أم لا؟ ولو ثبت أنها كانت تُنطق فلا مشابهةً بينها وبين
واو عمرو غير المنطوقة^(١).

وما احتجَّ به منطقيٌّ، وهو ما يجعل القول بأنَّ واو عمرو زيدت بأثر من زيادة الواو
في الأسماء النبطيةً أمراً غير مقطوع به.

ويعنُّ لي في تفسير هذه الزيادة أنَّ الواو هنا ليست مزيدةً، وإنما هي من أصل
الكلمة، وأنَّ أصلها القديم المفترض هو اسم (أمرول) المركَّب من جزأين بمعنى ذي الإله،
كما فسَّرها إنوليتمان (Enno Littmann)، فكلمة (إل) بمعنى الله مشتهرة في الساميات
عامَّة، و(إمر) بمعنى صاحب. وهذا الاسم وُجد في الكتابات الصفيَّة في بادية الشام،
وذكر إنوليتمان أنَّه اسم دينيُّ مركَّب يُقرأ بثلاثة احتمالات: (أمريل، إمرول، أماريل)^(٢)،
واختلاف هذه القراءات مردهُ إلى ما اشتهر في الكتابات السامية من إسقاط الصوائت
الطويلة في وسط الكلمة، والشاهد منها قراءة (إمرول) مع احتمال فتح الهمزة (أمرول)،
وتفسيرها بمعنى ذي الإله فُصد به في ما يبدو معنى (امرؤ) في العريَّة بمعنى إنسان أو
رجل، فالاسم معناه رجل الله، أي إنَّه منسوب إلى التديُّن والزهد في الحياة والانقطاع
للتعبُد، ويحتمل بهذا معنى عبد الله أو خادم الله، أي: (امرؤ الله)، ومثله في عربيتنا: (امرؤ
القيس) بمعنى رجل الشدة، فالقيس الشدة في كلام العرب^(٣)، مع احتمال دلالة معنى
عبد أو خادم بدليل أنَّ العرب سمَّت: (عبد القيس، امرؤ مناة، عبد مناة)^(٤)، وأصل
معنى (مرء) في اللغات السامية يدلُّ على القوة، ولا تزال في السُريانية بمعنى الربِّ، وهي
في لغتهم بلفظي: (مرا، مريا)^(٥).

(١) التميمي، حيدر، العلة الإملائية، ص ٦٢. ذكر في الحاشية أنَّ هذا الاحتجاج هو رأي بعض
الأساتذة المختصين.

(٢) ليتمان، إنو، أسماء الأعلام، مج ١٠/ج ٢/٤٨.

(٣) الزبيدي، تاج العروس، (ق. ي. س)، ٤١٨/١٦.

(٤) ليتمان، إنو، أسماء الأعلام، مج ١٠/ج ٢/٥٢-٥٣.

(٥) زيدان، جرجي، اللغة العربية كائن حيٌّ، دار الجبل، بيروت، ط ٢، ١٩٨٨م، ص ٣٠.

وبهذا يفهم من التركيب الإضافي (إمرول) أنه تحوير لاسم (امرؤ الله)، الذي لا يُستبعد أنهم سمّوا به، والذي حصل أن الهمزة سُهّلت فصار (امرؤ الله)، ثم نُحِتَ جزءاً الاسم لكثرة استعماله وسرعة النطق به فأصبح (امرول)، وهذا لا يُستبعد، فقد نُقل عن الأخصف أن معنى (عبدل) هو (عبد الله)، على تقدير أن اللام فيها جزءٌ من لفظ الجلالة (الله) ^(١)، ويبدو أن قطع همزته بالفتح هو الذي ارتضاه الناطقون دون الكسر حملاً على معنى (أمر)، وهذا تداخل دلاليٌّ فيه توافق بين الدالّتين، فعابده الله منقطعٌ لأمر الله.

وفي مرحلة لاحقة، ومع شهرة هذا الاسم وكثرة استعماله، وخضوعه لسُنن التغيير الصوتي، تَخَلَّص من اللام في آخره اقتصاداً فحذفوها، فصارت الكلمة (أمرؤ)، ثم منعاً للبس وتمييزاً لها من كلمة (امرؤ) أُبدلت الهمزة عيناً، فكانت (عمرؤ)، وإبدال الهمزة عيناً ^(٢) مما لا يُنكر قديماً في لغتنا العربيّة، بل له شواهد كثيرة التي ما زالت موجودة في لهجاتنا المعاصرة ^(٣).

وبناءً عليه كانت واو (عمرؤ) في مرحلة من مراحلها الأولى تُنطق في الكلمة لتشي بالمحذوف بعدها، وعليه كُتبت، وتُحرّي نطقها للدلالة على أصالة الواو، وأنّ الاسم له دلالاته الدينيّة الخاصّة التي لم يُرد العرب طمس ملامحها، فقد كانوا يتبرّكون به بدليل أنّ من أسمائهم (عبد عمرؤ) ^(٤)، وما كان لهم أن يُسمّوا بهذا الاسم التعبدي إلا وهم يُجلّونه لمكانته الخاصّة عندهم، وبناءً عليه فليست الواو زائدةً في بنية الكلمة للتمييز بين اسمي عمرو وعمر، لأنّ اسم عمرو توافرت له من الشهرة والقداسة عند العرب

(١) ينظر: ابن عصفور، الممتع، ٢١٣/١؛ وأبو حيان، الارتشاف، ٢٢١/١.

(٢) من الطريف أن بعض المؤرّخين العرب في عصر الحروب الصليبيّة كانوا يُعربون اسم ملك بيت المقدس (Amourri) في أحد أوجه تعريبه بعموري التي تُوحى بعروبته. زهران، البدراري، اللغة العربيّة في عصر الحروب الصليبيّة، ص ٨١.

(٣) الكفاوين، منصور، وإبراهيم النعانة، التعاقب بين صوتي الهمزة والعين في العربيّة: دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، المجلة الأردنيّة في اللغة العربيّة وأدائها، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠١١م، مج ٧/١٦٨.

(٤) ينظر: عبد الرحمن، نصرت، حول دلالة (عمر)، س ١٩٤/٦، ١١/٢٠-١٣.

القدماء ما لم تتوافر لاسم عمّر، فأكثرُوا من التسمّي به^(١)، ولهذا فلا حاجة أن يميزوا الاسم القديم المشهور بزيادة في رسمه ليفرّقوا بينه وبين الاسم غير المشهور، فهذا لا يستقيم، وإنّما هي علّة تلمّسها العلماء لإخراج المخالفة بالزيادة مخرجاً لائقاً، وإذا عُرف هذا فإنّ ما فسّرتُ به أصل الاسم في الساميات والعربيّة القديمة يُوضح، في رأيي، سرّاً بقاء هذه الواو في اسم عمرو.

(١) أحصى ابن الجراح (٢٩٦هـ) من سُمّي بعمرو من ذوي العلم والأدب حتى زمنه بأكثر من مئتي اسم. ابن الجراح، أبو عبد الله محمد بن داود، من اسمه عمرو من الشعراء، تحقيق: عبد العزيز المانع، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ، ص ٥.

الفصل السابع

الخلاف في المبدل والمتعدّد والموصول رسماً

رسماً وضبطاً عند القدماء والمحدثين

الخلاف في نظام الكتابة العربية
رسماً وضبطاً عند القدماء والمحدثين

تناولت في الفصل المتقدم المخالفة الإملائية بالحذف والزيادة، وسأتناول في هذا الفصل المخالفة بالإبدال، والتعدّد، والوصل، وهذه آخر مظاهر المخالفة في الإملاء العربيّ، وأقصد بالإبدال هنا أن يُرسم حرف في بنية الكلمة المكتوبة لا يُنطق، ومعنى التعدّد أن يكون للكلمة الواحدة رسمان برمزيّن مختلفين لهما نطقان متغايران لا إبدال بينهما صرفياً، وتعني المخالفة بالوصل تحديد شكل الكلمة المنفصلة بابتداءٍ وانتهاءٍ معلومين، أو أن تُدمج الكلمة مع أخرى فيتّصلان، فتأخذان حكم الكلمة الواحدة، فيُوقف على آخر الكلمة المتّصلة المركّبة.

وقسمت الفصل على ثلاثة مباحث، درست في الأوّل منهما المخالفة بالإبدال، وهي من الظواهر التي تمسُّ بنية الكلمة منفردةً، فناقشت أسباب ذلك تاريخياً ولغوياً للوصول إلى ما يمكن به تفسير هذه الظاهرة، والوقوف على أنماطها ومظاهرها، مقسّماً المبحث على مطالبٍ مختلفة تركّزت في الإبدال بين الصوائت.

وناقشت في المبحث الثاني المخالفة بتعدّد صور الكلمة رسماً كتعدّد الرسم بين الألف والتاء المربوطة، وتعدّد الرسم بين الألف والنون، وتعدّد الرسم بين رمزيّ صوت التاء: التاء المفتوحة أو التاء المربوطة، وتعدّد الرسم بين التاء والهاء، وتعدّد الرسم بين رموز الأصوات المتقاربة مخرجاً وصفةً.

وأما المبحث الثالث فجعلته للحديث عن المخالفة بالوصل، وهو مظهر يمسُّ الكلمات مركّبةً إذا تداخل بعضها ببعض، فتنشأ بذلك صورةٌ جديدةٌ بلامحٍ مشتركةٍ، فناقشت مظاهر هذا الدمج في كتابتنا العربيّة، وأثره في تحديد بنية الكلمة، فعرضت مناقشات العلماء في هذه المسألة ومواقفهم منها.

المبحث الأوّل المخالفة بالإبدال

يعدّ تغيير التمثيل الكتابي بين الرمز المكتوب والصوت المنطوق في بنية الكلمة من أكثر أنواع المخالفات الإملائية غرابةً، إذ لا مسوّغ لعدم تمثيل الصوت المنطوق في الكلمة كتابةً بحرفه الخاصّ، بل هو الأصل القارُّ في الكتابة المثاليّة، وأيُّ اختلال فيه يؤثّر في مثاليّة الكتابة، ويظهر عيباً من عيوبها.

وبقاء هذه المخالفة في كتابتنا العربيّة يشي برواسب تخلّفت في كتابتنا منذ نشأتها الأولى، واستمرّ تداولها جيلاً بعد جيل، ومع أنّ قوانين الكتابة تُقوّم نفسها بنفسها، فتتخلّص من كثير من مظاهر القصور مع المدى، فإنّها في المقابل تعجز عن معالجة بعضها إمّا لقلّتها، وإمّا ليسر التعامل معها بين أبناء اللغة، فيتقبلونها كما هي على علّاتها ويقرّونها، فتصبح مشاعةً بينهم، وعرفاً يعتادونه في كتاباتهم.

وثبتت مظاهر الإبدال بين الصوائت الثلاثة، وهو إبدال ما زال قائماً في نمط من الكلمات، وقسمت هذا المبحث على ثلاثة مطالب، هي: الإبدال بين الألف والياء، وهو أكثر التبدلات خلافاً في الإملاء العربيّ، والإبدال بين الألف والواو، والإبدال بين الياء والواو.

أولاً: الإبدال بين الألف والياء

إنّ تمثيل الصوت الواحد برمزين كتابيين يُعدّ خلافاً في قواعد الكتابة، وهذا ما عانتَه الكتابة العربيّة في صوت الألف الذي له رمزان يدلّان عليه، هما: رمز الألف القائمة (ا) في وسط الكلمة وآخرها، ورمز الياء غير المنقوطة (ي) في آخر الكلمة فحسب، وقد كثرت

مسائل هذا الباب اختلافاً، وسأعرض لكل مسألة نقاشها، ولكن قبل هذا التفصيل ثمة مسألة عامّة في وجود هذا الإبدال أو عدم وجوده ظهر فيها مذهبان^(١):

الأوّل: مذهب أكثر الجمهور الذين تقرّر لديهم أنّ هذين الرمزَيْن من باب الإبدال والتعاقب، وأنّ الأصل في التمثيل لرمز الألف (ا)، وإنّما جيء برمز الياء (ي) لداعٍ صرّفيٍّ قائم على قاعدة مفادها أنّ الألف في آخر الأفعال والأسماء غير أصلية لضعفها وعلتها، وهي في هذا الموضوع من بنية الكلمة تحلُّ محلَّ أصل مفترَض لم يظهر كتابةً، ولكنّه معلوم من تصاريف الكلمة التي تبيّنه، ولمّا كان أصل الألف لا يخرج عن حرفي الواو والياء فقد استقرّ لديهم أنّ الكلمة الثلاثية التي يظهر في تصاريفها الواو تُكتب ألفها الأخيرة ألفاً، وذلك مثل: (دعا، عصا) التي تظهر في تصاريفها الواو، فيقال مع دعا: (أدعو، يدعو، دعوة)، ويقال مع عصا: (عصوان، عصوات)، وأمّا الكلمات التي يظهر في تصاريفها الياء من مثل: (مشى، فتى) فيقال مع مشى: (يمشي، مشية)، ومع فتى: (فَتَيان، فِتَيان، فِتية) فُكتب ألفاتها ياءً تمييزاً لها من الكلمات السابقة، وتفريقاً بين ما أصله واوٌ، وما أصله ياءٌ.

وأطلقوا على هذين الأصلين مصطلحي: (بنات الواو، وبنات الياء)، أو (ذوات الواو، وذوات الياء)، قال ابن قتيبة: "كلُّ اسم مقصور على ثلاثة أحرف فإن كان من بنات الياء كتبته بالياء، وإن كان من بنات الواو فاكتبه بالألف"^(٢). وجاء عند نَفْطويه: "اعلم أنّ كلّ فعل ماضٍ إذا كان على ثلاثة أحرف فكتبه بالياء إذا كان من ذوات الياء، وبالألف

(١) ينظر: الفراء، المنقوص والممدود، ص ١١، ١٩، ٢٧؛ وابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٠٣-٢٠٦؛ وابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤-١٢٣-١٢٤؛ ونفطويه، المقصور والممدود، ص ٢٥؛ وابن وُلّاد، كتاب المقصور والممدود، ص ٦-٧؛ والصولي، أدب الكاتب، ٣/٢٥٣-٢٥٥؛ والنخّاس، صناعة الكتاب، ص ١٣٥-١٣٦؛ والزجاجي، كتاب الخط، ص ٦١-٦٦؛ وابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٤٠-٤٥؛ وابن خالويه، شرح المقصورة، ص ١٦٣، ١٨٠؛ وابن جني، الألفاظ المهموزة، ص ٤٤-٤٧؛ والأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، كتاب عمدة الأدباء في معرفة ما يُكتب بالألف والياء، تحقيق: جاسر أبو صفية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ١٤١٣هـ، س ١٧/٤٤ع/١٢٤-١٢٧.

(٢) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٠٣.

إذا كان من ذوات الواو^(١)، وفَسَّر ابن درستويه هذا الاختلاف في الرسم تفسيراً غريباً، فقال: "فَرَّقُوا بين ما أصله الواو وما أصله الياء في الثلاثيِّ خاصَّةً، فُكِّت ذوات الياء على المعنى، وذوات الواو على اللفظ"^(٢). ولم يُوضح معنى كتبها على المعنى.

وأما إذا جُهل أصل الألف فاتَّفَقوا على رسمها بالألف على لفظها، قال أبو عليّ القالي: "والدَّدا للهو واللعب يُكتب بالألف، لأنَّ الشيء إذا جُهل فلم يُعلم أمن الياء هو أم من الواو كُتِب بالألف"^(٣).

ولم يكتبوها ألفاً إن كان فاءً الكلمة أو عينها واوًا، فعلاً كانت الكلمة أم اسمًا من مثل: (وقى، طوى، الوجى، الجوى)، فأما علَّة عدم كتبها بالألف مع واوية الفاء فلا نَّ الواو لا توجد في العربيَّة في فاء الكلمة ولا معها إلَّا في كلمة (واو)، وعلَّته مع واوية العين منعُ اجتماع مثليين في آخر الكلمة^(٤)، وذلك في أصولها المفترضة مع ذوات الواو خاصَّةً.

ولم يكتبوها ألفاً إذا توسَّطت الهمزة على صورة الألف الكلمة منعاً لاجتماع مثليين، وذلك مثل: (اللاى بمعنى الثور، والجأى من اللون) في الأسماء، ومن مثل: (شأى، بأى) في الأفعال^(٥). وجاء عند ابن مكِّي من قول الدينوريّ أنَّ البصريين يكتبون هذه الكلمات على القياس^(٦)، أي يكتبونها بالألف إن كان أصل ألفاتها واوًا من مثل: (بأ، شأ)، لكونهما من بأوت وشأوت، وفي هذا مخالفةٌ لالتقاء مثليين كان كُتِب ثانيهما بالياء (ى) أيسرَ لسهولة مأخذه من التخلُّص من اجتماعهما بتحوُّلها إلى همزة ممدودة: (بأ، شأ).

(١) نفطويه، المقصور والممدود، ص ٢٥.

(٢) ابن درستويه، أبو محمد عبد الله بن جعفر، رسالة في شرح ما يُكتب بالياء من الأسماء المقصورة والأفعال، تحقيق: محمد بدوي المختون، مجلة معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٩٧٧م، مج ٢٣ / ج ٦٩/٢.

(٣) القالي، أبو عليّ إسماعيل بن القاسم، المقصور والممدود، تحقيق: أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٩هـ، ص ٩١.

(٤) ينظر: ابن ولَّاد، كتاب المقصور والممدود، ص ١٦٣؛ وابن بابشاذ، شرح المقدمة، ٤٤٧/٢.

(٥) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٠٤؛ وابن السَّرَّاج، كتاب الخط، مج ٥/٣/١٢٣.

(٦) ابن مكِّي، تثقيف اللسان، ص ٣٠٥.

وأجمعوا في الكلمة الرباعيَّة وما فوقها على أن تُكتب ألفتها ياءً دون النظر إلى أصلها، فتُكتب كلمات من مثل: (أعطى، مرمى، مصطفى، استسقى) بالياء، واستثنوا منها الكلمات التي قبل ألفتها ياءً للتخلص من أحد المثليين من مثل: (استحيا، تزيًا، ثريًا)، فكتبوها بالألف، قال ابن جنِّي: "فإن تجاوز المقصور ثلاثة أحرف كتبته كلَّه بالياء من أيِّ القبيلين...، فإن كان قبل آخر المقصور ياءً مفتوحةً كتبته بالألف لا غير"^(١).

الثاني: مذهب بعض النحويِّين الذين يرون كُتِبَ الألف المتطرِّفة في المواضع السابقة برمزا الألف فحسب (١)، مطابقةً بين المنطوق والمكتوب، وعلى رأسهم المبرِّد الذي نقل عنه رفضه هذا التفريق في الرسم، مصوِّبًا أن تُكتب الألف برمزا دون النظر إلى أصلها، ولعلَّ أبا جعفر النحاس أقدم من نقل عنه أنه قال: "وقد علمنا أننا إنَّما ننقل إلى الكتاب ما كان في اللفظ، وإذا قلنا (رمى) فليس في اللفظ إلا الألف...، وقولهم: إنَّما كتبنا (رمى) بالياء ليدلَّ على أنَّ الألف منقلبةٌ من ياءٍ خطأ، لأنَّه يلزمهم أن يكتبوا (غزا) بالواو، لأنَّ الألف منقلبةٌ عن واو"^(٢).

وجاء عند عبد اللطيف الزبيدي: "قال محمد بن يزيد: لا يجوز أن يُكتب شيءٌ من ذلك إلا بالألف، ولا فرق بين ذوات الواو، وذوات الياء في الخطِّ كما أنَّه لا فرق بينهما في اللفظ...، ومن كتب شيئاً من ذلك بالياء فقد أشكل، وجاء بما لا يجوز، ولو وجب أن تُكتب ذوات الياء بالياء لوجب أن تُكتب ذوات الواو بالواو، وهم مع هذا يتناقضون، فيكتبون نحو (رمى) بالياء، ونحو (رماه) بالألف، فلو كانت العلة أنَّه من ذوات الياء لوجب أن يكتبوه (رميه) بالياء، ثم كتبوا (ضجى) و(كسى) جمع (ضحوة)، و(كسوة)، وهما من ذوات الواو بالياء، وهذا لا يُحصَل، ولا يثبت على أصل"^(٣).

وبتأمل كلام المبرِّد يتضح أنَّه يخالف مذهب الإبدال، ويؤكد أنَّها مسألة مضطربة، وأنَّ الصواب كُتِبَ الألف برمزا الأصليِّ مطابقةً بين المكتوب والمنطوق، فتُكتب عنده

(١) ابن جنِّي، الألفاظ المهموزة، ص ٤٤-٤٥.

(٢) النحاس، صناعة الكتاب، ص ١٣٥.

(٣) الزبيدي، ائتلاف النصرة، ص ١٠٣-١٠٤.

الكلمات كلها بالألف سواءً أكانت أفعالاً، أم أسماءً، أم حروفاً، وثبت هذا عنه كتابةً في ما نقله الزجّاجي بقوله: "وقرأت بخطّ أبي العباس -رحمه الله- شيئاً كثيراً كتب ذوات الياء بالألف"^(١). ويقوّي هذا التوجّه ما نقله ابن مكي: "وكان القدماء من النحويين يكتبون كلّ ما كانت في آخره ألف مقصورةً بالألف على اللفظ"^(٢). وكتبهم الألف على لفظها سليماً، لأنّه الأصل في بابه، قال ابن دُرستويه: "واعلم أنّ كلّ مقصور كثرت حروفه أو قلّت، من ذوات الواو والياء، ومما ليس منهما، فعلاً كان أو اسماً، أو حرفاً يجوز كتابته ألفاً على لفظه لأنّه الأصل"^(٣).

واشتهر عند العلماء قديماً وحديثاً أنّ هذا الرأي منسوبٌ إلى أبي عليّ الفارسيّ، فجاء عند ابن الأثير أنّ أبا عليّ يُجيز كتّاب كلّ ذلك بالألف^(٤)، وذكر البطليوسي أنّ هذا اختياره^(٥)، وفهم ابن الدهان، وابن عصفور، والسيوطي أنّه يُوجب كتّاب كلّ ذلك بالألف أبداً^(٦)، وقال شوقي ضيف: "أمّا الألف اللينة فإنّ أبا عليّ الفارسيّ، ومَن تابعه يذهبون إلى كتابتها ألفاً مطلقاً دون مراعاة لأصلها"^(٧). وهذا ما لم يثبت عنه بدليل ما نقله أبو حيّان عن شيخه الحسن بن الضائع بقوله: "هذه الحكاية بعيدة جدّاً عن الفارسيّ، بل مراده أنّه القياس"^(٨). وما قاله عنه صحيحٌ، فقد صرّح بهذا أبو عليّ الفارسيّ، فقال: "فالقياس أن يُعتبر في ذلك اللفظ، فيكتب على ما عليه اللفظ، ولا يُعتبر الأصل المنقلب عنه"^(٩).

(١) الزجّاجي، كتاب الخط، ص ٦٢.

(٢) ابن مكي، تثقيف اللسان، ص ٣٠٤.

(٣) ابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٤٦.

(٤) ابن الأثير، البديع، مج ١/ج ٢/٣٦٠.

(٥) البطليوسي، الاقتضاب، ق ١٣٦/٢.

(٦) ينظر: ابن الدهان، باب الهجاء، ص ٢٩؛ وابن عصفور، شرح الجمل، ٢/٣٤٥؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٦/٣٣٧.

(٧) ضيف، شوقي، مجمع اللغة العربيّة في خمسين عاماً، ص ١٨٧. وينظر: مجمع اللغة، في تيسير الإملاء، ع ٨٨/١٦.

(٨) أبو حيّان، الهجاء، ص ٨٣.

(٩) الفارسي، المسائل الحليّيات، ص ٩٤.

وتَسند رأيَ المبرِّد ومن وافقه وتقوِّيه كتاباتٌ قديمةٌ ثبتت في بعض المصاحف، قال الداني: "وأما (حتى) فالجمهورُ الأعظم بالياء، ورأيتها في بعض المصاحف بالألف"^(١). ونقل السَّخاوي عن أبي عبيد رُويته مثل ذلك في مصاحفٍ عتيقة^(٢)، ونقل بعض المحدثين أنَّ الألف المتطرِّفة في الأسماء، والأفعال، والحروف رُويت مرسومةً بالألف (أ) على لفظها في بعض المصاحف، والبرديات، والمخطوطات القديمة^(٣).

وقد نُوقشت هذه المسألة كثيراً عند المحدثين، واختلفوا فيها على خمسة مذاهب، وهي:

١- مذهب الجمهور برسمها برمزي الألف والياء كما رسمها القدماء، وهو ما استقرَّ عليه الأمر، وجرى به العمل، فبقيت الألف تُرسم برمزين في كلِّ ما رُسم قديماً في الأفعال، والأسماء، والحروف، واستثنوا ما استثناه المتقدمون من أوجه المخالفة بينهما، وهذا ما أقرَّه مجمع اللغة العربيَّة بدمشق^(٤)، والمركز العربيُّ للبحوث التربويَّة لدول الخليج العربي^(٥).

٢- فريق دعا إلى رسم الألف المتطرِّفة بصورة الألف (أ) في كلِّ مواضعها دون النظر إلى أصلها توحيداً لقواعدها، وذهب إلى هذا محمد المهدي، ومحمد الأثري، ومصطفى إبراهيم، وإبراهيم السامرائي، وغيرهم^(٦)، وهو ما دعا إليه المؤتمر

(١) الداني، المقنع، ص ٧١.

(٢) السَّخاوي، الوسيلة، ص ٦٣٥.

(٣) ينظر: الحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٣٢٨-٣٢٩؛ ومصطفى، إبراهيم، اقتراح بشأن كتابة الهمزة والألف اللينة، مج ٣٢/١ ج ١٢٢؛ وعبد الفتاح شلبي، الإمالة في القراءات، ص ٢٥١.

(٤) مجمع اللغة، قواعد الإملاء، ص ١٤.

(٥) المركز العربي، دليل الضوابط، ص ٤٧.

(٦) ينظر: المهدي، محمد، الإملاء وتاريخه، ص ١/٢٤٦/٣٦؛ والأثري، محمد بهجة، رأي في إصلاح قواعد الإملاء، مج ٤/١ ج ٣٢٤؛ ومصطفى، إبراهيم، اقتراح بشأن كتابة الهمزة والألف اللينة، مج ٣٢/١ ج ١٢٢؛ والقاضي، منير، تسهيل الخط العربي، مج ٦/٥؛ والسامرائي، إبراهيم، رسم الألف المقصورة، مجلة رسالة المعلم، الأردن، ١٩٨٥م، مج ٢٦/٥٤/١١٨؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٣٠٥/١؛ والزين، عبد الفتاح، في رسم القرآن، ع ٣٨٤/١٤٠.

الثقافي لجامعة الدول العربيّة، ولجنة اللغة العربيّة بالمجمع العلميّ العراقيّ، وبعض أعضاء لجنّتيّ الإملاء والأصول بالمجمع المصريّ^(١).

٣- فريق اقترح رسمها على لفظها ألفاً ما عدا الحروف وما يلبس من مثل: (ذكري، بُشري) لاحتمال لبسهما بـ(ذُكراً، وبُشراً) وقفّاً، فأبقوا على رسمها بالياء، وهو ما اقترحته لجنّتا الإملاء والأصول بالمجمع المصريّ، ودعا إليه أساتذة اللغة العربيّة بدار المعلمين ببغداد^(٢)، وأصدر المجمع اللغويّ المصريّ قراراً بذلك عام ١٩٨٠م، مبيناً أنّه غير ملزم حتى تُقرّه وزارة التربية والتعليم، ويكون له القبول ليُشاع بين المتعلّمين^(٣)، وهو ما لم يحصل.

٤- فريق ذهب إلى رسمها ألفاً (أ) مع الأفعال، والأسماء الثلاثيّة فحسب، وفي غيرها ترسم ياءً مطلقاً (ي)، وذهب إلى هذا بعض أعضاء مجمع اللغة المصريّ^(٤)، أي في ما يزيد على الثلاثيّ من الأفعال والأسماء مطلقاً بلا استثناء ما قبله ياءً، ولا الاسم الأعجميّ.

٥- فريق نادى برسمها ياءً (ي)، وتفاوتوا في هذا، فذهب حامد عبد القادر، وأحمد عبد الرحمن، وغيرهم إلى رسمها بالياء مطلقاً بلا استثناء في كلّ مواضعها^(٥)، وذهب محمد علي النجار، وأحمد الإسكندري إلى كتبها بالياء ما عدا بعض الأفعال التي تُكتب بالألف^(٦).

وأما مسائل هذا الباب فقد اختلفت وكثرت عند القدماء باختلاف بنية الكلمة ونوعها، وما يطرأ على أواخرها من تغيير، وأهمّها ما يأتي:

- (١) مجمع اللغة، في تيسير الإملاء، ع١٦٦/٨٧-٨٨؛ ومير علم، يحيى، قواعد الإملاء في ضوء جهود المحدثين، ص ١٨.
- (٢) مجمع اللغة، في تيسير الإملاء، ع١٦٦/٨٧.
- (٣) صالح، فخري، اللغة العربيّة أداءً ونطقاً، ص ١٥٩-١٦١.
- (٤) مجمع اللغة، في تيسير الإملاء، ع١٦٦/٩٠.
- (٥) ينظر: مجمع اللغة، في تيسير الإملاء، ع١٦٦/٨٨؛ وعبد الرحمن، أحمد، رأي في كتابة الألف المقصورة، مجلة اللسان العربي، الرباط، ١٩٨٨م، ع٢٦٦/١٢٣؛ والرماضنة، مهدي، رسم الكتابة العربيّة، ص ١٩٨.
- (٦) مجمع اللغة، في تيسير الإملاء، ع١٦٦/٨٨.

١- الإبدال في الأسماء والأفعال الثلاثية المنقلبة ألفها عن واو

تأتي الأسماء والأفعال الثلاثية في اللغة العربية على أبنية مختلفة، كان لأبنية المقصور منها في الأسماء خاصة أثرٌ في اختلاف العلماء في رسم ألفاتها لاختلافهم في أصلها، قال أبو عليّ القائي: "أعلم أنّ المقصور الذي على ثلاثة أحرف له ثلاثة أمثلة فَعَلَ مثل قَفَا وَعَصَا...، وفَعَلَ مثل رَضَى وَجَمَى...، وفَعَلَ مثل هَدَى وَلَقَى"^(١). وأجمعوا في بنية (فَعَلَ) مع الأسماء والأفعال على رسم الألف من ذوات الواو ألفاً فحسب بلا خلاف، وذلك مثل: (قَفَا، عَصَا)، و(دَعَا، رَجَا)، ولم يُنقل عنهم خلاف في رسمها على هذا البناء مع القبيلين كليهما^(٢)، إلا ما سُمع عن العرب في بعض الألفاظ الخارجة عن القياس، قال ابن قتيبة: "وإذا ورد عليك حرفٌ قد تُثني بالياء وبالواو عملت على الأكثر الأعم، نحو: رَحَى، لأنّ من العرب من يقول: (رحوت الرّحاً)، ومنهم من يقول: (رحيت الرّحاً)، وأن تكتبها بالياء أحبُّ إليّ، لأنّها اللغة العالية"^(٣).

واختلفوا في رسم الألف مع الأسماء على بناءي: (فَعَلَ، فَعَل) على مذهبين^(٤):

- ١- كُتِبَ كلُّ ذلك بالألف لثبات أصلها بالواو في تصريفاتها، وهذا مذهب البصريين، فتُكتب عندهم: (الضُّحَا، الخُطَا) و(الرِّبَا، الصُّبَا)، فحكم هَذَيْنِ البناءِين حكم مفتوح الفاء عندهم، ولا أثر لاختلاف حركة فاء الكلمة في رسمها.

(١) القائي، المقصور والممدود ص ١٦.

(٢) البطليوسي، الاقتضاب، ق ١٣٥/٢.

(٣) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٠٤.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/٣٨٦؛ والفراء، المنقوص والممدود، ص ١٣؛ وابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤٤؛ وابن ولّاد، كتاب المقصور والممدود، ص ٦-٧؛ والصولي، أدب الكاتب، ٣/٢٥٤؛ والنحاس، صناعة الكتاب، ص ١٣٥؛ والزجاجي، كتاب الخط، ص ٦٦-٦٧؛ وابن خالويه، شرح المقصورة، ص ١٨٥؛ وابن مكّي، تثقيف اللسان، ص ٣٠٢؛ والبطليوسي، الاقتضاب، ق ١٣٥/٢؛ وابن الدهان، باب الهجاء، ص ٢٩؛ والأنباري، كتاب عمدة الأدباء، ص ١٧/٤٤٤؛ والزبيدي، ائتلاف النصر، ص ٩٢؛ والضحيان، سليمان، مسائل الخلاف، مج ٥/٢٤٦-٧٦٣.

٢- كُتِبَ كلُّ ذلك بالياءِ، وإن كان أصل ألفاتها واوًا، فترسم: (الصُّحى، الخُطى)، و(الرَّبى، الصَّبى)، وهو مذهب الكوفيِّين، واختاره الصُّويُّ، وأبو عليٍّ القالي^(١)، قال الفراءُ: "رُشوة، ورُشَى، وكسوة، وكُسى يُكتب بالياءِ، وأصله الواو للضمَّة التي في أوَّلِه"^(٢). وذلك استثقالاً للضمَّة والكسرة مع الواو^(٣). ونقل أبو البركات الأنباريُّ أنَّ علَّة ذلك أنَّ الضمَّة والكسرة في أوَّل الكلمة تقومان مقام الواو والياءِ فيها، ولهذا فإنَّ الاسم المقصور الثلاثيُّ إن كان أوَّلُه واوًا لا تُكتب ألفه إلا ياءً^(٤). ومعنى ذلك أنَّ الضمَّة والكسرة في أوَّل المقصور الثلاثيِّ قامت مقام الواو والياءِ في أوَّل الاسم، ولأنَّ من قواعدهم المخالفة بين الاسم الواويِّ الفاء وأخره فإنَّ ما حركة فائه الضمَّة يُرسم بالياءِ من مثل: (الصُّحى، الخُطى) لكونها تقوم مقام الواو. وإن اتَّضحت العلَّة مع مضمومة الفاء فإنَّ مكسورته لم تتَّضح من مثل: (الصَّبى، الرَّبى)، إلا أن يكونوا قد حملوا المكسورة على المضمومة، أو أنهم سعوا إلى تحقيق المماثلة بين كسرة الفاء والياءِ.

وكانت حجَّة السماع عن العرب حاضرةً في هذا الاختلاف، قال الفراءُ: "الجما والرِّضا يكتبان بالألف والياءِ، لأنَّ الكسائيَّ سمع العرب تقول: جِمان ورضوان، وجميان ورضيان"^(٥). وهي الحجَّة التي يرى ابن ولَّاد، وابن مكِّي أنَّها معتمدتهم في هذا، فأجازوا بها كُتِبَ تلك الأسماء بالياءِ^(٦)، وذكر البطليوسيُّ أنَّه لا حجَّة لهم في السماع لمخالفته القياس، وأنَّ الأولى أن تجري تلك الكلمات مجرى المفتوحة الأوَّل^(٧)، لأنَّ السماع لا يقاس عليه. ووصف أبو حيَّان، وابن عقيل تثنية تلك الأسماء بالياءِ بالشذوذ^(٨)، ووُصف

(١) ينظر: الصوي، أدب الكاتب، ٣/٢٥٤؛ والقالي، المقصور والممدود، ص ١٨٢-١٨٣.

(٢) الفراء، المنقوص والممدود، ص ١٣.

(٣) ابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣/١٢٤.

(٤) الأنباري، كتاب عمدة الأديباء، ص ١٧/٤٤/١٢٥.

(٥) الفراء، المنقوص والممدود، ص ٣٣.

(٦) ينظر: ابن ولَّاد، كتاب المقصور والممدود، ص ٧؛ وابن مكِّي، تثقيف اللسان، ص ٣٠٤.

(٧) البطليوسي، الاقتضاب، ق ٢/١٣٥-١٣٦.

(٨) ينظر: أبو حيَّان، الهجاء، ص ٧٦؛ وابن عقيل، المساعد، ٣/٣٥٠.

مذهب الكوفيّين عند بعضهم بالغلط ومخالفة القياس^(١)، ونقل ابن خالويه عن الطبريّ ردّه مذهب الكوفيّين بقوله: "وغلط الفرّاء، لأنّ أوّل الاسم لا يعتلّ لآخره"^(٢). واستنكر الحريريّ أن يكون ثمة خلاف في رسم هذه الكلمات، واصفاً ذلك بوهم الكتبة الذين يخبطون في هذا خبط عشواء، مؤكّداً أنّ قاعدة إرجاع الألف إلى أصلها الواويّ أو اليائيّ أصلٌ لا ينكسر قياسه، ولا يهي أساسه^(٣).

ولم يترك النحويّون هذا الاختلاف دون تعليل لثبوت مذهب الكوفيّين في رسم المصحف^(٤)، فنقل عن الأخفش، وابن فارس أنّ ما كتبت على غير أصله من مثل: (الضّحي) في قول الله ﷻ: ﴿وَالضُّحَىٰ ۝١ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢﴾ [الضحى: آيتا ١-٢] إنّما هو للمشاكله بين الفعلين في الآية لاقترانهما في أواخر الآي^(٥)، وأشار إلى هذه العلة ابن مالك، وبعض سُراخ كتابه^(٦)، وذكر الجعبري أنّها رُسمت بالياء للتنبية على جواز الإمالة في الكلمة^(٧)، ويعدّ بعض الباحثين هذه العلة من مسوِّغات المخالفة الكتابيّة^(٨).

وأما المحدّثون فلم يُشر جمهورهم إلى الخلاف في هذه المسألة تحفّفاً من قواعد رسم الألف المتطرّفة، واكتفت كثير من مؤلّفات الإملاء بعرض قاعدة اختلاف الأصل

(١) ينظر: النَّحَّاس، صناعة الكتاب، ص ١٣٥؛ والزيدي، ائتلاف النصره، ص ٩٢.

(٢) ابن خالويه، شرح المقصورة، ص ٣٨٩.

(٣) الحريري، درة الغواص، ص ٧١٠.

(٤) قال أبو البركات الأنباري: «ويحكى عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب أنّه كتب مصحفاً لبعض أكابر أبناء طاهر، فنظر فيه أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، وقد كتب (والضحى) بالياء، فقال له أبو العباس المبرّد: لماذا كتبت بالياء، وهو من ذوات الواو؟ فقال: لأنّ الضمّ في أوله يؤهم أنّه من ذوات الياء. فقال له المبرّد: أفلا يزول هذا التوهم إلى يوم القيامة؟». الأنباري، كتاب عمدة الأدباء، س ١٧/٤٤٤/١٢٦.

(٥) ينظر: الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، ١/٤٣٧-٤٣٨؛ والسيوطي، المزه، ١/٣٣٩.

(٦) ينظر: ابن مالك، التسهيل، ص ٣٣٤؛ وابن عقيل، المساعد، ٤/٣٥٤؛ وناظر الجيش، تمهيد القواعد، مج ١٠/٥٣١١.

(٧) الجعبري، الجميلة، ص ٦٤٢.

(٨) ينظر: الهوريني، نصر المطالع النصرية، ص ٢٦٤؛ والمصري، علي، القواعد المفيدة، ص ٨١.

بين الواوِيّ والياءِيّ في الأسماء والأفعال، متّبعين مذهب البصريّين دون الإشارة إلى حركة فاء الكلمة، وإقرار ما خالف المشهور على مذهب الكوفيّين كما هو لجوازه عند بعض اللغويّين، إذ ما زال أكثر الكُتّاب اليوم يكتبون بعض الأسماء المضمومة الأولى والمكسورته بالياء، ولا سيّما إذا وافق اسماً ورد في القرآن الكريم، فقعد لهذا عند بعضهم، يقول محمد الأزميري إن: "كلّ اسم عربيّ إذا كان مبدوءاً بالضمة أو الكسرة تُكتب ألفه ياءً خلافاً للبصريّين فإنّهم يبحثون عن الأصل"^(١). ويذهب عبد البديع النيرباني إلى جواز رسمه بالياء إذا ضُمّ أوله أو كُسِر^(٢)، وأكّد هذا الاتجاه مصطفى الغلاييني، فذكر أنّ جمهور الكُتّاب اليوم على مذهب الكوفيّين مع مخالفته القياس^(٣)، وأكّد قوله ناصيف يمّين^(٤)، وعارضهم سعيد الأفغاني، فأشار إلى أنّ هذا مذهب بعض المعاصرين، وليس مذهب جمهورهم، مبيّناً أنّ ما اختاروه ليس له وجهٌ ولا تعليلٌ مقبولٌ لمخالفته القياس^(٥)، واقترح عبد العليم إبراهيم أطراح هذا الاختلاف، وكتب الباب كلّه على مذهب البصريّين توحيداً للقاعدة، وتيسيراً للمتعلّمين^(٦). وهو ما لم يُستجب له، فما زال كتب تلك الكلمات المشتهرة بالياء، وبخاصّة المضمومة الأولى، هو المعوّل عليه، وإن خالف القياس.

٢- الإبدال في الأسماء والأفعال الثلاثيّة المنقلبة ألفها عن ياء

الأصل أن تُرسم الألف المتطرّفة المنقلبة عن ياءٍ في بنية الثلاثيّ فعلاً أو اسماً بالياء على ما تقرّر عند النحويّين واللغويّين في أصولهم الكتابيّة دون النظر إلى اختلاف بنية

(١) الأزميري، محمد، انجلاء السحابة، ص ٢٦.

(٢) والنيرباني، عبد البديع، المختار في قواعد الإملاء، د. م. د. ن. د. ط. د. ت، ص ٢٠.

(٣) الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس، ح ١، ١٥٥/٢.

(٤) يمّين، ناصيف، المعجم المفصل، ص ٦٣.

(٥) الأفغاني، سعيد، الموجز، ح ١، ص ٤٢٠.

(٦) إبراهيم، عبد العليم، الإملاء والترقيم، ص ١٢٢.

الكلمة باختلاف حركة فائها في الأسماء، ولكن تخلّلت هذا الأصل بعض الآراء، فثبت أنّ في المسألة مذهبين^(١):

- ١- مذهب الجمهور بوجوب رسم الألف المنقلبة عن ياءٍ ياءً بلا خلافٍ حملاً على أصلها^(٢)، لأنّ الياءَ تظهر في تصريفاتها، فتُكتب: (فتى، هُدى)، و(سعى، بنى).
- ٢- مذهب بعض النحويّين الذين يُجيزون رسمها بالألف على اللفظ، وعلى رأسهم الفراء الذي قال: "وما كان من المنقوص فكتابتُه على الأصل، إن كان من الياءِ كتبته بالياءِ، وجاز كتابته بالألف مثل قضي يُكتب بالياءِ والألف"^(٣). فتُكتب على مذهبهم جوازاً: (فتا، هدا)، و(قضا، سعا)، وأشار إلى هذا الجواز ابن ولّاد، والصوّئي، والزجاجي^(٤)، وذكر أبو جعفر النحاس، وابن خالويه أنّ هذا يُجزئه جميع النحويّين، ولا اختلاف بينهم^(٥)، وقال ابن جنيّ: "وإن كان من ذوات الياءِ كتبته إن شئت بالألف أو بالياءِ"^(٦). وجاء مثل هذا عند أبي البركات الأنباري^(٧).

٣- الإبدال في الأسماء الثلاثية المجهولة الألف

ثمة أسماء لم يشتهر لها تصريف، ولم يُعرف لألفها أصلٌ أو وِيةٌ فتُكتب ألفاً، أم يائياً فتُكتب ياءً؟ وهي أسماء نادرة، يذكرون منها: (خسا، زكا، ددا)، فأما (خسا، زكا)

- (١) ينظر: الفراء، المنقوص والممدود، ص ١١؛ وابن ولّاد، كتاب المقصور والممدود، ص ٦؛ والصوّئي، أدب الكاتب، ٣/٢٥٤؛ والنحاس، صناعة الكتاب، ص ١٣٥؛ والزجاجي، كتاب الخط، ص ٦٥؛ وابن خالويه، شرح المقصورة، ص ١٦٠؛ وابن جني، الألفاظ المهموزة، ص ٤٥؛ وابن بابشاذ، شرح المقدمة، ٢/٤٤٥-٤٤٦؛ وابن مكي، تثقيف اللسان، ص ٣٠٣؛ والأنباري، كتاب عمدة الأدباء، ص ١٧/٤٤ع/١٢٦.
- (٢) ينظر: ابن بابشاذ، شرح الجمل، ص ٥١٠؛ وابن الأثير، البديع، مج ١/ج ٢/٣٥٩.
- (٣) الفراء، المنقوص والممدود، ص ١١.
- (٤) الصوّئي، أدب الكاتب، ٣/٢٥٤.
- (٥) ينظر: النحاس، صناعة الكتاب، ص ١٣٥؛ وابن خالويه، شرح المقصورة، ص ١٦٠.
- (٦) ابن جني، الألفاظ المهموزة، ص ٤٤.
- (٧) الأنباري، كتاب عمدة الأدباء، ص ١٧/٤٤ع/١٢٦.

فجاءتا في لغة العرب بمعنى العدد فرداً وزوجاً، كما يقال: شفع ووتر، فللفرد خَسًا وللزوج زَكًا، ولهما لغات فيقال فيهما: (خَسًا زَكًا)، أو (خَسًا زَكًا)، وقد يُرَكبان (كـ) خمسة عشر فيقال فيهما: (خَسًا زكا)^(١). وأمّا (ددا) فمعناها اللعب واللهو، وفيها لغتان هما: (دد، وددن)^(٢).

والأصل في هذه الأسماء أن تُكْتَبَ بالألف، قال أبو البركات الأنباري: "وإن ألبس عليك كلمة، ولم تعلم أمّن ذوات الواو هي أم من ذوات الياء فاكتبها بالألف، لأنّ كتابة ذوات الياء بالألف سائغ حسن، وكتابة ذوات الواو بالياء ممتنع غير سائغ، ولأنّ كتابة الألف في اللفظ ألفاً في الخطّ هو الأصل، وكتابتها ياءً هو الفرع"^(٣). وهذه الأسماء على قلتها وندرته ثبت في رسمها ثلاثة مذاهب^(٤):

١- رسمها بالياء إن سُمعت فيها الإمالة التي يُستدلُّ بها على أنّ أصل ألفها ياءً، وإن لم تُسمع فيها الإمالة كُتبت بالألف، وذهب إلى هذا أهل البصرة كما نقل عنهم ابن السّراج، قال ابن قتيبة: "فإن أشكل عليك من هذا الباب حرفٌ، ولم تعرف أصله ولا تشنيته، فرأيت الإمالة فيه أحسن فاكتبه بالياء، وإن لم تحسن فيه الإمالة فاكتبه بالألف"^(٥). ونقل ابن منظور عن ثعلب أنّه يذهب إلى كتبهما بالياء: (خسى، زكى)^(٦)، وذكر الفراء أنّ (ددا) تُرسم بالياء،

(١) ابن منظور، لسان العرب، (خ.س.ا)، ١٤/٢٢٨-٢٢٧؛ والزبيدي، تاج العروس، (خ.س.و)، ٣٧/٥٤٧-٥٤٦.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، (ا.د.د)، ١٤/٢٥٣؛ والزبيدي، تاج العروس، (د.د.و)، ٣٨/٤١.

(٣) الأنباري، كتاب عمدة الأدباء، س١٧/٤٤٤ع/١٣٠-١٣١.

(٤) ينظر: الفراء، المنقوص والممدود، ص٣٥؛ وابن قتيبة، أدب الكاتب، ص٢٠٤؛ وابن السّراج، كتاب الخط، مج٥/٣ع/١٢٤؛ وابن ولّاد، كتاب المقصور والممدود، ص٦؛ والزّجاجي، كتاب الخط، ص٦٢؛ والقالي، المقصور والممدود، ص٥٢؛ وابن خالويه، شرح المقصورة، ص١٦٠؛ والرّبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، كتاب الواضح، تحقيق: عبد الكريم خليفة، دار جليس الزمان، عمان، ط٢، ٢٠١١م، ص٣٢٢؛ وابن جني، الألفاظ المهموزة، ص٥٠.

(٥) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص٢٠٤.

(٦) ابن منظور، لسان العرب، (إذا) ١٥/٤٦٣.

فُرِسِمَت عنده (ددى)، ذاكراً أنها تُكْتَب ياءً على كلِّ حال^(١)، وقال ابن ولّاد عن (ددا): "زعم بعض أهل اللغة أنّ أصله الياء"^(٢).

٢- رسمها بالألف مطلقاً سواءً أميلت ألفها أم لم تَمَل، لأنَّه الأصل في الباب، وأنَّ كُتِبَها على الألف حتى مع سماع الإمالة فيها جائزٌ حسنٌ، ونسب ابن السراج هذا المذهب إلى غير البصريين^(٣)، وهو ما عليه جمهور القدماء^(٤).

٣- رسمها بالألف على تقدير أنّ لها أصلاً واوياً، أو أنّها مبدلةٌ من همز، وصاحب هذا الرأي الفراء، الذي قال: "وخسا وزكا مقصوران يُكْتَبان بالألف، لأنَّ أصل زكا زكوت، وأصل خسا الهمز، فيكْتَبان بالألف"^(٥). فهو يوجب كتبهما بالألف على تأويلين مختلفين، فأعاد زكا إلى الفعل زكا يزكو الواوياً، فأقرَّ رسمها بالألف، وأعاد (خسا) إلى أصلها المهموز (خساً)، فألفها مسهّلة عن الهمزة، ووافق ابن ولّاد في هذا، وقال بقوله^(٦).

٤- الإبدال في الأسماء الثلاثية المبنية وفي (كِلَا)

عُومِلت ألف الأسماء المبنية الثلاثية معاملة الألف المجهولة الأصل لعدم تصرّفها، وذلك مثل: (كذا، متى) فأما (كذا) فاسم مركّب من كاف التشبيه وذا الإشارية، وتستعمل في الأكثر للدلالة على التشبيه أو كناية عن مبهم أو عدد، وتدخل عليها (ها) التنبيه فتصبح: (هكذا)^(٧). والأصل فيها أن تُكْتَب بالألف لترْكُبهما من جزأين ثانيهما منتهٍ بألف (ذا)، وهذا رأي الجمهور، وعليه العمل قديماً وحديثاً.

(١) الفراء، المنقوص والممدود، ص ٤٠.

(٢) ابن ولّاد، كتاب المقصور والممدود، ص ٤٦.

(٣) ابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢٤.

(٤) ينظر: الزجّاجي، كتاب الخط، ص ٦٢؛ وابن دُرُسْتَوِيه، كتاب الكتاب، ص ٤٢؛ والقالي، المقصور والممدود، ص ٩١؛ وابن خالويه، شرح المقصورة، ص ١٦٠؛ والرّبيدي، كتاب الواضح، ص ٣٢٢؛ وابن جني، الألفاظ المهموزة، ص ٥٠؛ وابن مكي، تثقيف اللسان، ص ٣٠٤.

(٥) الفراء، المنقوص والممدود، ص ٣٥.

(٦) ابن ولّاد، كتاب المقصور والممدود، ص ٤٢.

(٧) ابن هشام، مغني اللبيب، ٥٥/٣-٥٧.

ونقل ابن منظور رأياً مخالفاً في رسمها، فذكر أن ثعلباً يرى كتبها بالياء (كذى) مثل: (زكى، خسى) اللتين يذهب إلى كتبهما بالياء أيضاً كما مرّ آنفاً، ونقل أيضاً ردّ المبرد عليه بأنّها لا تُكتب إلّا بالألف، لأنّها إذا أُضيفت قيل فيها كذاك، وأن ثعلباً قد أخبر بقوله، فقال: فتى يُكتب بالياء، ويضاف فيقال فتاك^(١). وحجّة المبرد المنقولة لم تكن مقنعةً، لأنّ كلّ اسم مقصور من أيّ القبيلين إن أُضيف أصبحت ألفه متوسّطةً وكُتبت ألفاً.

ويُفهم من كلام ثعلب أنّه عامل الألف في الاسم المركّب (كذا) معاملةً الألف المجهولة الأصل، على تقدير أنّها انتقلت بتركيبها إلى بنية جديدة لا علاقة لها بجزأها، مع احتمال إمالتها، فرُسمت لذلك عنده بالياء.

وأشار ابن مكيّ إلى أنّ هناك من كان يرسمها بالياء، فقال: "وربّما كتبوا كذا وهكذا بالياء"^(٢). وتصديره كلامه بـ(ربما) دليلٌ على قلّة من يكتب هذا، لأنّه خلاف الأصل، وأمّا (هكذا) فعاملوها معاملةً الرباعيّة توهماً فرسموها بالياء (هكذا).

وأما اسم الاستفهام (متى) فيُكتب عند الجمهور بالياء قولاً واحداً بلا خلافٍ، إذ نُقلت فيها الإمالة عن بعض العرب، وهي من القرائن التي يُستدلُّ بها على أصل الألف، فرسموها بالياء، قال ابن دُرستويه: "ومتى ظرف من الزمان يقع في الاستفهام والمجازاة يُكتب بالياء لأنّه يُمال"^(٣). ويقوّي هذا أنّ لها لغةً أخرى بالثقل (متى)^(٤)، وهذا ما يجعلها رباعيّة فرُسم بالياء.

وللفراء فيها رأيٌ أجاز فيه أن تُكتب ألفها بالألف (متا)، لأنّه لا يُعرف منها فعل^(٥)، وإجازته كتبها بالألف مبنيةً على أصل لفظها، لأنّها مجهولة لا يُعرف أصلها.

(١) ابن منظور، لسان العرب، (إذا) ٤٦٣/١٥.

(٢) ابن مكي، تثقيف اللسان، ص ٣٠٢.

(٣) ابن دُرستويه، رسالة في شرح ما يُكتب بالياء، مج ٢٣/ج ٩١/٢.

(٤) ينظر: القالي، المقصور والممدود، ص ١١٦؛ وابن منظور، لسان العرب، (متى) ٤٧٥/١٥-٤٧٤؛

والزيدي، تاج العروس، (متى) ٤٠/٥١٤.

(٥) الزيدي، تاج العروس، (م.ت.ت)، ٩١/٥.

وأما (كِلا) فكلمة موضوعة للدلالة على اثنين كما أن كُلاً مصوغةٌ للدلالة على جميع^(١)، وتضاف إلى مثني ظاهرٍ، فيقال: (كِلا الطالبين مجتهدان)، أو إلى ضميره، فيقال: (الطالبان كلاهما مجتهدان)، وألفها مع المثني الظاهر لا تتغير، وإن اتّصلت بالضمير قلبت ياءً نصباً، وجرّاً: (مررت بأخويك كليهما)، و(رأيت أخويك كليهما)، وبقيت رفعاً كما هي: (أقبل أخواك كلاهما)^(٢). والأصل في كتبها أن تُرسم بالألف لعدم تصرفها، وهو رأي الجمهور قديماً وحديثاً، ولكن ثبت في رسم ألفها أربعة مذاهب:

١- وجوب رسمها بالألف (كلا)، وهو مذهب البصريين الذين أعادوا ألفها إلى أصل واويٍّ، وأنّها مثل ألف عصا منقلبة عن واو (كلو)، واستدلوا على ذلك بمثناها (كلتا) التي ذهبوا إلى أنّ تاءها منقلبة عن واو، وأصلها (كلوا)، فحكموا على ألف مذكرها (كِلا) أنّ أصلها واو، فكتبت عندهم ألفاً^(٣).

٢- وجوب رسمها بالياء (كلى)، لأنّ أصل ألفها ياء (كلى)، ونقل هذا عن العبدى بقوله: "هي عن ياءٍ، فكتبت بالياء"^(٤). وذهب إلى هذا ابن بابشاذ، فقال: "وأما كلى وكلتى فيكتبان بالياء لإمالتهما، ولأنّهما اسمان لا إشكالَ فيهما"^(٥). ومعنى كلامه أنّ الإمالة قد صحّت فيهما، وهما ليسا حرفين، بل اسمان فحقهما أن يكتب بالياء.

(١) ابن سيده، علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: مصطفى السقا، وزملائه، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، القاهرة، ط١، ١٩٥٨م، (ك. ل. و)، ١٠٥/٧.

(٢) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (كلا) ٢٢٧/١٥-٢٢٦؛ والزبيدي، تاج العروس، (كلا) ٤١٦/٣٩-٤١٥.

(٣) ينظر: ابن ولّاد، كتاب المقصور والمدود، ص ١٦٣؛ وابن بابشاذ، شرح الجمل، ص ٥١١؛ وابن منظور، لسان العرب، (كلا) ٢٢٧/١٥-٢٢٦؛ وابن عقيل، المساعد، ٣/٣٥٥؛ والزبيدي، تاج العروس، (كلا) ٤١٦/٣٩-٤١٥.

(٤) ينظر: ابن عقيل، المساعد، ٣/٣٥٥.

(٥) ابن بابشاذ، شرح المقدمة، ٢/٤٤٨.

٣- جواز رسمها بالياء (كلى) على احتمال أن يكون أصل ألفها ياء^(١)، وأشار إلى هذا الاحتمال ابن الحاجب بقوله: "وكلا كُتبت على الوجهين لاحتمالها". ووافقه الرّضيّ، موضحاً أنّ مردّد ذلك عائد إلى إمالتها^(٢)، وقال أبو الفداء بقولهما^(٣)، وهذا مذهب الكوفيّين واختيار بعض النحويّين^(٤)، ويرى ابن ولّاد أنّ إجازتهم رسمها بالياء مبنية على قاعدتهم في رسم ما أوّله مكسوراً أو مضموماً بالياء، ولأنّ (كلا) على (فعل) فجازر عندهم أن تُكتب بالياء (كلى)^(٥).

٤- رسمها بالوجهين على اختلاف إعرابها، وهو قول ابن قتيبة الذي اختار في (كلا) أن تُكتب بالألف رفعا، وبالياء نصبا، وجرّاً، فتُكتب: (أتاني كلا الرجلين)، و(رأيت كلى الرجلين)، و(مررت بكلى الرجلين)، معللاً اختياره بأنّ العرب قد فرّقت بينهما عند إضافتهما إلى ضمير، فقالوا مع المنصوب والمجرور: (رأيت الرجلين كليهما)، و(مررت بالرجلين كليهما)، ومع المرفوع: (جاءني الرجلان كلاهما)^(٦)، ووافقه على هذا ابن دُرستويه^(٧)، وأبو بكر الزبيدي^(٨).

٥- الإبدال في الأسماء والأفعال الرباعيّة وما فوقها

الأصل أن تُكتب الألف المتطرّفة في الأسماء والأفعال الرباعيّة وما زاد عليها بالياء دون النظر إلى أصلها، وهذا إجماع عندهم، فتُكتب: (ارتبجى، مستدعى) بالياء، وهي من أصول واويّة كما تُكتب: (مسعى، تقاضى)، وهي من أصول يائيّة. وحجّتهم في ذلك

(١) السيوطي، همع الهوامع، ١٣٦/١.

(٢) الرضي، شرح الشافية، ٣٣٢/٣-٣٣٣.

(٣) أبو الفداء، الكناش، ص ٥٧٥.

(٤) ينظر: العكبري، اللباب، ٤٨٣/٢؛ وأبو حيّان، الهجاء، ص ٧٨-٧٩؛ وابن عقيل، المساعد، ٣٥٥/٣.

(٥) ابن ولّاد، كتاب المقصور والممدود، ص ١٦٣.

(٦) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٠٦-٢٠٧. وينظر: ابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٤٤.

(٧) ابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٤٦، ورسالة في شرح ما يُكتب بالياء، مج ٢٣/٢٣/٨٨.

(٨) الزبيدي، كتاب الواضح، ص ٣٢٢.

أنها عند تصريفها تُقلب ياءً، فيُقال: (ارتجيت، مسعيان، مستدعيان، تقاضيت)، وهو ما عليه العمل حديثاً، وثبت في هذه المسألة مذهبان^(١):

١- رسمها بالياءِ قولاً واحداً عند الجمهور قديماً وحديثاً، فترسم ياءً في الأفعال والأسماء الرباعيَّة والمزيدة دون النظر إلى أصلها. وإن كان هذا خلاف الأصل في رسمها على لفظها.

٢- رسمها بالألف جوازاً على لفظها، جاء عند الصَّوْلِيِّ: "وكلُّ فعلٍ من ذوات الياءِ والواو زدت في أوله شيئاً فاكتبه بالياءِ فإنه أجود، وإن كتبته بالألف جاز على اللفظ"^(٢). وأشار إلى هذه الإجازة ابن جني^(٣)، وأبو البركات الأنباري^(٤)، وابن الأثير^(٥)، واحترز ابن الدهان، فأوضح أنَّ كتبها بالألف في المزيد إنما هو على رأي من يرى كتب الألف المتطرِّفة مطلقاً على لفظها^(٦)، ويعني بهذا مذهب المبرِّد ومَن تابعه.

وقد شدَّت عن هذه القاعدة كلمتا: (كَلَّتَا، وَتَثَّرَا)^(٧) اللتان رُسمتا بالألف، وهما رباعيَّتان، وحقَّقهما أن تُكتب بالياءِ: (كَلَّتِي، تَثَّرِي) بغضِّ الطرف عن أصل ألفهما وفاقاً لما قَعَدوه، ولكن ثبتت في رسمهما ثلاثة مذاهب:

(١) ينظر: الضراء، المنقوص والممدود، ص ١٤؛ وابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٠٥؛ والنخاس، صناعة الكتاب، ص ١٣٤؛ والزرَّاجي، كتاب الخط، ص ٦٥؛ وابن دُرُسْتَوِيَه، كتاب الكتاب، ص ٤٤؛ والصَّوْلِيِّ، أدب الكاتب، ٣/٢٥٣؛ وابن جني، الألفاظ المهموزة، ص ٤٥-٤٦؛ والأنباري، كتاب عمدة الأدباء، ص ١٧/٤٤ع/١٢٧؛ وأبو حيَّان، الهجاء، ص ٨٠.

(٢) الصَّوْلِيِّ، أدب الكاتب، ٣/٢٥٣.

(٣) ابن جني، الألفاظ المهموزة، ص ٤٧.

(٤) الأنباري، كتاب عمدة الأدباء، ص ١٧/٤٤ع/١٢٧.

(٥) ابن الأثير، البديع، مج ١/ج ٢/٣٦٠.

(٦) ابن الدهان، باب الهجاء، ص ٣١.

(٧) ينظر: ابن مالك، التسهيل، ص ٣٣٤؛ وابن عقيل، المساعد، ٣/٣٥٥؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٦/٣٣٨.

١- رسمهما بالألف وجوباً (كلتا، تتر) عند الجمهور خلافاً لقاعدة رسم الكلمة الرباعيّة المجمع عليها، وهذا استثناءٌ وصفه ابن مالك، وابن عقيل، والسيوطيُّ بالشذوذ رسماً^(١)، وفي (كلتا) علةٌ أخرى، وهي أنّها حُمِلت على مقابلها (كلا)، فرُسمت بالألف مثله^(٢).

٢- رسم (كلتي) بالياءِ وجوباً بناءً على قاعدة رسم الكلمة الرباعيّة، وهو رأي فريق من النحويّين، قال ابن بابشاذ: "وأما كلى وكلتي فيكتبان بالياءِ لإمالتهم، ولأنّهما اسمان لا إشكالَ فيهما"^(٣). وذهب إلى وجوب كتبها بالياءِ الحريريُّ^(٤)، وذكر الفراء أنّها مثل (تقوى)^(٥)، وهذا يقوِّي رأي من يرسمها بالياءِ. والتمّهم بقاعدة رسم الكلمة الرباعيّة يشي بكتبهم (تترا) بالياءِ (تترى) قياساً على (كلتي)، وهو ما أشار إليه القلقشنديُّ^(٦)، ونقل أبو حيّان، وابن عقيل، والقلقشندي عن أبي الحسن بن الباذش أنّ (تترا) تُكتب بالياءِ (تترى)، وعلّق القلقشنديُّ أنّ رسمها بالياءِ خلاف المعروف^(٧)، ووصفه الهوريّني بأنّه المشهور في رسمها^(٨).

٣- رأي ابن قتيبة في (كلتا) خاصّةً، فاختر كتبها مضافةً بالألف رفعاً، وبالياءِ نصباً، وجرّاً حملاً على مقابلها (كلا)، من مثل: (حضرت كلتا المرأتين)، و(رأيت كلتي المرأتين)، و(سَلّمت على كلتي المرأتين)، معللاً اختياره بأنّ العرب

(١) ينظر: ابن مالك، التسهيل، ص ٣٣٤؛ وابن عقيل، المساعد، ٣/٣٥٥؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٣٣٨/٦.

(٢) السيوطي، همع الهوامع، ٣٣٨/٦.

(٣) ابن بابشاذ، شرح المقدمة، ٢/٤٤٨.

(٤) الحريري، درة الغواص، ص ٧١١.

(٥) ابن منظور، لسان العرب، (و.ت.ر)، ٥/٢٧٦.

(٦) القلقشندي، صبح الأعشى، ٣/٢٠٤.

(٧) ينظر: أبو حيّان، الهجاء، ص ٨٨؛ وابن عقيل، المساعد، ٣/٣٥٥؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٣/٢٠٤.

(٨) الهوريّني، نصر، المطالع النصرية، ص ٢٤١.

فرقت بينهما عند إضافتهما إلى الضمير، فقالوا مع المنصوب، والمجرور: (رأيت المرأتين كليهما)، و(سَلَّمْتُ على المرأتين كليهما)، وفي المرفوع: (حضرت المرأتان كلتاها)^(١)، ووافقه في هذا ابن دُرُسْتَوِيه كما وافقه في (كِلَا)^(٢).

٦- الإبدال في الأسماء والأفعال المسبوقة ألفها بياء

أجمع الجمهور على أن الألف المتطرفة إذا سُبقت بياء في الأسماء والأفعال الثلاثية والمزيدة كُتبت بألف منعاً لالتقاء مثلين، وذلك مثل: (الحيا، أعياء، هدايا)، وهذا أصل رسمها على لفظها، وهو الصواب، ولم يستثنوا منها إلا اسم (يَجِي)، فكتبوه بياءً دفعاً للبسه بالفعل (يَجِي)^(٣)، وهذه هي العلة المشهورة عندهم في استثنائه رسماً.

وأضاف ابن قتيبة أنه رُسم بالياء (يَجِي) أتباعاً لرسم المصحف^(٤)، ويرى الصوليُّ أنه كُتب بالياء لأنه اسمٌ أعجميٌّ كموسى وعيسى^(٥)، وذكر ابن دُرُسْتَوِيه له تعليلاً مختلفاً، فقال: "فأما يجي اسم رجل بعينه فإنه يكتب وحده بالياء مخالفاً لنظائره، لأنه علم مشهور يكثر استعماله، ويُعرف فلا يُلبس"^(٦)، وجاء عند ابن بابشاذ أن سبب اختلاف رسمه علماً أن الأعلام يقع فيها من التغيير ما لا يقع في غيرها^(٧).

(١) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٠٦-٢٠٧.

(٢) ابن دُرُسْتَوِيه، كتاب الكتاب، ص ٤٦.

(٣) ينظر: الفراء، المنقوص والممدود، ص ١٩؛ وابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٠٥؛ ونفطويه، المقصور والممدود، ص ٤٠؛ وابن ولّاد، كتاب المقصور والممدود، ص ١٦٤؛ والصولي، أدب الكاتب، ٢٥٤/٣؛ والنخاس، صناعة الكتاب، ص ١٣٥-١٣٦؛ والزجاجي، كتاب الخط، ص ٦١؛ وابن دُرُسْتَوِيه، كتاب الكتاب، ص ٤٤-٤٥؛ وابن خالويه، شرح المقصورة، ص ١٦٠؛ وابن جني، الألفاظ المهموزة، ص ٤٦؛ وابن مكي، تثقيف اللسان، ص ٣٠٥؛ والأنباري، كتاب عمدة الأدباء، ص ١٧/٤٤-١٢٧/١٢٨؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ٨٠-٨١.

(٤) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٠٥.

(٥) الصولي، أدب الكاتب، ٢٥٤/٣.

(٦) ابن دُرُسْتَوِيه، كتاب الكتاب، ص ٤٥.

(٧) ابن بابشاذ، شرح المقدمة، ٤٤٥/٢.

ولم يُعرف عند سلفنا في القرون الأربعة الهجرية الأولى كما ذكر ابن دُرستويه سوى استثنائهم اسم (يحيى)، وظهر في القرن الخامس الهجري وما بعده استثناء علم آخر ضمَّ إليه في الشذوذ، وهو (ريى)، وجاء هذا عند ابن بابشاذ الذي قال: "فإن كان قبل آخره ياءً فإنه يُكتب بالألف...، إلا كلمتين شدّتا، وهما يحيى، وريى في الاسمين العلمين فإنهما كُتبا بالياء" (١). ولم يعلّل سبب شذوذ رسم (ريى) بالياء المخالف لأصولهم الكتابية بالتقاء مثلين في آخر الاسم. وقد تابعه في الإشارة إلى شذوذ (ريى) العكبري (٢)، وابن الحاجب، والرّضي (٣)، وأبو الفداء (٤)، وجاء عند الهوريّ أنّ (ريى) رُسمت بالياء فرقاً بين العلم والصفة، فرُسمت في الصفة المشبهة على أصلها (رياً)، وحين نُقلت إلى العلميّة رُسمت بالياء (ريى) (٥).

وعلى وضوح قاعدة الاستثناء في رسم هذه الكلمات وسلامتها بمنع التقاء مثلين في آخر الكلمة بالبدل فقد ثبت في رسمها مذهبان:

- ١- رأي الجمهور قديماً وحديثاً برسم كلّ الكلمات التي تسبق ألفتها ياءً بالألف من أيّ قبيل كانت، منعاً لالتقاء مثلين في آخر الكلمة، على أن يُستثنى (يحيى) للبسّه بالفعل (يحياء).
- ٢- رأي المبرّد ومن تابعه الذي نُقل عنه (٦) أنّه يكتب كلّ كلمة منتهية بالألف وقبلها ياءً قياساً من مثل: (أعيا، ثنايا) إذا نُقلت إلى العلميّة بالياء، في رسمها: (أعبي، ثنابي) فرقاً بينها وبين ما نُقلت منه، وتابعه على ذلك أبو جعفر النحاس بقوله: "والقياس في هذا مستمرُّ أنّك إذا سمّيت بـ(يحيى) أو بـ(خطايا) أو بـ(زوايا)

(١) المصدر نفسه، ٤٤٤/٢.

(٢) العكبري، اللباب، ٤٨٣/٢.

(٣) الرضي، شرح الشافية، ٣٣٢/٣.

(٤) أبو الفداء، الكنّاش، ص ٥٧٤.

(٥) الهوريّ، نصر، المطالع النصرية، ص ٢٤٧.

(٦) ينظر: ابن مالك، التسهيل، ص ٣٣٤؛ وأبو حيّان، الهجاء، ص ٨١؛ وابن عقيل، المساعد، ٣٥٢/٤؛

وناظر الجيش، تمهيد القواعد، مج ٥٣١١/١٠؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٣٣٦/٦.

كتبت هذا كله بالياء، وجمعت بين ياءين فرقاً بين التسمية وغيرها^(١). ولعلَّ هذا ما جعل ابن بابشاذ وغيره يحكمون برسم ألف (رياً) بالياء، وما حكما بقياسه غير دقيق على إطلاقه، لأنَّ النقل إن كان من فعل إلى اسم كما في: (أعيا، تزيًا) فتغييره واردٌ، لأنَّه نُقل من قبيل إلى قبيل، ولأنَّ التغيير يأنس بالتغيير، ولكن إن كان النقل من اسم إلى اسم كما في: (رياً، ثرياً) فالأصل أن تبقى كما هي مع نقلها بلا تغييرٍ، لأنَّها نُقلت من اسم إلى اسم، ولم تُنقل من قبيل إلى قبيل^(٢).

وناقش المحدثون هذه المسألة، فاستثنى جمهورهم ما استثناه القدماء، فاقترضوا على رسم اسم (يجي) بالياء^(٣)، وزاد آخرون ما زاده ابن بابشاذ ومن وافقه، فأشاروا إلى استثناء اسمي: (يجي، ريي)، فرسموهما بالياء^(٤)، واختار بعضهم مذهب المبرد في رسم كلِّ ألف قبلها ياءٌ في الأعلام المنقولة ياءً، فأضافوا أعلاماً أخرى من مثل: (دُنبي، تُريي، عطبي، روابي)^(٥).

(١) النحاس، صناعة الكتاب، ص ١٣٦.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/١٩٩؛ والمبرد، المقتضب، ٣/٣٦٦.

(٣) ينظر: الأزميري، محمد، انجلاء السحابة، ص ٢٧؛ وشاكر، محمد، خلاصة الإملاء، ص ٥؛ والهاشمي، أحمد، المفرد العلم، ص ٤٧؛ وهارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ٢١؛ وكمال، محمد، كتاب الأمالي، ص ٢١؛ والطيب، عبد الجواد، دراسة في قواعد الإملاء، ص ٧٧؛ ومجمع اللغة، قواعد الإملاء، ص ١٥؛ والنيرباني، عبد البديع، المختار، ص ٢١؛ وعثمان، محمد، تحفة النبهاء، ص ٤٦؛ والضحيان، سليمان، مسائل الخلاف، مج ٥/٢/٧٥٦.

(٤) ينظر: السعدي، صالح، أرجوزة في علم رسم الخط، ع ٣٦٩/٤؛ والغلاييني، مصطفى، جامع الدروس، ٢/١٥٥؛ والنعيمي، عبد المجيد، وزميله، الإملاء الواضح، ص ٤٠؛ والأسمر، راجي، المرجع، ص ٩٨؛ والحمد، غانم، علم الكتابة العربيّة، ص ١٤٢؛ وحما، خليل، وآخرون، الموسوعة الغراء، ص ٣٤٨؛ والطباع، عمر، الوسيط، ص ٦٩؛ ويّمين ناصيف، المعجم المفصل، ص ٦٢؛ ويعقوب، إميل، يا مجمع اللغة العربيّة، أجلس الهمزة وأوقف الألف، ص ٦٢.

(٥) ينظر: الهوري، نصر، المطالع النصرية، ص ٢٤٧؛ والسقاف، عبد الله، شرح التكميل، ص ٢٨؛ وطوموم، مصطفى، سراج الكتبة، ص ٢٧؛ وعناني، مصطفى، نتيجة الإملاء، ص ١٦؛ ووالي، حسين، كتاب الإملاء، ص ٧٥؛ وعبد الفتاح، محمد، اللبابة، ص ٢٣؛ وإبراهيم، عبد العليم، الإملاء والترقيم، ص ٧١؛ ونافع، غريب، الضياء، ص ٦٦؛ وصالح، فخري، اللغة العربيّة أداءً ونطقاً، ص ١٥١؛ ومامو، محمد، لأئى الإملاء، ص ١٦٤.

٧- الإبدال في ألف الأسماء الأعجميّة

عُوملت ألف الأسماء الأعجميّة معاملة الألف المجهولة الأصل التي لا يُعرف لها اشتقاق ولا تصريف، فُرسمت على أصل لفظها ألفاً^(١)، فُتكتب كلمات من مثل: (بُغا، لُوقا، زَلِيخا، زكريّا، ساتيما، موسيقا) بالألف، وهم مجمعون على أنّ هذا هو الأصل الذي لا يُعدل عنه إلاً بدليل، وإنْ عُدّ النصُّ على تأكيده، فسكوّتهم عن غيره دليلٌ على رسمها على لفظها، ولو كان ثمة خلافٌ فيها لأشاروا إليه، غير أنّي وجدت ابن دُرُسْتَوِيه في أثناء عرضه قاعدة رسم الألف في الأفعال والأسماء المزيدة يُعدّد الأمثلة على ذلك، فيذكر منها موسى، وعيسى، وبقلي^(٢)، أي إنّ عامل الأسماء الأعجميّة معاملة الأسماء العربيّة فحكم لها بما للأسماء العربيّة فرسمها بالياء، غير مشير إلى عجمتها ولا إلى استثنائها، وقد يُستنبط من هذا أنّ هناك توجُّهاً عند بعضهم في رسم الكلمات الأعجميّة الرباعيّة والمزيدة بالياء.

وتابع المحدثون القدماء فُكّبت الأسماء الأعجميّة عندهم بالألف، ولكنهم أشاروا إلى بعض الأسماء المستثناة التي رُسمت بالياء، واختلفوا في عددها، وهي أسماءٌ لم أجد من ينصُّ على استثنائها رسماً من المتقدمين، ولعلّ أول إشارة إليها وردت عند الهوريّني الذي ذكر أنّ العرب استثنيت رسماً مما عربّته ثلاثة أسماءٍ فرسمتها بالياء، وهي: موسى، وعيسى، وكسرى^(٣)، وتابعه على هذا علي المصري^(٤).

وهذه الأسماء في ما يظهر لم تُستثن من القاعدة الإملائيّة، بل هي منقولة في موسى، وعيسى من رسم المصحف، فبقيا كما هما، ولم يُغيّرًا لشهرتهما وكثرة مَنْ يتسمّى بهما، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ هذين الاسمين عُملا معاملة الأسماء

(١) الهوريّني، نصر، المطالع النصرية، ص ٢٦٠.

(٢) ابن دُرُسْتَوِيه، كتاب الكتاب، ص ٤٤.

(٣) الهوريّني، نصر، المطالع النصرية، ص ٢٥٥.

(٤) المصري، علي، القواعد المفيدة، ص ٨٣.

العربية المزيدة فرسماً بالياء كما مثل ابن دُرستويه^(١)، ونقل أبو حيان أن اسم عيسى جاء في بعض كتب النحويين مرسوماً بالألف (عيسا)^(٢)، وهذا يقوِّي مبدأ الأصالة فيه، ويُضعف القول باستثنائه رسماً، وسيُحمل عليه في هذا اسم العلم (موسى).

ويظهر أن قاعدة رسم ألف الأسماء الرباعيَّة وما فوقها قد أُجريت على كلمات أعجميَّة أخرى عند اللاحقين، فرسم الفيروزابادي في قاموسه كلمة (شَبْرِي) بالياء، وهي اسم علم على كثير من قرى مصر، مشيراً إلى أنها ك(سَكْرِي)، وخالفه الزبيدي شارح قاموسه، فرسمها بالألف (شبرا)^(٣)، مصححاً وجه رسمها بالألف لعجمتها، ولأنه الأصل فيها.

وأما (كيسرى) فلأنها رُسمت أصلاً على قاعدة صرفيَّة، فهي تعريب (خُسْرُو)^(٤)، والأصل في بنية الكلمة العربيَّة ألا تنتهي بواو قبلها ضمَّة، وإن ثبت هذا قلبت الواو ياءً، قال ابن السراج: "ليس في الأسماء اسمٌ آخره واو قبلها ضمَّة، فمتى وقع شيء من هذا قلبت الواو فيه ياءً"^(٥). وهذا ما حصل لاسم (كيسرى) الذي عُرب افتراضاً إلى (كيسري) فانقلبت واوه ياءً، وهذه الياء لا يؤمن معها اللبس بياء النسب أو الإضافة، فاضطرَّهم ذلك إلى اختيار الألف، فرُسم بصورة الياء لكونه اسماً رباعيًّا، وليس لأنه استثناء من القاعدة.

ثمَّ أضاف فريق من العلماء المحدثين إلى ما ذكر كلمة رابعة، وهي (بُخارى) لتصبح الكلمات المستثناة أربعاً^(٦)، ويبدو أن هذه الكلمة ليست مستثناةً لاختلافهم في لغاتها

(١) ابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٤٤.

(٢) أبو حيان، الهجاء، ص ٨٤.

(٣) الزبيدي، تاج العروس، (ش.ب.ر)، ١٢/١٢٨.

(٤) ينظر: القالي، المقصور والممدود، ص ١٩٢؛ والجواليقي، المعرب، ص ٣٣٠.

(٥) ابن السراج، الأصول، ٣/٣٣٣.

(٦) ينظر: السقاف، عبد الله، شرح التكميل، ص ٢٧؛ وطوموم، مصطفى، سراج الكتبة، ص ٢٩؛ ووالي، حسين، كتاب الإملاء، ص ٧٥؛ والأزميري، محمد، أنجلاء السحابة، ص ٢٦؛ وشاكر، محمد، خلاصة الإملاء، ص ٥؛ وعبد الفتاح، محمد، اللبابة، ص ٢٣؛ وكمال، محمد، كتاب الأمالي، ص ١٢؛ ونافع، غريب، الضياء، ص ٦٦؛ والنعيمة، عبد المجيد، وزميله، الإملاء الواضح، ص ٣٩؛ والحمد، غانم، علم الكتابة العربيَّة، ص ١٤٢؛ وأبو خليل، زهدي، الإملاء الميسر، ص ٦٦.

مدّاً وقصراً: (بُخاراء، بُخارى) ^(١)، وإن كان المشهور الراجح فيها القصر (بُخارى) ^(٢)، وهو ما يعني عودتها إلى أصلها المفترض بالألف ورسمها به (بخارا) جوازاً عند بعض العلماء إبقاءً لألفها على ما كانت عليه قبل الهمزة ^(٣)، وعلى كلِّ حال فإنَّ اختلاف لغاتها مدّاً وقصراً، وجواز رسمها بالألف يُضعف استثناءها.

ثمَّ استدرِك عليهم فريق آخر كلمة خامسة، فأضافوا (مَتَّى) ^(٤)، الذي ثبت في رسمها وجهان: (مَتَّأ، ومَتَّى) ^(٥)، وهذا يُضعف استثناءها، لأنَّ رسمها بالألف ثابت، وهو الأصل، ثمَّ إنَّ احتمال رسمها على قاعدة الأسماء الرباعيَّة المزيدة بالياء واردٌ.

ثمَّ استدرِكت عند آخرين سادسةٌ، وهي (كُمَثْرَى) ^(٦)، وهي كلمة مختلفٌ في عجمتها، فذكر الزبيديُّ أنَّ الكُمَثْرَةَ فعلٌ مُماتٌ، ومعناه اجتماع الشيء وتداخل بعضه في بعض، ونقل عن ابن دُرَيْد قوله: إن تكن الكُمَثْرَى عريَّةً فاشتقاقها منه، ووصفها أبو عليٍّ القائيُّ بالمولَّدة، ولم يقل بعجمتها، وذكر الجواليقيُّ أنَّ الأصمعيَّ قال بعجمتها، ودليلُ هذا الاختلاف أنهم ناقشوا في الكلمة لغاتها: (كُمَثْرَى، كُمَثْرَاة) وصرَّفها:

(١) البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواقع، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، د. ط.، د. ت.، ٢٢٩/١؛ والفَيْرُوزابادي، القاموس المحيط، (ب. خ. ر.)، ص ٣٤٧.

(٢) الزبيدي، تاج العروس، (ب. خ. ر.)، ١٠/١٣٤.

(٣) ينظر: الصولي، أدب الكاتب، ٣/٢٥٤-٢٥٥؛ وابن خالويه، شرح المقصورة، ص ١٧١.

(٤) ينظر: الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس، ٢/١٥٧؛ وعبد المطلب، إبراهيم، الهداية، ص ٢٨؛ وهارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ٢١؛ ونافع، غريب، الضياء، ص ٦٥؛ وحماة، خليل، وآخرون، الموسوعة الغراء، ص ٣٤٧؛ والطيب، عبد الجواد، دراسة في قواعد الإملاء، ص ٧٦؛ وعثمان، محمد، تحفة النبهاء، ص ٤٦؛ والطباع، عمر، الوسيط، ص ٦٩؛ وعيسى، فارس، وزميلاه، قواعد الكتابة، ص ٢٠٦؛ وناصيف، يمين، المعجم المفصل، ص ٦٣؛ والأسمر، راجي، المرجع، ص ٩٧-٩٨. ومَتَّى أبو نبيٍّ الله يُونس ﷺ. الزبيدي، تاج العروس، (م. ت. ت.)، ٥/٩٠.

(٥) ينظر: الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس، ٢/١٥٧؛ ومامو، محمد، لآلئ الإملاء، ص ١٦٥.

(٦) مجمع اللغة، قواعد الإملاء، ص ١٤؛ والخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ١/٢٧١.

(كَمْثَرَى، كَمْثَرَى) وتصغيرها: (كُمَيْثَرَة، كُمَيْثَرَة، كُمَيْثَرَة، كُمَيْثَرَة) ^(١)، وكلمة عاجوا فيها كلّ هذا، واختلفوا فيه لَهَي أُولَى بمعاملتها بقواعد رسم اللغة العربيّة في الأسماء المزيّدة فرسموها بالياء، ولا وجه لاستثنائها.

وأشار محمد مامو إلى ستّ منها، وذكر (بُصْرَى) بدلاً من (كَمْثَرَى) ^(٢)، واستقصى مؤلفو دليل توحيد ضوابط الرسم الكلمات الأعجميّة التي تُكتب بالياء، فنصّوا على أنّها عشر كلمات، فأضافوا ثلاثاً إلى ما تقدّم، وهي: (نَيْنَوَى، بَرْدَى، سُقْطَرَى) ^(٣)، فأما (نَيْنَوَى) فرسمها بالياء بُني في ما يبدو على قاعدة رسم الكلمات العربيّة التي لا تُرسم بالالف قبل واو مخالفةً بين المثليّن، فأقروا لها صورة الياء، وأما (بَرْدَى، وَبُصْرَى) فوافقنا أبنية العربيّة: (فَعْلَى، وَفَعْلَى) فرسموها على قاعدة الأسماء الرباعيّة، بل إنّ البكريّ يذهب إلى أنّ نهر (بَرْدَى) مأخوذٌ أسمُه من البرد لبرد مائه ^(٤)، أيّ أنّه اسمٌ عربيّ، وعلى تأويله فلا وجه لاستثنائها. وأما (سُقْطَرَى) فذكر لها ياقوت لغةً أخرى بالمدّ (سُقْطَرَاء) ^(٥)، وهو ما يعني أنّ قصرها يُحيل رسمها إلى أصلها الألف جوازاً (سُقْطَرَا) كما مرّ في (بخارا)، ولا مدخل بهذا لاستثنائها رسماً.

وثمة كلمة أضيفها وهي (ديالى) اسم نهر يمرُّ بإيران والعراق، وبه سُمّيت محافظة ديالى العراقيّة لتصير الكلمات الأعجميّة المرسومة ألفاتها ياءً إحدى عشرة كلمة، وسيبقى المجال مفتوحاً لمن يستقصي مثل هذه الكلمات في تراثنا.

وبالنظر في الكلمات الأعجميّة الإحدى عشرة فإنّها، إضافةً إلى ما فسّرت به، مزيّدة كلّها، وهذا ما يجعل احتمال رسمها حملاً على قاعدة الأسماء العربيّة المزيّدة وارداً ^(٦)،

(١) ينظر: القالي، المقصور والممدود، ص ١٠؛ والجواليقي، المعرب، ص ٤٤؛ والزبيدي، تاج العروس، (ك.م.ث.ر) ٦٨/١٤.

(٢) مامو، محمد، لآئ الإمام، ص ٦٧.

(٣) المركز العربي، دليل الضوابط، ص ٤٩.

(٤) البكري، معجم ما استعجم، ٢٤٠/١.

(٥) ياقوت الحموي، معجم البلدان، ٢٢٧/٣.

(٦) الحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ١٨٢/١.

وليس لأنها مستثناة، فقواعد الإملاء في أيسر صورها لا تستثنى شيئاً، ولا تُمَيِّز بين قبيلين، ولا بين معرّبٍ وعربيٍّ، وإنما هي تُمثّل الملفوظ أيّاً كان، وبهذا فإنّ الأصل في الأسماء الأعجميّة أن تُرسم ألفاتها بصورة الألف القائمة وفقاً لنطقها، ولا وجه لرسمها بصورة الياء، وما نُقل في ذلك استثناءً تبيّنت علته، وأنّ الأولى أن يبقى على أصله.

ويشيع رسم كلمة (موسيقى) عند بعض المحدثين بالياء خلافاً لما كتبه القدماء، ويبدو أنّ رسمها به متأخّر، فقد ذكر الهوريني أنّ بعض أهل زمانه يكسر القاف فيها ظلماً أنّ ما بعدها ياء^(١)، واقترح محمد العدناني أن تُكتب بالياء (موسيقى)، وأن تضاف إلى الكلمات المستثناة، محتجّاً بأنّ كثيراً من الأدباء والكتّاب يكتبونها بالياء، وأنّ المعجم الوسيط^(٢) كتبها بالياء كذلك^(٣)، وعلل بعضهم شيوع كتبها بالياء بأنه مما كثرتداوله، فأجريت عليها قاعدة الأسماء المقصورة المزيدة فُكِّتت بالياء^(٤)، والحقُّ أنّّه لا وجه لرسمها بالياء، وإن شاع وانتشر، والصواب أن ترسم بالألف (موسيقا) لعجمتها.

٨- إبدال الألف المتوسّطة ياءً

تقتضي طبيعة الكتابة العربيّة في رسم حروفها أن تُرسم الألف المتوسّطة برمز الألف سواءً أكان توسّطها أصلياً أم عارضاً، وهذا أصل لا خلاف فيه، ولكن قد تُكتب الألف المتوسّطة ياءً بأثر من الإمالة، وهي حالة نادرة تُرسم فيها الألف ياءً تمثيلاً لصوت الكسرة المشبعة قبل الألف، فتُسمع كأنّها ياءٌ فترسم بها، جاء في لسان العرب أنّ "أهل اليمن يميلون النار، فتنكسر النون، فسمعه بعضهم على الإمالة فكتبه بالياء"^(٥). أي كُتبت (النير)، وجاء في تاج العروس أنّ اسم العلم (بُييل)، بضمّ الباء وكسر النون،

(١) الهوريني، نصر، المطالع النصرية، ص ٢٥٦.

(٢) مجمع اللغة، المعجم الوسيط، ص ٨٩١.

(٣) العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ٢٣٦.

(٤) عيسى، فارس، وزميله، قواعد الكتابة، ص ٢٠٦.

(٥) ابن منظور، لسان العرب، (ن.و.ر)، ٢٤٢/٥.

الأصحُّ فيه أنه مُمال، ولكنَّهم اصطَلحوا على كُتبه بالياء^(١)، ومعنى ذلك أنَّ أصله (بُنال)، وبسبب الإمالة رُسم بالياء.

وظهر أثر الإمالة في رسم بعض الكلمات في المصاحف القديمة، فجاء عند الداني أنَّ كلمتي: (طاب، والرجال) رُسمتا فيها: (طيب، والرجيل)^(٢)، ولا تُمثل هذه الظاهرة نمطاً عاماً في الكتابة لشذوذها وعدم القياس عليها.

والأثر البارز في إبدال الألف المتوسّطة ياءً تعلق بمسألة الاعتداد بالعارض من عدم الاعتداد به حين تكسح الألف المتطرّفة بالضمائر أو بالتاء المربوطة علامةً للتأنيث أو للإفراد، فتُصبح بذلك متوسّطةً توسّطاً عارضاً، والأصل في هذه الحالة أن تأخذ حكم الألف المتوسّطة، فتكتب قائمةً، وذلك مثل: (فتاة، مولاها، التقاه، استدعاهم)، وهذا هو المشهور الذي عليه العمل عند الجمهور قديماً وحديثاً بلا خلافٍ، ولكن ثبت اختلافهم في مسألتين من هذا الباب، هما:

أولاً: إبدال الألف ياءً عند اتصال الكلمة بالضمير

تحوّل الألف المتطرّفة على صورة الياء (ي) عند اتصال الكلمة بالضمائر إلى متوسّطة، فترسم ألفاً قائمةً، سواءً أكانت ثلاثيةً أم مزيدةً، فعلاً أم اسماً، وهذا تحوّل عارضٌ، لأنّ اللواحق ليست من أصل الكلمة، وهذا منشأ الاختلاف الذي نُقل عنهم في هذه المسألة، فثبت أن لهم فيها مذهبتين، وهما^(٣):

(١) الزبيدي، تاج العروس، (ب.ن.ي.ل)، ١٢٣/٢٨.

(٢) الداني، المقنع، ص ٧١.

(٣) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٠٦؛ وابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢٣؛ وابن ولّاد، كتاب المقصور والممدود، ص ١٦٤؛ والزجاجي، كتاب الخط، ص ٦٦؛ وابن جني، سر الصناعة، ٥٠/١؛ وابن بابشاذ، شرح المقدمة، ٤٤٦/٢؛ وابن مكي، تثقيف اللسان، ص ٣٠٥؛ وابن الدهان، باب الهجاء، ص ٢٩-٣٠؛ وابن الأثير، البديع، مج ١/٢/٣٦١؛ وابن مالك، التسهيل، ص ٣٣٤؛ وأبو حيّان، الهجاء، ص ٨٥؛ وابن عقيل، المساعد، ٣٥٣/٤-٣٥٤.

١- مذهب رسم الياءِ ألفاً اعتداديّاً بالعارض، فتأخذ حكم المتوسّطة، فتكتب: (فتاه، رماك، ألهاكم، ملتقانا)، وهذا رأي الجمهور قديماً وحديثاً الذي حكاه ابن قتيبة، وابن السراج، وابن ولّاد، والزجاجي، وغيرهم. قال ابن دُرستويه: "وجميع ما يكتب بالياءِ إذا اتّصل بعلامة ضمير، ولم يتغيّر معها لفظه كُتِبَ ألفاً على اللفظ، لأنّ الوقوف عليه قد زال لتوسّطه"^(١). ونقل أبو حيّان أنّه اختار أصحابه، ولعله يقصد البصريين، ونقل ابن عقيل أنّه اختار المغاربة.

٢- مذهب الإبقاء على الياءِ في الكلمة كما كانت قبل اتّصالها بالضمير، فتكتب الكلمات السابقة هكذا: (فته، رمك، ألهاكم، ملتقنا)، أي إنّ الياءِ تتّصل بما بعدها رسماً بلا إجماع، وهذا رسمها في المصحف، وبه تأثروا، وحجّتهم أنّ اتّصال الضمائر عارض يزول بزوالها، فتبقى الألف ياءً. قال العكبري: "فإذا أضيف المقصور إلى مضمير يكتب بالألف ثلاثياً كان أو زائداً عليه نحو: عصاه، وهداك، وإحداها، وأخراهن. ومنهم من يكتبها بالياءِ على ما كانت عليه قبل الضمير"^(٢). وهذه النسبة إلى (منهم) جاءت عند ابن مالك، وأبي حيّان، وابن عقيل، والسيوطي، وفي هذا دلالة على أنّه مذهب قليل غير مشتهر.

ثمّ اختلف القائلون بوجود إبدالها ألفاً في استثناء بعض كلمات، أشهرها (إحدى) التي رُسمت بالألف خلافاً للأصل، وهو ما وصفه المبرد في ما ينقل عنه ابن السراج بأنّه: "خطأ جارٍ على الاصطلاح"^(٣). وقال ابن ولّاد: "فإن أضفت شيئاً من هذا إلى مضمير كتبتّه كلّ بالألف كقولك: مغزأك، ومدعاك، ومغزاة، ومدعاة...، وقد كتبوا حرفاً منه بالياءِ في الإضافة، وهو إحدىهما، والوجه ما ذكرنا"^(٤). ونقل ابن جيّ هذا الاستثناء، مضيفاً كلمة (سواهن)، ذاكراً أنّهما رُسمتا: (إحدىهما، وسويهنّ)

(١) ابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٤٥.

(٢) العكبري، اللباب، ٢/٤٨٤.

(٣) ابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤٤.

(٤) ابن ولّاد، كتاب المقصور والمدود، ص ١٦٤.

بسبب الإمالة^(١)، وأشار ابن مكيّ إلى استثناء (إحديهما)، منوهاً بأن الأحسن رسمها بالألف^(٢).

واستنكر أبو جعفر النحاس هذا الاستثناء، فقال: "واصطلحوا على أن كتبوا إحداهما بالياء، وهذا خطأ فاحشٌ، لأنّه مثل قولك: حبلاه، وحبلاك"^(٣). وأكد استثناء (إحديهما) أبو حيّان، وابن عقيل، والقلقشنديّ، موضحين أنّه خاصٌ بهذه الكلمة فحسب^(٤)، ووصف ابن الدهان، وابن الأثير استثناءها بأنّه من نوادر الكتابة^(٥).

وكُتبت الكلمة في مصادر النصوص المنقولة بياءٍ معجمةٍ (إحديهما)، ومثلها (سويهن)، ويظهر أنّه اجتهاد من النُسخ الذين فهموا معنى كتبها بالياء أنّها الياء المعجمة، ومنشأ اللبس عندهم أنّهم لا يتصوّرون ياءً متوسّطةً (هـ) تُرسم بلا نقطٍ، ولا تعلوها علامة الهمزة (ء) ولا الألف الصغيرة الخنجريّة كما تُرسم في المصحف، فأضافوا إلى هيئة الحرف نقطتيه تصويباً منهم. وأقرّ هذا الاجتهاد بعض ناشري التراث، فرُسمت الكلمة في بعض الكتب التي حقّقوها بالياء (إحديهما) في موضعي النصب، والجرّ توهُماً منهم^(٦)، ويبدو أنّهم حملوها على (كلتيهما) نصباً وجرّاً، فكان هذا من القياس الخطأ، لأنّ (كلتا) تُعرب إعراب المثنى عند إضافتها إلى الضمير (هما)، (وإحدى) ليست مثناً، وصوابُ رسمها بالألف عند إضافتها إلى الضمير ولا وجه لليااء.

(١) ابن جني، سر الصناعة، ٥٠/١.

(٢) ابن مكي، تثقيف اللسان، ص ٣٠٥.

(٣) النحاس، صناعة الكتاب، ص ١٥٤-١٥٥.

(٤) ينظر: أبو حيّان، الهجاء، ص ٨٥؛ وابن عقيل، المساعد، ٣٥٣/٤؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٢٠٤/٣.

(٥) ينظر: ابن الدهان، باب الهجاء، ص ٤٧؛ وابن الأثير، البديع، مج ١/ج ٢/٣٦٨.

(٦) الصاعدي، عبد الرزاق، قراءة في الرسم: أكتبُ بإحداهما أم بإحديهما أم بإحديهما؟! مقال منشور على موقع مجمع اللغة العربية الافتراضي، ٢٥/١٢/٢٠١٦م.

وأضاف أبو بكر الزبيدي استثناءً ثالثاً، فقال: "وكلُّ ما ولى من هذا المكني كتبه بالألف، كقولك: رماك، وهواك، واستدعاك، إلّا (تولّى) فإنّه يُكتب بالياء كقوله: تولّيه الله"^(١). فالزبيدي يستثني الفعل (تولّى)، ولم يُبين علّة استثنائه، وهذا مستبعد لشذوذه.

ثانياً: إبدال الألف ياءً في الأسماء المختومة بتاءٍ مربوطة

ترد في اللغة كلمات مختومة بتاءٍ مربوطة مسبوقه بألف كان رسمها قبل لحاق التاء بالياء، وذلك مثل: (الفتى والفتاة، الحصى والحصاة، الملهى والملهاة)، وهذا هو الأصل في كتبها، لأنّ التاء المربوطة أحالت الألف من التطرّف إلى التوسّط، ولكن ثبت في المسألة..... مذهبان^(٢):

١- وجوب كتبها ألفاً، فيُعدُّ بعارض التاء، وتُعدُّ في حكم الألف الأصليّة المتوسّطة، فترسم (الفتاة، الحصاة، الملهاة)، وهذا مذهب البصريين ورأي الجمهور قديماً وحديثاً، وعليه العمل.

٢- جواز كتب ألفها على صورة الياء، فنُكتب عندهم: (الفتاة، الحصاة، الملهية)، وهذا مذهب الكوفيّين، وحجّتهم عدم الاعتداد بالتاء، لأنّها عارضة للتأنيث، فهي على نية الانفصال.

ورُسمت كلمة (الحصاة) في أغلب الكتب المنقول عنها بياءٍ معجمة (الحصية)، ويقاس عليها: (القتيّة، الملهية)، والصواب رسمها بياءٍ غير معجمة وفقاً لرسمها في المصحف، ولكونها صورةً للألف كُسعت بتاءٍ مربوطةٍ عارضةٍ للتأنيث.

(١) الزبيدي، كتاب الواضح، ص ٣٢٤.

(٢) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٠٦؛ وابن عصفور، شرح الجمل، ٣٤٥/٢؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ٨٥؛ وابن عقيل، المساعد، ٣٥٤/٤؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٢٠٤/٣؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٣٣٦/٦؛ والضحيان، سليمان، مسائل الخلاف، مج ٥/٢٤٧٥٧.

٩- إبدال الألف الممدودة ياءً قصراً

في اللغة كلمات كثيرة وردت بلغتين مداً وقصراً من مثل: (الشقى والشقاء، والبكى والبكاء، والفحوى والفحواء، والهيجى والهيجاء، والخيصى والخيصاء)، والأصل في كتب الممدودة أن تُرسم الألف قبل الهمزة برمز الألف (ا) لأنها متوسطة، وهذا لا خلاف فيه، واختلفوا في كتبها على لغة القصر أتبقى ألفها قائمة، أم تأخذ حكم الألف المتطرفة؟ فتجري عليها في رسم الكلمة الثلاثية قاعدة الأصلين الواوي واليائي، وفي المزيدة قاعدة الرسم بالياء (ى)، واختلفوا في هذا على مذهبين^(١):

١- رسمها بالألف إبقاءً على ما كانت عليه في لغة المد، فترسم: (البكا، الشقا، الفحوا، الهيجا، الخيصا)، وهو ما اختاره الصولي، معللاً ثبات الألف على حالها بأنها لغة ثانية في الكلمة فتبقى كما هي^(٢)، وهو مذهب ابن خالويه الذي قال، وهو يتحدث عن (البكا): "فإذا مُدِّدَتْ كُتِبَتْ بالألف، وإذا قُصِرَتْ كُتِبَتْ بالياء عند أكثرهم، والصواب عندي أن يُكتب بالألف، لأنَّ البكا لما كان من المقصور، والمقصور منه ما يجوز أن يُكتب بالياء والألف، والممدود يُكتب بالألف لا غير جذب أصلان أصلاً واحداً"^(٣). ومعنى كلامه أن الإبقاء على رسم الألف في الكلمة المقصورة كما كانت في الممدودة أولى من إبدالها، لأنها رُسمت على أصل اللفظ، ولا حاجة لرسمها بالصورة الأخرى اكتفاءً بأصل واحد. وهذا المذهب اختيار الفراء، وابن قتيبة، وابن ولاد في الكلمات الثلاثية التي أصل ألفها واو من مثل: (الشقا) التي تُكتب بالألف، لأنها من الشقوة، وهو اختيار الفراء، وابن قتيبة في الكلمات الرباعية، فلم يعتدوا بالعارض، وحكما

(١) ينظر: الفراء، المنقوص والممدود، ص ٢٧-٢٨؛ وابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٣٥-٢٣٦؛ وابن ولاد، كتاب المقصور والممدود، ص ١٦٦؛ والصولي، أدب الكاتب، ٣/٢٥٤-٢٥٥؛ ابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٤٤؛ وابن خالويه، شرح المقصورة، ص ١٧١؛ وابن عصفور، شرح الجمل، ٢/٣٦٦؛ والهويرني، نصر، المطالع النصيرية، ص ٢٥٠.

(٢) الصولي، أدب الكاتب، ٣/٢٥٤-٢٥٥.

(٣) ابن خالويه، شرح المقصورة، ص ١٧١.

على الألف بأنّها ما زالت ممدودةً، ولا تُعامل معاملةً المقصورة فأبقيها على حالها، فترسم عندهم: (الهيجا، الدهنا)، يقول الفراء: "باب ما يُقصر ويمدُّ، وأوله على صورة واحدة، ومعنى المقصور فيه كمعنى الممدود، من ذلك الزنا، والشرا...، والبكاء يمدُّ ويقصر، والهيجا والدهنا يمدّان ويُقصران"^(١). فلم يشترط في قصرها أن تُكتب ألفاتها ياءً.

٢- رسمها بالياء على تقدير أنها متطرّفة، فتأخذ حكم الكلمات المقصورة دون النظر إلى لغتها الممدودة، فترسم: (البكى، الشقى، الفحوى، الهيجي)، وهو اختيار ابن قتيبة، وابن ولّاد في الكلمات الثلاثية التي أصل ألفها ياءً من مثل: (الزنى، الشرى). وهو رأي ابن ولّاد في البنى المزيدة، جاء عنده: "وإذا قصرت الدهنى والهيجي كتبتهما بالياء، لأنّ الألف رابعة"^(٢). وهو ما ذهب إليه ابن دُرستويه^(٣)، وقال ابن الدهان عن هذه الحالة: "فاكتب الممدود بالألف، وأجر المقصور مجرى غيره من الأسماء، نحو: الزنى والزنا، والشراء والشرى، والشفاء والشفى"^(٤). وحجّتهم الاعتداد بالعارض، فعداً الألف الممدودة متطرّفةً، فأجريا عليها قواعد رسم الألف المتطرّفة، ولكونها رابعةً رُسمت بالياء.

ونوقشت هذه المسألة عند المحدّثين، فأجاز بعضهم إبقاء الألف الممدودة كما كانت مع لغة المدّ، فُتكتب: (الزنا، الشقا، الحلوا) بالألف دون النظر إلى أصل الألف^(٥)، وبعضهم أجاز قلبها ياءً إذا وُجد مقتضى لذلك^(٦).

(١) الفراء، المنقوص والممدود، ص ٢٧-٢٨.

(٢) ابن ولّاد، كتاب المقصور والممدود، ص ١٦٦.

(٣) ابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٤٤.

(٤) ابن الدهان، باب الهجاء، ص ٣٢.

(٥) ينظر: السعدي، صالح، أرجوزة في علم رسم الخط، ع ٤/٣٧٠؛ والهوري، نصر، المطالع النصيرية، ص ٢٥٠؛ والسقاف، عبد الله، شرح التكميل، ص ٥٩؛ وطوموم، مصطفى، سراج الكتبة، ص ٤٠؛ والمنفلوطي، مصطفى، وآخرون، أدب المملي، ص ٣٧؛ وهارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ٢٥؛ والطباع، عمر، الوسيط، ص ٧٥.

(٦) ينظر: المنفلوطي، مصطفى، وآخرون، أدب المملي، ص ٣٧؛ والخطيب، عبد اللطيف، أصول الإملاء، ص ٧٧؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٢/٦٠٣.

١- الإبدال في الحروف

الأصل في بنية الحروف الجمود، فلا تتغير ولا تتصرف كالأسماء والأفعال، بل لها صورة ثابتة في رسم ألفاتها حتى إن زادت بنيتها على ثلاثة أحرف، وهي بهذا تأخذ حكم الألف المجهولة الأصل، فترسم ألفاتها ألفاً فحسب بلا خلاف، وذلك مثل: (ما، إذا، لولا، كلاً) إلّا في بعض ما شدّ عن إجماعهم، وهي أربعة أحرف: للجرّ منها حرفان (إلى، على)، وله وللعطف والابتداء (حتّى)، وللجواب (بلى).

وأبانوا عن علّة ذلك الشذوذ، فقالوا إنّها رُسمت ياءً في (بلى) لإمالتها، فقدروا أنّ أصل ألفها ياءً، فرسموها به، ولأنّ ألفي (إلى، على) تنقلبان مع الضمير ياءً: (إليك، عليهم)، فهذا يدلّ على أنّ أصل ألفيهما ياءً، فرسموهما به، وقد أشار علماء رسم المصحف إلى علّة معنويّة في رسم ألفيهما بالياء، فذهبوا إلى أنّ (على) رُسمت بالياء فرقاً بينها وبين الفعل (علا)، و(إلى) رُسمت بالياء فرقاً بينها وبين (إلّا)^(١) المشدّدة للاستثناء^(٢).

واختلفوا في تعليل رسم ألف (حتّى) ياءً، فقيل: لإمالتها على لغة بعض العرب، وقيل: لأنّها رابعة، وقيل: لأنّ أصلها (حتّ)، ثم زيدت فيها ألف، فأشبهت الألف الزائدة كما في (علقى)، فكُتبت ياءً، وقيل: لكونها حُمّلت على معنى (إلى) في الدلالة على

(١) استندوا في هذا التعليل إلى قراءة شاذة نقلت في قول الله ﷻ: ﴿لَا يَرَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٠]، فقد قرأ يعقوب، والحسن، ومجاهد، والمطوعي، ونصر بن عاصم، وغيرهم (إلّا) بالتخفيف على معنى الجرّ (إلى)، فيرسم الحرف على قراءتهم بالياء (إلى)، وقرأها الباقون بالتشديد على معنى الاستثناء، فرُسمت ألفاً. الكرمانى، رضى الدين أبو عبد الله محمد بن أبي نصر، شواذ القراءات، تحقيق: شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت، د. ط، د. ت، ص ٢٢١، وابن الجزري، النشر، ٢٨١/٢، والخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات، ٤٦٣/٣.

(٢) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٠٦؛ وابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣/١٢٤؛ وابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٤١؛ وابن جنّي، الألفاظ المهموزة، ص ٤٨؛ والقيسي، الكشف، ١٩٣/١؛ والمهدوي، شرح الهداية، ق ٢/ج ١١٣/١١٣؛ وابن بابشاذ، شرح المقدمة، ٤٤٧/٢؛ والسّخاوي، علم الدين علي بن محمد، جمال القراء وكمال الإقراء، تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة التراث، مكة المكرمة، ط ١، ٥٠٨-٥٠٧/٢هـ.

انتهاء الغاية، فرُسمت ياءً مثلها، وقيل: إنَّها رُسمت ياءً فرقاً بين دخولها على المضمر ودخولها على المظهر، لأنَّها مع الضمائر تُرسم ألفاً: (حتَّاه، حتَّاي...)، ومع المظهر ياءً^(١).

ونقل أهل الرسم أنَّها رُسمت في بعض المصاحف القديمة بالألف (حتَّاه)، وأنَّ بعض العلماء المتقدِّمين كان يرسمها في غير المصحف بالألف أيضاً^(٢)، وهذا هو الأصل في رسمها على لفظها، ولعلَّ هذا ما جعل ابن مالك، ومن تابعه يحكمون بشذوذ رسمها بالياء^(٣)، إذ لا مسوِّغ لذلك عندهم لحرفيّتها، وجهل أصل ألفها.

ولهذه الأحرف عدا (بلى) وضعٌ خاصٌّ إذا اتَّصلت بها (ما) الاستفهامية، لأنَّ ألف (ما) تُحذف إذا سُبقت بأحد تلك الأحرف الجارّة، فتحوَّل الياءُ من التطرُّف إلى التوسُّط لتأصال الميم بها، فرُسم ألفاً: (علام، إلام، حتَّام)، وهذه مسألة مجمع عليها عندهم، إلَّا في حالة واحدة إذا ألحقت هاء السكت بـ(ما) رسماً لإظهارها وقفاً تعويضاً عن حذف ألفها وإظهار فتحتها، فإنَّ الياء لا تقلب ألفاً، ولا تُضمُّ الميم إلى الأحرف، وإنَّما تُفصل في كلمة مع الهاء، فتُكتب: (إلى مه؟ على مه؟ حتَّى مه؟)^(٤)، وهذه الهاء لا تُنطق وصلأً، وإنَّما جيء بها لإقامة بنية الكلمة حتى لا تبقى الميم منفردةً، وهذا هو الأصل في رسمها قديماً وحديثاً، ولكنني رأيت عند بعض المحدِّثين رسماً مغايراً في كتبهم دون التصريح به، فرُسمت (علام) عند مصطفى الغلاييني هكذا: (على مَ عولت؟)، ورُسمت أختاها هكذا: (إلام، حتَّام)^(٥)، ورُسمت (إلام، حتَّام) في مؤلَّف آخر هكذا: (إلى مَ، حتَّى مَ)^(٦) بترك

(١) ينظر: ابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢٤؛ وابن جني، الألفاظ المهموزة، ص ٤٨؛ والقيسي، الكشف، ١/١٩٤؛ وابن بابشاذ، شرح المقدمة، ٢/٤٤٧؛ والأنباري، كتاب عمدة الأدباء، ص ١٧/٤٤٤؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٣/٢٠٦؛ والسبيوطي، همع الهوامع، ٦/٣٣٨.

(٢) ينظر: الداني، المقنع، ص ٧١؛ والسَّخاوي، جمال القراء، ٢/٥٠٨؛ والجعبري، الجميلة، ص ٦٣٥-٦٣٦.

(٣) ينظر: ابن مالك، التسهيل، ص ٣٣٤؛ وأبو حيَّان، الهجاء، ص ٨٥؛ وابن عقيل، المساعد، ٤/٣٥٤.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤/١٦٤؛ والنَّحاس، صناعة الكتاب، ص ١٤٨؛ وابن درستويه، كتاب الكتاب، ص ٥٢-٥٣؛ والرزي، شرح الشافية، ٣/٣١٥-٣١٦؛ والأزهري، شرح التصريح، ٢/٦٣٤.

(٥) الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس، ٢/١٣٢.

(٦) أحد الأباة اليسوعيين، القواعد الجليلة، ص ١٥٠.

مسافةً بين (مَ) وحرقي الجرِّ، ودون لحاق هاءِ السكت، وهذا رسم مخالف لما عليه الإجماع، لأنَّ الميم (مَ) لا تُفصل منفردةً، ولا تقوم بنفسها رسماً، فإمَّا أن تُضمَّ إلى حرف الجرِّ، وتصبح جزءاً من بنيته، فتُحِيل ياءه ألفاً متوسِّطَةً، وإمَّا أن تُلحَق بها الهاءُ، فتُكوِّن معها كلمةً على جيالها لا تُنطق وصلًا بل وقفًا، ولا تتغيَّر بنية حرف الجرِّ.

١- الإبدال في الكلمات المختلف في نوعها

في اللغة كلمات منتهية بألف مختلف في نوعها أسمىً هي، أم فعليةً، أم حرفيةً؟ وكان لهذا الاختلاف أثرٌ في تحديد رسم ألفها، وأكثر ما برز هذا الاختلاف في كلمتي: (مهما، حاشا).

١- (مهما) أم (مهمي)

اختلف النحويون في (مهما) بنيتها ونوعها ورسمها، فأما بنيتها فاختلف فيها أمر كبةً هي، أم بسيطةً مفردةً؟ فذهب فريق إلى أنَّها مركبة، وخالفهم آخرون فأكدوا بساطتها، وأنَّها مفردةٌ في أصلها، ثمَّ اختلف القائلون بتركيبها في أصل التركيب، أصله (ما ما) المكوَّنة من (ما) الشرطيَّة والأخرى تأكيد لها، فتكرَّر في الكلمتين الميم والألف، فأبدلت ألف الأولى منهما هاءً لقرب مخرج الهاءِ من الألف، أم أصله (مه ما) بمعنى اكْفُف، ولا إبدال في الكلمة؟ وأمَّا نوعها فاختلف فيها أسمىً هي أم حرفيةً؟ فذهب أكثر النحويين إلى أنَّها اسم يدلُّ على الشرط، وخالف بعضهم فذهبوا إلى أنَّها حرف بمعنى (إن) (١).

وأسس بناءً على الخلافين السابقين في بنيتها ونوعها خلافٌ في رسمها، فالقائلون بتركيبها لا تُرسم عندهم إلاً بالألف لكونها ألف (ما)، ولا تحتاج إلى بحث أصلها، ولا فرق عندهم في نوعها، فإن كانت حرفاً كما ذهب إليه بعضهم فهي على أصلها الحرفيِّ سواءً من (ما ما) مع الإبدال، أم من (مه ما) بلا إبدال، وإن كانت اسماً فهي لا تُخالف

(١) ينظر: الخوام، رياض، (مهما) وخلافات النحويين حولها، مجلة جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٠هـ، س ٣/٣٤-٥٦-٨٥؛ والمالكي، حسن، ما اختلف في اسميته وفعليته وحرفيته، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٤هـ، ص ٣٢٨-٣٣٠.

ضوابط رسم الأسماء عندهم لكون جزء بنيتها الأخير مرسوماً بالألف (ما)، فجاءت على الأصل. وأمّا القائلون ببساطتها وأنها مفردة في أصلها فهي عندهم رباعيّة المبنى، وألفها إمّا للإلحاق مثل: (عَلقى) وإمّا للتأنيث، فزال عنها التنوين لذلك^(١)، فحُقها أن تُرسم بالياء (مهمى) مثل: (أنى، متى، لدى)، جاء عند ابن يعيش، وهو من أنصار التركيب فيها: "ولذلك تُكتب بالألف، ولو كانت كلمةً واحدةً لُكُتبت بالياء، لأنّ الألف إذا وقعت رابعةً كُتبت ياءً"^(٢).

والمشهور المعتدُّ به في رسم (مهما) أن ترسم بالألف حتى مع القول ببساطتها، ويُعلّل رياض الخوام لمُدّعي بساطتها رسمها بالألف أنّ لهم أن يقولوا إنّها شُدّت كما شُدّت: (كلتا، وتترا)، فرُسِمت بالألف (مهما)، أو أنّها رُسِمت على مذهب من يرسم كلّ ألف متطرّفةً بالألف على لفظها دون النظر إلى أصلها ونوعها^(٣).

واختلف المحدثون في تأكيد ثبات وجهي رسمها قديماً، فأكد عبد اللطيف الخطيب أنّه لم يرها في كثير من المخطوطات القديمة إلا مرسومةً بالألف (مهما)^(٤)، وما قاله صحيحٌ، فرسمها بالألف هو المشهور، وأثبت غيره وجه رسمها بالياء (مهمى)، ويظهر أنّه اشتهر عند المغاربة والأندلسيين قديماً وحديثاً، فذكر محمد المهدي أنّ (مهما) قد ترد في بعض المخطوطات القديمة مرسومةً بالياء (مهمى) على طريقة المغاربة في رسمها^(٥)، وأكّد يحيى ميرعلم كلامه، فذكر أنّها وردت في بعض المخطوطات الأندلسيّة القديمة مرسومةً بالياء (مهمى)^(٦)، ويبدو أنّ رسمها بالياء استمرّ عندهم زمنًا إلى العصر الحديث، فالهوري يني يقول عنها: "لا أراها في كثير من كتب المغاربة إلا مكتوبةً بالياء"^(٧).

(١) أبوحيان، الارتشاف، ٤/١٨٦٤.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ٧/٤٣.

(٣) الخوام، رياض، (مهما) وخلافات النحويين حولها، س ٣/٣٤٤/٦٤.

(٤) الخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ١/٢٦٤.

(٥) المهدي، محمد، الإملاء وتاريخه وتذليل أكبر صعوبة فيه، س ١/٢٣٦/٣٦.

(٦) ميرعلم، يحيى، نظرات في (موسوعة قواعد الكتابة العربيّة)، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك

فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ٢٠١٣م، مج ١٥/٤٤/٢٦٧.

(٧)هوري، نصر، المطالع النصرية، ص ٢٣٧.

٢- (حاشا) أم (حاشي)

اختلف النحويون في تصنيف كلمة (حاشا) على ثلاثة أقوال: فهي عند قوم حرفٌ جرٌّ يدلُّ على الاستثناء (ك(خلا، عدا))، ومنه: (قام القوم حاشا زيدي)، وعند آخرين أنَّها اسمٌ حلٌّ محلَّ فعله للتنزيه، فقولهم: (حاشا لله) يعادل: (تنزيهاً لله)، وهي عند فريق ثالث فعلٌ متعدُّ بمعنى الاستثناء، فتوافق الحرفَ معنًى وتخالفه إعراباً، أو بمعنى التنزيه فتوافق مصدرها، ويُتصرَّف منه فيقال: (أحاشي، حاشيت... إلخ)، ومنه: (جاء القوم حاشي زيدياً)^(١).

والضابط في رسم ألفها بناءً على هذا الخلاف أن تُرسم بالألف حرفاً، لأنَّ هذا هو الأصل فيها (حاشا)، وأن تُرسم بالياءِ فعلاً لكونها رباعيةً (حاشي)، فتأتي في مثال واحد مختلفة الرسم باختلاف العمل، فتُكتب بالألف في: (قام القوم حاشا زيدي)، وبالياءِ في: (قام القوم حاشي زيدياً)، وذهب ابن دُرستويه إلى أنَّ علَّة هذا متعلقةٌ بدفع اللبس، فمازوا بين النوعين باختلاف الرسم، فقال عن (حاشا): "فقياسها أن تكتب بالياءِ، إلَّا أنَّها كُتبت بالألف لئلاَّ يلتبس، وهي عند قوم فعلٌ، فمن زعم وجب عليه أن يكتبها بالياءِ لا محالة"^(٢). ولكنَّ الملحوظ أنَّ المتقدمين لم يُفرِّقوا بين نوعيها، فرُسمت في أشهر كتب النحو بالألف أيًّا كانت^(٣).

ويظهر أنَّ رسمها اضطرب في مرحلة لاحقة، ولا سيَّما في مصنَّفات حروف المعاني لعنايتهم بذكر معانيها، فلم يُفرِّق المالقيُّ بين نوعي (حاشا) الفعلية والحرفية، فرُسمتا عنده بالياءِ (حاشي)^(٤)، وهو ما عليه رسمها في معجمي ابن منظور، والزيدي^(٥)،

(١) ينظر: برهوم، عبد الهادي، آراء النحاة في (حاشا)، مجلة الجامعة الإسلامية (الدراسات الإنسانية)، فلسطين، ٢٠٠٨م مج ١٦/١٤، ١٢٥-١٢٧؛ والمالكي، حسن، ما اختلف في اسميته وفعليته وحرفيته، ص ١٠٤-١٠٥، ص ٣٨٢-٣٩٠.

(٢) ابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٤٥.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/٣٤٩؛ والمبرد، المقتضب، ٤/٣٩١؛ وابن السراج، الأصول، ١/٢٨٩.

(٤) المالقي، رصف المباني، ص ١٧٨-١٨٠.

(٥) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (ح.ش.ا)، ١٤/١٨٢-١٨١؛ والزيدي، تاج العروس، (ح.ش.ي) ٣٧/٤٣٨-٤٣٧.

وفرق المرادّي بينهما، فرُسمت الحرفيّة عنده بالألف (حاشا)، والفعليّة والاسميّة بالياء (حاشى)^(١)، وخالفهم ابن هشام، فرُسمت عنده في النوعين الفعليّة والحرفيّة بالألف (حاشا)^(٢)، وهذا يدلُّ على اضطراب رسمها عندهم لاختلاف نوعها، أو الاكتفاء برسمها على أصل لفظها دون النظر إلى نوعها.

وتأثّر المحدثون بهذا الاضطراب فاختلّفوا في رسمها، فلم يُفرّق إميل يعقوب بين الفعليّة والاسميّة، فرسمهما بالألف (حاشا)^(٣)، واقترح مثل هذا عبد الفتاح الحموز الذي عدّه وجهاً لترك الاختلاف في رسمها باختلاف نوعها^(٤)، ومنهم من أشار إلى (حاشا) الحرفيّة، فرسمها بالألف (حاشا)، ولم يُشير إلى الفعليّة والاسميّة^(٥)، ومنهم من رسم الحرفيّة بالألف (حاشا)، والفعليّة والاسميّة بالياء (حاشى)^(٦)، ورسمها عبد الغني الدقر في الحرفيّة، والاسميّة، والفعليّة بالياء (حاشى)^(٧).

ولم يفت اضطراب رسمها مجمع اللغة بدمشق، فاستقرّ عند أعضائه التفريق بينهما بناءً على اختلاف نوعها، فنصّوا على ما يأتي: "تُكتب كلمة (حاشا) بالألف الطويلة على أنّها أداة، وتُكتب (حاشى) بالألف المقصورة على أنّها فعلٌ وفق القياس"^(٨).

(١) المرادي، الجنى الداني، ص ٥٥٨-٥٦٧.

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب، ٢/٢٤٩-٢٥٤.

(٣) يعقوب، إميل، المعجم المفصل، ص ٥٥١.

(٤) الحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ١/١٥٥.

(٥) ينظر: الهوري، نصر، المطالع النصريّة، ص ٢٣٢؛ والسقاف، عبد الله، شرح التكميل، ص ٢٧؛ وطوموم، مصطفى، سراج الكتبة، ص ٢٨؛ والمنفلوطي، مصطفى، وآخرون، أدب المملي، ص ٣٣؛ وكمال، محمد، كتاب الأمالي، ص ١٢؛ وحماد، خليل، وآخرون، الموسوعة الغراء، ص ٣٤٦؛ والنيرباني، عبد البديع، المختار، ص ٢٤.

(٦) ينظر: والي، حسين، كتاب الإملاء، ص ٧٣؛ وعناني، مصطفى، نتيجة الإملاء، ص ١٨؛ وعبد المطلب، إبراهيم، الهداية، ص ٢٧؛ وهارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ٢٠؛ والطبيب، عبد الجواد، دراسة في قواعد الإملاء، ص ٧٢؛ وصالح، فخري، اللغة العربيّة أداءً ونطقاً، ص ١٥٤؛ والخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ١/٢٨٢.

(٧) الدقر، عبد الغني، معجم القواعد العربيّة، ص ٢١١.

(٨) مجمع اللغة، قواعد الإملاء، ص ١٧.

وعلى سلامة هذه القاعدة فإنَّ المحدثين غير متفقين في رسمها، ويبدو أنَّ مذهب كتبها بالألف (حاشا) في كلِّ حال هو المشتهر عند جمهورهم، لأنَّه الأصل على لفظها.

ثانياً: الإبدال بين الألف والواو

تأثرت الكتابة في مرحلة متقدمة تأثراً كبيراً برسم المصحف، وكان من مظاهر هذا التأثر رسم الألف واوًا في بضع كلمات نُطقت على غير رسمها، فجاء عند أهل الرسم أنَّ كُتِبَ المصحف رسموا الواو ألفًا في أربع كلمات حيث وردت، أشهرها (الربوا)، وثلاث كلمات اختصت ببنيتها الدالة على المفرد، وهي: (الصلوة، الزكوة، الحيوة)، وأنَّهم رسموا كلماتٍ أخرى تارةً بالواو في مواضع، وأخرى بالألف، وهي: (الغدوة، مشكوة، النجوة، منوة)^(١)، ومجمل تلك الكلمات ثمانٍ على خلاف في نصفها، ويُلاحظ أنَّ جميعها تنتهي بتاءٍ مربوطةٍ، وقبلها ألفٌ ما عدا (الربوا).

ووردت الإشارة إلى هذا التأثر قديمًا، جاء عند ابن قتيبة: "تكتب (الصلوة)، و(الزكوة)، و(الحيوة) بالواو أتباعًا للمصحف، ولا تكتب شيئًا من نظائرها إلاَّ بالألف مثل (قطاة)، و(قناة)، و(فلاة)...، ولولا اعتياد الناس لذلك في هذه الأحرف الثلاثة، وما في مخالفة جماعتهم لكان أحبَّ الأشياء إليَّ أن يُكتب هذا كله بالألف"^(٢). ويُلاحظ من كلامه أنَّ التأثر برسم المصحف قد استقرَّ على رسم الكلمات الثلاث المشهورة: (الصلوة، الزكاة، الحياة) بالواو خلافًا لأصلها.

وجاءت عند ابن السراج نقلاً عن ثعلب الإشارة إلى هذا المذهب، وأنَّه مما اعتيد عليه عند الكتبة، لكنَّه ذكر أنَّ من كتبها بالألف على أصل لفظها كأخواتها مصيبٌ^(٣)،

(١) ينظر: الداني، المقنع، ص ٦٠؛ والسَّخَاوي، الوسيلة، ص ١٣٦، ٣٦٤، ٤٦٣؛ والجعبري، الجميلة، ص ٢٩٣؛ والضباع، علي، سمير الطالبين، ص ٦٤؛ والفرماوي، عبد الحجي، رسم المصحف ونقطه، ص ٢٠٥-٢٠٧.

(٢) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٠١.

(٣) ابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/ع ٣/١٢٤.

وأشار الصُّوليُّ، والزَّجَّاجيُّ، وابن دُرُسْتَوِيه إلى أنَّ من أتبع رسم المصحف رسمها بالواو، وهو مذهب أكثر الناس، ومن رسمها على أصلها فبالألف^(١).

واستمرَّت الإشارة إلى هذا المذهب عند اللاحقين على أنه من خصوصيات رسم المصحف، وأنَّه لا يقاس عليه، ولا يُستعمل في غيره^(٢)، والصوابُ عند المحدثين إجمالاً كتبها على أصل لفظها بالألف، وعدم الاحتجاج برسم المصحف في هذا.

واختلف المتقدِّمون في توضيح علَّة هذه المخالفة على ثلاثة مذاهب^(٣):

١- ذهب فريق إلى أنَّها رُسِّمت على لغة التفخيم عند بعض العرب، الذين ينطقون الألف مشوبةً بالضمِّ، فكأنَّها أميلت نحو الواو فرُسِّمت بها، جاء عند الخليل أنَّ (الحيوة): "كُتبت على لغة من يُفخِّم الألف التي مرجعها إلى الواو نحو: الصلوة، والزكوة"^(٤). وألمح سيبويه إلى ألف التفخيم، وذكر أنَّها من الأحرف المستحسنة عند العرب، وخصَّ منهم أهل الحجاز^(٥)، ونسب ابن قتيبة هذا القول إلى بعض أصحاب الإعراب^(٦)، وأشار إلى هذه العلَّة المبرِّد، فقال: "ومما كتبوه على غير لفظه الصلاة، والزكاة، والحياة ليُظهروا تفخيم الألف، وإنَّما اللفظ الألف"^(٧).

(١) ينظر: الصولي، أدب الكاتب، ٣/٢٥٥؛ والزَّجَّاجي، كتاب الخط، ص ٩٦؛ وابن دُرُسْتَوِيه، كتاب الكتاب، ص ٩٠.

(٢) ينظر: ابن بابشاذ، شرح الجمل، ص ٥٢٦؛ وابن الدهَّان، باب الهجاء، ص ٤٦؛ وابن الأثير، البديع، مج ١/٢٦٨؛ وابن مالك، التسهيل، ص ٣٣٤؛ وأبو حيَّان، الهجاء، ص ٨٩؛ وابن عقيل، المساعد، ٤/٣٥٥-٣٥٦؛ وناظر الجيش، تمهيد القواعد، مج ١٠/٥٣١٢؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٣/٢٠٧؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٦/٣٤٠.

(٣) ينظر: السَّخَّاوي، الوسيلة، ص ١٣٦، ص ٣٦٤؛ والجعبري، الجميلة، ص ٢٩٣؛ وأبو حيَّان، الهجاء، ص ٨٩؛ وابن عقيل، المساعد، ٤/٣٥٥-٣٥٦؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٣/٢٠٧؛ والفرماوي، عبد الحي، رسم المصحف ونقطه، ص ٢٠٥-٢٠٧؛ والحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٣٣٢-٣٣٦.

(٤) الفراهيدي، معجم العين، (ح. ي. و)، ٣/٣١٧.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٤/٤٣٢.

(٦) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٠١.

(٧) المبرِّد، كتاب الخط، ص ٧. وينظر: ابن السَّرَّاج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢٤.

٢- ذهب آخرون إلى أن هذه الكلمات رُسمت على أصل ألفاتها الواوِيّ، إذ يقال في جمعها: (صلوات، زكوات، حيوات)، وفي الأفعال: (نجوت، غدوت)، وذكر هذا المذهب ابن قتيبة بلا نسبة، واختاره الزجاجي، ونقله السخاوي عن ابن مفسم ووافقه، ووافقهم الكفوي^(١)، وجاء عند ابن منظور في كلمة (حياة) أنّها: "كُتبت في المصحف بالواو ليُعلم أنّ الواو بعد الياء في حدّ الجمع". أي إنّها تُجمع (حيوات) فيُعرف أصلها. وردّ عليهم أنّه لو كان الأمر كذلك للزم أن تُكتب مثل: (القناة، القطاة) بالواو، ولم يثبت هذا، فعلم أنّها علّة مردودة، واختار هذا المذهب بعض المحدثين^(٢).

٣- أنّها رُسمت بأثر ساميّ على مثل كتابة أهل الحيرة، وأشار إلى هذا الصوّبي، فقال: "الصلوة، والزكوة، والغدوة، والحيوة، والمشكوة، والرّبوكُتب كلُّ هذا في المصحف بالواو، وكان يجب أن يُكتبن بالألف للفظ، وإنّما كُتبن كذلك على مثل أهل الحجاز، لأنّهم تعلّموا الكتاب من أهل الحيرة"^(٣). وأصل هذا التعليل للفرّاء الذي نقل عنه النوويّ تعليقه رسم (الرّيا) في المصحف بالواو بقوله: "إنّما كتبوه كذلك لأنّ أهل الحجاز تعلّموا الكتابة من الحيرة، ولغتهم (الرّبو)، فعلموهم صورة الحرف على لغتهم"^(٤).

وأشار بعض المحدثين إلى أنّ هذه الكلمات رُسمت بأثر من بعض الكتابات السامية، فذهب كمال بشر إلى أنّ تفخيم الألف أثر نطقيّ أجنبيّ عن اللغة العربيّة

(١) الكفوي، الكليات، ص ٥٥٥.

(٢) ينظر: الحنفي، جلال، كلام على الإملاء العربي، ص ٣٤؛ والزين، عبد الفتاح، في رسم القرآن، ع ١٤١/٣٨.

(٣) الصوّبي، أدب الكاتب، ٢٥٥/٣.

(٤) النووي، أبوزكريا محبي الدين يحيى بن شرف، تهذيب الأسماء واللغات، عني بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط. د. ت، ق ١/١٧٧. وينظر: الهوريني، نصر، المطالع النصرية، ص ٥٤.

مأخوذٌ من السُّريانيَّة^(١)، وأكَّد كيس فرستيغ (Kees Versteegh) أنَّ الألف الطويلة في بعض الكلمات في النبطيَّة رُسمت بالواو مثل كلمة (صلوة)، ويفترض أنَّ هذا التمثيل الكتابيَّ كان بأثر من صوت الضمَّة الطويلة في الآرامِيَّة (oo)^(٢)، ووُجِدَت مثل هذه الكلمات مرسومةً بالواو في بعض النقوش السامِيَّة القديمة^(٣)، وهو ما يدلُّ على امتداد الأثر الساميِّ في رسم هذه الكلمات في كتابتنا العربيَّة.

ثالثاً: الإبدال بين الواو والياء

من النادر في الكتابة العربيَّة إن لم يكن معدوماً أن ترد الكلمة مرسومةً بالياء ونطقها بالواو، فهذه المخالفة لم تثبت في كتابتنا إلا مع الأفعال الواويَّة الأوَّل من باب: (علم يعلم)، ويُعرف الواحد منها اصطلاحاً بالفعل المثال، وهي أفعال لا تُحذف واؤها إذا صيغت للمضارع، وتُبدل في الأمر ياءً، وذلك مثل: (وغير يوغر يوغر، وجل يوجل يوجل، وجل يوخل يوخل، وسن يوسن يوسن)^(٤). وهم مختلفون في رسم فعل الأمر ونطقه من هذه الأفعال فحسب، وثبت عنهم في هذه المسألة خمسة مذاهب^(٥):

١- أن تبقى الأفعال على أصلها الواويِّ نطقاً وكتابةً إن اتصل بهمزتها فاء العطف أو واوه فحسب، فيقال: (من ربك فاوجل، واوجل من ربك)، على تقدير

(١) بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، ص ٩٣.

(٢) فرستيغ، كيس، اللغة العربية تاريخها ومستوياتها وتأثيراتها، ص ٤٦.

(٣) ينظر: الحمد، غانم، رسم المصحف، ص ٣٣٥-٣٣٧؛ وخوالدة، طارق، رسم المصحف في ضوء الكتابات السامية، ص ١٧٨-١٨٢؛ وأبو عيد، محمد أحمد، الأجدية العربيَّة، ص ٨٩-٩٠.

(٤) وُغِر صدره عليه إذا امتلاً غيظاً وحقداً، ووَحَل ووقِع في الوَحَل، وهو الطين الرقيق، ووسن نام نومة خفيفة. ابن منظور، لسان العرب، (و.غ.ر)، و(و.ج.ل)، و(و.س.ن) على التوالي في: ٢٨٦/٥، ٧٢٣/١٣، ٤٤٩/١٣.

(٥) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٨٧؛ وابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤٦؛ والزجاجي، كتاب الخط، ص ٩٢؛ وابن مكي، تنقيف اللسان، ص ٣٠٨؛ وابن الدهان، باب الهجاء، ص ٢٨؛ وابن الأثير، البديع، مج ١/٣٥٢؛ والعزي، عز الدين أبو المعالي عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني، تصريف العزي، عني به: أنور بن أبي بكر الشيبخي، دار المنهاج، جدة، ط ١، ٤٢٨هـ، ص ٧٧؛ وابن مالك، التسهيل، ص ٣٣٥؛ وأبو حيَّان، الهجاء، ص ١١٦-١١٧؛ وابن عقيل، المساعد، ٣٦٣/٤.

أَنَّ حَرْفِيَّ الْفَاءِ وَالْوَاوِ مِنْ بَنِيَةِ الْكَلِمَةِ لِسُقُوطِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ نَطْقًا، فَكَأَنَّ الْكَلِمَتَيْنِ: (فَوَجَل، وَوَجَل)، قَالَ ابْنُ قَتَيْبَةَ: "فَإِنْ اتَّصَلَتْ بِوَاوٍ أَوْ فَاءٍ كُتِبَتْ بِالْوَاوِ نَحْوَ قَوْلِكَ: إِي وَاللَّهِ فَاوَجَل...، وَإِنَّمَا تَفْعَلُ هَذَا لِأَنَّكَ تَكْتُبُ الْحَرْفَ عَلَى الْإِنْفِرَادِ، وَلَا تُغَيِّرُهُ لِتَغْيِيرِ مَا قَبْلَهُ، فَأَمَّا الْوَاوُ وَالْفَاءُ فَكَأَنَّهُمَا مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ، لِأَنَّهُمَا لَا يَنْفَرِدَانِ كَمَا تُفْرَدُ ثَمَّ"^(١). وَعَدَمُ إِبْدَالِ الْوَاوِ يَاءً إِجْمَاعٌ مِنْهُمْ مَعَ هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ خَاصَّةً^(٢).

٢- أَنَّهَا تَكْتُبُ بِالْيَاءِ وَتَنْطِقُ بِهِ، إِنْ لَمْ يَتَّصِلْ بِهَا الْفَاءُ وَالْوَاوُ، فَتَكْتُبُ: (قَالَ إِجْعَ لِأَخِيكَ، ثُمَّ إِجْلَ عَلَيْهِ). قَالَ ابْنُ قَتَيْبَةَ: "فَإِنْ اتَّصَلَتْ بِثَمَّ أَوْ بغيرها مِنَ الْكَلَامِ كُتِبَتْ بِالْيَاءِ"^(٣). وَقَالَ ابْنُ الدَّهَّانِ: "فَإِنْ وَصَلَتْهُ بِكَلَامٍ قَبْلَهُ كَتَبْتَهُ عَلَى حَدِّ مَا تَكْتُبُهُ فِي الْإِبْتِدَاءِ: قَلْتَ لَكَ إِجْلَ"^(٤).

٣- أَنَّهَا تَكْتُبُ بِالْيَاءِ، وَتَلْفِظُ وَاوًا إِنْ سُبِقَتْ بِضَمَّةٍ فَحَسَبَ مِثْلَ: (يَا غَلَامُ أَيَسِّنْ)، فَإِنَّهَا تَلْفِظُ: (يَا غَلَامُ أَوْسِّنْ)، وَذَهَبَ إِلَى هَذَا الْعَزِيُّ بِقَوْلِهِ: "وَتَثَبْتَ [الْوَاوُ] فِي يَفْعَلُ كَوَجَلٍ يُوَجَلُ، وَالْأَمْرُ مِنْهُ إِجْلُ أَصْلُهُ أَوْجَلُ، فُكِبَتْ الْوَاوُ يَاءً لِسُكُونِهَا وَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا، فَإِنْ انْضَمَّ مَا قَبْلَهَا عَادَتْ الْوَاوُ، فَتَقُولُ: يَا زَيْدُ إِجْلُ. تَلْفِظُ بِالْوَاوِ، وَتَكْتُبُ بِالْيَاءِ"^(٥).

٤- أَنَّهَا تَكْتُبُ بِالْيَاءِ، وَتَلْفِظُ وَاوًا إِنْ سُبِقَتْ بِفَتْحَةٍ أَوْ ضَمَّةٍ، وَنَقَلَ هَذَا الرَّأْيَ ابْنُ مَكِيِّ عَنِ الدَّيْنُورِيِّ فَجَاءَ عِنْدَهُ: "فَإِذَا وَصَلْتَ كَلَامَكَ، وَكَانَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحًا أَوْ مَضْمُومًا فَإِنَّهُ يَكُونُ فِي اللَّفْظِ وَاوًا، وَكِتَابُهُ بِالْيَاءِ كَقَوْلِكَ: قَلْتَ لَهُ إِجْلُ مِنْ رَبِّكَ، وَقَلْتَ لَهُ إِجْعُ لِفُلَانٍ، وَقَلْتَ لَهَا إِجْعِي"^(٦). وَمِثْلُ لِمَفْتُوحٍ بِ(لَهَا) عَلَى

(١) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٨٧.

(٢) ابن مالك، التسهيل، ص ٣٣٥.

(٣) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٨٧.

(٤) ابن الدهان، باب الهجاء، ص ٢٨.

(٥) العزبي، تصريف العزبي، ص ٧٧.

(٦) ابن مكي، تثقيف اللسان، ص ٣٠٨.

ما تقرّر عندهم من أنّ الألف الساكنة حاجزٌ غير حصين^(١)، فكأنّه غير مذكور،
وذهب إلى هذا ابن السراج، وأبو حيّان، وابن عقيل، وناظر الجيش^(٢).
٥- جواز كتابتها بالواو إن سبقتها ضمة أو فتحة موافقةً لفظها، فتكتب: (يا رجلُ
أوجَل)، و(قلت لك أوجَل)، وذهب إلى هذا الكسائي في ما نقل عنه ابن الدهان،
فجاء عنده: "وإن لفظت بها واوًا فقد أجاز الكسائي كُتِبَها على اللفظ"^(٣).
وأما المحدثون فأهمّل أكثرهم الإشارة إلى هذه المسألة، واكتفى بعضهم بذكر مذهب
العزيّ، فتقرّر عندهم أنّ الأفعال الواوِيّة الأوّل تُرسم بالياء في كلّ أحوالها، وتُلفظ بها إلا إذا
تقدّمتها ضمة فإنّها تُلفظ بالواو من مثل: (يا رجلُ يَجَلُ) التي تُنطق: (يا رجلُ أوجَل)^(٤).

(١) الأتباري، الإنصاف، ٨١٣/٢.

(٢) ينظر: ابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢٦؛ وأبو حيّان، الهجاء، ص ١١٧؛ وابن عقيل، المساعد،
٣٦٣/٤؛ وناظر الجيش، تمهيد القواعد، مج ١٠/٥٣١٥.

(٣) ابن الدهان، باب الهجاء، ص ٢٨.

(٤) ينظر: الهوريّ، نصر، المطالع النصرية، ص ٢٨٦؛ ووالي، حسين، كتاب الإملاء، ص ٩٣؛ والهاشمي،
أحمد، المفرد العلم، ص ٩٩.

المبحث الثاني

المخالفة بتعدُّد الصور الكتابية

الأصل أن يكون للكلمة رسمٌ واحدٌ برموز معروفة، وألا تتغيَّر رموزها، لأنَّها بتغيُّرها تدلُّ على كلمة جديدة، كما هو الحال في التغير الصوتي للكلمات، ولكنَّ هذا الأصل لم يمنع من وجود بعض الرموز التي تتعاقب في رسم الكلمة الواحدة بناءً على اختلاف الكاتب واجتهاده، ونظرتَه للأثر الصوتي في الكلمة، وهذا الاختلاف الرمزيُّ في أحرف الكلمة لا يتعلَّق بالبدل، إذ لا قواعدَ صرفيةً تحدِّده بقدر ما هو وجهٌ كتابيٌّ آخر للكلمة، نُقل واشتهر بين السابقين، وتوارثه من بعدهم اللاحقون، وقاسوا عليه كتبَ كلمات دخيلة، وأكثر ما برز عند المحدثين.

وبرزت مسائل هذا التعدُّد في خمس مسائل، هي: تعدُّد الرسم بين الألف والتاء المربوطة، وتعدُّد الرسم بين الألف والنون، وتعدُّد الرسم بين رمزيَّ صوت التاء: التاء المفتوحة أو التاء المربوطة، وتعدُّد الرسم بين التاء والهاء، وتعدُّد الرسم بين رموز الأصوات المتقاربة مخرجاً وصفةً.

أولاً: تعدُّد الرسم بين الألف والتاء المربوطة

هو اختلاف يمسُّ في الأغلب الأعمُّ أو أواخر الأعلام الجغرافية الأعجمية التي تُرسم بصورتي الألف أو التاء المربوطة، من مثل: (سوريا، ليبيا، تركيا، آسيا)، ونوقشت هذه المسألة عند المحدثين، فمنهم من يرسمها بالألف، ويحتجُّ له ويصحِّحُه ويُخطئُ غيره، ومنهم من يرسمها بالتاء المربوطة: (سورية، ليبية، تركية، آسية)، ويؤكِّد صوابه ويستبعد غيره، وبينهم من يُميز الوجهين جمعاً بينهما وتركاً للخلاف.

وهم في هذا الاختلاف تبعٌ للقدماء في رسمهم الأعلام الجغرافية، الذين رسموها تارةً بالألف، وأخرى بالهاء أي التاء المربوطة، فهذا ياقوت ينقل عن الأصمعيِّ في أثناء

حديثه عن رسم مدينة (رومية) قوله: "وهو مثل أنطاكية، وأفامية، ونيقية، وسلوقية، وملطية، وهو كثير في كلام الرُّوم وبلادهم"^(١). وقوله: (كثير في كلام الروم) يدلُّ على أنه رسمٌ يوافق نطق أهلها، فرُسمت بالتاء. وجاء عند الهمداني: "...، وغلطيا، وجرمانيا، وباسطرانيا، وإيطاليا...، وقد تُسمَّى أكثر هذه الأسماء بالهاء، فيقال: غلاطية، ويهمس فيه، ويقال: غالطية، وإيطالية"^(٢). فهذا نصٌّ صريحٌ من جغرافيٍّ متخصصٍ يؤكد فيه أن الأعلام الجغرافية الأعجمية تُكتب بالصورتين بالألف والتاء، وكتبها بالألف لا غبارَ عليه، لأنَّه الأصل على لفظها لكونها أعجميةً، وكتبها بالتاء المربوطة وجهٌ ثانٍ لها مفضولٌ عند الهمداني، لأنَّه كتب أسماء هذه البلدان بالألف أولاً، ثم ثنى بالإشارة إلى كتبها بالتاء، وهذا مما لا يُستنكر.

وكتبت عند ياقوت أسماء بلدان: (أجدابية، إرمينية، مالطة) بالتاء، وكتبت (آسيا) بالألف^(٣)، وهذا يدلُّ على صحة ما نُقل عن الأصمعي، ونصَّ عليه الهمداني في طريقة كتب أسماء هذه البلدان الأعجمية، وأنَّ ترجيح إحداهما على الأخرى في الكتابة إنَّما هو اختيار صورةٍ منهما.

وأما المحدثون فكانت مجلة لغة العرب ساحةً للجدل بين أنستاس الكرمللي، وجبر ضومط، فأصرَّ الكرمللي على رسمها بالتاء لا غيرَ، وخطأ وجه كتبها بالألف، وهو ما يُقرُّه ضومط ويراه صواباً بحجَّة رسمها ألفاً عند الجغرافيين القدماء^(٤).

وأشار ضومط إلى أنَّ الخلاف في رسمها بالتاء مرةً، وبالألف أخرى سببه الكتابة السامية التي تأثرت بها بعض الكُتَّاب العرب في نقلهم هذه الأسماء وتعريبها، فمن نقلها عن السُريانية كتبها بالألف، لأنَّها في السُريانية تُكتب بالألف، ومن نقلها عن العبرية

(١) ياقوت الحموي، معجم البلدان، ١٠٠/٣.

(٢) الهمداني، الحسن بن أحمد، صفة جزيرة العرب، تحقيق: محمد علي الأكوغ، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ط١، ١٩٩٠م، ص ٧٠.

(٣) ياقوت الحموي، معجم البلدان، ٥٤/١، ١٠٠، ١٥٩، ١٩٥، ٤٣/٥.

(٤) ينظر: ضومط، جبر، بحث في الهاء، مجلة لغة العرب، بغداد، ١٩٢٧م، س ٤/٧، ٤٥٥-٤٥٦؛ والكرمللي، أنستاس، مجلة لغة العرب، باب المكاتب والمذاكرة، بغداد، ١٩٢٨م، س ٦/٨، ٤٠٦.

كتبها بالهاء، لأنَّها في لغتهم بالهاء التي تحلُّ محلَّ الألف المتطرِّفة^(١)، مؤكِّداً جوازَ كتب الأعلام التي وردت عند المتقدِّمين بالوجهين اتِّباعاً للقدماء مع ترجيحه وجه الألف، ومشدِّداً على كتبها بالألف مع الأعلام المحدثَّة من مثل: (فكتوريا، فلوريدا، أمريكا، روجينا) لمجيئها بالألف في لغة أهلها، فحقُّها أن تُكتب بالألف، ويوقف عليها بها، لأنَّ تُكتب بالتاء ويوقف عليها بالهاء، لأنَّه تحريف وتغيير^(٢).

وأما الكرملِيُّ فصَحَّ وجه رسمها بالتاء مع الأعلام القديمة والحديثة، وذكر أنَّ احتجاج ضومط بالجغرافيين القدماء في كتبهم الأعلام الأعجميَّة بالألف ليس صواباً، بل الصواب متابعة اللغويين في كتبها بالتاء، لأنَّهم الحجَّة في هذا، وذكر أنَّ من كان ينقل عن السُريان أو العبريين هو الذي التبس عليه الأمر، أمَّا السلف الذين لا ينقلون عن أحد فكانوا يكتبونها بالهاء^(٣)، ووصف في مقال لاحق من يكتبها بالألف بضعفاء الكتاب^(٤).

وما احتجَّ به فيه نظر، إذ لم يرسم الجغرافيون هذه الأعلام بالهاء فحسب، بل رُسمت عندهم بالألف أيضاً، ثمَّ إنَّ المعتمد في رسم هذه الأعلام هم الجغرافيون، الذين يضبطون رسمها لاطلاعهم وتخصُّصهم، وهو ما يُعوَّل عليه اللغويون في النقل عنهم، ويسطِّرونه في معجماتهم.

وأشار عدنان الخطيب إلى أنَّ رسم هذه الأعلام في المعجم الوسيط جاء مضطرباً، فرُسمت فيه: (أوربة، إفريقيَّة، أمريكة) بالتاء وبالألف، وجاءت (أستراليا) في كثير من المواضع مرسومةً بالألف^(٥)، ويرى محمد السلاموني أنَّ رسمها بالألف كما في: (أفريكا، روما) أصحُّ من: (إفريقية، روميَّة) خلافاً لما أجازته مجمع اللغة العربيَّة أن ترسم بالتاء اتِّباعاً لمنهج القدماء، مبيناً أنَّه رسمٌ لا يتوافق صوتياً مع بنية الكلمة في لغتها^(٦).

- (١) ضومط، جبر، بحث في الهاء، س ٤/ج ٤٥٢/٧.
- (٢) المرجع نفسه، س ٤/ج ٤٥٥/٧.
- (٣) الكرملِي، أنستاس، باب المكاتب والمذكارة، س ٦/ج ٤٠٦/٨.
- (٤) الكرملِي، أنستاس، أغلاط الرسم، س ٢/ج ١٥١/١.
- (٥) الخطيب، عدنان، المعجم العربي، ص ٧٠.
- (٦) السلاموني، محمد، دراسة تفصيلية في كتابة الأعلام، ع ١١١/٢٩.

وأشهر كلمة اختلفت في رسمها هي (سوريا) التي تُكتب بالألف والتاء: (سوريا، سورية)، إذ اضطرب أمر رسمها عند كثير من الباحثين، فأشار عبد اللطيف الخطيب إلى هذا الخلاف في رسمها، وذكر أنّ مازن مبارك يرى رسمها بالألف، محتجاً بما أقرّه مجمع اللغة العربيّة بدمشق، وخالفه الخطيب في رسمها، مصوّباً رسمها بالتاء، ومبيّناً أنّ رأي المجمع في المسألة جانبه الصواب^(١). وقد استُفتي مجمع اللغة العربيّة على الشبكة العالميّة في أيّ وجهي كتبها أصحُّ، فأجابت اللجنة العلميّة بجواز الوجهين لمجيئهما عند المتقدّمين^(٢). وصفوة القول جواز الوجهين في رسم مثل هذه الأعلام الأعجميّة، مع ترجيح وجه الألف ليوافق المكتوب المنطوق من جهة^(٣)، وليوافق قاعدة رسم الكلمات الأعجميّة المنتهية بالألف من جهة أخرى.

ثانياً: تعدّد الرّسم بين الألف والنون

من المعلوم أنّ تنوين النصب تُزاد له رسماً ألف يُوقف عليها في أواخر الكلمات المنوّنة وتسقط وصلّاً، فلا يُنطق إلاّ بصوت النون، وكان لهذين الوجهين في الكلمة وصلّاً ووقفاً أثرٌ في الرسم، ومن طريف ما نُقل أنّ بعضهم ربما كتب ألف تنوين النصب بالياء في (أيضاً)، في رسمها خطأً (أيضى)^(٤)، وهذا يُظهر أثر الوقف على الألف في رسم الكلمة، فظنّ بعض الكتاب خطأً أنّها ألف أصلية من بنية الكلمة فرسمها بصورة الياء لأنّها رباعيّة، وظهر أثر الوصل والوقف بوضوح في كلمة (إذن)، وهي الحالة التي سأتناولها بالتفصيل.

(١) الخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ح١١/٢٧١.

(٢) موقع منتدى مجمع اللغة العربيّة على الشبكة العالميّة، الفتوى الثالثة والسبعون في كتابة (سورية، سوريا).

<https://www.m-a-arabia.com/site/8932.html>

(٣) قرز، حسين، نظام الكتابة العربيّة في ضوء علم اللغة الحديث، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك،

الأردن، ٢٠٠٦م، ص ١١٦.

(٤) ابن مكي، تثقيف اللسان، ص ٣٠٢.

إِذْنٌ أَمْ إِذَاً

(إِذْنٌ) أداةٌ تنصبُ الفعل، وتأتي في الأكثر مع سياق الجزاء والجواب، ويكثر استعمالها في جواب: (إِنْ، وَلَوْ) ^(١)، كقول أحدهم لمحدثه مثلاً: (سَأَلْكَ غَدًا فِي الْجَامِعَةِ)، فيردُّ عليه: (إِذْنٌ أَحْضَرَ مَعِيَ الْكِتَابَ). وكونها أداةً هو قول الجمهور بحرفيتها، ومنهم من قال باسميتها، واختلف القائلون بحرفيتها في تركيبها وبساطتها، فالقائلون ببساطتها يرونها حرفاً بسيطاً ناصباً للفعل المضارع كـ(أَنْ، وَلَنْ)، والقائلون بتركيبها يذهبون إلى احتمال أنها مركبة من: (إِذْ وَأَنْ)، أو (إِذْ وَإِنْ)، أو (إِذَا وَأَنْ) ^(٢)، والأصل في رسمها أن تُرسم بالنون كغيرها من أحرف المعاني المنتهية بنون من مثل: (أَنْ، لَنْ، عِنْ، مِنْ)، ولكن ثبت لها عند القدماء رسم آخر بالألف (إِذَاً) بناءً على اختلاف أصلها ورسمها في المصحف، ووقف القراء عليها، وهذا ما جعل العلماء يختلفون في رسمها على أربعة مذاهب ^(٣):

١- رسمها بالنون (إِذْنٌ)، وهو مذهب أكثر النحويين، فتكتب بها عندهم في كلِّ أحوالها سواءً تقدّمت في التركيب، أم توسّطت، أم تأخّرت، عملت أم لم تعمل، فنونهاً صحيحةً من أصل الكلمة وليست تنويناً، والوقف عليها بالنون، ولا يصحُّ بحال رسمها بالألف، لأنَّ التنوين لا يدخل على الحروف، ثمَّ إنَّ رسمها بالألف مدعاةٌ للبس بينها وبين (إِذَا) الظرفية. وهو مذهب المبرد الذي نقل

(١) ينظر: المالقي، رصف المباني، ص ٦٢-٦٣؛ والمرادي، الجنى الداني، ص ٣٦١-٣٦٢؛ وابن هشام، مغني اللبيب، ١١٠/١-١١٢.

(٢) ينظر: المالكي، حسن، ما اختلف في اسميته وفعليته وحرفيته، ص ٣٢٠-٣٢١؛ والميمان، مها، (إِذَاً) بين مقولات النحويين وواقع استخدامها، مركز بحوث كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٣م، ص ٨-١٢.

(٣) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٠٢؛ وابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢٥؛ والنحاس، صناعة الكتاب، ص ١٣٦؛ وابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٩٠؛ وابن مكي، تثقيف اللسان، ص ٣١٥؛ وابن عصفور، شرح الجمل، ١٧٠/٢؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ٧١-٧٢؛ وابن عقيل، المساعد، ٣٤٨/٤؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٣٠٧/٦؛ والضحيان، سليمان، مسائل الخلاف، مج ٥/٢٤/٧٥٣-٧٥٠؛ وأبوراس، محمد، اختلاف النحاة في (إِذْنٌ) وقفاً ورسمًا (استعراض المذاهب وأدلتها)، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، مصر، ٢٠٠٩م، ع ٧٨/٢٢٣-٢٢٦.

عنه أنه قال: أشتهي أن أكوي يد من يكتبها بالألف^(١)، ونسبه ابن عصفور إلى الأكثرين وصحّحه^(٢)، وذكر الرّماني أنه اختيار الكوفيّين^(٣)، ونسبه الرّضي، وابن هشام، والأزهري إلى المازني، لأنه يقف عليها بالنون^(٤)، واختاره البطليوسي وحسنه^(٥). جاء عند ابن دُرستويه: "وأما (إذن) فلا يجوز إبدال الألف من نونها في خَطّ ولا لفظ في وصل ولا وقف، لأنها من نفس الكلمة، وليست بدلاً ولا زيادةً، وإنما هي كنون من، وعن، ولدن"^(٦).

٢- رسمها بالألف (إذاً) والوقف عليها به في كلّ أحوالها، وهو مذهب فريق من النحويّين، وجمهور القراء وأهل الرسم اتباعاً لرسم المصحف، نُقل عن الفراء قوله: "وأحبُّ إليّ أن تكتبها بالألف في كلّ حال، لأنّ الوقوف عليها في كلّ حال بالألف"^(٧). وتابعه في ذلك ابن قتيبة^(٨)، ورجّحه ابن السراج في غير العاملة^(٩)، وصوّبه ابن مكّي^(١٠)، واختاره الرّماني، مشيراً إلى أنه اختيار البصريّين^(١١)، وهو اختيار ابن مالك^(١٢)، ونسبه ابن الحاجب، والرّضي إلى الأكثر^(١٣).

(١) ينظر: النّحاس، صناعة الكتاب، ص ١٣٦؛ وابن عقيل، المساعد، ٤/٣٤٨؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٣٠٧/٦.

(٢) ابن عصفور، شرح الجمل، ٢/١٧٠.

(٣) الرّماني، أبو الحسن علي بن عيسى، معاني الحروف، تحقيق: عرفان بن سليم الدمشقي، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط ١، ٢٠٠٥م، ص ١٦٠.

(٤) ينظر: الرّضي، شرح الشافية، ٣/١٥٧؛ وابن هشام، مغني اللبيب، ١/١١٦؛ والأزهري، شرح التصريح، ٢/٦١٨.

(٥) البطليوسي، الاقتضاب، ق ٢/١٢٤.

(٦) ابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٩٠.

(٧) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٠٢؛ والنّحاس، صناعة الكتاب، ص ١٣٦.

(٨) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٩) ابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣ع ١٢٥.

(١٠) ابن مكّي، تثقيف اللسان، ص ٣١٥.

(١١) الرّماني، معاني الحروف، ص ١٥٩-١٦٠.

(١٢) ابن مالك، التسهيل، ص ٣٣٣.

(١٣) الرّضي، شرح الشافية، ص ٣١٧-٣١٨.

ونسبه ابن هشام إلى الجمهور^(١)، ونسبه ابن عصفور، وأبو حيان، وابن عقيل إلى المازني^(٢)، فيتحصل بهذا أن للمازني في المسألة قولين.

وقول الرماني إن رسمها بالألف اختيار البصريين، ورسمها بالنون اختيار الكوفيين فيه نظر، لأن المشهور عنهم بخلاف هذا، فالبصريون يرسمونها بالنون، لأنها حرف لا يدخله التنوين، والكوفيون تأثروا بالقراء ومذاهبهم في الوقف والرسم، ومنهم الكسائي رأس المدرسة الكوفيّة، والقراء الذي رجّح رسمها بالألف، ولعل أمر النسبة إليهم قد اختلط عليه.

٣- قول القراء المبني على التفصيل في المسألة، فعنده أن (إذن) إن نصبت الفعل المضارع رسمت بالنون، وإن لم تعمل رسمت بالألف (إذا)، فيقال مثلاً: (أريد أن أعمّر مسجداً) فيرد عليه: (إذن تُصيّب الخير)، أو (إذا أنت فاضل)، ونقل عنه قوله: "ينبغي لمن نصب الفعل المستقبل بـ(إذن) أن يكتبها بالنون، فإذا توسّطت الكلام، وكانت لغواً كتبت بالألف"^(٣). ووصف أبو جعفر النحاس رأيه بأنه قول ثابت قد جاء به، ولكنه أشار إلى تراجع عنه، فنقل أنه قال: وأحب إلي أن تكتبها بالألف في كل حال، لأن الوقوف عليها في كل حال بالألف^(٤).

وجاء قول القراء عند ابن هشام بخلاف ما نقله المتقدمون، فذكر أنه يرسمها بالألف إن عملت، وبالنون إن أهملت، وأشار إلى أن ابن خروف وافق القراء في هذا^(٥)، وذكر محمد أبو راس أن الرضي، والأشموني نسبوا إلى القراء ما نسبه ابن هشام إليه، ورجّح أن نقلهم

(١) ابن هشام، مغني اللبيب، ١١٦/١.

(٢) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ١٧٠/٢؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ٨٥؛ وابن عقيل، المساعد، ٣٤٨/٤.

(٣) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٠٢؛ وابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣ع/١٢٥؛ والنحاس، صناعة الكتاب، ص ١٣٦.

(٤) النحاس، صناعة الكتاب، ص ١٣٦.

(٥) ابن هشام، مغني اللبيب، ١١٧/١.

صواب، لأنّهم احتجّوا أنّ رسمها بالنون مع إهمالها يُزيل شبهها بـ(إذا) الظرفيّة ويدفع اللبس، وأمّا رسمها بالألف مع عملها فلا يلبس^(١).

٤- قول المالمقيّ المبنّي على وجهي الوقف والوصل، فجاء عنده: "والذي عندي فيها الاختيار أن يُنظر فإن وُصلت في الكلام كُتبت بالنون، عملت أو لم تعمل كما يفعل بأمثالها من الحروف...، وإذا وُقف عليها كُتبت بالألف"^(٢). ويبدو أنّه يقصد مجيء (إذن) في آخر الجملة من مثل: (أبشر بالخير إذاً)، فترسم بالألف وقفًا.

واختلف المحدثون في رسمها، فذهب بعضهم إلى أنّ الشائع المشهور أن تُكتب بالنون مطلقًا (إذن)^(٣)، ووصفه عبد السلام هارون بأنّه الصواب الذي عليه المعاصرون اليوم^(٤)، ورجّحه مازن المبارك^(٥)، وإبراهيم عبد المطلب^(٦)، وقال عنه غريب نافع إنّه القياس^(٧)، واقتضى أكثرهم الفراء، فجوّزوا رسمها بالنون (إذن) عاملةً، وبالألف (إذاً) مهملةً^(٨)، وتقرّر عند مها الميمان رسمها بالألف (إذاً)^(٩)، والراجح فيها أن تُرسم بالنون مطلقًا، لأنّها على أصل لفظها، والنون فيها من بنية الكلمة.

(١) أبو راس، محمد، اختلاف النحاة في (إذن)، ع ٧٨/٢٢٥.

(٢) المالمقي، رصف المباني، ص ٦٨.

(٣) ينظر: الغلابيني، مصطفى، جامع الدروس، ١٧٠/٢؛ ومامو، محمد، لأئى الإملاء، ص ١٦٥؛ والتميمي، حيدر، العلة الإملائية، ص ٤٧.

(٤) هارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ٢٧.

(٥) المبارك، مازن، مقالات في العربيّة، دار البشائر، دمشق، ط ١، ١٩٩٩م، ص ١٤٦.

(٦) عبد المطلب، إبراهيم، الهداية، ص ٥٢.

(٧) نافع، غريب، الضياء، ص ٧٢.

(٨) ينظر: حسن، عباس، النحو الوافي، ٢١٢/٤؛ والأسمر، راجي، المرجع، ص ١٢١؛ ومعروف، نايف، تعلم الإملاء وتعليمه في اللغة العربيّة، دار النفائس، بيروت، ط ٢، ١٩٨٦م، ص ٣٣؛ وحمام، خليل، وآخرون، الموسوعة الغراء، ص ٣٧٥؛ وأوكان، عمر، دلائل الإملاء، ص ٦٠؛ والخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ٣١٨/١؛ والرامي، فواز، موسوعة الأقصى، ص ٢٤٥.

(٩) (٧) الميمان، مها، (إذاً) بين مقولات النحويين وواقع استخدامها، ص ٢٣.

ثالثاً: تعدُّد الرسم بين صورتَي صوت التاء: (التاء المفتوحة، والتاء المربوطة)

للتاء في اللغة العربيَّة صورتان كتابيَّتان تشتركان في التمثيل الكتابيَّ لها، تُعرف أوْلاهما بالتاء المفتوحة وهيئتها كرمز الباء تعلوها نقطتان (ت)، وعُرفت بذلك لانفتاح طرفيها، وترد في مواضع الكلمة كلَّها بدءاً، ووسطاً، وطرفاً، وتُسمَّى الأخرى التاء المربوطة لربط طرفيها، ولا تُستعمل إلَّا في آخر الكلمة، ولها شكلان وصلاً وفصلاً: (ة)، (ة) تعلوهما نقطتان لا يصحُّ بحال تركهما لشبههما بهيئتي الهاء المتطرِّفة.

وعُرف رمزا التاء بأسماءٍ كثيرةٍ غلب عليها التضادُّ بين الرمزَيْن شكلاً، وأشهرها: (التاء المقبوضة، والتاء المبسوطة)، (التاء المقبوضة، والتاء الممدودة)، (التاء المربوطة، والتاء المبسوطة)، (التاء المربوطة، والتاء المفتوحة)، (التاء المضمومة، والتاء المفتوحة)، (التاء المدوَّرة، والتاء المبسوطة)، (التاء المربوطة، والتاء المجرورة)^(١)، (التاء المطوَّلة، والتاء المربوطة)^(٢)، (التاء القصيرة، والتاء الطويلة)^(٣)، (التاء المقفلة، والتاء المفتوحة)^(٤)، (التاء المغلقة، والتاء المبسوطة)^(٥)، (التاء المربوطة، والتاء الواسعة)^(٦)، (الهاء، التاء المبسوطة)^(٧)، (الهاء المنقوطة، والتاء المجدودة)^(٨).

- (١) ينظر: الأسمر، راجي، المرجع، ص ٢٢١، ص ٢٣٢؛ والمركز العربي، دليل الضوابط، ص ٧٩، ص ٨٢؛ وآل حسين، سعود، التاء المفتوحة في القرآن الكريم، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ١٤٣٧هـ، مج ١٨/١٤/١٥؛ وغباشي، ابتسام، التاءات في كتب النحاة، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربيَّة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ، ص ٢٠٨.
- (٢) الزبيدي، تاج العروس، (غ. ز. ز.)، ١٥/٢٥٩.
- (٣) ينظر: الحنفي، جلال، كلام على الإملاء العربي، ص ٣١؛ النعيمي، عبد المجيد، وزميله، الإملاء الواضح، ص ٤٦؛ ويعقوب، إميل، المعجم المفصل، ص ٣٤٤-٣٤٥؛ والتميمي، حيدر، العلة الإملائية، ص ٣٦.
- (٤) أبو خليل، زهدي، الإملاء الميسر، ص ١٥.
- (٥) الخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ٢/٦٤٣.
- (٦) نافع، غريب، الضياء، ص ٧٤.
- (٧) الجزائري، طاهر، إرشاد الألبا، ص ١٢٣.
- (٨) أطفيش، محمد، كتاب الرسم، ص ٤٥. يظهر أنَّ (المجدودة) مصحَّفةٌ عن (المجدودة) من الفعل (جبد) الذي من معانيه السحب والجرُّ، وهو بهذا يريد معنى التاء المجرورة والمطوَّلة على السطر.

وسمة التضادّ بارزة في هذه الأسماء التي أطلقها بعض المحدثين، ومنها أسماء لا توافق مسماها، بل هي ملبسة، ولعلّ اسمي: (القصيرة، والطويلة) خير دليل على هذا، إذ من المعلوم أنّ التاء المفتوحة يكتبها هكذا (ت) على طول السطر مع إمكان إطاتها جعل تسميتها طويلة مقبولاً إلى حدّ ما، وقد سمّاها ابن دُرستويه لهذا التاء الممطوطة^(١)، وأطلق عليها أبو الفضائل الرازيّ التاء الممدودة^(٢)، ووضّحها النوويُّ بأنّها التاء الممدودة في الخطّ^(٣)، وأمّا أختها المربوطة فإنّ تسميتها بالقصيرة ضدّاً غير مستساغ، إذ لا علاقة للقصير بشكل الحرف، ومثل ذلك (التاء المضمومة، والتاء المفتوحة) فإنّ لبس التسمية بأسماء الحركات واردٌ وموهمٌ، ومثلهما في ذلك اسم (التاء المجرورة) للمفتوحة، الذي أريد منه مفهوم جرّها على طول الخطّ كالممطوطة، ولكنّه كسابقه اسمٌ ملبسٌ لتداخله مع مفهوم الإعراب بالجرّ.

ويغلب في مؤلّفات المحدثين ما يشبه الإجماع عندهم في استعمال اسم التاءين: (المفتوحة والمربوطة) استعمالاً موحّداً، وبه أخذت لما في ذلك من استقرار اسميهما عند الدارسين، والتخفّف من استعمال أسماء مشكّلة، وأحياناً قد يُغيّر اسم (التاء المفتوحة) إلى (التاء المبسوطة) عند طائفة منهم^(٤)، مع الالتزام باسم (التاء المربوطة).

والأصل في هذين الرمزَيْن أن يتمايزا كتابةً، ولكن ثبت تداخل بينهما في الكتابات القديمة، فجويدي (Guidi) يؤكّد أنّ الخطّ المسنّد لا يعرف كتابة التاء المربوطة، وإنّما تُكتب دائماً مفتوحة^(٥)، والحال نفسها في الكتابة النبطية التي كُتبت فيها التاء المربوطة

(١) ابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ١١٦.

(٢) الرازي، كتاب الحروف، مج ٣/٤٤/٢١٥.

(٣) النووي، تهذيب الأسماء واللغات، ق ٢/٢٧٨.

(٤) ينظر: هارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ٥٦؛ وسلطاني، محمد، القواعد الموحدة، ص ٢٧؛

ومجمع اللغة، قواعد الإملاء، ص ١٨؛ وعيسى، فارس، وزميلة، قواعد الكتابة، ص ٢١٨؛ ومعروف،

نايف، تعلم الإملاء، ص ٢٣؛ ورباع، محمد، ملامح من إشكالات الإملاء، مج ١٣/١٤/٢٥٩.

(٥) جويدي، محاضرات أدبيات الجغرافيا، ص ٩٥.

مفتوحة^(١)، ولا يعني هذا غياب التاء المربوطة فيها، بل كانت موجودةً إلى جوار التاء المفتوحة في مواضع مختلفة^(٢). وتأثرت الكتابة العربيّة بهذه الظاهرة في بدء نشوئها، فكتبت فيها التاء المربوطة مفتوحةً، وبرز هذا الأثر في رسم المصحف، فرُسمت فيه التاء المربوطة مفتوحةً في مواضع كثيرة، ورُسمت أيضاً على أصلها تاءً مربوطةً منقوطةً باثنتين للدلالة على أنّها في الوقف هاءٌ، وفي الوصل تاءٌ^(٣).

وقد ثبت خلاف في رسم هذين الرمزَيْن في بعض كلمات، أشهرها:

١- (رحمةُ الله) أم (رحمتُ الله)

أُجمع قديماً على استثناءِ رسم هذه الكلمة المنتهية بالتاءِ المربوطة، فرُسمت بتاءٍ مفتوحةٍ بأثر من رسم المصحف، قال ابن قتيبة: "وأجمع الكُتّاب على أن كتبوا (السلام عليكم ورحمت الله) بالتاء، وأعجب إليّ أن تكتبه كلّه بالهاء، إلا ما اجتمعوا عليه في (رحمت الله) خاصّةً"^(٤). ونقل هذا الإجماع ابن السراج، مشيراً إلى أنّ القياس رسمها بالهاء^(٥)، وذكر ابن دُرُسْتُوِيَه أنّ (رحمت الله) لا تُرسم بالتاءِ المفتوحة إلاّ بشرط إضافتها إلى لفظ الجلالة (الله) لكثرة استعمالها في التحيّة، فصارت مع مضافها كأنهما كلمة واحدة لا تنفصل، فرُسمت بتاءٍ مفتوحة^(٦)، ووافقه ابن مكيّ في نقل الإجماع والعلّة^(٧).

وعلّة هذا الشذوذ متعلّقة بوصول الكلمة عند الإضافة، وامتناع الوقف عليها بقطعها عن مضافها، فأصبحت التاء مسموغةً في التركيب، فرُسمت على لفظها، وهذا

(١) ينظر: نامي، خليل، أصل الخط العربي، مج ٣/ج ١/٨٨؛ والمنجد، صلاح الدين، دراسات في تاريخ الخط العربي، ص ١٩-٢٢.

(٢) ينظر: بعلبكي، رمزي، الكتابة العربيّة والسامية، ص ٧٨؛ وعبد التواب، رمضان، مناهج تحقيق التراث، ص ٢٠٣.

(٣) ينظر: الداني، المنع، ص ٨٢-٨٧؛ والجعبري، الجميلة، ص ٧١٧.

(٤) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٠٠.

(٥) ابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٢٥.

(٦) ابن دُرُسْتُوِيَه، كتاب الكتاب، ص ٨٩.

(٧) ابن مكي، تثقيف اللسان، ص ٣١٦.

قد يكون واردًا قديمًا، إذ نُقل في نوادر الكتابة أنهم رسموا كلمة صلاة في: (صَلَاتٌ زَيْدٍ) بالتاء المفتوحة^(١).

واستمرَّ نقل هذا الإجماع في القرون اللاحقة على أنه استثناءٌ في الرسم^(٢)، حتى عند بعض المحدثين، فنقل الهوريني أن رسمهم (رحمت الله) بالتاء المفتوحة إجماع عندهم^(٣)، وتابعه حسين والي^(٤)، وهذا الإجماع لا يصحُّ لشذوذه، إذ ليس في كثرة الاستعمال ما يستوجب كتبها بتاءٍ مفتوحة، بل الصواب رسمها بتاءٍ مربوطة (رحمة الله)، وهذا ما عليه الجمهور قديمًا وحديثًا.

٢- (ثَقَاتٌ) أم (ثِقَاةٌ)

الثقة مصدر الفعل: (وَتَقَّ يَتَّقُ)، يُوصف بها المفرد، والمثنى، وجماعتنا الذكور والإناث، ويُجمع على ثقات^(٥) مثل صِلَة وَهْبَة، أُسْقِطت تَأْوُهُ في الجمع، وألحقت بآخِره لاحقة الجمع (ات)، والذي حصل كما ذكر الهوريني أن بعضهم قاسوا جمع ثقة على اسم المصدر (ثِقَاةٌ)، أو على جمع قاضٍ وداعٍ: (قِضَاةٌ، دَعَاةٌ)^(٦)، فرسموها بتاءٍ مربوطةٍ (ثِقَاةٌ)، والفرق بين الجمعَيْن واضح، فهذه أسماءٌ جُمعت على بابها جمع تكسير، وثقة على بابها جُمعت جمع سلامة، فجموع التكسير تُكتب بتاءٍ مربوطةٍ، وجمع السلامة يُكتب بتاءٍ مفتوحةٍ.

ورسمها بتاءٍ مربوطةٍ (ثِقَاةٌ) من الأخطاء الشائعة والمرفوضة^(٧). جاء عند عبد السلام هارون: "يُخطئ كثيرون في رسمونها بالتاء المربوطة توهمًا منهم أنها مثل قضاة

(١) ينظر: ابن الدهان، باب الهجاء، ص ٤٧؛ وابن الأثير، البديع، مج ١/ج ٢/٣٧٧.

(٢) ينظر: الرازي، كتاب الحروف، مج ٣/٤٤/٢١٤؛ والجعبري، الجميلة، ص ٧١٨.

(٣) الهوريني، نصر، المطالع النصرية، ص ٢٩٤.

(٤) والي، حسين، كتاب الإملاء، ص ٩٤.

(٥) ابن منظور، لسان العرب، (و.ث.ق.)، ١٠/٣٧١.

(٦) الهوريني، نصر، المطالع النصرية، ص ٢٩٣-٢٩٤.

(٧) ينظر: الراجحي، شرف الدين، في قواعد الكتابة العربية، ص ٩٣؛ والخطيب، عبد اللطيف، موسوعة

قواعد الكتابة، ٢/٦٦٦؛ والدليمي، عدنان، تيسير تعلم الإملاء، ص ٢٠٧.

جمع تكسير لقاوض، أو أنها مثل تقاة اسم مصدر من التقوى^(١). ويظهر من كلام لعبد اللطيف الخطيب أن الأصل في رسمها بالتاء المربوطة (الثقاة)، فقال: "وقد تُرسم المربوطة مفتوحةً: الثقات، النجات"^(٢). إذ يُستشف من كلامه أن رسمها بالمفتوحة (الثقات) طارئٌ لعارض أو ما شابه كالنجات التي أصلها النجاة، وهذا غير صحيح.

٣- أعلام منقولة عن اللغة التركيبية

تأثرت اللغة التركيبية باللغة العربية تأثراً كبيراً، ولا سيما عقب اعتناق الشعوب التركيبية الإسلام، وإقبالهم على القرآن الكريم، والسنة النبوية، والتراث الإسلامي حفظاً، ودراسةً، وتعلماً، فشاعت ألفاظ الحضارة الإسلامية عندهم، وأدخلت في لغتهم بما يتناسب وقواعدها لتكون سهلة الاستعمال، وبلغ من تعلق الأتراك وحرصهم على تعلم العربية، ونشرها أن كتبوا لغتهم بالحروف العربية قروناً من الزمن إلى عهد قريب^(٣).

وفي مفهوم التقارض اللغوي تُطوع اللغة الآخذة الألفاظ المأخوذة بحسب قواعدها ونظامها اللغوي، وهو ما صنعه التركيبية في أخذها الألفاظ التي تنتهي بالتاء المربوطة من العربية، فذكر سهيل صابان أن التركيبية في استعمالها هذه الألفاظ على أمرين: فإما أن تُبقي على الهاء في الوقف، مكتفيةً بحركته عن رمزه ليدلّ عليه، من مثل: (قِرطاسِيَّة) التي تُلفظ فيها (kirtasiye)، وإما أن تُلفظ التاء المربوطة تاءً مفتوحةً صريحةً من مثل: (ساعة، حكومة)، فتتطق تاءً هكذا: (سات، هُكوميت)، مبيّناً أن هذا الإبدال لا ضابط له ولا قياس^(٤).

(١) هارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ح ٢، ص ٥٦.

(٢) الخطيب، عبد اللطيف، أصول الإملاء، ص ١٦٨.

(٣) صابان، سهيل، معجم الألفاظ العربية في اللغة التركيبية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،

الرياض، ط ١، ١٤٢٦هـ، ص ١٤.

(٤) المرجع نفسه، ص ٢١.

وشاع في الأوساط العربيّة وجه قلب التاء المربوطة تاءً مفتوحة في كثير من الألفاظ التي غُيّرت في لغتهم، ثمّ أعيد استعمالها في لغتنا على أنّها ألفاظ بصيغة أعجميّة، فبرزت ظاهرة (الأعلام التركيّة)، وظهرت أسماء من مثل: (ثروت، جودت، صفوت، رأفت)، وهي معانٍ عربيّة لمصادر أصلها بالتاء المربوطة.

وظهر توجُّه يرفض هذا الوافد الجديد برسمه المنقول المغيّر، فكان بعضهم يرسم اسمه على الأصل العربيّ، ومنهم المؤرّخ محمد عرّة دروزه، والشاعر صالح جودة^(١)، والعلماء المحقّقون محمد بهجة الأثري، وعزّة حسن، ومحمد بهجة البيطار، ونعمة رحيم العزّاوي^(٢)، وفي المقابل هناك من كتب اسمه على الطريقة التركيّة، وأصبح القارئ العربيّ يرى تلك الأسماء بصورتين، وأصبحت هذه المسألة مجالاً للنقاش عند الباحثين.

يقول إبراهيم السامرائي: "لما كانت التاء في هذه الأعلام محقّقةً، وهي تُلفظ دائماً فليس لنا إلا أن نرسمها تاءً طويلةً خلافاً لما جرى عليه الناس في الأزمنة المتأخّرة من رسمها بالتاء المربوطة"^(٣). ووافقه محمد العدناني في هذا، موضحاً أنّ كتبها بالتاء المربوطة سيجعل الوقف عليها بالهاء، وهو ما قد يُظنُّ معه أنّها أعلام إناث، وهذا يُستبعد إن رُسمت بتاءً مفتوحة^(٤)، وذكر راجي الأسمر أنّها رُسمت بالتاء المفتوحة لأنّها أعلام أعجميّة كـ(هاروت، وماروت)^(٥).

وخالفهم آخرون فأكدوا أنّ حقّ هذه الأسماء أن تُرسم بالتاء المربوطة ليُوقف عليها بالهاء وليس بالتاء متابعه لما عليه القدماء، وطرداً لقاعدة رسم نظائرها العربيّة بالتاء المربوطة، والتزاماً بالأصل الذي نُقلت منه، وإمكان إعراب أواخرها في درج الكلام، لأنّ

(١) العدناني، محمد، معجم الأخطاء الشائعة، ص ١٦٩.

(٢) كتبوا أسماءهم بالتاء المربوطة على أغلفة الكتب التي حقّقوها وألّفوها.

(٣) السامرائي، إبراهيم، دراسات في اللغة، ح ٢٩، ص ١٣٨.

(٤) العدناني، محمد، معجم الأخطاء الشائعة، ص ١٦٩.

(٥) الأسمر، راجي، المرجع، ص ٢٢٢.

رسمها بالتاء المفتوحة الساكنة نطقاً خطأ شائعاً، وهو مجازة للنطق التركي الذي ينبغي تصحيحه^(١).

وصفوة القول أن لهذه الأعلام الوافدة قبولاً عند كثير من الناس لشهرتها، ولما يرون فيها من جدّة، وأنها بطابع مختلف، وأن إثبات أصلها المقترض أدعى إلى اللبس بالأعلام المؤنثة، فلهذا يستسيغون عجمتها، ويكتبونها بالتاء المفتوحة، ولا ضير في هذا، فقد تعارف الناس على هذا وألفوه، ويبدو أن كتبها بالتاء المربوطة بدأ يتقلص تدريجياً مقابل رسمها بالتاء المفتوحة.

رابعاً: تعدّد الرسم بين التاء والهاء

يشارك رمز التاء المربوطة والهاء المتطرّفة بمصطلحي تاء التأنيث، وهاء التأنيث^(٢)، وقد كانا محور مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، أيهما أصل في بنية الكلمة وقفاً؟ فالبصريون يرون أن التاء أصل لكونها المثبتة وصلّاً، والوقف عارض، والعارض لا يُعتدُّ به، والكوفيون يرون أن الهاء أصل، لأنها كُتبت بالهاء، وإنما وصلت بالتاء لأنها لو خُلّيت على أصلها لالتبس الأمر في مثل: (شجرة) بالنصب، فيقال: (شجرها)، فتلتبس بهذا بالكلمة إذا اتّصل بها ضميرها المؤنث (شجرها)، فاستعانوا بالتاء دفعاً للبس^(٣).

(١) ينظر: صافي، محمود، صوى الإملاء، ص ١٠٩؛ ووزاير، نعوم، الإملاء الفريد، ص ٤٤؛ وسلطاني، محمد، القواعد الموحدة، ص ٢٥؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٣٩٠/١؛ ويعقوب، إميل، معجم الإعراب، ص ٥٣؛ وعبسي، فارس، وزميلة، قواعد الكتابة، ح ١، ص ٢١٦؛ والدليمي، عدنان، تيسير تعلم الإملاء، ص ٢٠٨؛ وقزق، حسين، نظام الكتابة العربية، ص ١١٥.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢٢٠/٣؛ والصولي، أدب الكاتب، ٢٥٠/٣؛ وعبد الله، رضوان، الهاء العربية، ص ١٠٣/٣/١٢٦.

(٣) ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، ٢٨٢/١؛ وابن جني، سر الصناعة، ١٥٩/١-١٦٠؛ والمهدوي، شرح الهداية، ق ٢/ج ١/١٢٣؛ والرضي، شرح الشافية، ٢٨٩/٢؛ والزبيدي، ائتلاف النصرة، ص ١٠٨.

وكان لهذا الاشتراك الاصطلاحيّ بين الرمزَيْن أثرٌ في كتابة الأسماءِ الأعجميّة التي تنتهي في لغة أهلها بهاءٍ، والتي اشتهر بها أعلام أثروا تراثنا الفكريّ والعلميّ، وكان لهم إسهام كبير في ذلك، فأصبحت أسماءُهم مألوفَةً وذائعةً بين أهل العلم، ومسطّرةً في الكتب، ولعلّ أشهرها: (ماجه، خردآبه، رُسته، منّده، سيّده، أشته). ولم أتطرق إلى الأسماءِ التي تسبق هاءها ياءً كـ(سيبويه، نِفْطويه، دُرْستويه، راهويه) لشهرة رسمها بالهاء.

وسأكتفي بمناقشة اسم واحد منها كثرفيه الجدل عند المحدثين، وهو (ماجه) الذي اختلف في ضبطه قديماً وحديثاً، جاء عند ابن خَلْكان: "وماجه: بفتح الميم والجيم وبينهما أَلْفٌ، وفي الآخر هاءٌ ساكنةٌ"^(١). وهذا ضبط كتابة واضح، ولكن ما يُريب هنا أنّ استعمال الهاء بمعنى التاء كان مشتهراً لديهم، ولهذا فإنّه ضبطه يبقى محلّ نظر، ولا يمكن التثبت منه، إذ جاء الاسم عند الذهبيّ مرسوماً بالتاء المربوطة (ماجة) بلا ضبط كتابة^(٢)، ورُسم عند الصّفديّ بالهاء (ماجه) بلا ضبط كتابة^(٣)، وفهم الزبيديّ من كلام ابن خَلْكان ما يدلُّ على أنّ (ماجه) بالهاء، فقال: "بسكون الهاء كما جزم به الشمس ابن خَلْكان"^(٤). وثمة فرق بين سكون الهاء والهاء الساكنة، فسكون الهاء لا يُطلق إلّا على الهاء فحسب، وأمّا الهاء الساكنة فقد تُشركها في المعنى التاء المربوطة الموقوف عليها.

ولأنّ الأصل في الأعلام المنقولة أن يُتحرّى فيها سلامة ضبطها، فننقل كما نقلها أهل الاختصاص، فإنّ هذا بلا ريبٍ سيجعل اللاحقين في حيرة من أمر رسمه لمجيئه في الكتب مرسوماً بصورتين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ تساهل النُسخ في إجماع التاء المربوطة يُوقع في التوهّم، فقد يكون قصد المؤلّف رسمه بالتاء، ويتساهل الناسخ تصيرها، ويشيع هذا بكثرة.

(١) أشهر من تسمّى به من أهل العلم هو الإمام أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه الربيعي القزويني (ت ٢٧٣هـ)، صاحب السنن. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ٤/٢٧٩.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٣/٢٧٧.

(٣) الصّفدي، الوافي بالوفيات، ٥/١٤٣.

(٤) الزبيدي، تاج العروس، (م.و.ج)، ٦/٢٢١.

واختلف المحدثون في رسم (ماجه)، فأثبت محمد عبد الباقي في دراسة تحقيقه: (سنن ابن ماجه) قائمة من الكتب المحققة المطبوعة التي رُسم فيها الاسم بالهاء والتاء: (ماجه، ماجه)، ليخلص إلى نتيجة مفادها أن مَنْ قال: "ابن ماجه فهو على صواب، وأمامه ما يُؤتسى به، ومن قال: ابن ماجه فهو على بينة أيضاً، وليس بضاره شيئاً أن يخالفه سواه"^(١). وكان لرأيه أثرٌ عند الباحثين، فخير الدين الزركلي بعد أن كتب ابن ماجه بالهاء أشار في الحاشية إلى صنيع عبد الباقي في تحقيقه، وأنه أجاز رسمه بالصورتين^(٢).

وممن رسم (ماجه) بالتاء المحققان أحمد شاكر، ومحمد الفقي في تحقيقهما كتاب: (مختصر السنن) للمنذري، فقالا في الحاشية عن (ماجه) وغيرها من الأسماء الأعجمية المماثلة: "إعتمدنا أن هذه الأسماء صارت بالاستعمال عربيّة، فعوملت معاملة غيرها في التأنيث"^(٣).

وذهب إلى هذا الرأي أيضاً عبد السلام هارون الذي قال عن اسم (ماجه) في حاشية تحقيقه كتاب: (تحفة الأبيّه) للفيروزبادي: "جرى القدماء على نطق أمثال هذه الأسماء بالهاء الساكنة، ونحوها: (سيده)، و(منده)، ولست أرى مبرراً لهذا الالتزام ما دامت تدخل في نطاق التعريب"^(٤).

وفي المقابل هناك من يرى أن الهاء في هذه الأسماء ثابتة، وحقها أن تُرسم بها، يقول طاهر الجزائري، وهو يتحدث عن هاء سيده: "وهذه الهاء زائدة، وهي ساكنة في حال الوقف، وأمّا في حال الوصل فهي تسقط من اللفظ فلا يُنطق بها أصلاً، وإنما كتبت

(١) عبد الباقي، محمد فؤاد، دراسة تحقيق سنن ابن ماجه، طبعة الباقي الحلبي، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، د.ط، د.ت، ١٥٢٣/٢.

(٢) الزركلي، الأعلام، ١٤٤/٧.

(٣) شاكر، أحمد، ومحمد الفقي، تحقيق مختصر سنن أبي داود للمنذري، وبهامشه معالم السنن للخطابي، وتهذيب ابن القيم، مصورة دار المعرفة، بيروت، د.ط، د.ت، ١٤/١.

(٤) هارون، عبد السلام، تحقيق كتاب تحفة الأبيّه فيمن نُسب إلى غير أبيّه للفيروزبادي، من ضمن كتاب نوادر المخطوطات، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١م، ح١، ١٢١/١.

للإشعار بأن ما قبلها متحرّكٌ بحركة لازمة، وهي تشبه هاء السكت في العريّة من وجه" (١). وعلى غرابة ما نزع إليه من سقوطها وصلّاً فإنّه بهذا يؤكّد أنّها هاءُ فترسّم بها، ولا احتمالٌ عنده لرسمها تاءً، لأن رسمها بالتاء من صنيع العامة (٢)، وصوّب محمد الكتّاني رسم (ماجه) بالهاء الساكنة وصلّاً ووقفاً، لأنّه اسمٌ أعجميٌّ (٣).

واستنكر عبد الفتاح أبو غُدّة رسم (ماجه) بالتاء وصوّب رسمه بالهاء، معتمداً ضبط العلماء، ومنهم ابن خَلكان، وصاحب القاموس، مشيراً إلى أنّ (ماجه) عَلِمَ فارسيٌّ هاؤه أصليّةٌ من بنية الكلمة كهاء فقيه ونزبه، ولهذا فلا يصحّ نقطها وعدّها تاءً تأنيثاً، مبيناً أنّ ما ذهب إليه أحمد شاکر لا يُعوّل عليه، وما أسهب فيه محمد عبد الباقي لا قيمة له في التحقيق العلميّ، ولا يلتفت إليه لاعتماده على ما جاء في المطبوعات من خطأ، وهذا من باب تشييح الصحيفة الذي عابه أهل العلم (٤). والحقُّ أنّ عبد الباقي استوعب خلاف الطابعين والمحققين في رسمهم (ماجه)، ولم يقل بخطأ رسمه هاءً، وإنّما صرّح بجواز الصورتين فيه.

وبالعودة إلى ضبط ابن خَلكان الذي اعتدّ به من جاء بعده قديماً وحديثاً فإني وجدته في مواضع كثيرة من كتابه يصف التاء بالهاء الساكنة للوقف، فمن ذلك ما جاء في ضبط اسم (جُنادة): "وجنادة بضمّ الجيم وفتح النون، وبعد الألف دالٌّ مهملةٌ مفتوحةٌ، ثم هاءٌ ساكنةٌ" (٥)، وفي ضبط (رُوبة): "ورُوبة بضمّ الراء وسكون الهمزة، وفتح الباء الموحّدة، وبعدها هاءٌ ساكنةٌ" (٦)، وفي ضبط (عُينة): "وعُينة بضمّ العين المهملة وفتح الياء الأولى، وسكون الثانية المثنّتين من تحتها وفتح النون، وبعدها هاءٌ ساكنةٌ" (٧).

(١) الجزائري، طاهر، التبيان، ص ١٤٤.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٤٣.

(٣) الكتّاني، محمد جعفر، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، مكتبة الكليات

الأزهرية، القاهرة، د. ط، د. ت، ص ١٢.

(٤) أبو غُدّة، عبد الفتاح، تعليقاته على رسالة (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل) للذهبي، من ضمن

كتاب أربع رسائل في علوم الحديث، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ٤، ١٩٩٠م، ح ١، ص ١٩٨.

(٥) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ١/٣٧٢.

(٦) المصدر نفسه، ٢/٣٠٥.

(٧) المصدر نفسه، ٢/٣٩٣.

فهذه ثلاثة أسماءٍ عربيّةٍ صحيحةٍ ضبط ابن خَلِّكان أواخرها بالهاء الساكنة، وهو قطعاً لا يقصد إلا التاء التي يُوقف عليها هاء ساكنةً، وسار على هذا الضبط في كلمات كثيرة. وبهذا فلا يحقُّ لمنصف أن يعتدَّ بما ضبطه ابن خَلِّكان في اسم (ماجه) لاختلاط الرمزين عنده وتساوله فيهما، وستبقى أسماءٌ من مثل: (مَنده، رُسْته، بييده^(١)) محلَّ نظر ك(ماجه)، فقد جاء عنده: "وسيده بكسر السين المهملة، وسكون الياء المثناة من تحتها، وفتح الدال المهملة، وبعدها هاء ساكنة"^(٢). والغريب في ضبطه أنه كان يُقيد السين بالمهملة والياء بالمثناة، وليته صنع ذلك مع الهاء، فقال المهملة ليُعرف أنه يقصد الهاء لا غير، أو الهاء المثناة ليُعلم أنه يقصد التاء المربوطة.

والخلاصة أن رسم تلك الأسماء بالهاء أولى وأرجح لكونها أسماءً أعجميّةً لا يشتهر في أواخر كلماتها إلا الهاء، ولا ينبغي قياسها على الكلمات العربيّة المؤنثة فترسم بالتاء، لأنَّ وجه هذا التعريب غير معهود.

خامساً: تعدُّد الرسم بين رموز الأصوات المتقاربة مخرجاً وصفةً

الأصل في الأصوات أن تُمثَّل برموزها الكتابيّة المتميِّزة، وقد أثرت في كتابتنا مواضع تبادل فيها صامتان متقاربان مخرجاً وصفةً موقعهما من الكلمة لعدم استقرار رسمهما، وذلك مثل اختلاف بعض المحدثين في رسم المدينة الأثريّة العراقيّة: (الحضر، الحظر)^(٣)،

(١) ذكر أستاذي إبراهيم الشمسان أنَّ الناس خلطت قديماً وحديثاً في رسم اسم (سيده)، فمنهم من يكتبه بالهاء، ومنهم من يكتبه بالتاء، مشيراً إلى أنَّ الصواب رسمه بالهاء. وذهب الودغيري إلى أنَّ رسمه بالتاء هو الصواب (سيده)، لكونه عربيّاً لا أعجميّاً، محتجّاً بما جاء عند الدميري في كتابه: (حياة الحيوان الكبرى) من أنَّ سيده مؤنث سيد بمعنى الذئب، وإلى هذا الاسم ينسب جدُّ اللغوي أبي علي بن إسماعيل، ومحتجّاً أيضاً بضبط ابن خَلِّكان الاسم في كتابه. الشمسان، إبراهيم، من شجون اللغة، ص ٨٤؛ والودغيري، عبد العلي، في ضبط ابن سيده، مجلة المناهل، وزارة الشؤون الثقافية، المغرب، ١٩٨٦م، ص ١٣/٣٥٤-٨١-٨٢.

(٢) ابن خَلِّكان، وفيات الأعيان، ٣/٣٣١.

(٣) ينظر: إسماعيل، خالد، مصطلحات المباني النذرية في كتابات الحضرة الحظر، مجلة أنباء، الأردن، ١٩٩٨م، ع ٢١٤/٣٤-٤٢.

ورسمهم بلاداً: (الأناضول، الأناطول)^(١)، ومدينة: (أصبهان، أصفهان)^(٢)، ورُسم: (السّعتر، الصعتر)^(٣)، و(إسطبل، إصطبل)^(٤)، و(إسطنبول، إصطنبول، إستنبول)^(٥)، وجاء في مجلة لغة العرب في صفحة واحدة رسم أجزاء العملة: (القرش، الغرش)^(٦).

وأكثر متقاربين اختلف في رسمهما هما: النون والميم متبوعين بحرف الباء، إذ من المعلوم في قواعد المماثلة الصوتية في لغتنا العربية أنّ صوت النون الساكنة أصليةً كانت أم نونَ تنوين قبل الباء تُنطق ميمًا، أكانت في كلمة واحدة أم في كلمتين من مثل: (عنبر، من بكر، قولاً بعيداً)، وهو ما يسمّى الإقلاب^(٧). قال سيبويه: "وتقلب النون مع الباء ميمًا، لأنها من موضع تعتلُّ فيه النون...، وذلك قولهم: ممك، يريدون من بك، وشمباء، وعمبر يريدون شنباء، وعنبراً"^(٨). وذكر سيبويه أنّ علة هذا الإقلاب مرتبطة برغبة المتكلم في دمج الصوتين المتقاربين، فلمّا صُعِبَ عليهم قلب النون باءً، وإدغام الباءين لبعد مخرج النون عن الباء أبدلوا النون إلى أقرب الأصوات للباء مخرجًا، وهي الميم ليتوافق الصوتان في سياقهما، وسهّل هذا اشتراك صوتي الميم والنون في الغنة^(٩).

(١) رُسمت بالصورتين في المعجم الوسيط. مجمع اللغة، المعجم الوسيط، ص ٢٨.

(٢) أصبهان بالباء عند ياقوت، وتكثر النسبة إليها عند آخرين بالفاء الأصفهاني، وجمع محقق شرح الملح للأصفهاني بين الصورتين في مقدّمة تحقيقه. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ٢٠٦/١، ومقدمة تحقيق شرح الملح، ص ٥٥-٩٣.

(٣) السّعتر: نبت. جاء عند ابن منظور أنّها تُكتب في بعض كتب الطب بالصاد (صعتر) لثلاث تلبّس بكلمة الشعير. ابن منظور، لسان العرب، (س. ع. ت. ر)، ٣٦٧/٤. ومعنى كلامه أنّ بعض أهل الطب في كتبهم فرّقوا بين نبات السعتر والشعير، فكتبوا السعتر بالصاد خشية أن يقع تصحيف بين الكلمتين لتشابههما.

(٤) زهران، البدراوي، اللغة العربية في عصر الحروب الصليبية، ص ٤١٦.

(٥) رسمها ياقوت بالصاد، وهي اليوم لا تُعرف إلاّ بالسين. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ٢١٢/١.

(٦) الكرمل، أنستاس، باب تاريخ وقائع الشهر في العراق وما جاوره، مجلة لغة العرب، بغداد، ١٩١٣م، س ٢/٨ ج ٤٢١.

(٧) ينظر: الفارسي، التكملة، ص ٢٧٩؛ وابن جني، سرائر الصناعة، ٤٢١/٢.

(٨) سيبويه، الكتاب، ٤٥٣/٤.

(٩) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

والأصل في هذه المماثلة الصوتية ألا يُغيّر معها رسم الكلمة، بل تبقى برمز النون على أصلها، ولكن جاءت بعض المواضع التي رُسمت فيها النون ميمًا بأثر من هذه المماثلة، وأشهرها:

١- (عنبر) أم (عمبر)

جاء في المحكم: "وحكى سيبويه: عمبر بالميم على البدل"^(١). ونقل عنه ابن منظور هذا، ولم يعقب^(٢)، وهذا الذي نقله ابن سيده عن سيبويه غريبٌ، لأنّه إن كان يقصد ما ورد في نصّ سيبويه السابق عندما مثل للإقلاب بقوله: (عمبر) في (عنبر) فمستبعدٌ، لأنّ سيبويه إنّما أراد التمثيل لا غير، ولم يُرد أنّها لغةٌ وردت في عنبر على الإبدال، وما صرح به ابن سيده من أنّها لغة على الإبدال حكاه سيبويه غير معهود، إذ لا يُستساغ في قواعد المماثلة الصوتية في اللغة العربية أن تتجاوز في أبنية الكلمة العربية ميم ساكنة تتلوها باءٌ، وعليه فالصواب في رسمها أن تبقى على أصلها بالنون (عنبر) لا غير.

٢- (يبببم) أم (يببم)

(يبببم) وادٍ شجيرٌ بالقرب من تّليث كان من محطات طريق الحجّ اليميني^(٣)، اختلف رسمه في كتب البلدانيين بين النون والميم، فرُسم عند الهمداني بالميم (يببم)^(٤)، وعند البكري بالنون (يبببم)^(٥)، ووافقه أبو الفتح الإسكندري فرسمه بالنون، وعقب بقوله: إنّهُ ربّما يكتب بالميم (يببم)^(٦)، وخالفهما ياقوت، فرسمه وفاقاً للهمداني بالميم

(١) ابن سيده، المحكم، (ع.ن.ب.ج)، ٣٢٨/٢.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، (ع.م.ب.ج)، ٦١٠/٤.

(٣) ينظر: الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص ٣٠٢. وتثليث: مدينة بجنوب غرب المملكة العربية السعودية.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٩٠، ٣٠٢، ٣٣٤.

(٥) البكري، معجم ما استعجم، ١٢١٨/٤.

(٦) الإسكندري، أبو الفتح نصر بن عبد الرحمن، كتاب الأمكنة والمياه والجبال والآثار ونحوها المذكورة في الأخبار والأشعار، نشره: حمد الجاسر، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ودارة الملك عبد العزيز، الرياض، ط ١، ١٤٢٥هـ، ص ١٧٣.

(يَبْمَبِم)، غير أنه استشعر ثقل الكلمة بأصواتها المتقاربة، فأشار إلى أن التلقُّظ به عسيرٌ لقرب مخارجه^(١)، وورد عنده مصحَّفاً في (يَبْمَبِم)، وعقب قائلًا: لم تجتمع الباء والميم في كلمة اجتماعهما في هذه الكلمة^(٢). وهذا صحيح، لأن الميم لا تأتي ساكنةً قبل باءٍ، فهذه من التأليفات الصوتية المرفوضة في لغة العرب.

ولحمد الجاسر بحث عن هذا الموضع، تردّد فيه في رسمه، فتارةً يرسمه بالنون كما في عنوان بحثه، ويرسمه أخرى بالميم في تضاعيف البحث: (يَبْمَبِم، يَبْمَبِم)^(٣)، والجمع بين الرسمين في بحث واحد مشوّشٌ إلا أن يكون غرضه إعلام القارئ بوجود صورتين كتابيتين لاسم الموضع، فهذا محتملٌ. والراجح رسمه بالنون لما ذكره ياقوت من ثقل تجاور الميم الساكنة والباء في كلمة، وصعوبة التأليف الصوتي بين صوتين متقاربتين، ويُلتمس العذر لمن رسمه بالميم بأنه تأثر بالمماثلة الصوتية بالإقلاب، فظنَّ مع كثرة السماع أنَّ النون ميمٌ، فرسمها كذلك.

٣- (الإمبراطور) أم (الإمبراطور)

يشتهر عند المعاصرين رسمُ هذه الكلمة المعرّبة عن اللاتينية وما تصرّف منها بالميم من مثل: (الإمبراطورة، الإمبراطورية، الإمبراطوريات)^(٤)، ولا يجرون عليها أحكام المماثلة الصوتية، فيثبتون الميم ساكنةً قبل باءٍ، وهو ما يصفه أنستاس الكرمللي بالغلط، لأنَّه رسمٌ يوافق طريقة الأعاجم في إثباتهم الميم قبل الباء في لغاتهم، ولا تعرف العرب هذا

(١) ياقوت الحموي، معجم البلدان، ٤٢٧/٥.

(٢) المصدر نفسه، ٣٣٤/١. رُسم عند ابن منظور والزيدي بالنون (يَبْمَبِم)، وذكرنا أن له لغة بالهمزة (أَبْمَبِم)، وأتته من أبنية الكتاب عند سيبويه. لسان العرب، (ب. ب. م)، ٤٢/١٢؛ تاج العروس، (ب. ب. م)، ٢٦٠/٣١-٢٦١.

(٣) الجاسر، حمد، بينم مألّف الساجعات ومرتع الشوادن قديماً، مجلة العرب، ١٤١٢هـ، س ٢٦/٩ج، ٥٩٠-٥٩٢.

(٤) ف. عبد الرحيم، معجم الدخيل، ص ٣٥.

في أيّ كلمة، ثم إنَّ العرب قديماً عربوها بـ(الأنبراذور أو الأنبرطور)، فأثبتوا النون وفقاً للغتهم ولم يثبتوا الميم، ولهذا فالصواب رسمها بالنون^(١).

ورأيت هذه الكلمة في كتاب المستشرقة الألمانية زيغريد هونكه (Sigrid Hunk) مرسومةً بالنون: (الإنبراطور، الإنبراطوريّة)^(٢) وفقاً لرأي الكرملّي وخلافاً للمألوف، وهو اختيار المترجمين اللذين قالوا: "لقد آثرنا أن نكتب هذه الكلمة هكذا، أي بالنون عوض الميم، على اعتبار أنّ من قواعد تعريب الكلمات الأعجميّة قلب الميم المسكّنة نوئاً كما هي الحال في كلمة نوفنبر، وغيرها من الكلمات الأعجميّة"^(٣). وما قالاه وما ذكره الكرملّي صحيحٌ لا غبارَ عليه، لأنّ قواعد المماثلة الصوتيّة تقتضي ذلك، ولكنّه تعريبٌ لم يثبت عند جمهور المحدثين في الكلمات الأعجميّة التي فيها ميمٌ ساكنةٌ قبل باءٍ، بل المشهور عندهم المحافظة على أصل الكلمة الأعجميّة كما وردت في لغة أهلها (Imperator)، فيثبتون رسمها بميم ساكنة قبل باءٍ خلافاً للقاعدة الصوتيّة في العربيّة، وخلافاً لطريقة القدماء في تعريبهم، الذين أمضوا عليها قاعدة الإقلاب الصوتي فكتبوها بالنون، ولعلَّ هذه المخالفة التي توافق عليها المحدثون، واشتهر أمرها عندهم وجّهٌ من أوجه سلامة التعريب في تمثيل الأصوات الأجنبية كما هي في لغات أهلها، فتركوها كما هي، ولم يعتدوا بالقاعدة الصوتيّة لكونها ترد في كلمات معرّبة معدودة لا تُلبس.

ومن أمثلة هذه المخالفة رسمهم مدينة: (إمبابة) بمصر بالميم الساكنة قبل باءٍ، إذ كانت تُكتب بالنون (إنبابة) إلى ما قبل قرن من الزمان أو أقلّ تقريباً، وذكرها الفيروزبادي

(١) الكرملّي، أنستاس، أغلاط الرسم، س ٢/١٣/١٥٠-١٥١. وينظر في تعريبها قديماً: زهران، البدراوي،

اللغة العربيّة في عصر الحروب الصليبيّة، ص ٢٠٥، ص ٢٨٨.

(٢) هونكه، زيغريد، شمس العرب تسطع على الغرب: أثر الحضارة العربيّة في أوروبا، ترجمة: فاروق

بيضون، وكمال دسوقي، مراجعة: مارون عيسى، دار الجيل، بيروت، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ٨،

١٩٩٣م، ص ٢١، ٢٤، ٣١، ٦١.

(٣) المرجع نفسه، ص ٦١.

راسماً إياها بالنون، ورُسمت كذلك عند الزيدي^(١)، وترجم خير الدين الزركلي لعلمين من هذه المدينة نسبهما بـ(الإنباي)^(٢)، ولكنّها اليوم تُكتب بالميم خلافاً لأصلها.

والمشهور أنّ هذه المخالفة لم تثبت قديماً، ولكنني وجدت عند ياقوت ما يؤكّد ثبوتها، فقد رُسمت عنده بلدة: (سَلْمِيَّة) من نواحي دُنباوُنْد بالرّي^(٣) بميم ساكنة قبل باءٍ، ثمّ إنّه أتبعها بالحديث عن (سَلْنَبَة)، وهي نفسها برسم الميم نوّناً وفاقاً لقواعد المماثلة الصوتيّة الصحيحة، غير أنّه صحّح رسمها بالميم، فقال: "هي التي قبلها، والأوّل أصحُّ، ولهذا أعدنا اللفظ"^(٤). وهذا التصحيح مخالف لما تقتضيه قواعد التأليف الصوتي في اللغة العربيّة، ومخالف لطريقة القدماء في تعريبهم، وقد يستأنس المحدثون بهذا في إثباتهم الميم ساكنة قبل باءٍ في تعريب بعض الكلمات الأجنبيّة الحديثة.

(١) الزيدي، تاج العروس، (ن.ب.ب)، ٤/٢٣٦.

(٢) الزركلي، الأعلام، ٦/٧٩، ٧/٧٥.

(٣) ياقوت الحموي، معجم البلدان، ٢/٤٧٥.

(٤) المصدر نفسه، ٣/٣٦٠.

المبحث الثالث المخالفة بالوصل

من المنطق اللغويّ في الكتابات كلّها أن تكون الكلمة المكتوبة موضحةً المعالم، لها ابتداءً تُستهلُّ به، وانتهاءً تُوقف عليه، فتتحدّد بهذا ملامحها بفصلها عما قبلها وما بعدها بمسافة، وهو ما يُعرف في الدراسات الحديثة بالمسافة أو البياض غير المكتوب عليه الذي يحدُّ الكلمة من اليمين واليسار بمسافة واحدة لا كتابةً فيها على الورق أو غيره من وسائل الطباعة^(١).

وكان هذا مقرّراً في الدرس الإملائيّ عند القدماء، فبيّنوا أنّ الأصل في الكلمة أن تُكتب منفصلةً على تقدير الابتداء بها والوقف عليها لتدلّ بانفرادها على معناها، قال ابن دُرستويه: "حقُّ كلّ كلمة أن تقع مفصولةً في الكتاب مما قبلها، وما بعدها ليدلّ كلّ على ما وُضع له مفردًا، إلّا أن تقع قبل الكلمة أو بعدها كلمةً على حرف واحد، فيجب وصلها بها، لأنّ العرب لا تنطق بحرف واحد مفردًا، فتبتدئ به وتقف عليه"^(٢).

والناظر في مسائل الوصل والفصل في الإملاء العربيّ يجدها تنحصر في كلمات ثنائية المبنى من مثل: (ما، لا، من)، أو في كلمات لازمتها الإضافة ملازمة تامّة، فكتبت الكلمتان كلمة واحدة لشدة الاتصال بينهما.

أولاً: الوصل والفصل مع الكلمات الثنائية

الأصل في كلّ كلمة أن تُكتب مفصولةً عما قبلها وما بعدها، ولكنّ هذا الأصل لم يثبت في كتابتنا بلا استثناءٍ لإمكان الوصل بين الأحرف، ولأثر رسم المصحف في شيوع

(١) عمار، سام عبد الكريم، نواحي الجمال في نظام الكتابة العربيّة: بحث في بنية الكلمة المكتوبة وحدوده، مجلة التعريب، سوريا، ٢٠١٤م، ٥٨/٤٦٤.

(٢) ابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٤٧. وينظر: الرضي، شرح الشافية، ٣/٣١٥؛ وأبو حيّان، الهجاء، ص ٤٤.

هذه الظاهرة، ولدفع اللبس حيناً، وغلبة التلازم حيناً آخر، وقد كانت الكلمات الثنائِيَّة من أكثر الكلمات التي تُوصَل، وأهمُّها ما يأتي:

١- الوصل مع (ما)

جاء عند ابن بابشاذ، والحيدرة أنَّ أكثرهما يكون الوصل والقطع في: (ما، ولا، وها)^(١)، وهذا صحيحٌ، وأضيف معها (مَن)، وكلُّها كلماتٌ ثنائِيَّة المبنى اختلف حكم وصلها بما قبلها عند القدماءِ وجوباً، وجوازاً، ومنعاً. فأما (ما) فتأني اسماً وحرفاً، وتتصل بها الأفعال، والأسماءُ، والحروف، ولكثرة ما يتصل بها كثرت مواضع وصلها، وهذا بيانها:

أ- وصل (ما) بالأفعال

قليلة هي الأفعال التي تتصل بها (ما) في الكتابة، وأشهرها فعلا المدح والذمّ: (نعم، بئس)، و(قل) وأخواتها.

١- فعلا المدح والذمّ (نعم، بئس)

الأصل في فعلَي المدح والذمّ أن يُكتبا منفصلين عن (ما)، لأنها مما لا يتصل بالأفعال، وثبت في هذه المسألة مذهبان^(٢):

١- وجوب الوصل بينهما، وهو قول الكسائيِّ، والفرّاء، جاء عند أبي جعفر النخّاس: "وقال الكسائيُّ والفرّاء إذا جاوزتَ (نعم، وبئس) فصلت لا غير نحو: (لحسُن ما صنعتَ)، و(لسرُع ما جئتَ)"^(٣). ومعنى هذا أن استعمال:

(١) ينظر: ابن بابشاذ، شرح المقدمة، ٤٥٤/٢؛ والحيدرة، كشف المشكل، ص ٥٩٨.

(٢) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٩٥؛ وابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤٠؛ والنخّاس، صناعة الكتاب، ص ١٤٨؛ وابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٥٧؛ وابن مكي، تثقيب اللسان، ص ٣١٤؛ وابن الدهان، باب الهجاء، ص ٢٢؛ وابن الأثير، البديع، مج ١/٣٧٣؛ والعكبري، اللباب، ٤٩٣/٢؛ وأبو حيّان، الهجاء، ص ٥٦؛ وابن عقيل، المساعد، ٣٤٠/٣؛ والضحيان، سليمان، مسائل الخلاف، مج ٥/٢٤١٩-٧٢١.

(٣) النخّاس، صناعة الكتاب، ص ١٤٨.

(نعم، بئس) في الأسلوبين يوجب وصلهما بـ(ما) خاصةً لشهرتهما، وأمّا مع الأفعال الأخرى مثل: (حسُن، سرُع) فلا وصل بل تُفصل على أصلها لعدم شهرتها. وذهب إلى هذا ابن دُرُسْتَوِيه، فقال: "ومما يُوصل بما من الأفعال (نعم، وبئس) لما كانا عبارةً عن كلِّ مدح وذمٍّ، وغيرًا عن أمثلة الأفعال، وأُجريا مجرى الأدوات ضارعا الحروف"^(١). ويُلاحظ أنّه بنى رأيه على تقدير أنّ فعلَي المدح والذمّ تغيّرت دلالتهما الفعلية، وأصبحتا يدلّان على مطلق المدح والذمّ، وبهذا الجمود الدلاليّ أشبها الحروف فأمكن وصلهما بـ(ما).

٢- جواز الفصل والوصل فيهما، وذهب إلى هذا أكثر الجمهور، قال ابن قتيبة: "نعمًا إن شئت وصلت، وإن شئت فصلت، وأحبُّ إليّ أن تصل للإدغام، ولأنّها موصولة في المصحف، و(بئسما) كذلك لأنّها، وإن لم تكن مدغمّة، فهي مُشَبَّهَةٌ بها، وحجّة من قطع (نعم ما)، و(بئس ما) أنّ (ما) معهما في معنى الاسم"^(٢). ويظهر من كلامه أنّه يُرَجِّح الوصل للإدغام الميمين (نعم ما)، ولرسمهما بالوصل في المصحف، وقياسه (بئسما) على نعمًا للمشابهة في الأسلوب، وأنّها ضدُّ لها. وتابعه ابن السراج في حكم جواز الوصل والفصل، ونقل عن ثعلب حجّةً أخرى للوصل مفادها أنّهما جُعلا اسمًا واحدًا مثل: (حبذا)، ومن فصلهما قال: معناها نعم الشيء^(٣). ومعنى كلامه أنّ: (نعمًا، وبئسما) لدلالتهما على المدح والذمّ كُتِبَا بالوصل كما كُتِبَت حبذا، وهي من: (حبّ وذا)، فكأنّ لدلالة الأسلوب أثرًا في رسمهما. واختار وجه الوصل أبو جعفر النحاس، وابن الدهان، وابن الأثير، والعكبري، وحسنه ابن مكّي.

(١) ابن دُرُسْتَوِيه، كتاب الكتاب، ص ٥٧.

(٢) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٩٥؛ وابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٣١؛ والنحاس، صناعة الكتاب، ص ١٤٨؛ وابن دُرُسْتَوِيه، كتاب الكتاب، ص ٥٧؛ وابن مكّي، تثقيف اللسان، ص ٣١٤؛ وابن الدهان، باب الهجاء، ص ٢٢؛ وابن الأثير، البديع، مج ١/٢/٣٧٣؛ والعكبري، اللباب، ٢/٤٩٣؛ وأبو حيّان، الهجاء، ص ٥٦؛ وابن عقيل، المساعد، ٣/٣٤٠؛ والضحيان، سليمان، مسائل الخلاف، مج ٥/٢٤/٧١٩-٧٢١.

(٣) ابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٣١.

وأما المحدثون فجنحوا إلى الفصل بينهما ما لم يُدغم الميمان في (نعم ما)، فإن أدغما وُصلا بشرط كسر عين (نعم)^(١). وهذا شرط لم يُذكر عند المتقدّمين، وهو مزيد بيان على ما قاله المتقدّمون، إذ من المعلوم أنّ طبيعة الإدغام تقتضي تحريك ما قبل الصوتين المدغمين، لأنّ أوّلهما ساكنٌ، فيصعب نطق العين ساكنةً، فحرّكت بالكسر منعاً لالتقاء ساكنين، واتّسقت للمجانسة الصوتيّة مع كسرة أوّله (نعمًا).

٢- (قلّما) وأخواتها

(قلّما) وأخواتها: (طالما، كثرما، شدّما، عزّما) عند المتقدّمين، و(جَلّما، قَصْرَما) عند المحدثين أفعالٌ معدودةٌ استعملها العرب استعمالاً خاصّاً بمعانٍ محدّدة وردت فيها متّصلةً بـ(ما)، أهمّها النفي، والتقليل، والتأكيد^(٢). وأبرز ما يُلحظ فيها أنّها كُفّت عن عملها باتّصالها بـ(ما)، فأصبحت ملغاةً لا فاعلَ لها^(٣)، وعلّة اتّصالها بـ(ما) بيّنها سيبويه بقوله: "ومن تلك الحروف رُبّما، وقلّما وأشباههما، جعلوا رُبّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة، وهيؤوها ليذكر بعدها الفعل، لأنّهم لم يكن لهم سبيلٌ إلى (رُبّ يقول)، ولا إلى (قلّ يقول)، فألحقوهما ما وأخلصوهما للفعل"^(٤). ومضمون كلامه أنّ الفعل (قلّ) كُفّ عن عمله باتّصاله بـ(ما) فلم يرفع فاعلاً، وصار مع (ما) كأنّه بمنزلة كلمة واحدة لها دلالةٌ تفيد التقليل أو النفي، وأصبح اتصال ما به لازماً، وهياً هذا التلازم مجيء الأفعال بعدهما، وعبر ابن جنيّ عن هذا التلازم في ما نقل عنه الكفوي باختلاط المعنى بينهما، ذاكراً أنّهما لمّا اختلطا معيّ وتقديراً اختلطا خطّاً وتصويراً^(٥).

(١) ينظر: الهوريني، نصر، المطالع النصرية، ص ١٤٠؛ وطوموم، مصطفى، سراج الكتبة، ص ٧٦؛ والي، حسين، كتاب الإملاء، ص ١٤٦؛ والمنفلوطي، مصطفى، وآخرون، أدب الملي، ص ٩٢؛ والهاشمي، أحمد، المفرد العلم، ص ٦٦؛ وهارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ٥٢؛ والخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ١/٣٤٥؛ والراجحي، شرف الدين، في قواعد الكتابة العربيّة، ص ١٢٦.

(٢) ابن السراج، الأصول، ٢/١٦٨-١٧٠. أفرد له ابن السراج نقاشاً بعنوان: (فصل يذكر فيه قلّ وأقلّ).

(٣) مجاهد، عبد الكريم، الكفّ عن العمل النحوي بين التعليقات الشكليّة والمعنويّة (القسم الأول)،

مجلة مجمع اللغة العربيّة بدمشق، ٢٠٠١م، مج ٧٦/ج ١/١٠٣-١٠٤.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٣/١١٥. وينظر: المبرد، المقتضب، ٢/٥٣.

(٥) الكفوي، الكليات، ص ٥٨٦.

وأشهرهما صرَّح به المتقدِّمون من هذه الأفعال (قلَّ)^(١)، وجاء مثله كثيراً في لغة العرب: (طال، كثر) لإفادة التكرار والاستمرار، وحُكِّمَهما في اتصال (ما) بهما حكمُ (قلَّما)^(٢)، فيقال فيهما: (طالما، كثرُما)، وهذه الأفعال الثلاثة أشهر ما تتصل بها (ما)، فتكفُّها عن العمل، وبهذا جزم ابن هشام، مؤكداً أن ما "لا تتصل إلا بثلاثة أفعال قلَّ، وكثر، وطال"^(٣).

وجاء عند سيبويه فعلاَن آخران يتصلان بـ(ما)، هما: (شدَّما، عزَّما)، فجاء في سؤاله الخليل: "وسألته عن شدَّما أنك ذاهب، وعزَّما أنك ذاهب، فقال: هذا بمنزلة حقاً أنك ذاهب، كما تقول أما أنك ذاهب"^(٤). ونقل هارون في حاشية التحقيق تفسيراً لـ(ما) سعيد السيرافي من شرحه أنَّهما في حكم قلَّما في اتصاليهما بـ(ما)، وكفَّهما عن العمل^(٥).

وبهذا تكون الأفعال المكفوفة عن العمل عند المتقدِّمين خمسة: (قلَّ، طال، كثر، شدَّ، عزَّ)، وأكثرهم مجمعون على أنَّها تُوصل بـ(ما) فتكفُّ عن العمل، وكان لهم في بيان وجهي الفصل والوصل مع هذه الأفعال مذهبان^(٦):

١- مذهب رسمها متصلةً بـ(ما) وجوباً، فتصبح الأفعال مع (ما) بمنزلة الكلمة الواحدة، فتكفُّ عن العمل، ولولا الوصلُ لعملت، وذهب إلى هذا سيبويه، وابن جنِّي، وجمهور النحويين.

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/١١٥؛ والمبرد، المقتضب، ٢/٥٣؛ وابن السراج، الأصول، ٢/١٦٨.
(٢) ينظر: ابن سيده، المحكم، (ق.ل.ل)، ٦/٨٣؛ وابن منظور، لسان العرب، (ز.ل.ل)، ١١/٣٠٨، و(ق.ل.ل)، ١١/٥٦٤؛ والكفوي، الكليات، ص ٥٨٦.
(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ٤/٦٧.
(٤) سيبويه، الكتاب، ٣/١٣٩.
(٥) المصدر نفسه، ج ٢، ٣/١٤٠.
(٦) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/١١٥، ٣/١٣٩؛ والمبرد، المقتضب، ٢/٥٣؛ وابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٥٧؛ وابن الدهان، باب الهجاء، ص ٢٢؛ وابن هشام، مغني اللبيب، ٤/٦٧؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٦/٣٢٠.

٢- مذهب رسمها منفصلةً، وذهب إلى هذا ابن دُرُسْتَوِيَه، الذي أنكر أن تتصل (ما) بالأفعال، وأشار إلى أنها تتصل بفعلي المدح والذمّ (نعم، بئس) فحسب، وأمّا قلّ ما، وطال ما، وغيرها فتكتب مفصولةً^(١)، ونقل عنه السيوطي وعن الزنجانيّ أنّهما يُجيزان في (قلّ ما) خاصّةً الفصل، والوصل^(٢)، وذكر ابن الدهان أنّ بعضهم لا يكتبها إلا مفصولةً^(٣).

واختلف المحدثون في هذه الأفعال، فمنهم من أشار إلى فعلين فحسب، هما: (قلّ، طال)^(٤)، ومنهم من أقرب ما صرح به ابن هشام، فذكروا أنها ثلاثة: (قلّ، طال، كثر)^(٥)، ووافقهم عبد العليم إبراهيم في عددها، وخالفهم في الثالث منها، فاختار الفعل (جَلّ) بدلاً من (كثر)^(٦)، وهو من إضافات الهوريني الذي ذكر أنّه قليل الاستعمال، وأنّه قد يرد متصلاً ب(ما) (جَلّما)، ويرجّح فصله عن (ما) لقلّته^(٧)، وتابعه بعضهم، فذهبوا إلى أنّها أربعة: (قلّ، طال، كثر، جَلّ)^(٨)، ووافقهم آخرون في عددها، وخالفوهم في الفعل الرابع، فجاء عندهم (شدّ)^(٩) بدلاً من (جَلّ)، وهي الأفعال التي جاءت عند مصطفى

(١) ابن دُرُسْتَوِيَه، كتاب الكتاب، ص ٥٧.

(٢) السيوطي، همع الهوامع، ٦/٣٢٠.

(٣) ابن الدهان، باب الهجاء، ص ٢٢.

(٤) ينظر: طموم، مصطفى، سراج الكتبة، ص ٧٤؛ ووالي، حسين، كتاب الإملاء، ص ١٤٨؛ والهاشمي، أحمد، المفرد العلم، ص ٦٧؛ وهارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ٥٣؛ ونافع، غريب، الضياء، ص ١٠٨؛ ومجمع اللغة، قواعد الإملاء، ص ٢٦؛ ومعروف، نايف، تعلم الإملاء، ص ٤٨؛ والنيرباني، عبد البديع، المختار، ص ٤٣.

(٥) ينظر: الأنباري، الإنصاف، حاشية المحقق ١/١٤٥؛ وحسن، عباس، النحو الوافي، ٢/٧٢؛ والراجحي، شرف الدين، في قواعد الكتابة العربيّة، ص ١٢٩؛ والخطيب، عبد اللطيف، أصول الإملاء، ص ٩٢.

(٦) إبراهيم، عبد العليم، الإملاء والترقيم، ص ٩١.

(٧) الهوريني، نصر، المطالع النصرية، ص ١٣٢-١٣٣.

(٨) ينظر: السقاف، عبد الله، شرح التكميل، ص ٤٠؛ والمنفلوطي، مصطفى، وآخرون، أدب المملي، حاشية ص ٩٧؛ وقبش، أحمد، الإملاء العربي، ص ٨٩؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ١/٣٦٨؛ ويعقوب، إميل، موسوعة الحروف، ص ٤٣٨؛ والأسمر، راجي، المرجع، ص ٢٩٠؛ وإبراهيم، خليل، المغني، ص ١٣٩.

(٩) ينظر: أبو خليل، زهدي، الإملاء الميسر، ص ٨٨؛ ومجاهد، عبد الكريم، الكف عن العمل النحوي، مج ٧٦/ج ١/١٠٣.

الغلاييني مع زيادة خامس هو (قُضِر) الذي يتَّصل بـ(ما) فيقال: (قُضِرَما)^(١)، وتابعه على هذا عبد الله المقدي^(٢). ومجيء الفعل (قُضِر) يبقى محتملاً للضدِّيَّة بينه وبين (طالما) كما في: (قَلِّمًا، كَثُرَما)، وإن لم ينصَّ عليه القدماء.

ب- وصل (ما) بالأسماء

أشهر الأسماء التي تتَّصل بها (ما) الظروف من مثل: (حينما، حالما، بينما، ريثما، دونما) و(إذما) عند من قال باسميتها^(٣)، ولفظا المماثلة: (سيِّما، مثلما)، ولفظ العموم (كَلِّمًا) إذا دلَّ على الشرط، ولا خلاف في وصلها بهذه الأسماء، والقاعدة العامَّة في ضبط هذا الاتصال المعنى، وخصوصًا مع الأسماء التي باتَّصالها بـ(ما) يتغيَّر معناها، فأبان القدماء أنَّ ألفاظًا من مثل: (كُلُّ، أين، حيث) إذا اتَّصلت بها (ما) تحوَّلت إلى أسماءٍ شرط، ولهذا توَّصل فيقال: (كَلِّمًا، أينما، حيثما)، وإن بقيت على معناها تُفصل على الأصل^(٤)، ومثلها اسما: (كيفما، أيِّما) الشرطيَّتان.

واتصال (ما) بأسماء الشرط يمثل قاعدة مطَّردة، ولم يُنقل عنهم خلاف ذلك إلَّا في (حيثما)، فذكر ابن قتيبة أنَّ بعضهم كتبها مفصولةً: (حيث ما)، وخطأ ذلك، موضحةً أنَّها إن انفردت رفعت الفعل إن وليها، وإن اتَّصلت بـ(ما) جزمته كـ(أين)، فكأنَّها و(ما) حرف واحد لا فصلَ بينهما^(٥)، ونقل ابن السَّراج عن ثعلب مثل هذا، ذاكراً خطأه وبعده^(٦)، وأبان العكبريُّ أنَّ الاختيار فيها الوصل^(٧).

(١) الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس، ٥٨/١.

(٢) المقدي، عبد الله، موسوعة الإملاء، ص ٦١٦-٦١٧.

(٣) المالكي، حسن، ما اختلف في اسميته وفعليته وحرفيته، ص ٣٢٥.

(٤) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٩٤-١٩٥؛ وابن السَّراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٣٠؛

والنَّحاس، صناعة الكتاب، ص ١٤٧؛ والصولي، أدب الكاتب، ٣/٢٥٨-٢٥٩؛ والزَّجَّاجي، كتاب الخط،

ص ٩٥؛ وابن دُرُسْتَوِيه، كتاب الكتاب، ص ٥٥-٥٦؛ وابن مكي، تثقيف اللسان، ص ٣١٣؛ وابن

الدَّهَّان، باب الهجاء، ص ٢١-٢٢.

(٥) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٩٥.

(٦) ابن السَّراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٣٠.

(٧) العكبري، اللباب، ٤٩٣/٢.

وأتّصال (ما) بالظروف ثابتٌ مع ما نُقل عنهم وصله، ولم يختلفوا إلا في موضعين
تختلف فيهما دلالة (ما) بين كونها موصولةً أم زائدةً، وهما:

١- وصل (ما) الزائدة بـ(مع)

قال ابن قتيبة: "مع ما إذا كانت بمعنى الاسم فهي مقطوعة، وإذا كانت ما صلةً فهي
موصولة"^(١). ومعنى كلامه أنّ (ما) إن كانت بمعنى الاسم الموصول (الذي) فُصلت، وإن
كانت صلةً أي زائدةً وُصلت، ونقل عنه القلقشنديّ ذلك، ولم يُمثل^(٢)، وتابعهما من المحدثين
الهوريّين^(٣)، ونقله حسين والي بصيغة التمريض، ممثلاً له بـ(جئت معماً زيد)^(٤).

ومن الذين اعترضوا على وصل مع بـ(ما) ابن دُرستويه قائلاً: "وأما (مع) فإنه،
وإن كان ظرفاً لازماً له النصب، فليس بمبهم لا صلةً له، ولا وقعت فيه مجازاة، وليست
(ما) بعده كالمغاة، بل هي موصولة كالذي ومع مضاف إليها، فلا يجب وصله بها،
ومن وصله لإضافته على التشبيه بكلّ لزمه وصل كلّ إذا كان بغير مجازاة ولا مضارعاً
للظروف"^(٥). ويتبين من كلامه أنّ حجة القائلين بوصلها تشبيهه (مع) بـ(كلّ) في وصلها
بـ(ما)، وهي حجة مدفوعة عنده، لأنها إن صحّت للزم وصل (كلّ) بـ(ما) في كلّ حال، وهو
ما لا يصحّ، ذاكراً أنّ (مع) تختلف عن سائر الظروف بأنها لا تأتي للشرط، ولا تلحقها
(ما) الزائدة، ولهذا وجب فصل (ما) عنها.

٢- وصل (ما) الزائدة بـ(متى)

قال ابن دُرستويه: "ومن الأسماء المبهمة الظروف التي توصل بما، وهي: أين،
وكيف، ومتى إذا لم تكن بمعنى الذي"^(٦). ومثّل لهذا الاتصال بـ(متاماً تأتي أنك)، مبيّناً

(١) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٩٤.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ٣/ ٢١٨.

(٣) الهوريّين، نصر، المطالع النصرية، ص ١٤١.

(٤) والي، حسين، كتاب الإملاء، ص ١٥٠.

(٥) ابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٥٥.

(٦) المصدر نفسه، ص ٥٤.

أنَّ إبدال ألفها عند الاتِّصال كإبدال ألف أحرف الجرِّ: (على، حتى، إلى) عند اتِّصال (ما) بها، وتابعه على هذا القول ابن الدهَّان^(١). وما تقرَّر عندهما غير مشتهر في اتصال (ما) بـ(متى)، بل إنَّ العلماء يذكرون أنَّ عدم وصلها لزومٌ تغيُّر يائنها حال اتصالها بـ(ما) لتصبح (متاما) فيقع اللبس، لأنَّ قلب الياء ألفاً لاتصالها بـ(ما) اشتهر مع أحرف الجرِّ: (إلى، على، حتى)، ولم يُعهد مع الأسماء، قال أبو الفداء: "ولم يصلوا متى، وإن كانت متى مثل أين، بما الحرفية لما يلزم من تغيير الياء بقلبها ألفاً لاتِّصال ما بمتى، فيقع الوهم فيها"^(٢). وجاء مثل هذا عند ابن الحاجب^(٣).

ويظهر أنَّ القول باتِّصال (ما) بـ(متى) غير ثابت عند الجمهور قديماً وحديثاً، بل إنَّ فريقاً من المحدثين يعدُّون من استثناءات الفصل بين (ما) والظروف فصلها عن: (متى، وأيان) لقلَّة استعمالهما، وهو ما قرَّره الرضِّي قديماً^(٤)، ولبس متى إذا أُبدلت ألفها^(٥)، ولعلَّ حملها على (أيان) هو سبب منع وصلها، وليس لإبدال ألفها، إذ إنَّ (أيان) لم تُوصل مع عدم اللبس فيها.

وتُوصل (أيُّ) الشرطيَّة بـ(ما) قولاً واحداً عند الجمهور، فيقال: (أيما وقت تزني أكرمك)، وعلَّة وصلها أنَّها زائدة، وتُفصل مع الاستفهامية من مثل: (أيُّ ما عندك أفضل؟)، لأنَّها بمعنى الاسم الموصول، وهذا ما عليه جمهور القدماء والمحدثين^(٦)، تأصيلاً لقاعدة المعنى الدلاليِّ لـ(ما)، وأنَّها إن دلَّت على اسم فُصلت، وإن لم تدلَّ

(١) ابن الدهَّان، باب الهجاء، ص ٢٢؛ وأبو الفداء، الكناش، ص ٥٧٥.

(٢) أبو الفداء، الكناش، ص ٥٦٨.

(٣) الرضي، شرح الشافية، ٣/٣٢٥.

(٤) المصدر نفسه، ٣/٣٢٦.

(٥) ينظر: طموم، مصطفى، سراج الكتبة، ص ٧٦؛ وعبد الفتاح، محمد، اللبابة، ص ٥٧؛ ونافع، غريب،

الضياء، ص ١٠٦؛ والمقدي، عبد الله، موسوعة الإملاء، ص ٦٢٦.

(٦) الحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ١/٣٦٢.

وَصِلت. وذهب الهوريني إلى أنّ (ما) تتصل بـ(أيّ) مطلقاً شرطيةً كانت أم استفهاميةً^(١)، وهو بهذا يُسقط قاعدة الوصل والفصل للمعنى، وتابعه مؤلفو أدب المملّي، وغيرهم، ومثّلوا لذلك في الاستفهاميةً بـ(أيّما رجلٍ فعل ذلك؟)^(٢)، ولا يظهر أنّ لهذا الرأي قبولاً لمخالفته الأصل عند الجمهور الذين فرّقوا بينهما.

ج- وصل (ما) بالحروف

تتصل (ما) على اختلاف نوعها بحروف كثيرة، منها الأحرف المشبهة بالفعل (إنّ) وأخواتها، وبعض أحرف نصب الفعل، وأحرف الشرط، ولا يُذكر خلاف عندهم في وصلها بهذه الأحرف، وتتصل (ما) الاستفهاميةً بحروف الجرّ فتُحذف ألفها، وذلك مثل: (بمّ أساعدك؟ وعمّ تسأل؟)، وفي اتصالها بما آخره ياءً من مثل: (على، إلى، حتى) تُحذف ألفها، فتبقى الميم منفردةً فتُضمُّ إلى الحرف، وتُبدل ياءها (ي) ألفاً (ا) لتوسطها، وذلك مثل: (علام حزئك؟ وإلام تنظر؟).

والمسألة التي ثبت فيها خلاف عندهم هي اتصال أحرف الجرّ بـ(ما) الشرطيةً والموصولة، وذلك لعدم حذف ألف (ما) فيهما، وهو ما يجعل احتمال الفصل بينهما قائماً لانفراد كلّ كلمة بحروفها، ولا سيّما مع أحرف الجرّ الثنائية: (عن، من، في) في مثل: (سألتُ عمّا تسألُ)، و(عمّا تسألُ أسألُ)، و(أخذتُ ممّا تأخذُ)، و(ممّا تأخذُ أخذُ)، و(فكرتُ فيما قلتُ)، و(فيما تعجبُ أعجبُ)، واختلفوا في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب^(٣):

(١) الهوريني، نصر، المطالع النصرية، ص ١٣٦.

(٢) ينظر: المنفلوطي، مصطفى، وآخرون، أدب المملّي، ص ٩٩؛ والسقاف، عبد الله، شرح التكميل، ص ٤١؛ وإبراهيم، عبد العليم، الإملاء والترقيم، ص ٩٢.

(٣) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٩٥؛ والنحاس، صناعة الكتاب، ص ١٤٧-١٤٨؛ والزجاجي، كتاب الخط، ص ٩٤-٩٥؛ وابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٥٢-٥٣؛ وابن الدهان، باب الهجاء، ص ٢٢؛ وابن الأثير، البديع، مج ١/٣٧٣؛ والعكبري، اللباب، ص ٤٩١/٢؛ وابن مالك، التسهيل، ص ٣٣٢؛ وأبو الفداء، الكناس، ص ٥٦٨؛ وأبو حيّان، الهجاء، ص ٥١-٥٠؛ وابن عقيل، المساعد، ص ٣٣٨/٣؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ص ٢١٧/٣؛ والسيوطي، همع الهوامع، ص ٢٢١/٦؛ والضحيان، سليمان، مسائل الخلاف، مج ٥/٢٤-٧٢٣-٧٢٤.

١- مذهب الفصل لأنه الأصل، إذ حقُّ كلِّ كلمتين أن تُكتبَا مفصولتين: (من ما، عن ما، في ما)، وهو قول البصريين كما نقله أبو حيان ووصفه بالقياس، واختاره أبو جعفر النحاس، والزجاجي، وابن الدهان، وابن دُرستويه، وجوزّه ابن الأثير، وأبو الفداء، ونقل ابن عقيل أنه مذهب المغاربة، واختاره القلقشندي مع (ما) الشرطيّة فحسب، ورَجَّحه السيوطي.

٢- مذهب الوصل للتقارب الصوتي بين النون والميم في: (عن، من) خاصّةً، فوافق رسمهما متصلتين إدغامهما صوتاً، فكتبتا بميم مشدّدة: (عمًا، ممًا)، وأيضاً حملوهما على (ما) الاستفهاميّة التي تتصل بأحرف الجرّ كما جاء عند ابن الدهان. واختار هذا ابن قتيبة، وذكر ابن الأثير أنه الأصل مع أحرف الجرّ عامّةً، مع جواز فصل الثنائيّة منها، وجزم به العكبريُّ مع: (من، عن) لعلّة الإدغام، واختاره القلقشندي مع (ما) الموصولة فحسب، وأكّد سليمان الضحيان أنه الراجح عند جمهور المحدثين، وهو ما أقرّه مجمع اللغة العربيّة بدمشق، والمركز العربيُّ للبحوث التربويّة^(١).

٣- جواز الوجهين الوصل والفصل بين الكلمتين مع تغليب وجه الوصل عند ابن مالك مع (ما) الموصولة خاصّةً^(٢).

٢- الوصل مع (لا)

تتصل (لا) النافية بجرّ الشرط (إن) فتدغمان وترسمان بلام مشدّدة (إلّا)، ولا يُذكر خلاف في وصلهما، واختلف في وصلها مع حرفي: (أن، كي) على النحو الآتي:

(١) ينظر: مجمع اللغة، قواعد الإملاء، ص ٢٦-٢٧؛ والمركز العربي، دليل الضوابط، ص ٧٤.

(٢) ابن مالك، التسهيل، ص ٣٣٢.

أ- وصل (لا) بأن

تتصل (لا) بد(أن) بأثر من المماثلة الصوتية بالإدغام في مواضع، وتنفصل في أخرى على الأصل، واختلف في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب^(١):

١- مذهب وجوب الفصل على الأصل أيًا كانت (أن) ناصبةً أم مخففةً من المشددة، فتكتب (أن لا)، وذهب إلى هذا الأخفش الصغير في ما نقل عنه أبو جعفر النحاس، وجوّد الصوّي، واختاره ابن عصفور، وأبو حيان وصحّاه، ووصفه ابن عقيل بأنه الصحيح عند النحويين.

٢- مذهب التفصيل النحويّ بتحديد نوع (أن)، فإن كانت مخففةً من المشددة من مثل: (علمت أن لا يقوم زيد)، و(أيقنت أن لا خوف عليك) فصلت، وإن كانت الناصبة وُصلت من مثل: (أرى ألا يذهب بكر معكم)، فرقًا بين الأداتين رسماً ليدلّ بهذا على اختلافهما عملاً، فيعلم أن الموصولة أداة نصب، والأخرى أصلها (أن) الأداة المشبهة بالفعل مخففةً بحذف الضمير اسمها من التركيب، وجاء عند الجعبري أن علة ذلك في المخففة ألا يجتمع على الكلمة حذفان حذف الضمير المقدر اسم أن، وحذف النون المدغمة رسماً، واختار هذا الوجه ابن قتيبة، وابن السراج، وابن دُرستويه، والبطليوسي، وغيرهم.

٣- مذهب التفصيل الصوتي بوجود الغنة بين صوتي النون واللام أو عدمها، فيرى القائلون بالفصل أن إدغام الصوتين بغنة يوجب الفصل، وذكر ابن عصفور أن مرادهم أن الغنة تُبقي على جزء من صوت النون، ولا ينتهي مع اللام بالكلية، فتكتب على الفصل (أن لا)، وأمّا القائلون بالوصل فيرون أن ضياع صوت

(١) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٩٦-١٩٧؛ وابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/٣١؛ والصوّي، أدب الكاتب، ص ٢٥٨/٣؛ والنحاس، صناعة الكتاب، ص ١٤٦؛ وابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٥٩؛ والبطليوسي، الاقتضاب، ق ١٢١/٢-١٢٣؛ والعكبري، اللباب، ص ٤٩١/٢؛ وابن عصفور، شرح الجمل، ص ٣٥٠/٢؛ والجعبري، الجميلة، ص ٦٥٥؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ٥٧-٥٩؛ وابن عقيل، المساعد، ص ٣٤١/٣؛ والسيوطي، همع الهوامع، ص ٣٢٢/٦.

النون مع اللام بالكليّة وافق رسم الكلمتين متّصلتين بلامٍ مشدّدة للدلالة على الإدغام (ألاً)، ونقل البطليوسي أنّ هذا قول يُنسب إلى الخليل.

وأخذ أغلب المحدثين برأي التفصيل النحويّ الذي وُصف بأنّه مذهب الجمهور^(١)، لما فيه من تمييز بين الأداتين، واختار بعضهم مذهب الوصل مطلقاً طرداً للقاعدة وتوحيداً للرسم^(٢).

ب- وصل (لا) بكي

تتّصل (لا) النافية بـ(كي) الناصبة مفردةً أو مصحوبةً باللام: (كيلا، لكيلا)، واختلف في هذا الاتصال على ثلاثة مذاهب^(٣):

١- مذهب وجوب الفصل على الأصل (كي لا)، وذهب إلى هذا ابن قتيبة، فقال: "وُكُتِبَ (كي لا) مقطوعةً، لأنّك تقول: (أَتَيْتُكَ كِي تَفْعَلْ) وتقول: (أَتَيْتُكَ كِي لَا تَفْعَلْ) كما تقول: (حَتَّى تَفْعَلْ) و(حَتَّى لَا تَفْعَلْ)"^(٤). وذهب إلى هذا ابن السّراج، معلّلاً أنّ (لا) بعد (كي) ليست زائدة كـ(ما) المتّصلة بكي (كيما)، بل نافية، وهذا ما أوجب فصلها^(٥). واختار هذا أبو جعفر النحاس، والحريّ، والعكبريّ، وذكر الجعبريّ أنّه اختار الكتاب.

(١) ينظر: الهوريّ، نصر، المطالع النصرية، ص ١٤٧-١٤٨؛ والسقاف، عبد الله، شرح التكميل، ص ٣٩؛ ووالي، حسين، كتاب الإملاء، ص ١٥١؛ والمنفلوطي، مصطفى، وآخرون، أدب المملي، ص ٨٦؛ والغلابي، مصطفى، جامع الدروس، ١٥٩/٢؛ وإبراهيم، عبد العليم، الإملاء والترقيم، ص ٨٨؛ وعناني، مصطفى، نتيجة الإملاء، ص ٤١؛ وهارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ٥٤؛ ونافع، غريب، الضياء، ص ١٠٥؛ وقبش، أحمد، الإملاء العربي، ص ٩١.

(٢) ينظر: الحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٣٨١/١؛ والمركز العربي، دليل الضوابط، ص ٧٣.

(٣) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٩٧؛ وابن السّراج، كتاب الخط، مج ٥/ع ٣١/٣؛ والنحاس، صناعة الكتاب، ص ١٤٧؛ وابن درستويه، كتاب الكتاب، ص ٦٠؛ وابن مكيّ، تثقيف اللسان، ص ٣١٤؛ والحريّ، درة الغواص، ص ٧٠٥؛ وابن الدهان، باب الهجاء، ص ٢٤؛ وابن الأثير، البديع، مج ١/ع ٣٧٤/٢؛ والعكبريّ، اللباب، ٤٩٢/٢؛ والجعبريّ، الجميلة، ص ٦٩١؛ وأبو حيان، الهجاء، ص ٦١؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٢٢٢/٣؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٣٢٣/٦.

(٤) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٩٧.

(٥) ابن السّراج، كتاب الخط، مج ٥/ع ٣١/٣.

٢- مذهب وجوب الوصل (كيلا)، وقال بهذا ابن دُرستويه الذي احتجّ لذلك بأنّ (كي) كأنّها تنوب عن (أن) في نصب الفعل في عملها لعدم الإضمار، فكأنّ (لا) قد وُصلت بـ(أن)^(١). ويظهر أنّه اختار أيّ حيّان الذي ذكر أنّ قياس ابن قتيبة (كي) على (حتى) فاسدٌ، لأنّ حتى لا يُتصوّر اتّصالها بـ(لا) لانتهائها بالّف، والألف لا تُوصل بما بعدها^(٢).

٣- جواز الوجهين فصلاً ووصلاً، ونقل هذا القول ابن مكّي عن بعض أهل العلم، وأكّده ابن الدهان، وابن الأثير، فأشاروا إلى أنّهم كتبوا (كي لا) موصولةً ومقطوعةً.

واختلف المحدثون في رسمها، فمنهم من أوجب الفصل على الأصل بتصريحه أو بعدم إشارته إلى الوصل مطلقاً في حديثه عن (لا)^(٣)، وقطع مصطفى عناني بهذا، فذكر أنّ (لا) لا تُوصل بـ(كي) حتماً^(٤)، ومنهم من اختار الوصل^(٥)، ومنهم من أجاز الوجهين فيها^(٦)، ومنهم من فضّل في المسألة، فذكروا أنّ (لا) توصل بـ(كي) إذا تقدّمتها اللام، أي مع (لكي)، وأما إذا لم تصحبها اللام فلا تُوصل^(٧).

(١) ابن درستويه، كتاب الكتاب، ص ٦٠.

(٢) أبو حيان، الهجاء، ص ٦١.

(٣) ينظر: الهوري، نصر، المطالع النصرية، ص ١٥١؛ والسقاف، عبد الله، شرح التكميل، ص ٤١؛ وطوموم، مصطفى، سراج الكتبة، ص ٧٧؛ ووالي، حسين، كتاب الإملاء، ص ١٥١؛ والمنفلوطي، مصطفى، وآخرون، أدب المملي، ص ٨٧؛ والهاشمي، أحمد، المفرد العلم، ص ٧٠؛ وإبراهيم، عبد العليم، الإملاء والترقيم، ص ٨٨؛ وهارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ٥٤؛ ونافع، غريب، الضياء، ص ١٠٥؛ والطباع، عمر، الوسيط، ص ١٣٢.

(٤) عناني، مصطفى، نتيجة الإملاء، ص ٤١.

(٥) ينظر: أبو خليل، زهدي، الإملاء الميسر، ص ٩٩؛ ومجمع اللغة، قواعد الإملاء، ص ٢٨؛ والمركز العربي، دليل الضوابط، ص ٧٦؛ ومعروف، نايف، تعلم الإملاء، ص ٤٧؛ وعثمان، حسني شيخ، كيلا نخطئ في الإملاء، ص ٨١؛ وهديب، موسى، موسوعة الشامل، ص ٢٤١.

(٦) ينظر: الغلابيني، مصطفى، جامع الدروس، ١٦٠/٢؛ وقبش، أحمد، الإملاء العربي، ص ٩١؛ والمقدي، عبد الله، موسوعة الإملاء، ص ٦٣٤.

(٧) ينظر: عبد الفتاح، محمد، اللبابة، ص ٥٠؛ وحسن، عباس، النحو الوافي، ح ٣/٤٣٠١؛ ومصطفى، عبد الله، الكتابة وقواعد الإملاء، ص ٨٤؛ وحماد، خليل، وآخرون، الموسوعة الغراء، ص ٩٥؛ وإبراهيم، خليل، المعني، ص ١٣٦.

٣- الوصل مع (مَن)

ل(مَن) في اللغة معانٍ متعدّدة، فتأتي استفهاميّةً، وشرطيّةً، وموصولةً، وتُوصل بأحرف الجرّ الثلاثة: (من، عن، في) في بعض المواضع، وهي الأحرف التي تُوصل ب(ما)، واختلف في وصلها بهذه الأحرف، وبرزت في وصلها مسألتان:

أ- وصل (مَن) ب(مِن، وعن)

يجمع هذه الكلمات تشابهٌ صوتيٌّ يتمثّل في اتّحاد صوتيّ: (مِن، ومَن)، واتفاق: (مَن، وعن) في صوت النون، وهو ما هيأ المماثلة الصوتيّة بينهما بالإدغام، وجعل الوصل مقبولاً، وقد اختلفوا في هذا الوصل على خمسة مذاهب^(١):

١- الفصل على الأصل مطلقاً بين: (مَن مَن) و(عَن مَن)، واختار هذا الزّجاجيُّ، وأبو جعفر النّحاس، الذي علّل للفصل باسميّة (مَن)، ونقل هذا ابن الدّهان، مبيناً أنّ بعضهم إنّما وصلها للإدغام. وذكر ابن مكّي أنّهم كتبوا: (عَن مَن) مفصولةً، ولم يبيّن نوعها، مشيراً إلى أنّ الفصل في: (مِن مَن)، و(عَن مَن) هو القياس.

٢- الوصل مطلقاً أيّاً كان نوع (مَن) مع كلا الحرفين من مثل: (مَمَّن أنت؟ وعمَّن تأخذ علمك؟)، و(مَمَّن تأخذ أخذ، وعمَّن ترصّ أرض)، و(خُذ مَمَّن تثق به، وسلِّ عمَّن تحبُّه)، وحجّة القائلين بهذا تماثل الكلمتين في: (مِن، مَن)، وإدغام الميم في النون فيهما، وذهب إلى هذا ابن قتيبة، وابن السّراج، وابن دُرستويّه، وابن مكّي، والحريريُّ.

(١) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٩٦؛ وابن السّراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤١؛ والنّحاس، صناعة الكتاب، ص ١٤٧؛ والزّجاجي، كتاب الخط، ص ٩٥؛ وابن دُرستويّه، كتاب الكتاب، ص ٥٧؛ وابن مكّي، تثقيف اللسان، ص ٣١٤؛ والحريري، درة الغواص، ص ٧٠٥؛ وابن الدّهان، باب الهجاء، ص ٢٢؛ وابن الأثير، البديع، مج ١/٣٧٥؛ وابن عصفور، شرح الجمل، ٢/٣٥٠؛ وابن مالك، التسهيل، ص ٣٣٢؛ وأبو حيّان، الهجاء، ص ٤٧-٤٨؛ وابن عقيل، المساعد، ٣/٣٣٧-٣٣٨؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ٣/٢١٦-٢١٨؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٦/٣٢١-٣٢٢.

٣- الوصل مطلقاً بين المتماثلتين (مِن، مَن) فحسب (مَمَّن)، أيًا كانت الثانية، والفضل مع (عن من)، وقال بهذا ابن مالك، ورَجَّحه أبو حَيَّان، وابن عقيل، وذكر القلقشنديُّ أنَّه المذهب المشهور الراجح.

٤- الوصل بين المتماثلتين (مِن، مَن) على أن تكون (مَن) استفهاميةً فحسب (مَمَّن الرجل؟)، والفضل مع غيرها، وعلة ذلك أنَّ وصلها إجراءً ل(مَن) مجرى (ما) لأنَّها أختها، وأمَّا الموصولة والشرطيَّة فتبقى على أصل الفصل، وذهب إلى هذا ابن عصفور.

٥- جواز الوجهين وصلًا وفصلًا مطلقًا، مع ترجيح الوصل للإدغام، ونقل هذا ابن الأثير، وأجاز ابن مالك، وأبو حَيَّان، وابن عقيل فصلَ (عن مَن) مع الموصولة في الأكثر.

ب- وصل (مَن) ب(في)

الأصل في هاتين الكلمتين أن تُرسما مفصولتين، ولكن أُثِر عن المتقدمين خلاف في فصلهما ووصلهما على مذهبتين^(١):

١- الفصل مطلقاً على الأصل (في مَن)، وذهب إلى هذا ابن دُرُسْتَوِيه، الذي قال: "ومَن زعم أنَّه يصل بمَن في الاستفهام شيئاً من ذلك كقولك: في مَن ترغب؟ على قياس: فيم أنت؟ فقد أخطأ، لأنَّ النون لا تُحذف في مَن للاستفهام كما تُحذف ألف ما، وليس يشبه هذا ذاك"^(٢). وهو قياس مذهب ابن عصفور ومن تابعه، ومذهبُ ابن دُرُسْتَوِيه سليمٌ على الأصل، لأنَّ القول بوصل كلمتين

(١) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٩٦؛ وابن السراج، كتاب الخط، مج ٥/٣٤/١٣١؛ وابن دُرُسْتَوِيه، كتاب الكتاب، ص ٥٧؛ وابن مكي، تثقيف اللسان، ص ٣١٤؛ والعكبري، اللباب، ص ٤٩٢/٢؛ وابن مالك، التسهيل، ص ٣٣٢؛ وأبو حَيَّان، الهجاء، ص ٤٩؛ وابن عقيل، المساعد، ص ٣٣٨/٣؛ والسيوطي، همع الهوامع، ص ٣٢٢/٦؛ والضحيان، سليمان، مسائل الخلاف، مج ٥/٢٤/٧٢٥-٧٢٦.

(٢) ابن دُرُسْتَوِيه، كتاب الكتاب، ص ٥٨.

متغايرتين سيفتح باب القياس مع كلمات أُخرى، وهو ما حصل، إذ ذكر ابن قتيبة أن (مع) لا تتصل ب(مَن)، فلا يقال: (مَعَمَن) سواءً في الاستفهام: (مع مَن أنت؟)، أم الخبر: (كن مع مَن أحببت)^(١)، وهذا التنبيه يشي بأن هناك من وصلها، ونقل أبو حيان عن بعض شيوخه تساؤلهم عن الفرق بينهما، منوّهين بأنه لا فرق بين: (فيَمَن، ومَعَمَن) سوى قلة الاستعمال^(٢)، ولهذا لم تتصل مَن ب(مع).

٢- الوصل مطلقاً مع (من) الاستفهامية: (فيَمَن رغبت؟)، وحجّة هؤلاء إجراء (فيَمَن) مجرى (فيَم) طرداً للباب، لأنها أختها فتحمل عليها، وذهب إلى هذا ابن قتيبة، وابن السراج، وابن مكّي، وابن مالك، وأبو حيان، ونقل السيوطي الإجماع فيه قولاً واحداً، وذكر ابن عقيل أنه الأكثر في رسمهما.

وأما المحدثون فذهب أكثرهم إلى القول بوصل (مَن) بالحرفين (مِن، عن) أيًا كان نوعها، وبوصلها ب(في) في الاستفهام فحسب^(٣)، تركاً للخوض في التفصيلات وتوحيداً للكتابة، وتيسيراً على المتعلم، وهو ما أقره مجمع اللغة العربية بدمشق^(٤)، وقال بعضهم بوصل (في من) مع الموصولة في مثل: (كن فيَمَن يتعلمون العربية)^(٥). ويظهر أنه لا حاجة للقول بوصلهما، لأنه خلاف الأصل، وأن يكتب على الفصل (في من) أحسن تركاً لتكثير القواعد، ومتابعةً للمتقدمين.

(١) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٩٦.

(٢) أبو حيان، الهجاء، ص ٦٢.

(٣) ينظر: الهوري، نصر، المطالع النصرية، ص ١٤٥؛ والسقاف، عبد الله، شرح التكميل، ص ٤٢؛ وطموم، مصطفى، سراج الكتبة، ص ٧٣؛ ووالي، حسين، كتاب الإملاء، ص ١٤٥؛ وهارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ٥٤؛ ونافع، غريب، الضياء، ص ١٠٧.

(٤) مجمع اللغة، قواعد الإملاء، ص ٢٧.

(٥) ينظر: السقاف، عبد الله، شرح التكميل، ص ٤١؛ وهارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ٥١؛ والطيب، عبد الجواد، دراسة في قواعد الإملاء، ص ١١٧؛ ونافع، غريب، الضياء، ص ١٠٧؛ والمركز العربي، دليل الضوابط، ص ٧٦.

ثانياً: الوصل والفصل مع الكلمات المركّبة

تقتضي بنية الكلمات الثلاثيّة وما فوقها أن تُرسم منفصلةً لعدم الحاجة إلى ضمّها مع غيرها، فتطول بنية الكلمة المركّبة من كلمتين لكثرة أحرفها، وهو ما جعل سيبويه يحدّد هذا الضابط بقوله: "ولا يجوز أن تصل خمسة أحرف إلى خمسة أحرف فتجعلهنّ كلمةً واحدةً"^(١). أي إنّ الكلمات المركّبة لا ينبغي أن يكون عدد أحرفها عشرة لفرط طولها وعدم استساغتها، ولقيام كلّ كلمة بذاتها إن كانت من خمسة أحرف على أصل وضعها.

والتغيير الذي يمَسُّ هذه الكلمات المركّبة أنّ أولاهما تفقد علامتها الإعرابيّة بسبب الوصل، وهو ما يعني اضطراب معناها وتعلُّقه بالتركيب، وعلّلوا سبب الاتّصال بين هذه الكلمات المدمجة التي خالفت أصل رسمها بقوة المزج بالإضافة^(٢)، أو شدّة التداخل بينهما، أو لكثرة الاستعمال حتى عدّ الوصل أصلاً عند بعضهم، فرُسمت الكلمتان كلمةً واحدةً، وقد برزت هذه المواضع في:

١- الأعداد المركّبة

تخصّ هذه الحالة كتب أعداد الآحاد من (٣-٩) مضافةً إلى كلمة مئة من مثل: (ثلاثمئة، أربعمئة، تسعمئة)، فحقُّهما أن تُكتب منفصلتين لكون إعراب جزئها الأول على موقعه من الجملة، والآخر على الإضافة إليه، وثبت عنهم خلاف هذا الأصل في المسألة التي كان لهم فيها ثلاثة مذاهب^(٣):

(١) سيبويه، الكتاب، ٢٥٨/٣.

(٢) أبرز مثال على ذلك إضافة الظروف إلى إذ التي قُطعت عن الإضافة، وُعوض بدلاً من ذلك بتنوين ذالها، من مثل: حينئذٍ، يومئذٍ، ليلئذٍ، مع أنّهما كلمتان مستقلتان لا لبس فيهما لبقية ما على الفصل مع الإضافة، فيقال: يومٌ إذٍ، حينٌ إذٍ، ويظهر أنّهم قصدوا بذلك إظهار شدة الإضافة بينهما كأنّهما شيءٌ واحدٌ، واستصحب هذا الوصل تغييراً في رسم همزة إذٍ، لكونها أصبحت في حكم الهمزة المتوسّطة، فرُسمت على ياءٍ لكسرتها وقبلها فتحة. ابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٦٢-٦٣؛ وابن جني، سر الصناعة، ٥٠٣/٢-٥٠٤؛ والهوري، نصر، المطالع النصرية، ص ١٢٤.

(٣) ينظر: ابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٦٣؛ والحري، درة الغواص، ص ٧١٣؛ وأبو حيّان، الهجاء، ص ٤٦؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٣٢٣/٦؛ والهوري، نصر، المطالع النصرية، ص ١٢٤-١٢٥؛ والضحيان، سليمان، مسائل الخلاف، مج ٥/٢٤-٧٣٠-٧٣١.

١- مذهب الفصل مطلقاً مع كلِّ الأحاد إذا أُضيفت إلى مئة، فُتكتب عندهم الأعداد المتضايقة منفصلةً على الأصل، وذهب إلى هذا بعض المتقدمين، ويظهر هذا من كلام ابن دُرُسْتَوِيَه بقوله: "وقد وصل الكتاب ما هو أبعد من هذا في كتبهم، وذلك ثلثمائة وستمائة لَمَّا كانا عددًا مضافًا، وكثرا استعمالهما"^(١). فقوله: (وصل الكتاب ما هو أبعد من هذا) أي ما لا يصحُّ أن يُوصل لغياب الحجة في وصله، ولكنهم مع ذلك وصلوه للإضافة وكثرة الاستعمال، ويبدو أن الفصل ثابت، لأنَّه الأصل في بابه فلا حاجة لتأكيدِه، إذ لم تثبت الإشارة إليه عند ابن قتيبة، وابن السراج، وأبي جعفر النحاس، والزرجاني، وابن الدهان، وغيرهم، وعدم إشارتهم إليه لأنَّه الأصل، ولو ثبت خلافه عندهم لذكروه، فأصبح الأمر من المسكوت عنه، فكأنَّهم مجمعون على أنَّهما تكتبان مفصولتين، وذكر أبو حيان أنَّ بعض حذّاق النحويين لا يكتبون هذه الأعداد إلا مفصلةً لأنَّ الإعراب فصلها^(٢).

٢- مذهب الوصل مطلقاً، فُتكتب الأعداد كلها متصلةً بغض الطرف عن إثبات ألف مئة أو حذفها، وذلك مثل: (ثلاثمائة، خمسمائة، سبعمئة)، وهذا مذهب أكثر الجمهور قديماً وحديثاً، وعليه العمل. وجاء عند ابن دُرُسْتَوِيَه أنَّ علَّة الوصل بينهما الإضافة وكثرة الاستعمال، واستنبط الهورياني لهما علتين، فذكر أنَّهم وصلوها للتخفيف، ولدفع اللبس بين الأحاد وكسورها، فوصلوا الأحاد المفتوحة الأول: (ثلاث، خمس)، وفصلوا الكسور المضمومة الأول: (ثلث، خمس، سدس)^(٣)، وقد ثبت الوصل بين هذه الأعداد كتابةً في مئات النسخ الخطية لكتب اللغة والنحو بدءاً من كتاب سيبويه، ومروراً بعشرات الكتب والمعجمات، وانتهاءً بجهود حذّاق المحققين في عصرنا، الذين لم يُغيروا الكلمتين، وأبقوهما على الوصل كما في أصولهما الخطية^(٤).

(١) ابن دُرُسْتَوِيَه، كتاب الكتاب، ص ٦٣.

(٢) أبو حيان، الهجاء، ص ٤٦.

(٣) الهورياني، نصر، المطالع النصرية، ص ١٢٥.

(٤) المبارك، مازن، مقالات في العربية، ص ١٥٠.

٣- مذهب الوصل مقيداً مع العددين: (ثلاثمئة، ستمئة) فحسب، وهذا تخصيصٌ قال به ابن دُرستويه، ووافقه الحريري^(١)، واختلفت علّتهما في بيانه، فجاء عند ابن دُرستويه: "وقد وصل الكتاب ما هو أبعد من هذا في كتبهم، وذلك ثلثمائة وستمئة لما كانا عدداً مضافاً، وكثراستعمالهما، ولم يكونا مما يعرف أو يعطف كخمس وسبع وصلوهما"^(٢). وعلّتا الإضافة وكثرة الاستعمال مشتهرتان، وفي قوله: (ولم يكونا مما يعرف أو يعطف كخمس وسبع وصلوهما) علّة إضافية لها علاقة بشكل الأحرف لم يتنبه لها المحققان السامرائي، والفتلي، فغيراً معنى النصّ، إذ حشياً على كلمة (يعرف) بقولهما: "كذا في (م)، وفي النسخة يعرق، وهو تصحيف". ويقصدان بنسخة (م) نسخة تحقيق لويس شيخو المطبوعة، والميم مختصر من المطبوعة، ويقصدان بالنسخة النسخة المغربية التي اعتمداها في تحقيقهما^(٣)، ولم يضبطا الفعلين: (يعرف، يعطف)، وما أثبتاه ولويس شيخو هو التصحيف، وما ثبت في نسخة التحقيق بالقاف هو الصواب (يُعرّق)، إذ لا معنى للتعريف والعطف في هذا السياق. وعلى دقّة ملحوظات عدنان سلمان الذي تتبع سقطات تحقيق السامرائي، والفتلي فإنّه لم يتنبّه إلى هذا التحريف^(٤).

والذي يعنيه ابن دُرستويه، بعد تصحيح نصّه: (ولم يكونا مما يُعرّق أو يُعطف كخمس أو سبع وصلوهما) أنّ تخصيصهم الوصل مع العددين: (ثلاثمئة، ستمئة) سببه شكل الحرفين التاء والتاء: (ثلاث مئة، ست مئة) المرسومين على امتداد السطر، فوصلوا بينهما وبين ميم مئة بخطّ، فظهرت الكلمتان متّصلتين، وأنّهما لم يكونا من الأحرف التي تُعرّق أو تُعطف، ويُقصد بالمعرفة الأحرف التي لها عراققة تنزل من السطر كالسين في:

(١) ينظر: ابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٥٧؛ والحريري، درة الغواص، ص ٧١٣؛ والسيوطي، همع الهوامع، ٣٢٣/٦.

(٢) ابن دُرستويه، كتاب الكتاب، ص ٦٣.

(٣) سلمان، عدنان، تعقيب على تحقيق (كتاب الكتاب) لابن درستويه، مجلة المجمع العلمي العراقي،

بغداد، ١٩٨٠م، مج ٣١/ج ٤/٤٦٥.

(٤) المرجع نفسه، مج ٣١/ج ٤/٤٨٧.

(خمس) أو النون في: (ثمان)، أو تُذَيَّل بقوس إلى اليمين كالعين في: (أربع، سبع، تسع)، ويقصد بالمعطوفة الياء في: (ثماني)، والياء المعطوفة هي التي تُكتب بهذا الشكل (ي) ^(١)، وتُسمَّى الراجعة ^(٢)، ومعنى كلامه أن أشكال هذه الأحرف امتنعت عن الوصل بميم مئة، لأنَّ نهاياتها بُعدت عن امتداد السطر، فُصلت الكلمتان على أصل رسمهما.

وعَلَّل الحريزيُّ لوصلهما بعلل مختلفة، فقال: "وممَّا يجب أن يُكتب موصولاً ثلثمائة وستُّمائة، والعلة في ذلك أنَّ ثلثمائة حُذفت ألَّفها فجُعِل الوصل فيها عوضاً عن الحذف، وأنَّ ستُّمائة كان أصلها سدِّسائة، فقلبت السين تاءً، وجُعِل الوصل عوضاً عن الإدغام" ^(٣). وما علَّله غريبٌ، إذلم يُوصَل في قواعدهم الإملائية أنَّ الوصل يُعوِّض الحذف بدليل أنَّ الحذف متحقِّق أيضاً في: (ثماني)، ولو كان كما ذكر لُوصلت مثلها، ولا حاجةً لجبر الإدغام في: (ستُّ) بالوصل، فهي بنية قائمة بنفسها.

واختلف المحدثون في هذا، فاختر جمهورهم مذهب الوصل على الإطلاق، ولم يخصِّصوه مع العددين: (ثلاث، ستُّ) ^(٤)، وتعقَّب الهورييُّ الحريزيَّ في تخصيصه الوصل معهما، وأشار إلى أنَّ غيره يجعل الوصل مطلقاً ^(٥).

وأجاز مجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة الفصل على الأصل ^(٦)، وأخذت بإجازته دار الفكر للطباعة بدمشق، موضحةً ذلك في دليلها العلميِّ الخاصِّ بتوحيد قواعد الكتابة ^(٧).

(١) ينظر: ابن خلف الكاتب، مواد البيان، ص ٣٢٣؛ والقلقشندي، صبح الأعشى، ١٤٩/٣.

(٢) البهنسي، عفيف، معجم مصطلحات الخط، ص ١٦٥.

(٣) الحريزي، درة الغواص، ص ٧١٣.

(٤) ينظر: الهوريي، نصر، المطالع النصرية، ص ١٢٥؛ والمصري، علي، القواعد المفيدة، ص ٤٠؛ والغلابيبي، مصطفى، جامع الدروس، ١٥٧/٢؛ ووالي، حسين، كتاب الإملاء، ص ١٤٣؛ والهاشمي، أحمد، المفرد العلم، ص ٦٣؛ وإبراهيم، عبد العليم، الإملاء والترقيم، ص ٨٦؛ وهارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، ص ٥٠؛ والمبارك، مازن، مقالات في العربيَّة، ص ١٥٠؛ وقبش، أحمد، الإملاء العربي، ص ٨٨؛ والمركز العربي، دليل الضوابط، ح ٢، ص ٧٢؛ ويَمِّين، ناصيف، المعجم المفصل، ص ٢٥٣.

(٥) الهوريي، نصر، المطالع النصرية، ص ١٢٥.

(٦) ينظر: حسن، عباس، النحو الوافي، ح ٣، ٥١٨/٤.

(٧) المبارك، مازن، مقالات في العربيَّة، ص ١٤٨.

ويرى بعضهم أنه لا حاجةً لكتابتها موصولاً، وأنَّ الأولى في كتبها الفصل حتى لا تتعدّد الأوجه بالوصل^(١)، ورَجَّح سليمان الضحيان مذهب الفصل، موضحاً خطأ الوصل في الإعراب لظنَّ القارئ أنَّ محلَّ علامة الإعراب في آخر المضاف إليه، فيقع الزلل^(٢).

٢- الأعلام المركّبة مزجياً

هي الأعلام التي رُكِّبت من كلمتين لا إضافةً بينهما، امتزجتا حتى صارتا كلمةً واحدةً، فنزلت ثانيتهما منزلةً تاء التانيث لكون آخرها محللاً للإعراب، ولزم صدرها حالة واحدة من مثل: (معديكرب، حضرموت، بعلبك)^(٣). وثبت لهذا التركيب عند النحويين ثلاثة أوجه إعرابية^(٤):

١- إعرابه إعراب الاسم المفرد غير المنصرف، فتظهر علامة الإعراب على آخر عجزه، ويبقى صدره على حركة الفتح ما لم يكن ياءً فتُسكَّن، فيقال: (هذا معديكرب)، و(زررتُ حضرموت)، و(أقبل من بعلبك).

٢- إعرابه إعراب المركّب الإضافي، فتظهر علامة الإعراب على آخر صدره ما لم يكن ياءً، ويضاف إليه عجزه، فيقال: (هذه بعلبك)، و(رايتُ معديكرب)، و(مررتُ بحضرموت)، وأمّا ما أخره ياءً فيلزم السكون، وتقدّر عليه الحركات،

(١) ينظر: الدقر، عبد الغني، معجم القواعد العربية، ح١، ص٥٦١؛ والحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء، ٣٨٥/١؛ والحمد، غانم، علم الكتابة، ص١٨٠؛ والخطيب، عبد اللطيف، موسوعة قواعد الكتابة، ٣٨٢/١؛ والتميمي، حيدر، العلة الإملائية، ص١١٨.

(٢) الضحيان، سليمان، مسائل الخلاف، مج٥/٢٤/٧٣١.

(٣) الحميدي، عبد الرحمن، الأسماء المركبة أنواعها وإعرابها: دراسة نحوية، مجلة الدرعية، ١٤٢٥هـ، س٧/مج٧، ٢٧٤/٨، ٢٤٥/٢٩.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢٩٦/٣-٢٩٧/٣؛ والمبرد، المقتضب، ٣١/٤؛ وابن السراج، الأصول، ٩٢/٢-٩٣؛ والعكبري، اللباب، ٥١٨-٥١٩؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ٦٥/١؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١٤٥٥-١٤٥٧؛ والرضي، شرح الكافية، ق٢/١/٣٥٣؛ وأبو حيان، الارتشاف، ٩٦٤/١؛ وابن عقيل، المساعد، ١/١٢٧؛ والجزائري، طاهر، التبيان، ص١٤٦-١٤٩؛ وحسن، عباس، النحو الوافي، ٢٢٨/٤-٢٣٠؛ والحميدي، عبد الرحمن، الأسماء المركبة، س٧/مج٧، ٢٧٤/٨، ٢٤٥/٢٩-٢٥٥.

ويُصرف عجزه إن كان مصروفًا، أو يمنع إن كان ممنوعًا من مثل: (زرتُ قالَيْقلا).
٣- إعرابه إعراب الاسم المبنيّ على فتح الجزأين تشبيهاً له بالأعداد المركبة المبنية
مثل: (خمسةَ عشرَ)، فتظهر الفتحة على آخر جزأيه إن لم يكن ياءً، فيقال:
(هذا معدِيكربَ)، و(زارَ حضرَموتَ)، و(جاءَ من رامَهَرَمزَ).

والأصل في هذه المركبات أن تُكتبَ على الوصل لامتزاج جزأيهما، فهما ليسا على
الإضافة، بل طريقيهما طريق النحت في التركيب، فأصبحا بهذا كلمةً واحدةً لا يصحُّ
الوقف على جزئها الأول دون الآخر.

وبالعودة إلى كتب النحويين وجدت أنه لم يظهر عندهم شكل موحد في رسم
هذه الكلمات، فرأيتها في كتاب ابن يعيَشَ مفصولةً على وجه إعرابها بالإضافة: (بعلُّ
بكُّ، وحضرَ موتَ، ورامَ هرْمزَ)^(١)، ورُسمت (رامهرمز) عند ابن مالك مع وجه إعراب
الإضافة بالفصل هكذا: (جاءَ رامُ هرْمزَ، ورأيتُ رامَ هرْمزَ، ومررتُ برامَ هرْمزَ)، ولم
يفصل (حضرَموت) في أوجه الإعراب كلها^(٢)، ولم يتَّضح لي وجه رسم (معديكرب)
عندهم، فرُسم بوجهين: (معديكرب، ومعدِي كرب)، ويظهر من كلام سيبويه، والمبرد
أنَّ (معدِي) جزءٌ و(كرب) جزءٌ آخر، غير أنَّ الاسم رُسم في كتابيهما باتِّصال الياءِ ب(كرب)
في كلِّ وجه: (معديكرب)^(٣)، وجاء بانفصال الياءِ عن (كرب) فرُسم: (معدِي كرب) عند
ابن السراج، والعكبريِّ، وابن عقيل^(٤)، ويظهر أنَّ الياءَ لكونها مما يتَّصل هو ما سهَّل
اتِّصالها ب(كرب) مثل لام (بعل) التي اتَّصلت ب(بك) فصارت (بعلبك)، وهذا تفسيرٌ
محتملٌ، ولكنه غير مقنع، إذ رُسمت (قالَيْقلا) في كتاب سيبويه، وارتشاف الضَّرب
مفصولةً: (قالي قلا) مع أنَّ الياءَ تتَّصل^(٥).

(١) ابن يعيَشَ، شرح المفصل، ٦٥/١.

(٢) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١٤٥٧.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢٩٦/٣-٢٩٧-٣٠٤/٣؛ والمبرد، المقتضب، ٣١/٤.

(٤) ينظر: ابن السراج، الأصول، ٩٢/٢-٩٣؛ والعكبري، اللباب، ٥١٩/١؛ وابن عقيل، المساعد، ١٢٧/١.

(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٠٥/٣؛ وأبو حيان، الارتشاف، ٨٦٥/١.

وفصل عباس حسن الجزأين في وجه إعرابهما على الإضافة، فرُسمت (بعلبك) عنده هكذا: (هذه بعل بك، زرت بعل بك، سافرت إلى بعل بك)^(١). وفي هذا دلالة على أنه يجوز مع وجه الإضافة فصل الجزأين لتحمل كل منهما علامته، وهو ما اقترحه عبد الفتاح الحموز، مطالباً بتناسي الوصل بينها وكتبتها مفصولة^(٢)، وهذا ما أشار إليه أبو حيّان بقوله: "هذا الإعراب يقتضي أن يفصل إحدى الكلمتين من الأخرى، لكنهم لم يفصلوا، وكتبوهما متّصلين كحالهما حين كانا مركّبين، وذلك في الغالب، ويجوز أن يُكتب في هذه الحال منفصلين، لأنّ الإعراب قد فصلهما"^(٣).

٣. المصطلحات الحديثة

أعني به الوصل في المصطلحات الحديثة المكوّنة في الأصل من كلمتين كُتبتا متصلتين، وأبرز مثال على ذلك كلمتا: (الرأسمال، والرأسمالية) بدالتهما المستحدثة^(٤)، إذ استقرّ عند أكثرهم كتابتهما متّصلتين، وإن كان أصلهما الفصل (رأس مال)، لأنّهما على الإضافة وليسا على المنزح، فهما أقرب إلى النحت التركيبي لكونهما أصبحتا تدلّان على مفهومين جديدين، وكان لهذه الجِدّة أثرها في أن تُرسم معاً، وقد شنع الكرملي هذا الوصل وقبحه، وذكر أنّ الأصل فصلهما، لأنّهما على الإضافة^(٥).

وثمة مصطلحات كُتبت على طريقة المنزح، لأنّ الأصل فيهما عدم الإضافة، وإنّما اشتركا في الدلالة، ومنها مصطلحات تُصاغ لأغراض علميّة من مثل مصطلح (النّفْسحركيّة)، الذي رُسم عند بعضهم بكلمة واحدة متّصلاً^(٦).

(١) حسن، عباس، النحو الوافي، ٤/٢٢٩.

(٢) الحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء ١/٣٩٧.

(٣) أبو حيّان، الهجاء، ص ٤٦.

(٤) الرأسمال: مجموع أموال محدّدة تُستثمر في عمل ما، والرأسمالية: نظام اقتصادي قائم على فكر خاصّ قوامه الملكية الخاصّة لحوارد الثروة. مجمع اللغة، المعجم الوسيط، ص ٣١٩.

(٥) الكرملي، أنستاس، أغلاط الرسم، س ٢/١٥١ ج ١.

(٦) المركز العربي، دليل الضوابط، ح ٢، ص ٧٢.

ومنها مصطلح (الألفباء) الذي اختلف في رسمه، فرسمه حفي ناصف مفصولاً (ألف باء)^(١)، وذكر عدنان الخطيب أنه يُكتب مفصولاً (الألف باء)، على تقدير أنه مصطلح معرّب، مشيراً إلى أن كثيراً من كُتاب العصر الحديث يكتبونه موصولاً (الألفباء)^(٢)، ووضّفه الواصليين بالكثرة صحيح، إذ يقلُّ من يفصلهما كما فعل.

وما زال الاضطراب قائماً في رسم هذا المصطلح بين المحدثين وصلاً وفصلاً، فلطاهر الجزائري كتاب: (إرشاد الألبا إلى طريق تعليم ألف باء)^(٣) فصل فيه الكلمتين، ووصلهما جواد الورد في كتابه: (ألفباء اللغة العربية)^(٤)، ورأيت محمد التونجي يفصلهما في ثلاثة مواضع: (الألف بائي)، وفي موضع وصلهما: (الألفبائي)^(٥)، ويظهر أن وجه وصلهما هو الأولى، لكونه مصطلحاً جديداً شاع بين الباحثين في دلالته على منظومة الحروف والكتابة.

٤- المصطلحات التُّركيَّة

أشرت في موضع متقدّم إلى التأثير اللغويّ بين اللغتين العربيّة والتركيّة، وبروز مظهر منه في تحوير أسماء الأعلام العربيّة على طريقة الأداء التركيّة، وثمّة أثر تركيبيّ في بعض المصطلحات التي استعملها الأتراك إدارياً وأفادوا منها، وكانت لهم في هذا طريقتان: الأولى أنَّهُم يجعلون المصطلح خليطاً من اللغتين، فيأخذون جزءاً من العربيّة وجزءاً من التركيّة، ومن ذلك المصطلحات التي تُختتم بـ(خانه، أو خاناه) بمعنى بيت في اللغة الفارسيّة، وعُرِّبت قديماً بـ(خان)^(٦)، وذلك مثل: (سلاح خاناه، الرّكاب خاناه، الطبلخاناه)، وتعني بيت السّلاح، وبيت الرّكاب الخاصّ بالخيل وما يتبعها، وبيت الطبل الخاصّ بالأبواق، والقبول،

(١) ناصف، حفي، تاريخ الأدب، ص ١٤.

(٢) الخطيب، عدنان، المعجم العربي، ح ٢، ص ٣٠.

(٣) الجزائري، طاهر، إرشاد الألبا إلى طريق تعليم ألف باء، الغلاف.

(٤) الورد، جواد أمين، ألفباء اللغة العربية، الغلاف.

(٥) التونجي، محمد، معجم علوم العربيّة، ص ١٢٢، ١٣٥، ١٦٧، ١٩٥.

(٦) الزبيدي، تاج العروس، (خ.و.ن)، ٥٠٢/٣٤.

والآلات^(١)، وجاءت كلها في كتاب: (صبح الأعشى) مفصولةً رسماً عدا الطبلخاناه، ومنها الألفاظ المختومة بـ(دار) بمعنى حامل أو صاحب، ومن ذلك: (الدّوادر، السّلاخ دار، الخرنّدار، العَلَم دار) بمعنى حامل دواة السلطان، وحامل سلاحه، وأمين خزائنه، وحامل رايته وعلمه^(٢)، ووردت في كتاب: (صبح الأعشى) كلمتا: (الدوادر، الخرنّدار) متصّلتين، والأخريان مفصّولتين، ولا يُعلم ما ضابط الفصل والوصل في رسم هذه الألقاب، ولم يذكر القلقشندي سبب هذا التفريق بينهما رسماً، وإن كان الفصل يبقى على أصله، ولعله في هذا ناقلٌ عن غيره، فرسمها كما رُسمت عندهم.

والطريقة الأخرى أن تُدمج ألفاظ عربيّة وتُرسوم موصولةً، فتصبح كلمةً واحدةً لها دلالتها الخاصّة، وأبرز مصطلحين لمثل هذه الطريقة هما: (قائمقام، وعرضحال)، اللذان اشتهرا في الاستعمال الديواني، فـ(قائمقام) هو صاحب أكبر منصب إداري في الأفضية^(٣)، و(عرضحال) بمعنى العرض المقدّم أو الطلب^(٤).

وأصل (قائمقام) هو (قائم مقام) على إضافة المشتقّ إلى مصدره، أدغم الميمان ووُصلت الكلمتان، وأصبحتا كلمةً واحدةً، ولا يرى محمد العدناني خطأً في قول من يقول: عُين فلان قائمقاماً^(٥)، ومثلها (عرضحال) على إضافة عرض إلى حال، وكان الأصل فيهما أن تُكتب على الفصل لسلامة التركيب، ولكن لأنّهما اتّخذا دلالةً جديدةً إدارياً فإنّهم وصلوهما ليكون وصلهما موجياً بتغيّرهما، وأنّهما أصبحتا بمعنىً جديدٍ، وقد قلّ استعمالهما اليوم، ولم يعد لهما حضور في المجال الإداري لوجود ما يقوم مقامهما.

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ١١/٤-١٣. وينظر: زهران، البدرابي، اللغة العربية في عصر الحروب الصليبية، ص ٢٨٥.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ٥/٤٦٢-٤٦٣.

(٣) صابان، سهيل، معجم الألفاظ العربيّة في اللغة التركيّة، ص ١٥٣.

(٤) زيدان، جرجي، اللغة العربية كائن حي، ص ٤٢.

(٥) العدناني، محمد، معجم الأخطاء الشائعة، ص ٢١١-٢١٢.

الخاتمة

هو الكتاب الذي
يشرح في
الكتاب

الخلافة في نظام الكتابة العربية
رسماً وضبطاً عند القدماء والمحدثين

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات، وأشكر فضله أن أعاني ويسّر لي إنجاز هذا البحث، فله الحمد والمنة أولاً وآخرًا. وسأشير هنا إلى أهمّ النتائج التي أبرزها البحث، وبعض التوصيات التي سأوجزها في نقاط محددة:

أولاً: النتائج

- 1- أن ترتيب الحروف الألفبائيّ مختلفٌ فيه بين المشاركة والمغاربة، والأولى توحيدة على الترتيب المشرقي لشهرته ليعمّم في البلدان غير العربيّة التي تُعنى بتعليم العربيّة، ومختلفٌ فيه أولاً عند الباحثين بتسمية الرمز (أ) ألفاً أم همزةً، والأولى أن يبقى على شهرته عند سرده فيُسمّى ألفاً، ويرسم همزةً (أ)، ومختلفٌ فيه آخرًا بوجود رمز لام ألف (لا) أو حذفه، وباضطراب ترتيب رمزي: (ه، و) و(و، ه) قبل الياء.
- 2- أن الاختلاف في عدد الحروف بين ثمانية وعشرين أو تسعة وعشرين قديمٌ بُني على تقدير اختلاف معنى الألف في أول الترتيب، وبُني حديثًا على اختلاف النظر إلى بعض الأحرف الصائتة ووجود رمز لام ألف أو غيابها.
- 3- أن الشكل الذي اختلف فيه قديمًا هو رمز لام ألف (لا) في أيّ طرفيه ألف والآخر لام، وتبرز ثمره هذا الاختلاف في تحديد وضع علامات الضبط على أيّ الطرفين.
- 4- أن المقترحات التي نادى بتغيير أشكال الحروف العربيّة، ودعت إلى فصل الكتابة العربيّة، وكتب الحركات مع الصوامت كاللغات الأجنبيةّة، وكتب اللغة العربيّة برموز لاتينيّة أو مشتركة أو مخترعة أخفقت.
- 5- أن المحدثين ما زالوا مختلفين في الاستقرار على نظام محدّد في المعرب الصوتيّ للأحرف الصامتة الدخيلة في عددها وأشكالها، ومتفقين على عدم رسم

أشكال للحركات الأجنبية الدخيلة لكثرتها وصعوبة ضبطها، وأن الاكتفاء بتمثيلها بحركات اللغة العربية هو الأسلم.

٦- أن محاولة أبي الأسود الدؤليّ في نقط المصحف نقط إعراب تُعدّ الأولى في وضع رموز صغيرة دالة على الحركات فوق بنية الكلمة وتحتها، وهي عربيّة صرفة، ولا أثر لنظام الكتابات الساميّة فيها، وأنّ وضع الخليل بعده رموزاً للحركات مصغرة من رموز صوتاتها الطويلة كان حلاً موفّقاً لتمييز رموز الحركات عن نقط الإعجام.

٧- أن لتنوين الحركات الثلاث هيئات كثيرة، ثبت منها عند المحدثين أشهرها وأكثرها استعمالاً، ولم يختلفوا قديماً وحديثاً إلا في موضع تنوين النصب من الحرف الأخير أعلى الحرف يُوضع أم على الألف؟ والصحيحُ وضعه على الحرف وليس على الألف.

٨- أن لعلامة السكون في العربيّة رموزاً كثيرة استقرّ منها رمزا الدائرة الصغيرة، ورأس الخاء التي تشبه دالاً مصغرة، ولا سيّما في ضبط المصاحف.

٩- أن لنظام الإعجام معايير واضحة سار عليها القدماء تأسست على مبدأي الموقع والعدد، وهو قديم في كتابتنا، وسبب تأخر ظهوره كاملاً راجع إلى استعماله، والقول بتأثره بنظام الإعجام في الساميات مستبعد، فهي نقط تضاف إلى بنية الحرف لتمييزه، وليس ثمة أقلّ منها علامة تفيد منها الكتابات.

١٠- أن ظهور الإعجام بالحروف والأشكال دعت إليه ضرورة التحرّز من الوقوع في التصحيف والتحريف، وقد زال من كتابتنا، ولم يعد له ظهور إلا في رقم حرف الكاف متطرّفةً (ك)، الذي أصبح الرقم فيه جزءاً من هيئة الحرف.

١١- أن اختلاف إعجام الفاء والقاف خاصّة اتخذ أنماطاً متعدّدة قديماً، واختلف المشاركة والمغاربة في الأخذ به، وما زال هذا الاختلاف مستعملاً في المصاحف المطبوعة.

١٢- أن عدم تنقيط التاء المربوطة في السجع وقوافي الشعر مستحدَثٌ، ولا قائل به قديماً، والأولى تركه والرجوع إلى إثباتها في هذه المواضع، وإزالة نقطتي الياء المتطرّفة ما زال مستعملاً، والصواب أن تُعجم على أصلها، إذ لا حجة بينةً في هذا ولا وجه لتركها.

١٣- أن للهمزتين وصلًا وقطعًا علاماتي كثيرةً ثبتت قديماً، استقرت منها للوصل ثلاث علامات مصحفية هي: الصاد اللطيفة عند المشاركة، والجرة والنقطة الصغيرتان عند المغاربة، وتوافق المحدثون على تركها في غير المصحف ليكون خلوها من العلامة لها علامةً، واستقرت للقطع علامة رأس العين (ء) في الكتابة المصحفية وغيرها.

١٤- أن للشدة علاماتٍ متعدّدة مستعملة قديماً، استقرت منها علامة رأس الشين، وكان لضبطها مع الحركات أوضاعٌ مختلفة استقرّ منها اجتماع الشدة مع الحركات فوق الأحرف حتى مع المكسورة توحيداً لنظام الضبط.

١٥- أن للمدّة علاماتٍ متعدّدة، استقرّ منها علامة المدّة المتموجة أو السحبة التي اختلفت في وضعها من جسم الحرف استعمالاً، والصحيح أن تتوسّط الحرف، وقد تخلّصت الكتابة الحديثة في غير المصاحف من ضبطها فوق الصوائت، واكتفت بوضعها على الألف (آ) للدلالة على دمج صوتين.

١٦- أن للإمالة قديماً علاماتٍ كثيرة، تخلّصت الكتابة الحديثة منها إلا ما كان في رسم المصاحف، وأن رموز الإشمام والرّوم قليلة محصورة، لم يكتب لها الذبوع قديماً وحديثاً.

١٧- أن استعمال بعض علامات الترقيم ومبدأ ظهورها قديماً عند العرب، وأمّا تاريخ ظهورها حديثاً فيعود إلى جهود أحمد فارس الشدياق، وتوافق على اكتمال منظومتها باحثون كثر في طليعتهم أحمد زكي باشا.

١٨- أن ما اختلف في رسمه بالهمزة قطعاً ووصلاً أو بالألف لاجتماع مثلين مع لفظ الجلالة (الله) في أسلوبي القَسَم والنداء كُلُّهُ من باب الجواز، والأصلُ بقاء الاسم على حاله، والهمزة في (البتة) همزة وصل قولاً واحداً، ولا وجه لقطعها، وتبقى الأسماء المبدوءة بهمزة وصل والمنقولة عَلَمًا على حالها، ولا يجوز رسمها بهمزة قطع، وأمَّا الأفعال المنقولة عَلَمًا فتقطع همزتها لاختلاف القبيلين، ومثل هذا النقل ينطبق على المصطلحات والأعلام الأعجمية المبدوءة بساكن في لغة أهلها من مثل: (إستراتيجية، إسبانيا) التي من الأولى رسمها بهمزة قطع مكسورة، وأنَّ البَدْء بالكلمات المهموزة وصلاً في أول السطر لا يُحيلها إلى همزات قطع رسماً، وإن كان النطق بها تحقيقاً، فهذا العلة البَدْء بحركة، ولا شأن له بالرسم.

١٩- أن حذف همزتي: (ابن، ابنة) بين علَمين له شروط متعدّدة، والأيسر الأخذ بالحد الأدنى منها، وترك التفاصيل.

٢٠- أن رسم الكلمات المهموزة له ضوابط واضحة في تعدّد أوجهها تتعلق بحركتها وحركة ما قبلها، ثم بمبدأ اجتماع مثلين، ومبدأ الاعتداد بالعارض، ولو استقرّ الأمر على ضوابط محددة لما مثّلت مشكلةً في كتابتها.

٢١- أن حذف الألف القياسي تخلصت منه الكتابة الحديثة، وأعيدت المحذوفات على أصلها، وبقي حذف الألف الشاذ في ألفاظ معدودة لا تمثّل عبئةً أمام المتعلّم في تلقّيها، وتعلّق حذف الواو بمبدأ اجتماع مثلين، وثبت هذا في بعضها دون بعض.

٢٢- أن مخالفت التمثيل الكتابي في العربية برزت في استعمالها رمزين للألف في آخر الكلمة: (ا، ي)، ولم تفلح دعوات تحقيق الكتابة المثالية بتوحيد رسمها برمز الألف (ا)، وبإعادة المحذوف، وإلغاء المزيد، وبقيت الكلمات المحذوفة على حذفها، وأفلحت دعواتهم إلى إلغاء الألف مع (مئة) خاصّةً عند فريق كبير،

وتُلَقَّى بالقبول وهو الصواب، وأخفقت مع زيادة الألف بعد واو الجماعة وزيادة الواو.

٢٣- توصل البحث إلى أن علة زيادة الألف بعد واو الجماعة مردّها إلى الأثر النبطي في الكتابة العربيّة، وأن واو (عمرو) كانت أصلية في مرحلة قديمة من مراحل الكتابة العربيّة، وأنها رُسمت تمثيلاً لصوت الواو في كلمة (أمرو) المتحوّرة عن (امرؤ الله)، والمنقلبة همزتها عيناً، والمحدوفة لامها اختصاراً.

٢٤- أثبت البحث أن القول باستثناء بعض الأسماء الأعجميّة برسم ألفها ياءً من مثل: (موسى، عيسى، بخارى، متى) لا أصل له، وأنها أسماء رُسمت حملاً على قاعدة رسم ألف الأسماء الرباعيّة المزيدة، ومجيء بعضها في القرآن الكريم، وموافقة بعضها أبنية العربيّة.

٢٥- أن رسم الأعلام الأعجميّة المنتهية بألف لم يستقرّ في بعضها، فما زالت تُكتب بصورتين بألف أو تاءً مربوطة، والأرجح كتبها على صورة الألف لعجمتها اطراداً للقاعدة رسمها، وأن رسم المنتهية منها بالهاء في لغة أهلها من مثل: (ماجه، سيده...) تاءً مربوطة لا يستقيم، ولا ينبغي الأخذ به، والصواب رسمها بالهاء.

٢٦- أن الصواب في (إذن) أن تُرسم بالنون لحرفيتها، وأصالة النون فيها كغيرها من الأحرف، ولا تقاس على ما ورد في رسم المصحف برسمها ألفاً للوقف عليها بها.

٢٧- أن تعدّد مصطلحات التاء المفتوحة والتاء المربوطة يدلّ على اختلاف تصورها عند الباحثين، فمنهم من نظر إلى شكلها، ومنهم من نظر إلى مضادّها في التسمية، وبعضها مصطلحات ملبسة، والأرجح الاكتفاء بالمصطلحات المشهورة الماثورة عند الدارسين.

٢٨- أن الأولى في الأعلام التركيّة المحوّلة عن مصادر عربيّة من مثل: (صفوت، رأفت، بهجت...) أن تُرسم بالتاء المفتوحة لتغيّرها، واختلافها عن أصلها العربيّ.

- ٢٩- أن الاختلاف في رسم الأحرف الصامتة في الكلمات الدخيلة من مثل: (أصفهان، أصبهان)، و(إسطنبول، إسطنبول) مرده إلى اختلاف تعريب الصوت الأعجمي، فرسمه كل على ما يراه الأقرب نطقاً في الكلمة، وسيبقى هذا الاختلاف قائماً ما لم تكن ثمة ضوابط تُقننه، وتبين أوجه تعريبه.
- ٣٠- أن تعريب الكلمات الدخيلة من مثل: (Imperator, November...) استقر عند المعاصرين رسمها بميم ساكنة قبل باءٍ خلافاً لقاعدة المماثلة الصوتية في العريية التي توجب رسمها بالنون، فرُسمت: (إمبراطور، نوفمبر) بوصفه تعريباً موافقاً لأصوات الكلمة الأجنبية.
- ٣١- أن الأفعال المكفوفة لاتصال (ما) بها بلغت سبعة أفعال، هي: (قلما، طالما، كثرما، شدما، عزما، جَلما، قَصرما).
- ٣٢- أن اتصال (ما، لا، مَنْ) بغيرها من الكلمات له علاقة بالمعنى، وأغلبه مبني على الجواز، والأصل أن تبقى كل كلمة منفصلة عن الأخرى ما لم يوجد مقتضى لوصلها مع غيرها.
- ٣٣- أن الأولى في الأسماء المركبة تركيباً مزجياً أن تبقى متصلة الجزأين حتى مع اختلاف تقدير الإعراب فيها، والراجح في الكلمات المركبة لأغراض المصطلح العلمي أن تُرسم متصلة لتدلّ باتصالها على معناها الجديد فتوافق رسماً ومعنى، ومثلها الأعداد المركبة مع مئة وفاقاً لرسم القدماء، مع حذف ألف مائة الزائدة حتى لا تُجمع على الكلمة الجديدة مخالفتان وصلًا وزيادة.
- ٣٤- أن الفكر الإملائي في المباحث المدروسة أثبت أصالته بما التزمه من قواعد وضوابط طبقت لترسيخ أصول الكتابة العريية.

ثانياً: التّوصيات

- ١- العناية بدراسة النقوش والبرديات والمصاحف القديمة دراسةً متوازياً مع تطوُّر مراحل الكتابة العربيّة لما فيها من تفسيرات لكثير من ظواهرها المختلفة.
- ٢- تبين في الدراسة أنّ بعض المصادر المهمّة في الكتابة العربيّة تحتاج إلى إعادة تحقيق، وأهمُّها: (كتاب الكُتّاب) لابن دُرُسْتَوِيه، و(كتاب الخطّ) لابن السَّرّاج، و(صناعة الكُتّاب) لأبي جعفر النخّاس، فلعلّ بعض الدارسين يتولّى هذا، مستعيناً بتوافر نسخ منها.
- ٣- ترجمة أعمال المستشرقين العلميّة الخاصّة بتاريخ الكتابة العربيّة ونظام قواعدها، ورسم حروفها، ومنظومة علاماتها، وجمعها في كتاب شامل إن أمكن، فلهم في هذا جهدٌ متميّزٌ.

الملحقات

رسالة من
مركز
الدراسات
والتحليلات

الخلاف في نظام الكتابة العربية
رسماً وضبطاً عند القدماء والمحدثين

الملحقات

الملحق (١) حروف الخطّ المسند بنوعيه الرسميّ والشعبيّ
وبمقابله الحروف العربيّة واللاتينيّة

رقم	تعرير	الخطّ المسند	
		الخطّ العربيّ	الخطّ اللاتينيّ
١	ا	أ	ا
٢	ب	ب	ب
٣	ت	ت	ت
٤	ث	ث	ث
٥	ج	ج	ج
٦	ح	ح	ح
٧	خ	خ	خ
٨	د	د	د
٩	ذ	ذ	ذ
١٠	ر	ر	ر
١١	ز	ز	ز
١٢	س	س	س
١٣	ش	ش	ش
١٤	ص	ص	ص
١٥	ض	ض	ض
١٦	ظ	ظ	ظ
١٨	ع	ع	ع
١٩	غ	غ	غ
٢٠	ف	ف	ف
٢١	ق	ق	ق
٢٢	ك	ك	ك
٢٣	ل	ل	ل
٢٤	م	م	م
٢٥	ن	ن	ن
٢٦	هـ	هـ	هـ
٢٧	و	و	و
٢٨	ي	ي	ي
٢٩		خ	خ

المصدر: خطّ المسند والنقوش اليمينية ليويسف عبد الله، ص ١٠٢

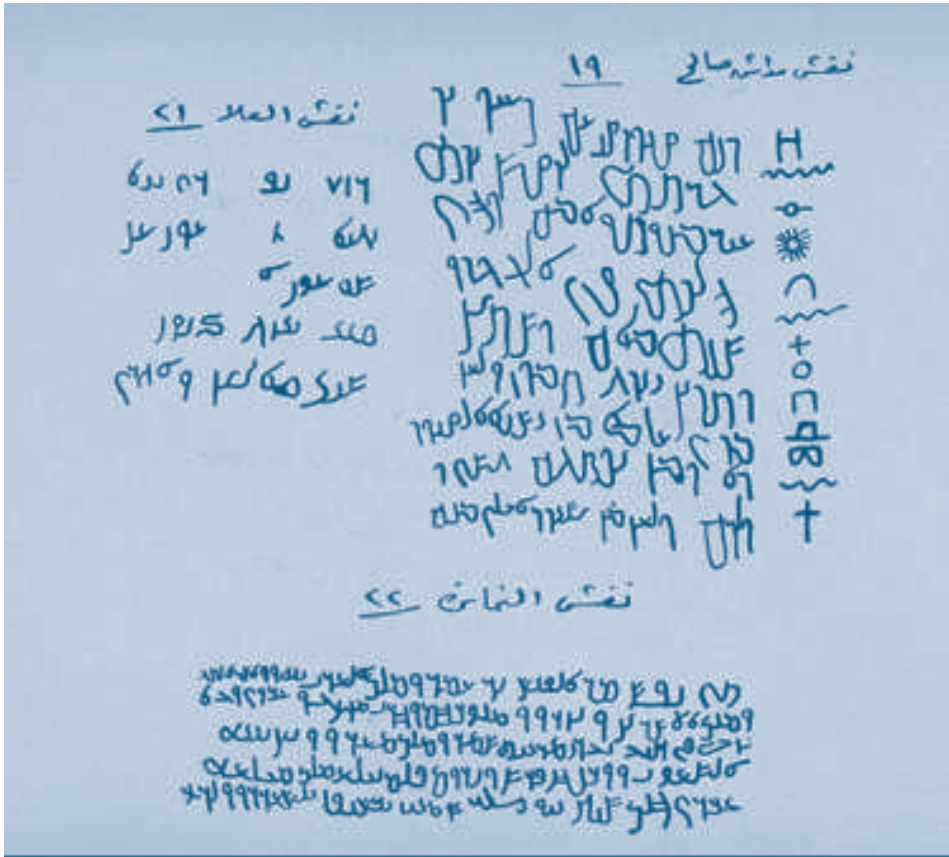


الملحق (٢) حروف الخطّ النبطيِّ المتأخّر وحروف الخط العربيِّ القديم

	الخط النبطي المتأخّر		الخط العربي القديم	
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
ا	666677	ا	ااااا	ااااا
ب	بببببب	ب	ب	ب
ج	جججججج	ج	ج	ج
د	دددددد	د	د	د
هـ	هههههه	ه	ه	ه
و	ووووو	و	و	و
ز	ز	ز	ز	ز
ح	حححححح	ح	ح	ح
ط	طططططط	ط	ط	ططط
ي	يبيبيبيبي	ي	ي	يبيبي
ك	كككككك	ك	ك	كككك
ل	للاللالل	ل	ل	للاللال
م	مممممم	م	م	ممممم
ن	نننننن	ن	ن	ننننن
ص	ص	ص	ص	ص
ع	عععععع	ع	ع	ع
ف	فففففف	ف	ف	ف
ص	ص	ص	ص	ص
ق	قققققق	ق	ق	قققق
ر	رررررر	ر	ر	ررررر
ش	ششششش	ش	ش	شششش
ت	تتتتت	ت	ت	تتتت
ث	ث	ث	ث	ث

المصدر: رسم المصحف دراسة تاريخية لغانم قدوري، ص ٧٤٧

الملحق (٣) نماذج من النقوش العربيّة القديمة، ومنها نقش رقوش
(مدائن صالح)



المصدر: أصل الخط العربي ليحيى نامي، ص ١٢٩



الملحق (٤) الترتيب الأبجدي للحروف العربية عند القدماء والمحدثين

الترتيب الأبجدي المغربي عند سليمان فياض	الترتيب الأبجدي المغربي عند عضيف البهنسي	الترتيب الأبجدي المغربي عند ابن الدرهم	الترتيب الأبجدي المغربي عند القلقشندي	الترتيب الأبجدي المغربي	الترتيب الأبجدي عند النديم	الترتيب الأبجدي العربي	الترتيب الأبجدي السامي
أ	أ	أ	أ	أ	أ	أ	أ
ب	ب	ب	ب	ب	ب	ب	ب
ج	ج	ج	ج	ج	ج	ج	ج
د	د	د	د	د	د	د	د
هـ	هـ	هـ	هـ	هـ	هـ	هـ	هـ
و	و	و	و	و	و	و	و
ز	ز	ز	ز	ز	ز	ز	ز
ح	ح	ح	ح	ح	ح	ح	ح
ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط
ي	ي	ي	ي	ي	ي	ي	ي
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
ل	ل	ل	ل	ل	ل	ل	ل
م	م	م	م	م	م	م	م
ن	ن	ن	ن	ن	ن	ن	ن
س	س	س	س	س	س	س	س
ع	ع	ع	ع	ع	ع	ع	ع
ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف
ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق
ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر
ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش
ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت
ث	ث	ث	ث	ث	ث	ث	ث
خ	خ	خ	خ	خ	خ	خ	خ
ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ
ظ	ظ	ظ	ظ	ظ	ظ	ظ	ظ
غ	غ	غ	غ	غ	غ	غ	غ
س	س	س	س	س	س	س	س

المصدر: من عمل الباحث

الملحق (٥) الترتيب الألفبائي عند المتقدمين

الترتيب الألفبائي عند المغاربة	الترتيب الألفبائي عند وهب بن منبه	الترتيب الألفبائي عند الهمداني	الترتيب الألفبائي لأهل تهامة المروي عن الحيدرة اليمني	الترتيب الألفبائي لأهل نجد والسرارة المروي عن الحيدرة اليمني	الترتيب الألفبائي عند ابن جني والقلقشندي	الترتيب الألفبائي عند الجمهور
أ	أ	أ	أ	أ	أ	أ
ب	ب	ب	ب	ب	ب	ب
ث	ث	ث	ث	ث	ث	ث
ج	ج	ج	ح	ج	ج	ج
ح	ح	ح	خ	ح	ح	ح
خ	خ	خ	ج	خ	خ	خ
د	د	د	د	د	د	د
ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ	ذ
ر	ر	ك	ر	ك	ر	ر
ز	ز	ل	ز	ل	ز	ز
ط	ط	م	ع	م	ع	ع
ظ	ظ	و	ث	و	ث	ث
ك	ك	ن	م	ن	م	م
م	م	ي	ن	ي	ن	ن
ن	ن	ك	ك	ك	ك	ك
ل	ل	ح	ظ	ظ	ح	ح
ي	ي	ح	ع	ع	ع	ع
ع	ع	ط	ع	ط	ط	ط
ح	ح	ق	ع	ق	ق	ق
ق	ق	ف	ف	ف	ف	ف
ف	ف	ق	ق	ق	ق	ق
ق	ق	ك	ك	ك	ك	ك
ك	ك	ل	ل	ل	ل	ل
ل	ل	م	م	م	م	م
م	م	ن	ن	ن	ن	ن
ن	ن	و	و	و	و	و
و	و	ي	ي	ي	ي	ي
ي	ي	لا	لا	لا	لا	لا
لا	لا	ي	ي	ي	ي	ي

المصدر: من عمل الباحث

الملحق (٦) الترتيب الأبجدي عند المحدثين

الترتيب الأبجدي عند الطاهر خليفة القراضي	أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح	ط	ي	٥٠
الترتيب الأبجدي عند أحمد تيمور	أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح	ط	ي	٦٠
الترتيب الأبجدي عند خليل السكاكيني	أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح	ط	ي	٧٠
الترتيب الأبجدي عند حسني عبد الجليل	الألف الهمزة	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح	ط	ي	٨٠
الترتيب الأبجدي عند تمام حسان ومحمد قدوح	أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح	ط	ي	٩٠
الترتيب الأبجدي عند صالح فخري ورشيد العبيدي	أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح	ط	ي	١٠٠
الترتيب الأبجدي عند محمد مادون	أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح	ط	ي	١١٠
الترتيب الأبجدي عند عبد العزيز فهمي	أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح	ط	ي	١٢٠
الترتيب الأبجدي عند منير القاضي وأحمد سعيدان	أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح	ط	ي	١٣٠
الترتيب الأبجدي عند مهدي المخزومي ومازن المبارك	أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح	ط	ي	١٤٠
الترتيب الأبجدي عند نافع غريب ومحمد الطيان ومروان البواب	أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح	ط	ي	١٥٠

المصدر: من عمل الباحث

الملحق (٧) ورقة من مصحف من أواخر القرن الثاني الهجري منقطة نقط إعراب



المصدر: رسم المصحف دراسة تاريخية لغانم قدوري، ص ٧٧٩



الملحق (٨) ورقة من المصحف المنسوب إلى عثمان، رضي الله عنه، يظهر فيه
الإعجام بالخطوط والشكل بطريقة نقط الإعراب



المصدر: دراسات في تاريخ الخط العربي لصلاح الدين المنجد، ص ٦٠

الملحق (٩) مصحف مكتوب عام ٨٤٥هـ تظهر فيه علامة الفصل بين الآيات

في الورقة الأولى دائرة مظلمة بلون أحمر، وفي الأخرى ثلاث نقط أعلاهن كالفاصلة



المصدر: موقع جامعة الملك سعود للمخطوطات

<http://makhtota.ksu.edu.sa/makhtota/6689/6#.XhTxSdLXLIU>

الملحق (١٠) بردية أهناسيا المؤرخة في ٢٢هـ



المصدر: دراسات في تاريخ الخط العربي لصلاح الدين المنجد، ص ٣٨



الملحق (١) :

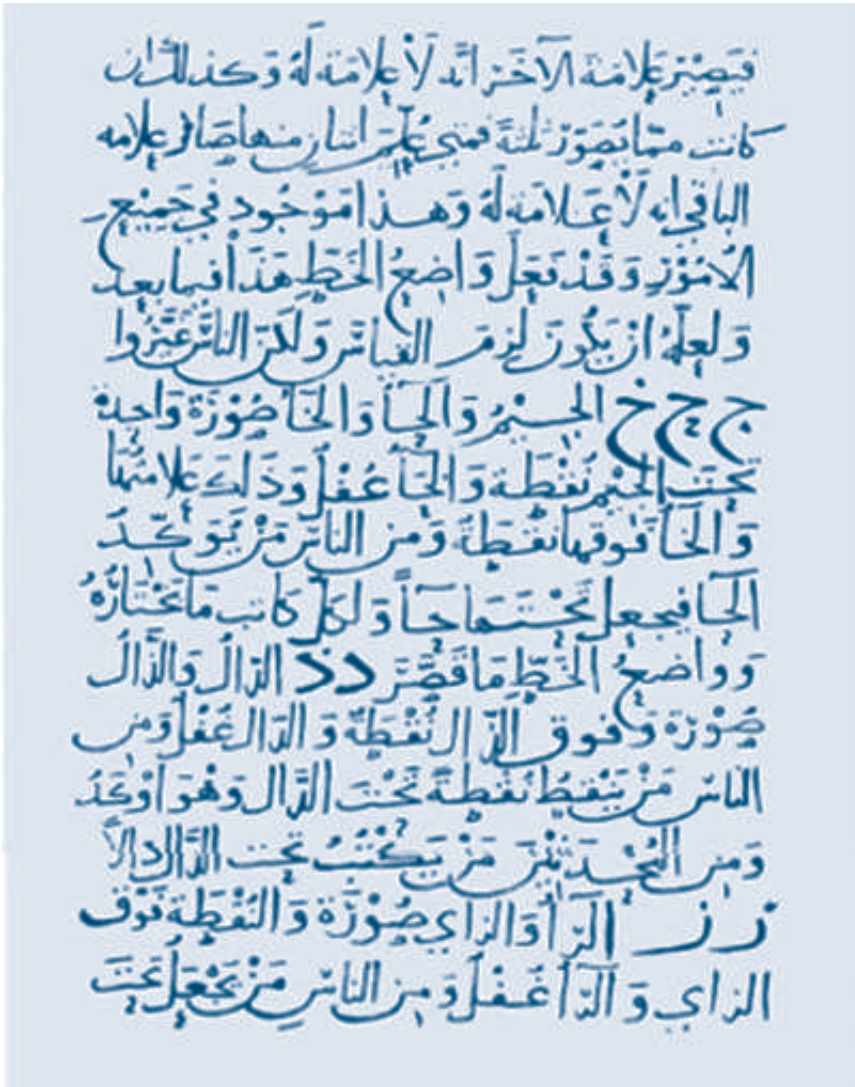
ورقة من كتاب الملمّع لأبي عبد الله الحسين النّمري (٣٨٥هـ)، نُسخ في (٥٠٥هـ) فيها علامة المدّ تبدأ من الحرف قبل حرف المدّ، وفيها تنوين الضمّ ضمة وفتحة، وفيها الكسرة خطّ قائمٌ تحت الحرف، وفيها الياء المتطرّفة معجمة ببطنها، وفيها الراء مرقومة بما يشبه الهمزة، وفيها الهمزة المتطرّفة على ألف مرسومة بعد الألف من وسطها، وفيها التاء المربوطة مهملة

أَو الْأَمْرِ الْمُبْحَى قَوْفٍ وَأَسْطُ مِنْ الْعَبْرَةِ أَوْ دَانَ مِنَ الزَّوْمِ نَهْرٌ
 الْمُبْحَى وَوَأَسْطُ مَوْضِعٌ بِالْعَجْرَاءِ وَالذَّمُّ شَجَرٌ الْمَلْ
 وَالْحَضْرُ بِأَقْلٍ قَالَ الْأَعْمَى
 إِذَا مَا رَعَيْتَ شَيْبًا بَحْنِي لِعَيْنٍ مَشَافِرُهَا فِي مَأْمُرٍ وَبِأَقْلٍ
 وَالْحَضْرُ كَأَنِّي بِنَالِ حِجَابِ الْأَرْضِ نَحْنُ الْخَوْ إِذَا
 الْحَضْرُ بِ وَالنَّفْتُ بِهَا وَسَيْلُ الْعَرَابِ يُعْرَفُ
 الْقُرَاصُ قَالَتْ هِيَ عَشْبَةٌ لَهَا نَوْرٌ أَصْفَرٌ وَهِيَ
 نَحْوُ الْأَجْرَانِ فِي حَائِطِ الْخَضْرَى أَيْ شَدِيدَةُ الْخَضْرَى
 وَالْحَضْرُ زَاهِرٌ وَالْحَضْرُ مَدَامٌ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى
 وَمِنْ دُونِهِمَا اجْتَنَالِ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكَ تَتَذَكَّرُ

المصدر: مقدّمة تحقيق كتاب الملمّع لوجيهة السطل



الملحق (١٢) ورقة من مخطوطة رسالة النقط والشكل لابن السراج،
نُسخت في (٥٨١هـ) تظهر فيها علامات الرقم أحرفاً تحت مثيلاتها



المصدر: رسالة النقط والشكل لابن السراج بتحقيق حميد رضا مستفيد، ص ١٣

الملحق (١٣) نماذج من الخطِّ المغربيّ تظهر فيها طريقتهم في إعجام الفاء والقاف

ثم صرنا ككتب الكعبة
حيثما خطوه وحاده ورواه
ككامله بعد ان عمنا السجود واليه
احمد ورحمة الله وكارها خطا
حضر مرويه فحسن وكان بطبعه
عظام المرويه واساقها ونعرت
السهم الكعبة ونعرتها

الخط الكوفي المغربي

ثم صرنا ككتب الكعبة
بلازمت ان كتبنا الشيخ مولانا احمد
رحمة الله وكان له اخذت حسن، مرويه مستحسن فكان
يعلمنا انتظام العرويه وانما فيها، ويقرولها النسبة من
الكتابة ونعرتها.

الخط البسيط

ثم صرنا ككتب الكعبة
بلازمت ان كتبنا الشيخ مولانا احمد رحمه الله، وكان له اخذت حسن،
نموزق مستحسن، وكان له اتمت انتظام العرويه وانما فيها، ويقرولها النسبة
من الكتابة ونعرتها ..

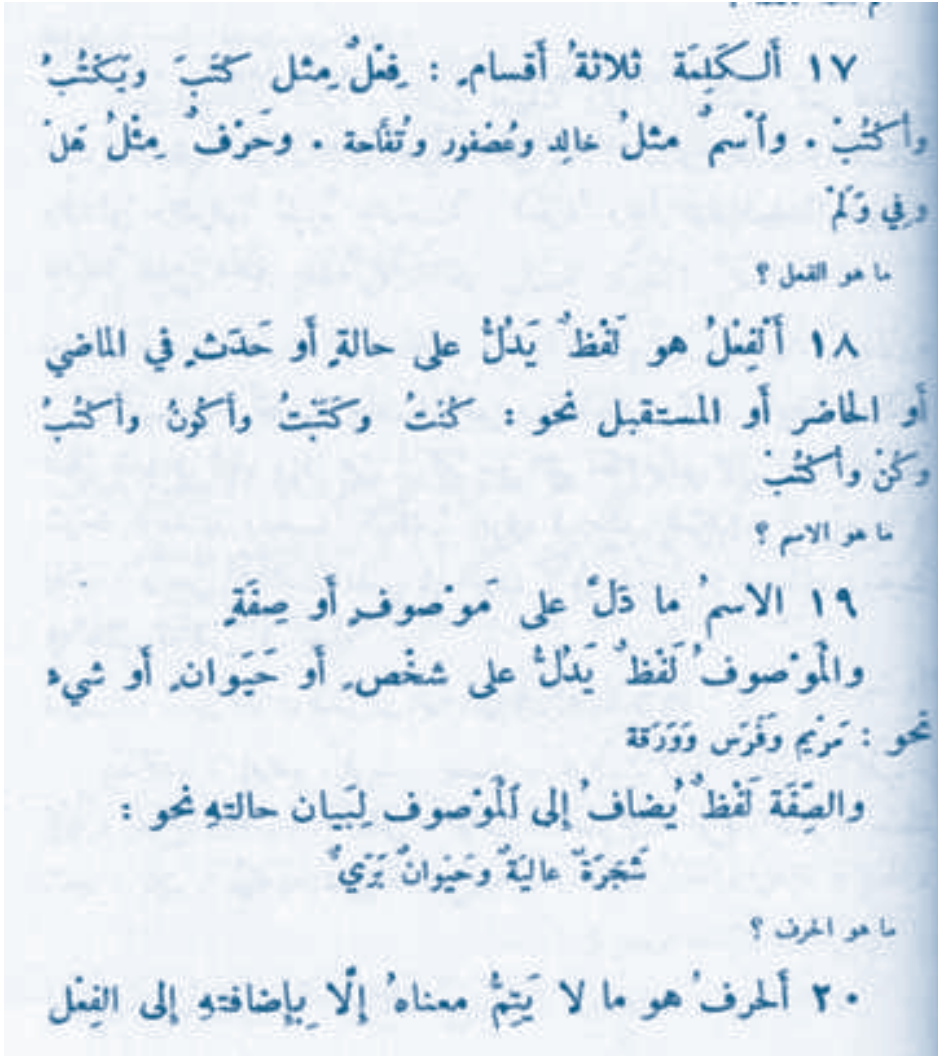
الخط الموهجر

ثم صرنا ككتب الكعبة
بلازمت ان كتبنا الشيخ مولانا احمد رحمه الله، وكان له اخذت حسن،
نموزق مستحسن، وكان له اتمت انتظام العرويه وانما فيها، ويقرولها النسبة
من الكتابة ونعرتها ..

خط الثلث المغربي

المصدر: الخط المغربي تاريخ وأفاق وواقع لعمر أفا ومحمد المغراوي، ص ٣٧

الملحق (١٤) صفحة من كتاب (مبادئ اللغة العربية)
قُطعت فيها همزة الكلمات المتصدرة المبدوءة بهمزة الوصل



المصدر: مبادئ اللغة العربية لرشيد الشرتوني، ص ١١

الملحق (١٥) رموز علامات الترقيم التي اقترحها أحمد فارس الشدياق عام ١٨٣٩م

واعلم أيها الواقف على هذا المجموع، الناقد بعين
منصف مترو غير زموع، أنا اصطالحنا لقواصل جله
على هذه العلامات، جرباً على ما يستعمله الأفرنج في
كتبهم من الاشارات ٥
فعلامة، للجملة التي يحسن الوقوف عليها، اما
لفصل المعنى عما تقدم، او للفظ فقط مراعاة للقراءة،
كما بين الشرط وجوابه، واسم ان وخبرها اذا كان
بعيدا عنها، وكان الاولى ان يكون للاول علامة
مخصوصة، ولكن، هذا اول الغيث ٥
وعلمة — تمهيد للجملة الانية بعدها، كان تكون
ميانا او تفسيراً لما قبلها ٥

٥
وعلمة: بعد فال وما اشق منها، او ما اشبهها،
وربما كان ما بعدها ايضاً تفسيراً ٥
وعلمة! للتعجب اذا كان غير صريح وللهنأف ونحوه
وعلمة? للاستفهام اذا كان غير صريح ايضاً ٥
وعلمة — — للجملة التي اوردت على سبيل
الاستعانة او الاقتباس ٥
وعلمة ٥ عند اخر الفصل او المقالة او الجملة
المنقلة استقلالاً تاماً ٥

المصدر: اللفيف في كل معنى طريف لأحمد فارس الشدياق، ص ٤-٥

الملحق (١٧) أشكال حروف التاج



المصدر: حروف التاج وعلامات الترقيم لعبد القادر عاشور، ص ٨

المصادر والمراجع

رسالة وضبطاً عند القدماء والمحدثين

الخلاف في نظام الكتابة العربية
رسماً وضبطاً عند القدماء والمحدثين

المصادر والمراجع

أولاً: المصاحف

- مصحف الجماهيرية، أعدته ونشرته جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، ليبيا، ط٢، ١٣٩٩هـ.
- مصحف مجمّع الملك فهد، المطبوع برواية حفص عن عاصم.
- مصحف مجمّع الملك فهد، المطبوع برواية ورش عن نافع.

ثانياً: المصادر والمراجع

- ابن آجظا، أبو محمد عبد الله بن عمر الصنهاجي، التبيان في شرح مورد الظمان، تحقيق: عبد الحفيظ بن محمد الهندي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، ١٤٢٢هـ.
- آل حسين، سعود، التاء المفتوحة في القرآن الكريم، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مج٨، ع٢٤، الرياض، ١٤٣٧هـ.
-
— رمز التنوين في العربية ومواضعه الكتابية، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مج١٨، ع١٤، الرياض، ٢٠٠٦م.
- آل سعيد، شاكر، الأصول الحضارية والجمالية للخط العربي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٨٨م.
- إبراهيم، سيد، الخط العربي أصله وتطوره، مجلة المجلة، ع١٣٩، مصر، ١٩٦٨م.
- إبراهيم، عبد العليم، الإملاء والترقيم في الكتابة العربية، مكتبة غريب، القاهرة، د.ط، د.ت.
- أبو بكر، يوسف الخليفة، الحرف العربي واللغات الإفريقية، مجلة تاريخ العرب والعالم، ع٧٥-٧٦، بيروت، ١٩٨٥م.

- أبو حمديّة، زكريا، هل الأبجدية اللاتينية أفضل لكتابة اللغة الصومالية من الأبجدية العربية؟ مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، س٢١، ع٥٢، عمّان، ١٩٩٧م.
- أبو خليل، زهدي، الإملاء الميسر، دارأسامة، عمّان، ط١، ١٩٩٨م.
- أبو الخير، أحمد، القول الفصل في رسم همزتي القطع والوصل، د.م، د.ن، د.ط، د.ت.
- أبوراس، محمد، اختلاف النحاة في (إذن) وقفًا ورسمًا: استعراض المذاهب وأدلتها، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، مصر، ع٧٨، ٢٠٠٩م.
- أبو زيتحار، أحمد، السبيل إلى ضبط كلمات التنزيل في فن الضبط، مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة، ط٢، د.ت.
- أبو زيد، سامي، قواعد الإملاء والترقيم، دارالمسيرة، عمّان، ط١، ١٤٣٣هـ.
- أبو السعد، موريس، الترقيم (الوقف) تاريخه وماهيته وتطور علاماته، مجلة العصور، مج١٠، ج١، دارالمريخ، لندن، ١٩٩٥م.
- أبو سعدة، محمود، من إعجاز القرآن في أعجمي القرآن: وجه في إعجاز القرآن جديد، دارالميمان، الرياض، ط١، ٢٠١١م.
- أبو شعر، عادل إبراهيم، علامات الضبط في المصاحف المخطوطة من القرن الأول إلى نهاية القرن الرابع الهجري، من ضمن ندوة القرآن الكريم من التنزيل إلى التدوين، مركز دراسات المخطوطات الإسلامية، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ط١، ١٤٤٠هـ.
- أبو صفية، جاسر، حقيقة البردية المؤرخة في ٢٢هـ، مجلة عالم المخطوطات والنادر، مج١٣، ع١٤، الرياض، ٢٠٠٨م.
- أبو عيد، محمد، الأبجدية العربية في ضوء علم اللغة الحديث، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٩٨م.

-، مقطعية الكتابة العربية في منظار الدراسات اللغوية المعاصرة،
مجلة جامعة جرش للبحوث والدراسات، مج ١٠، ٢٤، الأردن، ٢٠٠٦م.
-، الوظائف الصرفية والنحوية لقواعد الإملاء العربي، مجلة
دراسات في اللغة العربية وآدابها، ١٦٤، جامعة سمنان، إيران، وجامعة
تشرين، سوريا، ٢٠١٤م.
- أبو غدة، عبد الفتاح، تعليقاته على رسالة (ذُكر من يُعتمد قوله في الجرح
والتعديل) للذهبي، من ضمن كتاب أربع رسائل في علوم الحديث، مكتبة
المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ٤، ١٩٩٠م.
- أبو لبن، جميلة، الأبعاد اللسانية للعربية المكتوبة غير المشكولة، دار زهران،
عمّان، ط ١، ٢٠١٣م.
- أبو نار، محمد، مشكلات إملائية ومقترحات الناشرين العرب، الناشر
العربي، ٧٤، اتحاد الناشرين العرب، ليبيا، ١٩٨٦م.
- أبو نعام، محمد، المجلد في الإملاء، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية
العالمية، طرابلس، ليبيا، ط ٣، ١٤٢٨هـ.
- الأثري، محمد بهجة، رأي في إصلاح قواعد الإملاء العربي، مجلة المجمع
العلمي العراقي، مج ٤، ج ١، بغداد، ١٩٥٦م.
- ابن الأثير، أبو السعادات، مجد الدين المبارك بن محمد، البديع في علم العربية،
تحقيق: صالح حسين العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢١هـ.
- أحد الآباء اليسوعيين، القواعد الجلية في علم العربية، مطبعة الآباء
اليسوعيين، سوريا، ط ١٣، ١٩٠٩م.
- أحمد، جمال، الكافي في الإملاء والترقيم، ١٤٢٣هـ، نسخة إلكترونية.
- الأحمد، مجدي، تقويم اليد في الكتابة، مؤسسة الريان، بيروت، ط ١، ٢٠٠٦م.

- الأخصش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، كتاب العروض، تحقيق: سيد
البحراوي، نسخة إلكترونية.
- معاني القرآن، تحقيق: هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة،
ط ١، ١٩٩٠م.
- الإدريسي، مولاي محمد، استعمال الألوان في اصطلاحات ضبط المصاحف
عند علماء الأندلس والمغرب، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، ط ١، ١٤٣٠هـ.
- الأزميري، محمد، انجلاء السحابة عن قواعد الإملاء وأصول الكتابة، المطبعة
العثمانية، الإسكندرية، د. ط، ١٣٢٩هـ.
- الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون
السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.
- إستيتية، سمير، الأصوات اللغوية: رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، دار
وائل، عمّان، ط ١، ٢٠٠٣م.
- الأسد، ناصر الدين، مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، دار المعارف،
القاهرة، ط ٥، ١٩٧٨م.
- الإسفرائيني، محمد بن أحمد، اللباب في علم الإعراب، تحقيق: شوقي المعري،
مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م.
- إسكندر، نجيب، صناعة المعاجم والجدول الهجائي الكامل، مجلة مجمع
اللغة العربية الأردني، س ٣، ع ٧-٨، عمّان، ١٩٨٠م.
- الإسكندري، أحمد، تيسير الهجاء العربي، مجلة مجمع اللغة العربية، ج ١،
القاهرة، ١٩٣٤م.
- الإسكندري، أبو الفتح نصر بن عبد الرحمن، كتاب الأمكنة والمياه والجبال
والآثار ونحوها المذكورة في الأخبار والأشعار، أعدّه للنشر: حمد الجاسر،

- مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ودارة الملك عبد العزيز،
الرياض، ط ١، ١٤٢٥هـ.
- الأسمر، راجي، المرجع في الإملاء، جرس برس، طرابلس، لبنان، د. ط، د. ت.
- الأسمري، صالح، مباحث في الترقيم، مجلة الحكمة، ع ٢١، الرياض، ١٤٢١هـ.
- الأشقر، محمد سليمان، الفهرسة الهجائية والترتيب المعجمي، دار البحوث
العلمية، الكويت، والدار العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٧٢م.
- الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك،
تحقيق: سهير مروان، جامعة دمشق، سوريا، ٢٠١١م.
- الأصفهاني، أبو الحسن علي بن الحسين، شرح اللمع، تحقيق: إبراهيم بن
محمد أبو عباة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٩٩٠م.
- الأصفهاني، حمزة بن الحسن، التنبيه على حدوث التصحيف، تحقيق:
محمد أسعد طلّس، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٢م.
- أطفيش، محمد بن يوسف، كتاب الرسم في تعليم الخط، المؤسسة الوطنية
للكتاب، الجزائر، د. ط، د. ت.
- الأعظمي، وليد، خصائص الخطّ العربي، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ٣١،
ج ٢، بغداد، ١٩٨٠م.
- أفا، عمر، ومحمد المغراوي، الخط المغربي: تاريخ وواقع وآفاق، وزارة الأوقاف
والشؤون الإسلامية، المغرب، مطبعة النجاح، ط ١، ١٤٢٨هـ.
- الأفغاني، سعيد، الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر، بيروت، لبنان،
مصورة الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- الأقطش، عبد الحميد، الصوائت والتمثيل الكتابي في اللفظ الدخيل: الرواية
الأردنية أنموذجاً، مجلة الآداب، ع ١١، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ٢٠١٠م.

- الأكرت، عبد التواب، الضبط المصحفي نشأته وتطوره، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م.
- ألتونجي، محمد، معجم علوم العربية، دار الجيل، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
- الألوسي، عادل، الخط العربي نشأته وتطوره، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٩م.
- أمنزوي، محمد، نظام الصوائت وأشباهاها في العربية الفصحى: دراسة صوتية إحصائية، دار ويلي، مراكش، ط١، ٢٠٠٠م.
- الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط٤، ١٩٦١م.
- كتاب عمدة الأدباء في معرفة ما يُكتب بالألف والياء، تحقيق: جاسر أبو صفية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، س١٧، ع٤٤، عمّان، ١٤١٣هـ.
- الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله، عزّ وجل، تحقيق: محبي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧١م.
- أندرس، جيرهارد، أصل الخط العربي وتطوره، من ضمن كتاب الأساس في فقه اللغة العربية، أشرف على تحريره: فولفد يتريش فيشر، ترجمة: سعيد بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، ط٢، ٢٠١٠م.
- أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ط، ١٩٩٠م.
- أوكان، عمر، دلائل الإملاء وأسرار الترقيم، دار إفريقيا الشرق، بيروت، د.ط، ١٩٩٩م.
- أ. هوداس، محاولة في الخط المغربي، تعريب: عبد المجيد التركي، حولية الجامعة التونسية، ع٣، تونس، ١٩٦٦م.

- ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، شرح كتاب الجمل للزجاجي، تحقيق: حسين علي السعدي، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٣م.
-، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد عبد الكريم، د.ط، د.ت.
- الباتل، محمد، ها أنا...ها أنا ذا، مجلة جامعة الملك سعود، الآداب، مج ٢، الرياض، ١٤١٠هـ.
- باقر، طه، أصل الحروف الهجائية وانتشارها، مجلة سومر، س ١، ج ١، بغداد، ١٩٤٥م.
- باكلا، محمد، النظام الصوتي العربي، من ضمن كتاب ندوة توحيد معايير النقل الكتابي لأسماء الأعلام العربية: الأبعاد الأمنية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٣م.
- باي، ماريو، أسس علم اللغة، ترجمة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط ٨، ١٩٩٨م.
- البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، صحّحه وشرحه ونشره: محب الدين الخطيب، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وقصي محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، ط ١، ١٤٠٣هـ.
- بدوي، عبد الفتاح، كينونة اللغة العربية، تقديم: إبراهيم صلاح الهدهد، مجلة الأزهر، نشرة إلكترونية.
- البدوي، محمود سيبويه، المصاحف العثمانية: المصحف الكوفي، مجلة كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، ع ١، ١٤٠٢-١٤٠٣هـ.
- برجشتراسر، أصول نقد النصوص ونشر الكتب، إعداد وتقديم: محمد حمدي البكري، دار المريخ، الرياض، د.ط، ١٤٠٢هـ.
- التطور النحوي للغة العربية، ترجمة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٤م.

- بركة، بسام، علم الأصوات العام، مركز الإنماء القومي، بيروت، د.ط، ١٩٨٨م.
- برهام، إبراهيم، أوليات الدراسة اللسانية عند العرب (النقط)، بحوث كلية اللغة العربية، س٢، ع٢، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ.
- برهوم، عبد الهادي، آراء النحاة في (حاشا)، مجلة الجامعة الإسلامية (الدراسات الإنسانية)، مج١٦، ع١، فلسطين، ٢٠٠٨م.
- بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبد التواب، جامعة الرياض (الملك سعود حالياً)، الرياض، ١٩٧٧م.
- البستاني، بطرس، دائرة المعارف، بيروت، ١٨٧٦م.
- بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، دار غريب، القاهرة، د.ط، ١٩٩٨م.
- علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، د.ط، ٢٠٠٠م.
- اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب، القاهرة، د.ط، ١٩٩٩م.
- بطرس، أنطونيوس، موسوعة الإملاء العربي، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ط١، ٢٠١١م.
- البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، القسم الأول والثاني، تحقيق: مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، مطبوعات دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ط، ١٩٩٦م.
- بعلبكي، رمزي، الكتابة العربية والسامية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨١م.
- البغدادي، أبو القاسم عبد الله بن عبد العزيز، كتاب الكُتاب وصفة الدواة والقلم وتصريفها، من ضمن كتاب موسوعة تراث الخط العربي، تحقيق: هلال ناجي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.
- بلعيد، صالح، في قضايا فقه اللغة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، د.ط، ١٩٩٥م.

- البلغيثي، أحمد مأمون، استدراك الفلتنة على من قَطَعَ بقطع همزة البتة، تحقيق: عبد القادر أحمد عبد القادر، مجلة آفاق الثقافة والتراث، س ٩، ع ٣٣، مركز جمعة الماجد، دبي، ٢٠٠١م.
- البلوي، أبو الحجاج يوسف بن محمد، ألف با، تصحيح: مصطفى وهبي، المطبعة الوهبية، القاهرة، د.ط، ١٢٨٧هـ.
- البناء، أحمد بن محمد، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط ١، ١٩٨٧م.
- بن سلامة، البشير، اللغة العربية ومشاكل الكتابة، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٧١م.
- بن عربية، راضية، الصوت اللغوي والحوسبة الآلية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع ٢، جامعة حسبية بن بو علي، الشلف، الجزائر، ٢٠٠٩م.
- البهنسي، عفيف، معجم مصطلحات الخط العربي والخطاطين، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط ١، ١٩٩٥م.
- البواب، مروان، رأي في رسم تنوين النصب، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج ٨٣، ج ٢، ٢٠٠٨م.
- البوني، محمد حسن، الأسلوب المفيد في تسهيل طبع وضبط الكلمات اللغوية العربية والتركية والفارسية، د.م، دن، د.ط، د.ت.
- البياع، خالدية، الهمزة في اللغة العربية، دار الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٩٥م.
- بيطار، إلياس، الأجدية الفينيقية والخط العربي، دارالمجد، دمشق، ط ١، ١٩٩٧م.
- بيلا، شارل، مشاكل نقل الأصوات اللغوية، مجلة اللسان العربي، ع ١٤، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ١٩٦٤م.

- التازي، عبد الهادي، ترتيب الحروف الأبجدية بين المشاركة والمغاربة، مجلة مجمع اللغة العربية، ج ٥٦، القاهرة، ١٩٨٥م.
- التل، مصطفى، تطور الحروف العربية على آثار القرن الهجري الأول الإسلامية، مطابع دار الشعب، عمّان، ط ٢، ١٩٨١م.
- التميمي، حيدر، العلة الإملائية: دراسة في رسم الكلمة العربية، دارالكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٩م.
- تيمور، محمود، ضبط الكتابة العربية، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ١٩٥١م.
- الثماني، عمر بن ثابت، شرح التصريف، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٩٩٩م.
- الجاربردي، أحمد بن الحسن، شرح الشافية، من ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٩٨٤م.
- الجاسر، حمد، قواعد الإملاء ومسائل آخر، مجلة العرب، س ٣١، ج ٣-٤، الرياض، ١٩٩٦م.
-، يينيم مألّف الساجعات ومرتع الشوادن قديماً، مجلة العرب، س ٢٦، ج ٩-١٠، الرياض، ١٤١٢هـ.
- الجبالي، حمدي، الكوفيون والرسم الإملائي، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، مج ٦، ع ١٤، جامعة الزرقاء، الأردن، ٢٠٠٤م.
- جبل، محمد حسن، المختصر في أصوات اللغة العربية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ٤، ٢٠٠٦م.
- الجبوري، سهيلة، أصل الخط العربي وتطوره حتى نهاية العصر الأموي، مطبعة الأديب، بغداد، ١٩٧٧م.
-، الخط العربي وتطوره في العصور العباسية في العراق، مطبعة الزهراء، بغداد، د.ط، ١٩٦٢م.

- الجبوري، يحيى، الخط والكتابة في الحضارة العربية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٤م.
- ابن الجراح، أبو عبد الله محمد بن داود، مَنْ اسمه عمرو من الشعراء، تحقيق: عبد العزيز المانع، مطبعة المدني، القاهرة، ط ١، ١٤١٢هـ.
- جرندلر، بياترس، تاريخ الخطوط والكتابة العربية من الأنباط إلى بدايات الإسلام، ترجمة: سلطان المعاني، وفردوس العجلوني، بيت الأنباط، الأردن، د. ط، ٢٠٠٤م.
- الجزائري، طاهر، إرشاد الألبا إلى طريق تعليم ألف با، طبع على نفقة أحمد بن حسن طيارة، ط ١، ١٣٢١هـ.
-، التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتيان، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ٣، ١٤١٢هـ.
-، توجيه النظر إلى أصول الأثر، المطبعة الجمالية، مصر، ط ١، ١٩١٠م.
-، كتاب الكافي في اللغة، مطبعة كردستان العلمية، القاهرة، د. ط، ١٣٢٦هـ.
- ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه: محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، د. ت.
- الجعبري، برهان الدين إبراهيم بن عمر، جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أرباب القوائد، تحقيق: محمد خضير الزوبعي، دار الغوثاني، دمشق، ٢٠١٠م.
- جعفر، إحسان، مستقبل الكتابة العربية على ضوء معركة الحروف العربية والحروف اللاتينية، مجلة اللسان العربي، مج ١٧، ج ١، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ١٩٧٩م.
- جمعة، إبراهيم، قصة الكتابة العربية، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، د. ت.
- جمعة، فتحي، اللغة الباسلة، دار النصر، القاهرة، ط ٥، ٢٠٠٠م.
- الجنابي، أحمد نصيف، نوافذ على فقه اللغة العربية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط ١، ٢٠١٠م.

- الجندي، أحمد، بين الحركات والحروف في الإعراب، مجلة مجمع اللغة العربية، ٥٧٤، القاهرة، ١٩٨٥م.
- الجندي، علي، ومحمد صالح سمك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، أطوار الثقافة والفكر في ظلال العروبة والإسلام، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٦٠م.
- جنزلي، رياض، ومحمد سليمان، المرجع في الكتابة العربية، معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٥م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الألفاظ المهموزة وعقود الهمز، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٩هـ.
.....، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٩٣م.
-، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م.
- جواد، مصطفى، أمالي مصطفى جواد في فن تحقيق النصوص، أعددّها للنشر وعلّق عليها: عبد الوهاب محمد علي، مجلة المورد، مج٦، ع١٤، وزارة الإعلام، العراق، ١٩٧٧م.
- الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد، المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ط٢، ١٩٦٩م.
- جولدتسهير، مذاهب التفسير الإسلامي، ترجمة: عبد الحليم النجار، مكتبة الخانجي، مصر، ومكتبة المثني، بغداد، د.ط، ١٣٧٤هـ.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٩٠م.

- جويدي، محاضرات أدبيات الجغرافيا والتاريخ واللغة عند العرب، منشورات مجلة الجامعة المصرية، القاهرة، د.ط، د.ت.
- جويدي، درويش، الهمزة في العربيّة، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط١، ١٤٣٢هـ.
- جيلالي، حلام، المحارف العربية المنفصلة والكتابة المشكولة، مجلة اللسان العربي، ع٥٢٤، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ٢٠٠١م.
- حاتم، عماد، في فقه اللغة وتاريخ الكتابة، المنشأة العامة، طرابلس، ليبيا، ط١، ١٩٨٢م.
- حجازي، محمود فهمي، تيسير الكتابة العربية، حوية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، ع٥٤، جامعة قطر، قطر، ١٩٨٢م.
- علم اللغة العربية: مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، دار غريب، القاهرة، د.ط، د.ت.
- مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، د.ط، د.ت.
- الحداد، محمد، بغية الأدباء في فن الإملاء، مطبعة الآداب، مصر، ١٣٢٨هـ.
- حركات، مصطفى، الكتابة والقراءة وقضايا الخط العربي، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- الحريري، أبو محمد القاسم بن علي، درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي القرني، دار الجيل، بيروت، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٩٩٦م.
- حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، د.ط، ١٩٧٩م.
- اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، د.ط، ٢٠٠١م.
- الحسن، صالح، الرسم الإملائي: الواقع وآفاق التطوير، دار عالم الكتب، الرياض، ط١، ١٤٣١هـ.

-، الكتابة العربية من النقوش إلى الكتاب المخطوط، دار الفيصل،
الرياض، د.ط، ٢٠٠٣م
- حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط٣، د.ت.
- حسن، عزة، مقدمة تحقيق كتاب المحكم في نقط المصاحف، دار الفكر
المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، إعادة الطبعة الثانية، ١٩٩٧م.
- حسين، محمود حاج، تاريخ الكتابة العربية وتطورها وأصول الإملاء العربي،
منشورات وزارة الثقافة، سوريا، ٢٠٠٤م.
- خطاب، وحيد راشد، الكتابة والخط في التراث العربي، رسالة دكتوراه، جامعة
اليرموك، الأردن، ٢٠٠٤م.
- حلمي، محمود، أربعة نماذج مبكرة من الخط الإسلامي الأثري، مجلة عالم
الفكر، مج ١٩، ع ١، وزارة الإعلام، الكويت، ١٩٨٨م.
- الحلوجي، عبد الستار، المخطوط العربي، مكتبة مصباح، جدة، ط ٢، ١٩٨٩م.
- حماد، خليل، وآخرون، الموسوعة الغراء في تعليم قواعد الإملاء، مكتبة سمير
منصور، غزة، فلسطين، ط ١، ٢٠٠٦م.
- الحمد، غانم قدوري، رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، اللجنة الوطنية
للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، بغداد، ط ١، ١٤٠٢هـ.
-، علم الكتابة العربية، دار عمار، عمان، ٢٠٠٤م.
-، مراجعة عدد من النظريات المتعلقة برسم المصحف في ضوء
علم الخطوط القديمة، من ضمن كتاب بحوث المؤتمر الدولي لتطوير
الدراسات القرآنية، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٣٤هـ.
-، موازنة بين الضبط في الرسم المصحفي والرسم القياسي، مجلة
البحوث والدراسات القرآنية، س ٤، ع ٧، مجّع الملك فهد لطباعة المصحف
الشريف، المدينة النبوية، ١٤٣٠هـ.

- حمدان، عمريوسف، مشروع المصاحف الثاني في العصر الأموي، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، س٢، ع٤، مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٤٢٨هـ.
- حمدون، رزان غسان، المخطوطات القرآنية في صنعاء من القرن الأول الهجري وحفظ القرآن الكريم بالسطور، رسالة ماجستير، الجامعة اليمنية، صنعاء، ٢٠٠٤م.
- الحمزاوي، محمد، أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
- حمزة، حسن، ألف الفصل، حوثيات الجامعة التونسية، ع٣٢، تونس، ١٩٩١م.
- الحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء في العربية، دار جرير، عمّان، ط١، ٢٠١٢م.
- فن الترقيم في اللغة العربية أصوله وعلاماته، دار عمار، عمّان، ط١، ١٤١٢هـ.
- الهمزة التي ليس لها تكأة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، س١٦، ع٤٢-٤٣، ١٤١٣هـ.
- الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، د.ط، ١٩٧٧م.
- حميد الله، محمد، نحو استكمال علامات الرسم الإملائي في القرآن الكريم، ترجمة: محيي الدين بلتاجي، مجلة دراسات عربية وإسلامية، ع٨، كلية دار العلوم، القاهرة، ١٩٨٩م.
- الحميدي، عبد الرحمن، الأسماء المركبة أنواعها وإعرابها: دراسة نحوية، مجلة الدرعية، س٧، مج٧-٨، الرياض، ١٤٢٥هـ.
- الحميري، بشير، مصحف جامعة توبنجن رقم (MaV1165): دراسة وصفية تحليلية، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، ع٢٠، جدة، ١٤٣٦هـ.
- معجم الرسم العثماني، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض، ط١، ١٤٣٤هـ.

- الحنفي، جلال، كلام على الإملاء العربي وبحث مفصل في رسم القلم القرآني، د.ط، ١٩٨٨م.
- حنون، مبارك، الصواتة البصرية من لسانيات المنطوق إلى لسانيات المكتوب، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط١، ٢٠١٣م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، ومراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ.
- الهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل، تحقيق: تركي بن سهو العتيبي، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٩م.
- الحياوي، محمد، ما رأي المجامع والمختصين في مزج الضاد بالطاء، مجلة اللسان العربي، ع٣١٤، مكتب تنسيق التعريب، الرياض، ١٩٨٨م.
- الحيدرة، علي بن سليمان، كشف المشكل في النحو، تحقيق: هادي عطية مطر الهلالي، دار عمار، عمان، ط١، ٢٠٠٢م.
- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، الألفات، تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ١٩٨٢م.
- شرح مقصورة ابن دريد، تحقيق: محمود جاسم محمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
- الخراط، أحمد، الهمزة في الإملاء العربي: المشكلة والحل، دار القلم، دمشق، دار العلوم، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.
- خسارة، ممدوح محمد، تهجين الأبجدية العربية: المعجم الكبير أنموذجاً، مجلة التعريب، سوريا، ع٥٣، ٢٠١٧م.
- الخضري، محمد بن مصطفى، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.

- الخطيب، عبد اللطيف، أصول الإملاء، دار سعد الدين، دمشق، ط ٣، ١٩٩٤م.
- معجم القراءات، دار سعد الدين، دمشق، ط ١، ٢٠٠٢م.
- موسوعة قواعد الكتابة العربية، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط ١، ٢٠١١م.
- الخطيب، عدنان، المعجم العربي بين الماضي والحاضر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط ٢، ١٩٩٤م.
- الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد، سر الفصاحة، دارالكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٢م.
- ابن خلدون، عبد الرحمن، تاريخ ابن خلدون (ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر)، ضبط نصّه ووضع حواشيه: خليل شحادة، راجعه: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠١م.
- مقدمة ابن خلدون، طبعة دار الشعب، القاهرة، د. ط، د. ت.
- ابن خلف الكاتب، أبو الحسن علي بن خلف، مواد البيان، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط ١، ١٤٢٤هـ.
- ابن خَلْكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د. ت، د. ط.
- خليفة، الجنيد، نحو عربية أفضل، دار مكتبة الحياة، بيروت، د. ط، د. ت.
- خليفة، شعبان، الكتابة العربية في رحلة النشوء والارتقاء، دار العربي، القاهرة، د. ط، ١٩٨٩م.
- خليفة، عبد الفتاح، تيسير الكتابة والقراءة، مجلة صحيفة دارالعلوم، س ٨، ع ١، جامعة القاهرة، ١٩٤١م.
- خليل، حلمي، الكلمة: دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، د. ط، ١٩٩٨م.

- خليل، محمود، في سبيل اللغة: رسالة في الترقيم والحكاية والخطاب والأسلوب النزيه، مطبعة الإرشاد، الإسكندرية، د.ط، ١٣٤٧هـ.
- خوالدة، طارق، رسم المصحف في ضوء الكتابات السامية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٢م.
- الخوام، رياض، (مهما) وخلافات النحويين حولها، مجلة جامعة أم القرى، س ٣، ع ٣، مكة المكرمة، ١٤١٠هـ.
- الخوري، مارون غصن، علامات الوقف في اللغة العربية وكيف نستعملها، مجلة الهلال، س ٣٧، ج ٥، مصر، ١٩٢٩م.
- الخولي، فتحي، دليل الإملاء وقواعد الكتابة العربيّة، مكتبة خزام، جدة، ١٩٧٠م.
- دارغوث، رشاد، هل اللغة العربية صعبة؟ كيف يمكن تسهيلها؟ مجلة اللسان العربي، ع ٥، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ١٩٦٧م.
- الدالي، عبد العزيز، البرديات العربيّة، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ط ١، ١٩٨٣م.
-، الخطاطة الكتابة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٠م.
- الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، أوراق غير منشورة من كتاب المحكم، تحقيق: غانم قدوري الحمد، مجلة كلية الإمام الأعظم، ع ٤، بغداد، ١٩٧٨م.
-، المحكم في نقط المصاحف، تحقيق: عزة حسن، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، إعادة الطبعة الثانية، ١٩٩٧م.
-، المقنع في رسم مصاحف الأمصار مع كتاب النقط، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، د.ط، د.ت.
- ابن أبي داود، أبو بكر عبد الله بن سليمان السجستاني، كتاب المصاحف، تحقيق: محبّ الدين واعظ، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت، ط ٢، ١٤٢٣هـ.
- الدايل، عبد الله، طه ويس بين العَلَمِيّة والحرفيّة، مجلة دار الملك عبد العزيز، س ٢١، ع ٢، الرياض، ١٤١٦هـ.

- الدَّجني، فتحي عبد الفتاح، أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط١، ١٩٧٤م.
- ابن درستويه، أبو محمد عبد الله بن جعفر، رسالة في شرح ما يُكتب بالياء من الأسماء المقصورة والأفعال، تحقيق: محمد بدوي المختون، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج٢٣، ج٢، القاهرة، ١٩٧٧م.
- كتاب الكُتَّاب، تحقيق: إبراهيم السامرائي، وعبد الحسين الفتلي، مؤسسة دار الكتب الثقافية، الكويت، ط١، ١٩٧٧م.
- ابن دريد، محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي بعلبكي، دارالعلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.
- ابن الدُّريهم، علي بن محمد، مفتاح الكنوز في إيضاح المرموز، من ضمن كتاب علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب، تحقيق: محمد مرياتي، ويحيى ميرعلم، ومحمد حسان الطيان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د.ت، د.ط.
- الدسوقي، محمد علي، اختزال الشكل، مجلة صحيفة دارالعلوم، س٥، ع٤، القاهرة، ١٩٣٩م.
- دفتر، ناهض عبد الرزاق، تاريخ الخط العربي، دار المناهج، عمَّان، ط١، ٢٠٠٨م.
- الدقاق، عمر، قواعد الإملاء العربي: نظرات في غابرها وحاضرها، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج٩٣، ج٤، ١٩٩٨م.
- الدقر، عبد الغني، معجم القواعد العربية في النحو والتصريف وذُيِّل بالإملاء، دارالقلم، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ.
- دك الباب، جعفر، الساكن والمتحرك في علم اللغة العربية، مجلة اللسان العربي، ع٢٠٤، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ١٩٨٣م.
- الدليمي، عدنان، تيسير تعلم الإملاء والترقيم، الموسم الثقافي السادس عشر لمجمع اللغة العربية الأردني، عمَّان، ١٩٩٨م.

- ابن الدّهان، أبو محمد سعيد بن المبارك، باب الهجاء، تحقيق: فائز فارس،
مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- الدوري، عدنان، ضبط النص عند العلماء المحققين، مجلة آفاق الثقافة
والتراث، س ١٦، ع ٦٢، مركز جمعة الماجد، دبي، ١٤٢٩هـ.
- الدومينيكي، مَرْمَرَجِي، اقتراح في الحروف الدخيلة والحركات الفرعية، مجلة
المجمع العلمي العربي، مج ٨، ج ١، دمشق، ١٩٢٨م.
- هل العربية منطقيّة؟ أبحاث ثنائية ألسنية، مطبعة المرسلين
اللبنانيين، لبنان، ١٩٤٧م.
- دويدري، محمد، ووجهة السطل، معالم الإملاء، منشورات دار الحكمة،
دمشق، ط ١، ١٩٦٩م.
- دياب، كوكب، الخط العربي بين الماضي والحاضر، من ضمن كتاب ندوة
مؤتمر اللغة العربية أمام تحديات العولمة، المجلس العالمي للغة العربية،
الدورة الثالثة، بيروت، ٢٠٠٥م.
- دياب، محمد، تاريخ آداب اللغة العربية، مطبعة جريدة الإسلام، مطبعة
الترقي، القاهرة، د.ط، ١٩٠٠م.
- ديروش، فرنسوا، المدخل إلى علم الكتاب المخطوط بالحرف العربي، ترجمة:
أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ٢٠٠٥م.
- ديم، فرنر، تطور قواعد الإملاء والترقيم العربيّة، من ضمن كتاب الأساس
في فقه اللغة العربيّة، أشرف على تحريره: فولفد يتريش فيشر، ترجمة:
سعيد بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، ط ٢، ٢٠١٠م.
- لمحات عن تطور الكتابة (محاضرة ألقاها بكلية اللغة العربية
بالقاهرة)، حرّرها وترجمها: عبد الفتاح البركاوي، حولية كلية اللغة العربية
بالقاهرة، ١٩٩٣م.

- ديوان، موسى، كيف نعبر عن الحروف الإفرنجية E.G.O.P.V بحروف عربية لا إبهام فيها ولا إشكال، مجلة المقتطف، ع٤، مصر، ١٩٢٩م.
- ذنون، يوسف، الكتابة وفن الخط العربي: النشأة والتطور، دار النوادر، سوريا، ط١، ١٤٣٣هـ.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١١، ١٩٩٦م.
- طبقات القراء، تحقيق: أحمد خان، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.
- الذيب، سليمان، قواعد اللغة النبطية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط٢، ١٤٣٢هـ.
- الراجحي، شرف الدين، في قواعد الكتابة العربية والأخطاء الشائعة فيها، دار المعرفة، الإسكندرية، ٢٠٠٠م.
- الرازي، أبو حاتم أحمد بن حمدان، كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، تحقيق: حسين الهمداني، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ط١، ١٩٩٤م.
- الرازي، فخر الدين محمد بن ضياء الدين عمر، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٨١م.
- الرازي، أبو الفضائل أحمد بن محمد، كتاب الحروف، تحقيق: رشيد العبيدي، مجلة المورد، مج٣، ع٤٤، بغداد، ١٩٧٤م.
- راشد، سيد فرج، الكتابة من أقلام الساميين إلى الخط العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٤م.
- الرفاعي، مصطفى صادق، تاريخ آداب العرب، دار الناشر العربي، بيروت، ١٩٩٩م.

- الراميني، فواز، موسوعة الأقصى اللغوية الشاملة في رسم الحرف العربي والإملاء والترقيم، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ٢٠١٠م.
- رباع، محمد، ملامح من إشكالات الإملاء والأداء في العربية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، مج١٣، ع١٤، نابلس، فلسطين، ١٩٩٩م.
- الرحماني، محمد قنديل، سلم الارتقاء على خلاصة الإملاء، دار الظاهرية، الكويت، ط١، ٢٠١٧م، مصورة عن طبعة مطبعة السعادة بمصر.
- رشدان، محمد، الكتابة العربية من حروف سيناء إلى التنقيط والضوابط والترقيم، مجلة رسالة المعلم، مج١٣، ع٢٤، الأردن، ١٩٦٩م.
- رشدي، زاكية، تاريخ اللغة السريانية، مجلة كلية الآداب، مج٢٤، ج١، جامعة القاهرة، ١٩٦٢م.
- رشواني، سامر، نشأة الإعجام في الخط العربي وأثره في رسم المصحف العثماني في ضوء المكتشفات الحديثة، من ضمن كتاب المناهج الحديثة في الدرس القرآني، مدارك للنشر، بيروت، ط١، ٢٠١١م.
- رضا، أحمد، رسالة الخط، مطبعة العرفان، صيدا، د.ط، ١٩١٤م.
- معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ط، ١٩٥٨م.
- رضي الدين، محمد بن الحسن الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محبي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ط، ١٩٨٢م.
- شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: حسن حفطي، ويحيى مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ط١، ١٩٩٧م.
- الرماضنة، مهدي، رسم الكتابة العربية عبر العصور: دراسة في حركة التطور والتجديد، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٧م.

- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، معاني الحروف، تحقيق: عرفان بن سليم
الدمشقي، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط ١، ٢٠٠٥م.
- الرواشدة، حامد، أساسيات في قواعد الخط العربي والإملاء والترقيم، دار
الحامد، عمّان، ط ١، ٢٠١٢م.
- روبر، جيوفري، الطباعة العربيّة المبكرة في أوروبا، من ضمن كتاب لغات
الشرق الأوسط وثورة الطباعة: حوار بين الثقافات، تحرير: إيڤا هانبيت،
وزميلها، ترجمة: ضرار صالح، وفؤاد فرسوني، مركز الملك فيصل للبحوث،
والدراسات الإسلامية، الرياض، ٢٠١٠م.
- الروسان، سليم، قواعد الكتابة والترقيم والخط، عمّان، دن، ط ١، ١٩٨٩م.
- زايد، فهد خليل، علامات الترقيم في اللغة العربيّة، دار يافا، عمّان، ط ١، ٢٠١١م.
- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، كتاب الواضح، تحقيق: عبد الكريم
خليفة، دار جليس الزمان، عمان، ط ٢، ٢٠١١م.
- الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر، ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة
والبصرة، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- الزبيدي، محمد مرتضى بن محمد، تاج العروس من جواهر القاموس،
تحقيق: فريق من الباحثين، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،
الكويت، ط ١، سلسلة صدرت في أعوام متتابعة.
-
حكمة الإشراق إلى كُتّاب الأفاق، عني بإخراجه: محمد طلحة
بلال، مطبعة المدني، القاهرة، د.ط، د.ت.
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السّري، الإبانة والتفهيم عن معاني بسم الله
الرحمن الرحيم، من ضمن كتاب أربع رسائل في النحو، تحقيق: عبد الفتاح
سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، د.ط، د.ت.
-
معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب،
بيروت، ط ١، ١٩٨٨م.

- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، كتاب الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمّد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، ط١، ١٩٨٤م.
-، كتاب الخط، تحقيق: تركي بن سهو العتيبي، دار صادر، بيروت، ط٢، ٢٠٠٩م.
- زراير، نعوم، الإملاء الفريد، مكتبة اللغة العربية، بغداد، ط٦، ١٤٣٩هـ.
- الزرقاني، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، تحقيق: فواز زمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
- زرقا، أحمد، أسرار الحروف، دار الحصاد، دمشق، ط١، ١٩٩٣م.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط٢، د.ت.
- الزّفتاوي، محمد بن أحمد، منهاج الإصاغة في معرفة الخطوط وآلات الكتابة، من ضمن كتاب موسوعة تراث الخط العربي، تحقيق: هلال ناجي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.
- زكريا، نفوسة، تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، ط١، ١٩٦٤م.
- زكي، أحمد، الترقيم وعلاماته في اللغة العربيّة، قدّم له واعتنى بنشره: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، مصورة عن طبعة المطبعة الأميرية بمصر، ١٩١٢م.
- الزهاوي، جميل، الخط الجديد، مجلة المقتطف، مج٢٠، ع١٠٤، مصر، ١٨٩٦م.
- زهران، البدر اوي، اللغة العربية في عصر الحروب الصليبية، دار العالم العربي، القاهرة، ط١، ٢٠١٣م.
- زيدان، جرجي، تاريخ آداب اللغة العربية، دار الهلال، مصر، د.ط، د.ت.
-، اللغة العربية كائن حيٌّ، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م.

- زين الدين، ناجي، بدائع الخط العربي، وزارة الإعلام، بغداد، د.ط، د.ت.
- الزين، عبد الفتاح، في رسم القرآن، مجلة الفكر العربي المعاصر، ع ٣٨، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٨٦م.
- السامرائي، إبراهيم، دراسات في اللغة، مطبعة العاني، بغداد، د.ط، ١٩٦٦م.
-، رسم الألف المقصورة، مجلة رسالة المعلم، مج ٢٦، ع ٥٤، الأردن، ١٩٨٥م.
-، في شعاب العريية، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٠م.
-، مع أسماء الأعلام العربية الإسلامية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، س ٨، ع ٢٥-٢٦، عمّان، ١٩٨٤م.
- السامرائي، قاسم، علم الاكتناه العربي الإسلامي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط ١، ٢٠٠١م.
- السامرائي، يونس، تيسير الكتابة العريية، مطبعة دار المعرفة، بغداد، ط ١، ١٩٥٥م.
- السّخاوي، علم الدين علي بن محمد، جمال القراءة وكمال الإقراء، تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة التراث، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٨هـ.
-، الوسيلة إلى كشف العقيلة، تحقيق: مولاي محمد الإدريسي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ٢، ١٤٢٤هـ.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السّري، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٩٦م.
-، رسالة النقط والشكل، صححها وترجمها إلى الفارسية: حميد رضا مستفيد، مجلة نامه بهارستان، ع ١٥، إيران، ٢٠٠٩م.
-، كتاب الخط، تحقيق: عبد الحسين محمد، مجلة المورد، مج ٥، ع ٣، بغداد، ١٩٧٦م.
- السعدي، صالح، أرجوزة في علم رسم الخط من نظمه وشرحه، تحقيق: زهير زاهد، وهلال ناجي، مجلة المورد، ع ٤، العراق، ١٩٨٦م.

- السعران، محمود، علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط، د.ت.
- السعيد، سعيد، وعبد الله المنيف، حضارة الكتابة، مكتبة الملك عبد العزيز، الرياض، ط ٣، ١٤٢٥هـ.
- سعيدان، أحمد، حول أبجدية عربية صالحة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع ٣، ٤، عمّان، ١٩٧٩م.
- السغروشي، إدريس، مدخل للصواتة التوليدية، دار توبقال، الدار البيضاء، ١٩٨٧م.
- السقاف، عبد الله، شرح التكميل لخاتمة التسهيل على منظومة الشيخ محمد بن محمد باكثير، مطبعة حجازي، القاهرة، د.ط، د.ت.
- السكاكيني، خليل، مطالعات في اللغة والأدب، دن، د.ط، ١٩٢٥م.
- السلاموني، محمد، دراسة تفصيلية في كتابة الأعلام الإغريقية والرومانية بحروف عربية، مجلة مجمع اللغة العربية، ع ٢٩، القاهرة، ١٩٧٢م.
- سلطاني، محمد، القواعد الموحدة في الكتابة والإملاء، الرياض، دن، ط ١، ١٤١٠هـ.
- سلمان، عدنان، تعقيب على تحقيق (كتاب الكُتَّاب) لابن درستويه، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ٣١، ج ٤، بغداد، ١٩٨٠م.
- سليم، فكري، الأبجدية اللاتينية لكتابة العربية والفارسية، نسخة إلكترونية.
- سليمان، حسين، الهمزة أنواعها وقواعد كتابتها، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، مج ٢٧، ع ٢٤، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، سوريا، ٢٠٠٥م.
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الحديثة، القاهرة، د.ط، د.ت.

- سوسير، فردنان دي، علم اللغة العام، ترجمة: يوثيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، بغداد، د.ط، ١٩٨٥م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ٢، ١٩٨٢م.
- ابن سينا، الحسين بن عبد الله، رسالة أسباب حدوث الحروف، تحقيق: محمد حسان الطيان، ويحيى ميرعلم، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د.ط، د.ت.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتيقان في علوم القرآن، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، د.ط، ١٤٢٦هـ.
- الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ.
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وعلّق عليه: محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٣، د.ت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، د.ط، ١٣٩٩هـ.
- شاكراً، أحمد، مقدمة كتاب المعرب للجواليقي، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ط٢، ١٩٦٩م.
- شاكراً، أحمد، ومحمد الفقي، تحقيق مختصر سنن أبي داود للمنذري، وبهامشه معالم السنن للخطابي، وتهذيب ابن القيم، مصورة دار المعرفة، بيروت، د.ط، د.ت.

- شاكر، محمد، خلاصة الإملاء، دار الظاهرية، الكويت، ط١، ٢٠١٧م، مصورة عن طبعته الثانية لمطبعة النهضة بمصر عام ١٩١٣م.
- شاهين، عبد الصبور، تاريخ القرآن، دارالمعالم الثقافية، القاهرة، د.ط، ١٩٩٨م.
-، في علم اللغة العام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٦، ١٩٩٣م.
-، المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، ١٩٨٠م.
- الشايب، فوزي، الحركات نقطة الضعف في الدراسات الصوتية عند العرب، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي، س٢٠، ع٨٠، جامعة الكويت، ٢٠٠٢م.
- ابن الشجري، هبة الله بن علي الحسني، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م.
- الشدياق، أحمد فارس، اللفيف في كل معنى طريف، مالطا، ط١، ١٨٣٩م.
- الشرتوني، رشيد، مبادئ العربية في الصرف والنحو، دارالمشرق، بيروت، ط١٦، ٢٠٠٨م.
- شرشال، أحمد، التوجيه السديد في رسم وضبط بلاغة القرآن المجيد، د.ن، د.ط، د.ت.
- شطناوي، منير، وعمر خليل، الإيقاع الصوتي في نسق الألفبائية العربية، مجلة جامعة دمشق، مج٢٦، ع١٦، ٢٠١٠م.
- شكري، أحمد، الترجيح والتعليل لرسم وضبط بعض كلمات التنزيل، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، ع٣، جدة، ١٤٢٨هـ.
- شلبي، عبد الفتاح، الإمالة في القراءات واللهجات العربية، دار الشروق، جدة، ط٣، ١٩٨٣م.

- رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم: دوافعها ودفعها، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٤، ١٤١٩هـ.
- شلبي، هند، القراءات بإفريقية من الفتح إلى منتصف القرن الخامس، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٣م.
- الشمسان، إبراهيم، أين نرسم تنوين المنصوب؟ من ضمن كتاب (فكيد اللغة العربية الأستاذ الدكتور مصطفى النحاس: سيرة وتحية)، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب بجامعة الكويت، ط١، ٢٠١٠م.
-، التخلص من المتماثلات خطأ، من ضمن كتاب الشاذليات، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٧م.
-، مقال وكتب ورجال، راجعه وقدمه: علي البارقي، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، ط١، ٢٠٢٠م.
-، من شجون اللغة، نادي القصيم الأدبي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٨هـ.
- الشنقيطي، عبد الله، الإيضاح الساطع على المحتوي الجامع رسم الصحابة وضبط التابع، صحَّحه وقدم له: الشيخ بن محمد بن أحمد، دن، ط١، ١٩٩٨م.
- الشهابي، زهير، مشروع بكتابة الحركات بحروف عربية واستعمال أجدية واحدة للطبع والكتابة، مجلة المجمع العلمي العربي، مج٩، ج١١، دمشق، ١٩٢٩م.
- الشهابي، مصطفى، أهم القرارات العلمية في مجلة مجمع اللغة العربية، مجلة المجمع العلمي العربي، مج٣٢، ج١، دمشق، ١٩٥٧م.
- شوحان، أحمد، رحلة الخط العربي من المسند إلى الحديث، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، نسخة إلكترونية، ٢٠٠١م.
- شوقي، إسماعيل، الخط العربي ومستقبله في الطباعة، مجلة المجلة، ١٣٩ع، القاهرة، ١٩٦٨م.

- الشوملي، قسطندي، الأبجدية الصوتية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني،
س ٦، ١٦٤، عمّان، ١٩٨٣م.
- صاحب مقدمة كتاب المباني، من ضمن كتاب (مقدمتان في علوم القرآن)،
نشره وصحّحه: أرثر جفري، مكتبة الخانجي، القاهرة، د. ط، ١٩٥٤م.
- صافي، محمود، صوى الإملاء، مكتبة الروضة، حمص، سوريا، ط ٣، ١٩٨٤م.
- صالح، إلياس، صور الحروف العربية، مجلة المقتطف، س ١٧، ج ٤، مصر، ١٨٩٣م.
- صالح، زكي، الخط العربي، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، د. ط، ١٩٨٢م.
- الصالح، صبيح، مباحث في علوم القرآن، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٩، ١٩٩٦م.
- صالح، عبد الرحمن الحاج، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،
منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ج ١، الجزائر، ٢٠٠٧م.
- صالح، عبد العزيز حميد، وناهض دفتر، صلاح العبيدي، الخط العربي،
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٠م.
- صالح، فخري، اللغة العربية أداءً ونطقاً وإملاءً وكتابة، مطابع الوفاء، مصر،
د. ط، د. ت.
- الصاوي، محمد، كتابة العربية بالحروف اللاتينية الأبعاد التربوية
والسياسية، بحث منشور على الشبكة العالمية.
- الصبان، محمد بن علي، الرسالة الكبرى في البسملة، تحقيق: فوز زمري،
وحبيب المير، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٧م.
-
حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،
تحقيق: طه عبد الرؤوف سعيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د. ط، د. ت.
- صبري، عثمان، نحو أبجدية جديدة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٤م.
- صروف، يعقوب، التكلم بالعربية المعربة، مجلة المقتطف، مج ٧٤، ج ٤،
مصر، ١٩٢٩م.

- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، تحقيق: السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٧م.
- الوافي بالوفيات، حققه واعتنى به: أحمد الأرنؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.
- الصقار، سامي خماس، مشكلة كتابة الأسماء في الدراسات التاريخية ووسائل الإعلام، مجلة الدارة، الرياض، س١٨، ع٢٤، ١٤١٣هـ.
- الصُّلوي، إبراهيم، مباحث في تاريخ اللغة العربية (اللغة والكتابة)، جامعة صنعاء، صنعاء، ط١، ٢٠١٠م.
- الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى، أدب الكتاب، تحقيق: محمد بهجة الأثري، المكتبة العربية، بغداد، المطبعة السلفية، القاهرة، د.ط، ١٣٤١هـ.
- الصُّويعي، عبد العزيز، أصول الحرف الليبي، الدار الجماهيرية، ليبيا، ط١، ١٩٩٩م.
- الحرف العربي تحفة التاريخ وعقدة التقنية، الدار الجماهيرية، ليبيا، ط١، ١٩٨٩م.
- صيني، سعيد، قواعد أساسية في البحث العلمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
- الضباع، علي، سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، تنقيح: محمد خلف الحسيني، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ط١، ١٩٩٩م.
- الضحيان، سليمان، مسائل الخلاف في الإملاء، مجلة العلوم العربية والإنسانية، مج٥، ع٢٤، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٢م.
- ضمرة، إبراهيم، الخط العربي جذوره وتطوره، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط٣، ١٩٨٨م.
- ضومط، جبر، بحث في الهاء، مجلة لغة العرب، س٤، ج٧، بغداد، ١٩٢٧م.

- ضيف، شوقي، المجمع اللغوي في خمسين عاماً (١٩٨٤-١٩٣٤م)، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٨٤م.
-، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط٧، د.ت.
- الطباع، عمر، الوسيط في قواعد الإملاء والإنشاء، مكتبة المعارف، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
- طريه، أدما، معجم الهمزة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- طوم، مصطفى، سراج الكتبة شرح تحفة الأحبة في رسم الحروف العربيّة، دار البصائر، دمشق، ط٢، ١٤٠٠هـ.
- الطناحي، طاهر، هل يمكن إصلاح الحروف العربيّة؟ مجلة الهلال، س٤٢، ج٦، مصر، ١٩٣٤م.
- الطويراني، حسن حسني، كتاب خط الإشارات، مطبعة النيل، مصر، ط١، ١٣١٠هـ.
- الطيان، محمد، ومروان البواب، قواعد الإملاء والعدد وعلامات الترقيم (ملحق بالقاموس المحيط)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ٢٠٠٥م.
- الطيب، عبد الجواد، دراسة في قواعد الإملاء، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٧، ١٤٢٧هـ.
- ظاظا، حسن، الساميون ولغاتهم، دمشق، دار القلم، الدار الشامية، بيروت، ١٩٩٠م.
- الظاهري، أبو عبد الرحمن بن عقيل، علامات الترقيم فكراً لا تقليداً (توطئة، والفاصلة)، مجلة الفيصل، س٢٣، ع٢٦٩، دار الفيصل الثقافية، الرياض، ١٤١٩هـ.
- عاشور، عبد القادر، حروف التاج وعلامات الترقيم ومواضع استعمالها، وزارة المعارف العمومية، القاهرة، ١٩٣٢م.
- عبابنة، يحيى، التطور السيميائي لصور الكتابة العربية: دراسة تاريخية مقارنة بين العربية والكتابات السامية، جامعة مؤتة، الأردن، ط١، ٢٠٠٠م.

- عبادة، عبد الفتاح، انتشار الخط العربي في العالم الشرقي والعالم الغربي، مطبعة هندية بالموسكي، القاهرة، د.ط، ١٩١٥م.
- عبد الباقي، محمد فؤاد، دراسة تحقيق سنن ابن ماجه، طبعة الباي الحلبي، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، د.ط، د.ت.
- عبد التواب، رمضان، الخط العربي وأثره في نظرة اللغويين القدامى إلى أصوات العلة، مجلة المجلة، ١٣٩٤، القاهرة، ١٩٦٨م.
- فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٦، ١٩٩٩م.
- مشكلة الهمزة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ.
- مقدمة تحقيق تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه، تحقيق: محمد بدوي المختون، ومراجعة: رمضان عبد التواب، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٨م.
- مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٥م.
- عبد الجليل، حسني، علم كتابة اللغة العربية والإملاء، دار السلام، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.
- عبد الدايم، محمد، الكتابة العربية نظام بين نظامين، من ضمن كتاب نظام الكتابة العربية: النشوء والتطورات، تحرير: محمد الغامدي، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، ط١، ١٤٣٨هـ.
- عبد الرحمن، أحمد، رأي في كتابة الألف المقصورة، مجلة اللسان العربي، ع٢٦، مكتب تنسيق التعريب، الرياض، ١٩٨٨م.
- رأي في كتابة تنوين أواخر الكلمات بالفتحتين، مجلة اللسان العربي، ع٢٤، مكتب تنسيق التعريب، الرياض، ١٩٨٥م.

-، طريقة جديدة وعملية في كتابة الهمزة في اللغة العربية، مجلة اللسان العربي، ع٢٧٤، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ١٩٨٦م.
- عبد الرحمن، طالب، نحو تقويم جديد للكتابة العربية، كتاب الأمة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، ١٩٩٩م.
- عبد الرحمن، نُصرت، حول دلالة (عَمَر) في القسم والدعاء في الشعر الجاهلي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، س٦، ع١٩-٢٠، عمّان، ١٩٨٣م.
- عبد العزيز، محمد حسن، التعريب في القديم والحديث، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط، د.ت.
- عبد الغني، منى، نقط الإعجام، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج١٦، ع٣٤، تكريت، العراق، ٢٠٠٩م.
- عبد الفتاح، محمد، اللبابة في قواعد الكتابة، المطبعة السلفية، مصر، ط١، ١٩٣٠م.
- عبد القادر، حامد، دفاع عن الأبجدية والحركات العربية، مجلة مجمع اللغة العربية، ج١٢، القاهرة، ١٩٦٠م.
- العبدلاوي، قُدور، فلسفة النقط والإعجام بين الجاهلية والإسلام، مجلة جذور، النادي الأدبي الثقافي بجدة، ١٤٣٠هـ.
- عبد الله، رضوان، الهاء العربية الصوت والوظائف، مجلة علوم اللغة، مج١٠، ع٣٤، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- عبد الله، مصطفى، الكتابة وقواعد الإملاء، دار القلم، دبي، ط٢، ١٩٨٨م.
- عبد الله، يوسف، خط المسند والنقوش اليمنية: دراسة لكتابة يمنية قديمة منقوشة على الخشب، من ضمن أبحاث المؤتمر الحادي عشر للآثار في الوطن العربي النقائش والكتابات القديمة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٨٨م.

- عبد المطلب، إبراهيم، الهداية إلى ضوابط الكتابة، شركة مركز كتب الشرق الأوسط، القاهرة، ط ٧، ١٩٧٢م.
- عبده، سمير، السريانية العربية الجذور والامتداد، دار علاء الدين، دمشق، ط ٢، ٢٠٠٢م.
- عبد الواحد، عبد الحميد، النقط في نظام الكتابة العربية: وظيفته وحقيقته نشأته، من ضمن كتاب نظام الكتابة العربية النشوء والتطورات، تحرير: محمد الغامدي، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، ط ١، ١٤٣٨هـ.
- العبيدي، رشيد، لماذا يُحارب الحرف العربي؟ من ضمن كتاب لغة الضاد، ندوة وقائع دائرة علوم اللغة العربية، الجزء الأول، منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٤١٩هـ.
- عثمان، حسني شيخ، كيلا نخطئ في الإملاء وعلامات التقييم والاختصار، دار المنارة، جدة، ط ٢، ٢٠٠٥م.
- عثمان، محمد، تحفة النبهاء في قواعد الإملاء، الدار المصرية للكتاب، مصر، ط ١، ٢٠١٣م.
- العدناني، محمد، معجم الأخطاء الشائعة، مكتبة لبنان، بيروت، د.ط، د.ت.
- معجم الأغلط اللغوية المعاصرة، مكتبة لبنان، بيروت، ط ١، ١٩٨٩م.
- عرب، سلوى محمد، الهمزة: دراسة لغوية وصرفية ونحوية، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ.
- العزاوي، نعمة، دعوى صعوبة الكتابة العربية، من ضمن كتاب لغة الضاد، ندوة وقائع دائرة علوم اللغة العربية، الجزء الخامس، دائرة علوم اللغة، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٤٢٢هـ.

- عز الدين، حفّار، اللسانيات التقابلية وتعريب المصطلح (المستوى الصوتي)،
مجلة التعريب، ع ٣٩، سوريا، ٢٠١٠م.
- العزي، عز الدين أبو المعالي عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني، تصريف
العزي، عني به: أنور بن أبي بكر الشيشي، دار المنهاج، جدة، ط ١، ١٤٢٨هـ.
- عساكر، خليل، الكتابة العربية بين نموها الرأسي ونمو أفقي مقترح، مجلة
الفيصل، س ٤، ع ٢٨٦، الرياض، ١٩٨٠م.
- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري،
صَحَّحَهُ وَحَقَّقَهُ وَرَقَّمَهُ وَنَشَرَهُ: عبد الله بن عبد العزيز بن باز، ومحمد فؤاد
عبد الباقي، ومحَبُّ الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، د. ط، د. ت.
- العسكري، أبو أحمد الحسن بن عبد الله، شرح ما يقع فيه التصحيف
والتحريف، تحقيق: عبد العزيز أحمد، مكتبة مصطفى الباي الحلبي،
القاهرة، ط ١، ١٩٦٣م.
- العشي، محمد أبو الفرج، نشأة الخط العربي وتطوره، مجلة دار الملك عبد
العزيز، مج ٥، ج ١، الرياض، ١٩٧٩م.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق:
صاحب أبو جناح، د. ن، د. ط، د. ت.
-، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة،
بيروت، ١٩٨٧م.
- العطية، خليل، في البحث الصوتي عند العرب، دار الجاحظ، بغداد، د. ط، ١٩٨٣م.
- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن أبي بكر، مقدمة تفسيره، من ضمن
كتاب (مقدمتان في علوم القرآن) نشره وصَحَّحَهُ: أرثر جفري، مكتبة
الخانجي، القاهرة، د. ط، ١٩٥٤م.
- عفيفي، فوزي، نشأة وتطور الكتابة الخطية العربية ودورها الثقافي
والاجتماعي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط ١، ١٩٨٠م.

- العقاد، عباس، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، دار المعارف، القاهرة، ط ٦، د.ت.
-، اللغة الشاعرة، دار نهضة مصر، القاهرة، د.ط، ١٩٩٥م.
- عقراوي، متى، إصلاح الخط العربي، مجلة المقتطف، مج ١٠٦، مصر، ١٩٤٥م.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٠هـ.
- العقيلي، إسماعيل بن ظافر، مرسوم خط المصحف، تحقيق: محمد عمر الجنائني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط ١، ٢٠٠٩م.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤١٦هـ.
- العلايلي، عبد الله، مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد؟ المطبعة العصرية، القاهرة، د.ط، د.ت.
- علي، جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، بيروت، دار العلم للملايين، دار النهضة، بغداد، ط ٢، ١٩٧٨م.
- علي، عبد المنعم إبراهيم، إشكاليّة عدد الأصوات العربية وأسباب الأخطاء الإملائيّة الشائعة وشدة (أل) الشمسيّة، مجلة سرمن رأى للدراسات الإنسانية، مج ١٤، ٥٧٤، جامعة سامراء، العراق، ٢٠١٨م.
- عمار، سام عبد الكريم، نواحي الجمال في نظام الكتابة العربيّة: بحث في بنية الكلمة المكتوبة وحدوده، مجلة التعريب، ع ٤٦، سوريا، ٢٠١٤م.
- عمر، أحمد مختار، أنا واللغة والمجمع، عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٢م.
-، العربية الصحيحة دليل الباحث إلى الصواب اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ١٩٨١م.

- عناني، مصطفى، نتيجة الإملاء وقواعد الترقيم، مطبعة حجازي، القاهرة، ط ٥، ١٩٣٧م.
- عون، حسن، اللغة والنحو: دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، مطبعة رويال، الإسكندرية، ط ١، ١٩٥٢م.
- العوني، عبد الستار، الترقيم في اللغة العربيّة، مجلة العربي، ع ٤٦٦، وزارة الإعلام، الكويت، ذو القعدة ١٤١٤هـ.
- مقاربة تاريخية لعلامات الترقيم، مجلة عالم الفكر، مج ٢٦، ع ٢، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٧م.
- عيسى، فارس، وياسين عياش، ويوسف السحيمات، قواعد الكتابة العربيّة والترقيم، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٩م.
- العيني، بدرالدين أبو محمد محمود بن أحمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ضبطه وصححه: عبد الله محمود عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠١م.
- غازي، زهير، جهود العلماء في إصلاح الكتابة العربيّة، مجلة الذخائر، س ٣، ع ٩٤، بيروت، ٢٠٠٢م.
- الغامدي، سعيد، الخواص النحوية للفظ الجلالة في كلام العرب: عرض ودراسة، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، ع ٦٤، مكة المكرمة، ٢٠١١م.
- الغامدي، محمد، الرسم الكتابي العربي: طبيعته وإشكالاته واتجاهات إصلاحه، مجلة كلية دار العلوم، ع ٥٧٤، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م.
- مرويات الكتابة في التراث العربي: قراءة في حكايات بدء الكتابة وإصلاحها، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، س ٢٤، ع ٩٥٤، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٠٦م.
- غباشي، ابتسام، التاءات في كتب النحاة، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربيّة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ.

- غزالة، حبيب، حروف التاج وعلامات الترقيم، مجلة المجمع العلمي العربي، مج ١٢، ج ١، ٢، دمشق، ١٩٣٢م.
- الغزي، أبو عبد الله محمد بن قاسم، حاشية شرح الشافية للجاريري، تحقيق: عبد الله سرحان القرني، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.
- غصوب، يوسف، إصلاح الأبجدية العربيّة، مجلة الهلال، س ٣٧، ج ٦، مصر، ١٩٢٩م.
- الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربيّة، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط ٢٨، ١٩٩٣م.
- غنام، مؤمن، قطع همزة الوصل في الدرج، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٥١ع، الرياض، ١٤٢٦هـ.
- ف. عبد الرحيم، معجم الدخيل في اللغة العربيّة الحديثة ولهجاتها، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٣٢هـ.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، أقسام الأخبار، تحقيق: علي جابر المنصوري، مجلة المورد، مج ٧، ع ٣، العراق، ١٩٧٨م.
-، التكملة (وهي الجزء الثاني من الإيضاح)، تحقيق: حسن شاذي فرهود، مطبوعات جامعة الملك سعود، ١٤٠١هـ.
-، المسائل الحليّيات، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
- الفاروقي، عبد المجيد، طريقة جديدة للتهجئة والكتابة في اللغة العربية، لندن، ١٩٥٩م.
- الفخراني، أبو السعود أحمد، البحث اللغوي عند إخوان الصفاء، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط ١، ١٩٩١م.
- أبو الفداء الملك المؤيد، عماد الدين إسماعيل بن علي، الكناش في النحو والصرف، تحقيق: علي الكبيسي، وصبري إبراهيم، جامعة قطر، الدوحة، ١٩٩٣م.

- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، وعبد الفتاح شلبي، مصورة عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٩٨٣م.
- المنقوص والممدود، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار المعارف، القاهرة، ط ٣، د.ت.
- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، د.ن، د.ط، د.ت.
- الفرّج، خالد، حاجة الحروف العربيّة إلى الإصلاح، مجلة المجمع العلمي العربي، مج ١٠، ج ١، دمشق، ١٩٣٠م.
- فرحات، جرمانوس، بحث المطالب في علم العربيّة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط ٢، ١٩٩٥م.
- الفُرْخان، كمال الدين علي بن مسعود، المستوفى في النحو، تحقيق: محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية، القاهرة، د.ط، ١٤٠٧هـ.
- فرستيغ، كيس، اللغة العربية تاريخها ومستوياتها وتأثيراتها، ترجمة: محمد الشرقاوي، المشروع القومي للترجمة، العدد (٤٤٣)، ط ١، ٢٠٠٣م.
- الفرماوي، عبد الحي، رسم المصحف ونقطه، المكتبة المكية، مكة المكرمة، دار نور المكتبات، جدة، ط ١، ٢٠٠٤م.
- قصة النقط والشكل في المصحف الشريف، دار النهضة العربيّة، القاهرة، د.ط، د.ت.
- فريحة، أنيس، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، دار النهار، بيروت، د.ط، ١٩٦٦م.
- نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط ٢، ١٩٨١م.
- الفعر، محمد، تطور الكتابات والنقوش في الحجاز منذ فجر الإسلام حتى منتصف القرن السابع الهجري، تهامة للنشر، جدة، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- فندريس، جوزيف، اللغة، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، د.ط، ١٩٥٠م.

- فهمي، عبد العزيز، الحروف اللاتينية لكتابة العربية، دارالعرب، القاهرة، د.ت.
- فهمي، منصور، الكتابة العربية، مجلة المجمع العلمي العربي، مج ٣٢، ج ١، دمشق، ١٩٥٧م.
- فياض، سليمان، استخدامات الحروف العربية، دارالمريخ، الرياض، د.ط، ١٩٩٨م.
- الفيروزابادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٨، ٢٠٠٨م.
- الفيومي، محمد شكري، قواعد الكتابة الإملائية نشأتها وتطورها، دارالقلم، دبي، ط ٢، ١٤٠٨هـ.
- القاسمي، علي، العقل الإلكتروني بين تيسير الكتابة وتطويع طباعتها، دراسات مجلة كلية التربية، جامعة الرياض (الملك سعود حالياً)، س ١، ج ١٤، الرياض، ١٩٧٧م.
- القاضي، منير، تسهيل الخط العربي، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ٥، بغداد، ١٩٥٨م.
- القاضي، هشام، نظام الكتابة العربية: محددات الهوية والتصنيف، من ضمن كتاب نظام الكتابة العربية النشوء والتطورات، تحرير: محمد الغامدي، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، ط ١، ١٤٣٨هـ.
- القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم، المقصور والممدود، تحقيق: أحمد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٩هـ.
- قباوة، فخر الدين، علامات الترقيم في اللغة العربية، دارالملتقى، حلب، ط ١، ١٤٢٨هـ.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، د.م، د.ن، د.ط، د.ت.

- قدوح، محمد، الكتابة نشأتها وتطورها عبر التاريخ، دار الملتقى، قبرص، دار الملتقى، بيروت، ٢٠٠٢م.
- القراضي، الطاهر خليفة، الأسس النحويّة والإملائيّة في اللغة العربيّة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.
- القرني، علي، أثر الحركات في اللغة العربيّة: دراسة في الصوت والبنية، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٥هـ.
- القزاز، عبد الجبار، الدراسات اللغويّة في العراق في النصف الأول من القرن العشرين، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٧٩م.
- قزق، حسين، نظام الكتابة العربيّة في ضوء علم اللغة الحديث، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٦م.
- القسطلاني، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، المطبعة الأميرية الكبرى، مصر، ط٦، ١٣٠٤هـ.
- لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية بمجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٤٣٤هـ.
- قطوس، بسام، المختصر في النحو والإملاء والترقيم، مؤسسة حمادة للنشر، إربد، الأردن، ط١، ٢٠٠٠م.
- القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي، صبح الأعشى في كتابة الإنشاء، المطبعة الأميرية، القاهرة، د.ط، ١٩١٤م.
- قنيس، أكرم، معجم الإملاء العربي، دار الوسام، الشارقة، الإمارات العربيّة المتحدة، ط٢، ١٩٩٨م.
- القوزي، عوض، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض (الملك سعود حالياً)، ط١، ١٤٠١هـ.

- القيسي، عودة الله منيع، العربية الفصحى: مرونتها وعقلانيتها وأسباب خلودها، دار البداية، عمّان، ط١، ١٤٢٨هـ.
- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محبي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ.
- كانتينو، جان، دروس في علم أصوات العريّة، ترجمة: صالح القرمادي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، تونس، د.ط، ١٩٦٦م.
- الكتاني، محمد، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، د.ط، د.ت.
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، كتاب فضائل القرآن، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، دارالقبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.
- الكحلة، عبد الوهاب، في اللغة العريّة أصوات لا حروف لها، مجلة آفاق الثقافة والتراث، س١٨، ع٧١٤، مركز جمعة الماجد، دبي، ٢٠١٠م.
- الكردي، محمد طاهر، تاريخ الخط العربي وأدابه، المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة، ط١، ١٩٣٩م.
-
تاريخ القرآن وغرائب رسمه وحكمه، تحقيق: أحمد المعصراوي، دار أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ.
-
رسالة في الدفاع عن الكتابة العريّة في الحروف والحركات، المطبعة العربية، مكة المكرمة، د.ط، ١٣٦٥هـ.
- الكرمانى، رضى الدين أبو عبد الله محمد بن أبي نصر، شواذ القراءات، تحقيق: شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت، د.ط، د.ت.

- الكرمل، أنستاس، أصل علامة الاستفهام عند الإفرنج، مجلة لغة العرب،
س ٥، ج ٣، بغداد، ١٩٢٧م.
-، أغلاط الرسم، مجلة المجمع العلمي العربي، س ٢، ج ١، دمشق، ١٩٢٣م.
-، باب أسئلة وأجوبة، مجلة لغة العرب، س ٧، ج ٣، بغداد، ١٩٢٩م.
-، باب تاريخ وقائع الشهر في العراق وما جاوره، مجلة لغة العرب،
س ٢، ج ٨، بغداد، ١٩١٣م.
-، باب المشاركة والانتقاد، مجلة لغة العرب، س ٢، ج ٦، بغداد، ١٩١٢م.
-، باب المكاتبة والمذاكرة، مجلة لغة العرب، س ٦، ج ٨، بغداد، ١٩٢٨م.
-، الحروف العربية الرأسية، مجلة لغة العرب، س ٨، ج ٢، بغداد، ١٩٣٠م.
- كروم، أحمد، الترتيب في نظام الكتابة العربية: النظرية والواقع، ضمن كتاب
نظام الكتابة العربية النشوء والتطورات، تحرير: محمد الغامدي، مركز الملك
عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، ط ١، ١٤٣٨هـ.
- الكفاوين، منصور، وإبراهيم النعانة، التعاقب بين صوتي الهمزة والعين في
العربية: دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، المجلة الأردنية في اللغة العربية
وآدابها، مج ٧، ع ١، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠١١م.
- الكفرنيسي، بولس، غرامطيق اللغة الآرامية السريانية، مطبعة الاجتهاد،
بيروت، د. ط، ١٩٢٩م.
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات، تحقيق: عدنان درويش،
ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٩٨م.
- كمال، محمد سعيد، كتاب الأمالي لجميع قواعد الإملاء والكتابة، مكتبة
المعارف، الطائف، د. ط، ١٩٧١م.
- الكِناني، أبو الحسن علي بن محمد، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار
الشنيعية الموضوعة، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الله محمد
الصديق، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، ١٩٨١م.

- ليمان، أنو، أسماء الأعلام في اللغات السامية، فصله من مجلة كلية الآداب،
مج ١٠، ج ٢، جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة حالياً)، ١٩٤٨م.
- مادون، محمد، خط الجزم ابن الخط المسند، دار طلاس، دمشق، ط ١، ١٩٨٩م.
- المارغني، إبراهيم، دليل الحيران على مورد الظمان، د. م. دن، د. ط. د. ت.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،
تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.
- شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي
المختون، هجر للطباعة، القاهرة، ط ١، ١٤١٠هـ.
- شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث
العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٢هـ.
- المالكي، حسن، ما اختلف في اسميته وفعليته وحرفيته، رسالة دكتوراه،
جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٤هـ.
- المامقاني، محمد رضا، علامات الترقيم قديماً وحديثاً: أطروحة أولية،
مطبعة اعتماد، إيران، ط ١، ١٤٢١هـ.
- مامو، محمد، لآئ الإمامة للطباعة والنشر، بيروت، ط ٥، ٢٠٠٨م.
- المبارك، مازن، مقالات في العربية، دار البشائر، دمشق، ط ١، ١٩٩٩م.
- ملحق في مفهوم حذف الهمزة في الخط عند القدماء، ألحق
بكتاب الألفاظ المهموزة لابن جني، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر،
دمشق، ط ١، ١٤٠٩هـ.
- الهمزة والألف ومدلولهما عند القدماء، مجلة كلية الدراسات
الإسلامية والعربية، ١٤، دُبي، ١٩٩٠م.
- المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، كتاب الخط، تحقيق: سعدون الجبوري،
مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج ٢٦، ع ١١٤، العراق، ٢٠١٩م.

-، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى
للشؤون الإسلامية، القاهرة، د.ط، ١٩٩٤م.
- مجاهد، عبد الكريم، الكف عن العمل النحوي بين التعليقات الشكلية والمعنوية
(القسم الأول)، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج ٧٦، ج ١، ٢٠٠١م.
- مجمع فؤاد الأول للغة العربية (مجمع اللغة العربية بالقاهرة)، تيسير
الكتابة العربية، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٦م.
-، المعجم الكبير (الهمزة)، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة،
د.ط، ١٩٤٨م.
- المجمع العلمي العربي (مجمع اللغة العربية بدمشق)، استبدال الحروف العربية
بالحروف اللاتينية (آراء وأفكار)، مجلة المجمع، مج ٩، ج ٧، دمشق، ١٩٢٩م.
- رسالة في الكتابة العربية المنقحة، مجلة المجمع العلمي، مج ١٤،
ج ٩-١٠، دمشق، ١٩٣٦م.
- مجمع اللغة العربية بدمشق، قواعد الإملاء، دمشق، ٢٠١٠م.
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، تيسير الإملاء، مجلة مجمع اللغة العربية،
ج ١٢، القاهرة، ١٩٦٠م.
-، تيسير الكتابة العربية، مجلة المجمع اللغة العربية، المطبعة
الأميرية، القاهرة، ١٩٥٧م.
-، تيسير الكتابة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة،
١١٤، ١٩٥٩م.
-، في تيسير الإملاء: الألف اللينة، مجلة، ج ١٦، القاهرة، ١٩٦٣م.
-، كتابة الأعلام الأجنبية بحروف عربية، مجلة مجمع اللغة
العربية، ج ١٦، القاهرة، ١٩٦٣م.
-، كلمة رئيس المجمع، القاهرة، ١٩٤٨م.
-، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط ٤، ٢٠٠٤م.

- محجوب، فاطمة، دراسات في علم اللغة، بحوث تطبيقية لغوية قرآنية، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ط ١، ٢٠١١م.
- محرر مجلة المقتطف، العربية المحكية في مصر، مجلة المقتطف، مج ٢٧، ج ٢، مصر، ١٩٠٢م.
- محرر مجلة الهلال، هل ينبغي تغيير الحروف العربية؟ آراء ثلاثة من علماء اللغة، مجلة الهلال، س ٤٠، ج ١٠، مصر، ١٩٣٢م.
- محسن، أحمد، استعمال الخط المائل في الكتابة غاياته ومشكلاته، مجلة التعريب، ع ٣٣، سوريا، ٢٠٠٧م.
- محمد، عثمان، علامات الترقيم في الرسائل الآشورية الحديثة، بحث منشور على الشبكة العالمية.
- محمود، عبد الله ربيع، في علم الكتابة العربية، مطبعة كويك حمادة، القاهرة، ط ١، ١٩٩٢م.
- محسن، محمد سالم، إرشاد الطالبين إلى ضبط الكتاب المبين، دار محسن، القاهرة، ط ٢، ٢٠٠٢م.
- المخزومي، مهدي، في النحو العربي: قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٨٦م.
- مراد، إبراهيم، المعرب الصوتي عند العلماء المغاربة، الدار العربية للكتاب، ليبيا تونس، ١٩٧٨م.
- مراد، حسّان صبحي، تاريخ الخط العربي بين الماضي والحاضر، الدار الجماهيرية للنشر، ليبيا، ط ١، ٢٠٠٣م.
- المرادي، الحسن بن قاسم المعروف بابن أم قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٢م.

- مرعي، عبد القادر، الحركات الإعرابية بين الدلالة الصوتية والدلالة النحوية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، مج ٧، ١٤، جامعة مؤتة، الأردن، ١٩٩٢م.
- المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، دليل توحيد ضوابط الرسم الإملائي للكتابة العربية، الكويت، ط ٢، ١٤٣٠هـ.
- المريخي، مشلح، نقش رقوش بالججر (مدائن صالح): رؤية جديدة، من ضمن كتاب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبر العصور، الجزء الأول، مداوات اللقاء العلمي لجمعية التاريخ والآثار بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دبي، ١٤١٩هـ.
- المصري، عاصم، الأبدية ودلالاتها: النظرية والتطبيق، دار كنعان، دمشق، ط ١، ٢٠١٣م.
- المصري، عبد الرؤوف، الإملاء الصحيح والترقيم والإيقاع، مطبعة الأرض المقدسة، القدس، ط ٤، ١٣٨٥هـ.
-
— مرشد الكاتب، المطبعة العمومية، ومطبعة شرافت، بومبي، الهند، د. ط، ١٣٤١هـ.
- المصري، علي بن إسماعيل، القواعد المفيدة والفوائد الفريدة في الكتابة القياسية الاصطلاحية وتجويد القرآن ورسم المصاحف العثمانية، تحقيق: يوسف حسين السحيمات، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن، ١٩٩٠م.
- مصطفى، إبراهيم، اقتراح بشأن كتابة الهمزة والألف اللينة، مجلة المجمع العلمي العربي، مج ٣٢، ج ١، دمشق، ١٩٥٧م.
- المطليبي، غالب، في الأصوات اللغوية: دراسة في أصوات المد العربية، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، د. ط، ١٩٨٤م.
- مطلوب، أحمد، الحرف العربي والتحديات، من ضمن كتاب لغة الضاد، ندوة وقائع دائرة علوم اللغة، الجزء الخامس، الخط العربي، منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٤٢٢هـ.

- معروف، نايف، تعلم الإملاء وتعليمه في اللغة العربيّة، دار النفائس، بيروت، ط ٢، ١٩٨٦م.
- المعلوف، أمين، تعريب الأسماء الأعجميّة، مجلة المقتطف، مج ٣٨، ج ٦، مصر، ١٩١١م.
- المقدّي، عبد الله، موسوعة الإملاء، دن، ط ١، ٢٠٠٩م.
- ابن مكي، أبو حفص عمر بن خلف الصقلي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، تحقيق: عبد العزيز مطر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٦م.
- مكي، الطاهر أحمد، دراسة في مصادر الأدب، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ٨، ١٩٩٩م.
- الملوحي، عبد المعين، مقدمة تحقيق كتاب الأزهية في علم الحروف للهروي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٣هـ.
- ممتحن، مهدي، الترتيم وعلاماته: دور الإغريق والروم والفرس في إبداعه، مجلة اللغة العربيّة وأدابها، س ١، ع ٣، جامعة طهران، إيران، ١٤٢٧هـ.
- المنجد، صلاح الدين، دراسات في تاريخ الخط العربي منذ بداياته إلى نهاية العصر الأموي، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط ٢، ١٩٧٩م.
- قواعد تحقيق المخطوطات، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط ٧، ١٩٨٧م.
- منصور، عرفات، فاكهة الإملاء، مطبعة الإخوان، سنغافورة، ط ١، ١٣٣٤هـ.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، د. ط، د. ت.
- المنفلوطي، مصطفى، وآخرون، أدب المملّي، جمعية تأليف الكتب العربية، مطبعة أبي الهول، القاهرة، ط ١، ١٣٢٩هـ.
- المنيف، عبد الله، دراسة فنيّة لمصحف مبكر يعود للقرن الثالث الهجري مكتوب بخط الجليل، دن، ط ١، ١٤١٨هـ.

- المهدي، أبو العباس أحمد بن عمار، شرح الهداية، تحقيق: حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض، د.ط، ١٤١٥هـ.
- المهدي، محمد، الإملاء وتاريخه وتذليل أكبر صعوباته فيه، مجلة صحيفة نادي دار العلوم، س١، ع٢، القاهرة، ١٩٠٩م.
- المؤدّب، القاسم بن محمد، دقائق التصريف، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وحاتم الضامن، وحسين تورال، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٤٠٧هـ.
- موسى، عبد الرزاق بن علي، إيفاء الكيل بشرح متن الذيل في فن الضبط، غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ٢٠٠٦م.
- الموسى، نهاد، الثنائيات في قضايا اللغة العربية من عصر النهضة إلى عصر العولمة، دار الشروق، عمّان، ط١، ٢٠٠٣م.
- الموصللي، يوسف داود، التمرنة في الأصول النحوية، مطبعة دير الآباء الدومنيكيين، الموصل، العراق، د.ط، الجزء الأول ١٨٧٥م، الجزء الثاني ١٨٧٦م.
- مولوي، أحمد زكي، العربية الجديدة، مجلة الآداب، س٥، ع١٠، بيروت، ١٩٥٧م.
- ميرعلم، يحيى، قواعد الإملاء في ضوء جهود المحدثين، المؤتمر السنوي السابع، مجمع اللغة العربية بدمشق، ٢٠٠٨م.
- نظرات في (موسوعة قواعد الكتابة العربية)، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مج١٥، ع٤، الرياض، ٢٠١٣م.
- الميمان، مها، (إذاً) بين مقولات النحويين وواقع استخدامها، مركز بحوث كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٣م.
- ناصف، جفني، تاريخ الأدب، الكتاب الأول، طبع بمطبعة الجريدة بسراي البارودي، القاهرة، ط١، ١٩١٠م.

- ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر، وزملائه، دارالسلام، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.
- نافع، غريب، الضياء في قواعد الترتيم والإملاء، مكتبة الأزهر، القاهرة، د.ط، ١٩٨١م.
- نامي، يحيى، أصل الخط العربي وتاريخ تطوره إلى ما قبل الإسلام، مجلة كلية الآداب بالجامعة المصرية، مج٣، ج١، القاهرة، ١٩٣٥م.
- ابن نجاح، أبو داود سليمان، أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار، تحقيق: أحمد بن أحمد شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، د.ط، ١٤٢٧هـ.
- النجار، أحمد شوقي، الأجدية العربية لمحة ونظرة، مجلة دار الملك عبد العزيز، س٨، ع٢٤، الرياض، ١٩٨٢م.
- الهزمة مشكلاتها وعلاجها، دار الرفاعي، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ.
- النجار، محمد، وسعد مصلوح، وأحمد الهواري، الكتابة العربية مهاراتها وفنونها، مكتبة العربية، الكويت، ١٤٢٢هـ.
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، صناعة الكتاب، تحقيق: بدر أحمد ضيف، دار العلوم العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
- النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق الوراق، كتاب الفهرست، تحقيق: أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ٢٠٠٩م.
- نعمان، مصطفى، ويحيى بلعباس، حروف عربية جديدة، مجلة اللسان العربي، مج٩، ج١، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ١٩٧٢م.
- النعيمي، حسام، أبحاث في أصوات العربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٩٨م.
-، أصوات العربية بين التحول والثبات، جامعة بغداد، بغداد، د.ط، د.ت.

- النعيمي، عبد المجيد، ودحام الكيال، الإملاء الواضح، مكتبة دارالمتنبي، بغداد، ط ٣، ١٣٨٧هـ.
- نبطويه، أبو عبد الله إبراهيم بن محمد، المقصور والمدود، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، د.ط، د.ت.
- نقره كار، عبد الله بن محمد النيسابوري، العُباب في شرح لباب الإعراب (من المنصوبات إلى آخر الكتاب)، رسالة دكتوراه، تحقيق: محمد نصيرالدين، جامعة بشاور، باكستان، ٢٠٠٠م.
- النقشبندي، أسامة، إصلاحات الخط العربي ومحاولات التشويه، ضمن كتاب لغة الضاد، ندوة وقائع دائرة علوم اللغة، الجزء الخامس، منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٤٢٢هـ.
- النقشبندي، ناصر، المصاحف الكريمة في صدر الإسلام، مجلة سومر، مج ١٢، ج ١٢، العراق، ١٩٥٦م.
- النملة، خالد، خلاصة القول في الخصائص النحوية للفظ الجلالة (الله)، مجلة الدرعية، س ١٣، ع ٥١، ٥٢، الرياض، ٢٠١٢م.
- نهر، هادي، الحروف والأصوات العربيّة في مباحث القدماء والمحدثين، مجلة آداب المستنصرية، ع ٨، بغداد، ١٩٨٤م.
- نورالدين، جودت، بحث في تطوير الكتابة العربيّة، مجلة اللسان العربي، مج ١١، ج ١، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ١٩٧٤م.
- النووي، أبوزكريا محبي الدين يحيى بن شرف، تهذيب الأسماء واللغات، عني بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دارالكتب العلمية، بيروت، د.ط. د.ت.
- النيرباني، عبد البديع، المختار في قواعد الإملاء، د.م، د.ن، د.ط، د.ت.

- هارون، عبد السلام، تحقيق كتاب تُحفة الأبيّيه فيمن نُسب إلى غير أبيّيه
للفيروزآبادي، من ضمن كتاب نوادر المخطوطات، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٩٩١م.
..... تحقيق النصوص ونشرها، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ١٩٧٧م.
..... قواعد الإملاء وعلامات الترقيم، نقّحه وعلّق عليه: محمد
سليم، ونبيل هارون، دار الطلائع، القاهرة، د. ط، ٢٠١٠م.
- الهاشمي، أحمد، المفرد العلم في رسم القلم، مطبعة النيل، القاهرة، د. ط، د. ت.
— الهاشمي، عبد الرحمن، تعلم النحو والإملاء والترقيم، دار المناهج، عمّان،
ط ٢، ١٤٢٨هـ.
- الهدب، مها بنت عبد الله، كتابة القرآن الكريم بغير الرسم العثماني: دراسة
تاريخية وموضوعية، الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه
 بالرياض، دار كنوز أشبيليا، الرياض، ط ١، ٢٠١١م.
- هديب، موسى، موسوعة الشامل في الكتابة والإملاء، دار أسامة، عمّان، ٢٠٠٣م.
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: علي
عيسى مال الله، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٩٨٥م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: عبد اللطيف
الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب والتراث العربي، الكويت،
ط ١، ٢٠٠٢م.
- الهمداني، أبو محمد الحسن بن يعقوب، الإكليل (الجزء الثامن)، حرّره وعلّق
عليه: نبيه أمين فارس، دار الكلمة، صنعاء، دار العودة، بيروت، د. ط، د. ت.
..... كتاب الإكليل من أخبار اليمن وأنساب جُمير، تحقيق: محمد
بن علي الأكواع، إصدارات تريم عاصمة الثقافة الإسلامية، وزارة الثقافة،
اليمن، ٢٠١٠م.

-، صفة جزيرة العرب، تحقيق: محمد بن علي الأكوغ، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ط١، ١٩٩٠م.
- هوارى، عبد العاطي، ترتيب الحروف العربيّة ومراتبها: الأبجدي والهجائي والصوتي، ضمن كتاب منظومة الحروف العربيّة، تحرير: زكي البغدادي، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربيّة، الرياض، ط١، ١٤٣٨هـ.
- الهوريني، أبو الوفاء نصر بن نصر، المطالع النصريّة للمطابع المصريّة في الأصول الخطيّة، تحقيق: طه عبد المقصود، مكتبة السُّنة، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥م.
- هونكه، زيغريد، شمس العرب تسطع على الغرب: أثر الحضارة العربيّة في أوروبا، ترجمة: فاروق بيضون، وكمال دسوقي، مراجعة: مارون عيسى، دار الجيل، بيروت، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٨، ١٩٩٣م.
- وافي، علي عبد الواحد، فقه اللغة، دار نهضة مصر، القاهرة، د.ط، د.ت.
- والي، حسين، كتاب الإملاء، دار القلم، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.
- ابن وثيق، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الأندلسي، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، تحقيق: غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمّان، ط١، ١٤٢٩هـ.
- ابن وحشية، أبو بكر أحمد بن علي، شوق المستهام في معرفة رموز الأقلام، تحقيق: جوزيف همر، لندن، د.ط، ١٨٠٦م.
- الودغيري، عبد العلي، في ضبط ابن سيدة، مجلة المناهل، س١٣، ع٣٥٤، وزارة الشؤون الثقافيّة، المغرب، ١٩٨٦م.
- الورد، جواد أمين، ألفباء اللغة العربيّة، مطبعة العاني، بغداد، د.ط، ١٤٠٩هـ.
- الوزير، محمد رجب، لفظ الله: دراسة في التأسيس المعجمي في الساميّة، والخصائص المورفولوجية والتركيبيّة والدلاليّة، مجلة علوم اللغة، مج٢، ع١٤، القاهرة، ١٩٩٩م.

- ابن ولّاد، العباس أحمد بن محمد، كتاب المقصور والمدود، تحقيق: بولس برونله، ليدن، هولندا، ١٩٠٠م.
- ولفنسون، إسرائيل، تاريخ اللغات السامية، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩١٤م.
- ابن وهب الكاتب، إسحاق بن إبراهيم، رسالته من كتاب البرهان في وجوه البيان، من ضمن كتاب علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب، تحقيق: محمد مرياتي، ويجي ميرعلم، ومحمد حسان الطيان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د.ط، د.ت.
- وهب بن منبّه، كتاب التيجان في ملوك جُمير، حقّقه ونشره: مركز الدراسات والأبحاث اليمينية، صنعاء، ط٢، ١٩٧٩م.
- وهيب، سهيلة، حول نشأة الخط العربي وتطوره، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٣٤، ١٩٧٨م.
- اليازجي، إبراهيم، التعريب، مجلة الضياء، س٢، مصر، ١٨٩٩-١٩٠٠م.
- اليافي، عبد الكريم، من أسرار الأبجدية العربية، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج٥٤، ج١، ١٩٧٩م.
- ياقوت، محمود، فن الكتابة الصحيحة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ط، ٢٠٠٣م.
- يعقوب، إميل، الخط العربي: نشأته تطوره مشكلاته دعوات إصلاحه، جروس برس، لبنان، د.ط، د.ت.
-، فقه اللغة العربية وخصائصها، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٢م.
-، معجم الإعراب والإملاء، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.
-، موسوعة الحروف في اللغة العربية، دار الجليل، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
-، يا مجمع اللغة العربية، أجلس الهمزة وأوقف الألف، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ط١، ٢٠١٧م.

- يعقوب، إميل، وميشال عاصي، المعجم المفصل في اللغة والأدب، دارالعلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- ابن يعيش، موفّق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، الطباعة المنيرية، القاهرة، د.ط، د.ت.
- يمين، ناصيف، المعجم المفصل في الإملاء: قواعد ونصوص، دارالكتب العلمية، بيروت، ط٤، ١٤٢٠هـ.
- يوحنا، أدور، الفاعلية الصوتية للكتابة العربيّة ومشروع الكتابة العربيّة الموسّعة للأغراض الخاصة، مجلة آداب الرافدين، ع١٢، الموصل، العراق، ١٩٨٠م.
- يوسف، إبراهيم، دور مجامع اللغة العربيّة في التعريب، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، ط١، ٢٠٠٢م.

ثالثاً: المقالات الإلكترونية

- إسحاق، أحمد، القول الفصل في قطع همزة العلم المنقول من المبدوء بهمزة وصل، مقال منشور على موقع الألوكة، ١١/١٢/٢٠١٣م.
http://www.alukah.net/literature_language/0/6374/.
- البزري، هالة، بدايات في (فرنجة التسطير) كيف واكب الشدياق انتقال الكتاب من النخبة إلى العامة، مقال على موقع مجلة بدايات، ع٢٢، ٢٠١٩م.
<https://www.bidayatmag.com/node/988>.
- الصاعدي، عبد الرزاق، قراءة في الرسم: أكتتب بإحداهما أم بإحديهما؟ مقال منشور على موقع مجمع اللغة العربية الافتراضي، ٢٥/١٢/٢٠١٦م.
http://almajma3.blogspot.com/2016/12/blog-post_25.htm I .

— موقع صحيفة الثورة السورية، علامة الاستفهام، عدد (١٥٩٧٥)، ١٥/١/٢٠١٦م.

https://www.google.com.sa/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=4&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwik7_qU2e7YAhVCbRQKHSsXBmUQFgg-MAM&url=http%3A%2F%2Fthawra.sy%2F_print_veiw.asp%3FFileName%3D89074944620160114212726&usg=AOvVaw3-smplFroG_CKGtVGzWuEM

— موقع مدونة هل تعلم، أصل علامات الترقيم، ٤/٦/٢٠١١م.

https://www.google.com.sa/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=3&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwik7_qU2e7YAhVCbRQKHSsXBmUQFgg2MAI&url=http%3A%2F%2Fdidyouknow-ar.blogspot.com%2F20112%2F062%2Fblog-post.html&usg=AOvVaw21CcFjE SAWHfe113UKThLg

— موقع منتدى مجمع اللغة العربيّة على الشبكة العالمية، الفتوى الثالثة والسبعون في كتابة (سورية، سوريا).

<https://www.m-a-arabia.com/site/8932.html>



هذه الطبعة إهداء من المجمع.
ولا يُسمح بنشرها ورقياً، أو تداولها تجارياً.



نبذة عن الكاتب

جياب الخضر درامة، ولد بمحافظة أبين بالجمهورية اليمنية عام ١٩٧٧م، باحث لغوي نال درجة الدكتوراه في اللغة العربية عام ٢٠٢٠م من جامعة الملك سعود بالرياض، عمل معيداً بجامعة عدن، ثم محاضراً ثم أستاذاً مساعداً بجامعة لحج، كما عمل مدرساً في السنة التحضيرية بجامعة الملك سعود أثناء ابتعاثه لدراسة الدكتوراه. له عناية بعلم نظام الكتابة العربية، وبدراسة الخطوط العربية، والمخطوطات والنقوش القديمة، وله اهتمام بدراسة اللهجات العربية، شارك في عدد من المؤتمرات ونشرت له بعض الأبحاث.





نبذة عن الكتاب

يناقش هذا الكتاب قضايا الكتابة العربية وإشكالات الإملاء العربي قديماً وحديثاً، ويبحث في الخلافات التي مسّت الكتابة في قضاياها المختلفة؛ فتناولت فصوله الأولى قضايا الحرف العربي وما بحث فيه من مسائل التغيير بحذف نقاطه وتغيير أشكاله، وقضايا الحركات وما صاحبها من اقتراحات بحذفها أو تغييرها أو إلصاقها بجسم الحرف وغير ذلك، ومسائل الإعجام قديماً وحديثاً، ثم ناقش في الفصول اللاحقة العلامات الصوتية ورموزها الكتابية، والهمزة ومسائلها، وقضايا المزيد والمحذوف رسماً، وختم بفصل عن قضايا المبدل والمتعدد والوصل الكتابي.



9 786038 444832

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

